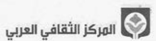
أوزوالد ديكرو جان ماري سشايفر

القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان

(طبعة منقّحة)

ترجمة
د. منذر عياشي



الإهداء

إلى جامعة البحرين ...

إلى الأخ الدكتور محمد بن جاسم الغتم

الرئيس السابق لجامعة البحرين

والذي لولاه ما كان يمكن لهذا

العمل أن يرى النور ...

أقدمه بتواضع،

محبة، واعترافاً بالفضل

منذر

الفهرس

«إضاءة»

فاتحة المترجم

منذر عياشي

ليس سهلاً على المرء أن يخوض غمار تجربة، بل مغامرة قوية من هذا النوع. فلقد واجهت في ترجمة هذا الكتاب تحدياً كبيراً لم أعهد له مثيلاً في أي من الأعمال التي ألفت أو ترجمت. وظل هذا التحدي يرافقني من أول صفحة إلى آخر صفحة، وكذلك إلى الآن. وإني لأعترف: إن هذا الكتاب كاد يرديني قتيلاً. وأنا لا أقول هنا مجازاً، ولا أخترع لعبة أدبية لكي أصنع منها فناً سردياً. فالأمر واقعي، ولما لم أمت، فقد ترك فيَّ آثاراً بالغة.

إن الكتاب الذي قمت بترجمته هو «القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللغة».
"Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage".

وهو من تأليف «أوزوالد ديكور» و«جان ماري سشايفر». وإنه ليقع في أكثر من /817/ صفحة من صفحات طبعة "points".

وأما أنواع التحدي التي واجهتها، فهي:

1- التحدي المصطلحي. وهو ضرب من التحدي، أزعم أنه أعجز مجامع اللغة. فالمصطلحات في هذا الكتاب تعد بالمئات. وهذه تحتاج إلى ما يقابلها في العربية. وإذا كان بعضها موجوداً، وهو قليل وغير مستقر في صيغته وضبطه للمعنى، فإن معظمها غير موجود. بل إن كثيراً منها غير موجود أيضاً ليس على صعيد اللغة واللفظ، ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه. ولقد كان الأمر في مثل هذه الحالات يتراءى لي وكأنه أكبر من كوارث العالم. بيد أني واجهت، ولا أزعم أني نجحت في المواجهة، ولكني أعلم أني لم أغرِّب في صناعه المصطلح، ولم أكسر قوانين صنعه في العربية. ونتيجة لهذا، فقد جاء في كثير من المرات سهلاً على اللسان مطواعاً، وغير عصي على الإدراك. ولا أنفي أن هناك استثناءات أنهكتني وأعيت حيلتي.

2- التحدي المعرفي. وأقصد بهذا أن هناك طريقة جديدة احتوتها هذه الموسوعة لإنتاج المعرفة غير معهودة بالنسبة إلى السواد الأعظم من الباحثين العرب. وقد كان عليَّ أن أتمثلها لكي أعيد إنتاجها. وهذا أمر لا يؤتاه الإنسان إلا بشق النفس، وبالمكابدة، وبرياضة العقل والروح. ثم هناك، وفي الإطار نفسه ما ألمحت إليه منذ قليل، وهو أن ثمة أموراً تتعلق بالمعرفة اللسانية واللغوية عموماً، تقدمها هذه الموسوعة، ولكنها تقع في إطار الدرجة صفر من الفكر اللغوي العربي المعاصر، أو هي بالنسبة إليه في حكم معدوم. وكان عليَّ أن أجد اسماً لما لا اسم له، وأن أنقل تجربة معرفية غير مفكر فيها لكي يصار إلى التفكير فيها، من غير أن أجعلها ترتدي ثوب الغربة والغرابة، والعجمة والغموض.

3- والنوع الثالث من التحديات، هو التحدي التواصلي. فقد كنت أتطلع إلى أن أكون في أسلوبي اللغوي، أثناء الترجمة، محلقاً على الدوام في أفق القارئ العادي. وكان هدفي من هذا هو التواصل معه، والذهاب به في مراتع المعرفة بسهولة ويسر، من غير مغامرة تدخله في المستحيل أو توقعه في أزمات استعصاء الفهم وانعدام الإدراك. ولكن هذا لا يعني، بالطبع، إني بسطت تعقيدات المعرفة العلمية. ومع ذلك، فإني أظل أقول، لقد كان رجائي، في هذا العمل الضخم، أن أكون تواصلياً.

يبقى، وأنا أتكلم عن هذا العمل الموسوعي، أنه يجب أن أذكر بالمعالم الرئيسة التي يتكون منها وهي: هناك مدخل، ثم هناك أربعة أقسام هي: المدارس، والميادين، والمتصورات المعترضة، والمتصورات الخاصة. وهو يضم بالإضافة إلى ذلك فهرسين: الأول، ويعنى بالمصطلحات الرئيسة (وقد جعلته في العربية أوسع مما هو في الأصل) والثاني، ويعنى بأسماء الأعلام.

ولقد أعلم أن هذا التقديم مبتسر، ولا يقول كثيراً عن الموسوعة. ولكني أعلم أن الموسوعة ستتكلم عن نفسها بتفصيل أكبر حين ستكون بين يدي القارئ. وحينئذ، أرجو منه النقد والتصويب، بغية إغناء الموسوعة وإثرائها.

وأما أعطر الكلمات وأزكاها فأوجهها شكراً خالصاً إلى جامعة البحرين العتيدة، إذ لولاها لما رأت هذه الموسوعة النور. وكذلك لن أنسى أن أبث زملائي الشكر، أولئك الذين أخذوا بيدي، وأعانوني، وبثوا فيَّ الصبر، منذ اليوم الأول لبدء العمل، ومن هؤلاء: الدكتور علوي الهاشمي، والدكتور عبدالكريم حسن، والدكتور عبدالقادر فيدوح، والأستاذ فرانك روميرو.

وأخيراً أضع كلمة امتنان صادقة لتلك التي رافقتني منذ الصفحة الأولى رقناً وطباعة، الآنسة سميرة أحمد، والله ولي التوفيق.

مدخل

يخلف هذا العملُ «القاموسَ الموسوعي لعلوم اللسان» الذي وضعه كل من أوزوالد ديكرو وتزيفيتان تودروف، والذي ظهر في عام 1972.

لقد تطورت علوم اللسان كثيراً منذ عشرين سنة إلى درجة أننا، في التفاصيل، لم نعد نجد شيئاً كبيراً هنا من كتاب 1972، حتى وإن كان التنظيم العام وعنوان عدد كبير من المداخل قد ظل على حاله. فلقد أدخلنا، من جهة، ومن منظور المعلومة، عدداً كبيراً من المتصورات، والنظريات، والمراجع الجديدة، ولقد ذهبنا، في الوقت نفسه، إلى حذف أخرى لم تعد آنية كما يبدو. وثمة عدد من المواقف، من جهة أخرى، كانت تبدوا، منذ عشرين سنة، بوصفها بدهية، لم تعد تبدو بوصفها مراحل تاريخية. وهكذا، فإن اللسانيات لم تعد تشكل بالنسبة إلى أحد دور العلم الإرشادي الذي كنا نعتقد أن بمقدورنا أن نعطيه له في الماضي: إذا كانت الدراسات الأدبية تتابع انعطافها نحو اللسانيات، فذلك لكي تجد فيها أداة للتحليل، وليس نموذجاً. ولقد كان، في السبعينات على كال حال، مقبولاً على وجه العموم أن العلوم الإنسانية- وخصوصاً علوم اللسان- بإمكانها أن تكون مبنية على غرار علوم الطبيعة. وقد كان هذا التماثل- إذا افترضنا أنه لا يفضي إلى اختزالات غير مقبولة- لا يبدو بشكل أكثر وضوحاً بوصفه برنامجاً مباشراً، ولكن بالأحرى بوصفه مثالاً يستطيع على أكثر تقدير أن يأخذ في البحث دوراً منظماً.

وبعد هذا، فإن عملنا يشتمل، مثل العمل السابق، بداية من عنوانه، على خصوصيتين تشيران إلى تعددية العلوم وفردية اللسان.

وإننا سنتابع في إعطاء كلمة لسان المعنى الضيق- والعادي- «اللغة الطبيعية»: ليس ذلك المعنى، المنتشر بقوة في أيامنا، «لنسق العلامات». ولن يكون إذن مجال هنا، باستثناء المقارنات، لا للغات الوثائقية، ولا لمختلف الفنون التي ينظر إليها بوصفها ألسنة، ولا للعلم بوصفه لغة مصنوعة جيداً أو سيئاً، ولا للسان الحيواني، والإيمائي، إلى آخره.

والسبب الرئيس لهذا التضييق هو التالي: إننا إذ نغادر أرض الكلام، فإننا سنكون مضطرين أن نعالج موضوعاً من الصعب تثبيت حدوده. وإنه ليغامر بسبب لا تحديده نفسه أن يلتقي حدود كل العلوم الإنسانية والاجتماعية- وإلا يكن ذلك فكل العلوم عموماً. وإذا كان كل شيء يعد علامة في السلوك الإنساني، فإن حضور «اللسان» بالمعنى الواسع، لم يقم بتحديد موضوع للمعرفة بين المعارف الأخرى. ولعل مثل هذا التوسع لكلمة «لسان» سيستلزم تأكيد هوية رئيسة بين مختلف أنساق العلامات. أما نحن، فقد رفضنا أن نرفع هذه الفرضية إلى رتبة البدهية.

وإذا كانت كلمة اللسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق، فإن تعددية العلوم تسجل، على العكس من ذلك، رغبة بالانفتاح هي آنية أكثر من أي وقت مضى. ونحن لم نشأ في أي وقت من الأوقات، أن نفصل دراسة اللغة عن دراسة إنتاجها- ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير، وللأعمال اللسانية، وللسان في المقام) والمتواليات الاستدلالية التي تنتج عنه، فهو لم تعد تسوس تنظيمه مباشرة آلية اللغة وحدها (ومن هنا يأتي إدماج ميدان الأدب). ولذا، فإن كل محاولة لفصل دراسة اللغة عن دراسة الخطاب تتضح، آجلاً أم عاجلاً، ضارة لكل منهما. وإننا إذ نقارب بينهما، فإننا لا نفعل على كل حال سوى عقد الصلة مع تقاليد طويلة، إنها تقاليد فقه اللغة، التي لا تحتفظ بوصف اللغة من غير وصف للأعمال. ولذا، فإننا سنجد إذن ممثلاً هنا، بالإضافة إلى اللسانيات بالمعنى الضيق، الشعرية، والبلاغة، والأسلوبية، وعلم النفس والاجتماع اللسانيين، بل سنجد بعض الأبحاث السيميائية وبعض أبحاث فلسفة اللسان. وإننا لنتوقع هنا على المبدأ الذي عبر عنه رومان جاكبسون من قبل:

Linguista sum: Linguistici nihil a me alienum puto.

وإنه على الرغم من أننا لن نتدخل بوصفنا رواداً لمدرسة، إلا أننا ذهبنا، أكثر مما هو مستعمل في هذا النوع من الأعمال، إلى اتخاذ موقف شخصي، وحتى إلى تقديم، هنا أو هناك، أبحاثاً أصيلة، جد ناقصة ومؤقتة كما نعلمها. ولقد فعلنا هذا عندما بدا لنا ذلك ضرورياً لإعطاء رؤية متماسكة عن مجمل القضايا- وهذا ما يستلزم دائماً اختيار وجهة نظر.

ولقد اخترنا لدراسة قضايا اللسان، أن نتصورها من خلال منظور دلالي بشكل أساسي. وتعد قضايا المعنى، ومستوياتها، وطرق تجليها، وعلاقاتها مع الفعل في مركز العمل كله. ولقد استدعى هذا الأمر عدداً من النتائج:

1- لقد أعطينا، كما فعلنا ذلك في عمل 1972، مكاناً واسعاً للنظرية التوليدية لتشومسكي- حتى ولو لم يعد لها حالياً الوضع المهيمن الذي كان لها منذ عشرين سنة. فلقد ساهمت، من جهة، منذ أصلها في رفع الحذر الذي كانت القضايا الدلالية موضوعاً له

في اللسانيات «العلمية» خلال زمن طويل. ويمكننا، من جهة أخرى، أن نقول إن تطورها، وتحولاتها أيضاً، لترتبط بلقائها مع الدلالة، والتي كانت بالنسبة إليها تحدياً دائماً. وأخيراً، يفضي الخلاف الذي يضعها في تعارض مع اللسانيات الإدراكية إلى ما يمكن أن يكون ربما القضية الأساسية للدلالة. فهل من الممكن تكوين علم لساني للمعنى يكون مستقلاً ولا يسعى إلى الاعتماد على المعرفة المسبقة للفكر؟

2- وكذلك، فقد طرحت غالباً هنا قضية تاريخ علوم اللسان. وإن المناقشات التي تحتلها لتدور، هي أيضاً، وفي التحليل الأخير، حول العلاقات بين اللغة والمعنى: إن المناقشة بين سوسير واللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي تجوهرت حول مسائل تقنية محددة، قد استخدمت، هي أيضاً وفي نهاية المطاف، متصورين مختلفين لعمل إحداث المعنى.

3- وسنعرض، بخصوص القضايا المنوعة- المرجع، والصوغ مثلاً- وجهة نظر بعض المنطقيين. وإن المنطقيين، بكل تأكيد، لا يهتمون بوصف اللغة، ولكنهم يتلفظون بضوابط تتعلق باستعمالها. وإنه ليبدو لنا، مع ذلك، أن الأبحاث المنطقية تستطيع أن تكون موحية بقوة بالنسبة إلى المنطقي. والسبب لأن العقبات التي يصادفها المنطقي لكي يعبر عن قوانين الاستدلال تبين، عن طريق التضاد، خصوصية اللغات الطبيعية.

4- لقد رفضنا أن نضع في قاموسنا مدخلاً خاصاً لمادة «التداولية»[1]. وفضلنا أن نعرض، بالنسبة إلى معظم القضايا التي نعالجها (الأدبية أو اللسانية)، الأبحاث التداولية التي هي الموضوع. وقد كان ذلك كذلك، بالنسبة إلينا، لأن المعنى كما يعبر عن نفسه في اللغات الطبيعية، وبصورة تكوينية، يعد موقفاً إزاء الآخر، وطريقة في التصرف معه، وفي التأثير فيه، وفي بنائه. ومن غير ريب، فإن هذا يكون هنا سمة جوهرية تميز المعنى اللساني من المعنى، التمثيلي المحض، والذي التمسه المنطقيون.

5- تحاذي القضايا «الأدبية» فحص الفئات اللسانية، على الرغم من التفاوت في مستوى الدقة الذي تم الوصول إليه هنا وهناك. ولقد تبنينا هذا التوجه لأننا نعتقد بالفائدة التي يستطيع أن يستخلصها كل علم من دراساتهما المقترنة. وإن واحداً من الأسباب الرئيسة التي تستطيع أن تجعلنا نفضل هذا الوصف اللساني على ذلك الآخر والذي هو ممكن أيضاً، هو أن الأول يساهم على نحو أفضل من الثاني في فهم استعمال اللغة في الكلام. وكذلك، فإن التحليل اللساني يحرم نفسه من تبرير جوهري، إذا كان يرفض أن يمنح نفسه

(1) نستطيع، من أجل عرض أكثر تفصيلاً لقضايا التداولية، أن نحيل إلى: Jacques Moeschler et Anne Reboul, paris, Edition du Seuil, 1994.

لخدمة التحليل الأدبي. أما ما يخص الدراسة الأدبية التي تزعم أنها تصنع أزمة للطبيعة الكلامية للأعمال، فإنها تفقد كل شرعية وتختزل إلى وضع مختلف قراءات النص نفسه جنباً إلى جنب.

6- ولقد كان، في مقابل هذا، من غير الممكن أن نقيم جزءاً أكثر ضيقاً لقضايا التعبير الصوتي وللقرابة التاريخية للغات. ولقد حاولنا مع ذلك أن نقدم، بخصوص هذه الموضوعات، المفاهيم التي أصبحت الثروة المشتركة والمرجع المستمر للسانيين، والتي هي ضرورية لفهم الأعمال الحالية حول اللسان.

يوجد بعض التهور في تقديم رؤية جامعة لعلوم اللسان في بعض المئات من الصفحات. وإن هذا ليكون بسبب وجوهها النسقية- يجب على كل مفهوم أن يفهم إزاء عدد آخر من المفاهيم- والسديمية- إننا لا نجد مبدأ ولا مصطلحية ثابتين. ولكي نواجه هذه العقبات، فقد تصرفنا بالطريقة التالية:

إن عملنا، مثله مثل عمل عام 1972، منظم وليس تبعاً لقائمة من الكلمات، ولكن تبعاً لقطع تصوري للميادين المدروسة. ولقد يعني هذا إذن أننا نقدم خمسين مادة كل واحدة منها، إذ تكون مخصصة لموضوع محدد، فهي تشكل كلاً، ويمكن أن تكون موضوعاً لقراءة تالية. وفي داخل هذه المواد، ثمة عدد معين من المصطلحات (حوالي ألف ومئة مصطلح)[2] المحددة: هناك فهرس موضوع في نهاية العمل، وإنه ليعطي قائمة أبجدية بهذه المصطلحات.

تتتابع المواد تبعاً لنظام تحليلي وليس تبعاً لنظام أبجدي. ولقد كان القسم الأول هو «المدارس»، وقد تتبع الاتجاهات الرئيسة التي يكوّن تسلسلها تاريخ اللسانيات الحديث (القواعد العامة، اللسانيات التاريخية، المنظوماتية، إلى آخره). ولقد وضعنا، من جهة أخرى، مدخلاً مخصصاً لمختلف اتجاهات الدراسات الأدبية. ولنقص في المكان، فقد اكتفينا بإعطاء بعض المعلومات الموجزة، في الملحق، حول المتصورات القديمة والقرسطوية.

ولقد كان القسم الثاني هو «الميادين». وإنه ليصف مجموع المذاهب التي يشكل اللسان موضوعها: الأقسام المختلفة للسانيات، الشعرية، الأسلوبية، علم النفس اللساني، علم الاجتماع اللساني، فلسفة اللسان...

وأما القسمان الأخيران فمخصصان لوصف المتصورات الرئيسة المستعملة. ومع

(2) لقد تجاوز عدد المصطلحات في العربية هذه العدد بكثير نظراً لحاجة القارئ العربي إليها (مترجم).

ذلك، فإن التمييز بين الميادين والمتصورات هو أكثر ظهوراً مما هو واقعي: بالفعل، فإن ما يسمح بتحديد ميدان ما وبإعطائه هوية، هو أننا قررنا أن نرى في عصر معين عدداً من المتصورات المتقاربة. ولذا، كان الميدان مجموعة من المتصورات، العلاقات بينهما مقبولة، بينما متصورات القسم الثالث والرابع، فإنها تقيم فيما بينها علاقات إشكالية على الدوام.

إننا نقدم في القسم الثالث «المتصورات المعترضة»، وإننا لنقصد بهذا تلك التي هي معدة لكي تطبق في ميادين مختلفة. ويذهب النظام الذي تظهر فيه من الأكثر عمومية إلى الأكثر خصوصية، من غير أن يستطيع تتابعها أن يكون مبرراً في التفاصيل.

وأما القسم الأخير، فمخصص «للمتصورات الخاصة»، والتي يتم تطبيقها في داخل ميدان محدد. هنا أيضاً، فإن نظام التقديم غير مبرر مادة فمادة، ومع ذلك، فقد حاولنا الانطلاق من متصورات تشير إلى الأشياء الأكثر بساطة وذلك لكي نصل إلى تلك التي تشير إلى الأشياء الأكثر تعقيداً.

وإنه لمن المستحيل بالنسبة إلينا، وقد رأينا ذلك، أن نبرر نظام المواد تبريراً كاملاً في القسمين الأخيرين. وإذا كنا نفضل هذا على القسرية المطلقة لنظام الأبجدية، فذلك لأنه يسمح بالتقدم في داخل كتابنا ويجب عليه بهذا أن يسهل القراءة المتابعة.

وهكذا هو مبني، فإن العمل يبدو لنا قابلاً لقراءة مضاعفة: إنه يمكن أن يستعمل بوصفه قاموساً أو بوصفه موسوعة. وإن هذا ليكون في كل ميدان من الميادين التي تذهب من اللسانيات إلى الدراسات الأدبية.

وتستهدف اللغة التي كتبت بها المواد أن تكون أقل ما يمكن تقنية. فاللسانيات- وكذلك أيضاً، المذاهب المقدمة هنا أيضاً- لا تمتلك مدونة مصطلحية موحدة. فإذا كنا نستعمل لساناً تقنياً، فيجب علينا إذن، إما أن نخلط المدونات المصطلحية المختلفة، وإما أن نختار مدونة من بينها، وهذا يعادل تفضيل النظرية التي تكوِّنها بشكل مسبق. ولقد فضلنا أن نستعمل اللسان الأقل تخصصاً، وبمساعدة هذا اللسان المشترك، فقد أعطينا تعريف المصطلحات التقنية. ومثال ذلك، فنحن مع أننا اقترحنا بالنسبة إلى المصطلحات: معنى، لغة، لسان، تعريفات محدَّدة ومحدِّدة، فقد استعملنا هذه المصطلحات، في مجرى هذا العمل، تبعاً للقبول الأكثر رخاوة الذي تتمتع به في اللسان العادي. ومع ذلك، فعندما كان ضرورياً بالنسبة إلينا أن نستعمل تعبيراً تقنياً، أو أن نستعمل تعبيراً بمعنى تقني، فقد كنا نحيل إلى المكان الذي نجد فيه تعريفه.

ولا تتطلع الفهرسة- المعطاة في داخل المواد، وفي نهاية كل تطوير- إلى الشمولية، ولكنها تتطلع فقط أن تدل على نصوص تبدوا لنا مميزة.

ولقد طلبنا، بالنسبة إلى بعض المواد، العون من متعاونين آخرين، مثل ماريل آبريوكس، دومينيك باسانو، جورج بولاكيا، ميشيل دي فورنيل، فليب روسان. وإننا لنصر على تقديم الشكر لهم هنا. وإننا، من جهة أخرى، جد ممتنون لتزيفيتان تودورف لسماحه لنا كي نحتفظ ببعض المقاطع التي كانت قد كتبت لقاموس 1972. ويمكن التحقق من مؤلفي المواد في نهاية كل موجز.

أوزوالد ديكرو

جان ماري سشايفر

المدارس

LES ÉCOLES

القواعد العامة

GRAMMAIRES GÉNÉRALES

كان كلود لانسيلو أستاذ «المدارس الصغرى» في «بور رويال» قد وضع عدداً من الكتب في القواعد (الإغريقية، واللاتينية، والإسبانية). ثم كتب في عام / 1660/ ، بالتعاون مع أنطوان أرلوند، كتاباً سماه «القواعد العامة والقياسية». وقد شاع هذا الكتاب، بعد ذلك، باسم «قواعد بور رويال». وقد هدف كتاب «القواعد العامة» أن يعلن عن جملة من المبادئ، تخضع لها كل اللغات. وإنه ليفسر انطلاقاً منها استخدامات اللغات الخاصة. ولقد احتذى حذو «بور رويال» عدد كبير من القواعديين في القرن الثامن عشر، ومن الفرنسيين خاصة. وكان هؤلاء يرون أن تعليم اللغات، إذا لم يتأسس على قواعد عامة، فإنه سيكون مجرد تمرين آلي. وإذ ذاك لن تنهض به غير الذاكرة والعادة. ولقد كانت هذه المبادئ العالمية، بالنسبة إلى بعضهم كما بالنسبة إلى بوزيه، لا تمثل فقط سلسلة من القيود يجب على اللغات أن تخضع لها، ولكنها مبادئ وثيقة الارتباط بعضها ببعض، وذلك لكي تشكل لساناً تكون له اللغات إنجازات خاصة: «إن كل شعوب الأرض، وعل الرغم من تنوع اللهجات الفرعية، يتكلمون حتماً اللسان نفسه، من غير شذوذ ولا استثناء». (ويرتبط هذا التمييز بين اللغات واللسان، من غير شك، بواقعة تاريخية. فقد شرع القواعديون الأوربيون، منذ القرن السادس عشر، بوصف عدد كبير من اللغات المختلفة تماماً، وذلك مثل اللغات الهندية في أمريكا الجنوبية. وكان المبشرون يحررون لها القواعد. بينما كانت المدارس اللسانية السابقة، على العكس من هذا، تركز دائماً على لغة واحدة).

فإذا كان لكل اللغات أساس مشترك، فذلك لأنها تهدف جميعاً إلى السماح للبشر أن يقيموا المعنى الدال على أنفسهم، وأن يعوض بعضهم أفكار بعض. ولما كان هذا هكذا، فقد كان لا نسيلو وأرلوند يقبلان ضمناً، وقد أكد علانية بعض القواعديين اللاحقين (مثل بوزيه) أن كل جملة إنما هي مقدرة لإيصال فكرة، ويجب عليها لإنجاز هذا أن تكون

«صورة»، أو ضرباً من «المحاكاة». وعند ما كانا يقولان إن وظيفة اللغة هي تمثيل الأفكار، فقد كان إذن أن تؤخذ هذه الكلمة بمعناها الأكثر قوة. ولذا، لم يكن المقصود فقط أن يقال إن الكلام إشارة، ولكنه مرآة، وإنه ليستوجب قياساً داخلياً مع المضمون الذي ينقله. فكيف تسنى الآن لكلمات «لا تشبه شيئاً مما يدور في خلدنا» أن تكون قادرة مع ذلك على محاكاة «مختلف حركات روحنا»؟

لم يكن المقصود بالنسبة إلى مؤلفي القواعد العامة أن يبحثا في مادية الكلمة عن ما يحاكي الشيء أو الفكرة (وإن كان الاعتقاد بقيمة أصوات اللسان موجوداً في كل عصور التفكير اللساني، كما كان موجوداً في القرن السابع عشر نفسه في بعض نصوص ليبنز). ولقد كان تنظيم الكلمات في العبارة وحده، هو الذي يمتلك القدرة التمثيلية بالنسبة إليهم. ولكن كيف كان ممكناً أن يستطيع جمع من الكلمات المنفصلة أن يمثل تفكيراً سمته الأولى أن «لا يكون منفصلاً» (استعمل بوزيه هذا المصطلح)؟ ألا تتعارض التجزئة التي تفرضها الطبيعة المادية للمُمَثِّل مع الوحدة الجوهرية للمُمَثَّل؟ وترى القواعد العامة للإجابة على هذا السؤال (وهو عين السؤال الذي وجه تفكير هبولدت في القرن التاسع عشر نحو عبارة العلاقة) أن كل فكرة إن هي إلا تجلٍ للتفكير، وللعقل. ومادام الحال كذلك، فإن الفلاسفة يعرفون تحليل التفكير بشكل يحترم وحدته في اللحظة التي يقوم فيها بتفكيكه. وهذا ما قام به ديكارت مثلاً. فقد كان يرى أن التفكير يشتمل على موهبتين، التمييز بينهما لم يكن في النموذج الجوهري. والسبب لأنهما تتحددان الواحدة وجاهاً للأخرى: فالإدراك يتصور أفكاراً تكون مثل صور الأشياء، بينما الإرادة، فقد كانت تتخذ القرارات بخصوص هذه الأفكار (إنها تؤكد، وتنفي، وتعتقد، وتشك، وتخاف، إلى أخره). وإذا كانت أفكارنا المختلفة، تمتلك أيضاً هذه البنية المرتبطة بالتفكير عموماً، فإن تمثيلاتها بوساطة الجمل لتستطيع احترام وحدتها. وإنه ليجب من أجل هذا أن يعكس نظام الكلمات في الجملة الأنماط والعلاقات بين أنماط تم اكتشافها في تحليل الفكر، وهو تحليل يسمى في بعض الأحيان «المنطق»، وفي أحيان أخرى «ميتافيزيقا القواعد». ألا وإنه لهذا، قد كان «فن تحليل الفكر هو الأساس الأول لفن الكلام، أو بقول آخر إن منطقاً سليماً هو أساس فن القواعد» (بوزيه).

وبالمناسبة نفسها، فإننا نفهم أنه ربما توجد قواعد عامة. وإنها لتكون عامة، من جهة، لأن مستواها الأكثر عمقاً إنما هو تحليل للفكر، والذي هو عالمي. وهي عامة، من جهة أخرى، وذلك على مستوى ثانٍ. ويجب، بهذا المعنى، أن توجد مبادئ، عالمية أيضاً، ويجب على كل اللغات أن تتقيد بها عندما تسعى. ويعد هذا من مهماتها المشتركة. لجعل بنية الفكر حساسة من خلال قيود التواصل المكتوب والشفهي. وإننا لنفهم أيضا أن

معرفة هذه المبادئ، يمكن الحصول عليها بشكل «قياسي»، واستنباطي، وذلك انطلاقا من النظر في عمليات العقل وفي ضرورة التواصل (وإن هذا ليكون حتى ولو كانت ملاحظة اللغات الواقعية تستطيع هنا أن تقود الاستنباط). وإننا لنرى أخيراً أن هذه القواعد العامة والقياسية، تسمح، بدورها، أن تعطي للاستخدامات الملاحظة في اللهجات الفرعية الحق في ذلك. وأن الأمر ليعني، حينئذ، «تطبيق الأنظمة القسرية والمألوفة» للغات الخاصة «على المبادئ الثابتة والعامة للكلام المنطوق أو المكتوب».

بعض الأمثلة

تتناسب الأنماط الرئيسة للكلمات مع المكونات الأساسية للفكر. وإذا كان هذا هكذا، فنفترض أننا، كما يفعل بور- رويال، تبنينا الفلسفة الديكارتية، والتي ترى أن «التميز الكبير لما يحدث لفعلنا هو أن نقول إننا نستطيع أن نربي فيه موضوع فكرنا، وشكل فكرنا وهيئته (الإدراك والإرادة)». ويجب أن نقبل، حينئذ، بأن «أكبر تمييز عام للكلمات هو أن بعضها يعني موضوعات الفكر، وأن بعضها الآخر يعني شكل أو هيئة أفكارنا». فالأسماء والصفات، تعد تمثيلات من الدرجة الأولى، بينما الأفعال، فمن الدرجة الثانية. وكذلك الحال، فإن الفعل العقلي الأساسي بوصفه حكماً، تقرر الإرادة فيه أن تنسب خاصة من الخواص إلى شئ من الأشياء (الأول والثاني يتصورهما الإدراك)، فإن كلمات النموذج الأول تنقسم إلى نمطين رئيسين، وذلك تبعاً لإشارتهما للأشياء (الأسماء) أو الخواص (الصفات). وأما ما يتعلق بالفعل الإداري للتخصيص، فإن فعل الكينونة «كان» يدل عليه. وأما الأفعال الأخرى، فإنها تمثل خليطاً، كما يرى بور - رويال، للفعل «كان» وللصفة: «الكلب يركض» - «الكلب يكون راكضاً». وثمة أنماط أخرى. وبما إنها مؤسسة جميعاً، هي أيضاً، على تحليل الفكر، فإن شروط التواصل، بالإضافة إلى هذا، تحددها. وهكذا، فإنه مادام من غير الممكن الحصول على اسم خاص بكل شيء من الأشياء، فإن هذا يرغم على اللجوء إلى أسماء مشتركة، يحدد توسعها، فيما بعد، المواد أو أسماء الإشارة. وإننا لنعلن كذلك، عن بعض القواعد المعروضة بوصفها قواعد عالمية، وذلك بالتركيب بين المبادئ المنطقية وقيود التواصل. ومثال ذلك فإن التطابق بين الاسم والصفة التي تحدده، وهو تطابق مفيد بالنسبة إلى وضوح التواصل (فهو يسمح بمعرفة الاسم الذي تتعلق الصفة به)، يجب أن يكون، في اللغات التي تلجأ إليه، توافقاً (هوية العدد، والجنس، والحالة)، لأن الصفات والأسماء، وتبعاً لطبيعتهما المنطقية يحيلان معاً إلى الشيء الوحيد نفسه. ويوجد أيضا نظام للكلمات (كذلك الذي يضع الاسم قبل الصفة والمبتدأ قبل الخبر)، وهو نظام عالمي، والسبب لأنه لكي نفهم تعيين خاصة من الخواص إلى شيء من الأشياء،

فيجب أولاً أن نقدم الشيء لأنفسنا. وسيكون ممكناً، فيما بعد فقط، أن نؤكد شيئاً يتعلق بهذا الشيء.

وتجعلنا هذه القاعدة الأخيرة - بما إن الأمثلة المضادة تسارع إلى الظهور (لم تعد اللاتينية والألمانية تتقيدان بهذا «النظام الطبيعي») - نفهم أن نظرية للصور إنما هو أمر ضروري لكل القواعد العامة. وثمة صورة بلاغية {انظر صورة} تم تصميمها في ذلك العصر بوصفها طريقة للكلام المصطنع والمبهم، استبدلت إرادياً، لأسباب تتعلق بالبيان والتعبير، بطريقة للكلام الطبيعي، والذي يجب أن يقوم وذلك لكي يصبح معنى الجملة مفهوماً. وتبعاً للقواعد العامة، فإننا نجد مثل هذه الصور، ليس في الأدب فقط، ولكن في اللغة نفسها. فوجودها إنما يعود إلى أن اللغة، إذ تكون موجهة أصلاً لتمثيل الفكر المحض، فإنها تجد نفسها بالفعل موضوعة في خدمة الانفعالات. فهذه تفرض اختصارات (إننا نعنى بذلك العناصر المنطقية الضرورية، ولكن المحايدة عاطفياً)، كما تفرض في أحايين كثيرة قلباً للنظام الطبيعي (إننا نضع في الرأس، ليس الفاعل المنطقي، ولكن الكلمة المهمة). وفي كل هذه الحالات، فإن الكلمات المضمرة والنظام الطبيعي كانا ممثلين في عقل المتكلم، ويجب على المستمع أن يعيد إنشاءهما (إن الرومانيين الذين كانوا يسمعون Venit Petrus أرغموا، لكي يفهموا، على إعادة بناء التعبير نفسه Petrus Venit). ولهذا، فقد سميت اللغة اللاتينية أو اللغة الألمانية لغات مميزة لأماكن الكلمات: إنهما تغيران، بدايةً، النظام المعترف به. ومن هنا، يمكن القول: إن وجود الصور لا يخالف المبادئ العامة، ولكنه يعززها بالأحرى. وإنها لا تحل بديلاً عن القواعد، ولكنها تقوم عليها.

■ بعض النصوص الجوهرية:

■ Quelques textes essentiels: A. Arnauld, C. Lancelot, Grammaire générale et raisonnée, Paris, 1660, fac-similé publié à Paris, 1969, avec une peréface de M. foucault ; N. Beauzée, Grammaire générale. Paris. 1767. Fac-similé, avec une introduction de B.E. Bartlett, aux Editions Friedrich Fromann, Stuttgart, 1974; C. Chesneau du Marsais, Logique et principes de grammaire, Paris, 1769. - Nombreux renseignements dans G. Sahlin, César Chesneau du Marsais et son rôle dans l'évolution de la grammaire générale, Paris, 1928; G. Harnois, Les Théories du langage en France de 1660 à 1821, Paris, 1929; R. Donzé, La Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal, Berne, 1967; J.-C.Chevalier, Histoire de la syntaxe, Genéve, 1968 ; P. Juliard, Philosophies of Language in Eighteenth-Century France, La Haye, 1970; B.E. Bartlett, Beauzée's "Grammaire Générale", La Haye, 1975 ; M. Dominicy, La Naissance de la grammaire moderne, Bruxelles, 1984. - Sur les rapports entre la grammaire de Port-Royal et divers problémes généraux de linguis-tique, de logique et de

philosophie: N. Chomsky, Cartesian Linguistics, New York, 1966 (trad. fr. La Linguistique cartésienne, Paris, 1969); J.-C. Pariente, L'Analyse du langage à Port Royal, Paris, 1985.

ما هي الأهمية التاريخية للقواعد؟ إنها تسجل أولاً، وإن كان ذلك في النية، نهاية الأفضلية، في العصور السابقة، للقواعد للاتينية. فقد كان الناس يميلون إلى جعلها المثل المحتذى للقواعد جميعاً. فالقواعد العامة ليست لاتينية أكثر مما هي فرنسية أو ألمانية، ولكنها تعلوا على كل اللغات. ولذا، فإننا نقدّر أن تصبح في القرن الثامن عشر مكاناً مشتركاً (وهذا شيء تكرر قوله في كثير من المواد اللسانية في الموسوعة) يدان فيه القواعديون الذين لا يعرفون أن يرواللغة إلا من خلال لغة أخرى (أو كما سيقول و. يسبيرسن في القرن العشرين: إنهم يتكلمون وعينهم حولاء على لغة أخرى). وتتجنب القواعد العامة، من جهة أخرى، المعضلة التي بدت مستعصية إلى ذلك الوقت. وهي معضلة القواعد الفلسفية المحضة، والقواعد التجريبية البحتة. فلقد كرست كثير من الدراسات نفسها في القرون الوسطى لدراسة فعل المعنى من خلال فكر عام. ثم إن القواعد كانت من جهة أخرى، كما يراها فوجيلاس، مصنفة للاستخدامات، أو كانت بالأحرى تمثيلاً «للاستخدام السليم»، وذلك لأن جودة الاستخدام تقاس على جودة المستخدم. وقد كانت القواعد العامة تسعى إلى إعطاء تفسير للاستخدامات الخاصة، وذلك انطلاقا من القواعد العامة المستنبطة. فإذا كان بإمكان هذه القواعد أن تدعي هذه القدرة التفسيرية، فإنها، وإن كانت تقوم في أساسها على تحليل الفكر، إلا أنها لا تكتفي بتكراره. ذلك لأنها تعبر عن شفافيتها الممكنة من خلال الشروط المادية للتواصل الإنساني.

اللسانيات التاريخية
في القرن التاسع عشر

LINGUISTIQUE HISTORIQUE
AU XIXe SIÈCLE

1 - مولد اللسانيات التاريخية

وإن كان من السهل على المرء أن يلاحظ (ولن يكون هذا أكثر من مقارنة للنصوص) أن اللغات تتغير مع الزمن، فإنه فقط في نهاية القرن الثامن عشر (وهذا يعني إذن أن الأمر طرح في وقت أسبق بقليل على طرح قضية تطور الأجناس الحية) قد أصبح هذا التغير موضوعاً لعلم خاص. ويبدو أن هناك فكرتين ترتبطان بهذا الموقف.

أ) إن تغير اللغات ليس تبعاً فقط لإرادة البشر الواعية (وذلك كأن يكون جهداً تبذله مجموعة من الناس بغية أن يفهمها الأجانب، أو أن يكون قراراً يتخذه القواعديون الذين «يطهرون» اللغة، أو أن يكون خلقاً لكلمات جديدة للدلالة على أفكار جديدة)، ولكنه تبع أيضاً لضرورة داخلية. فاللغة لا تتغير فقط، ولكنها تغير ذاتها كذلك (لقد تحدث «ترغو» في مادة «الاشتقاق» من الموسوعة عن «المبدأ الداخلي» للتغير). ثم أصبحت هذه الأطروحة واضحة عند ما بدأ اللسانيون بتمييز علاقتين ممكنتين بين كلمة "a" في عصر "A" ، وبين كلمة "b" المساوقة لها في عصر "B" اللاحق. فإذا صيغت الكلمة "b" وفق النموذج "a"، وقمنا ببعثها في حالة ماضية من حالات اللغة، فسنقول ثمة استعارة. وهكذا، فإن كلمة «hôspital - مستشفى» قد صُنعت في عصر معين، محاكاة للكلمة اللاتينية "hospitale" (لقد صُنعت كلمة "hospital"، على وجه الدقة، منذ زمن قديم جداً. ثم أصبحت بعد ذلك "hôpital"). ونقول، على العكس من هذا، يوجد إرث عندما يكون العبور من "a" إلى "b" عبوراً غير واع، وكذلك عند ما يكون الفارق بينهما، إذا كان ثمة فرق يرتبط بتغير تدريجي يبدأ من "a" (إن كلمة « hôtel - فندق» هي الناتج لسلسلة

من التغيرات المتتابعة التي كابدتها كلمة hospitale). فالقول إن الكلمة تستطيع أن تأتي وراثة من كلمة أخرى، فإن هذا ليعني القبول بوجود أسباب طبيعية للتغير اللساني. وينتج عن هذا أن النسب بين اللغتين "A" و "B" لا يستلزم تشابههما. ذلك لأن "B"، تستطيع أن تكون مختلفة جذرياً عن "A" ، وأن تأتي مع ذلك من "A". ولقد كان الأمر من قبل، يقوم على العكس من هذا. فالبحث عن الأنساب اللسانية كان يشكل كلاً واحداً مع البحث عن التشابهات. ولقد كانت الاختلافات تستخدم لمحاربة فرضية النسب. وأما الاعتقاد بالتغير الطبيعي، فسيقود، على العكس من ذلك، إلى البحث في داخل الاختلافات نفسها عن برهان وجود القرابة.

ب) إن التغير اللساني تغير مضطرد، ويحترم التنظيم الداخلي للغات. فكيف نبرهن على وجود نسب بين لغتين، إذا كنا لانعتد بالتشابه معياراً؟ وبقول آخر، على أي شيء يمكن للمرء أن يستند لكي يقرر أن الاختلافات بينهما هي نتاج للتغير وليس للاستبدال؟ (ملاحظة: هنا يكمن الوجه اللساني لقضية عامة جداً. وهي قضية تواجهها كل دراسة للتغير. ولقد وجدت الفيزياء والكيمياء حلاً لها في ذلك العصر نفسه. فلقد أعطي المعيار للتغير. إذ إن ثمة شيئاً يحافظ على نفسه من خلاله). إن الحل الذي تم الاتجاه إليه في نهاية القرن الثامن عشر، والذي سيكرس قبوله الجلي للسانيات التاريخية بوصفها علماً، ليقضي أن لا ينظر إلى الاختلاف بوصفه تغيراً إلا إذا أظهر ضرباً من الاضطرار في داخل اللغة. وكما إن الاعتقاد بمحافظة المادة قد أحدث نقلة من الخيمياء إلى الكيمياء، فإن مبدأ اضطرار التغير اللساني قد وسم ولادة اللسانيات انطلاقاً مما كان يسمى حينئذ «الاشتقاق»، فالاشتقاق، حق عندما يقدم نفسه بوصفة تاريخياً (وهذا لم يكن كذلك في كل الحالات)، ويقوم بتفسير كلمة بالعثور على أخرى جاءت منها في حالة سابقة، فإنه يدرس كل كلمة بشكل مستقل، وإنه ليجعل منها قضية قائمة بذاتها. ولقد نعلم أن هذا الإجراء، يجعل العثور على المعايير أمراً صعباً جداً. و السبب في ذلك، لأنه من المألوف أن تتعاون نظم اشتقاقية مختلفة على الكلمة نفسها. وإن هذا ليبدو ممكناً. وإذا كان هذا هكذا، فكيف يمكن الاختيار في مثل هذه الحالة؟ إن اللسانيات التاريخية،على العكس من هذا، لا تفسر الكلمة "b" بالكلمة "a" السابقة عليها إلا إذا كان الانتقال من "a" إلى "b" يمثل الحالة الخاصة لقاعدة عامة تصلح لكلمات أخرى، وتجعلنا نفهم أيضا أن "1-a" قد أصبحت "1-b"، وأن "2-a" قد أصبحت " 2-b"، إلى أخره. ويستلزم هذا الاضطراد أن يعود الاختلاف بين "a" و "b" إلى هذا المكون أو ذاك من مكوناتهما. وأن يكون هذا المكون، في كل الكلمات الأخرى التي يظهر فيها، متأثراً بالتغير نفسه. وإننا لنستطيع أن نستخلص من هذا نتيجتين:

b-1) يمكننا أن نطلب من تفسير الكلمة أن يستند إلى تحليل قاعدي لهذه الكلمة، وأن يفسر تفسيراً مستقلاً مختلف الوحدات الدالة (الوحدات البنيوية المختلفة) التي تتألف منها. ولهذا، فإن ترغو يرفض، مثلاً، أن تشرح الكلمة اللاتينية "britannica" (بريطاني) بوساطة العبرية "baratanac " (بلد القصدير)، والحجة في ذلك أن الكلمة اللاتينية مكونة من وحدتين (britan، والنهاية ica): يجب إذن شرحهما منفصلتين، في حين أن الاشتقاق المزعوم يشرح الكلمة في كليتها. ولكي يمتلك التغير اللساني هذا الاضطراد، والذي يمثل ضمانته الوحيدة والممكنة، يبدو من الضروري إذن أن يتقيد بالتنظيم القاعدي للغة، فلا يختص بالكلمة إلا من خلال بنيتها الداخلية (إننا نرى كيف أن دراسة ترغو المكرسة للبحث عن معايير للاشتقاق، مدعوة لتجاوز الاشتقاق).

b-2) يمكننا أن نذهب أيضاً إلى أبعد مما ذهبنا إليه في تحليل الكلمة بحثاً عن الاضطراد، ليس فقط على مستوى المكونات القاعدية، ولكن أيضاً على مستوى المكونات الصوتية. ولقد حظيت اللسانيات التاريخية بأجمل نجاحاتها في القرن التاسع عشر من اضطلاعها بهذه المهمة. فقد وصلت إلى بناء قوانين صوتية. وهكذا، فإن الإفضاء بقانون صوتي يتعلق بلغتين "A" و "B" (أو بحالات تتعلق بلغة واحدة)، فهذا يعني الكشف أن كل كلمة من كلمات اللغة "A" ، إذ تحتوي، في وضع محدد على صوت بدئي معين وليكن "X" ، سيتناسب مع كلمة من اللغة "B" ، وسيعوضه فيها الصوت "1X". وعلى مثل هذا، كان العبور من اللاتينية إلى الفرنسية. فالكلمات اللاتينية التي تحتوي على الصوت "C" المتبوع بالصوت "a" قد شهدت تغير ال "c" إلى "ch": comus (champ، calvus (chauve، casa (chez.

ملاحظة:

أ) يمكن للصوت "1X" أن يساوي صفراً، كما يمكن للتغير أن يكون حذفاً.

ب) قد يكون من الصعب تحديد المصطلح «يتناسب» المستخدم في الأعلى. فالكلمة في اللغة "B" لم يعد لها عموماً ذلك المعنى الذي كان لها في اللغة "A"، ذلك لأن المعنى يتطور هو أيضا. وإنها لتختلف مادياً بشيء آخر غير استبدال "1X" بـ "X". ذلك لأن ثمة قوانين صوتية أخرى تربط بين اللغتين "A" و "B".

ج) لا تتعلق القوانين الصوتية إلا بالتغيرات المرتبطة بالإرث، وليس بما هو مستعار: لقد كانت الاستعارة « calvitie – صلع» نسخاً مباشراً عن اللغة اللاتينية "Calvities".

■ ثمة مثل مضحك عن التاريخ ما قبل اللساني للغات:

«الخطاب التاريخي عن أصل اللغة الفرنسية» منشورات:
Le Mercure de france. Juin-Juillet 1757.

2 - القواعد المقارنة

على الرغم من الحدس الذي كان قائماً عند ترغو وآديلينغ، فإن تاريخ ولادة اللسانيات التاريخية يُعطى عادة إلى كتاب الألماني «ف. بوب» حول «نسق التصريف في اللغة السانسكريتية المقارن مع نسق التصريف للغات: الإغريقية، واللاتينية، والفارسية، والجرمانية (Francfort-sur-le-Main, 1816). ولكي ندل على الأبحاث الموازية التي أنجزت، خاصة في ألمانيا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فسنستخدم غالباً التعبير «القواعد المقارنة» أو «المقارنة». ولقد نرى أن أعمال «بوب» تشكل جزءاً منها، وكذلك أعمال الأخوين "A.W" و «ف. فون شليجل»، و«ج. ل.س. غريم»، و«آ. شليشير»، وكذلك أعمال «رانوا. ل. راسك»، والتي تعد غالباً رائدة، ولكنها قليلة الحضور. ويتمثل الجامع بين كل هذه الأعمال في السمات التالية:

1- لقد كانت المكتشفات هي الباعث لهذه الأعمال في نهاية القرن التاسع عشر. وكذلك أيضاً القياس القائم بين السانسكريتية، وهي اللغة المقدسة للهند القديمة، ومعظم اللغات الأوربية القديمة والحديثة. ولقد كرست هذه الأعمال نفسها لدراسة مجموعة اللغات المسماة اللغات الهندو-أوربية، أو الهندو-جرمانية.

2- تنطلق هذه الأعمال من الفكرة التي تقول إن الذي يوجد بين هذه اللغات ليس التشابه فقط، ولكن القرابة أيضاً. ولقد يعني هذا أنها تقدم هذه اللغات إذن بوصفها تحولات طبيعية (عن طريق الإرث) للغة واحدة هي اللغة الأم، تتمثل في «الهندو-أوربية». ونلاحظ أن هذه اللغة لم تكن معروفة مباشرة، ولكن الباحثين قاموا بإعادة بنائها (لقد اعتقد شليشير أن في مقدوره أن يكتب حكايات الهندو أوربية).

ملاحظة: لم يكن المقارنون الأوائل لينكروا الفكرة القائلة إن اللغة السانسكريتية هي اللغة الأم.

3- إن منهجهم هو منهج المقارنة. وبهذا المعنى، فإنهم يحاولون أن يقيموا تواصلاً بين اللغات. ومن هنا، فإنهم يقارنونها (مهما كان ابتعاد بعضها عن بعض في الزمان). ولذا، فإنهم يبحثون عن أي عنصر "X" في لغة ما، يحتل مكان العنصر "1X" في لغة أخرى. بيد أنهم يهتمون بإنشاء تفاصيل التطور التي تذهب من اللغة الأم إلى اللغات الحديثة، مرحلة بعد مرحلة. وإن جل ما يفعلونه، إنفاذاً للمقارنة، ينحصر في تقصي الخطوط الكبرى لهذا التطور. فنقارن أولاً الفرنسية واللاتينية، والألمانية والجرمنية، ثم

نقارن اللاتينية والجرمانية. ومن هنا، فقد نشأت الفكرة التي تقول إن اللغة الأم تنقسم إلى بعض اللغات الكبرى (الإيطالية، الجرمانية، السلافية، إلى آخره). ثم انقسمت كل واحدة فيما بعد، فأتاحت بذلك ولادة عائلة (مع انقسامات فرعية أيضاً بالنسبة إلى معظم عناصر هذه العائلات).

4- إن المقارنة بين لغتين، هي ، قبل كل شيء، مقارنة بين عناصرهما القاعدية. ولقد قدم ترغو، من قبل، ضمانة ضرورية للاشتقاق، تتمثل في أن لا يحاول شرح الكلمات شرحاً إجمالياً، ولكن في أن يشرح عناصرها المكونة. ونتساءل الآن: أي عناصر من عناصرها يعد أكثر أهمية؟ هل هو ذلك الذي يشير إلى مفاهيم (مثل «حب» في «سنحب» أو «جماعة» في «تجمع» من الغوغاء) وتسمى هذه العناصر غالباً «الجذور» أو «العناصر المعجمية»، أو هي عناصر قاعدية تكون الأجزاء الأولى منها محاطة، ويفترض أن تشير إلى علاقات او إلى وجهة نظر يكون المفهوم بموجبها موضوع عناية؟ لقد بدأ النقاش حول هذه النقطة منذ القرن الثامن عشر. وكانت الفكرة التي توجهه أنه يجب أن يحذف من المقارنة كل ما يمكن أن يكون مستعاراً من لغة إلى أخرى (أي كل مالا يستطيع أن يبرهن إذن على تطور طبيعي). وإذا كان هذا هكذا، فإن العناصر القاعدية لا تمثل أي نوع من أنواع المخاطرة. ذلك لأنها تشكل في كل لغة من اللغات أنساقاً متماسكة (نسق الأزمنة، والحالات الإعرابية، والأشخاص). ونظراً للتضامن المتبادل والقائم بين العناصر، فإننا لا نستطيع أن نستعيد عنصراً قاعدياً معزولاً، ولكن نستطيع أن نستعيد نسقاً كاملاً فقط. بيد أن الانقلاب الذي ينتج عن هذا، يجعل الأشياء قليلة الاحتمالات. وإنه لمن أجل هذا، فقد عدت مقارنة اللغات جوهرياً، في بداية القرن التاسع عشر، مقارنة بين عناصرها القاعدية (ومن هنا، فقد نشأ المصطلح «القواعد المقارنة»).

3 - أطروحة انقراض اللغات:

لقد كان مشروع اللسانيات التاريخية مرتبطاً بفكرة البقاء المضاعف إبان التغيير، أي المحافظة على التنظيم القاعدي: يجب أن يكون في مقدورنا إخضاع كلمات الحالة "A" والحالة اللاحقة "B" إلى عين التفكيك المشتمل على الجذر وعلى العناصر القاعدية (وإلا يكن ذلك، فيجب على المقارنة أن تأخذ الكلمات مأخذاً إجمالياً. ولقد نعلم أن هذا المنهج منهج لا يقين فيه). وهناك أيضاً فكرة المحافظة على بقاء التنظيم الصوتي. وإن هذا ليكون لكي تستطيع القوانين الصوتية أن تضع نَسَباً للأصوات البدئية بين "A" و "B"، وأن تظهر كيف يتنوع الشكل الصوتي لمكونات الكلمات. ولكن الوقائع جعلت هذا الاستمرار المضاعف عصياً. فلقد اعتقد المقارنون انهم اكتشفوا أن القوانين الصوتية للغة الخاضعة لها

تهدم النظام القاعدي تدريجياً، وأن هذا ليكون بضرب من الحت. وهكذا، فإنه يكون بمقدورها أن تحدث ارتباكاً في الحالة "B" باستخدام عناصر قاعدية مميزه في "A"، بل إنها لتستطيع أن تزيل بعض العناصر (إن سبب زوال الحالات اللاتينية للإعراب في الفرنسية يعود إلى التطور الصوتي الذي أدى إلى سقوط الجزء الأخير من الكلمات اللاتينية، وهو جزء تظهر فيه علامات الحالة الإعرابية). وأخيراً، فإن الفصل في الكلمة بين الجذر والعناصر القاعدية (لقد فتن هذا الفصل بوضوحه في اللغة السانسكريتية علماء المقارنة الأوائل) ليخفف غالباً من وقائع التغيرات الصوتية.

ولقد نشأ عن هذا تشاؤم لدى معظم علماء المقارنة (باستثناء هامبولدت): لا يجد مؤرخ اللغات غير أن يقص أثر انقراض اللغات – وهذا أمر قد حدث من قبل في لغات العالم القديم. ولقد كان بوب يشتكي دائماً لأنه يشتغل في حقل من الخراب. ولكن لهذا التشاؤم مسهلاته: إنه يسمح بمقارنه كلمة حديثة بكلمة قديمة تبدو بنيتها مختلفة جداً في الظاهر، مع الإصرار أنه يجب على المقارنة أن تحترم الأنظمة القاعدية. ولقد يكفي ـ وبو لا يحرم نفسه من هذا ـ بأن نفترض للكلمتين بنية متساوقة في العمق. كما يكفي بشكل عام أن ننظر إلى الحالة القديمة بوصفها الحقيقة القاعدية للحالة الجديدة: أليس حقاً مشروعاً بالنسبة إلى عالم الأثريات الذي يضع مخططاً لحقل الخراب، أن يحاول أن يجد فيه أثر المدينة القديمة؟ وأما على العكس من هذا، فإن مالا يستطيع عالم المقارنة أن يقوم به من غير أن يتخلى عن مبادئه المنهجية الأساسية، فهو الاعتقاد بأن اللغات تخلق أنظمة قاعدية جديدة أثناء تحولها.

فكيف نفسر هذا الانقراض للغات أثناء مجرى التاريخ؟ إن معظم علماء المقارنة ـ ومن جملتهم بوب وشليشر ـ ينسبونه إلى موقف الإنسان التاريخي من اللغة، وهو موقف ينم عن المستخدم لها: إنه يستخدم اللغة بوصفها وسيطاً وأداة للتواصل. ولذا يجب أن يكون استعمالها سهلاً واقتصادياً قدر الإمكان. ولو تأملنا لوجدنا أن الحافز وراء القوانين الصوتية، هو هذا الميل إلى الجهد الأقل. وهو جهد يضحي بوضوح النظام القاعدي رغبة في التواصل الرخيص.

وإذا وجدت فترة إيجابية في تاريخ اللغات، فيجب البحث عنها إذن في التاريخ السابق على تاريخ البشرية. هذا، لأن اللغة لم تكن حينئذ أداة، ولكنها كانت غاية. فالذهن الإنساني كان يشكلها بوصفها عملاً فنياً، وكان يريد أن يمثل فيها نفسه بالذات. ولقد كان تاريخ اللغات، في ذلك العصر الذي انقضى إلى الأبد، هو تاريخ الخلق. ولكننا بالاستنباط فقط، نستطيع أن نتصور المراحل التي مر بها. ولذا، فإنه بالنسبة إلى شليشير مثلاً، كان يجب على اللغات أن تأخذ على التوالي ثلاثة أشكال رئيسة. وهذا ما يكشف عنه تصنيف

حديث للغات المعاصرة، وهو تصنيف يستند إلى البنى الداخلية لهذه اللغات (=نموذجها). فلقد كانت هذه اللغات، بادئ ذي بدء، لغات عازلة (-تمثل الكلمات وحدات غير قابلة للتحليل، فلا نستطيع أن نميز فيها جذراً وعناصر قاعدية. وكنا نقدم اللغة الصينية لأنفسنا بمثل هذا التصور في القرن التاسع عشر). ثم أصبحت بعض هذه اللغات لغات لاصقة (تحتوى على كلمات مع جذر وعلامات قاعدية، ولكن من غير وجود قواعد مجددة تتعلق بصياغة الكلمة. وما بقي حياً في الوقت الحاضر من هذه الحالة، يتمثل في اللغات الهندية الأمريكية). ولقد تطورت أخيراً، من بين اللغات اللاصقة، لغات إعرابية. ونجد في هذه اللغات أن قواعد الصرف، وهي قواعد محددة، تتحكم في النظام الداخلي للكلمة. ويتمثل هذا النوع جوهرياً في اللغات الهندو- أوربية. وإننا لنرى أن الفكر يتمثل فعلاً في هذه الحالة الأخيرة فقط. فلقد كانت وحدة الجذر والسمات القاعدية في الكلمة، المتلاحمة بوساطة الصرف، تمثل وحدة المعطى التجريبي والصيغ الموجودة مسبقاً في فعل التفكير. وللأسف،.فإن هذا النجاح التام، الذي نسب إلى اللغة الأم الهندو ـ أوربية، قد صار مثاراً للشك منذ الكلاسيكية القديمة. فالإنسان عندما انشغل بصناعة التاريخ، فإنه لم يعد ينظر إلى اللغة إلا بوصفها أداة من أدوات الحياة الاجتماعية. ولقد نرى أن اللغة، منذ أن وضعت في خدمة التواصل، فإنها لم تتوقف عن هدم نظامها الخاص.

■ **بعض الدراسات الكبرى في القواعد المقارنة:**

■ F. Bopp, Grammaire comparée des langues indoeuropéennes, trad. fr., Paris, 1885; J.L.C. Grimm, Deutsche Grammatik, Göttingen, 1822-1837; A. Schleicher, Compendium der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen, Weimar, 1866. - Sur le déclin des langues, voir par exemple: F. Bopp, Vocalismus, Berlin, 1836 ; A. Schleicher, Zur vergleichenden Sprachgeschichte, Bonn, 1848. - Ce déclin est mis en question par W. von Humboldt, par exemple dans De l'origine des formes grammaticales et de leur influence sur le développement des idées, trad. fr., Paris, 1859, rééditée à Bordeaux, 1969 (texte commenté dans O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, chap. 3, Paris, 1989). - Un exemple de recherche moderne en grammaire comparée: E. Benvenist, Hittite et indoeuropéen, Paris, 1962.

4 – القواعديون الجدد

حاول نفر من اللسانيين، الألمان خاصة، أن يُدخل إلى اللسانيات التاريخية المبادئ الوضعية التي انتصرت في العلم وفي الفلسفة المعاصرين. ولقد سموا أنفسهم «القواعديين الجدد»، أملاً في تجديد القواعد المقارنة. وكانت أطروحاتهم الرئيسة هي التالية:

1- يجب أن تكون اللسانيات التاريخية لسانيات تفسيرية. إذ ليس المقصود هو التحقق من وجود تغيرات ووصفها، ولكن المقصود هو الوقوف على علل (وهذا اهتمام لم ينشغل به بوب).

2- يجب أن يكون هذا التفسير في نموذجه وضعياً، ومساوقاً لنماذج علوم الطبيعة. وعلينا أن نحذر من تلك الشروح الفلسفية الواسعة التي كان شليشر (وهو من قراء هيغل) يلتذ بها.

3- لإنجاز هذا البحث في العلل إنجازاً جيداً، يجب أن تعطى الأفضلية لدراسة المتغيرات التي تمتد على مساحة زمنية محددة. فبدلاً من مقارنة حالات لغوية جد متباعدة، فإن الانتقال من حالة إلى أخرى تتبعها سيكون هو موضوعنا.

4- النموذج الأول من نماذج العلة نطقي في نظامه. وإن «القوانين الصوتية» قوانين مسوغة بالفعل بتفسير فيزيولوجي. وإن أفعال هذه القوانين، لتعد أفعالاً آلية محضة (عمياء). فعندما يحدث تغير في داخل حالة من الحالات، فإنه لا يمكن لأي كلمة أن تكون في معزل عنه، مهما كان وضعها الدلالي أو القاعدي الخاص. وأما الاستثناءات (التي اكتفى شليشير بتسجيلها)، فتعد بالنسبة إلى القواعديين الجدد، علامة على قانون من الطبيعة ذاتها، ولكنه لا يزال غير معروف بعد.

5- والنموذج الثاني من نماذج العلل، نموذج نفساني. وإنه ليتمثل في الميل إلى القياس المؤسس على قوانين اشتراك الأفكار. فالمتكلمون يميلون إلى:

أ) تجميع الكلمات والجمل في أبواب لتشابه عناصرها صوتاً ومعنى في الوقت نفسه.

ب) وإلى إحداث كلمات أو جمل جديده، تمتلك قابلية إغناء هذه الأبواب. ومن هنا، فقد استحدث الفعل «solutionner – حل» والفعل «actionner – شغّل» قياساً على نموذج الفعل «fonctoinner – وظّف»، أو استحداث «rappeler de – تذكر» قياساً على نموذج «se souvenir de – تذكر».

6- لا يجب على تاريخ اللغات أن يكون تفسيرياً فقط، ولكن لا يوجد تفسير لساني آخر سوى التفسير التاريخي. وهكذا، فإن الكلام عن معنى أساسي تتضمنه المفاهيم المتعددة للكلمة، لن يكون تفسيراً إلا إذا كان هذا المعنى هو المعنى الأول في التعاقب التاريخي. وكذلك، فإنه لا يحق لنا الكلام عن الاشتقاق إلا إذا كنا نستطيع أن نبرهن أن كلمة ما تأتي من كلمة أخرى. ومثال ذلك كلمة «maisonnete – بيت صغير» التي جاءت من كلمة «maison – بيت». وإن هذا ليتطلب أن تكون الكلمة المصدر "Maison" سابقة في وجودها على الكلمة المشتقة "maisonnete".

■ Le maître dont se rèclament la plupart des nèo-grammairiens set G. Curtius (Grundzüge der griechischen Etymologie, Leipzig, 1858-1868). - Le principal thèoricien est H. Paul (Prinzipien der Sprach-geschichte, Halle, 1880). -La recherche systèmatique des lois phonètiques apparaît particulièrement dans K.Brugmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen, Strasbourg, 1886-1900. - Un recueil de textes, traduits en anglais, de comparatistes et de nèo-grammairiens: W.P. Lehmann, A Reader in Nineteenth-century Historical Indo-european Linguisitics, Bloomington, 1967. - Pour situer les nèo-grammairiens dans l'histoire de la linguistique: K.R. Jankowsky, The Neogrammarians" A Reevaluation of their Place in the Development of Linguistic Science, La Haye, 1972; W.P. Lehmann et Y. Malkiel (ed.), Perspectives on Historical Linguistics, Amsterdam, Philadelphie, 1982.

5 - علم الدلالة التاريخي

لقد اهتمت اللسانيات التاريخية، في أصلها خاصة، بالجانب الصوتي للغات. فهنا يظهر اضطراد التغير بالصورة الأكثر بدهية. ولكن مشروعها كان يتطلب في الواقع البحث عن القوانين في تطور معنى الكلمات. وبالفعل، فالقول إن صوتاً قد تحول في كل الكلمات لحظة الانتقال من الحالة "A" إلى الحالة "B"، فإن هذا يفترض أن نتبين أن نتبين كلمة من "A" وكلمة من "B" على الرغم من التحول الصوتي. ونأخذ مثلاً الكلمة اللاتينية «casa - بيت» وحرف الجر الفرنسي «chez - عند، في». ولكن كيف نتبين إذا كان معنى الكلمات قد تغير هو أيضاً، وتلك هي العادة؟ ولكي تكون الصوتيات التاريخية دقيقة، فإنها تستلزم إذن علم دلالة تاريخي، يكتشف القوانين في تحول المعنى. وسيتجلى حينئذ الانتقال من "A" إلى "B" بوساطة اضطراد مضاعف للتغير يتعلق بمعنى الكلمات وبوجهها الصوتي في الوقت نفسه.

وإننا لنجد أيضاً عند ميشيل بريال، في نهاية القرن التاسع عشر، هذا البحث عن المبادئ العامة التي تحكم تغير معنى الكلمات. فالفكرة الموجهة عند بريال هي أن البحث عن هذه المبادئ لا يكون في اللغة، ولكن في ذكاء مستخدمي اللغة وإرادتهم (وهي إرادة غير واعية ولا مقصودة، ولكنها «غامضة»). وهكذا، فهو يحارب الفكرة التي تقول: يوجد في الكلمات نفسها «ميل منحط» هو الذي أملى الانتقال، مثلاً، من المعنى «النبيل» الذي كانت تملكه، في القرن السابع عشر، الكلمات «amant - عاشق» و «maitresse - خليلة»، إذ تشير إلى شريكي علاقة الحب، بالمعنى «المنحط» الذي كان الفرنسي يعطيهما في القرن التاسع عشر، حيث كانت هذه الكلمات مخصصة للعلاقات غير الشرعية. ويعود هذا التغير بالنسبة إلى بريال إلى الميل النفسي نحو «التورية» التي طبقت كلمات «نبيلة» على

واقع لا يستحقها وأثرت فيما بعد بالكلمات المستعملة لكي تدل عليه. وبصورة عامة، فإن كل الميول التي تحكم تطور الكلمات (تخصيص الكلمات، لجوء إلى الاستعارة...)، هي ميول يجب أن تحمل، كما يرى بريال، على طبيعة العقل الفردي أو الجماعي.

ولقد قاد هذا الأمر بريال لكي يعترض على نظرية المعرفة المهيمنة عند اللسانيين في القرن التاسع عشر. وهي نظرية كانت تدمج اللسانيات بعلوم الطبيعة، وتبحث فيها عن نموذج القوانين نفسه. ولقد كان بريال، على العكس من هذا، يلح على فكرة أن اللسانيات بما إنها علم، فهي تنتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية والتاريخية، وتسعى إلى تحديد نمط من أنماط السببية متميز تماماً من هذا الذي يحكم «الطبيعة». ولقد توصل بطريقة غير مباشرة إلى إثارة الشك في الوجه «الطبيعي» والمعترف به في ذلك العصر « للقوانين الصوتية». وقد اقترح أن تصبح هي أيضاً جزءاً من علم النفس. وإنه لسبب هذا، فقد ذهب إلى إعادة تأويل «الاستثناءات» التي نكتشفها عنها، والتي كان المقارنون والقواعديون الجدد يتساءلون فقط عما إذا كان يجب معالجتها بوصفها حوادث لا معنى لها، أو اختزالها بتبديل القوانين المقبولة سابقاً وإتمامها. وبالنسبة إلى بريال، فإن الاستثناءات تظهر بأننا لم نكتشف السببية الحقيقة التي تنظم ميدان اللسانيات. فهذه الاستثناءات تفسرها الميول العامة للعقل الإنساني. وهي ميول تعمل في حالات الاضطراد، ولكنها تأخذ في هذه الحالات المظاهر الخداعة لضرورة آلية.

■ L'ouvrage principal de M. Bréal, Essai de sèmantique: science des significations (Paris, 1890), a été réédité en fac-similé aux Editions Slaktine, Genèver, 1976. -Il est commenté notamment par B. Nerlich, Change in Language: Whitney Bréal and wegener, Londres, New York, 1990. - A l'époque de Bréal se développait en Allemagne une linguistique également psychologique, mais appuyée sur uné "psychologie des peuples": W. Wundt, Völkerp-sychologie, 1: Die Sprache, Leipzig, 1900. - Pour un rapprochement entre cette hitoire psychologique de la langue et la moderne "linguistique cognitive" [328 s.]: D. Geeraerts, "Congitive restrictions on the structure of semantic change", in J. Fisiak (ed.), Historical Semantics, Historical Word-Formation, Berlin, La Haye, 1985.

واقع لا يستحقها وأثرت فيما بعد بالكلمات المستعملة لكي تدل عليه. وبصورة عامة، فإن كل الميول التي تحكم تطور الكلمات (تخصيص الكلمات، لجوء إلى الاستعارة...)، هي ميول يجب أن تحمل، كما يرى بريال، على طبيعة العقل الفردي أو الجماعي.

ولقد قاد هذا الأمر بريال لكي يعترض على نظرية المعرفة المهيمنة عند اللسانيين في القرن التاسع عشر. وهي نظرية كانت تدمج اللسانيات بعلوم الطبيعة، وتبحث فيها عن نموذج القوانين نفسه. ولقد كان بريال، على العكس من هذا، يلح على فكرة أن اللسانيات بما إنها علم، فهي تنتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية والتاريخية، وتسعى إلى تحديد نمط من أنماط السببية متميز تماماً من هذا الذي يحكم «الطبيعة». ولقد توصل بطريقة غير مباشرة إلى إثارة الشك في الوجه «الطبيعي» والمعترف به في ذلك العصر « للقوانين الصوتية». وقد اقترح أن تصبح هي أيضاً جزءاً من علم النفس. وإنه لسبب هذا ، فقد ذهب إلى إعادة تأويل «الاستثناءات» التي نكتشفها عنها، والتي كان المقارنون والقواعديون الجدد يتساءلون فقط عما إذا كان يجب معالجتها بوصفها حوادث لا معنى لها، أو اختزالها بتبديل القوانين المقبولة سابقاً وإتمامها. وبالنسبة إلى بريال، فإن الاستثناءات تظهر بأننا لم نكتشف السببية الحقيقة التي تنظم ميدان اللسانيات. فهذه الاستثناءات تفسرها الميول العامة للعقل الإنساني. وهي ميول تعمل في حالات الاضطراد، ولكنها تأخذ في هذه الحالات المظاهر الخداعة لضرورة آلية.

■ L'ouvrage principal de M. Bréal, Essai de sèmantique: science des significations (Paris, 1890), a été réédité en fac-similé aux Editions Slaktine, Genèver, 1976. -Il est commenté notamment par B. Nerlich, Change in Language: Whitney Bréal and wegener, Londres, New York, 1990. - A l'époque de Bréal se développait en Allemagne une linguistique également psychologique, mais appuyée sur uné "psychologie des peuples": W. Wundt, Völkerp-sychologie, 1: Die Sprache, Leipzig, 1900. - Pour un rapprochement entre cette hitoire psychologique de la langue et la moderne "linguistique cognitive" [328 s.]: D. Geeraerts, "Congitive restrictions on the structure of semantic change", in J. Fisiak (ed.), Historical Semantics, Historical Word-Formation, Berlin, La Haye, 1985.

السوسيرية

SAUSSURIANISME

بعد أن كتب، في سن الواحد والعشرين، «بحثاً حول نسق الصوائت في الهندو-أوربية» (باريس 1878)، وهو يعد بالنسبة إلى القواعديين الجدد من بين الأعمال الناجحة، فإن اللساني السويسري فيرديناند دي سوسير، قد تخلى تماماً عن البحوث في اللسانيات التاريخية. وكان ذلك، لأنه وجد أن أساسها غير أكيد. وقد دعاه هذا الأمر إلى التفكير بأن هذه البحوث، يجب أن تعلق إلى أن تتم إعادة صياغة للسانيات كلها. وبما إنه، هو بالذات، قد أقدم على إعادة هذه الصياغة، فقد عرض نتائج أعماله في ثلاث دراسات، كان قد درّسها في جنيف بين «1906»و «1911».

■ Un recueil des Publications scientifiques de Saussure (à l'exclusion du Cours) a été publié aux éditions Slatkine, Genève. 1970. - Pour une comparaison entre les notes manuscrites de Saussure, celles prises par les étudiants, et le Cours publié, voir R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique généralè" de F. de Saussure, Genève, Paris, 1957. - Une édition critique du Cours a été réalisée par T. de Mauro, Paris, 1972.

كان الأساس العملي الذي تستند المقارنة إليه هو الاعتقاد بأن اللغات تصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية، والتي ترتبط هي ذاتها بالنشاط التواصلي. وإن هذه الأطروحة التي تأذن بقراءة قواعد الماضي في سطور الحاضر، لتسمح فعلاً بمطابقة عناصر قاعدية قديمة مع عناصر قاعدية لاحقة بغية مقارنتها، حتى وإن كان لهذه العناصر مقام قاعدي مختلف جداً. ولكن هذه الأطروحة بالذات هي الأطروحة التي يشك سوسير فيها.

ويمكن النظر إلى الأمر، بادئ ذي بدء، من خلال مبدأ عام. فالفكرة التي تقول إن اللغة ميسَّرة لتمثيل الفكرة هي فكرة واهنة بالنسبة إلى سوسير (سواء كان هذا التمثيل مصمماً على طريقة المقارنين بوصفه وظيفة أساسية، أم على طريقة بور رويال بوصفه الأداة

الضرورية للتواصل). وإن هذا ليفترض وجود بنية للفكر مستقلة عن شكلها اللساني، كما يفترض أننا نعرفها. بيد أن هذا يتعارض مع أطروحة سوسير الأساسية حول القسرية اللسانية، والتي تتميز من قسرية كل علامة معزولة. وإن هذا ليعود إلى أن الفكر إذا نظر إليه قبل اللغة، فإنه يعد «كتلة لا شكل لها»، لا بل يعد «سديماً» (دروس، فصل 1، 4). وإنه ليتأقلم مع كل التحليلات الممكنة من غير أن يفضل تحليلاً على آخر، ومن غير أن يفرض العناية بهذه التلوينة أو تلك من تلوينات المعنى كوجهين لمفهوم واحد، أو من غير أن يفصل هذه التلوينة أو تلك بوصفهما تلوينتين تصدران عن مفهومين مختلفين (ويوجد، على العكس من هذا، بالنسبة إلى القواعد العامة، تحليل منطقي أو فلسفي للفكر. وإنه ليفرض نفسه بقوة، وليس على اللغة إلا أن تحاكيه بطريقتها. ولقد كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المقارنين، فوحدة الجذر وعناصر الكلمة القاعدية تمثل وحدة الفعل العقلي وتخضع التجربة إلى أشكال العقل المسبقة). وإذا كانت كل لغة، بالنسبة إلى سوسير، تمثل في كل لحظة من لحظات وجودها، شكلاً معيناً من أشكال التنظيم، فإن هذا بالتأكيد ليس أثراً للوظيفة التمثيلية السابقة في وجودها على استخدامها التواصلي.

يمكن لهذا البرهان الهام جداً أن يتعزز إذا قمنا بفحص تفصيلي لدور النشاط اللساني في تطور اللغات. إذ ليس صحيحاً، كما يرى سوسير، أن وظيفة اللغة - أي استخدام المتكلمين لها من أجل حاجات التواصل - هي السبب في إفساد النظام، وأنها تفضي إلى كارثة قاعدية يأسف بوب لها. فسوسير إذ يصر، كما يصر القواعديون الجدد، أن استخدام المتكلمين للشرعة (code) - أي استخدامهم للكلام تبعاً لمصطلحات كتابه «دروس» - يعد سبباً من الأسباب الجوهرية في تغيرها، إلا أنه يرفض أن يرى هذا التغيير بوصفه هدماً. وهكذا، فليس للقوانين الصوتية أثر فوضوي كما ينسبه المقارنون لها. وهذا ما يكشف عنه سوسير في تاريخ الجمع في اللغة الألمانية. فلقد كان، في حالة قديمة، موسوماً باضطراد بالعلامة المضافة " i " : «Gast - ضيف»، «GasTi - ضيوف»، «Handi - أيدي». ثم جاءت تغيرات صوتية مختلفة، فحولت "GasTi" إلى "Gäste" و "Handi" إلى "Hände". وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفرنسية القديمة، حيث كانت ال "S" تسم الجمع بشكل مضطرد أكثر مما هي عليه الحال اليوم (كان عندنا حيوان - حيوانات، - animals animal). وبما إن قطيعة صوتية قد حدثت بشكل عام، فقد غيرت، ما بين الصائت والصامت، الصوت "L" وجعلته "u" (ولقد أحدثت أيضاً haut مكان اللاتينية altum)، وصارت كلمة علامة الجمع، إلا أنها لم تلامس الواقع القاعدي نفسه. فثنائية المفرد والجمع قد تغيرت مكاناً فقط، وإنها لتتحقق على نحو جيد تحت وجهها الجديد: - Gast) Gäste, animal - animaux)، كما تتحقق تحت وجهها القديم. وهكذا، فإن تنظيماً

قاعدياً ما، كان قد أقصاه النظر الصوتي لإنجاز صوتي معين، يستطيع أن يعاود الظهور في تطور آخر (من أجل الحصول على تفاصيل أكثر، انظر مادتي «آني» و«تعاقبي» فيما سيأتي). وأما ما يتعلق بالخلق القياسي، والذي يعد واحداً من الآثار الأكثر وضوحاً للكلام، فإنه لا يؤدي إلا إلى توسيع نمط من الأنماط وإغنائه، مفترضاً أن له وجوداً مسبقاً. وهكذا، فإن خلق الفعل «solutionner – حلَّ» انطلاقاً من «solution – حَل»، ليزيد زوجاً إضافياً في السلسلة التي يوجد فيها مسبقاً «addition – جمع» «additionner – جمع»، «fonction – وظيفة» «fonctionner – وظَّف»، إلى آخره. ومن هنا، فإن سوسير يرى أن القياس يدعم التصنيفات اللسانية أكثر مما يهدمها. ولما كان ذلك كذلك، فإنه لم يذهب إلى حد التصور أن التغير يعد خلقاً لأنظمة جديدة، بيد أن هذه الفكرة لن تكون متناقضة مع روح ما جاء في كتابه «دروس».

لا تتمثل وظيفة اللسان إذن، كما يرى سوسير، في كونها عاملاً فوضوياً يهدد السمة التنظيمية للسان. ويظْهر سوسير، بشكل إيجابي الآن، أن على اللسان، في كل لحظة من لحظات حياته، أن يقدم نفسه بوصفة نظاماً. ويسمي سوسير هذا النظام الملازم لكل لغة «النسق» (ولقد كان خلفاؤه يتكلمون غالباً عن «البنية»). وإن التلوينات الخاصة التي يدخلها أتباع سوسير على هذه المصطلحات (والتي تضاف إلى الفكرة العامة للنظام والاضطراد)، لتتمثل في أن العناصر اللسانية لا توجد بشكل مسبق على العلاقات التي تقيمها في داخل التنظيم الكلي للغة. وكذلك، فإن العلاقات لاتضاف إليها ولكن تكوِّنها، والسبب أنه ليس للمصطلحات واقعاً لسانياً إلا إزاء علاقاتها المتبادلة. وهكذا، فإن النسق أو البنية يمثلان تنظيماً لا تمتلك العناصر فيه أي سمة خاصة بمعزل عن علاقاتها المتبادلة في داخل الكل.

وهذه هي الفكرة التي عبر عنها سوسير بقوله: تمثل الوحدة اللسانية قيمة. فنحن إذ نستحضر شيئاً من الأشياء، أو قطعة من النقود مثلاً، أو قيمة من القيم، فإننا نطرح في الوقت نفسه:

أ) أنه بالإمكان إقامة تبادل مقابل شيء مختلف (بضاعة).

ب) وأن بعض العلاقات قد نشأت بينه وبين أشياء من الطبيعة ذاتها (سعر التبادل بين قطعة النقود وقطع النقود الأخرى التابعة للدولة نفسها أو للدول الأجنبية).

ج) وأن قدرتها التبادلية مشروطة بعلاقاتها (فتخفيض سعر النقود يغير في قدرتها الشرائية).

وكذلك هو الحال بالنسبة إلى العنصر اللساني. فهذا العنصر، بالنسبة إلى سوسير، هو الإشارة، أي (على الأقل في مقاربة أولى سيعمل سوسير على تصفيتها فيما بعد)

اشتراك صورة سمعية (الدال) ومتصور (المدلول)، وهكذا، فإنه يستجيب للشرط (آ): تتمثل قدرته التبادلية في إمكانية التدليل عن طريق داله على واقع غير لساني (إنه واقع يبلغه توسط المدلول، ولكنه أيضاً غريب عن المدلول قدر غرابته عن الدال. مرجع سابق، ص 360). وكذلك، فإن الإشارة تلبي (ب) أيضاً، وذلك لأن التنظيم العام للغة يقيم علاقات ثابتة بينها وبين الإشارات الآخرى. ونأتي أخيراً إلى (ج): إن قدرته على التدليل مشروطة تماماً بهذه العلاقات. فإذا كانت كلمة حيوانات تشير إلى جمع من الأشياء، فذلك لأنها تنتمي إلى الزوج «حيوان» «حيوانات» والذي يتساوق مع كل الأزواج «صديق، أصدقاء»، إلى آخره. وهو الأمر الذي يظهر تمايز المفرد من الجمع.

/ **1/ ملاحظة**: يمنع هذا المفهوم للقيمة، على طريقة المقارنين، تحديد عناصر الحالة «ب» إزاء تنظيم الحالة «آ» السابقة. ولن يكون حينئذ لـ «ب» أي تنظيم خاص، كما إن عناصرها لن تلبي شرط (b)، ولا شرط (c) فيما بعد. ثم إن هذه العناصر، وإن كانت تمتلك القدرة على التعيين، وهو ما يتطلبه (a)، فإنه لن يكون لها ذلك بوصفها قيمة.

/ **2/ ملاحظة**: وإننا لنرى لماذا لا ينظر سوسير إلى التمييز، المعطى مؤقتاً عن المدلول بوصفه «متصوراً»، فإذا كان المدلول هو هذا الذي يستطيع الدال بوساطته أن يدل، فيجب عليه، بفضل "c"، أن يكون متطابقاً مع العلاقات التي تدمج العلامة في نظام المجموع للغة، وليس في واقع نفسي خاص.

/ **3/ ملاحظة**: إن مصطلحات سوسير في كتاب «الدروس» غير مستقرة. ففي بعض الأحيان يتطابق المدلول مع قيمة العلامة، وفي أحيان أخرى يقدم الدال والمدلول بوصفهما قيماً. وهذه إمكانية قام هيلمسليف باستثمارها أيضاً.

بشكل عملي وتبعاً لسوسير، فإن النشاط الفعلي الذي يسمح للساني بتحديد عناصر اللغة (العلامات) ليتطلب أن نظهر في الوقت نفسه النسق الذي يضفي قيمها. وإن هذا ليكون لأن تحديد العلامات، على الرغم من المظاهر، يعد عملية معقدة وغير مباشرة. وتتطلب هذه العملية أكثر من الإحساس اللساني المباشر (الدروس، القسم الثاني، فصل 2، فقرة 3): لا تمثل العلاقات بالنسبة إلى اللساني معطيات. وإن الوقوف عليها لا يزال يشكل عقبة، وذلك لأنها لا تملك ظهوراً مادياً مباشراً بوضوح. وإن هذا ليكون مثلاً عند ما لا يمثل دال العلامة عنصراً مادياً يمكن عزله، ولكن عندما يمثل تعاقباً، أي عندما يكون مكوناً من إمكانية معينة للاختيار بين شكلين للكلمة نفسها. وهكذا، فإن المفهوم القاعدي للجمع في الفرنسية لا يتطابق مع (S). وكذلك، فإنه مكون من إمكانيتين للاختيار في داخل الزوج «cheval – حصان، chevaux – أحصنة»، أو للاختيار بين تلفظين للكلمة «os – عظم». وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدال المتعلق بالمفهوم القاعدي للماضي. فهو بالإنكليزيه لا

يتطابق مع النهاية (ed) المرئية في الأفعال «النظامية»، ولكنه مكون أيضاً من الاختيار الممكن لـ «I bound – ربطت» إزاء «I bind – أربط»: ففي الحالة الأخيرة، حيث يقوم الاختيار بين مصوتين في داخل الكلمة، فإننا نتكلم غالباً عن إبدال الصوائت (في الألمانية Ablavt). هنا لا يكون للدال أي شيء إيجابي، فالفارق البسيط هو بين bind و bound، وبين cheval و chevaux. وبالنسبة إلى سوسير في مثل هذه الحالات، فإن الأمر الذي يضع وضعاً عاماً في موضع البداهة هو أن علامة «الماضي» لا تتحدد إلا إزاء علامة «المفرد». وإن هذا ليكون على نحو لا نستطيع فيه أن نتعرف على علامة ما إلا من خلال تصنيفها في الوقت نفسه بين منافساتها.

إن هذا الأمر لينطبق على عملية أخرى تتعلق بتحديد الوحدات، أي بتقطيع السلسلة. وهي عملية تقضي باكتشاف الوحدات الدنيا، وبالبحث، مثلاً، إذا كانت الأفعال «défaire – فك»، «déchirer – مزق»، «délayer – أذاب» يجب أن تكون مفككة أو منظوراً إليها بوصفها علامات أصلية. وإننا لنشعر، في مثل هذه الحالة البسيطة جداً أن الحل الجيد هو تحليل الفعل "dé-faire" وحده. بيد أن تبرير هذا الحل لا يمكن أن يكون حدسياً في نظامه، ذلك لأن الأفعال الثلاثة تملك العنصر الصوتي نفسه والمتمثل في ((dé)). وإنه ليكون على الدوام مصحوباً بفكرة التقويض. وهذا ما يمكن أن يوحي بالتعرف فيها على العلامة ((dé)). ولما كان ذلك كذلك، فإننا مضطرون إذن إلى الاستعانه بوقائع أكثر تعقيداً. فنحن سنلاحظ مثلاً أن السابقة "dé" في الفعل "déchirer" لا يمكن حذفها (إن فعل chirer لا وجود له، بينما يوجد فعل faire) كما لا يمكن تبديلها بسابقة مختلفة (إن فعل rechirer لا وجود له، بينما يوجد فعل refaire): إن هذا ليعني أن الفعل déchirer لا ينتمي إذن إلى سلسلة من نموذج < refaire، défaire، faire >. ولكي يكون عدم تفكيك délayer، مبرراً، في حين أنه يوجد زوج < délayer، rélayer >، يجب إتاحة المجال لتصنيف أكثر تعقيداً كي يتدخل، وملاحظة أن الزوج < refaire، défaire > يشكل جزءاً من مجموع من الأزواج [< délier، relier > ، < déplacer، replacer > . .]، التي تتضمن اختلاف المعنى نفسه بين الكلمتين، ولكن هذا الأمر ليس هو بالنسبة إلى < délayer، rélayer > وإننا نتعرف في هذا الفعل على ترسيمية توليفية عامة في الفرنسية، أو يتطلب، وهذا لا يختلف في شيء، أن نضعه في تصنيف يضم مجموع الأفعال الفرنسية: إن معرفة العلامات التي تكونه، ليس شيئاً آخر سوى رصفه في هذا التصنيف.

والمهمة الضرورية الأخيرة بالنسبة إلى تحديد الوحدات، في التطابق، أي التعرف على العنصر نفسه من خلال استعمالاته المتعددة (في سياقات وفي مواقف مختلفة). فلماذا

نقبل أن الوحدة «تبنى» هي نفسها موجودة في «تبنى دُرْجَة» وفي «تبنى طفلاً»؟ وكذلك، عند ما يكرر خطيب قوله «أيها السادة، أيها السادة»، مستعملاً ألواناً مختلفة سواء كان ذلك في التلفظ أم كان ذلك في المعنى، فلماذا نقول إنه استعمل الكلمة ذاتها مرتين؟ (دروسٌ، الجزء الثاني، الفصل الثالث). وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا لاحظنا أن مختلف ألوان المعنى التي تأخذها «أيها السادة» (أو «تبنى») هي ألوان غالباً ما تكون متباعدة عن بعضها أقل من تباعد بعض المعاني في «أصدقائي» (أو في «قبل»). وإذا كان هذا هكذا، فلماذا نقرر أن نجمع هذا اللون أو ذاك من ألوان المعنى ونعزوهما إلى العلامة نفسها؟ وهنا أيضاً يكون الجواب السوسيري هو أن التطابق يحيل إلى مجموعة اللغة. فإذا وجب أن يكون قبول دلالي معين معزواً إلى العلامة «تبنى»، حتى وإن كان بعيداً عن المعنى الاعتيادي لهذه الكلمة، فإن هذا يكون فقط عندما لا تكون أي علامة من العلامات الموجودة («قبل»، «أخذ» . . . .) غير متلائمة مع هذا اللون. فهذا القبول لا ينتمي إلى «تبنى» إلا لأنه لا ينتمي إلى أي علامة أخرى. وكذلك، فإن سوسير يعلن بأن «السمة الأكثر دقة للعلامات هي أن تكون ما لا تكونه السمات الأخرى». وثمة شكل ضعيف - ومن الصعوبة البالغة الدفاع عنه - لهذا المبدأ يشتمل على تحديد أن الوحدة هي ليست ما تكونه كل الوحدات الأخرى، ولكنها لا شي آخر غير مالا تكونه الوحدات الأخرى. وبقول آخر، فإن الوحدة لا تتحدد إلا «باختلافاتها» (ومن هنا تأتي سمتها «الخلافية»). فهي لا تتأسس على شيء «إلا على تطابقها مع ما تبقى» (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثالث، فقرة 3). وإننا لنحظى حينئذ بمبدأ التعارض، والذي يجب تبعاً له أن لا نعزو إلى العلامة إلا العناصر (الصوتية أو الدلالية) التي يتميز بها على الأقل من العلامات الأخرى (العلامة مصنوعة فقط مما يجعلها تتعارض مع علامة أخرى).

ليست هذه الخلاصة هي تماماً عين تلك التي تنتج عن معاينة عمليات الترسيم والتحديد. فلقد ظهرت الوحدة منذ قليل بوصفها «سلبية» محضة و «تعالقية»، ومكونة فقط من مكانها في شبكة العلاقات التي تنظم اللغة. بينما تبدو الآن مالكة لواقع إيجابي. وإنه لواقع مختزل بالتأكيد إلى هذا الذي تتميز به من الوحدات الأخرى، ولكنها لا تحتفظ فيه بكثافة خاصة. وإن هذا الالتباس ليتحكم في المناقشات القائمة بين أتباع سوسير، وبين اللسانيين الرياضيين والوظيفيين. ومع ذلك، فإن ما يبقى مشتركاً بين كل أتباع سوسير هو فكرة أن الوحدة اللسانية، بوجهيها الصوتي والدلالي، تحيل دائماً إلى كل الوحدات الأخرى: إنه لا يمكن التعرف على العلامة ولا فهمها من غير الدخول في اللعبة الإجمالية للغة.

■ Sur l'attitude de Saussure vis-à-vis de la linguistique historique: ici même, p.337s. - Sure le contraste entre la conception purement relationnelle et la conception oppositive du singe: R.S. Wells, "De Saussure's system of linguistics", Word, 3, 1947. - Pour une présentation générale du système de Saussure, voir E. Benveniste, "Saussure après un demi-siècle", in Problèmes de linguistique générale, Pairs, 1966, chap.3, l'introduction et le commentaire de la traduction italienne du Cours (Corso di linguistica generale) par T. De Mauro, Bari, 1968 F. Gadet, Saussure, une science de la langue, Pairs, 1987, ainsi que le recueil présence de Saussure, Actes du Colloque de Genève, 1990. - Sur les continuateure suisses de Saussure: R. Godel, A Genova School Reader in linguistics, Bloomington, 1969.

اللسانيات الرياضية
(المنظوماتية)

GLOSSÉMATIQUE

إن نظرية اللسانيات الرياضية نظرية قام بإنشائها اللساني الدانمركي «ل. هيلميسليف». وإنها لتقدم نفسها بوصفها توضيحاً للحدس العميق عند سوسير. ولقد جعلها هذا الإخلاص الأساسي تتخلى، من جهة، عن بعض أطروحات سوسير لأنها سطحية، كما جعلها، من جهة أخرى، تتخلى عن التأويل الوظيفي، وأيضاً عن وظيفية الأصوات القائمتين في مذهب سوسير - والذي سيعد مذهباً تحريفياً.

سيأخذ هيلميسليف من «الدروس» أمرين أكيدين قبل كل شيء:

1. اللغة ليست جوهراً، ولكنها شكل.

2. تختلف كل لغة عن لغة أخرى ليس على مستوى التعبير فقط، ولكن على مستوى المضمون أيضاً.

ولقد توحدت هاتان الأطروحتان، بالنسبة إلى سوسير، في نظرية العلاقة. فإذا كان يجب على اللغة أن تتميز، في الوقت نفسه، على مستوى التعبير (أي بوساطة الأصوات التي تختارها لكي تنقل المعنى)، وعلى مستوى المضمون (أي عن طرق الهيئة التي تمثل المعنى)، فإنما ذلك يكون لأنها مجموعة من العلامات، والذوات التي لها وجهان، وتمتلك هيئة مزدوجة: صوتية ودلالية. فإذا كانت العلامات في لغة ما تختلف، فيما يتعلق بالصوت، عن اللغات الأخرى، فإن هذا يبرر وصف كل واحدة على مستوى التعبير، وذلك كما كان الأمر معمولاً به منذ زمن طويل. ولكن علامات اللغة هي علامات أصلية أيضاً. وإن سوسير ليلح على هذا، من منظور المعنى، والسبب لأنه نادراً ما توجد معادلات دلالية مطابقة في لغة أخرى. فالألمانية "schätzen" تترجم عادة بـ «estimer - احترم ، قدَّر». وإن هذه الكلمة لتحتوي بالفعل على تلوينات غريبة عن اللغة الفرنسية. ولقد يعني هذا إذن أن اللغة ليست قائمة من الألفاظ، ولعبة من الملصقات التي تستعمل

للإشارة إلى أشياء أو إلى مفاهيم مسبقة الوجود. وإن هذا ليجعلنا نقول إنه يجب وصف اللغة أيضاً على مستوى المضمون.

هنا نجد أن التفكير حول العلامة هو الذي قاد سوسير كي يعلن أن اللغة إن هي إلا شكل قبل كل شيء، وليست جوهراً. فعلى أي شيء يشتمل الاختلاف مثلاً بين لغتين من منظور دلالي؟ من المؤكد أن هذا لن يكون في مجموع المعاني التي تسمح بإيصالها، ذلك لأننا نصل إلى ترجمتها. اذ لاشيء يمنع في الفرنسية أن ندل على هذه التلوينة التي توجد في "schätzen" وليس في "estimer". فالذي يقيم الاختلاف هو أن هذه التلوينة أو تلك، والتي تعبر عن نفسها في لغة ما باستخدام العلامة ذاتها، يجب أن تكون في لغة أخرى معبراً عنها عن طريق علامات مختلفة. وهكذا يدخل، في الواقع الجوهري للمعنى المنقول، انقسام أصلي. وإنه ليكون ناتجاً مباشرة عن نسق العلامات. وهذا مظهر يسميه سوسير أحياناً شكل اللغة (دروس. الجزء الثاني. الفصل السادس). وإذا كان ذلك كذلك فإننا نرى أن الأولوية المعطاة لهذا الشكل إنما تصدر عن مبدأ التعارض. وبهذا فإن القول إن العلامة تتميز فقط بما يميزها من العلامات الأخرى، وإنها لتكون بهذا مختلفة، فإن هذا يعني أن نقول أيضاً إن حدود معناها تشكل الحدث الأول، وهو حدث غير متوقع، ويستحيل استخلاصه من معرفة العالم أو من الفكر. وإن هذا ليوجب إذن النظر إلى «شكل» اللغة بوصفه موضوعاً لعلم مستقل وغير قابل للاختزال.

(ملاحظة: إن الذي تم بيانه هنا بخصوص الوجه الدلالي للعلامة لينطبق أيضاً، تبعاً لسوسير، على وجهها الصوتي: إن الذي يحمل المعنى في العلامة هو الذي يميزها من العلامات الأخرى. وإن هذا ليكون إلى درجة أن علامات لغة ما تُسقط أيضاً في ميدان الصوت مظهراً أصلياً، يعد جزءاً من شكل هذه اللغة. وإن هذا ليدفع بسوسير أحياناً كي يصف العلامة بوصفها مشتركاً لقيمتين).

فإذا كان هيلمسليف يستحسن المقصد الذي يقود التعارض عند سوسير. فمن المؤكد أن الوحدات اللسانية تُدخل انقساماً أصلياً في عالم الصوت والمعنى. ولكن لكي تستطيع أن تصنع هذا، يجب أن تكون شيئاً آخر غير هذا الانقسام، وشيئاً آخر غير هذه المناطق من المعنى ومن الجهورية التي تجد نفسها تتولاها. ولكي تستطيع أن تسقط نفسها في الواقع، يجب أن توجد مستقلة عن هذا الواقع. ولكن كيف سيعمل اللساني على تحديدها إذا كان سيغض الطرف عن تحققها عقلاً وحساً؟ إنه، بالتأكيد، لن يلجأ إلى مبدأ التعارض (فهذا لجوء نسميه المتصور رقم 1 لسوسير)، والسبب لأن هذا المبدأ يفضي في نهاية المطاف إلى تمييز الوحدة بشكل إيجابي. وإنه ليشترط فقط أن نعيدها إلى هذا الذي تختلف به عن الوحدات الأخرى.

يكمن الحل عند هيلميسليف في تطوير متصور آخر من متصورات سوسير (المتصور رقم 2) تطويراً يذهب إلى الحدود القصوى. وتبعاً لهذا المتصور، فإن الوحدة السلبية المحضة والتعالقية لا تستطيع أن تتحدد بذاتها - الشيء المهم الوحيد هو أن تكون مختلفة عن الوحدات الأخرى- ولكن فقط بالعلاقات التي تربطها بوحدات اللغة الأخرى. وإن هذا ليكون كما لو أننا لا نطلب من رموز النسق الشكلي إلا أن تكون متميزة من بعضها بعضاً، ومرتبطة فيما بينها بقوانين واضحة بأدائها الوظيفي (إننا نغض الطرف إذن عن معناها وعن تجليها المدرك حساً في الوقت نفسه). فإذا كانت اللغة شكلاً وليست جوهراً، فإنها لن تكون كذلك لأنها تُدخل انقساماً أصلياً، ولكن لأن وحداتها يجب أن تتحدد بالقواعد والتي تبعاً لها نستطيع أن نؤلف فيما بينها، وأن تتحدد كذلك بالتمثيل الذي تسمح به. ومن هنا نشأت فكرة تقول إن اللغة تستطيع أن تبقى جوهرياً مطابقة لذاتها، وذلك عندما نغير المعاني التي تعبر عنها والأدوات المادية التي تستخدمها في الوقت ذاته (مثال ذلك، عندما نحول اللغة المحكية إلى لغة مكتوبة، وإشارية، ومرسومة، وإلى نسق من العلامات بوساطة الأعلام، إلى آخره)،

إن هذه الأطروحة، وإن كانت تستند إلى فقرات معينة عند سوسير (دروس. الجزء الثاني. الفصل الرابع. فقرة رقم 4)، إلا أن هيلميسليف يظن أنه الأول الذي أوضحها، وأنشأها. وتقود هذه الأطروحة إلى تمييز ثلاثة مستويات، هنا حيث سوسير لايرى سوى مستويين. فالجوهر لدى سوسير، أي الواقع الدلالي أو الصوتي الذي يُنظر إليه مستقلاً عن أي استعمال لساني، هو ما يسميه هيلميسليف «مادة» (في الإنكليزية: purport. وأما الترجمة الفرنسية لكتابه «prolégoménes - مقدمات» - فتتحدث بجرأة عن «المعنى»). و«الشكل» الذي يظهر في المتصور رقم 1 عند سوسير - المفهوم بوصفه انقساماً ومظهراً - فإن هيلميسليف يسميه «جوهراً»، بينما يحتفظ بالمصطلح «شكل» لشبكة العلاقات التي تحدد الوحدات (وهذا يساوي «الشكل» تبعاً للمتصور رقم 2 عند سوسير). ولكي ترتبط المستويات الثلاثة، فإن اللسانيات الرياضية تستعمل مفهوم «الظهور»: الجوهر هو ظهور الشكل في المادة.

إن إعادة التأويل هذه لمبدأ سوسير «اللغة شكل وليست جوهراً»، تفضي بهيلميسليف في الوقت نفسه إلى إعادة تأويل التأكيد بأن اللغات تتميز في وقت واحد على مستوى التعبير وعلى مستوى المضمون. وأن هذا التأكيد ليعني، بالنسبة إلى سوسير، أن الطريقة التي تتوزع بها علامات اللغة فيما بينها الواقع الصوتي والواقع الدلالي، تُدخل إلى هذين الواقعين انقساماً أصلياً. بيد أن هيلميسليف يريد بالضبط أن يذهب إلى أبعد من هذه الانقسامات المنظور إليها بوصفها أحداثاً للجوهر. وذلك لكي لا يتم النظر إلا إلى

العلاقات التأليفية بين الوحدات، أي، بالنسبة إليه، الشكل الأصلي. ولو أنه فعل ما فعله سوسير فنظر إلى العلامة بوصفها الوحدة اللسانية القصوى، لما كان في إمكانه حينئذ أن يميز بين التعبير والمضمون: إن العلاقات التأليفية التي تربط العلامات، لتربط أيضاً بين معانيها وبين تحققاتها الصوتية. ولكي يصارإلى انقاذ التمييز بين التعبير والمضمون، فقد وجب إذن على هيلميسليف أن يتخلى عن الأفضلية المعطاة للعلامة. ولقد كانت هذه المهمة مسهلة له. فعلماء الأصوات كانوا قد وضعوا موضع البداهة - بفضل التواصل - وحدات لسانية أكثر صغراً من العلامة، هي الصوائت (إن العلامة «veau - عجل» إذا ما حللت من منظور التعبير، فإنها تحتوي على صوتين، هما / v / و / o /). وإذا أخذنا المنهج نفسه وطبقناه على المضمون، فسيسمح أن نميز في هذه العلامة على الأقل ثلاثة عناصر دلالية (إذ يقال أحياناً) / bovin - بقري/ ، /مذكر/ ، /صغير/ . وإنه لمن الواضح أن الوحدات الدلالية والصوتية التي تمت معاينتها على هذا النحو، تستطيع أن تتميز شكلياً: إن قوانين التأليف المتعلقة بأصوات لغة ما وتلك التي تتغلف بالوحدات الدلالية الصغرى (المُعَيَنات) لن تتوافق، وهذا ما يعبر عنه هيلميسليف بقوله إن المستويين غير متطابقين.

ملاحظة: (لا يمنع غياب هذا التطابق وجود تشاكل بينهما، أي أن نجد في الجانبين نموذج العلاقات التأليفية نفسه).

إن المادة، والجوهر، والشكل ينشطرون تبعاً لما تكونه القضية تعبيراً أو مضموناً. وهذا يعطي في النهاية ستة مستويات لسانية أساسية. ونلاحظ على وجه الخصوص أن هيلميسليف يتكلم عن شكل للمضمون. وهكذا، فإن شكلانيته، على عكس شكلانية المنهج التوزيعي، لا تشتمل على رفض الاهتمام بالمعنى، ولكنها تشتمل على إرادة وصف شكلي لوقائع المعنى.

■ لقد كان التعارض بين الشكل والجوهر مركزاً لعدد من المناقشات اللسانية التي امتدت إلى عام 1960. ونجد من بين النصوص الأكثر أهمية ما يلي:

■ C.E. Bazell, linguistic Form, Istanbul, 1953. -Sur les rapports entre glossématique et phonologie: O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, Pairs, 1989, chap. 5. - On trouvera chez A. Culioli une tentative pour construire une "sémantique formelle", sur des bases tout à fait différentes de celles de Hjelmslev, et à partir de la notion d' " énonciation": cf. Pour une linguistiuqe de l'énonciation: opérations et représentations, Paris, 1990.

ملاحظة: إذا كان هيلميسليف يستعمل منهج علم وظائف الأصوات التواصلي لمحاربة أولوية العلامة، إلا أنه يخضعها مع ذلك إلى النقد نفسه الذي يوجهه إلى مبدأ التعارض الناتج عنه. والسبب، بالنسبة إليه، لأن الاتصال يستخدم فقط لوسم العناصر

اللسانية الدنيا للعلامة. ولكن الاتصال لا يسمح بالقول ما هي هذه العناصر: إن عالم وظائف الأصوات يستطيع أن يحدد كل صوت بما يميزه من الأصوات الأخرى، غير أن هيلميسليف لا يحدد العناصر إلا بعلاقاتها التأليفية (انظر إلى تمييزه بين الترسيم والمعيار). ولكي يسجل هيلميسليف هذا الاختلاف مع علم وظائف الأصوات، فقد ابتدع منظومة اصطلاحية خاصة. فالعنصر اللساني الذي يجليه الاتصال، ولكنه يتحدد شكلاً، يذهب هيلميسليف إلى تسميته « glosséme - مَعلمُ» (أي أصغر شكل لغوي. متر). وأما معالم التعبير (التي تنطبق على التوالي على السمات النطقية والصوتية) فتسمى «prosodémes - منطوقات فوق مقطعية» و «cénémes - مشترك دلالي». (يبقى أن المصطلح «Taxéme - سمة نحوية»، المستعمل بشكل فردي فقط، يقدم تطابقاً شكلياً للسمة التمييزية أو الملائمة).

وبما إن اللسانيات الرياضية تعطي دوراً رئيساً للشكل، المصفى من كل واقع دلالي أو صوتي، فإنها ترتب الوظيفة في المستوى الثاني ضرورة. وكذلك بالنسبة إلى دور اللغة في الاتصال (لأن هذا الدور مرتبط بالجوهر). ولكن هذا التجريد يسمح في الآن ذاته للغات الطبيعية الكثيرة أن تتقارب مع ألسنة أخرى تختلف عنها وظيفياً ومادياً اختلافاً كبيراً. فإذا كانت دراسة اللغات الطبيعية مُسَاسَة بشكل كاف من التجريد، فإنها ستفضي إذن، كما يريد سوسير ذلك، إلى دراسة عامة للألسنة (سيميولوجي - علم العلامات). وهكذا، فإن هيلميسليف يقترح نموذجاً جامعاً للألسنة. وهو نموذج مؤسس على الخصوصيات الشكلية للألسنة فقط. فإذا حددنا لساناً من الألسنة بوجود مستويين، فإننا سنتكلم عن اللغة المطابقة عندما يكون للمستويين التنظيم الشكلي نفسه، ولا يختلفان إلا بالجوهر (وستمثل هذه الحالة في اللغات الطبيعية، إذا كانت وحداتها الأساسية هي العلامات. وإن هذا لينطبق على الأنساق الشكلية للرياضيين، وذلك في الصورة التي يصطنعها هيلميسليف عنهم. فإن العناصر والعلاقات، بالنسبة إلى هؤلاء، تتطابق في التقابل النظري مع تأويلاتها الدلالية). ومن بين اللغات غير المتطابقة، سنتحدث عن اللغة التعيينية عند مالا يكون أي واحد من المستويين هو نفسه لغة (مثل: اللغات الطبيعية في استخدامها الاعتيادي). ولكن عندما يكون مستوى المضمون هو ذاته لغة، فإننا سنجد أنفسنا إزاء لغة واصفة (مثل «اللغة التقنية» المستعملة لوصف اللغات الطبيعية). وأخيراً، إذا كان مستوى التعبير هو الذي يشكل اللسان، فالمقصود هو لغة تضمينية. فبالنسبة إلى هيلميسليف، يوجد تضمين فعلاً عندما يكون العنصر الدال هو الناتج نفسه لاستعمال هذه اللغة أو تلك. فعندما يستعمل ستندال كلمة إيطالية، فإن الدال ليس هو فقط الكلمة المستعملة، ولكنه يتمثل في أن المؤلف، لكي يعبر عن فكرة معينة، فقد قرر أن يلجأ إلى اللغة الإيطالية. ويتمثل مدلول هذا اللجوء بفكرة

معينة عن الشغف، وعن الحرية. وهي فكرة مرتبطة باللغة الإيطالية في عالم ستندال. ولقد وسعنا المفهوم ليشمل حالات يكون الدال فيها، ليس لساناً فقط، ولكن إشارة إلى خطاب قائم من قبل، أو حتى إلى خطاب نحن بصدد إنشائه. وفي هذه الحالة، فإن اللغات الطبيعية تقدم، في استعمالها الأدبي وغير الأدبي، مثلاً ثابتاً عن اللسان التضميني: غالباً ما يكون دالاً هو حدث الاختيار وليس الكلمة المختارة. وهكذا، فإن جهد التجريد الذي يفرضه هيلميسليف، قد كان له كرأي معاكس توسع كبير في الحقل اللساني استفاد منه علم العلامات الحديث.

■ لقد كان رولان بارت هو أول من أظهر الاستعمال الممكن للتضمين عند هيلميسليف في النقد الأدبي: «العناصر السيميولوجية» المنشور بعد كتابة «الدرجة صفر من الكتابة» / 1965/. ولقد درس Debove - J.Rey بترتيب، تحت مسمى «التضمين الذاتي الدلالة»، آثار المعنى المرتبطة بما تشير إليه الكلمة لاستعمالها الخاص: «اللغة الواصفة». باريس، / 1978/، فصل/ 6/.

يبقى هذا الجهد التجريدي، من جهة أخرى، نموذجاً بالنسبة إلى كل اللسانيين الذين يطرحون أصالة لا تختزل للنظام اللساني. فهم يقبلون إذن «بأولوية» اللغة بالمعنى الذي يتكلم فيه ميرولو بونتى عن أولوية الإدراك الحسي، أي رفض الوصف انطلاقاً من معرفة مسبقة بالواقع المدرك (ظاهراتية الإدراك الحسي. باريس، 1945). وكذلك، فإننا إذا كنا نرفض أن نصف اللغة انطلاقاً من معرفة مسبقة بالفكر المُبَلَّغ، فإنه لن يعود بإمكاننا أن ننظر إليها بوصفها تجزيئاً خاصاً للفكر. وإذا كان هذا هكذا، فيجب أن نتخلى عن الوصف «الجوهري»، والوقوف على علاقات «ضمن لسانية» بين كلمات محددة هي نفسها بالعلاقات التي تربط بينها فقط. وأما إرادة تحديدها بشكل أخر، فستكون بأن نسند إليها واقعاً غير لغوي. ولكن سيكون من الصعب، في الوقت ذاته، أن نفهم أن اللغة تستخدم في الكلام عن العالم. وهذه وظيفة تبدو أنها تفترض ضرباً من « الرسو» في الواقع. وهكذا، فإن اللسانيات الرياضية تؤدي، في الوقت نفسه، بالنسبة إلى اللسانيين دور الحدود.

■ Principaux ouvrages de Hjelmslev: Prolégoménes à une théorie du langage (Copenhague, 1943), trad. Fr., Paris, 1968; Le Langage (Copenhague, 1963), trad fr., Paris, 1966; Essais linguistiques (recueil d'articles écrits en français). Copenhague, 1959. - Commentaires importants: A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", Bulletin de la Société de linguistique, 1946, p. 19-42, publié en livre aux Republications Paulet, Paris, 1968; B. Sierstema, A Study of Glossematics, La Haye, 1953; P.L. Garvin Compte rendu de la traduction anglaise des Prolégoménes, Language, 1954, p. 69-96. Cf. aussi le n°6 de Langages, juin 1967.

الوظيفية

FONCTIONALISME

لا تؤدي فكرة الوظيفة دوراً إيجابياً في لسانيات سوسير. وإنها لتتدخل فقط في سلب مضاعف:

1. ليس من وظيفة اللغة أن تمثل فكرة مستقلة عنها.

2. ليست وظيفة اللغة في الاتصال سبباً لانعدام التنظيم، وذلك على عكس ما يقوله المقارنون.

وانطلاقاً من هذا السلب الثاني، فإن بعض خلفاء سوسير يؤكدون، بشكل إيجابي هذه المرة، بأن دراسة اللغة هي، قبل كل شيء، البحث عن الوظائف التي تؤديها في التواصل: العناصر، والأصناف، والآليات التي تتدخل فيها. وإن هذه الوظائف لتكون، بالنسبة إليهم، قائمة في أصل التنظيم والبنية الداخلية للغات.

ملاحظة: (يقود الاهتمام بالوظيفة إلى فكرة مفادها أن دراسة حالة من حالات اللغة، بشكل مستقل عن أي نظر تاريخي، يمكنها من امتلاك قيمة تفسيرية، وليس وصفية فقط).

ولقد ظهر هذا الاتجاه خاصة في منهج استقصاء الظواهر الصوتية. وهو منهج حدده، أولاً، «ن. س. تروبتسكوي» (1890 – 1938) باسم «علم وظائف الأصوات». ولقد طوره أيضاً «ر. جاكبسون» و«آ. مرتينه»، و«حلقة براغ» التي تأسست في عام 1928. فما هي الوظيفة الجوهرية، في الاتصال، للأصوات الابتدائية التي يشكل تأليفها السلسلة الكلامية؟ إن الأصوات بذاتها ليست حاملة للمعنى (الصوت /a/ في كلمة /bas/ ليس له معنى إذا أُخذ معزولاً)، وإن كانت في مناسبة ما تستطيع أن تصبح كذلك. فوظائف الأصوات تتمثل إذن، قبل كل شيء، في سماحها بتمييز الوحدات التي، هي، توفر المعنى: إن الصوت /a/ في كلمة /bas/ يسمح بتمييز هذه الكلمة من /bu، beau، boue، إلى آخره/ ، وإننا لا نختاره إلا لكي نجعل هذه التمايزات ممكنة. ولقد نرى أن

لهذه الملاحظة الابتدائية نتائج تستتبعها. فهي تزود اللساني بمبدأ للتجريد: إن السمات المادية التي تظهر لحظة التلفظ بـ /a/ ليس لها جميعاً بالفعل هذه القيمة التمييزية (= إن اختيارها لا يتم دائماً بقصد التواصل). فأن نلفظ الصوت /a/ طويلاً أو قصيراً، ومن أمام تجويف الفم أو من خلفه(= السابق أو اللاحق)، وهذا موجود في الفرنسية المعاصرة، فإن هذا لا يغير من هوية الكلمة التي يظهر فيها الصوت/a/ (لقد كان الأمر غير ذلك في الماضي، حيث كنا نميز بسهولة عن طريق النطق بين /a/ كلمة /bas/ و/bât/. ومن جهة أخرى، فإن ما يجاور الصوت /b/ يفرض على /a/ سمات معينة (كتلك التي نجدها في الصوت /u/ للكلمة /bu/)، وبما إن هذه إجبارية، في الفرنسية على الأقل، فإنها لا تجيب على أي قصد تواصلي. ولقد يعني هذا أن المذهب الوظيفي يفضي إذن إلى عزل الأصوات التي لها قيمة تمييزية من بين السمات الصوتية الماثلة مادياً في نطق ما، أي إلى عزل الأصوات المختارة التي تسمح بإيصال معلومة. فهذه الأصوات هي وحدها التي يُنظر إليها بوصفها ملائمة من منظور علم وظائف الأصوات.

وبما إن علماء وظائف الأصوات كانوا مصممين فإنهم وضعوا بدقة منهجاً سموه التواصل. فإذا كان المراد هو دراسة الـ/a/ الفرنسية، فإننا ننطلق من نطق خاص لكمة من الكلمات التي يتداخل فيها هذا الصوت (مثلاً نطق الكلمة /bas/). ثم نقوم في كل الاتجاهات الصوتية الممكنة بتنويع الصوت الذي تم النطق به في هذه الكلمة. ويمكن القول إن بعض التغييرات لا يؤدي إلى الخلط مع كلمات أخرى: إننا نقول والحال كذلك، إن الأصوات المتبادلة في النطق البدئي لا تتبادل معها (ni، par suite، cntre eux). وتتبادل معها، على العكس من هذا، تلك الأصوات التي يستتبع دخولها تمييز العلامات /beau/، /bu/، إلى آخره. ونكرر بعد ذلك العملية نفسها على كل العلامات الأخرى التي تحتوي على /a/ (table، car، إلى آخره). وسنلاحظ - وهذا ما لم يكن متوقعاً ويكوِّن مبرراً تجريبياً للمنهج - وجود مجموع كامل للنطق بهذه الوحدة الصوتية التي، في الفرنسية، لا تتبادل مع أي علامة. ويسمي هذا المجموع الصوت الفرنسي /a/، ويقال عن عناصره تنويعات /a/. وأما السمات التي تميزها، فينظر إليها بوصفها غير ملائمة: إن ما يسمى « السياقية» أو« المتكررة» من بينها، هي تلك التي يفرضها السياق (تلك التي يفرضها الجوار مع /b/ مثلاً). بينما تسمى الأخرى «تنويعات حرة» (مثال ذلك نطق /a/ نطقاً طويلاً فقط). وأما التي ينظر إليها بوصفها ملائمة، فهي تلك السمات الصوتية الموجودة في كل تنويعات /a/، والتي تميز أي نطق لـ /a/ مهما كان إذن من نطق لـ /a/، /u/، /p/، إلى آخره.

وانطلاقاً من مبدأ أنه يجب على عناصر اللسان أن تكون مدروسة تبعاً لوظائفها في

الاتصال، فإن علماء وظائف الأصوات قد جاؤوا لتطبيق مبدأ سوسير التعارضي، والذي تبعاً له فإن أي وحدة لسانية مهما كانت لا تتكون إلا بما يميزها من وحدة لسانية أخرى، ونلاحظ بخصوص هذا الأجراء:

أ) أنه يختلف عن إجراء البولوني «ج. ن. بودوان دي كورتيني» (1845 – 1929)، والذي ينظر إليه غالباً بوصفه رائد علم وظائف الأصوات. فلقد درس هذا الأصوات البدائية للسان من نقطة النظر إلى وظيفتها بغية التواصل. وخلص إلى أنه يحب على المرء أن يهتم قبل كل شيء بالطريقة التي تدرك فيها (بدلاً من النظر إلى واقعها المادي). وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التجريد ليس مساوياً لتجريد علم وظائف الأصوات: لقد استطعنا أيضاً أن نبين أن السمات المدركة تتميز، بالانحراف والعيوب، من سماتها المادية المائزة.

ب) أن الوحدات التي يدرسها علماء وظائف الأصوات هي بالضبط وحدات مميِّزة (= تستخدم في تمييز الوحدات الحاملة للمعنى من بعضها. والكلمات مثال على ذلك): إنه لمن الطبيعي إذن أن يكون الوجه الوظيفي، في هذه الوحدات، هو الذي به تختلف عن بعضها بعضاً. فالمرور من المبدأ الوظيفي إلى المبدأ التعارضي لا يكون بدهياً إذا درسنا الوحدات الحاملة للمعنى ذاتها، (العلامات)، وخاصة إذا درسنا وحدات دلالية على وجه الدقة.

ج) وكذلك، فإن الوحدات الصوتية المحضة للسان، تستطيع أن تكون لها وظائف أخرى غير الوظيفة التمييزية. وهذه هي حالة السمات المتكررة التي تسمح بالتطابق الصحيح للرسالة عندما يكون النقل سيئاً (في مصطلحات نظرية المعلومات، فإن السمات تتيح المجال لمقاومة الضوضاء). وهذه هي أيضاً حالة عدد من ظواهر العروض. ولقد يعني هذا إذن أنه لامفر من أن يكون لبعض السمات الصوتية غير الملائمة وظيفة ضرورية في الاتصال.

■ Sur la méthode phonologique, voir Unités non significatives. - Sur les fondements théoriques: K. Bühler, "Phonetik und Phonologie", Travaux du Cercle linguistique de Prague, 4, 1931, p. 22-53; L. Prieto, " La découverte du phonème", La Pensée, n° 148, déc. 1969, p. 35-53.

لقد حاول "G. Gougenheim" أن يطبق على الوصف القاعدي مناهج الاتجاه الوظيفي لعلم وظائف الأصوات. وتمثلت فكرته الأساسية في أنه لتحديد عنصر من العناصر القاعدية (الشخص، الزمن، الصيغة، الرابط، حرف الجر، إلى آخره)، يجب أن نقارنه مع عنصر آخر من العناصر القاعدية للغة. والسبب لأن المتكلم يختاره بالمقارنة معهم، وأن هذا الاختيار وحده يضطلع بدور في الاتصال. ولقد سمى "Gougenheim" «التعارض»

كل زوج من العناصر القاعدية، وميز، تبعاً للغة علم وظائف الأصوات الثلاثية، ثلاثة نماذج من التعارض. ففي بعض الحالات يكون اختيار واحد من عنصرين مفروضاً (الصيغة الإخبارية مفروضة بعد « أعلم أن»، وصيغة الاقتضاء مفروضة بعد «أريد أن»: توجد إذن تبعية قاعدية. ويكون العنصران في حالات أخرى ممكنين، ولكن اختيارهما لا يستدعي اختلافاً في المعنى. فنحن نقول، في الفرنسية المتكلَّمة حالياً، بداهة: «إذا تأتي وأن أكون هنا – si tu viens et que je sois là» أو «إذا تأتي وأنا هنا –si tu viens et que je suis là»: إن هذا هو المتغير الأسلوبي مقارنة بالمتغير الحر لعلماء وظائف الأصوات. وأخيراً، يمكن للاختيار أن يستدعي اختلافاً في المعنى:

«je cherche un livre qui a été écrit au XVI siècle – أبحث عن كتاب كان قد كتب في القرن السادس عشر».

«je cherche un livre qui ait été écrit auXVI siècle – أبحث عن كتاب كتب في القرن السادس عشر»

يوجد إذن تعارض في المعنى. وتبعاً لـ "Gougenheim"، فإن هذه التعارضات الأخيرة وحدها هي التي تسمح بتحديد معنى الوحدات البنيوية الصغرى المدروسة (وذلك كما إن السمات الملائمة وحدها تحدد الأصوات).

إننا نرى بدءاً من هذه الأمثلة الصعوبة التي توجد في مد المتصورات التي أقامها علماء وظائف الأصوات من أجل الوحدات التمييزية على الوحدات الدالة. فنحن نقبل بسهولة أن نميز جذرياً سمات الصوت /a/ في /bax/ التي تتعلق بمجاورة الصوت /b/، والأصوات التي تعد ملائمة من منظور وظائف الأصوات. ولكن هل نستطيع أن نقيم التفريق نفسه بين تبعية هذا الاقتضاء بعد التعبير «أريد أن» والاختيار الحر لهذا الاقتضاء في «أبحث عن كتاب كتب في القرن السادس عشر»؟ ويبدو في القواعد أن التبعية والاختيار الحر يملكان الأساس نفسه. ولكي نختار وصفاً ممكناً للاقتضاء «الحر» من بين ممكنات وصفية أخرى، فإننا نستطيع أن نطلب منه أن يتلاءم مع الاستعمالات التي يكون الاقتضاء فيها مفروضاً (ويقود هذا مثلاً أن نعزوا للاقتضاء عموماً بياناً للشك). ولقد نرى في بعض الأحيان أن حالات «التبعية» نفسها هي الحالات الأكثر بياناً. ومن هذا مثلاً، أن بنفينيست إذ درس الصوت «الوسطي» في اليونانية القديمة، فقد استخلص أحكامه الأساسية من الأفعال التي كان فيها هذا الصوت ضروزياً (= التي ليس لها صيغة المبني للمعلوم ولا صيغة المبني للمجهول). وقد كان هذا على نحو صار فيه الهم الوظيفي هنا لا يفضي بمثل هذه المباشرة إلى مبدأ التعارض وإلى القيمة الخلافية.

وإنه لهذا السبب أيضاً، فإن عالماً في وظائف الأصوات مثل أندريه مارتينه، عندما

شرع في بناء نحو وظيفي، فقد أدخل فيه مبادئ للتحليل ليس لها ما يقابلها في علم وظائف الأصوات. فلقد رأى، مثلاً، أن لكل عبارة، تستخدم من أجل وظيفة إيصالية، تجربة (سواء كان ذلك في تحليلها أم في وضع ترسيمة لها). فهذه العبارة تتكون بعد ذلك من مسند (دال على العلمية التي يعدها المتكلم مركزية في هذه التجربة) مصحوب على وجه الاحتمال بسلسلة من التكملات الإسنادية (من بينها المسند إليه). وذلك لأن لكل نموذج من النماذج وظيفة حمل نموذج خاص من المعلومات يتعلق بالعملية. ولما كان الأمر كذلك، فإن هذه الوظائف لايمكنها عموماً أن تنشأ بواسطة التبادل. ومثلنا على ذلك، هو أن معظم التعبيرات التي يمكنها أن تضطلع بدور ظرف الزمان لا تستطيع أن تضطلع بدور ظرف المكان: لامعنى إذن أن نتساءل فيما إذا كانت هاتان الوظيفتان تتبادلان أولا (وكذلك الأمر بالنسبة إلى وظيفة المسند إليه ووظيفة المسند للذين، في الفرنسة على الأقل، نادراً ما يحتلان الوحدة البنيوية الصغرى نفسها). وهكذا، فإن الاتجاه الوظيفي لا يسمح أبداً، في القواعد، بالعثور ثانية على مسلّمة سوسير التي تقول: «في اللغة، لا يوجد إلا الاختلاف».

وتتعزز هذه الخلاصة إذا نظرنا إلى المساهمة القاعدية الشهيرة «الحلقة براغ اللسانية». فالمفهوم «المنظور الوظيفي للجملة»، يشار إليه بصورة عامة بالحرف الأول من الكلمة "FSP"، مأخوذاً من التعبير الإنكليزي: "Functional sentential perspective". وانطلاقاً من الفكرة القائلة إن الوظيفة الأولى للعبارة هي أن تحمل إلى المرسل إليه خبراً ما كان يملكه، فإننا سنميز مكونات العبارة بمساهمتهم في هذه المهمة. وهكذا، فإننا سنميز (انظر: ماتيسيوس) المكونات التي تكتفي بإستدعاء معرفة مسبقة الوجود (مرتبطة مثلاً بسياق الاتصال). كما سنميز المكونات التي تحمل، بخصوص هذا المعطى، معارف «جديدة»، وتوزيعاً يسوس، جزئياً على الأقل، نظام الكلمات (إننا لنميل أن نبدأ بالكلمات التي تحيُّن «المعروف من قبل»). ولقد عمم فيبراس، فيما بعد، هذه الفكرة بانياً مفهوماً متدرجاً للفعالية الاتصالية (المشار إليها غالباً بالحروف الأولى للكلمات الإنكليزية communicatie dymamism "CD"): يمتلك مقطع من العبارة معلومات جديدة أكثر من (CD) التي يعطيها، لا سيما أن كمية (CD) يمكن أن تحددها عوامل أخرى غير نظام الكلمات.

وكذلك أيضاً، فإن كثيراً من اللسانيين وقفوا معارضين، باسم الوظيفية، للقواعد التوليدية. وهكذا، فإن الأمريكي "Kuno" ذهب يبحث عن وصف لإمكانات الإحالية للضمائر، ليس انطلاقاً من قواعد التأليف الشكلية، ولكن انطلاقاً من مفهوم وجهة النظر، والتي ترتبط هي نفسها بفكرة الوظيفة المعلوماتية: تستخدم العبارة لتقديم حدث للمرسل إليه. وإنها لا تستطيع ذلك إلا بوصف الحدث كما يراه هذا الشاهد أو ذلك. وتبعاً لـ«كينو»، فإن زاوية الرؤية المختارة تحدد الطريقة التي تستخدم فيها الضمائر لتعيين

المشاركين في الحدث. وإن هذا ليكون بفضل الالتزامات العامة المرتبطة بطبيعة الرؤية الإنسانية. ولقد أظهر سوسير، ضد المقارنين، أن الوظيفة الإصالية للسان لا تهدم البنى الداخلية للغات. وهي تستخدم الآن لربط اللغة بشروطها الخارجية للاستعمال.

■ Sur Ia grammaire fonctionaliste de Martinet, voir p. 457 s. et Studies in Functional Syntax. Etudes de syntaxe fonctionnelle, Munich, 1975. - Nous nous référons au livre de G. Gougenheim, Système grammatical de la langue française, Paris, 1938, commenté dans G. Barnicaud et al., "Le problème de la négation dans diverses grammaires françaises", Langages, 7, septembre 1967. - L'étude de E. Benveniste sur le moyen se trouve dans les Problémes de linguistique générale, chap. 14. - Sur les recherches non proprement phonologiques de l'école de Prague " J. Vachek (ed.), A Prague School Reader in Linguistics, Bloomington, 1964, et, du même auteur, Dictionnaire de linguistique de l'école de Prague, Anvers, Utrecht, 1966. - Sur la FSP et le CD: Papers on FSP, La Haye, Paris, 1974 (articles de Danes et de Firbas); ces notions sont discutées dans J.-C Anscombre et G. Zaccharia (eds.), fonctionalisme et pragmatique, Milan, 1990. - Principal ouvrage de S. Kuno: Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicage, Londres, 1987.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الدلالة. فبعض اللسانيين حاول أن يدخل إليها مناهج علم وظائف الأصوات كما هو تقريباً. وهكذا، فإن بريتو يظن أن الاستبدال يمكن أن يطبق على المعنى كما يطبق على الوجه الصوتي للسان (توجد هذه الفكرة من قبل عند هيلميسليف). فلنعط اسم (الرسالة) للمعلومات الكلية المبلَّغة، وذلك عندما تستعمل العبارة في ظروف محددة. وهكذا، فإن عبارة «أعده إلى» تستخدم، في بعض الظروف، لتبليغ الرسالة «هذا أمر لإعادة قلم لمتكلم». ويجب على اللساني حينئذ أن يسأل نفسه: ما هي الوظيفة التي تم أداؤها في تبليغ هذه الرسالة عن طريق العبارة نفسها (بشكل مستقل عن الظروف التي توجد فيها). وهنا يلجأ بريتو إلى الاتصال. ولكن عوضاً عن القيام بتنويع التجلي الصوتي، كما في وظائف الأصوات، يجب تنويع الرسالة، وتسجيل المتغيرات التي تتطلب تغييراً مادياً في العبارة. وهكذا، فإن تبديل فكرة « الدفتر» أو «الكتاب» بفكرة «القلم» لا تتطلب مثل هذا التغيير. ويسمى «القلم» حينئذ عنصراً لسانياً غير ملائم للرسالة. وعلى العكس من ذلك، فإن فكرة الشيء الوحيد المطلوب لتعد ملائمة، وذلك لأن تعويضها بفكرة الجمع ستتطلب استبدال علامة المفرد بعلامة الجمع. وتبعاً لبرييتو، فإن السمات الملائمة وحدها هي التي ترتبط بالعبارة نفسها. وهذا يفضي إلى الفكرة التي تقول إن الوظيفة الدلالية للعبارة تكشف عن نفسها – ليس مباشرة عن طريق الرسالات التي يمكن

أن تؤديها - ولكن عن طريق الاختلاف بين هذه الرسالات ورسالات العبارات الاخرى. وسنلاحظ أن تطبيق الاستبدال، سيدفع بريبتو إلى تمثيل كل عبارة كحزمة من السمات الملائمة بشكل تكون فيه كل واحدة مستقلة عن الأخرى (وبهذا تشبه السمات الملائمة للأصوات). وإذا كان هذا هكذا، فإنه لمن الواضح أن وظيفة العبارة تتعلق بالطريقة التي ترتبط بها عناصرها الدلالية فيما بينها. ولكن كان يجب على بريبتو أن يلجأ إلى مفاهيم لم تعد متأسسة على الاستبدال لكي يحاول تحديد هذا التنظيم الدلالي. وهكذا، فإنه إلى جانب السمات الملائمة، يتحدث عن سمات متضادة تعبر عن «وجهة النظر»، والتي تكون السمة الملائمة بموجبها مُتَصوَّرة: في مضمون العبارة «أعده إليّ» سيطرح وحدة (شيئاً مفرداً) يمثل التعبير المحدد فيها بقوسين سمة متضادة، وتدل على أن سمة «المفرد» تعود إلى موضوع الفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا لا نرى أي استبدال سيقوم بإظهار هذا العنصر. وهنا أيضاً، فإن الوظيفية ومبدأ التعارض لا يلتقيان إلا للحظة قصيرة.

■ لقد قُدمت أفكار «ل. بريبتو» بطريقة مبسطة في كتاب «رسالات وعلامات»، باريس 1966. وطورت إلى نظرية عامة للإيديولوجيا في كتاب «الملاءمة والممارسة»، باريس 1975. ولقد ألح هذا الكتاب الأخير على الفكرة التي تقول إن اختيار تصنيف ما (من بين عدد من التصنيفات الممكنة)، إنما يعني تقديم السمات التي تم الوقوف عليها بوصفها سمات ملائمة - من غير أن تكون غاية الممارسة التي من أجلها كانت ملائمة موضحة عموماً. فهذه العلاقة التضمينية للملاءمة تكوِّن الإيديولوجيا المرتبطة بالتصنيف. وإن هذا لا يصلح فقط بالنسبة إلى تصنيف البشر تبعاً لألوانهم، ولكنه يصلح أيضاً بالنسبة إلى تصنيف العالم الملازم للمعجم اللفظي للغة. وسنلاحظ التوسع المعطى هنا لكلمة «ملاءمة»، المأخوذة من علم وظائف الأصوات. ولمعرفة مجموع أبحاث بريبتو، انظر:

Saggi di semantica. Parme, 2 Bol. 1989 eT 1991.

ويظهر اختراق الوظيفة ومبدأ التعارض بشكل أكثر وضوحاً أيضاً في «اللسانيات الوظيفية» كما يعرفها تلميذ من تلاميذ سوسير، هو: "H. Frei". ففري يريد أن يصف اللغة أقل من وصفة لوظيفة اللغة، أي للطريقة التي تستخدم فيها بالفعل، في عصر ما. وإنه ليدرس، من أجل هذا السبب، ليس فقط اللغة التي يقال إنها «سليمة» ، ولكن «كل ما ينفجر في مقابل اللغة التقليدية، والأخطاء، والتجديد، واللسان الشعبي، والعامية، والحالات الشاذة أو الشرعية، والحيرة القاعدية، إلى آخره». وإنه ليهتم بهذه الانزياحات لأنها تكشف عن ما ينتظره المتكلم من اللغة، وما لا يجده فيها: لقد أصبحت إذن معلماً لحاجات تتحكم بممارسة الكلام. وتميل أهم الحاجات اللسانية إلى:

أ - المماثلة: وهي تفضي إلى توحيد نسق العلامات (وهذا ما يعطي الخلق القياسي

مجالاً، فهو ينبوع اللفظ المستحدث) والعناصر التي تتابع في الخطاب (ومن هنا تنشأ، مثلاً، ظاهرة التوافق القاعدي).

ب - التمايز: إننا نميل، ضماناً للوضوح، إلى التمييز صوتياً بين العلامات التي لها معانٍ مختلفة، وإلى التمييز دلالياً بين العلامات التي لها واقع صوتي مختلف. وإلى إدخال فصل في السلسلة الكلامية.

ج - الإيجاز: إنه سبب الحذف، والإضمار، وخلق الكلمات المركبة (التي تتجنب حروف الجر).

د - الثبات: وهو يفضي إلى إعطاء، قدر الإمكان، للعلامة نفسها الشكل نفسه، مهما كانت وظيفتها القاعدية.

هـ - التعبيرية: يتطلع المتكلم إلى وسم خطابه بشخصيته، على الرغم من موضوعية الشرعة (code). ولقد ينشأ عن هذا خلق مستمر للصور، كما ينشأ انحراف دائم للعلامات والعبارات. فالمتكلم يعطي بوساطتها انطباعاً بأنه يستعيد امتلاك اللغة المشتركة.

وتبعاً لما يرى فري، فإن كل هذه الوظائف، المتنافسة غالباً، تشرح، ليس الأخطاء فقط، ولكن تشرح أيضاً عدداً من وجوه «الاستعمال السليم» (المتكون من أخطاء الأمس). وإنها لتقود اللسانيات بعيداً عن الإطار الذي اقترحه سوسير. وهي تفعل ذلك أيضا أكثر مما تفعله قواعد مارتينيه أو دلاليات بربيتو. وكذلك، فإنها تضع السمة النسقية للغة في المستوى الثاني، وهو المستوى الذي رأى سوسير أنه جوهري. ومما لاشك فيه، فإن الانطلاق هو ما يصعب عمله، وخاصة عندما نبدأ بإحصاء وظائف اللغة بين تلك التي تُمارس بمناسبة فعل الاتصال، وبين تلك التي ترتبط به ضرورة. ومما لا شك فيه ، فإن اللسانيين ليتطلعون، إذ يستخدمون مفهوم الوظيفة لدراسة اللغة، إلى تغطية موضوعهم بوجهة نظر تفرضها طبيعة هذا المفهوم. وهكذا، فإن السمات الوظيفية للغة تستطيع أن تنتسب إلى اللغة نفسها، وأن تشارك بوصف «جوهري». وفي الواقع، فإن تعددية الوظائف الممكنة للغة، ترغم الوظيفي دائماً أن يفضل بعضها، من غير أن يكون هذا الاختيار مبرراً انطلاقاً من الموضوع. فإذا افترضنا وجود معنى لدراسة اللغة «بذاتها»، كما يتساءل سوسير، فليس البحث في هذه الوظائف هو الذي يقود إليه.

■ إن الكتاب الرئيس لـ «هـ. فري» هو «قواعد الأخطاء». وهو منشورات "Bellegarde"، 1929. ونجده يستلهم فكرة، كان قد صاغها تلميذ مباشر آخر من تلاميذ سوسير، هو شارل بالي، في كتاب: «اللغة والحياة»، باريس، 1926.

التوزيعية

DISTRIBUTIONALISME

تمثل سنوات / 1920/ العصر الذي بدأ فيه عمل سوسير بالانتشار في أوربا إلى حد ما. وفي هذه السنوات ظهر بلومفيلد (وهو مختص، في الأصل، في اللغات الهندو-أوربية)، واقترح بشكل مستقل نظرية عامة للغة. وهي نظرية طورها تلاميذه وأعطوها شكلاً نسقياً تحت مسمى «التوزيعية». وقد هيمنت هذه النظرية على اللسانيات الأمريكية إلى عام / 1950/ . ومادام الأمر كذلك، فإن المرء ليجد أن هذه النظرية قدمت عدداً من التماثلات - إلى جانب اختلافات جليلة - مع السوسيرية، وخاصة مع التأويل الشكلاني، واللسانيات الرياضية المنظوماتية لهذا الأخير.

1 - اللاذهنية

تنطلق لسانيات بلومفيلد من علم النفس السلوكي. وهو اتجاه كانت له الغلبة / 1920/ في الولايات المتحدة. ففعل الكلام ليس سوى سلوك لنموذج خاص (وتبعاً لحكاية بلومفيلد المبتدعة، فإن اللغة تمثل إمكانية، بالنسبة إلى جيل التي رأت تفاحة. فعوضاً عن قطفها، سألت جاك أن يفعل ذلك). وعلى هذا، فإن المدرسة السلوكية ترى أن السلوك الإنساني كله قابل للتفسير (= متوقع)، وذلك انطلاقاً من الأوضاع التي يظهر فيها، وبشكل مستقل عن أي عامل «داخلي». ولقد استنتج بلومفيلد من هذا أن الكلام، هو أيضاً، يجب أن تفسره أوضاع ظهوره الخارجية. ولقد سمى هذه الحالة «الحالة الآلية»، وجعلها مضادة «للذهنية»، والتي كان يراها غير قابلة للممارسة، لأن الكلام، كما يرى، يجب أن يفسَّر بوصفه أثراً لأفكار (المقاصد، المعتقدات، المشاعر) الذات المتكلمة. ولما كان ذلك كذلك، فإن بلومفيلد يطلب، قبل أن نفسر الكلام تفسيراً آلياً - وهو أمر لن يتحقق فوراً - أن نكتفي آنياً بوصفه (ومن هنا، فقد نشأ مذهب وصفي يتعارض مع المذهب التاريخي

للقواعديين الجدد، كما يتعارض مع المذهب الوظيفي). ولكي لا تلوي هذا الوصف الأحكام المسبقة التي تجعل التفسير اللاحق مستحيلاً، فإنه يطلب أن ينجز خارج أي نظر ذهني، وأن يتجنب الإشارة إلى معنى الكلام المنطوق.

- Outre de nombreuses études de détail, Bloomfield a écrit trois ouvrages théoriques essentiels: Introduction to the Study of Language, Londres, 1914, sous l'influence encore de la psychologie classique; Language, New York, 1933, où il présente ses théses les plus originales (trad. fr., Pairs, 1970); Linguistic Aspects of Science, Chicago, 1939, où il apporte une contribution linguistique au néopositivisme.

2 - التحليل التوزيعي

إن دراسة اللغة تعني إذن وقبل كل شيء، جمع مجموع، منوع قدر الإمكان، من العبارات التي قالها فعلاً مستعملو هذه اللغة في عصر معين (إن هذا المجموع = المدونة). ثم نحاول، من غير أن نتساءل عن معنى العبارات، أن نظهر اضطرادات في المدونة - وذلك لكي نعطي للوصف سمة منسقة ومنظمة، وأيضاً لكي نتجنب أن يكون جرداً فقط. وبما إن اللجوء إلى الوظيفة والمعنى مستبعد، فإن المفهوم الوحيد الذي يُستخدم قاعدةً لهذا البحث عن الاضطراد، إنما يتمثل في السياق الخطي أو المحيط. ولذا، فإن تعيين المحيط للوحدة "a1" في العبارة "E"، يعني تعيين بقية الوحدات «a1، a2، . . . ، ai-1» التي تتبعها في "E"، وتعيين البقية «ai+1، ai+2، . . . ، an» التي تتبعها. وانطلاقاً من هنا، فإننا نحدد مفهوم الاتساع.

لتكن "b" مقطعاً (وحدة أو سلسلة من الوحدات) للعبارة "E". ولتكن "C" مقطعاً لعبارة أخرى هي "E′" من عبارات المدونة. وسنقول إن "b" هي اتساع لـ "C"، إذا لم تكن "C": 1 - أكثر تعقيداً من "b" (وبهذا المعنى، فإن " C " لا تتضمن وحدات أكثر من الوحدة "b"). 2 - إن الاستبدال من "C" إلى " b" في "E" ينتج عبارة هي "E" من المدونة. (" b" و "C" تمثلان إذن محيطاً مشتركاً). وبوساطة توسع مألوف لدى الرياضيين، فإننا سنقبل أن تكون العبارة بذاتها مقطعاً، وإذا كان ذلك، فإن هذا سيسمح بالنظر إليها بوصفها توسعاً لكل عبارة أخرى ليست أكثر تعقيداً منها. ويستخدم المحيط أيضاً في تحديد توزيع الوحدة: حيث نلتقيها في المدونة، فإن هذا يكون مجموع المحيطات(إن الدور الأساسي لهذا المفهوم، قد قاد اللسانيين الذين يوالون بلومفيلد، وخاصة ويلز وهاريس في بداية أعمالهما، إلى أن يسموا أنفسهم التوزيعيين).

ولقد استخلصت التوزيعية من المفاهيم السابقة منهجاً لتكفيك عبارات المدونة. وإن

هذا المنهج هو منهج التحليل إلى «المكونات المباشرة - constituants Immédiats» (واللاختصار نقولCI" - م م). ويعزو هذا التحليل إلى الجملة بناء تراتبياً، وهو بهذا المعنى يفكك العبارة أولاً إلى مقاطع تسمى مكوناتها المباشرة «CI - م م». ثم إنه يفرع كل واحد من هذه الـ « م م » إلى مقاطع تحتية تمثل مجموع الـ «م م» لهذا الـ «م م»، وهكذا دواليك إلى أن يصل إلى الوحدات الدنيا. ولكي نقطع المقطع " b" من غير أن نستند إلى معناه، وبشكل لا يكون قسرياً، فإننا نقارنه بالمقطع "C" الذي يعد " b " توسعاً له. فالأمر الذي يفرض تحليله هو أن " c" تنقسم إلى وحدتين دنيا فقط ،هما: " c′ " و" c″". وحينئذ نقطع "b " إلى مقطعين، هما:" b′ " و." b″" وإنهما لمختاران، على التوالي، لكي يكونا توسعات لـ " C′" و" C″". فلنحلل العبارة " E ": «رئيس الجمهورية افتتح الجلسة»:

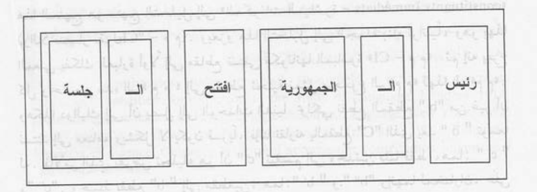
I - نلاحظ أن المدونة تحتوي أيضاً على عبارة «جورج يثرثر». وهي عبارة مكونة من وحدتين، وتحليلها يعد بدهياً. وإننا سنبحث حينئذ أي المقاطع في " E " تعد توسعات لـ«جورج» و«يثرثر». وسنرى أنها تتمثل على التوالي في «رئيس الجمهورية» و«افتتح الجلسة». والسبب، لأننا نجد في المدونة أيضاً: «جورج افتتح الجلسة» و«رئيس الجمهورية يثرثر». ومن هنا ينشأ أول تقطيع إلى اثنين من الـ « م م »: «رئيس الجمهورية/ افتتح الجلسة - Le president de la Republique a ouvert laséance».

II - نفكك بعد ذلك الـ « م م » الأول، مقارنين إياه مثلاً بالمقطع «جاري - mon voisin» والذي يعد تحليله بدهياً. وإننا لنرى أن أل التعريف "le" تعد توسعاً ل "mon"، وأن "voisin" تعد توسعاً ل "président de la République". ومن هنا، فإننا نستنتج تفكيكاً جديداً: ."le/président de la République"

III - إن مقارنة المقطع «رئيس الجمهورية» مع «رئيس أوفرنياتي» تأتي بمقطع جديد: «رئيس/ الجمهورية»، إلى آخره.

ويمكن للتحليل النهائي أن يتمثل في الترسيمة التالية، حيث تمثل كل « خانة» «م م»، ويمكن لها نفسها أن تتضمن خانات أخرى:

(ملاحظة: سنوزع على الخانات المكونات المباشرة للعبارة كما تظهر في الترجمة إلى العربية. مترجم).



والمهمة الثانية بالنسبة إلى التوزيعي، المشغول بتنظيم المدونة، تكمن في الوصول إلى تصنيف للمكونات المباشرة (م م). وإنه لمن أجل هذا، نحاول أن نجمع في طبقة واحدة كل «م م » ذات التوزيع المتطابق. ولكن هذا العمل يعد معقداً، لأنه من النادر أن نجد في المدونة مقطعين لهما التوزيع نفسه تماماً. ولذا يجب أن نقرر أي ضرب من الفوارق التوزيعية يمكن إهماله، وأي ضرب يمكن الاحتفاظ به. ومادام الحال كذلك، فإن هذه المعايير في اللسانيات التقليدية هي معايير وظيفية أو دلالية. ولأنها هكذا، فهي غير صالحة للاستعمال بالنسبة إلى التوزيعي. والسبب لأنها تؤسس هذا القرار، فترى مهماً أن نجد بعد الفعل «فتح» كلمات مثل «الجلسة»، «الباب» أو «الطريق»، وليس كلمات مثل «سهل» أو «جميل». وإنه لمن الأهمية الأقل، إذ نجد كلمة «باب»، أن لا نجد كلمات مثل «الكرسي»، «العصا»، «الأغنية». ذلك لأن التوزيعي يعمل من خلال المراحل. وأما بالنسبة إلى السلسلة الأولى من الطبقات، الواسعة جداً، فإننا نشترط فقط أن نستطيع ربطها بقواعد يكون نموذجها مثل «إننا نجد، بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر الطبقة "A"، على الأقل عنصراً من عناصر الطبقة "B"». فتجاورهما يكوّن (م م) في المدونة - وبالتبادل(مع الشرط الذي يقضي بأن تكون الـ (م م) التي تم الحصول عليها مالكة لخواص توزيعية متماثلة). وبقول آخر، فإننا نكوّن طبقات على مثال اضطرادها المتبادل (وليس بلاضرورة في تأليف عناصرهما). وهكذا، فإن الكلمتين «العصا» و «الجلسة» تستطيعان الانتماء إلى الطبقة "A" نفسها، بينما تنتمي الكلمتان «كسر» و«فتح» إلى الطبقة "B" نفسها. وسنقسم في مرحلة ثانية، وتبعاً للمبدأ نفسه، الطبقات الرئيسة التي تم الحصول عليها. إننا سنقسم "A" و"B" على التوالي إلى "A1" و"A2"، وإلى "B1" و"B2"، وإن هذا ليكون بشكل يستطيع فيه كل عنصر من عناصر "A1" أن يكون مشتركاً مع عنصر من عناصر "B1" على الأقل، وبالتبادل وبالطريقة نفسها يكون الأمر بالنسبة إلى "A2" و "B2". ثم سنبدأ بعد ذلك مع: "A1"، "A2"، و "B1" و"B2"، وهكذا دواليك.

(ملاحظة: إن الإجراء الفعلي أكثر تعقيداً من هذا، وخصوصاً أننا نميز الطبقتين "A" و"B" بعد أن نكون قد ميزنا الخواص التوزيعية لـ (م م) التي تم الحصول عليها بجمع عناصرها).

يظن بعض التوزيعيين أنه إذا أوضحنا بدقة هذا الإجراء، فإننا قد نصل إلى جعله آلياً، فنحدد بهذا إجراء اكتشافياً ينتج آلياً وصفاً قاعدياً انطلاقاً من المدونة. وإن المسلّمة التي يقوم عليها هذا المنهج هي أنه عندما نتابع، مرحلة بعد أخرى، إجراء التقسيم، فإننا نصل إلى طبقات متجانسة أكثر فأكثر من منظور توزيعي. وبقول آخر، فإن عناصر الطبقات التي تم الحصول عليها في مرحلة ما، لتتشابه، أكثر فأكثر فيما بينها توزيعياً، من العناصر التي تم الحصول عليها في مرحلة سابقة، بحيث يقود الإجراء الكلي مع مقاربة تتحسن بلا توقف، إلى تحديد للطبقات التوزيعية الدقيقة. وبالنسبة إلى هاريس، فإن قبول هذه المسلّمة يعني أن ننسب إلى اللغة بنية توزيعية. وما يدحض وجود هذه البنية، سيكون إذن أن نلاحظ أنه انطلاقاً من مرحلة معينة، لا يستطيع أي تقسيم جديد أن يحسن المقاربة، ولكن التحسين يشترط إلغاء التقسيم الذي تم صنعاً في مرحلة سابقة. وإن هذا ليعني إذن أنه يشترط جمع العناصر التي كانت سابقاً متفرقة.

■ Sur les principes et la méthode du distributionalsime: Z.S. Harris, "Distributional structure", Word, 1954, p. 146-162, et Methods in Structural Linguistics, Chicage, 1951 (réédité sous le titre Structural Linguistics). - Sur l'analyse en CI: R.S. Wells, "Immediate constituents". Language, 1947 ; cf. aussi le chapitre 10 de l'Introduction à la linguistique de H.A. Gleason, trad. Fr., Pairs, 1969. - Les textes les plus importants de l'école se trouvent dans M. Joos (ed.), Readings in Linguistics, 1 ("The development of descriptive linguistics in America", 1952-1956), Chicage, 1957, rééd. 1966.

يتلقى مشروع المدرسة التوزيعية (وصف عناصر اللغة عن طريق إمكاناتها التأليفية)، بدءاً من عام 1968، شكلاً آخر من أشكال التحقق، وذلك بفضل مفهوم التحويل الذي أقامه هاريس. وقد طبقه غروس نسقياً على الفرنسية مع تعديلات عديدة. وإنه لطالما ظهر عصياً على الممارسة أن نكشف مباشرة عن ورود عنصر من العناصر في كل جمل اللغة، فقد وجب أن نحدد، بداية، مجموعة من الجمل الأولية، وكذلك جملها المعقدة التي اشتقتها التحويلات (استبدال ضمير باسم، والانتقال من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وتضمين جملة في جملة أخرى عن طريق التبعية..)، وأن نحدد أنماط التحويل المقبولة بما إنها تشكل عدداً صغيراً ومحدداً شكلياً عن طريق البنية النحوية لجمل الانطلاق والوصول. فنحن لكي نصف كلمة، ندرس أولاً سلوكها في هذه الجمل البسيطة. فنحن نحدد الأفعال

تبعاً لحاجتها أو لعدم حاجتها إلى مفعول به («عبر» بالتعارض مع «كلم»)، وتبعاً لأن يكون هذا المفعول قادراً أو غير قادر على الدخول بوساطة حرف الجر («فكر» بالتعارض مع «عرف»)، إلى آخره. ويضاف إلى هذه المعايير التي يعد بعضها تقليداً، ولكن جماعة هاريس يحددونها بدقة عظمى، معايير أخرى مرتبطة بإمكانات تحويل الجمل، حيث تتدخل الكلمة المدروسة. وهكذا، فإن مفاعيل الفعلين «كلم» و«فكر» لا تتحول من الاسم إلى الضمير بالطريقة نفسها: «لوك يفكر بريتا» تصبح «لوك يفكر بها»، بينما «لوك يتكلم مع ريتا» تصبح «لوك يكلمها». ولقد أظهر كروس، إذ ولَّف عدداً محدوداً من المعايير من هذا النمط، بأنه لا يوجد فعلان في الفرنسية لهما نفس السلوك التوزيعي، وأننا نستطيع في الوقت نفسه أن نجمعهما في طبقات لها تماثلات دالة في السلوك.

■ Z.S. Harris a introduit les transformations dans le distributionalisme à partir de Mathematical Structures of Language, New York, 1968 (trad. fr., Paris, 1971). Cf. aussi son recueil Papers in Structural and Transformational Linguistics, Dordrecht, 1970, et le nº99 de Langages, sept. 1990, qui présente également les développements ultérieurs de sa théorie. -Le méthode de M. Gross est présentée, avec application aux constructions complétives, dans Méthodes en syntaxe, Paris, 1975, et dans les trois volumes de sa Grammaire transformationnelle du français, publiés à Paris, respectivement en 1968 (Le Verbe), en 1977 (Le Nom) et en 1990 (L'Adverbe).

3 – التوزيعية والسوسيرية

تثير التوزيعية، من منظور لسانيات سوسير، بعض العقبات. وتتعلق العقبة التي يشار إليها في معظم الأحيان بتحديد الوحدات. فالعناصر، بالنسبة إلى سوسير، ليست معطاة على الإطلاق. وإن اكتشافها ليشكل شيئاً واحداً مع اكتشاف النسق، ومادام الحال كذلك، فإن الدراسة التوزيعية تبدو متطلبة، بالضرورة، لمعرفة مسبقة بالعناصر. فلكي يصار إلى توزيع وحدة من الوحدات، يجب أن تكون هذه الوحدة قد حددت مسبقاً (يجب أن تكون قد حُددت في السلسلة الكلامية، كما يجب امتلاك القدرة على مطابقتها من خلال ورودها المتنوع)، وكذلك يجب مسبقاً أيضاً تحديد الوحدات التي تكون محيطاتها. ومما لاشك فيه، أن جزءاً من هذا الاعتراض سيسقط إذا كان بحث الطبقات التوزيعية مسبوقاً بتحليل من نمط (م م). ذلك لأن هذا التحليل الذي يستند إلى معايير توزيعية أولية (دراسة بعض المحيطات الخاصة)، يسمح بتحديد المقاطع التي سنصنع منها فيما بعد دراسة توزيعية أكثر تقدماً. ويبقى مع ذلك:

I – أن التحليل الذي يقوم على (م م) يصل بصعوبة إلى تحديد وحدات أقل من الكلمة. وإذا أردنا بوساطة التعديل أن نؤقلمه مع مشكلة تقطيع الكلمة، فثمة احتمال أن يفرض تقطيعات يرفضها السوسيري من أجل سمتها الدلالية المعترض عليها. وهكذا، فإذا قبلنا التقطيع المعتاد للفعل «dé-Faire – فك»، فإن التحليل إلى (م م) يبدو أنه يفرض التقطيع على الفعل «re-layer – أناب، بدل»: توجد عبارات يستطيع الفعل "relayer" فيها أن يعوض بالفعل ."défaire" ويمكننا حينئذ أن نقول إن "re" توسع "dé" (لأن الفعل «délayer – أذاب» موجود)، وإن الفعل «layer – نقش» توسع للفعل «Faire – فعل» (لأن الفعل «refaire – فعل ثانية» موجود). وبهذا نصل إلى الأفعال "re-roncer" و"re-caler".

II – وأن التحليل إلى (م م) يترك عدداً من ورود الوحدة نفسها إزاء مشكلة المطابقة بلا سند. ولكي تزال هذه الفجوة، صير إلى إنشاء مناهج من النمط التوزيعي يسمح بمطابقة:

1. تنويعات الوحدة الصوتية نفسها (الصوت /a/ في "bas" وفي "la").

2. مختلف تجليات العنصر الدال نفسه (العنصر "in" في الكلمة «indisTincT – غامض، مبهم»، والعنصر " i " في الكلمة « immobile – جامد ، ثابت»).

ولكن هذه المناهج، غير المرنة، لا تستطيع إلا أن تبرر قرارات تم اتخاذها تبعاً لمعايير أخرى. وإنها لتطبق، من جهة أخرى، تطبيقاً سيئاً، على حالة يبدو فيها المنجز الصوتي منتمياً إلى وحدات مختلفة لأسباب دلالية (وإنها ستقول إذا كان يوجد أو لا يوجد العنصر "re" في الفعل «rejeTer – رد، استبعد»، وفي الفعل «refaire – فعل ثانية»؟). وتوجد هذه المشكلة على مستوى الكلمة. وإن كروس، باستخدام هذا المعيار ليميز بين الفعل "voler" في الجملة «l'avion vole – الطائرة تطير»، والفعل نفسه في الجملة «pierre vole une pomme – بيير يسرق تفاحة»، لاسيما وأن الفعل الثاني وحده يقبل المفعول به. ولكن لا شيء يمنع، إذا كنا لانعرف مسبقاً أن للتواردين معانٍ مختلفة، من أن نرى فيهما فعلاً واحداً. وهو يستعمل، كما هو الأمر مألوف، مرة مع المفعول به، ومرة من غيره: تثبت المعايير التوزيعية تمييزاً تم من قبل، وذلك لأسباب تتعلق بالمعنى، ولكنها لا تستطيع أن تفرضه.

■ **حول قضية التقطيع من منظور توزيعي، انظر:**

■ Z.S. Harris, " From phoneme to morpheme", Language, 1955, p. 190-220; une critique saussurienne de Harris : H. Frei, "Critères de délimitation". Word, 1954, p. 136-145.

إذا كانت التوزيعية تعطي إجابة سيئة فيما يتعلق بمشكلة تحديد الوحدات، وهي مشكلة جوهرية بالنسبة إلى سوسير، إلا أن ثمة تماثلات تبقى مع ذلك قائمة بين التوزيعية وبعض وجوه اللسانيات السوسيرية، وخاصة اللسانيات الرياضية (المنظوماتية). فبالنسبة إلى هيلميسليف، كما هو الأمر بالنسبة إلى التوزيعية، فإن ما يميز اللغة هو مجموع الاضطرادات التأليفية، وهو أيضاً السماح بوجود ترابطات معينة ومنع أخرى: إننا نستطيع أن نجد شبهاً دقيقاً بين العلاقات التأليفية للسانيات الرياضية وتلك التي تسوس التحليل في (م م) أو تكوّن الطبقات التوزيعية. يبد أنه يبقى فارقان مع ذلك:

I - تتعلق شكلانية هيلميسليف بمستوى التعبير ومستوى المضمون في الوقت نفسه. بينما الشكلانية التوزيعية، فهي على العكس من ذلك، إنها لاتتعلق إلا بالمستوى الأول (إنها إذن شكلانية، ليس فقط بالمعنى الذي يوجد عند الرياضيين، ولكن أيضاً بهذا المعنى العادي الذي يتعلق بالوجه المدرك البسيط للغة).

II - إن شكلانية هيلميسليف، على عكس التأليف التوزيعي - لأنها يجب أن تنطبق أيضاً على ميدان الدلالة - ليست نمطاً خطياً. فهي لا تتعلق بالطريقة التي تتجاور فيها الوحدات في المكان والزمان، ولكنها تتعلق بالإمكانية المحضة التي تملكها هذه الوحدات للوجود المشترك داخل وحدات من مستوى أعلى.

وإنه لأمر دال أن يكون للتعارض، بين أتباع سوسير، واللسانيات الرياضية، والوظيفية، ارتباط بالمدرسة الأمريكية حيث النظرية القالبية لـ «بيك» تتعارض مع النظرية التوزيعية الضيقة. فتبعاً لبيك يوجد، عندما نريد أن نصف حدثاً إنسانياً، موقفان ممكنان: الأول غير تمييزي. وهو يقضي بالامتناع عن أي فرضية حول وظيفة الحوادث المروية. ذلك لأنه يميزها فقط بمساعدة المعايير المكانية - الزمانية. وأما المنظور التمييزي، فهو على العكس من ذلك، لأنه يقضي بتأويل الحوادث تأويلاً يتصل بوظائفها الخاصة في العالم الثقافي الخاص الذي تشكل جزءاً منه، وتبعاً لبيك، فإن التوزيعية هي المثل لوجهة النظر غير التمييزية والخارجية عن اللغة. وبهذا الخصوص، فإنها لا تستطيع أن تمنح الوصف سوى نقطة انطلاق. ولكي يكون الاختيار ممكناً بين العديد من القواعد والتصنيفات، المقبولة أيضاً، من وجهة نظر توزيعية، فيجب أن نضيف إليها دراسة تمييزية تميز، بالإضافة إلى ذلك، الوحدات عن طريف وظائفها التي يعطيها المتكلم لها. ألا وإن دراسة مفصلة، ستجد في تعارض بيك وهاريس معظم الحجج المستخدمة في الجدل القائم في علم وظائف الأصوات واللسانيات الرياضية.

■ K.L. Pike a donné une vue d'ensemble de son projet dans Language in Relation to an Unified Theory of Human Bahavior, 2e éd. revue, La Haye, 1967. Il a

rédigé une bibliographie commentée de la tagmémique dans T.A. Sebeok (ed), Current Trends in Linguistics, 3, la Haye, 1966, p. 365-394. On trouve une présentation et une application au français de la linguistique de Pike dans E.Roulet, Syntaxe de la proposition nucléaire en français parlé, Bruxelles, 1969, et une étude générale dans V.G.waterhouse, The History and Development of Tagmemics, la Haye, 1975.

اللسان وعلم النفس الآلي

PSYCHOMÉCANIQUE DU LANGAGE

يسمى علم النفس الآلي أيضاً علم النفس النسقي. وهو نظرية لسانية أنشأها غوستاف غيّوم بين عامي 1919 و 1960. ففي عصر كان فيه المرء مرغماً تقريباً أن يقيس نفسه بسوسير، نجد أن غيوم قد طور أبحاثه من غير أن يحيل، إيجاباً أو سلباً، إلى التيار المهيمن. وبما إنه كان يكتب بأسلوب غير بسيط، فقد ظل، إلى حد ما، طوال حياته بعيداً عن المجتمع الجامعي. ولقد جاء الثأر من طلابه. فلقد كانوا موزعين في جامعات الكيبيك، وفرنسا، وبلجيكا، وقدموا أفكاره بشكل أكثر سهولة (من غير أن يعطوا لأنفسهم الحق بمناقشتها)، كما إنهم طبقوها على ميادين مختلفة لم يكن «السيد غيّوم» قد قاربها.

■ Ouvrages de G. Guillaume: Le Problème de l'article, Paris, 1919; Temps et verbe, Paris, 1929; Architectonique du temps dans les langues classiques, Copenhague, 1945; Langage et science du langage, Paris, Québec, 1961, recueil d'articles, dont certains, presque exotériques, réunis, introduits et commentés par Roch Valin. Les cours donnés par Guillaume à l'Ecole pratique des hautes études à partir de 1983 sont, depuis 1971, publiés progressivement par Valin, dans une série de volumes parus et à paraître à Québec sous le titre Leçons de linguistique.

1 – مدلول التأثير مدلول القدرة

عند ما أراد تلميذ غيّوم «روش فالان» أن يقدم أفكاره، فقد لاحظ أنه أدخل، في دراسة لحالات اللغة (أي في الآنية) طريقة في التفكير كان يطبقها القواعديون المقارنون على تاريخ اللغات. فهذه الدراسة تنطلق من وجود تشابهات صوتية بين بعض الكلمات التي تمثل الفكرة نفسها في لغات مختلفة. ونأخذ على ذلك مثلاً بين الفرنسية «nuit – ليل» والإيطالية "notie"، والإسبانية "noche"، والبرتغالية "noite". ولشرح هذا، فإن القواعد المقارنة، استبعدت أن يكون الأمر «محاكاة متناغمة» اخترعتها هذه اللغات بشكل مستقل

الواحدة عن الأخرى، وطرحت مسلَّمة مفادها وجود «لغة-أم»، وأن هذه اللغة ربما كانت تمتلك كلمة (وهي في هذه الحالة (nocte، تعد الكلمات الأخرى إنجازاً مختلفاً لها. وهي كلمات تنتجها قواعد للاشتقاق، خاصة بكل لغة من اللغات المتعلقة بهذا الشأن، والتي يكشف تأثيرها أيضاً عن الشبه بين كلمات أخرى (oito, ovho, otlo, huit). والنقطة الجوهرية التي تستدعي الانتباه، وذلك لفهم التماثل الذي أقامه روش فالان، هي أن الكلمة "الأصل (nocte, octo) لاتنتمي بالضرورة إلى لغة موجودة سابقاً، ولكنها تكوّن مبدأ للمعقولية، حتى لو كان لدينا ميل، في المثل المختار، إلى نسبه إلى «لاتينية متدنية»، ربما تم التكلم بها في الأوساط الشعبية للعصر الما بعد كلاسيكي. وهي لغة، لنقص في الوثائق المكتوبة، تظل على كل حال لغة افتراضية تماماً (إن هذه السمة «المعادة التكوين» للغة-الأم لا تزال بدهية عندما يكون التركيز على الهندوأوربية. وهي لغة تعادل في تخيلها ذرات الفيزياء الحديثة). وهذا ما تسجله القواعد المقارنة بوضع نجمة (*) أمام الكلمة الأصل، وتعنى أنها غير مثبتة وغير قابلة للإثبات. ويجب أيضاً قبل القيام بتطوير المماثلة، أن نذكر بأن الكلمة الأصل لاتنتمي إلى أي حالة من حالات اللغة المقارنة، ولكن هذه الحالات، منطقياً، موجودة سابقاً. فبعض المقارنين، بضرب من عدم الوفاء لمبادئهم الخاصة، قاموا بمطابقة الهندو - أوربية، وهي لغة أعيد بناؤها لاحتياجات التفسير، مع السانسكريتية، وهي اللغة التي تمت مراقبتها.

وإن أصالة غيّوم، كما يرى لافان، تكمن في تطبيقه المنهج المقارن نفسه، ليس على حالات مختلفة للغة، ولكن في داخل كل حالة. ولقد كان الحدث الأولي حينئذ هو أن عنصر اللغة نفسه يأخذ، في الخطاب، عدداً من القيم الدلالية المختلفة. فننظر إلى مختلف استخدامات «L'imparfait - المضارع» في اللغات الرومانية: «في السنة الماضية، كان يمارس الرياضية في كل الأيام. وعندما ذهبت لأراه، كان يمشي على اليدين. خطوة إضافية ويقع...». ولقد كانت المسلمة الأولى لغيوم هي أن هذه القيم الخاصة (وسم الفعل المعتاد، التزامن، الاحتمال غير المنجز ...) قد نتجت انطلاقاً من مدلول أساسي واحد، مجرد جداً، ويظهر بشكل مختلف تبعاً لمحيطه. ويسمي غيوم هذه القيمة العامة للوحدة اللسانية «مدلول القدرة»، ويرى ممثلاً «لتأثيرات المعنى» القيم الفعلية التي تأخذها الوحدة في الخطاب. وهكذا يفضي التماثل مع القواعد المقارنة إلى اقتراب مدلول القدرة من الكلمة الأصل للغة الأم المعاد بناؤها، بينما يفضي بتأثيرات المعنى إلى الاقتراب من الكلمات المراقبة فعلياً في اللغات الموجودة. ولقد يعني هذا أن مدلول القدرة يمثل « كائن العقل». وهو كائن من غير الممكن التأكد منه مباشرة في التجربة، لأنه كائن افتراضي فقط، الغاية منه أن يجعل الملاحظ معقولاً. فإذا ما طابقناه مع واحد من تأثيرات المعنى، وقدرنا

أنه تمثيلي على نحو خاص، وطبيعي، أو، نقول الآن إنه النموذج الأصل، فإن هذا سيكون تكراراً لخطأ المقارنين عندما يريد بعضهم، إعجاباً بالسانسكريتية، أن يرى فيها اللغة الأم. أما بالنسبة إلى من كان على مذهب غيّوم، فإن وصف اللغة يشتمل على تحديد «مدلولات القدرة» من خلال وحداتها. ولذا، فإن مشكلته الرئيسة تكمن، كما هو بدهي، في تبرير هذا الاختيار: إنه لايستطيع أن يكون مبرراً إلا بقدرته التفسيرية. ولكن كيف نعترف له بهذه القدرة إذا كان، تحديداً، متغاير الخواص كلياً مع تأثيرات المعنى التي يحب عليه أن يفسرها. إن غيوم يجيب على هذا السؤال حين يقدم متصوراً مبتكراً للعلاقات بين اللغة والفكر.

■ **يستخدم عرضنا مدخلاً إلى غيوم، كان قد كتبه «ر. فالان»:**

La Méthode comparative en linguistique historique et en psychomécanique du langage. Québec. 1964.

2 – اللغة والفكر

يأخذ غيوم على عاتقه، بكل تأكيد، الفكرة الضمنية للقواعد العامة وللسانيات التاريخية، والتي، تبعاً لها، تكون اللغة، طبيعياً، تمثيلاً للفكر. وإنه ليستعمل في بعض الأحيان عبارة «الرسم المخلص» في تعبيره عن هذا الأمر. وهي عبارة كانت شائعة في القرنين السابع والثامن عشر. ولكن أصالته تكمن في الطريقة التي كان يتصور بها الموضوع الممثَّل وطريقته في التمثيل. ويوجد في منطلق نظريته تأكيد مفاده أن كل فكر إنما ينجز نفسه في الزمن. إذ ليس فقط التأليف بين الأفكار في مقولات، ولكن متصوَّر الأفكار نفسه يعد عملية عقلية تتطلب ضرباً من الفسحة في الزمن، مهما كان قليلاً. ولقد يعني هذا أننا إذن على العكس من الأطروحة الديكارتية، والتي تكون الأفكار بموجبها خالدة، وواقعة خارج الزمن، ويدركها الذهن من خلال رؤية آنية: يتموضع، على العكس من هذا، علم النفس الآلي في إطار فسلفه كان يمثلها في ذلك العصر في فرنسا «هـ. برغسون» و «ل. برانسشوفيك». فهذان، من خلال منظورات مختلفة على كل حال، قد اعتمدا الحركة بوصفها أساسية للفكر. وبالنسبة إلى غيوم، فالتفكير في المفهوم يعني بناءه. وإنه ليعطي اسم «الزمن المحدِث» ذلك للزمن الضروري لهذا العمل. فإذا كانت الكلمات، المنظور إليها في مدلولاتها للقدرة، تمثل الفكر، فإنما يكون ذلك على مقدار انتظامها نسقاً، وحيث يمثل كل نسق الزمن المحدِث المعنيّ بالتفكير في المفهوم. وهذا التطور نفسه يأخذ دائماً، وتبعاً لغيوم، شكل حركة مزدوجة. فهي تذهب أولاً بكاملها للوقوف على الميدان الذي

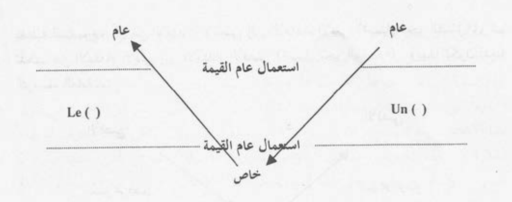
يغطيه المفهوم، أي من الامتداد الأقصى إلى الامتداد الأدنى («مسار نحو الضيّق»)، ثم تذهب من الامتداد الأدنى إلى الامتداد الأقصى («مسار نحو الواسع»). وبهذا تكون لدينا الترسيمة العامة:



تمثل كل كلمة في النسق إما إحدى هاتين الحركتين إجمالاً، وإما جزءاً من إحداها. ولكن من المهم للمرء أن يرى أنه لا تنقص أبداً نقطة ثابتة. وإن الاستعمال الخاص لكلمة في خطاب، هو الذي يستطيع أن يسجل نقطة بوصفها ضرباً من «القطع» الأفقي، ينفذه الخطاب في داخل حركة الفكر التي يقدمها اللساني إجمالاً. وتكوِّن هذه المقاطع الاستدلالية «تأثيرات المعنى» المرتبطة باستخدام الكلمات. فإذا كنا نستطيع أن نرى أن مدلول القدرة المرتبط بالكلمات يفسرها، فإن ذلك يكون لأنها تحتفظ بذاتها، على الرغم من سماتها الدقيقة، بالاتجاه، وبتوجه الحركة العامة التي تعد الكلمة إطاراً لها. ولكن في الوقت نفسه، وبسبب سماتها الدقيقة هذه المرة، فإنها تسمح للخطاب بتبليغ المعلومات المحددة. ويعد هذا وظيفتها الأساسية، وهي وظيفة تتميز من وظيفة التمثيل اللغوي، ولكنها تصبح ممكنة بوساطته. وثمة مثلان بسيطان (أو مبسطان بالأحرى) سيظهرانه.

3 - نسق أداة التخصيص في الفرنسية

يعد المفهوم الذي يقدمه هذا النسق توسعاً ممكناً للمتصور. ويكون الأقصى في هذا الميدان عاماً، بينما يكون الأدنى فردياً. وإن الحركتين اللتين يجب تمييزهما في الزمن المحدِث، واللتين تبنيان المفهوم، تمثلان إذن الخصوصية والتعميم. أما الأول، فيمثله التنكير "un". وأما الثاني، فتمثله أل التعريف "Le"، وذلك تبعاً للترسيمة:



إن الذي تمثله السمة الأفقية العليا، هو ذلك القطع الذي يعزو، في الخطاب، إلى أداة التخصيص هذه أو تلك، القيمة العامة: «يعرف الجندي الفرنسي (أو جندي فرنسي) أن يقاوم التعب». و المقصود، في حالة التنكير، هو القطع (أو أيضا «اتجاه النظر»، و «الحجز») المسمى «المبكر»، لأنه يتموضع في بداية الحركة التي تمثلها أداة التخصيص، بينما المقصود، في حالة التعريف، هو القطع «المتأخر». وعلى العكس من هذا، فإن السمة السفلى تمثل القطع الذي يسمح لأداتي التخصيص أن تحيلا، في الخطاب، الواحدة والأخرى، إلى موضوع مفرد:

الجندي الذي أعرفه

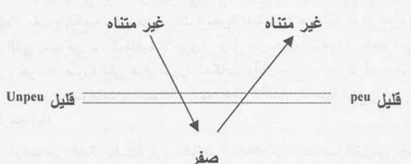
قال لي. . . أو

جندي أعرفه

ولكن هذه المرة، فإنه من أجل التنكير كان الاتجاه متأخراً، بينما هو مبكر في الحركة الأخرى. والنقطة المهمة، لأنها تبرر الوظيفة التفسيرية المنسوبة إلى مدلول القدرة، هي أن الأداتين، إذا أخذنا باتجاه يسمح لهما أن تمثلا في الخطاب حالة الشيء نفسه، فإنهما تنتجان مع ذلك تأثيرات مختلفة للمعنى. وهي تأثيرات تمثل أثر الحركة التي تظهران فيها. ولقد بين غيوم هذا إذ حلل التأثيرات العامة للتعريف وللتنكير. فعبارة التنكير: «جندي فرنسي يقاوم التعب» يمكن أن يقولها أي جندي يرفض الشكوى، ويطبق على ذاته صورة الفضيلة الوطنية، وذلك من خلال حركة تخصيصية للفخر. وإن توجيه الزمن المحدث الكائن في مدلول القدرة، والمحدد في اللغة، ليستمر هكذا في تأثير المعنى الآتي الذي ينتجه الخطاب.

4 - "peu" و "un peu" (قليل)

تسمح الترسيمة نفسها لأتباع غيوم، ومنهم «ر. مارتان» مثلاً، أن يعالجوا قضية أصبحت أساسية في الدلاليات المعاصرة. هذه القضية هي قضية المحددات الكمية "peu" و "un peu" (قليل) (والتي نجد معادلاً لها في اللغات الرومانية الحديثة لأوربا الغربية، وكذلك في الإنكليزية، وفي الألمانية). وتكمن القضية في أن استبدال إحداهما بالأخرى في عبارة ما، سيكشف أنهما تدلان على الكمية نفسها (على مقدار ما أكلنا، أكلنا «قليلاً - peu» أو «قليلاً - un peu»، وتساهمان بالطريقة نفسها في المعلومة التي تحملها العبارة، ولكن وظيفتيهما متعارضتان في الخطاب: يعطي الطبيب نصائح مختلفة بطبيعتها تبعاً لما يوصي به مريضه في أن يأكل «قليلاً - peu» أو «قليلاً - un peu». ويقضي الحل عند غيوم بافتراض أن النسق القاعدي الذي تشكل هاتان الكلمتان جزءاً منه (والذي نجد فيه كلمات أخرى مثل: كثيراً، هائلاً، لاشيء تقريباً، إلى أخره) يمثل الزمن المحدِث الذي يطور الفكر فيه مفهوم الكمية. ويمثل الأقصى مالايتناهي في هذا التطوير المفاهيمي، بينما يمثل الأدنى الدرجة صفر. وإن هذا ليسمح بتوقع حركتين: الواحدة سلبية، تذهب بنفسها نحو الصفر، والثانية إيجابية وتذهب بنفسها نحو ما لا يتناهى. فالكلمة «peu - قليل» تمثل جزءاً من الحركة الأولى، بينما تمثل «un peu - قليل» جزءاً من الثانية. والمقصود في الحالتين هو منطقة قريبة من الصفر:



الفارق الرئيس بين هذه الحالة والحالة السابقة هي أن كلمات اللغة وعناصرها، في المثل الثاني، كانت تمثل من قبل قطعاً أفقياً (ولكن يتضمن كثافة) في داخل حركة الفكر. وهذا نموذج ثانٍ للقطع، خطي، يصنعه الخطاب هذه المرة. وهو يظهر عندما تُستخدم الكلمات، فيسمح بهذا أن يشار إلى كميات مختلفة بوساطة الكلمة «peu - قليل»، وذلك تبعاً للسياق، ولكنه يسمح بذلك دائماً في إطار التوجه السلبي المرتبط بموقع هذه الكلمة في النسق. وإن الأمر ليكون كذلك، في الفرع الإيجابي، بالنسبة إلى كلمة "un peu".

4 - ملاحظات

1- نجد، في بناء جملة ما، أن عدداً من الأنساق اللسانية المختلفة مستخدمة. ومنها مثلاً ذلك النسق الذي يسجل التعارض فيه بين الفعل والاسم، وذلك الذي ينظم أزمنة الفعل المختلفة، ثم ذلك الذي يتعارض فيه مفرد الأسماء وجمعها، إلى أخره. وتفضي تعددية النسق هذه بأتباع غيوم إلى طرح نموذجين في القضايا لا يمكن تطويرهما هنا. إذ كيف تتمفصل هذه الأنساق بعضها مع بعض في داخل اللغة التي ننظر إليها في كليتها بوصفها نسق الأنساق. وكيف تتآلف، في عبارة ما أُنتجت لحظة إنتاج الخطاب، مختلف المقاطع التي تم إنجازها، إزاء كل كلمة في الأنساق المختلفة التي تم تشغيلها. (لقد أفضى هذا السؤال الأخير بأتباع غيوم إلى تصور المتصور «العَرَض». فالوحدة اللسانية تعد عرضاً على وحدة لسانية أخرى، في الجملة، إذا كان يجب أن يحمل مضمون الأولى على مضمون الثانية، والعكس من هذا ليس صحيحاً: تعد الصفة عرضاً على الاسم الموصوف، كما يعد الاسم الموصوف عرضاً على نفسه بالذات - بمعنى أنه يصف الشيء الذي يدل عليه فقط، وليس الشيء المشار إليه بكلمة أخرى).

2- إن جزءاً كبيراً من أبحاث غيوم كان مكرساً لدراسة الأفعال الكلامية. فالترسيمات المعقدة جداً، والتي توصل إليها تختلف قليلاً عن الترسيمة النموذجية («ف») التي قدِّمت. ويكمن أحد الأسباب في أن الفكر الإنساني، تبعاً لغيوم، لا يبني مفهوم الزمن كما هو يبني، مثلاً، مفهوم الكمية. فالذهن يمتلك التجربة فقط (وإن هذا ليكون في داخل الزمن المحدِث الذي يعينه في بناء المفاهيم الأخرى). وكل ما يستطيع الذهن أن يفعله لكي يفكر في الزمن، هو بناء صورة على غرار صورة المكان، وأن يفكر فيه كما لو أنه سطر (وهذا موضوع من أهم موضوعات برغسون). وبهذا تعد الأنساق الزمنية التي بنتها اللغات «تمثلات مجازية».

3- وكما هي الحال بالنسبة إلى «القواعد العامة»، فإن المذهب الغيومي يجعل من وظيفة اللغات أن تصف الفكر، ولكنه لا يستنتج من هذا أنه يجب وصف اللغات الخاصة انطلاقاً من التفكير في الفكر الإنساني العام. وهذه طريقة لفكر خاص تمثله كل لغة من اللغات، ودُرْجة خاصة لبناء بعض المفاهيم، من غير أن تكون ثمة ضرورة لافتراض أن هذه المفاهيم مشتركة بين كل اللغات. ليس المقصود إذن «الانطلاق من الفكر» لفهم اللغات، ولكن المقصود هو وصف الإمكانات المختلفة «للآلية» العقلية، وذلك انطلاقاً من اللغات (التي تعد ممثلة لها). وبهذا المعنى، فإن غيوم يستطيع أن ينضم إلى الشعار السوسيري حول «استقلالية» اللسانيات. وهو شعار يلتقي مع مشروع القواعد العامة.

4- إن علم اللسان، كما يمارسه غيوم، علم يتأسس منهجياً على التعارض بين الملاحظة والتفسير. فنحن نلاحظ وقائع الخطاب (تأثيرات المعنى)، ونفسرها انطلاقاً من مدلول القدرة التي افترضنا وجودها في اللغة. ولقد كانت قضية المنهج هذه قضية يعاود غيوم الاشتغال عليها باستمرار (في كتاب غيوم «اللسان وعلم اللسان» نجد أن النصين اللذين يفتتح بهما هذا الكتاب ويغلقه، يحملان العنوان نفسه «ملاحظة وتفسير»). فالنقطة التي يحمل عليها فكرة أكثر، هي عدم إمكانية النظر إلى الملاحظة (مكان النظر) بوصفها مستقلة بدقة عن التفسير (مكان الإدراك): إننا نرى واقعة من خلال الطريقة التي نتصور بها تفسيرها المحتمل (وهذا موضوع تناوله عدد من اللسانيين، ومن هؤلاء أوزوالد ديكرو في مقدمة كتابه «قل ولا تقل» المطبوع في باريس / 1991/ ، وفي الفصل / 11/ من الطبعة الثالثة). ولكن، حتى عندما استسلمنا إلى هذا الوضع القاسي، فقد كان بمقدورنا أن نعيب على أتباع غيوم أنهم لايتساؤلون دائماً إذا كان «تفسيرهم» هو «تفسيري» فعلاً، كما إنهم لا يتساءلون إذا ما كانوا يعطون للترسيمات، التي تزين عروضهم، قيمة سحرية إلى حدما. فالرسم لا يعني بالضرورة تفسيراً. وهكذا، فإنهم عندما يرسمون سطراً أفقياً يقطع فرعي الفعل، وتكون نقطتي التقاطع اللتين تم الحصول عليهما على مسافة متساوية من قمة الفعل، فإن أتباع غيوم يتركون انطباعاً بأنهم شرحوا التشابهات بين تأثيرات المعنى التي تمثلها هذه النقاط، وذلك بعزوها إلى اتجاه واحد ووحيد. ومادام الأمر كذلك، فإن تساوي الأبعاد بين نقاط التقاطع وقمة الفعل إنما هو نتيجة بسيطة، وهندسية ضرورية، للشكل الذي رسم فيه هذا الأخير (مع توجيه العناية لكي يصنع الفرعان الزاوية نفسها مع الخط الأفقي). وإنه ليس من البدهي أن تشرح خواص التمثيل البياني خواص الشيء المُمثَّل. فإذا كان الرسم يستطيع أن يجعل «المنظور» أو «المقصور» مرئيين، إلا أنه لا يستطيع أن يقيم علاقة بين المنظور والمتصور.

■ Quelques exemples de recherches inspirées, directement ou indirectement, par la psychomécanique : A. Jacob, Temps et langage, Paris,1967 (interprétation philosophique du guillaumisme); g. Mojgnet, Systématique de la langue français, Pairs, 1981; R. Mantin, Pour une logique du sens, Paris, 1983; J. Picoche, structures sémantiques du lexique français, Paris, 1986; A. Joly, Essais de systématique énonciative, Lille, 1987. - Une confrontation avec la grammaire générative a été tentée dans A. Joly (ed.) : Grammaire générative transformationnelle et psychomécanique du langage, Lille, Pairs, 1973.

اللسانيات التوليدية

LINGUISTIQUE GÉNÉRATIVE

1 – اللسانيات التوليدية والتوزيعية

لقد دفع «ز.س. هاريس» المذهب التوزيعي إلى نتائجه القصوى. وكان الأمريكي نعوم تشومسكي تلميذاً له. فبعد إن اهتم هو نفسه بتشكيل المفاهيم التوزيعية الأساسية (بالمعنى المنطقي – الرياضي لهذا المصطلح)، اقترح متصوراً جديداً للسانيات سماه «التوليدي». وهو متصور يناقض الدوغمائيات التوزيعية. ولقد هيمن ما بين / 1960/ و / 1985/ على البحث الأمريكي، وعلى جزء كبير من البحث الأوربي.

تمنى تشومسكي أن يحتفظ من المذهب التوزيعي بسمة الوضوح. فالتوزيعية كانت مذهباً واضحاً، بمعنى أن الوصف اللغوي الذي انتهت إليه لا يستعمل وصفاً أولياً (=غير محدد) أي مفهوماً يستلزم فهمه معرفة مسبقة إما باللغة الموصوفة، وإما باللسان عموماً: إن مفهوم المحيط متصور أساس للمذهب التوزيعي (إن هذه الوحدة في تلك العبارة محاطة بهذه الوحدات وتلك)، وهو مفهوم يفهمه أي شخص (والافتراض عبثي) ليس له أي تجربة كلامية شخصية. ويكمن هنا، بالنسبة إلى تشومسكي، تفوق التوزيعية على القواعد التقليدية، وكذلك أيضاً على اللسانيات الوظيفية التي تلجأ إلى مفاهيم مثل التعالق («هذه الكلمة تحمل على هذه الكلمة») أو التعارض «موضوع -خبر» (تمثل هذه السلسلة من الكلمات الموضوع الذي نتحدث عنه، وتمثل تلك الأخرى ما نريد أن نبلغه) الذي يعد فهمه جزءاً أساسياً من ملكة اللسان، ونبقى نحن غير قادرين على استعماله لوصف هذه الملكة من غير الدخول في حلقة مفرغة.

ولكن تشومسكي يعيب على التوزيعية أنها تدفع سمتها الواضحة ثمناً لتخليات يستحيل قبولها. فهي أولاً تقوم بتحديد مبالغ فيه للميدان التجريبي الذي تتخذه موضوعاً لها. والسبب في ذلك لأن اللغة شيء أخر غير المدونة.

I - بينما تعد المدونة مجموعة متناهية من العبارات، فإن أي لغة من اللغات تضع في ممكنها عدداً متناهٍ من العبارات: وإنه إذ لا يوجد حد لعدد المقولات التي نستطيع إدخالها في الجملة الفرنسية، فإننا نستطيع، انطلاقاً من أي عبارة فرنسية، أن نصنع أخرى تعادلها في انتظام البناء (وذلك كأن نضيف مثلاً جملة موصولية). وإزاء هذا، فإن التوزيعية محكوم عليها بتجاهل هذه القدرة على إدخال غير المتناهي في كل لغة (ويطلق تشومسكي مسمى النشاط الخلاق على هذه الإمكانية التي تعطيها اللغة لمتكلميها بغية بناء عبارات جديدة بدلاً من الاختيار فقط من داخل مخزون الجمل المسبقة الوجود).

II - وأكثر من هذا، فإن اللغة ليست فقط مجموعة من العبارات (محدودة أو غير محدودة)، ولكنها معرفة تتعلق بهذه العبارات. فنحن لن نقول عن شخص إنه لا يعرف اللغة إذا كان لا يعرف أن يميز العبارات الغامضة من العبارات ذات التأويل الواحد، وإذا كان لا يحس أن هذه العبارات وتلك لها أبنية نحوية متشابهة، وتلك الأخرى لها أبنية نحوية مختلفة جداً، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإن التوزيعيين يقصون عمداً من حقلهم الوصفي معرفة المتكلمين بلغتهم الخاصة، وإنهم ليكتفون بوصف الطريقة التي تتألف الوحدات فيها في العبارات (انظر «الكفاءة» عند تشومسكي).

وحتى لو قبلنا بهذا الاختزال للحقل الموصوف (فنحن لا نزعم أنه بإمكاننا وصف كل شيء)، فإنه يوجد تخل ثانٍ، يعيبه تشومسكي على التوزيعية، إنه بالتحديد الاكتفاء بالوصف والعدول عن التفسير. ألا وإن خلفاء بلومفيلد سيكونون أوفياء لمتصور تجريبي يكون العلم تبعاً له واصفاً للظواهر، وواصفاً قليلاً من النظام في فوضاها الظاهرة: إن المهمة الأساسية للباحثين ستكون حينئذ هي التصنيف وعلم قوانين التصنيف. ويكمن هاهنا، بالفعل، الموضوع الوحيد للتوزيعيين، والذين تعد القواعد بالنسبة إليهم تصنيفاً للمقاطع فقط (أصوات، وحدات بنيوية صغرى، كلمات، مجموعة من الكلمات) والتي تظهر في عبارات المدونة. ومادام مبدأ هذا التصنيف يتمثل في جمع من العناصر لها توزيع متطابق (أو متقارب)، فإننا نستطيع أن نعده، تبعاً لتعبير هاريس، «وصفاً متماسكاً» للمدونة: ما إن يحوز المرء على هذا التصنيف، حتى يجب أن يكون من ممكنه، بالفعل، أن يعيد بناء كل عبارات المدونة. وبالنسبة إلى تشومسكي، فإن الأمر على العكس من هذا. إذ إنه، وهو يطور نفسه، يذهب إلى تحديد هدف أكثر طموحاً من الوصف ومن التصنيف. وإن الأمر ليجب أن يكون كذلك بالنسبة إلى اللسانيات. فهي تستطيع أن تزعم أنها تقدم فرضيات ذات قيمة تفسيرية. ذلك لأنه لا يكفي القول، وإن بشكل متماسك، ما هي العبارات الممكنة وغير الممكنة، وما هي العبارات الملتبسة، والعبارات المتصاهرة نحواً، إلى أخره، ولكن يجب على كل هذه الملاحظات التفصيلية، الموضوعية لهذه اللغة

الخاصة أو تلك، أن يكون في مقدورها أن ترتبط بالطبيعة العامة للملكة الإنسانية للغة (وحول هذه النقطة، فإن تشومسكي يأخذ على عاتقة طموح القواعد العامة). ولكي تقوم المصالحة بين الوضوح والتفسير، فقد ذهب تشومسكي إلى اقتراح تعريف جديد لما يمكن أن يعد القواعد، ولما يمكن أن يكون النظرية اللسانية.

2 - فكرة القواعد التوليدية

على أي شيء يرتكز، تبعاً لتشومسكي، الوصف النحوي (أو القواعد التوليدية) للغة من اللغات الخاصة؟ إنها ترتكز على مجموعة من القواعد، والتعليمات التي ينتج تطبيقها الآلي عبارات مقبولة (= قاعدية) لهذه اللغة ولا ينتج شيئاً سواها. وتؤمن السمة الآلية والتلقائية للقواعد وضوحها: لكي يصار إلى فهم القواعد، والتي هي ضرب من النسق الشكلي (بالمعنى الرياضي)، فإن المرء لا يحتاج إلى شيء أخر سوى أن يعرف تشغيل الاستعمال، الأولي تماماً، الذي حددته القواعد (وبشكل جوهري: إبدال رمز برمز آخر، الحذف، الإضافة). وإن هذا ليكون لأنها لا تفترض عند مستعملها وجود أي معرفة لسانية، ولأنه يمكن النظر إلى القواعد على أنها وصف كلي للغة.

ثمة شرطان يجب استيفاؤهما لكي تكون القواعد، المتفق عليها بهذا المعنى، ملائمة:

I - أن تولّد القواعد فعلياً كل عبارات اللغة، ولا شيء غيرها، بلا استثناء. وعندما يستوفى هذا المطلب، فستكون لدينا الدرجة الأولى من الملائمة. وهي درجة من درجات الملاحظة. ويرى تشومسكي أن هذا الضرب من الملائمة ضرب ضعيف لأن عدداً من الأنظمة القاعدية المختلفة، بالنسبة إلى اللغة نفسها، تستطيع أن تصل إليه. ثم إن هذه الملاءمة لتعد ضعيفة خاصة وأن عدداً من العبارات لا تعد مقبولة أو غير مقبولة بوضوح، وانه يجب علينا إذن، على هذا المستوى، أن نقبل، على حد سواء، القواعد التي تولّد هذه العبارات وتلك التي تقصيها.

II - وأن نستطيع أن نمثل، في هذه القواعد، المعرفة الحدسية التي يملكها المتكلمون فيما يخص عبارات لغتهم. وبقول آخر، يجب على هذه المعرفة أن يكون من ممكنها أن تترجم بمصطلحات الآليات التوليدية. وهكذا يجب إن يمتلك التباس عبارة من العبارات علامة خاصة في الإجراء الذي بموجبه تم توليده (يشترط تشومسكي مثلاً أن يكون باستطاعة العبارة الملتبسة أن تولّد عدداً من الأشكال المختلفة يتناسب مع مالها من معانٍ مختلفة). أو أيضاً، إذا كنا نحس بأن هناك عبارتين تتقاربان نحواً، فإن هذا يجب أن يُقرأ بمقارنة الأشكال التي تولّدت فيها فقط (يطلب تشومسكي مثلاً أن يظل الإجراء الذي يولّدها

متطابقاً خلال بعض الوقت). وإن القواعد التي تستجيب لهذا الشرط، سيقال عنها إنها ملائمة وصفاً (وكذلك، فإننا نتكلم عن الملاءمة القوية).

ملاحظة:

أ - إن المطالبة بهذه الملاءمة القوية، سيكون، بالنسبة إلى تشومسكي، التخلي عن الطموح التوزيعي في إقامة إجراءات آلية من استنباط القواعد. وهي إجراءات تصنّع القواعد انطلاقاً من المدونة. وإنه لمن الواضح أن نموذج المعطيات المتحكم بالملاءمة القوية- والذي يتعلق بحدس المتكلمين - لن تكشفه الآلة مباشرة: لا يمكن للقواعد إذن أن تنكشف إلا بالعمل الفعلي للقواعدي. وإن هذا لا يمنع القواعد، إذ يصار إلى اكتشافها، أن تشتمل على إجراء آلي لإنتاج الجمل.

ب - إن تشومسكي، وإن كانت القواعد التوليدية آلة (مجردة) منتجة للجمل، إلا أنه لا يدعي أن المتكلم عندما ينتج الجملة في الحال، أنه يفعل ذلك تبعاً للإجراء الذي يولد الجملة في القواعد التوليدية: ليست القواعد التوليدية نموذجاً للإنتاج في الخطاب اليومي (والذي يعمل، من غير شك، على إدخال عوامل أخرى). إذ المقصود فقط، وتشومسكي يلح على هذه النقطة، هو تقديم تمييز رياضي للكفاءة التي يملكها المستعملون للغة من اللغات (وليس تقديم نموذج نفسي لنشاطهم).

يشترط تشومسكي إذن أن تكون القواعد نفسها هي التي تنتج الجمل، وتمثل الظواهر، مثل ظاهرة الالتباس. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشترط أيضاً أن يكون هذا التمثيل «طبيعياً» بما فيه الكفاية (كذلك الذي يعطي الجملة الملتبسة عدداً من الفروع بمقدار مالها من المعاني. ومع ذلك، فإنه يدعو إلى التأويل النفسي الذي يماثل بين الإجراءات التوليدية المحددة في القواعد، والآليات الدوغمائية المرتبطة بإرسال الجمل. وبالفعل، إذا كنا نتخلى عن هذا التأويل، فلماذا لا نختار طرق التمثيل الأكثر تجديداً؟

3 - فكرة النظرية اللسانية

إن الملاءمة القوية التي حددناها لا تزال تترك، بالنسبة إلى اللغة نفسها، إمكاناً لعدد من الأنظمة القاعدية. وإن هذا ليعني إذن أنها تترك قضية الاختيار مفتوحة. ويجب على النظرية اللسانية أن تساعد في حل هذه القضية. وبالفعل، فإنه بإمكاننا أن نصنف القواعد تبعاً لنموذج الآلية الذي تستخدمه لتوليد الجمل، أو، بشكل أكثر دقة، تبعاً لصيغة التعقيدات التي تتضمنها. ويطلق تشومسكي مسمى النظرية اللسانية على كل واحد من النماذج الرئيسة للقواعد الممكنة. وبهذا، تكون النظرية إذن ضرباً من القالب يستخدم في

صناعة القواعد. فإذا كانت لدينا أسباب لاختيار نظرية بدلاً من أخرى، فإن الأمر يجري بسهولة، لأننا نستطيع بشكل مسبق أن نقوم بانتقاء دقيق بين القواعد الممكنة بالنسبة إلى لغة بعينها، وذلك لأن هذه غالباً ما تكون لها أشكال مختلفة جداً. فإلى أي طلب رئيس، يجب على نظرية الملاءمة أن تستجيب؟

1- يجب أن يكون من الممكن، بالنسبة إلى كل لغة، أن تبني، بالتطابق مع هذه النظرية، قواعد تكون ملائمة ملاحظةً ووضعاً في الوقت نفسه. وإن هذا ليعني إذن أن على النظرية أن تكون عامة. ولكن هذا الشرط لا يزال غير كافٍ: إذ من الممكن للنظرية العامة أن تسمح بوجود عدد من القواعد المختلفة بالنسبة إلى لغة معينة. ويمكننا أن نضيف أيضاً طلباً آخر:

2- يجب أن يكون في إمكاننا أن نرفق بالنظرية إجراء آلياً يسمح، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات بتقييم مختلف القواعد المتطابقة مع النظرية. وإن هذا ليعني إذن المساعدة في الاختيار بينها (كاللجوء مثلاً إلى معيار في البساطة الشكلية، على أن يكون محدداً بدقة). ولكن يجب أيضاً أن لا يكون هذا التثمين مجرداً. ومن هنا يأتي المعيار التالي:

3- لتكن الـ «ق1» وال «ق2»، هما نموذجان قاعديان للغة «ل»، متطابقتين مع النظرية «ن»، وتملك إحداهما كما تملك الأخرى ملاءمة للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فيجب على الإجراء التقييمي المشترك مع «ن» أن يفضل، انطلاقاً من فحص بسيط ل «ق1» و «ق2»، أي بشكل مستقل عن كل نظر يتعلق بالملاءمة الوصفية إذن، تلك التي تكون الأكثر ملاءمة من منظور وصفي. وإن هذا لينطبق على كل القواعد ذات النموذج «ن»، وكل اللغات. ويجب على النظرية إذن أن تكون قادرة على «كشف» القواعد التي تعيد تمثيل حدس المتكلم أفضل تمثيل. ولنفترض وجود نظرية «ن» تلبي هذا المعيار الثالث (قلة قليلة من اللغات تلقت وصفاً توليدياً تاماً، وذلك لكي يكون التحقيق ممكناً حالياً: يستخدم المعيار استخداماً وصفياً على المدى الطويل. وإنه ليقود إنشاء النظرية اللسانية). فإذا كان هذا الافتراض ممكناً، فإننا سننسب حينئذ إلى «ن» الملاءمة التي تسمى «التفسيرية».

ولتبرير هذا النعت (وهذا مالا يفعله تشومسكي بشكل واضح)، فإننا نستطيع أن نباشر على النحو التالي: إننا نبين، في مرحلة أولى، أن النظرية «ن» تستجيب للمعايير الثلاثة السابقة، وتمثل الملكة الإنسانية للسان، وهي ملكة فطرية وعامة. ونلاحظ، في مرحلة ثانية، أن «ن» تسمح باستنباط بعض سمات اللغات الخاصة. وهي سمات تجد «تفسيرها» بفضل هذا الأمر. وإنها لتظهر من الآن فصاعداً بوصفها سمات ضرورية للطبيعة الإنسانية.

ونريد أن نركز أكثر على النقطة الأولى. وتبعاً لتشومسكي، فإن الطفل الذي يتعلم لغته الأم إنما يبني قواعد توليدية: إنه يبتدع مجموعة من القواعد التي تولد جملاً قاعدية في

هذه اللغة، ولها فقط. وبقول آخر، فإنه يتمم العمل نفسه الذي يقوم به اللساني إذ يدرس لغة من اللغات. وتكون الجمل نقطة انطلاقه لإجراء هذا. وهي جمل يسمعها منطوقة، ويقدمها الكبار له بوصفها مقبولة. كما تتكون أيضاً من بعض الجمل غير الصحيحة التي ينتجها. ولقد يعني هذا أن «معطياته» تتجه إلى عين النظام الذي يمنح نفسه لملاحظة اللساني (يجب النظر إلى «الملاحظة» بالمعنى الذي تم تحديده في الأعلى، وذلك بالتعارض مع «الوصف»، وباستبعاد الأحاسيس أو الحدس حول البنية النحوية للعبارات).

إن هذا ليكون لأن الطفل واللساني، كل واحد منهما يمتلك موهبة لا يمتلكها الآخر. فتشومسكي يرى أن الطفل تسوقه، في بنائه العفوي للقواعد معرفة فطرية بالصيغة العامة التي يجب إعطاؤها لضوابط هذه القواعد، وهذا يعني أنه يستعمل «نظرية لسانية» خاصة (بالمعنى الذي أعطي سابقاً لهذا المصطلح). وأما اللساني الذي يعمل على مستوى التفكير الواضح، فيجب عليه أن يختار نظرية من بين الممكنات العديدة. ولكن للساني أيضاً ميزة: بما إنه يتكلم اللسان الذي يدرسه، فإنه يمتلك معطى أكثر غنى من معطى الطفل. وإنه معطى يشتمل على مختلف الأحاسيس القاعدية التي تمثل موضوع الوصف، بالإضافة إلى القبول وعدمه اللذين تقدمهما الملاحظة (وهذه جملة من المعلومات التي يكتسبها الطفل رويداً رويداً فقط، وأولاً بأول مع بنائه لقواعده). وستوجز الترسيمة الموقفين: .

الطفل	اللساني	معطى
القبول وعدم القبول	القبول وعدم القبول	
حدس قاعدي	نظرية	
قواعد	قواعد	منتوج
نظرية	حدس قاعدي	

يمثل الحدس القاعدي، بالنسبة إلى الطفل، إنتاجاً تفريعياً للقواعد التوليدية التي بناها. فهو، لكي يولِّد مجموع الجمل التي لا حظ قبولها، يستعمل قواعد معينة. وإن هذه القواعد لتزوده، بعد فترة، بمعلومات عن اللبس، وعن المجاورة النحوية، إلى آخره. ونجد اللساني على العكس من هذا، فهذه الأمور الأخيرة، تمثل نقطة انطلاقه. ولنفترض الآن أن أحد اللسانيين يحدد نظرية تفضي، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات، إلى انتقاء القواعد إنطلاقاً من معطى الملاحظة البسيط. وأن هذه القواعد، علاوة على ذلك، تكشف عن الحدس القاعدي (وهذا يعني أنها ملائمة وصفياً إذن): ربما سيكون لهذه النظرية حينئذ

تلك السلطة التي تعمل تلقائياً عند الطفل. وهكذا، ستكون تمثيلاً جيداً لهذه الملكة العامة، والتي بوساطتها يبني الطفل (الفرنسي، والياباني، والهندي. . .) قواعد لغته الخاصة.

ولتبرير السمة «التفسيرية» المعروفة في مثل هذه النظرية، يبقى على المرء أن يشير إلى نقطة ثانية: لن تتمكن النظرية من تزويد لغة ما بالقواعد، إلا إذا كانت هذه تمتلك بعض الخصائص (إن النظرية التي لا تتضمن رموزاً تكرارية، هي نظرية غير قادرة على توليد لغة يكون عدد جملها القاعدية غير متناهٍ). فإذا كان ممكناً، كما جئنا على قول ذلك في المرحلة الأولى، بناء نظرية لسانية تمثل وجهاً للطبيعة الإنسانية، وإذا كانت، بالإضافة إلى هذا، مختلف اللغات تمتلك الخواص الاستنباطية لهذه النظرية، فإن هذه الخواص تستطيع حينئذ أن تعد «تفسيرية» : إنها تظهر بوصفها نتائج ضرورية لملكة اللسان، والتي تعد هي نفسها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة الإنسانية.

ملاحظة:

أ - يعيب بعض خصوم تشومسكي عليه أنه يلجأ إلى مفهوم «البساطة» لكي يرجح عدداً من القواعد الممكنة إنطلاقاً من النظرية نفسها. وإنهم ليقولون، من جهة، إنه لا شيء يرغم على التفكير بأن تكون اللغة مبنية تبعاً لقواعد «بسيطة». فإذا وجد مفكر مثل «مالبرانش» في القرن السابع عشر، وكان يرى أن قوانين الطبيعة هي الأكثر بساطة في الممكن، فقد كان ذلك انطلاقاً من تفكير لاهوتي فلسفي (إن القوانين بسيطة لأنها من صنع الله، وأن الكمال الإلهي يشتمل على بساطة طرقه). وإنهم ليلاحظون، من جهة أخرى، أنه توجد أشكال متعددة لتصور بساطة القواعد (إنها عدد صغير من الرموز الأولية، وعدد صغير من القواعد، وبساطة جوهرية تكتنف كل قاعدة)، وذلك إلى حد يعد فيه معيار البساطة قليل الاشتغال. بيد أن هذا النقد يقوم، في الواقع، على تفسير معكوس. فعندما يحدد أحد أتباع تشومسكي معيار «البساطة» لكي يقيم القواعد، فإنه لا يقصد بهذا أن مفهوم الحدس للبساطة، هو الذي سيكون مفضلاً بقرار يضعه في الأولوية. ذلك لأن المقصود هو مفهوم شكلي يعد جزءاً من النظرية اللسانية، لأنه كان قد بني بطريقة تجعل هذه النظرية «ملائمة».

ب - ويحمل بناء هذا المعيار (لا يزال في الوقت الراهن برنامجاً) أهمية حيوية بالنسبة إلى اللسانيات التشومسكية. فهو وحده يستطيع أن يبرر المشروع - الطموح جداً، والذي لا يستند إلى أي بدهية - لوصف الظواهر مثل الالتباس، والمجاورة النحوية، إلى آخره، وذلك بمصطلحات الإجراء التوليدي.

ج - لم تستعمل كلمة التحويل في هذا الفصل، وإن كان من المعتاد أن يترادف التعبيران «قواعد توليدية» و«قواعد تحويلية». ذلك لأن المذهب التحويلي ليس سوى نظرية

من النظريات التوليدية الممكنة (النظرية التي دعمها تشومسكي بداية، ثم تخلي عنها بالتدريج لكثرة ما قام بتعديلها). وإننا لنستطيع، من جهة أخرى أن نتكلم عن «التحويل» خارج الإطار التوليدي، بل إننا لنستطيع ذلك في إطار منظور توزيعي موسع.

د- وللحصول على تعريف شكلاني لمفهوم التحويل، انظر فيما بعد إلى التنظيم الجماعي للقواعد التوليدية التحويلية.

■ La littérature sur la linguistique générative est considérable. Ouvrages de Noam Chomsky marquant les principales étapes de l'historie de la théorie: Syntactic Structures, La Haye, 1957 (trad. fr., Paris, 1969); Current Issues in Linguistic Theory, La Haye, 1964 (le chap. 2 est consacré aux différents types d'adéquation présentés ici); Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. fr., Pairs, 1971); Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, Cambridge (Mass.), 1982 (trad. fr. La Nouvelle Syntaxe, Pairs, 1987, avec une "Introduction" et un "Post-script" de A. Rouveret). - La théorie a été introduite en France principalement par N. Ruwet : Introduction à la grammaire générative, Paris, 1967, et le nº14 de Langages (juin 1969) qu'il a dirigé. - Applications, notamment à l'étude du français: N. Ruwet, Théorie syntaxique et syntaxe du français, Paris, 1972; R.S. Kayne, Syntaxe du français, Paris, 1977; J.-C. Milner, De la syntaxe à l'interprétation, Paris, 1978; N. Ruwet, Grammaire des insultes et autres études, Paris, 1982; voir aussi le recueil de J. Guéron, H. Obenhauer et J.Y. Pollock, Grammatical Representations, Dordrecht, 1986. -Présentations critiques: B. Grunig, "Les théories transformationnelles", La Linguistique, 1965. nº2, et 1966, nº1; O. Ducrot, " Logique et langage", Langages, 2, juin 1966. P: 21-28; C. Hagége, La Grammaire générative: réflexions critiques, Paris, 1976; A. Berrendonner, Cours critique de grammaire générative, Fribourg, Lyon, 1983.-N. Ruwet, don't le livre de 1982 s'éloigne déjà de l'orthodoxie, en expose certaines difficultés générales dans "A propos de la grammaire générative: quelques considérations intempestives", Historie, épistémologie, langage, vol, 13, nº1, 1991.

الدراسات الأدبية

ÉTUDES LITÉRAIRES

يبدو أن التفكير بالأدب لا ينفصل عن الممارسة الأدبية نفسها. وإن هذا ليكون، على الأقل، عندما تمر هذه الممارسة عبر الكتابة: إضافة إلى الغرب، فإن كل الحضارات الكتابية الكبرى، سواء حضارة الهند، أم الصين، أم اليابان، أم المساحة الثقافية الواسعة للإسلام، قد عرفت تفكيراً محلياً للوقائع الأدبية. ولكنه صحيح أيضاً، أنه منذ القرن التاسع عشر، وبالموازاة مع التوسع السياسي والاقتصادي للحضارة الغربية، فإن طريقة التفكير التي تطورت في الغرب، قد مالت إلى اقتلاع الطرق الأصلية. ولذا، فمن المهم أن نشير إلى أنه إذا لم يكن من حق الحضارة الغربية أن تحتكر التكفير في اللغة، فإن المتصورات الوصفية والمنهجية لتقاليدها النقدية لا تستطيع أن تكون أيضاً الممثل الوحيد لطريقة التفكير الأدبي الصحيح.

ليس هذا هو المكان لرسم تاريخ الفكر حول الأدب في الغرب الذي، منذ أرسطو، لم يتوقف عن مصاحبة التطور الأدبي تحت أشكال متعددة، بما في ذلك (على عكس ما هو شائع) طوال فترة العصور الوسطى (انظر: kopsch 1980 et Haug 1985). وسنقف عند حدود التذكير ببعض الوقائع العامة. فهذه تستطيع أن تساعد بصورة أفضل على فهم الوضع الحالي.

1 - نمطية الاستبدال الكلاسيكي

منذ العصور القديمة، إجمالاً، وإلى نهاية القرن الثامن عشر، فإن التفكير حول الأدب، على الرغم من التركيز المختلف باختلاف العصور، قد مورس بالنسبة إلى الجوهري منه تبعاً لثلاثة أقطاب:

1- الشعرية، أي دراسة الوقائع الأدبية من زاوية الفن الكلامي. فلقد كان التفكير

الشعري المنطقي، منذ أن دشنه أرسطو، حاضراً في كل العصور. وقد ظل حضوره قائماً على الرغم من أنه، بوصفه طريقة لمقاربة خاصة، سيفقد استقلاله الذي منحه إياه مؤلف الشعرية، لاتباعه البلاغة. وكان يجب انتظار عصر النهضة وإعادة اكتشاف نص أرسطو لكي تراه يجد ثانية بداية لاستقلاله.

2- البلاغة، أي تحليل الخطابات، وبصورة أكثر دقة تحليل مجموع الأدوات المستخدمة لضمان تواصلها الفعال. وقد كانت البلاغة، بداية، تقنية مرتبطة بالحياة العامة (المقصود أن يتعلم المرء طرقاً لسانية يستخدمها لكي يبلغ الهدف المنشود). مع ذلك، فقد كانت تمتلك منذ البداية مكوناً تحليلياً. والسبب لأن تعلم فن الخطابة يمر عبر دراسة النماذج الاستدلالية للجودة. ولأسباب تاريخية (ومنها على وجه الخصوص انحطاط الحياة الديمقراطية القديمة) فإن النصوص الأدبية، بالمعنى الحصري للكلمة (القصة والشعر)، قد انتهت إلى احتلال مكانة مهمة أكثر فأكثر على مستوى الأمثلة الاستدلالية المتحدث عنها. ولقد احتل الخطاب الأدبي، في الوقت نفسه، مكاناً أكثر مركزية بين الأجناس الاستدلالية المحللة. وتتابع هذا التطور في التاريخ المسيحي لينتهي إلى بلادة، ولكن ليصل أيضاً إلى فقر شرس للبلاغة التي سترى نفسها آخذة في الاختزال شيئاً فشيئاً إلى الفصاحة.

3- تفسير النصوص القديمة، أي نظرية التأويل. وإن كانت هذه النظرية مقتصرة في الأصل على النصوص المقدسة، إلا أنها أيضاً، منذ العصر الإسكندري، كانت تتصدى لقضية فلسفة إنشاء النصوص الأدبية الدنيوية. ومن جهة أخرى، فقد تصادف أن تكون للنصوص المقدسة في التقاليد اليهودية والمسيحية قرابات بنيوية كثيرة مع النصوص الدنيوية (السردية، والشعرية): ثمة قضايا معينة، أكثر خصوصية، تصدى لها التأويل المقدس. وإنها لتتدخل أيضاً في فهم النصوص الأدبية، بالمعنى الضيق للكلمة. وهناك، كذلك، مسألة الرمزية والمجاز. وأخيراً، فقد أخذ النقد الفقه لغوي، انطلاقاً من عصر النهضة، يحل أكثر فأكثر محل التفسير المقدس، وإن كان هذا التفسير يقف بنفسه عند حدود مؤلفات العصور القديمة.

لقد ميز «م.هـ. أبرامز»، في دراسة كلاسيكية للتقاليد النقدية الغربية (1953)، ليس ثلاثة توجهات نقدية، ولكن أربعة. وكان ذلك تبعاً لتركيز النقد على الفنان المبدِع، أوعلى العمل المبدَع، أو على الواقع الذي يدل عليه أو يدل عليه الجمهور الذي يتوجه العمل إليه. فأبرامز ميز: «النظريات التعبيرية» التي تحدد العمل بوصفه تعبيراً للذات الفنية، و«النظريات الموضوعية» التي تطابقه مع بنيته النصية الماثلة فيه، و«نظريات المحاكاة» التي تحدد العمل بالعلاقة مع الواقع الذي يمثله، و «النظرية الذرائعية» التي تحلله بخصوص تأثيراته على المتلقي. وأما الشعرية، كما هو معلوم، فتعد جزءاً من النظريات الموضوعية،

في حين أن البلاغة تعد جزءاً من النظريات الذرائعية. وإن الأمر ليكون هكذا على الأقل، عندما نقبل الحدود الكلاسيكية لهذين النظامين، على الرغم من أن هذه الحدود تظهر أنها حدود إشكالية، وذلك بسبب عدم الفصل بين العوامل النحوية والذرائعية في التحليل الاستدلالي. وأما ما يخص نظريات المحاكاة، فإنها تنتمي إلى قطب التفسير، وذلك في الإطار الذي نستطيع أن نرى فيه نموذجاً خاصاً للتحليل الدلالي (أي أن نرى فيه تحليلاً مرجعياً). وأما النظريات التعبيرية، فإنها لن تتطور بصورة منطقية إلا انطلاقاً من الرومانسية.

2 - نمطية الاستبدال الرومانسي

إن حقل الدراسات الأدبية، كما هو حاضر الآن، قد تحدد معظمه في القرن التاسع عشر، أو، بصورة خاصة، فقد حددته الرومانسية (تودوروف 1977). وثمة نقاط عديدة تستحق أن يشار إليها. والسبب لأنها تسمح أن نفهم، بصورة أفضل، الجغرافية الحالية للنقد الأدبي، وذلك في علاقاته واختلافاته مع النقد الكلاسيكي:

1- لقد كانت النظريات التي يسميها أبرامز «التعبيرية» غائبة عن التقاليد الكلاسيكية. بيد أنها، على العكس من ذلك، اضطلعت بدور أخذ يزداد أهمية أكثر فأكثر انطلاقاً من الرومانسية. وقد بلغ ذلك في أيامنا درجة صارت تعد معها الفكرة القائلة إن العمل الأدبي يعبر عن ذاتية الكاتب، جزءاً من البدهيات التي نادراً ما نضعها موضع سؤال. وإن هذه الفكرة لتفترض وجود متصور خاص لا يتعلق بالعمل الأدبي فقط، ولكن يتعلق أيضاً بالاستبطان الذاتي الذي يبدو هو أيضاً غير منفك عن التطور الحديث للحضارة الغربية.

2- وبالتنافس مع هذا المتصور التعبيري للعمل الأدبي، فإن الرومانسية تدافع عن أطروحة تشكل الذات طبيعتها الغائية. وهي أطروحة يعد انسجامها مع الأطروحة الأولى غير بدهي. وقد كان ذلك كذلك، لأن العمل يجد غايته في ذاته، وإنه ليصبح مرجعي الذات، وهذا يعني أنه لا يعبر عن شيء غير ذاته. وعلى كل حال، فإن هذا المتصور من غير شك، يقوم في أصل تطور الشعرية (بكل أشكالها) في القرن العشرين. ولقد جعلها هذا تأخذ زمناً طويلاً قبل أن تنفك عن الاختلاط الحاصل بين أطروحة (قابلة للنقاش) الغائية الذاتية للعمل الأدبي والمبدأ المنهجي لاستقلال دراسة العمل الأدبي بوصفه تمثيلاً للفن الكلامي.

3- إذا كانت الممارسة التفسيرية تعود إلى العصور القديمة، فقد كان يجب انتظار الرومانسية لكي نراها مطبقة بشكل منطقي على نصوص الأدب القرسطوي والمعاصر. وإن هذا الانتقال للتفسير من النصوص المقدسة والأعمال القديمة إلى النصوص الدنيوية وما بعد القديمة، قد ترافق أحياناً مع ضرب من التقديس غير المباشر للنصوص الأدبية. ومن جهة أخرى، فقد اتخذ التفسير المستوحى من الرومانسية وجهتين مختلفتين جداً:

أ - «التفسير القصدي»: إنه تفسير مرتبط أيضاً باسم شلير ماخر. وهذا التفسير قد أتاح المجال لولادة فقه اللغة المعاصر، أي أتاح المجال في الواقع لولادة فن تأويلي يكون في خدمة «فهم» النصوص. ويتحدد الفهم بوصفه إعادة بناء للمعنى القصدي، أي المنزاد، للنصوص. ولقد نحدد فقه اللغة بشكل مقيد أحياناً، فنجعله تقانة في خدمة النقد النصي التاريخي. وإنه ليحتوي في الواقع، كما أشار إلى ذلك أوغست بويخ، على جزئين: النظرية التفسيرية، أي نظرية إعادة بناء المعنى النصي (وذلك من خلال التأويل القاعدي، والفردي، والنوعي). وأما الجزء الثاني، فهو النقد التفسيري والذي يكون موضوعه الجوهري إنشاء النصوص وإعادة إنشائها. وإن النقد ليفترض مسبقاً، كما هو بدهي، شرعية النظرية التأويلية والتي تعد تطبيقاً.

ينتسب نقد الوراثيات الحالي إلى فقه اللغة، والسبب لأنه مؤسس على مقارنات للأحوال النصية. ومع ذلك، فبينما نجد أن فقه اللغة يهدف إلى إعادة بناء النص الأصلي انطلاقاً من الحالات النصية غير المتجانسة افتتاحاً (وهذا عائد إلى وجود نساخ مختلفين)، فإن نقد الوراثيات، يدرس، على العكس من ذلك، الانتقالات بين مختلف الحالات النصية التي تحيل جميعها إلى الأصل المنزاد نفسه، من غير أن يحاول اختزالها إلى حالة شرعية. والمقصود في الواقع هو إنشاء إجراءات خلاقة كما تظهر في مختلف الحالات النصية المظهرة لتحولات منزادة: يعد إذن نقد الوراثيات جزءاً من الشعرية.

ب - «التفسير المضاد للقصدي»: وهو التفسير الذي نظن أنه لم يتطور إلا في القرن العشرين، احتذاء بالفيلسوف «هايدغر» وتلميذه «هـ.ج. غادامير». وفي الواقع، فلقد وجد هذا التفسير منذ القرن التاسع عشر (مثلاً في الجماليات عند هيغل). وتقوم نواته المنهجية في أطروحة اختزال المعاني القصدية التي يستخلصها الفهم النصي من الدلالات التحتية، والتي هي غير مقيدة بالنية القصيدية «الفوقية». ويفضي التفسير المضاد للقصدية إلى قراءة في أعراض الأعمال. وإنه ليتوافق بهذا مع تغيرات معينة في النظرية التعبيرية للأعمال الأدبية.

4- وبالتناقض مع هذا، وعلى عكس ماكنا نعتقد غالباً، فإن أطروحة استقلال الأعمال الأدبية لم تدفع بالرومانسيين إلى تطوير تاريخ مستقل للأدب. فهؤلاء، على وجه العموم، قد طبقوا عليه تفسيراً مضاداً للقصدية. وهو تفسير مؤسس على الفكرة التي تقول: تصدر الأعمال عن واقع محجوب، وبهذا فإن فهم الأدب يعني النفاذ إلى هذا المضمون المستتر. ولقد وجد هذا الإجراء من قبل عند «فريدريخ شليجر»، والذي كان تطور الأجناس في الأدب الإغريقي بالنسبة إليه، يجب أن يفسره التطور السياسي للمجتمع في عمومه، والذي تعد الأجناس علامات عليه. وسيكون هذا الإجراء نسقياً عند هيغل. فلقد

ساهم مساهمة واسعة بأشكال متعددة في تشكيل قدر التاريخ الأدبي، بما في ذلك القرن العشرين.

5- لقد ترافق نمط الاستبدال التاريخي مع اندثار ما تبقى من البلاغة الكلاسيكية، المتهمة بتفتيت الوحدة العضوية للعمل. وستبقى نظرية الصور حية وحدها (وهي تختزل غالباً إلى نظرية الاستعارة)، وسيعاد أخذها في إطار الأسلوبية الشعرية. وقد كان يجب انتظار النصف الثاني من القرن العشرين لكي نشهد إعادة تنشيط لإشكالية البلاغة العامة فتكون متصورة بجدية من جديد بالتضامن مع البعد الذرائعي للأدب.

■ تاريخ النقد الأدبي:

I - التاريخ العام:

G. Saintsbury, History of Criticism and Literary Taste in Europe, 3 vol., Londres, 1900-1904; W.K. Wimsatt, C. Brooks, Literary Criticism. A Short History, New York, 1957.

b) PAR PERIODES- L'Anitquité: J.W.H. Atkins, Literary Criticism in Antiquity, 2 vol., Cambridge, 1934; G.M.A. Grube, The Greek and Roman Critics, Londers, 1965; D.A. Rüssell et M. Winterbottom (eds.), Ancient Literary Criticism, Oxford, 1972; G.A. Kennedy, Classical Criticism, Cambridge, 1989; M. Fuhrmann, Die Dichtungstheorie der Antike; Darmstadt, 1992. - Le Moyen Age: E. Faral, Les Arts poétiques des XIIe et XIIIe siècles, Paris, 1923; E. de Bruyne, L'Esthétique du Moyen Age, 3 vol. (1947), Genève, 1975; E.R. Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Age latin, Paris, 1956; P. Klopsch, Einführung in die Dichtungslehren des lateinischen Mittelalters, Darmstadt, 1980. - La Renaissance et l'Age classique: J.E. Spingarn, A History of Literary Criticism in the Renaissance, New York, 1899; M. Fumaroli, L'Age de l'éloquence, Genéve, 1980. - Le Romantisme: M.H. Abrams, The Mirror and the Lamp. Romantic Theory and the Critical Tradition, New York, 1953. - Les Temps modernes: R. Wellek, A History of Modern Criticism 1750 - 1950, 6 tomes, New Haven, 1955-1986.

ج- التاريخ والدول:

C) PAR PAYS- L' Inde: S.K. De, History of Sanscrit Poetics, 2 vol., Calcutta, 1960; M.C. Porcher, "Théories sanscrites du langage indirect", Poétique, nº23, 1975; Id., "Systématique de la comparaison dans la poétique sansceite", Poétique, nº38. 1979.- La Chine: J.J.Y. Liu, Chinese Theories of Literature,

Chicago, 1975. -Le monde islamique: J.E. Bencheikh, Poétique arabe, Paris, 1989.- Italie: B. Weinberg, A History of Literary Criticism in the Italian Renaissance, 2 vol., Chicage, 1961. -Allemagne: S. von Lempicki, Geschichte der deutschen Literaturwissenschaft, Göttingen, 1920; B. Markward, Geschichte der deutschen Poetik, 3 vol., Berlin, 1936-1958; P.U. Hohendahl (ed.), Geschichte der deutschen literaturkritik (1730-1980). Stuttgart, 1985.- Angleterre et Etats-Unis: J.W.H. Atkins, English literary Criticism, 2 vol., Londers, 1947-1951; A. P. Franck, Einführung in die britische und amerikanische Literaturkritik und -theorie, Darmstadt, 1983.-Espagne: M. Menendez y Pelayo, Historia de las ideas setéticas en Espagna, 5 vol., Madrid, 1883-1889.- France: F. Brunetière, L'Evolution de la critique depuis la Renaissance jusqu'à nos jours, Paris, 1890; R. Fayolle, La Critique littéraire, Paris, 1978.

د- مناقشات نقدية تاريخية

M.H. Abrams, The Mirror and the Lamp, Londers, 1953; G. Genette, Figures lll, "La rhétorique restreinte", Paris, 1972. T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977.

3 - الجغرافيا الحالية للدراسات الأدبية:

يبدو، من النظرة الأولى، أن طيف نماذج النقد الأدبي واسع جداً، بل سديمي، وإنه ليكون كذلك فيما يخص المناهج المستعملة والأهداف المتلاحقة في الآن ذاته. وإننا لنستطيع، من غير شك، أن نعيد هذا التنوع إلى أربعة توجهات، وهي كالتالي:

أ - «النقد التقويمي» للأعمال. وهو نقد مدمج في مهمة النقل المدرسي للميراث (أو بغض الميراث المضاد) الأدبي.

ب - «التحليل التاريخي والمؤسساتي» للأدب بوصفه مجموعة من الممارسات الاجتماعية.

ج - «المذاهب التأويلية» المنتمية عموماً إلى هذا التفسير أو ذاك من التفاسير الحالية المضادة للقصدية.

د - «نظريات القراءة»، وبصورة عامة نظريات التلقي الأدبي.

هـ - «التحليل الشكلاني» بكل صيغه (السردية، الموضوعاتية، الأسلوبية، التحليل البلاغي، النقد الوراثي، الدرس العروضي، الوقائع النصية، دراسة الأجناس، إلى أخره)، سواء كان ذلك باتجاه الآنية أم كان ذلك باتجاه الزمانية التعاقبية، ونلاحظ أن التحليل الشكلاني ينتمي إلى مشروع «الشعرية» بالمعنى الأرسطي للكلمة.

لن تكون التقويمات العديدة لنقد الأعمال الأدبية موضع اهتمام هنا. والسبب لأن مشاريعها كانت إقناعية وليست إدراكية، سواء تعلق الأمر بتقويم القانون الأدبي المقبول أم بهدم هذا القانون باسم مختلف القوانين المضادة. وأما ما يتعلق بتوجهات النقد الأدبي الحالي، والتي تنتمي إلى منظور شمولي وصفي، فإنها لا تمتلك جميعاً الملاءمة نفسها من وجهة نظر دراسة الأدب بوصفه «واقعة كلامية». وهي وجهة نظر تحدد حقل الاستقصاء لهذا القاموس الحالي. وما نستطيع أن ندرجه، كما هو بدهي، في إطار التحليل الشكلي، هو المذاهب المختلفة (بالمعنى الواسع للكلمة) للإجراءات الخلاقة - أي في إطار الشعرية إذن - التي تهتم بصورة مباشرة بدراسة الأعمال الأدبية بوصفها استعمالاً خلاقاً للسان. وبما إن هذه الإجراءات تقع في قلب المداخل المتعددة لهذا القاموس، فإننا لا نستطيع أن نتناولها في هذا التحليق الإجمالي. ولذا، فسنقف بشكل موجز على التوجهات الثلاثة الكبرى للدراسات الأدبية الحالية: التحليل التاريخي والمؤسساتي، نظريات القراءة والتلقي، المذاهب التأويلية.

4 - التحليل التاريخي والمؤسساتي

لقد فرض التاريخ الأدبي نفسه، في فرنسا في منعطف القرن، ضد التقاليد البلاغية والثقافية للآداب الجميلة، وذلك بفضل التعديلات العميقة لنسق التعليم العالي والثانوي للجمهورية. ولقد توقف الأدب عن أن يعد جزءاً جوهرياً من خطاب عن معايير الخطاب أو عن حكم الذائقة، ليكون موضوعاً لتحليل إيجابي وتاريخي. وهكذا، فإن التاريخ الأدبي ليعد جزءاً من تاريخ الحضارة، بالنسبة إلى لانسون. وبينما كان التقارب مع التاريخ مسيطراً حينئذ، فقد كان علم الاجتماع لا يستوجب انطباق وضع النص الأدبي على وضع النص الوثائقي (يمثل الأدب الماضي والحاضر في الوقت نفسه) ولا التخلي عن علم للفرديات. يعد تعيين العمل الأدبي مضاعفاً. وإنه ليتحدد:

I - بـ «سمته الجوهرية». فهو «يتكون من كل الأعمال التي لا يستطيع معناها وتأثيرها أن يعد جزءاً كاملاً منه إلا بالتحليل الجمالي للشكل» (لانسون: «المنهج تاريخ الأدب» 1910). ويبقى تاريخ الأدب، في الواقع، متجهاً بشكل أساسي نحو تبرير الأعمال المكرسة، والتي سيسمح النقد النصوصي بتثبيتها إذ يبسط على الأدب الحديث تقنيات فقه اللغة الكلاسيكي الألماني، التي أدخلت إلى فرنسا فطبقها على الفرنسية القديمة «ج. باري». ولقد كرس تاريخ الأدب نفسه لإنشاء طبعات نقدية، وتحرير الفهارس، ودراسة «الأصول» و«المؤثرات».

II - كما يتحدد «إزاء الجمهور». فتاريخ الأدب يسعى إلى إنشاء تاريخ أولئك الذين

يقرأون، إضافة إلى أولئك الأفراد الذين يكتبون. ويهتم تاريخ الأدب برنامجياً بالتاريخ الاجتماعي للقراءة والثقافة. وفي الواقع، فإن مؤرخي الأدب سيتخلون سريعاً عن هذا الباب من برنامجهم (انظر «ل. فيفر» ، «من لانسون إلى مورنيه: التخلي»، 1941، و «المعركة من أجل التاريخ»، 1953). وأما تاريخ «الشروط الاجتماعية لإنتاج الأعمال الأدبية» (لانسون)، وتاريخ المؤسسة الأدبية والقراءة، فيعود الفضل في وجوده في فرنسا إلى المؤرخين وعلماء الاجتماع. ومن بين الدراسات الحديثة التي تنتمي إلى هذا التوجه، نستطيع أن نذكر الأعمال المخصصة لتكوّن الصورة المؤسساتية للكاتب (فيالا 1985)، وللحقل الأدبي الحديث (شارل 1979، بورديو 1992)، والأبحاث التاريخية عن ممارسات القراءة (شارتييه 1985، لوغ 1987) أو أيضاً عن تاريخ النشر (شارتييه ومارتان، ونشرا في 1982-1986). وبما إن اللغة والممارسات الاستدلالية (بما في ذلك الممارسات الأدبية) تمثل واقعاً اجتماعياً- تاريخياً، فإن أي تحليل أدبي لن يعرف أن يصنع طريقاً مسدوداً عن هذه العوامل المؤسساتية والتاريخية.

2- **لقد أنتج المذهب التاريخي الجديد في الولايات المتحدة**- وذلك عقب الدراسات النسوية، وبتأثير أنتروبولوجيا الثقافة (س. غريت) وأعمال «م. فوكو» - تجديداً آخر لتاريخ الأدب. فهو يعالج الأدب والنصوص الأدبية بالتساوي مع التشكيلات الاستدلالية الأخرى، والتي يكون من الملائم إعادة وضعها داخل مجموعات ثقافية أكثر أتساعاً مما كانت تعد جزءاً منه في الأصل. فالمقاربة الأنتروبولوجية تسمح بمعالجة واحدة من نقاط الضعف الحولية للتاريخ الأدبي: إنها الافتراض الذي يجعلها تعالج الأدب بوصفه معطى، وصنفاً مطابقاً لنفسه خلال التاريخ وليس بوصفه حادثاً عارضاً أو متصوراً معيارياً. فلقد كانت الدراسات النسوية (وحديثاً، الدراسات الأفريقية - الأمريكية) تسائل تاريخ الأدب بوصفه بناء عن سلطة النص الأدبي، وعن القسمة بين النصوص القانونية وغير القانونية، وتسائله حتى عن القسمة بين أجناس التخيل والوثيقة (س. شوالتر- 1977). وعلى غرار أعمال فوكو عن الممارسات الاستدلالية وترتيبات السلطات في العصر الكلاسيكي، فإن أعمال المذهب التاريخي الجديد كانت تصب، بالأفضلية، على ظهور الأدب وابتداعه (على عصر النهضة، وعلى العصر الإيلازبيتي، وعلى العصر الكلاسيكي)، وكذلك على تاريخية متصوره (س. غلاينبلات -1988، هـ.ي. غونبريخت -1992، ت.ج. ريس- 1992).

إذا كان قد حدث في العقود الأخيرة تقدم هائل في المعرفة التاريخية للأدب، فإننا نستطيع أن نلاحظ مع ذلك أنه تقدم يخص التاريخ الاجتماعي والمؤسساتي على نحو خاص. ففي فرنسا، يبدو التاريخ الأدبي دائماً ثابتاً نسبياً، لأنه تاريخ مصمم بوصفه تاريخاً للممارسات الخلاقة وللأعمال (انظر موازان - 1987). وإن أسباب ذلك متعددة من غير

شك. فبعضها منهجية: لا يزال تاريخ الأدب يفضل قطع تسلسل الأحداث والدورات الزمنية - وهذان وجهان جوهريان للمنهجية التاريخية (فيين - 1971) - كما لا يزال يفضل أن لا يستخلص كل الفائدة المرجوة من أدوات التحليل الكمي المتاحة حالياً، مثل المقياس الكتبي (فايان - 1990) أو علم المفردات الإحصائي (برينه - 1990). ومن جهة أخرى، فإنه لم ينجح قط في أن يختص بموضوع خاص، مكتفياً بالذهاب والإياب بين التاريخ المؤسساتي للأدب، والتسلسل التاريخي للأعمال، والسيرة الذاتية للمؤلفين، وتاريخ الأشكال، ونقد الأعمال (انظر كومبانيون - 1983). وأخيراً، فإنه يفترض غالباً وبشكل غير نقدي أن «الأدب» معطى تاريخي المقصود تحليله، بينما يمثل مفهوم الأدب نفسه حادثاً عارضاً علمياً، ومؤسساً على قانون تقييدي أسسه (على الأقل في جزء منه) المذهب الذي يزعم أنه يحلله.

ثمة عقبة أساسية تعود في وجودها إلى الطبيعة الإشكالية للعلاقة بين تاريخ الأدب والتاريخ. ففي فلسفة التاريخ ذات الميراث الهيغلي الذي هيمن على تاريخ الأدب، فإن النصوص الأدبية، والواقعية، والفن العظيم يمثلون وسيطاً على مستوى إدراكي. وإنهم ليسمحون ببلوغ المعرفة الكلية لوضع تاريخي (ج. لوكاتش، ف. جيمسون 1981). ومع غياب هذا المتصور للتاريخ بوصفه صيرورة موضوعية ومستمرة، وتسمح أيضاً بتفسير تاريخ الأدب، فإن تاريخ الأدب لم يعد قادراً على القول إلى أي كلية تاريخية أو إلى أي تاريخ جمعي فريد (ر. كوزيليك- 1990) ينتمي. وحتى إذا تواصل التطابق التاريخي للأعمال في إطار مختلف التواريخ القومية والتواريخ الثقافية (لانسون: الأدب الفرنسي وجه من وجوه الحياة القومية)، فإن ممارسته تتأسس على وعي ميت بالتاريخ. وحتى لو كان متصور التاريخ الواصف للأدب مرتبطاً هو نفسه بمثل هذا التصور، فإنه بوصفه ظاهرة حاضرة في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يستمر بذاته. (هـ.ي. غامبريخت -1985. انظر أيضاً م. بياردسلي-1973. وتُطرح القضية نفسها في تاريخ الفن، وذلك كما بينه هـ. بليتانغ-1989).

يقترح هـي. غامبريخت، إزاء هذه الشروط، فصل المنظور التاريخي والتقييم الجمالي المختلطين في تاريخ الأدب التقليدي، وذلك بغية الوصول إلى تاريخ ذرائعي للأدب. والفرضية هي أن النصوص الأدبية تمثل موضوعية أوضاع التواصل الخاصة، كما تمثل موضوعاً مفضلاً بالنسبة إلى إعادة بناء «العقليات». وبما إن علاقة النصوص بمحيطها تحددها الأوضاع التاريخية، فإن مثل هذا التاريخ سيتكون ضمن إعادة بناء العلاقات بين أوضاع التواصل الأدبي واليومي الخاص بكل مرحلة من المراحل. بيد أن تحديد الحدود بين المراحل لا يستطيع أن يتأسس فقط على معايير « ضمن -أدبية» حيث إن نصوص

(المتناسبة مع متصورنا عن الوضع الأدبي للتواصل) الأدب لم تكن بالضرورة وسائط في السياقات الماضية للتفاعل.

■ R. Wellek et A. Warren, "L'histoire littérair", in La Théorie littéraire (1962, 3e éd.), Paris, 1971; R. Barthes, "Histoire ou littérature", in Sur Racine, (1963), Paris, 1979; P. Veyne, Comment on écrit l'historie, Paris, 1971; G. Genette, " Poétique et historie", in Figures lll, Paris, 1972, p. 13-20 ; J. -M. Goulemot, "Histoire littéraire", in J. Le Goff et al., La Nourvelle Histoire, Pairs, 1978, p. 308-313 ; J. Lough L'Ecrivain et son public (1978), Paris, 1987 ; M. Riffaterre, " Pour une approche formelle de l'historie littéraire", in La Production du texte, Paris, 1979, p. 98-109 ; C. Charles, La Crise littéraire à l'époque du naturalisme, Paris, 1979 ; A. Compagnon, La Troisiéme République des letters. De Flaubert à Proust, Paris, 1983; R. Chartier et H.-J. Martin (eds.), Histoire de l'édition française (1982-1986), Pairs, rééd. 1989; A. Viala, Naissance de l'écrivain, Paris, 1985; C. Moisan, Qu'est-ce que l'historie littéraire ?, Pairs, 1987 ; R. Chartier et C. Jouhaud, "Pratiques historiennes des textes", in C. Reichler (ed.), L'Interprétation des textes, Paris, 1989; B. Cerquiglini, Eloge de la variante, Paris, 1989; H. Béhar et R. Fayolle (eds.), L'Historie littéraire aujourd'hui, Paris, 1990; A. Vaillant, "L'un et le multiple. Eléments de bibliométrie littéraire", in H. Béhar et R. Fayolle (eds.), L'Historie littéraire aujourd'hui, Paris, 1990; E. Brunet, "Apport des technologies modernes à l'histoire littéraire", in ibid.; P. Bourdieu, Les Règles de l'are. Genèse et structure du champ littéraire, Paris, 1992; M. Werner et M. Espagne, Philologiques l-lll, Paris, 1990-1994.

S. Greenblatt, Renaissance Self-Fashioning, From More to Shakespeare, Chicage, 1980; S. Greenblatt, "Towards a poetics of culture", in H.A. Veeser (ed.), The New Historicism, New York, 1989; A. Liu, " The power of formalism: the New Historicism". English Literary History, 56, 1989, p. 721-772; T.J. Reiss, The Meaning of literature, Ithaca et Londres, 1992; H.U. Gumbrecht, Making Sense in Life and Literature, Minneapolis, 1992.

M.C. Beardsley, "The concept of literature", in F. Brady, J. Palmer et M. Price (eds.), Literary Theory and Structure, Essays in Honor of W.K. Wimsatt, New Haven et Londre's, 1973, p. 23-39; F. Jameson, The Political Unconscious, Narrative as a Socially Symbolic Act, Ithaca, 1981; H.U. Gumbrecht, "History of literature. Fragment of a vanished totality ?", New Literary History, 1985, P. 467-479; H. Belting L'histoire de l'art est-elle finie?, Nîmes, 1989; R. Koselleck, Le Futur passéÛ Contribution à la sémantique des temps historiques, Paris, 1990.

E. Showalter, A Literature of their Own: Women Writers from Brontë to Lessing, 1977, Princeton.

5 - نظريات التلقي والقراءة

تعد أعمال «جماليات التلقي» لمدرسة كونستانس، وكذلك أعمال «نقد استجابة القارئ»، وأعمال «التاريخية الجديدة» (س. غرينبلات، آ. ليو، ت. ج. رايس. . .) ناتجاً لنقد تاريخ الأدب التقليدي وللتحليل الشكلاني في الوقت ذاته.

1- يعد « هـ. ر. ياوس» المؤسس «لجماليات التلقي». وأما الممثلون الآخرون المهمون، فهم: ف. أيزر، ك. هـ. ستريل، ر. وارنينغ. ولقد قام ياوس (1978) بنقد تاريخ الأدب ذي التوجه الماركسي، ونقد التحليل البنيوي، معترضاً بذلك على نظرية الانعكاس، والتي بمساعدتها كان يزعم الاتجاة الأول أنه يفسر تطور تاريخ الأدب، ولكنه نقد أيضاً ((تشيؤ)) النص الذي استحثه الاتجاه الثاني، كما يرى. وأما النموذج البديل الذي يقترحه، فهو مستوى من التفسير عند غادامير: إن نقل نبر العمل بوصفه نتيجة لفعل فني نحو تلقي العمل، إنما يكون في الصور المتغيرة تاريخياً لهذا التلقي، وهذا يعني إذن نقله ضمن التقاليد (وإن كانت صراعية) التي يزعم أنه يكتشف فيها مكان موضوع التاريخ الأدبي. وسنلاحظ مع ذلك أن الأطروحة التي تجعل موقع هوية العمل ليس ضمن الهوية النحوية للنص، ولكن ضمن إجمال البناء القرائي المتغير تاريخياً، لاتتعارض إطلاقاً مع الشكلانية. وهكذا، فإن نظرية التأويل التي يقترحها «م. ريفاتير» إذ تقبل مسلمة الأساس نفسها (أي تقبل أن معنى العمل ليس هو المعنى المنزاد، ولكنه المعنى الذي يبنيه القارئ)، فإنها لاتتميز من إجراء ياوس إلا بالأفضلية التامة التي توليها للمستوى الشكلي للقراءة (ريفاتير - 1979).

لقد جددت جماليات التلقي تاريخ الأدب بشكل عميق. وقد كان هذا خاصة في تصدّيها مجابهة لمسألة التأويل التاريخي للنصوص (خاصة بفضل إدخال مفهوم «أفق التوقع»). ومع ذلك، فقد تلاقت مع عدد معين من الحدود. وكان هذا خاصة على مستوى مناهجها في التحليل: إن هذه المناهج إذ تعد جزءاً، على وجه الإجمال، من التفسير النصي، فإنها تبدوا أحياناً سيئة التأقلم مع موضوع التحليل الذي تمنحه جماليات التلقي لنفسها، أي الاستقبال التاريخي للأعمال. ولذا، فنحن لا نرى كيف يمكن لدراسة التلقي التاريخي للأعمال أن تقوم من غير تحليل تجريبي (تاريخي) للممارسات الفعلية للقراءة، بشرط أن نستطيع إعادة بنائها (وهذا تحليل عبثاً نبحث عنه في أعمال ياوس. ولذا يجب، طلباً له، أن نعود إلى أعمل المؤرخين، مثل أعمال شارتييه). وأما الإمكانية الأخرى، فربما تكمن في تجاوز جماليات التلقي بوساطة مشروع أنتروبولوجي جريء. وذلك كما يحاول القيام به آيرز في أعماله الحديثة.

2 – يستطيع «نقد استجابة القارئ» أن يجد مذاقاً طليعياً لانشغالاته، وذلك في أعمال:

I. A. Richards : Pratical Criticlsm: A study of literary Judgement, 1929.

أو في أعمال:

L. Rosenblatt: Literature as Exploration, 1937,

وهي أعمال تتعلق بالعلاقة الخاصة لكل قارئ مع النصوص الأدبية. ويتعارض هذا النقد خاصة مع اتجاه «النقد الجديد» في النظر إلى النص الأدبي بوصفه معطى موضوعياً، كما يتعارض معه في التمييز بين «ماهو» شعر و«تأثيراته» على القارئ (انظر: ويمسات وبيردسلي في: .("The affective fallacy" The Verbal Icon, 1954) وإنه ليتوافق مع الافتراض الظاهراتي بعدم إمكان فصل الموضوع عن الذات. ويغطي مصطلح «نقد استجابة القارئ» عدداً من المقاربات (الظاهراتية، التصالحية، البنيوية، تفكيكية، بلاغية ...) النقطة المشتركة بينها جميعاً هي التركيز على إجراء القراءة. ولقد تصور بعضهم وجود قراء فردين (ن. هولاند، د. بليخ)، بينما افترض آخرون وجود مجتمع من القراء توحدهم استراتيجيات مشتركة (س. فيش، ج. كلر). وكل هذه الافتراضات تجعل بديلاً عن تحليل النص بذاته، تفاعل القارئ والنص والنشاط الإداركي للقارئ. وهكذا، فإن مقصد النقد يتزاح عن مكانه نحو زمانية القراءة بوصفها صيرورة تحريرية واستعادية، وتحييناً تقدمياً لمعنى العمل المتعارض مع حيز النص أو القصيدة، والشكل الثابت للصفحة المطبوعة.

وتتشعب تنويعات «نقد استجابة القارئ» بين تلك التي ترى أن أجوبة القراء رهن في معظمها بوظيفة المواضعات النصية (ج. كلر)، وذلك لأن المعنى معطى من معطيات النص الذي يراقب الأجوبة القرائية وينظمها، وبين تلك التي تركز على الاختلافات بين القراء و«مجموعات التأويل». وهكذا، فإن نشاط القارئ يوصف تارة بكونه أداة في نظر فهم النص الأدبي، الذي يبقى الموضوع النهائي للقصد النقدي، كما يوصف تارة أخرى بكونه «معادل» النص – يكوِّن المؤول النص بدقة أثناء القراءة (س. فيش– 1980). ولقد يعني هذا أن العلاقة بين الموضوع النصي والنشاط التأويلي معكوسة في إطار هذه الشروط: عندما يكون النص كينونة تأويلية مستقلة، فإنه يصبح نتيجة من نتائج النشاط التأويلي الذي يكف عن أن يكون بعد القراءة، ولكنه يشكل النص بوصفه أداة للقراءة.

مهما كانت التحفظات التي نستطيع أن نغذيها إزاء الذاتية والنسبية التي يصرح بها نقد استجابة القارئ، فيجب، مع ذلك، أن نعترف له بنموذج التواصل الأدبي الذي يقترحه والذي يفترض إمكان الوصول إلى قصد مُزاد. انظر «س. مايو» – 1982). فهنا، حيث يجعل النقد الجديد من العمل معادلاً للحرفي ويفك الإحالة إلى القارئ، فإن نقد استجابة

القارئ الذي يفك متصور العمل في الإحالة إلى القارئ، لا يزال يقدم الفائدة بتصور هذا العمل تبعاً لبنية السؤال والجواب.

ويمكن القول بعد هذا إنه ليس تاريخ الأدب ولا تحليل الأعمال، قابلين للاختزال إلى تاريخ للتلقي أو تاريخ للقراءات. فالتلقي يفترض مسبقاً وجود العمل، أي يفترض (على الأقل) وجود بنية نحوية - دلالية قابلة «للاستقبال». وإذا كان هذا هكذا، فإن تحليل العمل لا يستطيع أن ينطبق على تحليل التلقي. فتاريخ القراء ليس تاريخاً لإبداع النصوص، ولكنه تاريخ امتلاك القراء لها.

■ Esthétique de la réception: H.R. Jauss, Literaturgeschichte als Provokation, Francfort, 1970 (traduit dans Jauss, 1978); W. Iser, Der implizite Leser. Kommunikationsformen des Romans von Bunyan bis Beckett, Munich, 1972 ; R. Warning (ed.), Rezeptionsästhetik, Munich, 1975 ; H.R. Jauss, Ästhetische Erfahrung und literarische Hermeneutik, Munich, 1977 ; H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Paris, 1978; K.H. Stierle, "The reading of fictional texts", in S. Suleiman et I. Crosman (eds.), The Reader in the Text : Essays on Audience and Interpretation, Princeton, 1980 ; W. Iser, L'Acte de lecture. Théorie de l'effet esthétique, Bruxelles, 1987.
Reader-Response Criticism: N. Holland, The Dynamics of Literary Response, New York 1968; S. Fish, Self Consuming Artifacts, the Experience of Seventeeth Century Literature, Berkeley, 1972; D. Bleich, Subjective Criticism, Baltimore, 1978; S. Fish, Is There a Text in this Class? The Authority of Interpretive Communities, Cambridge (Mass.), 1980; S.R. Suleiman et I. Crosman (eds.), The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation, Princeton, 1980: J.P. Tompkins (ed.), Reader-Response Criticism, Baltimore, 1980 ; S. Mailloux, Interpretive Conventions, The Reader in the Study of American Fiction, Ithaca, 1982.

6 - المذاهب التأويلية

1- تنضوي معظم مذاهب التأويل الممارسة حالياً في إطار مضاد للقصدية. ولمضادة القصدية هذه أصول متعددة، ولكن ينبوعها الحديث جداً هو بنيوية سنوات الستينات.

ويمكننا أن نميز عدة أشكال مضادة للقصدية:

أ - يقضي الشكل الأقل جذرية باختزال القصدية «السطحية» إلى تمثيلات تحتية غير واعية. وهي وإن كانت مشهورة بكونها عصية على المرسل، إلا أنها غير قصدية بالمعنى الهوسرلي للكلمة (أي بالمعنى الذي تكون فيه هي نفسها كينونات علاماتية). وهكذا، فإن الدوال التي تعمل على مستوى قصدية السطح، تحيل في الواقع ليس إلى ارتباطاتها المفترضة (مدلولاتها السهلة البلوغ)، ولكن إلى بنية ثانية غير مقصدية، وغير واعية، أي

تعمل بلا قصدية السطح، وتكون متاحة فقط بمساعدة أدوات التحليل المفضلة. ويعد التأويل القائم على التحليل النفسي جزءاً من هذا الاتجاه، كما يعد جزءاً منه عدد من نماذج التأويل الإيديولوجي (وخاصة كل تلك النماذج التي تحيل البنى الاستدلالية إلى إرادة السلطة أو إلى استراتيجيات الطبقة).

ب - يمكن للنزعة الاختزالية أن تذهب إلى أبعد من هذا من خلال رغبتنا في اختزال القصدية بما هي كائنة إلى «تعبير» بسيط للعوامل السببية غير القصدية: يمثل كل مذهب تأويلي مثل هذا الاختزال انطلاقاً من «نظرية الانعكاس»، مع العلم أن النقاد الذين يتبنونه يتأرجحون عموماً بين اختزال سببي واختزال قصدي «غير واع»، وإن كان الاختزالان مختلفين جداً: أن يكون الاختزل «في خدمة» هذه «الطبقة» أو تلك (علاقة قصدية غير واعية)، لا يساوي الشيء نفسه إذ «يكون منتجاً» عن طريق هذه الحالة الاجتماعية أو تلك (علاقة سببية). ولذا، فإن التوليفات الماركسية، تعد في معظم الأحيان جزءاً من توليف سعيد إلى حد ما يقوم بين هذين الاختزالين.

ج - وأخيراً، فإن الشكل الثالث المضاد للقصدية، هو ذلك الشكل الذي يستوجب إنكار الملاءمة كما هي في مفهوم القصدية. ونجد من بين الذين صاغوا هذا الشكل جاك ديريدا في نقده لـ «ج. ل. أوستان» عن نظرية الأفعال الكلامية. فهو يضع مايسميه «التبعثر» في موضع التعارض مع «السلطة القضائية للغائية المتعلقة بحقل كامل يبقى فيه القصد هو المركز المنظم». وهكذا فإن اتصال العلامات «ليس وساطة لنقل المعنى، وتبادل المقاصد، وإرادات القول»: «. . . إن الكتابة لتقرأ، وإنها لا تعطي في المقام الأخير مجالاً لتفكيك تفسيري، أو لتفكيك يحل طلاسم المعنى أو الحقيقة» (ديريدا- 1972. ص 392). فالواقعي الوحيد هو دورة المرور غير المتناهية للإشارات، وعلاقة التأويل التي لا تكف عن الانطلاق أبداً، والمعنى المرجأ دوماً. وبقول آخر، فإن المضاد القصدي يتوافق هنا مع أطروحة السمة غير المحدودة للمعنى. وإن هاتين الأطروحتين لتعدان منطقياً أطروحتين مستقلتين. وبهذا، فإن الاختزال السببي يحافظ على أطروحة المعنى المحدد. وإذا عدنا إلى أطروحة ديريدا، فسنجد أنه أعيد تناولها في الولايات المتحدة، حث أتاحت المجال لوجود مدرسة نقدية مؤثرة. وقد كان بول دي مان المثل الأكثر أهمية لهذه المدرسة («مجازات القراءة» - 1979. الترجمة الفرنسية- 1989). ولقد وجدت التفكيكية، من جهة أخرى بسبب تركيزها على السمة غير المنتهية للعلاقة التأويلية، أصداء مؤيدة في بعض النظريات العلاماتية الشاملة، والمستوحاة من بورس (الذي ركز من قبل على سمة الطاقة غير المتناهية للإجراء التأويلي)، أو وجدت ذلك أيضاً عند حاملي لواء « نقد إستجابة القارئ». وأخيراً، فقد استطاعت، بسبب نسبيتها، أن تجذب بعض أنصار المذهب الذرائعي (روتي - 1985).

تمثل القصدية المضادة والجذرية موقف رفض ذاتي: إذا لم يكن معنى النص هو ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، حينئذ لا يكون معنى العبارة الذي تؤكده الأطروحة المقصودة (أي إن معنى النص ليس ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه) أيضاً ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، ولكنه يكون ذلك المعنى الذي يعطيه، بغض النظر عمن هو، هذا القارئ أو ذاك. ولكي ينجوا كثير من المضادين للقصدية من هذا الموقف غير المستقيم، فق حددوا أطروحة عدم الملاءمة للقصدية أو لغموض المعنى في بعض النصوص، وفي بعض الأعمال الأدبية. ولقد يعني هذا إذن أنهم وضعوا مسلمة تتعلق بـ«الخصوصة الأنطولوجية» (ميريش -1967) للنص الأدبي إزاء الرسالات الكلامية الأخرى.

ونجد هذا المتصور أيضاً في النص المشهور لويسمات وبيير يذلي «وهم المؤسسة»: إن الشعر، كما يرى المؤلفان، يختلف عن الرسالات العادية. فالثانية لا تكون ناجحة إلا إذا استدللنا على القصد بشكل سليم، بينما القصد بالنسبة إلى الأولى فهو أمر لا يعتد به (وايمسات و بيارسلي - 1954). وإذا عدنا إلى ريفاتير، فسنجده يدافع عن فصل من النموذج نفسه، ذلك لأن ما يميز عملاً أدبياً (نُصُبٌ) من نص عادي (وثيقة) هو أن العمل قادر على فرض بنيته على القارئ (ريفاتير - 1979). وتنتج ظاهرة متطابقة في بعض كيفيات النظر إلى النصوص الأدبية المشتقة من نظرية الأفعال الكلامية لكل من «ج.ل. أوستان» و «ج.ر. سيير». فهما يسعيان لتحديد مواضعات تنطبق فقط على الخطاب الأدبي (خالطين بالمناسبة نفسها بين نص أدبي و نص متخيل). فالنص الأدبي يوصف أنه نص ينتمي إلى سياق غير إخباري وغير قياسي إلى حد عميق في نظر الطبقات التي تصنفها أفعال اللغة. وإنه ليشتمل على «خطاب ليس له قوة الكلام التحقيقي. فالعمل الأدبي خطاب، تخلوا جمله من قوة الكلام التحقيقي المرتبط بها عادة. وإن هذا ليكون لأن قوة كلامه التحقيقي قوة محاكاة. فالخطاب الأدبي يحاكي (أو بحيل) عمداً مجموعة من الأفعال الكلامية لا يصح لها وجود آخر» (ر.أهمان 1971). وإلى هذا الخلل في سياقية الخطاب الأدبي يمكن أن يعزى فيما بعد الغموض الدلالي للنص والتعددية. ولقد تمت الإشارة غالباً إلى أن محاولة التمييز بين الأدب والخطاب العادي بالاستناد إلى هذه القاعدة (أفعال كلامية حقيقية، محاكاة لأفعال الكلام) كانت طريقة للحفاظ على التعريفات الأساسية للأدب (ل.م. برات - 1977، س. فيش - 1980).

يهمل المفسرون المضادون للقصيدة أن يميزوا معنى الأعمال، أي بنيتها التي أبدعها المؤلف، كما يهملون تمعني الأعمال، أي إدخال هذا المعنى في علاقة مع الانشغالات، والمصالح، وكيفيات الرؤية، إلى آخرة، وإنهم ليهملون القارئ (هيرش. 1967). وهكذا، فإن تنوع المتلقين يفسر تنوع التلقي الذي تكتسبه الأعمال. وإن هذا ليكون خاصة من خلال

استعمالاتهم الجمالية. وإنه لمن الحق أن نقول إن التمييز بين المعنى والتمعني أمر ليس من السهل رسمه بلا ريب، ولكنه يشير على الأقل إلى أن الاختيار ليس بين تعيين المعنى وغموضه بمقدار ماهو بين مختلف مستويات بناء هذا المعنى.

2- إن النجاح الحالي لاستراتيجيات التأويل المؤسس على التفسير المضاد للقصدية لن يستطيع أن يخفي أن قضية القصدية هي كعب أشيل للدراسات الأدبية. وفي الواقع، فإن كل دراسة للأدب تمر ضرورة بالممارسة التاويلية، والسبب لأن «موادها» هي مجموعة من الخطابات: إن هذا ليكون بالنسبة إلى الدرس التاريخي والاجتماعي كما هو بالنسبة إلى التحليل الشكلي. وبهذا المعنى، فإن التحليل التفسيري يمثل قاعدة كل دراسة أدبية مهما كانت (مولينو-1985). وكذلك يجب التمييز بين الفهم والتأويل (هيرش-1976). وكذلك ما يتعلق بالثاني، بين «تأويل السطح» و «تأويل عميق» (دانتو -1993). ويمثل الفهم الفعل الأولي- و«الأخرس» عموماً- لإعادة بناء المعنى القصدي للنص. إذ من غير نشاط للفهم، لا توجد علاقة علاماتية. والمعنى القصدي للنص ليس، كما هو بدهي، ذلك المعنى الذي أراد المؤلف أن يعطية إياه، ولكنه المعنى الذي أعطاه إياه بالفعل. فالمقصود (انظر سييرل- 1984) بـ «القصدية في قلب الفعل» هي ما أقرته القواعد اللسانية والذرائعية وليس «القصدية المسبقة» والتي يمكن لعلاقتها مع القصدية المجسدة نصياً أن تكون أكثر تنوعاً. ولذا، فقد كان تأويل السطح شرحاً لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثانٍ لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثانٍ يصنع عمقاً فوق تطابق المعنى القصدي الذي يعيد بناءه نشاط الفهم ويوضحه تأويل السطح. وإن هذا ليكون أيضاً بالنسبة إلى استراتيجيات التأويل المضادة للقصديات والتي تفترض، في الممارسة، مسبقاً ودائماً وجود فهم «مشترك» للنص. وإن هذا ليستوجب أيضاً من صلاحية التفسير النصي، مهما كانت، أن تقيس نفسها بالنسبة إلى قدرتها على صنع عمق فوق آليات الفهم المشترك، تماماً كما تدرسها اللسانيات، وعلم النفس اللساني، إلى آخره.

لاتستطيع إعادة بناء المعنى النصي أن تكون نشاطاً مثولياً بحتاً. ففهم النصوص يفترض مسبقاً بدوره معارف تاريخية واجتماعية، كما يفترض أيضاً معارف في علم الشعر. وهذه وحدها هي القادرة على جعل البنية الدلالية للعمل بنية فردية. ويوجد في هذا التفاعل الدائم بين التحليل النصوصي المثولي، «المعرفة الخلفية» الشيء الأساسي لما نسميه عادة «الإطار التفسيري» : يعد فهم النصوص مستحيلاً من غير تعبئة معرفية خلفية، تاريخية وشاملة، على حين أن المعرفة التي لدينا عن الخلفية وعن الضوابط الشاملة هي نفسها مستخلصة من النصوص (ستبغمولر- 1972). فمنذ ديلثي ونحن نرى في الإطار التفسيري

(والمعضلة الآنفة لا تشكل إلا وجهاً من وجوهها) أن السمة التمييزية لميدان الإنسانيات تقارن بميدان العلوم الطبيعية، وهذا تمييز يمكن أن نصوغه بوصفه تعارضاً بين الفهم والشرح. ويجب مع ذلك أن نذكر بأنه يجب تجنب الإطار التأويلي، بالنسبة إلى التفسير الكلاسيكي للقرن التاسع عشر، وذلك بغية ضمان صلاحية نتائج إعادة بناء المعنى النصي. وهكذا، فإن عالم فقه اللغة «آ. بويخ»، مع اعترافه بضرورة الذهاب والإياب باستمرار بين التحيل المثولي للنص والخلفية الإدراكية، كان يلح على قضية أن الإطار يمكن تجنبه شريطة أن لا يكون أي عنصر مستل من العمل، بغية إنشاء مفهوم الخلفية، مطبقاً على العمل نفسه بنية التحقق من عناصر أخرى (تصلح القاعدة نفسها للمعنى المضاد عندما يُستخدم عنصر من عناصر الخلفية المكوَّن مسبقاً للتحقق من عنصر غير معروف من عناصر العمل)- ومما يجب أن يكون متفقاً عليه أن العنصر، موضوع التساؤل، يستطيع، كما هو بدهي، أن يكون مستخدماً بوصفه أداة لتحليل عمل آخر. ويكوِّن هذا التحليل، بالتسلسل، الإمكانيةالوحيدة لتأكيد إحكامه المتحمل. ومع ذلك، يعترف بريخ أيضاً بوجود أوضاع يكون من المستحيل فيها تجنب الدوران. ولذا، فهو يرى فيها حداً غير ملائم للنشاط التفسيري.

الحد الثاني حد أساسي أكثر من الأول: إن أي إعادة بناء لمعنى النص لايمكنها أن تكون إلا ذات سمة احتمالية. والسبب لأننا لن نمتلك أبداً منفذاً للحالات القصدية المعبر عنها بالسلسلة الدالة (هو سرل -1901، هيرش -1967). وإن هذه السمة ليست خاصة بالنصوص الأدبية، بل إنها ليست خاصة بالنصوص التي ثبتتها الكتابة (أي الباقية بعد سياقاتها الأصلية): إنها سمة عامة حتماً وتصلح أيضاً بالنسبة إلى تبادل الكلام الغارق في اليومية. وإن وجودها ليعود، في الواقع، إلى أن قصد العبارات اللسانية هو «قصد مشتق» (سيبرل-1985): لا يكون المعنى «معطى» في العبارة على الإطلاق، ولكن يجب أن يعيد التلقي بناءه انطلاقاً من العلامة المادية التي تكوّن السلسلة الكلامية.

توحي هذه التأملات بأنه لا يوجد «معنى أدبي» يختلف عن الاجراءات «العادية» للمعنى. والنتيجة الطبيعية هي أنه يجب على دراسة النصوص الأدبية أن تخضع لنفس المبادئ التي تقود تحليل المعنى الكلامي، حتى وإن كانت الخصوصية الذرائعية أو الشكلانية لمعظم نماذج النصوص الأدبية (النصوص التخييلية من جهة، والشعر من جهة أخرى) تستوجب أن نولي هذا التحليل انعطافاً خاصاً.

■ E. Husserl, Recherches logiques, II (1901), Paris, 1969; W.K. Wimsatt Jr. et M.C. Beardsley, " L'illusion de l'intention" (1954), in D. Lories (ed.), Philosophie analytique et esthétique, Paris, 1988; A. Boekh, Enzyklopädie und Methodenlehre der philologischen Wissenschaften, Darmstade, 1966; E.D. Hirsch Jr., Validity in Interpretation, New Haven, 1967; J. Derrida, Marges,

"Signature événement contexte", Pairs, 1972; W. Stegmüller, "Der sogenannte Zirkel des Verstehens", in K. Hübner et A. Menne (eds.), Natur und Geschichte, Hambourg, 1973; M. Riffaterre, La Production du texte, Paris, 1979; J. Culler, On Deconstructiom. Theory and Criticism after Struccturalism, Ithaca, 1982; R. Rotry "Texts and lumps", New Literary History, vol. 17, Number 1, Autum 1985; J. Molino, " Pour une histoire de l'interprétation: les étapes de l'herméneutique", Philosophiques, vol. 12, nº 1 et 2, 1985; J. Searle, L'Intentionalité, Paris, 1985; A. Danto, L'Assujettissement philosophique de l'art, Paris, 1993; M. Charles, Introduction à l'étude des textes, Paris, 1995.

ملحق: APPENDICE

اللسانيات القديمة والقرسطوية

LINGUISTIQUE ANCIENNE ET MÉDIEVALE

لم نتعرض فيما سبق إلا إلى المدارس الحديثة. ولم يكن هذا لأن اللسانيات «الجدية» تبدأ مع «بور-روويال» في نظرنا. فنحن نظن، على العكس من ذلك، أن عمل اللسانيين، في كل عصر، يقوم على إدماج المكتشفات القديمة في نسق تصوري جديد. بيد أن كل مافي الأمر فقط، هو أنه ليس المكان الذي في حوزتنا، ولا المعارف التاريخية الحالية، يسمحان لنا أن نقدم العديد من المدارس المتزاحمة التي تصارعت منذ الزمن القديم وإلى القرون الوسطى، وذلك على غرار مافعلنا بالنسبة إلى العصر الحديث. ومن جهة أخرى، فقد كان من العبث أن نضع في السمتوى نفسه مثلاً «اللسانيات» العربية التي تشتمل على قرون من المجادلات وتلك المدرسة الحديثة الخاصة. ولذا، فقد فضلنا أن نقدم الأبحاث الأكثر قدماً في معرض القضايا المعروضة في الأقسام التالية، واكتفينا، هنا، بالتوجهات العامة و بالمعلومات المرجعية.

يغطى التفكير في اللغة كل تاريخ الإنسانية. وهذا التفكير لا يعلن غالباً عن اللسانيات الحديثة إلا بشكل غير مباشر. وبهذا المعنى، فهو لا يدعي أنه يؤسس نفسه على دراسة نسقية تستند إلى المعطيات التجريبية: إن ما نقدمه هو، بالأحرى، تأملات تتعلق بأصل هذه الكلمة أو تلك من الكلمات المعزولة، وبصيغتها، وقوتها، أو هي تأملات تتعلق باللغات عموماً. وأما موضوع أصل اللغات، فهو موضوع للمناقشة في اللحظة التي تظهر فيها الأنماط الأولى للقواعد. ولقد ظل هذا الموضوع قائماً على امتداد التاريخ الغربي، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (وللدلالة على ذلك أن «جمعية اللسانيات في باريس»، ارتأت أن تحدد لحظة إنشائها في عام 1869، أنه من المستحسن عدم الخوض في أي كلام حول هذا الموضوع). ولكن الدراسة التجريبية للغات هي أيضاً موضوع للنصوص القديمة جداً. وبمعزل عن النصوص، فإنها بالضرورة على الأقل قديمة قدم الإنسان التاريخي، إذا كان هذا الإنسان، بالتحديد، يكتب تاريخه. وكذلك إذا كان تكوّن الكتابة يتطلب تحليلاً

أولياً للسان (ربما يفسر الإحساس بالعلاقة بين معرفة اللغات والكتابة أن الكلمة الإغريقية grammatikè «علم القواعد» مشتقة من gramma «الحرف»).

■ A. Borst, Der Turmbau von Babel, Stuttgart, 1957-1963, retrace l'histoire des théories sur l'origine et la diversité des langues. Cf. aussi M. Olender, Les Langues du paradis, Paris, 1988.-Pour un panorama de la linguistique avant Saussure: permières sections de R.H. Robins, A Short History of Linguistics, Londres, 1967. et B. Malmberg, Histoire de la linguistique : de Sumer à Saussure, Paris, 1991. - Etudes plus détaillées: H. Parret (ed.), History of Linguistic Thought and Contemporary Linguistics, Berlin, New York, 1975, S. Auroux (ed.), Histoire des idées linguistiques, Bruxelles, 1989.

إن النص اللساني الأول الذي يقوم في حوزتنا هو نص بانيني في القواعد السانسكريتية (حوالي القرن الرابع قبل تاريخنا). وربما يكون هذا الكتاب هو العمل العلمي الأول في تاريخنا. وهو لا يزال إلى اليوم يمثل سلطة في ميدانه. فهو إذ كان مشغولاً بتثبيت النطق الصحيح للأصول الأولى -وهو تصحيح ضروري لفعالياتهم- كانت اللغة السانسكريتية حينئذ لغة غير متكلم بها بالشكل الذي كانت عليه في عصر النصوص المقدسة. ولقد تضمنت دراسة بانيني وصفاً صوتياً دقيقاً لهذا النطق، ومؤسساً على تحليل نطقي لم يعط الغرب له أمثلة قبل القرن التاسع عشر. ولقد كان في الوقت نفسه منصرفاً، لكي يميز خطوط العرض النطقية المقبولة وغير المقبولة، إلى استخدام معيار للملاءمة يجعلنا نفكر بمعيار علماء الأصوات (ولكنه يتعلق قبل كل شيء بالتواصل مع الآلهة). وإن هذه الفكرة للمتغير الصوتي للوحدة التي تبقى متطابقة في مستوى أكثر عمقاً، لهي فكرة مطبقة، من جهة أخرى، في علم التحليل الصرفي. فهي تسمح بقبول أن يتحقق العنصر القاعدي نفسه بأشكال مختلفة، وذلك تبعاً للعناصر التي تتصل معها في داخل الكلمة او الجملة. وهذه الظاهرة هي ظاهرة (الصهر) والتغير التعاملي. ولقد استطاع بانيني بفضل هذا المفهوم أن يقيم مدونة للجذور، وأن يعلن عن قوانين محددة تتعلق بتوليفاتها الممكنة، أي فيما بينها وبين الحركات القاعدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن هذه القوانين أن تسهل تفكيك الكلمات إلى وحدات اولية أكثر صغراً. وإذا كان فلاسفة القرن الثامن والتاسع عشر قد أعجبوا كثيراً بوضوح التنظيم الداخلي للكلمة السانسكيريتية. فإن ذلك من غير ريب لأنهم عرفوه دفعة واحدة من خلال تحليل بانيني. ولقد ساهمت عفوياً في هذا الأمر الخواص القائمة في وصفه. وأما الصهر الذي يبدو أنه يوثق مكونات الكلمة، فقد اكتشف أولاً مع السانسكريتية، وهي واحدة من أقدم اللغات القديمة: إن تسلسل تاريخ المعرفة قد أثر في الموضع المعروف.

لا تتوقف اللسانيات السانسكريتية عند حدود الصوتيات وعلم الصرف. ولقد

استدعى الإيجاز في صياغات بانيني عدداً من التعليقات بالضرورة (كان التعليق الأكثر شهرة هو تعليق باتانجالي في القرن الثاني قبل تاريخنا. وهو نفسه كان موضوع تعليق قام به بهارتهاري في القرن الخامس من تاريخنا). ولقد كان هؤلاء القواعديون، في الوقت نفسه، فلاسفة. ولذا، فقد أنشأوا متصورات جوهرية لكي يجعلوا ممارسة اللسانيين نظرية. وكان الأمر يعني، بالنسبة إليهم، تحديد طبيعة المواضيع التي تصفها القواعد، وكانت الخطوة الأولى تتطلب أن يرى الناظر بوضوح أن معظم الكلمات الداخلة في عبارة تعد ضابطة من ضوابط القواعد (جمع «حصان» هو «أحصنة») ولها في هذه العبارة وضعاً خاصاً. وثمة عدد من النصوص المكرسة للتعليق على تأكيد بانيني. ولقد نجد في «ضابطة قاعدية» أن الكلمات التي لا تمثل مصطلحات تقنية [مثل الكلمات حصان - أحصنة، وليس المصطلح جمع] تشير إلى أشكالها « الخاصة». وهكذا، فإن الخطوة الأولى تستوجب تحديد لسان اللسانيين بوصفه اللسان التقعيدي حيث تكون كلمات اللغة مذكورة فقط. وأما الخطوة الثانية، فهي لتحديد ما يشتمل عليه هذا «الشكل الخاص» والذي تتكلم القواعد عنه. وهنا يتدخل التمييز بين الكينونة اللسانية المجردة، والتي تمثل الموضوع الذي تصفه القواعد، وبين التحقيق الفردي لهذه الكينونة في الخطاب الذي يمثل الظاهرة المعاينة. ولقد نرى أن هذا التمييز عام جداً، فهو يعلن عن التعارض الحديث بين «النمط» و«التكرار». وإنه ليترافق بمناقشة لمعرفة ما إذا كانت الكينونة اللسانية المجردة تشير إلى طبقة من طبقات التحقق الفردي، أو تشير إلى كينونة فريدة تتعلف بالجملة، والكلمة، والصوت في الوقت نفسه (وإننا لنفكر، بالنسبة إلى الحالة الأخيرة بالتعارض الذي يقيمه فقهاء اللغة بين الصوت اللغوي والعديد من الأصوات المادية التي يمكنها أن تحققه). وعند ما فكر بهارتهاري بالكلمة، فقد ميز فيها ثلاثة مستويات للتجريد. والسبب، لأنه يوجد في هذه الحالة نمطان من أنماط التحقيق الفردي. الأول ويتطابق مع النطق الواقعي (الذي يختلف مثلاً بين أن نتكلم بسرعة أو ببطء). والأخر، يمثل البنية الصوتية للكلمة. وإنه ليكون متطابقاً بغض النظر عن النطق (إذا كانت الكملة تحتوي على صائت قصير، فإن البنية تبقى قصيرة. وعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصائت طويل فإنها تبقى في نطاق النطق السريع). وإن الكلمة، بما هي كينونة لسانية مجردة، فإنها تكون وحدة غير قابلة للانقسام، وحيث لايوجد فيها أي تتابع: إن هذه الوحدة هي التي تحمل المعنى. ويجب علينا أن نعرفها لكي نفهم الجملة، إذ إنها تمثل موضوع الوصف اللساني للكلمة (نجد هذا التقسيم الثلاثي في اللسانيات الحديثة: إن الوحدة اللغوية الصغرى، بالنسبة إلى «أ. مارتينة» ، مثلاً، هي الوحدة الدالة. ووعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصائت طويل فإنها تبقى في نطاق النطق السريع). وإذا كانت تتجلى في سلسلة من الصوائت، فإنها تبقى شيئاً أخر غير هذه

السلسلة. وكذلك، فإن الصوائت نفسها، إذا كانت تتجلى في الأصوات المادية، فإنها شيء آخر غير هذه الأصوات.

■ L. Renou a édité, traduit en français et commenté La Grammaire de Pāṇini, Pairs, 1966; on trouve une interprétation de Pāṇini en termes de linguistique moderne dans D. Joshi, P. Kiparski, Pāṇini as a Variationist, Cambridge (Mass.), 1980.- Sur Patañjali, vori T. Yagi, Le Mahābhāsya ad Pāṇini, Paris, 1984. - Ouvrages plus généraux: P.C. Chakravarti, The Linguistic Speculations of the Hindus, Calcutta, 1933; W.S. Allen, Phonetics in Ancient India, Londres, 1953; D.S. Ruegg, Contribution à l'historie de la philosphie linguistique indienne, Paris, 1959; K.K. Raja, Indian Theories of Meaning, Madras, 1963; A Reader of the Sanskrit Grammarians, textes anciens et modernes sur la lingustique hindoue, rassemblés par J.F. Staal, Cambridge (Mass.), Londres, 1972; J. Bronkhorst, Tradition and Argument in Classical Indian Linguistics, Dordrecht, 1986; Panels of the Vllth World Sanskrit Conference, sous la direction de J. Bronkhorst et A. Tand, Leyde, 1990.

لقد كانت دراسة اللسان، في اليونان، غير منفصلة عن فلسفة اللغة (عند السابقين لسقراط مثل أفلاطون، وأرسطو، والرواقيين) أو غير منفصلة عن التعليق على النصوص الأدبية (مدرسة الإسكندرية). وبعيداً عن المناقشات العامة، التي كانت حاضرة بلا توقف، حول علاقة اللسان بالفكر، ثمة اتجاهان كبيران تطورت فيهما أبحاث تجربة مباشرة، هما: الاشتقاق والصرف. ففي الاشتقاق، قامت المجادلة الشهيرة حول الأصل الطبيعي أو التواضعي للكلمات. ولكن، إذا كنا في هذه المجادلة نجعل غالباً من اشتقاق الكلمات الفردية مثلاً وحجة، فإننا لانبرر هذه الاشتقاقات بدراسة تاريخية: إننا نؤسسها فقط على أساس أنها تسمح بفهم الكلمات المدروسة فهماً أفضل، وأنها توضح المعنى «الحقيقي» (etymos تعني «حقيقي»). وهكذا، فإن اسم الله ديونيسوس في كراتيل أفلاطون يقترب، بصورة لا نعلم إلى أي درجة هي صورة هزلية، من تعبير يوناني يتشابه صوتياً مع هذا الاسم بشكل جد غامض، ويعني « الذي يعطي الخمر». ولكن الجزء الأكثر تطوراً في الدراسات اللسانية هو نظرية أقسام الخطاب، أي كلمات اللغة تبعاً لدورها في الجملة. وإن هذه النظرية التي دشنها أفلاطون وأرسطو، وتابعها الرواقيون، سيقدمها بترتيب مؤلف الدراسة القاعدية الإغريقية الأولى «دونيس دي تراس» (القرن الثاني قبل تاريخنا). وإنه ليميز ثمانية أقسام رئيسة للخطاب (الاسم، الفعل..)، وإنه ليضيف أنماطاً فرعية (نوع، عدد، حالة ..). وهذا ماسيسمح بتصور تحليل داخلي للكلمة. وهو أمر لم يطوره الإغريقيون تفصيلياً كما هو الحال عند الهنود. وأما قضايا النحو التي سبق لدونيس أن لامسها، فستكون فيما بعد موضوع دراسات تفصيلية، لا سيما في عمل أبوليونيوس ديسكول (القرن

الثاني الميلادي)، ومتابعيه البيزانطيين.

يعاود القواعديون الرومان أخذ الأعمال الإغريقية، ويتابعونها. فـ «فارون» (القرن الثاني الميلادي)، وهو مؤلف الكتاب الضخم في وصف اللغة اللاتينية، يشهد على الهيمنة الخصبة لكل المدارس القاعدية اللاتينية. وسيضع دونات وبريسيان (القرن الخامس) القواعد اللاتينية للأجيال القادمة محددين بذلك جزءاً كبيراً من كتبنا الوجيزة المدرسية. وبالتوازي مع هذا، كانت تتطور (منذ العصور القديمة جداً) نظرية بلاغية ستستمر هيمنتها أيضاً حتى القرن التاسع عشر.

■ L. Lersch, Die Sprachphilosophie der Alten, Bonn, 1838-1841; E. Egger, Apollonius Dyscole, Essai sur l'historie des théories grammaticales dans l'Antiquité, Paris 1854; H. Steinthal, Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern, Berlin, 2e éd., 1890; L. Hjelmslev, La Catégorie des cas, Copenhague, 1953, Munich, 1972 (les premières pages discutent la notion de cas chez les Alexandrins et les Byzantins); M. Pholenz, "Die Begründung der abendländischen Sprachlehre durch die Stoa", texte de 1939 repris dans Kleine Schriften, l, Hilderscheim, 1965. P 39-86; R.H. Robins, Ancient and Medieval Grammatical Theory in Europe, londers 1951; ;J. Collart, varron grammarrien latin, paris, 1954 L. Romeo, G.E. Tiberio, "The history of linguistics and Rome's scholarship", Language Sciences, 1971, p. 23-44; M. Baratin, La Naissance de la syntaxe à Rome, Pairs, 1989.

لقد بدأت الأبحاث حول اللسان في وقت مبكر جداً في العالم الإسلامي («الكتاب» لسيبويه. وهو كتاب قواعد تامة للغة العربية. ويعود إلى القرن الثامن الميلادي). ثم تتابعت من غير توقف حتى القرن الخامس عشر، مع فترة حية على نحو خاص حوالي القرن الثاني عشر ميلادي. وإن كانت هذه الأبحاث قد تطورت إلى نظرية عامة للسان، إلا أن موضوعها الأساسي كان اللغة العربية، لغة الشعر الجاهلي، وخاصة لغة القرآن، وهي اللغة الكاملة مسبقاً، لأنها اللغة التي خاطب الله بها البشر. ولقد كان المقصود الحفاظ عليها نقية والقدرة على تدريسها للشعوب التي اهتدت للإسلام. ولم تكن اللغات غير العربية، واللهجات ذات الأصل العربي مدروسة إلا استثناء.

تكمن السمة المدهشة لهذه الأبحاث في الدور المركزي الذي تعزوه للنشاط النطقي (ربما يعود السبب في الإلحاح على هذاالنشاط لأن القرآن، وهو موضوع رفيع للتفكير اللساني العربي، يمثل نصاً تستحيل قراءته إذا تنوسيت ظروف نطقه أو أهملت: إنه يجب، في كل قراءة، أن يكون معلوماً بأنه كلام يخاطب الله به البشر). وحتى عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الداخلي للجملة، فإنها لا توصف بوصفها تأليفاً بين عناصر مشتركة تبعاً لضوابط

مشتركة (وبهذا المعنى، فإن القواعديين العرب يعملون بشكل متعارض مع عمل القواعديين الهنود والتوزيعيين الحديثين. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يعلنون عن الوظيفية وعن نظرية الأفعال اللسانية). ويبدو هذا الميل مع وصف الجملة: يهدف كتاب سيبوية إلى توضيح، ليس البنية، ولكن مجموع العمليات التي تسمح للمتكلم ببناء عبارة متطابقة مع مايريد أن يقول. وهذا ما يفسر، من جهة أخرى، أن المنافشات حول اللسان كانت موضوع بحث، ليس في القواعد فقط، بالمعنى الضيق، ولكن أيضاً في الدراسات الفقهية (حيث يكون السؤال عن سلطة فعل الكلام)، وفي البلاغة (التي هي في جزء منها مقدَّرة لإنشاء «الوجهات التي تسمح للتعبير العربي أن يكون ملائماً لشروط الظرف التواصلي»). وإن الميل نفسه ليفسر لماذا يتعارض اللسانيون العرب غالباً مع المنطقيين. فهؤلاء ينظرون إلى المعنى بوصفه تمثيلاً للواقع، وخاضعاً للحكم تبعاً لمعيار الصواب والخطأ، وإنهم ليريدون اختزال القواعديين لكي يكونوا «أناس التعبير». ثم إنهم ليرومون أن يسحبوا منهم ميدان الدلالة، في حين أن القواعديين إذ يحددون المعنى بوصفه نشاطاً تواصلياً، فإنهم يجعلون دراسته لا تفترق عن القواعد، تماماً كما يتصورونها.

لقد دفع المكان المركزي المعطى للنطق اللسانيين العرب لكي يلحوا على وقائع مهمة، ثم نسيت بعد ذلك زمناً طويلاً لبعاد اكتشافها منذ فترة قصيرة. كما نجد عندهم نظرية كاملة لأفعال اللسان، والتي استطعنا أن نبين أنها قد تطورت عبر مراحل موازية لتلك التي عرفتها النظرية الحديثة: فلقد ميزوا، أولاً، التأكيد الذي يتطلب أن يحكم عليه تبعاً لملاءمته مع الواقع. كما ميزوا النظام الذي يهدف إلى تحويل الواقع. ثم ميزوا التقرير (مثل: «أنت طالق» مكررة ثلاث مرات، أو «بعتك هذا الشيء» التي تقال في عقد صفقة)، الذي ينتج بنفسه حالة الأشياء التي يصفها. ثم جمعوا الأخيرين غير القابلين للصواب والخطأ، وعارضوهما مع الأول (وهذا ما نفكر به في الفصل الذي وضعه أوستين بين التقريري والأدائي). وأخيراً، فإن بعضهم يرى في العبارة التأكيدية نفسها، بالإضافة إلى الحكم المؤكَّد، فعلاً للمتكلم الذي يؤكد، وهو فعل يقتربون به حينئذ من النظام ومن التقرير. وبهذا المعنى، فإننا لن نستطيع أيضاً أن نطبق عليه مفاهيم الصحة والخطأ.

■ ثمة عدد قليل من الأعمال اللسانية العربية التي ترجمت إلى اللغات الغربية. وسنجد معلومات في مختلف كتب تاريخ اللسانيات مثل:

Bohas et J.-P.Guillaume, Etude des théories des grammairiens arabes, Damas, 1984, et dans le nº56 de la série Studies in the History of the Language Sciences, consacré à l'histoire de la grammaire arabe (Amsterdam, 1990). Cf. notamment, dans ce volume, l'article de P. Larcher, "Eléments prägmatiques dans la théorie grammaticale arabe postclassique", p. 195-212. Voir aussi, de ce

dernier: "Dérivation délocutive grammaire arabe, grammaire arabicante, et grammaire de l'arabe", Arabica, t. 30, fasc. 3, p. 246-266, 1983 (Larcher a été un des premiers à voir l'analogie, maintenant évidente, entre la théorie arabe et la philosophie du langage anglaise).

إن خصوصية البحث اللساني القرسطوي الغربي (الذي يبدو أنه لم يكن يعلم، والذي لم يكن يبالي بعمل العرب في هذا الميدان على كل حال) خصوصية مظلمة، وقد كان ذلك لأنه يقدم نفسه في معظم الأحيان بوصفه تعليقاً للقواعديين اللاتينيين، وخاصة بريسيان. ولكن هذه الإحالة الدائمة إلى السلطة (والتي كانت في القرون الوسطى، تعد جزءاً من البلاغة والعلمية) لم تكن مطلقاً لتمنع القواعديين - ولا المنطقيين أو الفلاسفة- من أن يطوروا فكراً أصيلاً.

ولقد بدأت هذه الأصالة بالظهور بشكل واضح انطلاقاً من القرن العاشر. وثمة موضوعان دالان على نحو خاص بالنسبة إلى القواعد الجديدة. فهناك، أولاً، الإرادة لبناء نظرية عامة للسان، مستقلة عن هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، لا سيما اللاتينية، بينما كان بريسيان قد اتخذ لنفسه هدفاً تجلى في وصف اللغة اليونانية. وهناك، ثانياً، التقارب الذي تم العمل به بين القواعد والمنطق، الذي هو نظام أعيد اكتشافه في العصر ذاته، والذي يميل أكثر فأكثر إلى تقديم نفسه بوصفه الأداة الكونية لكل فكر. ومن بين القواعديين الأكثر شهرة، بين القرن العاشر والقرن الثاني عشر، نستطيع أن نذكر جيربير دورلياك، والقديس أنسيلم، وأبيلارد، وبيير إيلي.

وأما المرحلة الثانية، والباهرة، من مراحل اللسانيات، القرسطوية، فتبدأ مع القرن الثالث. وهي مرحلة هيمنت عليها المدرسة المسماة «modiste – صانعة القبعات». ولقد كان الموديستيون يؤمنون بالاستقلال المطلق للقواعد عن النطق، مع أن الهدف الذي حددوه لأنفسهم، هم أيضاً، هو بناء نظرية عامة للسان (عندما أراد قواعديو بور-رويال، بعد أربعة قرون، أن يُلحقوا جزئياً دراسة اللغات بالمنطق، فقد عادوا في الواقع إلى وجهة نظر كان الموديستيون قد أرادوا تجاوزها). ولقد تجلى استقلال المقاربة اللسانية جوهرياً من خلال متصور، كان قد دخل في هذا العصر، هو « طريقة إحداث المعنى». فالعنصر القاعدي (جزء من الخطاب مثلاً) لا يجب عليه أن يكون محدداً بوساطة مدلوله، ولكن بالطريقة التي صار فيها هذا المدلول هدفاً، وكذلك بوساطة نمط العلاقة القائمة بين الكلمات والأشياء. وبهذا، فإن النظرية القاعدية هي إذن وقبل كل شيء مدونة مفصلة، وتصنيف لهذه الطرق الممكنة الوصول إلى الأشياء (وهكذا، فإن الفارق بين الصفة والاسم يكون بصورة أقل في موضوعاتهم مما هو في وجهة النظر التي يقدم هذا الشيء تبعاً لها).

ويجب الإشارة إلى أن من بين أهم الموديستيون كان سيجر دي كورتري، وجان أوريفابر، وتوماس ديرفيرت.

- Un trés petit nombre de textes grammaticaux du Moyen Age ont été publiés. Parmi eux se trouvent les traités de Siger de Courtrai (édité par Wallerand, Louvain, 1913), de Thomas d'Erfurt (dans les oeuvers de Duns Scot, Pairs, 1890), de Jean le Dace (édité par A. Otto, Copenhangue, 1955). Quelques études importantes, : C. Thurot, Notices et extraits pour servir à l'histoire des doctrines grammaticales du Moyen Age, Paris, 1868; M. Heidegger, Die Kategorien und Bedeutungslehre des Duns Scotus, Tübingen, 1916, trad. fr., 1970 (il s'agit en fait de Thomas d'Erfurt); H. Ross, Die Modi significandi des Martinus de Dacia, Münster-Copenhague, 1952; J. Pinborg, Die Entwicklung der Sprachtheorie im Mittelalter, Münster-Copenhague, 1967; G.I. Bursill-Hall, "Speculative Grammar of the Middle Ages", in Approach to Semiotics, dirigé par T.A. Sebeok, La Haye, 1971; I. Rosier, La Grammaire spéculative des modistes, Lille, 1983. Renseignements dans J.-C. Chevalier, Histoire de la syntaxe, Genève,, 1968. 1re partie, chap. 1, et dans R.H. Robins, K. Koerner et H.J. Niederehe (eds.), studies in Mediaeval Linguistic Thought, Amsterdam, 1980.

الميادين

LES DOMAINES

مكونات الوصف اللساني

COMPOSANTS DE LA DESCRIPTION LINGUISTIQUE

ماهي المهمات التي يجب أن ننجزها عندما نريد أن نصف لغة في لحظة معينة من لحظات تاريخها؟ توزع التقاليد الغربية العمل على ثلاثة أبواب كبيرة. وإنها إذ تذهب مما هو خارجي أكثر إلى مايمس المعنى بشكل أكثر قرباً، فإنها تميز:

1- أدوات التعبير المادية (النطق، الكتابة).

2- القواعد التي تتفكك إلى شعبتين:

2-أ- علم الصرف، وهو يعالج الكلمات بشكل مستقل عن علاقاتها في الجملة. فمن جهة أولى، يصار إلى توزيعها على طبقات مختلفة اسمها «أجزاء الخطاب» (اسم، فعل، إلى آخره..). ومن جهة أخرى، يشار إلى المتغيرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها، لحظة توجيه الضوابط لتصريف الأفعال، والإعراب («الحالات» الإعرابية)، وللتغيير تبعاً للجنس (التذكير، التأنيث)، والعدد (الجمع، والمفرد).

2-ب- النحو، وهو يعالج توليف الكلمات في الجملة. والمسألة هنا تتعلق بنظام الكلمات وعمل الظواهر نصباً وجراً في الوقت نفسه (أي تتعلق بالطريقة التي تفرض فيها بعض الكلمات متغيرات على بعضها الآخر- وهذه ظاهرة مرئية على نحو خاص في اللغات الهندو-أوربية. فالفعل يأخذ فيها عموماً العدد الذي يكون عليه فاعله. ونجد، بالإضافة إلى ذلك في اللغات الرومانية، العدد والجنس للاسم الذي تغيره. كما نجد في اللاتينية وفي الألمانية أن الفعل وحروف الجر يحددون حالة الكلمات التي تتعلق بهم). وأخيراً، فإن النحو، ومنذ القرن الثامن عشر خاصة، يعالج الوظائف الرئيسة التي يمكن للكلمات أن تضطلع بها في الجملة.

3- القاموس أو المعجم. وهو يدل على المعنى أو المعاني التي تمتلكها الكلمة. وبهذا، فهو يبدو مكوناً الجزء الدلالي الرفيع للوصف (ويعطي القاموس أيضاً، ولكن

الأسباب تتعلق بالستهيل فقط، معلومات عن المتغيرات الصرفية الخاصة بكل كلمة من الكلمات).

ولقد أفضى تطور اللسانيات في القرن العشرين إلى إنشاء نقد متنوع لهذا التوزيع (وهو نقد غير متجانس في بعض الأحيان):

I - إن هذا التوزيع مؤسس على مفهوم الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الكلمة لا تعد دائماً الوحدة الدلالية الأساسية. وإن الامتياز المعطى للكلمات في الترسيمة التقليدية غير مقبول على وجه خاص من وجهة نظر اللسانيات الرياضية المنظوماتية، وذلك لسببين: أولاً، لأن الوحدات الجوهرية للغة إما أن تكون وحدات مضمونية (Plérémes)، وإما أن تكون وحدات تعبيرية .(cénémes) وبما إن كل وحدة مضمونية تتحدد بعلاقاتها مع الوحدات المضمونية الأخرى. فإن كل وحدة تعبيرية تتحدد هي أيضاً بعلاقاتها مع الوحدات التعبيرية الأخرى. وأما الكلمات، فهي عل العكس، إنها لاتتحدد إلا باتحاد العناصر المنتمية إلى مخططات مختلفة. وإن هذا الاشتراك بين دال ومدلول لا ينتج إذن إلا وحدات خارجية لا تعد جزءاً من اللغة نفسها، ولكن من شروط استخدامها. ولا شيء يضمن مثلاً أن مدلول الكلمات يكوّن وحدات أولية للمضمون، ولا حتى وحدات معقدة: ربما لا يلتقي الوصف الأصلي للمضمون اللساني المدلولات المعجمية في أي لحظة من اللحظات. والسبب الثاني، هو أنه يجب على الكلمة أن تحدد نفسها بطريقة «جوهرية»: إنها مكونة من متصور ومن سلسلة صوتية. ومادام الحال كذلك، فإن الوصف اللساني هو وصف «شكلاني» بداية، وإنه لايميز الوحدات إلا بتوليفاتها الممكنة في اللغة. وبتطبيق هذه المبادئ، يجب على الوصف أن ينقسم إلى فرقين. وإذ ذاك، سبندأ بتمييز مكونين رئيسين، الواحد منها يكون مستقلاً عن الآخر، ويكونان مكرسين تعاقبياً للمضمون وللتعبير. ثم سينقسم كل واحد منهما إلى قسمين: هناك دراسة للعلاقات الشكلية الموجودة بين الوحدات، وهناك دراسة، ملحقة بالسابقة، للعلاقات الجوهرية لهذه الوحدات. وسنستطيع في الملحق فقط أن نضيف وصفاً، نفعياً محضاً، للعلاقات بين المخططين، أي هذا الذي يصنع تقليدياً موضوع القاموس والصرف.

■ **انظر خاصة:**

L. Hjelmslev: "La stratification du Langage", Word, 1954, P. 163-188.

إن الأهمية التي أعطيت تقليدياً لمتصور الكلمة، هي التي أدت إلى اختزال الوصف الدلالي إلى تأسيس قاموسي، ينسب المعنى إلى كل وحدة دالة منظوراً إليها الواحدة تلو

الأخرى. بيد أن التوجيه الذي سجل عليه سوسير أقل اعتراض، هو أن الدراسة الأكثر خصوبة هي تلك الدراسة التي تعنى بالعلاقات بين العناصر. وإن هذه الدراسة لتقوم على ضربين:

- العلاقات الاستبدالية:

لاتأخذ الدلاليات الحالية الكلمات أو الوحدات البنيوية الصغرى (مورفيم) موضوعاً لها، لأنها تستعيض عن ذلك بأنماط الكلمات أو الوحدات البنيوية الصغرى المتعلقة بالميدان نفسه (الحقل الدلالي).

- العلاقات التركيبية:

ثمة قضية تبدو اليوم جوهرية، وهي كيف نحدد تآلف معاني عناصر الجملة لكي تكوّن المعنى الكلي، والذي لا ينتج بالتأكيد عن عملية بسيطة للجميع.

■ Sur la conception moderne de la morphologie, voir le nº78 de Langages, juin 1985.-Sur l'étude théorique du mot (ou **lexicologie**): le recueil de A. Rey, La Lexicologie, Lectures, Paris, 1970, et, dans le domaine frąnçais J. Picoche, précis de Lexicologie fraçaise, Paris, 1977. - Sur la technique de construction de dictionnaires (ou **lexicographie**): J. et C. Dubois, Introduction à la lexicographie, Paris, 1971.

II – تضع القسمة الثلاثية الكلاسيكية في مستوى واحد القيود التي تفرضها على المتكلم والاختيارات التي تقترحها عليه. وهكذا، فإن العوامل – التي تشكل خضوعاً محضاً (نحن مضطرون في الفرنسية أن نوافق بين الفعل والفاعل)- توجد معاً في النحو إلى جانب مدونة الوظائف- التي تمثل، على العكس من ذلك، جدولاً من الإمكانات. ولقد كان هذا الوجود المشترك يعد صدمة في عصر كان يبدو فيه الموضوع الأول للغة موضوعاً «يمثل» الفكر. فبور-رويال مثلاً، وهمبولدت فيما بعد، قد أعطيا مكاناً بارزاً لظواهر العامل. ذلك لأنهما كانا يريان فعل هذه الكلمة على كلمة أخرى مثال الصورة الحساسة لعلاقة المتصورات في الذهن. ولكن إذا كانت الوظيفة الأولى للسان هي «التواصل»، فإنه لمن الصعب أن نعطي المكان نفسه لآلية العامل، والتي، لأنها إجبارية، فإنها لا تستطيع أن تستخدم بهدف إعطاء معلومات للمستمع، ولنسق الاختيارات الذي يسمح، على العكس منها، للمتكلم أن يجعل مقاصده معروفة.

وهكذا، فإن مدرسة أندريه مارتينيه الوظيفية لم تعد تعير التقسيم الكلاسيكي اهتماماً. ذلك لأنها تركز على مفهوم الاختيار الذي يتحكم بنظرية التمفصل المضاعف. ولذا، فقد كان وصف اللغة من منظورها يعني وصف مجموع الاختيارات التي يستطيع أن ينجزها

متكلم اللغة من جهة، والتي يستطيع أن يعرفها من يفهمها. وثمة نموذجان لهذه الاختيارات:

1- هناك اختيارات تتعلق بالتمفصل الأول. ولهذه الاختيارات قيم دالة، أي تتعلق الوحدات المزودة بالمعنى. ومثال ذلك العبارة التالية: «Jean a Commencé aprés toi - بدأ جان بعدك». فالاختيار هو لـ «Toi = أنت، ك» بدلاً من «moi = أنا، ي» أو من «lui = هو، هي»، «la guerre = الحرب»، إلى آخره، والقول إن هذه الاختيارات تكوّن التمفصل، فإن هذا يعني صنع فرضية مضاعفة. وإن هذا ليكون، إذا قلنا، من جهة أولى، بوجود اختيارات دنيا (اختيار الوحدات الدالة الأولية مثل "Toi " بوصفها من الوحدات اللغوية الصغرى). كما إن هذا ليكون إذا قلنا إن الاختيارات الأكثر سعة (مثل «بعدك») إنما تتيح الفهم انطلاقاً من اختيار الوحدات اللغوية الصغرى (وبهذا، فإننا نضع فرضية قوية جداً مفادها أن الفارق في المعنى بين عبارة «بدأ بعدك» وعبارة «بدأ بعد الحرب» إنما يعود إلى الفارق القائم بين الضمير «ك» وكلمة «الحرب»، ويبقى علينا أن نشرح أن لدينا جملتين مفسرتين، هما: «بعد أن تكون قد بدأت» و «بعد أن تكون الحرب قد انتهت»).

2- إن اختيارات التمفصل الثاني هي اختيارات للوحدات المائزة فقط ممثلة في «الأصوات». ولقد نعلم أن المهمة الوحيدة للأصوات إنما تكمن بتمييز الوحدات اللغوية الصغرى: إن اختيار "T " في الضمير "Toi" لا يعد جزءاً مباشراً من إرادة المعنى، بل جزءاً غير مباشر فقط، وذلك بما إنه أصبح ضرورة عن طريق اختيار الوحدة اللغوية الصغرى "Toi"، والذي يميزها من الضمير "moi" مثلاً. (عندما يتكلم مارتينيه عن اختيار الأصوات، فإنه يتخذ إذن وجهة نظر المستمع: إن المستمع إذ لايفك مقاصد المتكلم إلا من خلال الظهور المتتابع للأصوات، فذلك لأن لدية انطباعاً أن المتكلم اختارها. وأما من وجهة نظر المتكلم، فإن الاختيار المسبق للوحدات اللغوية الصغرى هو الذي يفرض الأصوات). وهنا أيضاً، يقدم مارتينيه فرضية تقول بوجود التمفصل، أي أن لدينا اختيارين في الحد الأدنى (بما إن الأصوات هي موضوعنا) وأن تتابعهما يكشف عن اختيار المقاطع العليا مثل أجزاء الكلمة البسيطة.

سيكون للوصف اللساني إذن مكونان أساسيان. فمن جهة، هناك علم الأصوات الذي يدرس التمفصل الثاني، ويضع قائمة بالأصوات، ويحدد سماتها الملائمة، والطبقات تبعاً لهذه السمات، وسيعين الضوابط التي تحكم توليفاتها. وهناك النحو من جهة أخرى، وهو مكرس للتمفصل الأول. ولذا، فهو يضع قائمة بالوحدات اللغوية الصغرى، ويعين لكل وحدة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها في العبارة، كما يوزع الطبقات على فئات من الوحدات اللغوية الصغرى التي تتطابق وظائفها. ويضاف إلى هذين المكونين اللذين يصفان

إمكانات الاختيار، دراستين لا غنى عنهما عملياً، ولكنهما هامشيتان نظرياً. وهاتان الدراستان تعينان الشروط التي تفرضها اللغة لكي تظهر هذه الاختيارات. أما الأولى، فهي الدراسة الصوتية. وإنها لتحدد السمات غير الملائمة التي ترافق السمات الملائمة للأصوات. وأما الثانية، فهي الدراسة الصرفية. وإنها لتحدد كيف تحقق الوحدات اللغوية الصغرى نفسها صوتياً تبعاً للسياقات التي تظهر فيها. وإننا سنجد هنا جزءاً من علم الصرف التقليدي (إن إعطاء تصريف للفعل «aller – ذهب» يعني أن نقول إن الوحدة اللغوية "aller" نفسها تتحقق على هيئة " i " عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «مستقبل»، وتتحقق على هيئة "all" عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «المضارع»، إلى آخره)، كما سنجد أيضاً أن جزءاً من النحو التقليدي مكرس لظواهر تتعلق بالعامل. فالقول إن «أداة» التعريف في الفرنسية تتوافق عدداً مع الاسم، وكذلك هو حال الفعل مع فاعله، فهذا يعني أن الوحدة اللغوية الوحيدة «الجمْع» الموجودة في عبارة «les chevaux boivent – الأحصنة تشرب»، إنما تتحقق بتتابع ثلاث علامات منفصلة (لدينا es في les، ولدينا aux في chevaux، ولدينا vent في boivent).

■ انظر كتاب

A. Martinet: La linguistique synchronique. Paris. 1965. Chap. 1.

يعطي مفهوم الـ sphota لبهارترهاري للكلمة المتميزة من تحققاتها الوظيفية صوتاً وكذلك المتميزة من تحققاتها الصوتية، وضعاً يشبه وضع الوحدة اللغوية الصغرى عند مارتينيه - والتي يجب أن نفهم بأنها لا تتمفصل في أصوات، ولكن تظهر بوساطة الأصوات.

ج – إن الفصل بين الاختيار والخضوع اللسانيين، يفضي بمارتينيه إلى الاعتراض على التقاليد القاعدية. وإن هذا الفصل ليظهر أيضاً، ولكن بشكل مختلف، في بعض المتصورات، وفي التطور الداخلي للمدرسة التوليدية (على الرغم من أن هذه المدرسة تفضل أن تؤسس مواقفها على براهين «تجريبية»).

1 – لقد ظل متصور «المكون الصوتي» قائماً خلال كل تاريخ النظرية. وبالنسبة إلى تشومسكي، فإن قواعد اللغة تمثل وصفها الكلي. وهي تتضمن ثلاثة مكونات رئيسة: النحو (الذي هو الجزء المولِّد من القواعد، «القواعد التوليدية» بالمعنى الحقيقي)، وهو مكلف بتوليد، تبعاً لآليات شكلية محضة، كل سلاسل الوحدات البنيوية الصغرى المنظور إليها بوصفها وحدات قاعدية، وهو يولِّدها ولا يولِّد سواها. ونجد، في السلاسل التي ولدها النحو، أن الوحدات البنيوية الصغرى تتراصف الواحدة إلى جانب الوحدات الآخرى

(ستكون أداة التعريف المدغمة "au" ممثلة بوصفها "à" مثل «أل التعريف»). وبالاضافة إلى هذا، هناك بعض ظواهر التوافق لم تعط قدراً من العناية (فجملة «chevaux boivent - الأحصنة تشرب» ستكون ممثلة بوصفها سلسلة «أداة التعريف» «جمع» ، حصان «جمع»، شرب «مضارع» «جمع»، وهي منظمة تبعاً لبنية محددة). وأخيراً، فإن تمثيل الوحدات البنيوية على المستوى النحوي، هو تمثيل تواضعي محض، ولا يشكل في شيء تمثيلاً صوتياً. فهذه السلاسل، ما إن يولِّدها النحو، حتى يجب أن يعالجها، بالنظر إلى بنيتها، مكونان آخران، لم يعد لهما سطلة توليدية، بل سلطة تأويلية فقط: المكون الدلالي، وهو يترجم السلاسل إلى لغة دلالية واصفة، وذلك بشكل يعطي تمثيلاً لمعنى الجمل. وهناك مكوِّن وظائف الأصوات الذي يترجمها إلى لغة صوتية واصفة، فتكشف بهذا عن نطقها. وهكذا، فإن مكون وظائف الأصوات يجمع عند تشومسكي مجموعاً من الخضوعات للتعبير.كان مارتينيه قد وزع دراستها بين الصوتيات وعلم وظائف الأصوات والصرف. ولهذا السبب، نسمي هذا الجمع أحياناً «علم الأصوات الصرفي». ومن جهة أخرى، فإنه لا يمثل أي اختيار من اختيارات المتكلم - يستثنى من هذا بعض التلوينات « الأسلوبية» والتي ينظر إليها بوصفها هامشية (الاختيار بين «je peux - أستطيع» و«je puis - أستطيع» أو بين النطق في عبارة «il est ici - إنه هناك» ونفس العبارة "il est tici". فإذا نظرنا إلى قواعد اللغة بوصفها اصطناعاً جزئياً لإنتاج العبارات (وهذا تأويل رفضه تشومسكي، ولكنة عاد للظهور باستمرار في أعمال التوليديين)، فيمكننا أن نقول إذن إن هذا المكون يصطنع إجراء آلياً تماماً، يحول المتكلم من خلاله مجموعة من الاختيارات التي عملت في مستوى سابق إلى سلسلة من الأصوات.

الملاحظة الأولى:

يطلق تروبتسكوي اسم «علم الأصوات الصرفي» على جزء من الوصف اللساني المكلف بدراسة كيفية استخدام الأصوات من أجل التعبير عن المفاهيم أو عن الفئات القاعدية. وسيدرس علم الصوت الصرفي مثلاً ظاهرة التعاقب، أي المتغيرات التي يمكن لهذاالتعبير أن يستدعيها، لا سيما في اللغات الهندو-أوربية، في داخل الجذر نفسه: لكي نصنع من الاسم الألماني «Tag - يوم» الصفة «Täglih - يومي»، فإننا نغير إلى "ä" المنطوقة مثل الفرنسية " é "، الحرف " a " من جذر الكلمة "Tag".

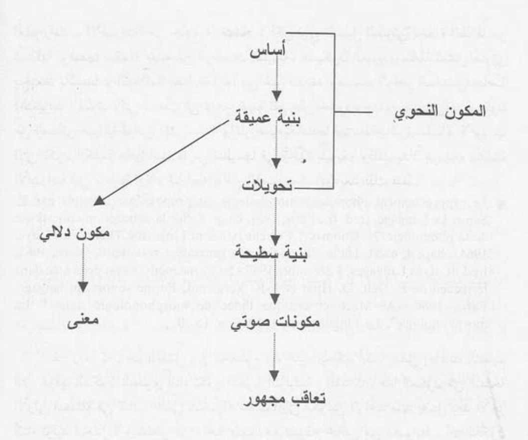
الملاحظة الثانية:

إن ما يبرر بالنسبة إلى تشومسكي رفض البنية الصوتية المحضة (بالمعنى التقليدي

لعلم وظائف الأصوات) هي حجج الاقتصاد : لكي نبني التمثيل الصوتي لجملة انطلاقاً من تمثيلها بوصفها سلسلة مبنية من الوحدات البنيوية، فسيكون العبور بوساطة تمثيل صوتي يحتفظ بالسمات الملائمة فقط تعقيداً من غير فائدة. وبسبب ظواهر المفصل خاصة (التغيرات الصوتية التي تحدث في داخل كلمة تقع على حدود وحدتين بنيويتين)، فسيكون من الممكن صياغة قوانين أكثر بساطة وأكثر عمومية عندما نستنبط مباشرة سلسلة الأصوات التي تكوّن الكلمة مادياً انطلاقاً من تنظيمها في وحدة بنيوية، وذلك بدلاً من بناء سلسلة الأصوات التي تجليها أولاً، ثم انطلاقاً من الأصوات المادية بعد ذلك فقط.

■ Le rapprochement phonologie-morphologie est proposé par exemple par E. Sapir, Le Langage, trad. fr., Paris, 1967, chap. 4.-Sur la conception chomskiste de la phonologie: N. Chomsky, Current Issues in Linguistic Theory, La Haye, 1964, chap. 4, et M. Halle, "Phonology in generative grammar", Word, 1962, trad. fr. dans Langages, 8 décembre 1967.- Sa forme moderne est présentée dans le recueil de F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud, Forme sonore du langage, Paris, 1984. -A. Martinet critique l'idée de morphonologie dans " La morphonologie", La Linguistique, 1, 1965, p. 15-30.

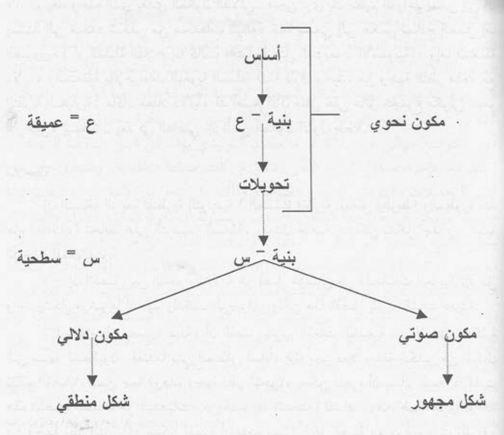
2- ربما كان هم الفصل بين الخضوع والاختيار يحكم أيضاً بعض إعادات التنظيم التي عرفها المكون النحوي أثناء تطور النظرية التوليدية. فلقد كان هذا المكون من النسخة الأولى الممثلة في كتاب «البنى النحوية» منقسماً إلى مكونين الواحد منها يعمل بعد الآخر أثناء توليد الجمل، ويشتغل كل واحد منهما مع نموذج خاص من الضوابط. أما المكون الأول، وهو المكون الأساس، فإنه يستخدم « ضوابط إعادة الكتابة». وأما المكون الثاني، فيطبق تحويلات على البنى التي ولدها المكون الأول. ونجد من بين هذه التحويلات أن بعضها، « الإجباري»، ليس له أثر دلالي، وأن بعضها الآخر « الاختياري»، مثل النفي أو الاستفهام، له أثر دلالي بطبيعة الحال. ولكن هذين النموذجين من نماذج التحويل لا يشكلان مكونين فرعيين متميزين: إن تدخلاتهما متمازجة فيما بينها. ولقد اختفى هذا الوضع في النسخة الثانية المسماة « معيارية» من النظرية، المطورة على نحو خاص في كتاب «الوجوه النحوية» (1965). فهنا نجد تحويلات اختيارية أكثر. فالنفي، والاستفهام، وبشكل عام كل البنى النحوية ذات الوظيفة الدلالية هي بنى ولدتها ضوابط إعادة الكتابة الأساس. وتعد حينئذ البنى التي تولدها ضوابط إعادة لكتابة « البنى العميقة» للعبارات. وإن على المكون الدلالي أن يؤوّل هذه النبى مباشرة. وأما فيما يخص المكون التحويلي الفرعي، فإنه سيعمل عليها مزيحاً الوحدات البنيوية مثلاً، من غير أن يحدد هذا أي أثر دلالي. ويكون هذا لكي ينتج «بنى سطحية»، سيستوعبها المكون الصوتي فيما بعد في تعاقبات مجهورة. ومن هنا، فقد نشأت الترسيمة العامة المعروفة:



(لدينا ثلاثة مكونات: المكون النحوي، والمكون الصوتي، والمكون الدلالي. ولدينا مكونان فرعيان للمكون النحوي، وهما «أساس» و«تحويلات». ثم لدينا « البنية العميقة» و«البنية السطحية» و«التعاقب المجهور» و«المعنى». وهذه كلها تعد تمثيلات مختلفة للعبارة التي تنتجها القواعد. وأما الأسهم الممتلئة، فتدل على المدخل الموجود في مكون القواعد. وأما الأسهم المتقطعة، فتدل على المخرج).

تظهر هذه الترسيمة بوضوح الفصل بين ما هو مختار ويتجلى في المعنى، وماهو غير مختار، أو مختار فقط من باب التنوع الأسلوبي، ويؤثر فقط على الشكل المجهور. وسيكون هذا الفصل مستمراً، ولكن تحت شكل معدل، وذلك في النسخة الثالثة من النظرية والمسماة النظرية «المعيارية الممتدة». ولقد وضعت هذه النظرية بدءاً من عام /1970/. وإذا عدنا نبحث عن أصل هذه التعديلات، فسنجد أن بعض الظواهر التي لا يمكن معالجتها إلا بوساطة التحويلات، تمتلك بالأحرى تأثيراً دلالياً أكيداً. وتمثل هذه الحالة بعض التغيرات في نظام الكلمات. ونضرب على هذا مثلاً: « لم يأت أي واحد من زملائي» و « أي واحد من زملائي لم يأت». ولقد أفضت وقائع هذا النموذج، وهي جد

كثيرة، إلى إعادة تنظيم القواعد، سامحة بذلك بوجود تجمع جديد للظواهر التي تتناسب مع اختيارات ذات قيمة دلالية، وكذلك لفصلها إما عن ماهو خضوع، وإما عن ماهو اختيار دلالي محض. وإنه لمن أجل هذا، تم إدخال مستوى إضافي للتمثيل: إنه البنية السطحية «بنية – س» ، وهو ناتج عن التحويلات. والترسيمة هي كالتالي:



إن المكون الدلالي هو الذي يؤول «البنية – س» (المسماة المنطقية) بشكل نحصل فيه على المعنى («الشكل المنطقي»). ولكن «البنية – س» تصلح، من جهة أخرى، مدخلاً إلى المكون الصوتي الموسع (والذي ينجز في داخله، بالإضافة إلى الإكساء المجهور بالمعنى الدقيق للكلمة، متغيرات أسلوبية و محو خالٍ من التأثير الدلالي، مثل محو ضمير الشخص الأول والذي يعد فاعلاً محتملاً لصيغة المصدر «المجيء» في عبارة «وعدت بالمجيء». ويذكر الحرف «س» في المصطلح «البنية – س» أن لهذا المستوى، من منظور شكلي، نقطة مشتركة مع «البنية السطحية» القديمة – إنه ناتج عن التحويلات – ولكن، لأسباب وظيفية، فإن الإعلان عنه بوصفه «سطحياً» غير ممكن. وقد كان ذلك كذلك لأن

له تأثيراً دلالياً. والأمر هو هكذا بالنسبة إلى المصطلح «البنية - ع» الذي يعين المستوى التمثيلي، وهو ما ينتجه الأساس. فالمصطلح «ع» يذكر بالقياس الشكلي لهذا المستوى مع التعبير القديم «البنية العميقة». إن كل واحد من التعبيرين قد أنتجته ضوابط إعادة الكتابة الخاصة بالأساس. ولكن هذا المستوى، وظيفياً، لم يعد يصلح أن يوسم بوصفه «عميقاً» لأنه لم يعد وحده الذي يغذي المكون الدلالي. فنحن نرى بأن تنظيم القواعد يسعى إلى أن يستند إلى محدد شكلي من محددات آلياته، كما يسعى إلى عكس نماذج العمل إما الضرورية (أو القليلة التلاءم إذا كانت اختيارية مثل التنويعات الأسلوبية)، وإما المعللة دلالياً، والمتعلقة بالإجراءات اللغوية الممثَّلة (ثمة فارق وحيد، من وجهة النظر هذه، مع النظرية المعيارية: ماكان معللاً دلالياً، قد أصبح الآن ملقى على عاتق مجموع مكوني النحو الفرعيين، بينما كان يعد في الماضي جزءاً من المكون الأول فقط).

ملاحظة:

إن النسخة الرابعة للنظرية التوليدية (المسماة «نظرية العامل والربط» والمطورة منذ عام /1980/) تحافظ على الترسيمة السابقة، وتعدل خاصة - ولكن بشكل جذري- البنية الداخلية للمكونات.

د - إن الفصل بين النحو والدلالة هو فصل مؤسس في اللسانيات الغربية (إذ كل واحد يشكل موضوعاً للتعليم وللكتب الوجيزة). ولكن هذا الفصل يثير مناقشات عديدة.

إننا سنلاحظ، بصورة عامة، أن الفصل يقرب اللغات الطبيعية من الألسنة الشكلية التي يبنيها المنطقيون. فعندما يبني المنطقي لساناً، فإنه يميز فعلاً وبدقة شكلين من أشكال تقييم القضايا. فمن جهة (وهذه وجهة نظر النحو)، يمكن للمرء أن يسأل نفسه إذا كانت هذه القضايا تستنبط من البدهيات ومن الضوابط المحددة للسان. ومن جهة اخرى (وهذه من وجهة نظر الدلالة)، يمكن للمرء أن يقيم تماثلاً لكل قضية مع موضوعات نظرية، تسمى النموذج الذي يمكن تحديده من غير إحالة للسان. وتقيَّم القضايا حينئذ بالنظر إلى خواص الموضوعات التي تماثلها في النموذج. ولذا، فإن «نظرية النماذج» نظرية مكرسة لدراسة العلاقات بين هذين التقييمين، الداخلي والخارجي، ولكن هذه الأبحاث تفترض دائماً أن اللسان ونماذجه يستطيعون أن يتميزوا بشكل مستقل. ويتطلب نقل هذا المنهج إلى اللسانيات أن يكون ميدان الدلالة الذي تتكلم جمل اللغة عنه محدداً من غير إحالة إلى هذه الجمل، أو أيضاً أن نكون قادرين على ضبط وتمثيل المعنى الذي تنقله جملة ما من غير أن نجعل البنية النحوية للجمل تتدخل في هذا التمثيل. ولقد توصل أتباع تشومسكي إلى هذا إذ ميزوا المعنى بمصطلحات المتصورات المستعارة من المنطق (ومن هنا، فقد نشأ التعبير

«شكل منطقي» المستخدم بغية تعيين المعنى). ويمكننا أن نتصور أيضاً أننا نستخدم متصورات نفسية. ولكن في الحالين، فإن فصل النحو والدلالة يترافق مع متصور غير لساني للمعنى - وهذا ما سيرفضه السوسيري مثلاً.

وحتى لو تم القبول بالأمر على كل حال، فإن بعض «المنشقين» مع بقائهم في الإطار العام جداً لنظرية تشومسكي، قد ذهبوا إلى مطابقة المكون الدلالي مع جزء من المكون النحوي. وقد اتخذ تفكيرهم من «النظرية المعيارية» نقطة انطلاق. ورأوا، تبعاً لهذه النظرية، أن «البنية العميقة» الناتجة عن الأساس تتضمن كل المعلومات المفيدة لعمل المكون الدلالي، ولاشيء سواها. وبما إن هذا الأخير مصمم بوصفه «تأويلاً محضاً»، فإننا لا نرى ما يدعو إلى تمييز الشكل المنطقي والبنية العميقة، أو أيضاً الأساس والمكون الدلالي. ونصل حينئذ إلى فكرة علم الدلالة التوليدي. وهي فكرة دعمها «ج.ر.روس» و «ج. لاكوف» حوالي عام /1970/. فالمكون التوليدي يولد كل البنى الدلالية الممكنة، وذلك تبعاً لإجراء مماثل لإجراء النحو العميق في التشومسكية التقليدية. وستطبق على هذه البنى التحويلات والقوانين الصرفية الصوتية، وذلك على نحو من الآلية التي ستعطيها ثوباً صوتياً. ويمكن في إطار هذا المنظور أن نتصور بسهولة أن يكون المكون الأول عالمياً (إنه يمثل مجموع المعاني التي يمكن أن ينبها)، وأن تتميز اللغات عن طريق الثاني فقط. ويبقى مع ذلك أن نقول إن الدلاليات التوليدية، وإن تم التخلي عنها سريعاً، إلا أنها تبرز سلسلة من الأفكار لايستطيع اللساني أن يفلت منها، مهما كانت النظرية التي يجعل موقعه فيها. وإذا كان وصف اللغة يسعى إلى تمثيل الشكل الذي يبني به المتكلم عباراته، وإذا كان الاختيار الأول، من جهة أخرى، هو الاختيار الذي قام به المتكلم بغية إيصال معنى، فإننا لانرى كيف يمكن للمكون القاعدي الأول أن لا يكون دلالياً.

■ U. Weinreich a été un précurseur de la sémantique générative, en même temps qu'il proposait de rapprocher les transformations du composant phonologique: " Explorations in semantic theory ", in T.A. Sebeok (ed.), Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966. - Une forme extrême est présentée par J.D.McCawley, "The role of semantics in a grammar", in E. Bach et R. Harms (eds.), Universals in Linguistic Theory, Londers, New York. 1968. - Unexposé d'ensemble de la doctrine : M. Galmiche, La Sémantique générative, Paris, 1975.- L'orthodoxie chomskiste est défendue par J.J. Katz, "Interpretative semantics, vs generative semantics", Foundations of Language, mai 1970, p. 220-259.-La sémantique générative a reçu le coup de grâce, à l'intérieur de l'école générativiste, quand la "théorie standard étendue" a redonné un effet sémantique aux transformations. Pour une vue d'ensemble de ces problémes, cf. Le nº40, 1984, de Communications, "Grammaire générative et sémantique".

بما إن الدلالة تتضمن دراسة مفردات اللغة، فإنها تعطي الحق لتضييق تعارضها مع النحو. وبالفعل، فإنه كلما أصبحت دراسة الكلمات دقيقة، لاحظنا أكثر أن كل كلمة تطرح قيوداً على محيطها. وهكذا، فإن «م. غروس» إذ درس الأفعال الفرنسية، فقد رأى بدهياً أن لكل فعل تقريباً خصوصيات ماهو المكان الذي يبقى لنحو ينشئ ترسيمات لتنظيم يسوس جمل اللغة. وعلى كل حال، سيكون واجباً على هذه الترسيمات أن تكون ذات عمومية كبرىً. فنحن عندما نهبط في التفاصيل، فإن التنظيم سيبدو محكوماً بالمفردات اللغوية. وإن «غروس» نفسه إذ يلح على أهمية المفردات، فإنه لا يتطلع إلى ترقية الدلالة المحددة بوصفها دراسة للمعنى. ولكن إذا قبلنا، بالإضافة إلى ذلك، بأن الفئات المستخدمة لإنشاء الخواص التوزيعية للمفردات (الأفعال الدالة على الحالة، السيرورة، الأسماء الدالة على أشياء حية، غير حية، بشر، قادرون، ثقال، مجردات، واقعيون....) يجب أن تحدد بحدود المعنى، وهذا ضيق، فإن هذا يمثل ليس مكان النحو بالنسبة إلى المعجم فقط، ولكن عين المكان المعطى لوصف لساني مستقل عن بواعث المعنى. وسنضرب مثلاً. نلاحظ أننا نستطيع أن نقول: «بقيت متأخراً، فالمخزن لا يغلق إلا متأخراً»، «إن الوقت متأخر، ولا يزال جان هنا». وستصبح هذه العبارات «غريبة» على الأقل، إذا وضعنا كلمة «مبكر» مكان «متأخر». ويبدو أن المقصود هنا هو الاضطراد، وليس ظاهرة عرضية، في بناء الجمل الفرنسية. ولكن لكي يتضح ذلك يجب:

1. المرور بتحليل لفظي للكلمتين «متأخر» و «مبكر».

2. إجراء مثل هذا التحليل في حدود المعنى، والبحث في معني هاتين الكلمتين عن ما يسمح أو يمنع في السياقات التي تشكلها «بقي»، «لم ... إلا»، «بالأحرى»، «أيضاً»...

وإذا كنا بالفعل لا نكتفي بانشاء قائمة بهذه السياقات، فيجب أن نبحث لها عن نقاط مشتركة، تتناسب مع المعنى «متأخر» وليس مع المعنى «مبكر». وهكذا ستتحول دراسة الاضطرادات النحوية، عن طريق المفردات، إلى دراسة دلالية.

هـ - ثمة مناقشات عديدة تتعلق حالياً بضرورة إدخال مكون تداولي (ذرائعي) إلى الوصف اللساني. بيد أن هذه المناقشات قد أظلمت لكثرة المعاني التي أعطيت لهذا المصطلح. ولكي نبسط الأمور، فإننا نستطيع أن نميز معنيين أساسيين:

1- تدرس التداولية (رقم 1) (انظر «مقام الخطاب» في هذا القاموس) كل ما يعود، في معنى العبارة، إلى المقام الذي استخدمت فيه العبارة، وليس فقط إلى البنية اللسانية للجملة المستخدمة. ولقد ركز معظم الباحثين، منذ عام /1960/ على الامتداد الواسع لهذا الميدان. ولقد أظهروا كم كان المعنى ضئيل التحديد في إطار المادة اللسانية المستخدمة. وتعد معرفة المقام ضرورية مثلاً لإقامة المرجع الذي يشار إليه بما يلي:

- بالضمير (المتعين بـ «نحن» في «نحن سنذهب»).

- بفعل اللغة المنجز (إذ أقول: «سآتي». فهل يعطي المتكلم معلومة، أويقطع وعداً، أو إن المقصود ضرب من التهديد؟).

- بميادين الكميات (إذ أقول: «وحده، بيير سيأتي»، فما هو مجموع الأشخاص الذين لن يأتوا من الذين نتحدث عنهم؟).

- بالنتائج المستهدفة (أي نتيجة محتملة تسمح بمعارضة قضيتين تتصلان بـ «لكن» في «سأرى بيير ولكن جان سيكون هنا» ؟).

نستطيع أن نفكر بأن هذه التداولية (رقم 1) غريبة قطعاً عن اللسانيات، ذلك لأنها تتعلق بما يضاف على جمل اللغة من الخارج. ولكننا نجد أن اللجوء إلى المقام من أجل التأويل غالباً ما يكون منصوصاً عليه وتحدده المادة اللسانية نفسها. وهكذا، فإن الضمير «نحن» يبدو أنه يحتوي، في معناه الجوهري، على تعليمات تتعلق بالبحث عن المرجع: المقصود به أشخاص ينتمون إلى مجموعة يعلن المتكلم أنه يعد جزءاً منها. وإن الأمر نفسه ليكون بالنسبة إلى الرابط «لكن». فهو يطلب إلى المخاطب، من أجل فهم العبارة، أن يتصور اقتراحاً ثالثاً، بما إن طريقة التفكير المنسوبة إلى المتكلم يجب الحفاظ عليها مستمرة نظراً لما يأتي بعد «لكن» (في المثل الذي سقناه آنفاً، ثمة احتمال، مثلاً، لوجود محادثة مع بيير - وأن حضور جان سيجعلها مستحيلة). وتظهر مثل هذه التحليلات ضرورة لإدخال مؤشرات تداولية (رقم1) على الوصف اللساني. فهي تحدد، بما إن الأمر يتعلق بالجلمة، نموذج التحقيق الذي يجب أن يتبع في داخل مقام الخطاب، وذلك عند ما يكون علينا أن نؤول أياً من تواتراته.

بقي أن نعرف إذا كان يجب على هذه المؤشرات أن تكون مولدة لمكون تداولي مضاف على كفاية مكون دلالي مستقل، أو إذا كانت لا تشكل الوصف الدلالي نفسه. فعندما نعزوا إلى الجمل مثلاً «صيغة منطقية»، كما يفعل التوليديون، فإننا نؤثر الحل الأول: إننا نقبل بوجود مستوى أساسي للمعنى الذي، هو بذاته، لا يشكل مرجعاً للمقام، ولكنه يستطيع أن يغتني به فقط. ويفسح هذا الاختيار المجال أمام بساطة عظمى للمكون الدلالي، الذي ينتج تمثيلات قريبة جداً من تمثيلات الشكلانيين في الأنساق المنطقية. وإننا، في المقابل، نحمل المكون التداولي أن يوضح، وإن على سبيل مؤثرات المعنى، كل ما مايبتعد عن هذا (انظر ب. دي كورنيليه). وإننا لنؤثر، على العكس من هذا، الاختيار الثاني إذا كنا نرى معنى الجمل بوصفه مؤشراً بسيطاً لاستراتيجيية تهدف إلى استغلال مقام الخطاب. وتستلزم هذه الفكرة، بما إن المقامات الممكنة غير متناهية، أن يشتمل معنى الجملة على نموذج لهذه المقامات، يسمح بإدخالها إلى عدد محدد من

الفئات. وإننا لنستطيع إزاء هذه الفئات العامة أن نحدد التحقيق الذي يجب القيام به لتأويل هذا التواتر الخاص أو ذاك من تواترات الجملة.

2- تتعلق التداولية (رقم 2) (انظر «اللغة والفعل» من هذا الكتاب) ليس بأثر المقام على الكلام، ولكن بأثر الكلام على المقام. فمعظم عباراتنا تعطي، في وقت واحد، معلومات عن العالم، وتقيم، أو تزعم أنها تقيم، بين المشاركين في الخطاب نموذجاً خاصاً من العلاقات، يختلف باختلاف فعل اللغة المنجز (تبعاً أن يكون الاستفهام هو المقصود أو أن يكون الأمر هوالمقصود)، ويختلف أيضاً تبعاً لمستوى الخطاب المختار(أي تبعاً أن يكون الكلام محترماً أو مألوفاً). ومن جهة أخرى، فإنها تفرض صورة معينة للمتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها (يستطيع المتكلم في حالة التأكيد أن يقدم نفسه وكأن بينه وبين ما يقول بعداً، وهذا أمر غير متلائم مع التعجب، حيث يبدو المتكلم منخرطاً تماماً في كلامه الخاص). وإنها لتفرض على المتلقي أيضاً صورة عن ذاته، فتعزوا له، في اللحظة التي نتوجه بها إليه، هذا الموقف أوذاك. فعبارة نفي مثل: «بيير ليس هنا» تقدم المتلقي وكأنه معتقد أو يقدر أن يتوقع وجود بيير. وهناك عبارة تشتمل على مضامين مفترضة مسبقاً (بمعنى أن عبارة «بيير توقف عن التدخين» تفترض مسبقاً أن بيير يدخن)، وإنها لتفعل هذا كما لو أن المتلقي كان يعلم ذلك من قبل (أي كما لو كان يعلم أن بيير كان في الماضي يدخن)، وثمة عبارة تشتمل على سلسلة برهانية (الجو حار، ويجب أن تخرج إذن)، وإنها لتفعل هذا كما لو أن المتلقي يقبل مبدأ عاماً ينصح بالخروج عندما يكون الجو حاراً. ولذا، فإن التداولية (رقم2) تتعلق بهذا التحويل عن طريق الخطاب نفسه، وذلك من المحيط الذي تم إنتاجه فيه (وحتى إذا كان هذا التحويل ليس سوى زعم، فإن له دائماً أثراً واقعياً على الخطاب اللاحق).

وكما كان الأمر بالنسبة إلى التداولية (رقم 1)، فإننا نتحدث لكي نعرف:

I - إذا كان يجب على هذه الوقائع أن تدخل في وصف اللغة.

II - وماهي علاقات هذه الوقائع مع الدلالة.

أما ما يتعلق بالنقطة الأولى، ومن بعد الأمثلة التي جئنا على إعطائها، فإنه لمن الصعب أن ننكر أن يكون الفعل، أو الفعل المزعوم للكلام، جزئياً على الأقل، محدداً بالكلمات وببنية الجملة المنطوقة. وبالإضافة إلى هذا، فإنه لمن الواضح أن طرقه تختلف من لغة إلى لغة. فالأفعال ليست هي نفسها في كل مكان، وإن الصورة التي يشار بها إليها تتغير أيضاً تغيراً واسعاً. وإن الأمر ليكون هو نفسه بالنسبة إلى الطريقة التي يقيم فيها المتكلم بعداً يفصله عن المتلقي. فالفارق بين «tu - أنت» و «vous - أنتم» غير موجود

في الإنكليزية والعربية، وإنه ليس مساوياً بالضبط لـ"du " ولـ"sie" الألمانيتين. وهناك لغات، مثل اليابانية والكورية، تمتلك أدوات أكثر دقة لوضع المتكلمين في مواضع يكون فيها بعضهم إزاء بعض (فهنا لا تستعمل الكلمة نفسها من أجل الكلام عن كتاب كتبناه وعن كتاب كتبه المخاطب أو ثلث من الوضع الاجتماعي العالي. وأما المسألة الثانية، فقد تمت مناقشتها أكثر. فبعضهم، مثل التوليديين، يعتقد أن في مقدوره تحديد مستوى دلالي مستقل عن التداولية (رقم 2) كلها، يقدم تمثيلات عن الواقع فقط، وتكون أهلاً لأن تعد حقيقية أو غير حقيقية. وهذا مايعبر عنه التعبير «الشكل المنطقي». ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا إذا كان تمثيل الأشياء لا يمر عبر إنشاء علاقات ذاتية بينية في الخطاب، كما نسأل أنفسنا إذا كانت اللغة لا تعطي ضرباً من الإدراك النطقي للعالم. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا سنتكلم حينئذ عن مكون دلالي تداولي، أو أيضاًعن تداولية مدمجة في الدلالة.

- الملاحظة الأولى:

إذا قبلنا بأن الهيمنة التي تمارسها العبارة، هي هيمنة مزعومة قبل كل شيء، وأن البناء المتخيل لهو نوع من المحيط المثالي، وإذا قبلنا، من جهة أخرى، أن المقام المحدد للمعنى إنما هو في جزء كبير منه إسقاط للعبارة نفسها، فإننا سننقاد إلى إنشاء علاقات وثيقة بين التداوليتين. فكلاهما يتعلق ببناء العالم عن طريق الكلام.

- الملاحظة الثانية:

إننا لم نطرح في هذه الخلاصة من القضايا التداولية سوى علاقات العبارة مع المقام الذي تظهر فيه، وليس علاقاتها مع النص الذي تشكل جزءاً منه: ينظر أحياناً إلى «لسانيات النص» بوصفها جزءاً من التداولية. ونحن سنقدمها في الفصل «نص» من هذا القاموس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إجراءات تعلم اللغة وإنتاج الكلام، اللذين تكون دراستهما مجملة أحياناً في التداولية، فإننا سنعالجهما في «علم النفس اللساني» وفي «علم الاجتماع اللساني».

■ Sur les problèmes particuliers traités par la pragmatique, voir notamment les sections "Référence", "Enonciation", " Situation de discours", "Langage et action". -Sur les aspects philosophiques et logiques de la pragmatique: F. Latraverse, La Pragmatique: histoire et critique, Bruxelles, 1987. Sur ses aspects linguistiques: O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972 (le chap. 4 développe l'idée que la signification, hors situation, est faite d'instructions pour l'interprétation en situation); B.N. Grunig, "Pièges et illusions de la pragmatique linguistique". Modéles linguistiques, 1979, p. 7-38; C. Kerbrat

Orechioni, L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, 1980; A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, Paris, 1982; S.C. Levinson, Pragmatics, Cambridge, 1983; B. de Cornulier, Effets de sens, Paris, 1985; P. Sgall, E. Hajicova et J. Panevova, The Meaning of the Sentence in its Semantic and Pragmatic Aspects, Dordrecht, 1986; S. Golopentia, Les Voies de la pragmatique, Saratoga, 1988.- Une théorie générale des rapports entre phrase et situation est présentée dans D. Sperber et D. Wilson, La Pertinence: communication et cognition, Paris, 1989, voir p. 773 s. - On trouvera une bibliographie complète dans J. Nuyts et J. Verschueren, A Comprehensive Bibliography of Pragmatics, Amsterdam, Philadelphhie, 1987.- Signalons enfin que le Journal of Pragmatics, fondé en 1977 (Amsterdam), traite sans exclusive de tous les problèmes liés au langage et qualifiés, en quelque sens que ce soit, de pargmatiques.

اللسانيات الجغرافية

GÉOLINGUISTIQUE

أن يتكلم المرء عن اللغة الفرنسية، وعن اللغة الألمانية، إلى آخره، فإن هذا يعني إنشاء تجريد وتعميم هائلين (وغالباً ما يكونان غير واعيين).

والسبب في ذلك، لأنه يوجد، في الواقع، عدد من اللهجات يتساوي مع عدد من المجتمعات المتسعملة للغة، بل يتساوي، إذا كنا دقيقين، مع عدد الأفراد المستعملين لها (ولا يستثنى من ذلك، من منظور لساني، إمكانية وجود عدد من الأفراد في كل إنسان). ولقد نستطيع أن نطلق اسم «اللسانيات الجغرافية» على ذلك التميز الذي يظهر في اللهجات ذات العلاقة مع محليتها الاجتماعية والمكانية في الوقت نفسه (إن الحدود غالباً ما تكون ملتبسة مع «اللسانيات التغيرية» التي تدرس متغيرات اللهجة نفسها تبعاً للوضع الاجتماعي لمتكلميها).

لقد أصبح تحديد المصطلحات المستخدمة في مثل هذه الدراسة صعباً، وذلك لأن معظمها، إذ ينتمي إلى لغة اللسانيين ذات الادعاء العلمي، إلا أنه يعمل أيضاً في اللغة اليومية، سواء كان ذلك في وصف اللهجة، أم كان ذلك في تقييم طرقها. وغالباً ما يكون لا ستخداماتها رهان آيديولوجي أو سياسي يجعل المرء ينسى ما تدل عليه.

I - اللغة القومية أو الرسمية:

إنها لغة تعترف بها الدولة بوصفها لغة التواصل الداخلي (مع إمكانية وجود عدد منها، كما هو الحال في بلجيكا وسويسرا). وهذه اللغة التي تنشأ متأخرة على وجه العموم، ويعود سبب وجودها إلى تفوق لهجة محلية، إنما يفرضها التنظيم الإداري والحياة الثقافية (وهي التي يتم تعليمها، وهي التي تفسح المجال، غالباً، أمام الكتابة، بسبب نقص التواضع الضابط للإملاء وللكتابة). وليس نادراً أن تستعمل السلطة اللغة بوصفها أداة

سياسية (إن الصراع ضد «اللهجة» المحلية يعد جزءاً من السياسة المركزية، والقومية، بكل أشكالهما. وإنه ليترافق في معظم الأحيان مع محاولات لتنقية اللغة من العدوى الأجنبية: يمكن العودة إلى الجهود التي بذلها النازيون لإقصاء الكلمات المستعارة من اللغة الألمانية. وهناك ايضاً، على صعيد أقل تسلطاً، ولكن ليس أقل انفعالاً، المحاولات الحالية في فرنسا للوقوف ضد غزو الكلمات الإنكليزية).

2 - العامية

العامية أو اللهجة المحلية (مع ظلال تحقيرية أحياناً). وإننا لنعني بهذا لهجة إقليمية (مثل اللهجة الألسازية، والبيكارية، وأشكال اللهجات العربية في شمال أفريقيا ...) في داخل أمة حيث تهيمن رسيماً (أي في نظر الإدارة، والمدرسة، إلى آخره) لهجة أخرى. ومن هنا يأخذ المفهوم سمة سياسية كبرى. ولهذا، فإن المطالبة باستعمال العامية استعمالاً رسمياً، تحمل في الوقت نفسه إرادة التخلي عن موقعها بوصفها لغة عامية.

ملاحظة

I - تتكون كل عامية في ذاتها من عدد من اللهجات المحلية. وهي غالباً ما تكون مختلفة، وإلى درجة قد يصعب معها بالنسبة إلى مستعملي إحداها أن يفهموا أولئك الذين يستعملون لهجة أخرى. ويعود هذا التغير الواسع إلى أن التعايش مع اللغة القومية، والمستعملة دائماً عند الحاجة، يجعل المعيارية أقل ضرورة.

II - عندما نصف اللهجة بالعامية، فإننا نتصورها في الوقت نفسه نسيبة لـ «لغة رسمية»: إنها عامية «لهذه» اللغة أو تلك. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللهجة الألسازية. إنها، في الظاهر، نسيبة للغة الألمانية، وكذلك البيكاردية، إنها نسيبة للغة الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، فإن البروتونية، والبربرية (التي ليست علاقتها بالعربية سوى علاقة غير مباشرة)، ويضاف إلى ذلك الباسكية (التي لا نستطيع أن ندخلها مع أي عائلة لسانية على نحو أكيد)، تسمى هذه العاميات غالباً لغات (ولكن ليس للتعارض هنا بين اللغة وبين العامية أي معنى موضوعي، على الرغم من أنه يسجل اختلافاً بسيطاً في وجهة النظر، بل في التقييم).

III - إن القرابة الموجودة بين اللهجات الإقليمية و «اللغة الرسمية» لا تعني أبداً أن الأولى مشتقة من الثانية، وأنه يوجد بين الثانية وبين الأولى نسب. فاللغات الرسمية كانت في معظم الأحيان لهجة محلية، ثم توسعت باستبداد لتشمل مجموع الأمة (الألمانية الحديثة مثلاً، كانت لهجة جرمانية خاصة، ثم تم فرضها على ألمانيا كاملة - وما سهل هذا التوسع

هو أن مارتن لوثر قد استعملها في ترجمة التوراة).

IV - إننا نفهم، والحال كذلك، مصلحة اللهجات الإقليمية في دراسة أصل «اللغات الرسمية». ذلك لأن هذا الأصل غالباً ما يكون مشتركاً بينها. ولقد ألح القواعديون الجدد خاصة على فائدة دراسة العامية، ورأوا أنها ضرورية من أجل إعادة التطور اللساني من خلال التفاصيل (بينما جعل المقارنون تناسباً بين حالات لغوية متباعدة جداً في الزمن). ولقد أفضت هذه الدراسة المسماة «علم العاميات» إلى إنشاء «أطلس لساني». ولقد بدأ هذا العمل في فرنسا «ج. جيِّرون». وعلينا، لكي نقيم أطلساً لمنطقة ما، أن نحدد استفتاءاً، يشتمل عادة على ثلاثة نماذج رئيسة من الأسئلة: «كيف يعبر هذا المفهوم عن نفسه؟». «كيف تنطق هذه الكلمة ؟»، «كيف تترجم هذه الجملة ؟». ثم نقوم بإرسال محققين إلى عدد من نواحي المنطقة (يبرز اختيار النواحي مشكلات صعبة)، ويجتهد هؤلاء، سائلين وملاحظين، لكي يجيبوا على كل الأسئلة بالنسبة إلى كل ناحية من النواحي المختارة. وسنلاحظ أن هذه الدراسة للعامية، والتي أوصى بها القواعديون الجدد، قد دفعت بجيلييرون نحو الشك ببعض أطروحاتهم، لا سيما فيما يتعلق بالسمة العمياء للقوانين الصوتية.

■ Exemples d'études dialectologiques françaises: J. Gilliéron et M. Roques, Etudes de géographie linguistique, Paris, 1912; J. Pohl, Les Variations régionales du français: études belges, Bruxelles, 1979. - Sur les rapports avec l'histoire des langues: Historical Dialectology: Regional and Social (actes de la Conférence Internationale de dialectologie historique de 1986). Berlin, New York. Amsterdam, 1988. - Sur la dialectologie en général: E. Sapir, La Notion de dialecte, article de 1931, traduit dans La Linguistique, Paris, 1968, p. 65-72; S. Popp, La Dialectologie, Louvain, 1950; U. Weinreich, "Is a structural dialectology possible?", Word, 10, 1954, p. 388-400; dans la mouvance chomskiste: Y. Roberge et M.T. Vianet, La variation dialectale en grammaire universelle, Sherbrooke, 1986. –Dans le cadre de la linguistique de Gustave Guillaume: Gabriel Guillaume, Langages et langue: de la dialectologie à la systématique. Angers, 1987.

3 - الرطانة

إننا نقصد بها المتغيرات التي تحملها مجموعة اجتماعية - مهنية إلى اللغة القومية (وخاصة إلى المعجم وإلى النطق). وينظر إلى الرطانة، على عكس العامية، بوصفها انزياحاً إرادياً، وذلك انطلاقاً من لهجة جماعة أكثر اتساعاً. وليس من الممكن دائماً، في هذا الانزياح، أن نميز ما يتصل بالطبيعة الخاصة للأشياء المقولة من إرادة تتوخى أن لايكون

المرء مفهوماً، ومن رغبة الجماعة في تأكيد أصالتها. فهناك رطانة خاصة تتعلق باللسانيين، وبكتاب العدل، وبمتسلقي الجبال، وبالمتأنقين، إلى آخره. ولذا، فإن اللهجة الاصطلاحية لفئة اجتماعية، يمكن أن تعد ضرباً خاصاً من ضروب الرطانة: إنها لهجة فئة اجتماعية تقدم نفسها بوصفها علامة لوضع اجتماعي - ليس خاصاً فقط - ولكن لوضع هامشي (وبتعبير هيلميسليف، فإن اللجوء إلى لهجة فئة اجتماعية حيث لا يكون ثمة رهان، فإن ذلك يفضي إلى دلالة حافة «غير اجتماعية».

ملاحظة:

إننا نعبر هنا بلاشعور، من المعنى الذي أعطي لكلمة «لهجة فئة اجتماعية»، إلى الاستخدام المصنوع غالباً من المصطلح بغية التدليل على لهجة طبقة لها وضع اجتماعي متدني (وذلك من غير أن يشعر أولئك الذين يتكلمونها أنهم اختاروها بغية تأثير خاص).

■ Sur l'argot en général: P. Guiraud, L'Argot, Paris, 1966.- Sur l'ancien argot français: C. Nisard, De quelques parisianismes et autres locutions non encore ou plus ou moins imparfaitement expliquées des XVIIe, XVIIIe, XIXe siécles, Paris, 1876, reproduit en facsimilé, Paris. 1980; L. Sainéan, Les Sources de l'argot ancien, Paris, 1915, reproduit en fac-similé, Genève, 1973. - Sur l'argot, au dernier sens signalé plus haut: W. Labov, Language in the lnner City: Studies in the Black English, Philadelphie, 1972, trad. Le Parler ordinaire: la langue dans les ghettos noirs des Etats-Unis, Paris, 1987.

4 - اللهجة الفردية

يشير هذا المصطلح إلى الطريقة الخاصة التي يتكلم بها فرد من الأفراد. وهي ينظر إليها بما لها من نزعة لا تختزل إلى هيمنة المجموعات التي تنتمي إليها. ويأبى بعض اللسانيين أن تعد دراسة اللهجات الفردية جزءاً من المناهج المعتادة عند اللساني. بل إنهم ليرفضون أن تعد اللهجة الفردية لساناً. وبالفعل، فإننا إذا كنا ننظر إلى اللسان بوصفه أداة للتواصل، وبوصفه نظاماً، فإنه لمن العبث أن نتحدث عن لسان فردي. وإننا لنقول بتعبير علم وظائف الأصوات: تعد خواص كل لهجة فردية متغيرات حرة - ومجردة، بكل وضوح، من أي ملاءمة. وبالإضافة إلى هذا، فإن لهذه الخواص وظيفة، وهي هامشية جداً بالنسبة إلى هؤلاء اللسانيين، تسمح لكل فرد بإبراز فرادته إزاء الآخرين. وعلى العكس من هذا، فإننا عندما نرى في اللغة محاولة لتقليد الفكر، فإننا لا نستطيع أن نستبعد أن خلق اللهجة الفردية يعد جزءاً من الموقف الإنساني نفسه الذي هو كائن من أصل كل لغة (تعد الأخطاء المرغوبة التي يعتقد بها كل كاتب، ضرورة يفرضها الوفاء للموضوع). ومن جهة

أخرى، فإن مفهوم المتغير الملازم الذي أنشأه بعض علماء اللسانيات الاجتماعية، يسمح بإعطاء شكل أكثر تحديداً لفكرة اللهجة الفردية.

■ Les linguistes ont peu étudié la notion d'idiolecte (voir cependant C.F. Hockett, A Course in Modern Linguistics, New York, 1958, chap. 38). Plus de renseignements chez les romanciers (Proust) et les critiques littéraires.

5 - اختلاط اللغات

يفضي وجود علاقات مضطردة بين مجموعتين تتكلمان لغتين مختلفتين، إلى خلق لغة مختلطة، تسمح بتواصل مباشر، من غير لجوء إلى الترجمة. وعندما لا تصبح اللغة الناتجة هي نفسها اللغة الأم للأمة، لأنها تبقى محدودة في إطار التواصل مع الأجانب، فإننا نسميها غالباً «لغة مزيجة» (وليس هذا من غير طيف مبتذل). ويستعمل هذا المصطلح خصوصاً لأن اللغة:

1- تستخدم من أجل علاقات عرضية فقط، ولغايات محدودة (ومثال ذلك لغة الفرانكا التي ظل البحارة والتجار يستعملونها في محيط حوض المتوسط حتى القرن التاسع عشر).

2- وعند ما لا يكون للغة بنية قاعدية محددة تسمح خصوصاً بتجاور الكلمات.

ويجب أن نميز اللغات الهجينة من الحالات السابقة. فالهجينة تمثل اللغة الأم (أولغة أم) بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتكلمونها (تستطيع الكلمة pidign أن تدل على اللغات الهجينة وعلى بعض اللغات المزيجة التي تطورت واستقرت). فاللغات الهجينة الموجودة حالياً ناتجة عن التماس بين شعوب مُستَعمِرَة (الانكليز، الإسبان، الفرنسيون، البرتغاليون) والعبيد الذين اقتيدوا إلى المستعمرات (مثل اللغات الهجينة للأنيتي، والجزر الفرنسية في المحيط الهندي). وإن المفردات لتكون في معظم الحالات مشتقة من مفردات المستعمرين. وتوجد مناقشة حامية لقياس أهمية اللغة الأصلية للعبيد فيما يتعلق بالبنى القاعدية والدلالية. وثمة أسباب عديدة تفسر التطور الحالي الكبير للأبحاث المتعلقة باللغات الهجينة. فهناك، أولاً، الرهان السياسي: يستطيع الاتجاه الا ستقلالي أن يجد حجة في أهميةالعمق اللساني الآتي من لغة العبيد (بشكل عام، فإن الفكرة، وهي جد غامضة، التي تقول إن لغة ما «تأتي» من لغة أخرى، هي فكرة ترتبط بالمواقف السياسية). ومن جهة أخرى، فإن آثار لغة المستعمرين في اللغة الهجينة الحالية، يمكن أن تستخدم في إعادة بناء لهجة هؤلاء إبان العصر الاستعماري. ونضرب مثلاً على ذلك بالفرنسية الشعبية في القرن الثامن عشر. وهي لهجة غير معروفة على كل حال. وأخيراً، فإن دراسة اللغات الهجينة،

تستطيع أن تقدم فرضيات عن السيرورة التي أدت إلى تشكيل مختلف اللغات الحديثة، والناتجة هي أيضاً عن التماس بين شعوب غالبة وشعوب مغلوبة: إن تهجين اللاتينية هو الذي أنتج الأشكال الأولى للغة الإسبانية، والفرنسية، إلى آخره.

ملاحظة:

لقد لاحظنا أنه حتى عند ما لا يوجد بناء للغة مختلطة، فإن التقارب الجغرافي لعدد من المجتمعات اللسانية يستدعي غالباً إلى لهجاتهم المتبادلة بعض السمات المشتركة تسمى «النّسب». وإنها لتسمح بجمع هذه اللهجات في مشتركات لسانية. وتستطيع هذه السمات أن تمتلك معلماً بنيوياً، أي يقتضي تغيراً جماعياً للغات المعنية (وهكذا، فقد يكون المقصود هو جملة تغيرات النسق الصوتي، وليس فقط المادة الصوتية للغة). وتعد هذه السمات قابلة للملاحظة من جهة أخرى، وذلك حتى عندما تكون اللغات التي تتكلمها الجماعات غير متصلة قرابة إلا بشكل بعيد.

■ C'est à partir de la fin du XIXe siècle que les linguistes se sont intéressés aux créoles: cf. H. Schuchardt, Kreolische Studien, Vienne, 1890.-Sur les problèmes généraux posés par ces langues: L. Hjelmslev, "Les relations de parenté des langues créoles", Revue des études indo-européennes, 1938, p. 271-286.; A. Valdman, Le créole: structure, statut et origine, Paris, 1978; J. Holm, Pidgins and Creoles, Cambridge (Mass.), 1989; R. Chaudenson, "Les langues créoles", La Racherche, nº248, 1992.- Sur les associations linguistiques, voir les appendices III et IV, dus repectivement à N.S. Troubetzkoy et à R. Jakobson, de la traduction française des Principes de phonologie de N.S. Troubetzkoy, Paris, 1957.

6 – التعددية اللغوية

يعد الفرد متعدد اللغات (ثنائي اللغة أو ثلاثيها) إذا كان يمتلك عدداً من اللغات التي تعلم كل واحدة منها بوصفها لغة أُمّاً (وبهذا المعنى، فإن من يتكلم عدداً من اللغات لا يعد بالضرورة متعدد اللغات، ولكن الفارق ليس واضحاً دائماً في الواقع بين التعلم «الطبيعي» للغة والتعلم «المدرسي» الذي يقوم الطفل به). ولقد تساءلنا دائماً عن أثر التعددية اللغوية على الحالة النفسية العقلية أو الشعورية للفرد (بعضهم يتكلم عن إعاقة تعود بسببها إلى التعددية اللغوية، ويتكلم بعضهم الآخر، على العكس من هذا، عن ميزة لصالح تطور العقل). وتعد القضية النظرية الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللساني هي أن يعرف، في هذا الإطار: إذا ما كان وضع التعددية اللغوية يؤثر على المعرفة الخاصة بكل لغة من اللغات المعنية. وإنه لأمر مهم، لأن هذا التأثير، عندما يوجد، فإنه لا يكون ظاهراً على الدوام

(يستطيع متعدد اللغات أن يتكلم اللغتين بشكل تام)، ولكنه يستطيع أن يتحرك في مستوى مجرد نسبياً مثل: النسق الصوتي (في مقابل التعينات الصوتية)، والضوابط القاعدية المطبقة (من غير تأثير مرئي على الجمل المنتجَة)، وفئات التفكير (إذا كان صحيحاً أن كل لغة تشتمل على فئة خاصة بالمعنى).

■ On trouvera des renseignements sur le multilinguisme dans l'ouvrage, classique, de U. Weinreich, Languages in Contact, New York, 1953. Voir aussi le Colloque sur le multilinguisme (Brazzaville, 1962), Londres, 1964, le n°61 (mars 1981) de Langages, "Bilinguisme et diglossie", et l'ouvrage de J.F Hamers et M.H.A. Blanc, Bilingualité et bilinguisme, Bruxelles, 1983 (une version révisée a été traduite en anglais, Bilinguality and Bilinguism, Cambridge, Mass., 1989). Un grand nombre d'études de cas, publiées notamment en Angleterre et aux Etats-Unis, sont citées dans la bibliographie de ce livre.

اللسانيات الاجتماعية

SOCIOLINGUISTIQUE

لقد ظهرت اللسانيات الاجتماعية بوصفها اتجاهاً في السنوات الستين في الولايات المتحدة. وقد وقف من ورائها دافعاً لها ومحركاً كل من وليم لابوف، وجون غامبرز، وديل هميس. واستفاد هذا الاتجاه من دعم بعض تيارات علم الاجتماع (مثل التفاعلية -L'interactionnisme عند إيرفين غوفمان، وعلم السلاليات المنهجية - L'éthnométhodologie).

1 - اللسانيات الاجتماعية المتغيرة: (La sociolinguistique Variationniste)

يعد ويليام لابوف هو المؤسس لهذا الاتجاه. ويُعَرَّف هذا الاتجاه بوصفه منهجاً يعتد بالتغير اللغوي. وإذا كان هو كذلك، فإنه يتعارض مع مقاربة تشومسكي الذي يجعل هدفه وصف كفاءة «المتكلم- السامع» المثالي في إطار جماعة متجانسة، وذلك بالاعتماد على الأحكام القاعدية. وبما إن اللسانيات الاجتماعية تهتم باللغة كما تتكلم بها جماعة لسانية، فإنها لا تستطيع أن تجعل تجانس البنى القاعديةمسلمة تصادق عليها. ومن هنا، فإنها تهتم بكل ما تيغير في اللغة وتدرس البناء الاجتماعي لهذا التغير.

لقد وصفت اللسانيات الاجتماعية التغيرية كل أشكال التغيرات التي تم التثبت منها. والتي لم تكن متحدرة من أصل فردي على وجه الدقة. وبينت أنه يوجد تغير من أصل اجتماعي يتجلى في تنضيد اجتماعي لمتغير من المتغيرات اللسانية. وكشفت كذلك أنه يوجد متغير أسلوبي يظهر لحظة حدوث تغيرات في مدونات الخطاب (بدءاً بالخطاب الشكلي وانتهاء بالخطاب المألوف) يقوم بها المتكلم نفسه. ولقد دللت اللسانيات الاجتماعية أيضاً أنه يوجد تغير محايث عند المتكلم الواحد، وهو يبدو في أسلوب ما.

ولقدنعلم أن هذا التغير المحايث لا يمكن اختزاله ولا رده إلى التغير الاجتماعي والأسلوبي. غير أنه يستنتج من التباين الداخلي للنسق.

يشكل التغير الاجتماعي- اللساني الوحدة التحليلية للسانيات الاجتماعية. وإنه ليكون عنصراً لسانياً يتغير بالمصاحبة مع متغيرات غير لسانية، مثل الطبقة الاجتماعية، والجنس، ومدونة الخطاب. ولكي نتحقق من هوية متغير من المتغيرات، فإننا ندرس مجموع المتغيرات الذي يكوّن عدداً كبيراً من الأشكال الممكنة لقول «الشيء نفسه». وإذ ذاك، نعمل على إبراز القيود غير اللسانية التي تسوس سلوك كل متغير. ولكي يكون لنا ذلك، فإننا نجري دراسة للعوامل اللسانية التي تؤثر في اختيار هذه المتغيرات. ومن هنا، فإن تحليل اللسانيات الاجتماعية لا يختزل إذن إلى دراسة العوامل غير اللسانية. والسبب لأن اللغة نسق متغير جوهرياً. ولذا فإن المتغير اللساني لا يُدرس لذاته، ولكنة يُدرس من أجل المساهمة التي يستطيع أن يحملها لدراسة بنى اللغة، ولدراسة المتغيرات اللسانية.

لقد اقترح لابوف شكلاً للقواعد المتغيرة. وكان ذلك لكي يصار إلى وصف البناء الاجتماعي للتباين اللساني من جهة، ولإدخال وقائع التغير إلى القواعد من جهة أخرى. فإذا كانت القواعد في النحو التوليدي تصنيفية تبويبية، فإن القواعد المتغيرة، على العكس من ذلك، قواعد تقوم على التحديد الكمي. ولذا، فهي تسمح بتحديد السياقات البنيوية، سواء كانت لسانية أم غير لسانية، والتي تساعد أو لا تساعد متغيراً من المتغيرات على الظهور. وهكذا، فإن المتغير اللساني يندمج بشكلانية قواعد النحو. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نرى أن شكل القواعد المتغيرة الذي اقترحه لابوف، وطوره دافيد سانكوف، ليفسح مجالاً يتلمس المرء فيه نحواً واحداً لكل الجماعة اللسانية، ويسجل في الوقت نفسه، من خلاله، إجراءات التمايز الاجتماعي والأسلوبي التي تغطي هذه المجموعة. ولقد كان مفهوم القواعد المتغيرة موضوعاً لعدد من المناقشات والمجادلات. فقد قاد الشك به، لا سميا في أعمال بيير أنكروفه، إلى البحث عن النماذج اللسانية التي تستطيع أن تكشف عن العلاقة بين البنية والمتغير من غير أن تفترض مع ذلك وجود مقاربة احتمالية لقواعد النحو.

يستند تحليل اللسانيات الاجتماعية إلى معطيات أكيدة تم جمعها بشكل منهجي. ولما كان هذا هكذا، فقد لجأت المقاربة التغيرية إلى الاستقصاء المراقَب اجتماعياً، بدءاً من اختيار الموقع وبناء العينات، وانتهاء بالدراسة الكمية والكيفية للمعطيات. ولعله من أجل ذلك نجد أن الاستقصاء الذي يقوم على المحادثة، يُستكمل في معظم الأحيان بدراسة اتنوغرافية للجماعة اللسانية. وقد سمح علم اجتماع ظروف الاستقصاء، وكذلك التحليل الخاص بشروط الملاحظة، بتجاوز ما سماه لابوف «تناقض الملاحِظ»: كيف يمكن أن

يجمع المتسقصي معطيات طبيعية، بينما شرط مثل هذا الجمع يقتضي أن يدور التبادل اللساني من غير حضوره؟ ولقد طُرحت هذه القضية بشكل خاص عندما أرادت اللسانيات الاجتماعية أن تدرس اللغة المحلية، أي اللغة التي تتكلمها مجموعة من الأزواج في تفاعلها اليومي (مثل اللغة المحلية للأسود الأمريكي المحكية في هارليم). وفي الواقع، فإن هذه اللغة لتميل نحو التفكك بمجرد أن تخضع للملاحظة. وقد كان يجب، من أجل حل هذه المعضلة، تعديل تقنيات الاستقصاء وتسهيل جمع التفاعل العادي.

جددت المقاربة التغيرية دراسة التغير اللساني. وطورت مناهج الاستقصاء وأدوات التحليل التي تسمح بمعالجة الحوافز الاجتماعية للتغيرات اللسانية الجارية. ألا وإنه لبفضل الملاحظة المباشرة للتغيرات اللسانية، قد أمكن البحث عن إشارات التغيرات اللسانية، وذلك قبل أن تظهر في وعي المتكلمين. ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل للتباين اللساني تتناسب مع ثلاث مراحل للتغير اللساني: هناك مؤشرات غير واعية تماماً ولكنها تكوّن إشارات مبشرة بصيرورة التغير. وهناك الواسمات (marqueurs) التي هي واعية. وأخيراً، هناك القوالب المسكوكة التي هي علامات اجتماعية. ولقد سمحت الدراسات التي قامت بها اللسانيات الاجتماعية للتغيرات اللسانية بعزل المجموعات الاجتماعية المسؤولة عن انتشار التجديد اللساني، كما سمحت بوصف اتجاه التغير اللساني.

■ W. Labov, Sociolinguistique, Paris, 1976. Le Parler ordinaire, 2 vol., Paris, 1979; W. Labov (ed.), Locating Language in Time and Space, New York, 1980; P. Thibault, La français parlé: études sociolinguistiques, Edmonton, 1979; D. Sankoff (ed.), Linguistic Variation: Models and Methods, New York, 1978; P. Encrevé, La Liaison avce et sans enchaînement, Paris, 1988; L. Milory, Language and Social Networks, Oxford, 1980; Langue française, nº34, " Linguistique et sociolinguistique", 1977; Actes de la recherche en sciences sociales, nº46, "L'usage de la parole", 1983.

2 - أتنوغرافيا الاتصال

تعد إتنوغرافيا الاتصال ميداناً من ميادين البحث التي جاءت نتيجة للتقاليد الأنتروبولوجية، والتي ابتدأت نقطة الانطلاق فيها من الدراسة المقارنة لقضايا الكلام الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات وبكل ثقافة من الثقافات. وإن موضوع الدراسة فيها، هو ما سماه هيميس «الكفاءة الاتصالية». وهذه تعني مجموع القواعد الاجتماعية التي تسمح باستخدام القواعد استخداماً ملائماً.

لقد أظهرت إتنوغرافيا الاتصال تنوع الأداء اللغوي، وتنوع الوظائف الاجتماعية للكلام. كما كشفت أيضاً عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تسوسها. ثم إنها اضطلعت

بوصف المدونة اللسانية لأعضاء الجماعة، وبوصف مميزات الظروف التي يمكن للاتصال أن يتم فيها وينتشر.

■ R. Bauman et J. Sherzer (eds.), Explorations in the Ethnography of Speaking, Cambridge University Press, 1974; D. Hymes, Foundations in Sociolingusitics, Philadelphie, University of pennsylvania Press, 1974; Vers la compétence de communication, Paris, 1982; C. Bachmann, J. Lindenfeld et J. Simonin, Langage et communications sociales, Paris, 1981; S. Heath, Ways with Words: Language, Life and work in Communities and Classrooms, Cambridge University Press, 1983; E. Goody (ed.), Questions and Politeness; Strategies in Social Interaction, Cambridge University Press, 1978.

3 - اللسانيات الاجتماعية التفاعلية «أو التأويلية»

تمثل هذه الدراسة امتداداً لإتنوغرافيا الاتصال. ولقد اهتمت هذه الدراسة بإدماج الأبعاد التداولية النفعية والتفاعلية في تحليل الوقائع المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية. ذلك لأنها ترى أن التغير اللساني في التبادل الحواري، لا يشكل فقط معلماً للسلوك الاجتماعي، ولكنه يعد أيضاً مصدراً اتصالياً موضوعاً لدى المشاركين ليتصرفوا به. وإنه ليساهم في تأويل ما يَنتج إبان التبادل الحواري. ولقد وضعت أعمال جون غامبيرز الوظائف اللسانية للتغير اللساني موضع البداهة. وأظهرت هذه الأعمال أن التغيرات الاجتماعية اللسانية لا تتجلى معزولة في الخطاب، كما أظهرت أن بروز تغير ما إنما يكون مقيداً بفرز سابق لتغيرات أخرى. ولقد يعني هذا أن هذه المجاميع من التغيرات الاجتماعية اللسانية ترتبط باقتفاء المقاصد الاتصالية الخاصة، وتعمل على نحو خاص بوصفها إشارات مُفهرسة تقود تأويل العبارات وتوجهه.

وتهتم اللسانيات الاجتماعية التفاعلية أيضاً بوصف المعنى التداولي للتغيرات. وإنها لتحلل، من أجل ذلك، الطريقة التي تساهم فيها بتأويل العبارات في التبادل الذي يتم أثناء المحادثة. وإذا عدنا إلى الدراسات التي أنجزت بهذا الخصوص، فسنجد أنها قد انصبت خصوصاً على المعالم السياقية. فهذه إن هي إلا عبارة عن أشكال لسانية متعددة تنتمي إلى المدونة اللسانية للمتكلمين.

تتدخل المعالم السياقية في وصف الافتراضات السياقية. وإنها لتساهمُ في تعيين الطريقة التي يجب على العبارات أن تؤول فيها. ولذا، يتناسب الاستنتاج في المحادثة مع الاجراء التأويلي المحدَّد. فالمتكلم يعيّن بوساطته القصد الذي تنقله العبارة عن محدثه. وإنه ليدل بوساطة الجواب الذي يدلي به على التأويل الذي أعطاه للعبارة.

وتدرس اللسانيات الاجتماعية التفاعلية الإجراءات التي تصبح العبارات بوساطتها

راسية في السياقات. ذلك لأن السياقات تجعل التأويل ممكناً. وهي إذ تدرس ذلك، إنما تريد لنفسها أن تكون نظرية سياقية للعبارات: فهي تصف كيف تتكون السياقات الاجتماعية تفاعلياً بوساطة المشاركين. كما تصف كيف أن هؤلاء يساهمون في ذلك عن طريق نشاطات اجتماعية لغوية وغير لغوية. وإنها لتصف أخيراً كيف أن هذه المساهمات تصبح بدورها قابلة للتأويل عن طريق هذه السياقات نفسها. وهكذا نجد أن هذا المنظور يرى أن السياق الاجتماعي ليس معطى، ولكنه يصبح جاهزاً بوصفه نتيجة لأفعال مجتمعة يقوم بها ممثلون متفاعلون.

إن الإجراءات السياقية التي تقع في قلب أبحاث اللسانيات الاجتماعية، إنما هي إجراءات لسياقات نطقية (الإيقاع، سرعة النطق، التنغيم، إلى آخره) خاصة وأنها تصب في الوجوه السياقية لقوالب الكلام وللملاءمة الموضوعاتية. وإذا كان ثمة إجراءات لسياقات غير كلامية مثل (السياقات الإيمائية)، فهناك إجراءات لسياقات لفظية مثل (السياقات اللفظية، والمقطعية، والتتابعية). وإن هذه لتظهر خاصة في علاقاتها بالأجناس الاستطرادية. ولقد أظهر التحليل المفصل للتفاعلات في سياقات رسمية وبيروقراطية أن مثل هذه الاجراءات تضطلع بدور هام بالنسبة إلى سوء الفهم الإيصالي، كما أظهر أن الفوارق الثقافية تضطرد غالباً مع اختلافات في استعمال المعالم السياقية.

■ Sur la sociologie interactionnelle voir: J. Gumperz. et D. Hymes (eds.), Directions in Sociolinguistics, New York, 1972; J. Gumperz, Diescourse Strategies, Cambridge University Press, 1982; Language and Social Identity, Cambridge University Press, 1982; P. Auer et A. Di Luzio, The Contextualisation of Language, Amsterdam, 1992; C. Goodwin, Conversational Organisation, New York, 1981; I. Joseph et al., Le Parler faris d'Erving Goffman, Paris, 1989; A. Duranti et C. Goodwin (eds.), Rethinking Context, Cambridge University Press, 1991.

علم النفس اللساني

PSYCHOLINGUISTIQUE

إن دراسة السيرورات النفسية التي ينشئ بها الفاعلون الإنسانيون نسق لغاتهم ويستخدمونه، لتشكل ميدان بحث حديث نسبياً. وإن شهادة ميلاد علم النفس اللساني - هكذا سماه أوسغود وسيبويك في عام 1954- لتمثل حلقة دراسة لجامعة كونيل التي جمعت في مطلع الخمسينيات علماء نفسانيين ولسانيين راغبين في تحديد حقل بحثي مشترك. ولقد عرف العلم الناتج عن ذلك اللقاء، وطور تقانات للاستقصاء أصيلة. فأصبح بهذا واحداً من العلوم الإدراكية الأكثر حياة وغنى.

إن العمليات المساهمة في الفهم أو في إنتاج الرسائل الكلامية، المكونة للنشاط اللساني، ليست سهلة البلوغ مباشرة على وجه العموم، ولا تطالها الملاحظة البسيطة ولا الاستبطان. ولكي يقوم علم النفس اللساني بتحليلها، فقد امتلك طريقين رئيسين للمقاربة: الدراسة التجريبية لمعالجة اللسان عند البالغين. وهي دراسة تسمح بتمييز المتغيرات ونقلها، واستخلاص بعض قوانين السلوك اللساني منها. ثم هناك المقاربة الخاصة بالتطور العقلي المركَزَة على اكتساب اللغة عند الطفل. وهي مقاربة تسمح باكتشاف بعض نظم الاكتساب واستخلاص مستويات من التعقيد. ويضاف إلى هاتين المقاربتين الرئيستين مقاربة اللسانيات العصبية. وهي تتعلق بوجوه اللسان المرضية، وإنها لتقدم عناصر تتعلق بتنظيمها الدماغي وبعملها.

1 - الميول العامة لعلم النفس اللساني من السلوكية إلى المنظورات الحالية

لكي يصبح علم النفس اللساني نظاماً علمياً، كان يجب ليس على اللسانيات فقط ان تتخلص من التأملات النفسية، ولكن كان يجب على علم النفس أيضاً أن يقيم متصورات

وصفية وتفسيرية للسلوك المتلائم مع نشاط بالغ التعقيد مثل النشاط اللساني.

لقد أسس واتسون السلوكية في عام 1924. وهو إذ أنشأ على النفس التجريبي بوصفه دراسة للسلوك الملاحَظ، فقد أبدع بعض الشروط الضرورية لهذا الإنشاء (ويرتبط هذا العلم باسم سكينر أيضاً)، ولكنه حد تطوره بشكل غريب أيضاً. فلقد اختزل اللساني في ظل هذا المنظور لكي لا يكون سوى مجموعة من الردود الكلامية المشتركة في أوضاع نموذجية، وذلك تبعاً للترسيمة «مثير - استجابة» المميزة للفكر الشرطي. فإذا كانت الترسيمة الشرطية تستطيع أن تفسر بعض العادات الكلامية، إلا أنها لا تستطيع أن تكشف عن خصوصية النشاط اللساني الذي من خواصه أن يكون إنتاجياً، وبنائياً ومبنياً. وإنه على الرغم من أن النظريات الوسيطة قد حاولت أن تتجاوز النموذج «مثير- استجابة» بإدخال مفهوم «المغيرات الوسيطة»، فإنه، على الخصوص، تحت مظلة «نظرية المعلومات»، وهي حصيلة أعمال شانون، سيتطور النظام الجديد الذي حدده كل من أوسغود وسيبيوك. وسينظر إلى اللسان بوصفه سلوكاً تواصلياً، كما سينظر إلى علم النفس اللساني بوصفه دراسة لسيرورات بناء الرسالات الكلامية وفكها. ولقد تمثل أحد الشواغل الرئيسة لأعمال هذا العصر في تقييم تأثيرات البنية المحتملة للشرعة اللسانية على أداء الفاعلين في مهمات مختلفة للتحقق، والتذكر، والتوقع، إلى آخره.

ستظهر نواقص هذه المقاربة في وقت سريع جداً. وكما أشار تشومسكي- والذي ظهر كتابه «البنى النحوية» في عام 1957- فإنه لمن الواضح أن سيرورات البناء وفك البناء يجب أن تعمل على رسالات جديدة على الدوام، وأن نماذج «الآليات المنتهية» لا تتلاءم مع السمة الإنتاجية للسلوك اللساني. وهكذا صارت المرحلة الثانية لعلم النفس اللساني تحت هيمنة نموذج تشومسكي للقواعد التوليدية. وهو نموذج سيكون على مدى الستينات الأساس الكامل للتحليل النفسي، المشدود إلى جعل الواقع النفسي للتحويل ولدور البنية العميقة في معالجة اللسان بدهية من البدهيات. وقد كان الحساب الختامي لهذه الأعمال سلبياً جداً. والسبب لأن الواقع النفسي للتحويل لم يستطع أن يقوم، وكذلك الحال بالنسبة إلى البنية النحويه العميقة، ولكن علماء النفس قد وجدوا في هذا، على الأقل، الفكرة التي تقول إننا نستطيع أن نسعى إلى بناء نماذج لعمل الذهن الإنساني من غير الوقوع في الوهم النضالي أو في الاستبطان.

ونجد بدءاً من السبعينات أن علم النفس اللساني، والذي يسمى أحياناً «الجيل الثالث»، سيتحرك ضد النموذج التوليدي، وسيجعل لنفسه هدفاً يتجلى في بناء نموذج أو عدة نماذج تتعلق بعلم النفس اللساني لدى المتكلم بلغته. وإنه ليركز بحثه أكثر وبدقة على السيرورات النفسية الكامنة تحت استخدام المعرفة اللسانية. وهكذا يجد علم النفس اللساني

نفسه مندمجاً اندماجاً وثيقاً في دراسة السيرورات الإدراكية. ويقوم بتحليل معالجة اللسان بالارتباط مع أنساق معرفية أخرى مثل: الإدراك الحسي، والذاكرة، والاستدلال. وبعد أن كان علم النفس اللساني قد أعطى أفضلية تامة لفحص المعالجة النحوية، من جهة، نجده قد أخذ على عاتقه دراسة المستويات الأولية للمعالجة- ودرس من ذلك مثلاً الآليات القائمة على إدراك الكلام وعلى مطابقة الكلمات- ولقد اندمج، من جهة أخرى، أكثر فأكثر بحقله في استقصاء الوجوه الدلالية والذرائعية للغة. وذهب يسعى لبيان ليس معالجة الجمل فقط، ولكن أيضاً لبيان وحدات أكثر سعة مثل التنظيمات الاستدلالية. ولقد فرضت المقاربة بمصطلحات معالجة المعلومات نفسها بالتدرج. وقد كان ذلك أيضاً من خلال تعددية المواضيع، كما كان ذلك أيضاً من خلال تنوع النماذج التي تشهد عليها مثلاً المناقشة المفتوحة دائماً بين أنصار تغيير طبقة الصوت وأنصار النماذج التفاعلية مثل المذهب الترابطي. ويتوجه علم اللسان اليوم إلى تحديد طبيعة عمل العمليات وطريقتها في معالجة مختلف المكونات اللسانية: الصوتية، واللفظية، والنحوية، والدلالية أو الذرائعية. فهل تتناسب مع هذه المستويات المختلفة للتحليل وحدات معالجة متميزة، و«منجزون» مستقلون أو لا، ومتراتبون أو لا؟ وهل وحدات المعالجة تعمل تتابعياً (بالتسلسل)، أو هي تعمل بشكل تفاعلي (بالتساوق)، وهل كل مكون يعطي نتائجة أولاً بأول لكل المكونات الأخرى، مباشرة أو عن طريق منجز مركزي؟ وضمن أي معيار تكون سيرورات اللغة مستقلة أو، على العكس، خاضعة للمراقبة؟ وهل هي أشكال خاصة للسيرورات الإدراكية العامة، أوهي توظف آليات خاصة تعد جزءاً من الجهاز المتخصص؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة التي، من بين أسئلة أخرى، تطرح نفسها حالياً على البحث في علم النفس اللساني (انظر معالجة اللسان من هذا الكتاب).

ولقد تطور عدد من التقانات التجريبية للإجابة على هذه الأسئلة. وقد تجلى ذلك جوهرياً في دراسة سيرورات الفهم. فدراسة إدراك الكلام تستعمل مناهج تستهدف تحديد شروط تطابق المثيرات الكلامية، وتلعب على تقليبات مراقبة لعبة السمات المادية للمثيرات، مثل التقنيع، وتصفية التواتر، إلى آخره. وتستكشف أكثر المناهج كلاسيكية، في دراسة المستويات العليا للمعالجة، وإنتاج المعالجة القائمة في الذاكرة لزمن قصير أو، كما هو في الغالب، لزمن طويل: إننا نضطلع بمهمات للتذكر، أو للمعرفة، أو لإكمال الجمل، أو لإتمام النصوص، ولتفسير الجمل، وللحكم اللساني الواصف المنصب على مفهوم القبول النحوي، والدلالي أو السياقي للعبارة، إلى آخره. ولقد تطورت منذ وقت حديث جداً، إلى جانب هذه المناهج، تقانات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي تستند إلى قياسات تعاقبية جد دقيقة. وإنها لتفسح المجال لاجراءات المعالجة في اللحظة التي تنجز فيها

نفسها، وتقدم إشارات على التعقيد النسبي لهذه المعالجة، مثل مهمات «القرار اللفظي» (إننا نقيس الزمن الذي يضعه المتكلم لتحديد ما إذا كان المثير يمثل كلمة أو لا يمثل)، ومثل "shadowing" (التلقي المباشر للرسالة)، ومثل «كاشف الأخطاء» (وهو قياس زمني ضروري لالتقاط الخطأ النحوي)، إلى آخره. ويمكن، أخيراً، أن يضاف إلى هذا قياسات تتعلق بوظائف الأعضاء مثل التثبيت البصري، أو قياسات التخطيط الكهربائي الدماغي بوصفها ممكنات مستدعاة.

■ Une introduction très complète à la psycholignuistique de l'adulte: J. Caron, Précis de psycholignuistique, Paris, 2e éd., 1992; voir aussi à J.-P. Bronckart, Théories du langage, Bruxelles, 1979, et J.-A. Rondal et J.-P. Thibaut (eds.). Problèmes de psycholiguistique, Bruxelles, 1987. -Sur le behaviorisme, les textes représentatifs sont: J.B. Watson, Behaviorism, New York, 1924, et B.F.Skinner, Verbal Behavior, New York, 1957,- Sur la permière étape de la psycholinguistique: C.E. Osgood et T.A. Sebeok (eds.), Psycholinguistics,: S Survey of Theory and Research Problems, Bloomington, 1954, et un état de la question dans F. Bresson, "Langage et communication", in P. Fraisse et J. Piaget (eds.), Traité de psychologie expérimentale, Paris, 1965.-Sur la psycholinguistique chomskiste: J. Mehler et G. Noizet (eds.), Textes pour une psycholinguistique, La Haye, 1974. Sur les recherches actuelles, voir les bibliographies des pages 496, 504, 506.

2 - مقاربة التطور الذهني في علم النفس اللساني

يعاين علم النفس اللساني للتطور الذهني، والمنصب على قضية اكتساب اللغة، الإعداد الآخذ في التقدم لهذه القضية عند الطفل، وذلك إذ يحلل كيف تتحول النشاطات اللغوية وقد راتها مع تقدم العمر وكيف تندمج في اقتصاد المجموع للتطور. وبالفعل، إذا كان الكائن الإنساني يستطيع قبل أي اكتساب أن يتحقق من الأشياء في المكان وأن يعرف ما يشاكلها، فإنه، على العكس من ذلك، لا يأتي إلى العالم مع نسق لساني عامل. ولذا، يجب عليه أن يكتسب بالتدرج نسق محيطه خلال مرحلة الطفولة الصغيرة والطفولة. وإن البحث في علم النفس اللساني للتطور الذهني، انطلاقاً من هذه الملاحظة البسيطة، نسب إلى نفسه قصدين: لقد سعى، من جهة، إلى تحديد تعاقب المراحل وتمفصلها. وهي المراحل التي يمر الفاعل الإنساني عبرها لكي يكون نسقه اللساني فيتحقق بذلك من بعض أنظمة الاكتساب، ويستخلص من جهة أخرى السيرورات التي تضم ظرفي هذا التطور وتفسره. ولقد وجد علم النفس اللساني في هذا المشروع دعائم، ليس فقط اللسانيات النظرية التي تساعده على تحديد مختلف مكونات القدرة اللسانية، ولكن وجد أيضاً دعائم في علم الأعصاب الوظيفي الذي يحدد الأسس البيولوجية للسان ومراحل النضج العصبي.

كما وجد دعائم أخرى في الذكاء الاصطناعي الذي يستطيع، عن طريق المثيرات التي ينجزها، أن يقدم بعض النماذج الجزئية للاكتساب.

لقد استخدم منهجين رئيسين في الأبحاث الخاصة بتطور اللسان. فمنذ زمن طويل، كان مجموع الإنتاج في وضع طبيعي يشكل مصدراً لمعطيات لا يعوض. وهي معطيات غنية ومستخلصة من كل صناعة تجريبية. وإذا كانت هذه الدراسة مكلفة وصعبة المراس، بيد أنها في السنوات الأخيرة قد حققت أرباحاً في الدقة وفي النسقية، وذلك مع انطلاق التقانات السمعية البصرية والمعلوماتية، وكذلك مع خلق شبكات عالمية تضمن معيارية التقنين وتسمح بتبادل المعطيات. والمصدر الثاني للمعلومات هو التجربة. وإنها لتسمح باختبار أثر المتغيرات المحددة بدقة. وإن الجدول المنوع لمهمات الفهم والإنتاج المستخدمة في الأبحاث عن البالغين، قد ساهم أيضاً في علم النفس اللساني للتطور الذهني، وجرت أقلمته مع إمكانات الطفل (المحاكاة، اختيار الصور المشتركة مع الجمل، قصص الأفلام، إلى آخره). ولقد بدأت تجارب المعالجة في الزمن الواقعي تظهر الآن أيضاً، وإن كانت، ولأسباب بدهية، لا تزال في اللحظة الراهنة أقل استعمالاً بكثير من استعمالها في الأبحاث عن البالغين.

ولقد أحيت مناقشات عديدة، في العقود الأخيرة، دراسة اكتساب اللغة، ومن بينها نستطيع أن نذكر ثلاث قضايا أساسية: قضية الفطرة والاكتساب، وقضية خصوصية أو عدم خصوصية اللسان، وأخيراً قضية عالمية السيرورات اللسانية أو قضية متغيرات السيرورات اللسانية. وإن قضية الفطرة والاكتساب، لهي القضية الأكثر قدماً بلا ريب. ولقد جددتها إسهامات البيولوجيات خاصة. ولن يكون ثمة معنى في أن يسأل المرء نفسه بشكل متفرع ثنائياً عما إذا كانت القدرة اللسانية فطرية أو مكتسبة. فأن يلد الإنسان وهو يحمل معه استعدادات لفهم لغة طبيعية والتحدث بها، لم يعد أمراً موضع نقاش، كما لم يعد كذلك أن يعد المحيط اللساني والاجتماعي ضرورياً لكي يصبح هذا الاستعداد آنياً. فالقضية تكمن إذن في تحديد الجزء الخاص للقيود الجينية والقيود المتعلقة بالتجربة في الاكتساب، وكذلك في تحديد طريقة التفاعل بين الجسم ومحيطه. وترتبط بقضية فطرية اللسان تاريخياً قضية خصوصيته. وهي قضية تغطي في الواقع مفهومين متميزين. فنحن نستطيع بالفعل أن نسأل إذا كان اكتساب اللغة يعد ظاهرة خاصة بالتنوع الإنساني، أو إذا كان في مقدورنا أن نعمم هذا الاكتساب على أنواع حيوانية أخرى. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا أيضاً- وإن هذا المفهوم الثاني هو الذي يشكل موضوع النقاش الحالي بين أنصار تغيير طبقة الصوت وبين أنصار التفاعل- إذا كان التطور اللساني يرتكز على القدرات الخاصة المتعلقة به، أو إذا كان يتعلق مع ذلك بتطور قدرات أخرى أو بقدرات إدراكية عامة. وأخيراً، فلقد أضيف

إلى قضيتي الفطرية والخصوصية، قضية ثالثة تتمثل في قضية العالمية، وبالفعل، فإن تحديد مراحل وسيرورات كونية في اكتساب اللسان ليعد من غير شك هدفاً أساسياً من أهداف علم النفس اللساني للتطور الذهني. ولكن هذا البحث في المتغيرات كان قد أعيد تجديده عن طريق المصلحة المتصاعدة تدريجياً في العقد الأخير إزاء دراسة المتغيرات الما بين لغوية والما بين فردية. فما هو ثقل البنى اللغوية الخاصة في سيرورات الاكتساب التي يتعلمها الطفل؟ وماهي طبيعة المتغيرات في مجرى تطور اللغة؟

إن الطريقة التي تمت بها مقاربة هذه القضايا الجوهرية، في تغيير الطبقات الصوتية والمعالجات، لتحدد مختلف المقاربات النظرية، حيث توجد الاتجاهات الكبرى لعلم النفس اللساني. ولقد كانت المقاربات النسقية الأولى لاكتساب اللسان مقاربات سلوكية. وكانت تستند إلى الفكرة التي تقول إن الطفل يتعلم اللغة جوهرياً تقليداً وتقوية. وهذا منظور يكون العامل الرئيس فيه للاكتساب هو التعلم والفهم اللساني الذي ينظر إليه بوصفه سلوكاً بين سلوكات أخرى، ومن غير خصوصية معينة. ولقد تطورت مقاربات لسانية، بكل تأكيد، وفطرية للاكتساب. وكان ذلك بمنزلة رد فعل على هذا النموذج من التفسير واحتذاء بالنموذج التوليدي لتشومسكي. فاللسان يماثل النحو المنظور إليه بوصفه مجموعة من الضوابط المحدودة، والطفل سيستخلصها أو يسكتشفها بشكل مستقل عن أي استعمال للغة. ولقد وسمت السنوات الستين بانفجار في البحوث. وكان الهدف تمييز قواعد لغة الطفولة. وكانت هذه الأبحاث في عمومها أبحاثاً تتعلق بالفطرة. وهي تفسر اكتساب النسق اللساني، والذي يحول تعقيده دون تعلمه بوساطة وجود آليات فطرية. فالطفل سيكون معداً جينياً «بجهاز لاكتساب اللسان». وهو الذي سيمنحه فرصة النفاذ إلى الفئات القاعدية وإلى البنى النحوية الأساسية. وتبقى الفطرة سمة أساسية من سمات الاتجاهات الحالية في البحث المتعلق باكتساب النحو والمسماة «الفطرية الجديدة»، مثل نظريات «الاكتسابية» أو «نطاق المحيط». وسيتم إنجاز اكتساب اللسان انطلاقاً من مجموعة من المبادى العالمية ومن النطاق الصوتي اللذين يخصصان متغيرات هذه المبادئ من خلال اللغات. وهكذا، فإن المبادئ والنطاق الصوتي يشكلان معاً جزءاً من الإعداد الجيني للطفل.

ومع ذلك، فإن السبعينات والثمانينات قد شهدت على نحو خاص تطور الأبحاث التي تولي مكانها إلى وجوه أخرى غير النحو، وتعيد إدخال البعد الوظيفي في اكتساب اللسان. ولقد اهتمت، على نحو خاص، بالوجوه الدلالية للسان عند الطفل. واهتمت كذلك بالسياقات- اللسانية، والإدراكية، والاجتماعية- التي ينبثق اللسان فيها ويتكون. وتسمى هذه المقاربات مقاربات «وظيفية» أو «تفاعلية». وهي ترى أن التطور اللغوي تحدده عوامل عديدة ومستقلة، وهي تستطيع بهذا أن تكوِّن اتفاقاً بين المواقف المتطرفة للمدرسة

السلوكية وبين التوجه الفطري. ولقد كانت أولى صيغ المقاربة التفاعلية هي تلك التي تركز، مستندة إلى نظرية بياجيه، على العلاقات خاصة بين التطور اللغوي والتطور الإدراكي عموماً. ولقد انتشرت هذه المقاربة في أوربا خصوصاً. وإنها لتتقاسم مع المقاربة اللسانية الفكرة التي تقول إن التطور إنما يقوده قبل كل شيء البناء الداخلي وأن اللسان إن هو إلا نسق رمزي تحكمه الضوابط. ولكنها ترى أن النسق شكل من أشكال التعبير الإدراكي وأن الاكتساب محكوم بتطور القدرات الإدراكية عموماً. وتبقى المناقشة حول اللسان والاكتساب في عام 1975، والتي واجه فيها بياجية تشومسكي مشهورة. فبينما كان تشومسكي يسوق الحجج لصالح خصوصية البنى اللسانية وفطريتها، فقد كان بياجية يدافع عن نظرية بنائية مفادها أن بنى اللسان عند الطفل ليست فطرية وغير مكتسبة، ولكنها ناتجة عن التفاعل بين مستوى معين من التفاعل الإدراكي ومحيط لساني واجتماعي معينين.

لقد ركز الذين يدرسون «التفاعل الاجتماعي» خصوصاً على دور المحيط والمدخل اللساني، كما ركزوا على أهمية السياق الذي يعد فيه اللسان للتمثل. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد حددوا صيغة مهمة ثانية للمقاربة التفاعلية. وكانت هذه مستوحاة جزئياً من عمل فيغوتسكي. ولقد أعطيت في هذا المنظور اهمية خاصة لدراسة التطور الذرائعي وللوظائف الإيصالية، ولدراسة تفاعلات الطفل مع المحيط ومع الأشكال الخاصة للسان والموجَّهة للطفل. ونجد من بين التطورات الحديثة للمقاربات التفاعلية، أن نظرية اكتساب اللسان الأكثر شهرة والأكثر إعداداً تتمثل من غير ريب في «نموذج المنافسة» الذي اقترحه باتيس وماك وايني. وهي نظرية ترى أن «صيغ اللغة الطبيعية صيغ يتم خلقها، وحكمها، وتقييدها، واكتسابها، واستعمالها بالعلاقة مع الوظائف التواصلية». وهكذا، فإن هذا النموذج يتأسس على قواعد وظيفية تقيم تناسباً بين الوظائف، والمعاني، والصيغ اللسانية. وإنه ليسعى أن يفسر معالجة البالغ للسان، واكتساب الطفل له في الوقت نفسه، واضعاً في حسابه المتغيرات التي تساهم بها المميزات الخاصة لمختلف اللغات الطبيعية.

■ Introductions à l'étude développementale du langage: P. Oléron, L'Enfant et l'acquisition du langage, Paris, 1979; M. -L, Moreau et M. Richelle, L'Acquisition du langage, Bruxelles, 1981; J. Berko-Gleason (ed), The Development of Language, Colombus, 1985; D. Ingram, First Language Acquisition. Metod, Description and Explanation, Cambridge, 1989. -Sur le débat entre Piaget et Chomsky: M. Piatelli-Palmarini (ed.), Théories du langage, théories de l'apprentissage, Paris, 1969.-Sur les courants actuels de l'approche linguistique de l'acquisition du langage, voir: S.Pinker, Language, Learnability and Language, Development, Harvard, 1984; T. Roeper et E. Williams (eds.), Parameter Setting. Dordrecht, 1987; J.Weissenborn, H. Goodluck et T. Roeper

(eds.), Theoretical Issues in Language Acquisition: Continuity and Change in Development, Hillsdale (NJ), 1992. - Les approches interactionnistes sont très diversifiées. Parmi les textes représentatifs, on peut mentionner, outre ceux de J. Piaget (Le langage et la pensée chez l'enfant, Neuchâtel, 1923, et La Formation du symbole chez l'enfant, Neuchâtel, 1945): H. Sinclair-de Zwart, Acquisition du langage et développement de la pensée, Paris, 1967; E. Bates, Language and Context: Studies in the Acquisition of Pragmatics, New York, 1976; A. Karmiloff-Smith, A Functional Approach to Child Language, Londers, 1979; J. Bruner, Le Développement de l'enfant: savoir faire, savoir dire, Paris, 1983, ainsi que des ouvrages collectifs tels que E. Ochs et B.B. Schieffelin (eds.). Developmental Pragmatics, New York, 1979, et M. Hichmann (ed.), Social and Functional Approachs to Language and Thought, New York, 1987.- On peut se référer aussi, en français, à: J. Beaudichon, La Communication social chez l'enfant, Paris, 1982: J. Rondal, L'Interaction adulte-enfant et la construction du langage, Bruxelles, 1983; J. Bernicot, Les Actes de langage chez l'enfant, Paris, 1992. E. Bates et B. MacWhinney ont présenté leur approche fonctionaliste notamment dans Ochs Set Schieffelin, 1979, référence supra.

تحليل المحادثة

ANALYSE DE CONVERSATION

أخذ تحليل المحادثة يتطور منذ خمس عشرة سنة. وسار في امتداد تيار من تيارات العلوم الاجتماعية، هو تيار علم السلاليات المنهجي. ولقد نعلم أن هارولد غارفانكل هو مؤسس هذا التيار. فقد كان يرى أنه يجب دراسة التفاعل بوصفه إجراء معقداً لوصل الأفعال، ودراسته أيضاً من حيث هو إنجاز عملي. فعندما تقوم بين الأفعال علاقة حضور مشترك، فإن المشاركين بالتفاعل يجعلون معنى أفعالهم محسوساً ومتبادلاً. وهم بفهمهم لمايجري كذلك يفعلون. ولقد دلل علم السلاليات المنهجي أن هذه المشاركة المتبادلة للمعنى تتعلق بتمكن المنهج، والقواعد التي تسمح للمشاركين بمعرفة السمات المكونة للتفاعل الذي انخرطوا فيه.

إن موضوع تحليل المحادثة هو الخطاب من خلال التفاعل، أي الخطاب من حيث هو إنتاج مشترك بين اثنين من المشاركين أو أكثر. وإذا ذهبنا بحثاً عن مؤسس هذا التيار، فسنجد أنه هارفيه ساكيس. واشترك معه أيضاً في هذا إمانويل شيفلون وجايل جيفرسون. أما هارفيه نفسه، فقد وقف من وراء الأبحاث التي قامت حول النظام التتابعي للمحادثة.

ينطلق تحليل المحادثة من قاعدة مفادها أن التفاعل اللغوي يجري بشكل منظم. وإذا كان هو كذلك، فلأنه يمتلك بنية معقدة ومنظمة تنظيماً تتابعياً، وتستند إلى نسق القوالب الكلامية. ويستطيع المشاركون في التفاعل أن يستخدموا هذه البنية مصدراً أساسياً من أجل تنظيم تفاعلاتهم وإنجازها.

■ Les textes fondateurs de ce courant sont: H. Sacks, Lectures on Conversation (1964-72), 2 vol., G. Jefferson (ed.), Oxford, 1992; H. Garfinkel, Studies in Ethnomethodology, Englewood Cliffs (NJ), 1967; H. Garfinkel et H. Sacks, "On formal structures of practical actions", in J.C. McKinney et E.A. Tiryakian (eds.), Theoretical Sociology, New York, p.338-366, 1970; G. Psathas (ed.),

Everyday Language: Studies in Ethnomethodology, New York, 1979; J.N. Schenkein (ed.), Studies in the Organization of Conversational Interaction, New York, 1978.

ونلاحظ أن تحليل المحادثة قد وسع الحقل التقليدي للاستثمار اللساني. وكان ذلك بتطوير دراسات مفصلة على مختلف مستويات تنظيم المحادثة: فهناك تنظيم الأزواج المتجاورة أو سلاسل الأفعال، وهناك تنظيم قوالب الكلام، وهناك التنظيم الإجمالي للمحادثة، وأخيراً هناك التنظيم الموضوعاتي. وتتميز هذه الدراسات بوصف دقيق لأشكال التنظيم الخاص بالمحادثات، وذلك انطلاقاً من التدوين المفصل للتفاعلات الأصلية.

لقد أظهرت دراسات كثيرة تعنى بالمحادثات التي تم التثبت منها، أن تأويل العبارات داخل المحادثة يتعلق في معظم الأحيان بموقعها في قلب السلسلة المتتابعة للأفعال. ولقد تبين بشكل خاص أن تأويل فعل كان الكلام قد أنجزه، إنما يتعلق بشكل واسع، بموقعه في داخل سلسلة الحديث. فإذا أخذنا عبارة مثل «صباح الخير»، فسنجد أنها تعد تحية عندما تفتتح المحادثة. ولكنها قد تعد استجابة لتحية إذا كانت معطاة بوصفها رداً على التحية الأولى «صباح الخير». ولقد يعني هذا أن العبارة لا تتلقى تأويلاً واحداً، فذلك يتوقف على الموقع التسلسلي الذي تحتله. وإن هذا ليعني أيضاً أن العبارة لا تمتلك العلاقة التضمينية التسلسلية نفسها. فهي في الحالة الأولى، تطرح فعلاً. وإن المخاطِبَ ليُدعى إلى تحقيقه (رد السلام)، بينما هي، في الحالة الثانية، تغلق سلسلة السلام.

لقد بيّن تحليل المحادثة الأهمية القائمة في تفاعل الأزواج المتجاورة، وذلك كما هي الحال في السؤال والجواب، وفي تبادل التحيات، وفي العرض والقبول أوفي العرض والرفض. ومن هنا، فإن أفعال اللسان تدرس من حيث اندماجها بأزواج من العبارات، وذلك خلافاً لنظرية أفعال الكلام في التداولية. فالزوج التمجاور يعد سلسلة تتكون من عبارتين متجاورتين، يقوم بإنتاجهما متكلمان مختلفان. وتكون هذه السلسلة منتظمة: يتطلب الفعل الأول الذي ينتمي إلى نموذج تصنيفي ما فعلاً ثانياً ينتمي إلى النموذج التصنيفي الأول. ويمكن لجواب هذا الأخير أن يخضع للفحص، وذلك لكي يصار إلى تحديد ما إذا كان الفعل المنتظر قد أنجز جيداً، أو إذا كان على العكس من ذلك قد تم تجنبه.

ويتعلق اختيار الزوج التجاوري أيضاً بمحيط المحادثة. فعبارة من نموذج «ماذا تفعل هذا المساء؟»، يمكن أن تؤول كمقدمة لدعوة أو لطلب في سياق سلسلة كلامية ما، كما يمكنها أن تؤول بوصفها التماساً إخبارياً في سياق آخر. ولن تكون النتائج التسلسلية لهذه العبارة متطابقة، لأن ذلك يتوقف على التأويل الذي تم القيام به. فإذا سمح الموقع

تسلسلي بتأويل السؤال كمقدمة لدعوة، فإن المتلقي يستطيع أن يجيب «لاشيء»، هذا إذا كان يرغب أن يستجيب إيجابياً على الدعوة. وإنه، على العكس من ذلك، إذا كان لا يريد، أو لا يستطيع أن يقبل هذه الدعوة، فإنه سيجيب معطياً معلومات عن نشاطاته في المساء. وبهذا، فإن العبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟»، لا تكون قد استخدمت فقط في إنجاز فعل ما، ولكنها تشكل مقدمة لسلسلة هي العنصر الأول من زوج تجاوري موجه لأداء مهمة التمهيد لزوج تجاوري آخر (الدعوة وقبولها أو رفضها). ولكن في الحالة التي يؤدي فيها موقع السلسلة إلى تأويل عبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟» كالتماس للأخبار، فإن لهذا الأمر نتائجه على المستوى التسلسلي. ذلك لأن المتكلم مدعو لتقديم تطوير موضوعاتي عن نشاطاته في المساء. ولذا فهو عندما يجيب «لا شيء»، فإنه يشير بهذا إلى أنه لا يرغب في الحديث عن هذا الموضوع ولا يريد أن يتخذ المبادرة.

■ On se reportera à: J.M. Atkinson et J. Heritage (eds.), Structures of Social Action, Cambridge University Press, 1984; E. Schegloff, "Preliminaries to preliminaries: "Can I ask you a question?". Sociological Inquiry, 50 (3/4), p. 104-152, 1980; M. de Fornel, "Remarques sur l'organisation thématique et les séquences d'actions dans la conversation", Laxique, 5, PUL, p. 15-36.

ونرى مما تقدم أن الأبحاث التي اهتمت بتحليل المحادثة قد انصبت على مجموع الأفعال التي يمكن أن تُنجز في المحادثة (مثل سلاسل المديح، والاتهام، واللوم، إلى آخره). ولقد كشفت هذه الأبحاث عن وجود تنظيم تفضيلي للإجابات. فبحسب نموذج الفعل المنجز في قالب الكلام السابق، تكون بعض الإجابات مفضلة على أخرى. ولنأخذ مثلاًعلى ذلك المزدوجة المكونة من «سؤال - جواب». فقد بيّن فحص معطيات المحادثة أن الإجابة التي هي من نوع «نعم» أكثر وروداً من الإجابات بـ «لا». وقد لوحظ هذا الأمر حتى في حالات الاختلاف (حيث تأخذ الإجابة حينئذ الشكل «نعم، ولكن. . »). فإذا صيغ السؤال بشكل يتلقى فيه تفضيلياً إجابة من نموذج «نعم» أو من نموذج «لا»، فإن الإجابة على القالب التالي ستميل إلى الاحتفاظ بهذا التوجه التفضيلي، وستتوجه هي ذاتها نحو اختيار النموذج نفسه. وهكذا، فإن الإجابة عندما تتوافق مع التفضيل، فإنها تتحقق مباشرة منذ بداية القالب الكلامي عموماً، بينما هي إذا لم تتوافق مع التفضيل، فإنها إما أن تزاح إلى نهاية القالب الكلامي، وإما أن تأتي مع قوالب كلامية لاحقة. وإننا لنرى أن هذا التنظيم التفضيلي لا يخلو من تأثير على العنصر الأول للزوج المتجاور. وهذا أمر يظهر جلياً مع الاتهامات أو النقد. فهذه تأخذ غالباً الشكل المخفف، وبطريقة يصار فيها إلى استباق الرفض الممكن للمخاطب، وتضييق ممكنات الاستبعاد.

■ Sur les actions conversationnelles, voir: A: Pomerantz, "Compliment

responses", in J.N. Schenkein (ed.), Studies in the Organization of Conversational Interaction, New York, 1978; S. Levinson, pragmatics, Cambridge University Press, 1983; M. de Fornel, "Sémantique du prototypt et analyse de conversation", Cahiers de linguistique française, 11, Université de Genève, p. 159-178, 1990.- Ainsi que divers articles recueillis dans: Lexique, 5, " Lexique et faits sociaux", 1986; G. Button et J.R. Lee (eds.), Talk and Social Organisation, Clevedon, Multilingual Matters, P. 54-69, 1987; B. Conein, M. de Fornel et L. Quéré (eds.), Les Formes de la conversation, 2 vol, Paris, 1991.

ولقد انصبت أيضاً الأبحاث المتعلقة بالمحادثة على سمة أساسية من سماتها. فقد لوحظ أنها تتقدم عندما يتبنى المشاركون المتعددون قوالب متتابعة. ولذا، فقد اقترحت هذه التحليلات مبادئ للتتابع التسلسلي تتعلق بالقوالب الكلامية. وقد كشفت أن تحول القالب يتم في المحادثة إنجازاً، وذلك بوساطة قليل من التشابك بين القوالب الكلامية، وغياب الصمت الطويل. وهذا يعني أن المتكلمين لا يتفوهون بقوالبهم الكلامية خبط عشواء، ولكنهم يخضعون في ذلك إلى قواعد محددة. ومن هنا، فإن إجراءات تعيين القالب لتسمح لمن يمتلك قالب الكلام المستخدم أن يختار ليس فقط المتكلم التالي، ولكن تسمح له أيضاً باختيار الفعل الذي يجب على المتكلم أن ينجزه. وهكذا نرى أن تنظيم الأزواج المتجاورة وإن كان يشكل مستوى من التنظيم الخاص، إلا أنه يتعلق إذن بنسق تنظيم قوالب الكلام. وإذا كان ذلك كذلك، فعلينا أن نلاحظ أن هذا النسق يعمل بشكل موضوعي: إنه يسمح بسياسة العلاقة بين قالب الكلام الآني وقالب الكلام التالي.

واهتمت بعض الدراسات بالأوضاع الشكلية أو المؤسساتية مثل: المناقشات، والمؤتمرات الصحفية، والحوارات، والتي يمكن فيها لقواعد تخصيص قوالب الكلام أن تعدل، فتسوسها مواضعات دورة الكلام المسبق الصنع.

■ Voir en particulier les trois volumes suivants: J.M. Atkinson et P. Drew, Order in Court: The Organisation of Verbal Interaction in Judicial Settings, Londers, Macmillan, 1979; D. Boden et D.H. Zimmerman (eds.), Talk and Social Structure, Cambridge, Ploity Press, 1991; P. Drew et J. Heritage (eds.), Talk at Work, Cambridge University Press, 1992.

وإننا لنجد أن الدراسات التي تمت إنجازاً في السنوات الأخيرة في إطار تحليل المحادثة، قد اهتمت أيضاً بوصف السلاسل المرتبطة بالتنظيم الإجمالي للمحادثة وتحليلها. فالسلاسل التي تتعلق بافتتاح المحادثة وإنهائها، قد شكلت بهذا الخصوص أرضاً لدراسة أساسية، وأتاحت المجال لاكتشاف السمات البنيوية الأكثر أهمية. وماكان ذلك ليكون إلا لأن إمكانية افتتاح المحادثة وإنهائها تستخدم وجود الأزواج المتجاورة بشكل معقد (التحيات، تبادل السؤال عن الحال: «كيف حالك؟»، النهايات، إلى آخره).

■ E. Schegloff et H. Sacks, "Opening up closings", Semiotica, 8 (4), p. 289-327, 1973; E. Schegloff, "Identification and recognition in telephone openings", in G Psathas (ed.), Everyday Language: Studies, in Ethnomethodology, New York, 1979, p, 23_78; "The routine as achievement", Human Studies, 9, 1986, p. 111-15; M.H. Goodwin, He-Said-She-Said, Indiana University Press, 1990; C. Goodwin, Conversation Organization: Interaction between Speakers and Hearers, New York, 1981.

وثمة تيار آخر مهم في تحليل المحادثة. فهو يدرس التنظيم الاجتماعي للسلوك المرئي والإيمائي، وذلك في التفاعل وفي الآثار التي يتركها على علاقة الالتزام المتبادل بين المشاركين. ولقد تبين خاصة أن بعض وجوه السلوك المرئي الإيمائي للمتكلم يساهم في تنظيم طرق مشاركة المتخاطبين في النشاط الجاري. وإن بعض الإيماءات ليستطيع أن يساهم أيضاً في هذا، وذلك عندما يتم إنجازاً في محيط تسلسلي ما. كما يستطيع بعضها الآخر أن يساهم في تطوير إيقاع تفاعلي راسخ ومتسق مع الحركات الجسدية اتساقاً تبادلياً بين المتفاعلين. وهكذا نجد أن الإيماءات تساهم في إطار تفاعلي مشترك.

■ Voir en particulire: C. Heath, Body Movement and Speech in Medical Interaction, Cambridge University Press, 1986; C. Goodwin, Conversational Organization: Interaction between Speakers and Hearers, New York, 1981; M. de Fornel, "Gestes, processus de contextualisation et interaction verbale", Cahiers de linguistique française, 12, p. 31-51, 1991.

وهناك تقاليد يهيمن عليها تحليل الخطاب، قامت أيضاً بدراسة المحادثات. ولقد اقترحت أن تتوسع التقاليد اللسانية لتشمل الخطاب. ويكون ذلك بوصف بنية المحادثة بوساطة البنى التشجيرية للمكونات التي التمسناها من أجل تنظيم الجملة. وإن هذه المقاربات لترى أن المحادثة لا تتميز بالتنظيم التسلسلي بمقدار ماتتميز بحضور البنية التراتبية، وبالقيود التي تحدد بناء المكونات وانغلاقها.

وهكذا، فقد اقترحت مدرسة جنيف، بمبادرة من إيدي روليه، نموذجاً لتراتبية خطاب المحادثة. وإنه لنموذج مكون من تمثيلات تشجيرية تقيم تكاملاً بين أنساق مختلفة يتداخل بعضها مع بعض. ويمكننا على هذا الأساس أن نقول إن المحادثة البسيطة توصف بكونها تبادلاً يتكون من مداخلتين أو ثلاث، كل واحدة منها تتكون من فعل رئيس (الفعل الموجه)، ويكون مسبوقاً أو متبوعاً بأفعال تابعة واختيارية. وترتبط هذه الأفعال بوظائف تفاعلية. وأما المحادثات الأكثر تعقيداً، فتعالج بوساطة هذه القواعد ووفق مبدأ التكرار.

وكذلك، فإن خطاب المحادثة قد عولج أيضاً بوساطة قواعد تسلسل أفعال الكلام. وإن مثل هذا النموذج الذي اقترحه على وجه الخصوص كل من وليام لابوف ودافيد

فانشيل، ليفضل دراسة القيود التي يمارسها فعل من الأفعال على الفعل الذي يليه، ويبحث عن اكتشاف الأفعال التي تضع اليد على مسيرة المحادثة.

■ W. Labov et D. Fanshel, Therapeutic Discourse, New York, 1997; E. Roulet et al., L'Articulation du discoures en français contemporain, Berne, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, Les Interactions verbales, t. 1,2 et 3, Paris, 1990; J. Moeschler, Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours, Paris, 1985; J. Moeschler, Modélisation du dialogue, Paris, 1989; P. Bange (ed.), L'Analyse des interactions verbales. La dame de Caluire: une consultation, Berne, 1987; J. Cosnier et C. Kerbrat-Orecchioni (eds.), Décrire la conversation, Lyon, 1987; J. Cosnier, C. Kerbrat-Orecchioni et N. Gelas (eds.), Echanges sur la conversation, Paris, 1988.

البلاغة

RHÉTORIQUE

لقد وحدت البلاغة تقليدياً بين فن بناء الخطابات ونظرية تتعلق بهذه الخطابات نفسها. وإذا كانت قد كفت عن أن تكون موضوعاً للتعليم بوصفها جسداً للمتصورات (كان ذلك في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر)، إلا أنها تبقى ممثلة لنظرية الأدب، أو بشكل أكثر انتشاراً، فإنها تبقى ممثلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية، وذلك عن طريق النسق الواسع الذي بنته، أو عن طريق عدد من اقتراحاتها. وهذا ما تظهره المصلحة التي تحملها لها نظريات المحاجة، واللسانيات النطقية والذرائعية.

وتشين بدهية النصوص إلى حضورها المبكرة عند اليونان - فالإلياذة تشتمل على نوع من الخطابات المبنية التي تم نطقها لحظة اجتماعات المحاربين أو لحظة المناقشات بين البشر والآلهة -، ولكن الوعي البلاغي لم يكن موضوعاً للتقنين الأول إلا في بداية العصر الكلاسيكي، مع موجة القضايا المطالبة بالممتلكات التالية لسقوط الطغاة الذين كانوا يحكمون في المدن اليونانية مثل سيسيل، وأريجانت، وسيراكوز. وكان كوراس السيراكوزي وتيزياس، ثم السفسطائيون مثل غورجياس وإنزوكرات هم الأوائل الذين كتبوا توجيهات لتأليف المرافعات. وهي تستخدم لإرشاد الفرقاء المتخاصمين. فلنحتفظ من التقاليد بما يلي:

1- إنشاء مخطط نموذجي للخطاب (استهلال، عرض، شهادات، مؤشرات، احتمالات، براهين، رفض ... خلاصة. انظر أفلاطون «فيدر»)، ثبتته الدراسات اللاحقة.

2- وهناك الأصل «القانوني ـ السياسي» للفن (وهو بعد حاضر في تجديد الفائدة التي تستفيد منها البلاغة منذ أربعين سنة) وهو يشتمل على بعد تنافسي ويستخدم في حل الصراعات والخصومات. ولقد فرضت البلاغة نفسها في الأنظمة العملية للأخلاق وللسياسة (مع الفعل، يصبح الكلام نشاطاً سياسياً). فالاختيارات والمناقشات فيهما لا يمكن تلافيها،

وإنها لتجعل اللجوء إلى المحاجة ضرورة. ولقد كانت بدايات البلاغة واستقرارها في اليونان غير منفصلة عن ظهور النظام الديموقراطي (وسيقول نيتشه إن المقصود منها هو فن جمهوري يعوّد على سماع آراء ووجهات نظر غريبة جداً): إنها تعالج خطابات يتمثل إطارها في المرافعات الديموقراطية لأثينا (مجلس النواب، المحكمة، أو التظاهرات العظمى للجامعة اليونانية). ولقد احتلت موقعاً مختاراً في منهج السيرة ومنهج تربية المواطن ورجل الدولة.

3- وهناك توجهها النوعي والذرائعي. فالكلام معدود في حدود النهاية وفي البناء المقنع الذي ترتضيه. وتحدد الأوضاع المؤسساتية للكلام أجناس الخطاب. وذلك لأن الكلام لا ينضبط مع القانون، والحق، إلى آخره بشكل تجريدي، ولكنه يتوافق مع الزمان، والمكان، والظروف (وهو مع الثاني يكون دقيقاً، خاصة وأن التقانة تحيل إلى "Kairos" - الكلمات الدقيقة في اللحظة الملائمة. انظر: آ. تورديياس 1986).

إذا حللنا الأدوات التي يتواصل بها البشر جهاراً، فإن البلاغة تشكل الشاهد الغربي الأول على فكر يتعلق بالخطاب. فهي، على أراضي المعرفة، والأخلاق، واللسان، تدخل في صراع مع الإجابة التي تثيرها، ومع الفلسفة التي تشكك فيها، وذلك للأسباب التالية:

1- إنها تعبر عن الرأي وليس عن الكائن. وإنها لتجد ينبوعها في نظرية للمعرفة التي تتأسس على المحتمل، والمقبول ظاهراً، والممكن، وليس على الحقيقي وعلى اليقين المنطقي. إنها وهم: الحجة الأكثر ضعفاً يمكن أن تصبح الأكثر قوة. وإن الخطاب ليجعل الصغير يبدو كبيراً، إلى آخره.

2- إنها الفن الذي يجعل السبب الذي ندافع عنه منتصراً، فالبلاغي يدافع بلا مبالالة عن الـ«مع» وعن الـ«ضد». وإن هذا الحيادية القيمية غير مقبولة (ب. كاسّان، 1990).

3- ليس الأمر تقنية ولكنه ديماغوجية. فالبلاغة، من خلال الانفعال تسعى إلى إنتاج الالتحام مع رأي معين. وإنها لتولد القناعة التي تتعلق بالاعتقاد، وليس القناعة الخاصة بالمعرفة. والخطيب لا يتعلم واقعاً ماهو حق، ولكن ما يبدو كذلك في نظر العدد الكبير الذي يجب عليه أن يحكم (فيدر، 160). وإنه ليستطيع أن يرفع بالمدح وأن يخفض بالنقد، إلى آخره.

هذا هو، منذ جورجياس وفيدر، إطار الإجراء الذي ستدعيه الأفلاطونية والفلسفة بانتظام للبلاغة: «تشكل البلاغة التقانة الأدبية للإقناع، وذلك من أجل الأفضل والأسوء» (W.V. Quine, Quiddités).

إن التمييز، بعد أفلاطون، بين الرأي (doxa) والمعرفة، ليسمح مع ذلك بوجود النسق الأرسطي:

1- تمثل البلاغة المعادل في حقل الإقناع لما يمثله الدياليكتيك في حقل الإثبات - بول ريكور- 1975). ففي حين تكون المعارف الحقيقية هي نقطة انطلاق الإثبات، فإن الآراء غير المثبتة، ولكن التي يقبلها الجميع، تمثل المقدمات المنطقية للمحاجة. وموضوع المداولة (أو الفعل) ليس موضوعاً من موضوعات العلم وإنه لا يستطيع أن يفسح المجال إلا للآراء. فالبلاغة قوة وتقانة، وإنها لتتميز من الفلسفة، والأخلاق، كما تتميز من السفسطة (ب. كاسان -1995). وكما الأخلاق والسياسة، فإنها تخضع للنظم العملية. وهي تهتم بالعناصر المادية للممارسة البرهانية (المضمون البرهاني، ظواهر مرتبطة بسياق النطق وبطبيعة الجمهور). وإنها لتنشر أبعاد العقل الأول (logos) على فلك القيم، والمعتقدات، والمظاهر، والمحتمل.

2- إن البرهان الأفلاطوني على عدم اهتمام البلاغة بحقيقة البراهين ليعد حقيقة مرفوضة. فأن يتعلم المرء أن يرافع على عكس أطروحته، فإن هذا يخدم ذلك الذي يريد أن يعرف ما هي الوقائع وكيف تطرح الأسئلة. وحينئذ يستطيع أرسطو أن يعرف البلاغة بكونها فناً شكلياً (يقضي بـ : «استخلاص درجة من الإقناع تشتمل عليها كل ذات من الذوات»)، فيفتح الطريق بذلك لمشاريع تصنيفية.

1 - النسق البلاغي

تقترح بلاغته نظرية في المحاجة (محورها الرئيس)، ونظرية في صياغة العبارة، ونظرية في تأليف الخطاب (ريكور-1975).

وتميز هذه البلاغة بين ثلاثة أجناس خطابية، وكل خطاب منها يتخذ لنفسه موضوعاً، وغاية، ومعياراً، وزمناً، وحجة خاصة:

- «الجنس التداولي». وهو يحيل إلى الأعمال الحكومية. وغايته نصح أعضاء المجلس السياسي. وأما معياره، فهو المفيد للمدينة. وأما زمنه، فهو المستقبل. وأما حجته البالغة، فهي المثل.

- «الجنس القانوني». وغايته الاتهام أو الدفاع أمام المحكمة. وأما معياره فهو الحق، وأما زمنه، فهو الماضي. وأما حجته البالغة، فهي القياس بمقدمة واحدة.

- «الجنس الإرشادي». وهو للمدح أو الذم. وأما معياره فالجميل، وأما زمنه، فهو الحاضر، وأما حجته البالغة، فهي الإسهاب.

ويتراوح هذا الجنس الأخير بين الوظيفي والتزييني. ولقد جعله أفلاطون وأرسطو موصولاً بالأخلاق (فالمدح إجابة على الفضيلة. والذم إجابة على الرذيلة). وهو شكل

مدني وتأسيس كلامي في الوقت نفسه. والرثاء إذ يقيم مديحاً للمدينة، فإنه يفعل ذلك بالنسبة إلى المتوفى (ن.لورو-1981). وبشكل عام، فإن الإرشادي يضطلع بوظيفة اجتماعية ومدنية: إنه يدعم المعايير والأخلاق العامة. ولقد ازدهر في العصر الهيليني، ثم في روما، مع فصاحة الفخامة.

وستبقى هذه النموذجية بعد فرادة أوضاع التواصل في اليونان في القرن الخامس. وإنها لتنتج من التأليف بين عناصر متعددة للوضع الاستدلالي: أوضاع النطق، مقام المتكلم، نماذج المتسمعين - فهؤلاء يجتمعون من أجل المتعة، ولتلقي الآراء، وللحكم على الأسباب-، ومعتقدات الحضور..

جنس الخطاب	نموذج السامع	الزمن	الوسائل	الغايات
قانوني	قاضي	ماضي	الاتهام/ الدفاع	عادل/ ظالم
تداولي	مجلس نيابي	مستقبل	إقناع/ ردع	مفيد/ مضر
إرشادي	مشاهد	حاضر	مدح/ ذم	جميل/ قبيح

ومن بين الوسائل التي يملكها الخطيب لكي يقنع، فإن أرسطو يفصل الشاهد عن الحجة، ويميز بين التقانة العالية (الشهادات، الاعترافات، نصوص القانون، القسم ...) والتقانة التي تساس بوساطة الخطاب: الحجج المختارة والمقدمة بشكل مقنع، شخصية الخطيب، الترتيبات (الشغف، الانفعالات) التي يضع الخطاب فيها السامع. وتعد الشخصية بذاتها ضرباً من البرهان. ولذا، فإن الخطيب الجيد يبني قابليته للتصديق إذ يبرهن بطريقة معينة. وهذه هي العناصر الثلاثة التي سنجدها لا حقاً في التعريفات: علِّم، أثر، أعجب. فالخطيب يقنع بالحجج، ويجذب الإعجاب بالأخلاق، ويؤثر بالانفعال.

2 - أجزاء البلاغة الخمسة

لقد قسم أرسطو البلاغة إلى: الإبداع، والترتيب، والتعبير، والفعل. ولقد أضافت

التقاليد الرومانية الذاكرة إلى هذه الأجزاء الأربعة («البلاغة لهيرينيوس». دراسة لسيسرون و«مؤسسة الخطابة» لكانتيليان. وقد كتبت جميعها ما بين /100/ قبل المسيح و /95/ بعده).

1 - الإبداع. ويجب أن يسمح بالإجابة عن السؤال ماذا نقول. ويجب العثور على أفكار، وعلى أشياء (حقيقية أو محتملة) لجعل القضية معقولة ومقبولة. ويتضمن هذا الجزء من النظرية «أركان القضية»، التي تعد قطعة رئيسة من الإبداع البلاغي.

ويتعلق الموقف الذي يتبناه الخطيب في الخطاب بالتطابق المسبق بين ركن القضية والسؤال الذي يطرح: هل القضية المطلوب الحكم عليها موجودة (حدس)؟ ما هي (تحديد)؟ ما هي طبيعتها (نعت)؟

ويكون النموذج في حوزة الخطيب لحظة الإبداع. وهو أمر أساسي لاكتشاف الحجة في مادة ما وفي مجموعة من الأمكنة. وهذه من البدهيات العامة جداً والتي تعمل بوصفها مخازن للحجج. وإننا لنميز بين الأمكنة العامة والمفيدة لكل الناس، وبين الأمكنة المخصصة لبعض الناس. ولذا، فإن الأمكنة، إذ تكون مستقرة على أساس مشترك من العقلانية، فإنها تمثل نماذج للموافقة الضمنية بين المرسل والمتلقي. وبما إن الأمكنة تستعمل من حيث المبدأ في كل الظروف، فإنها ستتشكل شيئاً فشيئاً مصنفاً من الموضوعات المكرسة (كورتيوس-1956/ س. بلانتم-1994).

تمثل البراهين تقانة عالية وتقنية. وأما الثانية، فتجمع البراهين الذاتية أو الأخلاقية، والبراهين الموضوعية التي تتصل بالمحاجة. ويتمثل الشكل الأكثر عمومية للمحاجة البلاغية في النموذج الاستنباطي: تتأسس مقدمات القياس المضمر والجدل الشكلي على المحتمل. والمثل التاريخي أو المبتدع (حكاية، حكمة) الأكثر استعمالاً من بين حجج الاستقراء، سينظر إليه، فيما بعد، بوصفه أداة أسلوبية، ومن أجل قيمة نموذجه (انظر: البلاغة والتاريخ -1980).

2 - الترتيب هو فن التأليف. وإنه ليستهدف البنى التركيبية للخطاب، فيوزع فيه الأجزاء الكبرى، وذلك تبعاً لترسيمة لا يمكن تلافيها:

أ - إن من أهداف الاستهلال مصالحة المستمعين الذين يجتهد الخطيب لجعلهم منتبهين، ومستعدين للاستفسار، ويقظين.

ب - ثم يأتي السرد بعد ذلك، وعرض الوقائع، الواقعية أو المعطاة لذاتها. وإن من خواصه الإيجاز، والوضوح، والاحتمال. وإنه ليسمح بكسب الاعتقاد وبتجريم الخصم.

وإنه لمن المعقول إذا كان التاريخ المروي يمتلك سمات الحياة الواقعية (فعل ملائم للطبع، حوافز متماسكة ..). ويستطيع سرد الأفعال أن يأخذ شكل القصة الأسطورية، والتاريخ، والصفة الخيالية.

ج - التأكيد. وإنه ليمثل لحظة البرهان والرفض: الحجج مقدمة، وإننا لنرفض حجج الخصم.

د - وينغلق الخطاب مع «خاتمة الكلام» الذي يتضمن «الخلاصة» و«النقمة»، والنداء الأخير للشفقة والتعاطف.

3 - صياغة العبارة. وهي تمثل فصلاً متطوراً جداً. وستكون مدونتها الاصطلاحية مستعارة من الشعرية والقواعد، وكذلك من الموسيقى والهندسة. وتعد صياغة العبارة فناً أسلوبياً: التصحيح القاعدي، اختيار الكلمات، تأثيرات الإيقاع، التماثل الصوتي، الصور، الاستعارات. ويجب على الأسلوب أن يكون واضحاً، ويلاحظ الصواب، وملائماً (للذات، وللأخلاق، ولجنس الخطاب). كما يجب أن يكون لامعاً. فميدانه هو ميدان الزينة: لقد أخذت الدراسات، بعد «البلاغة في هيرينيوس» و «كانديليان» تميز بين الاستعارات، وصور الكلمات، وصور الفكر. وأخيراً، يمكننا أن نعد ثلاثة أجناس للخطاب، موزعة تدريجياً، وذلك تبعاً لنبل المادة أو السبب: الوضيع، والوسط، والرفيع.

4 - يجب على الخطاب المجهَّز أن يكون محفوظاً. ويعد هذا الأمر موضوعاً لفن «الذاكرة» (يوجد التطوير الأول في «البلاغة» في هيرنيوس). وتقضي مبادئ التقانة أن نطبع في الذاكرة سلسلة من الأماكن (بيت، غرفة، قبة ..) والصور (أشكال، إشارات مميَّزة أو رموز). ويعود النسق إلى خلق أمكنة ذهنية. ويجب على الخطيب أن يضع فيها رموزاً لهذا الذي يريد أن يتذكره. ويتبع نظام الأمكنة نظام الخطاب. والصور تذكر بالأشياء. وإن الخطيب، في لحظة إعطاء خطابه، يسحب من أمكنة الذاكرة الصور التي وضعها فيها (ف. ياتيس- 1975).

5 - وأخيراً، يجب على هذا أن يكون مقولاً. «فالفعل» يستلزم ضبط الصوت والحركات على مقدار قيمة الأشياء والكلمات. وهذه هي فصاحة الجسد. وهي نقطة انطلاق لدراسات فن الممثل والإنشاء. وهذا الجزء الأخير من الفن يجمع إرشادات تتعلق باستعمال الصوت (تغيير طبقة الصوت تبعاً لكل هوى)، والمحاكاة، والدفق كلاماً (حجم، تنغيم، إيقاع)، كما يجمع كماً من الملاحظات الدقيقة المقننة على مقدار فن الحركة والإيماءات (كانتيليان، I.O.XI,3).

■ Traités: Aristote, Rhétorique, 3 vol., Paris; B. Cassin, L'Effet sophistique (textes

de Gorgias, Antiphon, Aelius, Aristide, etc.), Paris, 1995; Cicéron, De l'orateur, 3 vol., Paris; Crevier, Rhétorique française, éd. 1757; C.C. Dumarsais, Des tropes, Paris, éd. F. Douay, 1988; P. Fontanier, Les Figures du discours, Paris, éd. G. Genette, 1968; B. Lamy, La Rhétorique ou l'art de parler, Sussex Reprints, Brighton, 1969; Pseudo-Longin, Du sublime, 1 vol., Paris; Quintilien, Institution oratoire, 7 vol., Paris; Les Sophistes, in Les Ecoles Présocratiques, Paris, éd. J.-P. Dumont, 1991; Tacite, Dialogue des orateurs, Paris.

لقد اختلط قدر البلاغة في جزء كبير منه، وذلك بعد العصر القديم والكلاسيكي، مع قدر النظام، والتأليف، والتعليم. بينما ظلت المفردات وجسد المنظورات الناتجة عن التفكير الوصفي والمعياري التي جئنا على التذكير بها، ثابتة إلى حد الإدهاش، وذلك خلال فترة استثنائية طويلة. ولقد عرف النسق البلاغي عدة تحولات كبرى. وإن مسؤولية ذلك لتقع جوهرياً:

أولاً: على المتغيرات الاجتماعية والتاريخية لممارسة عدد من أجناس الخطاب.

ثانياً: على عودة المضادات البلاغية (المسيحية، والفلسفية ...).

ثالثاً: على إعادة التنظيم الدوري للحقل، سواء كان داخلياً (العلاقات مع الفنون الثلاثة الأخرى - الجدل، والقواعد - ومع الشعرية في عصر النهضة) أم كان خارجياً (مع اختزال البلاغة إلى صياغة العبارة بعد حركة الإصلاح لراموس والصراع بين المحاجة والتعبير).

ونجد أن الخطباء، منذ القرن الأول بعد المسيح، لم يعودوا يتصرفون بكل الأوضاع المؤسساتية للخطاب المقنن سلفاً. فسقوط فن الخطابة المعزو إلى سقوط الجمهورية الرومانية وإلى ضياع الحرية السياسية (تاسيت، «حوار الخطباء»)، قد أفضى إلى قطيعة في التوازن: لقد انهارت الفصاحة السياسية والحقوقية لصالح فصاحة الفخامة. وستلد المناقشة ثانية حول العلاقات بين البلاغة، والكلام العمومي، والحرية السياسية عندما يكتشف الإنسانيون كرامة الميدان وشؤون الدولة في عصر النهضة، أي في القرن الثامن عشر في فرنسا(ج. ستاروبانسكي - 1986، ف. فورية و ر. هاليفي - 1989)، وفي إنكلترا، وفي أمريكا الشمالية. وسيكون ذلك في كل مرة تتوسع فيها إلى ميدان جديد من ميادين الحياة المدنية.

لقد وصلت البلاغة، منذ كانتيليان، إلى مرتبة الأنظمة الرائدة في التربية الرومانية. وستجسد مذ ذاك معيار العلم التربوي للثقافة الكلاسيكية العالية في الغرب. فبعد أن أقصيت من الحلبة السياسية، نجدها تتطابق دائماً مع النشاطات التربوية (هـ. ي. مارو - 1948) ومع السفسطائية حيث تُمارس التقانة وموهبة الخطابة بمجانية نسبية لغايات تتعلق بالكمال

وبالبراعة. ففصاحة المدرسة تقود إلى التركيز على الممارسات التحضيرية، وإلى الفخامة (المجادلات، النصائح).

إن الأزمنة القديمة المتأخرة (تيرتوليان، سان أوغستان «عن العقيدة المسيحية»، إيزيدور دي سيفيّ)، ثم القرون الوسطى التي هيمنت خلالها النزعة المضادة للبلاغة (واختيارها للموعظة الإنجيلية المتواضعة)، قد استقبلتها في إطار من الفنون الحرة، كما هي الحال بالنسبة إلى الثاني منها إلى جانب القواعد والجدل. ولكن الفن تجزأ إلى أجناس متخصصة: فنون الشعر، فنون العزاء، فنون التفاخر. وقد ركزت بدءاً من القرن الحادي عشر، دراسات الأسلوب التراسلي على تقنين أجزاء الرسالة، مثل الفاتحة، والاختلافات الاجتماعية للمتلقين. وأما فن «التفاخر»، فقد انبثق انطلاقاً من القرن الثالث عشر: لقد أعطت بلاغة المنبر مولداً للموعظة. وكان الموضع يؤخذ من ينبوع الكتابة التي تزود الميادين بالخلق (البراهين، والاستشهادات، والأمثلة) (ج.ج. مورفي -1974، م. زانك - 1982). وانطلاقاً من دونات، فإن القواعدي بسط ميدانه على دراسة الصور والاستعارات (باربار يسموس، القرن الرابع).

ولقد اضطلعت البلاغة، على العكس من ذلك، بدور بارز في النزعة الإنسانية الوليدة. وأعيد اكتشاف النصوص (1416 بالنسبة إلى «التأسيس الخطابي» و 1421 بالنسبة إلى كامل «الخطابة». و 1508 بالنسبة إلى الطبعة الأولى من «البلاغة»). وهي بلاغة قد اجتمعت أجزاؤها مجدداً لتخلع الجدل والقواعد في قلب المثلث، ولتفرض نفسها في علم أصول التدريس والتربية. وقد دخلت إلى كل ميادين الحياة العامة والمدنية. وقد عدت حينئذ مثل أطروحة توليفية عليا للفنون وللعلوم. ولقد استطاع تطور مفهوم «التأليف» المختص بالرسم والتصوير (آلبيرتي «عن الرسم والتصوير» -1435) أن يرتبط مثلاً بالفترة الخُطابية للبلاغة ذات النزعة الإنسانية (إن التراتب بين اللوحة، والجسد والعضو، والمخطط، يعادل التراتب البلاغي بين الفترة، والقضية، والجملة، والكلمة) (م. باكساندال-1971).

لقد وضع عصر النهضة نفسه في مدرسة البلاغة. وهي مدرسة ذات نموذج سيسيروني، تعيد الاعتبار لفئات الوضوح، والطبيعة، والكياسة، وتتبنى متصوراً للسان يتمحور على القوة التعبيرية والجمالية. ولقد ساهمت البلاغة، في فرنسا، في القرنين الخامس والسادس عشر في تثبيت معايير كياسة اللغة وفي تطوير الأجناس المقدسة (وذلك بعد مجادلة حول البلاغة المسيحية) والدنيوية للفصاحة المهنية (القانونية، والبرلمانية، والرسمية، والأكاديمية) والأدبية (م. فومارولي -1980 و 1990). وبما إنها كانت قاعدة لكل خطاب، فقد كانت بالأحرى قاعدة لكل أدب: الإجراءات البلاغية والبنية الاستدلالية

للأعمال (وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى البنية البلاغية القانونية للتراجيديا) الجمالية (بوالو، «الفن الشعري») (آ. كيبيدي فارغا- 1970). ولقد جعلها الإصلاح المضاد مادة أولى للتعليم، ووضعها في أعلى السيرة الذاتية في مدارس الجيزويت. ولقد توجت في فرنسا التربية الأدبية (القواعد، صف الإنسانيات، البلاغة). واستمر ذلك إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما أخليت الأرض إلى تعليم أكثر تقانة (صوتي، وزني، فقه لغوي، فرنسية قديمة ...) (ف. دي دانفي -1978، دواي-1992).

لقد أمكن لتاريخ البلاغة أن يوصف وكأنه أدبية الفن (ف. فلورسكي)، أي بتهميش لمكونه الفلسفي والبرهاني لصالح عناصره الأدبية والأسلوبية، وبتقليص تدريجي لحمولته (ج. جينيت، «البلاغة المقيدة»، 1972). وكان أرسطو قد ركز على الابتكار والترتيب، ولكن منذ العصر المابعد سيبيروني، صنع المنظورون انزياحاً نحو الإشكالية الأدبية. وبهذا، صارت البلاغة «فن ابتكار الاختيار والتعبير المزين بشكل ملائم، والذي يمكن استخدامه في الإقناع» (I.o. XIV, 21). وتحت عنوان يقوي الذاكرة القرسطوية، أخذت القواعد تعلم الكلام الصحيح، كما أخذت البلاغة تعلم الكلام الأنيق، والمنطق الكلام الحق. ولقد انتزع إصلاح راموس (الجدلية -1555) نظرية المحاججة (وارتبط الابتكار والترتيب بالمنطق) ولم يترك لها إلا صباغة العبارة والفعل (أونج -1958). وفي فجر العصر الحديث، كانت القطيعة قد ابتدأت بين التعبير والمحاججة، وبين الفلسفة التي هيمنت التجريبية عليها (لوك، «دراسة فلسفية» تتعلق بالتفاهم الإنساني"، الكتاب الثالث) والعقلانية التي تقصي المحتمل والممكن (ديكارت، «خطاب المنهج»). وأصبحت البلاغة غريبة على البرهان (ب. فرانس - 1972، آ. ي. بنجامان و آل-1987) حيث حدد لها حقلها التفرع، والعقل الهندسي الوليد، وقام بذلك على أرض الأدب المتصور الباركي للصفات الفطرية والاستيلاء الشعري (ر. باريلي -1983).

وهكذا، فإن البلاغة عندما انقطعت عن مكونها الفلسفي مفضلة صياغة التعبير، فإنها لم تعد فناً للخطاب، بل فناً للأسلوب. وإنها اكتفت جوهرياً بدراسة الأشكال اللسانية المزيَّنة، وبالصور، وبالفعل الخطابي. ومع نهاية الآداب الجميلة والانتقال من الأدب الكلاسيكي إلى الأدب الرومانسي، فإنها، وهي التي تنبثق عن ضوابط الخطاب ومعاييره، تماثلت مع النزعة الاصطناعية ومع الانحطاط، وصارت مقصية عن الفنون الجميلة: لقد أصبحت الفصاحة تمثل الأطروحة المضادة للشعر في قلب الفنون اللسانية (كانت، «نقد ملكة الحكم» فقرة 53، 1، 2). وهكذا صار الأدب الحديث مضاداً للبلاغة، وغير مبال بالإقناع، ومعاد للأمكنة العامة (م. بوجور - 1986). ولقد توزع موضوع دراستها بين مادة التحليل الأدبي، والأسلوبي، والشعري، والجمالي، وتاريخ الأدب.

■ تاريخ البلاغة:

1. التعليم والبلاغة:

R. Barilli, La retorica, Milan, 1983; F.P. Bowman, Le Discours sur l'éloquence sacrée à l'époque romantique. Rhétorique, apologétique, herméneutique (1777-1851), Genève. 1980; E.R. Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Age latin, Paris, 1956; F. de Dainville, L'Education des jésuites, XVIe-XVIIIe siécles, Paris, 1978; F. Douay-Soublin, "La rhétorique en Europe à travers son enseignement", Histoire des idées linguistiques, sous la dir. de S. Auroux, t. 2, Bruxelles, 1992, p. 467-507; J. fontaine, Isidore de Séville, Paris, 1959; V. Florescu, La Rhétorique et la néo-rhétorique, Paris, 1982; P. France, Rhetoric and Truth in France, Descartes to Diderot, Oxford, 1972; M. Fumaroli, L'Age de l'éloquence, Genève, 1980; Id., Héros et orateus, 1990; G. Kennedy, The Art of Persuasion in Greece, Princeton, 1963; Id., The Art of Rhetoric in the Roman World, Princeton, 1972; H. Lausberg, Handbuch der literarischen Rhetorik, Munich, 1960; L. Marin, La Critique du discours, Paris, 1975; H.I.Marrou, Histoire de l'éducation dans l'Antiguité, Paris, 1948; J.J. Murphy, Rhetoric in Middle Ages, Berkeley, 1974; W. Ong, Ramus, Method and the Decay of Dialogue, Cambridge, 1958; M. Patillon, Eléments de rhétorique classique, Paris, 1990; Rhétorique et histoire, l'exemplum (coll.), Rome, 1980; M. Zink, La Prédication en langue romane avant 1300, Paris, 1982.

2- البلاغة والفنون:

M. Baxandall, Les Humanistes à la découverte de la composition en peinture, 1350-1450 (1971), Paris, 1989; J. Lichtenstein, La Couleur éloquente, Paris, 1989; B. Vickers, "Figures of rhetoric/Figures of music?", Rhetorica, 2, 1984, p. 1-44; F. Yates, L'Art de la mémoire, Paris, 1975.

Rhétorique et discours politique: M. Angenot, La Parole pamphlétaire, Typologie des discours modernes, Paris, 1982; F. Furet et R. Halévi. Orateurs de la révolution française, I: Les Constituants, Paris, 1989; R. Laufer et C. Paradeise, Le Prince bureaucrate : Machiavel au pays du marketing, Paris, 1982; N; Loraux, L'Invention d'Athènes. Histoire de l'oraison funèbre dans la citéclassique, Paris, 1981; D. Maingueneau, Sémantique de la polémique, Lausanne, 1983; J. Starobinski, "La chaire, la tribune, le barreau", Lieux de mémoire, sous la dir. de P. Nora, t. II. La Nation, Paris, 1986, p. 425-485; Idéologie et propagande en France, M. Yardéni (dir.), Paris, 1987.

لقد سبق اختفاء النظام المدروس بقليل إحياء البلاغة بكل ما تحمله (انظر عمل الرائد ريشار - 1936)، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إعادة تعريف العلاقات بين المحاجة

والتعبير في الفلسفة، وفي الدراسات الأدبية وفي اللسانيات منذ عهد قريب وخاصة في نسختها التداولية والنطقية (عند ج.ل. أوستان، وج.ر. سيرل، وب. غريس، وأوزوالد ديكرو).

وبالعودة إلى أرسطو وإلى التقاليد المنسية منذ الديكارتية، فإن «البلاغة الجديدة» لشام بيريلمان تتطلع إلى إعادة إدخال السلطة القضائية للعقل في ميدان التقدير، والآراء، والمعتقدات (س. بيريلمان -1958). ويمكن تعريفها بأنها نظرية عامة للمحاججة بكل أشكالها (الشرعية، والسياسية، والأخلاقية، والجمالية، والفلسفية). ولتكن بلاغة تطبق على كل نموذج من نماذج الجلسات التي تُدخل، إلى جانب فعالية الخطاب، نوعية الحضور بوصفها عنصراً يحدد قيمة المحاججة. وعلى مقدار ملامستها لقضايا العقل العملي ولنظرية الفعل، وتعلقها بمسائل مفاوضة البعد بين الذوات، والإقناع، والانتماء، فإنها ستلتقي موضوعات مألوفة لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية. ويثير عمل «س. تولمان» حول مساحة المحاججة للبرهان مسائل أخرى ذات نظام إبيستيمولوجي. (س. تولمان-1958).

تقوم المحادثات حول العلاقات بين اللغة والفكر والفائدة بالنسبة إلى الخطاب (القصد، الأداء، المواصفات العامة، التلقي...). وهذه العلاقات هي الأصل في الانتباه الذي جعل البلاغة موضوعاً للفلسفة كما جعلها موضوعاً للسانيات. وإن تحول اللسانيات والنظر إلى اللغة العادية في الفلسفة الأنكلو-ساكسونية، وكذلك نقد الحقيقي والحفريات المجازية للمتصور في الفلسفة المابعد هيدغرية، قد كانت كلها إشارات دالة على هذا التطور الذي يشهد عليه هذا الفيض من الأدبيات المجازية والتغير في المكانة الذي عرفته الصورة بهذه المناسبة مثل الاستعارة (المرفّعة إلى مرتبة الأداة اللغوية ذات القيمة الإدراكية، وذلك بعد أن كان ينظر إليها خلال زمن طويل بوصفها زينة مضافة من غير قيمة إخبارية). (م. بلاك - 1954). ونجد في الحقل اللساني، أن النظريات التداولية (ب. غريس - 1989) واللسانيات النطقية (أوزوالد ديكر) قد انشغلت أيضاً بالبعد الحجاجي للكلام العادي وبالقيمة الحجاجية للمنطوقات. وإننا لنجد أن بعض المقترحات التي تقدمها البلاغة (عن أجناس الخطاب) يمكن إعادة تأهيلها في إطار نظرية أفعال اللغة.

■ A.E. Benjamin, G.N. Cantor et J.R.R. Christie (eds.), The Figural and the Literal, Problems in the History of Science and Philosophy, Manchester University Press, 1987; M. Black, "Metaphor", Models and Metaphors, Ithaca, 1962; B. Cassin (ed.), Le Plaisir de parler, Pairs, 1986; P. Grice, Studies in the Way of Words, Harvard University Press, 1989; F. Nietzsche, textes sur la

rhétorique et le langage, Poétique, 5, Paris, 1971; M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986; M. Meyer et A. Lempereur (ed.), Figures et conflits rhétoriques, Bruxelles, 1990; M. Meyer, Questions de rhétorique, Paris, 1993; M. Pera and W.R. Shea, Persuading Science, Canton, 1991; C. Perelman, L'Empire rhétorique, Paris, 1977; C. Perelman, Rhétoriques, Bruxelles, 1989; C. Perelman et L. Olbrechts-Tyteca, Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique, Bruxelles, 1958; C. Plantin, Essais sur l'argumentation, Paris, 1990; C. Plantin (ed.), Lieux communs; topoï, stéréotypes, clichés, Paris, 1994; P. Ricoeur, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.), On Metaphor, Chicago, 1979; S. Toulmin, Les Usages de l'argumentation (1958), Paris, 1993.

في فرنسا، وبعد «ج. بولهان» و «ب. فاليري»، فإن البنيوية الأدبية قد رأت في البلاغة الأطروحة المضادة للأدب، ثم رأت فيها، بعد ذلك، ماجعلها ممكنة بوصفها علماً للكلام وللخطابات (ت. تودوروف)، أو «مخططاً عاماً للسان المشترك بين كل الخطابات» (ر. بارت - 1966). وإزاء فئات التاريخ الأدبي (العمل، والمؤلف، والأصول، والمؤثرات ...)، فإنها تمثل فائدة في التذكير بأن الأدب لغة أولاً، وبأن التصوير هو خاصة من خواص الأدب (ج. جينيت. صور I، 1966. وانظر أيضاً مجموعة "U"، «البلاغة العامة» - 1970). ومن جهة أخرى، فإن علم قوانين التصنيف للبلاغة القديمة كان قد اختزل إلى نهاية نظرية للعمليات وإلى النص الأدبي المصمَّم انطلاقاً من تقاطعات استعارية ونسق كنائي (ر. جاكبسون - 1963). وتصح مقاربة هذه التحليلات من أعمال الأنكلو - ساكسون، الذين نظروا إلى "master Tropes" (استعارة، كناية، مجاز مرسل، سخرية) بوصفها مبادئ لبناء الخطابات، والقصص، ووصف العالم (ك. بيرك - 1945). وأظهر، في وقت قريب، علم السرد، والمقاربات الاستدلالية، والمحاولات التي تكشف عن الأدب بمصطلحات اللسانيات التداولية، وتجديد نظرية الجناس، البعد البلاغي للقصص وللنصوص الأدبية (وقد ذكر بهذا بوث منذ عام 1961). وثمة وصف آخر قد أصبح ممكناً على وجه الخصوص غير ذلك الذي يصدر آلياً عن التقسيم القاسي بين الشعرية والبلاغة، وبين الكلام الأدبي والإقناع. وتمثل النصوص واقعيات مفتوحة وإشكالية (م. مييز - 1993)، وهي تجيب على سؤال يدخل في استمرارية وفي أوضاع تواصلية. ومن هنا، فإن البعد الحجاجي لا يكون غائباً عنها حتى وإن ظلت غير نموذجية بشكل عميق في نظر العناصر المكونة للأوضاع البلاغية ولكل خطاب (انظر: المفهوم البلاغي عند بول دي مان - 1979. الترجمة الفرنسية - 1989. آ. هالسال-1988). وتصبح البلاغة تعريفاً للأدب في نهايات نص أقل استقلالاً أو انغلاقاً من السياق في ذاته (لا يوجد خطاب يكتفي بنفسه اكتفاء ذاتياً) (ج. بسيير - 1988).

■ * R. Barthes, "Rhétorique de l'image", L'Obvie et l'obtus, Paris, 1984; "L'ancienne rhétorique, aide-mémoire", L'Aventure sémiologique, 1985; "L'analyse rhétorique", Le Bruissement de la langue, Paris, 1984; M. Beaujour, "Rhétorique et littérature", De la métaphysique à la rhétorique, M. Meyer (ed.), Bruxelles, 1986; J. Bessière, "Rhétoricité et littérature", Langue française, 79, Paris, 1988; W. Booth, The Rhetoric of Fiction, 1961. Chicago; Id., A Rhetoric of Irony, 1974. Chicago; K. Burke, A Grammar of Motives, 1945, Berkeley; Id., A Rhetoric of Motives, 1950, Berkeley; P. de Man, Allégories dr la lecture (1979), Paris, 1989; S. Fish, "Rhetoric", Doing what Comes Naturally, 1989 Oxford G. Genette, Figures I, II, III, Paris, 1966, 1969, 1971: A. W. Halsall, L'Art de convaincre, le vécit pragmatique, Toronto, 1988; A. Kibedi Varga, Rhétorique et littérature, Paris; 1970: J. Paulhan Les Fleurs de Tarbes, 1941, Paris; Rhétorique et discours critiques (coll.), PENS. Paris, 1989; I.A. Richard, The Philosophy of Rhetoric, Oxford, 1936: T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977; Groupe u, Rhétorique générale, Paris, (1970), Rhétorique de la poé-sie (1977).- Revues: RHLF, 2, 1980; Langue française, 79, 1988. Bibliographie: "Pour une bibliographie de la rhétorique: 1971-1989", M. White et A.W. Halsall, Texte, 1989, nº8/9, Toronto.

الأسلوبية

STYLISTIQUE

تعد الأسلوبية الوريث المباشر للبلاغة: لقد كان من أولى تواردات المصطلح عند نوفاليس التطابق مع الأسلوبية. فلقد عبر المصطلح خلال القرن التاسع عشر من اللغة الألمانية إلى اللغات الأوربية الأخرى، وخاصة إلى الإنكليزية والفرنسية: إن ولادة هذا العلم في نهاية القرن التاسع عشر لتعد علامة على الاستغناء عن البلاغة، حتى وإن كانت الأسلوبية ستأخذ منها بعض الوجوه، خاصة فيما يتعلق بتحليل الصور والاستعارات. ومع ذلك، فيجب أن لا نستخلص بأن مفهوم الأسلوب قد كان غائباً عن التحليل البلاغي. فالتمييز بين الأسلوب البسيط، والأسلوب الموزون (أو الرديء)، وبين الأسلوب العظيم (أو الراقي) ليعد جزءاً من الفئات التقليدية للبلاغة (فيما يتعلق بالمناقشة حول العلاقات بين البلاغة الكلاسيكية وإشكالية الأسلوب، انظر «لو-غيرن»، «مسألة الأساليب في الدراسات البلاغية»، منشورات مولينيه وكاهنيه، 1994. ص 175-185).

■ Vues d'ensemble: A. Juilland, "Compte rendu de C. Bruneau, Histoire de la langue française", Language, 30, 1954; G. Antoine, "La stylistique française, sa définition, ses buts, ses méthodes", Revue de l'enseignement supérieur, janvier 1959; H. Mitterand, "La stylistique". Le français dans le monde, juillet-août 1966; S. Chantman et S. Levin (eds.), Essays in the language of Literature, Boston, 1967; P. Guiraud, La Stylistique, Paris, 1970; D.C. Freeman, Linguistics and Literary Style, New York et Londers, 1970; G.W. Turner, Stylistics, Harmondsworth, 1973; R. Fowler, Style and Structure in Literature: Essays in the New Stylistics, Oxford, 1975; J. Mazaleyrat et G. Molinié, Vocabulaire de la stylistique, Paris, 1989; C. Fromilhage et A. Sancier, Introduction à l'analyse stylistique, Paris, 1991; J. Gardes-Tamine, La Stylistique, Paris, 1992; Le Guern, "La question des styles dans les traités de rhétorique", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), Qu'est-ce que le style?, Paris, 1994.

1 - أسلوبية اللغة والأسلوبية الأدبية

لقد تطورت الأسلوبية، منذ ولادتها، في اتجاهين. وكان ينظر إليهما غالباً بوصفهما متنافسين:

I) أسلوبية اللغة. وهي تعني تحليل مجموع السمات المتغيرة والمدونة التي تجمع هذه السمات (والتي تتعارض مع السمات الإجبارية للشرعة) الخاصة بلغة ما. وهكذا، فإننا نتكلم عن الأسلوبية الفرنسية، والإنكليزية، والألمانية، إلى آخره. وانطلاقاً من التمييز بين الوجه الذاتي (الفردي) والوجه الموضوعي (الجماعي)، فقد اقترح وليام واكرناجير منذ عام 1873، الاحتفاظ بمصطلح «الأسلوبية» لدراسة الظواهر التي تنتمي إلى النموذج الثاني. وهي ظواهر يمكن أن تخضع، كما ظن ذلك، إلى قوانين عامة (واكرناجيل، 1873، ص314، 317). وإننا لنرى أن كتاب «دراسة الأسلوب الفرنسي» لشارل بالي (1909)، ينخرط في الاتجاه نفسه. فبالي يريد أن يصنع أسلوبية «الكلام» عموماً، وليس أسلوبية الأعمال الأدبية. فهو إذ انطلق من فكرة أن اللسان يعبر عن الفكر وعن المشاعر، فقد رأى أن مصطلح «المشاعر» يشكل الموضوع الخاص للأسلوبية. وقد كان ذلك لأن بالي يميز بين نموذجين من العلاقات يسميهما «المؤثرات الطبيعية» و«المؤثرات الاستدعائية». فالأولى تخبرنا عن المشاعر التي يكابدها المتكلم، بينما تخبرنا الثانية عن وسطه اللساني. وهذه المؤثرات إنما حظيت بها الاختيارات الحصيفة من بين السمات المتغيرة للغة، وبشكل جوهري في معجم المفردات، ثم بدرجة أقل في النحو. ويملك النموذجان عدداً معيناً من الصيغ المتطابقة فيما يتعلق بالتعبير عن الفكر، ولكنهما يفترقان بالحمولة الوجدانية. ولقد قام، في وقت متأخر عن هذا وفي إطار الذهنية نفسها، أسلوبيون مثل (ماروزو وكروسيه) بوصف منظم لكل الأصوات، ولكل أجزاء الخطاب، وللأبنية النحوية، وللألفاظ، متعلقين في كل مرة بما هو خارجي عن المضمون المفهومي (تودوروف 1972).

II) الأسلوبية الأدبية. وهي تعني تحليل مصادر الأسلوبية المفترض أنها خاصة بالممارسة الأدبية. فالأسلوبية الأدبية، على عكس أسلوبية الفنون التي تهتم بالأساليب الجماعية قدر اهتمامها بالفردية، تفضل في كل الأوقات الأعمال - أو المؤلفين بدرجة أقل - في فرادتها. وبفضل هذا الانحياز، نجد أن أسلوبية اللغة تفضل مفهوم الاختيار الأسلوبي، في حين أن الأسلوبية الأدبية قد كانت ولا تزال تمثل أسلوبية الانزياح، وذلك لأن الأسلوب الأدبي مصمم بوصفه فرادة تتعارض مع المعايير الجماعية. ولقد كانت الأسلوبية الأدبية، في صيغتها الأولى، أسلوبية للتحليل النفسي أيضاً، والسبب لأن القيمة التعبيرية للأسلوب كانت قد حملت عموماً على نفس الكاتب. وهكذا، بالنسبة إلى كارل

فوسلير، فإن «الأسلوب هو الاستخدام اللساني الفردي بالتعارض مع الاستخدام الجماعي». ويجب على الأسلوبية أن تكشف «المظهر الروحي للفرد» (فوسلير 1904، ص 16، 40). ولقد مثل هذا الميل النفسي في فرنسا موريس غرامون، كما مثله خصوصاً هانري موريير الذي رأى في كتابه «علم نفس الأساليب» (1959) أنه «يجب عل الأقل العثور على الرمز في كل تجلٍ من تجلياته» وأنه يوجد «قانون للمطابقة بين روح الكاتب وأسلوبه». وأما ليو سبيتزر الذي كان تلميذاً لكارل فوسلير، فيعد عموماً الممثل الأكثر بروزاً لهذه الأسلوبية الأدبية التعبيرية والنفسية. وإن هذا التأويل ليصلح بالفعل لهذه الأعمال الأولى، حيث كان سبيتزر يسعى إلى الكشف عن العلاقة المتبادلة بين خصوصيات الأعمال الأسلوبية ونفس مؤلفيها. ثم عدل فيما نشره لاحقاً توجه أعماله: فهو إذ سلم بأن بدهية التعبيرية الذاتية ليس لها قيمة إلا في داخل إطار تاريخي محدد (كان الأدب الغربي عموماً في ذلك العصر أدباً يعبر عن «الفرادة»)، وبالتالي لا يمكن استخدامها إذن تعريفاً للأسلوب بوصفه كذا، فقد تخلى عن البحث السببي ليركز أكثر على تحليل «نسق الإجراءات» الأسلوبية الملازمة للنصوص. وقد طور بهذا «منهجاً بنيوياً يسعى لتحديد وحدة الأعمال من غير عودة إلى شخص المؤلف» (سبيتزر 1958). وعلى العكس من ذلك، فإنه لم يتخل قط عن متصور الأسلوب بوصفه انزياحاً. وهذا ما يظهر من منهجه الاستقصائي الذي ظل هو نفسه منذ بداية مهنته إلى نهايتها: لقد كان المقصود على الدوام البحث عن وقائع لسانية ناتئة إما بسبب تكرارها الكبير جداً، وإما، على العكس، بسب ندرتها، أو أيضاً بسبب بروزها، إلى آخره. وإنه لصحيح أيضاً أن سبيتزر، على العكس من كثير من الأسلوبيين الآخرين، كان لا ينظر إلى الانزياح إزاء اللغة غير الأدبية بمقدار نظرته إليه إزاء السياق الملازم للعمل. وبهذا، فقد بشر متصوره خصوصاً بالأسلوبية البنيوية التي مارسها ريفاتير.

■ W. Wackernagel, Poetik, Rhetorik und Stilistik, Halle, 1873; C. Bally, Traité de stylistique française (1909), Pairs-Genève, 1952; K. Vossler, Gesammelte Aufsätze zur Sparchphilosophie, Munich, 1923; J. Marouzeau, Précis de stylistique française, Paris, 1946; M. Cressot, Le Style et ses techniques, Paris, 1947; H. Morier, la Psychologie des styles, Genève, 1959; L. Spitzer, Etudes de style, Paris, 1970.

إن التعارض، كما نقله التقليدان المشار إليهما آنفاً، بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب لا يمكن النظر إليه بوصفه نهائياً. فهو يغطي على عدد من المتمايزات التي تحيل إلى قضايا مختلفة ويشوش عليها:

أ) الأسلوبية الجماعية والأسلوبية الفردية.

على مقدار زعم الأسلوبية الأدبية أنها تقف بنفسها عند حدود الأعمال في تميزها الفردي، فإنها تعد جزءاً من الأسلوبية الفردية: إن الفائدة القصوى المحمولة على العمل الفريد ليست ناتجاً إذن لبعض الخواص التي لا تختزل بالنسبة إلى موضوع الأسلوبية الأدبية. ذلك لأنها تنتج عن اختيار منهجي، شرعي تماماً من غير شك، ولكنه لا يزعم أنه يحدد حقل الأسلوبية الأدبية بوصفها هكذا. وعندما نؤكد أن خصوصية الأسلوب الأدبي تكمن في الانزياح الفردي، فإن هذا يعني ببساطة أننا نفضل العمل في التحليل الأسلوبي، ونفضل في داخل هذا العمل الوقائع الكلامية المختلفة من وجهة نظر فردية، وذلك بدلاً عن مجموعات الأعمال، أو نفضل في داخل العمل الفردي السمات التي لها قيمة اختلافية جماعية، ومثال ذلك النوع المتعلق بفترة تاريخية، إلى آخره. وكما هو معلوم، فإننا في الأسلوبية غير الأدبية نستطيع أيضاً أن نركز على الانزياحات الفردية - التعبيرات الاصطلاحية - في عبارات الفرد. وهكذا، فإن الفكرة التي تقول إن الانزياح في فرادته هو الذي يحدد الأسلوب الأدبي لم يعد لها معنى، لأن كل نشاط مقالي للأسلوب الأدبي هو نشاط لا يفترق عن التكرار وعن الانزياح (راستيه 1994): تحدد هذه الازدواجية طبيعة الرسالة اللسانية نفسها، ولن تستخدم بوصفها سمة مميزة للأسلوب الأدبي، حتى لو كان من العبث أن ننكر أن بعض الكتاب يصنعون بمعرفة فناً للانزياح الأسلوبي في مقابل اللغة المحلية أو في مقابل اللغة الاصطلاحية للأدب والمهيمنة في اللحظة التي يكتبون فيها.

ب) الأسلوبية النظرية والنقد الأسلوبي.

تقوم أسلوبية اللغة في الإطار الأكثر سعة لإنشاء أسلوبية نظرية مصممة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات (بالي). وعلى العكس من ذلك، فإن الأسلوبية الأدبية إذ تدعي أنها تقتصر على إبراز الخواص التي لا تختزل لأسلوب أدبي فريد، فإن أفقها لن يكون نظرياً، بل يكون نقدياً: إنها ستحرص على إنجاز الرسالة الفردية بالأحرى وليس على إنجاز القدرات الأسلوبية الكامنة في الشرعة. وإذا تم الاتفاق على هذا، فإن الإجرائين ليسا من غير صلة. وهكذا، فإننا عندما ندرس الخواص الأسلوبية للغة ما، أو عندما ندرس النسق الفرعي لهذه اللغة، فيجب على دراستنا أن تستند إلى نصوص أو إلى خطابات واقعية تبرزها: هذا يعني أن نمر إذن عبر تحليل الرسالات الفردية، وعبر النقد الأسلوبي (تودوروف 1927). وعندما يدرس بالي أسلوبية اللغة الفرنسية، فإنه يستند إلى نصوص وإلى عبارات شفوية، يمكن مقاربتها أيضاً من منظور تحليلي للسمات الخاصة بهذا النص أو ذلك الخطاب الشفوي في فرادته. وعلى العكس، فإننا عندما نظهر تفاعل بعض الفئات من

أجل إبداع الفرادة الأسلوبية لنص ما - أي عندما نقوم إذن بالنقد الأسلوبي- فإننا نستعير هذه الفئات من اللسانيات، ومن البلاغة، ومن علم الإشارة، إلى آخره. وهذا يعني أننا نفترض مسبقاً، وبشكل ضمني، وجود نموذج نظري عام يحيل إلى نسق اللغة، وإلى الشرعة. وهكذا، فإن مولينييه (1986) في تقديمه لأدوات تحليل الأسلوب الأدبي ومستوياته، لجأ إلى الفئات اللسانية (لا سيما المعجمية والنحوية) والإشارية (مثال ذلك تحليل العامل)، والبلاغية (الصور والاستعارات)، والشعرية (وخاصة نظرية الأجناس والفئات السردية). وإننا لنرى جيداً أن أدوات الاستقصاء هذه، تناسب ليس فقط نقد الأعمال في فردياتها ولكن تناسب أيضاً التحليل العام للمدونات الأسلوبية - سواء كانت أدبية أم لم تكن- للغة. وحتى أيضاً، عندما نزعم أننا نختزل الأسلوبية إلى دراسة فرادة الأعمال الفردية (وهذا ما فعله جاني 1992)، فإننا سنجد أنفسنا مضطرين أن نقبل أنه «عندما نعتقد أننا نسمي أشكال فرادتها، فإننا نبرز،على العكس، بهذه التسمية نفسها ما هو نموذجي في هذا الكلام» (ص 117)، أي أننا نفترض على الدوام بشكل مسبق وضمني نموذجاً نظرياً للوقائع الملائمة لمستوى التحليل الأسلوبي المتعلق بالبنية اللسانية.

ج) الأسلوبية العامة والأسلوبية الأدبية

التمييز الثالث الذي يميل التعارض إلى تشويشه بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب، يتمثل في التمييز بين الأسلوبية العامة والأسلوبية الخاصة بسجلات معينة أو بنماذج استدلالية وظيفية. فإذا قبلنا بأنه في كل عبارة لسانية يلاحظ وجود عدد معين من الوقائع التي لا نستطيع أن نفسرها عن طريق آلية اللغة، ولكن فقط عن طريق آلية الخطاب من خلال خصوصيته الوظيفية، فإننا نطرح في الوقت نفسه أهمية التحليل العام للخطابات (التي تعد جزءاً من الذرائعية اللسانية). ولهذا العلم انقسامات «عامودية»، مثل الشعرية التي تعنى بنموذج واحد من نماذج الخطاب، هو النموذج الأدبي. كما إن لها انقسامات «أفقية»، مثل الأسلوبية والتي لا يتكون موضوعها من كل القضايا التي تتصل بنموذج من نماذج الخطاب، ولكن بنموذج من القضايا المتعلقة بكل الخطابات (تودورف 1972). وأخيراً، فإن لهذا العلم انقسامات فرعية «متقاطعة» تلد من اللقاء بين الانقسام الفردي العامودي والانقسام الفرعي الأفقي. وهكذا، فإن الأسلوبية الأدبية تلد من تقاطع الشعرية والأسلوبية العامة، هذا إذا كنا نريد أن نقبل بأن الموضوع الخاص لأسلوبية الأدب يكمن في دراسة الخواص الاستدلالية الملائمة من وجهة نظر الوظيفة الجمالية، أو الوظيفة الشعرية بالمعنى الذي يعطيه لها جاكبسون. وهكذا، فإن الأسلوبية العامة تغطي تقريباً ميدان البيان القديم باستثناء القضايا التي يطرحها الوجه الموضوعاتي للخطابات أو تنظيماتها الفوق جملية (تودورف

1972). وأما ما يتعلق بالأسلوبية الأدبية، فإن خصوصيتها تكمن في كونها تحلل الملاءمة الجمالية للوقائع الأسلوبية بدلاً من وظائفها الوجدانية، الإقناعية أو الأخرى.

■ T. Todorov, "Les études du style", Poétique, 1, 1970, p. 224-232; T. Todorov, "The place of style in the structure of the text", in S. Chatman (ed.), Literary Style, Oxford, 1971, p. 29-39; T. Todorov, "Stylistique et rhétorique", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; G. Molinié, Eléments de stylistique française, Pairs 1986; L. Jenny, "L'objet singulier de la stylistique", Littérature, nº89, février 1993, p. 113-124; F. Rastier, "Le problème du style pour la sémantique du texte", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), Qu'est-ce que le style?, Paris, 1994.

2 - أسلوبية الانزياح وأسلوبية التغير

لا يعترف معظم الأسلوبيين الأدبيين بما يعد وقائع أسلوبية ملائمة إلا بالسمات اللسانية الموسومة، أي إلا بتلك التي تنزاح عن المعيار أو تلك التي تنزاح عن الحالة الحيادية المفترضة مسبقاً. ومن المفروض على هذا التعريف للأسلوب الأدبي أن يفسر متصوره. وهذا شرط مسبق لوظيفته الجمالية. ومع ذلك، فإن تحليل مفهوم الانزياح عن قرب يكشف أنه مفهوم إشكالي. فأولاً، هناك صعوبة، بل استحالة في تحديد قاعدة حيادية، غير موسومة. وتعود هذه الاستحالة إلى عدة أسباب. والسبب الأول هو أنه من أجل تحديد مثل هذه القاعدة الحيادية، يجب حيازة وصف شامل للغة على مستوى الألفاظ، وعلى مستوى النحو، وعلى مستوى الدلالة، إلى آخره. بينما الأمر، فإنه إلى يومنا هذا لمْ يتحقق أي وصف تام للغة من اللغات. وربما تكون فكرة الوصف الشامل فكرة خرافية، نظراً إلى السمة المفتوحة دائماً للبنى اللغوية (ليش وشورت 1981، ص 44). وإن واحدة من القضايا الأكثر حدة التي يواجهها الأسلوبي الإحصائي (انظر دوليزل وبابلي 1969) إنما تقوم في الصعوبة العملية لإنشاء وصف تام للغة نستطيع انطلاقاً منه أن نشكل نموذجاً احتمالياً ممكن الاشتغال: إن هذا لا يستلزم بكل تأكيد عدم الملاءمة للكمية الإحصائية في الأسلوبية، ولكنه يعني أنه يجب على نتائجه أن تعالج بحذر كبير (ليش وشورت، ص 66-68). ثم بعد ذلك، كيف يمكن تحديد قاعدة حيادية؟ إن اللغة المحلية (إذا كان في مقدورنا أن نحدد سجلاً خاصاً يكون هو سجل اللسان المحلي) لا تستطيع أن تملأ هذه الوظيفة: إننا بالإضافة إلى هذا الصنيع، سنقارن (إذا وضعنا بين قوسين ميدان الأدب الشفوي) مالا يقارن، أي سنقارن الشفوي مع المكتوب، وسنلاحظ أن عبارات المحادثة اليومية، البعيدة عن أن تكون حيادية، هي عبارات موسومة بقوة على الدوام (التنغيم، البناء، السجلات اللفظية، إلى آخره.) فيما يتعلق بسياقاتها المقامية وإزاء وظائفها

في الوقت نفسه (انظر بهذا الخصوص و. د. ستامبل، «الأسلوبية والتفاعل الكلامي»، منشورات مولينييه وكاهنيه، 1994، ص 313-330). وإن اختيار العبارة المكتوبة الإخبارية البحتة بوصفها درجة حيادية، ليس أمراً بدهياً. والسبب لأن ندرة العبارات الإخبارية البحتة، حتى في اللغة المكتوبة، هي بمكانة تشكل معها في الواقع وقائع موسومة بارزة: إن العناية المركزة على بناء خطاب «محرر» من كل دلالة حافة (مثل الدلالة الوجدانية) ينتج دلالة حافة من الدرجة الثانية تحض عليها «الوحدات الأسلوبية» الخاصة (مولينييه 1986).
وفي الواقع، فإننا لا نعرف أن نبني أسلوبية أدبية بالاستناد إلى مفهوم الانزياح بين معيار خارجي وواقعة استدلالية موسومة، والسبب لأن أي واقعة استدلالية تستطيع أن تكون موسومة، وهذا يعني إذن أنها تستطيع أن تعمل بوصفها شعاعاً أسلوبياً موجهاً: إذا كانت القطيعة تدخل وسماً، فإن النسقية، بعيداً عن أي حد معين، تفعل الشيء نفسه (مولينييه 1986، ص 62).

ومن هنا، فقد نشأت محاولة لتعريف الوسم ليس إزاء معيار خارج عن النص المسلم به، ولكن إزاء السياق الملازم للعمل: إن هذا المتصور الذي يبقى مرتبطاً باسم ريفاتير (1969)، كان قد صاغه ميكاروفسكي منذ الثلاثينيات، وذلك بمساعدة مفهوم «الوضع في حيز البداهة» (ميكاروفسكي 1964)، وهو الذي قاد الدراسات المتأخرة لسبيتزر. ولقد نجى هذا المفهوم من صعوبة وجوب تحديد معيار خارجي من المفروض أن يعمل بوصفه قاعدة حيادية، ولكنه يلتقي مشكلات أخرى. ولقد كان مضطراً بالفعل أن يميز، في داخل النص نفسه، بين العناصر الموسومة وبين أس غير موسوم. بيد أنه لأمر مشكوك فيه أن يوجد مثل هذا الأس الحيادي. ومن جهة أخرى، فإنه لن ينجو من حدين آخرين ملازمين لأي أسلوبية من أسلوبيات الانزياح. فمن جهة أولى، فإنه، بسبب التعريف الذي يقترحه للواقعة الأسلوبية، لا ينفصل عن «الجمالية المصطنعة» (ميسشونيك. 197، ص 21). وإنه ليكون بهذا سيء التسليح لكي يحلل أساليب تفاخرية. ولقد لاحظ ويليل في (sebeok 1960. p.417-418) أن أسلوبية الانزياح لا تستطيع أن تصل إلا إلى أنواع من القواعد المضادة، بينما «العناصر اللسانية الأكثر اشتراكاً والأكثر معيارية تمثل مكونات البنية الأدبية». ومن جهة أخرى، فإن نظرية الانزياح- ونظرية الانزياح الداخلي أكثر من نظرية الانزياح الخارجي- لتفترض مسبقاً «متصوراً تقطيعياً» على الدوام، و«ذرياً» (ويليك) للأسلوب، والذي يكون النص بموجبه وحدة مؤلفة من وحدات لسانية «حيادية» ومن وحدات لها «أسلوب». ولقد نرى أن هذا المتصور الذري للأسلوب هو واحد من أكثر الإشكاليات الأسلوبية.
يضطلع مفهوما الاختيار والمتغير الأسلوبيان بدور مهم في الأسلوبية العامة. ومن

هنا، فقد استعملا أيضاً لدراسة مختلف مستويات السجلات الاستدلالية الموجودة في اللغة. وإنهما ليبدوان مبشرين أكثر من مفهوم الانزياح. وليس هذا إلا لأنهما يعالجان الاختلافات الأسلوبية بوصفها أبعاداً ملازمة للنشاط الاستدلالي وليس بوصفها عناصر مضافة إلى أساس حيادي. فغالباً ماتحاول نظريات الاختيار الأسلوبي أن تفسر المتغير بإحالته إلى متصور الترادف (وهكذا كان أولمان 1957، ص6، وكذلك كان إ.د. هيرش 1975، ص559-579). وتبعاً لهذه النظرية، فإن تعبيرين من التعابير يمكن أن يمثلا متغيرين أسلوبيين إذا كانا يحيلان إلى المعنى نفسه. ولذا، فقد كان وجود الترادف معترضاً عليه في معظم الأحيان (هوغ 1969)، ولا توجد من غير ريب ترادفات دقيقة. ويمكننا مع ذلك أن ندافع عن مفهوم أكثر ضعفاً للترادف. فلقد كان ليش (1974) يرى أن الترادف لا يستلزم تعادلاً إجمالياً للمعنى، بل يختزل إلى معادل تصوري للمعنى. وأما ما يتعلق بالمتغيرات الأسلوبية، فإنها ستكون واحدة من عناصر المعنى المشترك، الذي لا ينفصل عن المعنى التام للعبارات. وعلى كل حال، فإن مفهوم الاختيار الأسلوبي، وإذن فكرة المتغير الأسلوبي، ليتدخلان بشكل جوهري في تثميننا للسمات الأسلوبية لعمل من الأعمال وبشكل أوسع لعبارة من العبارات. وليس الاختيار المطروح اختياراً واعياً بالضرورة، وإنه لا يقضي بالاختيار بين عبارة حيادية وعبارة موسومة، ولكنه يقضي بالاختيار بين عبارات موسومة بالاختلاف دائماً. فالمتغير اللساني يوجد في قلب النسق اللساني نفسه (مولينو 1994).

■ S. Ullmann, Style in the french Novel, Oxford, 1957; R. Wellek, "Closing statement", in T.A. Sebeok (ed.), Style in Language, Cambridge (Mass.), 1960; J. Mukarovsky, "Standard language and poetic language", in P.L. Garvin (ed.), A Prague School Reader on Aesthetics, Literary Structure and Style, Washington, 1964, p. 17-30; L, Dolezel, "A framework for the statistical analysis of style", in L. Dolezel et R.W. Bailey (eds.), Statistics and Style, New York, 1969, 10-25; G. Hough, Style and Stylistics, Londres, 1969; M. Riffaterre, Essais de stylistique structurale, Paris, 1971; H. Meschonnic, Pour la poétique, Paris, 1970; G.N. Leech, Semantics, Harmondsworth, 1974; E.D. Hirsch Jr., "Stylistics and synonymity", Critical Inquiry, vol. I, mars 1975, p. 559-579; G.N. Leech et M.H. Short, Style in Fiction, Londres, 1981: G. Molinié Eléments de Stylistique française, Paris, 1986; J. Molino, "Pour une théorie sémionlogique du style", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), Qu'est-ce que le style?, Pairs, 1994. P. 213-261; W.D Stempel, "Stylistique et interaction verbale", ibid., p. 313-330.

3 - الأسلوبية بوصفها تحليلاً لوقائع التمثيل الكلامي

تختزل أسلوبية الانزياح الوقائع الأسلوبية لنص ما إلى مجموعة من السمات المتقطعة والمستخلصة من تتابع كلامي غير موسوم. وعلى العكس من هذه الأسلوبية، فإن منصور الاختيار الأسلوبي ليرى في الواقعة الأسلوبية سمة متتابعة للأفعال الكلامية. فكل اختيار أسلوبي هو اختيار دال، وهو في النتيجة ملائم أسلوبياً، على الأقل بوصفه موجوداً بالقوة (هاليدي 1970). وينتج عن هذا، على عكس الحكم المسبق الشائع، بأنه لا يمكن أن توجد نصوص بأسلوب ونصوص من غير أسلوب. ذلك لأن كل نص يمتلك بعداً أسلوبياً (ليش وشورت 1981، ص 18، جينيت 1991، ص 135). والقضية الملائمة التي يجب أن تواجهها الأسلوبية ليست هي قضية التمييز بين أسلوب ولا أسلوب، ولكنها قضية التمييز بين مختلف الأساليب ومختلف الوظائف الأسلوبية.

ومع ذلك، إذا عدل التمييز بين المعنى التصوري والمعنى المشترك، فإنه سيكون رابحاً. وإن سيمياء الفنون التي اقترحها غودمان (1968) تبدو أنها تشير إلى طريق واعد. فلقد ميز غودمان محورين رئيسين في العمل المرجعي للعلامات اللسانية: محور الدلالة الذاتية، أي محور العلاقة بين العلامة وما تحيل إليه، ومحور التمثيل، أي محور الحمولة العلاماتية للخواص التي تملكها العلامة. وهاتان العلاقتان مستقلتان كل واحدة عن الأخرى. فإذا كانت الصفة «موجز» تعني الإيجاز في الوقت الذي تمثل فيه، فإن الصفة «طويل»، على العكس من ذلك، تعنى الطول، ولكنها تمثل الإيجاز. ويمكن للتمثيل أن يكون حرفياً («موجز» تمثل الإيجاز حرفياً) أو أن يكون استعارياً («ليل» يمثل الوضوح استعارياً): إننا نتكلم في هذه الحالة الأخيرة عن التوسع. وعلى هذا، فإن الظواهر الأسلوبية تبدوا جزءاً من هذا العمل التمثيلي للخطاب، أي إنها تصبح ملائمة سيميائياً بوصفها عناصر تمثيلية، سواء كانت حرفية أم تمثيلية (غودمان 1978، ص 23-40): إن مثل هذا النص يمثل بنية جملية اقترانية، ولكن هذه البنية تستطيع في الوقت نفسه أن تقوم بالتمثيل استعارياً، أي أن تعبر إذن عن الانفصال الذهني. وإن المستويين ليعدان ملائمين من وجهة نظر التحليل الأسلوبي، وذلك كما هو معلوم لأن التمثيل الحرفي يستخدم دعماً في معظم الأحيان للتمثيلات التعبيرية.

ولقد قام جينيت بتطوير مقترحات غودمان (1991). واقترح إعادة صياغة لمفهوم الأسلوب. وجعلها تتأسس على تمييز أكثر دقة لمختلف مستويات العلامة اللسانية حيث يستطيع التمثيل الأسلوبي أن يتدخل. وإنه ليلامس، من جهة أخرى، مسألة الوضع التواصلي لعلاقة التمثيل، وهذا يعني إذن لعلاقة الوقائع الأسلوبية. وإن جينيت إذ يقبل

بوجود السمات الأسلوبية القصدية، فإنه يرى أن واقعة الأسلوب الأدبي، بالنسبة إلى الجوهري منها، تعد جزءاً من عناية المتلقي. وبقول آخر، فإن الأسلوبية الأدبية تعد جزءاً من جماليات العناية وليس القصد. وإن هذا لا يعني أن الوقائع الأسلوبية لا توجد إلا في وعي ذاك الذي يقرأ النص: المقصود هو الخواص الاستدلالية التي يمثلها النص، وكذلك كل نص لا يملك الخواص نفسها، وذلك لأن كل نص لا يمتلك الخواص نفسها. وسيكون الأمر الأكثر بساطة من غير ريب هو التمييز بين وجهين من وجوه الأسلوب: الوجه القصدي الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الجبلّي والذي يعد جزءاً من البناء القصدي (وهذا لا يعني أنه مبرمج بوعي) للنص. ووجه العناية الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الذي يكتسبه النص على امتداد إعادة تحيينه التاريخية. وفي الواقع، فإن التمثيل والتعبيرية الأسلوبيين يخضعان إلى انحرافات بسبب عدم اللقاء بين العالم اللساني للكاتب وعالم الأجيال المتعاقبة لقرائه. وإن الوهم «الذري» مرتبط من غير شك بهذا المتغير للتعبير الأسلوبي ذي الصلة بالعناية، والذي يستلزم النقد الأسلوبي بفضله دائماً فرزاً لبعض السمات الممثلة -أي تلك التي تعد دالة في نظر الوعي اللساني للنقد (هيرش)- بين مجموع الخواص التي يمتلكها نص من النصوص والتي تحدد «طريقته في العمل» (جيرو). ولذا، فإن السؤال عن أي إجراء تستحسن أن تتبناه الأسلوبية القصدية أو أسلوبية العناية، لا يقبل جواباً ملتبساً. وإنه ليتعلق بالمشروع الإدراكي الذي يجد التحليل الأسلوبي فيه مكانه. فإذا أردنا أن نفهم العمل الأسلوبي الحالي لمسرحية من مسرحيات راسين، أي إدراكها الأسلوبي بالنسبة إلى متكلم حالي، فإنه ليس من الفائدة في شيء أن نعيد بناء الأفق الأسلوبي الذي يمكن أن يكون أفق الجمهور في العصر الكلاسيكي. وعلى العكس من هذا، إذا كنا نريد أن نفهم ما كان يمكن أن تكون الملاءمة الأسلوبية للغة راسين، أي إذن ما هو الأسلوب الجبلّي لنصوصه، فسيكون من العبث أن ننطلق من أسلوبه كما يمكن أن يعمل في السياق الأدبي واللساني لأيامنا هذه.

■ M.A.K. Halliday, "Linguistic function and literary style; an inquiry into William Golding's The Inheritors", in S. Chatman (ed.), Literay Style: A Symposium, Oxford, 1971, p. 330-365; N. Goodman, Langages de l'art (1968). Paris, 1991; N. Goodman, "The status of style", in Ways of Worldmaking. Indianapolis, 1978, p.23-40; G. Genette, "Style et signification", in Fiction et diction, Paris, 1991, p. 95-151; G. Molinié et P. Cahné (eds.), Qu'est-ce que le style ?, Paris, 1994.

الشعرية

POÉTIQUE

سندرك من الشعرية هنا، وبالتوافق مع استعمال المصطلح عند أرسطو، دراسة الفن الأدبي بوصفه خلقاً كلامياً. وسيجد مشروع، مثل هذه الدراسة، نفسه دورياً موضوعاً للخصومة مجدداً، سواء كان ذلك باسم الفردية التي لا توصف للعمل الأدبي، أم كان ذلك باسم التعقيد التاريخي والاجتماعي للأعمال الأدبية، وسيخلط الاعتراض الأول الفردية وعدم إنتاجية العلاقة الجمالية للأعمال مع وضعها العملي: إن أي كتاب، بما إنه خطاب مدرك عقلاً، ينضوي في حقل من الممارسات الكلامية المؤسسة، ويمكن لاختلافه الفردي فقط أن يوجد فوق عمقه. ومن جهة أخرى، فإن كل إجراء خلاق، ما إن يتم إبداعاً، حتر يعد إجراء عابراً للنص في حيز القوة (جينيت)، أي إنه يكون قابلاً للأخذ ثانية، وإن كان تحت شكل محول، في كتب أخرى. وأما الاعتراض الثاني، فإنه لم يعد جدياً أكثر: إن النص الأدبي، بغض النظر عن معناه بوصفه وثيقة (تاريخية، اجتماعية، نفسية، أو أي شيء آخر)، هو أيضاً خطاب مؤلف. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن البديهي أن بالإمكان دراسته بما هو كذلك، أي بما هو ادعاء للفن الأدبي.

إننا لندعم في بعض الأحيان أن الدراسة التي تنصب على الأدب لا يمكن أن تكون وصفية محضة، وذلك على عكس ما تساويه بالنسبة إلى ميادين معرفية أخرى. فميدان الأدب، إذ يتحدد بوصفه حقلاً من القيم، فإن دراسته ستكون على الدوام وصفية وتقويمية بشكل لا انفصال فيه. بيد أن الحجة غير ملائمة: إذا كانت الشعرية تدرس الفن الأدبي، فإن هذا لا يكون بوصفه عملاً قيمياً، ولكن بوصفه عملاً تقنياً، وبوصفه مجموعة من الإجراءات (جاكبسون). وكما نميز بين الوصف اللساني والقواعد المعيارية، يجب أن نميز بين الدراسة الوصفية (والتفسيرية عند الاقتضاء) للأعمال الأدبية وبين النقد التقييمي (المؤسس نهائياً على التثمين الجمالي) للمؤلفات.

إن الشعرية، على عكس ما تم دعمه في عصر «البنيوية»، لا تستطيع أن تزعم بأنها نظرية الأدب: يوجد عدد من نظريات الأدب بمقدار ما يوجد من طرق للنفاذ نحو الأدب، وهذا يعني أنه يوجد عدد غير نهائي. وإن كلَّ مقاربة من هذه المقاربات (التاريخية، والاجتماعية، والنفسية) لتقطع في الحقل الأدبي موضوعاً خاصاً للدراسة، وذلك على نحو تكون فيه علاقاته مع المقاربات الأخرى (أو يجب أن تكون) ليس تنافسية وحصرية، ولكن تفاعلية وتكاملية – وهذه تعددية منهجية كان قد دافع عنها من قبل الأرسطيون الجدد لمدرسة شيكاغو. وهنا، ثمة سبب لتفضيل مصطلح «الشعرية» على مصطلح «نظرية الأدب». فالشعرية ليست أكثر ولا أقل نظرية من المقاربات الإدراكية الأخرى للأدب. ولقد يعني هذا أن خصوصية الشعرية لا تكمن إذن في وضعها «النظري»، ولا في ميدانها المرجعي (الأدب) الذي تتقاسمه مع مقاربات أخرى كثيرة، ولكن في وجه هذا الميدان الذي تعزله لكي تصنع منه موضوعها: الفن الأدبي، وربما بصورة أوسع، الخلق الكلامي. وبهذا المعنى، فإن الشعرية تعد جزءاً من علوم اللسان بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، وإن كانت الإجراءات الأدبية لا تختزل جميعها إلى أعمال لسانية بالمعنى القاعدية للمصطلح. وهكذا، فإن «إخراج الحبكة» (ريكور) يعد إجراء تحويلياً سيميائياً، وإننا لنجده أيضاً في السينما – إلا أن تجسيدها في عمل أدبي إنما يكون في النهاية كلامي النظام.

1 – التاريخ

لقد ولدت الشعرية في الغرب، بوصفها نظاماً، مع شعرية أرسطو الذي يقترح معالجة الفن الشعري في ذاته، وفي أنواعه، المنظور إلى كل نوع منها في نهايته الخاصة، وبشكل يجب فيه التأليف بين التواريخ إذا كنا نريد أن ينجح الشعر، بالإضافة إلى العدد وإلى طبيعة الأجزاء التي تكونه، وبالإضافة أيضاً إلى كل القضايا الأخرى التي تعد جزءاً من البحث نفسه (a 47 8-12). ولقد تصور أرسطو بوضوح إذن بناء نظرية عامة «للفن الشعري»، حتى وإن كان النص كما وصلنا (إننا نقبل عموماً بأن جزءاً إضافياً هو ضائع اليوم، وأنه كان مخصصاً للكوميديا) يطورها فيما يتعلق بجنسين فقط: التراجيديا والملحمة. ولكننا نلاحظ أيضاً أنه يمتد إلى مهمة مضاعفه: وصفية، وتقييمية (وذلك إذ يحاول تحديد مقومات التراجيديا الناجحة).

ليس هذا هو المكان لإنشاء تاريخ للفكر الشعري منذ أرسطو وإلى القرن العشرين. بيد أننا سنسجل أمرين فقط: إن التفكير الشعري المنطقي، من جهة، لم يك قط غائباً عن الخطاب النقدي حول الأدب، وهذا ليس للإدهاش. فنحن لا نرى كيف نستطيع أن نطوف بشكل عاقل على الأعمال الأدبية إذ نصنع طريقاً مسدوداً مع أن المقصود هو الخلق

الكلامي الذي يستخدم تقانات لسانية خاصة. ومع ذلك، فإن الشعرية، حتى القرن العشرين، نادراً ما ستجد الدقة التي كانت لها في النص التدشيني لأرسطو. ومن جهة أخرى، فقد أضاعت الشعرية، منذ العصور اليونانية القديمة استقلالها الذي كانت تتمتع به في الموسوعة الأرسطية. فقد وجدت نفسها تبتلعها البلاغة التي تهتم بالخصوصية الجمالية المحتملة للخطاب الأدبي بدرجة أقل من اهتمامها بالفئة الأكثر عمومية للأثر الكلامي كما هو. وإن هذا التفاعل بين الشعرية والبلاغة، الذي سيدوم حتى القرن العشرين، ليس مجانياً على كل حال. وإنه ليبدو من الصعب أن نرسم خطاً حدودياً دقيقاً بين النظامين، ليس فقط لأن البلاغة تلامس الأعمال مثل الصور التي تضطلع بدور هام في الفن الأدبي، ولكن أيضاً لأن الخلق اللساني (وهذا ما يسميه الشكلانيون «الوظيفة الشعرية») يعمل على مستويات مختلفة خارج الأدب في ميدان للممارسات الاستدلالية التي يقال إنها «جدية».

تعود الشعرية الحالية إلى تجديد نمطية الاستبدال الذي أنجزته الرومانسية. وإن هذه الشعرية لتستطيع أن تقوم على عمق قرن من الأعمال الخصبة، وتنضوي بكل تأكيد تحت منظورات متعددة، ولكنها ساهمت جميعاً على طريقتها في فكر العمل الأدبي بوصفه عملاً من أعمال الخلق الكلامي. ولنقص في الشمولية، يجب على الأقل أن نعدد بعض المراحل الجوهرية:

1- الشكلانية الروسية اتجاه معروف جيداً في فرنسا، وذلك بفضل الأهمية التي كانت لها في تطوير البنيوية أثناء الستينات. ولقد كانت الشكلانية تمثل العنصر النواة لتطورات الشعرية في القرن العشرين من غير ريب. وإنه ليعود إليها أنها ألحت خصوصاً على إمكانية دراسة الأعمال الأدبية وفائدتها بوصفها «سلسلة» خاصة، لا تختزل إلى مختلف القوى السببية الخارجة على الأدب والتي تمارس عليها: يجب على «نظرية الأدب» أن تحاول استخراج أدبية المؤلفات، أي الإجراءات التي تعد بها جزءاً من الفن ومن العمل الجمالي للسان. وبهذا، فإن دراسة الأعمال العامة لم تعد تتحدد بكونها أدوات تاريخية فقط لمحاصرة خصوصية العمل الفردي، ولكنها صارت معترفاً بها بوصفها هدفاً إدراكياً مستقلاً: إن موضوع الشعرية ليس العمل الفردي، ولكنه مجموعة الإجراءات التي تحدد الأدبية: الأبنية السردية (والتي درسها خصوصاً إخنباوم، وشكلوفسكي، وبروب)، والأعمال الأسلوبية (فينوغرادوف)، والبنى الإيقاعية والعروضية (أعمال بريك وجاكبسون)، وجدلية الأجناس (تينيانوف)، والبنى الموضوعية (توماشيفسكي)، إلى آخره.

2- حلقة باختين - والتي شكل جزءاً منها «ف.ن. فولوشينوف» و «ب.ن. ميدفيديف» - وإن كانت نشطة في الوقت نفسه، إلا أنها لم تعرف إلا على أخرة جداً في الغرب. ولما كانت الشعرية التي طورها باختين نقدية إزاء الشكلانية، والتحليل النفسي،

اللسانيات البنيوية (انظر تودوروف 1981، ص 20-23)، فإنها قد ركزت عل الوجه الاستدلالي وعلى تناص الأعمال (جوليا كريستيفا) وليس على البعد النسقي والغائي الذات للأعمال الأدبية. وهي إذ تفضل النثر ضد الشعر (وهذا مايقلب التراتبية الضمنية الشكلانية)، فإنها قد طورت نظرية مهمة للأجناس وخاصة نظرية للرواية تتصل في بعض وجوهها بالمتصورات الرومانسية لإنيا. وتتناسب مع هذه الشعرية نظرية للسان هي «اللسانيات العابرة»، والتي هي في الواقع نظرية للخطابات. وإذا تأملنا فسنجد أن المتصور الباختيني، في عدد من النقاط، يبشر بالتداولية الحالية (وخاصة فيما يتعلق بالأهمية المعطاة للحوارية ولتعددية النماذج الاستدلالية).

3- لقد عرفت الشكلانية الروسية تطورات وانعطافات ملحوظة في إطار الحلقة اللسانية لبراغ، المؤسسة في عام 1926، والتي سيشكل جزءاً منها قدماء الشكلانيين الروس، مثل جاكبسون أو بوغانيريف. ولقد اقترح ممثلها الأكثر أهمية «ج. ميكاورفسكي» شعرية (واقترح بشكل أوسع جمالية) بنيوية ووظيفية في الوقت نفسه: لقد رأى أن الأدب يتحدد بوصفه شكلاً من أشكال التواصل الكلامي الخاص. وهو شكل تهيمن عليه الوظيفة الجمالية. ولما كان مياروفسكي خاضعاً لسيطرة ظاهراتية هيسرل، فقد أدخل إشكالية القصد في التحليل البنيوي. وقد كان يجب على الدراسة الأدبية، تبعاً له، أن تميز بين ثلاثة أقطاب: مكون العمل- الذي يحيل إلى القصدية المنزادة، وإلى «بادرته الدلالية»-، وبنيته الفعلية (يتحدد العمل بهويته النحوية)، وتلقيه من خلال تحققات متغيرة على الدوام، ولكن تقوده مع ذلك البنية المتحققة. وبإدخال بعد التحقق عبر التلقي، فإن ميكاروفسكي يبشر بجمالية التلقي عند «هـ.ر. ياوس» و «ف. آيزر». وهناك أعمال أخرى مهمة لحلقة براغ، قام بها «أوتاكار زيش» و «جيري فلتريسكي». وهي أعمال مكرسة للأدب الدرامي والمسرح. كما إن هناك أعمالاً قام بها «فيليكس فوديكا» الذي يعد رائداً لجمالية التلقي.

4- لقد ولدت المدرسة المورفولوجية، التي تطورت في ألمانيا بين 1925 و 1955، من التأثير المتقاطع لمدرسة غوته المورفولوجية (المنتقلة من ميدان علم النبات إلى ميدان الأدب) ومن رفض-مستوحى من كروس وفوسلير- للتاريخية التي وسمت جزءاً كبيراً من الدراسات الأدبية في القرن العشرين. ولقد ارتبطت هذه المدرسة خصوصاً بوصف أجناس الخطاب الأدبي و«أشكاله»، وذلك كما تشهد أعمال أندريه جول بخصوص «الأشكال البسيطة» (الخرافة، الإيماءة، الأسطورة، الأحجية، التعبير، الحالة، المأثر، سمات الذكر)، والأعمال المتعلقة بعلم السرد البدائي لـ«و. والزيل» والمكرسة لسجلات الكلام (السرد الموضوعي، الأسلوب الحر غير المباشر)، وكذلك أعمال «ج. ميللر» حول الزمانية، أو أيضاً أعمال «إ. لايمرت» حول تأليف القصة.

5- المدرسة الظاهراتية. لقد كان منظرو حلقة براغ متأثرين بفلسفة هوسرل، من غير أن يضعوا أعمالهم، من أجل ذلك، في الإطار العام للظاهراتية. وتنضوي، على العكس من ذلك، أعمال الفيلسوف البولوني رومان إنغاردن مباشرة في إطار ظاهراتية هوسرل في مصطلحاتها. فلقد اهتم على وجه الخصوص بمسألة وضع العمل الأدبي الذي، كما يرى، يشتمل على ثلاث أسس تكوينية: التجلي المادي (المثال الفردي للعمل)، والأفعال الواعية (أفعال الكاتب مبدع العمل، وأفعال المتلقي)، والكينونات المثالية ذات الطبيعة القصدية (المعاني المتحققة في أفعال وعي الكاتب، والمعاد تحقيقها في القراءة) (إنغاردن 1931). وثمة وجه آخر لمتصوره، وإنه ليتصل بوساطته بحلقة براغ. ويرتكز هذا المتصور على التمييز الذي يدخله بين العمل بوصفه بنية لسانية تشتمل دائماً على أمكنة دلالية غير محددة، وبين تحقق هذه البنية في أفعال القراءة. ومن بين الأعمال الأخرى التي استلهمت إلى حد ما من الإجراء الظاهراتي، يجب أن نذكر خاصة بالعمل الجوهري لكايت هامبورغر حول القصة الخيالية. وإن جماليات التلقي التي طورها في وقت متأخر «هـ.ر. ياوس»، وكذلك نظرية القراءة لـ «ف. آيزر»، لتعدان جزءاً من التأويل وليس جزءاً من الشعرية بالمعنى الخاص للمصطلح.

6- النقد الجديد. وكما يظهر ذلك التركيز على القراءة النقدية المفصلة (القراءة المغلقة)، بل كما يظهره التثمين (مثلاً عند «ف.ب. ليافيس»)، فإن النقد الجديد ينضوي تحت البعد التأويلي والنقد وليس تحت علم الشعرية. وإنه على الرغم من ذلك، فقد قدم عدداً معيناً من الفرضيات الشعرية، سواء كان ذلك في تنوعه الإنكليزي أم الأمريكي، مثل أطروحة «ي. آ. ريشاردز» التي تعارض بين الاستعمال المرجعي للسان وبين المظهر الشعري للمؤثرات، وكذلك مثل دراسات «ف. أمبسون» المخصصة للدور الملتبس للسخرية في الشعر، وأيضاً مثل تحليل السرد إلى متخيل قصصي يدين بوجوده لـ «ب. ليبوك»، ثم مثل أعمال «بوك» أو أعمال «رانسون» حول التوتر الدلالي بوصفه مبدأ للبناء الشعري. ويمكن للوجيز الكلاسيكي لكل من «ويليك» و«وارن»، «النظرية الأدبية» أن يعد محاولة لأطروحة تركيبية بين الإجراء التحليلي للبنيوية (لقد انتمى ويليك إلى حلقة براغ) وبين الاهتمام بالتأويل النقدي الذي يتميز به النقد الجديد.

7- الأرسطيون الجدد لشكاغو (خصوصاً «ر.س. كران»، و«ن. ماكليان»، و«إ. أولسون»، و«ب. وينبيرغ»، و«ر. مكيون»). وهم يتعارضون مع النقد الجديد، ويتهمونه بإعطاء أهمية عظمى للسبب المادي للعمل الفني، أي للغة، على حساب السبب الشكلي، أي المضمون المحاكي. وإنه ليس من المدهش إذن أن يضعوا بالتعارض مع النقد المرتكز على الشعر، وهو تبع لنموذج النقد الجديد، تحليلاً يفضل القص المتخيل. فهم، لما كانوا

يعلنون انتماء هم لأرسطو، فقد كانوا يرون أن الموضوع الجوهري للشعر يكمن في دراسة ما به تقوم خصوصية النشاط الأدبي: الشعر المحاكي. ولقد كان من بين أهم الشعريين الذين تأثروا بالأرسطيين الجدد «واين بوث». ففي كتابه "The Rhetoric of Fiction" (1961)، نستطيع أن نجد الصياغات الكلاسيكية لكثير من فئات التحليل السردي، مثل نظرية وجهة النظر السردية أو أيضاً التمييز بين الراوي، والمؤلف الحقيقي، و«المؤلف الضمني» (أي صورة المؤلف كما يتم استخراجها من السرد).

8- وأما في فرنسا، فإن مشروع الشعرية الوصفية لا ينفصل عن اسم فاليري وعن كرسي الشعرية الذي دشنه في «الكوليج دي فرانس». وإنه على الرغم من أن مشروع فاليري قد ظل في وضع برنامجي، إلا أنه من غير اعتراض قد أعطى دفعاً لا يستهان به للبنيوية الأدبية التي تطورت منذ الستينات. ومع ذلك، فإن الخصوصية الأكثر تميزاً للتحليل البنيوي الفرنسي تكمن من غير شك في هيمنة اللسانيات والأنتروبولوجيا البنيوية (جاكبسون، هيلميسلف، بنفينيست، ليفي ستروس). ويمكننا، على وجه الإجمال، أن نميز بين توجهين مختلفين في البنيوية الأدبية:

I - ثمة اتجاه سيميائي. وقد مثلته على وجه الخصوص سيميائيات غريماس، ولكن اندفاعها كان يوجد أيضاً في بعض الأعمال السيميولوجية لبارت (مثل «نظام الدُرْجَة» 1967) أو لكريستيفا (سيميائيات. بحوث من أجل تحليل سيميائي. باريس، 1969). وتكمن خصوصية تيار غريماس في أنه يعالج الأعمال الأدبية بوصفها ميداناً محلياً لسيميائيات توليدية مؤسسة على دلالة عالمية. وقد كان المفهوم المركزي هو «العالم الدلالي». وهو محدد بوصفه كلية المعاني التي يمكن أن تنتجها أنساق القيم الموجودة معاً في ثقافة من الثقافات (ومحددة بشكل من أشكال اللسانيات العرقية) (آ. ج. غريماس، «السيميائيات البنيوية»، باريس، 1966). ولا يمكن لهذا العالم السيميائي أبداً أن يحاط به في كليته. ويعني هذا إذن أن التحليل السيميائي الفعلي هو دائماً تحليل العالم الصغير: تحدد هذه العوالم الصغيرة بوصفها أزواجاً متعارضة (مثل حياة/موت، ربح/خسارة، مؤنث/مذكر، إلى آخره) من المفترض أن تولد عوالم للخطاب تمثل فيه تجلي السطح. ويعد الخطاب الأدبي واحداً من عوالم الخطاب. وإن الهدف الجوهري لتحليل هذا الخطاب تقضي بإنشاء مراحل (مستويات بنيوية متناسبة) تقود البنى السيميائية العميقة نحو التجليات الاستدلالية للسطح والمتمثلة في المؤلفات. ولقد حاولت مدرسة غريماس في ميدان تحليل القصة أن تستخدم هذا البرنامج. وهي، إذ أنتجت أعمالاً على درجة عالية من الصياغة والتجريد، فقد أرادت أن تعطي أساساً علمياً لدراسة الأعمال الأدبية (وبشكل أوسع للأعمال السيميائية). ومع ذلك، فإن السمة الطاغية لجهازها الشكلي لا تستطيع أن تجعل الوجوه الإشكالية

لبعض افتراضاتها المتعلقة مثلاً بوضع القيود التي من المفترض أن تقود خلق النصوص السردية أمراً منسياً. فهذه الافتراضات ترتبط أيضاً بانتقال مفاهيم القواعد التوليدية والتحويلية إلى مستوى التوليد النصي.

II – وهناك اتجاه أدبي على نحو خاص. وهو اتجاه تمثله أعمال بريمون، وجينيت، وتودورف، ومعظم أعمال بارت، إلى آخره. وإن هؤلاء المؤلفين الذين هم عمدة «البنيوية المعتدلة» (بافيل 1988)، إذا كانوا يستلهمون من بعض المسلمات المنهجية للسانيات وللأنتروبولوجيا البنيوية (المتعلقة مثلاً بضرورة دراسة التعالق بين الشكل والمعنى على أنساقهم المتبادلة وليس على مستوى تعادلات الفرادة)، فإنهم لا يلجأون إلى الصياغة (هذا إذا استثنينا استعمال الرسومات واللوحات ذات الوظيفة التصنيفية). وإن هذه «البنيوية المعتدلة»، ما عدا بعض الكتابات البرنامجية (مثل المجلدات الجماعية، وماهي البنيوية؟ 1968، أو مثل بعض أعمال بارت)، ليست ملتزمة إلا قليلاً بمشروع علم عام للعلامات. ويمكننا أن نعدد ميادين الاستقصاء المفضلة لهذه البنيوية: السردية الشكلية والموضوعاتية، الأبحاث البلاغية، دراسة الأجناس الأدبية، تحليل العلاقات بين القصة والوصف، الأعمال العروضية، والدراسات الحديثة للوراثيات. وفي الواقع، كما يظهر ذلك تعداد الميادين، فإن موضوعات دراسة هذه البنيوية تتصل بالقضايا الكلاسيكية للدراسات الأدبية. وبغض النظر عن تفكيرنا باللجوء إلى اللسانيات بوصفها نموذجاً لنظرية المعرفة، فإن أعمال البنيوية قد أظهرت أن استخدامها أداة للتحليل يفرض نفسه نظراً لوجود الدعامة الكلامية للعمل الأدبي.

ولقد امتدت هيمنة البنيوية خارج فرنسا، وانغرست بشكل قوي إلى حد ما في عدد غير محدود من البلدان. وهكذا، فإنها في الولايات المتحدة قد هيمنت بشكل واسع على الدراسات في ميدان السرد (تشولز وكيلوغ، كوهن، إلى آخره)، بالإضافة إلى أسلوبيات ريفاتير. ولكن التحليل التاريخي للبنيوية العالمية مازال قيد الانتظار.

9– من الأعمال السيميائية (غير التي جاء بها غريماس) والتي حملت إسهامات لدراسة الأعمال الأدبية، يجب أن نذكر بتحليلات «أ. إيكو» و«س. سيرج» وسيميولوجيين إطاليين آخرين، وبأعمال مدرسة تارتي، وبأعمال النقد الاجتماعي (كلود ديشيت، وآل)، كما يجب أن نذكر بنظرية تعددية الأنساق لمدرسة تل أبيب (إيتامار إيغان زوهار وآل)، وكذلك «بالعلم التجريبي للأدب» الذي تطور في ألمانيا حول «س. ج. شميت». ونلاحظ أن علاقات هذه الأعمال بالاهتمامات الشعرية متنوعة جداً. وهكذا، فإن اهتمام إيكو قد كان منذ الأصل متركزاً بالأحرى على تحليل الأعمال بوصفها فعلاً تواصلياً. وهو اهتمام تؤكده أعماله الحديثة المخصصة لنظرية التأويل. وأما النقد الاجتماعي، فإنه يقترب من

الشعرية بما إنه يحلل الإنتاج النصي، ولكنه يتميز منها بأن اهتمامه يتعلق بالإنتاج الاجتماعي النصي، والمصمم بوصفه فهرسة (صراعية أو غير صراعية) للمجتمع بوساطة النص وفيه وليس العمل بوصفه عاملاً جمالياً. وأما نظرية تعددية الأنساق، فإنها تحدد الأدب جوهرياً من زاوية مؤسساتية ووظيفية، محاولة بذلك دراسة الفعالية الداخلية للنسق الأدبي، ودراسة تفاعل علاقاته مع الأنساق السيميائية الأخرى في الوقت نفسه. وإن هذا التوجه ليعد أيضاً أكثر نطقاً في «العلم التجريبي للأدب» والذي يعد جزءاً، في الجانب المهم منه، من سيميائيات علم اجتماع الأدب. ويبقى أن نقول إن أعمال مدرسة تارتي، من غير شك، هي التي تبقى أكثر قرباً من مشروع الشعرية بالمعنى الضيق للمصطلح، وذلك على الرغم من أن أطرها النظرية مستعارة من نظرية المعلومات. وهكذا، فإن لوتمان (الذي يستوحي من الشكلانية ومن أعمال باختين في الوقت نفسه) يقترح نظرية عامة لبنة النص الأدبي المصمم بوصفه كينونه «لسانية عابرة» (باختين).

ومع ذلك، حتى لو كان من الممكن نظرياً تمييز الشعرية -دراسة الخلق الأدبي- من السيميائيات الأدبية -دراسة النسق الأدبي (المصمم بوصفه عملاً تواصلياً)-، فإن الحدود، في الممارسة، تعد مسامية جداً. وذلك لأن الخلق الأدبي يتموضع دائماً في إطار مؤسساتي ولا يوجد إلا في عمق النسق الأدبي. وبهذا المعنى، فإن المقاربتين لا تستطيعان أن تكونا مفترقتين.

إن عرض تطور الشعرية بمصطلحات الحركات أو المدارس، وهو أمر مفيد في إعطاء بعض المعالم، لا يمكن إلا أن يشوه الواقع التاريخي. فالأعمال التي تعد مضرب المثل في ذلك- والمقصود هنا هو تحليلات جاكبسون الشعرية، وأعمال باختين، وميكاروفسكي، وهامبروغر، أو بشكل معاصر أكثر العمل المتعدد الأشكال لبارت، وأعمال جينيت، وتودوروف أو أعمال بريمون، وذلك لكي لا نذكر إلا بعض الأمثلة -لا يمكن أن تختزل إلى بعض «المدارس» أو «الحركات» مهما كانت. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من المساهمات الرئيسة الأخرى في دراسة الفن الأدبي - مثل أعمال «إ. أويرباخ»، و«ن. فري» ، و«ي. وات»، إلى آخره، ولكن أيضاً وبشكل عام أكثر، أعمال الفولكلوريين، والمختصين بالأدب الشفوي، وبالآداب القديمة أو الخارج أوربية - لا تنضوي تحت أي تيار معين، ولا تستدعي تسمية خاصة.

■ **الشكلانية الروسية:**

Théorie de la littérature, Paris, 1965; L. Lemon et M. Reis, Russian Formalist Criticism, Lincoln, 1965; Texte der russischen Formalisten, t. I, Munich, 1969; t. II, 1972 (édition bilingue); V. Propp, Morphologie du conte, Paris, 1970; J. Tynianov,

Il problema del linguaggio poetico, Milan, 1968; V. Chklovski, Sur la théorie de la prose, Lausanne, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973.

حلقة باختين:

M. Bakhtine, La Poétique de Dostoïevski, Paris, 1970; Id., L'Œuvre de François Rabelais et la culture populaire au Moyen Age et sous la Renaissance, Paris, 1970; Id., Esthétique et théorie du roman, Paris, 1978; T. Todorov, Mikhaïl Bakhtine: le principe dialogique, suivi de: Ecrits du Cercle de Bakhtine, Paris, 1981.

حلقة براغ:

J. Mukarovsky, "L'art comme fait sémiologique" (1936) et "La dénomination poétique et la fonction esthétique de la langue" (1936), Poétique, 3, 1970; J. Mukarovsky, Studien zur strukturalistischen Ästhetik und Poetik, Munich, 1974; The Word and Verbal Art: Selected Essays, New Haven, 1978; L. Matejka et I.R. Titunic (eds.), Semiontics of Art: Prague School, Contributions, Cambridge (Mass.), 1976. J. Mukarvosky, Structure, Sign and Function: Selected Essays, New Haven, 1978; O. Zich, Estetika dramatického umeni (1931), Wurzbourg, 1977; J. Veltrulsky, Drama as Literature (1942), Lisse, 1977; P. Steiner (ed.) The Pargue School: Selected Writings. 1929-1946, Austin, 1982.

المدرسة المورفولوجية:

O. Walzel, Das Wortkunstwerk. Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; A. Jolles, Formes simples (1930), Paris, 1972; G. Müller, Morphologische Poetik, Darmstadt, 1965; H. Oppel, Morphologische Literaturwissenschaft, Mayence, 1947; E. Lämmert, Bauformen des Erzählens, Stuttgart, 1955; W. Kayser, Das sprachliche Kunstwerk, Berne, 1948.

المدرسة الظاهراتية والتأويلية:

R. Ingarden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der Ontologie, Logik und literaturwissaschaft (1931), Tübingen, 1972; K. Hamburger, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1989; W. Iser, Der implizite Leser, Munich, 1972; L'Acte de lecture: théorie de l'effet esthétique (1976), Bruxelles, 1985; H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Paris, 1978.

النقد الجديد:

P. Lubbock, The Craft of Fiction, Londres, 1921; I.A. Richards, Philosophy of Rhetoric, New York, 1936; W. Empson, Seven Types of Ambiguity, Londres, 1930; W. Empson, Some Versions of Pastoral, Londres, 1935; J.C. Ransom, The New Criticism, Norfolk, 1941; C. Brooks, The Well Wrought Urn, New York, 1947; F.P. Leavis, The Great Tradition, Londres, 1948; W. Empson, The Structure of

Complex Words, Londres, 1951; R.B. West (ed.), Essays in Modern Literary Criticism, New York, 1952; W.K. Wimsatt, The Verbal Icon, Lexington, 1954; R. Wellek et A. Warren, La Théorie littéraire, Paris, 1971.-Bibliographie et vue d'ensemble; K. Cohen, "Le New Criticism aux Etats-Unis", Poétique, 10, 1972, p.217-243.

الأرسطيون الجدد لشيكاغو:

S. Crane (ed.), Critics and Criticism: Ancient and Modern, Chicago, 1952; E. Olson, The Theory of Comedy, Bloomington, 1968; W. Booth, The Rhetoric of Fiction (1961), 2e éd., Chicage, 1983; W. Booth, Critical Understanding: The Powers and Limits of Pluralism, Chicago, 1979.

منوعات:

I. Watt, The Rise of the Novel, Londres, 1957; E. Auerbach, Mimésis. La représentation de la réalité dans la littérature occidentale, Paris, 1968; N. Frye, Anatomie de la critique, Paris, 1969; N. Frye, Le Grand Code. La Bible et la littérature, Paris, 1984.

إنه لمن المستحيل إعطاء ببلوغرافيا منتخبة للأبحاث المنجزة في الشعرية وفي سيميائيات الأدب منذ الستينات. فالتحليلات التي تطورت منذ هذا التاريخ، لا تزال تشكل جزءاً أصيلاً من المناقشات الحالية. وإن القارئ مرجو أن يعود إلى مداخل أخرى تتعلق بميدان الأدب. ويمكن النظر أيضاً، بالنسبة إلى الأعمال المتجهة نحو السيميائيات، إلى المدخل المناسب.

دراسة تاريخية للبنيوية:

UNE ETUDE HISTORIQUE DU STRUCTRUALISME: F. Dosse, Histoire du structuralisme, 1: Le Champ du signe, 1945-1966, 2: Le Chant du cygne, 1967 à nos jours, Paris, 1991, 1992. Deux discussions critiques: T. Pavel, Le Mirage linguistique, Essai sur la modernisation intellectuelle, Paris, 1988; J. Bessière, Dire le littéraire. Points de vue théoriques, Bruxelles, 1990.

2 - القضايا الحالية

لقد ترجم انحسار البنيوية في نهاية السبعينات في مرحلة أولى برؤية أقل للأعمال في ميدان الشعرية. فلقد تركز الانتباه أكثر على مختلف الاتجاهات التأويلية المابعد بنيوية، وعلى التاريخ الاجتماعي للأدب. وربما كان هذا الانزياح في التركيز أمراً لا يمكن تفاديه. ومهما كان التثمين الذي نحمله عن مختلف الحركات المابعد بنيوية، فإن صعود قضايا

التأويل والمجتمع إلى المستوى الأول، قد سمحت للشعرية أن تعيد تموضعها بشكل أقل التباساً في جوقة الأنظمة الأدبية المتنوعة، وأن تؤكد خصوصيتها عبر ذلك بصورة أفضل.

وتستمر الشعرية الحالية في كونها ترسانة واسعة، وإنها لم تنقطع عن كونها كذلك منذ بداية القرن العشرين (انظر مثلاً أنجينو، بيسيير، وآل، 1989). وبدلاً من أن نعطي موجزاً بالضرورة، فإننا سنكتفي هنا بالنظر في ثلاث قضايا لم تتوقف عن نيل الأهمية. وإنها لتشهد على انعطاف بارز في طريقة ملامسة قضايا الفن الأدبي. ولقد لاحظ تودوروف (1968) إذ تكلم عن خصوصية الاتجاه «البنيوي»: «إننا نستطيع تقريباً أن نميز مختلف مراحل تاريخ الشعرية، وذلك تبعاً لانتباه المختصين حين ينصب على سبيل التفضيل على هذا الوجه أو ذاك من وجوه العمل (الكلامي، النحوي، الدلالي). ولقد كان الوجه النحوي (...) من أكثر الوجوه إهمالاً، وقد استمر ذلك إلى أن جاء الامتحان الدقيق الذي أخضعته له الشكلانية الروسية في العشرينات من هذا القرن. ومنذ ذلك صار في مركز انتباه الباحثين وخصوصاً أولئك الذين سجلناهم في الاتجاه البنيوي». ويشهد التطور الحديث للشعرية بالوقوف أكثر فأكثر على وجه رابع من وجوهها: إنه البعد التداولي. وإننا لنستطيع أن نجمع تحت هذا المصطلح مجموع القضايا التي تنبثق منذ اللحظة التي نكون قد عدنا معها إلى البدهية التي تقول إن الأعمال الأدبية تمثل أفعالاً استدلالية، ويجب على بعدها الكلامي أن يستبدل في الإطار الأكثر سعة لأوضاعها التواصلية.

1- العمل الأدبي

إن الأدب بما إنه نشاط فني كلامي يقوم على تقاطع سلسلتين من الأعمال: الأعمال الاستدلالية والأعمال الفنية. وتقع على الشعرية إذن، في المستوى العام، مهمة مزدوجة: يجب عليها أن تحاول استخراج خصوصية العمل الأدبي في داخل الممارسات الاستدلالية. وثانياً، يجب عليها أن تستخرج خصوصية الفن الكلامي إزاء الأنشطة الفنية الأخرى. وهكذا، فإنها مدعوة كما يبدو إلى تطوير نفسـها على الأقل تبعاً لاتجاهين: دراسة الخصوصية (المحتملة) للأدب في حقل الممارسات الكلامية. ثانياً، دراسة الخصوصية السيميائية للفن الكلامي مقارناً مع الفنون الأخرى. ولذا، ثمة عدد من الأسئلة التي تطرح في إطار هذا المنظور العام جداً، وإننا لا نستطيع في هذه اللحظة إلا أن نوجز لها الإطار.

أ) لقد سعت الشعرية خلال زمن طويل إلى استخلاص خصوصية الأدب انطلاقاً من التأليف بين السمات النحوية والدلالية. وإنه ليكفي أن نذكر هنا بالمحاولات المتكررة والهادفة إلى إنشاء لغة خاصة، هي «اللغة الشعرية». فلقد صاغ الرومانسيون أطروحة من هذا القبيل. وقد ذهبوا إلى حد القول إن اللغة الشعرية تستخدم لنفسها نموذجاً من العلامات

الخاصة- إن الرمز بما إنه علامة محفزة لتتعارض مع العلامات القسرية للغة الناقلة. ولقد كان هذا المشروع منذوراً للفشل، وذلك لأن كل التحليل غير المتوقع يبين بسهولة أن الكاتب، مثل أي واحد، يستخدم اللغة العامة. وثمة فكرة واعدة أكثر، كان جاكبسون قد دافع عنها، والتي بموجبها يزود الأدب اللغة بوظيفة خاصة، هي الوظيفة الشعرية. وقد كان لهذه الأطروحة الفضل خصوصاً في إعادة تحليل النصوص الأدبية إلى المستوى الذي هو لها، أي إلى مستوى الأفعال الاستدلالية وليس إلى مستوى النسق اللغوي المستقل. وهذا لا يمنع أن الوظيفة الشعرية كما حددها جاكبسون (تركيز للرسالة على شكلها الخاص) تميز الشعر خصوصاً بالمعنى الضيق للمصطلح ولا تستطيع أن تزعم بأنها تكشف عن وظيفة القصة الأدبية المتخيلة. ويبدو في الواقع أنه يجب علينا أن نميز نموذجين على الأقل من نماذج الأدبية (جينيت، 1991): ميدان الأدبية التكوينية الذي يجمع القص المتخيل (وتحدده خصوصيات منطقية أو ذرائعية) والنطق المبين (الشعر، وهو محدد شكلاً). وهما حقلان من حقول النشاط الكلامي ذي الهدف الجمالي المتأسس. وأما ميدان الأدبية الشرطية، فيشتمل على الأعمال التي تنتمي إلى أجناس من غير هدف جمالي متأسس (مثال ذلك السيرة الذاتية، اليوميات الخاصة، الخطاب التاريخي، إلى آخره)، ولكنها ما إن تصبح موضوعاً للقصد الجمالي حتى تدخل في الحقل الأدبي. وهكذا يبدو أن «الأدب»، سواء من جانب القص المتخيل أم من جانب الأدبية الشرطية، لا يمكن أن يتحدد نحواً، ولكن فقط إذا أخذنا تداولية النصوص بالحسبان. وفي المكان الثاني، فإن التعريف الذي تعطيه الشعرية، والذي يحدد موضوعه بالنصوص ذات الهدف الجمالي، يجب أن يكون منوعاً. وفي الواقع، القصد الجمالي المتعلق في المقام الأخير بالمتلقي، لا يمكن أن يستخدم في تحديد طبقة ثابتة من النصوص التي ينتجها المنتج. فنحن عندما نضيف إلى هذا أن عدداً لا بأس به من الإجراءات الخلاقة تستخدم على حد سواء في النصوص «الأدبية» وفي النصوص المعروفة بأنها «غير أدبية» - ومثل ذلك توجد إجراءات سردية كثيرة في نصوص القص المتخيل وفي القصص الاختيارية - فإنه يبدو أن ملاءمة الفئات التحليلية للشعرية لا يمكن أن يحددها ميدان الآداب المتأسسة. ولكن قضية مؤسسة الأدب والانعطافات الخاصة التي تطبعها في النشاط الكلامي، تصبح بطريق غير مباشر هي نفسها ملائمة من وجهة نظر الشعرية (وذلك كما رآها من قبل الشكلانيون الروس).

ب) إن خصوصية الفن الكلامي بالنسبة إلى الفنون الأخرى تطرح قضية الوضع الأنطولوجي للعمل الأدبي بما إنه عمل كلامي. ومما ساهم في توضيح هذه القضية التمييز الذي أقامه «ن. غودمان» (1968) بين فنون النسخ، أي بين فنون من غير ترسيمة ترقيمية (كالرسم مثلاً) وفنون البدائل الإملائية، أي فنون ذات ترميز نحوي (الأدب، ولكن

الموسيقى أيضاً). ولقد أخذ جينيت هذا الأمر ثانية وطوره. ولكن ميدان الفن الكلامي نفسه ليس ميداناً موحداً من وجهة نظر الوضع الأنطولوجي للأعمال. ففن البدائل الصرفية بما إنه يتحدد بالهوية النحوية للعمل عبر مجارية المختلفة (أي عبر أمثلة العمل)، فإن «الأدب» الشفوي، الموسوم تحديداً بغياب الهوية النحوية الدقيقة من أداء إلى أداء آخر، لينجو من هذا التحديد النحوي لهوية العمل الأدبي، ويدعو بالضرورة إلى اللجوء إلى معايير للهوية الدلالية. ويعد هذا التمييز الأنطولوجي لوجهي الفن الكلامي في الواقع علامة اختلاف للوضع السيميائي (إعادة الإنتاج النصي تقابلها إعادة تنشيط الذاكرة) والتداولي (أهمية مختلفة تعطى للهوية النحوية في تحديد العمل الفردي). ويمكن إنجاز تحليل يمت إليه بالقربى يتعلق بالنص المسرحي.

ويتبين إذن أن الحقل الأدبي أكثر تعقيداً وتعدداً مما يفترضه الاستخدام غير الإشكالي في الظاهر للمصطلح «أدب»، سواء تعلق الأمر بوصفه السيميائي أم تعلق بخصوصيته إزاء الممارسات الكلامية الأخرى. ومن المهمات الحالية للشعرية، ثمة مهمة تكمن في تصنيف العلاقات بين الخلق الكلامي والوظيفة الجمالية. وذلك بما إن هذه الأخيرة تقود تارة استخدام الإجراءات الخلاقة بقصد، وتنتج تارة أخرى عن التنشيط الجمالي المهتم بالأعمال النصوصية التي لا تتناسب معها الوظيفة الجمالية القصدية.

2- الخلق والقصدية

تعد نظريات التأويل النصي الأكثر هيمنة حالياً نظريات مضادة للقصدية. ومهما كان الموقف الذي نتبناه إزاء هذه الأنظمة، فيجب كما هو بدهي الحفاظ على التمييز بين التأويل والفهم. فالشعرية ليست نظاماً تأويلياً، ولكنها مع ذلك فهم للنصوص. ولقد يعني هذا إذن أن القضية التي تتعلق بمعرفة ما إذا كنا نستطيع أن ننفذ إلى فهم النص بوصفه فعلاً استدلالياً وذلك من غير نظر إلى وضعه القصدي-أي من غير نظر إلى المعنى الذي يستهدفه المؤلف- فإن هذا ليهم الشعرية مباشرة. ويكفي أن نتذكر هنا الإشكالية التي شنت حول التحليل البنيوي لقصيدة بودلير «القطط» والذي قدمه كل من «ر. جاكبسون» و«كلود ليفي ستروس». فلقد ظهرت مشكلتان. أما الأولى، والتي كان ريفاتير قد تصدى لها، فهي مشكلة الإدراك الحسي (عن طريق قارئ غير لساني) للعناصر التي وضعها المؤلفان في حيز البداهة. وأما المشكلة الثانية، والمحجوبة في معظم الأحيان، فتتعلق بقضية معرفة إذا كان تحديد العناصر الملائمة شعرياً للعمل يمكن أن ينجز نفسه من غير تساءل عن معرفة ضمن أي معيار تستطيع هذه العناصر أن تتناسب مع بنية قصدية. ومادام معلوماً أن قصدية أفعال اللغة ــ بمعنى أن كل فعل من أفعال اللغة هو عمل يمثل «إرادة القول» للمتكلم الذي، إذا

يُراد أن يكون مفهوماً، فإنه يشترط على المتلقي أن يعترف به بما هو ـ إذ تشكل اقتضاءها التداولي الأساس، والذي في غيابه تلغي العناصر نفسها بوصفها كذلك، فإن الأطروحة التي ترى أن فهم النص الأدبي يستطيع أن يشكل سداً إزاء قصديته، لتمنع في الواقع كل تطابق يتعلق بموضوع التحليل الشعري نفسه وإن كان مراقباً في تداخله الذاتي. وبقول آخر، فإن قراءة النصوص التي يستخدمها الشعريون مادة للتحليل، لا يمكن أن تمثل سوى فهم لقصدياتهم البدئية. والسبب لأن الإجراءات الخلاقة تعد أعمالاً زائدة - ومن المعلوم أنه يجب أن لا نخلط بين «القصد في النشاط» والمتجسد في النص مع «القصد المسبق» للمؤلف. فالأول وحده هو الذي يهم الفهم النصي مباشرة. وهو وحده على كل حال مما يمكن الوصول إليه غالباً.

تسمح بعض التطورات الحديثة للشعرية بالتصدي لقضية القصدية على المستوى الواقعي. فالأول هو إعادة تجديد للفائدة المنصبة عل الأعمال ذات الأداء الشفهي. فتحليل الفهم أداء يعد مهماً على وجه الخصوص من وجهة النظر هذه. وأما الثاني، فيقوم في دراسة ما قبل نصوص الأعمال (بيلمان نويل)- وثائق، مخططات، سيناريوهات، مسودات، مصنف المسودات، التبييض مع التصحيح، مخطوط نهائي. . . (انظر هاي 1979). وتعد هذه المدونة ضيقة بكل تأكيد فيما يتعلق بالميدان العام (لا تشكل نصوص الأدب سوى جزء صغير من الحقل النصي) وفيما يتعلق بالتوزيع التاريخي والثقافي (وخاصة النصوص الأدبية الغربية منذ القرن التاسع عشر) في الوقت نفسه. ولكن لا شيء يفرض أن نقف بأنفسنا عند ما قبل النصوص بالمعنى الضيق. فتحليل التحويلات التي يحملها المؤلف بين مختلف طبعات عمل من الأعمال - وهي تحويلات مكثفة غالباً، وخاصة في القرون الأولى للطباعة - يعد جزءاً أصيلاً من الإشكالية نفسها (انظر جيانيري 1994). وتشكل كل هذه الظواهر الأرضية التي تفضلها إجراءات الخلق النصي، والمصممة بوصفها إجراءات قصدية. وذلك لأن العلاقات النصية الذاتية (انظر دبري -جينيت 1994)، أي التحويلات من حالة نصية إلى حالة أخرى- وخاصة التصويبات، سواء تعلق الأمر بتصويبات الكتابة أو بتصويبات القراءة فيما بعد (انظر غريزيون وليبراف 1982)- تعد علامات ملموسة على القصد في حالة الفعل لدى الكاتب.

تعد دراسة ما قبل النصوص جزءاً من التكوين النصي (أو تعد نقداً تكوينياً). وإن هذه الدراسة إذ أصبحت واحدة من الدراسات الأدبية الأكثر نشاطاً حالياً، فإنها تعمل في اتجاهين: إنها تتدخل من جهة بوصفها مساعدة في العمل الفقه لغوي لإنشاء النصوص (الطبعات النقدية للأعمال). وإنها لتقترح، من جهة أخرى، دراسة فعالية التكوين النصي منظوراً إليها بذاتها، أي ليس فقط بالنظر إلى ما تستطيع أن تخبرنا به مما يتعلق بالإجراء

الخلاق لهذا الكاتب الخاص أو ذاك، ولكن أيضاً في المنظور الأكثر عمومية لاكتشاف محتمل للاضطرادات العابرة للفرديات والتي تستطيع أن تضيئنا حول الثوابت الأنتروبولوجية لإجراءات الخلق النصي. ومن هذا الجانب، إنها قادرة، انطلاقاً من مقدمة منطقية مختلفة جداً، أن تتصل ببعض الاهتمامات الحالية للسانيات النصية («ج.ل. ليبراف» 1992، «آ. غريزيون» 1994).

3- الشعرية والتاريخ

لقد اتهمت البنيوية بأنها لم تهتم بالبعد التاريخي للظواهر الأدبية. وكذلك، فإن الاهتمام المتجدد الذي نحمله حالياً للتاريخ الأدبي، إنما يفسر غالباً بوصفه تجاوزاً «لشكلانية» الشعرية. وإذا كان صحيحاً أن بعض البنيويين قد بخسوا أهمية البعد التاريخي في وصف الأعمال الأدبية، فإن هذا لم يكن بكل تأكيد لعيب ملازم للشعرية. فرولان بارت قد دعا مرات عديدة إلى إعادة تجديد لتاريخ الأدب. ولقد أكد جينيت منذ 1969 أن «الانتقال إلى التعاقبية في نقطة معينة من نقاط التحليل الشكلي يفرض نفسه، وأن رفض هذه التعاقبية، أو رفض تأويلها بمصطلحات غير تاريخية، يحمل حذراً للنظرية نفسها» (جينيت 1972). وعلى كل حال، فإن الدراسات التي خصصها للنصوصية الشاملة، أي لهذا الشكل الخاص من تداخل النصوص والذي يعد النص في داخله تحويلاً لنص آخر (معارضة، محاكاة ساخرة، ترجمة وانتقالات أخرى، إلى آخره) (جينيت 1982)، وكذلك الدراسات التي خصصها للنص الموازي، أي لمجموع الواسمات (عنوان، عنوان فرعي، تداخل العناوين، الإهداءات، المقدمات، الملاحظات، إلى آخره) ذات الوظيفة التداولية التي ترافق النص بالمعنى الدقيق (جينيت 1987) هي واسمات بنيوية وتاريخية. ويمكننا أن نذكر أيضاً أن الشكلانية الروسية، وهي الحركة التي تعد أصلاً للشعرية الحديثة، كانت قد حملت اهتماماً كبيراً للحقب الأدبية، وللتطور الأدبي بشكل عام. وهكذا، فإن بروب ليس هو فقط مؤلف «مورفولوجيا الحكاية»، ولكنه كتب أيضاً «الجذور التاريخية للحكاية الغرائبية».

إذا نظرنا في عمق القضية، فسنجد أن ضرورة اعتماد البعد التاريخي إنما تصدر مباشرة عن أن العمل الأدبي هو عمل قصدي. فتسليط الضوء على السمات الشكلية الملائمة من خلال منظور شعري يستلزم معرفة قبلية بالوضع التاريخي للعمل، سواء تعلق الأمر بحالة اللغة، وبالسياق الأدبي، أم تعلق بالحالة العامة للعالم بشكل عام. ونضرب على ذلك مثلاً، فلكي نعرف إذا كان هذا العنصر أو ذاك من العناصر اللسانية للقصيدة موسوماً جمالياً، فيجب أن نعرف-من بين أشياء أخرى- الحالة التاريخية للغة في لحظة خلق القصيدة. فإذا كان ثمة عناصر موسومة بالنسبة إلى القارئ اليوم، بسبب التطور

اللغوي، فربما لا تكون كذلك بالنسبة للكاتب وجماعته اللسانية (والعكس صحيح أيضاً).

وكذلك، فإن إشكالية الأجناس الأدبية تظهر أيضاً سمة لا تنفصل عن تداخل العلاقات التزامنية والتغيرات التعاقبية. إذ المقصود ليس الجواهر الفوق تاريخية، ولا التحديدات الاسمية فقط، وإنما المقصود هو مجموعة معقدة من علاقات النسب بين النصوص، والقواعد الظاهرة، والمعايير الضمنية المرتبة بنسب مختلفة ومتغيرة. ويتجلى انتقالها التاريخي في ترسيمات عامة ومستقرة نسبياً، ويمكن لزمنها العملي أن يكون من أكثر الأزمنة تنوعاً بكل تأكيد، ولكن الإسقاط التاريخي عليها، وكذلك الميل إلى إعادة تنشيطها أمور تعد ملازمة لها. وبقول آخر، فإن أيما ترسيمة عامة، ما إن تتم إنشاء حتى تكون قابلة لإعادة التعين إلى مالا نهاية - وهذا ينطبق على كل ترسيمة ذهنية: إنها تعد، من الآن فصاعداً، جزءاً من الممكنات الأدبية التي يستطيع الكتاب المستقبليون استخدامها، بما في ذلك في سياقات تاريخية جد مختلفة وبتركيبها مع ترسيمات أخرى. ولقد نعلم أن أيما ترسيمة لن يكون لها المعنى نفسه في سياقات مختلفة، ولكنها بهذا تكون عابرة للتاريخ وليس فوق التاريخ. فهي لا توجد إلا في التعيينات التاريخية المتغيرة، من غير أن تختزل إليها. وذلك بسبب كونها ترسمية شكلية وأن واقعها الأقصى هو واقع ذهني. ويرتبط الوجه المهم لهذا التغير العام بإعادة التوزيع بين الشكل والوظيفة اللذين قام بدراستهما سابقاً تينيانوف، وهذا يعني أن الشكل يغير من وظيفته على امتداد التاريخ (ومثال ذلك متخيل القصة الأسطورية)، وأن الوظيفة، على العكس من ذلك، تغير من شكلها (ومثال ذلك شعر الرثاء الذي هجر نظام البيتين المتكاملين معنى لصالح نماذج أخرى من النظم).

وكذلك حتى على مستوى المصطلحات العامة جداً، فإننا لا نستطيع أن ننجو من الجدل بين البنية والتاريخ. وهكذا، فقد أظهر «س. ستيفانسون» أن تحديد الشعر لا يمكن أن يتأسس على تعداد متناه للسمات التمييزية الثابتة والمتصلة، ولكنه يتأسس فقط على معدل متوازن لسمات محددة كماً، ومجتمعة تبعاً لتشابهات أسرية (ستيفانسون 1957)- وهذه سمة ناتجة من أن مفهوم الشعر قد يكون عبر سيرورة من الترسب التاريخي المعقد والذي يعد مفهومنا الحالي ناتجاً له. وإن السمات الأكثر أهمية من بين سمات التشابه الأسروي والمحددة للسديم العام المسمى «شعر»، لتتمثل، كما يرى ستيفانسون في الاضطراد الإيقاعي، وفي الوزن العروضي (والذي يجب عدم خلطه مع البنية الإيقاعية، ومع القافية، ومع النبر الموضوع على البنية الصوتية، ومع اللغة التصويرية، ومع الحقل الدلالي الذي يشتمل على عدد من الوحدات المعنوية الصغرى ذات النظام الانفعالي.

وكذلك أيضاً، فلكي يستطيع مفهوم المتخيل القصصي أن يحدد بتوسع ميداناً للخلق الكلامي الخاص (كما هي الحال في الغرب منذ اليونان القديم)، يجب أولاً أن توجد فئة

المتخيل القصصي بما هي متعارضة مع الخطاب الاحتمالي. وهذا ليس هو الحال في كل الثقافات ولا في كل العصور التاريخية.

ولقد يعني هذا إذن أن التمايزات التحليلية الرئيسة للشعرية، بعيداً عن أن تتعارض مع اعتماد المتغير التاريخي، تسمح لنا تحديداً بقياس كل حجم الفكر بقليل من الدقة.

■ E.D. Hirsch Jr., Validity in Interpretation, New Haven, 1967; N. Goodman, Langages de l'art (1968), Paris, 1990; J.R. Searle, L'lntentionalité, Paris, 1985; M. Angenot, J. Bessiére, D. Fokkema et E. Kushner (eds.), Théorie littéraire, Paris, 1989; G. Genette, Fiction et diction, Paris, 1991; G. Genette, L'Œuvre de l'art: immanence et transcendance, Paris, 1994.

التكوين النصي:

■ Génétique textuelle: J. Bellemin-Noël, Le Texte et l'avanttexte, Paris, 1972; L. Hay (ed.), Essais de critique génétique: Paris, 1979; A. Grésillon et J.-L. Lebraye, "Les manuscrits comme lieux de conflits discursifs", in La Genése du texte, Paris, 1982; A. Grésillon et M. Werner (eds.), Leçons d'écriture: ce que disent les manuscrits, Paris, 1985; R. Debray-Genette, Métamorphoses du récit, Paris, 1988; P.-M. de Biasi, Carnets de travail de Gustave Flaubert, Paris, 1988; J.-L. Lebrave, "La critique génétique", Genesis, 1, 1992, p. 33-72; A. Grésillon, Eléments de critique génétique, 1994; M. Jeanneret, "Chantires de la Renaissance. Les variations de l'imprimé au XVIe siécle", Genesis, 6, 1994, 25-44; R. Debray-Genette, "Hapax et paradigmes. Aux frontières de la critique génétique", Genesis, 6, 1994, p. 79-92.

الشعرية والتاريخ:

■ Poétique et histoir: J. Tynianov, "De l'évolution littéraire" (1929), in T. Todorov (ed.), Théorie de la littérature, Paris, 1965; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème?" (1957), in G. Genette (ed.), Esthétique et poétique, Paris, 1992; R. Barthes, "Histoire ou littérature?" (1960), in Sur Racine, Paris, 1979; G.Genette, "Poétique et histoire" (1969), in Figures III, Paris, 1972; G. Genette, Plaimpsestes, Paris, 1982; C. Moisan, Qu'est-ce que l'histoire littéraire?, Paris, 1987; G. Genette, Seuils, Paris, 1987.

السيميائيات
علم العلامات

SÉMIOTIQUE

1 - لمحة تاريخية

السيميائيات (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات أو السيرورات التأويلية. توجد إذن، كما ذكر بذلك أمبرتو أيكو (1988) روابط عميقة بين السيميائيات والتأويل، وذلك لأن «شيئاً ما لايكون علامة إلا لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بوساطة مؤول ما» (موريس 1938). ومع ذلك، فإن السيميائيات المعاصرة، في الواقع، قد تطورت عموماً بشكل مستقل عن التأويل. فلقد أرادت جوهرياً لنفسها أن تكون نظرية وعلماً يصنف العلامات، وتحليلاً للشَّرَع (codes)، وقواعد، وأنساقاً، ومواضعات، إلى آخره، ولم تشأ أن تكون نظرية للتأويل. وليس سوى في وقت قريب قد انزاح النبر نحو قضايا التأويل، وبشكل عام أكثر نحو تداولية للعلامات (إيكو 1985). ومع ذلك، فعلى مقدار ما يكون هذا الانزياح في النبر مشتركاً بين معظم الأنظمة المابعد بنيوية، وحيث كانت السيميائيات المعاصرة كنسية جداً، وحساسة تجاه المؤثرات النظرية الخارجية، فإنه لمن الصعب حالياً تثمين النتائج على المدى الطويل. والسيميائيات التي سنتخذها موضوعاً هنا هي نظرية العلامات بشكل أساسي.

ليس التفكير حول العلامات ولادة معاصرة، حتى وإن كانت قد اختلطت خلال زمن طويل مع التفكير حول اللسان، بسبب أهمية العلامات الكلامية في التواصل الإنساني. وهكذا، فإنه توجد نظرية سيميائية ضمنية في التأملات اللسانية التقليدية، في الصين كما في الهند، وفي اليونان أو في روما. وسيكون من العبث إذن أن نرغب في البحث عن الأصل التاريخي للسيميائيات عند مؤلف بعينه، حتى وإن كنا تقليدياً نعزوا هذا الشرف إلى سانت أوغستان، وخاصة بالنسبة إلى تمييزه بين العلامات الطبيعية والعلامات التواضعية، وكذلك

تمييزه بين وظيفة العلامات عند الحيوانات وعند البشر (De doctrina christiana). ولقد أولى السفسطائيون من قبل أهمية عظمى لهذه القضايا. وفي الواقع، يجب الصعود على الأقل إلى أفلاطون وأرسطو. ولقد سقى الفكر القديم فيما بعد القرون الوسطى، حيث صاغ الموديون خاصة أفكاراً حول اللسان، لها حمولة سيميائية. وفي عام 1632، نشر الفيلسوف الإسباني «ج. بوانسوت» (Ionnais a Sancto Toma) "Tractatus de signis" (وهو متضمن في الجزء الثاني من كتابه «فن المنطق»). ولقد اقترح فيه ما يعد من غير ريب النظرية الأولى للعلامات. وأقام فيه تمييزاً بين التمثيل والمعنى، وأوضح خصوصية علامة المعنى الكامن في كون العلامة لا تستطيع أن تكون بنفسها علامة على الإطلاق، بينما الشيء فيستطيع أن يمثل نفسه بنفسه. وهكذا، فقد غدت العلامة في غير ما حاجة، كما هي الحال عند سانت أوغستان، إلى أن تكون شيئاً مرئياً: إنها تعرف فقط بعلاقة «القائم مقام». وقد فتح هذا التعريف إمكانية لنشوء سيميائية عامة تتضمن أيضاً الأفكار الذهنية (ديلي 1982). ولكن كان يجب انتظار لوك لكي نرى انبثاق اسم «السيميائية» نفسه، محدداً بوصفه «معرفة بالعلاقات» ومتضمناً في الوقت نفسه «للأفكار» الذهنية وعلامات التواصل المابين إنساني (دراسة فلسفية تتعلق بالتفاهم الإنساني). ولقد كان هذا توسعاً لم يمض مع ذلك من غير أن يطرح بعض المشاكل، وذلك لأنه لا يعفينا من التمييز بين الحالات القصدية (الأفكار) والتجليات الحساسة لهذه الحالات (العلامات بالمعنى الأوغستي للمصطلح).

ولقد أصبحت السيميائيات علماً مستقلاً فعلاً، مع عمل الفيلسوف الأمريكي شارلز ساندرز بورس (1839-1914). فهي تمثل بالنسبة إليه إطاراً مرجعياً يتضمن أي دراسة أخرى: «إنه لم يكن بإمكاني على الإطلاق أن أدرس أي شيء - الرياضيات، الأخلاق، الميتافيزقيا، الجاذبية، الدينمكا الحرارية، البصر، الكيمياء، التشريح المقارن، الفلك، علم النفس، الصوتيات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، الهويست (ضرب من لعب الورق)، الرجال والنساء، النبيذ، علم المقاييس والموازين- إلا بوصفه دراسة سيميائية». ومن هنا، فقد كانت كتابات بورس السيميائية منوعة تنوع الموضوعات المذكورة، بيد أنه لم يخلف عملاً متماسكاً يوجز الخطوط الكبرى لنظريته. ولقد أثار هذا الأمر، خلال زمن طويل، جهلاً بنظرياته، ثم تبع ذلك في وقت قريب عدد لا يحصى من التفاسير التي تحاول أن تجد الوحدة النظرية من خلال إعادة صياغاته المستمرة (انظر غرينلي 1973، ديليدال 1979).

تعد مساهمة بيرس رئيسة على الأقل في نقطتين:

أ) لقد ألح أن العلاقة الدالة هي علاقة ثلاثية المصطلحات: «العلامة أو الممثل. وهي الطرف الأول الذي يقيم مع الطرف الثاني المسمى «موضوعه» علاقة ثلاثية فعلاً

تستطيع أن تحدد الطرف الثالث المسمى «مؤوله»، وذلك لكي يضطلع هذا المؤوِّل بالعلاقة الثلاثية نفسها إزاء ما يسمى «الموضوع»، وهي علاقة مثل تلك التي تقوم بين العلامة والشيء». وبالمفهوم الواسع، فإن «المؤول» هو معنى العلامة. وأما بمفهوم أكثر ضيقاً، فإن المؤول هو العلاقة «الاستبدالية» بين علامة وعلامة أخرى: المؤول إذن هو على الدوام علامة أيضاً، وهذه العلامة سيكون لها مؤولها، إلى آخره. ويمكننا أن نبين هذه السيرورة للتبدل بين العلامة والمؤول عن طريق العلاقات التي تقيمها كل كلمة مع الكلمات الأخرى التي تحددها في القاموس: تعد ترادفاً أو جملة مفسرة كل الكلمات التي نستطيع أن نبحث لها مجدداً عن تعريف، والذي لن يكون مكوناً على الإطلاق إلا من الكلمات (تودورف 1972). «ليست العلامة علامة إلا إذا كانت تستطيع أن تترجم نفسها إلى علامة أخرى تكون من خلالها كاملة التطور». وإننا لنؤول متصور بورس هذا بوصفه حجة لصالح «عمل علاماتي لا يتناهى»: إنه ليكون بنسيان المصطلح الثاني، الشيء، الذي يقطع السيرورة التأويلية (والتي كانت حقاً لا يتناهى) منذ اللحظة التي يصل فيها الفعل السيميائي إلى الهدف التداولي.

ب) إنه يعترف بتنوع العلامات وبعدم اختزالها إلى طريقة عمل العلامة اللسانية، وإن بورس إذ يجعل مختلف المعايير تتقاطع، فإنه ليصل بها إلى 66 نوع من العلامات. وحتى ولو كانت الهندسة العامة مقعدة جداً، ومتغيرة بلا توقف، فإن هذا التصنيف لم ينجح في فرض نفسه على الحلقة الضيقة لمفسري بورس. ولقد أصبحت بعض تمييزاته شائعة، ونجد من هذه مثلاً العلامة النموذج، والعلامة المتواترة، أو الأيقونة، والأثر، والرمز.

ولقد أعلن اللساني فرديناند دي سوسير في وقت متزامن تقريباً عن «السيميولوجيا»: «إن اللغة نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار. وإنها لتقارن بهذا مع الكتابة، ومع أبجدية الصم-البكم، ومع الشعائر الرمزية، ومع صيغ اللباقة، ومع العلامات العسكرية، إلى آخره. وإنها لتعد فقط النسق الأهم من كل هذه الأنساق. وإننا لنستطيع إذن أن نتصور علماً يدرس حياة العلامات في قلب الحياة الاجتماعية. وإنه سيشكل جزءاً من علم النفس الاجتماعي، ولقد يعني هذا في النتيجة أنه سيشكل جزءاً من علم النفس العام. وسنعطي لهذا العلم اسم السيميولوجيا (من اليونانية sémeîon، علامة). وإنه سيعلمنا مم تتكون العلامات، وأي القوانين تسوسها. ولأنه مازال غير موجود، فيمكننا القول إنه سيوجد. ولكنه يمتلك الحق في الوجود. إذ إن مكانه محدد مسبقاً». وأما الإسهام المباشر لسوسير في السيميولوجيا غير اللسانية، فقد تحدد تقريباً بحدود هذه الجمل، ولكنها جمل اضطلعت بدور كبير، وخاصة في فرنسا، حيث كان من نتائجها (المفارقة) أن تطور السيميولوجيا قد احتذى مثال اللسانيات بشكل دقيق.

ويوجد مصدر ثالث للسيميولوجيا الحديثة في ظاهراتية هسرل وعند إرنست كاسيرير. فهسرل قد طور في كتابه «البحوث المنطقية» نظرية عامة للقصدية، وهي مصممة بوصفها علاقة إحالة. ولقد أنشأ في إطارها نظرية للعلامات وللمعنى أيضاً. وأما كاسيرير في كتابه «فلسفة الأشكال الرمزية»، فقد طرح عدداً من المبادئ:

أولاً: الدور الأداتي للسان: إنه لا يستخدم في تسمية واقع مسبق الوجود، ولكنه يستخدم في جعله متمفصلاً، وفي جعله متصوراً. وما يميز هذا الدور الترميزي- المعنى الواسع المقصود به هنا هو: كل مايصنع المعنى- الإنسان من الحيوانات- التي، كما يرى كاسيرير، لا تمتلك سوى أنساق للتلقي والفعل- إذ إن ما يليق به هو الحيوان الرمزي.

ثانياً: ليس اللسان الكلامي هو الوحيد الذي يتمتع بهذا الامتياز. فهو يتقاسمه مع سلسلة أخرى من الأنساق- الأسطورة، والدين، والفن، والعلم، والتاريخ- التي تشكل مجموعة الفلك «الإنساني». وإن كل واحد من هذه «الأشكال الرمزية» يشكل «الطريقة» بدلاً من أن يقلدها (تودوروف 1972).

ويعد المنطق مصدراً رابعاً من مصادر السيميائيات الحديثة. فلقد استطعنا أن نقول إن جذور السيميائيات توجد في المنطق القديم والقروسطوي. وإن هذا ليكون، على العكس من حساب المنطق الحديث، حيث لا تقترح السيميائيات إنشاء لسان اصطناعي، ولكن تحليل الوظيفة المنطقية للغات الطبيعية (ديلي 1982). فبورس نفسه كان منطقياً. ولقد أدخل بشكل واضح سيرورات الاستدلال المنطقي في تصنيفه للإرشادات. وهذا تصور أعاد تبنيه موريس وكثير من السيميائيين المعاصرين. وثمة نسب آخر يبدأ من فريجيه (والذي يعد تمييزه بين Sinn و Bedeutung أمراً رئيساً بالنسبة إلى السيميولوجيا)، ورسل، وخاصة كارناب (1928): لقد بنى هذا الأخير لساناً مثالياً صار مثلاً بالنسبة إلى السيميائيات. وإن الذي أدخله فيها هو المنطقي الأمريكي تشارلز موريس (1938). فقد طور (موريس 1948) نظرية عامة للعلامات من خلال منظور سلوكي يحدد العلامة بوصفها مثيراً إعدادياً بالنسبة إلى موضوع آخر لا يمثل مثيراً في اللحظة التي ينطلق فيها هذا السلوك. وإن التصنيف العام الذي اقترحه موريس لم يفرض نفسه قط، ولكن بعض تمييزاته قد أصبحت إرثاً عاماً للسيميائيات المعاصرة، كذلك التمييز بين «التعيين» و«التأشير»، وخاصة التمييز بين الأبعاد «الدلالية»، و«النحوية»، و«التداولية» للعلامات.

لقد اقترح إيريك بويسانس في كتابه «الألسنة والخطاب» (1943) نموذجاً سيميائياً يستلهم الفئات عند سوسير. والمؤلف، مستنداً من جهة إلى اللسان الكلامي، ومن جهة أخرى إلى عدد من الأنساق السيميولوجية الأخرى (علامات الطريق، إلى آخره)، فقد أقام عدداً من المفاهيم والتمايزات (أصغر وحدة معنوية والفعل السيميائي، نظام الدلالة الذاتي

والخارجي، أنظمة الدلالة المباشرة والاستبدالية). وقد أعاد بريتو استخدام بعض منها فيما بعد (1966). وفي العصر نفسه، فإن كتابات كل الممثلين الرئيسيين لما نسميه «اللسانيات البنيوية» (سابير، تروبيتسكوي، جاكبسون، هيلميسلف، بنفينيست) قد اعتمدت المنظور السيميائي وحاولت أن تحدد مكان اللسان في قلب الأنساق الأخرى للعلامات.

ولقد جذبت الفنون والأدب أيضاً انتباه السيميائيين الأوائل. ففي دراسة بعنوان «الفن بوصفه عملاً سيميولوجياً»، اقترح جان ميكاروفسكي، وهو واحد من أعضاء حلقة براغ اللسانية، أن تصبح دراسة الفنون جزءاً لا يتجزأ من السيميائيات، وقد حاول أن يحدد خصوصية العلامة الجمالية: إنها علامة «مستقلة» تكتسب أهمية بذاتها، وليس بوصفها وسيطاً للمعنى فقط. ولكن إلى جانب هذه «الوظيفة الجمالية»، والمشتركة بين كل الفنون، ثمة أخرى تمتلكها الفنون ذات «المحتوى» (الأدب، الرسم، النحت)، والذي هو محتوى اللسان الكلامي. وتتمثل هذه الوظيفة في «الوظيفة التواصلية». «وإن كل عمل فني هو علامة مستقلة. وللأعمال الفنية «ذات الموضوع» (الأدب، الرسم، النحت) «وظيفة سيميولوجية ثانية هي الوظيفة التواصلية». ويجب التذكير أيضاً بأعمال الظاهراتي الروماني أنغاردن في ميدان الأدب والموسيقى. وهي أعمال مكرسة للوضع الأونطولوجي للمؤلفات، والتي تعلن إزاء عدد من الوجوه عن تمييز غودمان بين فنون نسخ المخطوط وفنون البدائل الإملائية. ويمكننا أن نضيف الفيلسوفة سوزان لانجر التي تقترح، مستلهمة كاسيرير، سيميائية تعبيرية للموسيقى: «الموسيقى شكل من أشكال الدلالة ...والتي، بفضل بنيتها الدرامية، تستطيع أن تعبر عن أشكال للتجربة الحية تكون اللغة إزاءها غير ملائمة على وجه خاص. ويتكون فحواها من المشاعر، والحياة، والحركة، والانفعال». والقضية التي تصدت لها لا نجير، وهي قضية البعد الدلالي للموسيقى، والتي لا تزال إلى اليوم في قلب السيميائيات الموسيقية (تودروف 1972).

■ **مصادر السيميائيات الحديثة:**

C.S. Peirce, Collected Papers, Cambridge, 1932 s.; C.S. Peirce, Ecrits sur le signe, Paris, 1978; P. Weiss et A. W. Burks, "Peirce's sixty-six sings", The Journal of Philosophy, 1945, p. 383-388; A.W. Burks, "Icon, index, symbol", Philosophy and Phenomenological Research. 1949, p. 673-689; J. Dewey, "Peirce's theory of linguistic signs, thought and meaning", The Journal of Philosophy, 1946, 4, p. 85-95; D. Greenlee, Peirce's Concept of Sign, La Haye, 1973; G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, Introduction à la sémiotique de Charles S. Peirce, Paris, 1979; F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, 1916; R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique générale", Genève, 1957; E. Cassirer, Phiden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der

Ontologie, Logik und Literaturwisenschaft (1931), Tübingen, 1972; E. Cassirer, An Essay on Man , New Haven, 1944; E. Cassirer, "Le langage et la construction du monde des objets", in Essais sur le langage, Paris, 1969; C. Ogden et I.A. Richards, The Meaning of Meaning, Londres, 1923; R. Carnap, Der logische Aufbau der Welt (1928), Francfort, Berlin, Vienne, 1979; R. Carnap, The logical Syntax of Language, Londres-New York, 1937; C.W. Morris, Foundations of the Theory of Signs, Chicageo, 1939; C.W.Morris, Signs, Language, and Behavior, New York, 1946; E. Buyssens, Les Langages et le discours (1943), Bruxelles, 1973; J. Mukarovsky, "Sémiologie et littérature", Poétique, 1970, 3; S. Langer, Feeling and Form, Londres, 1953; R. Ingarden. Qu'est-ce qu'une œuvre musicale? (1933, 1962), Pairs. 1989.

عروض عامة:

M. Bense, Semiotik: Allgemeine Theorie des Zeichens, Aix-la-Chapelle, 1967; G. Mounin, Introduction à la sémiologie, Paris, 1970; P. Guiraud, La Sémiologie, Paris, 1971; T. Todorov, "Sémiotique", in O.Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; U. Eco, Trattato di semiotica generale, Milan, 1975; R. Jakobson, Coup d'œil sur le développement de la sémiotique, Studies in Semiotics, 3, Bloomington, 1975; T.A. Sebeok (ed.), The Tell-Tale Sign: A Survey of Semiotics, Bloomington, 1975; J. Deely, Introducing Semiotic, Its History and Doctrine, Bloomington, 1982; D.S. Clark Jr. Sources of Semiotic. Readings with a Commentary from Antiquity to the Present, Carbondale et Edwardsville, 1990.

لقد عرفت الدراسات السيميولوجية، بعد الحرب العالمية الثانية، تطوراً كبيراً. وقد كان ذلك في ميادين مختلفة جداً، ومع مناهج متنوعة جداً، وفي أطر نظرية غير منسجمة دائماً بعضها مع بعضها الآخر. وإن السيميائيات، من جهة أخرى، إذ تحدد نفسها بوصفها «علماً عاماً للعلامات»، فإن سديمها ليميل إلى ضم كل الأعمال في علوم إنسانية تعالج عن قرب أو عن بعد ظواهر تستخدم علاقة المعنى. وكذلك، فإنه لمن المستحيل إعطاء لمحة عن العديد من الأبحاث التي تطالب بالعلامة السيمولوجية أو التي يعدها السيميائيون جزءاً من نهار مشروعهم (بالنسبة إلى ذكر الأبحاث تبعاً لبلدان كتابها، انظر مثلاً هيلبو، منشورات 1979). وقد كان المقابل لهذا المجمع السيميائي، توسعاً غير مراقب للمصطلح. فقد وصلنا إلى استحالة تامة نستطيع أن نحصر معها موضوع هذا العلم ومناهجه.

ويمكننا عموماً أن نعود بالأعمال السيميائية إلى ثلاثة توجهات رئيسة:

1- ثمة نسب يتكون من لوك-بورس-موريس. وهو ينطلق من نظرية عامة للعلامات الطبيعية أو التواضعية، الإنسانية أو غير الإنسانية والتي تجعل مثلها الأعلى إنشاء نظرية عامة

لأعمال التواصل. ويبدو اللسان الإنساني، من خلال هذا المنظور، بوصفه تعددية من الأنساق البيولوجية للمعنى وللتواصل: إنه يحتفظ بكل تأكيد بمكانة خاصة، إذ في إطاره تصاغ التحليلات المتعلقة بالأنساق السيميولوجية الأخرى، ولكن النظام الذي يدرسه (اللسانيات) لا يملك قيمة النموذج بالنسبة إلى هذه الأنساق الأخرى، سواء كانت إنسانية أم لم تكن. وإن هذا المتصور للسيميائيات قد تطور في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ولا سيما حول «ت. سيبيوك»، فأثبت فعالية رائعة يدين بها إلى ذهنه المكون من تداخل العلوم. وسنذكر من بين حقول دراساته حقل التواصل الإنساني غير الكلامي، أي الإيماء والمحاكاة (الحركي)، وكذلك طرق التفاعل الخاص (التقاربي)، وهو ميدان يجد فيه السيميائيون انشغالات علماء السلوك الإنساني (بيريدويستل 1992، هال 1968). وإن هذه الأعمال، بالإضافة إلى الأبحاث المتعلقة بالسلوك الرمزي عند الحيوانات - السيميائيات الحيوانية (انظر «ت. آ. سيبيوك» 1965، و «ت. آ. سبيوك» و «ج. أيميكر- سيبيوك» 1980) - قد جعلت كثيراً من الباحثين يخففون من تأكيدات اللسانيين وبعض الفلاسفة (مثل كاسيرير) والتي تتعلق بالفجوة المطلقة بين الكلام الإنساني والتواصل الحيواني، ولقد استند «و.ج. سيمث» إلى السلوك الرمزي الذي يشترك فيه البشر مع الحيوانات (المحاكاة، الإيماء، العمل الرمزي للتفاعلات الخاصة) وحاول أن يبين وجود رابط عام للتواصل الحيواني والتطور الإنساني ورأى أن الأنساق الحيوانية السيميائية للإنسان تستمر لكي تحظى بهيمنة على تطور اللسان (سميث 1974).

2- وثمة نسب مؤسس على الإحيائية الآلية وعلى نظرية المعلومات. وأما في فرنسا، فيمثل هذا الاتجاه «آ. موليه» (1965)، ولكنه اتجاه قد تطور خصوصاً في الستينات والسبعينات في الاتحاد السوفيتي (وخاصة في حلقة تارتو). وإذا كانت الأبحاث الأمريكية أكثر أصالة في ميدان دراسة العلامات التحت -لسانية، فإن المساهمة الأكثر أهمية للسيميائيات السوفيتية تتموضع في ميدان دراسة العلامات الفوق -لسانية وفي تطور «سيميائيات الثقافة». ومن بين الأبحاث عن «الأنساق الثانوية»، أي عن الأنساق التضمينية (كما يعنيه هيلمسليف) المؤسسة على اللسان ولكن غير المتطابقة معه، يمكننا أن نقف على أعمال لوتمان عن الأدب (إن البنية الأدبية للعمل الأدبي، وإن كانت لا تتجسد إلا كلاماً، فإنها هي نفسها بنية فوق لسانية) وعن السينما (لوتمان 1970، 1977)، أو أعمال إيسبانسكي عن الفنون (إيسبانسكي 1976). ويجب مع ذلك أن نلاحظ أن مفهوم «النسق الثانوي» يعد إشكالياً عندما يطبق مثلاً على الفنون المرئية. فسيميائيات الثقافة، إذ تتحدد بوصفها «دراسة التلازم الوظيفي لمختلف أنساق العلامة» (ف. ف. إيغانوف وآل، 1973)، فإنها تفسح المجال أمام دراسات مقارنة مهمة. وهكذا، فقد اقترح لوتمان نموذجاً يعارض بين ثقافات

موجهة نحوَ الأصول وثقافات موجهة نحو المستقبل، وثقافات موجهة نحو العلامة، وثقافات موجهة ضد العلامة، وثقافات موجهة نحو النص، وثقافات موجه نحو الشرعة، وثقافات موجهة نحو الأسطورة، وثقافات موجهة نحو العلم (انظر سيكمان 1977).

3- وهناك النسب اللساني. وهو نسب مهيمن في فرنسا خاصة. وإنه ليتطابق إلى حد ما مع البنيوية. ويفضل بعضهم، لكي يسموا خصوصيته، أن يتكلموا عن السيميولوجيا (مصطلح اقترحه سوسير) بدلاً من السيميائيات، ولكن التمييز بينهما لم ينجح فعلاً في فرض نفسه. فهي لما كانت أيضاً مستوحاة من أعمال «ك. ليفي ستروس» عن أنساق القرابة، فإن البحث السيميولوجي الفرنسي قد توجه خاصة نحو دراسة الأدب، وبصورة أقل نحو الأشكال الاجتماعية المفترض أن تعمل «على طريقة اللسان» (الأسطورة، الدُرْجة، إلى آخره). وإن ما يميز السيميلوجيا الفرنسية قبل كل شيء، هو أنها استوحت بشكل وثيق من النموذج اللساني البنيوي (وبشكل جوهري من نظريات جاكبسون وهيلمسليف). ولقد ذهب رولان بارت إلى حد قلب العلاقة التي اقترحها سوسير بين السيميولوجيا واللسانيات: لم تعد السيميولوجيا وجهاً من وجوه اللسانيات، وذلك لأن كل العلامات غير اللسانية (كما يرى بارت) هي علامات يحددها اللسان مسبقاً، ويطابقها مع الفكر بوصفها هكذا (ولعلنا نستطيع أن نرى في هذا تأثيراً للمتصور اللغوي عن اللاوعي الفرويدي الذي اقترحه لاكان). وإن كان كل ممثلي البنيوية لا يقبلون هذا القلب، فإن معظمهم يعالج اللسان، ظاهراً أو باطناً، بوصفه استبدالاً للبنية السيميائية كما هي. وهكذا، فإن تحليل أنساق القرابة عند ليفي ستروس، يجعل من تحليل علم أصوات وظائف اللسان الذي اقترحه تروبتسكوي نموذجاً له. وإن بارت ليطبق من جهته التمييز السوسيري بين اللغة والكلام على تحليل الدُرْجة المصممة بوصفها نسقاً رمزياً (بارت 1967). أما فيما يتعلق بعلم الدلالة العام لغريماس، فإذا كان المربع السيميائي الذي يزوده بنموذج تكويني يريد في نظامه أن يكون تبعاً للغة الواصفة، فإننا سنلاحظ أنه يتصل ببنية غير زمنية كان ليفي ستروس قد جعلها مسلمة - وهي نفسها تدين بشكل كبير للنموذج اللساني - كما يتصل بالمربع المنطقي لبلانشيه الذي يقيم علاقة بين أقطاب افتراضية. وهكذا، فإنه ليس من غير شك مصادفة إذا كانت معظم الأعمال الفرنسية - باستثناء الأبحاث الراقية التي كرسها «ميتز» للسينما- التي نرى أنها تعد جزءاً من السيميولوجيا، هي أعمال ذات تحليل شكلي للأدب. وإن هذا ليوضح السمة غير العملية للبعد السيميائي (أو السيميولوجي). وذلك - باستثناء أعمال جوليا كريستيفا وتلك الأعمال التي تستوحي من نظرية غريماس (مثل غريما وآل، 1972، شابرول 1973، كوكيت 1973، راستيه 1973)- لأن هذه الأعمال، مثل أعمال بريمون، وجينيت، وتودوروف، إلى آخره، لم تنشأ في إطار نظرية سيميائية عامة.

أما أعمال أمبرتو إيكو، فإنها لا تدخل في أي نسب من الأنساب المميزة في الأعلى. فلقد كانت مقاربته توفيقية في جوهرها. فهو إذ أولى أهمية لنظرية بورس التي مازالت تتعاظم على امتداد السنين، فقد دمج الأعمال البنيوية (وخاصة أعمال الشكلانيين الروس، وبارت، وغريماس) وظل متنبها للتأمل الفلسفي المكرس لإشكالية العلامات. وكذلك، فإنه من بين السيميائيين الأوروبيين النوادر الذين طوروا سيميائيات عامة تبحث عن الجوار الدائم مع المقترحات التي يقدمها الباحثون الآخرون. وإن متصوره كان مركزاً في اللحظة الأولى على دراسة الشَّرَع، كما يمكن لنا أن نتابع تطوره من خلال كتاباته الحديثة. وقد أعطى مكاناً من الأهمية التي يوليها للخلفية العميقة للإدراك الذي يظل في تحول دائم. ومن هنا، فقد نشأ رفضه الاهتمام بالسيرورات الدلالية القائمة على النموذج الثابت واللساني المحض «للقاموس». فتأويل العلامات يشكل عمقاً «لموسوعة» متعددة الأبعاد وفعالة، وتغتني من كل فعل تأويلي جديد (إيكو 1979، 1988). ولقد كرس إيكو، في ميدان ما يسميه «السيميائيات الخاصة» أعمالاً هامة للأدب: يقترح في كتابه «قراءة في الخرافة» زحزحة نبر التحليل للمواضعات السيميائية التي تسوس القصص نحو الدراسة التداولية السردية، أي نقلها من «السردية الكلامية بما هي مؤولة عن طريق قارئ متعاون». ولقد اهتم أيضاً بوسائل التواصل الجماهيري (إيكو 1972)، كما اهتم بفلسفة اللغة.

2 – السيميائية ودراسة الفنون غير الكلامية

لقد استطعنا أن نرى أن السيميائية قد اهتمت منذ وقت مبكر بالأدب وبالفنون. وهذا ليس مدهشاً، نظراً لأهمية الأنساق الفنية الرمزية في حياة البشر. وكما هي الحال في كل مكان، فإن لمختلف الفنون أوضاعاً سيميائية لا تختزل إلى بعضها. ولقد تبين أن سيميائية الفنون تعد أرضاً رائعة لامتحان قوة التحليل السيميائي ونقاط ضعفه. ولن نتعرض هنا إلا لميدان الفنون غير الكلامية، وذلك لأنا كنا قد قدمنا الدراسات السيميائية التي تتصل بالأدب عند ما يكون ثمة مكان في مختلف المداخل المخصصة للأدب. ويجب أن نضيف أن التحليل السيميائي في ميدان الأدب، إذا وضعنا المفردات جانباً، فإنه لا يختلف بشكل أساسي عن المقاربات التحليلية الشكلية الأخرى، باستثناء ميدان التحليل المسرحي: من أجل هذا الشكل من أشكال الفن، حيث يتصرف العنصر الكلامي دائماً بالتفاعل مع الشرع غير الكلامية (الإيماء، المحاكاة، إلى آخره)، فإن السيميائيات تشكل نموذج التحليل الواعد أكثر (انظر مثلاً سيربيري وآل، 1981).

ومما لاشك فيه، أن نتائج التحليل السيميائي في ميدان الفنون المرئية قد كانت أكثر ما تكون مبغثاً للخيبة حتى أيامنا هذه. ويبدو أن هذا الأمر يعود جوهرياً إلى أن معظم

أولئك الذين حاولوا فيه ولم ينجحوا في التحرر من فئات التحليل اللساني (مثل لانديكن، 1971)، وذلك على الرغم من الاستحالة البدهية لاكتشاف الوحدات الاختلافية القصوى في ميدان العلامات المرئية (وقد أشار داميش إلى هذا، 1977): إن هذا النقل الآلي غالباً للفئات اللسانية قد كان غير مفهوم إلى درجة أن واحداً من مؤسسي سيميائيات الفنون المرئية، وهو مبير شابيرون قد ضرب المثل بمقاربة أكثر احتراماً لخصوصية سيمياء الرسم (شابيرو، 1969). ومن بين الأعمال النادرة التي تنجوا من هذا العيب، يجب ذكر أعمال بارت التي كرسها للصورة الفوتغرافية (بارت، 1982): إنه وإن كان يستعمل مفردات تعود إلى سوسير وهيلميسليف، مغامراً بذلك في التضليل، إلا أنه قد اعترف منذ البداية أن الدلالة الذاتية الفوتوغرافية، لم تكن في شرعتها قائمة بالمعنى الذي تستطيع أن تكون فيه الرسالة الكلامية: إنه لمن الصحيح أن هذه البصيرة لم تعد تقوده عندما يتعلق الأمر بالصورة المنقوشة، والتي يقبل من أجلها وجود «علامات متقطعة» تشكل الشرعة. وأما تحليل القصة السينمائية التصورية الذي يدين بوجوده لميتز، فهو استثناء وجيه آخر: بينما كانت السينما تتقاسم مع الأدب على الأقل فئة مركزية مثل القصة، فقد ألح ميتز دائماً على أن شرع السينما التصويرية لا تختزل إلى بناء مصمم بالتوازي مع البناء اللساني (انظر ميتز 1971، 1977).

إن نظرية «أنساق النمذجة الثانوية» التي اقترحتها مدرسة تارتي لبيان الوضع الرمزي للفنون غير الكلامية، لتواجه المشكلات عينها. فالأطروحة التي تكون بموجبها اللغات الطبيعية نموذجاً أصلياً لكل الأنشطة الثقافية الأخرى، لم تعد معقولة. وهي، على كل حال، غير قادرة أن تكشف عن الخصوصية السيميائية للفنون غير الكلامية.

وأما في ميدان الموسيقى، فقد تبين أن المقاربة السيميائية أكثر إيجابية، وذلك كما يشهد على وجه الخصوص عمل «ج.ج. ناتييز» (1975) الذي يظهر عبر الأمثلة أن الفئات التحليلية المستعارة من اللسانيات، والمنقولة بشكل صحيح، تستطيع أن تكون في الموسيقى عملية، وإن هذا ليكون على الأقل على مستوى التحليل النحوي. وليست هذه الملاءمة مصادفة: إنها تستند في الواقع إلى أن الموسيقى (الموسيقى المكتوبة على الأقل)، مثلها مثل اللغات، تمتلك «ترسيمة» نحوية. ومع ذلك، فإن هذه القرابة بين هذين النموذجين من نماذج نسق العلامات لا تمتد إلى الميدان الدلالي. وفيما عدا المطابقة المرجعية بالعلاقة بين التوليف والتأويل، فإنه لا يسعنا القول إن للدوال الموسيقية وظيفة ذاتية المعنى وذلك على طريقة العلامات الكلامية (انظر كاربيسكي 1990). وعلى وجه العموم، فإننا نقبل أن يكون النسق الموسيقي إما نسقاً نحوياً محضاً (ولكن في هذه الحالة، هل نستطيع أن نتكلم عن العلامات الموسيقية؟)، وإما أن تكون للعلامات الموسيقية وظيفة

تعبيرية. وتستطيع وظائفها في الحالة الثانية أن تكون مباشرة في إطار نظرية غودمان ذات التمثيل الاستعاري. بيد أن ماتيز، يأخذ ثانية، من جهة أخرى، التوليفة الثلاثية لمولينو (1975)- الذي ينضم إلى تمييز عملي كان قائماً في أعمال حلقة براغ- والذي يجب على التحليل السيميائي بموجبه أن ينتشر على ثلاثة مستويات: المستوى الشعري (والذي يتمثل في القصدية الخلاقة، وفي الفئات الإنتاجية)، المستوى الحيادي للموضوع المخلوق، والمستوى «الجمالي» (والذي يتمثل في استراتيجيات التلقي).

إذا وضعنا جانباً أنساق النمذجة الثانوية لمدرسة تارتي، فإن معظم الأبحاث السيميائية في ميدان الفنون تنحصر في فنون خاصة. وإن الاستثناء الأكثر شهرة هو «ألسنة الفن» الذي وضعه «ن. غودمان». وإذا كان غودمان لا يستعمل المصطلح «سيميائية»، ولا مفردات السيميائيين، إلا أنه يقترح سيميائيات عامة للفنون. وبالإضافة إلى نظريته عن المرجع، وإلى تطويراتها بخصوص «الأعراض الجمالية»، فإننا نقف خصوصاً على تمييزه بين فن نسخ المخطوطات (مثل الرسم) وفن البديل الإملائي (مثل الأدب والموسيقى). وسنلاحظ أن الفنون الثانية، على عكس الأولى، تمتلك ترقيماً نحوياً (يستند إلى ترسيمة مكونة من سمات منفصلة ومتخالفة بشكل محدد- مثل النسق الصرفي، والأبجدي، أو أيضاً مثل عناصر الكتابة الموسيقية). وإن هذا ليفسر لماذا يستطيع عمل البديل الإملائي (مثل النص الأدبي) أن يتكرر انتجاجه من غير أن يفقد هويته (التي تستند إلى الهوية النحوية فقط)، في حين أن عمل نسخ المخطوط، المنجز من خلال ترسيمة نحوية متصلة ومكثفة، لا يستطيع أبداً أن يكرر إنتاجه على وجه التطابق: إن إعادة إنتاج اللوحة لا يمثل إذن نسخة جديدة من العمل، وذلك على عكس إعادة إنتاج النص، ولكنه يمثل صورة أوتزييفاً. ويظهر تحليل غودمان، من بين أشياء أخرى، لماذا لا يستطيع.الوضع السيميائي للفنون المرئية أن تكون مفهومة بشكل ملائم في إطار الاستبدال اللساني، حيث يفترض هذا الأخير وجود ترسيمة نحوية تخالف الترسيمات الأولى.

السيميائيات عبر العالم:

A Helbo (ed.), Le Champ sémiologique, Bruxelles, 1979.

السيميائيات السوفييتية:

Simpazium po strukturnomu izucheniju znakovykh sistem, Moscou, 1962; Trudy po znakovym sistemam (Semeiotike), Tartu: 2 (1965), 3 (1967), 4 (1969); I. Lotman, La Structure du texte artistique, Paris, 1973; V.V. Ivanov, V.N. Toporov, A.M. Pjatigorskij et J.M. Lotman, "Theses on the semiotic study of culture", in J. Van der Eng et M. Grygar (eds.), Structure of Texts and Semiotics of Culture, Paris/ La

Haye, 1973; B. Uspenskij, The Semiotics of the Russian Icon, Lisse, 1967; I. Lotman, Esthétique et sémiotique du cinéma, Paris, 1977; A. Shukman, Literature and Semiotics: A Study of th e Writings of Yuri A. Lotman, Amsterdam, 1977.

السيميائيات في الولايات المتحدة:

R. L. Birdwhistell, Introduction to Kinesics, Washington, 1952; T.A. Sebeok et al. (ed.), Approaches to Semiotics, La Haye, 1964; T.A. Sebeok, "Animal communication", Science, 147, 1965, p. 1006-1014; E.T. Hall, "Proxemics", Current Anthropology, 9, 1968, p. 83-108; W.J. Smith, "Zoosemiotics: ethology and the theroy of signs", in T.A. sebeok (ed.), Current Trends in Linguistics, vol. XII, Paris et la Haye, 1974; J. Umiker-Sebeok et T.A. Sebeok (eds.), Speaking of Apes, New York, 1980.

السيميائيات في فرنسا:

R. Barthes, Mythologies, Paris, 1957; R. Barthes, Le Degré zéro de l'écriture, Paris, 1965, "Eléments de sémiologie"; R. Barthes, Systéme de la mode, Paris, 1967; T. Todorov, "De la sémiologie à la rhétorique" Annales, 1967, 6, p. 1322-1327; A.-J. Greimas (ed.), Pratiques et langages gestuels (=Langages, 10), Paris, 1968; A.-J. Greimas, Du sens, Paris, 1970; L. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966; J. Kristeva, Sèméiotikè, Paris, 1969; A. -J. Greimas et al., Sémiotique poétique, Paris, 1972; J. -C. Coquet, Sémiotique littéraire, Contribution à l'analyes sémantique du discours, Paris, 1973; C. Chabrol, Sémiotique narrative et textuelle, Paris, 1973; F. Rastier, Essais de sémiotique nattative et textuelle, Paris,1973 - Pour une critique philosophique, cf. F. Wahl, "La philosophie entre l'avant et l'après du structuralisme", in O. Ducrot et al., Qu'est-ce que le strucuralisme?, Paris, 1968.

السيميائيات في إيطاليا:

C. Segre, Le strutture e il tempo, Turin, 1974; A. Serpieri et al., "Toward a segmentation of the dramatic text", Poetics Today, 2 (3), 1981, p. 163-200; U. Eco, L'(Evure ouverte, (1962), Paris, 1965; U. Eco, La Structure absente (1968), Paris, 1972; U. Eco, Traité de sémiotique général (1975),Bruxelles, 1979; U. Eco, Lector in fabula, Paris, 1988; U. Eco, Le Signe, Bruxelles, 1989.

سيميائيات الفن:

La Sémiotique des arts: N. Goodman, Langages de l'art (1988), Paris, 1990; M. Schapiro, "Sur quelques problémes de sémiotique de l'art visuel: champ et véhicule dans les signes iconiques"(1969), in Style, artiste et société, Paris, 1982; C. Metz., Langage et cinéma, Parism 1971; R. Lindekens, Eléments pour une sémiotique de la photographie, Paris et Bruxelles, 1971; J. Molino, "Fait musical et sémiologie",

Musique en jeu, 17, 1975,p. 37-63; J.-J. Nattiez, Fondements d'une sémiologie de la musique, Paris, 1975; H. Damisch, "Huit thèses pour (ou contre?) une sémiologie de la peinture", Macula, 2, 1977 p. 17-23; C. Metz, Essais sémiotiques, Paris, 1977; R. Barthes, L'obvie et l'obtus, Paris, 1982; J, M. schaeffer, L'mage précaire. Du dispositif photographique, Pairs, 1987; V. Karbusicky (cd.), Sinn und Begeutung in der Musik, Darmstadt, 1990.

السرديات

NARRATOLOGIE

السرديات: اقترح تودوروف هذا المصطلح في عام 1969، وذلك لتدريس «علم لم يوجد بعد» ألا وهو «علم القصة».

ومع ذلك، فإن السرديات لم تولد من عدم، ولكن الأعمال التي تستوحي منها أو التي تجد نفسها فيها تتوزع بشكل غير متعادل في الزمان، وإن الدراسات السردية، التي تنضوي تحت تقاليد ثقافية متنوعة جداً، قد ظلت بعضها كتيم عن بعض على الأقل إلى عصر قريب.

إننا نجد التعريفات الأولى بالنهج السردي (واقع القصة)، وذلك بالتعارض مع النهج الدرامي (المحاكاة)، عند أفلاطون وأرسطو. ولكن أفلاطون يميز بين ثلاثة أنهاج (المحاكاة، والواقع المحض للقصة، والنهج المختلط)، بينما يميز أرسطو بين نهجين فقط. فهو لما كان جاهلاً بالشكل السردي «المحض»، فإنه لا يستطيع أن يعرف من واقع القصة إلا الشكل المختلط، والذي تمثله الملحمة كما هي الحال عند أفلاطون. ويقع التعارض بينهما في تثمين نهج على حساب نهج آخر. فبينما أفلاطون لا يقبل إلا واقع القصة المحض (الذي تمثله قصيدة المدح، من غير أن يضع أي تعليق آخر)، فإن أرسطو يفضل التراجيديا، وإن كان أكثر بياناً حول الموضوعين من أفلاطون، فهو يختزل الملحمة إلى الجزء المناسب (الفصول ما بعد 26). ومع ذلك، فهذا كل ما نملكه في نظرية القصة تقريباً إلى القرن التاسع عشر: إننا نجد بعض التجليات، الضمنية أو العلنية، عند بعض الروائيين (تذهب من الإجراءات التلاعبية إلى «تدخلات المؤلف»). وهي تدل على وعي حقيقي بالقضايا السردية التي تسمح بالكلام عن «الراوية حول الرواية» (سيرفانتس بالطبع، ولكن كان قبل آشيل تاتيس ولوسيان. ثم كان بعد ذلك ستيرن وديدرو من بين آخرين): ولكن

وبما لأن المقصود لم يكن قط الروايات «الجدية» تماماً، فإن هذا التأمل حول القصة لم يأخذه المنظرون بالحسبان إلا في وقت متأخر، ولم يؤسس بالفعل تقليداً. ولقد أخذ الوضع يتغير انطلاقاً من القرن التاسع عشر. فالالتفات الجديد الذي يشهد عليه كتاب فلوبير «المراسلات» بخصوص التقانة الروائية، كان له منافسون عند الروائيين أولاً. وقد كان جويس من بينهم. فسلسلة المقدمات التي جمعها في عام 1884 عندما أعاد طبع رواياته، ستكون نقطة الانطلاق لأعمال «ب. ليبوك» في عام 1921. فقد طابق هذا الأخير، تبعاً لإجراء استقرائي شمل عدداً معيناً من الروايات بين طرق مختلفة لتمثيل الأحداث أو «وجهات النظر» -(«تمثيلية»، بل «درامية»: الكاتب غائب، بينما الأحداث، فموضوعة مباشرة تحت أنظار القارئ. «شاملة الرؤية»: الكاتب كلي العلم، وهو يلخص لقارئه الأحداث التي يمر عليها). وإن التحليل ليستند إلى تمييز بين «أبان» و«روى» (وسيقال فيما بعد التقرير والتصوير)، وهو تمييز يأتي من داخل طريقة السرد، ولكنه وارث للتمييز بين المحاكاة وواقع القصة المروية. وهو يتصاحب بتقويم قوي لواحد من تقانات (الصورة). وهو تقويم سيرد عليه فيما بعد التقويم المعاكس لفورستير وبوث (ضد موت المؤلف). ثم أعاد أخذ هذه الأعمال وتابعها كل من «ج. وايرن بياش» (1932) و«ن. فريدمان» (1955)، وكانت تصب على «وجهة النظر» بشكل أكثر تنسيقاً وأقل سرداً، ولكن من غير تمييز على الدوام بين الراوي والمؤلف، ومن غير فصل لما ستضعه السرديات فيما بعد تحت فئتي الطريقة (أو «وجهة النظر» بالمعنى الضيق، أو التبئير) والصوت.

وستتطور الدراسات السردية في ألمانيا أيضاً بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فلقد كان لها هي أيضاً خلال زمن طويل سمة معيارية، ممجدة أولاً محو «المؤلف» (سبيلهاجن 1883) وذلك قبل رد الاعتبار كرد فعل لدور الراوي («ك. فريدمان» و«و. والزل» بدءاً من 1910-1915، ثم «و. كايزر» 1955). وستتعلق هذه الدراسات بالأسئلة نفسها التي تعلق بها التيار الأنكلوساكسوني (الفوارق بين طرق تمثيل الأحداث، دور الرؤى في داخل القصة). ولكنها كانت ليس من صنع الفنانين أو النقاد الذين يتطلعون إلى تنسيق أدوات التحليل وتقييم الأعمال الفردية، ولكن من صنع الشعريين الذين، من خلال منظور فلسفي (متغير عبر السنين، ومتغير من منظر إلى آخر) يبحثون عن تحديد جوهر الفن السردي، مستخلصين مبادئه بشكل مستقل عن الملاحظة التجريبية للأعمال. وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى «ستانزل» (1964، ص8) الذي كان يرى أن «نماذج الرواية تعد أبنية للذهن، وإذا كانت لم تتحقق قط في الروايات الخاصة، إلا أنها تسمح بفهم الرواية بوصفها خطاباً أدبياً».

وأما في فرنسا، وخارج بعض الأعمال المعزولة والمتأخرة نسبياً (ج. بويون 1946،

ج. بلان 1954)، كان يجب انتظار نهاية الستينات لكي تتطور الدراسات النظرية حول القصة. فالعدد رقم "8" من مجلة Communications صدر في عام 1966، يحمل العنوان «التحليل البنيوي للقصة». وقد كانت له قيمة البيان العام والمنهج، وخصوصاً المقال الاستهلالي الذي وضعه «ر. بارت» بالإضافة إلى مقال «ت. تودورف». فلقد استند كلاهما إلى الشكلانيين الروس (كان القصد هو البحث، خلف الأعمال الخاصة، عن قوانينها العامة: هنا توجد البنية المشتركة بين كل القصص) وأكدا السمة العلمية لإجراءاتهم: بما إن منهج الاستقراء للعلوم التجريبية لا يطبق على اللانهائية غير القياسية للقص، فإن اللسانيات بمنهجها الاستنباطي، هي التي ستستخدم نموذجاً تأسيسياً للتحليل البنيوي للقصص (بارت). وستصبح الأبواب الثلاثة من النهج التي لخصها بارت (الوظائف، الأفعال، السرد) بابين عند تودوروف (القصة بوصفها تاريخاً والقصة بوصفها خطاباً). ولقد ظهر، بخصوص موضوع الدراسة، اختلاف مهم: يستبدل تودوروف القصة الشفهية وحدها، أو الأدبية على وجه التحديد بكل «أشكال القصة» المتعددة التي ذكرها بارت («من الأسطورة إلى اللوحة المرسومة، ومن التراجيديا إلى المحادثة»).

■ Platon, République, III, §392-394 Aristote, Poétique, chap. 5, 24 et 26. G.Flaubert, Correspondance, Paris, 1973; H. James, The Art of the Novel. Critical Prefaces of Henry James, New York, 1934; The Art of Fiction and other Essays, New York, 1948 (trad, fr. La Création littéraire, Paris, 1980); P. Lubbock, The Craft of fiction, Londres, 1921; E.M. forster, Aspects of the Novel, Londres, 1927 (trad. fr. Aspects du roman, Paris, 1993); W.C. Booth, The Rhetoric of Fiction, Chicago, 1961; W.C. Booth, Essays in Criticism, Chicago, 1961, "Distance and point of view" (trad. fr. In R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P. Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977, p. 85-113); J.W. Beach, The Twentieth Century Novel: Studies in Technique, New York, 1932; N. Friedman, "Point of view in fiction: the development of a critical concept", PMLA, LXX, 1965.

F. Spielhagen, Beiträge zur Theorie und Technik des Romans, Leipzig, 1883; K. Friedemann, Die Rolle des Erzählers in der Epik, Leipzig, 1910; O. Walzel, Das Wortkunstwerk; Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; W. Kayser, "Wer erzählt den Roman?", in Die Vortragsreise. Studien zur Literatur, Berne, 1958 (trad. fr. "Qui raconte le roman?", in R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P.Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977); F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman, Vienne-Stuttgart, 1955; Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964.

J. Pouillon, Temps et roman, Paris, 1946; G. Blin, Stendhal et les problémes du roman. Paris, 1954; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits",

Communications 8, 1966,p. 1-27; T. Todorov, "Les catégories du récit littéraire,", ibid., p. 125-151; T. Todorov, "L'analyse du texte littéraire", in Qu'est-ce que le structuralisme?, 2: Poétique, Paris, 1968.
Exposés historiques et bibliographies: F. Van Rossum-Guyon, "Point de vue ou perspective narrative", Poétique, 4, 1970, p. 476-497; J. Lintvelt, Essai de typologie narrative, Paris, 1981, p. 111-176; P. Pugliatti, Lo sguardo nel racconto, Teorie e prassi del punto di vista, Bologne, 1985, p. 33-101.

ما هي القصة إذن؟ إذا كان حضور الحكاية يحظى بإجماع أنه حضور ضروري، وإذا كنا نوافق بسهولة على تعريف هذه الحكاية («أحداث مرتبة في زمن متوالٍ» فورستر، «فعل أو حدث، غبور من حالة سابقة إلى حالة معينة لاحقة وناتجة عنها» ج. جينيت 1983)، بالنسبة إلى بعضهم، ورأينا أن هذه الحكاية تكفي لتعريف القصة، أو السرد، فإنها ستكون حاضرة في مسرحيات المسرح كما في الرواية (ت. بافل: نحو السرد لتراجيديات كورني، باريس 1976)، وفي الأفلام، وفي الرسوم المتحركة كما في النصوص (تودوروف 1969). وبالنسبة إلى أخرين، فإن القصة «الحسية بدقة» لن تكون سوى نقل شفوي لهذه الحكاية وللخطاب السردي (جينيت 1972، ص 71-71). وفي حالة من الحالات، فإن علم السرد، حتى عندما يحدد نفسه بدراسة النصوص الأدبية، فإنه يقترح أن يدرس فيها «ليس الخطاب من خلال أدبيته» ولكن «العالم الذي يستدعيه الخطاب» (توردوروف 1969، ص 10). فعلاقته بالدراسات الأدبية والشعرية هي علاقة اقتراب، أو تقاطع، وليست علاقة انتماء. ونجد، في حالة أخرى، أن علم السرد يعد فرعاً من الشعرية ويدرس النصوص. فهل يوجد والحال كذلك تنافس بين نظامين غير قابلين للتصالح، أو هل يمكن أن يكون تكامل بين فرعين من فروع نظام واحد يدرس وجهين مختلفين (المضمون والشكل) لنفس القصة الشفوية؟ إنها المنافسة، أو هو الجهل المتبادل، وذلك عندما يطالب كل طرف لصالحة الخاص بالمصطلح «علم السرد» (عن طريق العنوان: مييك بال، «علم السرد، مجاري القصة»، باريس، 1977. وآن هينولت، «علم السرد، السيميائيات العامة»، باريس، 1983). وعلى العكس من هذا، هناك تكامل في المقالات البرنامجية التي سبق أن ذكرها بارت وتودوروف، وفي المؤلفات التي تتضمن أطروحات توليفية لكل من «س. شاتمان»، و«ج. برانس»، و«س. رمون-كنان». ولكن الأطروحات التوليفية نفسها، تحمل أثر هذا الجهل المتبادل، وإنها لتميل، في عروضها، وفي بيان مقاصدها، إلى جعل أعمال التحليل الموضوعاتي متجاورة، أو إلى جعل السيميائيات وعلم السرد متجاورين (شكلاينة أو صوغية) بالمعنى الضيق الذي يبقى وحده منضبطاً.

■ التعريفات الأولى لعلم السرد:

I - القصة = الحكاية:

T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", Paris, 1969; b) Récit =

II - القصة = الخطاب السردي:

G. Genette, Figures III, Paris, 1972, p. 65-282, "Discours du récit", repris et précisé dans Nouveau discours du récit, Paris, 1983.

مؤلفات تقترح أطروحة توليفية:

S. Chatman, Story and Discourse, Ithaca, 1978; G. Prince, Narratology, Paris,- La Haye, 1982; "Narrative analysis and narratology", NLH, 13 (2), 1982; S. Rimmon-Kennan, Narrative Fiction: Contemporary Poetics, Londres New York, 1983. Présentation du débat: M. Mathieu-Colas, "Frontiéres de la narratologie", Poétique, 65, 1986, p. 91-110.

إن علم السرد، وإن كانت الشفهية هي موضوعه، إلا أنه يعطي لنفسه موضوعاً ليس النصوص في ذاتها، ولكن نموذجاً معيناً من العلاقات التي تتجلى فيه، والتي تحدد الطريقة السردية: لكي يعزل، فإنه يحيد سمات النص الأخرى. ولذا، يجب عليه إذن أن يكون غير مبال للتمييز بين نص أدبي ونص غير أدبي. ويبدو الأمر متناقضاً قليلاً مع الأهداف المحددة بقوة. فهو يدعو هو نفسه لكي يراه محدداً على الفور (جينيت 1972، ص 68)، وذلك بوصفه فرعاً من الشعرية مع انتقال (كان تودوروف قد لاحظه من قبل 1966) من الشفوي إلى الأدبي: فهل كان يجب تصور (بال 1977، ص 13) تمييز بين «علم عام للسرد» و«علم للسرد الأدبي»؟ وفي الواقع، فإن دراسة القصص الشفوية غير الأدبية، عندما توجد (ج. برانس)، فإنها تتغذى بشكل واسع جداً من دراسة القصص الأدبية، وإن هذا ليكون على وجه الدقة لأن المستوى الذي تضع فيه تحليلاتها يسمح بتجاهل تعريف افتراضي للأدب.

وإن الأدب ليميل بدوره إلى اختزال نفسه إلى الوظيفي: إن ما يمكن أن يكون اختياراً مشروعاً، واضحاً ومضطلعاً به (س. ريمون-كنان)، إنما يكون في معظم الأحيان تحديداً للعمل. وهو تحديد مرتبط بهيمنة الرواية على الأدب الحديث. وبكل تأكيد، فإن ملاحظة الطريقة السردية وحدها ربما تستلزم تخصيص السمة الوظيفية للقصة أو لاتستلزم، ولكن عندما يتصاحب تضييق المدونة بتوسيع المهمات على كل من شعرية الرواية، وعلم السرد، فإنه يحدد حينئذ بوساطة طبقة النصوص التي يعاينها وليس بوساطة نموذج الأسئلة التي

يطرحها عليها، وإنه ليفقد كل خصوصية (ب. هريشوفسكي).

إن إمكانية «تحليل القصة بوصفها طريقة لتمثيل الحكايات» (ج. جينيت 1983، ص12) يفترض أن يكون التمييز مقبولاً. وهو أمر نجده متطابقاً تحت صياغات متفرقة قليلاً بين الأحداث المروية والخطاب الذي يرويها (حكاية/ موضوع عند الشكلانيين الروس، وقصة/ خطاب عند شاتمان، وأحداث/ نص عند ريمون -كنان، وحكاية/ خطاب عند سيرج، وحكاية/ قصة/ سرد عند جينيت، حيث يكون السرد هو الفعل الحقيقي أو المتخيل الذي ينتج هذا الخطاب): ليس المقصود الادعاء بأن الأحداث التي هي موضوع القصة، وخصوصاً القصة المتخيلة، توجد بشكل مسبق على تحققاتها، ولكن المقصود هوالتأكيد على إمكانية استخلاصها بوساطة تحليل النص السردي الذي يخبرنا مثلاً عن النظام، وأنه مختلف عن نظام التمثيل والذي من المفترض أن يتم إنتاجها فيه. فإذا صير إلى رفض هذا التمييز، والنظر إلى الأحداث بوصفها إنتاجاً محضاً للخطاب، فإن هذا يعني إذن التشكيك بخصوصية الخطاب السردي، وهدم (تفكيك) أساس علم السرد نفسه، سواء كان ذلك موضوعاتياً أم شكلياً على كل حال (كيلر، غودزيش).

يمكننا أيضاً أن نرفض هذا التمييز، ولاسيما في شكله الثلاثي «حكاية/ قصة/ سرد»، وأن ننكر على القصة (على قصص معينة على الأقل) كل سمة استدلالية. فلقد تأسست منذ «ب. ليبوك» تقاليد، أنكلور ساكسونية على وجه الخصوص (ولكننا نجد لها صدى في ألمانيا عند هابرغر)، تدعم وجود قصة من غير سرد. ويقول آخر وجود نص من غير متكلم (آ. بانفيلد: unspeakable sentences)، وإنها لتفكر بالعثور عليه في المتخيل من بعض القصص التي تتسم فعلاً بإدراك كبير لمميزات السرد. ونلاحظ أن القصة عند ما تفهم هكذا، فإنها لن تنتمي إلى نموذج التحليل عينه الذي تنتمي إليه مختلف الخطابات السردية. فكيف يمكن للمرء على كل حال أن يدرس «طريقة تمثيل» الأحداث المفروض أن تروي بذاتها؟

■ G. Genette, T. Todorov, M. Bal, G. Prince, S. Chatman et P. Lubbock, op. Cit.; B. Hruchovski, "Theory of narrative and poetics of fiction", Poetics Today, 1 (3), Spring 1980 (éditorial, assez embarrassé, d'un numéro intitulé: Narratology I: Poetics of Fiction); J. Culler, "Story and discourse in the analysis of narrative", in The Pursuit of Signs? Semiotics, Literature, Deconstruction, Ithaca, 1981, p. 169-187; W. Godzich, préface à R. Chambers, Story and Situation, Minneapolis, 1984.

K. Hamburger, Die Logik der Dichtung, Stuttgart, 1957 (trad, fr. Logique des genres littéraires, Paris, 1986); A. Banfield, Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction, Boston-Londres, 1982 (trad. Fr.

Discours sans paroles, Paris, 1995); S. -Y. Kuroda, "Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration", in J. Kristeva, J. -C. Milner et N. Ruwert (eds.), Langue, discours, société, Paris, 1975. Discussion de Banfield dans Genette, 1983, p. 64-73.

إن النسقين السرديين لكل من «ج. جينيت» و«ف. ستانزل»، قد مارسا هيمنة واسعة في مناطق جغرافية مختلفة. بيد أنهما قد تما إنشاء في جهل متعادل، أو في تجاهل كل منهما للآخر. فهما يقدمان في كل مكان نقاط اتفاق أكثر مما يقدمان معارضات لاتقهر، وذلك على الرغم من الاختلافات المنهجية والمصطلحية الظاهرة جداً (ومن هذا، نجد أن ستانزل لم يتكلم قط عن علم السرد). فموضوعهما متطابق، وإنه ليتمثل في الطريقة السردية. وهي طريقة تتعارض مع الطريقة الدرامية التي هي خطاب لراو، أي تمثيل للأحداث بوساطة. ولكن، هنا، حيث يجمع ستانزل منذ البداية مختلف تجليات تدخل الراوي في مصطلح واحد هو «الوساطة»، فإن جينيت يميز ثلاث فئات للقضية السردية. وهي تعد، بالنسبة إلى الأولى والثانية، الزمن والطريقة، جزءاً من العلاقات «الحكاية/ القصة». وأما بالنسبة إلى الفئة الثالثة، الصوت، فتعد جزءاً من العلاقات «السرد/ القصة» و«السرد/ الحكاية» في الوقت نفسه. وفي كل واحدة من الفئات الثلاث، التي تحدد نظام المجموع، فإنه يجري تفريعاً تحتياً جديداً (بالنسبة إلى الزمن: النظام، الفترة أو السرعة، المعاودة)، ويحدد نماذج للعمل (الأنظمة الصيغية الثلاثة أو التبئير-صفر، الداخلي والخارجي)، مع ضوابطها والمخالفات الممكنة لهذه الضوابط، كما يميز مستويات السرد. ويترافق التحليل دائماً بعمل تصنيفي، وتنسيقي، يفضي إلى إنشاء علم دقيق للمصطلح (وغني بالتعابيرالجديدة)، من غير أن يدع نفسه تنسى الفجوة التي لا يمكن تجاوزها بين النظرية والواقع: يمكننا أن نتصور أوضاعاً سردية غير موجودة (بعد)، في الظواهر الموصوفة لا تلتقي دائماً في الحالة المحضة، ولا تحت شكل ثابت. فجينيت، بعد أن جعل عدداً كبيراً من الثوابت فردياً، بدا غير مستعجل لدراسة التوليفات في «الأوضاع السردية»: إن تبنيها جميعاً سيفضي إلى تكاثر عبثي لايمكن ضبطه، من غير أن نكون متأكدين بأننا طفنا بكل القصص. فاللوحات ذات المدخل الثنائي ثم الثلاثي، والمتصورة في «الخطاب الجديد للقصة»، تظهر قبل كل شيء «المبدأ التوليفي نفسه، والذي يقوم فضله الأساسي في طرح مختلف الفئات في علاقة حرة ومن غير تقييد مسبق» (ص 98).

لقد كان مفهوم «الوضع السردي» في المركز نفسه من عمل ستانزلز فبعد أن تحقق، بضرب من الحدس الأولي، من ثلاثة أوضاع نموذجية، أخذ في تحليلها بوصفها ثلاثة مكونات للتوسط السردي (الشخص، المنظور، الطريقة)- فكل وضع منها يتميز بهيمنة

واحد من هذه المكونات، بينما الانتقال إلى المستوى الثاني، فيتميز بالمكونين الآخرين. وإن تحليل هذه المكونات، بحيث يتحدد كل واحد منها بتعارض ثنائي (هوية/ عدم الهوية، منظور داخلي/ خارجي، راوي/ عاكس)، قد كان على الدوام موجهاً نحو إنشاء نمط نموذجي، تصوره حلقة منقسمة إلى ثلاثة محاور تتناسب مع ثلاثة مكونات. وتوضع على كل واحد من المحاور ستة أوضاع سردية نموذجية (الثلاثة الأولية، وتلك التي تناسبها في القطب المواجه من المحور نفسه). وتوجد بين كل واحد منها كل الأوضاع البسيطة، وذلك تبعاً للضعف المتدرج للمكون المهيمن، بحيث يكون ذلك لصالح مكون آخر. ويجب على كل وضع سردي أن يكون في مستطاعه العثور على مكانه في الحلقة، كما يجب على أي واحد من الأقطاب أن لا يبقى خالياً. وترغم استمرارية النمط النموذجي أن لا نعرف من القصة إلا الخطية: إن القصص المتراكبة مدروسة من خلاص الشخص الأول، وذلك من غير انتباه خاص بالنسبة إلى تغير المستوى السردي. ومن جهة أخرى، فإن تبدلات زمانية الحكاية بوساطة (انتحال) زماني للقصة، وهي واحدة من العلامات الظاهرة على تدخل الرواي، لا تشكل موضوعاً لفحص نسقي. وإن هذا الاختزال لسمات القصة إلى تلك التي تستطيع الحلقة أن تكشف عنها، والتي قد لا تكون في النهاية سوى سمتين، ليناقض قليلاً الطموح الكلياني للمشروع، وذلك لأن التمييز «منظور/ طريقة» لا يبدو أنه يفرض نفسه دائماً على ستانزل نفسه (اللهم إلا إذا كان هو الشرط). وأما الأدوات التي يقدمها جينيت، فهي متعددة وأكثر طواعية في الاستخدام في الوقت نفسه. والسبب لأن تقديمها لا يفترض اشتراكها الممكن، ولكن ستانزل، من غير أن يتجاهل بأي حال من الأحوال التمييز «طريقة / صوت»، يجعلنا نبصر تماماً ثروة توليفها، وهذا أمر لم يتصوره جينيت إلا على أخرة، وسريعاً جداً. وكذلك في الميادين التي يتأمل فيها، فإننا نجد أن الفحص الذي يجريه ستانزل يعد أكثر تفصيلاً. فتحليلاته، المؤسسة على تنوع كبير من الأمثلة، تصحح الانطباع بالتبسيط الذي يمكن لتحليله أن يعطيه، وهو واع أيضاً بصعوبة جعل الأعمال الفردية تتلاقى («المقاومة» جداً) مع النظرية.

لقد شكلت مكتسبات علم السرد الصوغي، وأعمال جينيت خصوصاً موضوعاً لعدد من المناقشات، والمراجعات (حول التبشير على نحو خاص) والتطوير، والإكمال حول نقاط خاصة (تمثيل أفكار الشخصيات، متلقي الرواية، الوصف، إلى آخره)، والتي لا تؤدي إلى زعزعة أساسية – على الأقل من قبل أولئك الذين يقبلون مفترضات السرديات وتعريفها للقصة. وأما الدراسات النقدية للأعمال الفردية، أو للمدونات المكونة تبعاً لمعايير موضوعاتية أو تاريخية، فقد استدعت في معظم الأحيان أدوات للوصف صنعتها السرديات. وهي أدوات أكثر دقة بلا منازع من تلك التي كانت تملكها من قبل، ولكنها استعملتها غالباً

بشكل آلي جداً ومبتسر لكي تتمكن بدورها من تنقيتها وإغنائها. ويمكن القول إن الاستعمال النقدي الأفضل للسرديات، قد قام به غالباً علماء السرديات أنفسهم.

■ F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman,Vienne, 1955 (trad, angl. Narrative Stiuations in the Novel. Indiana University press, 1971); Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964; G. Genette, Figures III, Paris, 1972, "Discours du récit"; G. Prince, "Introduction à l'étude du narrataire", Poétique, 14, 1973; D. Cohn, Transparent Minds: Narrative Modes for Presenting Consciousness in Fiction, Princeton, 1978 (trad. Fr, La Transparence intérieure, Paris,); F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens, Göttingen, 1979 (trad. angl. A Theory of Narrative, Cambridge, 1984); D. Cohn, "The encirclement of narrative", Poetics Today, 2 (2), 1981 (présentation de Theorie des Erzählens de Stanzel, et comparaison avec Genette); G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983 (bilan des commentaires suscités par Discours du récit, et bibliographie); D. Cohn, G. Genette, "Nouveaux Nouveaux Discours du récit", Poétique, 61, 1985, p. 101-109; R. Debray-Genette. "Narration et description", 3e Partie de Métamorphoses du récit, Paris, 1988.

حول التبئير:

■ M. Bal, Narratologie, Paris, 1977; P. Vitoux, "Le jeu de la focalisation", Poétique, 51, 1982; G. Cordesse, "Narration et focalisation", Poétique, 76, 1988, p. 487-498.
Sur les niveaux narratifs et les situations narrative: J. Lintvelt, Essai de typologie narrative, Paris, 1981.

حول قضايا الصوت في السيرة الذاتية:

■ P. Lejeune, Le Pacte autobiographique, Paris, 1975, et surtout " L'autobiographie à la troisième personne", in Je est un autre, Paris, 1980 et " Le pacte autobiographique (bis)", in Moi aussi, Paris, 1986.

إن الدراسات النقدية التي تستدعي (قليلاً أو كثيراً) السرديات هي أكثر مما يمكن ذكره هنا. وإن أطروحة «هـ. غودارد» «شعرية سيلين»، باريس، 1985، لتفتح منظورات مهمة (العلاقة بين ظواهر الصوت والقضايا الأسلوبية).

إن القصة فعل (لغوي بالطبع) وخطاب، وليست نصاً فقط. وإن هذا لمطروح بوضوح قوي عندما يميز ليس بين مستويين (الحكاية/ القصة)، ولكن بين ثلاثة (الحكاية/ القصة/ السرد). ومع ذلك - باستثناء قصص رواية الواقع الواصفة، وهو استثناء غير مجاني - فإن دراسة السرد تبقى دراسة سريعة. فالقرار بعدم النظر إلا إلى المستويات السردية

المحضة (مستبعدين إذن المؤلف والقارئ الواقعيين بالنسبة إلى قصة المتخيل، بل مستبعدين أيضاً بالنسبة إلى القصص غير المتخيل كل ما نستطيع أن نعرف عن المؤلف والقارئ من مصادر أخرى غير النص) يحدد إمكانية الانتباه إلى ظروف إنتاج القصة وتلقيها، ويقصر تحليل الفعل السردي على الآثار المسجلة في النص السردي. ويبدو هذا التضييق بدهياً بالنسبة إلى قصة المتخيل التي تطرح مابين إنتاجها الواقعي (بوساطة المؤلف) وتلفظها المفترض (بوساطة الراوي) قطيعة، وقطعاً للمواصلة («شقاً») حساساً إلى حد ما، وذلك تبعاً للراوي إذا كان ممهوراً بوظائف المؤلف وامتيازاته، ولكن لا يمكن تجاوزه (ت. يعقوبي).

وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى القصص غير المتخيلة، الشفوية والمكتوبة، والتي تسمح أو تنجز انتقالاً بين مرسليها ومتلقيها. وإننا لنرى المصلحة، بالنسبة إلى دراساتها التداولية، أن نجعل لها مكاناً في هذا السياق الذي عزلناها عنه إرادياً. كما نرى أيضاً أن ثمة مجازفة في إذابة دراسة القصة في دراسة سياقها، وإذابة الخطاب السردي في دراسة الخطابات عموماً (هذا على الأقل إذا أردنا أن نحتفظ بخصوصية القصة. وهذا ليس بالضرورة هو حال أولئك الذين، مثل «ب. هيرنشتاين سميث»، ينادون «بإعادة صياغة السياق»). وإننا لنفهم إذن أن الإغراء كان قوياً، بالنسبة إلى سردية نذرت نفسها تحديداً لتطوير ميلها النحوي أكثر من ميلها الذرائعي، كما نفهم تفضيلها دراسة قصص المتخيل، أو تحييد المسافة «متخيل/غير متخيل».

فهل هذا التمييز يعد مباشرة من دائرة اختصاص السرديات؟ وهل قصة المتخيل تعطي نفسها للقراءة بوصفها كذا عن طريق سماتها الداخلية، أو أن تلقيها يتعلق بالمعالم الخارجية، السياقية أو الموازية للنص؟ الأجوبة المقترحة متعددة، ولا يمنع بعضها بعضاً بالضرورة. ولكن بينما تكون مؤشرات النصوص الموازية ملزمة وكافية من حيث المبدأ، نجد أن المعايير الأخرى ليست ضرورية ولا كافية. وإن هذا ليكون خاصة إذا كانت بعض التقانات السرديه تستطيع أن تبدوا وكأنها معالم تخيلية. فإذا كان ذلك، فلا شيء يمنع القصص غير المتخيلة من محاكاتها -كما إنه لا شيء يمنع قصص المتخيل من تبني تقانات مستعارة من القصص «الجدية»: تعمل «المحاكاة الشكلية» في الاتجاهين (غلوانسكي)، وإلا يكن ذلك، ففي التناسب نفسه. وإن هذه المسألة التي تعد بلامناقشة مسألة أساسية بالنسبة إلى السرديات، وخاصة إذا أرادت لنفسها أن تكون تداولية، لتتجاوز إذن الحدود التي رسمتها لنفسها خلال زمن طويل.

وإنه على الرغم من أن الدراسات السردية قد أخذت على عاتقها في النهاية سمة المتخيل التي تمتاز بها الغالبية العظمى لأمثلتها، إلا أنها تعاني دائماً من هذا التخصص

المبالغ فيه. ولنقص في إنشاء مقارنات عديدة ودقيقة مع نماذج أخرى من النصوص، فإنها تنسب أحياناً لقصة المتخيل ما ينتمي ربما إلى كل متخيل، سواء كان درامياً، أم كان أيضاً ما نستطيع أن نلاحظه خارج المتخيل (هل قضية المصداقية هي قضية خاصة بالمتخيل؟ إن تحليلات ماتيو كولاس لتسمح بالشك). وأخيراً، تبدوا التحليلات المكرسة للمتخيل غالباً مستندة إلى صورة موجزة وملائمة للقصص غير المتخيلة، والتي تتلقى حكاياتها مكونة تماماً من الواقع (عوضاً عن وجوب إختراعها إذ تقولها)، ثم تعطيها إلى قراء أو إلى مستمعين ممتلئين بالفضول، وعطاش لكي يستعلموا، ويميلون قليلاً إلى الشك بحقائقهم (وذلك عوضاً عن وجوب خلق المصلحة عند قراء يقبلون أن لايتعلموا شيئاً، ولكنهم غير مستعدين «القطع ريبتهم»). ولحسن الحظ، فإن هذه الرؤية، الضمنية عموماً، ليست عامة (ب. هيرشتاين سميث مثلاً، كانت واعية تماماً بتنوع القصص غير المتخيلة وتعقدها، ولكنها كانت تهتم مباشرة بالأوضاع الاستدلالية أكثر من اهتمامها بالمضمون وبشكل القصص)، وكانت طبعاً لا تتحمل الامتحان.

إن الملاحظات السريعة ولكن الدقيقة التي صاغها «د. كون». بخصوص القصة الحكائية (التي لا تناسب بالتأكيد كل القصص غير التخيلية) كانت قد أظهرت من قبل كل الفائدة التي يمكن للسرديات أن تجدها في فحص مدونات جديدة، وفي توليف عدد من مستويات التحليل (الدلالة، النحو، الذرائعية). وهكذا، فإنها تقترح، بالنسبة إلى الحكاية، استبدال الترسيمة ذات المستويين (حكاية/ الخطاب) بترسيمة ذات ثلاثة مستويات (مرجع / حكاية/ خطاب). تأخذ على عاتقها الضرورة المضاعفة بالنسبة إلى المؤرخ لكي يستند إلى توثيق يمكن التحقق منه (التحقق من الآثار التي يمكن للنص أن يحملها)، ولكي يعطي شكل «الحكاية» لهذه المعطيات (هـ. وايت: «ملء». ب. ريكور: «تحبيك»). وإنها لتسجل لمرة إضافية الاستحالة (النظرية) بالنسبة إلى القصة غير المتخيلة في أن تلجأ إلى بعض التقانات السردية. وأخيراً، فإنها تشير إلى وحدة المصدر التعبيري، وذلك بالتعارض مع ازدواج (أو التراكب) الرواي - المؤلف في المتخيل. وإنها إذ تطرح ضرورة تفاعل هذه السمات المختلفة للقصة الحكائية، فإنها تجعلنا نحس بالنسبة إلى دراسة البنى بضرورة أن يصاحبها انتباه لمسألة المضمون وللقضايا التداولية.

واخيراً، يجب على السرديات أن تفحص في يوم من الأيام السؤال المهمل من غير وجه حق (وذلك عند ما لا تكون مفرغة بلاقيد ولاشرط: شاتمان 1978، ص 28) والخاص بالفارق بين قصة مكتوبة والقصة الشفهية، والتي لا تختلط كما هو بدهي لا مع التمييز «أدبي/ غير أدبي»، ولا مع التمييز «متخيل/غير متخيل».

■ B. Herrnstein Smith, On the Margins of Discourse, Chicago, 1978; "Narrative versions, narrative theories", Critical Inquiry,7 (1), p. 213-216 (repris dans On Narrative, W.J.T. Mitchell, ed., Chicago-Londres, 1981, p. 209-232); T. Yacobi, "Narrative structure and fictional mediation", Poetics Today, 8 (2), 1987, p. 355-372; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", Poetics Today, 1 (3), 1982, p. 7-25; M.L. Ryan, "The Pragmetics of Personal and impersonal fiction", Poetics, 10 (6), 1981, p. 517-539; "Fiction as a logical, ontological and illocutionary issue", Style, 18 (2), 1984, p. 121-139; J. Searle, "The logical status of Fictional discourse", New Literary History, 6 (2), 1974-1975, p. 319-332 (trad. fr. "Le statut logique du discours de la fiction", in Sens et expession, Paris, 1982); G. Genette, Fiction et diction, Paris, 1991; T. Pavel, Fictional Worlds, 1986 (trad. Fr. Univers de la fiction, Paris, 1986); M. Glowinski, "On the first -person novel", NLH, 9 (1), 1977 (trad. fr. "Sur le roman à la première personne,", Poétique, 72, 1987, p. 498-507); D. Cohn, "Fictional versus historical lives: borderlines and borderline cases", The Journal of Narrative Techniques, 19 (1), 1989, p. 3-24; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", Poetics Today, 11 (4), 1990, p. 775-803; D. Cohn, "Freud case histories and the question of fictionality", in J. Smith (ed.), Telling Facts, History and Narration in Psychoanalysis, Baltimore-Londres, 1991; H. White, "The value of narrativity in the representation of reality", Critical Inguiry,7 (1) (repris dans W.J.T. Mitchell, ed., On Narrative, Chicago-Londres, 1981, p. 1-24); P. Ricœur, Temps et récit, Paris, 1984.

فلسفة اللغة

PHILOSOPHIE DU LANGAGE

ثمة معنيان ممكنان على الأقل يضمهما التعبير «فلسفة اللغة». فقد يكون المقصود فلسفة خاصة باللغة، أي دراسة تنظر إلى اللغة من الخارج، بوصفها موضوعاً معروفاً مسبقاً، وتبحث عن علاقات مع موضوعات أخرى مفترضة، وذلك على الأقل في بداية الاستقصاء المتميزة منه. وسنتساءل عن العلاقات بين الفكر واللغة (هل لأحدهما أفضلية على الآخر؟ وماهي تفاعلاتهما؟). وهكذا، فقد حاول تيار كامل في الفلسفة الفرنسية في بداية القرن العشرين أن يبين أن بلورة المعنى في كلمة جامدة إنما يعد واحداً من أسباب الوهم الجوهري، ومن الاعتقاد بأشياء معطاة، ومجالات ثابتة.

■ يأتي الفكر الذي جمدته الكلمات، كما يرى «ل. برانشويكغ»، من العلم الرياضي (L'Ages de L'intelligence. Paris, 1947) وهو يأتي، كما يرى «هـ. برغسون» من الحدس النفسي والبيولوجي (Les Données immédiates de la concience, Paris, 1889. L'Evolution créatrice, Paris, 1907)

ومما يعد أيضاً «خارجياً»، تلك التأملات الحاضرة بوفرة في فلسفة القرن التاسع عشر الألمانية. فقد كانت تنظر إلى دور اللغة في التاريخ الإنساني: لقد اعتقد اللسانيون المقارنون أنهم شاهدوا انحطاطاً للغة على امتداد التاريخ. وتدعيماً لهذا الموقف، فقد حاول فلاسفة مثل هيغل، أو لسانيون هيغليون أن يفسروا هذا الأمر المزعوم مفترضين أن الإنسان التاريخي يميل إلى تبني موقف المستعمل إزاء اللغة. فاللسان يسمح له بالتأثير في الآخرين بشكل دائم، ويجعل ذكرى هذا الفعل مستمرة. وهذه إمكانية تؤسس التاريخ. بيد أن الإنسان، في مرحلة ماقبل التاريخ الإنساني، قد استطاع أن يهتم باللسان لذاته. وهكذا، فقد قاده إلى كماله الجوهري.

■ يقدم شليخر فلسفته اللغوية، ويربطها بفكر هيغل في كتابه: Zur vergleichenden Sprachgeschichte, Bonn, 1848.

إن الإشارات التي تقدمها «الفلسفة البنيوية» (التي تطورت خصوصاً في فرنسا عام 1960)، لتدغ نفسها تنخرط في تصنيف الفئة عينها. وتبعاً لميشيل فوكو مثلاً، فإن المعرفة في عصر من العصور، يجب أن تتميز، ليس بمجموع المعلومات التي تعطيها عن العالم، ولكن بالتنظيم الداخلي للمعرفة، وبالشكل المشترك الذي تتلقاه مهما كان الميدان الذي تطبق فيه. وهذا الشكل المسمى «وحدة معرفية»، يتغير، من عصر إلى عصر، عن طريق تحول متقطع - بينما أيديولوجيا التقدم، فتريد للمعرفة أن تنمو بشكل متتابع. ولكن كيف يمكن ضبط هذا التنظيم للمعرفة، والمتميز من مادته؟ إن جواب فوكو عن هذا السؤال هو الذي يسمح بعنونة فلسفته بوصفها «فلسفة اللغة». وتقتضي حفريات المعرفة بالفعل أن تجعل الخطاب العلمي لكل عصر من العصور موضوعاً، فنميزه بما هو، وذلك بشكل مستقل عن المضامين التي يحملها. ولقد يعني هذا إذن أننا لن نسعى إلى تحديد معنى عباراته، (وهذا يعني تفسيرها)، ولكن يعني أننا سندرس العلاقات التي تقوم بينها، ولاسيما الضوابط التي بفضلها يزعم كل واحد أنه يستبعد أو يستدعي العبارات الأخرى. وإننا إذ نفعل ذلك، فإننا ننقل إلى الخطاب هذه الاستقلالية التي يعزوها سوسير إلى اللغة عندما ينعتها «بالنسق». وعلى هذا الأساس، فإننا نحدد «نظام الخطاب» بشكل مستقل عن موضوعه المادي. وهكذا، فإن فوكو يستعمل متصوراً معيناً عن اللسان، من غير أن يناقشه من الداخل. فهو يسمح له بمعالجة القضية الفلسفية التي تخصه، وهي قضية المعرفة.

■ يقدم كتاب «الكلمات والأشياء» (باريس 1966) مفهوم علم الأثريات (الأركيولوجيا) بخصوص تاريخ العلوم الإنسانية. ولقد تطور المفهوم بشكل عام في كتاب «حفريات المعرفة» (باريس 1969). وشكلت الصفحات 53-72 من كتاب «نظام الخطاب» (باريس 1971) موضوع علاقته مع دراسة الخطاب.

وثمة موقف آخر ممكن مع ذلك، بالنسبة إلى الفيلسوف الذي يهتم باللسان. وإن هذا ليكون بإخضاع اللسان إلى دراسة «داخلية»، وبأخذه، هو نفسه، بوصفه موضوعاً للاستقصاء. فلقد كانت الفلسفة منذ أصولها منقادة إلى هذا الضرب من الأبحاث، وذلك بما إنها كانت تقدم نفسها بوصفها فكراً. فإذا كانت المقاربة الفلسفية لقضية ما تقتضي فعلاً بتوضيح المفاهيم التي استعملت لصياغة القضية، وهي مفاهيم تقدمها كلمات اللسان اليومي

عموماً، فإن الفيلسوف سيتجه إلى تحليل معنى الكلمات. وهذا اتجاه لساني كما يمكن أن يسمى. وهكذا، فإن العبارة السقراطية «اعرف نفسك بنفسك»، لتستلزم في المقام الأول أن نشرح مايقوم في أذهاننا عند ما نستخدم هذه الكلمة أو تلك. فبداية الحوار "Lachès" لأفلاطون تظهر هذه الحركة. ولقد كان هناك متكلمان يختصمان لمعرفة ما إذا كانت المسايفة تجعل المرء شجاعاً. وأما مداخلة سقراط، ففي الوقت الذي أعطت فيه للقضية بعدها الفلسفي، فقد حولتها إلى قضية لغوية. فسقراط يسأل: «مامعنى كلمة شجاعة؟». وإننا لنستطيع من البحث عن معنى عام أن نستنبط كل الاستعمالات الخاصة للكلمة. غير أن الاستقصاء في حواريات أفلاطون ينتهي إلى الفشل دائماً، وإلى رأيين متعارضين، ولا يستخدم إلا في تهيئة الأرضية لحجز مباشر، وحدسي للمفهوم (وهو حجز لا ينتج إلا في حواريات معينة، هي الحواريات «المكتملة»).

■ عن دور الاستقصاء اللساني لدى أفلاطون، انظر:

V. Goldschmidt, Les Dialogues de platon, Paris, 1947.

لقد كان التحليل اللساني حاضراً في كل فلسفة تريد لنفسها أن تكون فلسفة التفكير. ولقد مارسه بشكل منظم – إذ كان ينظر إليه غالباً بوصفه البحث الفلسفي الشرعي الوحيد – معظم الفلاسفة الإنكليز للنصف الأول من القرن العشرين. وقد سموا أنفسهم «فلاسفة اللغة»، وسموا بحثهم «الفلسفة التحليلية». وإننا لنراهم قد طوروا بعض أفكار المنطقيين الوضعيين الجدد أمثال «ر. كارناب»، مستلهمين في ذلك خاصة «ج. مور»، و«ب. رسل»، و«ل. فيتجانشتين». وإنهم ليدعمون الرأي الذي يقول إن الجزء الأعظم مما كان قد كتب في الفلسفة إنما يأخذ عمقه الظاهر من الاستعمال غير المفكر فيه للسان العادي. ولقد يعني هذا إذن أن «القضايا الفلسفية» المزعومة، ستفقد رصانتها ما إن نخضع للتحليل المصطلحات التي طرحت من خلالها.

وستظهر اختلافات انطلاقاً من هذا الموقف العام تتعلق بقيمة اللسان، وذلك في داخل المدرسة. ويعود خطأ الفلاسفة بالنسبة إلى بعضهم إلى انعدام الوعي الخاص باللسان، والذي انتقل إلى البحوث الفلسفية من غير نقد. وإن هذا الخطأ ليكون لأن اللسان العادي لسان سيء الصنع، وأن الفلاسفة لم يلاحظوا ذلك فيه. وكما ظن الملك لويس كارول أن "nobody" (شخص، لا أحد) تشير إلى كائن خاص، وذلك لأن الكلمة nobody، في القواعد الإنجليزية، تمتلك الطبيعة نفسها والوظيفة نفسها التي تمتلكها كلمة somebody (شخص)، فكذلك استنتج الفلاسفة على الدوام بأن التشابه القاعدي بين التعبيرين إنما جاء من تشابههما الدلالي. وهكذا، فقد اعتقدوا أن الطيبة هي صفة للأشياء

أو للأفعال، متعللين في ذلك أننا نقول «هذا كتاب طيب» كما نقول «هذا كتاب أحمر». أو أيضاً، لكي نأخذ مثالاً من أمثلة رسل، فلقد اعتقدوا أنهم رأوا أن عبارة «ملك فرنسا أقرع» تفصح عن حكم وجودي («يوجد شخص هو ملك فرنسا، وهو أقرع»). ولقد خدعهم الشكل القاعدي لهذه العبارة. وهو شكل يجعل لها نسباً مع عبارات تتكون من «مسند ومسند إليه» مثل «هذا أزرق». (وإننا لنجد في الخط الذهني نفسه السفسطائي كريزيب، وذلك في دراسته عن «الشذوذ»، حيث كان يعيب على اللغة مثلاً أنها تشير بوساطة تعابير قاعدية سلبية - «immortalité = خلود» - إلى نعوت إيجابية بشكل أساسي، والعكس أيضاً كثير الورود (الفقر). وإن هؤلاء المؤلفين، إذ يتهمون اللغة بأنها أفسدت الفلسفة، فإنهم يتصورون تحليلاً للسان بوصفه تحليلاً نقدياً أولاً، وينتهون أحياناً إلى ضرورة إعادة بنائه بناء منطقياً. وسيكون للأسماء في هذا البناء مضامين تجريبية. وبهذا المعنى، فإنها ستشير إما إلى عناصر التجربة أو إلى توليفات هذا العناصر (ومثال ذلك الموضوعات الفردية المصممة بوصفها توليفات من الأحاسيس، وذلك إذا كنا نظن بأن التجربة معطاة لنا بوصفها تعددية من الأحاسيس)، أو ستشير أيضاً إلى طبقات هذه العناصر أو التوليفات (مثل طبقات المواضيع). وأما ما يتعلق بالعبارات، فإنهم يقيمون علاقات بين هذه الأسماء المنطقية النموذج، وذلك على نحو تستطيع معه أن تتقابل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع التجربة، والتي هي الحكم الوحيد لصلاحيتها. وبالتضاد مع هذا، فإن أسماء عبارات اللسان العادي والتي ليست قابلة - إذا لم يكن الأمر ممارسة فنظرياً على الأقل - لكي تخضع لامتحان التجربة، فإنها تعد فارغة من المعنى (وسيكون هذا هو الشرط المحزن لمعظم العبارات الفلسفية).

■ لقد رأت هذه الاتجاهات النور في الكتاب الأول الكبير لـ «ل. فيتجانشتين» "Tractatus logico-philosophicus"، ترجمه إلى الفرنسية «ب. كلوسويسكي»، باريس 1961. ولقد تقاسمها الفلاسفة الذين ينتمون مباشرة إلى «الوضعية الجديدة» والمسماة أيضاً «الوضعية المنطقية» لـ «ر. كارناب»: Y. Bar Hillel, "Analysis of "correct" Language" ,Mind, 1946, P. 328-340. وإن الأشكال المتعددة التي أخذتها النظرية لتعد أكثر تنوعاً من الترسيمة المعطاة هنا. ولقد قدم هذه الأشكال وناقشها :"P. Jacob" L'Empirisme logique, Paris, 1980.

إن الاتجاه المهيمن، في المدرسة التحليلية، هو الاتجاه المعاكس مع ذلك. ولقد ظهر سابقاً، في القرن الثامن عشر، في بعض نصوص الفيلسوف الإيرلندي جورج بيركلي، والذي كان يرى أن أحد الأخطاء العظيمة للفلسفة له أصل ليس في اللسان نفسه، ولكن في

تمثيل للسان غير دقيق، وإن كان مألوفاً. ويقوم هذا الخطأ في كوننا نعتقد أننا قادرون على تلقي أفكار مجردة. ولقد يسّر هذا الخطأ الفكرة التافهة والتي يكون تبعاً لها أن لكل كلمة معنى دقيقاً ومحدداً، وحاضراً خلف كل استعمالاتها، وهو يحيل إلى فكرة عامة ومستقلة عن تجاربنا الخاصة. وإن فهماً أفضل للسان سيعمل على التخلي عن هذا التمثيل للكلمة، وسيساهم بهذا في شفاء الفلسفة.

ولكن تعد أعمال فيتجانشتين الأخيرة المرجع الأكثر وروداً عند الفلاسفة الإنجليز والأمريكان المعاصرين، والذين يلقبون بـ «فلاسفة اللسان العادي». وهم، كما كان بيركلي، لا يتهمون اللسان نفسه: إنهم ينتقدون الطريقة التي يستعمله بها الفلاسفة عادة. وهي طريقة لا تتطابق مع طبيعته المفهومة جيداً (بالنسبة إلى بيركلي، فإن التمثيل المشترك للسان هو المتهم). ولذا، فإن المشاكل الفلسفية إنما تلد من الاستعمالات السيئة للكلمات العادية. ولقد قام بديلاً عن الوظيفة «التشريحية» التي تعطيها التجريبية المنطقية لتحليل اللسان، متصوراً أكثر «طبية».

ويمكننا أيضاً، في داخل هذا المتصور، أن نميز وجهتي نظر. أما الأولى، فهي فيتجانشتية، وتبعاً لها فإن المشاكل الفلسفية تنبثق عندما «يغيب اللسان». فهو يغادر «بيته» الطبيعي الممثل في المحادثة اليومية، ليستخدم خارج المقصود (ومن هنا فقد نشأ ضرب من الكانتية اللسانية: يأتي التناقض الفلسفي، بالنسبة إلى كانت، من تطبيق فئات الفكر خارج الشروط التي وحدها تعطيها معنى موضوعياً). فمعنى كلمة ما في الكلام اليومي يتكون من ضوابط تدل ضمن أي أوضاع نستطيع أن نستعمله، كما تدل على نوع الفعل الذي نقوم به عندما نستخدمه (ومن هنا، فقد جاء الشعار الذي يقول «المعنى هو الاستعمال» الذي، للأسف، نجعله أحياناً يقول شيئاً آخر، أي ليس للكلمات معنى في ذاتها، ولكن في السياق فقط). وهذه هي عين الفكرة المعبر عنها حين يقال إن معنى الكلمة يتركز فقط في لعب اللسان الذي يسمح به. فإذا كنا مثلاً نريد أن نعرف الفعل «فهم»، فليس لنا أن نسأل أنفسنا أي نوع من الأشياء هو الفهم، ولكن ضمن أي الشروط يستخدم الفعل استخداماً صحيحاً لكي يصف سلوك شخص ما، وكذلك نموذج الحجج، والنتائج أو الاعتراضات المرتبطة بهذا الاستخدام. ومن هنا ينتج أن الفلاسفة عندما يستخدمون اللسان لغايات تكوينية، ولتمييز جوهر الفكر أو الواقع، فإنهم يجذبونه خارج حقل التطبيق الذي هو حقله: إن معرفة جيدة باللسان لتجعل المشكلات التي يقال إنها «فلسفية» «تتبخر».

■ Le texte de Berkeley commenté ici se trouve dans le § 18 de l' "Introduction" des Principles of Human Knowledge, ouvrage de 1710, réédité par exemple en 1970 à Indianapolis. La "deuxième philosophie" de L. Wittgenstein est présentée

dans les Investigations philosophiques, dont la traduction est annexée 'a celle du Tractatus logico-philosophicus par P. Klossowsi, Paris, 1961. Dans Wittgenstein, la rime et la raison (Paris, 1972), J. Bouveresse en donne une présentation à la fois complète et accessible. Sur les implications linguistiques de ces idées: H. Ray, Language, Saussure and Wittgenstein: How to Play Games with Words, Londres, New York, 1988. Le livre de D. Nicolet, Lire Wittgenstein. Etudes pour une reconstruction fictive (Paris, 1989), constitue une réflexion volontareiment dépourvue de prétention systématique, accompagnée d'une bibliographie très étendue.

هاجر فيتجانشتين من النمسا في عام 1929، وظل يدرس في كامبرج حتى مماته في عام 1951. ولكن فلاسفة أوكسفورد هم من أكثر الذين طوروا أفكاره بشكل منظم. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد وصلوا معها إلى وجهة نظر مختلفة جداً عن وجهة نظره، وهي تتعلق بالتأثير الفلسفي لتحليل اللسان. فلقد كان معظمهم يظن بأن هذا التحليل يستطيع أن يحل المشكلات الفلسفية التقليدية - بينما فتجانشتين فلم يكن يفكر إلا بجعلها تتوارى، وإذا كان فيلسوفاً، فإن هذا بالمعنى القائم عند باسكال، والذي كان يقول (مقتطفات 467 من «الأفكار»): «السخرية من الفلسفة هي فلسفة بالفعل». (وعلى هذا الأساس، فإن علاقتهم بفجتانشتين تجعلنا نفكر بهذا الذي يوجد بين المثالية الألمانية والنقد الكانتي). ونجد من هذا مثلاً فكرة أن معنى الوحدة اللسانية يكمن في «الألعاب» التي تسمح بها. وقد منهج هذه الفكرة أوستان، ثم سيريل الأمريكي، في نظرية «لأفعال اللسان». وهي أفعال ملازمة لاستخدام عبارة وأفعال ستكون قابلة لتحديدات وتصنيفات دقيقة. وستسمح دراسة هذه الأمور، كما يرى سيريل، بحل بعض المسائل الفلسفية. وهكذا، فإن التحديد نفسه لفعل الوعد، سيثبت إمكانية الاستدلال بمعاينة العمل - وهي إمكانية ناقشها الفلاسفة في معظم الأحيان - مثل (وعدx بعمل (y في عبارة حقوقية مثل (يجب على x أن يفعل y). وكذلك، فقد فكر ريل بإيجاد حل لقضية العلاقات بين الجسد والروح، وذلك بدراسة الكلمات «الذهنية» والتي تؤول غالباً بوصفها وصفاً للذهن (ذكي، كريم، إلى آخره). وإن الضوابط التي تحكم هذا الاستخدام لهذه الكلمات، والذي يكوّن معناها، ليظهر بأنها تستعمل فقط في لعبة اللسان التي تقضي بالتنبؤ بالسلوك. ولقد يعني هذا إذن أنه لا يوجد شيء في اللسان العادي يسمح بصياغة إطروحة الازدواجية بشكل متماسك. وكذلك، فإنه يمكن لقضية واقع العالم الخارجي، كما يرى بيتنام، أن تحل نفسها انطلاقاً من تحليل لفعل المرجع، وهو مرجع منجز في العبارة الأكثر بساطة: ما كان لنا أن نتكلم كما نفعل الآن، لو أن العالم لم يكن موجوداً خارج دماغنا. وهكذا، فإن الفكرة المشتركة بين كل هذه الأبحاث هي أن اللسان العادي يتضمن بذاته معرفة (عملية) يسمح شرحها بإظهار السمة

المتناقضة لبعض الأطروحات الفلسفية (إن صياغتها في اللسان العادي تناقض هذا اللسان نفسه)، وبإظهار السمة الضرورية لبعضها الآخر لا حقاً.

■ الممثل الأكثر شهرة لمدرسة أوكسفورد الأكثر تنوعاً هو:

■ J.L. Austin (sa sonception des actes de langage est présentée dans How to Do Things with Words, Oxford, 1962, trad. fr. Quand dire, c'est faire, Paris, 1970); sur ses options plus strictement philosophiques, voir Philosophical Papers (Oxford 1961). L'école domine dans la revue Analysis, publiée à Oxford à partir de 1933. Trois recueils importants: A. Flew (ed.), Essays on Logic and Language, Oxford (deux séries: 1951 et 1953), La Philosophie analytique, Paris, 1962, C.E. Caton (ed.), Philosophy and Ordinary Language, Urbana, 1963. - Les exemples donnés ci-dessus se trouvent dans G. Ryle (The Concept of Mind, Londres, 1949), J.R. Searle (Speech Acts, Cambridge, 1969, trad. fr. Les Actes de langage, Paris 1972, chap. 8), H. Putnam (Reason, Truth and History, trad. fr. Raison, vérité et histoire, Paris, 1984, chap. 1).

عن العلاقات بين فلسفة اللسان العادي والصيغ الفلسفية الأخرى:

■ J.J. Katz, Philosophy of Language, New York, Londres, 1966, trad. fr. La Philosophie du langage, Paris 1971 (premiers chapitres); J. Bouveresse, La Parole malheureuse, Paris, 1971; F. Récanati, La Transparence et l'énonciation, paris, 1979.

يصر معظم فلاسفة المدرسة التحليلية على تمييز مقاربتهم، من أي دراسة لسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم اللسانيين، وحتى عام 1960، لم يشعروا بأنهم معنيون بأبحاث علتها التي لا براء منها أنها تعلن عن نفسها بأنها أبحاث فلسفية. ويعود هذا الانفصال جوهرياً إلى سببين - يميلان إلى إضاعة أهميتهما، نظراً إلى التطور الحالي للسانيات:

I) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يرتبطون بصورة أكثر مباشرة بالوضعية الجديدة، يشعرون أن بحثهم يفضي إلى نقد للسان. وهو نقد لا يتلاءم بكل تأكيد مع الموقف الوصفي للسانيين. ولكن هذا الشعور يأتي من أنهم يماثلون بين الواقع القاعدي والترتيب الظاهر للكلمات. وأنهم يرون مخالفة للمنطق منذ اللحظة التي يغطي فيها الترتيب نفسه تنظيمات دلالية مختلفة (وهكذا فإن كلمتي somebody و nobody كان يمكن أن تمتلكا الطبيعة القاعدية نفسها ذلك لأنهما تستطيعان أن تكونا، الواحدة كما الأخرى، فاعلاً أو مفعولاً به: تحض القواعد إذن على المغالطة المنطقية، والتي تقضي أن نرى في هذه

الكلمة أو تلك إشارة إلى أشياء موجودة). ومادام الحال كذلك، فإن لمعظم اللسانيين المعاصرين متصوراً أكثر تجريداً للواقع القاعدي. ويعد الأمر صحيحاً بالنسبة إلى اتجاه غيّوم مثلاً، ولكن الأمر هو كذلك أيضاً بالنسبة إلى القواعد التوليدية، التي ترى أن البنى «العميقة» للجمل المحتوية على nonbody و somebody بنى مختلفة على الرغم من تشابه «بناهما العميقة». وفي النتيجة، فإن اللغة، منظوراً إليها في العمق، ربما تكون أقل لا منطقية مما يبدو، وأكثر من هذا، فإن البحث عن المظاهر غير المنطقية يستطيع، من خلال هذا المنظور، أن يندمج في الاستقصاء اللساني. فهو سيقدم معالم، أو سيقدم فرضيات على الأقل، تتعلق بالبنى العميقة.

II) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يكرسون أنفسهم لدراسة أفعال اللسان، غالباً مايرون هذا البحث غريباً عن اللسانيات، وإنهم ليتعللون لهذا أن اللسانيات تدرس اللغة (=الشرعة) وليس استخدامها في الكلام. ومادام هذا هكذا، فإن كينونة اللغة نفسها تستخدم، في الكلام، لإنجاز أفعال مختلفة (فحين أقول «سآتي»، أستطيع أن أعلن، وأن أعد، وأن أهدد، إلى آخره). ولكن إذا كان صحيحاً أن المادة اللسانية لا تحدد أفعال اللسان تماماً، إلا أن هذه الأفعال تتقيد بها مع ذلك: تبدوا مختلف نماذج الجمل (الإثباتية، الطلبية، الاستفهامية) داخلة في علاقة مع نماذج الأفعال. ولذا، فإنه لا يمكن وصفها من غير الإشارة إلى هذه الأفعال. وبشكل عام أكثر، ثمة باحثون اكتشفوا في اللغة، عندما استندوا إلى أعمال بنفينيست، وجوهاً متنوعة لعلاقات التداخل الذاتي، وهي تتجلى بمناسبة حدوث الكلام. وقد كان بالنسبة إلى بعضهم أن بنية التلفظ نفسها قد تكون مسجلة في الكلمات. ومن هذا المنظور، فإن التفكير الفلسفي حول النشاط اللساني يمكن أن يبرز آليات وأن يبني متصورات لها مكانها في الوصف اللساني.

■ لقد كان «إ. بنفينيسيت» من أوائل اللسانيين الذين اهتموا ببحوث الفلسفة التحليلية، انظر:

(cf. Problèmes de linguistique générale, Paris, t. 1, 1966, chap 22). Il pose les fondements d'une linguistique énonciative dans la 5e partie de ce tome, ainsi que dans les 2e et 5e parties du tome 2, Paris, 1974

فيما يخص العلاقات بين الكلام (بالمعنى الذي نجده عند سوسير) والاستخدام (بالمعنىٰ الذي نجده في الفلسفة التحليلية)، انظر:

O. Ducrot: "Les actes de Langage", Science, mai-juin 1969.

فيما يخص لسانيات الأفعال اللسانية، انظر:

Communications, nº32, 1981.-Deux conceptions, très différentes, d'une "linguistique énonciative", dont la première est inspirée au départ par la philosophie analytique, la seconde se rattachant directement à Benveniste: O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1985; A. Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation, Paris, 1990.

المتصورات المعترضة

LES CONCEPTS TRANSVERSAUX

العلامة

SIGNE

تعد العلامة عموماً المفهوم الأساس للعلاماتية (السيميائية أو السيميولوجيا). وكما يرى سوسير، فإنها أيضاً الأساس الذي تقوم اللسانيات عليه، والسبب «لأننا إذا كنا للمرة الأولى نستطيع أن نعزوا للسانيات مكاناً بين العلوم، فهذا لأننا ربطناها بالعلاماتية». فالعلاماتية هي «العلم الذي يدرس العلامات في قلب الحياة الاجتماعية». وفي الواقع، فإن إشكالية العلامة، منذ تطور القواعد التوليدية لم تعد تضطلع إلا بدور هامشي في النظريات اللسانية بالمعنى الدقيق. ويعد الوضع الحالي للنظريات العلامية المستوحاة من اللسانيات (وهذا هو ما كان عليه الحال في فرنسا) متناقضاً في ظاهره. وإن هذا ليكون لأن النظريات العلامية تؤسس نفسها على متصور للعلامة لم يعد يؤدي دوراً في داخل العلم الذي نشأت من أجله. ولذا، فإننا هنا سنعالج العلامة إذن بوصفها فئة علاماتية، أي بوصفها مفهوماً يعد جزءاً من الدراسة العامة للأنساق الرمزية. وإذا كان ذلك كذلك، فإن العلامة اللسانية، من خلال هذا المنظور، ليست موضوعاً مميزاً، مهما كان مكانها المركزي في النشاطات العلامية الإنسانية. فالإنسان لا يستخدم فقط العديد من الأنساق العلاماتية غير الكلامية (انظر مثلاً إكمان وفريزن 1969)، ولكن أيضاً، إذا كان يبدو أنه الحيوان الوحيد الذي طور اللسان، فإن الطاقة العلاماتية ليست مميزاً إنسانياً. فالنحل له علامات كبرى. وإن التواصل بين الأفراد عبر العلامات منتشر بشكل واسع في المملكة الحيوانية.

1 - تحديد مفهومي

لايوجد إجماع حالياً فيما يتعلق بطبقات الأعمال، يناسب أن نجمعها فيه تحت مفهوم العلامة. وإن هذا ليكشف عن الصعاب التي تواجهها العلاماتية عندما تريد أن تحدد حقلها التحليلي. وتظهر أربع نقاط اختلاف ثقيلة بنتائجها على نحو خاص:

أ) العلامة والتجلي المدرك:

يمكننا أن نحدد العلامة بوصفها علاقة إحالة (مثلما يرى لوك)، أوبشكل أكثر خصوصية، بوصفها علاقة إحالة ينجزها حدث مدرك (مثلما كان يرى سانت أوغستان، والذي كان يقول «العلامة شيء يستدعي بنفسه إلى الفكر شيئاً آخر، بالإضافة إلى النوع الذي يدخله المعنى»). وفي الحالة الثانية، فإن الحالات القصدية (مثل الإدراك، والاعتقادات، والرغبات، إلى آخره) والتي، وإن كانت تتميز بكونها علاقة إحالة، إلا انها ليست أحداثاً مرئية (يراها طرف ثالث). ولذا، فهي لا تعد جزءاً من ميدان العلامات. وإذا كنا قد اخترنا التحديد الأكثر سعة- والذي يقبل أن تكون الإشارة أي حدث X يقوم مقام الحدث Y - فإنه لن يكون أقل أهمية أن نميز فيه في مرحلة ثانية بين علامات الحالات القصدية، والعلامات التي تشكل التجلي المدرك لهذه الحالات القصدية: لا يمكن لهذين النوعين أن يختلطا، لأن الحالات القصدية لا يمكن أن يصل إليها طرف ثالث إلا من خلال علامات مدركة، وأن هذه يجب أن تكون مؤولة، بينما نحن لسنا بحاجة أن نؤول حالاتنا القصدية الخاصة. ولذا، فإن معظم المتصورات «العلاماتية المستقرة» للعلامة لا تقيم وزناً لعدم التماثل الأساسي هذا.

ب) العلامة والقصد:

هل يجب أن نقبل من العلامات تلك التي تكون تجليات مدركة ومرسلة قصداً بوصفها علاقات إحالة، وناتجة إذن عن قصد تواصلي، أو أن نقبل أيضاً تلك التي لا توجد بوصفها علامات إلا في مستوى من القصد العلاماتي، أي بوصفها ظواهر تأويلية؟ إن مانسميه تقليدياً «العلامات الطبيعة» (الأعراض، إلى آخره) يعد جزءاً من الفئة الثانية. ولا يوجد إجماع يتعلق بهذه المسألة. وهكذا، فإن بويسانس (1973) وأيضاً سيفر (1970) يرفضان أن يعطيا أهمية للمعالم الطبيعية، ذلك لأنهما يريان أن وجود قصدية المعنى محدد للعلامة. وثمة آخرون، مثل غريماس (1970) الذي يطرح مسلمة «علامية العالم الطبيعي»، أو مثل إيكو (1988) الذي يأخذ ثانية التعريف المحض للعلامة والذي كان موريس قد اقترحه («لا يعد الشيء علامة إلا لأنه مؤول بوصفه علامة لشيء بوساطة مؤول»). وإنهما ليريان أن علاقات الإحالة القائمة في المستوى القصدي تعد جزءاً شرعياً من ميدان العلامات. وإذا قبلنا بأطروحة بارت (1964)، فإن الظواهر لا تعد بالضرورة حوادث طبيعية. فهذه الأطروحة ترى أنه «ما إن يوجد مجتمع، حتى يتحول هذا الاستعمال إلى إشارة في هذا الاستعمال» (وهذا يطرح قضية معرفة أين ترسم الحدود، في داخل الحوداث المصطنعة، بين العلامات المرسلة قصداً والعلامات التي لا توجد إلا في مستوى التأويل).

ويبدو على كل حال ضرورياً أن نميز بين علامات قصدية وعلامات تنبيهية، وذلك لأنها تحيل إلى علاقات علاماتية لا يختزل أحدها إلى الاخر. وبالفعل، حتى وإن كانت التنبيهية شكلاً من أشكال القصدية (لأنها تكوّن علاقة إحالة)، فإن العلامة التنبيهية ليست مرسلة بوصفها علامة. وهكذا، فإن العرض الطبي، كالرشح مثلاً، ليس بذاته علامة، ولكنه جزء أو أثر من المرض. فالرشح ليس علامة إلا بالنسبة إلى الطبيب. وإن هذا ليكون عندما يكف عن أن يرى فيه حدثاً بيولوجياً فقط، ولكن علامة تدل على أشياء بيولوجية غير مدركة (حساسية أو تعفناً بكتيرياً مثلاً). وأما في حالة العلامة القصدية، فالأمر على العكس من ذلك، لأن إنتاج الظاهرة المادية يعد مسبقاً فعلاً علاماتياً، أي إنه ينضوي تحت منظور تواصلي.

ج) العلامة والاستدلالات المنطقية:

لقد أكدنا أحياناً بأن مصادر العلاماتية توجد في المنطق القديم والقرسطوي (ديلي 1982). وعلى كل حال، فإن تأويل سيدورات الاستدلال المنطقي بمصطلحات العلامات يعود إلى زمن بعيد، لأن الرواقيين كانوا يحددون العلامة بوصفها «قضية مكونة من صلة صحيحة وكاشفة في النتيجة» (Sextus Empiricus, Adversus Mathemtios, VIII, 245). وسيؤول هوبس فيما بعد العلاقات المنطقية بين السابق والناتج بمصطلحات العلامات: «العلامةهي السابق البدهي للناتج، أو على العكس هي الناتج للسابق عندما تكون النتائج المتشابهة قد تمت ملاحظتها أولاً، وإن هذه النتائج كلما كثرت ملاحظتها وتكررت، فإن العلامة تكون أقل غموضاً» (ليفياثان، 1). ويقترح بعض العلاماتيين المعاصرين (1988) محتذين بورس في إعادة ترجمة سيرورات الاستدلال المنطقي باستخدام المصطلحات العلاماتية. وهكذا في حالة الحذف، فإن المقدمة المنطقية تشكل العلامة الأكيدة («السابق البدهي» عند هوبس) للاستنتاج لأنها تحتويه تحليلياً. وأما الاستقراء، فإنه يستطيع أن يعود بنفسه إلى تأويل العرض (تعالج الحالة الفردية بوصفها عرضاً للطبقة والتعميم أسقطه) الذي يصل تسلسله (أي مجموع التأكيدات اللاحقة) إلى تكوين شرعة قادرة أن تحكم على صحة الاستدلال بالأعراض منذ البداية، وذلك بشكل استعادي (يصف هوبس العلاقة نفسها بقوله إن الناتج يمثل هنا علامة للسابق).

د) العلامات والسيرورات المدركة:

إن إدخال الإدراك في الحقل الإشكالي للعلامات ليستطيع أن يضع عمقاً للسمة القصدية الأكيدة للسيرورات الإدراكية (هوسرل 1922، سيرل 1985): تقوم تجربة الإدراك

في موضوع (تحيل إلى) الشيء الذي يسببها. ولذا، فإن محاولة ترجمة السيرورات الإدراكية بمصطلحات العلاقة العلاماتية، تستخدم عموماً مفهوم بورس عن الإبعاد (يحدد بوصفه استدلالاً افتراضياً مبنياً على قاعدة لمقدمة غير أكيدة، وهي في النتيجة تجربة إدراكية): تصبح المحفزات الإدراكية غير المتميزة علامات (وتدل إذن على ماسببها)، وذلك إذا كانت مبنية بمقتضى ترسيمة الفئة التي تعد وظيفة للشرعة العلاماتية. ولقد ماثل بعض المؤلفين (لاسيما إيكو 1988) هذه الترسيمات بالتقطيع اللساني للعالم: يبدو اختزال التماثلات المدركة إلى الفئات اللسانية أنه يتناقض ليس فقط مع مانعرفه من السيرورات الإدراكية عند الإنسان، ولكن أيضاً مع ما تمتلكة الحيوانات من قدرات للمماثلة والمعرفة المدركتين اللتين تفوقان البشر أحياناً، وإن كانت هذه الحيوانات ليس لها لسان (مثل هذه الحالة الإدراك البصري للحمام).

2 – بعض السمات الأساسية للعلامات

بسبب التنوع الكبير (الذي يصل إلى حد التنافر) للمتصورات عن العلامة، التي يدافع عنها العلاماتيون، فإنه لمن الصعب فرز نواة مركزية. ولكننا نستطيع مع ذلك فرز عدة نقاط تبدوا أهميتها بالنسبة إلى التحديد العام للسيرورات العلامية أمراً مكتسباً:

أ) يميز معظم المؤلفين بين ثلاثة أقطاب في العلامة:

العلامة بوصفها عماداً مادياً، والموضوع الذي تحيل إليه (والذي يمكن أن يكون طبقة فارغة)، والوجه الذي تحيل به إلى هذا الموضوع. وهكذا، فإن فريجه يميز بين Zichen، وsinn، وBedeutung، ويميز بورس بين representamen، و nterpretnat، و object، ويميز موريس بين sign vehicle، و designatum، وdenotatum، ويميز أوغدن وريتشاردز بين symbol، وthought، وreferent. وإنه ليقال غالباً إن متصور العلامة عند سوسير لا يميز إلا قطبين: الدال، أي الظاهرة المادية، والمدلول، أي المتصور. ولكن هذا يعود ببساطة إلى أن سوسير يتبنى منظوراً داخلياً محضاً يتعلق بالعلامة. بيد أن هذ لايمنعه من الاعتراف بالوظيفة المرجعية، وذلك كما يظهر هذا تركيزه على ضرورة التمييز بين المدلول والمرجع. وإن كانت هذه الفئات لا تتطابق كلياً، إلا أنها تشترك في التمييز بين المعنى والمرجع: لا تحيل العلامة أبداً إلى الشيء مباشرة، ولكنها تحيل فقط من خلال مدلول ينتقي بعض السمات المفترضة أنها ملائمة لعلاقة الإحالة المستهدفة. وأما ما يتعلق بالوظيفة المرجعية التي يضعها سوسير بين قوسين منهجيتين، والمبررة على مستوى التحليل الشكلي الملازم للسان، فإنها لايمكن أن تستمر في مستوى تحليل إجمالي لمفهوم العلامة

حيث لا يمكن غض الطرف عن وظيفة الممارسات العلاماتية والتي تتمثل في السماح للإنسان بالعمل المشترك مع مالا يعد جزءاً من عالم العلامات.

ب) وإننا لنميز، بعد موريس (1938)، عموماً بين الأبعاد الدلالية، والنحوية، والتداولية للعلامات. فالعلاقة بين العلامات وماتعنيه تعد علاقة دلالية. والعلاقة بين العلامات فيما بينها تعد علاقة نحوية. والعلاقة بين العلامات ومستخدميها تعد علاقة تداولية (تودورف 1972). وإذا نظرنا إلى مفهوم البعد الدلالي، فسنجد بالفعل أنه مكان الالتباس، ذلك لأنه يستطيع أن يخص العلاقات بين الدال والمدلول (designatum) أو العلاقات بين العلامة الإجمالية والمرجع (denotatum). ومن المنظور الوضعي لموريس، فإن هذا قلما يفضي إلى نتائج، لأنه يتعامل مع المتعينات بوصفها طبقات (من الموضوعات) ومع المؤشرات بوصفها عناصر هذه الطبقات. ومن العلوم أن الطبقة تستطيع أن لا تمتلك أي عنصر. ومع ذلك، فإن كثيراً من المؤلفين، إذ يولفون الفئات المنطقية لموريس مع التمييز اللساني الذي اقترحه سوسير، فإنهم يتعاملون مع العلامة بالأحرى بوصفها وحدة لدال ومدلول، ومن المفروض أن تتعارض إجمالاً مع المرجع بوصفه موضوعاً للإحالة الخارجية. فإذا تبنينا هذا المتصور، فإننا مضطرون، كما هو بدهي، أن نميز بين علاقة دلالية (في داخل العلامة) وعلاقة مرجعية. ويعود هذا الالتباس للانبثاق بخصوص تحديد البعد النحوي: يمكننا أن نفهم بالفعل من هذا المصطلح دراسة توليف العلامات بالتعارض مع الدراسة الدلالية التي تتوجه إلى العلاقة بين العلامات والمؤشرات. ونجد على العكس من ذلك أن ميدان التحليل النحوي، في إطار التمييز عند سوسير، يتعلق بالتوليفات بين الدوال.

لقد تطورت دراسة البعد التداولي في ميدان العلامات خاصة، حيث تبلورت التداولية في علم خاص.

ج) إننا إذ نمارس السير انطلاقاً من اللغة، فإننا ندعم غالباً بأنه لا توجد علامة إلا اختلافية. وهذا يعني إذن أن العلامة لا تستطيع أن توجد إلا بوصفها عنصراً لنسق ما. وإذا كان هذا هكذا، فإننا نخلط غالباً مع ذلك بين قضيتين. إذ من الصحيح أن العلامة عندما تشير إلى طبقة) Xمجموع الإمكانات التي تنجزها)، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى عدم إنجاز تتمة هذه الطبقة (وهي تتمة مكونة من مجموع الإمكانات التي تستبعدها الإشارة): وهكذا، فإن عصا الأعمى لتشير إلى حالة عدم الإبصار، ومن خلال هذا نفسه فإنها تشير أيضاً إلى عدم إنجاز تتمة هذه الحالة. وكذلك الأمر فإن تأكيد الاقتراح "a" يستلزم أيضاً تأكيد عدم إنجاز «لا -a». وبهذه المعنى، فإن كل علامة هي علامة اختلافية. ولكن التتمة قد لا تكون بالضرورة هي نفسها علامة. وهكذا، فإذا كانت تتمة الاقتراح "a" هي نفسها

علامة، أي تتمة الاقتراح «لا - (لا -a)»، فإن الأمر لا يكون كذلك في حالة عصا الأعمى: «إن الشخص الذى يحمل عصاً بيضاء والشخص الذي لايحمل عصاً لا يرسلان إشارتين مختلفتين، ولكن الشخص الأخير فقط، لا يرسل إشارة» (بريتو 1966). وحتى ولو كانت العلامة بما هي تمثل كينونة اختلافية، فإنه لا يوجد إذن عدم إمكان منطقي لكي تعمل الإشارة خارج النسق، لأن طبقتها المكملة ليست بالضرورة علامة بدورها.

ويكفي، على العكس من هذا، أن تشكل الطبقة المتممة هي أيضاً علامة لكي نجد أنفسنا داخل النسق، وإن كان في حده الأدنى. ويجب إذن تمييز الشرع ذات المعينى الوحيد (كهذا الذي تشكله عصا الأعمى) من تلك التي يكوّن فيها غياب إنتاج الإشارة رسالة بدوره. وثمة مثال لهذا النسق في حده الأدنى (والذي يسميه بريتو «شرعة ذات دال صفر») يتمثل في الشرعة التي يكوّنها علم سفينة القائد البحري: إذا كان حضور العلم يدل على حضور القائد، فإن غيابه يعني أن القائد ليس على متن السفينة. ومن هنا، فإن المرسل، في نسق داله صفر، إذا كان يرسل دائماً إشارة، فإن مثل هذه الأنساق لا تستطيع أن تعمل بشكل ملائم إلا في سياقات محددة بدقة. وهذا مايفسر ندرتها النسبية بين الأنساق الرمزية التي طورها الإنسان. ففي معظم الأنساق، نجد أن إنتاج العلامة وحده يشكل رسالة. وهذا ما يستلزم من العلامة ألا تكون محددة بوصفها عنصراً اختلافياً إلا بما إنها تتعارض مع علامات النسق الأخرى (ولكن ليس مع غيابها بالذات).

د) منذ اللحظة التي تكون فيها العلامات منتظمة في نسق، فإننا نستطيع أن نتكلم عن نظام استبدالي، أي عن ترتيب اختلافي لجدول الرموز المستعملة. وهو جدول يشكل محور الانتقاء: يسمح لنا النظام الاستبدالي أن نتثبت أن علامتين يمكن أن تكونا متطابقتين أو مختلفتين، وأن إحداهما تتضمن الأخرى أو تقصيها، وأن الواحدة تشرك الأخرى أو تفترضها، إلى آخره. ولقد نرى أن بيرس يحيل إلى هذه الخاصية للعلامات مستعملاً مصطلح «المؤوّل»، أو «المعرفة القريبة». وتعد هذه الأمور، في حالة اللسان، جزءاً مما يسميه سوسير «القيمة»، وما يسميه هيلميسليف «شكل المضمون»، وما يسميه بنفينيست «التأوّل» (تودوروف 1972).

لا يستلزم وجود النظام الاستبدالي بالضرورة وجود النظام التركيبي، أي لا يستلزم إمكانية تنظيم العلامات تتابعياً، وذلك بمساعدة ضوابط التوليف: إن الشرعة ذات الدال صفر التي يشكلها علم سفينة القائد، تمتلك تنظيماً استبدالياً (فنحن لنا الخيار بين دالين، يتناسبان مع مدلولين مختلفين)، ولكنها لا تمتلك بعداً تركيبياً (لاتستطيع العلامات التي تشكل الشرعة أن تتوالف). ومع ذلك، ما إن تبلغ المعلومات المراد نقلها تعقيداً معيناً، حتى نجد أن مبدأ الاقتصاد يفرض اللجوء إلى توليف تركيبي، يستلزم تفكيك الرسائل إلى

وحدات أكثر صغراً. وكما يظهر ذلك النسق الثنائي المستخدم في إنشاء الشرعة الإعلامية، فإن جوهراً تعبيرياً مكوناً من عنصرين يكفي لكي يجعل لعدد غير متناه من العلامات شرعة. وأما ما يتعلق باللغات الطبيعية، فإنها تنجح في إعطاء كل الرسائل شرعة، وذلك بمساعدة عشرين صوتاً فقط.

3 - تصنيفات أنساق العلامات

توجد محاولات عديدة لتصنيف العلامات. وإنها لتختلف فيما بينها إن في الميدان الذي تنظر إليه وإن بالنسبة إلى معايير التصنيف. ولقد اكتشف إيكو (1988)، في تقديمه لمختلف متصورات العلامة، ليس أقل من تسعة مبادئ للتصنيف. وقد كان ذلك تبعاً: لمصدر العلامة، ولوضعها الطبيعي أو الاصطناعي، ولدرجة الخصوصية العلاماتية (التمييز بين العلامات المحضة والعلامات الوظيفية، مثل أشياء الاستخدام)، ولوضعها القصدي أو غير القصدي، وللقناة الناقلة والآلة المتلقية، وللعلاقة التي تربط الدال بالمدلول، وللسمة المعيدة للإنتاج أو لعدم العلامة، ولنموذج الرابط بين العلامة والمرجع، وأخيراً تبعاً للسلوك المحرض عند المرسل إليه. و لاتحظى كل هذه المعايير بالأهمية نفسها. وهكذا، فإن التصنيفات تبعاً للمرجع او لقناة الانتقال لا تتعلق إلا بالتجلي المادي للعلامة (أي الدال بمصطلحات سوسير). وأما التصنيفات التي تكون تبعاً للوضع الصناعي أو الطبيعي، أو تلك التي تكون تبعاً للوضع القصدي أو غير القصدي فإنها تجتمع، وستربح كثيراً إذا استبدلت بالتمييز بين العلامات المرسلة قصداً والعلامة التنبيهية. ونستطيع بشكل عام أن نسأل أنفسنا إذا كان تباين المعايير نفسه لا يعكس السمة التوليفية لمفهوم العلامة. ومهما يكن، سنقف هنا على أربعة معايير تبدوا دالة على نحو خاص:

أ) تستطيع العلامات، تبعاً لانتاجيتها، أن تصنف إلى إشارات (أو إلى نسق من الإشارات، وهذا أفضل) يكون التمييز بالنسبة إليها بين نمط وتوارد ملائماً، وتلك الأخرى التي يكون التمييز بالنسبة إليها غير ملائم. ويستطيع النمط، الذي ظل بورس يسميه Legi - sing، أن يكون محدداً إما بوصفه عالمياً، وإما بوصفه طبقة تمثل تواراداتها الأعضاء. وهكذا، فإننا في ميدان العلامات اللسانية، نميز النمط المفرداتي «حصان» والتواردات المتعددة والمختلفة لكلمة «حصان» في العبارات. ويمكننا أن نلاحظ، في عبارة ما، أن العدد الكلي للكلمات يعطينا عدد العلامات المتواردة، وأن العدد الكلي للكلمات المختلفة يعطينا عدد العلامات النمطية. ويوجد التحليل الأكثر دقة لهذا التمييز في نظرية الترقيم التي اقترحها غودمان·(1968)، وإن كانت صياغتها قد أعيدت في إطار اسمي دفع بغودمان إلى رفض مفهومي «النمط» و«التوارد»: إنه يميز بين «السمة» و«الشارة». وقد كان

ذلك منه لأن السمة تتحدد بوصفها طبقة من الشارات (إرسالات وكتابات). وأما مختلف الشارات، فهي أجوبة بعضها عن بعض (بدلاً من أن تكون تجليات لعالمية واقعية). ويستلزم كل نسق رمزي، كما يرى غودمان، وجود مجموعة من السمات التي تتلازم مع ميدان مرجعي. ولكي يكون التمييز بين النمط والتوارد ملائماً، يجب على النسق الرمزي أن يمتلك ترسيمة نحوية: يجب على سماته أن تكون منفصلة (بما إن الشارتين تمثلان كتابات للسمة، فإنه لا يجب على أي واحدة منهما أن تنتمي إلى سمة لا تنتمي إليها الأخرى) ومتمفصلة (إذا كان لدينا زوج من السمات، فيجب ان يكون من الممكن، بخصوص الشارة التي لا تنتمي فعلياً إلى السمتين، تحديد إما عدم إنتمائها إلى واحدة منهما، وإما تحديد عدم إنتمائها إلى الأخرى). ولقد أنجز هذين المطلبين خصوصاً اللسان الكلامي والكتابة الموسيقية. وعلى العكس من ذلك، فإنهما لم يتما إنجازاً عن طريق الشارات التصويرية والتي لا يوجد بالنسبة إليها إجراء للاختلاف المحدود: إنه لا يوجد نحو تصويري. وعندما لا ينجز هذان المطلبان، فإنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذا ما كانت شارتان من الشارات تمثلان أو لا تمثلان أجوبة كل واحدة عن الأخرى، وهذا يعني إذن أنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذن إذا كانتا تنتميان أو لا تنتميان إلى السمة نفسها: قضيتنا والحال كذلك تتصل باشتغال رمزي نسخي، أي تتصل بنسق يمثل فيه كل توارد نمطه الذاتي. ونجد، في الحالة المعاكسة، أن النسق يمثل بديلاً إملائياً، أي يقبل أجوبة، أو يقبل أيضاً أن يكون التمييز فيه بين النمط والتوارد ملائماً.

ب) وبعد بورس، قام التمييز بين الإيقونة، والقرينة، والرمز، وذلك تبعاً لصلة العلامات مع مراجعها. فالرمز يحيل إلى الشيء الذي يشير إليه بوساطة قوة القانون الذي يحدد تأويل الرمز في إحالته إلى الشيء المعني. وتمثل كلمات اللغة هذه الحالة. وأما القرينة، فإنها علامة تحيل إلى الشيء المشار إليه. وإن هذا ليكون لأنها تتأثر فعلاً بالشيء المشار إليه. ولقد نضرب على ذلك مثلاً بعرض المرض، وانخفاض مقياس الضغط الجوي، والأجوَليّ الذي يبين اتجاه الهواء، وحركة التسديد، إلى آخره. وتعد الكلمات الحدوثية في اللغة مثل: أنا، أنت، هنا، الآن، إلى آخره، جزءاً من القرينة، مع بقائها رموزاً: إنها تمثل إذن «رموزاً قرائنية». وأما الإيقونة، فإنها تحيل إلى الشي الذي تشير إليه ببساطة، وذلك بفضل السمات التي تملكها: «إن أي شيء سواء كان نوعية، أم فرداً موجوداً، أم قانوناً، فإنه يعد إيقونة لشيء ما، بشرط أن يشبه هذا الشيء، وأن يستعمل بوصفه علامة هذا الشيء». وتتمثل هذه الحالةفي العينات، وفي الكلمات الصوتية المحاكية، والصور، إلى آخره. (تودوروف 1972). وتتصل العلاقة الإيقونية جزئياً بنموذج المرجع الذي يسميه غودمان «التمثيل بالمثل»، مع فارق هو أن التمييز بين التعيين والتمثيل

لا يعارض بين نماذج من العلامات، ولكنه يميز نماذج للمرجع تستطيع أن تحضر في أي نموذج من نماذج العلامات.

ج) إننا نميز بين الشَّرَع تبعاً لنماذج تمفصلها. فهناك شرع من غير تمفصل، وهناك شرع للتمفصل الأول، وثالثة للتمفصل الثاني، ورابعة للتمفصل المزدوج. فالشرع ذات المعنى الوحيد (مثل عصا الأعمى) تمثل شرعاً من غير تمفصل. ففي شرعة للتمفصل الأول، يوجد تناسب لمشاركة تناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. ويمثل هذه الحالة النسق العشري. ولكن ثمة أنساق كثيرة لا تحافظ على تناسب المشاركة التناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. وسنتكلم حينئذ عن التمفصل الثاني: إن المحور الاستبدالي للوحدات الدنيا الخاصة بشكل التعبير لن يتطابق مع محور المدلولات الدنيا. وتمثل هذه الحالة الإشارات البحرية «باليدين»، حيث يشكل اختلاف وضع اليدين «صوراً» (بريتو) لا يتناسب معها معنى (تلد الوحدات الدنيا للمعنى من توليف هذه الصور). ويجب أن نلاحظ أن العلامة في مثل هذه الأنساق تكف عن أن تكون الوحدة العلاماتية الدنيا. وأما الشرع المزدوجة التمفصل (مارتينه)، فتمتلك تقطيعاً مزدوجاً. ويحافظ أحدها على التوازي بين «شكل التعبير» و«شكل المضمون»، في حين أن الآخر يقطعه: تمثل اللغات الطبيعة هذه الحالة، حيث يوجد تمفصل أول يحافظ على توازي وجهي العلامة (وهذه حالة تقطيع الكلمات إلى وحدات لغوية صغرى)، وتمفصل ثانٍ يقطعها (وهذه حالة تقطيع الوحدات اللغوية الصغرى إلى أصوات).

د) يمكن للتحديد المتبادل بين الدال والمدلول أن يكون قوياً إلى حد ما. وهكذا، فإننا في اللغات الطبيعية نميز تقليدياً بين علامات تحافظ على المعنى في مختلف أشكاله، وعلامات ملتبسة (مثل الاشتراك اللفظي)، وعلامات متعددة القيمة (مثل الاستعارات). وثمة ماهو أكثر أهمية لأنه عام أكثر، إنه التمييز الذي اقترحه نلسون غودمان بين النسق الرمزي ذي النسق الكتابي والنسق الذي لا يتمتع بمثل هذا النسق. فالنسق الكتابي لا يشترط فقط وجود ترسيمة نحوية، ولكن يشترط أيضاً وجود علاقات دلالية غير ملتبسة (علاقة تناسب غير متغيرة بين التكافؤ النحوي والتكافؤ الدلالي)، ويفسح المجال لطبقات من التناسب (الدلالي) منفصلة ومختلفة بشكل محدد في الوقت نفسه. واللغات الطبيعية وإن كانت تمتلك ترسيمات نحوية، إلا أنها لا تمثل أنساقاً كتابية. فالعلامات الشفوية، على مستوى تأويلها الدلالي، ملتبسة وليست منفصلة (يتقطع معنى كثير من الكلمات إلى أجزاء). وبهذا، فإن اللسان يتعارض مثلاً مع شرعة الكتابة الموسيقية التي تملأ شروط النسق الكتابي الفعلي. وهذا بشرط أن نقبل مع غودمان أن تكون العلاقة الدلالية الملائمة، هي تلك التي تربط القطعة الموسيقية بتأويلها، وليست تلك التي تربط العمل (المقروء في

القطعة أو المؤول) بمعناه المحتمل (وذلك كما نقول اعتياداً إلى ماذا تحيل الموسيقى المبرمجة).

لقد ذكر تودوروف (1987) بأن علاقة المعنى ليست ثانية في داخل أي نسق رمزي: إضافة إلى المعنى المباشر، فإن كل نسق رمزي قائم في الاستعمال يعد قابلاً لكي يعطي ولادة لمعانٍ ثوانٍ أو إضافية يستدعيها الاشتراك. وإن هذه الوقائع- التي تشكل جزءاً «من المعنى المجازي» وجزءاً من «المعنى الاستعاري» الذي يدرسه التفسير التقليدي للنصوص- التي يقترح تودورف من أجلها مصطلح «الرمزية»، لا تنتمي إلى الفهم الدلالي للغة، ولكن إلى الفهم العلاماتي للخطاب. وهو تأويل مصمم بوصفه شكلاً استدلالياً: «يصبح النص أوالخطاب رمزياً منذ اللحظة التي نكتشف له فيها معنى غير مباشر عن طريق عمل تأويلي». ومن هنا، فإن الانقلاب المصطلحي الذي اقترحه تودوروف - حيث يعود إلى قطع علامية دراسة العلامات وإلى مطابقتها مع التأويل الرمزي - لم ينجح في فرض نفسه، ولكن تحليله وضع الأصبع على ضرورة التمييز بين مختلف وجوه العلاقة الدالة التي تخاطر التسمية العامة للعلامة أن تعالجها بوصفها متعادلات.

إن التمييز والتصنيف اللذين رأيناهما، لا يزالان بعيدين عن إعطاء ولادة لنظرية موحدة للعلامة. والسبب لأنه حتى يومنا هذا - وعلى الرغم من محاولات بورس، وموريس، وإيكو، وآخرين - فإن مفهوم العلامة نفسه لا يعمل خارج مستوى التحليل الأولي جداً. وإن هذا ليكون سواء حددناه على نحو يكون فيه وظيفة تمييزية وعملية بشكل إدراكي، ولكن في هذه الحالة نستطيع أن نستبدله بمفاهيم أكثر خصوصية (وربما يفسر هذا كونه ليس حاضراً جداً في اللسانيات)، أم سواء أعطيناه اتساعاً عريضاً جداً، آخذين في الحسبان كل الأعمال القابلة للتأويل بمصطلحات علاقة الإحالة، ولكنه في هذه الحالة سيصبح غير مختلف بحيث لن تكون فائدته التحليلية إلا محدودة جداً. وإن هذه القضية الأخيرة لنصادفها مثلاً عندما نوسع مفهوم العلامة ليشمل العلاقات المنطقية والسيرورات المدرِكة. وفي الواقع، حتى لو أردنا أن نعالج سيرورات الاستدلال المنطقي والإدراك بوصفها سيرورات لمعالجة العلامات، فيجب علينا أن نميز فيها بين ثلاث معالجات للمعلومات - الاستدلال (الإدراكي)، فهم (المعنى)، التطابق (الإداركي)- التي يشير كل شيء إلى أنها تخضع لوجهات من العمل مختلفة. وإن تمييز تودوروف بين «الفهم الدلالي» و«التأويل» ليركز على القضية نفسها، وذلك لأن التأويل الرمزي استدلالي الطبيعة ويعمل إذن بشكل يختلف عن الفهم الدلالي. وكذلك، فإن إدماج اللغات الطبيعية في نظرية موحدة للعلامة، قد طرح على الدوام مشكلات عديدة. وإن هذا ليكون سواء كنا نريد أن نرى في المعالجات الخاصة باللسان قوانين عالمية للعلاقة العلاماتية، منتهين بذلك إلى

تجاهل الشغل الخاص بالأنساق العلامية الأخرى، أم كنا نريد، على العكس من ذلك، أن نفرق تحليل اللغات الطبيعية في نظرية عامة للعلامات، وإذ ذاك تكون غير قادرة أن تكشف عن بعض السمات الأكثر بروزاً للأنساق الأولى، ومن هذا مثلاً ما يتصل بانعكاساتها ووظائفها التأويلية القصوى بالنسبة إلى الأنساق الرمزية الأخرى. وهذا يعني أننا إذ نستطيع أن نستعمل اللسان لكي نتكلم عن الكلمات نفسها التي تكوّنه، فإنه يجب، في المقابل، أن نستطيع استعماله للكلام عن الأنساق الأخرى للعلامات. ويجب أن لانستخلص من هذا أن مفهوم العلامة غير ضروري. فهو يسمح بتحديد، إن لم يكن حقلاً غيرياً موحداً، فممارسات إنسانية غامضة على الأقل، تكون لها بالفعل سمة «معالجة العلامات»، حتى وإن كانت إمكانية اختزالها إلى مفهوم أساسي مشترك لا تزال إمكانية إفتراضية بشكل واسع.

■ F. de Saussure, Cours de linguistique général (1916), Paris, 1973; E.Husserl, Recherches logiques, II (1922), Paris, 1969; C.S. Peirce, Collected Papers, vol. II, Cambridge, 1932; C.S. Peirce, Ecrits sur le signe, Pairs, 1978; C. Morris, Foundations of the Theory of Signs (1938), repris dans writings on the General Theory of Signs, La Haye, 1971; L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage (1943), Paris, 1968; R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962; K. Burke, "What are the signs of what?", Anthropological Linguistcs, 1962, 6, p. 1-23; R. Barthes, "Eléments de sémiologie", Communications, 4, 1964; L.-J. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966; E. Benveniste, Problémes de linguistique générale, Paris, 1966; U. Weinerich, "Semantics and semiotics", in International Encyclopaedia of Social Sciences, New York, 1967; P. Ekman et W. Friesen, "The repertoire of non-verbal behavior categories, origins, usage and coding", Semiotica, I, 1, 1969; A.-J. Greimas, Du sens, Paris, 1970; E.F.K. Koerner, Contribution au débat post-saussurien sur le signe (bibliographie commentée 1916-1971), La Haye-Paris, 1972; N. Goodman, Langages de l'art (1968), Paris, 1990; C. Segre, I segni e la critica, Turin, 1970; T.A. Sebeok, Perspectives in zoosemiotics, La Haye 1972; T. Todorov, "Sémiotique" et "Signe", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; E. Buyssens, Les langages et le discours, Bruxelles, 1973; L.-J. Prieto, Pertinence et pratique. Essai de sémiologie, Paris, 1975; T.A. Sebeok, Contributions to the Theory of Signs, Bloomington, 1976; T. Todorov, Symbolisme et interprétation, Paris, 1978; J. Deely, Introducing Semiotic. Its History and Doctrine, Bloomington, 1982; J.-R. Searle, L'Intentionalité> Paris, 1985; U. Eco, Le Signe, Bruxelles, 1988.

التركيب والاستبدال

SYNTAGME ET PARADIGME

1 - التركيب

لاتوجد عبارة في لغة من اللغات لا تقدم نفسها بوصفها اشتراكاً من وحدتين أو عدد من الوحدات (المتتابعة أو الواقعة معاً في وقت واحد). وهي وحدات قابلة للظهور أيضاً في عبارات أخرى. وبالمعنى الواسع لكلمة تركيب، فإن العبارة "E" تتضمن التركيب (u3,u2,u1.........) إذا، وفقط إذا كانت u3, u2, u1 ...... وحدات - ليس بالضرورة أن تكون وحدات دنيا - تظهر في "E". وبالإضافة إلى هذا سنقول توجد «علاقات تركيبية» بين طبقات الوحدات X3, X2, X1 ....., إذا كنا نستطيع أن نصوغ ضابطة عامة تحدد شروط ظهور، في عبارات اللغة، الأنساق التي كوّنها العنصر X1، والعنصر X2، والعنصر X3، ... ومن هنا ينشأ معنى ثانٍ، أكثر ضيقاً، للكلمة «تركيب» (إنه المعنى المعتاد، وهو الذي سيكون مستعملاً هنا): إننا نقبل بوجود التركيب (u3,u2,u1.........) في "E" إذا لم تكن هذه الوحدات فقط حاضرة معاً في "E"، ولكن، بالإضافة إلى هذا، أن نصرف، أو أن نعتقد أنه بإمكاننا أن نكتشف علاقة تركيبية تكون شرطاً لهذا الحضور معاً. ولقد ألح سوسير أيضاً على تبعية التركيب إزاء العلاقة التركيبية. فنحن، بالنسبة إليه، لا نستطيع أن نصف الفعل «défaire - فك» بوصفه تركيباً يشتمل على العنصرين "dé" و "faire" إلا لأنه يوجد في الفرنسية «نموذج تركيبي» ضمني يتجلى أيضاً في الأفعال "dé-coller"، "dé-voiler"، "dé-baptiser". وإلا يكن ذلك، فلا يوجد سبب لتحليل "défarie" إلى وحدتين (دروس، الجزء الثاني، الفصل السادس، فقره 2). (ولكن نرى أن هذا «النموذج التركيبي»، الذي أبانه هذا المثل، يتناسب مع التحديد المعطى في الأعلى بخصوص «العلاقة التركيبية»، ويكفي أن نأخذ بالنسبة إلى X1 الطبقة التي تحتوي على العنصر "dé" وحده، والطبقة X2 التي تحتوي على الأفعال التامة، أي تلك الأفعال التي تعبر عن فعل يُنظر إليه بوصفه ينتهى

إلى نتيجة: «Faire – عمل»، «coller – ألصق»، إلى آخره). ويقود هذا التقييد الأول إلى تقييد آخر. وذلك لأن العلاقات التركيبية تتعلق عادة بوحدات متجانسة فيما بينها، وهذه الوحدات لاتشكل تركيباً إلا إذا كانت من الطبيعة نفسها. وهكذا، ففي العبارة «Le vase est fêlé – الإناء مشقوق»، نجد أن الأداة "le" والاسم "vase" ينظر إليهما غالباً بوصفهما يشكلان تركيباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأصوات "v" و"a"، أو أيضاً إذ يُنظر إلى السمات الدلالية في «récipient – وعاء» و«objet mobilier – أثاث» بوصفها ملازمة للكلمة "vase"، ولكن لعدم وجود ضابطة تركيبية معروفة، سنتردد في قول الشيء نفسه بالنسبة إلى الأداة "le" والصوت "v"، وليس بالنسبة إلى الأداة "le" والسمة الدلالية "récipient".

ملاحظة: إن التحديد المقترح في الأعلى بالنسبة إلى مفهوم التركيب لا يشترط أن تتتابع عناصر التركيب مباشرة. وإنه ليستطيع إذن أن يتم إنجازاً عندما تكون منفصلة. ويتمثل هذا في اللاتينية غالباً حيث الصفة النعتية والاسم الذي تغيره يستطيعان أن يكونا جد متباعدين: (Justos Deus amat homines – الله يحب البشر العادلين).

2 - التركيب والعلاقة التركيبية

وينتج عن التحديدات السابقة أن نظريات لسانية مختلفة تفضي إلى الاعتراف أو إلى إنكار السمة التركيبية لنفس التوليف من الوحدات، وذلك تبعاً لنموذج العلاقات التركيبية الذي تركز هذه النظريات عليه. وهكذا فإن سوسير لا يرى علاقة «النموذج التركيبي» نفسها في العديد من الوحدات المتتابعة إلا إذا وُجدت العلاقة نفسها، بالنسبة إلى كل واحدة منها، بين المعنى الكلي للتتابع ومعنى مكوناته (إذ بالنسبة إلى المعنى، فهذا مايمثله الفعل "dé-faire" للفعل "faire"، والفعل "dé-coller" للفعل "coller"، والفعل "dé-violer" للفعل "volier "، إلى آخره). ولقد يعني هذا إذن أنه لم يتعرف على النموذج التركيبي السابق لا في الفعل «déterminer – عيّن، حدّد» ولا في الفعل «dévider – كبَّ، شلل». ولعدم قدرته على تحديد فعل آخر، فإنه لم ينظر إلى الفعل "déterminer" بوصفه تركيباً يجمع السابقة "dé" وفعلاً بسيطاً – ومع ذلك، فهذا ما كان يمكن أن يكون مع متصور دلالي أقل للعلاقة التركيبية. ولذا، فإن أي سوسيري دقيق لن يستطيع بالأحرى أن يتكلم عن التركيب عندما لا تكون العناصر المرتبطة متمثلة في علامات، أي في وحدات مزودة بدال ومدلول في الوقت نفسه، ولكن بأصوات فقط (ومع ذلك، فإن سوسير يجعل لهذه الضابطة استثناء في نص يثير جدلاً على كل حال. انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، نهاية الفقرة الثانية). وعلى العكس من هذا، فإن علماء وظائف الأصوات لا يترددون في

تقديم مجموعة من الأصوات بوصفها تركيباً. والسبب لأنه من المهم، بالنسبة إليهم، اكتشاف الاضطراد في الشكل الذي تتوالف فيه الأصوات في لغة من اللغات.

وكذلك أيضاً، فإن الاختلاف حول طبيعة العلاقات التركيبية، هو الذي يفسر الجدل حول السمة الثنائية للتركيب أو عدمها. وبالنسبةإلى بالي مثلاً، فإن نموذج العلاقة التركيبية يتمثل في تطبيق خطة على موضوع. وهو تطبيق يعيد إنتاج الفعل الجوهري للتواصل على كل مستويات اللغة. ويقضي هذا الفعل بقول شيء (رأي، يرمز إليه بالحرف Z) عن شيء ما (موضوع، يرمز إليه بالحرف A). ويجب إذن على كل تركيب أن يكون ثنائياً، ويتمثل في الشكل (A,Z). وهكذا، نجد في الجملة «ملكنا الطيب يشرب» تركيباً مكوناً من مسند «يشرب» (Z)، وهو مطبق على المسند إليه «ملكنا الطيب» (A). ولكن هذا التعبير الأخير يشكل أيضاً تركيباً، حيث المفهوم المعبر عنه بـ «ملك طيب» (A) يأخذ آنيته من دال الملكية «نا» (Z)، الذي يتبعه في تجربة الذوات المتكلمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى «ملك طيب»، فنحن سنقبل تركيباً يجمع الاسم «ملك» (A)، والذي يعد معناه موصوفاً، أو مخصصاً بالصفة «طيب» (Z). وإنه لمن الواضح أن مثل هذا التقطيع لا يشكل «معطى»، ولكنه يأخذ قوته (أو ضعفه) من المفهوم الخاص للعلاقة التركيبية، وبعيداً عن متصور اللغة التي يستند إليها.

■ نجد تركية شارل بالي معروضة في كتابه:

Linguistique générale et Linguistique française. Berne, 1932 (2e édition, trés remaniée, en 1944). Chap. 2,3et 4.

ونصل أيضاً إلى النتيجة نفسها إذا تأملنا قضية «الخطية». فالكلام يجري في الزمان. ويستطيع الزمان أن يقدم نفسه بوصفه حيزاً له بُعْدٌ، كالخط: فمع كل لحظة تتناسب نقطة، ومع نظام ظهور اللحظات، يتناسب نظام تجاور النقاط. ومن هنا، فقد نشأت فكرة تقول إن نظام ظهور عناصر الخطاب (والذي هوموضوع الدراسة التركيبية)، يستطيع، هو أيضاً، أن يقدم نفسه خطياً (أو عن طريق خط منقط، نظراً للسمة المتقطعة للخطاب). ويطرح سوسير مبدأ مفاده (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الثالثة) أن هذا التمثيل ليس ممكناً فقط (على الأقل فيما يتعلق بالدوال)، ولكنه يجب أن يكون أساساً للوصف اللساني. وينتج عن هذا أمران:

أ) إن اللساني لا يعرف نظاماً آخر غير نظام التتابع. وإن العناصر التي تتزامن معاً (المكونات الصويتة المختلفة للصوت نفسه، أو السمات الدلالية للكلمة) هي عناصر مندهسة في نقطة واحدة من نقاط التمثيل الخطي. ولذا، فإننا لن نهتم إذن بالبحث عن

الاضطراد الذي يكتنف ظهورها (أي ضمن أي شروط تتوالف هذه السمة مع تلك الأخرى)، وفيما بعد، لن ننظر إلى الوجود المشترك لسمتين متزامنتين بوصفهما تشكلان تركيباً (وهكذا، فإن مارتينه يرفض الدراسة التركيبية للسمات المائزة للأصوات، وهي دراسة كان جاكبسون قد نادى بها). وكذلك، فإننا إذا أدخلنا فكرة النظام الخطي إلى مفهوم العلاقة التركيبية، فلن نتكلم عن التركيب، وذلك عندما ينقل التركيب نفسه، وهو غير قابل للتحليل صوتاً، مدلولين متميزين، ويخلط داليهما. فالصوت الذي يمثله الحرف "y" في جملة «j'y suis = ذهبت فيه» لن يشكل إذن تركيباً، وإن كان يعادل حرفاً من حروف الجر مثل «à = في، بـ» متبوعاً بتعيين للمكان. وعلى العكس من ذلك، فإننا نقبل التركيب في تعبير مرادف مثل «à cet endriot – في هذا المكان». ولتجنب هذه النتيجة، والمحافظة مع ذلك على الخطية في تحديد العلاقة التركيبية، يجب تصور الخطية بشكل مجرد أكثر، وذلك بوضعها في داخل تتابع ذهني – وهوأمر صعب تحديده بدقة.

ب) إن وصف الشكل الذي تتوالف فيه مختلف العناصر، يعني أن نقول فقط أي الأماكن الخاصة تستطيع أن تأخذها في السلسلة الخطية للخطاب. وهكذا، فإن دراسة عنصر من العناصر دراسة تركيبية بالنسبة إلى التوزيعي، تعني تعيين المحيطات المختلفة التي يمكن أن يدخل فيها، أي تعيين العناصر التي تستطيع أن تتبعه أو أن تسبقه. وبعد ذلك، فإن وصف التركيب يعني أن نقول ليس فقط أي الوحدات تكوّنه، ولكن ضمن أي نظام تتابعي يكون، وإذا لم تكن الوحدات متجاورة، فما هو البعد الذي يفصل بعضها عن بعض. وعلى العكس من ذلك، فبالنسبة إلى لسانيات هيلمسلف المنظوماتية، فإن التركيب سيكون أكثر تجريداً، لأنها لا ترى في النظام الخطي إلا ظهوراً جوهرياً وحادثاً، ومستقلاً عن الشكل اللساني نفسه: إنها لن تهتم إلا بشروط توارد الوحدات معاً – وذلك بشكل مستقل عن تراتبها الخطي. وهذا ما يفرض صياغة جديدة للعلاقة التركيبية. ولما كانت كل وحدة تقريباً تستطيع أن توجد في آن مع كل وحدة آخرى في داخل العبارة، فقط وجب تحديد إطار الوجود المتزامن بشكل دقيق، والإعلان عن ضوابط مثل «يستطيع الحرف u (أو لا يستطيع) أن يوجد تزامنياً مع الحرف v في وحدة أكثر سعة ذات نموذج y». وهكذا، لكي نصف تركيباً خاصاً، يجب علينا ان نقول ليس فقط أي الوحدات تكوّنه، ولكن في داخل أي وحدة يكون.

■ حول أصول التركيب البنيوي، انظر الدرسات التالية:

F. Mikuš: A propos de la syntagmatique du professeur A. Belič, Ljubljana, 1952; "Jan V. Rozwadowski et le structuralisme syntagmatique", Lingua, 1952.

3 – الاستبدال

نعطي اسم الاستبدال، بالمعنى الواسع، لكل طبقة من العناصر اللسانية، بغض النظر عن المبدأ الذي يفضي إلى جمع هذه الوحدات. وبهذا المعنى، فسننظر إلى المجموعات المشتركة التي تكلم عنها سوسير بوصفها استبدالات (الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفقرة الثالثة)، والتي لا ترتبط عناصرها إلا بمشتركات من الأفكار. ويبدو جاكبسون في بعض الأحيان أيضاً أنه يؤسس العلاقة الاستبدالية على التماثل البسيط (Essais-56-p49)، وعلى هذا «الاشتراك بالتشابه» الذي تكلم عنه علماء نفس الاشتراك (الذين، مثل جاكبسون، يدخلون فيه الاشتراك بالتنافر). وأمام العديد من المعايير المختلفة التي نستطيع أن نقيم بها مثل هذه الاستبدالات، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين سعوا إلى تحديد مبدأ للتصنيف يكون فقط مرتبطاً بدور الوحدات في داخل اللغة. وبما إن العلاقات الاستبدالية تبدو إلى حد كبير علاقات مختصة بكل لغة من اللغات الخاصة، فقد أسست عليها الاستبدالات اللسانية. وبهذا المعنى الضيق، فإن الوحدتين "u" و "u^e" تنتميان إلى الاستبدال نفسه إذا، وفقط إذا كانتا قابلتين أن تحل الواحدة مكان الاخرى في التركيب ذاته، وبقول آخر إذ كان يوجد تركيبان "vuw" و"v uew" ومن هنا، فقد نشأت صورة صارت كلاسيكية عن خطين قاطعين: الأفقي، ويمثل النظام التركيبي للوحدات. والعامودي، ويمثل استبدالاً لـ "u"، أي لمجموع الوحدات التي كان بإمكانها أن تظهر في هذا المكان.

■ انظر الفصل الخامس والسادس من كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة»، باريس 1916.

ملاحظة: لا يستعمل سوسير المصطلح «استبدال». إنه يتكلم عن العلاقات وعن المجموعات المشتركة.

4 – العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية

إذا كان ثمة اتفاق عام لإلحاق دراسة الاستبدال بدراسة التركيب في الممارسة، إلا أن اختلافات ظهرت حول المعنى الذي يجب أن يعطى لهذا الإلحاق. وتبعاً للتوزيعيين، فإن اكتشاف العلاقات التوزيعية يشكل الموضوع الأساس للاستقصاء اللساني. فاللغة توليف قبل كل شيء. ولذا يجب أن لا يفهم إنشاء الاستبدال إذن إلا بوصفه تسهيلاً لصياغة متماسكة للعلاقات التركيبية. فبدلاً من الإعلان، بالنسبة إلى كل وحدة، عن إمكاناتها

التوليفية مع كل الوحدات الأخرى، فمن الاقتصاد أكثر تشكيل طبقات من الوحدات التي تمتلك، بمقاربة معينة، الإمكانات التوليفية نفسها، ثم نقيم منها فيما بعد طبقات فرعية تكون بين وحداتها تماثلات توليفية أكثر قوة. وهكذا دواليك، بحيث يتناسب كل انقسام فرعي جديد مع تنقية للمقاربة.

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم اللسانيين الأوربيين قد اجتهدوا لأعطاء التنظيم الاستبدالي للغة حقاً جوهرياً في الوجود. وإنه لمن المدهش (والمتناقض) أن يظهر هذا الاتجاه نفسه حتى في المدرسة المنظوماتية، والتي كانت ترى، تماماً كما كان التوزيعيون يرون، أن الواقع الأساس للغة والمتمثل في شكلها، ينتمي إلى نظام توليفي محض. فهيلميسليف مثلاً، كان قد بنى توليفين متميزين: الأول تركيبي، والثاني استبدالي. وأما العلاقات الثلاثة البدائية، فتوحد الطبقات قبل كل شيء. فالطبقة "A" تفترض مسبقاً (أو تصطفي) وجود الطبقة "B" إزاء الطبقة (C)، وذلك إذا كنا في كل عنصر من عناصر "C" لا نجد عنصراً من عناصر "A" من غير عنصر من عناصر "B"، وذلك لأن العكس غير صحيح (تفترض الصفه مسبقاً وجود الاسم في "المجموعة- ذات" في الفرنسية). وتظل "A" و "B" متضامنتين إزاء "C" إذا لم نستطع أن نجد في عنصر من عناصر "C"، عنصراً من عناصر "A" من غيرعنصر من عناصر "B"، والعكس بالعكس. والمقصود هو افتراض مسبق متبادل (يوجد تضامن إزاء طبقة الأفعال، وطبقة الأزمنة، وطبقة الصيغ في الفرنسية: إننا لانستطيع أن نجد، في الفرنسية، زمناً من غير صيغة، والعكس بالعكس). وأخيراً، فإن "A" و"B" يمثلان توليفاً إزاء "C" إذا وجدنا في عناصر "C" مرة عنصراً من عناصر " A" مصحوباً بعنصر من عناصر "B"، ومرة عنصراً من عناصر "A" من غير ممثل لـ "B"، ومرة وأخيراً العكس من ذلك (يوجد توليف بين الاسم والصفة في مجموعة المسند في الفرنسية). وإلى هذه العلاقات التركيبية، المؤسسة على الوجود المتزامن، في النص، والتي تسمح بتمييز الطبقات عن طريق علاقاتها المتبادلة، فإن هيلميسليف يضيف علاقات استبدالية يسميها "الارتباطات"، وهي مقدرة كما يبدو لتمييز العناصر الفردية. ويتمثل أساسها في الوجود المتزامن للكلمات في داخل طبقات تم تحديدها سابقاً. ويوجد من بين هذه العلاقات ثلاث رئيسة، ومتوازية مع العلاقات التركيبية: إن "a" تخصص "b" إذا كانت كل طبقة محتوية على "a" تتضمن "b" أيضاً، والعكس ليس صحيحاً. وتعد "a" و" b" متكاملتين إذا كانت كل طبقة محتوية على أحدهما تحتوي على الآخر (المقصود إذن هو نوع من التخصيص المتبادل). ويعد "a" و "b" مستقلين إذا كان كل واحد منهما ينتمي إلى طبقات معينة، والتي تكون الأخرى منها غائبة، وحتى ولو كانا ينتميان إلى الطبقة نفسها. وهكذا، فإنه حتى لو كان اكتشاف العلاقات التركيبية سابقاً بالضرورة لاكتشاف

العلاقات الاستبدالية، فإن الاستبدال لا يكتفي بإعادة كتابة التركيب، ولكنه يضيف عليه معلومات جديدة. فالمقصود هو توليفان مختلفان.

■ حول التوليف المنظوماتي، انظر:

L. Hjelmslev, Prolégoménes à une théorie du langage, trad, fr., Paris, 1968, chap. 9 et 11. Pour une tentative de formalisation, L. Hjelmslev et H.J. Uldall, Outline of Glossematics, Copenhague, 1957.

ستكون الأهمية الخاصة للعلاقات الاستبدالية موضوع بداهة لسبب قوي في اللسانيات الوظيفية. فهي تولي الأهمية في الخطاب لما يستخدم في توصيل الفكر. وهكذا، فإن الواقع اللساني الوحيد، في نظر مارتينه، يتمثل في الاختيارات التي تجعلها اللغة ممكنة للمتكلم. وذلك لأن هذه الاختيارات وحدها تعد إخبارية بالنسبة إلى المرسل إليه. وسواء وصف اللساني وحدة تمييزية (الصوت) أم وحدة مدلولية (وحدة لغوية صغرى)، فيجب عليه ألا يحتفظ إلا بما يستطيع أن يجعل منها موضوعاً للاختيار. وما دام هذا هكذا، فلكي يعرف المرء ماهو المختار عندما تستخدم الوحدة "A" في لحظة معينة من لحظات الخطاب، فمن الضروري أن يعرف أي الوحدات الأخرى كان من الممكن أن تحل محلها. وما هو مختار في "A"، هو فقط ما تتميز به "A" من هذه الوحدات. وهكذا، فلكي يصار إلى فهم قيمة الصفة «bonne - جيدة، حسنة»، المستخدمة في الكلام الديبلوماسي بغية وصف «مناخ» المفاوضات، يجب:

1- أن تكون النزعة التركيبية قد أنشأت قائمة بالصفات الأخرى التي يمكن أن تحل في هذا المكان.

2- وأن يظهر الاستبدال أن «جيدة» هي الصفة الأقل مرحاً في هذه الفئة.

ليس للدراسة التركيبية إذن أي مصلحة أخرى، كما يرى مارتينه، غير أن تحدد، في كل لحظة من لحظات الخطاب، جرداً بالممكنات. ثم عندما يقارن الاستبدال الممكنات ببعضها، يكتشف المختار عندما يكون أحدها مختاراً. ولقد حظي هذا المتصور بتأكيد مذهل في دراسة التطور الصوتي للغات: لقد تبين أن التغير لا يتعلق غالباً لا بالصوت المعزول، ولا بالتنظيم العام للأصوات، ولكن بمحور استبدال الأصوات (إن مارتينه يتكلم حينئذ عن النسق)، أي يتعلق بمجموع الأصوات التي تظهر في سياق تركيبي خاص، حيث لا يكون للتغير مكان إلا في هذا السياق. وتثبت وقائع من هذا النوع أن محاور الاستبدال تمتلك ضرباً من الاستقلال.

■ يؤسس مارتينه الاستبدال على مفهوم الاختيار في:

"Les chiox du locuteur", Revue philosophique, 1966, nº3.

وأما عن تطبيق هذا المفهوم على علم وظائف الأصوات التاريخي، فانظر:
Économie des changements phonétiques. Berne, 1955, 1re partie, chap.3.

بينما كانت النظرية الوظيفية لمارتينه تجعل من التركيب أداة، وتهيئة بسيطة للاستبدال، فإن النظرية الوظيفية لجاكبسون تعطي لهذين النموذجين من نماذج العلاقة قيمة مستقلة (وكذلك، ولكن باتجاه معاكس، فإن التوليفية المنظوماتية كانت تعيد بينهما إقامة تعادل تنكره التوليفية التوبزيعة). وبالنسبة إلى رومان جاكبسون، فإن تأويل كل الوحدات اللسانية يستخدم في كل لحظة من اللحظات آليتين عقليتين مستقلتين: مقارنة مع الوحدات المتشابهة (= التي تستيطع إذن أن تكون بديلاً عنها، وتنتمي إلى محور الاستبدال نفسه)، والمتصلة بالوحدات الموجودة معاً (= التي تنتمي إلى محور التركيب نفسه). وهكذا، فإن معنى الكَلمة تحدده الكلمات التي تحيط بها في الخطاب، كما تحدده المواجهة مع تلك التي كان بإمكانها أن تحل محلها في الوقت نفسه. فأن تكون الآليتان مستقلتين، فإن جاكبسون يرى في ذلك اضطرابات اللسان، التي تستطيع أن تتوزع على فئتين: استحالة ربط العناصر بعضها ببعض لتشكيل محاور تركيبية (العبارة سلسلة غير متماسكة)، واستحالة ربط العناصر المستخدمة بالعناصر الأخرى لمحور استبدالها (لم تعد العبارات تحيل إلى شرعة). ولهذه الثنائية عمومية كبرى بالنسبة إلى جاكبسون. إنها ستكون قائمة في أساس الصور البلاغية الأكثر استعمالاً في «اللسان الأدبي». فالاستعارة (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء مشابه) والكناية (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء يشترك معه في التجربة) يعدان جزءاً من التأويل الاستبدالي والتركيبي، وإن كان جاكبسون يجعل في بعض الأحيان مترادفين كلاً من «التركيب والكناية»، وكلاً من «الاستبدال والاستعارة».

■ انظر خاصة: “Éssais de Linguistique générale”. Paris, 1963, chap. 2.

تعود صعوبة هذا النص إلى أن العلاقة التكوينية لمحور الاستبدال تظهر فيه تارة بوصفها علاقة انتقاء (وحينئذ يكون الاستبدال لدينا بالمعنى الدقيق للسانيين)، وتارة بوصفه علاقة تماثلية (ويستطيع الاستبدال حينئذ أن يكون «فئة» بالمعنى الواسع لهذه الكلمة).

الفئات اللسانية

CATÉGORIES LINGUISTIQUES

إن الفئة اللسانية (= الاستبدال) هي على وجه العموم أكثر بكثير من جمع للعناصر. إنها تشتمل في العادة على تنظيم داخلي، وتؤسس بين عناصرها علاقات خاصة. وإننا لنعتقد، عند مقارنة هذه التنظيمات المختلفة، أننا نكتشف أن بعض خواصها مشتركة فيما بينها، أو هي، على الأقل، توجد باستمرار.

1 - التحييد

لقد لا حظ علماء وظائف الأصوات غالباً أن كثيراً من التعارضات الصوتية ممكنة في بعض السياقات، وغير ممكنة في سياقات أخرى. ونقول حينئذ إن التعارض محيّد. فلنقارن الصائت في كلمة «Fée - جنية» (المسجل صوتياً "e")، والصائت في كلمة «fait - عمل، حدث» (المسجل ε). إنهما يتعارضان في نهاية الكلمة، لأننا إذ نستبدل الواحد بالآخر، فإننا نعبر من النطق "fé" (بمعنى "fée") إلى النطق " Fε " (بمعنى "fait"). ولكن توجد سياقات يكون التعارض فيها محيّداً. ويحدث هذا أحياناً لأن الاستبدال لا يدخل فارقاً في المعنى. وتتمثل هذه الحالة عندما يوجد الصائتان "e" و "ε" في مقاطع مفتوحة (= غير منتهية بصامت) في داخل كلمة: إننا نحظى بالمعنى نفسه لكلمة «Pays = بلد، قطر» سواء نطقناها "Pε-I" أم "Pe-I". فالصوتان في تغيّر حر. ويعود التحييد أحياناً إلى استحالة العثور على أي صوت من الأصوات في سياق معين (وهكذا، فإننا لن نعثر في أي كلمة فرنسية، باستثناء أسماء الأعلام، لا على "e" ولا على "ε" بعد الصوت "a"). وأخيراً، يمكن للتحييد أن يقوم لأن أحد العنصرين ممكن فقط: في مقطع ينتهي بالصوت "r"، يمكننا أن نجد "ε" ولكن ليس "e" (لدينا "Fεr"، "fer"، ولكن ليس "fer").

2 - الوسم

إن هذا النموذج الأخير من نماذج التحييد، هو الذي ولّد مفهوم الوسم. وبما إن العنصر نفسه هو الذي يظهر دائماً في المواضع التي يستطيع فيها أحد الاثنين أن يظهر، فإننا نسميه «غير موسوم»، أو نسميه أيضاً «توسعي» (أما الآخر فاستعماله محدد أكثر، ويقال عنه «توكيدي» أو «موسوم»). وفي السياقات التي يكون فيها العنصر غير الموسوم هو وحده ممكناً، فإننا نقول إنه يمثل التعارض كله، أو نقول أيضاً إنه يمثل «الصوت الشامل أو النائب»، أي ما هو مشترك بين صوتي التعارض. ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا، فنضع مسلمة تقول إن غير الموسوم يمثل دائماً الصوت الشامل - حتى في السياقات التي يتعارض فيها مع الموسوم. ويمكن لتعارضهما حينئذ أن يسمى «سالب» حسب مصطلحات تروبتسكوي. وبهذا المعنى يتملك أحد المصطلحين، الموسوم ، سمات تمييزية حرم الآخر منها.

لما كان مفهوم الوسم قد اكتشف في علم وظائف الأصوات، فقد طبق على الوحدات الدالة. ومع ذلك، فقد كان معيار التحييد في هذا الميدان أقل استعمالاً. وفي الواقع، نادرة هي السياقات التي تكون فيها إحدى الوحدات البنيوية الصغرى المتعارضة، ممكنة وحدها. وسنذكر مثالاً من اللغة الألمانية:

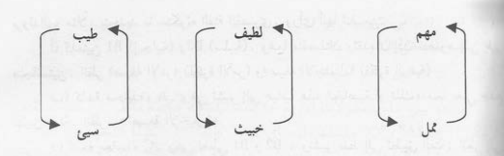
Wie alt ist er?

(«ماعمره؟» والترجمة الحرفية: «كم عجوز يكون هو؟»).

نجد أن استعمال كلمة «jung - شاب» في مكان كلمة "alt" لأمر صعب. وتدعنا الموازاة مع علم وظائف الأصوات أن نتابع بعيداً هنا. والسبب لأننا نستطيع أن نقول إن "alt" في هذا الاستعمال تمتلك القيمة نفسها التي يمتلكها التعارض "jung - alt" إذا أخذ في كليته، وأنها تعد صوتاً شاملاً يمثل فئة العمر. ومع ذلك، فلا توجد إلا حالات قليلة بهذا الوضوح. ولقد نستطيع أن نفكر بسياقات فرنسية مثل «... ce livre est peu - هذا الكتاب قليل...» حيث نجد مثلاً كلمة «intéressant - الأهمية»، ولكننا لن نجد «ennuyeux - مملاً». ومع ذلك، فإن الظاهرة أكثر تعقيداً، لأن الوضع ينقلب مع «un peu - قليل» (فنحن نجد مثلاً عبارة: "ce livre est un peu ennuyeux"، ولكننا لن نجد عبارة: "ce livre est un peu intéressant". ولقد اقترح «ك. توجبي» (P 102- 103) استعمال ظاهرة النقص لكي نميز بين الوحدات البنيوية التوسعية والتوكيدية . ولنفترض أن أي عنصر من الطبقة "A" لا يستطيع أن يظهر من غير أن يكون متوالفاً مع عنصر من عناصر الطبقة "B" (في التمثيل العادي للتصريف الفرنسي، والموصوف بأنه تقاطع بين الصيغ

والأزمنة، فإن الفعل لا يستطيع أن يحظى بصيغة من غير أن يكون مصحوباً بالزمن). وسيوجد النقص إذا كانت بعض عناصر "A" لا تستطيع أن تتوالف مع بعض عناصر "B": إن صيغة الاحتمال، في الفرنسية، لا تستطيع أن تتوالف مع المستقبل. وبما إن الصيغة الإخبارية، بالإضافة إلى هذا، تتوالف مع الأزمنة وترفض صيغة الاحتمال، فإن توجبي يرى فيها قيام مصطلح التوسع المتعلق بالتعارض «صيغة إخبارية- صيغة احتمالية». وسنلاحظ أن التوازي مع علم وظائف الأصوات يضطرنا للقول إن الصيغة الإخبارية، في الشكل «je viendrai - سآتي»، تمثل الصوت الشامل المشترك بين الصيغة الإخبارية والصيغة الاحتمالية: يجب أن نفترض إذن إما أن تكون للصيغة الإخبارية قيمة مختلفة تبعاً لكونها متوالفة مع المستقبل أو مع الحاضر، وإما أن تمثل الصوت الشامل، أي المفهوم العام للصيغة، الصيغة في حالتها المجردة، ومن غير تخصيص.

فإذا اهتممنا بالوحدات الدالة نفسها بدلاً من النظر في الوحدات المعنوية (أي إذا اهتممنا بالعناصر المكونة للمعنى)، فإن مفهوم الوسم سيجد حقلاً للتطبيق لا اعتراض عليه. والسبب لأنه يسمح بوصف لعدم التناسق الموجود بكثرة في الفئات الدلالية. ولنأخذ الوحدتين الدلاليتين: «homme - إنسان» (يجب أن نفهم من هذا أن «الإنسان ذكر». انظر اللاتينية vir)، و«Famme - امرأة». وسنجد أنهما تشكلان الفئة الدلالية «humain - إنساني». وسيقال عن العنصر «homme -إنسان» إنه، في الفرنسية، غير موسوم. والسبب لأنه يوجد دال، هو الكلمة "homme"، يشير مرة إلى مفهوم «الرجل»، ومرة إلى فئة «الإنساني». أو لنأخذ أيضاً من الفئة الدلالية الكلمتين: «intéressant -مهم» و«ennuyeux -ممل». وسيقال عن القطب «مهم» إنه غير موسوم، وذلك لأن الصفة نفسها «مهم»، والتي هي قابلة لتمثيله («هذا كتاب مهم»)، تستطيع أيضاً أن تمثل الفئة كلها. وهذا ما يحصل مثلاً في المقارنة: إننا حين نقول إن «A أكثر أهمية من B»، فإننا نضمر أن A و B يستحقان أن يقال عنهما إنهما مهمان، بالمعنى القوي لهذه الكلمة (وعلى العكس من ذلك، فإن التعبير «A أكثر إملالاً من B» يجعلنا نفكر بأن A و B مملان). ولذا، فإن التمييز بين عناصر دلالية موسومة وغير موسومة مفيد أيضاً لفهم آلية السلب. وهنا لبعض التعابير (مثل الفرنسية ne .... pas) أثر خاص عند ما تطبق على كلمة تمثل المصطلح غير موسوم لفئة من الفئات: يميل التعبير الذي نحظى به حينئذ إلى تمثيل القطب المعارض (موسوم). وعلى العكس من ذلك، فإن السلب نفسه، إذا طبق على كلمة تشير إلى القطب «موسوم»، فإنها لا تفضي إلى القطب غير موسوم، ولكن إلى منطقة متوسطة من الفئة. مثال (تمثل الأسهم أثر السلب):



■ حول مفهومي التحييد والوسم انظر:

N. Troubetzkoy, Principes de phonologie, trad. fr., Paris, 1949, chap. "Diacritique", § 3 et 5 ; R. Jakobson, "Zur Struktur des russischen Verbums", in Charisteria Mathesio, Pargue, 1932, p. 74-84; C.E. Bazell, "On the neutralisation of syntactic oppositions", Travaux du Cercle linguistique de Copenhague, 1949; K. Togeby, Structure immanente de la langue française, Copenhague, 1951, cité ici d'après la 2e édition, Paris, 1965. L.R. Horn (A Natural History of Negation, Chicago, Londres, 1989, chap. 3) étudie la notion de marque dans ses rapports avec la négation.

3 - المشاركة

يؤول هيلميسليف وبروندال عدم مماثلة الفئات اللسانية التي تكشف عنها ظاهرة الوسم بوصفها حالة خاصة لـ «مبدأ المشاركة». وهو مبدأ، كما يرى «ل. ليفي-بريهل»، يميز الذهنية البدائية. إنه يسمح بتمييز منطق اللسان (الذي يسميه هيلميسليف المنطق الذاتي) من منطق المنطقيين. وبالفعل، فعوضاً عن القول إن كلمة «homme - إنسان» ملتبسة لأنها تشير مرة إلى هذه الوحدة، ومرة ثانية إلى الوحدة الأخرى من الوحدات الدلالية «إنسان مذكر» و«إنساني»، قبلنا بوحدة دلالية مع مجموع معاني كلمة «إنسان»، وجب علينا أن نقول إنها تُدخل وتستبعد الوحدة الدلالية «امرأة» في الوقت نفسه. وإن هذه التغطية النسبية (المشاركة) للوحدتين اللتين تستبعدان نفسيهما بالتبادل، لتجعلنا نخرج من المنطق، بالمعنى التقليدي للمصطلح، الذي بنى مفاهيم «التعاكس» و«التناقض» لكي يعبر عن الشكلين الرئيسين للاستبعاد المتبادل. وإذا كان هذا هكذا، فإن كلمتين متعاكستين ومتضادتين، بالتحديد، لا تستطيعان أن تتفقا على شيء واحد. فنحن لا نستطيع أن نكون في الوقت نفسه سوداً وبيضاً، ولا بيضاً وغير بيض.

يعتقد هيلميسليف وبروندال أنه من الممكن تحديد، عن طريق حساب مسبق، مختلف النماذج الممكنة للفئات اللسانية، وذلك تبعاً لصيغة مشاركة وحداتهم. ولقد بدأ

بروندال، مثلاً، بتحديد ما ستكونه الفئة القصوى. ورأى أنها تتضمن:

أ) كلمتين B1 (إيجابية) وB2 (سلبية). وهما منفصلتان وتقدمان إذن خصوصيتين غير متجانستين: انظر «صيغة الأمر» (فكرة الأمر) و«صيغة الاحتمال» (فكرة الرغبة).

ب) كلمة محايدة، A. وهي تشير إلى غياب هذه الخاصية أو تلك، مما يعني عدم تطبيق الفئة. انظر: «الصيغة الإخبارية».

3) كلمة معقدة، C. وهي تغطي B1 و B2 ، وتشير فقط إلى تطبيق الفئة: انظر إلى هذا الخليط من الأمر والرغبة، الذي من الممكن أن يكون في بعض اللغات، مثل «صيغة التمني».

4) وكلمتين معقدتين وقطبيتين في الوقت نفسه D1 و D2 وهما تعادلان C، ولكن بالإلحاح على الجزء B1 من C. وتسمى هاتان الكلمتان «التعقيد الإيجابي» و«التعقيد السلبي». وإنه من الصعب في الفرنسية أن نجد وحدات دلالية تمثل D1 وD2، وتعبر عنها وحدات لغوية بسيطة. ونستطيع مع ذلك أن نفكر بمعاني التراكيب المولفة «نصف مليئة» و«نصف فارغة».

وإذا أخذنا هذه الكلمة أو تلك من هذه الفئة القصوى، فإننا نستطيع، كما يرى بروندال، أن نتصور إمكانية وجود أربع عشرة فئة أخرى، وعدداً كبيراً من التوليفات الممكنة استعارياً، وستة عناصر غير مقبولة لسانياً (لأنه من غير المقبول أن يوجد سلب من غير أيجاب، أو أن يوجد معقد سبلي من غير معقد إيجابي، والعكس بالعكس).

■ L. Hjelmslev, "La catégorie des cas", Acta Jutlandica, 1935 et 1937; V. Brøndal, Essais de linguistique générale, Copenhague, 1943, chap. 3.Le nº86 de Langages (juin 1987) est consacré à "l'actualité de Brøndal". Documentation sur d'autres systèmes analogues dans K. Togeby (cf. bibliographie précédent), p. 104-105.

4 – المسدس المنطقي

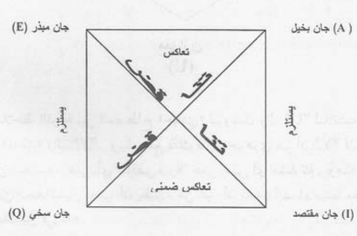
لقد صمم هيلميسليف وبروندال مفهوم المشاركة بوصفه منطقاً ذاتياً، و إنه لمن المدهش كذلك أن يصل الفيلسوف والمنطقي «ر. بلانشيه» إلى تحديد نموذج تنظيمي مشابه يتعلق بفئات الفكر «الطبيعي»، ولكن بالاستناد إلى العلاقات المنطقية الأكثر تقليدية (يعود الفضل في التقارب بين بلانشيه وبروندال إلى غريماس الذي فسر هذا التقارب بوجود «بنى أولية للمعنى»). فلقد اتخذ بلانشيه لنفسه نقطة انطلاق يسميها المنطقيون تقليدياً «مربع أرسطو». والمقصود أربعة نماذج من المقولات المعروفة لدى أرسطو:

A – («كل البشر أموات»).

B - («ما من بشر ليس ميتاً»).
I - («بعض البشر ميت»).
Q - («بعض البشر ليس ميتاً»).

توجد بين هذه المقولات الأربع علاقات منطقية خاصة (انظر إلى الترسيمة في الأسفل): إن "A" و"Q" متناقضتان، أي لا تستطيعان أن تكونا صحيحتين معاً، أو خاطئتين معاً في الوقت نفسه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "E" و"I". إن "A" تستلزم وجود "I"، وإن "E" تستلزم وجود "Q". ولقد نعلم أن "A" و"Q" متعاكسان، أي لا يستطيعان أن يكونا صائبين في الوقت نفسه، ولكن يمكن أن يكونا خطأين في الوقت نفسه. وأما "I" و"Q"، فمتعاكستان ضمناً، أي لا تستطيعان أن تكونا خطأين في الوقت نفسه، ولكن تستطيعان أن تكونا صائبتين في الوقت نفسه. ويعطي بلانشيه لهذا المربع توسعين:

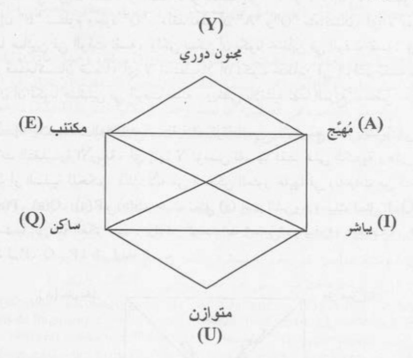
أ- إنه يلاحظ أن العلاقات المنطقية المكونة للمربع لا تصلح فقط بالنسبة إلى نماذج المقولات التقليدية الأربعة، أي إنها لا تؤسس نفسها فقط على الكمية وعلى السمة الإيجابية أو السلبية للحكم. ذلك لأنه من الممكن العثور عليها في رباعيات من المقولات مثل: P(a)، Q(a)، R(a)، S(a)، حيث تمثل (a) اسم الشيء، وحيث تمثل P، Q، R، S مسنداً منتمياً إلى فئة الفكر نفسه. ولتكن المسندات «بخيل»، «مبذر»، «مقتصد»، «سخي» مسندات لـ P، Q، R، S. ليدنا المربع.



وإننا لنستطيع كذلك، في فئة الحرارة، أن نضع في "A" «حرارة»، وفي "E" «برودة»، وفي "I" «فاتر»، وفي "Q" «ندي». أو كذلك أيضاً، قد نحظى، من بين الصفات

التي تشير إلى مواقف ممكنة إزاء الخطر، بـ "A" «جسور»، "E" «جبان»، "I" «شجاع»، "Q" «محترس».

ب- ويقترح بلانشيه توسعاً ثانياً بتحويل المربع إلى مسدس. وذلك بضم موقعين إضافيين، "Y" (وتحدد بوصفها "إما A وإما "E")، و"U" (وتحدد بوصفها «I» وQ في الوقت نفسه»). ومن هنا تكون الترسيمة (ولكي نبسط، فإننا لن نشير، بالنسبة إلى كل موقع، إلا إلى المسند):



وسنلاحظ القرابة بين المصطلح «حيادي» لبروندال والـ "U" لبلانشيه، وكذلك بين المصطلح «معقد» والـ "Y". ويبقى مع ذلك فارق جوهري هو أن "Y" لا تشتمل، على العكس من «معقد»، على أي تناقض، ولا حتى على أي مشاركة. وهذا يعني أن أحد المصطلحين المتعاكسين يجب أن يطبق، من غير أن يحدد أيهما، بينما مصطلح المعقد يجمع المتعاكسين في ذاته.

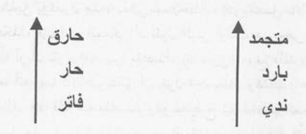
إن تطبيق مثل هذه الترسيمات المنطقية على الفئات المعجمية للغة قد أصبح صعباً لأننا لم نعد نجد أن للمصطلحين " I " و" Q " خاصية أن يتضمنهما المصطلحان "A" و"E" بالتبادل. فهل يمكننا أن نؤكد مثلاً أن «كل» تتضمن «بعض»، وأن «بخيل» تتضمن «مقتصد»، وأن «مكتئب» تتضمن «ساكن»، وأن «جبان» تتضمن «محترس»؟ ونضع في

مواجهة اللسانيين الذين يؤكدون هذا، بعض الملاحظات التي تتصل بالاستعمال العادي لهذه الكلمات. وهكذا، فإنه لمن الممكن أن نقول «ليس أولئك هم بعض الأصدقاء الذين جاؤوا، إنهم جميعاً» أو أن نقول «إنه ليس مقتصداً، إنه بخيل». ومع ذلك، فإن الذي يقول «بعض».يعني عموماً أنه ربما كان غير دقيق أن يقول «جميعاً». وكذلك، عندما نتكلم عن علاقة الشخص بالمال. فإذا قلنا عنه مقتصد، وهو مصطلح تبع لخطاب تمجيدي، فسيكون غريباً أن نصفه فيما بعد، في الخطاب نفسه، إذ نقدمه بوصفه بخيلاً (أو ربما يكون التصويب هو المقصود حينئذ: «إنه مقتصد، بل ربما أقول بالأحرى إنه بخيل»). ولكي تكون هناك إجابة على هذه الاعتراضات، يجب أن توضع العلاقات المنطقية للتضمين في بنية اللغة، وأن نميز فيها قيود المحادثة: إن هذه القيود هي التي تمنع أحياناً عمل التضمينات الذي تسمح اللغة به في الخطاب. وأخيراً، فإن ماهو موضع التساؤل في هذه المناقشات، هي العلاقات بين اللغة والخطاب. فهل ننظر إلى الخطاب بوصفه مكاناً توضع اللغة فيه موضع الفشل (وهل يمكننا في اللغة أن نحافظ على تضمين «كل» لـ «بعض» أو «بخيل» لـ «مقتصد»)، أو هل نظن بأن الخطاب يستغل الإمكانات المسجلة في اللغة (وهل لم يعد لهذه التضمينات أي مبرر)؟

■ R. Blanché, Les Structures intellectuelles, Paris, 1966. - Sur l'interprétation linguistique du carré d'Aristote: L.R. Horn, A Natural History of Negation, Chicago Londres, 1989, chap. 4. - Sur la réinterprétation de ce carré dans la sémiotique d'A.-J. Greimas (les relations entre les quatre termes n'ayant plus, dans ce cadre, leur signification logique traditionnelle), voir A.-J. Greimas et J. Courtès, Sémiotique: dictionnaire raisonné de la théorie du langage, t. I, Paris, 1979, article "Carré sémiotique", ainsi que les compléments donnés dans le tome 2, Paris, 1986.

5 - تدرج

إن وصف العمل اللساني، يكون سهلاً في الغالب، إذا نظرنا إلى بعض الفئات بوصفها متدرجة، أي إذا أقمنا بين عناصرها نظاماً خطياً، وبنية أكثر بساطة من العلاقات المنطقية التي يستعملها بلانشيه. وهكذا، فإنه لمن المصلحة أن نصنف كلمات الفئة المعجمية على سلم موجه نحو اتجاه ما. وإننا لنفترض حينئذ بالتحديد أن تكون الكلمة "Y" أكثر قوة من الكلمة "X" إذا صادفنا، ونحن نطوف السلم تبعاً لهذا الاتجاه، "X" قبل أن نصادف "Y". فمثلاً، ربما توجد فائدة، من أجل وصف الفرنسية، في إنشاء فئتين تتضمنان، بالتبادل، الصفات «ندي، بارد، متجمد، فاتر، حار، حارق»، وتكون منظمة على النحو التالي:



ونستطيع لتبرير هذا التمثيل أن نبين بأنه يسهل وصف بعض الظروف، مثل: «même – حتى»، «seulement – فقط»، «presque – تقريباً» (من وجهة نظر بسيطة «للصواب»، ربما كان مبرراً أيضاً إنشاء فئة واحدة مع الصفات الست، وذلك بوضعها على السلم نفسه، وتكون موجهة مثلاً تبعاً لدرجات الحرارة المتصاعدة). وبالفعل، فإن الاختيار الذي جئنا على اقتراحه ليسمح أن نعطي للكلمة «même – حتى»، عندما تتصل بكلمتين من فئة ما، وصفاً عاماً، يشترط على "Y" وجوب أن تكون أكثر قوة من "X" في سلسلة مثل: "X" بل حتى "Y" («الجو ندي، بل حتى بارد»، «الجو دافئ، بل حتى حار»). وكذلك، إذا قبلنا السلمين المقترحين، فإننا نستطيع أن نصف الكلمة «seulement – فقط» مفترضين أن التثمين «فقط X» مقدر لمنع كل تثمين "Y"، حيث ربما تكون "Y" أقوى من "X" (إننا نقول: «الجو ندي فقط» وذلك لكي نستبعد إمكانية القول: «الجو بارد». وإننا لنقول: «القهوة حارة فقط» لكي نستبعد أن تكون حارقة). وإننا لنستطيع أيضاً أن نفترض بأن التعبير «presque Y – تقريباً Y» يوضح نفسه غالباً بكلمة "X" أقل قوة من "Y" وليس بكلمة أكثر قوة على الإطلاق (إن التعبيرين «تقريباً بارد، وتقريباً حار» يستطيعان أن يتوضحا بالتبادل عن طريق «ندي، ودافئ» وليس على الإطلاق عن طريق «متجمد أو حارق»). لذا، فإنه من غير مفهوم التدرج (وفي الحالة الخاصة للصفات المعبرة عن درجة الحرارة، من غير إنشاء للسلمين)، فإن وصف الكلمات «تقريباً، فقط، حتى» ربما يكون أكثر صعوبة: إن هذه إذن نظرات بنيوية، مستقلة عن «معرفتنا» للواقع المشار إليه بالصفات التي تبرر دخولها إلى فئتين متدرجتين.

وثمة تبرير آخر يتفق مع التبريرات السابقة. وأنه ليظهر عندما تطبق صورة بلاغية مثل التلطيف على كلمات فئة معجمية. وتبعاً للتعريف المعتاد، فإن للكلمة التي يستخدمها التلطيف معنى أكثر قوة من معناها العادي. ولكن هذه الفكرة الخاصة بقوة المعنى إلى حد ما، تستلزم وجود تدرج للمعاني، وهذا أمر لم تحدده البلاغة مطلقاً. ولكي نصنع هذا، فإننا نستطيع أن نلجأ إلى التدرج اللساني لكلمات فئة ما، وذلك كما تمثلت لتوها تماماً:

سنحدد حينئذ صيغة البلاغيين «تستخدم الكلمة بمعنى أقوى من معناها العادي» كما «يمكن لكلمة أقوى منها وتنتمي إلى الفئة نفسها أن تفسرها». وإننا إذ نعلم، بالملاحظة، أن التعبير «الجو ندي» عندما يستخدم تلطيفاً، فيمكن تفسيره بـ «الجو بارد»، و«الجو دافئ»، وبـ «الجو حار». وإذا كان هذا هكذا، فلدينا سبب إضافي لكي نفترض أن «بارد» «أكثر قوة» من«ندى»، وأن «حار» «أكثر قوة» من «دافئ».

(ملاحظة: ربما تظهر دراسة أكثر تفضيلاً أن كلمة «دافئ» ملتبسة، ويجب أن توضع بالفعل في فئتي الترسيمة الموجودة في الأعلى - وهذا على كل حال لا يمثل حالة الكلمة «بارد»).

إذا كان يمكن لتدرج الفئة أن يقوم بوساطة معايير بنيوية، تعد جزءاً من عمل اللغة، فإنه يبقى أن نعرف على أي شيء يتأسس التدرج اللساني. فهذه قضية أصبحت مركزية بالنسبة إلى الدلاليات المعاصرة. ويمكن للمرء أن يدافع عن ثلاثة مواقف على الأقل. الأول، ونسميه الموقف «الإدراكي». وهو يقضي أن نقول إن الفئات المعجمية تمثل خواص تنتمي إما إلى الواقع، وإما إلى التمثيل الإنساني للواقع. وإن هذه الخواص لتجد نفسها متدرجة: يمكن للشيء أن يمتلكها إلى حد ما. وهكذا، فإن وجود السلم الموجه، حيث تقوم الكلمات «ندي»، «بارد»، «متجمد»، ربما يثبت لأن هذه الكلمات تشير إلى درجات مختلفة، وتبعاً لها تستطيع خاصية البرودة أن تتحقق في الأشياء، وعلى الأقل كما نمثلها نحن. ويبقى أن نبين الآن أنه توجد في البرودة درجات. وقد يكون أحد الحلول البسيطة، التعلل بوجود قياس مادي، ولكن ميزان الحرارة لا يعرف إلا سلماً، ولا يستطيع أن يميز التدرج من البرودة إلى الحرارة. ويبدو اللجوء إلى «الحس السليم»، وإلى «التجربة المشتركة» أكثر إرضاء، ولكن إذا كنا نتصوره في حالة درجات الحرارة، إلا أنه لن يقول شيئاً كثيراً بالنسبة إلى فئات أكثر «تجريداً»، مثل «الظرافة واللطافة»، و«الحب»، و«التفاني»، و«الذكاء»، إلى آخره. وهل يعد فعلاً من أحداث التجربة أن هذه الخواص يصار إلى امتلاكها تبعاً لمعيار الكثرة والقلة؟ ومن هنا، فقد نشأ نموذج ثالث من نماذج المحاجة، وإنه ليستخدم غالباً. فنحن نستطيع أن نقول: «إن بحر الشمال أكثر برودة من المانش»، و«وبيير أكثر ذكاء من بول»، و«ماري تحب جان أكثر من لوسي». ولكن لكي تثبت هذه الحجة الأخيرة، المؤسسة على وجود بنية لسانية هي المقارنة، السمةَ التدرجية للخواص، فيجب أن يكون قد قُبل سابقاً أن المقارنة تعني الدرجة التي بموجبها تُمتلك الخاصية: نفترض إذن أن الجمل السابقة تستلزم وجود بعض الأشياء، مثل: البرودة، والذكاء، والحب بالنسبة إلى جان، والتي قد تكون حاضرة، بشكل تبادلي، في بحر الشمال أكثر من

حضورها في المانش، وعند بيير أكثر من حضورها عند بول، وعند ماري أكثر من حضورها عند لوسي. ولقد انتقد بنفينيست هذا المتصور للمقارنة، الذي يماثل بين درجات المقارنة ودرجات امتلاك خاصة من الخواص. وتبعاً له، فإن قولنا: «إن A هي أكثر X من B»، فإن هذا يكون فقط «في الخطاب الذي نكون نحن بصدد إنشائه»، وإن تأكيد أن "X" هي من "A"، ونكرانها من "B" - فإن هذا يعود، في المنظور الحجاجي الذي طوره «ج.س. آسكومبر» و«أوزوالد ديكرو»، إلى استخلاص، بخصوص "A" الاستنتاجات المرتبطة بكفاءتها بوصفها "X". وأما ما يتعلق بـ"B"، فإن هذا يعود إلى استخلاص الاستنتاجات المرتبطة بكفاءتها بوصفها ليست "X". ولذا، فإن النظرية الخاصة بالمقارنة لتكون مفترضة مسبقاً، عندما نأخذ هذه الأخيرة إثباتاً لسمة متدرجة للخواص التي إليها ستعود الفئات اللسانية.

وأما الحل الثاني، فيتمثل في النموذج المنطقي. وإنه ليلجأ إلى مفهوم التضمين. وإننا لنفترض تحديداً أن "Y" أكثر قوة من "X" إذا تضمنت "Y" وجود "X"، هذا بما إن العكس غير صحيح. وهكذا، فإن ما يبرر الاعتداد بأن «متجمد» أكثر قوة من «بارد»، هو أن «متجمد» تتضمن «بارد»، بينما «بارد» فلا تتضمن «متجمد». وثمة مشكلة نظرية أساسية يثيرها هذا الحل. وتتعلق هذه المشكلة بصعوبة تحديد مفهوم التضمين المستعمل هنا بوصفه أداة للتحليل اللساني. فالقول إن كلمة تتضمن أخرى، هل هذا يدعم بأن الأشخاص الذين يطبقون الأولى على وضع ما، مستعدون لكي يقبلوا بأن الثانية تنطبق أيضاً على هذا الوضع؟ ربما كان هذا التحديد يلائم المثل الذي أعطيناه آنفاً، حيث كانت الكلمات المقارنة قليلة الابتعاد الواحدة من الأخرى. ولكن الأمر سيكون غير ذلك إذا كانت الكلمات جد بعيدة بعضها من بعض. فوصف درجة الحرارة بأنها متجمدة، فهذا لا يبدو أنه يرغم على القبول بأنها ندية، على الأقل في الاستعمال العادي للغة. ولقد يعني هذا أننا منقادون إذاً أن نضرب صفحاً عن استعمال الكلمات، وأن ننظر إلى الأشياء نفسها التي يتحدث الخطاب عنها، وذلك لكي نحدد مفهوم التضمين الذي نستخدمه. ولذا، فلقد نزعم أن الكمية الموضوعية للبرودة التي يملكها الشيء المسمى «متجمد» تشمل كمية الشيء المسمى «ندي» فقط، وذلك بما إن العكس غير صحيح. وكذلك، فإن كمية الحرارة للشيء «الحارق» تتضمن كمية الحرارة للشيء «الدافئ»، وليس العكس. ولكن يستطيع هذا اللجوء إلى الكميات الموضوعية أن يبدو وهمياً. والسبب لأنه ليس الواقع هو الذي يدفع إلى التمييز بين الكميات الباردة والكميات الحارة. فهذا التمييز مرتبط حقيقة باللغة التي تجعلنا نرى درجة الحرارة إما من وجهة نظر البرد، وإما من وجهة نظر الحرارة. وبالإضافة إلى هذا، كيف نتكلم عن التضمينات الموضوعية عندما يكون المقصود هو المفاهيم المجردة: ما هو

الشيء الذي يوجد من منظور كمي فيما هو «يُعشق» أكبر مما هو موجود ببساطة في «لطيف»؟ إن متصوراً يتضمن التدرج قد يرغم على النظر إلى كل التدرجات في فئات الكلمات المجردة بوصفها استعارات.

ولكي ينجو المرء من نتائج هذا النموذج، فلقد تم بناء نظرية «حجاجية» للتدرج. والفكرة الأساس لهذه النظرية، هي أن معنى ما إنما تكوّنه إمكانات الحجة التي يعطيها: أن نصف الكلمة «لطيف»، فهذا يعني أن نقول أي نوع من الاستنتاجات يمكن أن نبرره بتطبيق هذه الصفة على شخص ما. ومادام الحال كذلك، فإن مفهوم التبرير ليعد مفهوماً تدرجياً بشكل أساسي: يوجد بالنسبة إلى الاستنتاج الواحد حجج أكثر قوة من حجج أخرى. فأن نقول إن الكلمة "Y" كلمة أعلى من الكلمة "X"، في الفئة ذاتها، فهذا يعني أن نقول إن الاستنتاجات المبررة بوصف شيء من "X"، ستكون مبررة بصورة أفضل إذا وصفنا هذا الشيء بـ "Y". وإذا كنا لكي نرفض نزهة نتذرع بأن الطقس ندي، فإننا سنبرر أيضاً بصورة أفضل هذا الرفض إذا وصفنا الطقس بأنه بارد، وستكون الحجة أبلغ إذا قلنا إنه متجمد. ولهذا السب على كل حال، فإن الكلمة «حتى» لتعد أحد المعايير الرئيسة لملاحظة التدرج. وبشكل عام، فإن مايتبع «حتى» يكون ممثلاً بشكل أكثر قوة مما يسبقه من منظور حجاجي. ولذا، فإنه ليس من المدهش إذن، إذا كانت الكلمة "Y" أعلى من كلمة "X" الداخلة معها في الفئة نفسها. فنحن نستطيع أن نقول: "إن "X"، بل حتى "Y"، وليس العكس. ويفضي هذا المتصور إلى تحديد التدرج اللغوي انطلاقاً من حدث الخطاب، أي من المحاجة. وبهذا المعنى، فإن التدرج يعد أكثر «بنيوية» من المتصورات السابقة، لأنه يحاول أن يستمر في داخل النظام اللساني. وإنه على الرغم من هذا (أو بسبب هذا)، فإن التدرج يثير عدداً من القضايا التي تفضي إلى تعديل مستمر. ويجب على أنصاره، من وجهة نظر تجريبية، أن يشرحوا مثلاً لماذا بعض الاستنتاجات التي تبررها كلمة ضعيفة من كلمات الفئة، لا تكون كذلك، إذا وقفنا بها عند حدود الاستعمالات الملاحظة عن طريق كلمة أقوى: إننا نستطيع أن نبرر مشروعاً للنزهة إذا قلنا الطقس ندي، ولكن ربما توجد بعض المازوخية في تبرير النزهة عن طريق التذرع بأن درجة الحرارة متجمدة. وإنه ليس من السهل نظرياً، من وجهة أخرى، أن نحدد المعنى المعطى بدقة من خلال هذا المنظور للكلمة «محاجة». إذ يجب تمييز هذا المفهوم من البرهان المنطقي ومن الجهد البلاغي للإقناع في الوقت نفسه. ولكن هل يمكن لهذا أن يتم صنعاً من غير لجوء إلى علم نفس للكلام، يخرجنا من الإطار النظري المختار؟

■ لقد درست قضية التدرج في اللغات حتى عام 1970 تقريباً: انظر خاصة:

Un article de Sapir de 1944, "Grading, a study in semantics", dont la traduction forme la 3e section de E. Sapir, Linguistique, Paris, 1968.- Sur les rapports entre litote et orientation, O. Ducrot, "Présupposés et sous-entendus", Langue française, déc. 1969, p. 41-42. -La conception de la gradualité ici qualifiée de "congnitive" est développée dans R. Rivara, Le Système de la comparaison, Paris, 1990. Voir aussi, du même auteur, "Adjectifs et structures sémantiques scalaires", L'Information grammaticale, juin 1993. -Le texte de E. Benveniste auquel il a été fait allusion se trouve dans Noms d'agent et noms d'acton en indo-européen,Paris, 1944, p. 126 s. - L'utilisation de certaines formes d'implication pour traiter les phénomènes scalaires est proposée par L.R. Horn dans sa thèse, On the Semantic Properties of Logical Operators in English, Berkeley, 1972, et dans son livre de 1989 sur la négation, chap. 4 (cf. bibliographie précédente). ainsi que par G. Fauconnier, "Pragmatic scales and ogical structures", Linguistic Inquiry, 1975, n°6, p. 353-375. - Une théorie argumentative de la gradualité est proposée par O. Ducrot dans le dernier chapitre de La Preuve et le dire, Paris, 1973 (repris et remanié dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980). Elle est développée dans J.-C. Anscombre et O. Doucrot, L'Argumentation dand la langue, Bruxelles, 1983, et critiquée, notamment, par G. Fauconnier, "Remarques sur la théorie des phénomèmes scalaires", Semantikos, 1976, n°1, p. 13-36.

6 – النموذج الأصل

بالتوازي مع مفهوم التدرج، جرى استعمال مفهوم النموذج الأصل أكثر فأكثر منذ عام 1970. وذلك لإنشاء تعارض بين الفئات اللسانية والفئات العلمية (تماماً كما تم تصور هذه الأخيرة في تمثيل سطحي ومثالي للعلم). وفي البداية، كانت الملاحظة أنه من المستحيل، بالنسبة إلى معظم الفئات المذكورة في الخطاب العادي على الأقل، تحديد الشروط الضرورية والكافية للانتماء إلى هذه الفئات، وهذا يعني مجموع الخواص التي يملكها كل أعضاء الفئة، وهم فقط. ومثال ذلك ما يملكه كل الحيوانات المسماة «العصافير» في الاستعمال العادي للغة، وهم فقط. وهكذا، فقد أظهر علماء النفس، تجريبياً، أن الذوات لا تقدر أن تعطي مثل هذه التحديدات بالنسبة إلى المفاهيم التي تستعملها. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يقدرون أن يشيروا إلى فئات فرعية للفئة، وأن يعطوا، خاصة، إلى هذه الفئات الفرعية درجات تمثيلية مختلفة إزاء الفئة العامة: تبدو الطبقة الفرعية لعصافير الدوري في أوربا وفي أمريكيا الشمالية ممثلة ممتازة لطبقة الطيور، بينما الدجاج والنعام فينظر إليها بوصفها «أقل» من الطيور. وهذا ما نعبر عنه حين نقول إن العصفور الدوري، بالنسبة إلى الذوات المراقبة، يمثل «النموذج الأصل» للطيور. وإننا لنستطيع فيما يخص الطبقات الفرعية الأخرى أن ننظمها تبعاً للتمثيل الأكبر إلى حد ما،

والذي تعزوه الذوات إليها. وتسمى غالباً هذه الدرجة من التمثيل «النموذجية الأصل»، لأنها تتصل بشبه كبير إلى حد ما مع النموذج الأصل. وهو شبه سيقاس بعدد السمات التي يتقاسمها معه.

لقد استعمل اللسانيون هذه الأبحاث اللسانية استعمالاً واسعاً وممتداً. وقد بنوا، انطلاقاً منها، «دلاليات للنماذج الأصول». وسنشير إلى ثلاثة وجوه لهذا الاستثمار. فهي تسمح، أولاً، بإدخال نوع من التدرج إلى فئات تتعلق، ليس بالخواص (كتلك التي تتعلق بدرجة الحرارة كما جرى الحديث عنها في القسم السابق)، ولكن بالأشياء، وبالفئات حيث تكون المعايير اللسانية المعتادة للتدرج (مثل: حتى، تقريباً، فقط، المقارنة) صعبة الاستعمال: قد نستطيع أن نقيم بين الكلمات «عصفور، دوري، دجاجة، نعامة» التي هي من فئة «الطير» سلماً يوازي السلم الذي بني من أجل الكلمات «متجمد، بار، ندي»، والتي هي من فئة «البرودة».

وإن مفهوم النموذج الأصل، ليستخدم، من جهة أخرى، لمعالجة ظاهرة تعدد المعاني.

(ملاحظة: تعد الكلمة متعددة المعاني إذا كانت تملك معانٍ مختلفة، ونحس بينها مع ذلك قرابة. ويجب تمييز مثل هذه الظاهرة من الاشتراك اللفظي أو من الالتباس المكونين من ذات الصوت الذي يستطيع أن يحمل قيماً دلالية لا علاقة لبعضها مع بعضها الآخر. وهكذا، فإن الصوت المكتوب في الفرنسية "cousin" يعد ملتبساً، لأنه يشير إما إلى أحد الأقرباء، وإما إلى حشرة. بينما الكلمة "pièce"، فتعد، على العكس من ذلك، متعددة المعنى، وذلك تبعاً أن يكون المقصود قطعة من النقود، أو من القماش، أو من المسرحية، أو من الشقة، إلى آخره).

إذا نظرنا إلى مجموعة المعاني المختلفة لكلمة متعددة المعاني بوصفها فئة، فإننا نستطيع أن نفكر بتنظيم هذه الفئة، وأن نميز فيها معنى نموذجي الأصل، ثم نصنف الباقي تبعاً لقربهم الكبير منه. وإننا لنستطيع كذلك أن نأمل بالحصول على نتائج تتعلق بطبيعة الذهن، وذلك لأن مثل ذلك المعنى النموذجي الأصل قد يجذب إليه هذه المعاني الهامشية بدلاً من تلك الأخرى.

فلنشر، أخيراً، إلى أننا نستطيع أن نستخدم مفهوم النموذج الأصل لكي نميز المتصورات نفسها التي يبنيها اللسانيون إذ يريدون الكلام عن اللغة. وهكذا، فإنه لمن الصعب جداً صياغة شرط ضروري وكافٍ يحدد متصور الصفة، ويكون ممتلئاً إذن بكل كلمات هذه الفئة، وبها وحدها. ولكن قد نفكر بأن بعض الصفات إنما تكون كذلك بصفة النموذج الأصل، وأن أخرى (مثل: «mal - خطأ، سوء، ألم»، «psychologue -

نفساني») تكون كذلك بصورة أكثر هامشية: إن لها استخدامات (أتألم، هذا يؤلم، إن علماء النفس يفكرون بأن ...) على النحو الخاص للصفة.

إذا كان التمييز بين عناصر نموذجية الأصل وعناصر هامشية يبدو أنه يسم عدداً من الفئات اللسانية، فإن القضية الجوهرية تتمثل في تحديد العلاقة التي توجد بين العناصر وتسمح بتنفيذها في الفئة نفسها. وإن الحل المعتاد، والمستعمل غالباً، ولا سيما في اللسانيات، ليقضي باللجوء إلى استعارة، كان فيتجانشتين قد أدخلها، وهي «التشابه العائلي» (تتطلب اللياقة الحالية الابتهاج أمام عمق هذا المفهوم، واستعماله بشكل دوغمائي، بينما له في النص الأصلي وظيفة نقدية محضة). ولكن من الصعب على المرء أن يقول على أي شي يشتمل هذا «السمت العائلي» الذي سيقارب بين عناصر تنتمي إلى الفئة نفسها. ويمكننا أن نفترض بأن المقصود هو سمة مشتركة بين الجميع (وهكذا، فإنه قد يوجد، كما في حالة تعدد المعانين، معنى مجرد بشكل أساسي. وإن هذا المعنى سيكون مخصصاً إلى حد ما في كل واحد من المعاني التي لوحظت في الاستعمال). ولكن هذا المتصور للسمت العائلي يمثل إدخال فكرة الشرط الضروري والكافي، والتي بالضد معها تماماً قد تم إنشاء نظرية النماذج الأصلية. والحل المتطابق أكثر مع روح النظرية يشترط على كل زوج من عناصر الفئة أن يمتلك سمة مشتركة، وهذا ما يفسح مجال الممكن لأي سمة كي لا تكون مشتركة مع الجميع (وفي حالة تعددية المعاني، فإننا سنتجه إلى القول إن كل معنى هامشي يتقاسم بعض السمات إما مع معنى النموذج الأصل، وإما مع معنى هامشي آخر). فإذا اخترنا مثل هذا الحل، فإن معرفة النموذج الأصل ستصبح غير كافية للتحقق من شيء آخر بوصفه عنصراً هامشياً من عناصر الفئة: يستطيع هذا الشيء أن لا يكون بينه وبين النموذج الأصل أي شيء مشترك، ولكن أن يكون مرتبطاً معه بسلسلة من العناصر الهامشية الأخرى، والتي تكون معرفتها حينئذ ضرورية للتحقق منه، أي لإدراك «تشابهه العائلي» مع النموذج الأصل. وربما كان يجب التمييز بين نموذجين من الفئات. وإن هذا ليكون إذا كان التشابه الذي يكوّنها يجيب على هذا التحديد أو ذاك من هذه التحديدات.

■ من أجل نقد لمفهوم الشرط الضروري والكافي، انظر:

H. Putnam, Philosophical Papers, t. 2: Mind, Language and Reality, Cambridge, Londres, New York, 1975.-La théorie psychologique des prototypes a été introduite par E.Rosh:"Natural categories", Cognitive Psychology, 4, 1973,p. 328-350. Elle a été appliquée au fraçais par D. Dubois: "Analyse de 22 catégories sémantiques du français", L'Année psychologique, 1983, p. 465-489.

حول الاستثمار اللساني للنظرية، انظر مثلاً:

C.J. Fillmore: "Towards a descriptive framework for spatial deixis", dans Speech, Place and Action, R.J. Jarvella et W. Klein (eds.), Londres, 1982, et G. Lakoff, Women, Fire and Dangerous Things: What Categories Reveal about the Mind, Chicago, Landres, 1987. -C'est dans les § 66 et 67 des Investigations philosophiques (cf. L'édition bilingue allemand/anglais Philosophische Untersuchungen/Philosophical Investigations, New York, 1953) que L. Wittgenstein lance, de façon incidente, l'idée de ressemblance de famille.

سنجد بياناً عاماً لنظرية النماذج الأصول، وتاريخاً، ومراجع وفيرة، ومناقشة، في:

G. Kleiber: La sémantique du prototyp Paris, 1990.

اللغة والكلام

LANGUE ET PAROLE

لن يصبح البحث التجريبي علماً إلا عندما يقرر أن «يبني» موضوعه. فبدلاً من استقبال، خِلطَ مِلطَ، كل الظواهر القابلة للملاحظة في حقل معين من حقول الاستقصاء، يقوم البحث نفسه بإنشاء المتصورات، وبمساعدتها يسائل التجربة. وإن سوسير، من غير شك، في كتابه «دروس في اللسانيات العامة» (الفصل الثالث والرابع من المدخل)، من أوائل الذين أوضحوا، بالنسبة إلى اللسانيات، ضرورة إنجاز ماسماه كانت «الثورة الكوبيرنيكية». فلقد ميز بالفعل «مادة» اللسانيات. وبقول آخر، فلقد ميز حقل الاستقصاء للساني. وهو حقل يشتمل على مجموع الظواهر المرتبطة، من قريب أو من بعيد، باستخدام اللسان، وبموضوعه، أي بقطاع، أو بوجوه هذه الظواهر التي يجب على اللساني أن يركز عليها دراسته. فلماذا القيام بمثل هذا العزل؟ إن سوسير يعزو إليه وظيفة مضاعفة. أولاً، يجب على الموضوع أن يكوّن «كلاً بذاته»، أي يجب عليه أن يكوّن نسقاً مغلقاً ومشتملاً على معقولية جوهرية. ويجب، من جهة أخرى، على الموضوع أن يكون «مبدأ للتصنيف»: يجب أن يُستخدم لأفضل فهم للمادة (لأن سوسير يرى الفهم بوصفه تصنيفاً)، كما يجب عليه أن يجعل المعطى التجريبي معطى معقولاً. وإن دور اللسانيات العامة، التي هي تعليم تمهيدي للدراسات اللسانية الخاصة، أن تحدد بعض المتصورات التي تسمح، في لحظة الاستقصاء التجريبي للسان ما، مهما كان، بفرز الموضوع في المادة. والموضوع، هو ما يسميه سوسير «اللغة». وأما المادة، فهي ظواهر «الكلام». وإذا كان معظم اللسانيين الحديثين يتفقون على الضرورة المنهجية لمثل هذا التمييز، إلا أنهم يختلفون بخصوص المعايير التي تسمح بمعرفة اللغة والكلام.

ولقد أشار سوسير نفسه، على كل حال، إلى سلسلة من المعايير المختلفة جداً:

1- تتحدد اللغة بوصفها شِرْعة (code). وإننا لنفهم من قيام تناسب بين «الصور

السمعية» و«المتصورات». وأما الكلام، فهو الاستعمال، وهو تشغيل لهذه الشرعة تقوم به الذوات المتكلمة.

2- اللغة سلبية محضة. وإن امتلاكها هو إشراك لملكات «الاستقبال» الذهني وحدها، وإعمال للذاكرة قبل كل شيء. ولذا، فإن كل نشاط مرتبط باللسان، ينتمي بالتلازم إلى الكلام. وإذا أضيفت هذه السمة إلى السابقة، فسيكون لها نتيجتان:

أ) تشتمل الشرعة اللسانية على العديد من العلامات المعزولة (كلمات، وحدات بنيوية صغرى)، وكل واحدة منها تشرك بين صوت خاص ومعنى خاص. وهكذا، فإن سوسير يتكلم عن اللغة بوصفها «خزينة» تُستودع فيها العلامات (وبالإضافة إلى هذا، فإنه يعترف بأن ملكة «الوصل» هي ملكة ضرورية لتصنيف هذه العلامات). وأما ما يتعلق بتصنيف العلامات في جمل، وبالتركيب بين معانيها بغية تشكيل المعنى الإجمالي للجملة، فيجب إسنادهما إلى الكلام، وإلى استعمال اللغة لأنهما يستلزمان نشاطاً عقلياً. وهكذا، فإن سوسير يدع مجالاً للفهم بأن الجملة جزء من الكلام (الجزء 2، الفصل 5، الفقرة 2).

ب) إن الدال والمدلول، في الشرعة اللسانية، سكونيان بشكل محض. ولذا، فإن فعل النطق نفسه لن ينظر إليه بوصفه دالاً من دوال اللغة، بسبب استعمال هذا التعبير في هذا الظرف أو ذاك، وكذلك من جهة أخرى، فإن الأثر العملي الذي ينتجه استخدام هذه التعابير، والطريقة التي تحوّل بها الموقف المتبادل بين المتخاطبين، لا يمكن أن يدخلا في الشرعة بوصفهما مدلولين.

ملاحظة: إن النتيجة «أ» لا تتلاءم مع القواعد التوليدية. وإن النتيجة «ب» لا تتلاءم مع الفلسفة التحليلية.

3- إن اللغة ظاهرة اجتماعية، بينما الكلام فظاهرة فردية. ولكي يكون هذا المعيار متلائماً مع الأول، يجب القبول بأن المجتمع يحدد كلياً الشرعة اللسانية للأفراد. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يستلزم من تأويل الجملة إما أن يكون متطابقاً لدى جميع أعضاء المجموعة اللسانية، وإما أن لا يعد جزءاً من اللغة. وبما إننا نلاحظ في الواقع تنوعاً كبيراً في التأويل الذي يعطيه أفراد مختلفون للجملة (وخاصة إذا كانت هذه معقدة)، فإن المعيار «3» يعطي إذن حقاً إضافياً لاستبعاد دراسة الجملة من اللسانيات - أي دراسة الجملة منظوراً إليها هذه المرة من خلال وجهها الدلالي. وإذا قربنا، من جهة أخرى، بين سمة الكلام بوصفه فردياً، وتحديده بوصفه نشاطاً (المعيار 2)، فإننا سنذهب إلى إنكار أن يكون النشاط اللساني من الضوابط الاجتماعية، كما سننكر على شروط استعمال اللسان وأثره على

أوضاع المتخاطبين أن تكون قادرة على العمل، ليس بوساطة العادات فقط، ولكن بوساطة المواصفات أيضاً. ولقد يعني هذا أنه توجد هنا أطروحة قابلة للنزاع تجريبياً. وهي أطروحة تعترض عليها اللسانيات الاجتماعية وعلم السلالات اللغوية.

(ملاحظة: سنلاحظ على كل حال في المخطوطات الأولى للكتاب «دروس» أن اللغة هي التي كانت «فردية» وأن الكلام «اجتماعي»).

إذا كانت المذاهب اللسانية الكبرى تتضمن تقريباً كل المعايير لتفصل بين مادة البحث وموضوعه، فإن الكثير منها لا يتلاءم مع معايير سوسير، حتى عندما تكون مصاغة بوصفها توضيحاً للتعارض بين اللغة والكلام. فتروبتسكوي يعارض مثلاً بين «علم الأصوات» و«علم وظائف الأصوات»، حيث إن الأول يدرس «أصوات الكلام»، بينما يدرس الثاني «أصوات اللغة». ولذا، فإن عالم الأصوات يصف كل الظواهر الصوتية المرتبطة باستخدام لغة من اللغات، من غير أن يسمح لنفسه أن يفضل بعضها على بعض: إنه يدرس إذن أصوات الكلام. بينما عالم وظائف الأصوات، فهو يستخلص من هذا المعطى فقط العناصر التي تؤدي وظيفة في الاتصال، والتي تقوم، بشكل أو بآخر، بنقل المعلومة: إن مثل هذه الأصوات تمثل عنده أصوات اللغة، أو هي، تبعاً للمصطلحية المعتادة، تعد «ملائمة لسانياً». ولنضرب مثلاً بوصف الطريقة التي ينطق بها ذاك المتكلم الفرنسي الصوت "L". وسنجد أن عالم وظائف الأصوات لن يقف إلا على السمات التي تميز الصوت "L" من صوت فرنسي آخر، ويسمح بهذا أن يميز كلمة من سواها. وهكذا، فإنه سيغض النظر عن كون الـ "L" يمثل «مجهوراً» أولا يمثل (= مصحوباً باهتزاز للحبال الصوتية)، لأن هذه السمة، فيما يتعلق بـ "L" الفرنسي، إنما يحدده السياق آلياً (إن "L" يمثل مهموساً إذا كان محاطاً بصامت مهموس، وإلا يكن ذلك فهو مجهور).

ملاحظة: إذا كان هذا المتصور للتعارض بين اللغة والكلام يتوافق مع المعيار «1» لدى سوسير، فإنه لا يتلاءم مع المعيار «3»: إن تأثير السياق على نطق الـ "L" يمثل ظاهرة اجتماعية للغاية. وهي ظاهرة خاصة ببعض الجماعات اللسانية. وإن هذا ليكون على نحو يدفع بالمعيار «3» إلى إعادة إدخاله في اللغة. وإن هذه الصعوبة هي التي دفعت كوزيري لكي يضع التنوعات السياقية في مكان وسط بين ما يسميه «ترسيمة» و«كلام»، أي «المعيار».

■ حول العلاقة بين علم وظائف الأصوات واللغة، انظر:

N. Troubetzkoy: Principes de phonologie, trad. Fr. Paris, 1949, "Introduction".

لقد قارن تشومسكي وشراحه أحياناً المعارضة التي وصفوها بين «الكفاءة» و«الأداء» اللسانيين بالمعارضة الموجودة بين اللغة والكلام. فالكفاءة لدى شخص يتكلم الفرنسية - كفاءة يجب أن تكون ممثلة في القواعد التوليدية - هي مجموع الإمكانات المعطاة له عن طريق، وفقط عن طريق تَمكُّنه من الفرنسية: إمكانات لبناء عدد غير محدود من الجمل السليمة ومعرفتها، وتأويل تلك التي (وهي ذات عدد غير محدود أيضاً) تتمتع بمعنى من بينها، وكشف الجمل الملتبسة، والإحساس بأن بعض الجمل، وإن كانت من جهة الصوت شديدة الاختلاف، إلا أن لها مع ذلك تماثلاً قاعدياً، وأن أخرى قريبة صوتياً إلا أنها لا تتشابه قاعدياً، إلى آخره. وإن هذه الإمكانات - التي تكوّن، كما يرى تشومسكي، الكفاءة المشتركة بين كل الأشخاص الذين يتكلمون الفرنسية، والتي تمثل بهذا المعنى «اللغة الفرنسية» - لتتميز: أ)بالمبالغة، ب) وبعيب في الأداء الذي يمكن أن يقع فيه المتكلمون:

أ- تمثل الجمل الفرنسية القاعدية عدداً غير نهائي. والسبب لأننا لا نستطيع أن نثبت حداً أعلى لطولها (إذا كانت الجملة X سليمة، فيكفي أن نضيف إليها عبارة موصولة لكي نحظى بجملة Y تكون أكثر طولاً من X، وسليمة أيضاً). بيد أن نهائية الذاكرة، تجعل من غير الممكن بناء أو تأويل جملة تتجاوز طولاً معيناً (وذلك على نحو يكون فيه عدد الجمل المنجزة فعلاً محدوداً). ولكن هذه النهائية للأداء العملي لا تمنع من الكلام نظرياً عن كفاءة غير متناهية (بالمعنى الذي يقول فيه الرياضيون إن الوظيفة محسوبة نظرياً، حتى ولو كانت الآلة التي تسمح بحسابها يجب أن تمتلك كهيربات أكثر مما يتضمنه النسق الشمسي، والذي هو غير ممكن عملياً إذن).

ب- ثمة أداء كثير لدى المتكلمين (توقع أثر جملة في سياق معين، أو اختصارها بالاعتماد على سياق الخطاب بغية جعل النتيجة معقولة، إلى آخره) لا يعد جزءاً من الكفاءة اللسانية، وذلك لأنها تستخدم معرفة بالعالم وبالآخر، كما تستخدم ممارسة للعلاقات الإنسانية التي تستطيع أن تبدوا مستقلة عن النشاط اللساني.

وسنلاحظ أن التعارض الذي جاء به تشومسكي يؤدي الدور نفسه للتعارض الذي جاء به سوسير: بما إنه يجب على اللغة أن تُدرس مستقلة عن الكلام، وليس العكس، فمفروض على الكفاءة أن تُدرس قبل الأداء، وأن تكون الأساس الضروري لدراسته (وهذا ما نعبر عنه بقولنا إن تأسيس القواعد التوليدية سابق على كل درس لعلم النفس يتعلق باللسان). ومن جهة أخرى، فإن التعارض الذي أقامه تشومسكي يتفق تقريباً مع المعيار الأول لسوسير. ذلك لأن الكفاءة مثل «الشِرْعة» لدى سوسير، إنها تزود المتكلمين بإمكانية

إعطاء تأويل دلالي لمتتابعات صوتية. وعلى العكس من هذا، فإنها لا تتلاءم مع المعيار الثاني - لأنه لا يمكن تصور الجملة من غير نشاط توليفي - كما لا تتلاءم مع الثالث- ذلك لأن الكفاءة اللسانية، كما يرى تشومسكي، تتضمن، بالإضافة إلى المعارف الخاصة بكل لغة، ملكة عالمية للسان، لا يمكن النظر إليها بوصفها اجتماعية.

ويوجد، أخيراً، عند بعض اللسانيين تعارضات، ومع أن لها في البحث، عين الوظيفة التي لها عند سوسير، وتتماثل معها بوضوح، إلا أنها لا ترضي بوضوح أياً من المعايير الثلاثة السابقة. فالمنظوماتية، تميز في كل الألسنة الترسيمة والاستعمال. أما الترسيمة فهي ذات طبيعة شكلية، و«رياضية جبرية». إنها تمثل مجموع العلاقات (الاستبدالية والتركيبية) الموجودة بين عناصر اللغة، بشكل مستقل عن الشكل الذي تتجلى فيه، أي بشكل مستقل عن معانيها وعن علاقاتها الصوتية. فعمل اللسان بوصفه شرعة، والذي يفترض أن تكون الوحدات اللسانية قد تحددت دلالياً وصوتياً، غير مسجل إذن في الترسيمة اللسانية، ولكن فقط فيما يسميه هيلميسليف الاستعمال. فالاستعمال، بالفعل، هو الذي يثبت طريقة تجلي الوحدات. ومن هنا، فإننا نميز في وصفه بين سمات التجلي، بمعنى ما هو عليه علم وظائف الأصوات (فهي تشكل ما يسميه هيلميسليف المعيار)، وتلك التي ليست كذلك. كما نميز بين تلك التي يفرضها التواضع الاجتماعي، وتلك التي يرتجلها الفرد. وهكذا نرى أن التعارض بين اللغة والكلام، إذا وقفنا عند المعايير المبينة عند سوسير، إنما يقوم في داخل ما يسميه هيلميسليف «الاستعمال». ولذا، فإن ما يقربه من التمييز المنظوماتي للترسيمة والاستعمال هو وظائفهم المنهجية المشتركة.

■ يقدم هيلميسيف تعارضه بين الترسيمة والاستعمال، معلناً أنه مماثل، بالنسبة إلى الجوهري، للتمييز بين اللغة والكلام. وقد كان ذلك في مقال له بعنوان «اللغة والكلام» في عام 1942. ثم ضم هذا المقال إلى كتابه:

"Essais Linguistique", Copenhague, 1959.

قد نقول مثل ما قلناه عن التعارض الذي أقامه غيّوم بين مفهوم اللغة والخطاب (يؤدي هذا المصطلح الأخير دوراً مساوقاً لمصطلح الكلام عند سوسير). فهما يساعدناه جوهرياً على تمييز مايسميه «المعنى» و «أثر المعنى». فمع كل كلمة، وبصورة أكثر تحديداً مع كل وحدة دلالية دنيا، يتناسب في اللغة معنى، بل معنى واحد. وإن هذا ليكون على الرغم من لانهائية القيم (أو آثار المعنى) التي يستطيع أن يمتلكها في الخطاب، والتي يشكل كل واحد منها وجهة نظر جزئية، وقصداً خاصاً للمعنى. وبالفعل، فإن معنى الكلمة لا يستطيع أن يسكن مباشرة في الخطاب، ذلك لأن هذا يتطلب منه أن يصف نفسه بوصفه

حركة فكر، وبوصفه التطور التدريجي للمفهوم، وهي حركة ينجز الخطاب من خلالها قطعاً فورياً. ونجد أمثلة لهذه الآلية في «علم النفس الآلي».

ولمرة إضافية، فإن ما يجعل غيّوم وسوسير متقاربين، ليس مضمون التعارض المستعمل، ولكن وجوده فقط. وهو وجود مصمم بوصفه أساساً لكل بحث لساني (إن المعرفة المسبقة بالمعنى، تسمح وحدها بفهم آثار المعنى). وبالإضافة إلى هذا، فإن غيّوم يختار بصورة واضحة من خلال تعاقب يتركه نص سوسير مفتوحاً. وبكل تأكيد، فقد كان هذا الأخير يلح على السمة «المبنية» لعمل اللغة. ويبدو أنه كان يعارضه بهذا مع الكلام الذي يعد بالأحرى جزءاً من المعطى. ولكن بالنسبة إليه مع ذلك، فإن «اللغة موضوع ليس أقل من الكلام في طبيعته الواقعية» (الفصل 3، فقرة 2 من «المدخل» حيث يؤكد أيضاً أن «العلامات اللسانية.. ليست علامات مجردة»). وأما بالنسبة إلى غيّوم، فإن للغة والخطاب وضعاً معرفياً مختلفاً بشكل واضح. فآثار المعنى هي آثار قابلة للملاحظة، بينما المعنى، والذي ندركها بوساطته، فهو بناء يقيمه اللساني، ولا يمكن أن يكون موضوعاً للملاحظة المباشرة (بيد أن هذا لا يمنعه من امتلاك واقعية، بوصفه حركة طبيعية «للفكر»). ويحيل هذا الاختلاف إلى قضية مركزية في فلسفة العلوم. وإنها لتتمثل في وضع هذا الذي يفسر (وهو اللغة هنا) إزاء ما هو مفَسَّر (وهو الكلام هنا، أو الخطاب). ونحن نتمنى أن نسجل في الوقت نفسه تباينهما، وأن نعزوا لمبدأ التفسير شكلاً معيناً من أشكال الواقعية.

■ انظر:

G. Guillaume: "Langage et science du Langage". Paris, Québec, 1964, chap "observation et explication".

وثمة مقابل أيضاً للتعارض بين اللغة والكلام في الأبحاث اللسانية المعاصرة. وهو يتعلق بمعنى العبارات المنتجة في أوضاع خطابية فعلية. فنحن، في معظم الأحيان، نعطي اسم «جملة» لسلسلة من الكلمات المنظمة بالتطابق مع النحو، كما نعطي اسم «منطوق» لإنجاز جملة في وضع محدد. وسنلاحظ حينئذ أن عدداً من المنطوقات المختلفة لجملة واحدة تمتلك عموماً معانٍ مختلفة. وإننا لنود مع ذلك، بوصفنا لسانيين، أن نعزوا للجملة نفسها قيمة ثابتة تسمح لنا بتنبؤ جزئي لمعنى منطوقاتها. وفي إطار ما سمي هنا الذرائعية، فقد وافقنا أن نعطي اسم الذرائعية لعناصر المعنى الذي نحكم على وضعه المسؤول، وأن نعطي اسم الدلالة للعناصر التي نسندها للجملة (ثمة عناصر من بين العناصر الذرائعية ستعطى اسم عناصر المحادثة. وهي عناصر ينتجها تطبيق قانون الخطاب، أو المبدأ التواضعي). وإننا إذ نعارض بين ما سميناه الدلالة والذرائعية، فإننا ننتج، فيما يتعلق بتأويل

الخطاب، تفرعاً ثنائياً للغة والكلام. وإننا لنعيد أيضاً إنتاج التعاقب الذي يرتبط به. فهل للعناصر الدلالية والذرائعية الوضع نفسه، وهل توجد جنباً إلى جنب في معنى المنطوقات؟- وهذا ما يجعلنا ننظر إلى القيمة الدلالية لجملة منسقة لعناصر هامشية بوصفها جزءاً مركزياً مما هو ملاحظ. وإن هذا ليشبه من يلاحظ نفسه بشكل مستمر في معنى كل منطوقاته. أو هل تمثل هذه القيمة موضوعاً يبنيه اللساني؟ وفي هذه الحالة، فإنها وإن كانت تساهم في تفسير كل منطوق من منطوقات الجملة إلا أنها لا تكون حاضرة في أي واحد منها. والقضية تطرح لمعرفة ما يتكوّن منه واقعها.

■ سنجد عند O. Ducrot في كتابه:
"Dire et ne pas dire" (Paris, 1972, chap 4)

استثماراً لسانياً للتمييز بين قيمة الجملة وقيمة المنطوق. والسمات المستعملة في هذا الكتاب ليست «دلالية» ولا «تداولية»، ولكنها «دلالة لسانية» و«دلالة بلاغية». ولقد نرى أن التمييز نفسه يحكم كتاب "B. Cornulier": "Effets de sens" (Paris, 1985)، والذي يأخذ، منذ عنوانه، تعبيراً غيّومياً لتمييز عناصر المعنى التي يحددها المقام. -وتستند معظم الأبحاث الأمريكية إلى مقال "H.P. Grie": "Logic and conversation"، حيث يُنظر إلى القيمة الدلالية المرتبطة بالجملة بوصفها قضية من قضايا المنطق الكلاسيكي، وذلك لأن التداولية ينظر إليها بوصفها مسؤولة عن عناصر المعنى الغريب على أنه قابل للصياغة في هذا النموذج المنطقي. وأما الفكرة التي تقول إن دلالة الجملة لا تعد جزءاً من معنى المنطوق، ولكن تشكل فقط إرشاداً لبنائه، فهي فكرة يدعمها مثلاً "O. Ducrot"، وخاصة مع "al" في: "Le mots du discours" (Paris, 1980, P. 11-18). وكذلك في الفصل 11 من الطبعة الثالثة لكتاب: "Dire et ne pas dire" (Paris- 1991).

ولفحص عام للتمييز بين اللغة والكلام، وعلاقاتهما بقضية المعنى في اللسانيات، انظر:

K. Heger: "La sémantique et dichotomie de langue et parola", Travaux de linguistique et de lrtterature, 1969. I,P. 47-111, sutout § 1.

ما هو مشترك بين كل أشكال التعارض بين اللغة والكلام، ليس مضمونه الذي يتغير من نظرية إلى نظرية كما رأينا ذلك، ولا مقامه المعرفي الذي يختلف تبعاً لنموذج الواقع المنسوب لمبادئ التفسير. إذ إن الثابت، هو وظيفته المنهجية. ولتبرير هذا الشكل أو ذاك من أشكال هذا التعارض، يجب على المرء إذن أن يسأل نفسه إذا كان الشكل يملأ هذه الوظيفة. ذلك لأن تحديد موضوع لساني محسوب بوصفه مركزياً، إنما يأخذ شرعيته في

نهاية البحث عن طريق المعقولية الخاصة التي يمتلكها، وعن طريق تلك التي يعطيها للميدان العام الذي نعمل فيه. وإذا كان التمثيل الخاص للتعارض مبرراً بنتائجه وحدها، فإنه لا يمتلك فيما بعد أي بدهية جوهرية، كما إنه لا يستطيع أن يكون أساساً للمجادلة: إن أيما لساني يعيب على آخر أنه ظن «لغة» ما يُنظر إليه في الواقع بوصفه «كلاماً»، فإنه يفترض مسبقاً أن اللسانيات قد اكتملت.

الكتابة

ÉCRITURE

تنتمي الكتابة، في إطار العائلة الكبرى للأنساق العلامية، إلى طبقة «التوسيم الخطي». وهي طبقة تجمع أنساق العلامات ذات السمة الدائمة والتي لها دعم بصري ومكاني. وتكمن الشارة المميزة للكتابة، إزاء التوسيمات الخطية الأخرى، في كونها «تشير إلى وحدات لسانية». ولذا، يجب تمييز «الكتابة الأسطورية» التي تمثل نسقاً لا يحيل فيه التوسيم الخطي إلى اللسان، ولكنه يشير إلى تمثيلات ذهنية معقدة (أو إلى أشياء وحوادث واقعية). وإن التمييز بين الكتابة الأسطورية والكتابة لا يتعلق بطريقة التأشير (قياسية أو قسرية)، ولكن بالشيء الذي يستهدفه فعل التأشير: إن المقصود هو مسألة القصدية العلاماتية.

1 - الكتابة الأسطورية

توجد الكتابة الأسطورية بأشكال عديدة. وإن الشكلين الأكثر أهمية، هما: التوسيم الرمزي، والتوسيم التصويري:

1- التوسيم الرمزي

يمكن للتوسيم الرمزي أن يكون تصويرياً أو تجريدياً. وأما «التوسيم الرمزي التصويري» فيتميز من «التوسيم التصويري» في كونه لا يشير إلى الأشياء التي يمثلها فعلاً (أو يمثلها بالقياس)، ولكنه يستخدم هذه الأشياء (أو ممثلها القياسي) بوصفها صوراً مجازية لهذا الذي تعنيه. ويبدو هذا النموذج من الاتصال منتشراً عالمياً: إن اللوتسو، في سوماطرة، يعلنون الحرب بإرسال قطعة من الخشب معلمة بالحزوز، ومصحوبة بريشة، وبطرف من الجمر، وبسمكة. وهذا يعني أنهم سيهاجمون بمئات (أو بآلاف) الرجال على

مقدار ما يوجد من حزوز، وأنهم سيكونون سراعاً مثل الطير (الريشة)، وسيجتاحون كل شيء (الجمر)، ويغرقون أعداءهم (السمكة). وفي منطقة النيل الأعلى، يضع شعب نيام - نيام على الطريق، عندما يدخل عدو إلى أرضهم، سبلة من الذرة وريشة من ريش الدجاج، كما يضعون على عماد البيت سهماً. وهذا يعني: إذا لمستم ذرتنا ودجاجنا، فستقتلون (تودوروف 1972). ونجد، في السرد التصويري للشعب الأزتيكي، أن مفهوم «السفر» يُعبر عنه سلسلة من آثار الأقدام، ويشير توجه الأقدام إلى اتجاه الانتقال. ومازال التوسيم الرمزي التصويري مستعملاً في المجتمع الحديث بالنسبة إلى التخزين ونقل كل أنواع المعلومات: تعد الحروف الأولى من الكلمات جزءاً من هذا في معظم الأحيان - وكذلك صورة العصا التي يلتف حولها ثعبان. وهي صورة تستخدم للتحقق من مكان العيادات الطبية.

ونجد، على عكس التوسيم الرمزي التصويري، حيث تستمر العلاقة التحفيزية (المشتركة) بين المشير والمشار إليه، أن «التوسيم الرمزي التجريدي» يعد تواضعاً محضاً. وإن هذا ليكون إلى درجة يتطلب فيها فك رموزه تعلم الشرعة التي يقوم عليها. ويعمل هذا التوسيم بوصفه علامة انتماء في استعمالاته الأكثر بدائية (العلامات على الماشية)، وكذلك أيضاً بوصفها إمضاء على الأصل (انطلاقاً من علامات المطابقة لصانعي الفخار من العصر الحجري الأخير وانتهاء بحروف الكلمات الأولى للعلامات الحالية). ولقد أدى التوسيم الرمزي المجرد دوراً مركزياً في تثبيت الأرقام وفي تطوير الحساب: ويمثل هذه الحالة التوسيم بالعقد على خيط أو على شريط، وإنه ليستعمل خاصة في الحاسب عند شعب الأنكاس مثلاً (ميترو 1976)، وكذلك أيضاً التحزيز والفرض والتي تتمثل وظيفتها في الحساب (مثال ذلك عدد أيام السنة). ويعد نسقنا العددي الحالي جزءاً من المبدأ نفسه، على الأقل بما إن الأرقام مستعملة لكي تشير إلى أشياء رياضية بدلاً من تمثيلاتها اللسانية. ويؤدي، في الواقع، التوسيم الرمزي المجرد دوراً من الدرجة الأولى في كل الشكلانيات المنطقية والرياضية، وبشكل عام أكثر في التواصل العلمي والتقني (مثال ذلك تمثيل الترسيمات الإلكترونية).

2- التوسيم التصويري

يكمن قوام التوسيم التصويري في استخدام رسوم تصويرية تستعمل بوصفها وحدات إيصالية على مستوى تعيينها التماثلي. وإننا لنجد أنساقاً لتوسيم تصويري في معظم الحضارات. فالسرد التصويري عند الشعب الأزتيكي يعد جزءاً غالباً من التوسيم التصويري هنا على الرغم من أننا نجد فيه أيضاً عناصر من التوسيم الرمزي التصويري، وذلك مثل استعمال آثار الأقدام إشارة للسفر)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى هنود Cuna (باناما)، والذي

لا يزال مستعملاً في القرن العشرين. ويستعمل التوسيم التصويري في المجتمعات الصناعية (بانسجام مع التوسيم الرمزي التصويري أو التجريدي) بشكل واسع في ميدان اللافتات ولوحات المعلومات.

إن التمييز بين التمثيل التصويري والتوسيم التصويري ليس بدهياً، وذلك لأن للتمثيل التصويري في ذاته بعداً تعيينياً (واقعياً أو متخيلاً). وإن الانتقال إلى نظام التوسيم التصويري ليتحقق من غير ريب منذ اللحظة التي يميل فيها الرسم إلى العمل المتواتر (token) لنموذج بدلاً من الانتقال المفرد، أي منذ اللحظة التي يكف مقامه فيها عن أن يكون نسخاً لمخطوط. ويشكل التوسيم التصويري بهذا أول خطوة مهمة نحو الكتابة، وبشكل أكثر تحديداً نحو الكتابات ذات الوحدات البنيوية الصغرى للكتابة. ولكن هذه القرابة لا تلغي الاختلاف في النظام التعييني بين التوسيم التصويري والكتابة: لا تعيِّن رموز التوسيم التصويري وحدات لسانية (كريستان 1989).

2 – الوحدة البنيوية الصغرى للكتابة والكتابة الصوتية

نقبل عموماً أنه توجد حالياً أكثر من خمسة آلاف لغة حية. وتشكل اللغات المزودة بالكتابة منها نسبة 13٪. ولكن متكلميها يشكلون نسبة 60٪ من سكان العالم. وإن عدد الكتابات التي استعملتها الإنسانية في الماضي والحاضر يقوم حول الرقم 660 (هارمان 1990): إن كثيراً من هذه الكتابات لم يعد مستعملاً منذ زمن طويل، كما إن بعضها ظل لم تفك رموزه (مثل كتابة ثقافة «الأنديس – L'Indus») أو لم تفك جزئياً (مثل كتابة «المايا – maya»).

وتنتهي كل الكتابات المعروفة، على الرغم من عددها الكبير وتنوعها الظاهري، إلى مبدأين: المبدأ الأول، ويتمثل في الرمز الكتابي، أو بصورة أفضل يتمثل في الوحدة البنيوية الصغرى للكتابة، وفيها تعيّن العلامات الكتابية الوحدات اللسانية الدالة، والمبدأ الثاني، ويتمثل في الكتابة الصوتية، وفيها تعيّن العلامات الكتابية الوحدات الصوتية.

أ – تستطيع الوحدة البنيوية الصغرى للكتابة أن تلجأ، على الأقل، إلى أربعة مساعدات مختلفة للتعيين، وذلك لكي تربط العلامة الكتابية بالوحدة اللسانية الدالة المتعينة:

1– الرموز التصويرية

تعد الرموز التصويرية، تاريخياً، ناتجة عن التوسيم التصويري للكتابة الأسطورية:

منذ اللحظة التي تبدأ فيها هذه الرموز بالعمل في إطار الكتابة، فإنها تكف عن أن تكون أداة مقوية للذاكرة من أجل التمثيلات الذهنية، ولكنها تعين الوحدات البنيوية الصغرى للغة (الكلمات غالباً) وذلك من خلال تمثيل قياسي لأشياء تعيّنها هذه الوحدات البنيوية الصغرى بدورها. وهكذا، فإن الكلمة «بوابة» في اللغة الصينية، تكتب بتوسيم تصويري يمثل مصراعين للباب. ولقد يعني هذا أن التوسيم التصويري يعين الكلمة "men" من خلال تمثيل قياسي للشيء الذي تعينه هذه الكلمة.

2- الرموز الفكرية

تعين الكلمة بالتمثيل المرتبط اشتراكاً (كناية أو مجازاً مرسلاً على وجه العموم) مع ما تعينه: يتكون الرمز الفكري لكلمة «مركز» في الصينية من أسطوانة يخترقها سهم. وهذا يعني أنه يعين الكلمة "zhong" من خلال تمثيل الشيء (أو بالأحرى، كما في مثلنا، من خلال حالة الأشياء) المرتبط ارتباط مجاز مرسل بالشيء الذي تعينه هذه الكلمة. وإن مبدأ الرمز الفكري هو مبدأ سابق في وجوده على وجود الكتابة. وإن هذا ليكون تحت شكل التوسيمات الرمزية التصورية. وهنا أيضاً، فإن العبور إلى الكتابة يتم منذ اللحظة التي تكف العلامة فيها عن أن تكون أداة تقوية الذاكرة من أجل تمثيل ذهني، وتستعمل لكي تعين وحدة بنيوية لسانية.

3- المجاميع المنطقية

المقصود هو علامات معقدة تشكلت من الجمع بين رمزين تصويريين أو رمزين فكريين. وهكذا، فإن الكلمة «شرب» في الكتابة السومرية تتمثل عن طريق الجمع بين الرمز التصويري «فم» والرمز التصويري «ماء». ويضطلع اللجوء إلى المجاميع المنطقية بدور كبير في تبسيط كتابات الوحدات البنيوية الصغرى للكتابة. وإنه ليسمح، عن طريق إدخال مبدأ توليفي، بتخفيض عدد العلامات الأولية.

4- الرموز اللفظية المجردة

تعين العلامات المجردة، في مثل هذه الحالة، الوحدة البنيوية الصغرى. فللرموز اللفظية أشكال متحولة لسانياً في معظم الأحيان. ونضرب على هذه الحالة مثلاً بالعلامات الرياضية. فنحن نستخدمها لتعيين وحدات لسانية بدلاً من استخدامنا لها مباشرة لتعيين علاقات رياضية: يستخدم السند الخطي نفسه، في هذه الحالة، لتعيين الوحدات البنيوية المختلفة في لغات مختلفة، ولكنها متعادلة من منظور ترادفي للتحول اللساني. وإن الأمر

لينطبق على عدد من الرموز اللفظية المختصرة والمستعملة في الكتابة الأبجدية (مثلاً الرمز «&» بدلاً من «و»، و ٪ بدلاً من «النسبة المئوية» و «§» بدلاً من «فقرة»).

ومما لا ريب فيه، أنه لم توجد كتابة تقوم على الوحدة البنيوية للكتابة وتكون محضة. فنحن نجد، من جهة، في هذه الأشكال الأصيلة، حيث يهيمن مسبقاً الرمز التصويري، أن الحدود بين الكتابة الأسطورية والكتابة ذات التوسيم التصويري عصية أحياناً على التحديد. وهكذا، فإننا نستطيع أن نفك رموز الحالة الأكثر قدماً «للكتابة» السومرية ذات التوسيم التصويري من غير أي معرفة بالقواعد أو بالمعجم اللفظي للغة (هارمان 1990)، وهذا يفترض وجود مطابقة لمبدأ الكتابة الأسطورية. وقد نكون على كل حال لم نلاحظ كل سلسلة كلمات الجملة، ولكن فقط الكلمات الأكثر أهمية من وجهة نظر السياق الدلالي وتبعاً لمبدأ «الكلمة الرئيسة» (دياكونوف 1976). وتشتمل الكتابة السومرية، من جهة أخرى، منذ وقت مبكر عل عناصر تنتمي إلى نظام الكتابة الصوتية، وذلك كما يشهد استعمال الرموز التصويرية نفسها من أجل تعيين مفاهيم متماثلة الأصوات: إذا كانت لدينا مثلاً الكلمتان «أسَل» و«عاد»، وكانتا متماثلتين صوتاً، فإن الرمز التصويري الذي يستعمل لكلمة «أسَل» يستعمل أيضاً لكلمة «عاد» (تومسين 1984). وإننا لنجد مبدأ الكتابة الصوتية حاضراً في الهيروغليفية المصرية وفي الكتابة الصينية.

لقد اتخذ إدخال الكتابة الصوتية في الكتابات ذات الرموز الكتابية عدة طرق:

1- التشكيل الرمزي. وهو إجراء نتخذه لتسجيل كلمة باستخدام علامة كلمة أخرى تشاركها صوتاً (وذلك كما في المثل السومري الذي أوردناه في الأعلى). ولا يستلزم مبدأ التشكيل الرمزي تماثلاً كاملاً. فكلمة «سيد» في المصرية مثلاً تقال "nb"، وإننا لنسجلها بمساعدة العلامة الخاصة بكلمة «سلة» نفسها. وهي تقال "nb. T"، والـ"t" هنا علامة للتأنيث. وما إن يتم إنشاء علاقة الاشتراك الكتابي، حتى يشعر المتكلم أيضاً (على وجه الاحتمال) بوجود شبه في المعنى. فإذا كنا في الصينية نعيّن «الساحر» و«الكذاب» عن طريق الكلمة "won"، فإننا ننسى هنا وجود تشكيل رمزي، لكي نرى فيه قرابة، وذلك تبعاً للمبدأ المعروف في الاشتقاق الشعبي. وإننا لنولف في أسماء الأعلام، سعياً وراء قيمها الصوتية، بين عدد من الرموز الهيرغليفية، وإن هذا ليكون دوماً تبعاً لمبدأ التشكيل الرمزي. فعند الأزتيكيين مثلاً، نكتب اسم العلم "Quauhnawac"، والذي يعني «قرب الغابة» (quauh - «غابة»، nawac «قرب»)، مستخدمين العلامتين «غاب»، «كلام». والسبب لأن هذه الكلمة الأخيرة تقال "naua-tl" (الـ - تقريباً يلعب هنا أيضاً). ومما يثير الفضول أن نلاحظ أن هذا الإجراء قد هيمن حتى على الأنساق الأسطورية للكتابة. فنحن إذا عيّنا، في لغة ما،

بالكلمة نفسها «حلقة» و«عودة»، فإن «حلقة» إذا أرسلت إلى منفي، فذلك لكي تذكره بموطنه (تودوروف 1972).

2- خلق علامات من رمزين فكريين أو من رمزين تصويريين، فيعمل أحدهما بوصفه محدداً دلالياً، بينما يعمل الآخر بوصفه مؤشر كتابة صوتية (وبهذا، فإنه يفقد معناه الذي يكون له عند ما يستعمل بوصفه رمزاً فكرياً أو رمزاً تصويرياً في حال استعماله معزولاً). وإن هذا المثل الحاضر في الرموز الهيروغليفية المصرية مثلاً، كان قد تطور نسقياً في الكتابة الصينية التي تمتلك 214 محدداً أساسياً («المفاتيح»). وهي محددات لا تلفظ، ولكنها توزع الكلمات إلى طبقات، وذلك على طريقة الفئات الدلالية. وعموماً، فإن العلامة التي تعمل بوصفها مؤشراً صوتياً، فإنها تكتب إما فوق محدد دلالي، وإما على يمينه. ويمكن للعلامة المؤلفة أن تشتمل أحياناً على عدد من المحددات الدلالية، أي أن تتألف من مجموعة منطقية ومن علامة صوتية.

3- استعارة من اللغات الأجنبية. فنحن إذ نعلم أن هذا الرمز التصويري أو ذاك الرمز الفكري يلفظ بهذه الطريقة في لغة مجاورة، فإننا نستعمله بلغته الخاصة لكي نسجل الأصوات نفسها، مع إعطائه معنى مختلفاً. ولقد استعار الأكاديون على هذا الأساس علامات سومرية (تودوروف 1972). وتظهر حالة «الكانجي» (الرموز الفكرية) اليابانية، المستعارة من الكتابة الصينية، أن الاستعارة لا تخضع بالضرورة إلى الاشتراك الصوتي: يحتفظ بعض الكانجي بالقيمة الدلالية للعلامة الصينية المستعارة، والتي ترى نفسها حينئذ تشرك المفردة اليابانية المقابلة لها. كما يحتفظ بعضها الآخر بقيمة دلالية وصوتية. وفي الحالة الأخيرة، فإن استعارة العلامة المكتوبة ينتهي في الواقع إلى إدخال مفردة جديدة (من أصل صيني) في اللغة اليابانية.

ب- تعيّن العلامة الكتابية في الصوتيات الكتابية ليس وحدة كتابية دالة، ولكن وحدة صوتية. ولقد أعطى مبدأ علم وظائف الأصوات ثلاثة نماذج كبرى للكتابة:

1-الكتابات المقطعية:

إنها الكتابات التي تراعي بعض مقاطع البنية الصوتية. ونجد، مثال ذلك، أن تراكيب الكتابة الصوتية للكتابة الهيروغليفية المصرية، لا تهتم إلا بالبنية الصامتة للكلمات. وإن الأبجديات الصامتة، مثل الكتابات الآرامية أو الفينيقية - إن هذه الأخيرة هي أصل الأبجدية الإغريقية - لتخضع إلى المبدأ نفسه. وتعين غالباً العلامات المميزة (الحركات) القيم الصائتة. وتتمثل هذه الحالة في الكتابات العبرية والعربية. بيد أن استخدام العلامات المميزة في العربية ليس نسقياً (تستثنى من ذلك النسخ القرآنية).

2- الأبجدية المقطعية

يوجد الشاهد الأكثر قدماً على المبدأ التقطيعي في مركبات الكتابة الصوتية للكتابة السومرية. فالكتابة المسمارية الأكادية، والتي كانت تستلهم من النسق السومري (على الرغم من أنه لا توجد قرابة بين اللغتين) كانت تجعل المبدأ التقطيعي نسقياً: لقد كانت كل التعابير التي تقدمها الرموز الذهنية تستطيع أن تكون مكتوبة أيضاً، وذلك تبعاً للمبدأ التقطيعي، وهذا ما لم يكن هو الحال في الكتابة السومرية. وتتمثل الأمثلة الأخرى على الكتابة المقطعية في الكتابة الهيتية، والخطية B المستعملة في كريت وفي اليونان مابين 1250 و 1450 قبل الميلاد تقريباً، أو أيضاً كتابة الكانا اليابانية (التي، باستثناء كتب الأطفال، لا تستعمل إلا مربوطة بالوحدات البنيوية الكتابية المستعارة من الصينية).

3- الأبجديات

توجد الشواهد الأولى على الكتابة الأبجدية فعلاً في كريت: لقد استعيرت العلامات من الأبجدية الصامتة الفينيقية. وقد كان الإغريق يستخدمون بعض العلامات الفينيقية ذات القيمة الصامتة، والتي لم يكونوا بحاجة إليها لكي ينسخوا الصوائت. وإنه على الرغم من الاتصالات الوثيقة التي كانت بين الإغريق والرومان، إلا أننا نقبل حالياً أن الأبجدية اللاتينية لم تستلهم من النموذج الأصل للإغريق، ولكن من الأبجدية الأترورية، والتي كانت هي نفسها قد تم تبنيها عن الأبجدية الإغريقية، وذلك كما ستكون عليه حال الأبجدية السيريليكية. وأما الأبجدية الكورية، فتحتل مكاناً على حدة: إنها تطورت في القرن الخامس عشر، وإنها لتعد نظاماً متطوراً في استقلال تام إزاء الكتابات الصوتية الأخرى، ونقصد أنها كتابة تولف مبدأ الأبجدية مع المبدأ المقطعي (وذلك على عكس الكانا اليابانية حيث تنفك المقاطع إلى مكون صامت ومكون صائت، ولكن من جهة أخرى، فإن كل علامة أساسية تتألف من عنصر صامت ومن عنصر صائت، وهذا يعني إذن أنها تمثل صائتاً). وتقنياً، فإن الأبجدية الكورية تستطيع أن تحل محل كل الرموز الفكرية الصينية، وذلك عن طريق النسخ الصوتي، ولكن مع ذلك فإن الكتابة الكورية تبقى، مثل اليابانية، كتابة توليفية.

وكما إنه لا توجد كتابة ذات رمز كتابي محض، فإنه لا يمكن لأي كتابة أن تكون كلها كتابة صوتية. وإن الأبجديات الغربية مثلاً، ليست، كما نعتقد بسهولة، أبجديات صوتية بكاملها: الحرف نفسه يشير إلى عدة أصوات، وكذلك فإن الصوت نفسه يشار إليه بعدة حزوف. ثم إن بعض العناصر الصوتية (مثل التنغيم) ليس لها معادل خطي، وإن بعض

العناصر الخطية (مثل الفاصلة) ليس لها معادل صوتي. وكذلك، فإن بعض العلامات الخطية (مثل الأرقام) تعمل بطريقة الرمز اللفظي المجرد، إلى آخره (تودوروف 1972).

إن النسق الكتابي الأكثر توليفاً حالياً والذي لا يزال مستخدماً هو نسق الكتابة اليابانية من غير ريب: إنها تجمع بين أبجديتين مقطعيتين: «الهيراغانا» و«الكاتاكانا» (وتستعمل الأخيرة خاصة في تسجيل الكلمات الآتية من اللغات الغربية)، كما تستعمل نسقاً للوحدة البنيوية الكتابية مستعاراً من الصينية، هو «الكانجي». وتستعمل الأنساق الثلاثة متعاً. أما «الكانجي» فلتسجيل الجذور الدلالية للكلمات، وأما «الهيراغانا» فلتسجيل اللواحق ذات الوظيفة القاعدية، وأما «الكاتاكانا» فلتسجيل العدد غير النهائي من الكلمات المستعارة من اللغات الأجنبية (غير الصينية).

Ouvrages généranx: I.-J. Gelb, Pour une théorie de l'écriture (1952), Paris, 1973; J. Février, Histoire de l'écriture, 2e éd., Paris, 1959; L'Ecriture et la psychologie des peuples (actes d'un colloque), Paris, 1963; H. Jensen, Die Schrift in Vergangenheit und Gegenwart, 3e éd., berlin, 1969; A. Leroi-Gourhan, Le Geste et la parole, Paris, 1964-1965; H. Haarmann, Universalgeschichte der Schrift, Francfort-sur-le-Main, 1990; L. Bonfante, J. Chadwick et a., La Naissance des écritures, Paris, 1994. -BIBLIOGRAPHIE: M. cohen, La Grande Invention de l'écriture, 2e vol: Documentation et Index, Paris, 1958. -Etudes sur l'écriture dans le cadre de la linguistique structurale: J. Vachek, "Zum problem der geschriebenen Sprache", Travaux du Cercle linguistique de Prague, 8, 1939; H.J. Uldallk "Speech and writing", Acta linguistica, 1944; D. Bollinger, "Visual morphemes", Language, 1946. - Etudes diveses: T. Todorov, "Ecriture", in O. Ducrot et T. todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; A. Métraux, Les Incas, Paris, 1976; I.M. Diakonoff, "Ancient writing and ancient written language: pitfalls and pecularities in the study of Sumerian", in S.J. Liebermannm, sumerological Studies in honor of Thorkild Jacobsen on his Seventieth Birthday June 7, 1974, Chicago, 1976, p. 99-121; B. André-Leiknam et C. Ziegler (eds.): Naissance de l'écriture: cunéiformes et hiéroglyphes, Paris, 1982; L. Vandermeersch, "Ecriture et langue écrite en Chine", in Ecritures, systèmes idéographiques et paratiques expressives (ouvrage collectif), Paris, 1983, p. 255-270; M.L. Thomsen, The Sumerian Language. An Introduction to its History and grammatical Structure, Copenhague, 1984; P. Vernus, "Des relations entre textes et représentationas dans l'Egypte pharaonique", in Ecritures II (ouvrage collectif), Paris, 1985, p. 45-70; A. -M. Christin, "L'espace de la page", in De la lettre au livre (ouvrage collectif), Paris, 1989, p. 141-168.

3 - حقول الدراسات

لقد أتاحت العقود الأخيرة تقدماً هائلاً، سواء كان ذلك في ميدان تاريخ الكتابات، أم كان ذلك في ميدان فك رموز بعض الكتابات القديمة. وقد سمحت أعمال الحفريات بوضع موضع البداهة وجود حضارة في البلقان سابقة على الهندو-أوروبية وذات كتابة، وإنها لتتمثل في ثقافة «الفانكا». ووفق التواريخ الأخيرة، والمراقبة بمساعدة علم تاريخ الأحداث، فإن الوثائق المكتشفة الأكثر قدماً، إنما تعود إلى الألف السابقة قبل المسيح، بينما كنا نظن إلى وقت قريب أن اختراع الكتابة لا يعود من تاريخه إلا إلى الألف الرابعة، وهو عصر الشواهد الأولى للكتابة السومرية (هارمان 1990). وكذلك، فثمة تقديم جوهري قد أنجز في ميدان فك الرموز: إن كتابة المايا وكتابة جزيرة الياك قد بدأت جزئياً تفكك رموزهما. فإذا كانت كتابة حضارة الأندوس مازالت لم تفك رموزها، فإن التحليل المقارن عن طريق الحاسوب قد سمح بفرز العلامات الأساس والمتغيرات، وهذا شرط جوهري لكل محاولة تهدف إلى فك الرموز (باربولا 1975، كوسكينييمي 1982).

لقد صار ينظر إلى دراسة الكتابة على كل حال من منظور أنتروبولوجي، أكثر فأكثر. فقد تم التركيز في المرحلة الأولى على علاقة الكتابة بالسحر والدين (دورنسيف 1925، بيرتوليه 1949). ولكن اهتمام الأنتروبولوجيين، منذ وقت قريب، قد تحول نحو قضية علامات الكتابة بالثقافة المادية والبنى الاجتماعية. وهكذا سنكتشف أن الانتقال من مجتمع شفوي إلى مجتمع كتابي يستلزم انقلابات اجتماعية عميقة. ويتبين هذا إذ ندرس عرى القرابة بين البنى الاجتماعية لأولى الحضارات الكتابية الكبرى، مثل الميزوبرتامية، والمصرية، والصينية، أو ندرس أيضاً آثار دخول الكتابة إلى مجتمعات شفوية (إثر دخول المستعمر إليها مثلاً). وإذا عدنا إلى (ج. غودي 1986)، فسنجد أنه قد جعل بدهياً ما تؤديه الثورة العميقة لاستخدام الكتابة-«العقل الكتابي» غودي 1979)- في التنظيم الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالدين (تسمح الكتابة وحدها بولادة دين له أركان عقدية) أم بالاقتصاد (أهمية كتب الحساب)، أم بالنسق السياسي (إمكانية وجود بيروقراطية الدولة وتثبيت القانون). وعلى كل حال، فإن التأثير ليس أقل في المستويات الأخرى مثل العمل الاجتماعي للذاكرة (ياتس 1975، كلانشي 1979)، أو أيضاً الخلق الأدبي.

■ F. Dornseiff, Das Alphabet in mystik und Magie, 2e éd., Berlin, 1925; A. Bertholet, Die Macht der Schrift inGlauben und Aberglauben, Berlin, 1949; J. Goody, La Raison graphique, la domestication de la pensée sauvage, Paris, 1979; B. -A. Leikman et C. Ziegler (eds.), Naissance de l'écriture: cunékformes

et hiéroglyphes, Paris 1982; F. Yates, L'Art de la mémoire, Paris, 1975; A Parpola, "Tasks, methods and results in the study of the Indus script", Ju\ournal of the royal Asiatic Society, 1975, p. 178-209; M.T. Clanchy, From Memory to Written Record: England 1066-10\307, Londres, 1979; K. Koskenniemi, A Concordance to the Texts in the Indus Script, Department of Asian and African Studies, University of Helsinki, Research Reports, n°3, Helsinki, 1982; J. Goody. La Logique de l'écriture, Paris, 1986; H. Haarmann, Universales chichte der Schrift, Francfort-sur-le-Main, 1990.

المعيار

NORME

من بين الأسباب التي دعت إلى وصف اللغات، نجد متكرراً هم تثبيت الاستعمال السليم بدقة. وإن هذا ليكون بتحديد معيار يأخذ فقط بعض وجوه الكلام المستعمل فعلياً، ويدع جانباً الوجوه الأخرى بوصفها غير منضبطة، وغير صحيحة، وغير نقية، أو بوصفها مبتذلة (ويمكن لهذا المعيار أن يتعلق بالتلفظ - ونسميه حينئذ علم اللفظ - وباختيار المفردات، وبعلم الصرف، وبالنحو). وبهذا الخصوص، فإنه لأمر دال أن يكون أول وصف لساني معروف، هو الوصف الذي قام به القواعدي الهندي باليني (في القرن الرابع قبل تاريخنا) للغة السانسكريتية. فقد ظهر في لحظة كانت فيها اللغة السانسكريتية الثقافية (bhasha) مهددة بغزو اللهجات الشعبية (prakrit)، وكانت بحاجة إلى الاستقرار - وليس هذا إلا لضمان الحفظ الحرفي للنصوص المقدسة، والحفظ النطقي الدقيق لعبارات الصلاة. وإن التمييز، في المجتمعات الغربية، بين اللسان الجيد والسيئ لم يكن أقل أهمية - وذلك لأن امتلاك اللسان الجيد يعد من إحدى علامات الطبقات الاجتماعية المهيمنة (إن فلاجلاس في كتابة المنشور 1647 «ملاحظات حول اللغة الفرنسية» يحدد الاستعمال الجيد بوصفه «مكوناً من صفوة الأصوات. وهو يمثل طريقة في الكلام تعد الجزء الأكثر صحة في البلاط»). وليس من المدهش إذن أن تكون التقاليد اللسانية الغربية قد أعطت دوراً مضاعفاً للقواعدي. فهو، من جهة، يزعم أنه يقول ما هي اللغة، ولكنه في الوقت نفسه يفضل استعمالات معينة. وهو، من جهة أخرى، يقول ما يجب على اللغة أن تكون. ولقد عاش هذا التقليد في الممارسة التعليمية الفرنسية. وهي ممارسة تربط دراسة القواعد بتعلم التصويب القاعدي (بينما التعليم الأنجلو - ساكسوني الحالي يعتقد أن في مقدوره أن يوفر تعليم القواعد). وإننا لنستطيع أن نبرر الجمع بين الوصف والمعيار بطرق متنوعة. وستكون الصيغة الصحيحة، من بين الصيغ المختلفة الممكنة، هي هذه:

أ - التي تمتلك الجذور الأكثر عمقاً في تاريخ اللغة الموصوفة (إن «معرفة اللاتينية تسمح بتكلم الفرنسية جيداً»).

ب- والأفضل توافقاً مع عادات هذه اللغة (وتكون محكومة بالقياس).

ج- وتكون قابلة للتبرير «المنطقي».

وتسهم هذه الأسباب الثلاثة فعلاً في الاستنتاج الذي يقول إن الاستعمال الجيد هو هذا الذي يكون وصفه أكثر أهمية، لأنه هو الذي يُظهر النظام أكثر أو العقلانية.

■ On trouvera les trois sotres de considérations dans la Grammaire des grammaires de Girault-Duvivier (Pairs, 1812), ouvrage de base de l'enseignement du fransais au XIXe siècle; cf. Un commentaire détaillé de cet ouvrage par J. Levitt, The "Grammaire des grammaires" of Girault-Duvivier, La Haye, 1968 (cf. Surtout chap. 7). - A. berrendonner (L'Eternel grammairien. Etude du discours normatif, Berne, Francfort-sur-le-Main, 1982) montre la permanence du souci normatif 'a travers l'historie de la linguistique. Voir aussi le nº16 de Langue farnçais, déc. 1972, "La norme".

ولقد أفضى تطور البحث اللساني في القرن التاسع عشر إلى الفصل أكثر فأكثر بين المعرفة العلمية للغة وتحديد معيارها. فاللسانيات التاريخية، من جهة أولى، عند ما بدأت بدراسة تفاصيل تحولات اللسان، أظهرت أن لتطور اللغة أصلاً مألوفاً في طريقة الكلام الشعبية، والمتمثلة في لهجة فئة اجتماعية، أو في لهجة إقليمية. وإن هذا ليكون على نحو يصبح فيه تصحيح عصر ما هو تكريس لأخطاء العصر السابق.

نجد أمثلة عديدة ومراجع بيبليوغرافية كثيرة في:

W.V.Warburg: "problèmes et méthodes de la linguistique", chap. 2, Paris, 1964.

ولقد تبين، من جهة أخرى، أن السيرورات اللسانية الأساسية تعمل في اللهجات التي يقال عنها إنها متطابقة مع المعيار الرسمي، بمقدار ما تعمل، بل أكثر في معظم الأحيان، في اللهجات التي يقال عنها إنها «غير صحيحة» الطفلية أو الشعبية). والطفل الذي يصرف «أخذ -أن آخذ» قياساً على «أعاد- أن أعيد»، فإنه يكون مقوداً بهذا الميل إلى القياس، وبهذا البحث عن التناسب (بالمعنى الرياضي)، حيث رأى فيه كل من «هـ. بول» و«ف. سوسير» واحداً من أكثر الدوافع اللسانية الأساسية. وهكذا، فقد انتقد سوسير اللسانيين في بداية القرن، أولئك الذين كانوا يرون في القياس «شذوذاً»، ومخالفة للمعيار

المثالي»، بينما كان يكوّن الإجراء الذي «تعبر به اللغات من حالة من حالات النظام إلى حالة أخرى». ولقد حاول أيضاً، بشكل أكثر تنسيقاً، «هـ. فري» أن يظهر أن «الأخطاء» المزعومة للسان إن هي إلا إنتاج لنفس الآليات النفسية التي تسمح للسان الذي يتصف «بالصواب» أن يتمم وظائفه.

حول القياس، انظر:
H. Paul, Principien der Sprachgeschichte, 2e éd. Halle, 1886, chap. 5, et F. de Saussure, Cours de linguistique génétale, 2e parie, chap. 4, § 2. - Pour une analyse "fonctionnelle" des fautes, H. Frei, la Grammaire des fautes, Bellegarde, 1929.

لقد استطاع الرفض من منظور معياري في اللسانيات، أن يتشابه، في النصف الأول من القرن العشرين، مع هذه النقطة النهائية حيث اعتقد بعض اللسانيين أنه بالإمكان استعادة الكلمة «معيار»، واستعمالها بمعنى جديد، حيث لن تستخدم لتمييز استعمال خاص للغة. وبالنسبة إلى هيلميسليف، فإن نسق اللغة (أو ترسيمتها) يعد واقعاً شكلياً محضاً. وإنه ليتمثل في مجموع العلاقات المجردة الموجودة بين عناصره، وذلك بشكل مستقل عن أي تمييز صوتي أو دلالي لهذه العناصر (فالـ "r" الفرنسية تتحدد في النسق بالطريقة التي تتوالف فيها، في المقطع، مع الأصوات الأخرى). ولكن المعيار، من جهة أخرى، هو مجموع السمات المميزة التي تسمح، في التجلي الواقعي للنسق، بمعرفة العناصر بعضها من بعض. (من وجهة نظر المعيار، فإن الـ "r" تحدد بوصفها صامتاً مهتزاً، وهذا يكفي لتمييزها من كل الأصوات الفرنسية). وأما الاستعمال الآن، فيتمثل في الظواهر الدلالية - الصوتية التي يتجلى النسق من خلالها في الواقع (تتميز "r"، والحال كذلك، بكلية السمات، حتى غير التمييزية، التي تكوّن نطقها. فهي تكون مرة اهتزازية مجهورة ولثوية تكرارية، كما تكون مرة أخرى بنائية مجهورة ولهوية). ولقد يعني هذا أن المعيار يمثل إذن ضرباً من التجريد المصنوع إزاء الاستعمال. ولقد كان «إ. كوزيري» يقدم التراتب المفهومي نفسه، ولكنه منزاح بمقدار فرضة، وذلك لأن النسق، تبعاً لكوزري، لا يمتلك السمة الشكلية التي يمتلكها بالنسبة إلى هيلميسليف. فالنسق عند كوزري قريب من المعيار عند هيلميسليف: إنه الجزء الوظيفي من اللسان. وهكذا، فإن التحديد النسقي للصوت سيشير جوهرياً إلى سماته المميزة. وإن المعيار ليتناسب، بالنسبة إلى كوزيري، مع جزء مما يجمله هيلميسليف تحت عنوان «الاستعمال». والمقصود بهذا كل ما هو إجباري من منظور اجتماعي في استعمال الشرعة اللسانية. وإذا كان هذا هكذا، فإن الوجه المعياري للصوت هو مجموع القيود المفروضة، في مجتمع ما، من أجل تحقيقه فعلياً (وذلك بأن تدخل عليه

سمات غير مميزة، مثل المتغيرات السياقية). وإنه لعلى مستوى ثالث، هو مستوى الكلام، يجب أن توضع كل المتغيرات (المتغيرات الحرة) التي يستطيع المتكلم أن يطرزها على الشبكة الاجتماعية. ومن هنا، فإن مفهوم المعيار بالنسبة إلى هيلميسليف وكوزيري، ليحدد إذن مستوى معيناً من التجريد في تحليل المعطى، وفي دراسة الاستعمالات الفعلية، وليس، كما كانت الحال من قبل، في تحديد نموذج معين من نماذج الاستعمال، أي في تحديد منطقة معينة للمعطى. وستوجز الترسيمة التي سنضعها الاختلافات المصطلحية بين هيلميسليف وكوزيري.

يقدم «ل. هيليمسليف» المعيار في مقال كتبه في عام 1942 بعنوان «اللغة والكلام»، ثم وضعه في كتابه:

"Essais Linguistiques" , Copenhague, 1959.

وقد استعمل«إ. كوزيري» هذاالمفهوم خاصة في:

"Systema. norma y habla", Motevideo, 1952.

ويوجز «ن. س. ف. سبنس» أطروحات كوزيري الرئيسة في:

"Towards a new sythesis in Linguistics", Archivum Linguisticum, 1960. P. 1-34.

	هيلميسليف	كوزيري
علاقات شكلية مجردة	نسق - ترسيمة	
سمات واقعية مميزة	معيار	نسق
سمات واقعية غير مميزة ولكن إجبارية	استعمال	معيار
سمات واقعية غير مميزة وغير إجبارية		استعمال

لقد أفضى التطور الحديث للسانيات، والذي استثمر التعارض السوسيري بين اللغة والكلام، إلى التركيز مع ذلك على الفكرة التي تقول إنه لا يؤخذ كل شيء، في المعطى التجريبي، بالنسبة إلى اللساني. فهو لا يستطيع أن يضع كل الاستعمالات التي يلاحظها عند جماعة ما، في المستوى نفسه. ولذا، فإن اللسانيات التوليدية مثلاً، تقبل، من بين العبارات التي يستعملها المتكلمون فعلاً، فقط تلك التي تنجز توليفاً بين الوحدات البنيوية، فيقال عنه إنه توليف قاعدي. وبهذا المعنى يكون التوليف مُجازاً بضوابط اللغة. ولكن ثمة

وحدات بنيوية كثيرة تتناسب مع توليف تمنعه هذه الضوابط نفسها، ولذا يقال عنه إنه توليف غير قاعدي (إننا نسجل عدم قاعدية توليف ما، بوضع «نجمة» أمامه، وهي تعني شيئاً آخر غير الذي تعنيه نجمة القواعد المقارنة: تسجل هذه الأخيرة صيغ «اللغة الأم» المعاد بناؤها. وهي صيغ غير مؤكدة في التاريخ، بينما تتابع الوحدات البنيوية غير القاعدية، فيمكن التحقق منه في الاستعمال). ومن هنا، فقد كان التمييز بين توليف قاعدي وغير قاعدي مهماً إلى درجة صار معها الشرط الضروري، بالنسبة إلى القواعد التوليدية، أن تولّد الأول وليس الثاني. وبما إن القواعد التقليدية تقترح أيضاً أن تجعل مستعمليها قادرين على بناء جمل صحيحة وتجنب الجمل غير الصحيحة، فقد عيب غالباً على تشومسكي بأنه أعاد إحياء المفهوم القديم للمعيارية من غير زيادة أو نقصان. ولذا، فإن بعض التدقيقات تعد ضرورية لإظهار حدود هذا النقد.

1- «تعد القاعدية وعدم القاعدية فئتين تنتميان إلى الحكم وليس إلى الاستعمال».

إن اللساني، لكي يقيم السمة القاعدية أو غير القاعدية لتوليف الوحدات البنيوية، يبني عبارة صحيحة، تحقق، تبعاً له، هذا التوليف وتجليه. وإنه ليسأل المتكلمين، بما إن اللغة المدروسة هي اللغة الأم، إذا كانوا «يقبلون» أو لا هذه العبارة (إنني نسمي أحياناً، بتعسف لغوي، ليس التوليف المجرد، ولكن العبارة ذاتها، في الحالة الأولى قاعدية، وفي الحالة الثانية غير قاعدية). وثمة مسلمة لتشومسكي تقول إن كل الأعضاء الذين ينتمون إلى الجماعة اللسانية نفسها، يحملون الحكم نفسه - وثمة احتمال أن يكون بعد تفكير، بل بعد تفكير موجه عن طريق اللساني (إن أي فرنسي يقبل العبارة «je n'ai pas vu - لم أر»، ويرفض العبارة الأخرى "j'ai pas vu"، حتى وإن كانت الطريقة الأخرى للكلام هي المعتادة). ويقال عن ملكة حمل هذا الحكم إنها ملكة «حدسية»، وتعد جزءاً من الكفاءة اللسانية للمتكلمين. وبهذا، فإننا نرى أن القاعدية لا ترتبط بكون العبارة مستعملة أو غير مستعملة، ولا بالفئة الاجتماعية للأشخاص الذين يميلون إلى استعمالها، أو بظروف استعمالها.

2- «ثم بعد ذلك، فإن اللساني، إذ يتكلم عن القاعدية، فإنه لا يتطلع إلى صياغة تثمين، ولكن إلى صياغة ملاحظة».

وبالفعل، فإن القاعدي، بناء على ما تقدم، لا يستند إلى استعمال طبقة اجتماعية خاصة (الناس «المثقفين»)، ولكن يستند إلى شعور عام يتعلق بالجماعة كلها. فإذا كان، في بعض الحالات، ثمة اختلاف بين المتكلمين، كأن يجد بعض الفرنسيين أن العبارة

«Qui C'est qui viendra? – الذي هو الذي سيأتي؟» عبارة قاعدية، بينما هي مرفوضة من بعضهم الآخر، فهنا لا يوجد مجال للقول إن أحد الحكمين جيد، ولكننا نقبل أننا إزاء نوعيتين للفرنسية مختلفتين، وكل نوعية يجب أن تقوم على وصفها قواعد توليدية خاصة، أو أن تقوم نوعية خاصة من القواعد بوصف الفرنسية عموماً.

3- «ثمة عبارات غير ممكنة تستطيع أن تنجز توليفات قاعدية».

بما إن القاعدية لا تستخدم الاستعمال معياراً، ولكنها تستخدم الحكم، فمن الممكن للمرء أن يتساءل حول توليفات الوحدات البنيوية التي لم تستعمل فعلياً قط. وهكذا، فإن أحداً لن يتردد في قبول «تزن هذه القاطرة غراماً»، حتى وإن كانت هناك أسباب تجعل استعمالها غير محتمل. أو لنتصور جملة تشتمل على عدد من الجمل الموصولة والمتراكبة، مثل: «الفأرة التي القط الذي الجار الذي جاء اشترى أكلت كانت مسمومة» فإن أحداً لن يستعملها. وهي أيضاً عصية على الفهم من غير ريب. ومع ذلك، فإذا وجد شخص يقبل: «القط الذي اشتراه جاري أكل فأرة»، فمن الممكن أن نفهمه لأن البنائين نفسهما موضع رهان في الحالتين، وأن قاعدية الجملة الثانية تجر قاعدية الجملة الأولى (كان ديكارت يستخدم برهاناً مشابهاً ليثبت أن كل إنسان يحمل في ذاته الرياضيات كلها. فالذي يعرف أن 2+2=4 فيمكنه أن يفهم النظريات الأكثر تعقيداً. لأن هذه لا تُدخل علاقات رياضية لها نظام مختلف). وإن هذه الإمكانية في إضفاء القاعدية على عبارات يستحيل استعمالها في الواقع، لتمنعنا إذن أن نرى في تقيد العبارة سبباً لعدم قاعديتها. ولذا، فهي تعد ضرورية لفهم تأكيد تشومسكي أن مجموع التوليفات القاعدية لا يتناهى.

4- «يستند الحكم بالقاعدية إلى ضوابط».

إذا كان المتكلم يستطيع أن يحكم على عدد من الجمل غير محدود، وربما لم يسمع بها من قبل، بأنها مقبولة (أو أن يكون محمولاً على هذا الحكم)، فذلك لأن هذا التثمين يستند، ليس إلى التجربة والذاكرة، ولكن إلى نسق الضوابط العامة التي تم اختزانها خلال تعلم اللغة. وهذا يعني إذن أن اللساني إذ يبني قواعد توليدية تولّد التوليفات القاعدية، والقاعدية فقط، فإنه يصوغ فرضية تتصل بالآليات التي يستعملها المتكلم من غير وعي. وإذا كان هذا هكذا، فسيتناسب مع كل نموذج غير قاعدي مكون من القواعد. وإن ضوابط المكونات الصوتية هي التي ستزيل الشذوذ الذي يحدثه النطق المستحيل في اللغة الموصوفة (مثل حضور، في المقطع نفسه، عدة صوامت متتابعة PFL، وهذا مستحيل في الفرنسية). وكذلك، فإن ضوابط المكونات الصرفية هي التي ستستبعد الإنجازات السيئة عن الوحدات

البنيوية (انظر «il fait pas beau - الجو غير جيد» إنها إنجاز غير قاعدي للسلب). ثم إن المكونات النحوية ستمنع توليفات الوحدات البنيوية التي لا تتطابق مع ضوابط بناء الجملة (هو الوقت جيد). وأخيراً، يمنع المكون الدلالي الشذوذ الدلالي الذي يقف عند نموذج معنى الكلمات (بما إن الاسم «نحاس» يعد كلمة «ثقيلة»، فإنه لا يشير إلى شيء، ولكن إلى مادة. ولذا، فهو لا يستطيع أن يكون فاعل الفعل «وزن» كما في الجملة «يزن النحاس ثلاثة كيلوات»).

حول هذا الموضوع الأخير، انظر:

Katz et fodor: "The structure of a semantic theory", Language, 1763, p. 170-210, trad. Fr. Dans les cahiers de lexicologie, 8, 1966.

5- «لقد صار بحث الشذوذ تفسيره منهجاً لسانياً جوهرياً».

إذا كان كل حكم بعدم القاعدية يتأسس على ضابطة من ضوابط القواعد، وهي تكون في معظم الأحيان من غير وعي بها، فيجب على اللساني أن يسعى إلى إنشاء مدونة منظمة تضم الحالات غير القاعدية. وإذا كان هذا هكذا، فثمة أسئلة ستكون منطلقاً لعدد من البحوث التوليدية، وذلك مثل «ما الذي يزعجنا في مثل هذه العبارة؟»

هناك دراسة للشذوذ الدلالي مستقاة من مدونات الشعراء السرياليين، ويظهر فيها أن الشذوذ أمر أراده المؤلفون. وقد سمحت هذه الدراسة لتودروف أن يقيم، بشكل معاكس، بعض قوانين التوليف الدلالي للفرنسية. انظر:

"Les anomalies sémantiques", Langage, mars 1966.

ومع ذلك، فقد أتاح المتصور التوليدي لعدم القاعدية عدداً معيناً من الانتقادات:

أ - ألا يستلزم المتصور التوليدي عودة فخرية ومخفية للمتصور المعياري للقواعد؟ والسبب لأنه ربما تكون الأحكام بعدم القاعدية التي يحملها المتكلمون ليست سوى أثر، مباشر أو غير مباشر، للضوابط التي تعلموها في الصف. وهي ضوابط تتأسس على قواعد معيارية واضحة.

ب - إن إعطاء شروح للمخبرين بغية دفعهم لقبول حتى ما يبدو لهم شاذاً، ألا يعني أننا نفرض عليهم بالقوة متصور القواعد الذي نعمل به؟ ومن هنا كانت النكتة التي تقول إن المخبرين الوحيدين المقبولين، بالنسبة إلى التوليدي، هم التوليديون.

ج - هل يميز المتكلمون من ذاتهم مختلف نماذج عدم القاعدية، أو ألا يعكس هذا التمييز القرار بتقسيم القواعد إلى مكونات؟

د - ألا توجد بين القاعدي وعدم القاعدي منطقة محايدة لا يستطيع أحد أن يقول قولاً سديداً بخصوصها (وهذا ما يعترف به التشومسكيون إذ يمنحون لبعض التوليفات، ليس أنجماً، ولكن نقاط تساؤل، بسيطة أو مضاعفة، وذلك تبعاً للجسامة المفترضة للحالة)؟ وكيف يمكن تحليل هذه الدرجات من عدم القاعدية في إطار قواعد توليدية لا ترى من حيث المبدأ إلا إمكانيتين (أن تولّد القواعد الشيء أو أن لا تولّده)؟ يظن القواعديون التشومسكيون أنهم يصلون إلى حل بهذا الخصوص. وإنهم ليتدبرون ذلك على نحو تكون فيه التوليفات الأقل خروجاً على القواعد ممنوعة عن طريق الضوابط الأكثر هامشية في القواعد، بينما التوليفات الأكثر خروجاً على القواعد تنتهك ضوابط أكثر مركزية. ولكن تعوزنا المعايير التجريبية لكي نبرر لأنفسنا إعطاء هذه الدرجة أو تلك من عدم القاعدية لتوليف ما. وكذلك، فإن هامشية الضوابط عصية على التحديد.

هـ - هل السمة غير المقبولة لعبارة من العبارات تعود دائماً إلى أن هذه العبارة تتجاوز الضوابط؟ ألا يمكن للتفسير أن يكون على عكس العبارة، فيدفع استعمال الضوابط نسقياً خارج الحدود المعتادة؟ وفي مثل هذه الحالة، فإن ما يسميه التشومسكيون «عدم القاعدية» ألا يشهد على وجود أكثر من انزياح إزاء الضوابط وليس إزاء «الأخطاء» والتي يرى فيها «هـ. فري» التجلي الأكثر بداهة للقواعد الحقيقة. وإزاء عبارات مثل: «تلعن الفأس البشر» (ف. هيغو، التأملات، «ما يقول فم الظل» 642)، فإن الشذوذ الدلالي يستطيع بالفعل أن يكون موصوفاً بطريقتين. فإما أن يوجد انتقاص للضابطة التي يتطلب الفعل «لعن» بموجبها فاعلاً «إنسانياً»، وإما أن تكون هذه الضابطة قد استغلت بشكل أنسنت فيه الفاعل «فأس» (وهذا هو قصد هيغو بكل تأكيد).

Cette deuxième possibilité est développée par U. Weinreich ("Explorations in semanitc theory", dans le recueil Current Trends in Linguistics, 3, T.A. Sebeok (ed.), La Haye, 1966, p. 429-432). Critiquant Katz et Fodor, Weinreich aprle de transfer features: dans notre exemple, le trait "humain" aurait été transféré de maudire à hanche. -Sur les astérisques génératifs, lire les remarques, un peu désabusés, de N. Ruwet dans "En et y: deux clitiques pronominaux antilogophoriques", Langages, 1990, nº97, p. 51-81 (surtout à la fin). - Sur le statut de la morme en grammaire générative: Y. 0C. Morin et M.-C. Paret, "Norme et grammaire générative", Recherches linguistiques de Vincennes, 1990, nº19.

وبعيداً عن النظرية التوليدية، فإنه ليس من المؤكد أن يستطيع بحث لساني، مهما كان، أن يتجاوز مفهوم المعيار -حتى ولو لم يكن موضوعه يقوم على وصف معيار اجتماعي خاص. فمنذ اللحظة التي نريد فيها أن نفسر ملاحظة ما، ولتكن مثلاً أن شخصاً معيناً قد نطق هذه الجملة في هذا المقام، ومع هذا القصد، فنحن سنذهب إلى تخيل آلية

مجردة تكون مسؤولة عن هذا الحدث. ولكن يمكن أن نتخيل عدداً منها. وإذا كنا نرغب في تبرير أنفسنا بشكل تجريبي لأننا اخترنا الآلية "A" بدلاً من "B"، فيبدو الحل الوحيد في أن نظهر أن "B" تذهب بنا إلى التنبؤ بوقائع لا تحصل، وإلى التكهن مثلاً بأن شخصاً قد نطق بالجملة نفسها في هذا المقام الآخر، أو بهذا القصد الآخر- وهو أمر نعلن استحالته.

والمصيبة، في المادة اللسانية، أنه يمكن لكل شيء تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لن يعود أمامنا سوى حلين. فإما أن ندقق في وصف العمل الذي أعلنا عن استحالته، وذلك مثلاً بتخصيص «كل» تفاصيل المقام أو القصد اللذين يمنعان إنتاج الجملة التي ندرسها – ولكن المهمة قد تصبح لانهاية لها، وإما أن نقرر بأن الاستعمال المتوقع عن طريق الآلية "B"، إذا تمت ملاحظته، «شاذ»، وأنه يصدر عن قصد، أو عن جهل بضوابط اللغة، أو أيضاً عن اغتصابها إرادياً – وذلك بإجراء تحقيق، إذا استطعنا هذا، لكي نرى هل المتكلمون «البسطاء»، الذين نصف لهم العمل المتوقع انطلاقاً من الآلية "B" بأنه «شاذ»، يجدونه بالفعل أكثر غرابة من الأعمال «العادية» المتوقعة انطلاقاً من "A". ومن هنا، فإن اللساني إذا كان يستطيع أحياناً أن يصل إلى هذه النتيجة، فهذا لا يمنع من القول إنه اضطر، لكي يؤدي عمله بشكل جيد، أن يستخدم مفهوم المعيار، مع احتمال أن يجعل مخبريه يضمنون معياره. ولذا، فإن التأويل الممكن للتمييز بين اللغة والكلام، ليجعل من اللغة مجموع الكينونات والآليات المجردة، والمبنية بغية تفسير الملاحظ الواقعي والذي هو الكلام. فإذا اخترنا هذا التأويل، فإن المعيار سيصبح إسقاطاً، وظلاً محمولاً (صعب تجنبه) للغة في داخل الكلام.

بخصوص التفكير العام حول المعيار، انظر:

S. Auroux: "lois, normes et rgles", Histoire, épistémolgie, langage, 1991, p. 77-107.

الاعتباطية

ARBITRAIRE

لقد سعى التفكير حول اللغة، منذ بداياته، لكي يعرف إذا كانت اللغة تمثل واقعاً فريداً، وغير متوقع، ولا يختزل إلى كل الواقعيات غير اللغوية، أو أن يعرف إذا كانت اللغة، على العكس من ذلك، تستطيع، كلياً أو جزئياً، أن تكون مفسَّرة، بل مبررة عن طريق النظام الطبيعي للأشياء أو للفكر. ولقد تمثلت الأطروحة الأولى في الاعتباطية اللسانية، بينما تمثلت الثانية في التعليل. ويحضر التناوب في أربع مستويات على الأقل. ولا شي يمنع من دعم إحدى الأطروحات في مستوى، ومن رفضها في مستوى آخر.

1 - علاقة الأسماء والأشياء

لقد طرح السفسطائيون، في اليونان القديمة، هذه القضية بخصوص إسناد الأسماء للأشياء. وتبعاً لـ «كراتيل» أفلاطون، ثمة مدرستان، كانتا تخوضان صراعاً فيما بينهما، ومع ذلك فقد اقتنعت كل واحدة منهما بعدم إمكانية تمييز الخطابات الحقيقة والخطابات المزورة، وهذا أمر لم يكن أفلاطون ليقبل به - وإذ ذاك تُرك الطريق حراً أمام بلاغة مؤسسة على التأثير وحده. وتبعاً لبعضهم، حيث كان يمثلهم في الحوار هيرموجين، وهو تلميذ لسقراط، وسيىء البصيرة بخصوص هذه النقطة، فإن إسناد الأسماء يعد جزءاً من الاعتباطية: المسألة مسألة قانونية، ومؤسساتية، وتواضعية. وهذا ما يفسر أن الإغريقيين والبربر كانوا يستطيعون استعمال أسماء مختلفة بالنسبة إلى الأشياء نفسها. وأما الأطروحة الأخرى، فيمثلها كراتيل. وقد كان سوفسطائياً مشهوراً في ذلك العصر. وإنه ليرى وجوب وجود علاقة طبيعية بين الأسماء والأشياء التي تشير إليها. ومن غير هذه العلاقة، لا توجد أسماء أصلية. فالاسم الأصل محاكاة للشيء، وبهذا فإن فضيلته الذاتية تكمن في كونه يعلم. «فمن يعرف الأسماء يعرف الأشياء أيضاً». ولكي نُظهر السمة المعللة للمفردات،

فإننا نلجأ بادئ ذي بدء للاشتقاق. فبالإضافة، وبالحذف، أو بتغيير حروف اسم يبدو اعتباطياً، فإننا نظهر في مكانه اسماً آخر، أو سلسلة من الأسماء التي تصف بشكل سليم الشيء الذي أشار إليه الاسم البدئي (ليس المقصود إذن إجراء بحث تاريخي، ولكن المقصود بذل الجهد لاكتشاف حقيقة الكلمات. وفيما يتعلق بعد ذلك بالأسماء البدئية، أي تلك التي ليس للاشتقاق عليها هيمنة، فإننا نبحث عن علاقة مباشرة بين معانيها وجهوريتها، مفترضين أن للعناصر البدائية للغة قيمة تمثيلية طبيعية ("I" يعبر عن الخفة، و"d" و"t" يعبران عن التوقف، إلى آخره). فإذا كان الاعتقاد بالقيمة التمثيلية للأصوات مولفاً مع الاشتقاق، فإنه يجعل من الممكن أن يستطيع الاسم الإغريقي والاسم البربري للشيء ذاته أن يكونا معلمين فيما يعلق بالاعتقاد.

ولما لم يكن يبدو على أفلاطون أنه كان مهتماً بالاختيار بين الموقفين، فيجب البحث لماذا كان يعتقد مع ذلك أن عرضهما مهم. والجواب من غير شك أنهما قد يستطيعان معاً تبرير السفسطة -وتبعاً لأفلاطون، فإن أياً منهما لا يبررها. وإنهما لا يبررانها إلا بقبول أطروحة ثالثة، كانت قد قدمت بشكل هزلي من غير ريب في بداية الحوار: ترتبط الحقيقة في الخطاب بحقيقة أجزائه، وإنه ليدخل في هذا أكثر الأشياء صغراً، أي الكلمات. وفي هذا الحالة، فإن اعتباطية التسميات، والتي تبعاً لها تكون كل كلمة حقيقية ما إن تستعمل، ستؤدي إلى أن الخطاب أيضاً يكون حقيقياً ما إن يتم النطق به. ومن هنا، نمر بسهولة إلى موقف السفسطائيين الذين يرون أن كل خطاب ينتج حقيقته الخاصة. وبصورة عامة، فإننا نقترب من نسبية بروتاغوراس الذي ينكر كل حقيقة مطلقة وكونية: إن الإنسان (والمقصود هو الفرد أو الجماعة) «هو مقياس كل الأشياء، سواء تلك التي تكون، والتي هي كائنة، أم تلك التي لا تكون، والتي هي غير كائنة». ولكن الكراتيلية أيضاً تستطيع أن تفضي إلى موقف نسبي. إذ بالنسبة إليها، فإن الكلمة التي لا تقول الحقيقة بخصوص موضوعها ليست كلمة بالمعنى الدقيق. وإذا نقلنا إلى الخطاب هذه الأطروحة التي تتعلق بعناصره، فإن الخطاب الذي لا يقول الحقيقة لا يعد خطاباً حقيقياً. ومن هنا جاءت النتيجة التي تقول لا يمكن وجود خطاب مزور -وهذا ما يتعارض مع الأخلاق التي يريد أفلاطون أن يشيدها في الكلام. والاستنتاج الذي يقدمه سقراط حينئذ، هو أن الفلسفة غير معنية بالنقاش حول الاعتباطية أو بتعليلية الأسماء. فالحقيقة هي ما يبحث عنه خارج الكلمات، في حدس الجواهر. والإمساك بها وحدها، قد يسمح بخلق «لسان مثالي» فيما بعد. ولن تكون الأسماء صوراً في هذا اللسان على كل حال، ولكنها ستكون فقط «علامات تشكيل لضبط نطق» الجواهر - وعلى كل حال، فإن أفلاطون يطبق أيضاً على اللسان المثالي المقارنة التي يقترحها في بداية الحوار: يعد الاسم «إزاء الواقع أداة من أدوات الفرز، كما هو المكوك إزاء القماش».

انظر:

l'Essai sur le "cratyle" de V. Goldschmid, Paris, 1940.

وفي أيامنا، فإن أطروحة اعتباطية التسميات اللسانية كان سوسير قد أكدها في أول «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول). وإنها على كل حال لموجودة ضمناً في كل الأعمال التي تعمل على إظهار، بالنسبة إلى الوجه الصوتي للغة، اضطرادات مستقلة عن تلك التي تسوس الوجه الدلالي: انظر القوانين الصوتية للسانيات التعاقبية، والتعارض عند مارتينيه بين «تمفصلي» اللسان، وبصورة أعم توزيع الدراسة بين مكونين متميزين للوصف اللساني: الأول صوتي، والثاني دلالي.

وترتبط هذه الأطروحة، من جهة أخرى، في تاريخ اللسانيات بفكرة مفادها أن اللغة تشكل نسقاً، وأنها تمتلك تنظيماً داخلياً. فإذا كانت كل إشارة هي بالفعل محاكاة لموضوعها، فإنها ستفسر نفسها بنفسها، بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، وقد لا تحتاج إلى علاقة ضرورية مع ما تبقى من اللغة. ولهذا السبب، فإن القواعديين الذين يبحثون، منذ القديم، عن الاضطراد - أي القياس- في داخل اللسان قد انتصروا للاعتباطية. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت اللغة، بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تمثل فوضى محضة، أو «شذوذاً» تبعاً للمصطلح المخصص لهذا (كلمة لا تعني، اشتقاقاً، استثناء على قاعدة مفترضة الوجود، ولكن عدم التعادل، وعدم التشابه)- وهذا مايرفع كل إعاقة عن النظر الاشتقاقي. ولقد نجد عند سوسير إجراء قريباً جداً من هذا (الجزء e^2. الفصل 6، §3). ولما كانت كل علامة، بمفردها، هي علامة «اعتباطية قطعاً»، فقد دعت الحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها «الاعتباط النسبي» فقط (إن كلمة «إجاص» إذا أخذت معزولة، ليست مدعوة أكثر من كلمة «بلوط» للإشارة إلى شجرة خاصة. فإذا كنا نصل إلى تبريرها، فذلك لأننا نفكك الكلمة «Poirier - إجاصية» إلى "Poire" و"ier-". ولكن هذا التقسيم لا يقوم لأن هذين العنصرين مدعوان لتسمية هذه الفاكهة الخاصة، والفكرة العامة للشجرة. بالنسبة إلى سوسير، فإن تفكيك الوحدة إلى عناصر يجب أن يستند إلى علاقة عامة، وخلاقة ذات «نموذج» تركيبي (ففي هذا المثل عن العلاقة التحتية للطبقة نجد « ceris-ier شجرة كرز» ، « mûr-ier شجرة توت»، « banan-ier شجرة موز». . . حيث يترافق شكل التوليف مع مضمون دلالي مماثل). وهكذا، فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات، هو الذي يحدد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية للعلامة المعزولة.

ويبقى البحث الاشتقاقي مع ذلك، كما تبقى فكرة الحقيقة الطبيعة للصوت،

حاضرين في كل عصور التأمل الفلسفي واللساني. فقد كان الرواقيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كما كانوا من أنصار الشذوذ اللغوي). وقد كان ليبنز نفسه يعتقد أن الاشتقاق يقربنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تستثمر أفضل من لغاتنا القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أيامنا هذه أيضاً، مازال بعض اللسانيين يبحث للعثور على تعليل للشكل الصوتي للكلمات، معطياً لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حالياً. وإنه من أجل هذا، فقد حاول هؤلاء اللسانيين تأسيس علم الاشتقاق على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتحقيق، وإنهم ليستندون في الوقت نفسه إلى ملاحظات نفسيه وسمعية لدعم دراستهم عن القيمة التعبيرية للأصوات.

عن التعارض بين أنصار القياس والشذوذ في القديم، انظر:

F. Douay et J. -J. Pinto, "Analogie anomalie", Communications. n°53, 1991, p. 7-16. - Sur la recherche étymologique dans l'Antiquité: Varron, De lingua latina (livers 5, 6 et 7) et J. Collart, Varron, grammairien latin, Paris, 1954. - Sur les stoïciens plus particulièrement: K. Barwick, Probleme der stoïschen Sprachlehre und Rhetorik, Berlin, 1957.- Sur Leibniz: M. Dascal, Leibniz: Language, Signs and Thought, Amsterdam, Philadelphie, 1987.

ثمة دراسة عامة عن سلالة كراتيل، انظر:

G. Genette: Mimologique: voyage en Cratylie, Paris, 1976.

والمثل على الدراسة الاشتقاقية المعاصرة، هو:

P. Guiraud: Structures étymologiques du lexique francais, Paris, 1967.

وعن القيمة التعبيرية للأصوات في اللغة وفي الخطاب، انظر:

R. Jakobson:"A la recherche de l'essence du langage", Collection Digène, "Problémes du langage,", Paris, 1966.

العلاقة بين الدال والمدلول

بما إن سوسير قد أرشد إلى التمييز الدقيق بين مرجع العلامة (مجموع أشياء العالم الذي تحيل العلامة إليه) ومدلولها (الكينونة اللسانية المتعلقة بدالها)، فإن اللساني، بعد سوسير، قد وجد نفسه أمام مسألة العلاقات بين الدال والمدلول. وهي قضية تختلف جداً عن الأولى. لأن المقصود الآن هو العلاقة في داخل العلامة. ويرى، حول هذه النقطة، عدد من اللسانيين أنه لا يجب، من منظور سوسير نفسه، الكلام عن الاعتباطية. كما يرون أن مدلول العلامة، في لغة ما، لا يمكن التفكير فيه باستقلال عن داله. والحجة الرئيسة هي أن مدلولات اللغة لا تمتلك أي أساس منطقي أو نفسي: إنها لا تتناسب لا مع جواهر

موضعية، ولا مع مقاصد ذاتية يمكن الوقوف عليها خارج اللغة. وإنها لما كانت قد تكونت في الوقت نفسه الذي تكونت اللغة فيه، وهي معاصرة لإسناد الدال الصوتي الذي أعطي لها، فإنها تدين لهذا الدال بتماسكها الداخلي. ولذا، فهي تنحل ما إن نفصله عنها (لا توجد فكرة عامة ثم تصبح فيما بعد معنونة بالكلمة الفرنسية «Courage - شجاعة»: يستطيع استعمال هذه الكلمة فقط أن يجمع عدداً من المواقف الأخلاقية المختلفة التي لا تمتلك أي نزوع لكي تكون مبذورة تحت الصوت نفسه. ولقد يعني هذا إذن أن الأمر صناعة من صناعات التفكير اللساني الذي يجعلنا نتخيل وحدة عقلية تتناسب مع كلمة «شجاعة»). وهكذا فإن الاعتباطية مرفوضة باسم التسمية. ونلاحظ أن حجة من هذا النوع، إذا دللت جيداً على «ضرورة» العلاقة بين الدال والمدلول في اللحظة التي تكون اللغة قد تكونت فيها، فإنها لن تنسب مع ذلك إلى هذا التكوين أي تعليل طبيعي. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض وجود اعتباطية لسانية أساسية، كما تفترض وجود أصالة لا تختزل للنظام الذي يخلقه اللسان إزاء نظام العالم أو إزاء نظام الفكر.

C. Bally, élève direct de Saussure, défend l'arbitraire du rapport signifiant-signifié (Le français moderne, 1940. P. 193-206). -Le point de vue opposé est présenté par P. Naert (Studia linguistica, 1947, p. 5-10) et par E. Benveniste ("Nature du signe linguistique". Acta linguistica, 1939, p. 23-29). -Pour une etude d'ensemble: R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962.-Une bibliographie générale sur ce problème: E.E.K. Koerner, Contributions au débat post-saussurien sur le singe linguistique, La Haye, Paris, 1972.

3 - التنظيم النحوي

سيطفح تناوب الاعتباطية والتعليل على دراسة العلامة المعزولة وسيمتد إلى النحو. وفي إطار اللسانيات التاريخية للقرن التاسع عشر، كان المرء يسأل نفسه فيما إذا كانت الإجراءات المادية المستعملة للحم مختلف العلامات فيما بينها داخل كلمة أو جملة، تهدف، فكرياً، إلى تقليد وحدة المفاهيم التي تقدمها هذه الواسمات، وتشكل ضرباً من الصورة المدركة لوحدة الفكر. ولقد ذهب هامبولدت بهذه الفكرة إلى حد يفهم منه أنه في سبيل إنشاء علاقة قاعدية أصيلة، فإن التعبير والمضمون العقلي لهذه العلاقة لا يشكلان إلا شيئاً واحداً (وإذا أردنا الكلام بمصطلحات سوسير، فيجب القول، في هذه الحالة، إن التعارض بين الدال والمدلول يزول، وهذا بكل تأكيد هو أكثر الأشكال تطرفاً في رفض الاعتباطية).

إن النص الأكثر تمثيلاً لفكر هامبولدت حول هذه النقطة، كان قد ترجم إلى الفرنسية في عام 1859 بعنوان:
"L'origine des formes grammaticales et leur influence sur le développement des idées".

وقد أعيد نشره عام 1969 في بروكسل. وقد علق عليه أوزوالد ديكرو في الفصل الثالث من كتاب: "logique, strucutre, énonciation". Paris 1989.

ولكن ليس بهذه الكلمات عموماً طرحت القضية. فالمقصود ليس هو الإجراءات المادية التي تربط العلامات. وإنما المقصود هو معرفة ما إذا كانت الفئات والضوابط النحوية التي تستعملها اللغة، تعيد إنتاج بنى الفكر، أو إذا كانت تشكل خلقاً أصيلاً. ولقد كانت معظم كتب «القواعد العامة» ترى قسمين في قواعد اللغة. القسم الأول، ويتمثل في مجموع الفئات والضوابط المشتركة بين كل اللغات، لأنها مفروضة إما بطبيعة الفكر المنطقي، وإما بمتطلبات تعبيره. وهكذا، فإن تمييز أجزاء الخطاب الرئيسة (الصفة، الاسم، الفعل)، أو أيضاً تمييز الضوابط التي تسجل حضور فعل من الأفعال في كل قول، ليعكس بنى منطقية عالمية. وإن وضوح التعبير هو الذي يطلب أن تكون الكلمة المحددة سابقة في الجملة على هذا الذي يحددها، إلى آخره. ولكن لكل لغة، من وجهة أخرى، وجه خاص يدين بوجوده إلى سلسلة من العادات الخاصة بهذه اللغة، سواء كانت تأتي لإكمال الضوابط العالمية (بتثبيت الشكل المعجمي للكلمات، وتفاصيل الإعراب، وبعض آليات الموافقة)، أم تتعارض بعد ذلك مع هذه الضوابط (وذلك عندما تسمح أو تعيّن «قلباً» في النظام الطبيعي للكلمات، وعندما تسمح «بإضمار» الفعل، وعندما تعطي مجالاً لتعبيرات اصطلاحية مخالفة للمنطق كذلك). وعلى المقدار الذي يكوّن الجزء المنطقي من القواعد مستواه الأكثر عمقاً (إن الشروط العالمية للتعبير والخصوصيات الاصطلاحية تأتي فقط لكي تنضاف إليه)، فإنه يمكن، من منظور «القواعد العامة»، أن ينظر إلى اللغة بوصفها تعليلية بشكل جوهري، واعتباطية بشكل عرضي. وثمة عبارة من «عبارات بور رويال» تستخلص الدرس من هذه الأطروحة: «تعد المعرفة بما يجري في ذهننا ضرورية لفهم أسس القواعد» (الجزء الثاني، الفصل الأول).

لقد قدم «س. سيريس» نقداً منهجياً لمنطق بور رويال:
"le Parallélisme Logico-grammatical", Paris, 1933.

وتعود قضية التعليل النحوي للظهور في أيامنا في التعارض القائم بين اللسانيات التوليدية واللسانيات «الإدراكية». ويجب وضع تشومسكي واللسانيين التابعين لمدرسته إلى

جانب الاعتباطية. وهذا ما يمكن أن يبدو مدهشاً، ذلك لأنهم غالباً ما كانوا يعلنون انتماءهم إلى «قواعد» بور رويال. وقد ركزوا، مثلها، على الوجه العالمي للقواعد، المتميزة بوضوح من العناصر الخاصة بكل لغة. وبالفعل، فإن القول الثابت دائماً في كل التعديلات التي أجرتها القواعد التوليدية، هو أن الشكل العام للقواعد والذي هو موضوع «النظرية» القاعدية، متطابق في كل اللغات. ويذهب الاتجاه الحالي إلى تخصيص هذه النظرية بشكل أدق أكثر فأكثر، وذلك بإدخال قيود متحقق منها عالمياً فيها. وهي قيود تشكل مجموعاً من «العالميات الشكلية». ولكن ليس لعالمية القواعد، عند التوليديين، المقام الذي لها في «بور-رويال». فهي هنا ناتجة عن مسلمة مسبقة، تكون اللغة تبعاً لها لوحة، ومحاكاة للفكر. والمقصود، بالنسبة إلى تشومسكي، تفسير الحدث التجريبي وهو أن كل طفل يستطيع بناء الضوابط، المعقدة بشكل يفوق التصور، والتي تسمح بالكلام وبفهم اللغة. وإن هذا ليتطلب استعداداً مماثلاً عند كل البشر، والذي لا يمكن أن يتحقق، على كل حال، في أي من الملكات المعروفة عادة، وخاصة ملكة المنطق، وذلك نظراً لنموذج العمل الذي تنجزه. ومن هنا، فإنه ينتج أن العناصر العالمية للسان تعكس ملكة خاصة. ولذا يمكن للنحو إذن أن ينظر إليه بوصفه اعتباطية إزاء الفكر أو إزاء الواقع الذي يسمح بالكلام عنه، حتى وإن كان المقصود هو اعتباطية عالمية راسخة في الطبيعة الإنسانية.

إن «اللسانيات الإدراكية» هي الممثل الحالي لنظريات التعليل. وبشكل عام، فإنها تنكر وجود ملكة خاصة للسان، قد تكون أصلاً لطريقة التمثيل المستقل، وتريد، على العكس من ذلك، أن تربط اللسان بالفكر الإنساني من خلال كليته. ومع ذلك، فإن الضوابط والنحو يعبرون عن طريق الإدراك الطبيعي للواقع، والذي يستطيع علم النفس، أو قد يستطيع نظرياً، أن يعرفه بشكل مستقل عن دراسة اللسان بوصفه تصنيفاً للفئات أو بوصفه آلية ملازمة للفكر. وإن الصعوبة الأساسية لهذه الأبحاث، إنما هي صعوبة مشتركة مع تلك التي واجهها، في بداية القرن، بعض القواعدين مثل «ف. برينو»، والذي يقترح الذهاب من الفكر إلى اللغة. والسؤال هو كيف يمكن التأكد من أن المضامين - المسماة سابقاً «المفاهيمية» والمسماة الآن «الإدراكية»، والتي يجب عليها أن تعرض التنظيم القاعدي - لم تعطها اللغة شكلاً من قبل، وذلك لأننا بشكل عام نصفها من خلال اللغة. ومن هنا، ثمة إجبار يدفع للوصول إلى تحديد تناول غير لساني لما هو مطلوب من اللغة أن تعكسه، وإلا يكن ذلك، فإن الأمر سينتشر.

عن التقارب الذي قدمه تشومسكي بين القواعد التوليدية والقواعد الإداركية، انظر:

Cartesian Linguistics, New York, 1966, trad. fr., Paris, 1969.-R. Langacker est un des principaux grammairiens cognitivisties. Cf. Foundations of Cognitive Grammar, standord, 1987, t. l, ainsi qu'un article de 1987 traduit en français dans le n°53 de Communications, 1991, "Noms et verbes", où il établit les fondements cognitifs de ces deux catégories et de leurs sous-catégories. -L'ouvrage de F. Brunot auquel il a été fait allusion est La Pensée et la langue, Pairs, 1922.

4 - الوحدات اللسانية الدنيا

إن الطريقة الأكثر جذرية لتأكيد الاعتباطية اللسانية، ترتكز على أن الوحدات الدنيا التي تجعلها اللغة الخاصة عاملة لا تتأسس على شيء آخر غير الاستعمال اللساني، ولا تمتلك وجوداً خارج اللغة، أو على كل حال، خارج اللسان عموماً. ويمكن لهذه الأطروحة أن تدعي لنفسها شكلين على الأقل:

أ) يتعلق الشكل الأول بالوجه الصوتي أو الدلالي لهذه الوحدات (الأصوات، السمات المميزة، الوحدات المعنوية الصغرى، الكينونات القاعدية). وتستطيع كل وحدة أن تظهر تحت عدد معين من المتغيرات: يستطيع عدد كبير من الأصوات أن ينجز الصوت الفرنسي "r"، كما تستطيع أفكار كثيرة مختلفة أن تعبر عن نفسها بوساطة صيغة الاحتمال الفرنسية، وتستطيع كذلك كلمة «أخضر» أن تشير إلى تدرجات لونية. ولقد يعني هذا إذن أن كل وحدة تؤسس تجمعات في الواقع الصوتي أو الذهني، كما تؤسس لغة تنتج، في كليتها، «قطعاً» لهذا الواقع. ومادام ذلك كذلك، فقد لا حظنا أن هذا القطع يتغير من لغة إلى لغة أخرى: ثمة أشكال للنطق تعد في الفرنسية متغيرات لـ "r"، بينما هي في العربية تنتمي لأصوات متميزة، وثمة تدرجات لونية يوزعها الفرنسي بين الأخضر والأزرق، بينما هي تتمثل معنى في لغات أخرى عن طريق الكلمة نفسها. وإننا لنميل، انطلاقاً من هذه الملاحظة، إلى استنتاج أن القطع المرتبط بلغة ما، فإنه يتعلق فقط بهذه اللغة وليس له أي أساس خارجها في الواقع السمعي أو النفسي. وإنه لن يكون مرسوماً خيطاً مجدولاً في الأشياء، ولكنه قد يظهر بوصفه ضرباً من الاعتباطية الحرة في اللغة. وهذا ما يعبر عنه التعبير الموجود في كتاب سوسير «دروس» (الجزء 2، الفصل 4): تكوّن اللغات وحداتها في مادة «عديمة الشكل» (يكفي القول بشكل أكثر رصانة إن البنية الخاصة بهذه المادة، هذا إن وجدت، لا تحدد البنية التي تفرضها عليها كل لغة من اللغات).

نجد تأكيداً لفرادة القطع اللساني في كتاب سوسير:
"Cours de linguistique générale" chap, 4, 2e partie).
وقد عادت كل المدرسة البنيوية إلى تناوله مجدداً، انظر مثلاً:

L. Hjelmslev: "Prolégomènes à une Théorie du langage" trad. Fr. Revue Par A.M. Léonard, Paris, 1968, p 7382.

وكذلك بخصوص الحجة المستخلصة من الفروق بين اللغات، وفيما يتعلق بالوجه الصوتي:

Martinet: "Élément de Linguitique générale", Paris 1961, Paris. P, 53-54.

وأما ما يتعلق بالجانب الدلالي، فإن تحليل «الحقول الدلالية» الذي أنشأه الألماني (ج. تريير - J. Trier) ليُظهر أن تمفصل المنطقة المفهومية نفسها يستطيع أن يتغير تبعاً للغات أو للحالات المتعاقبة للغة نفسها. انظر:

(Der deutsche Wortschatz in sinnbezirk des Verstandes, Heidelberg, 1931).

وقد قام في الزمن نفسه، الأمريكيان B. L. Whorf و E. Sapir بدعم فرضية عامة أكثر (تسمى فرضية سابير - ورف)، ومفادها أن كل لغة (أو مجموعة من اللغات) ترتبط بتمثيل معين للعالم. وهكذا، فتبعاً لورف، فإن متصور الزمن والتغير المدمج في اللهجات الأميرانديانية قد يكون مختلفاً جداً عن المتصور الهندو-أوربي، انظر مجموعة مقالات ورف:

"Language, Thought and Reality", Cambridge (Mass), 1956.

هناك مجموعة من المقالات لسابير مترجمة إلى الفرنسية حول هذه النقطة:

"Anthropologie", Paris, 1967.

ويمكننا الاعتراض على حجة التنوع بقولنا إن التغيرات المزعومة تستند إلى تحليل لساني سطحي: يقوم التحليل المعمق بإظهار عموميات، وستختار كل اللغات العناصر الأساس لتوليفاتها من مدونة العناصر الدلالية أو الصوتية نفسها. وبالنسبة إلى معظم التوليديين، فإنه يجب على المكونات الصوتية الوظيفية والدلالية، التي تعمل لإنجاز الوصف اللساني أن تمثل العبارات بلغة واصفة عالمية، وتشير رموزها إذن إلى «عموميات جوهرية» قابلة أن تجد نفسها ثانية في اللغات الأكثر اختلافاً.

لقد عاد التوليديون، في ميدان الصوتيات، إلى أفكار جاكبسون: إنه إذا كان صحيحاً أن الأصوات تختلف من لغة إلى لغة، فإن كل صوت يمثل في ذاته تجمعاً من السمات المائزة. بيد أن هذه السمات، التي هي محدودة جداً، تمثل السمات نفسها بالنسبة إلى كل اللغات (والنص الأساسي هو:

R. Jakobson, C. Fant et M. Halle: "Preliminaries to Speech Analysis", MIT press, Technical Report 13, 1952.

ونجد معلومات حول التطورات اللاحقة لعلم وظائف الأصوات التوليدية في كتاب:

F. Dell, D. Hirst et J.R. Vergnaud: "Forme sonore du langage", Paris, 1984).

وفي ميدان الدلالة، الذي لم يدرس جيداً حتى الآن، فإن التحويليين يفكرون أيضاً أنه إذا لم تكن معاني الكلمات متطابقة في لغات مختلفة، فإنها مع ذلك مبنية انطلاقاً من عناصر دلالية دنيا تعد، هي نفسها، عالمية: انظر:

J. H. Greenberg (cd), Univeral of Language Cambrige (Mass), 1966, et Bach et Harms (eds), Universal in Linguistic Theory, New York, 1968.

إن هذا النقد الذي يلامس البنيوية المعتادة لصالح اعتباطية القطع اللساني، لا يصل مع ذلك إلى الأطروحة نفسها، لأن العالميات المزعومة تستطيع، ويجب عليها في إطار النظرية التوليدية، أن تنتسب إلى ملكة للسان، وتكون متميزة من الملكات الإنسانية الأخرى. ولقد يعني هذا إذن أنه لا شيء يمنع من قبول اعتباطية لا تمثل اعتباطية هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، ولكن تمثل اللسان عموماً. وهنا أيضاً، فإن اللسانيات الإدراكية هي التي تناقض البنيوية بشكل أساسي. فالبنسبة إليها، لا توجد فقط عالميات لسانية، لكن هذه العالميات اللسانية تحددها سمات عامة للفكر، يمكن ملاحظتها خارج التعبير نفسه وخارج التواصل اللساني. ولذا، فقد كانت الأبحاث في ميدان الدلالة هي الأكثر تقدماً. وفي البداية، كان هناك بحث قام به «ب. بيرلان» و«ب. كاي» حول أسماء الألوان. وبالتأكيد، فإنه، كما لاحظت البنيويات ذلك، قد يحصل أن يحلل طيف الألوان بشكل مختلف في لغات مختلفة، ولكن هذه التعددية تحددها القيود (ومن هذا مثلاً أنه لا توجد أي لغة تجمع تدرجين يسميهما الفرنسي بشكل تعاكسي أخضر وأحمر). وإن النقطة المهمة، فيما يتعلق بقضية الاعتباطية، هي أن هذه القيود، وهي قيود أكثر خفاء من تلك المأخوذة هنا مثلاً، يمكنها أن تقيم علاقة مع شروط نفسية ومادية منطقية للإدراك. وتأمل الدلالة الإدراكية أن تنشر هذا النموذج من النتائج على مصطلحات أكثر تجريداً من أسماء الألوان. وحتى لو استطاعت كلمة من كلمات لغة ما أن تجمع تدرجات للمعنى، توزعها لغة أخرى على كلمات مختلفة، فإن للتدرجات المجتمعة فيما بينها على الدوام بعض العلاقات التي تثبتها التجربة الإنسانية على كل حال خارج اللغة.

هناك نصان أساسيان حول رفض الاعتباطية في الدلاليات الإدراكية. انظر:

B. Berlin et P. Kay, Basic Color Terms, Their Universality and Evolution, Los Angeles, 1969; A. Wierzbicka, "Wheat and oats: the fallacy of arbitrariness", in J Haiman (ed.), Iconicity in Syntax, Amsterdam, 1985, p. 311-342.

ب) إن الاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة، لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بوساطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة

العميقة للعناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة. وإن هذه الأطروحة، تماماً كما أنشأها هيلميسليف انطلاقاً من تعليمات معينة لسوسير لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات (التركيبية والاستبدالية) التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها. والوحدة، من خلال هذا المنظور، لا تستطيع أن تحدد إلا بالنسق الذي تشكل جزءاً منه. وإن الأمر ليصبح متناقضاً حينئذ إذا عُثر في اللهجات المختلفة على وحدات متطابقة، وكذلك إذا قدمت أنواع اللغات بوصفها توليفات مختلفة فقط، وتتكون من مجموعة من العناصر العالمية. ولذا، فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل، في مركزه بالذات، على مرجع للنسق اللساني الذي يشكل جزءاً منه، فإن اعتباطية كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة محتملة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني.

انظر:

A. Martinet: "Substance phonique et traits distinctifs", Bulletin de la Société linguistique de paris, 1957, p. 72-82.

ويناقش مارتينيه في هذا العمل فكرة جاكبسون عن السمات التمييزية لوظائف الأصوات العالمية. وإنه ليستعمل حججاً قريبة جداً من المنظور المنظوماتي. وبالنسبة إليه، فإن السمات التمييزية التي تستعملها اللغة لا يمكن وصفها عن طريق التمييز الصوتي. والسبب لأنها لا تتحدد إلا بعلاقاتها مع السمات التمييزية الأخرى للغة نفسها. وبعد ذلك، فإن مسألة عالميتها لن تجد سبيلها إلى الطرح. وإنها لم تعد تستطيع أن تجد نفسها في لغة أخرى أكثر من جوهر فرد ليبنيزي، ومحدد بوصفه تمثيلاً للعالم الذي يشكل جزءاً منه، ومن غير أن يستطيع أن يجد نفسه في عالم آخر.

وحول التطبيق الممكن لمتصور هيلميسليف على القضايا الدلالية، انظر:

O. Ducrot, "La commutation en glossématique et en phonologie", texte de 1967 repris comme chap. 5 de Logique, structure, énonciation, Paris, 1989.-Dans une perspective moins strictement linguistique: J. Kristeva, "Pour une sémiologie des paragrammes", Tel Quel, 29, 1967, p. 53-75.

الآنية والتعاقبية

SYNCHRONIE ET DIACHRONIE

لقد دخل المصطلحان «الآنية» و«التعاقبية» إلى المصطلحية اللسانية المألوفة منذ سوسير. ويسمى الوصف (أو التفسير) «آنياً» إذا قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها (= إلى حالة واحدة). ويكون الوصف «تعاقبياً» عندما ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور مختلفة. ويستلزم هذا التعريف أن نكون قد أعطينا معنى للتعبير «اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها». وهذا أمر غير بديهي. فهل هي اللغة نفسها تلك التي نتكلم بها في باريس، وفي مرسيليا، وفي كيبيك؟ ومن جهة أخرى، هل الفرنسية المتكلم بها في عام 1970 والمتكلم بها في عام 1960 تنتميان إلى اللحظة نفسها من لحظات تطور الفرنسية؟ والمتكلم بها كذلك في عام 1850؟ قريب من قريب، ولكن لماذا لا نقول إن الفرنسية واللاتينية تنتميان إلى حالة واحدة لتطور اللغة الأم الهندو-أوربية؟ ولقد نلاحظ، في التعريف السابق، أن الصفتين «آنية»، و«تعاقبية» لا تطبقان على الظواهر بالذات، ولكن على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام، على وجهة النظر التي اختارها اللساني. فكل ظاهرة من ظواهر اللغة تحمل أثر ماضيها. ولقد يعني هذا بدقة إذن أنه لا يوجد «حدث» آني، ولكننا نستطيع أن نضرب صفحاً عندما نصف حدثاً أو نفسره بكل ما لا ينتمي إلى كل ما حددناه بوصفه حالة خاصة من حالات اللغة.

ملاحظة: على الرغم من أن المصطلحية الأمريكية تعطي اسم «الوصف اللساني» لما يسمى هنا «اللسانيات الآنية»، فإنه ليس بدهياً أن وجهة النظر الآنية لا تستطيع أن تكون تفسيرية (انظر الوظيفية). وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأبحاث التعاقبية (مثل أبحاث المقارنين، حيث هي وصفية قبل كل شيء، لأنها تكتفي بإثبات - وبصياغة قدر الإمكان، لاجئة إلى «قوانين صوتية» - تشابه حالات اللغة المقارنة واختلافاتها.

ولم يفرق الفكر اللساني على الدوام وجهات النظر الآنية والتعاقبية. وهكذا، فإن البحث في الاشتقاق يتردد دائماً بين هدفين:

أ - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى، مختبئة فيها، وتعطيان المعنى العميق.

ب - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها (وهذا هو الاشتقاق التاريخي).

إننا لا نرى دائماً بوضوح إذا ما كان ينظر إلى البحثين بوصفهما مستقلين، أو إذا كنا نعد أن توفقهما إنما يأتي من تبريرهما المشترك. وكذلك، فإذا كنا، منذ القديم، قد لاحظنا وجود علاقة خاصة بين بعض الأصوات ("b" و"p"، "g" و"k"، إلى آخره). فإننا نعطي، خِلْط مِلْط، إثباتاً لهذه العلاقة، حججاً آنية وتعاقبية. ولقد أظهر كانتيليان (ذكرته الموسوعة، مادة "C") العلاقة بين "g-k" (المكتوب "C") تزامنياً، وذلك عن طريق حدث آني (إن للفعل اللاتيني agere اسم فاعل actum)، وعن طريق حدث تعاقبي (لقد أعطت الإغريقية Cubernètès في اللاتينية gubernator).

وأما ما يتعلق باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي جعلت لوجهة النظر التعاقبية وضعاً علمياً، فقد كان عليها أن تذيب الآنية في التعاقبية بالتدرج، وقد كانت هذه هي حالة المقارنين الذين استبانوا من ميل اللغات إلى القانون، بل إلى الاضطراد، وجود تنظيم للحالات السابقة في الحالات اللاحقة. وقد كانت هذه هي أيضاً حال القواعديين الجدد، والذين كانوا يرون أن متصور اللسانيات الآنية يمتلك معنى فقط عندما يكون بالإمكان تأويله بعبارات تعاقبية. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى «هـ. بول». فالقول إن الكلمة مشتقة من أخرى (مثلاً كلمة «عامل» مشتقة من «عمل»)، فإن هذا إما أن يكون بلا معنى محدد (= سوى طريقة تشير إلى الشبه بين هذه الكلمات، وإلى التعقيد الأكثر بالنسبة إلى الثاني)، وإما أن يعني هذا أن اللغة في عصر معين قد تعرف فقط الكلمة «الأصل» وأن الكلمة المشتقة قد ابتنت في وقت متأخر.

إن رفض المقارنة قبول وجهة نظر مستقلة للآنية، قد يبدو أيضاً في تصنيف اللغات. فالتصنيف قد يكون إما تاريخياً، وإما وراثياً (= يجمع اللغات ذات الأصل الواحد)، وإما اشتقاقياً (= يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية، أو قاعدية، أو دلالية). وإذا كان هذا هكذا، فإن المقارنين يقبلون ضمناً أن يشتمل التصنيف الوراثي مثلاً على فئة «اللغات الهندو- أوربية» لتكون في الوقت ذاته فئة اشتقاقية وهكذا ستكون اللغات الهندو أوربية جميعاً لغات تصريفية (انظر النموذج الذي أقامه شليخر، والذي قبله معظم

اللسانيين في القرن التاسع عشر مع تغيرات عليه). ويعد هذا انزلاقاً من الصعب تجنبه، لأن النموذج الموضح كان قد تأسس قبل كل شيء على التنظيم الداخلي للكلمة. وإن المنهج المقارن يفترض أن اللغات التي أنشأنا بينها علاقات وراثية، تبني الكلمات بالطريقة نفسها.

ولقد حاول، منذ بداية القرن العشرين، بعض اللسانيين أن يجعلوا النموذج مستقلاً عن التاريخ: إنه يقوم على مقارنة الوصف الآني لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة. ولقد يعني هذا أنه لا يعد جزءاً لا من الآنية ولا من التعاقبية، كما تم تحديدهما في الأعلى. وتذهب هذه الحالة متساوقة مع توسع للمعايير النموذجية. فسابير لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي. ذلك لأن معياره الأساسي يتأسس على طبيعة المتصورات المعبر عنها في اللغة. فإذا كانت كل اللغات تعبر عن «المتصورات الواقعية»، وتشير إلى أشياء، وإلى نوعيات أو إلى أفعال (تعبر جذور الأسماء والأفعال في اللغات الهندو-أوربية عن هذه الأشياء)، وكذلك إذا أنشأت «متصورات العلاقات المجردة» العلاقات النحوية الرئيسة، إلا أن بعضها ليس له «متصورات اشتقاقية»، تغير معنى المتصورات الواقعية (المعبر عنها مثلا في الفرنسية بوساطة التصغير مثل "ette"، والسوابق مثل "dè-re"، واللواحق مثل "uer" أو "ier"في كلمات مثل «menteur – كذاب» أو «poirier – شجرة أجاص»)، ولا «متصورات علاقات واقعية» (عدد، جنس). وتعباً لكونها لا تعبر عن هذا بشيء سواء بهذه الفئة أم تلك من الفئات المفاهيمية، فسنستطيع جمع اللغات في طبقات لن يكون لها بالضرورة سمة وراثية، نظراً لطبيعة السمات المستعملة. وهناك محاولة حديثة أكثر، هي محاولة غرينبيرغ المؤسسة على نظام الكلمات في العبارة. وهكذا، فإننا سنميز لغات مثل الفرنسية الحديثة التي يهيمن فيها نظام «المسند إليه- الفعل- المفعول»، ولغات مثل اللاتينية التي يحتل فيها الفعل عموماً الموقع النهائي (مسند إليه - مفعول - فعل)، ولغات يميل الفعل فيها إلى أن يكون أولاً (ومن هنا يكون النظام «فعل -مسند إليه- مفعول»، وهذا ما نلاحظه أكثر فأكثر في الإسبانية والبرتغالية في أمريكا)، ولغات يتعلق فيها النظام بنموذج العبارة (لدينا في الألمانية «مسند إليه- فعل- مفعول» و«مفعول - فعل - مسند إليه» في العبارات الرئيسة غير الاستفهامية، و«مسند إليه- مفعول- فعل» في الجمل التابعة)، إلى آخره.

■ E. Sapir, Language, Londres, 1921, trad. fr., Paris, 1953, chap. 6; J.H. Greenberg, "Some universals of language with particular reference to order of meaningful elements", dans son recueil Universals of Language, Cambridge (Mass.), 1966. -Une réflexion d'ensemble sur le problème de la typologie: E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Paris, 1966, chap. 9.

لقد كان سوسير، بلا ريب، هو أول من رأى بوضوح أن البحث الآني المحض، يستطيع أن يدخل المعقولية على الظواهر التي يعالجها - وإلا يكن ذلك، على كال حال، فإن وجهة النظر الآنية لا تستحق أن تحظى بوضع علمي. ولقد أخذت هذه الأطروحة أشكالاً مختلفة:

1- إنه لمن الممكن، على عكس ما يفوله «هـ. بول»، تحديد العلاقات الآنية، بشكل دقيق ومتشدد، من غير لجوء إلى التاريخ. فالسوسيري يقبل، مثلاً، أن تكون العلاقة علاقة اشتقاق بين كلمتين إذا كان الانتقال من واحدة إلى أخرى يتم تبعاً لإجراء عام في اللغة المعنية. وهو إجراء ينتج، بمساعدة الاختلاف الصوتي نفسه الاختلاف الدلالي ذاته. فقد كان يوجد اشتقاق بين «عمل -عامل»، فذلك لأنه يدخل في السلسلة «أكل-آكل»، «ناضل- مناضل»، إلى آخره. فهذه سلسلة، حيث الفعل يكون في كل زوج منها فعلاً نشيطاً. وبشكل عام، فإن ما يؤسس الاشتقاق الآني الخاص، هو اندماجه في تنظيم مجموع اللغة وفي نسقها. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللغة، بالنسبة إلى السوسيري، يجب أن تقدم نفسها بالضرورة في كل لحظة من لحظات وجودها بوصفها نسقاً.

2- ليست التأملات التعاقبية غير مفيدة فقط بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآنية، ولكنها قد تكون مضللة. فبعض العلاقات الآنية، بادئ ذي بدء، تظهر غير مبررة من وجهة نظر تعاقبية. فنحن لدنيا في الآنية العلاقة «legs - léguer: أوصى -وصية» (ولهذا السبب يتم النطق غالباً بـ "g")، وهي علاقة مماثلة لـ «don -donner: أعطى – عطية»، «jeter-jet: رمى- رمية»، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإنه لا توجد أي علاقة تاريخية بين «أوصى» و«وصية» (والتي ترتبط بـ«ترك»): إن علاقتهما علاقة «اشتقاق شعبي» اخترعها المتكلمون لأنها تندمج جيداً في نسق الفرنسية. والعكس بالعكس، فإن عدداً من العلاقات التاريخية المؤسسة ليس لها واقعاً آنياً- و إن هذا ليكون لأنها لم تعد تستطيع أن تندمج في نسق اللغة الحالية (النتيجة: نسيها المتكلمون). وهكذا، فإنه لا توجد اليوم علاقة بين bureau – مكتب» و«bure – نسيج» (وإن كان "bureau" قد بني انطلاقاً من "bure": لقد كان طاولة مغطاة بالنسيج).

3- سيكون غير مفيد، بل مضللاً إذا كان المقصود إنشاء تنظيم داخلي للغة في لحظة معينة، خاصة وأن الدراسة التعاقبية لا تسمح فوق ذلك بتفسيره. وبكل تأكيد، فإن التغير الصوتي يستطيع أن يؤثر على الأصوات التي تستخدم في التعبير في علاقة قاعدية، ولكنه لا يحدده بما إنها تعبر عن هذه العلاقة، ولسبب أقوى لأن التغير لا يتعلق بالعلاقة ذاتها. ففي حالة قديمة للاتينية، كانت الكلمة «honneur – شرف» تقال "honos"، وفي حالة الإضافة والجر، بما إن هذه الطبقة من الكلمات اللاتينية منتظمة، فيضاف إليها "is " لتصبح:

"honosis". ومن ثم، فقد حول قانون صوتي، في كل الكلمات اللاتينية، الحرف "s" الموجود بين مصوتين إلى "r"، وهذا ما أنتج "honoris". وإذا كانت العلاقة بين الرفع والجر قد تأثرت على هذا النحو، فإن هذا قد تم من غير قصد، ذلك لأن القانون يتعلق بكل "s" موجود في الوضع المشار إليه. وقد كان ذلك، بحيث إن العلاقة استمرت، بينما اضطراد تعبيرها فقد تجدد: لكي يصار إلى إعادة تكوين القياس مع حالة الجر المضطردة مثل "labor - laboris"، "timor_timoris"، فإن اللاتينيين قد خلقوا حالة جديدة للرفع "honor"، أزاحت الحالة القديمة، وأعطت ميلاً يتلاءم مع الضابطة: "honor_honoris". ولذا، فإن التجديد القياسي الذي يهدف إلى جعل تعبير العلاقات القاعدية مضطرداً، قد أصلح الخراب الذي أنتجته القوانين الصوتية عرضاً وسطحياً.

وتؤكد إذن دراسة التطور التاريخي ما نستطيع أن نستخلصه من تفكير حول العلاقات الآنية. فحالة اللغة في لحظة ما، وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي، لن تصبح أبداً مدركة - سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفسرها - بالرجوع إلى ماضيها. ويجب على البحث الآني أن ينجز خارج كل نظر تعاقبي.

لم تكن فكرة الاستقصاء الآني والمستقلة عن التعاقبية، متميزة على الدوام بوضوح، عند سوسير، من مثيلتها. إذ إن التعاقبية، تبعاً لها، تتيح المجال لدراستها، في عدد لا بأس به من الحالات على الأقل، خارج كل نظر آني. وهكذا، فإن حجة القوانين الصوتية المستعملة لبيان استقلال الآنية (انظر في الأعلى)، تقترح استقلالا معيناً للتعاقبية: إن هذه القوانين - التي كان ينظر إليها بوصفها «عمياء» في تقاليد القرن التاسع عشر - من المفترض أن تجهل، في لحظة تطبيقها، التنظيم الآني للغة، أي نسقها. ولقد تم الاعتراض على هذا التماثل في النصف الثاني من القرن العشرين (في الواقع، إن لجوء سوسير إلى القياس بغية تفسير بعض التجديدات، مثل صياغة "honor"، يشكل تخفيفاً ضمنياً، وذلك لأنه يعزو للنسق القدرة على تحويل اللغة بغية تعزيز اضطرادها - ولكن المقصود هو تحويل محافظ لا يغير شيئاً من وجهة نظر النسق). وإنه لمن المألوف اليوم القبول بأن التطور اللساني يستطيع أن يمتلك أنساقاً لنقطة انطلاقه ووصوله. ويجب عليه حينئذ أن يصف نفسه بوصفه تحويلاً لبنية آنية في بنية أخرى. ولذا، يجب على الدراسة التعاقبية أن تستند إذن إلى معرفة مسبقة بالتنظيمات الآنية.

إن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في «علم وظائف الأصوات التعاقبي». ولقد طور هذا الاتجاه أندريه مارتينيه الذي يعتقد بضرورة التمييز بين نموذجين من التغيرات لفهم التطور الصوتي للغة. فمن جهة، هناك التغيرات الصوتية التي لا تصيب نسق وظائف أصوات اللغة - وذلك لأنها تغير فقط التنويعات التي تتجلى الأصوات من خلالها (مثل:

تحول النطق بـ"r" الفرنسية منذ القرن السابع عشر). وهناك تغيرات وظائف الأصوات. وهي، على العكس من تلك، تغير نسق وظائف الأصوات:

مثل 1: حذف تعارض الأصوات. فنحن نميل، في الفرنسية المعاصرة، إلى سماع الأصوات التي تتناسب مع الإملاء بالطريقة نفسها، مثل: "ain" و"un". وهذه أصوات كانت فيما سبق ليست متميزة فقط، ولكن مميِّزة. فهي قد تسمح بتمييز الكلمات أذناً، مثل: "brin" و"brun". ومادام الحال كذلك، فليس ثمة فائدة في تقديم هذا التغيير للنسق في وظائف الأصوات بوصفه تغيراً صوتياً ربما عمل على تغيير الصوت المكتوب "un" إلى الصوت المكتوب "ain". والسبب لأننا قد لا نستطيع أن نفسر لماذا حصل هذا التحويل بدلاً من غيره. وعلى العكس من هذا، سننتفع بالمعقولية إذا وصفنا التغير بوصفه تغيراً في وظائف الأصوات، أي بوصفه زوالاً للتعارض. وإن هذا ليكون لأننا نستطيع أن نجد سبباً خاصاً لهذا الزوال، إذا ركزنا مثلاً، مثل مارتينيه، على أن عائد هذا الحدث قليل جداً، وأنه لا يستخدم إلا في تمييز عدد قليل من أزواج الكلمات. وسيذهب التغيير في مثل هذه الحال من نسقٍ اقتصادي أقل إلى آخر أكثراً اقتصاداً.

مثل 2: وإنه ليتمثل في الوظائف الصوتية لتمييز كان من قبل يمثل تنويعاً سياقياً يفرضه المحيط الصوتي. ففي نهاية القرن الخامس عشر في فرنسا، كان الفارق بين الصوتين [ă] (=النطق الحالي للكلمة "an" في النصف الشمالي لفرنسا) و[a] وإنما يتناسب مع تأثير سياقي، لأن "a" كان يلفظ إجباراً [ă] أمام [m] أو [n] ("an" و "Anne" كانتا تلفظان [ăn] و[ăne]، وكان التمييز بينهما يتم عن طريف الـ"e" المسمى اليوم "غير منطوق"، ويلفظ في آخر "Anne". وفي العصر الذي لم يعد ينطق فيه بـ"e" في نهاية الكلمة، فإن "Anne" صارت تلفظ [an]، كما هي الحال اليوم (مع عدم تحليل [ă] وسقوط "e" من النهاية)، بينما اتخذت "an" نطقها الحالي [ă] (مع [n]). ولقد حصل هذا على نحو صارفيه [ã] صوتاً يتمتع بقوة تمييزية (إن الاختلاف نطقاً بين [a] و [ă] ليسمح بتمييز الكلمات "à" و "an" مثلاً).

مثل 3: انزياح سلسلة كاملة من الأصوات: عندما أعطى الـ[kw] اللاتيني (الموصول qui - الذي) الصوت الإيطالي [k] (الموصول الإيطالي chi)، فإن الـ[k] اللاتيني (الصوت الاستهلالي من "civitas" و"ville") قد أعطى الصوت tch المماثل للفرنسية، والذي نجده في استهلال الكلمة الإيطالية التي تتناسب معه città). وقد سمح هذا بالاحتفاظ بكل مميزات الكلمات.

وأما في حال التغير الوظيفي للصوت، فليس فقط الواقع المادي للأصوات هو الذي يكون مهدداً، ولكن علاقاتها المتبادلة، أي، بمصطلحات سوسير، قيمها، وسماتها

النسقية. ومادام هذا هكذا، فإننا لن نفهم التطور اللساني من غير أن نميز التغير الصوتي والتغير الوظيفي للصوت. فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وهي إما أن تكون متعلقة بوظائف الأعضاء (الحد الأدنى من الجهد)، وإما أن تكون اجتماعية (تقليد مجموعة لمجموعة أخرى). وأما تغير وظائف الأصوات فهو على العكس من ذلك، لأنه يخضع لسببية من ضمن اللغة. ولذا، فإن ما ينتجه إما أن يكون ضرباً من عدم التوازن في النسق السابق، والذي أصبحت بعض عناصره (الأصوات أو السمات المميزة) هامشية، وتوقف عنها دعم العناصر الأخرى، وإما أن تكون، كما يقول مارتينيه (الذي استعيرت منه الأمثلة السابقة) ظاهرة إجمالية للاقتصاد (قد يتوقف تعارض معين للأصوات عن إعطاء مردود في حالة من حالات لغة ما: إن التناسب بين كلفته من الطاقة النطقية، ومردوده في القدرة على التمييز، قد أصبح أعلى بكثير من التناسب الذي تمثله التعارضات الأخرى للنسق نفسه، أو أصبح بكل بساطة أعلى من التعارض الآخر الذي سيحل محله، بيد أنه إلى الآن مازال ممكناً). وعلى كال حال، فإن تنظيم مجموع الحالة اللسانية هو موضع رهان في التحويل. وهكذا، فإن التغيرات الصوتية التي، بالنسبة إلى سوسير، لا تتعلق إلا بالأصوات البدئية، ولا تستطيع فيما بعد أن تشكل أهمية لنسق اللغة الآني، تكشف أنها بذاتها تقدم أمثلة للتغير البنيوي.

■ فيما يتعلق بعلم وظائف الأصوات التعاقبي، انظر:

R. Jakobson: "principes de phonologie historique".

وانظر كذلك الملحق رقم 1 عند:

N. S. Trubetzkoy: "Principes de phonologie", trad, fr. Paris, 1949.

وانظر أيضاً:

A. Martinet:"Economie des changement phonétique", Berne, 1955.

وانظر أخيراً:

C. Hagége et A.Haudricourt: "La phonologie Pan-chronique: comment les sons changent dans les langues", Paris, 1978.

(يجب أن يُفهم المصطلح «panchronie - الثبات» بوصفه المحدد للنماذج الممكنة للتغير التعاقبي ولمختلف العلل التي تستطيع أن تتدخل فيه).

وحول التطبيق على الفرنسية، انظر:

G. Gourgrnheim, "Réflexions sur la phonologie historique du français", Travaux

du Cercle linguistique de Prague, 1939, p. 262-269; A. -G. Haudricourt - et A. -G. Guilland, Essai pour une histoire structurale du phonétisme français, Paris, 1949.

ولقد حاول أيضاً أنصار القواعد التوليدية، ولكن من وجهة نظر مختلفة، أن يعيدوا إدخال النظر في الأنساق الآنية إلى دراسة التغيرات اللسانية. وإن أبحاثهم التي لا تزال قليلة التطور، وتتعلق خصوصاً بالوجه الصوتي للسان، لتجعل المواضيع التالية بارزة:

1- إن التغيرات الصوتية تغيرات غير «عمياء». وإنها تهتم غالباً بالبنية القاعدية للكلمات التي تطبق عليها: يمكن للصوت أن يتغير بصور مختلفة عندما يكون مستخدماً في وظائف قاعدية مختلفة. وإن هذه الأطروحة التي دعمها من قبل، وعلى حد سواء، خصوم القواعديين الجدد وخصوم سوسير، لتأخذ أهمية خاصة في النظرية التوليدية. وبالفعل، فإن «مكون وظائف الصوت» للقواعد، وهو مكون ذو قيمة آنية بحتة، مسلح لكي يهتم بالوظيفة القاعدية للأصوات، بغية ترجمة البنية النحوية السطحية للجمل إلى تمثيل صوتي: إن القوانين التي تكونه تطبيقاتها المشروطة بالدور النحوي للوحدات الخاضعة لها. ومن هنا تقوم المقاربة بين القوانين المحددة لتطور المذهب الصوتي وتلك التي تكوّنه في الآنية.

2- إن القوانين المكوِّنة للمكون الصوتي منظمة. فإذا كانت "A" تعد بنية نحوية، فإن انتقالها إلى تمثيل صوتي "B" لم يتم الحصول عليه عن طريق التعديل المتابع لمختلف العناصر النهائية المتمثلة في «1a, 2a, 3a، إلى أخره» لـ"A"، ولكن طرد القانون الأول لـ "A" (وهو قانون مطبق على كل العناصر) هو الذي يعطي التمثيل "A ״"، ثم التمثيل الثاني. وإنه إذ يطبق على "A״"، فإنه يعطي التمثيل "A״״.."، إلى أن يتم الحصول النهائي على "B". وهكذا، فإن المكون يعطي، من الجملة، سلسلة من التمثيلات المختلفة. وهي تبتعد أكثر فأكثر عن البنية المجردة "A"، كما تقترب أكثر فأكثر من الشكل الواقعي "B". وإذا كان الأمر كذلك، فإنه، تبعاً للتحويليين، عند مايحدث تغير صوتي مباغت في حالة من الحالات، فقد يعدّل، ليس العناصر الواقعية، ولكن القوانين التي تم بوساطتها إدخال هذه العناصر في التمثيل النهائي. وإنه لعلى هذا ينصب التغيير حينئذ، أي على نسق اللغة نفسه إذن، مما يعني أنه ينصب على مجموع الضوابط المكونة للقواعد الآنية للحالة السابقة.

3- لقد وضع بعض التحويليين الفرضية التالية:

أ) يتم التغيير الصوتي خصوصاً بإدخال قوانين جديدة في المكون الوظيفي للصوت.

ب) وأنه عندما يتم إدخال قانون، فإنه يأخذ مكانا في نظام تطبيق القوانين، وذلك بعد القوانين الموجودة سابقا (والتي بفضلها لا يوجد، في النطق تغير يجعل الفهم مستحيلا).

وما نستخلصه من (a) و (b) هو أن النظام الآني للقوانين في المكون يعيد إنتاج، جزئيا على الأقل، التاريخ التعاقبي للاتجاه الصوتي.

(ملاحظة: لم يقدم هذا الاتفاق بوصفه «مبدأ نظرياً»، ولكن بوصفه «فرضية» قابلة للتحقق تجريبياً (يتطلب التحقق وجود معايير آنية محضة بغية اختبار القوانين وتنظيمها في المكون الوظيفي للصوت، وذلك لكي يكون الاتفاق دالاً).

■ حول تطبيق علم وظائف الأصوات التوليدي على تاريخ اللغات، انظر:
Langages, déc. 1967, notamment Ies articles de M.Halle ("Place de la phonologie dans la grammaire générative"), et de P.Kiparsky ("A propos de l'histoire de I'accentuation grecque"), ainsi que leur bibliographie. Voir aussi S. Saporta, Ordered rules, dialect differencles and historical processes, Language, 1965, et le recueil d'articles de P.Kiparsky, Explanation in Phono-logy, Dordrecnt, 1982 (notamment chap. 1 et 10).

في ميدان اللسانيات غير المتعلقة بوظائف الأصوات، لا توجد محاولات واضحة لتشكيل «تاريخ للأنساق». وسنلاحظ مع ذلك أن تحليل الحقول الدلالية الذي أنشأه «ج. ترير» قد شكل منذ الأصل محاولة للتاريخ البنيوي. وذلك لأنه يبين كيف تعمل، في عصر من العصور، إعادة تنظيم المجموع الدلالي في قسم من المعجم الألماني. وتجب الإشارة أيضا، إلى الاستعمال التعاقبي للبحوث في النماذج التي قام بها غرينبيرغ في ميدان النحو. فلقد استطاع فعلا أن يقيم مشتركات عالمية. ولاحظ أن اللغات ما إن تصنف تبعا للنظام الذي تأخذ مكانها فيه، في داخل العبارة «الفعل، المسند إليه، المفعول»، حتى يكون حضور النظام المحدد في اللغة مرتبطا عموما ببعض السمات الأخرى. وهكذا، فإنه عندما تتقيد لغة ما بالنظام «مسند إليه، مفعول، فاعل» (انظر اللاتينية)، فإنها تميل من جهة أخرى لوضع مساعد الفعل بعد الفعل نفسه (amatus est)، بينما النظام «مسند إليه، فعل، مفعول» (انظر الفرنسية) يكون مصحوبا عموما بوضع واضح للفعل المساعد (il a été aimé, il a chané - لقد كان محبوباً - لقد غنى). وإننا لنستطيع من هذه الضابطة الخاصة بالبنية الآنية للغات، أن نستخلص نتائج تعاقبية. فإذا حدث تغير يتعلق بمكان الفعل، فثمة حظ له أن يكون مصحوباً بتغير يتعلق بمكان الفعل المساعد. ويستعمل «س. فليشمان» هذه الفكرة لكي يفسر تطور المستقبَل في اللغات الرومانية. فعند ما شكلت اللغة اللاتينية المتأخرة، والتي كان نظامها لا يزال مكوناً من «مسند إليه، ومفعول، وفعل»، المستقبل مع الفعل المساعد "avoir" مجتمعاً مع الفعل المصدري، فقد تم ذلك تبعاً للنظام «فعل -فعل مساعد» (amare habeo وهي تعني حرفياً "à aimer j' ai"). ولقد استطاع

الفعل المساعد حينئذ، في اللغات الرومانية، أن يندمج مع الفعل بوصفه لاحقة تحمل طابع الشخص (aimerai). ولكن عندما أصبحت اللغات الرومانية فيما بعد ذات نموذج «مسند إليه- فعل- مفعول»، فإنها قد شكلت مستقبلاً جديداً مع الفعل المساعد "aller". وقد كان على هذا الفعل أن يوضع قبل الفعل الرئيس (vais aimer)، وهذا مايمنع الاندماج، لأن الاندماج يضع طابع الشخص الذي يحمله الفعل المساعد قبل جذر الكلمة الفعلي. وهذا ما ترفضه اللغات الحاملة لهذا النموذج على كل حال. وبهذا، فإنه لا يصبح ممكناً إلا مع تغيير جديد للنموذج. وإننا لنرى كيف أن التغيرات التي حدثت فجأة في هذا النوع من البحوث لحالة من حالات اللغة، قد تم تفسيرها انطلاقاً من تنظيمها الآني. وهذا يتعارض مع ما كنا قد سميناه «التماثل» للأطروحة السوسيرية.

إننا سنرى مؤشرات نظرية في:

E. Coseriu, "Pour une sémantique structurale", Travaux de linguistique et de littérature, 1964, p. 139-186, et des exemples d'analyse tout au long de E. Benveniste, Vocabulaire des institutions indo-européennes, Paris, 1969. Voir aussi P. Guiraud, Structures étymologiques du lexique français, Paris, 1967. -Sur l'histoire du futur des langues romanes: S. Fleischman, The Future in Thought and Language, Cambridge University Press, 1982.

إن البحوث التي تمت الإشارة إليها لتؤكد، في الوقت نفسه الذي تتعارض فيه مع «تماثل» الأطروحة السوسيرية، الأطروحة المستقلة للتعاقب، على الأقل في صيغتها الثالثة، والتي تتعلق بالتفسير. وإذا ما جذِّر هذا النقد، فإنه يفضي بالفعل إلى التفكير بأن صرف اللغة في عصر من العصور، وهو يعد ظاهرة نسقية في غاية الكمال، إنما يفسره نحو العصور السابقة، والذي «تبلور» على امتداد سيرورة طويلة من «التعقيد». وإن هذا ليظهر من خلال ثلاث مراحل. فبداية، نحن لدينا توليف لكلمات مستقلة (انظر جملة : "catare habeo" في اللاتينية المابعد كلاسيكية، والتي تعني «j'ai à chanter - عليَّ أن أغني»، وهو بناء يسجل فكرة الإرغام، ومن هنا، فإن الفعل "habeo" مازال يحتفظ بمعناه الخاص «posséder - امتلك» : «je suis détenteur de l'obligation de chanter - أنا مالك الإرغام على الغناء»). وإن الكلمات لتكون بعد ذلك مرتبطة مع بقائها مستقلة. ولذا، فإنه عندما اختفت الصيغة القديمة للمستقبل من اللاتينية المتأخرة (الصيغة البسيطة cantabo)، فقد حل محلها التابع "cantare habeo". وهو لم يعد يعني شيئاً آخر غير مستقبل الفعل "cantare": لقد أصبح الفعل "habeo" حينئذ فعلاً مساعداً، وإننا لنعني بذلك أنه أضاع تماماً معناه المتعلق بالتملك، وأنه بالإضافة إلى هذا صار لا يستطيع أن ينفصل عن الجذر

الفعلي بوساطة إدخال كلمات أخرى. وتتمثل المرحلة الأخيرة في الالتحام في داخل كلمة وحيدة: يلتحم في اللغات الرومانية جذر الفعل والفعل المساعد في كلمة واحدة (انظر "chanterai"، حيث تكون الـ "ai" تحويلات من "habeo" اللاتينية). وتعد أمثلة التقعيد عديدة: إن كثيراً من التصريفات الفرنسية قد نتجت عن اندماج كلمات كانت مستقلة في البداية ومتوالفة تبعاً لنحو ذلك العصر (إن "ce pendant" قد أعطت «cependant - مع ذلك»، وإن "pour tant" قد أعطت «pourtant - بالأحرى»). فإذا افترضنا (وهذا ما يرفضه السوسيري) أن هذا الأصل يفسر قيمة الكلمات الناتجة، وكذلك العلاقات الداخلية للنسق القاعدي الجديد، فيجب أن نقبل بوجود تفسير تعاقبي للأنساق الآنية (لعلنا نلاحظ أن كلمة نسق إنما نأخذها هنا، كما في عدد من الأمكنة من هذا الفصل، بالمعنى العادي «مجموعة من الأشياء المرتبطة بعضها ببعض» وليس بالمعنى السوسيري الدقيق «مجموعة من الأشياء التي لا توجد إلا من خلال علاقاتها المتبادلة»).

لقد طورت هذه الفكرة، في ميدان الدلالة المعجمية، اللسانيات الإدراكية، والتي، بشكل عام، تتطلع إلى إعادة إنشاء عدد من الأبحاث السابقة على المرحلة السوسيوية. فهي إذ حاولت تفسير الحالة الحالية للغة عن طريق القوانين النفسية (لقد حاولت مثلاً تفسير تعددية معاني الكلمة عن طريق مجاورة نفسية بين مختلف معانيها)، فقد استعملت استعمالاً آنيا عين نموذج السببية الذي كان يستعمل غالبا قبل سوسير، وذلك لتفسير التغير (لتفسير تطور معنى كلمة من الكلمات مثلاً). وأكثر من هذا، فإنها للبرهنة على تفسيراتها الآنية (لإظهار أن معنى "B"، في الآنية، مشتق نفسيا من المعنى "A")، فقد استعملت باستمرار حججاً ذات نموذج تعاقبي (لقد وجد معنى "A" قبل معنى "B"، وأنتجه من خلال سيرورة تم التحقق منها في التاريخ). وهكذا، سيكون نظام معاني الكلمة مؤسساً، في لحظة من اللحظات، على تاريخ هذه الكلمة (بالنسبة إلى السوسيري، فإن تأسيس وصف نفسي للعلاقة بين مختلف معاني الكلمة على وصف نفسي لتتابع هذه المعاني، إنما هو تأسيس للمتخيل على المتخيل. وإن هذا لا يبرهن على شئ آخر غير مكابرة اللسانيين في النظر إلى اللغة بشكل غير لساني).

فيما يتعلق بالتقعيد، انظر مصنف:

B. Heine et E.C. Traugott, Approaches to Grammaticalization, Amsterdam, Philadelphie, 1991. Les tenants de cette conception se réclament quelquefois de A. Meillet, notamment de son article de 1912: "L'évolution des formes grammaticales", repris dans Linguistique historique et linguistique générale, recueil réimprimé à Genève, 1982.

وحول اللسانيات الإدراكية، انظر هنا بالذات الفصول التالية: «اللسانيات التاريخية»، «الفئات اللسانية»، «الاعتباطية».

وحول علاقات اللسانيات الإدراكية مع البحث التعاقبي، انظر:

D. Geeraerts, "La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale", dans le n°53, 1991, de Communications, "Sémantique cognitive".

التغيير

MODULARITÉ

إن فكرة الوظيفة التغييرية للذهن، وللسان على نحو خاص، لتعد واحدة من الفرضيات الأكثر تمثيلاً - الجذابة والمعترض عليها في الوقت نفسه - للخلافات الحالية التي تحيي حقل العلوم الإدراكية. والسبب لأنها تتغذى في وقت واحد من البحوث النفسية، ومن سايكولوجية الجهاز العصبي، ومن علم النفس اللساني، أو من علم نفس التطور.

1 - نماذج تغيير طبقة الصوت والنماذج التفاعلية

إنه على الرغم من أن مفهوم التغيير قد كان منتشراً منذ زمن طويل بين علماء النفس اللساني إلا أن كتاب فودور "Modularitry of Mind" الذي صدر عام 1983، هو الذي أعطاه شكله الحديث الأكثر وضوحاً وأعطاه مصطلحيته. ومع ذلك، فإن الأطروحة التي طورها فودور، تجد جذورها على الأقل في تقليدين نظريين يشكلان الطلائع البعيدة إلى حد ما: هناك «علم نفس الملكات» من جهة. وهو علم كانت قد أذاعته، في بداية القرن التاسع عشر، أعمال «غال» الذي كان يرى أن الذهن لا يمثل كينونة متجانسة، ولكنه جمع من الملكات المتفرقة والمستقلة. كما أذاعته، من جهة أخرى، النظرية اللسانية المتعلقة باستقلال النحو، والتي كان تشومسكي قد تقدم بها في نهاية سنوات 1950.

عندما تساءل فودور عن هندسة الذهن وعن نظام الحياة الذهنية، فقد ميز فئتين من الأنساق الإدراكية: «الأنساق المركزية» التي تتناسب مع الفكر التصوري والاستدلالي، و«الأنساق المحيطة»، أو أنساق المعالجة المقدرة لتزويد الأنساق المركزية بالمعلومات المناسبة. وإن هذه الأنساق المحيطة التي تكوّن التداخل السطحي بين المنشطات الحسية والفكر، ليقال عنها إنها تغييرات - وهي خواص لا تمتلكها الأنساق المركزية. وإنها لتكون مدانة بهذا لأنها تقع خارج المعرفة العلمية.

يعرف التغيير بوصفه الرابط لجمع من السمات: يمثل التغيير وحدة من وحدات المعالجة المتخصصة، والمسدودة، أي المقطعة بالحواجز. وإنه ليعمل بصورة إجبارية، وآلية، وسريعة جداً، ومشتركة مع هندسة الجهاز العصبي الثابتة والمحددة مكاناً. وتتمثل السمتان الرئيستان للتغيير في «تخصصيته» وفي «حاجزه». وتستطيع طبقة ضيقة جداً من المنشطات أن تطلق عمل نسق التغيير. وإن هذه الطبقة لا تتأثر بالمعلومات الآتية من مستوى أعلى للمعالجة، وخصوصاً من الأنساق المركزية. وتحصن هذه الخواص التغيير من المعلومات الخارجية من ميدان تطبيقة الخاص. وذلك لأنه ينفذ فقط إلى قاعدة معطياته الذاتية وإلى المعلومات المستخلصة من المحفزات القريبة. وللكشف عن هذا التحصين، فإن فودور يضرب مثلاً بالظواهر النفسية لوهم الإدراك. وهكذا، فإننا وإن كنا نعرف أن المقطعين اللذين في الأسفل متساويان لأننا قمنا بقياسهما، إلا أن الوهم البصري الذي لا يقهر والمرتبط بتوجه السهم، يجعلنا ندرك أنهما غير متساويين.

> . . . . <

< . . . . >

ويشكل اللسان في إحدى الأطروحات المركزية لفودور مغيراً إدراكياً، إلى جانب وعلى نفس مستوى الأنساق الإدراكية، أو بقول آخر، فإن نسق تحليل العلامات اللسانية يعد نسقاً مختصاً، وآلياً، ولا يمكن اختراقه. ولذا، فإن معالجة اللسان يطلقها بشكل لا يمكن كبحة نموذج لمدخل إدراكي خاص (العلامات اللسانية). وإنه ليجري بسرعة هائلة، من غير تأثير للمعلومات القادمة من مصادر أخرى، ومن غير تدخل مراقب أعلى واع أو ذكي. ويعد إنتاج هذا المعالج التغييري «الشكل اللساني وربما الشكل المنطقي للعبارات» (الترجمة الفرنسية. ص 118). وإن هذا الإنتاج هو ما يعطيه تغيير اللسان للنسق المركزي، والذي تعد سيرورات الإحكام السياقية وحدها جزءاً منه.

وأما الأطروحة الفرويدية المتعلقة بتغير الطبقة الصوتية، فإن التغييرات لتدفع بها إلى الطرف الأقصى، وذلك باتجاهين رئيسين. ويقضي أول هذين الاتجاهين بمضاعفة عدد التغييرات في قلب الأنساق المحيطة: سنميز تغييرات فرعية مستقلة، ومتخصصة في معالجة نموذج المدخل الخاص المحدود جداً، والذي يعمل بشكل مستقل. وهكذا، فإن الآليات المسؤولة عن إدراك الألوان، أو تلك المسؤولة عن إدراك الحركات، تستطيع أن تكوّن تغييرات مستقلة في ميدان الإدراك البصري. وكذلك، فإن بعض علماء النفس اللساني يقدمون أطروحة أقوى من أطروحة فودور عن تغيير اللسان. فبينما كان فودور يرى في اللسان مغيراً إجمالياً ومعقداً، فقد اقترح فورستير وغاريت مثلاً أن يميزا عدداً من التغييرات

الفرعية، وكل واحد منها يتحدد بالإحالة إلى مستوى خاص من مستويات التحليل اللساني. ولذا، فإننا سنتكلم عن تغيير يتعلق بوظائف الأصوات، وعن تغيير يتعلق بإدراك أصوات الكلام، وعن تغيير معجمي، وعن تغيير نحوي، بل عن تغيير دلالي. وأما تغيير اللسان، فيوجد «فككاً إلى تغييرات متتابعة، هي في نفسها متخصصة، ومتحاجزة، وآلية. وبهذا يصبح بدهياً وجود سلسلة من المنسقين اللسانيين الذين يعملون فقط تبعاً «المد صاعد من المعلومات»، أي لا يتلقى بوصفه مدخلاً إلا إنتاج المنسق السابق ويرسل مخارجه إلى النسق التالي. ومن خلال هذا المنظور، فإن إجراءات الوصول إلى مفردات اللغة مثلاً، يجب أن تحددها كلية المعلومات الآتية من الشارة كما يجب أن يحددها التنظيم الداخلي للمعجم الذهني، وذلك من غير تدخل المعلومات المشتقة للمستويات النحوية أو الدلالية.

والاتجاه الآخر لتوسع التغيير، وهو حديث أكثر، فيقضي بجعل توسع التغيير بدهياً ليس فقط في الأنساق المحيطة، ولكن أيضاً في قلب فكر التصور. وهو أمر يراه فودور «غير متحاجز»، وتذهب بعض البحوث الحالية إلى التشكيك بسمته التطورية. ويظهر هذا الاتجاه أيضاً في الأعمال التي تدور على «النظرية الذهنية» التي ابتدعها بريمارك. فقدرة المرء أن ينسب إلى الآخرين حالات ذهنية ومواقف افتراضية تتميز من مواقفه الخاصة - وهذا ما نسميه «النظرية الذهنية» - فهذا مايعده بعضهم نسقاً احتسابياً متخصصاً. ومن هذا المنظور، فإن التغيير لا يكون فقط ملكية للمحيط الذهني، ولكنه يستطيع أيضاً أن يلامس نواته التصورية.

ولقد وضع، مع ذلك، متصور التغيير الذهني، موضع الاتهام بشكل جذري. وهذا مافعلته مقاربات نظرية متعاقبة. وإن بعض علماء النفس اللساني، مثل مارسلان ويلسون وتيلير في نص صدر في عام 1987 بعنوان "Against Modularity"، ليرفضون مفهوم المعالجة اللسانية المغيرة ليدعموا بشكل أساسي فكرة معالجة النشاط التفاعلي. وإنهم ليتصورون معالجة اللسان ليس بوصفها سلسلة من السيرورات التي تعمل بشكل تعاقبي، ولكنهم يتصورونها على شكل عمل متوازٍ لعدد من مستويات تحليل الشارة السمعية، بحيث يستطيع كل مستوى أن يتدخل في عمل المستويات الأدنى (المعالجة النازلة). وعلى عكس متصورات التغييرات التي لا تقبل إلا امكانية المد الصاعد في المعلومات، فإن متصورات النشاط التفاعلي تقبل أن يكون مد المعلومات مزدوج الاتجاه. وإنها لتتلاءم مع نماذج للمثير من النمط «الارتباطي» الذي يمثل المعالجة بوصفها نظاماً من المنسقين الأوليين والمنظمين في شبكات متصلة وتعمل متوازية عن طريق التنشيط والكبح. وستميل معالجة اللغة حينئذ إلى أن تكون بالأحرى مصممة بوصفها سيرورة مركزية وحيدة، تجمع كل المعلومات المتوفرة لبناء معنى الجمل. وبهذا ستكون فكرة وحدة عمل الموضوع النفسي مقدرَّة.

وسواء كانت هذه التمثيلات للعمل اللغوي تمثيلات مغيرة أو ذات نشاط تفاعلي، فإنها لا تأخذ معنى إلا إذا سمحت بصياغة فرضيات عملية وتمتحن بالوقائع التجريبية. وثمة ميادين ثلاثة مطلوبة على نحو خاص: ميدان الأمراض اللسانية، وميدان الدراسة التجريبية للمعالجة في الزمن الواقعي، وميدان الاكتساب.

2 - التغيير وامتحان سيكولوجية الجهاز العصبي

لقد أصبحت الأمراض اللسانية بدهية عند الأشخاص الذين يمثلون فوضى إدراكية. وإنها لتقدم معطيات تستدعى غالباً لدعم الأطروحات المغيرة. فقد استخلص علماء الجهاز العصبي، منذ القرن التاسع عشر، مثل ويرينك وليشتيم، من درسهم لمرضى الحبسة ومن التموضع التشريحي للتحلل الدماغي، نماذج لعمل اللسان من النمط المتغير. وكذلك أيضاً، فإن علم سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي المعاصر، والذي يتعلق بالأحرى بموضعة الخلل الوظيفي، ليستفيد من فحص الأمراض لكي يروج متصوراً تغييراً للأنساق الإدراكية.

وتستند المتصورات التغييرية في سيكولوجية الجهاز العصبي بشكل أساسي إلى ملاحظة الانفصالات السلوكية. وبالفعل، فإن الأشخاص الذين تعطلت قدراتهم الإدراكية على إثر خلل دماغي، ليمثلون عموماً اضطرابات منفصلة: إن بعض قدراتهم فقط تكون معطلة، بينما يكون بعضها الآخر سليماً. وهناك انفصال مذهل بين اللسان وميادين إدراكية أخرى قد أصبحت بدهية منذ زمن طويل. فبعض الرضوض الدماغية تستطيع أن تحدث فقداناً للسان من غير مساس بالملكات الأخرى: نجد بعض المرضى الذين انعطبت لغتهم، ولكن قدراتهم على معرفة الأشياء بصرياً لا تزال سليمة، كما نجد، على العكس من ذلك، مرضى احتفظوا بلسان سليم بينما معرفتهم بالأشياء قد تعطلت، وكذلك، فإن القدرات الحسابية والاستدلالية، أو حتى القدرات الموسيقية، تستطيع أن تبقى سليمة عند مرضى أصيبوا بالحبسة. وعلى العكس من هذا، فإن بعض المختلين عقلياً ليستطيعون أن يظهروا عجزاً إدراكياً شديداً، بينما قدراتهم اللسانية فتكون، نسبياً، في معزل عن هذا. ومن هنا، فإن ملاحظة هذا الانفصال المزدوج ليدعو إلى النظر إلى اللسان بوصفه نسقاً لمعالجة مستقلة نسبياً ومتميزة عصبياً من الوظائف الإدراكية الأخرى ذات المستوى العالي.

ولقد استطعنا، منذ وقت قريب، أن نضع انفعالاً أكثر دقة في موضع البداهة. فقد تبثق في قلب القدرة اللسانية. ولقد كان الممثلون خاصة موضوعاً لخسارات اصطفائية. فلقد تم، مثلاً، وصف مريض لا يقدر أن يعطى معنى كلمات واقعية (مثل «Foin - علف»، «aiguille - إبرة»، «affiche - ملصق إعلاني») بينما هو ينجح في تحديد كلمات

مجردة كانت قد اقترحت عليه (مثل «supplication - تضرع»، «arbitre - حكم»، «pacte - ميثاق»). وكان هناك مرضى يمثلون الحالة المعاكسة. ولقد رويت أيضاً حالات لمصابين بالحبسة كانوا يعانون من مصاعب اصطفائية مع فئات دلالية خاصة جداً، وذلك مثل الفواكه والخضار، أو الأشياء المنزلية، أو أجزاء الجسم. وهناك دراسات عن النحو تشير إلى أن وجوهاً خاصة من المعالجة النحوية يمكن أن تكون مضطربة، ومثال ذلك القدرة على إنتاج كلمات قاعدية. ويبدو أيضاً أن هناك انفصالاً بين اضطرابات صرفية إمالية واضطرابات صرفية اشتقاقية. ولقد لوحظ هذا الأمر عند بعض المرضى الإيطاليين، حيث إن لغتهم تتمتع بغنى صرفي خاص.

وإنه لمن المألوف أن نستخلص من ملاحظة هذا الانفصال وجود أنساق للمعالجة متميزة ومستقلة وتحتية للقدرات المنفصلة. وتبعاً لكولثارت ودافيس، فإن الحجة المثالية لتغيير سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي، لتقضي أن نقول إن «النسق X يعد تغييراً لأننا لا حظنا أن خللاً دماغياً قد يستطيع أن يعطل عمله من غير أن يغير السلوك العادي لكل الأنساق الأخرى. وإن هذه الأنساق الأخرى لتستطيع أن تكون، على العكس من ذلك، معطلة عند بعض المرضى الذين يعمل النسق X عندهم بشكل عادي» (ص 119). وإننا لنرى حينئذ في الانفصال المضاعف والملاحظ عند المرضى بالحبسة مؤاشرات هندسة للسان على شكل مغيرات تحتية مميزة، وأصغر أكثر فأكثر، ومتخصصة: هناك تغييرات للإنتاج وللفهم، كما إن هناك تغييرات دلالية، ونحوية، وصرفية، وصوتية، وإملائية، ولكل واحد منها تنظيمه التغييري الخاص. والمسألة هي في معرفة إذا كانت المناطق التشريحية للدماغ التي تتناسب مع الأنساق أو مع الأنساق التحتية للمعالجة المتحقق منها، تبقى مفتوحة على كل حال.

ويمكننا أن نتساءل عن شرعية المقاربة التغييرية لسيكولوجية الجهاز العصبي الإداركي. وبداية، فإن حجتها تقوم على النظر حصراً في الانفصال وحده: إنه على الرغم من أن الاستدلالات التي استخلصت منه تستطيع أن تمتلك بعض الصحة، فثمة استدلالات متممة قد تستطيع أيضاً أن تُستخلص من غياب الانفصال، أو بقول آخر أن تستخلص من التعايش الملاحظ بين مختلف نماذج الاضطراب. وهو تعايش يبدو أن المقاربة التغييرية تهمله. وتشير تحليلات أخرى إلى أنه إذا أنتج خلل دماغي بؤروي نماذج خاصة للاضطرابات اللغوية، فإنه لا يبدو أنه يثير نقصاً اصطفائياً يصدر عن أحد مكونات اللسان - النحو، الألفاظ، الدلالة - وباستثناء المكونات الأخرى. ويمكن لهذا أن يفضي إلى رفض الفكرة التي تقول إن ملاحظة اضطرابات الحبسة لتدعم الرواية القوية عن فرضية التغيير، وتدعم أن يكون لهذه المكونات المختلفة، على كل حال، مجرى مباشراً ومميزاً في مساحة

محددة من الدماغ. ولكن المقاربة التغييرية تقبل ضمنياً، بشكل أساسي أكثر، مبدأ الشفافية، والذي تبعاً له يخبر المرض مباشرة عن العمل العادي. وإذا كان ذلك كذلك، فأن تستطيع سيرورة المعالجة، على وجه الاحتمال، أن تعمل مستقلة عن سيرورة أخرى في السلوك المرضي (بشرط أن تكون هذه الأخرى قد اضطربت تحديداً على إثر خلل دماغي)، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن تعمل هاتان السيرورتان بشكل مستقل ومن غير تفاعل في الشروط العادية للعمل. ولقد نرى أننا نلامس هنا حدود اللجوء إلى المعطيات المرضية لبناء نماذج لعمل اللغة.

3 - التغيير ومعالجة اللسان

يرتبط مفهوم التغيير ارتباطاً قوياً بمفهوم الاستقلال في دراسة علم النفس اللساني لمعالجة اللسان. ولقد تم اختبار هذا المفهوم عن طريق التجريب في الزمن الواقعي. وتلتمس الرواية القوية للتغيير وجود سلسلة من المغيرات اللسانية المستقلة والتي تتناسب مع مستويات مختلفة للتمثيل اللساني - فكل تغيير يعمل على قاعدة معطياته الخاصة من غير تدخل معلومات المستويات العليا. وترى نظريات النشاط التفاعلي، على العكس من هذا، أن المعلومات المشتقة من مستويات عليا، تستطيع أن تعطل القرارات التي تم اتخاذها على مستويات دنيا. ولكن، وكما سنرى ذلك، فقد تبين في الواقع أنه من الصعب جداً أن نقيم بشكل تجريبي الملاءمة المتبادلة للفرضيات المستقلة والمتفاعلة النشاط لمعالجة اللسان. وإن هذا ليكون بسبب تدخل العوامل العديدة، بغض النظر عن المهمة المستعملة، في الاستجابات السلوكية للأشخاص.

وستزودنا المنازعات المتعلقة بمعالجة وظائف الأصوات بأول مثل لهذه الصعوبات. فقد أفضت السرعة، والآلية، والنضج الجيني المبكر للتماثل الإدراكي للظواهر، إلى التفكير بأن معالجة وظائف الأصوات تعد جزءاً من نسق كشفي مختص وسابق، وأنه يتم إنجازاً بشكل مستقل من غير أن تعطله معلومات المستويات العليا (اللفظية، والنحوية، والدلالية). ومع ذلك، فإن هناك مجموعات عديدة من المعطيات التجريبية تقترح أن لا يكون تماثل الأصوات غير مبال بمؤثرات السياق. ويمكن أن تعطل الإدراك مثلاً، معلومات آتية من قناة حسية أخرى، مثل القناة البصرية خصوصاً. كما يمكن أن تعطله أيضاً معلومات لسانية لا تعد بدقة جزءاً من مستوى وظائف الأصوات. وهكذا تبين تجارب كشف الأصوات أن لبعض الثوابت المعجمية تأثيراً على الإدراك الصوتي. ومثال ذلك أن زمن كشف الصوت، يتغير تبعاً لموقع الصوت في الكلمة: يتم التحقق من الصوت على مقدار السرعة التي يتموضع فيها فيما بعد في الكلمة، أي عندما تكون تأثيرات السياق المعجمي في حدودها القصوى. ويتغير

المعلومات، مثل الكاشفات الصوتية، وآليات التنشيط المعجمي، والمحللون النحويون. ولكن من المحتمل أيضاً أن لا يكشف عمل مستقل بدقة ومتسلسل من هذه المكونات، عن مجموع عمل اللسان. فلقد رأينا، مثلاً، أن المعالجة النحوية في بعض الظروف تستطيع أن تكون مختصرة، أو على الأقل يفسح إنتاجها المجال لاستعمال واعٍ. وكما لا حظ سيغي، يجب القبول بأن سيرورات اللسان هي سيرورات «تغييرية إلى حد ما»، وأن ملاءمة فرضية التغيير تتعلق أيضاً «بطبيعة سيرورة السيكولوجية اللسانية المنظور إليها، وخاصة بنضجها المبكر في نسق المعالجة» - (P.133): ثمة حظ أن تكون السيرورات تغييراً أكثر مما هي نضج مبكر (أي من مستوى أدنى)، بينما تكون السيرورات المتأخرة والداخلة في تأويل الرسائل أكثر انفتاحاً وسابقة على المعلومات ذات الطبيعة المتنوعة.

4 - التغيير وتطور اللسان

يشترك مفهوم التغيير، في ميدان «اكتساب اللغة»، مع مفهوم «الفطرة» والتخصص بشكل يقوم على الأفضلية، وذلك لأنه يُرى بوصفه علامة تخصص القيود اللسانية. ولقد كان متصور التغيير الكلاسيكي يدافع عن الفكرة التي تقول إن اكتساب الطفل للسان محدد مطلقاً بوجود جهاز فطري متخصص بمعالجة اللسان، وأن هذا الاكتساب يتم بشكل مستقل عن تطور وجوه الإدراك الأخرى. ولقد تأكد هذا المتصور للتغيير بشكل أساسي بوصفه رد فعل ضد بنائية بياجيه الذي يرى في تطور اللسان حالة خاصة من حالات تطور الإدراك عموماً، وإنه ليجعل منه إنتاجا للتفاعل بين تطور الذكاء الحسي المحرك والمحيط.

تبحث التغييرات عن براهين وجود الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان في سمة «الحالة البدئية»، تماماً كما تنتج عن فحص قدرات الرضع. ولقد كانت البحوث حول القدرات الإدراكية المبكرة عند المولودين الجدد، تتم بداية لإظهار أن الكائن الإنساني كان مجهزاً منذ الولادة بنسق مختص بأصوات كلامه. ولذا، فقد استعطنا أن نبين أن الصغار كانوا منذ وقت مبكر جداً حساسين إزاء الفوارق بين المدخل اللساني والمدخل غير اللساني. كما بينا أنهم كانوا حساسين منذ اليوم الرابع لعمرهم إزاء بعض سمات لغتهم الأم. ولقد استنتجنا، من هذه القدرات المدهشة على التمييز الإدراكي الذي يدل الرضع عليه، وجود استعدادات فطرية لمعالجة العلامات اللسانية. وثمة بحوث حديثة ترى، إذ تستعمل محاور استبدال ذات أفضلية بصرية، أن الأطفال الصغار يمتلكون حساسية مبكرة إزاء بعض القيود الدلالية والنحوية للغة. وإنهم ليكونون حساسين مثلاً إزاء تغيرات تتعلق بنظام الكلمات في المدخل مذ أن يكونوا قد بلغوا سبعة عشر شهراً من العمر. كما سيكونون حساسين إزاء اختلافات نحوية أكثر دقة (مثل التباين بين البنى الفعلية المتعدية

وغير المتعدية) قبل أن يبلغوا العامين، أي قبل أن تظهر التمايزات التي تتناسب معها في خطابهم. وإنه لمن الواضح أن إدراك مثل هذه التمايزات اللسانية يستطيع بصعوبة أن يعزى إلى قدرة حسية حركية عامة.

فهل يجب من أجل هذا استدعاء تغييرات فطرية ومتخصصة تعمل منذ «الحالة البدئية»؟ وهل يكفي أن نلتمس مثل هذه التغييرات لكي نكشف عن اكتساب اللغة؟ إن المتصورات التغييرية الدقيقة، في الوقت الذي تركز فيه على أهمية قدرات «الحالة البدئية» فإنها ترفع كل الواقعية عن فعالية التطور الذهني. ومع ذلك، فإن تطور اللسان موجود، ويستلزم تعقيده احتمالاً سيرورات أخرى غير التحيين البسيط للاستعدادات التميزية.

تقدم كارميلوف - سميث في "Beyond Modulaity" (1992) متصوراً أصيلاً ومعدلاً بقوة عن التغيير. وهو متصور تقدمه بوصفه تصالحاً بين الفطرية التغييرية وبنائية بياجية. ويتمثل الرهان المنخرط في هذه المصالحة في كشف استعدادات معالجة اللسان التي يبديها الأطفال الصغار، وفي الوقت نفسه الأخذ مأخذ الجد واقع التطور مع كل ما يستلزمه هذا من ليونة وخلق في الذهن الإنساني. وتتطلب مثل هذه الأطروحة أولاً، أن نقبل بوجود بعض الاستعدادات الفطرية المسبقة لمعالجة اللسان. وإن هذه الاستعدادات المسبقة، في مد المعلومات التي تحاصر الطفل، هي التي توجه انتباهه وتركز على طبقات العلامات الملائمة للغة، فتشكل بهذا العدة الأساس الضرورية لبناء التمثيلات اللسانية. ولذا، فإن اكتساب اللغة لا يكون ممكناً إلا بفضل وجود مثل هذه القيود الخاصة بميدان اللسان وبميادينه الفرعية المختلفة. ولكن، في نظر كارميلوف - سميث، فإن هذه الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان ليست مغيرة على نحو دقيق، أي ليست مقطعة بالضرورة ومشتركة في هندسة الخلية العصبية الثابتة. فبعض ملاحظات سيكولوجية الجهاز العصبي للتطور الذهني تؤكد هذا، وإنها لتضع في موضع البداهة ليونة الدماغ وتجعلها في المراحل الأولى من التطور. وهكذا، فإن فكرة التغيير البدئي للذهن تكون مرفوضة. ولقد حل محل فرضية التغييرات البدئية السابقة التخصص فرضية للسيرورة التدرجية للتغير، والتي نجد في نهايتها أن البنى المتخصصة واللينة نسبياً للتجهيز البدئي، تستطيع أن تصبح التغييرات المدرَكة التي وصفها فودرو، وبهذا سيكون التغيير إنتاجاً لتطور اللسان وليس شرطاً. وإنه لن يكون معطى بدئياً للذهن الإنساني - والذي لم يكن مزوداً منذ البداية إلا باستعدادات مسبقة خاصة لمعالجة اللسان وليس لتغييرات متصلبة - ولكنه سيستقر تدريجياً من خلال التطور. وتضاف إلى فرضية التغيير التدريجي الفكرة التي تقول إذا كان اكتساب اللسان تحدده قيود خاصة، فإن هذا لا ينفي أن تقوده أيضاً بعض آليات التطور العامة، مثل تلك التي وصفها بياجية.

إن هذه التعديلات المهمة التي تفضي بها معطيات التطور الذهني لكي تساهم في نظرية التغيير، لتقرب هذه النظرية بشكل هائل، في النهاية، من نظريات النشاط التفاعلي التي ترى اكتساب اللغة بوصفه ثمرة للتفاعل بين القيود الإدراكية العامة، والقيود اللسانية الخاصة، وقيود المحيطات الذهنية.

■ انظر النص الأساس:

J.A. fodor: "Modularity of Mind", Cambridge (Mass.), 1983 (trad. Fr. "La Modularité de l'esprit" paris, 1986).

- التغيير وسيكولوجية الجهاز العصبي:

M. Coltheart, G. Satrori et R. Job, The Cognitive Neuropsychology of Language, Londres, 1987; T. Shallice, From Neuropsychology to Mental Structure, Cambridge, 1988; M.C. Linebarger, "Neuropsychological evidence for linguistic modularity", in G.N. Carlson et M.K. Tanenhaus (eds.), Linguistic Structure in Language Processing, Dordercht, 1989; M. Coltheart et M. Davies, "Le concept de modularité à l'épreuve de la neuropsychologie", in D. Andler (ed.), Introduction aux sciences cognitives, Paris, 1992.

- التغيير وعلم النفس اللساني:

K.I. Forster, "Levels of processing and the structure of the language processor", in W.E. Cooper et E.C.T. Walker (eds.), Sentence Processing: Psycholinguistic Studies Persented to Merrill Garrett, Hillsdale, 1979; M.F. Garrett, "Word and sentence perception", in R. Held, H.W. Leibowicz et H.L. Teuber (eds.), Handbook of Sensory Physiology, vol. VIII, New York, 1979; W. Marslen-Wilson et L. Tyler, "Against modularity", in J.L. Garfield (ed.), Modularity in Knowledge Representation and Natural Language Understanding, Cambridge (Mass.), 1987: J. Segui et C. Beauvillain, "Modularité et automaticité dans le traitement du langage: l'exemple du lexique", in P. Perruchet (ed.), Les Automatismes cognitifs, Bruxelles, 1988; J. Caron, "Le traitement du langage est-il modulaire?", in L'Enseignement philosophique, Paris, 1989: J. Segui, " Perception du langage et modularité", in D. Andler (ed.), Introduction aux sciences cognitives, Paris, 1992; M.R. Gunnar et M. Maratsos (eds.), Modularity and Cnstraints in Language and Cognition, Hillsdale, 1992.

- التغيير واكتساب اللغة:

E. Bates, I. Bertherton et L. Snyder, From First Words to Grammar, chap. 2, "Modules and mechanisms", Cambridge, 1988: S. Forster, The Communicative Competence of Young Children: A Modular Approach, New York, 1990; J.E.

Yamada, Laura: A Case for the Modularity of Language, Cambridge (Mass.), 1991; A. Karmiloff-Smith, Beyond Modularity: A Developmental Perspective on Cognitive Science, Cambridge (Mass.), 1992.

- التغيير الترابطي :

J.L. McClelland, D.E. Rumelhart et le PDP Research Group, Parallel Distributed Processing: Explorations in the Microstructure of Cognition, Cambridge (Mass.), 1986; V Bechtel et A. Abrahamsen, Connectionism and the Mind: An Introduction to Parallel Processing in Networks, Londers, 1991.

المرجع

RÉFÉRENCE

بما إن التواصل اللساني يتخذ غالباً موضوعاً له الواقع غير اللساني، فيجب على المتكلمين أن يكون في مقدورهم تعيين الأشياء التي تكوِّنه ووصفها. ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا يكون بالضرورة هو الواقع، أي العالم. وبالفعل، فإن للغات الطبيعية هذه القدرة على بناء الكون الذي تحيل إليه. ولقد يعني هذا أنها تستطيع أن تعطي لنفسها كوناً من الخطاب المتخيل. فجزيرة الكنز تمثل موضوعاً مرجعياً مثلما تمثله محطة ليون.

وعندما ندرس الوجه المرجعي للسان، يجب أن نبرز سؤالين:

1- أي الأدوات نمتلك لكي تُفهم بها أن عباراتنا تخص الواقع (أو واقعاً ما)، وبصورة أكثر تحديداً تخص هذا الجزء أو ذاك من الواقع؟ وهذه القضية هي قضية الإرساء، إذ كيف نستطيع أن نجعل الآخر يعلم ونحن نتكلم أننا نتكلم عن شيء يوجد خارج الكلام، ويكون هو المرجع فيه؟

2-هل العلامات التي نستخدمها في الكلام عن الواقع (لدينا اسم مثل حصان وصفة مثل أبيض) تمثل في ذاتها وجوهاً لهذا الواقع؟ وتعد هذه القضية هي قضية القيمة المرجعية للعلامات؟

1 - المدلول والقيمة المرجعية

لقد ألح الفلاسفة، واللسانيون، والمنطقيون كثيراً على ضرورة التمييز بين القيمة المرجعية للعلامة ومدلولها (أو معناها). ولكن القطيعة ربما تكون جذرية إلى حد ما. وإنها لتتخذ شكلاً متطرفاً في كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الأولى). ذلك لأن العلامة، بالنسبة إلى سوسير، توحد «ليس بين شيء واسم، ولكن بين متصور وصورة سمعية». ولقد يعني هذا أن مدلول الكلمة «حصان» لا

يعني إذن مجموعة الأحصنة، ولكنه يعني المتصور «حصان». ولقد أعطيت هذه الصياغة الأولى بوصفها صياغة مؤقتة. ذلك لأن المتصور المقصود لا علاقة له مع متصورات العلوم الطبيعية، والتي تشتمل على اختيار لخواص الشيء. فسوسير يحدد أن المدلولات تعد «اختلافية محضة، وتتحدد ليس بشكل إيجابي عن طريق مضمونها، ولكن بشكل سلبي عن طريق علاقاتها مع الكلمات الأخرى من كلمات النسق. وإن سمتها الدقيقة لتتمثل في كونها تكون مالا تكونه المدلولات الأخرى» (الفصل الرابع، الفقرة الثانية): إنها «قيم» محضة. فنحن نجد في مدلول العلامة فقط السمات الفارقة التي تميزه من علامات اللغة الأخرى، ولا نجد وصفاً كاملاً أو جزئياً للأشياء التي يدل عليها. وهكذا، فإن السوسيري قد يدخل في مدلولو كلمة «cabot - كلب» سمة نسميها «تحقيرية» (بفضلها تتعارض هذه الكلمة مع كلمة «كلب» العادية)، وإن كنا لا نعثر لها على وجود في المرجع ذاته. وعلى العكس من ذلك، فهناك عدد من خواص الأشياء ليس لها مكان في المدلول، لأنها لا تتدخل في التصنيفات الملازمة للغة: إذا أخذنا المثل الأرسطي، فسنجد أن المدلول «إنسان» لا يشتمل من غير ريب على السمة «من غير ريش»، لأن التصنيف الطبيعي الملحق بالفرنسية لا يعارض بين «إنسان» و«عصفور» في داخل الفئة «يسير على قدمين»، ولكن يعارض بين «إنسان» و«حيوان» في داخل الفئة «كائن حي». وسنلاحظ أن الموقف السوسيري إزاء القيمة المرجعية هو موقف سلبي محض. فهو يقضي بإنشاء تجريد، وبوصف المدلولات التي تكوّن الموضوع اللساني، من غير أن ينشغل بما يمكنه احتمالاً أن يتناسب معها في العالم، وإنه ليقف فقط عند حدود العلاقات التي تقيمها العلامات بعضها مع بعض في داخل اللغة. وهذه ليست هي، كما سنرى، وجهة نظر الفلاسفة والمنطقيين. فهم، مع إعطائهم للعلامة قيمة دلالية خاصة، لا تختلط مع مجموع الأشياء التي تطبق عليها، إلا أنهم يسعون لكي يعطوا للعلامة مضموناً يفسر أنه يستطيع أن يطبق على هذه الأشياء - وهذا اهتمام غريب على اهتمامات سوسير.

إن التعارض السوسيري بين المدلول والمرجع ليشبه، في الظاهر، مختلف التمايزات التي يقيمها المنطقيون. فبالنسبة إلى بعض منطقيي القرون الوسطى الغربية الذين يسمون «النهائيون» مثل (بيير الإسباني، وألبير دي ساكس، وآخرين)، فإن الواقع المادي للكلمة يستطيع أن يدخل في علاقتين مختلفتين تماماً:

أ) توجد علاقة معنى بين الكلمة والتمثيل العقلي (في اللاتينية: res) الذي يشترك معها تواضعياً. وهكذا، فإن كلمة «أبيض» أو «إنسان» تعنيان فكرة البياض أو الإنسانية.

ب) يمثل «التقدير» علاقة من طبيعة أخرى: إنه يوجد بين الكلمة والأشياء الخارجية (في اللاتينية: aliquid).

ولهذا الفارق الأساسي عدة نتائج. فبينما يبقى معنى الكلمة هو نفسه في كل السياقات، فإن تقديره يستطيع أن يتغير. فكلمة «رجل» لا تقدَّر بالنسبة إلى الأفراد أنفسهم على حد سواء في «كان الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات في الماضي، وفي «سيكون الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات مستقبلية. ومن جهة أخرى، فإنه ليس تناقضاً أن نحتفظ لبعض الكلمات فقط بقدرة على التقدير. فتبعاً لكثير من النهائيين، فإن الأسماء وحدها هي التي تقدِّر («سقراط»، «إنسان») باستثناء الصفات والأفعال. وإن هذا ليكون على الرغم من أن كلاً منها يمتلك معنى. وأخيراً، فإنه بالنسبة إلى معظم المؤلفين (انظر بيير الإسباني: Traité des suppositions, lignes 30-35)، فإن المعنى سابق على التقدير، وإنه ليعد شرطاً ضرورياً. وذلك لأن الكلمة لا تحيل إلى أفراد إلا إذا كانت مشتركة المعنى في داخل «لفظة». فاللفظة هي التي تقوم بالتقدير تحديداً. ولذا، يوجد تماثل غير قابل للجدل بين اللفظة وعلامة سوسير: إن المقصود في الحالتين شيء مزدوج، نصف مجهور ونصف عقلي. وإنه ليتحدد بشكل مستقل عن الأشياء التي يتناسب معها في العالم.

وبعد حوالي 600 سنة، أقام المنطقي الألماني فريجه تمييزاً مماثلاً بين مجموع مراجع العلامة (لقد ترجمت كلمة Bedeutng غالباً إلى معنى أو إلى دلالة ذاتية) ومدلولها (وقد ترجمت كلمة Sinn غالباً إلى معنى). ولقد تمثل أحد حوافز فريجه فيما يلي: لنفترض أن الجملة «ج» تقول شيئاً حقيقياً بخصوص بعض الأشياء التي تحيل إلى التعبير «ت1» لـ «ج». فإذا أبدلنا في داخل «ج» «ت1» بـ «ت2» الذي يحيل إلى الأشياء نفسها، فإننا نتوقع أن تكون الجملة الجديدة حقيقة أيضاً. وهذا ما يحصل تماماً إذا كانت «ج» =«موليير هو مؤلف خداع سكابان»، وإذا أبدلنا فيها «ت1» («مؤلف خداع سكابان») بتعبير آخر «ت2» يعين الشخص نفسه، مثل «مؤلف مبغض البشر». وبهذا تكون الجملة الناتجة «موليير هو مؤلف مبغض البشر» حقيقية كما كانت الجملة الأولى. وكذلك أيضاً إذا كانت جملة «نجمة الصباح أقل ضخامة من الأرض» حقيقية، فيجب أن تكون أيضاً جملة «نجمة المساء أقل ضخامة من الأرض» حقيقية. والسبب لأن نجمة الصباح والمساء لا تشكلان إلا شيئاً واحداً، هو كوكب فينوس. ولكن توجد بعض السياقات (يقال إنها منحرفة، وقد سماها المنطقي كين فيما بعد «كثيفة») حيث إن تغيير «ت2» بـ «ت1» يجازف بتغيير قيمة حقيقة العبارة. وهكذا، فإن عبارة «بيير يعرف أن فينوس هي نجمة الصباح» يمكن أن تكون صحيحة، بينما عبارة «بيير يعرف أن فينوس هي نجمة المساء» يمكن أن تكون خاطئة. وكذلك، فإن «بوالو يأسف أن يكون موليير هو مؤلف خداع سكابان» صحيحة، ولكن ليس «بوالو يأسف أن موليير هو مؤلف مبغض البشر». ولتجنب هذه المخالفة، فإن فريجيه يميز

مرجع التعبير، أي الأشياء التي يعينها كما يميز معنى هذا التعبير، أي الطريقة التي يعينها بها، والمعلومات التي يعطيها لكي يسمح بالتقاطها. ولقد يعني هذا أن لـ«نجمة الصباح»، و«نجمة المساء»، و«فينوس» المرجع نفسه، ولكن المعنى مختلف: إننا نستطيع والحال كذلك أن نحدد السياقات المنحرفة (أو الكثيفة): إنها تلك السياقات التي يستطيع فيها استبدال لفظين لمرجع متطابق ولمعنى مختلف أن يفضي إلى تغير في قيمة الحقيقة، وإن هذا ليكون لأن المسألة، في هذه السياقات، تتعلق بمعنى التعبيرات وليس بمرجعها. وتبدو القرابة بين التعارض «معنى-مرجع» والتعارض السوسيري«مدلول-مرجع» مدهشاً عند ما نعلم أن معرفة معنى التعبير، بالنسبة إلى فريجيه، تعد جزءاً من معرفة اللغة - وهذا ليس هو الحال بالنسبة إلى معرفة المرجع.

(ملاحظة: يميز فريجيه المعنى الذي يسمح بالتقاط المرجع من اللون الذي يسجل موقفاً للمتكلم إزاء الشيء، ولكنه لا يتدخل من أجل مطابقته. وهكذا، فإن فارقاً بسيطاً في اللون يجعل كلمة «كلب» العادية تتعارض مع كلمة «Cabot - كلب» غير المألوفة. وسيكون المعيار المنطقي لهذا التمييز أن استبدال الكلمات بما إنه يقوم على المعنى نفسه ولكن على لون مختلف منه، فإنه لا يستطيع أن يغير حقيقة الجملة، حتى في السياقات المنحرفة- باستثناء، كما هو أكيد، عند ما تزعم الجملة أنها تنقل كلام أحدهم كلمة كلمة، وبأسلوب مباشر).

وهذا موقف متشابه وصل إليه، ولكن لأسباب مختلفة، «فلاسفة اللغة» مثل «ب.ف. ستراوسون». فهم يلاحظون مثلاً أن المعنى والمرجع لا يستطيعان، بكل الدقة، أن ينتسبا إلى الواقع اللساني نفسه. فنحن عندما نتكلم عن العلامة، يجب بالفعل أن نحدد دائماً إذا ما كنا نتكلم عن تواتر خاص لهذه العلامة، أي عن الحدث الوحيد الذي كان قد استخدمها فيه شخص ما، في هذه النقطة من المكان والزمان، أو إذا ماكنا نتكلم عن العلامة بذاتها، وبشكل مستقل عن كونها مستعملة أو غير مستعملة. بيد أن العلامة، إذا أخذت بذاتها، فليس لها عموماً مرجعاً يمكن تعيينه. (فإلى أي شيء تحيل «أنا»، «أنت»، «هذا الولد»، «جان»، «السيارة التي تصعد الطريق»؟) إن تكرار العلامة هو الذي فقط، ماعدا الاستثناء، يملك قيمة مرجعية. وإن هذا ليكون إذ يستخدمه متكلم محدد في ظروف محددة. وأما العلامة بذاتها، فإننا لا نستطيع أن نعترف لها إلا بمعنى واحد. والآن، ماذا يعني فهم معنى العلامة؟ إنه يعني امتلاك منهج لتحديد ما يحيل إليه هذا التكرار في كل مرة تتكرر فيها هذه العلامة (فأن نعرف معنى «أنا» فإن هذا يعني أن نكون قادرين على المعرفة، وذلك عندما يقول شخص «أنا» فإلى أي شيء يحيل).

إن ما يقارب بين المدلول السوسيري من جهة، ومعنى النهائيين، والمعنى عند

فريجيه وستراوسون من جهة أخرى، إنما هو اكتشاف مستوى متوسط بين الواقع المادي للعلامة والأشياء التي تتناسب معها في العالم. والفارق، بالنسبة إلى هذه الأخيرة، هو أن لهذا المستوى علاقة جوهرية مع الأشياء. وبالنسبة إلى بيير الإسباني، فإنه يسمح، في حالة الاسم، بمعرفتها في حالة الصفة والفعل، كما يسمح بوصفها. وكذلك، فإن المعنى، بالنسبة إلى فريجيه وستراوسون يتضمن المؤشرات الضرورية لممارسة الوظيفة المرجعية للعلامة. وهذه طريقة لتحديد المرجع. وعلى العكس من هذا، فإن سوسير لا يجد مشكلة في أن يمفصل العلامة والعالم. فدلالة اللغة دلالة مستقلة. وبالتأكيد، فإنه يقدم المدلول بوصفه مجموعة من السمات «المميِّزة»، ولكن المقصود، بالنسبة إليه، هوما يقيم التعارض بين العلامات بعضها وبعض، وليست المعايير التي تقيمها اللغة لمعرفة نموذج معين من الأشياء بين أشياء الواقع الأخرى.

■ حول التعارض بين المعنى والمرجع، انظر:

P.F. Strawson, "On referring", Mind, 1950, p. 320-344, et G. Frege, "Sinn und Bedeutung", Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik, 1892, p. 25-50. - Sur la distinction du sens et de la couleur: N. Tsohatzidis, "Pronouns of adress and truth conditions", Linguistics, n°30, 1992.

أما النظرية القرسطوية للتقدير، فيقدمها مثلاً:

P. Böhner, Medieval Logic, Manchester, Chicago, Toronto, 1952 (2e pairte, chap. 2), et par O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, Paris, 1989, chap. 1.

2 - الأدوات اللسانية للمرجع

سنعطي اسم «التعبيرات المرجعية» للتعبيرات التي تسمح بتعيين الأشياء (أو المجموعة المحددة من الأشياء) التي نرغب في تأكيدها أو في إنكارها أو في امتلاكها. وثمة نماذج مختلفة من الكينونات اللسانية، تعد مرشحة ممكنة لهذه الوظيفة. وخصوصاً:

1- الوصف المحدد:

إننا لنعني بهذا، ومنذ «ب. رسل»، أن التعبيرات التي تتضمن الاسمية (اسم، اسم صفة، اسم + موصول، اسم + تتمة، إلى آخره) تكون مصحوبة بأداة تعريف («الكتاب، الكتاب الذي اشتريت . . .»). وإننا لنوسع عموماً هذا التحديد طالبين فقط وجود إعادة صياغة بوساطة تعبير له بنية محددة. وإننا لنستطيع حينئذ أن ندخل التسميات إلى الفئة. وهي تسميات كان قد أدخلها ضمير الملكية، فنؤول «كتابي» بـ «الكتاب الذي هو لي». أما اللغات التي ليس لها أداة تعريف، فيجب علينا، ضمنياً، أن نهتم بترجمتها في اللغات التي

تمتلك أداة. وتستعمل هذه التعبيرات غالباً لتعيين الأشياء: يمكن لمعناها حينئذ أن يُفهم بوصفه وصفاً لمرجعها الذي يسمح بالتحقق منه. فإذا كان هذا هو قصد المتكلم، فإن استخدام وصف محدد سيبدو شاذاً، بل عبثاً عندما لا يوجد شيء يرضي الوصف (ملك فرنسا الحالي). أو عندما يوجد أكثر من واحد: إننا لا نستطيع أن نشير إلى قطار خاص بقولنا «القطار» - إلا إذا كانت بعض التخصيصات الإضافية ضمنية نظراً لموضوع المحادثة (يجب على وصف «القطار» حينئذ أن يفهم بوصفه «القطار الذي نتكلم عنه»، أو «الذي يجب علينا أن نأخذه»). وثمة قضية منطقية - لسانية معقدة يطرحها الاستخدام المرجعي للوصف، هي في تحديد أي نوع من المعارف يجب أخذها في الحسبان لتحديد ملاءمة الوصف لشيء من الأشياء، وهذا يعني إذن لكي يصار إلى ملاحظة الشيء الذي نحيل إليه. فإذا ألمح أحدهم في اجتماع ما إلى «الرجل الذي يشرب الشامبانيا في آخر الصالة»، بينما في الواقع، فإن الأشخاص الوحيدين الذين يوجدون في آخر الصالة كانت كؤوسهم ممتلئة بسائل متلألئ، وهم يشربون عصير الليمون، فإلى من تحيل العبارة؟ هل يجب النظر، للعثور على المرجع، إلى «الوضع الواقعي»، أو إلى ما يظنه المتكلم، أو الحضور، أو إلى مايفكر به أحدهم أن الآخر يظنه. . . ؟

ملاحظة 1: يرفض بعض المنطقيين مثل رسل أن يعطوا للوصف المحدد وضع التعبير المرجعي. فالوصف، تبعاً لهم، لا يفيد في تعيين الأشياء التي سنؤكد فيما بعد بأنها أشياء، ولكنه يطرح تأكيدات بشكل مسبق. فرسل يحلل العبارة «ملك فرنسا الحالي أصلع» ليس في عزو الصلع إلى شيء عينه التعبير «ملك فرنسا الحالي»، ولكن بوصفه تأكيداً مضاعفاً. فمن جهة يوجد شيء واحد وواحد فقط يمتلك خاصية كونه ملك فرنسا الحالي، ومن جهة أخرى فإن هذا الشخص أصلع. وأما فريجيه، وتبعه في ذلك ستراوسون، فقد رأى على العكس من ذلك، أن وجود ملك ووحدته ليسا موضوع التأكيد، ولكنهما يشكلان افتراضاً مسبقاً لاستخدام معقول للتعبير. وعندما يتم تنفيذ هذا الشرط، فإن التعبير يضطلع بوظيفة التعيين، ويشكل تعبيراً مرجعياً.

ملاحظة 2: إذا قبلنا بأنه يمكن للوصف المحدَّد أن يستخدم استخداماً مرجعياً، وأن وجود الشيء في هذه الحالة وجود مسبق الافتراض، فإننا نفهم أن يستخدم مثل هذا الوصف في تقديم عوالم متخيلة للخطاب (انظر إلى بداية رواية من روايات الخيال العلمي «لقد احتفل سكان المريخ بإطلاق صاروخهم الأرضي الثالث»).

ملاحظة 3: وحتى عندما نقبل بأن الوصف المحدَّد له استخدامات مرجعية، فيبقى أن له استعمالات غير مرجعية، كالاستعمال المسمى «الإسنادي»، والذي يسمح أن نقول مثلاً عن مستخدم نحكم على زواجه بأنه زواج مصلحي «إنه لم يتزوج زوجته، ولكنه تزوج ابنة

رب العمل». فإذا كان هذا المستخدم قد تزوج بالفعل ابنة مستخدمه، فإن على الجملة أن تكون متناقضة في الحالة التي نفهم فيها بشكل مرجعي الوصفين اللذين تتضمنهما. وبالفعل، فإن الوصف المحدد هنا يفيد في نعت دور شخص (المتزوجة) في حدث (الزواج). وتعني العبارة حينئذ أن النعت (ابنة رب العمل) هو الذي يجب أن تنعت به. ويصلح التحليل نفسه بالنسبة إلى المثل المشهور «يستحق قاتل سميث الموت». فهذه العبارة يمكن أن تستخدم استخداماً غير مرجعي: إنها لا تستخدم حينئذ في القول إن "X" الذي يمكن أن نحيل إليه ونسميه أيضاً «ابن عم Y»، يستحق الموت، ولكنها تستخدم في القول إن أياً كان، إذا قتل سميث، يجب أن يحكم عليه بالموت بوصفه قاتلاً (وهذا لا يمنع على كل حال أن سميث ربما يكون قد انتحر).

■ لقد ناقش قضية الوصف المحدِّد كل من:

B. Russell, "On denoting", Mind, 1905, p. 478-493, et par P.F. Strawson dans l'article cité p. 306 et dans "Identifying reference and truth values", Theoria, 1965, p. 96-118. -La distinction de l'usage attributif et de L'usage référentiel des descriptions est généralement attribuée à K. Donnellan ("Reference and definite descriptions", texte de 1966 reproduit dans D.D. Steinberg et L.A. Jakobovits, eds., Semantics, Cambridge, GB, 1971). - J.-C. Prariente montre qu'elle n'est pas étrangère aux logiciens de Port-Royal; il montre aussi, sur un exemple historique, l'importance pratique que peuvent avoir les discussions sur les conditions d'application de l'usage référentiel (L'Analyse du langage à Port-Royal, Paris, 1985, chap. 7, § 3).

2- أسماء الأعلام القاعدية:

يقصد القواعديون بهذا الأسماء التي لا تتوافق إلا مع كائن واحد («الله»، «رابلية»، «باريس»). والاعتراض الذي نوجهه لمثل هذا الأمر هو أن هذه الأسماء نادرة: يوجد عدد من رابليه وعددمن باريس. وتجيب قواعد بور - رويال (الجزء الثاني، الفصل الثالث) إن تعددية المرجع، في حالة أسماء الأعلام، تعد عرضية، بينما هي جوهرية بالنسبة إلى الأسماء العامة. ولقد نقول في أيامنا هذه إذا كان يوجد عدد من المدن التي تسمى باريس، فإن ذلك إنما يكون التباساً (إنها مشتركات لفظية)، بينما وجود رجال مختلفين، فإنه لا يثبت أي التباس في الاسم العام «رجل». ولأن مرجع اسم العلم هو مرجع وحيد في العادة، فإننا نستنتج أحياناً أن اسم العلم إنْ هو إلا علامة ملصقة على شيء له مرجع واحد، ولكن ليس له معنى، أو كما يقول «ج. ست. ميل» ليس له دلالة ذاتية، ولكن ليس له دلالة حافة (وهذا يتناسب مع ماسيميه رسل «اسم العلم المنطقي»). وعلى العكس من

ذلك، فإن فريجيه يرى أن أي مرجع لن يكون ممكناً من غير معنى. ولهذا السبب، فإنه لا يعترف بأي فارق منطقي بين المعايير القاعدية الذاتية والوصف المحدد. فأي معنى تستطيع الملاحظة اللسانية أن تعرفه لاسم العلم القاعدي؟ وسنلاحظ بداية أنه من غير الطبيعي استخدام اسم العلم إذا كنا لا نفكر أن هذا الاسم «يقول شيئاً» للمخاطِب، وإذا كان المخاطِب إذن لن يعرف شيئاً حول حامل هذا الاسم. ويمكننا حينئذ أن نرى أن معنى اسم العلم، بالنسبة إلى المجتمع، يتمثل في مجموعة من المعارف التي تتصل بحامله. وهي معارف من المفروض على كل عضو من أعضاء المجتمع أن يمتلكها، وإلا يكن فبعضهم على الأقل. وسنلاحظ أيضاً الميل إلى تخصيص بعض أسماء الأعلام لأجناس معينة: "Médor" اسم كلب، "cadichon" اسم حمار. وهناك التمييز بين الأسماء العامية والأسماء الأرستوقراطية. وفي كل هذه الحالات، فإن اسم العلم يندمج في مخطط للوصف.

■ هناك معلومات عديدة حول قضية أسماء الأعلام القاعدية. انظر
A.H. Gardiner, The Theory of Proper Names, Londres, 1954.-Sur leur syntaxe et leur sémantique, voir le n°66 de Langages (juin 1982), le n°92 de Langue française (décembre 1991), et M.-N. Gary-Prieur, Grammaire du nom propre, Paris, 1994. _Les points de vue de Frege et de Mill sont discutés par J.R. Searle, Speech Acts, Cambridge (GB), 1969, chap. 7, 2(trad. fr. Les Actes de langage, Paris, 1972).

لقد تناول عدد من المنطقيين وجهة نظر «ميل» مجدداً، وذلك منذ «رسل». وأنكروا أطروحة «فريجيه» التي ترى أن كل مرجع إنما يكون بوساطة تعبير مزود بمعنى. وقد قبلوا، على العكس من ذلك، بإمكانية المرجع المباشر. حول هذا يمكن الرجوع إلى:
Cf. S. Kripke, Naming and Necessity, Oxford, 1980 (trad. La logique des noms propres, Paris, 1982); F. Recanati, Direct Reference, Oxford (GB) et Cambridge (Mass.), 1993.

3- أسماء الإشارة:

عندما يكون شرط الوحدة المطلوب لاستخدام الوصف المحدد غير منجز، فإننا نلجأ إلى أسماء الإشارة. وإننا لنقصد بذلك العناصر اللسانية التي تصاحب بادرة التعيين (إن المقصود غالباً هو أسماء الإشارة بالمعنى القاعدي، «ذا»، «هذا»، «هذه»...) أو أدوات التعريف («الكلب»، وإنها لتقال لجذب انتباه السامعين إلى كلب نعينه لهم). فهل اسم الإشارة الذي لا يكون مصحوباً، بالإضافة إلى حركة التعيين، بوصف، واضح أو غير واضح، يكفي لإنجاز الفعل المرجعي؟ إن هذا هو رأي رسل الذي يرى أن «ذا» و«ذاك» يعدان نموذجين أصليين لأسماء الأعلام المنطقية. وإنه ليستطيع أن يدعم هذه الفرضية، لأن

المرجع، بالنسبة إليه، لا يستلزم أي تمثيل للشيء الذي نحيل إليه. فإذا أخذنا المصطلحات التي استعملها «ميل» بخصوص أسماء الأعلام القاعدية، فإن كون اسم الإشارة لا يحمل دلالة حافة فإن هذا لا يمنعه من التعيين. وإن هذا الموقف ليعد طبعاً موقفاً غير مقبول من منظور فريجيه. وبالفعل، فإننا سنلاحظ أن «ذا» أو «ذاك»، حتى لو راعينا حركة التعيين، فإنهما لا يستطيعان أن يكفيا لتحديد شيء ما. فكيف نعرف أن هذا الذي يشار به إليَّ فوق الطاولة، هو الكتاب في كليته، أو هو غلافه، أو لونه، أو التضاد بين لونه ولون الطاولة، أو الانطباع الخاص الذي يحدثه فيَّ. وإن الاسم وإن كان ضمنياً على وجه الاحتمال، ليعد ضرورة لإنجاز الفعل المرجعي، والسبب لأن الأسماء هي التي تقطع التتابع الحساس إلى عالم من الأشياء (يجب أن لا تؤخذ هذه الكلمة بمعنى الجوهر. فالشيء الذي أحيل إليه يمكن أن يكون هذا البياض، وهذا الانطباع). ولقد يعني هذا إذن أنه لا اسم الإشارة، ولا حركة التعيين ليسا مرجعيين في ذاتهما، وأن «ذا» أو «ذاك» يجب عليهما أن يفسرا مثل «الكتاب الذي أظهره لك»، «لون هذا الكتاب»، إلى آخره.

ملاحظة: يفضي ما سبق إلى تبرير التعارض بين «الصفة» و«الاسم». إذ ليس للصفة سلطة خاصة على الاسم لكي يشكل الأشياء. ولنفترض أن الفرنسية تسمح بقول «ce grand – هذا الكبير» وهي تعني الاسم ضمناً، فإن التعبير لا يكفي لإنشاء معرفة، حتى وإن كنا نشير تزامنياً إلى حيز مكاني حيث يوجد كتاب فقط، وإذا كان المقصود هو الكتاب نفسه، منعوتاً بالكبير، أو جزءاً كبيراً من الكتاب، أو فائدته الكبرى، إلى آخره. وكذلك أيضاً، إن الاسم، بالتعارض مع الصفة، قد سمي خلال زمن طويل «اسم عام». وبالتأكيد، فإن الصفة تستطيع أن تساهم في وصف الشيء، ولكن هذا الوصف نفسه لا يستطيع أن يخدم المرجع إلا إذا تضمن اسماً.

■ حول دور الاسم في المرجع، انظر:

P.T. Geach, Reference and Generality, Ithaca, 1963, chap. 2 et 3. Sur la valeur référentielle di l'adjectif, M. Riegel, L'Adjectif attribut, Paris, 1985 (chap. 3).

4- الإشاريات:

يعد التعبير إشارياً في سياق ما، إذا كان مرجعه لا يستطيع أن يكون محدداً إلا إزاء الهوية أو إزاء وضع المتخاطبين في اللحظة التي يتكلمون فيها. وتعد بعض التعابير إشارية في كل السياقات التي تظهر فيها. وهكذا هي ضمائر الشخص الأول والثاني التي تعيِّن الشخص الذي يتكلم، وذلك الذي يتعلق الكلام به. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الأزمنة الفعلية. فهي إذا كانت تستخدم لتعيين فترة زمنية، في الماضي أو المستقبل، فذلك يكون

إزاء لحظة التلفظ: إن جملة «لقد جاء بيير» تموضع مجيء بيير قبل لحظة الكلام. ويوجد في كثير من اللغات أزواج من التعابير المترادفة ظاهرياً، ولكن إحداها تكون على الدوام إشارية (إن الأولى من كل زوج موجودة في القائمة التي تلي)، بينما الثانية فلا تكون أبداً:

هنا (=هنا حيث يجري الحوار) وعكسها «في هذا المكان».

البارحة (=عشية اليوم الذي نتلكم فيه) وعكسها «العشية».

في هذه اللحظة (= في اللحظة التي نتكلم فيها) وعكسها «في هذه اللحظة».

خلال زمن قليل (= زمن قليل بعد اللحظة التي تكلمت فيها) وعكسها «بعد زمن قليل».

(ملاحظة: إن «مباشرة» يمكن أن تكون إشارية، بينما لا تكون كلمة «فوراً» كذلك أبداً. فإذا كانت «هنا»، شفوياً، إشارية دائماً، فإن «هنالك» يمكنها أن تكون أو أن لا تكون كذلك).

إن للتجربة الإشارية نتائج نظرية مهمة. فهي، تبعاً لبنفينيست، تشكل انبثاقاً للخطاب داخل اللغة، ذلك لأن معانيها نفسها (المنهج المستخدم للعثور على مراجعها) وإن كانت تعد جزءاً من اللغة، إلا أنها تشير إلى استخدامها. ومن جهة أخرى، فإنها لتفضي بشكل عام (وليس بشكل محلي) إلى التطبيق على العالم الواقعي لما يقوله الكلام (وكذلك، فإن جاكبسون يسميها (واصلات كلامية). وذلك لأن الظرف «هنا» يشير من خلال معناه نفسه إلى مكان الكلام. فجملة مثل «بيير هنا» تضع بيير في العالم الذي يضعه الكلام فيه، أي فيما نسميه «الواقع». وإننا لنفهم أن حضور الإشارات في خطاب المتخيل يطرح قضايا خطيرة بالنسبة إلى نظرية الأدب. فكيف يمكن للعبارة أن تحمل إلى عالم متخيل إذا كانت تحتوي على كلمات ترسيها في عالم النطق؟

ويمكننا أن نتساءل أخيراً إذا ما كان فعل المرجع ممكناً من غير استعمال للإشارات واضح أو غير واضح. فأسماء الإشارة، كما سبق أن حددناها، تتضمن وجهاً إشارياً. وهذه أيضاً هي حالة أسماء الأعلام («ديبون» = «الديبون الذي نعرفه»). وأخيراً، فإن الوصف المحدد لا يستطيع عموماً أن يلبي شرط الوحدة إذا لم يشر، مباشرة أو غير مباشرة، إلى ظروف الكلام («الرجل إلى جانب بيير»= «الرجل الذي في المكان والزمان الذي أتكلم فيه، يوجد إلى جانب بيير الوحيد والذي هو موضوع السؤال في حديثنا الحالي»).

■ Sur les déictiques: R. Jakobson, Essais de linguistique générale, Paris, 1963, chap. 9, et E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Paris, 1966, chap. 5. - Sur l'aspect logique du problème: Y. Bar-Hillel, "Indexical expressions", Mind, 1954, p. 359-379, et A.N. Prior, "On spurious egocentricity" (1967),

Philosophy 42. P. 326-335. - Les rapports entre pronoms personnels et démonstratifs sont décrits de façon systématique, dès 1904, par K. Brugmann, qui donne une théorie générale de la deixis (Die Demonstrativpronomina der indo-gremanischen Sprachen, Leipzig, 1904), développée, dans une perspective psycho-linguistique, par K. Bühler (Sprachtheorie, Iéna, 1934, trad. Theory of Language, Amsterdam, 1990, 2e partie). - Les différents modes de référence aux individus font l'objet des chap. 3 et 4 de J.-C. Pariente, Le Langage et l'individuel, Paris, 1973.

5- المحددات

تلاحظ قواعد بور - رويال أن الاسم العام لا يشير بنفسه إلى شيء (الجزء الثاني، الفصل العاشر)، وأنه يحيل فقط إلى متصور (ونحن نقول إن له معنى ولكن ليس له مرجعاً). ولذا، فهي تطلق اسم «محددات» على العناصر التي يجب أن تضاف إليه لكي نستطيع أن نثبت له «امتداداً»، أي لكي نجعله يتناسب مع قطاع معين من الواقع (أي أنها تنتقل إذن من المعنى إلى المرجع). ويمكن لأداة التعريف أن تضيف هذا الدور، كما يمكن أن تضيفه دوال الملكية، وأسماء الإشارة، وكذلك أيضاً أسماء الأعداد أو أدوات وصفات «التنكير» (بعض، كل). وهكذا، فإننا سنحيل ليس إذا قلنا فقط «الصديق» أو «هذا الصديق»، ولكن إذا قلنا أيضاً «صديق»، «بعض الأصدقاء». وهذا مايثير بعض القضايا، وذلك لأننا لا نرى جيداً ما الذي تعيّنه هذه التعبيرات الأخيرة.

■ ثمة نظرية قريبة جداً من نظرية بور-رويال توجد في:

C. Bally: Linguistique générale et linguistique française. Berne, 1944, chap. 3.

وبشكل أكثر تطوراً وتلويناً، نجدها عند «ج. س. ميلنير». فهو بفضل المتصور «المرجع الافتراضي» يعالج كل محدد بوصفه نموذجاً مرجعياً.

وبالنسبة إلى نقد منطقي لهذه النظرية، انظر:

Geach, Reference and Generality, Ithaca, 1968 (2e éd.), chap. 1 (Geach l'appelle "doctrine de la distribution"). - Pour une critique linguistique: O. Ducrot, "Les indéfinis et l'énonicaiton", Langages, 17 mars 1970.

التخيل

FICTION

تنجز العبارات اللسانية وظائف مختلفة. وتكمن واحدة من وظائفها في الإحالة إلى العالم. ويتحقق هذا الفعل المرجعي من خلال وظائف وصفية. فإذا كان الخطاب التخيلي، من منظور لساني محض، هو أيضاً خطاب وصفي، فإنه يفترق مع ذلك عن الخطاب المرجعي في أن جمله لا تحيل إلى مراجع «واقعية». ولكن المقصود هنا هو تحديد سلبي محض للتخيل الذي لا يقوى على الاستجابة: القضية الجوهرية التي يجب على كل نظرية تخيلية أن تواجهها ليس فقط في أن تقول لنا مالا يقوم به خطاب التخيل، ولكن في اقتراح تفسير لعمله الإيجابي (الذي يستبدل فعل المرجع بأشياء «واقعية»).

1 - التخيل والمرجع

من منظور منطقي، وبشكل أكثر تحديداً من منظور وظيفي حقيقي، فإننا نحدد الخطاب التخيلي بعدم وجود دلالة تعيينية. فالمكونات اللسانية التي لها في الخطاب العواملي وظيفة تعيينية (وصف محدد، أسماء أعلام، أسماء إشارة، تأشيرية، إلى آخره) هي مكونات (على الأقل في معظمها) فارغة من الدلالة التعيينية. وتعباً لفريجيه، فإن للعبارات الوظيفية معنى، ولكن لا مرجع لها: «عند ما نسمع مثلاً إلى قصيدة ملحمية، فإن ما يفتننا فيها، بعيداً عن الترخيم الكلامي، إنما هو معنى الجمل فقط، وكذلك الصور والمشاعر التي تستدعيها هذه الجمل. فإذا طرحنا مسأله الحقيقة، فإننا سندع جانباً اللذة الجمالية لنتجه نحو الملاحظة العلمية». ولذا، فإن تعريف التخيل بأنه خطاب ليس له دلالة تعيينية، قد كان مقبولاً من لدن كل المنطقيين، ولكن «ن. غودمان» (1968) كان قد ركز أن المقصود بالأمر هو اتهام ضروري للتخيل ولكنه غير كافٍ. ولو لم يكن الحال كذلك لكانت كل العبارات الخاطئة (أو الكاذبة أيضاً) عبارات تخيلية. وإننا لا نستطيع أيضاً أن نقول إن

كل العبارات الخاطئة التي نجدها في النصوص الأدبية (بالمعنى الجمالي والمؤسساتي للمصطلح) هي عبارات تخيلية. ففي عمل أدبي له خصوصيته مثل السيرة الذاتية، فإن الدلالة الذاتية تثمن بوصفها خطأً أو كذباً وليس بوصفها عبارة تخيلية. ومن جهة أخرى، نادرة هي القصص المتخيلة التي تكون فيها كل العبارات عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة: تستخلص الرواية التاريخية جزءاً كبيراً من جاذبيتها من الطريقة التي تنظم فيها عبارات ذات دلالة ذاتية قوية في عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة تشكل الإطار العام للقصة. ويمكننا أن نستخلص أن خصوصية التخيل تكمن قبل كل شيء في أن خلوه من الدلالة الذاتية يرتبط «بشرك ظاهر» (غودمان) أو بافتراض ضمني مسبق وبفضله «يكون غير مهم مثلاً أن يكون للاسم «أوليس» مرجعاً أو أن لا يكون» (فريجيه). ومن هنا فقد نشأت ضرورة اعتماد المكون التداولي بتعريفه (انظر فيما يلي).

إن تعريف التخيل بالدلالة الذاتية المعدومة يقف عند تحديده سلبياً: إنه يقول لنا ما لا يكونه، وليس بالأحرى ما يكونه. ولقد اقترحنا في داخل المقاربة المنطقية عدداً من الفرضيات تتعلق بالوظيفة الإيجابية للعبارات التخيلية. وخلال زمن طويل، ولا سيما على أثر «رسل» والوصفية المنطقية، فقد رُفضت كل قيمة إداركية للأعمال التخيلية: لقد دعم أوغدن وريتشاردز (1923) أن العبارات الأدبية تمثل شبه عبارات، ولها وظيفة انفعالية. وإن هذا التفسير «التمييزي» (بافيل 1988) الذي لا يعطي بعداً إداركياً للعبارات إلا إذا كانت تحيل إلى كينونات من العالم المادي، إنما يعود في الواقع إلى التمييز الذي أقامه فريجيه بين المعنى والمرجع. وقد كان له الفضل على الأقل في عدم قطع أعمال التخيل كلية عن الوظيفة الإدراكية للغة. ونظراً للسمة التي تبدو مضادة لحدس التفسير الانفعالي، فإن أحداً لم يعد يدافع عنه في أيامنا هذه. ويبدو، بالنسبة إلى الجوهري، أننا نستطيع أن نتصور نموذجين من التفسير قادرين أن ينصفا الثروة الإداركية للتخيل، من غير أن يشككا بالأطروحة الخاصة بغياب هذه الثروة عن الدلالة الذاتية في العالم «الواقعي».

لقد كان التفسير الأول الذي دافع عنه «ن. غودمان» (1968، 1989)، يدعم فكرة أن الخطاب التخيلي هو خطاب معدوم الدلالة الذاتية الحرفية، ولكن هذا التفسير يوسع مفهوم المرجع بإدخال الدلالة الذاتية الاستعارية عليه من جهة، وبإدخال طرائق للمرجع غير ذاتية الدلالة من جهة أخرى. وهكذا، فإن التأكيد الذي تكون دلالته الذاتية معدومة، عندما يقرأ حرفياً فإنه يستطيع أن يصبح حقيقياً (أي يستطيع أن يكون ذاتي الدلالة). وأما عندما يقرأ استعارياً: دون كيشوت لا وجود له، وإن كل تأكيد بخصوصه هو تأكيد خاطئ حرفياً، ولكن إذا أخذ استعارياً، فإن اسم العلم ينطبق على عدد كبير من الرجال. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الأفعال. ومن جهة أخرى، فإن غياب الدلالة الذاتية الحرفية في النصوص

التخيلية يحث القارئ في الواقع كي ينشط نماذج أخرى من العلاقة المرجعية وخاصة الأمثلة والتعبير: إن رواية البحث عن الزمن الضائع لتضرب مثلاً بالبنية السردية التي تتخذ شكل حلقة (تتصل نهاية القصة ببداية سرد القصة، والسبب لأن الكتاب ينختم على قرار البطل مارسيل بكتابة الكتاب الذي انتهى القارئ من قراءته لتوه). وتعبر هذه البنية في الوقت نفسه (أي أنها تضرب الأمثلة استعارياً) عن نموذج معين من العلاقة بين الفن والزمن (أن تتصل نهاية الكتاب ببدايته، فهذه استعارة من استعارات الاعتقاد البروستي الذي يلغي العمل الفني، تبعاً له، الزمن). وتبعاً لغودمان، فإن السمات الأدبية الجوهرية، وكذلك القيم التعبيرية، لتشكل جزءاً من البنية المرجعية للأنساق الرمزية تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى الدلالة الذاتية: أن لا يكون للعمل دلالة ذاتية، أي أن يكون تخيلياً، فإن هذا لا يمنعه من امتلاك بعد مرجعي.

وأما المقاربة الثانية، فإنها تستلهم المنطق الموجه ونظرية العوالم الممكنة، وتوسع ميدان الكينونات التي يمكن أن تكون ذات دلالات ذاتية. فالمنطق الموجه يقبل مثلاً من العبارة المضادة للواقع عوضاً عن أن تكون فارغة من الدلالة الذاتية أن تحيل إلى عالم ممكن، أي إلى تعاقب للعالم الواقعي في بنية للتأويل عامة أكثر بحيث لا يكون فيها هذا العالم سوى عضو من أعضائها (وإن كان عضواً مفضلاً، على الأقل في نظرية كريبك). وإن هذه الفكرة التي تعود إلى ليبنيز، قد قادت بعض نقاد القرن الثامن عشر (بريتابخير، بودمير) إلى تصور الدلالة التخيلية بمصطلحات العوالم الممكنة. وإن هذا الحل الذي جعلته تطورات المنطق الموجه آنياً، قد أعاد أخذ عدد من النقاد والفلاسفة (مثل فان ديك، لويس، وانير، مارتينيز - بوناتي، بارسون، والترستروف، باخين دوليزيل) الذين يرون أن وظيفة الدلالة الذاتية للعبارات التخيلية تحيل إلى عوالم تخيلية يخلقها المؤلف، والقراء يعيدون بناءها. ولقد أظهر هويل، ولويس، وآخرون مع ذلك أيضاً أن نظرية العوالم المتخيلية لا تخضع للقيود الدقيقة جداً التي تسوس منطق العوالم الممكنة: إن هذه العوالم، من جهة، يتم التحقق منها في إطار بنية للتأويل مقيَّدة وليست خلقاً حراً كما هي حال المتخيلات. وإنها، من جهة أخرى، وعلى عكس التخيلات، تستبعد الكينونات المتناقضة (مثلاً الدائرة المربعة). وإن العوالم المتخيلة، من جهة أخرى، عوالم غير مكتملة (ومن هنا ينشأ عدم البت مثلاً بالنسبة إلى مسألة معرفة ما لليدي ما شبيت من أطفال)، كما إن بعضها، مثل عوالم التخيل ذات التبئير الداخلي المتعدد (مثل «الضجة والهيجان» لفولكنير)، لتعد غير متجانسة دلالياً (دوليزيل 1988). بيد أن بافل (1998)، الذي أولى هذه الاعتراضات أهمية، قدم متصوراً كثير التلوينات عن العوالم المتخيلة: لقد انطلق من فكرة

مؤداها أننا نسكن في الحياة اليومية في تعددية من العوالم، وأننا نعبر من غير توقف من عالم إلى آخر. ولقد أبان بهذا أن التخيل لا يتحدد بالتعارض القطبي مع الواقع وإن كان ينتقل بحرية بين العوالم المختلفة بانياً علاقات وثيقة إلى حد ما بين هذه العوالم المتخيلة والعوالم المختلفة التي يسكنها الإنسان تاريخياً واجتماعياً (بما في ذلك هذا العالم الخاص جداً والذي هو الكون المادي المحض). ولذا، يجب على التخيل بالأحرى أن يتخذ موضعاً على سلم متتابع من العوالم «صحيح» إلى حد ما، أو «متخيل» إلى حد ما، والذي يحدد تفاعلاته الواقع الإنساني.

■ عن الأدب والحقيقة المنطقية، انظر:

G. Frege, Ecrits logiques et philosophiques, Paris, 1971; C.K. Odgen et I.A. Richard, The Meaning of Meaning, New York, 1923; R. Ingarden, "Les différentes conceptions de la vérité dans l'œuvre d'art", Revue d'esthétique, 2, 1949, p. 162-180; M.C. Beardsley, Aesthetics: Problems in the Philosophy of Criticism, New York, 1958; T. Todorov, "Note sur le langage poétique", Semiotica, 1, 1969, 3, p. 322-328; C. Kerbrat_Orecchioni, "Le texte littéraire: non-référence, auto-référence ou référence fictionnelle?", Texte, 1, 1982, p. 27-49.

حول طرق المرجع الذي ليس له دلالة ذاتية، انظر:

N. Goodman, Langages de l'art (1968), Paris, 1990; N. Goodman, "Fiction for five fingers", in Of Mind and other Matters, Cambridge, 1989; J. -M. Schaeffer, "Nelson Goodman en poéticien: trois esquisses", Les Cahiers du Musée national d'art moderne, n°41, 1992, p. 85-97.

عن العوالم التخيلية، انظر:

T.-A. Van Dijk, "Action, action description and narrative", New Literary History, 6, 1974-1975, p. 273-294; T. Pavel, "Possible worlds in literary semantics", The Journal of Aesthetics and Art Criticisim, 34, 1975-1976, p. 165-176; D. Lewis, "Truth in fiction", American Philosophical Quarterly, 15, 1978, p. 37-46; R. Howell, "fictional objects: how they are and how they are not", Poetics, VIII, 1979, p. 129-177; N. Wolterstorff, Works and Worlds of Art, Oxford, 1980; T. Parsons, Nonexistent Objects, New Haven, Londers, 1980; E. Winter, Invented Worlds: The Psychology of the Arts, Cambridge (Mass.), 1982; F. Martinez-Bonati, "Towards a formal ontology of fictional worlds", Philosophy and Literature, VII, 1983, p. 182-195; T. Pavel, Univers de la fiction, Paris 1988; L. Dolezel, "Mimesis and possible worlds', Poetics Today, 9, 3, 1988, p. 475-496.

2 - التخيل والتصنع

أن يكون فراغ الدلالة الذاتية للخطاب التخيلي قائماً، على عكس الخطاب الواقعي، على الاشتراط، فإن هذا يبين أن تحديد التخيل الأدبي يجب أن يشتمل على بعد تداولي، قادر أن يبين الحالة الخاصة للتعبير التخيلي. ولقد نعلم أن الذي أشار إلى هذا الوجه بشكل خاص هو نظرية أفعال اللغة (أوستان، أوهمان، سيرل، ريان، برات). وهكذا، فإن سيرل (1975)، إذ انطلق من أن العبارات السردية للمتخيل تلك العبارات التي تقدم نفسها بوصفها تأكيداً من غير أن تستجيب لشروط الصدق، والالتزام، والقدرة على إثبات أقوالها التي هي أقوال تأكيد جاد، فإنه قد حددها بوصفها تأكيدات مصطنعة: «يتظاهر المؤلف أنه ينجز أفعالاً قولية إذ يعلن (يكتب) واقعياً الجمل {. . .}. ويعد فعل القول فعلاً مصطنعاً، ولكن فعل التعبير يعد فعلاً واقعياً». وكما يرى سيرل، فإن وجود مجموعة من التواضعات غير اللغوية وذات نظام ذرائعي يقطع الصلة بين الكلمات والعالم، ليكفي التحديد وضع العبارات الخيلية. وإنه ليرفض الفكرة التي تقول إن رواية المتخيل تشكل فعلاً لغوياً فريداً كما يقرر ذلك والترستورف (1980)، والذي يضع الفعل القولي المحقق والمخيَّل في المستوى نفسه لأفعال التأكيد، والوعد، إلى آخره. وتبعاً لسيرل «إذا كانت جمل عمل تخيلي تستخدم لإنجاز أفعال لغوية تختلف كلية عن تلك التي يحددها المعنى الحرفي، فيجب أن يكون لها معنى آخر». وبقول آخر لا تتساوى لعبة اللغة التخيلية مع ألعاب لغة القول المتحقق، إنها «تشوش» عليها (أوستان).

إن تعريف السرد الخيالي بوصفه تصريحاً مصطنعاً ليكشف بلا اعتراض عن بعد جوهري من التخيل الأدبي. ولقد اعترضنا على هذا التعريف القصدي للتخيل بأننا غالباً ما نقرأ نصوصاً نعدها تخيليه بينما القصد منها لم يكن كذلك. ولكن هذا، بعيداً عن إظهار أن التخيل ليس حدثاً قصدياً، يريح متصور سيرل: فنحن عندما نحتقر قصد المؤلف، فإننا نعوضه بقصدنا، ذلك لأن القصد (جينيت) هو نفسه شكل من القصدية.

يبقى تعريف سيرل بالنسبة إلى ما هو أساسي تعريفاً سلبياً. وإن جينيت (1991)، مع تأكيده بأن رواية التخيل ليست فعلاً لغوياً حرفياً فريداً، فقد اقترح تعديل متصور الفيلسوف: يستلزم التعبير الخيالي أفعالاً لغوية جادة غير مباشرة موجهة إلى القارئ، فإما أن تكون مطالب تفرض عليه أن يتخيل هذا الوضع أو ذاك، وإما أن تفرض عليه، بشكل عام، بيانات يؤسس الفنان بوساطتها (في ذهن المرسل إليه) النظر إلى الحوادث التي تكوِّن موضوع التأكيدات المصطنعة. وستكون إذن العبارات التخيليلة تصريحات مصطنعة «تغطى على طريقة فعل اللغة غير المباشر (أو الصورة) ببيانات (أو بمطالب) تخيلية واضحة»

(جينيت 1991). ومن قبل هذا، كان دوليزيل (1980) قد زعم أن العبارات التي تؤسس العالم المتخيل تمثل عبارات أدائية بالمعنى الذي يقدمه أوستان. ولكنه في الوقت نفسه رفض تعريف القول المحقق الذي اقترحه سيرل، بحجة أن أي عبارة في النص السردي لا تحيل إلى المؤلف، وذلك لأن المؤلف والراوي مختلفان من حيث المبدأ. ونستطيع مع ذلك أن نجيب على هذا الاعتراض أن التمييز الوظيفي بين المؤلف والراوي إن هو إلا نتيجة لاصطناع القول المتحقق: لأن المؤلف يتظاهر فقط بأنه يصنع تصريحاته، فإن عبارات الراوي تنفصل عن المتلفظ الفعلي للنص، أي عن المؤلف إذن.

ويوجد هم التعريف السلبي على كل حال بعيداً في النظرية العامة للتخيل التي أنشأها «ك. والتون» (1990). فلقد تصور النشاط التخيلي بوصفه نشاطاً «لصنع الاعتقاد». وإنه ليتأسس على ضوابط للعب مقبولة شرطياً، وبفضلها نستدعي لكي نتخيل عالماً متخيلاً يتناسب مع العبارات التخيلية. ولقد نقد والتون تعريف سيرل كذلك أيضاً لأنه لا يتلاءم مع التخيلات غير الكلامية. ولكن على العكس من ذلك، فإن نظريته توشك أن تكون عامة جداً: إن تعريف سيرل، والنسخة المعدلة التي اقترحها جينيت لهما حسنة في كشف علاقة المحاكاة الكونية المعاشة، والتي تربط السرد المتخيل والخطاب المصطنع. وهي علاقة تمثل خصوصية الخيال الأدبي، والذي لا يصل إلى تفسيره لا متصور والتون ولا متصور دوليزيل.

وإنه، مع ذلك، على الرغم من هذه المزايا، فإن التعريف الذرائعي الذي اقترحه سيرل لا يستطع أن يعرف الخيال الأدبي بما هو كذلك: إنه يتعلق فقط بالعبارات السردية بما إنها تمنح نفسها بوصفها عبارات يضطلع المؤلف بها. ويميز سيرل نفسُه على كل حال بوضوح بين القصة التي تقوم على الشخص الثالث حيث يتظاهر المؤلف بصنع تصريحات، والقصة التي تقوم على الشخص الأول، حيث يتظاهر المؤلف أن يكون شخصاً أخر يصنع تصريحات، والتمثيل المسرحي حيث يتظاهر الممثل أن يكون شخصية ويؤدي أفعاله اللغوية. وأما ما يتعلق بالمؤلف الدرامي، فإن سيرل يظن أن ماينجزه «يشبه كتابة الوصفة الجاهزة للتصنع أكثر من المشاركة المباشرة في شكل التصنع نفسه». وهذا لا يمنع أننا حين نقرأ نصاً درامياً، فإننا لا نقرأه (على الأقل عادياً) بوصفه وصفة جاهزة من أجل تمثيل مسرحي، ولكن بوصفه تمثيلاً تخيلياً: إن تأسيس التخيل لا يمر إذن بالضرورة عبر تصنع سلطوي إلا إذا افترضنا أن الكاتب يتصنع أنه يحمل تبادلات حوارية واقعية، وهذا لا يتوافق أبداً مع حساسية القراء. ولقد ركز جينيت هو أيضاً على قيد بعد التعريف بمصطلحات أفعال اللغة المصطنعة. ولا حظ أن تصريحات راوي قصة الشخص الأول ليست مصطنعة

كما هو بدهي: إنها تشكل جزءاً من العالم المتخيل. وهي بما هي كذلك، فإن المقصود بها أفعال لغوية جدية تماماً (في العالم المتخيل). وإنه ليضيف أن الشيء نفسه يصلح بالنسبة إلى الحوارات بين الشخصيات في الرواية التي يرويها الشخص الثالث. وبقول آخر يجب التمييز في داخل القصة المتغايرة الحديث نفسها بين الأفعال اللغوية المصطنعة والأفعال اللغوية الممثَّلة. وهذا تمييز كان أفلاطون قد أحس به مسبقاً في تعارضه بين الحديث المباشر والمحاكاة. وبهذا، فإنه يبدو واضحاً أن الوضع التداولي للتخيل الأدبي لا يرتد ببساطة إلى فرضية أفعال اللغة المصطنعة، حتى وإن كان المفهوم العام للاصطناع يظل مركزياً من غير شك بالنسبة إلى الوضع التداولي للتخيل في ذاته.

■ J.-L. Austin, Quand dire c'est faire (1960), Paris, 1970; R. Ohmann, "Speech acts and the definition of literautre", Philosophy and Rhetoric, IV, 1971, p. 4-19; J.-R. Searle, "Le statut logique du discours de fiction" (1975), in Sens et expression, Paris, 1982, p. 101-119; M.-L. Pratt, Towards s Speech Act Theory of Literary Discourse, Bloomington, 1977; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", Poetics Today, 1, 1980, p. 7-25; N. Wolterstorff, Works and Worlds of Art, Londres, 1980; M.L. Ryan, "Fiction as logical, ontological and illocutionary issue", Style, 18, 1984, p. 121-139; K. Walton, Mimesis as Make-believe, Cambridge (Mass.), 1990; G. Genette, "Les actes de fiction", in Fiction et diction, Paris, 1991.

3 – الخصوصيات اللسانية للخطاب التخيلي

لكي تستطيع فكرة الاصطناع أن تكون معقولة، يبدو أنه يجب على قصة التخيل أن تبقى قريبة من القصة الواقعية، وذلك لكي يستطيع القارئ أن يحافظ على الفكرة التي تقول ربما يكون المقصود فيها هو قصة واقعية. وإنه لصحيح أن علم السرد قد انشغل حتى الآن بقصة التخيل، وذلك إلى درجة أنه مازال ليس في حوزتنا كثير من الدراسات المقارنة. ولقد لا حظنا، مع ذلك، في كثير من الأحيان أن القصص المتخيلة المعتمدة على الشخص الأول (مثل السيرة الذاتية المتخيلة) تميل إلى «المحاكاة» قريباً جداً من معادلاتها الجدية (غلوينسكي 1982)، وكذلك أيضاً، فقد بيَّن لوجون (1986) أن السيرة الذاتية المتخيلة تفضل أن تتبأر على تجربة الشخصية، بينما السيرة الذاتية الواقعية فتفضل عموماً صوت الراوي (وهو مختلف وظيفياً عن صوت الشخصية، حتى وإن كان الإثنان يلتقيان من حيث علم الكائن). وكذلك، فإن الفوارق في ميدان القصة المتغايرة الحديث ظاهرة أكثر، لا سيما على مستوى العلاقة بين المؤلف والراوي. ذلك لأن الراوي في القصة المتخيلة

يختلف وظيفياً عن المؤلف. ويكون هذا على عكس ما يجري في القصة الواقعية (جينيت 1991). ومن جهة أخرى، ومنذ القرن التاسع عشر، فإن الأشكال الأكثر تعقيداً للقصة التي تقوم على الشخص الثالث، لتبتعد بقوة أكثر من بنى القصص الواقعية. وإن هذا ليكون بسبب الاستعمال الكثيف للتبئير الداخلي. ولقد اقترح كايت هامبرغير، انطلاقاً من هذه الملاحظة الأخيرة، تمييزاً جذرياً بين التخيل والتصنع، نظراً لأن الأول - محدود على القصة المتغايرة الحديث - لا يحاكي أي فعل لغوي جدي، ولكنه يكوِّن بنية تمثيلية مستقلة من غير راوٍ وتنبني تماماً من خلال «أنا -أصل» التخيليين واللذين هما الشخصيات. ومن هنا، نشأت الأطروحة الخلافية «لا زمانية الفعل الماضي». وتبعاً لـ«هامبورغر» فإن الماضي، في قصة متخيلة (متغايرة الحديث)، لم تعد وظيفته أن يعين الماضي لأن الشخصية المتخيلة تتكون من «أنا -أصل» متخيل فوراً، وهو 'يحيل المعنى غير التام للأفعال التي تستخدم في وصفه إلى عدم». ولذا، فإن القصة المتخيلة المتغايرة الحديث هي قصة غير زمنية: إن «الماضي الملحمي» يتحول إلى علامة على المتخيل بسبب عدم زمنيته. وهي تلاحظ خاصة في الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية.

إن حجج «هامبورغر» مفصلة جيداً، ولكن أطروحته تصطدم، في القصص المتغيارة الأحاديث، مع مداخلة لوسيط ملحاح من المعلومات السردية والذي لا يختزل ظاهرياً إلى عالم الشخصيات. وإن تحليلاته، وكذلك تحليلات المؤلفين المستلهمة من أعماله (مثل بانفيلد 1982) قد جذبت مع ذلك الانتباه إلى تحرر التخيل المعاصر المتغاير الحديث إزاء القصة الواقعية. وهذا يستدعي من غير اعتراض ضعفاً في الأهمية الجمالية لعلاقة التصنع. ولقد سمحت الأهمية المعطاة لهذه الظواهر بإظهار عدد معين من السمات اللسانية التي إذا لم تكن محددة للمتخيل المتغاير الحديث، فإنها ليست أقل من كونها سمات بارزة. وإن هذا ليقود إلى تلطيف تأكيد سيرل والذي تبعاً له «لا توجد ملكية نصية، نحوية أو دلالية تسمح بمطابقة النص بوصفه عملاً من أعمال التخيل».

إن المميزات اللسانية الأكثر كشفاً للمتخيل في حالة الشخص الثالث هي:

1- استخدام الأفعال الواصفة للسيرورات الدخلية (تأمل، فكر، اعتقد، شعر، أمل، إلى آخره). وهي أفعال تطبق على أشخاص آخرين غير أولئك الذين ينطقون بالقصة. وتطبق هذه الأفعال على الشخص الأول خاصة، وذلك لأننا لا نملك منفذاً إلا إلى داخلنا الخاص. وعلى العكس من هذا، ففي المتخيل المتغاير الحديث، نجد أن ذاتية شخص ثالث تقدم من الداخل غالباً.

2- استخدام الخطاب غير المباشر والحر، واستخدام الحوار الداخلي. وإننا لنصل

باستخدام تقنيات مختلفة إلى النتيجة نفسها التي وصلنا إليها في الحالة الأولى. فالشخصيات ينظر إليها من الداخل.

3- استخدام تكرار الكلمات الأولى من العبارات من غير صلة (لقد كان همنغوي، مثلاً، يُدخل شخصياته مباشرة عن طريق اسم العلم).

4- استخدام أفعال دالة على الحالة (مثل: نهض، ذهب، كان جالساً، امتلك ليلاً قلقاً، إلى آخره) في عبارات تحيل إلى حوادث بعيدة في الزمن أو يكون تاريخها غير محدد. ولجلاء هذه السمة، فقد ذكر هامبرغير مقطعاً للكاتب السويسري غوتغريد كيللير: «في نهاية سنوات 1820، بينما كانت مدينة زيوريخ مغطاة بأعمال مقواة على طول محيطها، خرج شاب في مركز المدينة من سريره ذات صباح صيفي مضيء». وتبدو مثل هذه العبارة في قصة واقعية غير طبيعية. فاستخدام الفعل الدال على الحالة لا يتلاءم جيداً مع السمة الغامضة جداً لتحديد الوضع.

5- الاستخدام المكثف للحوارات، لا سيما عندما يكون من المفترض أنها حدثت في زمن بعيد عن لحظة النطق بالقصة (سنلاحظ مع ذلك أن استخدام الحوارات ليس نادراً في نصوص المؤرخين القدماء، مثل هيرودوت).

6- الاستخدام الإشاري المكاني المحمول إلى شخص ثالث، وخاصة استخدام التوليف الإشاري الزمني مع الماضي ومع الماضي البعيد. ولا يمكن للإشارات المكانية (هنا، هناك، إلى آخره)، في الخطاب الواقعي، أن تستعمل إلا بكونها تحمل على الناطق («أنا»)، بينما تحمل غالباً في القصة المتخيلة على الشخص الثالث («لقد تقدم تحت الأشجار: هنا كان الجو أكثر نداوة»). وكذلك، فإنه لا يمكن، إلا في الخطاب، للإشارة الزمنية مثل «اليوم» أن تتوالف مع الماضي «اليوم كان الجو أكثر برودة»، أو «البارحة» مع الماضي البعيد («كان البارحة برداً»).

ترتبط معظم هذه السمات لأسباب متفرقة بما نسميه التبئير الداخلي. وبهذا المعنى، فإنها ليست محددة للقصة الوظيفية كما هي، ولكنها، بلا منازع، تشكل في مجموعها «آثاراً» (هابرغير) تسمح بتمييز المتخيل المتغاير الحديث والمعاصر من الخطاب الواقعي. وستذهب العدوى بين المتخيل والقصة الواقعية في الاتجاهين فعلاً. وهكذا، فقد جذب «د. سبيربير» الانتباه (1981) نحو الاستخدام المكثف للخطاب غير المباشر في أدب علم السلالات البشرية، بينما الضابطة المخلصة لإعادة إنتاج كلام الموطن الأصلي فتشترط الاستخدام المطلق للشواهد المباشرة (ومن هنا ينتج أيضاً أن استخدام الجوار ليس دائماً، كما يرى هامبرغير، أثراً للمتخيل). وفي كل الأحوال، فإن الأثر ليس سمة محددة

وبالفعل فإن أكثر المؤشرات اعترافاً بها، حتى عندما تذهب خلافاً للآثار اللسانية، فإنها تعد مؤشرات رديفة. وإنها لتمدنا بمعلومات عن قصدية القصة. وهذا يميل بنا مرة جديدة إلى بيان أن مسألة وضع المتخيل تعد أولاً جزءاً من تداولية الخطابات، كما تعد في المرتبة الثانية فقط جزءاً من النحو ومن الدلالة.

■ K. Hamburger, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1986; J.M. Backus, "'‘He came into her line of vision walking backward'': non sequential sequence-singals in short story openings", Language Learning: A Journal of Applied Linguistics, 15, 1965: R. Harweg, Pronomina und Textkonstitution, Munich, 1968; M. Glowinski, "Sur le roman à la première personne" (1977), Poétique, nº72, 1987, p. 497-506; P. Lejeune, "Le pacte autobiograghique (bis)" (1981), in Moi aussi, Paris, 1986; D. Sperber, "L'interperétation en anthropologie", L'Homme, 21, 1, 1981, p. 69-92; A. Banfield, Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction, Boston, Londres, 1982, J. -M. Schaeffer, "Fiction, feinte et narration", Critique, 481-482, 1987, p. 555-576; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in Fiction et diction, Paris, 1991.

المتصورات الخاصة

LES CONCEPTS PARTICULIERS

وحدات غير دالة

UNITÉS NON SIGNIFICATIVES

إن كل لغة هي، قبل كل شيء، لغة متكلمة، وشفوية. وإن كل عبارة ينتجها الجهاز الصوتي تتكون من ماهية مجهورة، وسمعية. وإنه ليتم التقاطها وإدراكها عن طريق النسق السمعي، والذي تشترك معه القيمة الدلالية والمعنى. ولقد كان سوسير يطلق مسمى العلامة على الشكل اللساني الذي يجمع الوجه المدلول مع الوجه الدال. وإن الوحدة الدالة الأكثر صغراً، والعلامة اللسانية الدنيا، هي الوحدة البنيوية الصغرى (المعجمية أو القاعدية، الحرة أو المرتبطة)، والتي تتناسب غالباً مع الكلمة في لغة مثل الفرنسية. ويكوِّن المجموع غير المتناهي من الوحدات البنيوية الصغرى معجم اللغة. ويمكن لهذا المعجم أن يتجاوز الـ /100000/ وحدة في اللغات التي لها تاريخ طويل. وإن البالغ المتكلم ليستعمل بلا صعوبة عدة آلاف. فأن يكون المرء «عالماً»، فهذا يعني في جزء منه زيادة العدد، كما يعني الهيمنة على الاستخدام. وهذه الوحدات ليست أشكالاً مجهورة (خالية من المعنى) وإجمالية، وغير قابلة للتفكيك، وينتج كل واحد منها عدداً من الحركات الصوتية المختلفة والتي تُدْرَك ويتم تعلمها كما لو أنها كتلة غير قابلة للتفكيك. وتتكون هذه الوحدات نفسها من عدد صغير من الوحدات غير الدالة. وهي وحدات تتناسب مع حركات صوتية بسيطة، تنتج حوادث جهورية ثابتة ومجردة من المعنى في ذاتها. وإنها لتتألف فيما بينها، وتستعمل باستمرار بغية تشكيل عشرات الآلاف من الوحدات الصغرى للغة من اللغات.

ولقد سمحت هذه الخصوصية الأساسية للسان باختراع الكتابة الأبجدية. وتبعاً لحالة معارفنا الحالية، فإن هذا الأمر قد حدث مرة واحدة منذ ألوف السنين، وفي مكان واحد بين دجلة والفرات. ولقد تعلم الإنسان أن يمثل نقشاً الوحدات الدالة للكلام ليس على شكل صور مجملة، ولكن على شكل سلسلة منظمة من الوحدات الخفية، المفصولة والتي

يعاد استخدامها، وهي«الحروف». ويمكن أن نعد هذا الأمر بوصفه المحاولة الأولى الناجحة، وغير العلمية، لتمثيل لغة ما تمثيلاً صوتياً. فكل «حرف» (أو توليف من الحروف) يمثل نموذج (الصوت) وحدة التحقق المجهورة (الأصوات) والمختلفة عن النماذج الأخرى. ويمكننا أن نعود بالمتصور اللساني الأول والمعروف لهذا التمييز إلى القواعدي الهندي باتانجالي (150 قبل المسيح). ولكن منذ القرن الخامس قبل المسيح، فإن بانيني كان قد كرس جزءاً من قواعده لتحليل أصوات الكلام المؤسس على مكان التمفصل وطريقته. ولقد استندت النظرية الصوتية للفلاسفة القواعديين اليونان كأفلاطون ثم أرسطو، إلى متصور سمعي - إصغائي لأصوات الكلام. وإننا لنجد في كتاب «الشعرية» لأرسطو (القرن الرابع قبل المسيح) متصور «المتفصل المزدوج»، حيث يتعلق الواحد بالوحدات الدالة، ويتعلق الثاني بالوحدات غير الدالة.

لقد اقترح المصطلح صوت (فونيم) للمرة الأولى، بمعناه الحالي، اللساني الفرنسي غير المعروف «دوفريش - ديسجينيت»، وذلك في بيان للجمعية اللسانية في باريس في عام 1873. ثم نجده ثانية في تقرير النص المشهور لسوسير «مبحث حول النسق البدائي للصوائت في اللغات الهندو-أوربية» والذي أقامه «كرسيزيويسكي»، وهو تلميذ لواحد من طلائعيي المتصورات الحالية للصوت وعلم وظائف الأصوات «بودوان دي كورتيني». وإننا نصعد عموماً بمولد علم وظائف الأصوات الحديث إلى عام /1916/ حيث نشر كتاب«دروس في اللسانيات العامة» لفرديناد دي سوسير. وأما النظرية فقد تم تمتينها بفضل أعمال حلقة براغ اللسانية. وقد قدمها «ن. تروبيزكوي»، وهو أحد مؤسسي الجمعية، في "Grundzüge der Phonoloie".

وإننا لنجد إذن في كتاب «الدورس» أفكاراً مؤسسة لعلم وظائف الأصوات البنيوي، والذي نستطيع أن نوجزه ببعض الاستشهادات:

«لقد كانت نظريتنا أنه في كل صوت بسيط من أصوات السلسلة، مثل "P" في "Pa" أو "aPa"، يوجد على التوالي انبجاس وانفجار(apa) [. . .]». «وإننا لا نهتم في الفعل الصوتي إلا بالعناصر الاختلافية، الناتئة بالنسبة إلى الأذن، والقادرة أن تعمل على تحديد الوحدات السمعية في السلسلة الكلامية» (المحلق، فصل 2، فقرة 2).

«ما هو مهم في الكلمة، ليس الصوت في ذاته، ولكن الاختلاف الصوتي الذي يسمح بتمييز هذه الكلمة من الكلمات الأخرى، لأنها هي التي تحمل المعنى».

«وإن هذا ليكون صحيحاً بالنسبة إلى الدال اللساني. فهو في جوهره ليس صوتياً بأي حال من الأحوال، وإنه غير مادي، ويتكون، ليس من جوهر مادي، ولكن فقط من

الاختلافات التي تفصل صورته السمعية عن كل الصور الأخرى.

ويعد هذا المبدأ جوهرياً إلى درجة أنه ينطبق على كل العناصر المادية للغة، بما في ذلك الأصوات. فكل لهجة فرعية تكوِّن كلماتها مستندة إلى نسق من العناصر الجوهرية، والتي يشكل كل واحد منها وحدة محددة بوضوح والتي يكون عددها محدداً تماماً. ومع ذلك، فإن ما يميزها ليس، كما يمكن أن نعتقد، هو نوعيتها الذاتية والإيجابية، ولكن فقط هو أنها لا تختلط فيما بينها. ومن هنا، فإن الأصوات تعد كينونات متعارضة قبل كل شيء، ونسبية وسلبية» (الجزء 1، فصل 4، فقرة 3).

«وهكذا نجد في المجموعة الخيالية anma أن الصوت "m" يتعارض تركيبياً مع تلك الأصوات التي تحيط به، كما يتعارض بشكل مشترك مع كل تلك التي يستطيع الذهن أن يقترحها: "anda ،anva ،ama" (الجزء 1، الفصل 6، الفقرة 2).

وكما أشار إلى ذلك عدد من اللسانيين، فإن سوسير لا يحيل بوضوح إلا إلى محور التركيب، وإن المبادئ المقترحة لم تأخذ كل أهميتها إلا منذ الثلاثينات مع مدرسة براغ.

إن المقترح الذي وضعه «ر. جاكبسون»، و«س. كاركزويسكي»، و«ن. تروبيتسكوي» إلى المؤتمر العالمي الأول للسانيين الذي أقيم في نيسان 1928 بلاهاي، قد انتهى في 1931 إلى مشروع يحمل المصطلحات المعيارية لمدرسة براغ: يعرف الصوت بوصفه «الوحدة الصوتية الوظيفية التي لا تقبل الانقسام إلى وحدات أكثر صغراً وأكثر بساطة. وإن هذه الوحدة بما إنها مصطلح للتعارض، فإن التعارض يستند إلى الاختلاف الصوتي القابل للعمل في لغة ما لإقامة الاختلاف بين المعاني العقلية». ويحدد تروبيتسكوي في "Grundzüge": «إذا برز صوتان تماماً في الوضع الصوتي نفسه وكانا يستطيعان التبادل بينهما من غير تغيير في معنى الكلمات، أو من غير أن تصبح الكلمة مستنكرة، فإن الصوتين يعدان حينئذ تحققات لصوتين مختلفين». وإن عملية الاستبدال هذه على محور الاستبدال قد سماها «الاستبدال» اللساني هيلميسليف واللساني أولدال في عام / 1936/. وتشكل إجراءات تروبيتسكوي أسس علم وظائف الأصوات البنيوي المعاصر، وبغض النظر عن الاختلافات التي أظهرها رؤساء المنظرين الأوربيين مثل رومان جاكبسون وأندريه مارتينه.

وإن مارتينه، الذي أصبح هو نفسه عضواً في حلقة براغ، ليقدم أحد نتائج نظرية علم وظائف الأصوات البنيوية. وإننا لنرى معه أن الوحدة المعنوية البدائية، المونيم، هي وحدة يظهرها تتابع الوحدات غير الدالة، أي الأصوات، والتي هي وحدات تمييزية كما تبين ذلك عملية الاستبدال التي تتم على محور الاستبدال (يعد الصوت [t] والصوت [m] في الفرنسية إنجازات خاصة لصوتين مختلفين. وهذا مايبينه الزوجان الدنيا للكلمتين / فونيتيك/

و/ فونيميتك/. وإن الوحدات التي تتبادل فيما بينها في سياق معين لتسمح بتمييز الوحدات الدالة، ذات المستوى الأعلى، فيما بينها. وإننا لنقول إن هذه الوحدات، ذات العدد المحدود في كل لغة من اللغات، ليعارض بعضها بعضاً. وتسمى السمات التي تسمح بتمييزها السمات الملائمة. وسنضعها بين عارضتين مائلتين / /. ففي الفرنسية يوجد مثلاً 17 صوتاً صامتاً /Л,n,m,R,I,ž,z,v,j,s,f,g,d,b,t,p/ . وهي تتبادل جميعاً في السياق /# ___ à #/ . وتخضع التحققات الصوتية، المتغيرة إلى ما لانهاية، إجبارياً إلى واحد من هذه الـ 17 صوتاً، والذين يمثلون إذن وحدات خفية. وأما ما يتعلق بالأصوات الصائتة. فإننا نضع 16 منها موضع البداهة. وهي تتبادل مثلاً في السياق /1# ___ #/ ، /o, u, œ, ø, y, ε, e, i, ɔ,ə ɔ̃, ã, œ, ɛ̃/ ، مع العلم أن /a/ و/œ/ قد اختفيا في أنواع عديدة من الفرنسية، وأنه يمكن أن يوجد فيها «محايدات» على مستوى الصوائت المتوسطة، وأن /؟/ تمتلك سلوكاً خاصاً. وبما إنه ليس بدهياً أن نعثر على سياقات مختلفة متطابقة تظهر فيها كل الأصوات، فإننا ننهج تدريجياً عن طريق منهج يسمى «الأزواج الأقل» (الأصوات): /p/ و /b/ يقومان بتمييز /pato/ من /bato/ ، ولكن إذا أردنا أن نجعلهما يتبادلان مع /s/ ، فيجب العثور على سلسلة أخرى من الأصوات مثل /peri/ ، /seri/ .

وتوصف هذه الأصوات عن طريق سمات متفصلة أو سمعية، ونسميها «ملائمة» لأنها تسمح للأصوات أن تتعارض فيما بينها. وإن بعضاً من السمات الصوتية، كتلك التي تستعملها الأبجدية الصوتية العالمية (API)، يكفي لبناء النسق الصوتي (أو الصوتي الوظيفي) للغة ما.

ويستخدم النسق الصوتي في الفرنسية السمات الأربع الأساسية للوصف الصوتي للصوائت: سابق (حنكي)/ لاحق (لهويّ). ودرجة الانفتاح (انفتاح عظام الفك عند التلفظ بحرف) أو «أعلى» اللسان المنقسم إلى أربعة مستويات: مغلق (أعلى)، نصف مغلق (نصف أعلى)، نصف مفتوح (نصف أسفل)، مفتوح (أسفل). وتكوير الشفاه (ملائم فقط للصوائت السابقة). والخنَّة (وهي ملائمة فقط في حالة الصوائت الثلاثة النصف مفتوحة وفي حالة الصائت المفتوح [ɛ̃، œ̃، ɔ̃ ، ã]. ويحتاج النسق الصامت إلى أربع سمات: ثلاث سمات ثنائية طريقة التمفصل، وهي تحدد السلاسل، مثل: مقفل/ احتكاكي، مجهور/ غير مجهور، أخن/ غير أخن. وثلاث سمات (أو سمة ثلاثية واحدة) لمكان التمفصل تحدد الأنظمة الشفوية، والسينية، والظهرية، والتي نضيف إليها /I/ جانبي و/R/ التي تعد خارج النسق. (ولقد اقترح مارتينه أن يعيد النسق إلى مجموعة أخرى من السمات التي لا تحتوي على التعارض: مغلق / احتكاكي. وإنه ليشير إلى أن المقفل والاحتكاكي في

الفرنسية لا ينتميان إلى النظام نفسه، وهذا يعني أنهما لا يملكان مكان التمفصل نفسه. ولذا، فإنه يكفي إذن امتلاك سمة المجهور (والتي ستخدم في تحديد العلاقة المتبادلة) وست سمات (أو سمة لها ست قيم) لمكان التمفصل (بالإضافة إلى /I/ ، /R/ والخنة). ويمكننا أن نلاحظ أن مثل هذا التمثيل أقل اقتصاداً و أقل واقعية من التمثيل المعتاد والموصوف سابقاً.

فإذا أخذنا توربتسكوي ثانية، فإننا سنصف التعارض بالنسبي إذا كانت العلاقة القائمة بين طرفيه توجد على الأقل في تعارض آخر. وهكذا، فإن التعارض /b-p/ في الفرنسية يعد نسبياً لأنه توجد أيضاً التعارضات /d-t/، /v-f/، إلى آخره. والأكثر أهمية هو مفهوم العلاقة المتبادلة: توجد سلسلة من ستة صوامت مهموسة /ptkfsʃ/ وهي تتعارض مع سلسلة من ستة صوامت مجهورة /bdgvzž/. وهي تمتلك جميعاً على التوالي مكان التمفصل نفسه. وإن وجود الواحدة لا يقوم من غير وجود الأخرى. فالسلسلتان تتعارضان وتستلزمان بعضهما بعضاً على التوالي: إنها تشكلان العلاقة المتبادلة للجهورية. فـ /t/ تعد مهموسة (غير مجهورة) لأنها تتعارض مع /d/ التي هي مجهورة (مصوتة). وإن الصوامت المخننة وكذلك /I/ و/R/ اللتين لا تدخلان في هذه العلاقة المتبادلة، فإنها من منظور علم وظائف الأصوات ليست لا «مهموسة» ولا «مجهورة». فالسياق هو الذي يحدد سماتها الصوتية المجهورة.

وتسمح فكرة العلاقة المتبادلة بتبسيط ضوابط الإنجازات السياقية. وهكذا، فعندما يتابع في الفرنسية صامتان ينتميان إلى العلاقة الجهورية المتبادلة، فإن الصامت الثاني يفرض سمته الجهورية على الصامت الذي سبقه (وإننا لنقول صوتياً إن الأول يتقدم على سمة الجهورية للذي يليه). وتؤدي هذه المماثلة دوراً خارج الكلمة، بل خارج التركيب. وبهذا، فإنه يكون لدينا [avgã, akfa, pseRv, gR ã t f i j , b ɛ g d ∂ g az......]. ولكن الصوامت التي لا تدخل في العلاقة الجهورية المتبادلة لا تتبع هذه الضابطة: إنها تأخذ سمة الجهورية من الصامت الآخر، سواء جاء قبل أم بعد. وهكذا، فإنه يكون لدينا [bRi] ولكن [P X i]، و [kaRd] ولكن [k a X t] أو [poep I] ولكن [t a b I]، أو أيضاً، وتبعاً للأسلوب، [f o n e t I z m] أو [ç]) fonetizm] = صامت غير مجهور صوتياً).

إن البحث عن الأزواج الدنيا للوحدات البنيوية الصغرى ليضع موضع البداهة كل التوليفات الممكنة. وإن هذا ليعد إجراء مصيرياً بالنسبة إلى تقطيع الأصوات، وإنشاء جداول بها وجداول للسمات الملائمة، وصولاً إلى وصف النسق الصوتي للغة من اللغات. ويمكن لهذا البحث أن يعد وأن يتمم بالتحليل التوزيعي للصوتيات. وأن يقوم المرء بدراسة توزيعية، فهذا يعني أن يبين في أي سياقات تظهر الوحدة، وأي الوحدات تظهر في سياق

واحد لا يختلف. وإننا لننظر، على وجه العموم، إلى سياقات الموقع في الوحدة البنيوية الصغرى (في الكلمة): البداية، النهاية، نموذج المقطع، علاقة النبر والسياقات الصوتية بالمعنى الدقيق، والتي يحددها نموذج الصوتيات أو السمات.

وعند ما تظهر وحدات في السياق اللساني نفسه، فإننا نقول إنها تمتلك التوزيع نفسه. وحتى في غياب الأزواج الدنيا، فيمكننا أن نعد أن الوحدات الصوتية التي لها التوزيع نفسه هي إنجازات لأصوات مختلفة. وبالفعل، فإنه إذا كان لوحدتين صوتيتين التوزيع نفسه بالضبط، فهذا يعني أنه توجد حظوظ عظيمة أن نجد (أو أن «تخترع» اللغة) زوجاً دنيا يختلف بنفسه بوساطة صوتياته. ولقد اقترح على كل حال بعض اللسانيين الاكتفاء تماماً بتحليل توزيعي من غير استدعاء للأزواج الدنيا الدالة. وعلى العكس من ذلك، فإن وحدتين (تختلفان صوتاً وتعرفان بسهولة بوصفهما كذلك) إذا لم تظهرا قط في السياق نفسه، ولكن دائماً في سياقات مختلفة، فإننا نقول إنهما تعدان ذواتي توزيع متكامل، وإن المقصود، إذا كان ثمة قرابة صوتية، هو إنجازان لصوت واحد يحدده السياق: إن المقصود هو التنويعات (أو الإنجازات) التوليفية أو السياقية، أو المقصود أيضاً البدائل الصوتية للصوت. وربما يعود سبب هذا الصوت إلى سيرورة التماثل الصوتية، أو لا يعود.

وهكذا، فإن الحابس «الظهري» في الفرنسية يتحقق حنكياً (C) بملامسة صائت حنكي مثل [i] أو [e]، واللهوي [k] بملامسة صائت لهوي مثل [u] أو [o:] يعد [ci] و[ku] ممكنين، بينما يعد [cu] و [ki] غير ممكنين. وإن التقاليد لتقضي بتمثيل هذا الصوت الظهري بـ /k/ وهذا يعني إذن تمثيل الوحدات البنيوية الصغرى بـ /ki/ و /ku/. ولم يكن التمثيل المكتوب للصوتيات بدهياً دائماً في التوزيع المتكامل. ولذا، فإننا نعتمد غالباً على عدد الإنجازات في اللغة، أو نعتمد على العنصر الذي يستخدم قاعدة، كما هو بدهي تماماً، للتغير الصوتي. ففي الإسبانية تكون الانسدادات المجهورة [b,d,g] والاحتكاكيات المجهورة [B,S,Y] في توزيع متكامل تبادلياً. فالاحتكاكيات تظهر بين الصائتين، بينما تظهر الانسدادات في مكان آخر. وإننا لنقول إن المقصود هو إنجازات للصوت نفسه «انسداد مجهور» والذي تعد سمات طريقته مما يشترطه السياق. وستمثل هذه الإنجازات على التوالي رموز الانسدادات التي تتناسب في هذه الحالة مع الخط الإسباني، وليكن / b,d,g/.

ولقد لاحظ بنيويو حلقة براغ أن بعض التعارضات تظهر في بعض المواضع ولكن ليس في مواضع أخرى. وإن المثل الأكثر شهرة هو مثل تعارض الجهورة الذي لا يتجلى في كل السياقات سواء كان ذلك في الألمانية أم في الروسية (انظر في الألمانية [bunt] تحيل في الوقت نفسه إلى الكلمات "Bund" و"bunt". ولكن عندما يكون المقطع الختامي "es" مضافاً إلى هاتين الكلمتين، فإنها تأخذ تلفظاً مختلفاً: [bundes] و[buntes]. وإننا لنقول

حينئذ إن تعارض المجهور، الذي يظهر في سياقات بدئية وبين صائتين، يكون محايداً في الوضع النهائي للكلمة. وإن هذا ليكون، في هذه الحالة، لمصلحة الإنجاز غير المجهور). ولقد اقترح تروبيتسكوي تمثيل الوحدة الناتجة عن الحياد بحرف كبير يتناسب مع العلامة الصغيرة التي تتناسب مع "L'API"، والتي تظهر سمتها الصوتية، ولتكن في هذه الحالة /T/، وهو يسميها «الصوت الشامل». وهكذا يجب على الكلمات التي ذكرت في الأعلى أن تتمثل في علم وظائف الأصوات على نحو تبادلي بـ /bunT/ و /bunt/. ويجب أن نلاحظ أن ظاهرة تماثل السمة الجهورية للصوامت المنتمية إلى علاقة مبادلة المجهور في الفرنسية يمكنها أن تؤول بمصطلحات الحياد، ويمكن إذن للصامت الأول من السلسلة أن يتمثل في «الصوت الشامل». وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى ظواهر «التناغم» المجهورة أو الصامتة.

وهكذا، فإنه بفضل منهج الأزواج الدنيا والتحليل التوزيعي فإننا نقيم نسق علم وظائف الأصوات، والذي يسمى أيضاً «الصوتيات»، أو «علم الوحدات الصوتية الصغرى» (الصامتة والمجهورة) للغة ما. ويتصاحب هذا النسق بقواعد تعيناته. فالوحدة لا توجد بوصفها صوتاً إلا لأنها تتعارض مع كل وحدة من الوحدات الأخرى. وبما إن كل لغة لا تملك النسق الصوتي الذي يتطابق تماماً مع النسق الصوتي للغة أخرى، فإننا لن نستطيع أن نقول أبداً إن الصوت /t/ مثلاً أو الصوت /a/ هو نفسه في لغتين مختلفتين. ومن أجل هذه النظرية، فإن علم وظائف الأصوات إذ يعد صالحاً للغة من اللغات، فإنه ليس عاماً ولا عالمياً. وإن هذا الموقف هو أحد أسس المناظرة بين أندريه مارتينه ورومان جاكبسون. وبالنسبة إلى هذا الأخير، فإن السمات المميزة التي يجب أن تكون موصوفة أيضاً من خلال المصطلحات السمعية، يجب أن تكون مصممة بمصطلحات السمات المزدوجة بشكل مطلق. وهكذا، فإن أمكنة تمفصل الصوامت، أو درجات انفتاح الصوائت التي يمكن أن يبلغ عددها 3 أو 4 أو أكثر، وتبعاً للغات يجب أن ترتد إلى توليف للسمات المزدوجة (سمتان مزدوجتان تعطيان بالفعل 4 توليفات ممكنة «++، --، +-، -+»). ويمكن أن نلاحظ أنه إذا كانت، في الفرنسية، معالجة الصوامت بمساعدة السمات «متماسك/ منتشر» و«خفيض/ حاد» يمكن أن تكون مرضية، فإن الأمر ليس كذلك في معاجلة الصوائت. والسبب لأن السمة «مشدود/ مرخي» التي تقترحها المعالجة غير مناسبة لبيان الفارق بين /e/ و/ε/ أو بين /o/ و /ɔ/. ويصبح الجدل أشد عندما يعلن رومان جاكبسون أن هذه السمات المميزة المزدوجة سمات محدودة عدداً. وهي تشكل قائمة عالمية، وانطلاقاً منها، فإن كل لغة تختار مكونات نسقها الخاص في وظائف الأصوات. وتعد هذه المكونات العناصر الدنيا الحقيقية لتمثيل الوحدات الصوتية الصغرى وليس الأصوات (فونيمات).

وإنها لتكون مصممة بوصفها رحماً للسمات. ولقد تبنى هذا المفهوم للسمات مبدع القواعد التوليدية التحويلية نعوم تشومسكي، وطوره موريس هال (و ك. ستيفنس) الذي ساهم مع «خ. فانت» في مشروع رومان جاكبسون. ولقد ظل هذا المشروع حاضراً في تيار علم وظائف الأصوات المعاصر.

وبغض النظرعن النقد المبرر الذي تم توجيهه لعلم وظائف الأصوات التوليدي، فيجب الاعتراف أنه قد سمح بتعميق تحليل علم وظائف الأصوات، أي بتعميق دراسة الوحدات غير الدالة والمتصلة بكل مستويات التحليل اللساني. ولقد تم عرضه في الكتاب التأسيسي لتشومسكي وهال: "The Sound Pattern of English". ولقد صار علم وظائف الأصوات للمرة الأولى مصمماً بوصفه مدمجاً في نظرية عامة للقواعد. وبهذا أصبح أحد مكونات القواعد، ذلك الذي يعطي التلفظ المعياري الواقعي للعبارة. وإنه ليؤول المكون النحوي المركزي الذي يأخذ معنى عن طريق التأويل الذي يعطيه المكون الدلالي. وتطرح هذه النظرية مستويين من مستويات التمثيل: الأول سطحي، ويتناسب مع الكتابة الصوتية. الثاني عميق، ويتناسب مع مخرج المكون النحوي. وهو مخرج تكوّنه سلسلة مقوسة (أي مزودة بتحليلها النحوي) من الوحدات الصوتية الصغرى المجردة. وتتكون هذه الوحدة من مقاطع (الأصوات العميقة أو النسقية) ومن غير المقاطع (حدود الوحدات الصوتية الصغرى والكلمات). ولا يكون المستوى الصوتي البنيوي ضرورياً. لأنه يمكن العبور مباشرة من السمات إلى الأصوات النسقية أو إلى الوحدات البنيوية الصوتية الصغرى. وأما الوحدات المقطعية فلن يحددها تبادل العناصر في البنية الفوقية، ولكن ما نلاحظه في الظواهر من تعاقب صرفي. وتعد هذه المقاطع سمات مزدوجة عالمية (موروثة عن جاكبسون ولكن محددة بطريقة أخرى وبعدد أكبر). ويجب على التمثيل المجرد للوحدات الصرفية أن يبين ظواهر الارتباط والحذف، والتعاقب الملاحظ في السطح بفضل اختيارات السمات الجيدة والضوابط الجيدة باتباع نظام جيد في التأويل الذي يعطيه المكون.

ويمكننا ، أن نقول في الفرنسية مثلاً إن سمة الخنة للأصوات الأنفية إنما ينتجها المكوِّن بشكل آلي. وإننا لنقترح، انطلاقاً من التناوب بين [bɔ̃] أو [bɔ̃te] و[bɔ̃te] الأشكال المشتقة مثل [bon] أو [bonœR]، أن نمثل الصيغة اللفظية بوصفها /# bon #/. وثمة ضابطة تقول إذا كانت المتتالية [_on_] متبوعة بصائت، مثلاً بـ [œ]، فإنه لا توجد أية قاعدة تطبق، وسنحظى بالشكل [bonœR]. وإذا كان الصائت شَيْوَة، وهو مكتوب [ə]، وتعيّن لصيغة من جنس المؤنث [ə] ، فإن التلفظ الممكن به هو [bonə]، وستحذف الضابطة الاختيارية الخاصة بالفرنسية «المعيارية» غير الجنوبية الشَيْوَى النهائية. ومن جهة أخرى، ثمة ضابطة معقدة، يمكن لها أن تكتب كما يكتب تعاقب ضابطتين تطبقان إجبارياً،

وإنها لتقول إن /n/ في نهاية الكلمة، مثلها مثل كل الصوامت، أو التي يتبعها صامت، تقع بعد أن تم إخنان المتحرك السابق (إن الجرس الدقيق للمتحرك المخنن إنما تعطيه ضابطة متأخرة تقول إن المتحركات المغلقة في الفرنسية تنفتح عندما تصبح مخننة). ويجب تطبيق هذه الضابطة قبل سقوط الشَّيْوَى النهائية، وإلا يكن ذلك فإن التلفظ بالمؤنث [bɔn] لا يمكن أن يوجد.

وتوجد هذه الضوابط في حالات أخرى، ويجب أن لا تتناقض، وإن نظاماً قائماً لا يستطيع أن يتغير من أجل ذلك. (لكي نستطيع أن نعود إلى الخلف، أي لكي نطبق الضابطة نفسها مرتين أو عدداً من المرات، فإننا نُدخل مفهوم «الدورة»: لا تطبق الضابطة سوى مرة واحدة، ولكن ذلك يكون في داخل ميدان تركيبي يعطيه التحليل النحوي. ويمكننا أن نطبقها مرة أخرى على مستوى آخر من النحو. ولقد اقترح كيبارسكي مستوى لفظياً مستقلاً عن المكون الصوتي، تكون فيه الوحدات اللفظية مخصصة إزاء إمكانية تطبيق الضابطة). وهكذا، فإن تمثيل الكلمة «gros» ليس هو /gRo/ كما في علم وظائف الأصوات البنيوي، ولكنه /gRos/ بالضبط. وإن القاعدة نفسها كما في السابق لتسقط المتحرك النهائي لكي تضمن النطق [gRo]، وإنها لا تطبق عندما يكون الصامت متبوعاً بمتحرك سواء كان ذلك عن طريق صيغة التأنيث، أم الاشتقاق، أم عن طريق متحرك الكلمة التالية التي تفسر الترابط بهذا الأمر: /gRos + ∂/ ، /gRos + Es/ أو /gRos + animal/ (ثمة ضابطة أخرى تفسر الإجهار بـ [Z] والذي لا يطبق عندما تكون /S/ في تماس مع المتحرك بعد سقطوط /∂/ الآتية من التأنيث (gRos + (∂) + AfεRi. وتُظهر هذه الحالات الملائمة بأي شيء تكون مقاربة علم وظائف الأصوات التوليدي «صرفية صوتية» بالفعل. فنحن لا نرى وجود بدائل صرفية مثل البدائل الصرفية القصيرة /gro/ والطويلة /gros/ والتي بالاستناد إليها تصنع كل الاشتقاقات، ولكننا نرى أن تطبيق ضوابط وظائف الأصوات على الوحدات اللفظية المجردة يكشف عن تناوبات السطح لهذا الشكل.

إن مفهوم موضع الملائمة مستعمل دائماً، ولكن ظواهر التوزيع الإضافي والتحييد توصف بشكل أكثر بساطة. فنحن نقول في الحالة الأولى ثمة سمة غير مخصصة وإنها تأخذ قيمتها في هذا السياق أو ذاك (ففي الفرنسية مثلاً، نجد أن الحابس «الظهري» (- سابق، - تاجي، + عالي) لا يحتاج أن يكون مخصصاً من منظور السمة «خلف». وذلك لأنه يكون /+ خلف/ مع متحرك /+خلف/ ، ويكون /- خلف/ مع متحرك /-خلف/. ونقول في الحالة الثانية إن السمة المخصصة في مكان آخر، وتكون في مواقع الملاءمة، لتأخذ آلياً قيمة في بعض السياقات، ويصبح حينئذ مفهوم الصوت الشامل غير ضروري.

إن الشكلانية التي اقترحها علم الأصوات التوليدي تعد ثقيلة للغاية، وكثيرة التقييد،

وغالباً ما تنتهي إلى حلول غير صحيحة، أو ذات تعقيد قلما يرضي. وما كان ذلك إلا لأن علم وظائف الأصوات التوليدي يعاني أيضاً من نقص نعيب به عموماً القواعد التوليدية، وهذا النقص هو كونها لا تستند إلى مدونات تمثيلية، وأنها تُصنّع الضوابط انطلاقاً من بعض الأمثلة المختارة.

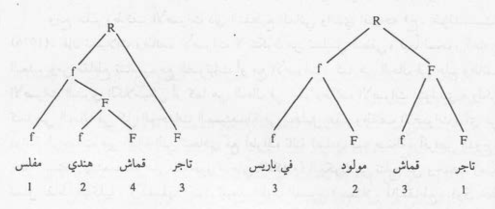
ولقد كان انطلاقاً بشكل أساسي من النقاش حول تمثيل التنبير، سواء في الإنجليزية أم في اللغات الأخرى، أن وضعت موضع البداهة نواقص علم وظائف الأصوات التوليدي، واقترحت حلول بديلة (علم وظائف الأصوات الطبيعي، ومقلوب علم وظائف الأصوات، إلى آخره). وفي الواقع، فإن هذه المناقشات لم تصل إلى شيء مادمنا قد بقينا في الإطار البدئي حيث ننظر إلى أن الكلام يتمثل في سلسلة خطية من المقاطع المسلسلة منطقياً والحاملة لدرجات نبرية مختلفة ومستخلصة من البنية النحوية المعطاة في مدخل مكون الوظائف الصوتية وذلك تبعاً لضوابط دائرية من تضعيف للنبر الموجه «يسرة» أو «يمنة». ولقد كان المقصود على كل حال هو إجراء تحليل «مزدوج الخطية» من عين النموذج الذي تقود إليه المصطلحات «الفوق مقطعية» و«المقطعية» والتي يستخدمها اللسانيون الأمريكيون الكلاسيكيون. وثمة قطيعة حدثت انطلاقاً من اللحظة التي كنا قادرين فيها على حل عدم الملائمة الأساسية للصوت النموذجي في الإنجليزية، والذي يظل قائماً في عدم قدرته أن يعرف دور البنى غير المقطعية، وخاصة المقطعية.

لقد تم اقتراح حلول مرضية أكثر وذلك مع تطور «النظرية المترية» (م. ليبرمان 1975، م ليبرمان و آ. برانس 1977) و«نظرية التقطيع الذاتي» (و. ليبين 1976، ج. غولد سميث 1976). وهذه النظريات المتوازية في البداية، والتي تبدوا أنها تستطيع أن تتناسب أفضل تناسب مع هذا النموذج أو ذاك من نماذج اللغات، قد اجتمعت فيما سماه «ج. ر. فرنيو» و«م. هال» (1979 و 1980) «علم وظائف الأصوات ذو الأبعاد الثلاثة». وهو الذي صار«علم وظائف الأصوات غير الخطي»، والمسمى أيضاً «المتعدد الخطية».

تستند النظرية المترية لليبرمان وبرانس إلى تناوب الوحدات «القوية» و«الضعيفة»: إن الترسيمة المركزة لكلمة أو لوحدة أكثر كبراً تتمثل تبعاً لبنية ذات تفريع خطي تكون فيه «العقد الأخوات» معنونة "F" أو "f"، والعقدة "F" تهيمن على العقدة الأخت "f" والتي هي من المستوى نفسه. ويتم التفريع إلى «اليسار» بالعنوان (Ff) أو إلى «اليمين» بالعنوان (fF) وذلك تبعاً للخواص المتعلقة باللغة التي تحددها. ويمكننا أن نغير المعنى من مستوى إلى آخر، ولكن ليس في المستوى نفسه. ويوجد بين السلسلة المقطعية والشجرة النحوية ثلاثة مستويات محددة: «syllabe – جزء» وهو (يجمع المقاطع – (segments)، والرِجل (وهي تجمع (syllabes)، والكلمة وهي تجمع الأجزاء –syllabes، والتي تتفرع منها

الشجرة النحوية). وهكذا، فإن النبر في لغة من اللغات إما أن تعطيه ضابطة دائرية عامة تستطيع أن تأتي من المكون الخطي، وإما أن يكون مستخلصاً من البناء أرجلاً ومقاطع. وإن هذا الأمر ليعني الشيء نفسه إذا تعلقت هاتان العمليتان بالخواص المقطعية نفسها أو إذا حددنا «الرِجل» بوصفها فئة من فئات وظائف الصوت وتقوم على المستوى نفسه الذي يقوم عليه المقطع والجزء، ويسمح إدخال الفئة «رِجل» بوجود مستوى إضافي من التعاكس التفريعي F/f أو f/F. فهو يجعل السمة «نبر» من غير فائدة في لغة مثل الإنجليزية، ولكنه غير ضروري في الفرنسية. فالنبر الرئيس «1» يقع على المقطع الذي تهيمن عليه العقد F. وأما النبر الآخر، فهو نبر ثانوي 2، 3، 4، والذي تحدد قوته النسبية درجة التواشج في البنية، أي عدد عقد F التي تهيمن على العقدة f السفلية أكثر. ومن جهة أخرى، فإن الكلمات تنتظم تراتبياً تبعاً لشجرة نحوية هي من حيث المبدأ شجرة ثنائية. وتتناسب إذن مع الشجرة النحوية شجرة مترية مشاكلة، والتي تكون فروعها متناوبة بين F و f ومنتهية إلى عقد أخوات F و f تتفرع بدورها.

ولقد استعمل هذه النظرية «ف. دل» لتفسير اضطرادات النبر في الفرنسية الخاضعة لشروط البنية النحوية. فما يجري على مستوى نبر الجملة، والتي تتسم دائماً بالتفريع f/F، تظهره أمثلة «ف. دل»:



وانطلاقاً من هذا، فإننا نبني شبكة مترية تشير إلى الثقل المتعلق بالمقاطع بعد الطريق الذي تم السير فيه من الحركة إلى جذر الشجرة، أي عدد عقد F التي تم لقاؤها ومستوياتها. وتمثل هذه الشبكة الترسيمة الحالية التي تمت ملاحظتها. ويجب أن تكون متطابقة مع الشجرة المترية المشتقة من الشجرة النحوية. وتخضع، من جهة أخرى، لقيد تناغمي وإلى عدم المجاورة، وذلك لمنع مقطعين قويين من أن يكونا جنباً إلى جنب. وهكذا، فإننا نفسر انزياح النبر في تجاور الوحدات البنيوية الصغرى أو الكلمات، عندما

يكون المقطعان المنبوران طبيعياً متجاورين عندما تكون الوحدة معزولة: لدينا في الإنجليزية مثلاً "thirteen" بل " thirteen boys"، أو لدينا في الفرنسية: dix - sept et dix - sept" filles".

وتحدد بنية المكونات السطحية الترسيمات النبرية الممكنة لسلسلة الوحدات النبرية النحوية. ولكي يصبح الشكل جيد التشكيل، يجب أن تكون الشجرة المترية مطبقة بشكل «متطابق» في الترسيمة الحالية التي تشترك معها. وبقول آخر، فإننا ننظر إلى القواعد بأنها تولد أشجاراً مترية وشبكات مترية بشكل منفصل، وذلك لأنها تقرنها بالمصادفة. وأما الأزواج التي يحتفظ بها وحدها بوصفها قاعدية، فهي تلك التي تستجيب لشروط التكوين الجيد.

ولأن الثابتة المادية الأكثر أهمية للنبر في عدد من اللغات، ومنها الفرنسية، هي التكرار الأساسي، فإننا نستطيع أن نعد مع «ف. دل» أن المنحنى اللحني الملاحظ يتعلق بعاملين: بالترسيمة النبرية وبالحافز الكلي الذي يتكون من سلسلة النبرات الواطية، والوسطى، والعالية. فالحوافز النبرية، إذ هي تكون ذات عدد محدود كما في كل اللغات، فإنها تكون مخصصة تبعاً لضوابط في التنسيب ذات نموذج من التقطيع الذاتي. وإن مثل هذا المتصور لعلم وظائف الأصوات، ليعد إجمالياً كما هو بدهي ومدمجاً بالقواعد.

ومع علم وظائف الأصوات ذي التقطيع الذاتي والذي اقترحه «ج. غولدسمث» (1976)، فإن تمثيلات وظائف الأصوات لا تتكون من تسلسل منطقي، تبعاً لمحور أحادي البعد، ومن مقاطع تتناسب مع الصوتيات أو مع الأصوات، كما هي الحال في علم وظائف الأصوات البنيوي الكلاسيكي أو كما هي الحال في علم وظائف الأصوات التوليدي، ولكن كما هي الحال في كل الوحدات المستعملة في تحليل علم وظائف الأصوات، أي في دراسة الوحدات غير الدالة التي تتحاذى مع أطراف ثالثة (ساحبات، صِقالة، أقراص الدرج، خط) مستقلة ومتمفصلة على المحور الزمني (للكلام) المكون من تتابع من وحدات زمنية تمثل نقاطاً هيكلية، وبفضلها يكون البعد «طول الصوت» ممثلاً. فالمقاطع، فوق خط مستقل، تتابع جامعة النقاط الهيكلية، وذلك تبعاً لبناها الخاصة والمكونة أساساً من «Attaque – حركة إعداد الحبال الصوتية»، ومن «Rime – قافية» (يمكن لهذه أن تنقسم إلى «Noyau – نواة» و«coda – شِرْعة»). وأما المقاطع، والمصوتات، والصوامت فتتمثل فوق خطوط أخرى مستقلة. وتستطيع المصوتات أن تتناسب مع النواة، كما تستطيع الصوامت أن تكوّن حركة إعداد الحبال الصوتية أو أن تكوّن شِرْعة. وثمة خط آخر يتناسب مع ميدان «النغمة»، وآخر مع ميدان «المتر» و«النبر». وأخيراً، هناك خطوط أخرى مكرسة لهذه السمة أو تلك من السمات الصوتية.

يتم الاشتراك بين الخطوط تبعاً لمبادئ عامة عالمية. ويجب على هذه المبادئ أن تخضع لشروط التكوين الجيد. وبشكل عام فإنه لا وجود لمفهوم الضابطة.

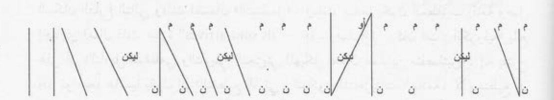
إذا أخذنا ميدان التنغيم مثلاً، فإننا ننطلق من المبدأ الأساسي التالي:

1- إن كل مصوت من المصوتات يشترك مع نغم على الأقل، وإن كل نغم ليشترك مع مصوت على الأقل.

2- لا تتقاطع خطوط الاشتراك.

ومادام الأمر معبراً عنه هكذا، فإن هذا لا يفسر على وجه التحديد الطريقة التي يرتبط فيها النغم والمصوتات. فإذا كان حجم ميدان ما يتجاوز حجم ميدان آخر، فإن الاشتراك يستطيع أن ينتج أشكالاً غير ملائمة. ونضرب مثلاً على ذلك، فلاشيء يقول لنا إذا كنا نستطيع أن نحظى بـ:

(م = مصوت. ن = نغم)



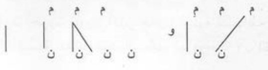
يجب إذن تحديد هذا المبدأ كما فعل ذلك «ف. دل» و«ج. ر. فيرنيو» (1984)، في حالة الانتشار نحو اليمين:

(a) ننطلق من البداية فنشرك النغم الأول مع المصوت الأول، ونشرك النغم الثاني مع المصوت الثاني، وهكذا دواليك حتى تصبح كل الأنغام وكل المصوتات مشتركة.

(b) إذا بقي في نهاية (i) نغمات غير مشتركة، فإننا نشركها مع المصوتات الأخيرة.

(c) إذا بقي في نهاية (ii) مصوتات أيضاً غير مشتركة، فإن نشركها مع النغم.

وإذا تتبعنا هذه القيود، فسنجد أن التمثيلات التالية هي وحدها الممكنة:



لا يطبق هذا التمثيل الذاتي المقطع إلا على ظواهر تنغيمية، مثل انتشار السمات على المقاطع وانتشار حدودها على الخطوط الصامتة أو الصائتة، معطية بذلك ظواهر من التناغم الصامتة أو الصائتة. وهكذا، فإن السمة «مستدير» أو «أنفي» لمقطع منطلق، تستطيع أن تنتشر (تحرر) قبل وبعد (مثابرة) على المقاطع المتتابعة، الصامتة و/أو المصوتة، وذلك إلى أن يكون هناك إغلاق يثيره حد لمستوى من المستويات (جزء من الكلمة، وحدة بنيوية صغرى، مقطع، إلى آخره).

ولقد اقترح «ب. أنكروفيه» في هذا الإطار التجزيئي للكلمة تفسيراً مقنعاً لآلية الوصول في الفرنسية: يعد الجزء من الكلمة (syllaybe) سلسلة زمنية من نموذج «صامت، مصوت، صامت»، أي «ص م ص»، مع عدد من الصوامت الذاهبة من الصفر إلى الثلاثة في الفرنسية. ولقد نعلم أن الصامت النهائي غير المنطوق به، يصبح منطوقاً عندما يكون متبوعاً بمصوت، ويعني هذا أنه يوجد إعادة تجزيء تذهب من «ص م» (ص) - «م» (. . .) إلى «ص م» - «ص م» (. . .). ويمكننا أن نقول إن الصامت «القائم» سيحتل المكان الفارغ التالي وذلك لضمان «التسلسل»، وذلك عندما يكون المطلوب إقامة وصل إجباري (مثال ذلك عبارة "ils sont arrivés" - «لقد وصلوا»). وكان «ب. أنكروفيه» يلح على أن «التأويل المقطعي والتأويلي التجزيئي للهيكل يعدان عمليتين منفصلتين». إنه يقترح إذن تواضعاً عالمياً يقول إن «التقطيع الذاتي، المكون للتجزيئات العائمة، لا يستطيع أن يرسو إلا في مواضع من الهيكل تتأول مقطعياً». وإنه ليقترح تواضعاً خاصاً بالفرنسية يقول إن «الصامت النهائي العائم لا يستطيع أن يرسو في الهيكل إلا إذا ابتدأت الكلمة التالية في سلسلة الكلام بهمزة معدومة».

ولقد انصب التفكير أيضاً على طبيعة السمات والمقاطع وتمثيلاتها. وإن هذه الأفكار الجديدة لتأخذ بالحسبان تقدم المعارف في ميدان الصوتيات الحديث مثل التكيف النطقي وديناميكية حركات النطق.

وبالنسبة إلى «ن. كليمان»، فيجب ألا تعد فقط بوصفها رحماً لسمات غير منظمة. ذلك أنها تمتلك تراتباً داخلياً يمكن أن تمثله هندسة السمات: يتضمن المقطع عقدة أساسية (صامت أومصوت) تشترك معها تراتبياً عقد هيئة ومكان (يتنافس الباحثون حول الارتباط الدقيق لبعض العقد، أو حول ضرورة عقدة حلقية). ويجب أن تسمح هذه التراتبية بتفسير سيرورات وظائف الأصوات وحدودها.

ويقترح مؤلفون آخرون تأويلاً أكثر جذرية لبنية المقاطع الداخلية: لم تعد الخصوصيات الصوتية مُصَمَّمة بمصطلحات السمات المزدوجة، لأن القيم "-" يجب أن لا تكون متصوَّرة.

وتعد نظرية «الإغواء والعاملية» لـ «ج. كاي»، و«ج. لوينستام» و«ج. ر. فرغنود» (1985) (ك.ل.ف)، واحدة من نظريات علم وظائف الأصوات المتعددة الخطوط والتي تنظر إلى جزء الكلمة بوصفه وحدة أساس من أجل تحليل سيرورات الوظائف الصوتية، وتقترح بنية داخلية للمقاطع المتراتبة والتي سيدشن عناصرها معينة منها «عوامل» مختلف ظواهر وظائف الأصوات.

ويوجد، تبعاً للمؤلفين، ستة عناصر ذات أساس صائت وخمسة عناصر أخرى لتوليد المقاطع الصامتة. وهي مقاطع تسمها السمة «حارة» باستثناء المصوت «بارد». ويعد كل واحد من هذه العناصر «قابلاً للنطق». فسيرورات وظائف الأصوات ليس لها منفذاً مباشراً إلى السمات التي لا يمكن معالجتها إلا بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق توليف العناصر من أجل تكوين المقاطع، أو عن طريق تفكيك المقاطع إلى أقسامها المكونة. وتجري سيرورات وظائف الأصوات باشتراك العناصر وانفصالها.

العناصر هي كما يلي:

1. [:I–خلف]
2. [:U+مدور]
3. V: "مصــوت بارد غير موسوم بالسمة حار"
4. A+:]–فوق]
5. 1+: [+ATR]
6. [:N+أنفي]
7. [:R+ تاجي]
8. [:?+ مقيد]
9. [:F+ مضمون]
10. [:- L+ حبال صوتية لينة]
11. [:-H+ حبال صوتية صلبة]

تتضمن هذه العناصر إغواء إما إيجاباً، وإما سلباً، وإما حياداً.

وتمثل عناصر الإغواء الإيجابية (علامة +) أقصى التجويفات الثلاثة الفوق حنجرية، أي: A+ تجويف فمّي، I+ تجويف حلقي و N+ تجويف أنفي.

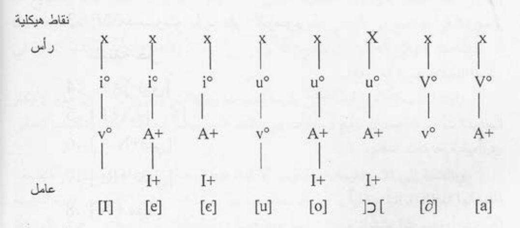
وستسم العناصر الحاملة للإغواء السلبي "–"، من جهة، الرخو (L-) والشديد (H-) عندما تستعمل لغة من اللغات هذا التمييز. كما ستسم، من جهة أخرى، النغم الواطي والنغم العالي بالنسبة إلى اللغات التنغيمية.

وأما العناصر الأخرى، فهي من غير إغواء، أو إن إغواءاتها محايدة: .< <º> >

تحمل الهمزة في جزء من الكلمة إغواء إما سلبياً وإما حيادياً، ولكن النواة تحمل دائماً إغواء إيجابياً (باستثناء الحالة التي يكون المقطع فيها ممثلاً بعنصر المصوت البارد وحده: ستمثل حينئذ «إغواء حيادياً»).

ينظر إلى تحقق كل مقطع بوصفه تعبيراً عن «عملية اندماج»، أي بوصفه توليفاً بين مختلف هذه العناصر التي يستخدم بعضها بوصفه رأساً (إن من الاتفاق في النظرية أن يشار إلى الرأس) بينما ينظر إلى المقاطع الأخرى بوصفها عوامل ربط.

يمكن تمثيل صوائت لغة مثل الفرنسية تتكون من سبعة صوائت بالإضافة إلى صائت حيادي، كما يلي:



وللصوامت تمثيل من هذا النموذج :

صامت مجهور			صامت أنفي ومائع				
X	X	X	X	X	X	X	X
□°	R°	V°	□°	R°	V°	R°	□°
U°	□°	□°	U°	□°	□°		R°
L-	L-	L-	N+	N+	N+		
	L-		L-	L-	L-		
[b]	[d]	[g]	[m]	[n]	]פ[	[r]	[l]

إن رأس كل تعبير من تعابير الاندماج مشار إليه. وأما العناصر الأخرى، فتمثل عوامل ربط : يمكن أن نلاحظ أن للمقاطع المصوتة إغواء إيجابياً باستثناء (؟) التي تمثل التعين الصوتي للمصوت البارد. وتمثل [i] مثلاً اندماج العناصر التي تكون سماتها الحارة من [- خلف] (Iº) و [+.(I+) ATR]

ويمكننا بهذه الطريقة حساب إغواء ما :

(i) - لا يستطيع عنصران (أو تعبيران) لهما الإغواء نفسه أن يتوالفا إذا لم يكن المقصود إغواء عنصر محايد.

(ii) - آ) إن إغواء التعبير هو إغواء لرأسه (فإذا كان الرأس هو العنصر +A، فإن للتعبير إغواء إيجابياً). ب) إن إغواء التعبير هو إغواء عامل ربطه (-I+ ,N+ ,H- ,L)، وذلك إذا كان إغواء الرأس حيادياً.

تتحدد مبادئ «العاملية» بسمات إزدواجية الاشتراك وبالعلاقة غير المتساوقة بين موقعين «هيكليين». فبعض المقاطع تعد «حاكمة»، بينما تعد الباقيات «محكومة». وإنها لتظهر في المواقع A و N، تبعاً لهذه السلطة، لأنه ثمة ميادين للعاملية في علم وظائف الأصوات. ولذا، يجب النظر إلى الكلمة ليس بوصفها متتالية من الأجزاء، ولكن بالأحرى بوصفها «تنظيماً تراتبياً من الأجزاء».

ملاحظة:

تلاحظ العاملية ليس فقط على مستوى بنية جزء الكلمة، ولكن أيضاً في السياقات العابرة لأجزاء الكلمات. ذلك لأن هذا المستوى من العاملية هو الذي يسمح بتمييز الأشكال مثل "nitrate" و"night rate" في الإنجليزية، أو"patrie" و"pat rit" كما في الفرنسية. وتسعى العاملية إلى حل الغموض الأساسي للبنية الجزئية للكلمة. فإذا كان "sac" يمثل جزءاً جيد التكوين في الفرنسية وكذلك "ré"، فلماذا لا تعد "sac -ré" كلمة محتملة في الفرنسية؟ ونلاحظ أن هذا كان يمكن أن يكون ممكناً لو أن الكلمات كانت متتاليات بسيطة من الأجزاء. وتبين النظرية حينئذ أن "sa - cré" هي التجزيء الداخلي الوحيد للكلمة في المتوالية "s+a+k+r+é". وإن كلمة مثل "par-ti" ممكنة، لأن /t/ هي التي تحكم /r/، ولكن "pat- rie " ليست كذلك، لأن الـ /r/ التي لا إغواء لها لا تستطيع أن تحكم الـ /t/. وعلى العكس من هذا، فإن "pa-trie"، مثل "sa-cr"e"، تعد تجزيئاً ممكناً.

إذا تابعت السمات أن تكون موضوعاً لفرضيات جديدة، فإن هذا يكون جوهرياً عندما يكون أفضل تمثيل مفيداً لكي نفهم أفضل ما هو قائم في قلب بحث علم وظائف الأصوات الحالي، أي لفهم متصور جزء الكلمة ودوره، ولفهم السيرورات الدينامية التي تجري على مستوى الوحدات غير الدالة للسان.

■ S.R. Anderson, Phonology in the Twentieth Century, Chicago, 1985; N. Chomsky et M. Halle, The Sound Pattern of English, New York, 1968 (trad. Fr. Principes de phonologie générative, Paris, 1973); G.N. Clements, "The geometry of phonological features', Phonolgical Yearbook, 2, 225-252, 1985; F. Dell, Les Règles et les sons, Paris, 1973; F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud (eds.), Forme sonore du langage, structure des représentations en phonologie, paris,, 1984; P. Encrevé, La Liaison avec et sans enchaînement: phonologie tridimensionnelle et usages du français, Paris, 1988; E. Fischer-Jørgensen, Trends in phonological Theory, Copenhague 1995: J. Goldsmith, Autosegmental phonological, Thése ph.D., MIT, 1976; J. Goldsmith, Autosegemental & Metrical phonology, Oxford, 1990; M. Halle et J.-R. Vergnaud, "Three dimensional phonology", Journal of Linguistic Research, 1, 83-105; H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), Advances in Non Linear phonology, Dordrecht, 1985; H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), The Structure of Phonological Representations, Dordrecht, vol. 1: 1982, vol. 2: 1983; R. Jakobson, G. Fant et M. Halle, Preliminaries to Speech Analysis, MIT, Cambridge (mass.), 1952; R.

Jakobson et M. Halle, Fundamentals of Language, La Haye, 1956; D. Jones, "On phonemes", TCLP, IV, 74-79, 1931; J. Kaye, J. Lowenstamm et J. -R. Vergnaud, "The internal structure of phonological elements: a theory of charm and government", Phonology Yearbook, 2, 305-328, 1985; M. Kenstowicz, Phonology in Generative Grammar, Oxford, 1994; P. Kiparsky, Explanation in Phonology, Dordrecht, 1982; B. Laks et A.Rialland (eds.), Architecture des représentations phonologiques, Paris, 1993; B. Laks et M. Plénat (eds.), De natura sonorum. Essais de phonologie, Vincennes, 1993; W. Leben, Suprasegmental Phonology, thése Ph.D., MIT, 1973; P. Léon, H. Schogt et E. Burstynsky, La Phonologie, vol. 1: Les Ecoles et les théories, Paris, 1977; M. Liberman et A. Prince, "Om stress and linguistic rhythm", Linguistic Inquiry, 8, 249-336, 1977; W.Makkai (ed.), Phonological Theory. Evolution and Current Practice, New York, 1972; A. Martinet, Economie des changements phonétiques, Berne, 1955; A, martinet, Eléments de linguistique générale, Paris, 1960; K. Pike, Phonemics: A Technique for Reducing Language to Writing, A. Arbor, 1947; F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, 1916; M. Swadesh, "The phonemic principle", Language, 10, 117-129, 1934; N.S. Troubetzkoy, Grundzüge der Phonologie, Prague, 1939 (trad. fr. Principes de phonologie, Paris, 1949); W.F. Twaddell, On Defining the Phoneme, Baltimore, 1935.

العروض اللسانية

PROSODIE LINGUISTIQUE

يختص العروض (أو دراسة التنغيم بالمعنى الواسع) بما هو كائن في مستوى «أعلى» من مستوى الوحدات المعزولة الصغرى صوتاً أو وظائف أصوات، وهو ما نسميه «الصويت»، «والمقطع»، أو«الصوت»، وذلك تبعاً لمستوى التحليل الذي نضع أنفسنا فيه.

إن العلاقة الكلامية لتتغير بالتضامن تبعاً لبعدين، شأنها في ذلك شأن أي علامة سمعية:

ثمة اندفاعات سمعية تتميز بطاقة إجمالية معينة وتتعاقب باضطراد إلى حد ما على «محور زمني»، مع لحظات من الصمت (إذا كانت هذه الاندفاعات مضطردة، فالمقصود هو صوت دوري متكرر، ومعقد في حالة الكلام، أي له تكرار أساسي من الاهتزاز فيما يتعلق بالإنتاج المادي ويعطي الانطباع بالعلو (الموسيقى) فيما يتعلق بالإدراك. وأما إذا كانت هذه الاندفاعات غير مضطردة، فالمقصود هو «الضجة»). وتتميز هذه الحوادث السمعية بالطريقة التي تتوزع فيها الطاقة الإجمالية على التكرارات في مجموعها والتي تكوّن كل اندفاع من الاندفاعات محددة بهذا «المحور الطيفي».

وهكذا، فإنه كل صوت يتميز بطيفه تبعاً لتوزيع مناطق تمركز الطاقة (يعطي فيما يتعلق بالمخطط الإدراكي والسمعي جرساً مميزاً)، كما يتميز بالفترة الزمنية والتي تتغير أثناءها الكثافة الإجمالية والتكرار الأساسي إذا كان المقصود صوتاً معقداً دورياً.

إن كل واحد من الثوابت المادية المستخرجة مثل الطيف، والفترة الزمنية، والكثافة، والتكرار الأساسي ليستطيع أن يكون مستعملاً على مستوى تمييز الوحدات الدنيا من نموذج «الصويت»، و«الصوت»، و«المقطع». وإنه لمن المهم أن نسجل أنه، في لغة مثل الفرنسية، توجد ملاءمة تامة بين «التحليل الطيفي»، و«المقاطع الصوتية» سواء كان ذلك على المستوى الصوتي أم على مستوى علم وظائف الأصوات.

(إن الثابتات الطيفية، من منظور «تمفصلي»، تتناسب، بشكل عام، مع القناة الفموية، أي مع مكان التمفصل. وأما الثابتات العروضية فتتناسب مع التصويت نفسه: ديناميكية مد الهواء التنفسي ونشاط الحبال الصوتية في وضع تصويتي في الحنجرة).

ولكن تستخدم هذه الثابتات السمعية أيضاً لتمييز الظواهر «العروضية» أو «التنغيمية» (بالمعنى الواسع للكلمة): «مفصل»، «وقفة»، «تركيز»، «تنغيم» (بالمعنى الضيق للكلمة، والمعادل «للحن» طبقاً للمخطط الإدارکي). وإن الاضطراد الكبير لمتغيراتها على محور الزمن ليسمح بتحديد مفهوم الإيقاع على مستوى الإدراك. ولذا، فإن عدد الوحدات الدنيا الذي يحدث في الثانية (صويتات أو أجزاء) ليسمح بالكلام عن «سرعة النطق» وعن «سرعة التلفظ»، العام أو المحلي.

1 - بعض المفاهيم الأساسية

«مفصل»: تتناسب في الفرنسية السلسلة الصوتية /l ə paradi/ مع العبارة "le pape a dit" والعبارة "le papa dit". وإن الفارق الممكن في التلفظ، والذي يتصل مع القطع الجزئي، إنما يدين بوجوده إلى الفارق في الروابط بين الـ /p/ الثانية وبين الـ /a/ المكررة مرتين والمحيطة بها. وبهذا يختلف المفصل تبعاً لانتماء /P/ إلى الجزء السابق أو إلى اللاحق. ولقد كان علماء وظائف الأصوات من البنيويين الأمريكيين ينظرون إليه بوصفه صوتاً حقيقياً مسجلاً / +/. وهذا يسمح بامتلاك تمثيلين صوتيين بالتناوب /Lapap + adi/ وكذلك /lə pa + padi/. ويجب أن نلح بأن المفصل يمثل وحدة من وحدات الوظائف الصوتية المجردة والتي تعد تحققاتها المادية متغيرة جداً. وكذلك، فإن المفصل نادراً ما يتجلى عن طريق وقف حقيقي، ولكنه يتجلى بالأحرى عن طريق تغير كل الثابتات. ولقد ذكر «ج. فور» مثلاً عن السلسلة /Ž aklavalevu/ والتي تتناسب مع العبارات المكتوبة التالية: "Jacques, Laval et vous" "Jacques laval et vous" "Jacques, lavalé, vous" "Jacques lavalé, vous?" ، "Jacques, Lavalez, vous". وتستطيع كل عبارة من هذه العبارات أن تلفظ بشكل مختلف، وأن تُفهم إذن معطيةً القيم المرادة للثابتات العروضية، أي بانجاز دوائر عروضية مختلفة.

وسيأخذ متغير الثابتات الزمنية المادية قيمة في مختلف مستويات التحليل اللساني من غير أن يوجد تناسب كلمة بكلمة بين البعدين. وتضطلع كل ثابتة بدور في كل مستوى لساني. ويتميز كل مستوى لساني باجتماع المتغير مع علاقات التبادل لكل هذه الثابتات.

«النبر والإيقاع»: يفهم النبر، من منظور صوتي، على المستوى الإدراكي بوصفه عنصراً (جزءاً) «بارزاً». وأما على مستوى الإنتاج، فإنه يستخدم متغيراً من الثابتات

العروضية (Fo) مكوناً من الكثافة والفترة الزمنية. وإن النبر الطبيعي في الفرنسية غير المفخم ليتميز جوهرياً بصعود لـ "Fo" على جزء مطول.

يخلق تعاقب الأجزاء البارزة وغير البارزة «إيقاعاً» تحدده المسافة الزمنية بين جزئين منبورين. ويمكن للإيقاع أن يكون مُدرِكاً بشكل مستقل و«موسيقياً»، ولكن في التخاطب الفرنسي، فإن الإيقاع يتلازم بقوة مع البنية النحوية والاستدلالية للعبارة، من غير أن يتناسب ذلك نسقياً مع إيقاع متري محدد.

(ملاحظة: إن تحقيق الـ «e الصامتة» للشكل الخطي الفرنسي مرتبط، إنتاجاً وإدراكاً، بإيقاعية الخطاب).

2 - المستوى المقطعي و الفوق مقطعي

يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الدنيا بوصفها وحدات «متسلسلة منطقياً»، أي إنها وحدات تتسلسل، وتتابع، وتنتظم على محور زمني، مشكلة بعداً مميزاً وأساسياً للسان الإنساني يتجلى في المستوى «الصوتي» الدقيق أو المقطعي. وإن هذه الوحدات لتنتظم فيما بينها لكي تشكل وحدات بنيوية صغرى وتندمج في مستوى أعلى يقال له «عروضي» أو «فوق مقطعي».

وإزاء التسلسل المنطقي للوحدات البنيوية الصغرى (الكلمات) وذلك تبعاً لنظام معين وضابطات نحوية محددة تعطي معنى، أو إمكانية لمعنى، ذاتي الدلالة فقط، فإن النبر ليتوالف مع النحو بغية ضمان «تماسك» الكلام، أي لإعطاء تحقيق لاستخدام علاقة الوحدات على المحور الزمني التركيبي. وإنه لدور لساني أساسي ذلك الذي يسمح بتحديد الصواتة النحوية. وهي دراسة تقوم بدارسة العلاقات بين البني الدلالية النحوية والعروضية. ولكن النبر في الكلام «العفوي»، و«الطبيعي» يلائم أيضاً، وربما بشكل جوهري، مستوى وظائف اللسان الأخرى، ولا سيما مستوى تجلي المواقف والانفعالات.

ولقد نعلم أنه يمكن لعبارات جيدة التمفصل (مصوتة)، ولكنها غير منبورة، أو سيئة النبر، أي من غير تغيرات عروضية أو مع تغيرات رديئة التحقيق، أن تكون رديئة الفهم أو غير مفهومة بتاتاً. وهذا ما يمكن أن نتحقق منه في كل مرة نسمع فيها كلاماً مشوشاً إما لوجود أسباب مرضية مادية أو نفسية تمنع مراقبة التنغيم، وإما لأن هذه العبارة كان قد تلفظ بها متكلم بغير لغته الأم وهو لا يهيمن على هذا الوجه من اللغة الثانية التي يتعلمها.

ويعود هذا لأن للعروض دوراً مزدوجاً. فهي، من جهة، تساهم في التنظيم النحوي والاستدلالي للخطاب، وهي، من جهة أخرى، بما إنها إيماء صوتي فهي تسمح بالتعبير عن مواقف وعن انفعالات في لغة من اللغات.

تأتي الفائدة القليلة التي نصادفها في كثير من الأحيان بالنسبة إلى الظواهر العروضية في جزء كبير منها لأسباب مفهومة بكل تأكيد. فاللسانيات قد اختزلت إلى دراسة القواعد المعيارية للنصوص المكتوبة (أو المدونة) ذلك بمساعدة الأبجديات المختلفة ولكن التي تستطيع جميعاً أن ترتد إلى مجموعة محددة من الوحدات من حجم «الصويت»، أو من حجم الجزء الصوتي أحياناً. وإنها لتتوالف خطياً.

ولقد أثار استعمال وسائل تقنية حديثة تحولاً حقيقياً في الدراسة العلمية من جميع وجوهه. وقد كان ذلك النفاذ إليه أمراً ميسوراً، سواء تعلق الأمر بإنتاجه أم بإدراكه، أم باكتسابه أيضاً، وبتطوره وضياعه.

ويبدو الجزء الصوتي أنه الوحدة الأساسية التي تسمح بوصف الترسيمات العروضية الأساسية للغة من اللغات. وبالتأكيد، فإن مفهوم الجزء الصوتي لم يكن مستعملاً في اللسانيات البنيوية الكلاسيكية، ذلك لأن مختلف مستويات التحليل تتواشج من غير أن تكون ثمة حاجة لهذا المستوى المدرَك جوهرياً. فنحن نذهب من الأكثر صغراً، أي من «الصوت»، إلى الأكثر كبراً، أي «الجملة»، مروراً بالوحدة البنيوية الصغرى، و«بالكلمة»، و«بالمقطع»، إلى آخره. ولكن الدراسات الحديثة حول اكتساب اللسان، قد كشفت عن الدور المركزي لهذه الوحدة.

فلقد أظهر علماء النفس اللساني، من جهة، أنه يجب على الأجزاء الصوتية أن تكون ممثلة للوحدات الصغرى للإدراك، وانطلاقاً منها توضع الوحدات الصوتية. وإنها لتنتظم، من جهة أخرى، فيما بينها بغية تشكيل وحدات دالة مع كونها حاملة لمتغيرات عروضية.

وإننا لنستطيع، من منظور تطور الكائن الفرد، أن نقبل بأن ثمة نسقاً يقوم منذ الولادة. وإنه ليسمح للإنسان الصغير أن يدخل في تفاعل مع العالم الخارجي وأن يتواصل معه.

وأما على مستوى الإدراك، فقد تبين وجود دورات عروضية، وإيقاعات مفضلة، ومرغوبة، أي يعرفها الوليد إذن. ويعدل البالغ نفسه بناء على طلبه، وبفضل هذا يكون التواصل الدال مستمراً. ولقد تمت البرهنة في السنوات السبعين على الآنية التفاعلية التي توجد بين البالغ والرضيع. فالوليد الجديد يجعل الكلام الإنساني إيقاعياً مع الأصابع، ولا يجعل هذا مع الظواهر المجهورة الأخرى، منذ اليوم الأول.

ولقد ثبت، على مستوى الإنتاج، أن الرضيع يستعمل متغيرات عروضية وإيقاعية مع أجزاء صوتية دنيا تثيرها وقفات الصوت أو تتابع انفتاحات القناة الفمية وانغلاقاتها. وتحمل هذه المتغيرات معنى إلى مستوى تعبير الانفعالات الأولى.

وانطلاقاً من الشهر الخامس والسادس، يبدأ جمع من أجزاء الأصوات الدالة

والصوتية باتخاذ مكانه تدريجياً، وذلك تبعاً للميزات اللسانية للكلام المحيط. وإن هذا ليكون في الوقت نفسه الذي تشترك فيه القيم الاستدلالية الصيغية والتحقيقية مع المتغيرات العروضية.

3 - «تناقض» التنغيم

«يعد اندماج كل المقاييس المترية الصوتية في علامة معقدة أداة عامة من غير شك للتعبير عن معلومات عروضية متعددة. وهو إذ يكون مشتركاً مع ترسيمات تحقيقية وصيغية، فإنه يستطيع أن يفضي إلى تطور لشرعة الترخيم على المستوى اللساني وأن يساهم في الدينامية التعاقبية للغات» (I. Fónagy).

وهذا ما نجده، بالتأكيد، في الكلام البالغ المكوَّن ولكن المضطرب. فإذا كان التنظيم إيقاعاً ونغماً غير موجود أو خاطئ، فإنه لا يكون معروفاً، ولا يستطيع تجمع الوحدات البنيوية الصغرى والكلمات أن يقيم فيه فهماً حتى ولو كان كل صويت بمفرده منجزاً بشكل سليم. ويقود، على العكس من هذا، تنظيم إيقاعي جيد ونغمي إلى فهم جيد حتى لو كان إنجاز المقاطع ليس كافياً في كل مكان. ويعرف هذا الأمر أولئك الذين يهتمون بالإنتاج وبالتعرف إلى لغة أجنبية غير مهيمن عليها جيداً. وكذلك يعرفه أولئك الذين يهتمون بالإنتاج وبإدراك كلام الصم أو الأشخاص الذين يهيمنون على التصويت هيمنة سيئة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى كيف تتحدد «الصواتة النحوية» للجملة البسيطة، أي كيف تتحدد القواعد التي تتضمن علاقات بين البنى الصيغية النحوية والبنى العروضية.

ومهما تكن النظرية التي نتبناها، وحتى إذا تركنا جانباً حالة «النظام» (صيغة الطلب، والأمر)، فإننا نستطيع أن نرى أن العبارة في الفرنسية أو في أي لغة أخرى، تحيل بادي ذي بدء إلى وزن العلاقة الإسنادية القائمة بوصفها إثباتاً إيجابياً أو سلبياً، أو إنها تحيل إلى غير الإثبات.

وإننا لنؤول العبارة في هذه الحالة الأخيرة بوصفها سؤالاً كلياً يتطلب جواباً إما بـ«نعم» أو بـ«لا» حول السمة الإيجابية أو السلبية إجمالاً للعلاقة. فنحن نتحدث غالباً عن «الصيغة الاستفهامية» أو عن «الصيغة التقريرية» للعبارة. وتتميز هذه الصيغ باستعمال مركب أو مقتصر على الواسمات الصرفية، وعلى نظام الكلمات والتنغيم.

وتستطيع الصيغة الاستفهامية في الفرنسية وفي غيرها من اللغات أن لا تكون موسومة إلا بالتنغيم، وعلى نحو أخص بصعود نغمي في نهاية العبارة وذلك كما في النطق المنتظر لعبارة «تمطر؟». وإن عبارتي «هل تمطر؟» و«أتمطر؟» لتستطيعان أن تمتلكا الترسيمة النغمية

الصاعدة نفسها. ولكنهما تستطيعان أن تتحققا في محيط هابط وذلك لأن الاستفهام تم تعيينه بأدوات أخرى.

ملاحظة: يجب أن نعلم هنا بأننا نعلم عن الاستفهام الجزئي عندما ينصب السؤال على عنصر ما من عناصر العلاقة الإسنادية. فنحن إذ نضع «موضوعاً»، أي شيئاً من المضمون، فإننا ننتظر «خبراً»، أي معلومات جديدة. وإننا لنستعمل، في الفرنسية، كلمات مثل «عندما»، «أن/ ماذا»، «كيف» «من» إلى آخره. وتعد الأبنية الصرفية النحوية أبنية متغيرة. ولذا فبإمكاننا أن نرى «يسافر متى؟»، «متى يسافر؟»، «متى يسافر هو؟»، «متى سيسافر؟»، «ماذا يفعل؟»، إلى آخره. ولكن جملاً مثل «يسافر هو متى؟»، «هل يسافر متى؟» تعد جملاً مستحيلة. وتمتلك كل هذه السلاسل عين الترسيمة الإيقاعية النازلة التي تمتلكها الجملة الإثباتية المتناسبة معها «يسافر غداً». ولذا، فإن الترسيمة الصاعدة تستلزم بعداً آخر.

ولقد يعني هذا أن المحيط النغمي الصاعد، أو الذي ينتهي بالصعود يتميز بالتساؤل «الكلي» غير الموسوم بأدوات أخرى، بينما النموذج إذا كان صاعداً أو هابطاً في نهايته، فإنه يستطيع أن يشترك مع كل عناصر العبارات الأخرى. وتنتمي هذه الظاهرة إلى النظام نفسه في الإنكليزية: لقد سمى جونيس المحيط «الصاعد - الهابط» "Tune 1"، و"Tune 2" المحيط الصاعد - الهابط - الصاعد الثانية.

وإن التغيرات الممكنة على هذه التغيرات الأساسية ستترافق أو ستميز التجمعات في داخل العبارة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطرق الأخرى التي تستطيع أن تقوم على العلاقة الاسنادية الأساسية. أو إنها ستكون مع تنظيمات استدلالية، ذرائعية مختلفة تماماً.

ولقد نستطيع أن ننظر مع كوليولي أن طرقاً أخرى ستتوالف فوق طريقة التوليد، وستتجمع في ثلاث مستويات يستطيع الأول والأخير منها أن يمتلكا سمات تنغيمة:

- «طريقة» تشير كيف يتصور المعبر العبارة في كليتها أو كيف يتصور العلاقة بين كلمات الإسناد إزاء «بعض»، و«الممكن»، «والتوجه-الإرادة»، و«الغرضية»، و«المحتمل» و«الواجب»، و«الرغبة - الأمر - الأمنية».
- «طريقة» لميدان «السببية»
- «طريقة» ذات نموذج «تثميني».

ونلاحظ أننا بهذا الإجراء نستطيع أن نعبر بالتدريج من الوجوه النحوية إلى الوجوه الدلالية الذرائعية. فنحن نستطيع في الفرنسية، أو في أي لغة من اللغات، أن نعبر عن موقف بوساطة أدوات لفظية، وذلك كما في هذه العبارة «لكي أحدث انطباعاً وأمتلك

الرضى، فأنا سأقول لكم إني جائع وإني أحب أن آكل شيئاً مباشرة بفضلكم». ولكن ربما يكفي التلفظ في الكلام بـ «أنا جائع» مع محيط نغمي معين. وإن تأثير الفعل في الآخر، وتجلي الانفعال، ليمكن أن يستدل عليهما باستخدام عناصر لفظية - نحوية يصحبها أولاً متغير عروضي تم الاستدلال عليه «بالثقل الدلالي» للكلمات المستعملة. ولكن المعالم العروضية وحدها تستطيع أن تكفي لملئ هذه الوظائف. فالمقصود هو «المعنى فيما يتعلق بالمواقف» التي ينقلها التنغيم.

ولقد اقترح بيبرليو نسقاً سماه «الصوتية الأسلوبية». وهو، فيما يخص الفرنسية، يتلخص فيما يلي:

إن المعالم الدالة هي التالية: المستوى النغمي المتوسط (مدونة)، والانزياح النغمي، وشكل المحيط النغمي (الذي يستطيع أن يُدخل النغمية، والوجه الزمني للمتغيرات الزمنية)، والكثافة العامة الوسطية، وانزياحات الكثافة، والوقف، والمدة الزمنية للعبارة. وسيثير التغير النسقي لهذه المعالم انطلاقاً من قيمة مرجعية تم الكشف عنها حول الإنتاج المقيم بوصفه «حيادياً» لعبارة عالية، تغيراً في تأويل السلوك الانفعالي. وتستطيع عبارة مثل «اشترى الطلاب الموسوعة اللغوية» أن تحيل إلى مختلف مواقف المتكلم، وذلك تبعاً «للتنغيم» المستعمل.

وهكذا، فإن الكلمتين «الفرحة» و«السخرية» ستتميزان بمتغير إيجابي لكل المعالم (ثمة معالم أخرى أكثر دقة ستسمح بتميزهما). ويتميز «الإعجاب» بمتغير إيجابي لكل المعالم باستثناء الانزياح النغمي الذي يصبح أقل أهمية. ويتميز «الغضب» بنقص في مدة التلفظ غير متغير في الانزياح النغمي ولكن بزيادة المعالم الأربعة الأخرى. ويتميز «الحزن» بمتغير سلبي للمعالم باستثناء المدة التي تزيد والكثافة الكلية التي لا تتغير. ويتميز «الخوف» بمتغير إيجابي للمعالم المحيطة كالانزياح والكثافة والمدة، بينما الانزياح النغمي فمختزل. وتتجلى «المفاجأة» من خلال متغير إيجابي للمعالم مثل الانزياح النغمي، والمحيط النغمي، والمدة، كما تتجلى من خلال متغير سلبي لمعالم الكثافة.

يلح فوناجي على أنه من الممكن تمييز التعبير من «الانفعالات» ومن«المواقف» عن طريق الفرق في استخدام الثابتة الصوتية. فالانفعالات الأولية مثل الفرحة، والغضب، والحزن، تستخدم معايير أخرى غير تلك التي تكون عروضية على نحو دقيق، مثل الهمس، والبناء البلعومي أو الخنيني. وإنه ليمكننا أن نقول في مثل هذه الحالة إن المتكلم يعبر عن انفعال لكي ينفصل بنفسه من غير أن ينتظر جواباً بالضرورة من المخاطب. وعلى العكس من هذا، ففي تعبير يحمل موقفاً مثل السخرية أو الجهود، فإن المتكلم يستخدم، وذلك بشكل تواضعي في لغة ما، ثابتات عروضية بشكل جوهري. وإنه لينتظر ردة فعل من

مخاطبه الذي يجب أن تتعلق الرسالة به: إن المقصود بكل دقة هو تجلي «وظيفة النداء».

■ انظر أيضاً كتاب: "I. Fonagy"

"La vive voix", Paris, 1981.

وإنه ليقترح عبارة «الروسم الغنائي» لوصف صور عروضية مستقلة يتميز الكلام بها على مستويات استدلالية مختلفة، وتداولية أو موقفية. يمكن العودة إلى: "P. Léon" في:

"de l'analyes psychologique à la catégorie auditive des émotions dans la parole".

وهو مقال كتب في عام 1976 وأعيد تناوله في:

"précis de phonostylistique, parole et expres-sivité". Paris, 1993.

كما يمكن العودة إلى "K. R. Scherer" في:

" Vocal affect expression: a review and a model for future research", Psychological. Bulletin, 99, 141-165, 1986.

وهو يناقش دور الثابتة العروضية ويقترح إطاراً منهجياً للعمل.

4 - الصوتيات النحوية

مهما كان المستوى اللساني للملاءمة، فإنه لمن البدهي بكل تأكيد أن القيم المميزة لا تكون هي عينها في لغة وأخرى. ذلك لأن المتغير نفسه يستطيع أن تكون له قيمة مختلفة. فإذا كنا سنقف عند حدود الصوتيات النحوية البسيطة، فيجب التذكير بأن بيير دولاتر في كتابه:

(Comparing the phonetic features of English, French, German and Spanish, Heidelberg, New York, Philadelphie, 1965).

وهو رائد الدراسات التنغيمية الأداتية المعاصرة، قد بين الفارق بين «النماذج التنغيمة» الخاصة بالفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والإسبانية. وحتى لو كانت القيم النغمية الوسطى، الأكثر والأقل، متطابقة، فإن «التصوير النغمي» العام، و«المحيط العروضي»، ليعد مختلفاً. وإن هذا ليعود في جزء كبير منه إلى الفارق في المغير النغمي بين أجزاء الكلمة تبعاً لكونها منبورة أو غير منبورة، وتبعاً للإيقاع القائم. وإنه لمن السهل معرفة الإيقاع والتنغيم الغريب ذلك لأن النموذج النغمي للغة الأولى، اللغة الأم، يستخدم في إنتاج اللغة الثانية. وإن النتيجة لتكون غريبة غرابة التعبير الذي يقول: «أزرق معطف»، وغرابة الإجابة التي تقول: «أنا! وأنت؟» رداً على السؤال: «من يريد منه؟».

وبينما كان من النادر أن تطرح في الكتب الوجيزة للقواعد مسألة التنغيم والنبر، فإننا

نلاحظ أنه منذ بداية القرن وفي الكتب الوجيزة للفرنسية المتكلمة، أي للمؤلفات المقدرة لتدريس الفرنسية للأجانب، فإننا نجد ترسيمات عروضية وتمارين تصب على التنغيم. وإننا لنلاحظ أيضاً أن النماذج التنغيمية في كل الأمثلة والتمارين تتناسب مع التقطيع النحوي للعبارات وللجمل البسيطة نسبياً، ومع النحو المعياري (إن انحدار الخطوط المائلة \ و / أو تلك التي لها شحطة / و \ ليعطي علامة خطية فاقعة على الحركة النغمية):

«إنه لمن أجل هذا \ فقد سافر \ من هنا /» (غرامون 1914).

«ويجب | / أن تتعود الأذن | / على الأصوات الغريبة | /».

(هـ. كلا نغاردت و م. دي فورميسترو:

"French Intonation Exercises", Cambridge, 1923).

«\ إن هذا الكتاب / سوف / يرى النور / في موسكو» (Manduel de français parlé, Moscou).

ليس هذا مصادفة، إذ المقصود بكل تأكيد هو «الصوتيات النحوية». فنحن نرى أنه توجد جمل حيادية، وصحيحة نحواً، ولها ضمناً هذا التناسب بالطرق الحديثة للصوتيات الأداتية، وجرى تحليل للإنتاج وللإدراك، كما وضعت أطروحة توليفية للكلام. وقد قام بهذا المعاصرون من المختصين بصوتيات الفرنسية المحكية، مثل:

J. Vaissière, G. Caelen, M. Rossi, A. Di Cristo, D. Hirst.

وهناك مدرسة إكس آن بروفانس التي أسسها:

G. Gaure, V.lucci, M. Contini, L.J. Boë.

وهناك مدرسة جرونوبل: وكذلك E. Garding. وكذلك مدرسة لاند في السويد. ومدرسة P. Mertens في بلجيكا.

ومنذ عام 1973 تم اقتراح نماذج للتنغيم في الفرنسية، وخاصة نماذج «آ. دي. كريستو»، و«ج. فيسيير»، و«ب. مارتان». ولقد أضيف إلى هذه النماذج فيما بعد نموذج «و. غردانغ». وهو نموذج مبني انطلاقاً من مقاربة تغييرية للسويدية ثم من دراسة تضادية بين مختلف اللغات.

وجدير بالذكر أن هذه النماذج إنما تم بناؤها انطلاقاً من جمل مكتوبة جوهرياً، ومبنية نحواً بشكل جيد، ومقروءة تبعاً لأسلوب يسمى «حيادي» من غير تجل خاص للتعبيرية. وإن هذه النماذج إذ ينظر إليها بوصفها «صوتية»، هي في الواقع نحوية وتتعلق بوظائف الأصوات: إنها تتعلق بالنبر الذي يتعلق هو نفسه بالتنظيم النحوي.

إن عالماً بعلم وظائف الأصوات مثل «ف. دل» (من مؤلفاته: «النبر في الجمل الفرنسية»، «الشكل المجهور للسان» «بنى التمثيل في علم وظائف الأصوات»، وقد اشترك فيها معه كل من «هيرست» و«فيرنيو»، باريس، 1984، ص 65-122) قد اقترح نموذجاً لعلم الأصوات الفرنسي يقوم النبر فيه دائماً في نهاية المقطع: إن مكان نبر الجملة وثقله يحددان (هما نفسهما تحددهما البنية النحوية) تراتبية نبرية تتناسب مع تقطيع ومع النبروتراتبية.

تستند نماذج «علم وظائف الأصوات» في الواقع إلى المتصور نفسه، ولكنها تصف ما يجري من منظور صوتي وتطبقه على مجموعات عروضية لا تتضمن، تحديداً، سوى جزء من الكلمة منبور ويقع دائماً في موقع نهائي. ولقد يعني هذا أن هذه النماذج محددة إذن. وتتناسب هذه المجموعات مع المقاطع ومع تراتبيتها وذلك بفضل العلاقة النسقية بين قيمة الثابتات العروضية والتراتبية النحوية.

لقد اقترح «آ. دي. كريستو» إدخال مؤشرات عروضية في قواعد إعادة الكتابة للمكون النحوي للقواعد التوليدية التحويلية.

تتقطع الجمل إلى مجموعات عروضية «م ع»، وتشكل وحدات فوق مقطعية يحددها متغير تصوري دال يتكون من ثابتة أو من عدد من الثابتات العروضية. ويوجد نموذجان كبيران لـ «م ع»: «م ع» مكونة، وهي تنتهي بصعود نغمي، ومجموعة نهائية تنتهي بهبوط نغمي. وتصف صورة الـ «م ع» مصطلحات قيم الثوابت العروضية وعلاقاتها بمختلف مواقع «م ع». وتدل هيئة الـ «م ع» النهائية إذا ما كانت الجملة تأكيدية، أو استفهامية، أو طلبية، وإنها لتحدد «حدوداً نهائية» / ./. وإن هيئة الـ «م ع» غير النهائية لتسمح بتحديد «حدود غير نهائية»، سواء كانت «كبرى» /11/ أم كانت «صغرى» /1/.

وتتناسب هذه الـ «م ع» مع مكونات نحوية للجملة البسيطة: تنتهي الجملة التأكيدية بـ «م ع» نهائية تتحدد بـ /./، بينما ستتحدد المكونات بحدود غير نهائية تكون فيها كبرى بين المقطع الاسمي والمقطع الفعلي أو قبل المقطع الجري في المقطع الفعلي، وتكون فيها «صغرى» بين الفعل والمقطع الاسمي للمقطع الفعلي. ويمكن للجملة إذن أن تتمثل على النحو التالي:

«سلفي /1/ قابلت آن /11/ في المختبر /./».

وإننا لنرى جيداً كيف تستطيع هذه الحدود أن تدخل إلى قواعد مكونات وظائف الأصوات التي «تؤول» التحليل المعطى بالمكون النحوي وذلك لتعيين لفظ الجملة المقصودة.

يصف «فيسيير» الحركات النغمية بالمصطلحات التالية: «صعود» (وعامودي)، «هابط» (ونزول)، «سطح». وتمثل الكلمة وحدة الوصف الأساسية. وتسمح مختلف

الحركات بتحديد أربع «نماذج» أساسية:

ن 1= ص + هـ + ص.

ن 2= ص + ن + عامودي و ص.

ن 3= ن + نزول.

ن 4= ص + هـ.

وتتكون العبارة من سلسلة من النماذج: «ن 1» يمكن تصوره بوصفه كلمة ذات نغم صاعد (سؤال أو القسم الأول من جملة تنتظر بقية)، «ن 4» بوصفه كلمة نغمية هابطة (جواب أو نهاية جملة تأكيدية). ولا يستطيع «ن 2» و«ن3» أن يلتقيا إلا في داخل جملة ولا يمكن لهما أن يُلفظا بشكل واعٍ وسهل إلا بوصفهما «ن1» و «ن4».

وتتواشج هذه النماذج:

-ثمة مقطع كبير غير نهائي ينتهي بصعود، أي بـ«ن1» أو بـ «ن2» (عامودي + نزول).

– تتميز الجملة الاستفهامية بترسيمة عامة من نوع «ن1»، بينما التأكيدية فتتميز بـ «ن4».

ويتعالق تتابع النماذج مع البنية النحوية للعبارات. ويمكن تمثيل المثل السابق على النحو التالي:

«سيلفي (ن2) قابلت (ن3) آن (ن2) في المختبر (ن4)».

ولقد استعمل «ي. غاردانغ» بالنسبة إلى الفرنسية النموذج المستعمل لوصف المتغيرات التي تختلف بتحقيق النبر النغمي للسويدية. وتسجل كل عبارة في «شبكة» تمثل «الميل الطبيعي» للتكرار الأساسي. ويتمثل هذا الميل في ممر تحدد خطه الأعلى القيم الملموسة على أجزاء الكلمات المنبورة، كما يتمثل الخط الأسفل بالقيم الملموسة على أجزاء الكلمات غير المنبورة. وهكذا تتحدد الحدود العليا والدنيا للسجل العادي للمتكلم. ويعد هذا الممر نفسه داخلاً في ممر أكثر عرضاً ويترك مكاناً للمتغيرات التداولية والوقفية (تبئير، تفخيم، إلى آخره). وحول هذه الخطوط تمت الإشارة إلى القيم التي تشكل هدفاً تم بلوغه. وهي القيم الأكثر ارتفاعاً والتي توجد فوق أجزاء الكلمات المنبورة والواقعة بدهياً في نهاية المقطع. وفي الجملة التقريرية البسيطة، فإن النقطة الأكثر علواً، أي «المحور»، إنما توجد في نهاية المقطع الاسمي للمسند إليه.

إن «ب. مارتان» (وخاصة في «من أجل نظرية للتنغيم: هل التنغيم بنية ملائمة

للنحو؟»، «التنغيم». «من السمعيات إلى الدلالة»، «م. روسي» ص/ 234-271/، الفصل / III/-2 باريس، 1981. وفي:

"Phonetic realisation of prosodic cnotours in french", Speech Communication, 1, 1982, p 283-294).

وقد اقترح النظرية الصوتية النحوية الأكثر إعداداً والأكثر بساطة في الوقت نفسه. ومنطلقاً من المقال الذي كتبه «س. كارسيفيسكي» («حول وظائف أصوات الجملة»، في «حلقة براغ اللسانية»، 4، 1931، ص/ 188-1227)، فقد رأى أن العبارة تتكون من عنصرين ينتميان إلى طبيعة مختلفة هما الأطروحة والجملة. وإن من وظيفة الجملة أن تشير إلى التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى للمعنى الذي يكوِّن العبارة. فدالها هو المحيط التنغيمي، وأما مدلولها فهو التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى. وأما الأطروحة فهي متوالية من الوحدات المنظمة، غير المصنفة. وإننا لنستطيع إذن أن ننظر إليها بوصفها التسجيل الصوتي للعبارة. فدالها هو دال لعبارة من غير وسيط عروضي، ومدلولها هو سلسلة من وحدات المعنى.

«ويشتمل تحليل وظائف الأصوات، في هذا المتصور، على إنشاء العلاقات المتبادلة الموجودة فرضياً بين التنغيم (الدال) والتصنيف التراتبي لوحدات المعنى (المدلول)».

وبفضل المحيط العروضي لجزء الكلمة النهائي، وهو منبور تحديداً، فإن العبارة تتميز بوصفها «تقريرية»، و«استفهامية»، و«طلبية»، أو«حيادية». فإذا استعملنا تمثيلاً لوظائف الأصوات له «سمة تمييزية»، فإن الحركة الغنائية للمحيطات النهائية «م.» تستطيع أن تتمثل من خلال سمتين قطبيتين «+أو - صاعد» و«+ أو = متسع» تعينان درجة الانحدار. وإنها لتكون جميعاً «= أقاصي»، أي بعيداً عن التكرار الأساسي الوسطي للعبارة. ولقد يعني هذا أن المحيطات توصف إذن بالتبادل بوصفها / -صاعد، - متسع/ ،/ + صاعد، متسع / ، / - صاعد، +متسع / ،/ + صاعد، - متسع/.

إن مثل هذه الوحدة النبرية التي تتميز بسمات غنائية، لتشكل «كلمة عروضية». فإذا كان لا يوجد سوى كلمة عروضية واحدة في العبارة، فإن دورها لا يشتمل إلا على الوجهة الأساس لهذه العبارة. وستكون البنينة الفعلية النحوية أو الموضوعاتية موسومة بإنجاز كلمة عروضية ثانية تشكل المصطلح الأول للعلاقة مسند إليه / مسند، أو للعلاقة موضوع/ خبر. وأما اتجاه الحركة الغنائية، فسيكون على عكس ذلك الذي تحمله الكلمة الغنائية النهائية. وإن هذا التباين في الانحدار ليشير إلى أن العنصرين المقصودين يقيمان علاقة ارتباط، أي إنهما يكونان على مستوى التحليل النحوي نفسه.

وعندما تكون العبارة مثلاً مكونة من أربع كلمات عروضية متتابعة، وتتناسب مع أربع وحدات بنيوية صغرى حاملة للمعنى، "ABCD"، وإذا كان لكل الكلمات العروضية الحركة النغمية نفسها، فذلك يعني أنه لا توجد علاقة بينها. وستكون هذه حالة من حالات الإحصاء A(\) B(\) D(\) أو A (/) B(/) C (/) D (/). ونجد أن حركة الكلمة الأخيرة تشير إلى نهاية العبارة وهيئتها.

العلاقة الاسنادية التقريرية موسومة بترسيمة صاعدة - هابطة (\ /)، والتي يكون أعلاها، أي نقطة تغيير الاتجاهات إذن، واقعاً في نهاية عنصر انطلاق العلاقة. وتبعاً للأطوال المتبادلة لمقطع المسند إليه ومقطع المسند، فإننا سنحظى بدهياً بالترسيمات الممكنة التالية: A(/) BCD"(/ \)

أو ABC(/) D (\)

وبالتعارض مع الكلمة العروضية النهائية، فإن الكلمات العروضية الداخلية تكون جميعاً كلمات «قصوى». وإننا لنميز بين أربع تبعاً لتوليف السمات العروضية. فهناك محيطان يعدان صاعدين: c1 = «صاعد، +متسع»، وc3 = « + صاعد، - مستع». وهناك محيطان هابطان: c2 = «- هابط، +متسع»، وc4 = «- صاعد، - متسع». وتتناسب المحيطات «+ متسع» مع الحدود المقطعية ذات المستوى الأدنى للتحليل. (ومن أجل أسباب تتعلق بالمتصور، فإن المحيطات التي تتميز بانحدار أكثر ضعفاً أيضاً تختزل إلى c3 و c4). وأما الاتجاه «+ أو - صاعد» فيفرضه اتجاه المحيط التالي الواقع في المستوى نفسه من البنية النحوية.

وتبرز الأمثلة التالية التناسب بين البنية النحوية والبنية العروضية في العبارة التقريرية من خلال أربعة مقاطع:

«إن أطروحة (c4\) بريجيت (c1/) قد نوقشت (c3/) في سويسرا (Cod\)».

«نشر (c3/) غريغوار (c1/) مجموعة (c3/) شعرية (Cod/)».

«إن الأعمال (c3/) الكاملة (c2\) لغريغوار (c1/)، قد ظهرت (Cod\)».

«إن آن (c1/)، وبريجيت (c1/)، وسيلفي (c1/)، قد سافروا (Cod/)».

وفي حالة العبارات التي تنتهي بمحيط صاعد، كأن يكون المقصود مثلاً عبارة استفهامية، فسيوجد قلب للانحدار (وهذا يعني إذن تغير في المحيط) وذلك للحفاظ على التباين. وبهذا يمكن تمثيل الأول على هذه الصورة ويمكن تحليله إذن:

«إن أطروحة (c3/) بريجيت (c2\) قد قدمت (c4\) في سويسرا (Coi/)؟».

يجب الإلحاح بأن تباين الانحدار يقوم في قلب كل وصف صوتي نحوي لأنه يشير إلى علاقات الترابط بين المقاطع المتعاقبة وذلك بعيداً عن النحو المعياري الدقيق: إن متوالية وظائف الأصوات «العروض الانفعالي» ليس عبارة جملية، سليمة، وتامة، أو أيضاً ليس «ناصلاً» إلا إذا كان مزوداً بنموذج عروضي «صاعد - هابط». وبقول آخر إلا إذا كان مكوناً من كلمتين عروضيتين في حالة تباين انحداري.

تعد هذه النماذج، باستثناء بعض الفوارق، متعادلة، وذلك كما يظهر هذا المثل التالي:

	ستسافر	إيزابيل	الجمعة
«ف. دل» (نبر)	3	1	2
«آ. دي كريستو»	/11/	/1/	/0/
«ج. فاسيير»	p3	p2	p4
«ب. مارتان»	\(c3)	\(c1)	\(Cod)

5 - التنغيم والالتباس

لقد استعملنا هذا النوع من التحليل لإزالة الالتباس عن العبارات التي تحتوي على تتابع الأصوات نفسه، وعلى الوحدات البنيوية الصغرى نفسها، أو «لإزالة الالتباس النحوي».

إننا نستند عموماً إلى ثلاث مجموعات صوتية "I + II + III". ويعد فيها التراتب النبري أو نموذج «الكلمة العروضية» معلماً للتراتب النحوي ويشير إذن إلى نموذج العلاقة بين العنصر "III" والعناصر السابقة. فالمتوالية، مثلاً، «البائع (I) السجاد (II) اختار (III)» سيكون لها ترسيمة نبرية «1-2-3» إذا كان بائع السجاد هو الذي تم اختياره، أو في الجملة المعروفة جيداً «الجميلة (I) تغلق (II) الشراع (III)» ثمة ترسيمة هي «1-3-2» وتدل أن (I) هو المسند إليه في الجملة، وأن (II) هو الفعل، وأن «الـ» هو أداة تعريف المجموعة الاسمية (III)، بينما الترسيمة «1-2-3» فتدل أن (I) هو المحدد لـ(II) وذلك لتشكيل مقطع المسند إليه في الجملة، وأن «الـ» هي الضمير المقيد وموضوع الفعل (III).

فإذا قلنا إن التراتبية النبرية أو العروضية تتناسب مع التراتبية النحوية، فمن الأفضل الحديث عن «تحييد» تعارض النماذج العروضية وذلك عندما يكون النموذج ناتجاً، وليس التباساً. وفي الواقع، فإن التحليل الصوتي النحوي يعطي ترسيمتين مختلفتين بالنسبة إلى العبارتين المقارنتين، ولا يمكننا أن نتكلم عن التباس نحوي. فالمتكلم في الكلام الواقعي

يفرق أو لا يفرق بين النموذجين العروضيين تبعاً لمعنى الجملة. ولقد بينا أن أحد النموذجين لا يحيل إلا إلى بنية نحوية، وهذا يعني إلى معنى واحد إذن، بينما الآخر فيستطيع أن يحيل إلى بنيتين نحويتين، وإذن إلى معنيين. وإننا لنجد هنا حالة من «الحياد» مع إنجاز«موسوم» وإنجاز «غير موسوم».

وفي هذه الحالات التي يميل فيها عنصر نحو خط تلاقيه في البقية الخطية التي تشكل الكلام، فثمة قطيعة بعد العنصر (II)، أي توجد ترسيمة «1-2-3» تشير بأن (III) تُحمل على العنصر المبعد (I) وليس على العنصر(II) وإنها لتكوّن سمة الترسيمة «الموسومة». وتستطيع القطيعة المنجزة بعد (I)، أي الترسيمة «1-3-2» إما أن تدل أن «(II)+(III)» يدخلان في علاقة مع (I)، أي أن (III) يتعلق بالعنصر الأكثر قرباً (II)، وإما أن لا تدل على علاقة صوتية نحوية محددة لأن هذه الترسيمة تتناسب مع الخط العروضي الهابط «الطبيعي». وهذا يبرر جيداً استخدام المصطلح «غير موسوم». والترسيمة «1-2-3» ترسيمة موسومة ولا تستطيع أن تحيل إلا إلى المعنى الذي تعطيه العلاقة بين (I) و(III). وأما الترسيمة «1-3-2» فغير موسومة وتحيل بالفعل إلى بنيتين نحويتين، وهذا يعني أنها تحيل إذن إلى معنيين ممكنين.

لا يعي السامع ولا المتكلم بالضرورة «ضوابط القواعد»، ولا حتى الضوابط الصوتية النحوية التي يستخدمونها. وإنه لمن النادر أن تثير عبارة «محينة» وقد لفظت في موقف معين التباساً فتحيل إلى تأويلين ممكنين. وإن السامع لن يستطيع ان يؤول إلا بشكل واحد حتى ولو كان النموذج العروضي«غير صحيح» من منظور الضابطة الصوتية الصرفية. وربما ستسمح عناصر أخرى، قد تكون ذرائعية أو فوق لسانية، بالتأويل الجيد عندما يوجد ثمة حياد للإنجاز العروضي.

ويمكن استعمال هذه النماذج في نسق إذن وذلك في إنتاج محاكاة للكلام الإنساني على نحو خاص في إطار ما نسميه «أطروحة انطلاقاً من النص». والمقصود هو محاكاة، إذا قبلت بالنسبة إلى جملة جد قصيرة، فإنها ستصبح بسرعة رتيبة ومملة بسبب سمتها الآلية، وهذا يعني إذن أنها ستصبح لا تطاق وغير مفهومة مع عبارة طويلة طبيعيا. والأفضل من هذا، إنها ستجعلنا نفكر بالأداء غير التعبيري للمثلين عند ما يؤدون دور بعض الشخصيات.

يمكن لمثل هذه النماذج أن تستعمل بصعوبة في المعرفة الآلية بالكلام الطبيعي والعفوي. والسبب لأنها لا تستطيع أن تأخذ في الحسبان الواقع الاستدلالي والذرائعي للإنتاج الشفهي الذي لم يصنع فقط من ترابط جمل مقروءة معيارياً، و تتضمن على الدوام جزءاً من التعبيرية غير متوقعة. ولكنها تستطيع أن تكون كافية نسبياً بالنسبة إلى عبارات جد قصيرة مثل الأوامر.

إن تمثيل التنويعات العروضية الملائمة وتوقعها على كل مستويات النشاط اللساني، يبدو أمراً ممكناً لو لم يكن الكلام مكوَّناً إلا من عبارات ملفوظة تبعاً لطريقة ينظر إليها بوصفها «حيادية»، أي لو لم تكن مراقبة إلا من قيود ذات نظام لفظي أو نحوي والذي انطلاقاً منه ستكون الانزياحات ممكنة تبعاً لمواقف تداولية محددة عموماً. ولكننا نعلم جيداً أن كل عبارة إنما يتم إنتاجها في إطار شروط غير نهائية أو أقل تحديداً: أي وظيفة يستدعيها المتكلم، هل هي ذاتية الدلالة فقط، أم انتباهية، إيحائية، شعرية؟ وما هو الموقف الذي يعبر عنه بوعي وبغير وعي، وفي أي لحظة؟

يمكننا أن نشرك سمات عروضية مع مختلف وظائف اللسان ومع التعبير عن المواقف والانفعالات، ولكن لا يمكننا أن نتوقعها لأننا لا نستطيع لا أن نتنبأ ولا أن نعرف حتى يريد المتكلم أن يظهر تغييراً في الوظيفة أو الموقف، ولا أن نعرف أي حل واقعي سيتبناه. ولنقل، لكي نفسر «د. بو لانجيه»، إننا لا نستطيع فعلاً أن «نتوقع التنغيم» إلا إذا قرأنا في رأس الناس.

6 – التحليل العملي للعروض

تستطيع الثابتات السمعية للكلام أن تكون مرئية، وذلك في «زمن واقعي» أحياناً، ثم مقدر بشكل دقيق بفضل معدات تقيم تنافساً فوق حاسوبات دقيقة بين أجهزة القياس الكلاسيكية، والقباسية مثل مكشاف الذبذبة ومسجل الذبذبة، ومرسمة الطيف، ومقياس الكثافة، ومحلل النغم.

ولقد صارت بادية للعيان على المسار «0» علامة الكلام تماماً كما يمكن أن نثبتها على شاشة مكشاف الذبذبة. ولدينا على المسار «1» تحليل تسجيل ذبذبته من خلال «تصفية عريضة» تسمح بتقييم السمات الطيفية «للصوتيات». وأما «التقطيع» فيقوم على علامة الكلام مستعيناً بالطيف. وهكذا، فإننا نستطيع أن نقيس المدة الزمنية للمقاطع المتصورة، سواء كان ذلك من منظور مادي عندما نهتم بتنوع الأحداث السمعية (صمت، مقاطع ثابتة، مقاطع غير ثابتة)، أم كان ذلك من وجهة نظر لسانية عندما نكرر الصوتيات، وأجزاء الكلمات، ومجموعات أجزاء الكلمات، والكلمات، والمقاطع، إلى آخره. وهكذا، فإنه يمكننا أن ننجز «تقطيعاً» و «عنونة» في مستويات مختلفة.

ولدينا فوق السبيل «2» تنويعة الكثافة المقاسة بوحدة القياس «ديسيبل» النسبة.

ويجعل السبيل «3» تنويعة «التكرار الأساسي» لعلامة الكلام مرئية. وهي علامة تستطيع أن تكون مؤولة بتتابع «السياقات العروضية». ولقد أعطى للعلاقة استخلاصها إجراء حسابي يستعمل «الوظيفة المشطية». وهو إجراء اقترحه «ب. مارتان»، ويسمح بقياس

صالح ودقيق للتكرار الأساسي.

وأما السبيل «4» فمكرس هنا لطيف «التصفية الضيقة» والتي تسمح بجعل «التناغمات» مرئية وبمطابقة الهيئة العامة للتنوع العروضي.

التحليلات آنية. فإذا كبرنا آثارها، فإننا نستطيع أن نثمن التنويع المصاحب لمختلف الثابتات. وسيسمح التحليل الرياضي لتكميم القيم المقاسة قطعة فقطعة أن يعد العلامة، وأن يحسب القيم الوسطى، والقصوى، والانزياحات، والانحدارات، والعلاقات، إلى آخره.

وإننا لنستطيع، انطلاقاً من هنا، أن نقترح تمثيلاً يقوم على تتابع المحيطات العروضية مثل تلك التي اقترحها «ب. مارتان»، أو تلك التي تمت ملاحظتها فوق شبكة من تعاقبات «نقاط تغير الاتجاه»، «أعلى» و«أدنى».

■ **يمكننا أن نراجع غير النصوص المذكورة في المقال:**

حول الفرنسية:

M. Callamand, L'Intonation expressive, Paris, 1973; F. Carton, M. Rossi, D. Autesserre et P. Léon, Les Accents des Français, Paris, 1983; P. Delattre, Comparing the Phonetic Features of English, French, German and Spanish, Heidelberg, New York, Philadelphie, 1965; P. Delattre, "Les dix intonations de base du français", French Revie, 40, 1-14, 1966; P. Delattre, "La nuance de sens par l'intonation", French Review, 41, 326-339, 1967; P. Delattre, "L'intonation par les oppositions", Le français dans le monde, 64, 1-13, 1969; I. Fómagy et P. Léon, l'Accent en français sontemporain, Studia phonetica, 15, Montréal-Paris, 1980; G. Konopczynski, Le Langage émergent: caractéristiques, Hambourg, 1991; V. Lucci, Etude phonétique du français contemporain à travers la variation situationnelle, Grenoble, 1983. M. Martins-Baltar, De l'énoncé à l'énonciation, une approche des fonctions énonciatives, Paris, 1977; P. Mertens, "L'intonation", in C. Blanche-Benveniste, M. Bilger, C. Rouget et K. Van den Eynde (eds.), Le franais parlé, Etudes grammaticales, chap 4, 159-176, Paris, 1990; M. Rossi, "L'intonation et l'organisation de l'énoncé", Phonetica, 42, 135-156, 1985; M. Rossi, "Peut-on prédire, l'organisation prosodique du langage spontané?", Etudes de linguistique appliquée, 66, 20-48, 1987; P. Touati, Structures prosodiques du suédois et du français, Lund, 1987; J. Vaissiere, "La structuration acoustique de la phrase franaise", Annale della Scuola Normale Superioure di Pisa, série 3, X-2, 529-560, 1982; P.Wunderli, K. Benthin et A. Karash, Französiche Intonationforschung, Tübingen, 1978.

مراجع عامة:

Référnces générales: D. Bolinger, Intonation, Harmonds worth, 1972; D. Bolinger, Intonation and its Parts. Melody in Spoken English, Londres, 1986; D. Bolinger, Intonation and its Uses. Melody in Grammar and Discourse, Stanford, 1989. D. Brazil, M. Coulthard et C. Johns, Discourse Intonation and Language Teaching, Londres, 1980; D. Crystal, Prosodic Systems and Intonation in English, Cambridge, 1969; A. Cruttenden, intonation, Cambridge, 1986; E. Garding, "Contrastive prosody: a model and its application", Studia Linguistica, 35, 146-166; D. Hirst et A. Di Cristo, Intonation Systems: A Survey of Twenty Languages, Cambridge (sous presse); D.R. Ladd, The Structure of Intonational Meaning, Bloomington, 1978; I. Lehiste, Stuprasegmentals, Cambridge, MIT Press, 1970; P. Léon, G. Faure et A. Rigault, Prosodic Frature analysis/Analyse des faits prosodique, studia phonetica 3, Montréal, Paris, 1970; P. Léon et P. Martin, Prolégomènes à l'étude des structures intonatives, Studia phonetica 2, Montréal, Paris, 1969; P. Léon et M. Rossi, Problèmes de prosodi, vol. 1 et 2, Studia phonetica 17 et 18, Montréal, Paris, 1979; L.R. Waugh et C.H. Van Schooneveld (eds.), The Melody of Language, Baltimore, 1980.

وحدات دالة

UNITÉS SIGNIFICATIVES

إننا نفهم من هذا وجود كينونات تستجيب للشرطين التاليين: الأول سلبي. ويجب على الوحدات فيه أن لا تبنيها الذات المتكلمة في اللحظة التي تتكلم فيها، ولكن أن تنتمي إلى مخزون تزودها اللغة به وهي تختار منه. وهكذا، فإن المتكلم الفرنسي يجد في اللغة كلمات مثل «حصان» و«أبيض»، ولكنه يبني منهما المجموعة «حصان أبيض»، كما يبني كل الجمل التي تظهر هذه المجموعة فيها. والثاني، وهو إيجابي. فالوحدات الدالة تظهر، في الوقت نفسه، من خلال المقاطع المرئية لسلسلة الكلام، وهي لها من جهة أخرى خاصية امتلاك معنى.

ملاحظة: إن تحديد فيما إذا كان هذا المقطع أو ذاك من العبارة يلبي أولا الشرط الأول المعلن عنه هنا (أن يكون «مزوداً بوساطة» أو «موجوداً في» اللغة) فإن هذا يستلزم تمثيلاً مسبقاً لما تكونه اللغة. ويمكننا أن نقول إن المتكلم الفرنسي يجد، في معرفته اللغوية الكلمة «سنأكل»، ولكننا نستطيع أن نقول أيضاً إنه يبنيها بنفسه متبعاً ترسيمة للبناء تفرضها اللغة عليه، كما هي تفرضها عليه من أجل بناء الجمل. ومن هنا ينشأ الشك الذي سنراه حول ما يجب النظر إليه بوصفه وحدات دالة.

لقد اتفق معظم اللسانيين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن الثامن عشر على التفكير بأن الوحدة الوحيدة الدالة هي الكلمة: إننا نبني الجمل باستخدام الكلمات. فإذا كانت الكلمة قابلة للتفكيك، فإنها تفكك إلى وحدات غير دالة (أجزاء الكلمة، الحروف). ولذا، فإن تعريف الكلمة يبقى مضمراً على وجه العموم. وإن تقسيم العبارة إلى كلمات يبدو أنه يتمتع بضرب من البداهة تعفينا من كل تعريف، أو من أي تمييز واضح. ويستند هذا التقسيم في الواقع ليس إلى تقليد كتابي فقط، أقيم بصلابة منذ عصر النهضة، ولكن إلى ظواهر في التلفظ لا اعتراض عليها: الكلمة هي وحدة التنبير (لا تنسب اللغات ذات النبر عموماً سوى

نبر أو على الأقل سوى نبر قوي إلى كل كلمة). وبالإضافة إلى هذا، فإن بعض التغييرات لا تنتج إلا على حدود الكلمة (إن التمييز، في الألمانية مثلاً، بين الصوت "d" والصوت "t" قد تم إلغاؤه فقط في نهاية الكلمة).

ملاحظة: يفضي تعريف الكلمة بوصفها وحدة نبرية، بكل دقة، إلى عدم النظر إلى الكلمات المقيَّدة بوصفها كلمات، أي إلى الوحدات الدالة غير المنبورة والتي تشكل مجموعة يتم التلفظ بها مع كلمة سابقة (كالموصولات مثل الـ"Je " في "dis -je" والـ"not" في الإنكليزية cannot) أو مع كلمة لاحقة (كالملحقات مثل الضمائر الفرنسية: me, te, se، إلى آخره). وأما الضمائر المنبورة مثل: toi, toi, moi، إلى آخره فيقال عنها، معارضةً، غير منبورة.

هذا هو الحدث اللساني المقارن الذي فرض فصل الكلمة وتوزيعها إلى وحدات دالة أكثر بدئية. وبالفعل، فإن مقارنة لغتين مختلفتين ابتغاء إنشاء قرابتهما لا يمكن أن يتم كلمة كلمة، ولكن بين جزء من الكلمة وجزء من كلمة أخرى.

ملاحظة:

لقد أشار ترغوت من قبل (مقال «الاشتقاق» في الموسوعة، ص 99) أنه يجب على الاشتقاقي إذا كانت الكلمة مشتقة «أن يدعوها إلى أصلها فيعزلها عن هذه العملية التي تجعل لها نهاية، وعن الإعراب القاعدي الذي يُنكرِّها. أما إذا كانت مركبة، فيجب الفصل فيها بين مختلف الأجزاء». ونجد، في المسار نفسه «آديلونغ»: "Minthridate". note, p.) (XII, Berline, 1806 يسخر من الأشخاص الذين يقاربون الفعل الألماني «packen – أخذ» من اليونانية «a pago – رفع»، ولا يلاحظون أن الكلمة الثانية ما إن تحلل (ap - ago) حتى يكف كل واحد من عناصرها عن التشابه مع الفعل الألماني.

ولقد كان أمراً قاطعاً اكتشاف القرابة بين معظم اللغات الهندو-أوربية الحالية والسانسكريتية: إن الجمع الداخلي للكلمة في السانسكريتية لأمر مدهش على نحو خاص، فقد كانت عناصره المختلفة الدالة متجاورة غالباً بعضها إلى جانب بعض بشكل بدهي. وهذا ما يجعل المرء يظن أن أقل تمييز في اللغات الحالية إنما هو حادث يعود مصادفة إلى التطور الصوتي. ويميز معظم المقارنين في داخل الكلمة نموذجين من المكونات: العناصر التي تدل على المفاهيم أو الفئات ذات العلاقة بالواقع («أكل» في «سيأكلون»)، والسمات القاعدية التي تدل على فئات التفكير، ووجهات النظر العقلية التي يفرضها العقل على الواقع. أما الأولى، فتسمى في الألمانية Bedeutungslaute (وتعني حرفياً «أصوات تقول المعنى»)، وهي تسمى في التقاليد الفرنسية radicaux «جذور الكلمات» أو sémantèmes

«معينات» (وهو مصطلح يحيل باشتقاقه الإغريقي إلى فكرة المعنى). وأما الثانية، فتسمى في الألمانية Bedeutungslaute (وهي تعني حرفياً «أصوات تقول العلاقة») و morphèmes «الوحدة البنيوية الصغرى» (وهي تحيل من خلال الإغريقية إلى فكرة الشكل). وبالنسبة إلى بعض القواعديين الفلاسفة، فإن وحدة هذين العنصرين في الكلمة تعكس هذا الاشتراك في المضمون التجريبي وفي الشكل القبلي، والذي، وتبعاً للتقاليد الكانتية، يسم أي فعل من أفعال الإدراك. وأما فيما يتعلق بالوحدات البنيوية الصغرى، فقد صار معتاداً أن نميز فيما بينها التصريف -أي الذي يشكل جزءاً من النسق الإعرابي أو التصريفي- والزوائد التي لا تدخل في الأنساق. ففي كلمة «insonorieront - سيخمدون الطنين» نجد أن «sonor - طنان» هو وحدة الدلالة، وأن "r" و "ont" تصريف، بينما "in" و "is" فزوائد، وبالإضافة إلى هذا، وتبعاً لظهور الزوائد قبل الوحدة الدالة أو بعدها، فإننا ننظر إليها بوصفها إما سابقة (-in)، وإما بوصفها لاحقة (-is). وتسمى إضافة الزوائد عموماً «الاشتقاق» (يعد الفعل insonoriser إذن اشتقاقاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "sonor-ité" أو "in-utile"). وإننا لنتكلم عن التركيب عندما تكون وحدتان دالتان ملتصقتين، مباشرة أو غير مباشرة، الواحدة مع الأخرى، مثل: «porte-drapeau - حامل العلم» أو «pomme de terre - بطاطا».

ومع الاحتفاظ بفكرة ضرورة تفكيك الكلمة، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين يرفضون التصنيف السابق، زاعمين بأنه يصلح في أحسن الأحوال بالنسبة إلى لغات العصور القديمة الكلاسيكية، وأنه أدخل إلى اللغات الهندو-أوربية الحديثة عن طريق إسقاط الماضي في الحاضر(وهذا الأمر يقوم على النقيض من مبدأ الوصف الآني المحض). وأخيراً، فإنه لم يعد له معنى في كثير من اللغات غير الهندو-أوربية. وهكذا يسمى غالباً الآن بالاسم نفسه كل الوحدات الداخلة في الكلمة: إننا نتكلم في الإنكليزية عن الوحدة البنيوية الصغرى أو أيضاً عن اللاصقة، ونتكلم في الفرنسية عن الوحدة البنيوية الصغرى أو عن العنصر المركب.

أما فيما يتعلق بطبيعة الوحدات الدنيا الدالة، فإننا نجد أنفسنا أمام تعاقب نظري - وهو لن يكون من غير نتائج عملية بالنسبة إلى مطابقاتها. فهل المقصود هو كينونات مادية، منظورة (أي هي دوال إذن بالمعنى الذي يقصده سوسير)، ويوجد مشتركاً معها معنى؟ أم إن المقصود هو علامات (بالمعنى الذي يقصده سوسير)، أي كينونات لا دلالية ولامادية، ولكن لها تجليات في هذين الميدانيين؟ وتختار اللسانيات التوزيعية الأمريكية الطريق الأول، وترى الوحدة الدالة بوصفها مقطعاً من سلسلة الكلام، وتنقل معنى خارجاً عنها. وهذا ما يطرح مشكلة إذا ما أردنا أن نقدم أن المقاطع المادية المتميزة تستطيع أن تنقل المعنى نفسه (وهكذا فإن الـ "i" في "ira" والـ "all" في "allons" يشيران إلى المتصور aller -

ذهب». وإن الشخص وزمن الفعل هم اللذان يحددان الاختيار بينها). وكذلك كيف يمكن أن نقدم تلكم القضية. إن لدنيا عنصراً صوتياً غير قابل للتحليل ويستطيع أن يحمل في الوقت نفسه عدداً من المعاني المتميزة بوضوح (ومن هذا القبيل الـ"a" في اللاتينية «bona - صالحة»، فهي تشير في الوقت نفسه أن الصفة تبع للجنس «مؤنث» في حالة التسمية، وإلى العدد «مفرد»)؟ وإن هذا التباين بين الوجه الصوتي والدور الدلالي للوحدة البنيوية الصغرى قد قاد بعض: الأمريكيين إلى تعقيد جهازهم الاصطلاحي. فهم يسمون «وحدة بنيوية» كل وحدة صوتية دالة والتي لا يمكن أن تحلل إلى عناصر صوتية دالة أكثر صغراً (ومن هذا، نجد الـ "I" والـ "all" والـ"a" في الأمثلة السابقة، وهي تمثل وحدات بنيوية). وحينئذ، سنعيد تعريف الوحدات البنيوية الصغرى بوصفها طبقات أو مجموعات من الوحدات البنيوية. ويمكننا القول تنتمي وحدتان بنيويتان إلى الوحدة البنيوية نفسها (وهما تسميان في هذه الحالة بديلاً صرفياً) إذا كانتا تحملان المعلومات الدلالية نفسها، وإذا كان تبادلهما، إما غير ممكن على الإطلاق في السياق عينه، أو إما هو ممكن في كل سياق من غير تغيير في المعنى. وهذه هي حالة "i" و"all"، فهما لا يمكن أن يتبادلا على الإطلاق، والسبب لأن الشخص وزمن الفعل فرضاهما. وهذه أيضاً حالة شكلي السلب في الفرنسية "ne...pas" و"ne...point"، حيث هما قابلان للتبادل دائماً). وأما فيما يتعلق بالوحدة البنيوية المحملة بمعلومة متنوعة، فإننا ننظر إليها، على الرغم من كونها غير قابلة للتحليل إلى عناصر دالة أكثر صغراً، بوصفها عضواً في عدد من الوحدات البنيوية الصغرى المختلفة (ولقد صار تقليداً أن تسمى «الوحدة المشجب»).

ملاحظة:

ثمة لواحق مثل "aison" و"ation" تطرح مشكلة من وجهة النظر هذه، والسبب لأن اختيارهما إنما يفرضه الجذر عموماً (يجب أن نقول مثلاً terminaison وcontinuation) وإنه ليكون أحياناً حراً ودالاً بوضوح (انظر terminaison وinclination). ولكي يرى المرء فيها وحدات بنيوية صغرى متميزة، فيجب أن يبين، من خلال تحليل دلالي جد دقيق، أن معناها ليس متطابقاً بدقة هنا حيث يكون اختيارهما مفروضاً. ولكن ألا يغامر مثل هذا التحليل لكي يجد في كل مكان اختلافات دلالية، وأن يهدم حينئذ مفهوم البديل الصرفي؟

■ انظر حول مفهوم الوحدة البنيوية الصغرى في التوزيعية الأمريكية:

- C.F. Hockett: "A Course in modern linguistics, New York, 1958, chap. 32.
- E. P. Hamp: A Glossary of American technical linguistic usage, 1925-1950.

وانظر: Utrecht, 1966. ولقد أعطى «ز.س هاريس» مناهج لتحديد الوحدات البنيوية الصغرى، وذلك في كتابه:

- Methodes in Structural linguistics, chicago,

(أعيد نشره بعنوان: "Structural Linguistics" 1951، من فصل 12 إلى 19. ونلاحظ أن هاريس يسمى morphemic segment ما تمت الإشارة إليه هنا بوصفه «وحدة بنيوية». ويسمي كذلك morpheme alternant ما سمي هنا «البديل الصرفي». ويجب التمييز بدقة بين كل استعمالات الكلمة «وحدة بنيوية صغرى» التي جئنا على تقديمها. فهناك التمييز الذي يقيمة هيلميسليف (Essais linguistiques) منشورات كوبينهاغين ص / 152-164/ :

"Essais d'une théorie des morphèmes".

إن الوحدات البنيوية الصغرى عند هيلميسليف تمثل عناصر للمعنى، ووحدات للمضمون (وقد احتفظ بالمصطلح Formant - عنصر مركب لكي يدل على تغييراتها المادية). وبما إن الوحدات البنيوية الصغرى في التقاليد الفرنسية تمثل وحدات ذات قيمة قاعدية بالدرجة الأولى، فإنها تتعارض مع الوحدات ذات القيمة المعجمية (فهذه الأخيرة تعد plérèmes - مكونات دلالية). وأخيراً، فإن الوحدات البنيوية الصغرى والمكونات الدلالية تنتمي، بالنسبة إلى هيلميسليف، إلى شكل اللغة: إنها لا تتحدد إذن إلا عن طريق العلاقات التي توحدها بالوحدات الأخرى. وإن السمة المميزة للوحدات الدلالية الصغرى إزاء المكونات الدلالية وكذلك حضورها، لتستطيع أن تُحدِّدَ (أو أن تُحدَّدَ بوساطة) حضور الوحدات البنيوية الصغرى الأخرى خارج المقطع الذي تشكل جزءاً مباشراً منه (يمكن لزمن الفعل، في اللاتينية أن يحدد حضور أفعال أخرى في موقع بعدي).

ولقد وجد بعض اللسانيين الأوربيين شيئاً من المجانية والتصنع - في جهد اللسانيات الأمريكية وذلك بغية إعطاء الوحدة الدالة طبيعة مادية فقط، فارضين عليها قيوداً ذات نظام دلالي. وإنه لمن أجل هذا السبب، فقد أنشأ «آ. مارتينيه» مفهوم «monème - وحدة لغوية صغرى». وكما هي الحال بالنسبة إلى العلامة عند سوسير، فإن «مونيم» ليس تبعاً لنظام صوتي ولا تبعاً لنظام دلالي. وإنه كما العلامة أيضاً، يجب أن يحدد إزاء نمطية الاستبدال التي ينتمي إليها. وإن هذا ليعني، في التأويل الوظيفي لسوسير، بأنه يشكل اختياراً ينفذه المتكلم في لحظة تلفظه، وذلك من بين الإمكانات التي تتيحها اللغة له في هذه اللحظة. وبشكل أكثر خصوصية، فإن «المونيم» يشكل، بين الاختيارات التي يستلزمها مباشرة مضمون الرسالة المراد إيصالها، اختياراً بدئياً (لا يقبل التحليل إلى اختيارات أكثر بساطة). وهكذا، فإن الـ "a" في "la" والتي تقع في جملة مثل «la soupe est bonne - الحساء

لذيذ»" لا تتناسب مع المونيم لأنها غير مختارة، ولكن جنس الكلمة "soupe" يفرضها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "s" في كلمة "soupe". والسبب لأن المضمون لا يحتويها مباشرة: إنها إذا كانت مختارة، فذلك بغية إنتاج الكلمة "soupe" وليس "loupe" أو "coupe"، وذلك فقط عن طريق وسيط هذه الكلمة التي تساهم بغية الإيصال. وأخيراً، فإن اختيار "la soupe" لا يعد مونيماً، والسبب لأنه يقبل التحليل إلى اختيارين: اختيار أل التعريف "La"، واختيار "soupe". وبشكل إيجابي الآن، فإنه يوجد في مثلنا ستة مونيمات تتناسب مع الاختيارات1 ° لأل التعريف،2 ° للاسم "soupe"،3 ° للفعل "être"،4 ° للزمن «الحاضر الإخباري»،5 ° للصفة "bon"،6 ° للعدد «مفرد»، وهو اختيار يتجلى فقط في كلمات الجملة الأربع.

إن تعريف المونيم بوصفه وحدة اختيارية يسمح به من غير مشكلة بوصف الظواهر التي من أجلها ابتدع الأمريكيون متصورات مثل «allomorphe - بديل صرفي» و «morphe - portemanteau - وحدة بنيوية مشجبية». والسبب لأنه لا يوجد شيء يمنع من تقديم السلسلة نفسها عن طريق مقاطع مختلفة من السلسلة الكلامية، وذلك تبعاً للسياقات التي تظهر فيها. وهكذا، فإن المونيم نفسه «أل التعريف» قد يظهر إما "le" وإما "la"، وذلك تبعاً لجنس الاسم الذي يلي، أو أيضاً فإن الاختيار الذي يتناسب مع المعنى «aller - ذهب» سيتحقق صوتياً مرة بوصفه "I"، ومرة بوصفه "all". ولا شيء يمنع أيضاً أن تكون نتيجة اختيارين متميزين مقطعاً غير قابل للتحليل في سلسلة الكلام: إننا نقول حينئذ إن المونيمين مدموجين (انظر إلى مونيمات «الفعل être» و«الحاضر الإخباري» المدموجين في المقطع "est"). ولقد وصل مارتينه، من جهة أخرى، إلى استرجاع، انطلاقاً من مفهوم الاختيار، الفارق بين الوحدات البنيوية الصغرى والوحدات الدالة في التقاليد القاعدية، وذلك استناداً إلى نموذج للاختيار تفترضه. وهكذا، فإنه يميز مجموعتين من المونيمات:

آ: المونيمات القاعدية (مثل «الحاضر الإخباري» أو«أل التعريف») وهي مختارة من خلال «مدونات مغلقة». وبهذا المعنى، فإن ظهور أل تعريف جديدة أو زمن جديد سيفضي بالضرورة إلى تغيير قيمة أدوات التعريف أو قيمة الأزمنة الموجودة.

ب- المونيمات اللفظية، وهي مختارة من خلال «مدونات مفتوحة» (إن ظهور اسم جديد من الغذاء لا يفضي بالضرورة إلى تغيير في قيمة «الحساء»).

ويسمح مفهوم الاختيار، أخيراً، لمارتينيه، بتجنب المشكلات التي تطرحها تعبيرات مثل «pomme de terre - بطاطا»، وهي تسمى غالباً «كلمات مركبة»، وأحياناً «وحدات جملية» (ش. بالي)، أو «وحدات معجمية معقدة» (ب. بوتيية). فإذا اشتغلنا مع مفهوم

الكلمة، فيجب أن نصفها بوصفها مجموعات من الكلمات. وإن المفهوم الأمريكي للوحدة البنيوية الصغرى ليرغم أن نرى فيها مقاطع ينتجها اشتراك وحدتين بنيويتين. وفي أي حالة من الحالتين، فإن وحدتهما لا تخرج مباشرة من المفاهيم المستعملة، ويجب أن نضيف معايير إضافية، أو أن ندعو إلى الصواب. وإن هذه الوحدة، على العكس من ذلك، لتصبح قابلة للتعريف منذ اللحظة التي نلجأ فيها إلى مفهوم الاختيار. وإنه لواضح أن التعبير "pomme de terre" يمثل الاختيار الوحيد في داخل المدونة حيث يوجد أيضاً «poireau - كراث»، «chou - قرنبيط»، إلى أخره. فنحن لا نختار بالتتابع "pomme" بالتعارض مع "poire"، و"terre" بالتعارض مع "eau". ولقد يعني هذا أننا نضع مونيماً وحيداً، وهو ما يسميه مارتينه «synthème - لفظة مركبة»، وذلك لكي يسم خصوصيته: يتألف التعبير المعقد المختار من تعبيرات يستطيع كل واحد منها، في سياق آخر، أن يكون موضوع اختيار خاص، وهذا يعني إذن إظهار المونيم.

وحتى بالشكل المجرد جداً الذي أعطاه مارتينه لمفهوم الوحدة الدالة الدنيا، فإن بعض اللسانيين قد أخضع حالياً فائدة هذا المفهوم إلى المساءلة.

وبالنسبة إلى التوليديين، فإن المونيمات، على الرغم من تجردها، فإنها لا تزال قريبة جداً من الشكل الصوتي للعبارات. فالاختيار الدلالي الفعلي للمتكلم إنما يقوم، تبعاً للنسخة المعيارية للنظرية، في مستوى «البنية العميقة» - أو في النسخ الحديثة في مستوى ما يسمى الآن «دلاليات البنية». وفي الحالتين، فإن علاقاتهما مع التحقق العملي تعد غير مباشرة أكثر وأكثر تعقيداً من علاقة الظهور هذه والتي، تبعاً لمارتينه، تربط المونيمات بسلسلة الكلام.

ومن جهة أخرى، فإنه ما إن تتم إمكانية المزج (لقد ظهر عدد من الوحدات الدالة في مقطع صوتي واحد)، حتى نسأل كيف نميز بوضوح الوحدة الدالة الدنيا من العناصر الدلالية الدنيا (معينات) التي يتكلم عنها دلاليون مثل «ب. بوتييه» أو «آ.ج. غريماس»؟ ولماذا لا نقول إن المقطع الصوتي «soupe - حساء» يظهر بخلط الاختيارات الدلالية «aliment - غذاء»، «liquide - مائع»، «salé - مالح»، إلى آخره؟ وباختصار، فإن المشكلة الكبرى التي نصادفها إذ ننفذ تحليلاً في الوحدات الدالة الدنيا، تكمن في شرح لماذا نوقف التحليل في لحظة معينة.

■ حول التحليل إلى مونيمات، انظر الفصل /4/ من كتاب «العناصر اللسانية العامة» لمارتينه. باريس/ 1960/. وإن فكرة أن هذا التحليل مؤسس على مفهوم الاختيار إنما هي ممثلة بشكل واضح في «اختيارات المتكلم»، مجلة الفلسفة، / 1966/ ، ص/ 271-282.

وأما مفهوم النسق الذي بني حوالي/1970/ن فقد تطور أيضاً في «النحو العام»، باريس / 1985/ ، ص/34-42/ . ومن أجل نقد لمفهوم المونيم من منظور النظرية التوليدية، انظر التقرير الذي أعده «ب.م. بوستال» عن «عناصر اللسانيات العامة» في مجلة (Foundations of Language)، / 1966/ ، ص/151-186/ .

إن اللسانيات التاريخية التي جعلت من الوحدات الدالة الأكثر صغراً من الكلمة أمراً بدهياً، قد حافظت مع ذلك على أهميتها. والسبب لأنها تسم اللغات غالباً بالتنظيم الداخلي المعطى للكلمة. وقد أخذ منها بعد ذلك البنيويون والتوليديون كل مقام خاص بصمتهم. وكان ظاهراً أحياناً، كما كان ذلك مضمراً في أحيان أخرى، وقد عالجوا مشكل التنظيم بوصفه مقطعاً بين مقاطع أخرى، من غير أن يطرحوا فارقاً جوهرياً بين تركيب الوحدات الدنيا في الكلمات وفي الجمل. وقد أعيدت لها مكانتها بدءاً من عام/ 1980/ : لقد أصبحت الكلمة أهلاً لاهتمام اللسانيين، وتجدد الإلحاح على خصوصيات تنظيمها. وكان هذا الإلحاح مثلاً أن الوحدات البنيوية الصغرى يكون النظام فيها تبعاً لنظام أكثر صلابة من نظام الكلمات في الجملة (نحن لا نستطيع في الفرنسية أن نغير الإعراب والزوائد). كما كان هذا الإلحاح أيضاً أننا نادراً ما نستطيع أن ندخل وحدة بنيوية صغرى بين وحدتين بنيويتين صغيرتين للكلمة، بينما إدخال كلمة إضافية في الجملة يعد أمر ممكناً في عدد من المواضيع (إذا كانت بعض الأدوات الألمانية قابلة «للفصل»، فإن فصلهم يخضع لضوابط دقيقة). وإذا كانت هذه الوقائع، المعروفة من قبل بكل تأكيد، قد استحوذت على الانتباه منذ وقت قريب، فذلك لأننا نجحنا في إنشاء، اضطرادات بالنسبة إلى كل لغة من اللغات. وهي اضطرادات تحكم البنية الداخلية للكلمات، وتستخدم وظيفة الوحدات البنيوية الصغرى (الزوائد أو الإعراب) والمعينات التابعة لها (توجد، في لغة ما، علاقة بين معنى زائدة من الزوائد وتجلبها بوصفها لاحقة). وإننا لنبحث أيضاً عن الاضطراد خلف أن هذا الجذر يتطلب هذه الزائدة وليس أخرى متعادلة ظاهرياً (فلماذا نقول "petit-esse"، ولكننا نقول "grand-eur"، ونقول "Patiss- ier"، ولكننا نقول "confis-eur"؟). وكذلك أيضاً، فإننا نسعى، كما فعل «آنسكومبر»، لتحديد مختلف النماذج الممكنة من منظور دلالي (يبدو أن التعبيرين «طاحونة الحجر» و«طاحونة الزيت» ينتميان إلى نموذج غير نموذج العبارات «طاحونة الهواء»، «موقد الغاز»). وتفضي كل هذه الأبحاث إلى تحديد صرفي جديد، يتمثل في دراسة الكلمة. وهي دراسة تتميز من الدراسة الصرفية عند مارتينه (دراسة ظهور المونيمات)، كما تتميز من دراسة القواعد التوليدية «المعيارية» (دراسة التعبير الصوتي للبنى الفوقية).

■ لقد اقترح «د. كوربان»، من منظور القواعد التوليدية، مجموعة من الضوابط من أجل بناء الكلمات في لغة من اللغات. وتشكل هذه الضوابط مكوناً مستقلاً عن القواعد، بينما الضوابط المنجزة لهذا العمل تكون في العادة متناثرة في داخل مكون «الصوت الوظيفي». فكتابه: "Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique" (Tübingen, 1987)

يتعلق بالفرنسية قبل شيء، ولا يعالج إلا الزوائد (باستثناء ظواهر الإعراب والتركيب). وإنه ليستعمل مناهج في التحليل تنتمي إلى وظيفية مارتينه. ولقد اقترح «م. برينبيه» أيضاً إعادة التقدير للكلمة، على أن يصاحبها توسيع للمفهوم: «أنت أكلت» تشكل كلمة واحدة مثلها مثل كلمة «الكتاب». انظر كتابه: "Le Mot "، باريس، 1986 (إن الإطار الإبيستمولوجي لهذا الكتاب هو عين إطار «ج. غانيبان»: "Le Vouloir-dire, traité d'épistémologie des sciences humaines", Paris, 1982).

ومن أجل رؤية نظرية أكثر سعة، انظر:

"Word formation and meaning", Quaderni di Semantican vol.5, nº1 et nº2, Bologne, 1984. وهذا الكتاب هو مجموعة من المحاضرات ألقيت في لقاء حول هذا الموضوع.

وحول الدلالة الداخلية للكلمة، انظر بعض أعمال «ج.س. آنسكومبر» مثل:

"Pourquoi un moulin à vent n'est pas un ventilateur", Langue francaise. 1990, nº86, p. 103-125.

أجزاء الخطاب

PARTIES DU DISCOURS

يبدو البحث في داخل لغة من اللغات مشتملاً في معظم الأحيان، من بين مهمات أخرى، على تصنيف عناصر هذه اللغة. فإذا نظرنا إلى الكلمة بوصفها عنصراً لسانياً أساسياً (انظر الفصل «الوحدات الدالة»)، فيجب علينا حينئذ أن نقيم تصنيفاً بالكلمات. وقد سمى القواعديون الإغريق واللاتينيون الطبقات الرئيسة التي ميزوها للكلمة «أجزاء الخطاب» (orationis, merè tou logou partes)، وهي تعبيرات كانت تشير في الأصل إلى الكلمات ذاتها، منظوراً إليها بوصفها «أجزاء الخطاب المبني الأكثر صغراً».

■ لقد ساهم أيضاً في هذا العمل أفلاطون (الذي ميز الاسم والفعل في الكراتيل، 431b)، وأرسطو (الشعرية، 1457a)، والفيلسوف السفسطائي «كريزيب»، والقواعدي الإسكندري «أريستارك» (انظر بالنسبة إلى هذين الأخيرين كانتيليان 18s, 4, I)، وأبولينيوس ديسكولوس (والذي نجد له مقاطع مترجمة في اللاتينية على امتداد «المؤسسات القاعدية» لبريسيان)، ودونيس دي تراس (والذي ترجم كتابه، Techné grammatikè، وعلق عليه «ج. لابو» في «سجلات ووثائق مجتمع وإبيستمولوجيا علوم اللغة»، n°6,p. 1-104، 1985)، وفارون («اللغة اللاتينية»، VI، 36، VIII، 44-55)، إلى آخره. وأما القواعديون العرب (انظر ملحق قسم «المدارس») فقد أسسوا هم أيضاً وصفهم للعربية مستندين إلى تصنيف للكلمات بوصفها أجزاء الخطاب (وهي ثلاثة على وجه العموم: اسم، وفعل، وحرف). ويمكن الاطلاع على تاريخ نظرية أجزاء الخطاب عند «ف. بروندال» «أجزاء الخطاب»، كوبنهاغين، 1938 (المدخل). وقد أعطى «ج. كولارت» قبل «فارون» ملخصاً عن هذا التاريخ، وذلك على شكل لوحة في «فارون، قواعدي لا تيني»، bisp 158، و n°92 من مجلة (angages) (déc,1988).

وأخيراً، فإن القواعدي اللاتيني إيليوس روناتوس (القرن الرابع قبل تاريخنا) قد أقام

في دراسته: "De octo arationis Partibus" قائمة لم تخضع إلى أي تعديل حتى القرن العشرين في الغرب، حتى وإن كانت تعريفات الطبقات لم تتوقف عن النقاش فيها. ولقد استعملتها تقريباً قواعد «بور - رويال»، كما أدت دوراً أساسياً منذ زمن قليل أيضاً، بالنسبة إلى كثير من الكتب المدرسية الفرنسية. وإنها لتتضمن ثماني طبقات: الاسم، والضمير، والفعل، واسم الفاعل والمفعول، والرابط، والظرف، وحرف الجر، وحرف النداء. وعوضاً عن مناقشة هذا التصنيف تفصيلياً، يمكن أن يكون مفيداً أن نظهر، بخصوصه، مسألة عامة آثار كل نظرية تتعلق بأجزاء الخطاب. فأي الشروط يجب على هذا التصنيف أن يلبيها لكي يصبح معترفاً به بوصفه صحيحاً؟

1 - صحة تصنيفات الكلمات

أ) سيكون الجواب الأول هو أن مثل هذه النظرية، لكي تكون صحيحة، يجب عليها أن تكون عالمية: يجب أن يكون البرهان قد قام على فئاتها في كل اللغات. وإنه لأمر دال أن لا يطرح القواعديون القدماء بوضوح قضية العالمية. ولقد كان من البدهي، بالنسبة إليهم، أن يكون لتصنيفهم قيمة عالمية. فهم كانوا يقدموه لأنفسهم بوصفه الإطار الضروري لكل وصف لساني ممكن (إننا نقول، في علم الاصطلاح اليوم، إن تصنيفهم قد بدا لهم بوصفه مبدأ «للسانيات العامة»، وبوصفه عنصراً من عناصر «النظرية اللسانية»). ومادام الحال كذلك، فإن ثمة جرعة معينة من البراعة كانت ضرورية للدفاع عن هذه الأطروحة، حتى وإن استدعى الأمر المقارنة بين الإغريقية واللاتينية، وهما لغتان متقاربتان نسبياً. وهكذا، فإن اللاتينية إذ هي لا تملك أدوات للتعريف، فإن القواعديين اللاتين، عندما يعالجون الإغريقية، فإنهم يُدخلون، بالقوة إلى فئاتهم الخاصة بالضمير، طبقتي أداة التعريف (arthron) والضمير (antonymia) واللذين كان الإغريقيون مثل آريستاريك يميزون بينهما بعناية. وثمة سبب أقوى وهو أن النظر في اللغات «البربرية» ربما يكون قد جعل عالمية التصنيف أكثر إشكالية. وإننا لا نرى جيداً على كل حال كيف يمكن للآخر أن يكون غير ذلك. فإذا كان هناك تصنيف قد أقيم انطلاقاً من بعض اللغات، فالأمر محتاج إلى حظ عظيم لكي يتأقلم مباشرة مع كل اللغات الأخرى.

ولكي يتجنب اللساني الدنماركي «ف. برونداك» هذه العقبة (انظر الببيلوغرافيا السابقة)، فقد تخلى، في بحثه عن نظرية عالمية لأجزاء الخطاب، عن العمل بالاستقراء انطلاقاً من اللغات الخاصة. ولقد اقترح منهجاً معاكساً. إنه يقيم تصنيفاً قابلاً للتبرير بشكل جوهري. وسيكون تطبيقه على اللغات الواقعية مسبقاً بالضرورة. فلقد انطلق برونداك من الفكرة التي تقول إن للغات أساساً منطقياً، وهو أساس يجب أن يكون متطابقاً معها جميعاً

نظراً لعالمية المنطق. وإن هذه الأطروحة، لكي تكون متساوقة مع التجربة، فإنها تتطلب بعض القيود. فهي لن تشتمل، تبعاً لبروندال، ليس على شيء سوى أجزاء الخطاب، ولا على شيء سوى على بعض منها. وإنها لتوجد بالفعل في كل لغة من اللغات. وإن المقصود بالأحرى هو تحديد قائمة لأجزاء الخطاب الممكنة عن طريق الاستدلال، ثم العمل بعد ذلك على إظهار أن اللغات الواقعية لا تفعل غير الاختيار في داخل هذه القائمة: سيظهر تحليل العمليات العقلية أربع فئات أساسية (العلاقة، والموضوع، والكمية، والنوعية). فإذا أخذت كل واحدة من هذه الفئات على حدة، وإذا أخذت، من جهة أخرى، كل التوليفات المتماسكة منطقياً لعدد منها، فإنها تسمح بتحديد فئات الخطاب الممكنة (إنها 15 كما يرى بروندال). ولن تكون الفئات الممثلة واقعياً في اللغات على الإطلاق سوى تجليات لهذه الممكنات. وهكذا، فإن طبقة حروف الجر الفرنسية تظهر فئة العلاقة، وطبقة الضمائر تظهر توليف فئة الموضوع وفئة الكمية (وذلك لأن الضمير يمثل شيئاً غير محدد، ويتسم فقط بكونه كمياً). وسنلاحظ أن العقبة التي يثيرها تصنيف بروندال هي على عكس تلك التي يثيرها التصنيف التقليدي. ويوشك التطبيق على اللغات الخاصة أن لا يكون صعباً، ولكن أن يكون سهلاً جداً، وذلك نظراً لمستوى التعميم الذي تقوم فيه تعريفات الفئات.

ب) لنفترض وجود تصنيف لأجزاء الخطاب يتخلى عن ادعاء العالمية، ويقف عند حدود الوصف للغة ما. وإذا كان ذلك كذلك، فكيف نطمئن إلى صحته؟ يجب على عناصر كل فئة من الفئات على الأقل أن تمتلك بشكل مشترك خواص أخرى غير تلك التي جعلتها تقوم في هذه الفئة (ولن تكون هذه هي الحالة مثلاً إذا كان تصنيف الكلمات مؤسساً على عددها من الحروف). وإننا لنتمنى إذن أن يترك التقسيم الناتج نفسه لكي تبرره وجهات نظر مختلفة، لا سيما وأن هناك نظرات دلالية، وصرفية، ونحوية تتلاقى لكي تفرض التجمعات نفسها. ومع ذلك، فإنه لكي يكون لهذا الاختبار قيمة لا يعروها الشك، يجب أن يكون في مقدور التقسيم أن ينفذ تبعاً لكل واحدة من وجهات النظر هذه وبشكل مستقل عن الأخريات. ويستطيع توافقهم في هذه الحالة، وهو أمر التنبؤ به مستحيل، أن يبرهن أن هذا التقسيم يتناسب مع ضرب من تمفصل اللغة طبيعي. وللأسف، فإن التصنيف التقليدي لأجزاء الخطاب يلجأ في آن واحد إلى وجهات نظر مختلفة. وإن هذا التصنيف، إذ يجعل المعايير المتنافرة تتدخل بشكل متكامل، فإنه لم يعد أهلاً لكي يتلقى هذا النوع من التأكيد الذي يعطيه توافق المعايير التي تستعمل منفصلة بعضها عن بعضها الآخر.

ولقد يحصل أن تكون المعايير المستعملة ذات نموذج صرفي: يميز فارون الاسم من الفعل أن الأول يميل (ويكون أهلاً لتلقي الأحوال) بينما الثاني فينصرف (يتلقى الزمن).

وهذا هو السبب من غير ريب الذي يفضي إلى النظر إلى اسم المفعول بوصفه جزءاً من الخطاب مستقلاً وليس بوصفه أحد أشكال الفعل: إن اسم المفعول، في اللاتينية وفي الإغريقية، أهل لتلقي الأحوال والأزمنة في الآن ذاته. ولكن ثمة معايير توليفية تستعمل في الوقت نفسه: إننا ننظر إلى الشكل الذي تتراتب فيه الكلمات بعضها إزاء بعض في داخل الجملة. وهكذا، فإن حرف الجر يتحدد بكونه يسبق الاسم. وإن الوظيفة النحوية لتتدخل في أحيان أخرى. وهذه هي الحالة بالنسبة إلى الروابط، والتي من خصوصيتها أن تؤدي دور الوصل بين جملتين، وقضيتين، أو بين كلمتين، من غير أن يستلزم هذا الدور، الذي هو مشترك بينها، وضعاً مشتركاً في ترتيب الخطاب: إن اللاتينية "tr" (et=) تقوم عموماً بين التعبيرين اللذين تصلهما، ولكنها، وهي التي تؤدي الدور نفسه، تلتحق بالكلمة الثانية (senatus populusque). وإن رابط التبعية مثل (cum) (="comme") ليستطيع أن يكون على رأس القضية الأولى. ولقد استعملت أيضاً معايير دلالية بدقة. وإذا كانت القرون الوسطى قد أبدعت مفهوم الصفة، والذي كان غير معروف في العصور القديمة الكلاسيكية، ذلك لكي تعطي قيمة إلى أمر هو أن معظم الصفات تدل على النوعيات، وأن معظم الأسماء تدل على الأشياء. ولكن بما إن المعايير النحوية كانت تسمح بصعوبة تمييزها (يمكن للصفة في اللغة اللاتينية أن تكون فاعل الفعل)، فقد اتجه البحث إلى حل توفيقي يجعل منها طبقات تحتية لفئة الاسم. وإنه لأمر دال أنه انطلاقاً من هذه الحيرة المستمرة بخصوص المعايير أن واحدة من التمييزات الأولى القائمة، تلك الخاصة بالاسم (onoma) وبالفعل (rhèma) قد تأسست في الأصل كما يبدو على الدور المختلف الذي تؤديه هاتان الطبقتان في نشاط التعبير (تقوم واحدة بتمييز الأشياء، بينما تؤكد الأخرى شيئاً ما في هذه الأشياء). ويشبه هذا إلى حد ما التمييز «حجج - محمول» في المنطق الحديث. ولكن إذا كنا منسجمين، فإنه لن يعود بإمكاننا والحال كذلك أن ننظر إلى الطبقتين بوصفهما طبقتين من الكلمات، أي بوصفهما إذن أجزاء من الخطاب، وذلك لأن وظيفة "rhèma" يمكن أن تتم إنجازاً بطرق أخرى غير استخدام الفعل بالمعنى القاعدي. وقد أفضى هذا بأفلاطون (Cratyle, 399b) إلى تقديم التعبير "Dii philos" (صديق الله) بوصفه "rhèma" وإن كان لا يشتمل على الفعل، وأن يشكل من جهة أخرى عندما يكون مندمجاً، اسماً خاصاً بالإنسان.

يبقى أن نعرف فيما إذا كان هذا اللجوء المتزامن إلى معايير مختلفة هو رعونة من التصنيف التقليدي، أو هو مرتبط بمشروع إقامة أجزاء الخطاب نفسه، أي بتصنيف الكلمات. ويتبنى معظم اللسانيين الحاليين الموقف الثاني. فنحن لا نستطيع أن نصنف مجموعة من الأشياء تبعاً للمبدأ نفسه إلا إذا كان هذا المجموع متجانساً كفاية فيطبق على

الجميع (إذا كنا نصنف الكتب تبعاً لموضوعاتها، فذلك لأننا نفترض أنها جميعاً تمتلك موضوعاً). غير أن كلمات اللغة تبدوا أنها تشكل مجموعاً متنافراً جداً لا يصلح معه معيار واحد للتطبيق. وإن هذا النافر ليؤثر على نحو خاص إذا قبلنا أن نحلل فيه بعض الكلمات إلى وحدات أكثر صغراً، أي إلى وحدات بنيوية صغرى ـ وذلك كما أصبح الأمر معتاداً منذ نهاية القرن الثامن عشر. وفي هذه الحالة، ربما يكون في مقدورنا أن نقيم تصنيفاً مؤسساً على مبدأ واحد بين الوحدات البنيوية الصغرى فقط. وهكذا، فإن بعض المقارنين مثل «ف. بوب» («القواعد المقارنة للغات الهندو - أوربية»، الترجمة الفرنسية، باريس، 1985، ص/ 221-222/) يعتقد أنه قد أثبت بأن الجذور الهندو- أوربية (أي الوحدات البنيوية الصغرى للغة الأم الهنود - أوربية) تنقسم إلى طبقتين متعارضتين: الجذور الاسمية (التي كونت في اللغات اللاحقة جذور الأسماء، والأفعال، والصفات) وجذور الضمائر التي شكلت في هذه اللغات، من جهة، الواسمات القاعدية للأفعال، والأسماء، والصفات، وشكلت، من جهة أخرى، الكلمات القاعدية المستقلة (الضمائر، والروابط، وحروف الجر، ...). وفي مثل هذا المنظور، فإن التصنيف سيتعلق بكلمات هي في الوقت نفسه بسيطة قاعدياً مثل حرف الجر (والذي يمثل جذر ضمير في الحالة المجردة)، ووحدات مركبة مثل الفعل (خليط من الاسمية والضمير). وبشكل مستقل عن نظريات بوب، فإنه ما إن نقبل بأن تظهر الوحدة البنيوية الصغرى نفسها تارة بوصفها كلمة، وتارة بوصفها جزءاً من الكلمة، فإن تصنيف الكلمات يصبح نذراً لعدم التماسك - وذلك مثل تصنيف جمع من الأشياء حيث نجد فيه في الوقت نفسه تماثيل وقطعاً من التماثيل.

ويمكن تجاوز مثل هذه العقبة جزئياً من غير شك، وذلك إذا نظرنا إليها فقط من خلال ما نسميه فئات الكلمات «الكبرى» (الاسم، والصفة، والفعل) والتي تتكون عناصرها جميعاً من تركيب من الوحدات البنيوية الصغرى. ولكننا نجد أنفسنا أمام عقبة أخرى، كان سوسير قد أشار إليها من قبل (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثاني والثالث). ويعود سبب هذه العقبة إلى عدم تحديد متصور الكلمة. وإننا لنفهم من «الكلمة» إما الشكل الظاهر في الخطاب («حصان» و«أحصنة» هما كلمتان مختلفتان)، وإما مجموعة من الأشكال التي بينها قرابة («حصان» و«أحصنة» هما شكلان للكلمة نفسها). وإن القرار الذي يتخذ حول هذه النقطة هو الذي سيحدد نموذج المعيار المستعمل لإنشاء طبقات الكلمات. وهكذا، فإننا مع التحديد الأول نحرم أنفسنا من معيار التنوع. فنحن لا نستطيع أن نطرح بأن الاسم يتغير في العدد، لأن كل كلمة من فصيل الاسم هي إما مفردة، وإما جمع. ولقد يحصل أيضاً أن نستعمل التعريفين معاً. فنحن مثلاً، غالباً ما نميز الصفة من الاسم في الفرنسية، وذلك إذ نقول إن الأولى وحدها تعرف التغير في الجنس. وإن هذا ليستلزم أن نجعل الأسماء «سيد»

و«سيدة» كلمتين مختلفتين، أي إن الجنس ثابت على الدوام، وأن ننظر على العكس من هذا إلى «bon - جيد» «bonne - خادمة» بوصفهما شكلين، متغيرين، للكلمة نفسها. ولدينا الانطباع والحال كذلك أن معايير التصنيف مختارة، بعد كل شيء، لتبرير تقسيم كنا قد حكمنا عليه دفعة واحدة بأنه غير ملائم.

2 - أجزاء الخطاب والدلالة

تستند التصنيفات في الواقع، وقبل كل شيء، إلى أسباب دلالية. وربما تكون في هذا فائدتها الرئيسة، حتى وإن كان تبريرها لم يعد في إمكانه أن يزعم لنفسه هذه «العملية» التي يعطيها تلاقي المعايير المستقلة. والأمر المركزي هو أن الجذر نفسه أو المعنى يستطيع أن يوجد في كلمات تنتمي إلى أجزاء من الخطاب مختلفة (وهكذا بالنسبة إلى «أبيض»، «مبيض»، أو بالنسبة إلى «انطلق» و«انطلاق»). ولنفترض أننا نريد أن نعطي وصفاً دلالياً للكلمات (وهو أمر ليس ضرورياً على الإطلاق): يجب أن نعزو حينئذ قيماً دلالية مختلفة للكلمات التي تدخل الجذر نفسه في أجزاء من الخطاب مختلفة. فإذا قبلنا، بالإضافة إلى هذا، أن الجذر يمثل شيئاً، كأن يكون خاصة من الخواص أو حدثاً من أحداث الواقع، فيجب أن نقبل أيضاً أن اللغة، بما إنها تمتلك أجزاء الخطاب، تشكل تعددية من القيم انطلاقاً من الواقع نفسه. وهكذا، فإن تعريف أجزاء الخطاب قد أفضى بالقواعديين «صناع القبعات»، في القرون الوسطى، إلى بناء مفهوم «طريقة إنشاء المعنى». وهو مفهوم جوهري من أجل إثبات أصالة اللغة إزاء العالم. وتتمثل نقطة انطلاقهم في ملاحظة أن كلمات الفئات المختلفة تستطيع أن تحيل، في الواقع، إلى الظاهرة نفسها. فالاسم اللاتيني «dolor - الألم» والفعل «doleo - تألم» يحيلان إلى الشيء نفسه. وقد عزا «صناع القبعات» إلى مثل هذه الكلمات «معنى» متطابقاً. ولكنهم أضافوا أن هذه الكلمات لا تمثل «الأشياء» بالطريقة نفسها، ذلك لأنها تعني «بطرق» مختلفة. فالاسم يمثل الشيء «من خلال وجه» الديمومة، والاستمرار، بينما يجعل الفعل الشيء مرئياً من خلال وجه الجريان، والصيرورة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جزء من أجزاء الخطاب يتناسب مع طريقة مختلفة في تمثيل العالم.

وبعد مضي أربعة قرون كانت قواعد بور -رويال لا تزال تلجأ إلى مفهوم «هيئة إنشاء المعنى»، الذي يسمح لها بوصف الاختلاف الدلالي بين الصفة والاسم، والفئتين التحتين للاسم. وتميز قواعد بو ر- رويال مرحلتين في بناء اللغة. ففي «الأصل الأول» نجد أن الصفة والاسم يتميزان بمعناهما. فالأسماء تعني الجواهر، أي أشياء فردية دائمة بذاتها (انظر إنسان)، والصفات تعني حوادث أو خواص (انظر أبيض) لا توجد خارج الجواهر الفردية

التي تتحقق فيها. ولكن إذا كان ذلك كذلك، فكيف نقبل أن تكون كلمة «blancheur - بياض» اسماً وكلمة «humain - إنساني» صفة؟ والجواب هو أن اللسان «لم يبق» على «أصالته الأولى»، ولقد أخذ بالاهتمام طرق إنشاء المعنى: إن كلمة «bancheur - بياض» تمثل متعة وجود مستقل. ويعد هذا الأمر خصوصية من منظور أونطولوجي، بينما نجد العكس بالنسبة إلى كلمة «humain - إنساني». وبالإضافة إلى هذا التقديم التاريخي لبناء أجزاء الخطاب، فإن بور -رويال يتميز من «صناع القبعات» بأنه يربط بوضوح بين طريقة إنشاء المعنى والسلوك النحوي للكلمات في الخطاب. فإذا كان عنصر المعنى «جوهر» مشتركاً في الأصل بين كل الأسماء الموصوفة، قد استطاع أن يعطي ميلاداً لطريقة في إنشاء المعنى الموصوف، تسمح بإسناد وجود منفصل (خيالي) إلى هذا الذي لا يستطيع أن يوجد بشكل منفصل (البياض)، فإن هذا يكون لأن الاسم يأخذ من أصله الأول القدرة على الظهور في الخطاب بشكل مستقل، من غير أن يكون محتاجاً إلى صفة أو إلى فعل لكي يتملك معنى كاملاً. وكذلك، هل يكفي المرء أن يعزو هذا السلوك الاستدلالي إلى كلمة تدل بشكل أساسي على خصوصية لكي تغدو هذه مرئية على هيئة الاسم. وهذا ما تفعله اللاحقة التي تحول «blanc - أبيض» إلى «blancheur - بياض». ولكن بور- رويال يذهب إلى أبعد من هذا، ويصف تفصيلياً السيرورة الدلالية التي صاحبت تغير السلوك النحوي. وإن الصفة إذ تعني «في الأصل» خصوصية لا يمكنها الوجود المنفصل، فإنها تأخذ من هذا الأصل عدم القدرة على إنشاء معنى إذا ظهرت في الخطاب بشكل منعزل، من غير أن تكون محمولة، بوصفها نعتاً أو مسنداً، على اسم. والسبب لأن عدم القدرة النحوية هذه تقول إن الصفة تتضمن بشكل غامض وجود أفراد غير محددين يمكن للخصوصية أن تتلاءم معهم. ولقد يعني هذا إذن أنها ليست في موضعها في الخطاب إلا إذا كان حضور الاسم قد حدد هؤلاء الأفراد. وعندما تحول لاحقة مثل "eur" الصفة بإعطائها طريقة لإنشاء معنى الاسم، فإنها تغير في الوقت نفسه سلوكه النحوي وقيمته الدلالية، وذلك بنزع تضمينه. ونجد على عكس «blanc - أبيض»، أن «blancheur - بياض» لم يعد يحيل، بشكل غامض، إلى أشياء فردية يجب على الكلمة أن تطبق عليها. وإن هذا ليسمح لها أن تصنع معنى بذاتها. ولكي نشرح الحركة المعاكسة التي تضع من «homme -إنسان» «hummain - إنساني»، إن اللاحقة تضيف إلى الاسم تضميناً غامضاً من الأشياء التي تتناسب معها نوعية الإنسان. ومن هنا تتكون صفة لا موضع لها في الخطاب إلا بوساطة اسم يشير بشكل مميز إلى الأفراد الذين تعزى إليهم هذه النوعية.

إن طريقة إنشاء المعنى، في قواعد بور -رويال هي إذن نحوية ودلالية على الدوام. وإنها ليست التعبير اللساني عن حدث فكري، ولكنها حدث فكري مرتبط بوضع أفكارنا في

خطاب. ويفضي المقطع الذي تم التعليق عليه إلى تلطيف التأكيد المميز للقواعد العامة، والذي بموجبه تكون اللغة انعكاساً للفكر ومحاكاة له. وإنه ليقترح على العكس من ذلك نوعاً من الاستقلالية للنظام اللساني. وبهذا المعنى، فإن هذا التأكيد يعد بعيداً جداً عن المحاولات التي قام بها «اللسانيون الإدراكيون» وذلك لربط أجزاء الخطاب بعلم النفس الإنساني. وبشكل عام، فإن اللسانيات الإدراكية وإن كانت تؤكد استقلال اللغة إزاء المنطق وإزاء «الواقع»، إلا أنها تسعى لكي تجد ثانية في اللغة بعض المعايير العامة لتصورنا عن العالم، ولفعلنا فيه. وفيما يتعلق بأجزاء الخطاب، والتي من المفترض أن تكون الأجزاء الرئيسة منها مثل الاسم والفعل عالمية، فإنها قد تعكس نشاط تكوين الفئات، تماماً كما تمارس عندما نبني، انطلاقاً من المتصور، تمثيلاً للعالم. وإننا لنرى الرهان الذي يوجد بقبول تصنيف للكلمات في إطار أجزاء الخطاب. فهذا يعني إظهار صورة عن الواقع غير مؤسسة على الواقع نفسه. ويبقى أن نعرف ما إذا كانت تتأسس على تمثيل نفسي للواقع، ومفترض بشكل سابق على الكلام، أو إذا كانت تشكل رؤية للعالم، خاصة بحدث الخطاب حول العالم.

■ إن نص «قواعد بور - رويال» الذي تم التعليق عليه هنا في الأعلى، يوجد في الجزء الثاني، الفصل الثاني. وأما عن مجموع القضايا التي تطرحها الصفة، فانظر:

M. Riegel: "L'Adjectif attribut, Paris, 1985.

وأما عن التأويل الإداركي لأجزاء الخطاب، فانظر مثلاً:

R. Langacker: "Noms et verbes", communication, nº53, 1991.

وهو مقال ظهر في الإنكليزية في:

nº63. 1 de Language, 1987.

ملاحظة: لقد كانت القواعد التوليدية في مبتداها تستبعد فكرة دلالة الكلمات، أي تستبعد أجزاء الخطاب. وبالفعل، فقد كان ينظر إلى عدد من الكلمات بوصفها فضلة في البنية الفوقية للأشكال العميقة، والمختلفة جداً، والتي وحدها تتدخل في التأويل الدلالي. ونجد من هذا القبيل المجموعة الاسمية «بناء البيت»، حيث تم الحصول عليها بتحويل اسمي انطلاقاً من بينة عميقة تتناسب مع جملة مثل «نبني البيت». وهي جملة تحمل معنى التعبير المشتق كله. وإن هذا ليعني إذن أنه لا يمكن أن يوجد شيء مشترك بين معاني الكلمات المشتقة (بناء) ومعاني الكلمات الأولى (بيت). ولقد تصبح دلاليات أجزاء الخطاب ممكنة، في القواعد التوليدية، وذلك منذ إعادة النظر في التحويل الاسمي، بل أكثر من هذا أيضاً، منذ أن حُددت البنية الفوقية (وهي تختلف عن «البنية الفوقية» القديمة)،

حيث يرتسم، من جهة أولى، التنظيم في كلمات، والتي، من جهة أخرى، تمثل نقطة انطلاق التأويل الدلالي.

■ لقد نوقش التحويل الاسمي في:
N. Chomsky: "Remarques sur La nominalisation", texte de 1967.

وقد ترجم في كتاب:
"Questions de sémantique", Paris, 1975.

ولقد أعيد الاعتبار إلى دلاليات الكلمة في:
D. Corbin: Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, Tübingen, 1987.

الوظائف النحوية

FONCTIONS SYNTAXIQUES

إن القيام بتحليل للعبارة (وهو تحليل يوصف بأنه قاعدي) في المصطلحية الحالية التي تستعملها القواعد المدرسية الفرنسية، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها الكلمات أو مجموعات الكلمات في هذه العبارة (تحديد الفاعل، والمفعول به، إلى أخره). وكذلك، فإن القيام بتحليل للجملة (تحليل يسمى منطقياً. ونلاحظ أن بور-رويال كان يتكلم في«المنطق»، الجزء الثاني، وليس في القواعد)، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها العبارات في الجملة. ويفترض التمرينان أن مكونات العبارة تمتلك «وظائف نحوية» مختلفة، وهذه فكرة تتضمن هي نفسها عدداً من الأطروحات التحتية:

1- إن الكلية التي تكون الجملة، من منظور نحوي، ليست تجاوراً محضاً من العناصر، ولا هي أيضاً مجموعة (بالمعنى الرياضي). فإذا لم نضف إلى المجموع أي بنية خاصة، فإن علاقة العناصر بالمجموع تكون متطابقة بالنسبة إلى كل العناصر. وعلى لعكس من هذا، فإن النحو يحدد علاقات معينة بين الجملة وعناصرها، وثمة عنصران متميزان لهما على وجه العموم علاقة مختلفة بالجملة الكلية (وتكون هذه الحالة مثلاً إذا كان أحدهما فاعلاً، وكان الآخر مفعولاً).

2- إن هذه العلاقة الخاصة التي توحد مكوناً مع الجملة الكلية تستطيع أن تكون موصوفة بوصفها دوراً، أو وظيفة، وهذا يعني شيئين. إنه يعني، أولاً، أن الجملة، في مجملها، لها نهاية، وأن كل مكون ينال حصة خاصة في إنجاز هذه النهاية. كما يعني، بعد ذلك، أنه يوجد عدد محدود من الوجوه (أدوار أو وظائف)، وتبعاً لها يستطيع المكون أن ينجز مهمته، وذلك على نحو يجعل الأدوار نفسها تظهر في عبارات لا تتناهي للغة نفسها، أو مؤقتاً، للغات متخلفة.

3- لا تتحدد وظيفة العنصر مباشرة عن طريق طبيعته: يمكن لعنصرين من طبيعة

مختلفة أن تكون لهما الوظيفة نفسها (تستطيع كلمتان، مثلاً، تنتميان إلى أجزاء من الخطاب مختلفة أن تؤديا الدور نفسه: يمكن للاسم وللصفة أن يكونا مسندين). وعلى العكس من ذلك، فهناك مكونات من طبيعة واحدة يمكن أن يكون لها وظائف مختلفة (يمكن للاسم أن يكون إما فاعلاً، و إما فضلة). ويبدو أن هذين النموذجين من الظواهر يقران الواقع واستقلال الوظيفة النحوية، وذلك كما إن واقع الوظيفة، في البيولوجيا، يقره تعدد تكافؤ الأعضاء وإمكانية أن يكمل أحدهما الآخر في الوظيفة نفسها. وستكون دراسة الوظائف النحوية حينئذ بالنسبة إلى دراسة أجزاء الخطاب ما يمثله علم وظائف الأعضاء بالنسبة إلى التشريح.

■ حول التمييز بين دراسة أجزاء الخطاب ودراسة الوظائف، انظر:

L. Tesnière, Éléments de syntaxe structurale, Pairs, 1965, chap. 49, ou encore O. Jespersen, Philsophy of Grammar, Londres, New York, 1924, p. 96 s., et Analytic Syntax, Copenhague, 1973, chap. 31.

لقد تم استخراج وظيفتين منذ العصور القديمة، وظيفة «المسند إليه» (وهو يشير إلى الشيء الذي يدور الكلام عليه)، ووظيفة «المسند» (وهو يشير إلى ما نقوله عن هذا الشيء)، ولقد أخذ بور - رويال هذا التمييز مجدداً («القواعد»، الجزء الثاني، الفصل الأول)، وأضاف أن تطبيق المسند على المسند إليه إنما يتم، سواء كان ذلك بوضوح أم لا، عن طريق فعل الكون "être"، والذي يعبر عن فعل التأكيد. ولكن مادام تحليل الجملة إلى مسند إليه ومسند لا يترك بقايا (يقوم جزء من الخطاب بوظيفة المسند إليه، ويقوم كل ما تبقى بوظيفة المسند، يستثنى من ذلك، بالنسبة إلى بور - رويال فعل "être")، فإن هذا التمييز قد شكل عقبة خلال زمن طويل إزاء اكتشاف وظائف أخرى.

ويبدو أن مواد الموسوعة «المفعول»، و«المجرور»، و«البناء» هي التي دشنت تحليلاً وظيفياً يذهب أبعد من التمييز إلى مسند إليه ومسند - وقد كان ذلك بإدخال مفهوم «الفضلة». وقد بدت إلى هذه اللحظة قضايا التنظيم الداخلي للجملة مختزلة إلى قضايا في «البناء» على وجه الخصوص (يجب أن نفهم من هذا الوضع الخطي للكلمات). وهي قضايا شبهها بور-رويال بالنحو متعللاً أن «النحو» يعني اشتقاقاً «الوضع معاً»، كما شبهها بقضايا «عمل الجر والنصب». (فالكلمة «تسوس» أخرى عندما تفرض عليها شكلاً معيناً. وهكذا، فإن كثيراً من الأفعال اللاتينية أو الألمانية تفرض حالة النصب على مفاعيلها. وتعد الموافقة نموذجاً خاصاً من نماذج عمل الجر والنصب، حيث توجد السمة المفروضة من قبل في الكلمة السائسة: يفرض الاسم الفرنسي عدده وجنسه على الصفة النعتية). ولقد يعني هذا أنه وجب على الوظيفة النحوية إذن، لكي تكون مستعملة نسقياً، أن تتميز:

أ) من مفهوم الجر والنصب (مفهوم «المفعول به» يبقى مطابقاً، سواء أخذ هذا المفعول حالة خاصة، كما في اللاتينية، أم لم يأخذها كما في الفرنسية).

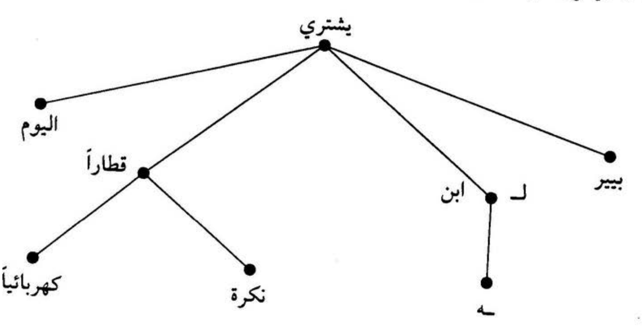
ب) ومن مفهوم البناء (ويعد هذا التمييز موسوماً في مقال من مقالات الموسوعة بعنوان «البناء». ولقد دافع فيه «ديمارسي» عن الفكرة التي تقول إن العبارات اللاتينية "Accepi Litteras tuas" و"Tuas accepi litteras" (= «تلقيت الرسالة»)، وإن كان لها أبنية مختلفة، لأن نظام الكلمات مختلف، فإن لها النحو نفسه، وذلك لأن علاقات الكلمات فيما بينها هي نفسها).

ونتساءل الآن بشكل إيجابي، فنقول: ما هي الوظائف التي تستطيع عناصر العبارة أن تضطلع بها، باستثناء تلك المتعلقة بالخبر والمبتدأ؟ ويجيب «بوزيه» في مقال «الجر والنصب» من الموسوعة مستعملاً مفهوم المفعول، وهو مفهوم يدين بوجوده إلى ديمارسيه. فالكلمات تكون مرتبطة بعضها ببعض بما إن بعضاً منها إنما يكون هنا لكي «يتمم» معنى بعضها الآخر، ذلك لأنها ذات فجوات بذاتها. ومن هنا، كان التمييز بين ضربين من المفاعيل: مفاعيل العلاقة، ويكون هذا عندما تتضمن الكلمة المتمِّمة بذاتها فكرة العلاقة، وأن الكلمة التي تأخذ موقع المفعول تشير إلى موضوع هذه العلاقة («مؤلف مبغض البشر»، «أم كوريولان»، «ضروري للحياة»). وهناك مفاعيل التحديد، ويكون هذا عندما يضيف المفعول إلى المتمِّم تدقيقات لا يلمح هذا إليها (بما إنه قال إن فلاناً يأكل، فإننا نستطيع أن نحدد ما يأكل، أو عندما ... - يتناسب كل نموذج من نماذج التحديد مع نموذج خاص من المفاعيل: المفعول به، ظرف الزمان، ظرف المكان . . .).

■ حول مفهوم الوظيفة النحوية في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر، انظر«ج.س. شوفالييه»: "Histoire de la syntaxe", Genève, 1968. ، فهو يكشف في تطور القواعد الفرنسية لذلك العصر نضجاً لمتصور المفعول.

يدين هذا التوسع في مفهوم الوظيفة إلى ديمارسيه وبوزيه. واللسانيون اللاحقون لن يضعوه موضوع المساءلة. فالمناقشات ستتجه إلى طبيعة الوظيفة وإلى تدوينها وتصنيفها. ويبدو المفهوم على كل حال لا غنى عنه بالنسبة إلى وصف العديد من اللغات. والسبب لأنها تقيم متصور الترابط النحوي: يعد مقطعان من العبارة مترابطين، عندما تكون لهما الوظيفة نفسها (وتمثل هذه الحالة كلمة «المساء» وعبارة «قبل الفطور» في «هاتفني مساء أو قبل الفطور»). وإننا لنستطيع، والحال كذلك، أن نتخلى عن الترابط إذا أردنا أن نصف بعض الروابط مثل «و» و«أو» في الفرنسية. والسبب لأنها لا تستطيع أن تربط إلا مقاطع مترابطة. فنحن لا نستطيع أن نقول، من غير تأثير له أسلوب خاص، «إنه يعمل مساء

وامتحانه»، ولا أن نقول «يعمل مساء وفي باريس».
وأما ما سيشكل، على العكس من ذلك، عقبة في نظرية بوزيه، فهو تجاور نموذجين
مختلفين من الوظائف: هناك، من جهة، وظيفتا «المبتدأ» و«الخبر» - وهما *تبدوان*
مرتبطتين بالطبيعة نفسها لفعل الحكم «إننا نحكم دائماً على شيء بشيء ما» - وهناك، من
جهة أخرى وظائف المفعول، ولهذه أساس يتبع نظاماً آخر، وهذا يعني عدم الإمكانية
بالنسبة إلى كلمة أن تعبر عن كلية الفكرة. ولقد حاول «تيسينيير» مثلاً أن يلغي هذا
التجانس. فالتعارض بين المبتدأ والخبر، لا يبرر، بالنسبة إليه، إلا من وجهة نظر
«منطقية»، وهي وجهة نظر لا يمكن قبولها في اللسانيات. وسيرى إذن في كل وظيفة تتمة،
أو أيضاً - إذا صح القول إن المفعول «يتعلق» بفاعله - علاقة ترابط. ولقد يعني هذا إذن
أن وصف الوظائف النحوية المنجزة في عبارة من العبارة إنما يعني إذن تعيين شبكة التعالق
الموجودة بين عناصر هذه العبارة. ولقد مثل تيسينيير هذه الشبكة بشجرة سماها «مشجر»
حيث يكون المفعول موضوعاً دائماً تحت مصطلح الفاعل، ومرتبطاً به بسمة ما. فلننظر
مثلاً ما سيكون عليه تشجير العبارة التالية: «اليوم بيير يشتري لابنه قطاراً كهربائياً».



تتمثل وحدة الجملة بكونها تتضمن كلمة واحدة ليست مفعولاً لشيء، وبها تتعلق كل
الكلمات الأخرى، مباشرة وغير مباشرة. وإن هذه الكلمة العليا، التي هي مفتاح قبة
الجملة، لتعد مسنداً (أو فعلاً في اللغات التي تمتلك هذا الجزء من الخطاب). وسنلاحظ
بهذا الخصوص أننا إذ حددنا الوظيفة بالترابط، فإنه لن يعود في مقدورنا أن نتكلم بكل دقة
عن وظيفة «المسند»، لان المسند لا يتعلق بأي كلمة أخرى. ومن جهة أخرى، فإن المسند
بالنسبة إلى تيسينيير، يعد كلمة خاصة، بينما هو بالنسبة إلى بور-رويال يمكن أن يكون
مقطعاً أكثر طولاً.

ويجب، ما إن ننتهي من إنشاء الشجرة، أن نشير إلى طبيعة علاقات الترابط المنجزة في العبارة. فتيسينيير يميز أولاً علاقات المستوى الأول (بين المسند وترابطاته المباشرة) ثم يميز بعد ذلك علاقات المستويات التالية. وإنه لا يصنع في المجموعتين تصنيفاً واضحاً، ولكنه يقيم تقسيمات في المجموعة الأولى. وإن هذا ليكون لأن الجملة تمثل جريان «العملية»، وضرباً من «الدراما الصغيرة». بينما يمثل المسند العملية نفسها (ويمثل الفعل ذلك في الاستعارة المسرحية). وتتناسب ترابطات المسند مع الشخصيات التي تتدخل في هذا الفعل. وإنها لتتكون من نوعين: العوامل الدالة على الكائنات المشاركة مباشرة في العملية (يتمثل هؤلاء في الاستعارة: الشخصيات الرئيسة)، وأما الظروف، فتدل على الأوضاع التي تمت العملية فيها (=شخصيات الفعل الثانوية). وبينما تستطيع الظروف أن تكون عدداً غير محدد (في مثلنا يوجد مثل واحد هو «اليوم»، ولكننا نستطيع أن نضيف ما نشاء لكي نعطي على العملية علامات تتعلق بالمكان، يمكن أن يوجد ثلاثة عوامل: العامل 1 يكون المبتدأ (وهو هنا «بيير»)، والعامل 2 يكون موضوع الأفعال المبينة للمعلوم («قطاراً») أو عامل المبني للمجهول، والعامل 3 يكون هو المستفيد («ابن»). وفي الوقت الذي كان فيه تيسينيير إذن يختزل المسند فلا يكون سوى كلمة في الجملة (وليس كلمة ما يقال عن المسند إليه)، فإنه كان يأخذ من المسند إليه نوع الأفضلية التي كان يتمتع بها إلى هذه اللحظة: إنه لم يعد سوى واحد من العوامل. وهكذا، فإن الاستعمال النسقي لمفهوم المفعول قد فجر التحليل التقليدي المؤسس على التعارض بين المسند إليه والمسند.

■ إن العمل الرئيس لـ «ل. تيسينيير» هو :«عناصر النحو البنيوي». وقد نشر عام 1959 في باريس، أي بعد خمس سنوات من موته. وأما الطبعة الثانية (باريس، 1965)، فتحتوي على تصويبات مهمة. وبخصوص فكرة الترابط النحوي، انظر خصوصاً الجزء الأول. وهناك تعليق جوهري:

R. Baum: "Depenzerammatick", Tesnière Modell der Sprachbes chreibung in wissens chaftsgesch-ichtlicher und kritischer, Tübingen, 1976.

إن المناقشات العديدة التي أفضى إليها مفهوم الوظيفة يمكن تمثيلها انطلاقاً من التفكير بنظرية تيسنيير (وإن كان هذا لا يتناسب دائماً مع التسلسل التاريخي للأفكار).

يمثل مفهوم العالم الموضوع الأول. وهو موضوع نتمنى أن نحدد تعارضه مع الظرف وليس عن طريق الاستعارة المسرحية. وإننا لنلجأ حالياً، وفي معظم الأحيان، إلى استعارة أخرى تدين بوجودها لتيسنيير نفسه، وهذه الاستعارة هي «التكافؤ». فتكافؤ الذرة

يمثل عدد ذرات الهيدروجين التي يجب أن يتحد معها لكي يكوّن معها توليفاً ثابتاً. ويمكن القول قياساً على هذا، إن تكافؤ الفعل يمثل عدد المفاعيل التي تعطى له لكي يكوّن عبارة بسيطة وتامة. وتعد هذه المفاعيل عوامل للفعل، ويقال عنها أحياناً «مفاعيل فعلية». وأما ما يتعلق بالظروف التي يقال عنها أيضاً «مفاعيل الجملة»، فإنها مفاعيل مضافة إلى الفعل بغية الحصول على عبارة معقدة: يبدو أن عددهم صعب تحديده كما يصعب تحديد الأجساد المشتركة مع «جسد مجرد» بغية إنشاء «خليط». وهكذا، فإن لـ «rire - ضحك» مكافئاً 1، وذلك بسبب العبارة البسيطة «جان يضحك» (إن المقصود، في القواعد المدرسية، فعل «غير متعد»). وإن للفعل «rencontrer - التقى» مكافئاً 2، وذلك لأننا لا نستطيع أن نقطع شيئاً من «جان يلتقي بول»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «habiter - سكن» («جان يسكن في ليون»). وإننا لنقبل في العادة أن للفعل «donner - أعطى» مكافئاً 3، مفترضين أنه من غير الممكن حذف أي مفعول من الجملة («جان أعطى كتاباً لليلك») (باستثناء الإضمار). وهكذا، فإنه بإمكاننا أن نصنف أفعال لغة ما تبعاً لمكافئاتهم، ثم يصفى التصنيف ونحدد الطبيعة النحوية والدلالية للمفاعيل التي تقطع ثلاثة أوضاع. وإننا، إذا حددنا التكافؤ انطلاقاً من فكرة العبارة البسيطة، فسنقبل، على عكس تسينيير، أن العوامل يمكن أن تكون ظروفاً أو مجموعات جرية (مثل «هنا، في ليون»، عندما نكمل عبارة «جان يسكن. . .»). وإنه لمن الواضح مع ذلك أن فكرة العبارة البسيطة تطرح مشكلات، وذلك لأنه إذا أريد استخدامها لالتقاط العوامل، فإنها تضطرنا إلى اللجوء إلى مفهوم «الإضمار» الذي يفهم بوصفه محواً لمكوّن منتظَر في العادة. وإننا لنقترح السمة الاختيارية جوهرياً، والتي لا يشكل الحذف فيها محواً، كما نقترح إمكان الاتفاق لمحو بعض العوامل (مثل «جان أعطى»، «جان أعطى للوك»، «جان أعطى للوك كتاباً»). وإننا لنجد ثانية على مستوى آخر العقبات نفسها. وهي عقبات نشارك بوزيه في تمييزها: العلاقة والتحديد. وإنه ليبدو في الحالتين أن تمييز الجوهري والمضاف يستلزم تحليلاً دلالياً للمفاهيم المتممة (ليس في شروط التشكيل الجيد للجمل، ولكن في فكرة العطاء، وبأنه توجد علامة على المعطي، وعلى المستفيد، وعلى الشيء وليس على المكان أو على الزمان الخاص).

■ لقد تم تطوير نظرية التكافؤ في ألمانيا على نحو خاص، وقد قام بهذا أيضاً «ج. هيلبيغ». فانظر كتابه:

Beiträge Zur Valenztheorie, Halle, La Haye, 1971.

وانظر الكتاب الوجيز الذي قام بكتابته مع «ج. بوشا» لتعليم الألمانية للأجانب:

Deutsche Grammatick. Leipzig, 1972.

ولقد دقق «هـ. هاب» النموذج وطبقه على اللاتينية:
Grundfragen einer Dependezgrammatik des La-teinischen, Göttingen, 1976.
وانظر أيضاً: «قواعد التعالق في التعليم: النتائج والمرئيات»، «دراسات لسانية تطبيقية»، العدد 31، 1978.

تمت مناقشة مفاعيل الفعل ومفاعيل الجملة في مجلة «اللغة الفرنسية»، العدد 86 (حزيران 1990)، و«المفاعيل الظرفية».

ثمة موضوع ثانٍ يرتبط بنظرية تيسنيير، إنه موضوع العلاقات بين الوظائف النحوية والدلالة. ولقد رأينا تيسنيير نفسه يتجنب أي تدقيق يتعلق بالمعنى (فبالنسبة إليه تتعارض مفاهيم البنائية والدلالة). وهناك وضع معاكس تطور في «قواعد الحالة» للأمريكي فيلمور. فنماذج مفاعيل الفعل تتحدد فيها على مستوى «النحو العميق»، بوصفها أدواراً دلالية، تسمى «الحالة» (وبمعنى مختلف جداً عما لهذا المصطلح في القواعد الكلاسيكية، حيث يشير إلى مختلف الأشكال التي تأخذها الكلمة تبعاً لوظيفتها في الجملة). وإن نظرية التكافؤ لا تتعلق، في أحسن الأحوال، إلا بالنحو السطحي. وبالفعل، فإن نموذج العالم نفسه (بالمعنى القائم عند تيسنيير) يستطيع أن ينجز حالات مختلفة. فـ «الطاولة» تمثل الحالة «خاضع» في «جان يكسر الطاولة» (يشير إلى الشيء الذي يكابد). وهناك الحالة «نتيجة» في «جان يبني الطاولة». ويجب أحياناً، بشكل متبادل، أن نعزوا الحالة نفسها إلى كلمات تعد بالنسبة إلى تيسنيير عوامل لفئات مختلفة. فإذا كان المفعول به للفعل «كسر» خاضعاً، فإن فاعل الفعل «كابد» خاضع أيضاً. ومع ذلك، فإن فيلمور يلح على فكرة أن هذه الأدوار الدلالية، حتى وإن لم تُر مباشرة عن طريق وضع الكلمة أو شكلها في العبارة، فإنها تعد مع ذلك جزءاً من النحو. والسبب أننا يجب أن نعطيها مكانة لكي نفسر الظواهر التي تعد نحوية على وجه العموم، ولكي نفسر مثلاً أن الجملة مع الفعل «كسر»، وليس مع الفعل «بنى»، تعد جواباً محتملاً على سؤال: «ماذا يمكن لجان أن يكون قد فعل بالطاولة؟». وكذلك، فإننا لا نستطيع أن نتلفظ بقواعد العطف من غير أن نفترض أنه يحب على الكلمات المعطوفة أن تمتلك الحالة نفسها. وهكذا، فإن جملة مثل «الغطاء والجدار حاران» تفرض أن يتلقى المبتدأ الحالة نفسها، وهي حالة «خاضعة» على وجه العموم (فجملة «الغطاء حار» تعني أن للغطاء حرارة مرتفعة مثل حرارة الجدار، ولا يعني أنه يمنح الحرارة. فهذه حرارة تعزو إلى «الغطاء» حالة «الأداة»).

تثير «قواعد الحالة» ثلاثة نماذج من القضايا على الأقل. بعضها داخلي، ويتعلق بإمكانية تحديد عدد الحالات. ففلمور لم يتوقف عن تغيير قائمته، زاعماً أن مدونة ضيقة (أقل من عشر حالات) تكفي لشرح عدد كبير من الظواهر. وهذا يفترض أننا نمتلك مقياساً

واحداً لكي نعزوا الحالة نفسها إلى كلمات مختلفة ومستعملة في أوضاع نحوية مختلفة، وذلك على الرغم من تنويعات تلوينات المعنى التي تتلقاها. بيد أن هذه المعايير صعب تحديدها. وثمة قضية أخرى هي قضية العلاقات بين الحالات الدلالية لفيلمور، والحالات القاعدية التقليدية، أي الوظائف الموسومة صرفياً. وحتى عندما تكون للحالات الدلالية سمات صرفية في لغة من اللغات، فإن التناسب بين حالة ووسم يعد أمراً جد معقد في الغالب. وهذا ما يحصل غالباً بالنسبة إلى لغات، مثل الباسك، حيث تمتلك سمة خاصة يقال عنها «متعدية»، وذلك بالنسبة إلى حالة الفاعل. وتأتي الصعوبة من أن السمة تكون غير ممكنة عموماً إذا كان الفعل غير متعد (يركض الطفل)، ولكن فقط عندما يوجد بناء متعد (أكل الطفل الحلوى). ولقد كرست مناقشات عديدة لهذا التفاعل بين الحالة الدلالية وتنظيم المجموع للجملة. وثمة نموذج لقضية أكثر عموماً يأتي من التأكيد بأن الحالات تعد جزءاً من النحو («العميق»). والحجة المعطاة هي أنها تستخدم لتفسير وقائع نحوية، مثل الغرابة في هذه العبارة أو تلك. ولكن هذا ليس سوى إرجاء للقضية: لماذا نقرر أن الغرابة هي نموذج نحوي؟ نحن نجد هنا القضايا التي يثيرها «علم الدلالة التوليدي»، والذي تعد قواعد الحالة استطالة له.

■ Un texte fondamental de C.J. Fillmore: "The case for case", in E. Bach et R.T. Harms (eds.), Universals in Linguistic Theory, Londres, New York. 1968. Cf. aussi le nº38, de Langages (juin 1975), et D. Dowty, "Thematic proto-roles and argument selection" Language, 1991, vol. 67, nº3, qui fait le point sur diverses notions apparentées à celle de cas. - Sur les rapports entre cas et valence: W. Abraham (ed.), Valence, Semantic Case, and Grammatical Relations, Amsterdam, 1978.

حول التعدية، انظر:

C. Tchekhoff: Aux fondements de la syntaxe: L'ergatif, paris, 1978.

(ولعلنا نلاحظ أنه يستند إلى مفهوم مارتينه حول الفاعل: لن يتعارض التعدي مع وظيفة الفاعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن فاعل الفعل غير المتعدي هو فاعل، بينما الفاعل الحقيقي للفعل المتعدي، في اللغات المتعدية، هو الخاضع. وسيتمثل هذا في حالة «الحلوى» في المثل السابق).

R.M.W. Dixon (ed.), Studies in Ergatiuity, Amsterdam, 1987.

وتثير نظرية تيسينيير أخيراً مسألة العلاقات بين التحليل التقليدي للعبارة إلى مسند إليه ومسند، وتحليلها تبعاً لوظائف التعالق. وبالنسبة إلى تيسينيير، فإن التحليل التقليدي يعد

جزءاً من «المنطق» ولا يكون إذن ملائماً في اللسانيات. ويحاول بعض اللسانيين، على العكس من هذا، أن يمفصلوا التحليلين. وهذا هو الحال بالنسبة إلى مارتينه.

أ) إن «المسند»، بالنسبة إليه كما بالنسبة إلى تيسينيير، هو عنصر خاص من عناصر العبارة، وهو الذي تلتقي باتجاهه كل علاقات التعالق. وليس له في هذا الإطار وظيفة على نحو خاص، لأن وظيفة العنصر تتحدد دائماً بنموذج العلاقة الذي يربطه بالمسند مباشرة - إذا كان يمثل مكوناً أولياً (عامل أو ظرف تبعاً لتيسينير)- أو بصورة غير مباشرة- إذا كان يتعلق أولاً بمكون آخر.

ب) ولكن مارتينه، في الوقت نفسه، يحاول أن يكون عادلاً مع هذا النوع من السمو المعترف به للمسند إليه منذ وقت طويل. وقد كان هذا من غير لجوء إلى تحليل الحكم الذي يجعلنا نخرج من ميدان اللسانيات. فالحل أعطته نظرية الاتساع. وكل كلمة تعد اتساعاً في العبارة إذا كنا نستطيع أن نعزلها عنها من غير أن تكف العبارة عن أن تكون عبارة، ومن غير أن تتغير العلاقات المتبادلة للكلمات الباقية. وتسمى العبارة الباقية، بعد اجتثاث كل التوسعات، «العبارة الأقل» أو «النواة». بيد أن النواة في بعض اللغات (في الفرنسية، ولكن ليس الباسك) لها كلمتان على الدوام. واحدة وهي المسند. وإنها لتعد مركز كل علاقات الجملة. وأما الأخرى، فإن مارتينه يسميها المسند إليه. فأن نقول إن اللغة تتضمن وظيفة المسند إليه، فهذا يعني أن نقول إذن إنه يوجد في هذه اللغة مفعول «إجباري». وهكذا، فإن هذه السمة الإجبارية تسمح لمارتينه بعزل المسند إليه بمعارضته مع المفاعيل الأخرى. وإن هذا ليكون من غير لجوء إلى «المعايير» المنطقية الموجودة في التقاليد القاعدية.

■ انظر:

A. Martinet: "Éléments de linguistique géréral,", Paris, 1960, chap 4.
"La linguistique synchronique", Paris, 1965, p 206-229.

ونلاحظ وجود حركة معاكسة في اللسانيات الأمريكية (التوزيعية والتوليدية). وبما إنها تعد جزءاً من التحليل إلى مسند إليه ومسند، فإنها عثرت مجدداً على مفاهيم جد قريبة من مفاهيم الوظيفة والتعالق. ويبدو أن نوع النهاية الذي تستلزمه فكرة الوظيفة. لا يتلاءم تماماً مع الموقف «المضاد للعقلانية» عند التوزيعيين (وإن كان بلومفيلد يستخدم الكلمة أحياناً. انظر:

("Language", New York, 1933, P. 169)

ويستعيض التوزيعيون عنه بمفهوم، جد مختلف في البداية، كان هوكيت قد سماه «بناء». ولنفترض أننا نجحنا في تقطيع كل عبارات اللغة إلى مكونات مباشرة، بل أكثر من

هذا، لنفترض أننا نجحنا في جمع كل المكونات المباشرة التي تتمتع بالتوزيع نفسه (تقريباً)، في طبقات. إننا سنتكلم، والحال كذلك، عن البناء (آ، ب، س) إذا كنا قد أثبتنا أننا حين نجمع على نحو من الأنحاء عنصراً من الطبقة «آ» مع عنصر من الطبقة «ب»، فإننا سنحظى بعنصر من الطبقة "c". وإن العبارة، مأخوذة في كليتها، فإنها تشكل البناء {مجموعة اسميه، مسند، عبارة}، وكذلك يكون كل واحد من مكوني هذا البناء بما إنه بناء هو نفسه. وهكذا إلى أن نصل إلى الوحدات البنيوية الصغرى، والتي تمثل المكونات القصوى.

يبدو أن أمكنة قليلة قد تركت لعلاقات التعالق في هذا الدمج للتفريعات في داخل الأقسام الأولى التي تنتج التعارض التقليدي لمجموعة المسند ومجموعة المسند إليه. ولكن هذه العلاقات تعاود الظهور في التحليل الذي يقترحه التوزيعيون بالنسبة إلى بعض الأبنية. إنهم يميزون في الواقع نموذجين من نماذج البناء. ويقال عن الأبنية التي تكون فيها «آ» و«ب» مختلفة عن «س» إنها خارجية المركز (وتتطابق هذه الحالة مع البناء الذي يجمع المسند إليه والمسند)، ويقال عن الأبنية التي تكون فيها إحدى طبقتي المكون متطابقة مع الطبقة الناتجة إنها داخلية المركز. وهكذا، فإن البناء {صفة، اسم، اسمي} يعد خارجي المركز: «كتاب جميل» عبارة اسمية بنفس المقدار الذي هي فيه كلمة «كتاب». وسنسمي رأس البناء الداخلي المركز الكلمة التي، مع كونها مكوِّناً، هي من الفئة نفسها التي تنتمي النتيجة إليها: إن كلمة «كتاب» في المثل السابق هي الرأس. ويتناسب مثل هذا البناء جيداً مع المفهوم الحدسي للتعالق (الكلمة جميل تتعلق بالكلمة كتاب): إن المقصود هو علاقة غير متماثلة، أو، تعباً للاستعارة العادية، هي علاقة تراتبية بين مكونات البناء نفسه - بينما كانت نظرية المكونات المباشرة في البداية لا تطرح التراتبية إلا بين مكون أكثر صغراً والمكون الأكثر كبراً الذي تشكل جزءاً منه.

■ فيما يتعلق بمفهوم «البناء» كما يستعمله تلاميذ بلومفيلد، انظر:

C.F. Hockett:"A Course in Modern Linguistics", New York, 1958, 21et 22.

وانظر كذلك:

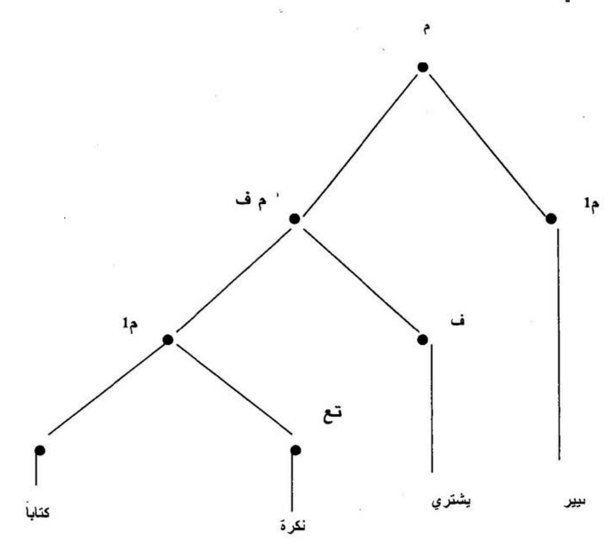
R.S. Wells: "Immediate constituents", Language, 1947, P. 93-98.

إن «القوالبية» نظرية وضعها الأمريكي «ك.ل. بيك»، وهي تحقق نوعاً من التصالح بين التوزيعية ونظرية تقليدية للوظائف. وثمة كتاب نستطيع الاطلاع عليه ويعد مدخلاً للقوالبية، هو:

R.E. Longacre: "Some Fundamental Insights of Tagmimics, La Haye, 1965.

إذا كان إدخال مفهوم التعالق لا يزال هامشياً في التوزيعية، فإنه قد أصبح مركزياً في

التوليدية التي تسعى لإعطاء تمثيل شكلي لمتصورات تقليدية. وكذلك، فإن تشومسكي قد انشغل، منذ أعماله الأولى، بالتعبير من خلال مصطلحات القواعد التوليدية عن «الوظائف الأساسية التي تعترف بها القواعد الكلاسيكية». وإذا كانت الشجرة الواصفة للجملة تمثل قبل كل شيء تقطيعها إلى مكونات مباشرة، فإنها كانت تحاول أن تجعل الوظائف التي تربط الكلمات إلى بعضها جلية. والآن، لدينا الجملة (1): «بيير يشتري كتاباً»، وشجرتها (المبسطة) هي:



(الرمز: م= مقطع. ا= اسم. ف= فعل. تع= تعريف).

كيف نقرأ في هذه الشجرة أن «بيير» هو المبتدأ، وأن «كتاباً» هو المفعول به للفعل «يشتري»، من غير إضافة معلومات أجنبية على تلك المعروفة في الضابطات التي ولدت الجملة؟ يكفي أن نضع في التعريف أن المقطع "X" هو مسند إليه للجملة، وذلك إذا كانت تهيمن عليه القعدة «م1» والتي يهيمن عليها مباشرة «ف» الذي يهيمن على الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن «بيير» هو المسند إليه لـ (1). وستحدد بشكل مماثل العلاقة «كينونة الفعل

الرئيس في الجملة»، وسيظهر النظر البسيط للشجرة أن الفعل «يشتري» هو الفعل الرئيس لـ(1). ويكفي أن نضع الآن أنه إذا كانت "X" هي المسند إليه في الجملة، وأن "y"، هي الفعل الرئيس لهذه الجملة، فستكون "x" حينئذ مسنداً إليه لـ "y"، وذلك للحصول على النتيجة المطلوبة: «بيير» مسند إليه لـ «يشترى».

ولقد ذهبت التطورات اللاحقة لنظرية تشومسكي إلى أبعد من ذلك أيضاً في هذا الاتجاه، وذلك "بإعطاء المفهوم نفسه شكلاً تعالقياً، يسمى «العاملية». وتكون نقطة الانطلاق تعميماً لفكرة بناء داخلي المركز، وهي فكرة عمل بها في النظرية المسماة «X - خط مائل». وإننا لنستند إلى تماثل بين الفئات الرئيسة للكلمات، وليكن مثلاً «ص» (صفة) و «ا» (اسم). وكل واحدة منها تستطيع أن تكون رأساً في بناء داخلي المركز. وهكذا، نستطيع أن نقول إن كلمة «مهذب» تعد رأساً لـ «غير مهذب»، التي هي رأس لـ«غير مهذب بالنسبة إلى رجل شريف». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كتاب» التي هي رأس «كتاب جميل»، والتي رأس هي لـ«الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة». ولقد اقترح تشومسكي صياغة هذه الملاحظة مخصصاً لفئات التعبير المعقد الرمز المخصص نفسه للكلمات البسيطة التي تمثل الرأس في هذه التعابير. وإننا سنتجاوز هذا الرمز بخط أو بخطين مائلين تبعاً لدرجة تعقيد تعابير الفئة (ولقد تعودنا بعد ذلك أن نستبدل هذه الخطوط المائلة بفواصل علوية). ولأن كلمتي «مهذب» و«كتاب» كلمتان موسومتان على التوالي بـ «ص» و«ا»، فإن «غير مهذب» و«كتاب جميل» تعدان جزءاً من «ص،» و«ا،»، في حين أن «غير مهذب بالنسبة إلى رجل شريف» و «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة» تنتميان إلى «ص،،» و«ا،،».

(**ملاحظة**: إن الضوابط التوليدية المولدة لهذه المجموعات من الكلمات، ستكون جميعها حينئذ إما من نموذج X، ⟵ ... X، ... ، وإما من نموذج X، ⟵ ... X ... ، حيث تشير X إلى فئة لفظية معينة. وتسمى المجموعة الموسومة بـ «X ،،» «الإسقاط الأقصى» للفئة اللفظية X).

وتمد الأعمال الحديثة مثل هذا التمثيل إلى الجملة كلها، وإنها لتكوّن الـ «X،،» لبناء داخلي المركز. وثمة إمكانات متعددة تم تصورها. ومن ذلك مثلاً أن الـ «X ،» لهذا «X،،» يمكن أن تكون ما يسميه «التحليل المنطقي» للقواعد المدرسية «موضع رئيس»، أو رأس لبناء حيث ستكون مصحوبة «بمواضع ملحقة» بهذا التحليل. أما فيما يتعلق بالرئيسة، فإنها ستأخذ بدلاً من "X" بفئة جد مجردة "INFL" وهي تحمل خواص صيغية وزمانية تسم هذا الوضع المأخوذ إجمالاً. INFL ستكون رأس بناء، حيث ستكون مصحوبة

بمجموعة اسمية مسند إليه وبمجموعة فعلية مسند - وهما مجموعتان تمثلان بذاتيهما «X، ،»، حيث تكون فيه الـ "X"، بالنسبة إلى الأولى، الفئة الاسم، وبالنسبة إلى الثانية، الفئة الفعل.

ملاحظة: إن الفكرة التي تقول هناك فئات من الكلمات المختلفة تستطيع أن تكون مركز التركيب للنموذج نفسه، قد وجدت سابقاً - ولكن طبقت بشكل مختلف - في نظرية «الصفوف» الثلاثة لجيسبيرسن. وإن هذه لتفضي إلى إقامة تماثل لمجموعة اسمية مثل «temps trop chaud - زمن حار جداً»، ومجموعة صفة مثل: «si peu gentil - قليل اللطف»: «جداً» (صف 3) تغير «حار» (2) التي تغير «زمن» (1)، و(3) "si" تغير «peu - قليل» (2) التي تغير «لطيف» (1).

ويسمح هذا التعميم للمركز الداخلي بتحديد، على كل مستويات الشجرة التوليدية، علاقات العاملية، القريبة من التعالق عند تيسينيير. ويعد التعريف الشكلي للعاملية معقداً تقانة. وإذا بسطنا، فسنقول إن رأس البناء الداخلي المركز يحكم المكونات التي تصاحبه في هذا البناء، ولكن لا يكون ذلك إذا كانت هذه المكونات نفسها إسقاطات، وكانت مكوناتها داخلية. وهكذا، ففي عبارة «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، فإن كلمة «كتاب» تحكم «جميل»، ولكنها لا تحكم كلمة «صغيرة» ولا كلمة «فتاة»، وذلك لان هاتين الكلمتين تنتميان إلى التعبير «الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، أي إلى «X ، ، » مرصعة في «1 ، ، ». وتسمح علاقة العاملية هذه ببيان ما يمكن أن نسميه، بصورة غير شكلية، الهيمنة التي تمارسها الكلمة على الكلمات الأخرى. ومثال ذلك عمل النصب والجر الذي يفرض، في الفرنسية، على الصفة «جميل» الجنس وعدد اسم «كتاب». أو أيضاً، وعلى المستوى الدلالي، وذلك لأن نموذج الجمال الذي هو الموضوع في الجملة يعد الموضوع الذي يمكن أن يكونه «الكتاب»، وليس هو مثلاً، ما نستطيع أن نعزوه إلى شخص ما. وكذلك الأمر فيما يتعلق «بالأدوار الموضوعاتية» أو «الأدوار الثمانية» (وهي قريبة جداً من الحالات عند فيلمور) التي تؤديها بعض المفعولات، مثل المفعولات به (المباشرة وغير المباشرة). وهكذا، فإن الفعلين «أعطى» و«تلقى» اللذين يحكمان «جان» في «بيير يعطي كتاباً لجان» وفي «بيير يتلقى كتاباً من جان» يعزي كل واحد منهما لجان دوراً محدداً، إنه دور المتلقي في حالة الفعل «أعطى»، ودور المصدر في حالة الفعل «تلقى». ولكن إذا استبدلنا، في هاتين العبارتين، «جان» بـ «ابن جان»، فإن الكلمة «جان» تصبح مكوناً لبناء آخر داخلي المركز ولن تكون محكومة بالفعل: إنه حينئذ لن يعود من الضروري أن يفرض عليها هذا الأخير دوراً. وهكذا تصل القواعد التوليدية صياغة ليس المفهوم التقليدي للوظيفة فقط، ولكن مفهوم التعالق.

(ملاحظة: تترافق هذه الصياغة بتعديلات. وهكذا، فإن الفاعل الذي يتعلق بالفعل بالنسبة إلى تيسينيير، ليس محكوماً به كما يرى ذلك التشومسكيون - فالفعل ليس هو رأس بناء المركز الداخلي الذي مثل الفاعل فيه مكوناً. بيد أن هذا لا يمنع أن يعزو الفعل إليه دوراً: إنه مصدر في حالة الفعل «أعطى»، ومتلقي في حالة الفعل «تلقى». ذلك لأن العاملية تعد شرطاً كافياً لإسناد الأدوار، وليس إذن شرطاً ضرورياً).

وبصورة عامة، توجد طريقتان لإظهار تماسك الغبارة، والتي من المفترض أن تمثل وحدة الفكر، أو الفعل التواصلي. وتقضي إحدى هاتين الطريقتين بوصف الجملة بوصفها تواشجاً من المكونات (بالمصطلحات التوليدية، فإننا نولد الجملة انطلاقاً من رمز وحيد، بوساطة ضوابط مستقلة عن الكلمات أو عن الوحدات البنيوية الصغرى التي صنعت الجملة منها). ولقد تصرفت القواعد التوليدية بشكل مطلق على هذا النحو في بداياتها. وأما الطريقة الأخرى، فتقضي بإظهار ضرب من الجاذبية، تمارسه العناصر اللفظية بعضها على بعضها الآخر. وهذه هي الفكرة التحتية لمشجر تسينيير. ويهدف الجهد الحالي لأتباع تشومسكي إلى دمج هذا المقصود الثاني مع الأول.

ملاحظة: يستمر فارق جوهري بين تعالق البنيويين والعاملية‌عند تشومسكي. فالعاملية ليست محددة على مستوى الجملة كما هي منجزة مادياً، ولكن على مستويات أكثر «عمقاً»، وينظر إليها بوصفها تحتية. وهكذا، فإنه في جملة «pierre semble chanter - يبدو بيير يغني»، فإن صيغة المصدر "chanter" لا يحكمها الفعل «يبدو»، والسبب لأننا، في البنية العميقة، نملك شيئاً مثل «(بيير يغني) يبدو»، حيث يكون بيير فاعلاً ليبدو. وإن الأمر ليس كذلك من غير ريب بالنسبة إلى «pierre aime chanter - بيير يحب أن يغني».

■ حول دمج مفهوم الوظيفة في النظرية التوليدية التقليدية، انظر:

N. Chomsky: "Aspects of The Theory of syntax", Cambridge (Mass.), 1965, chap 2 2.

وأما النظرية «X - خط مائل» فمقدمة في:

"Remarks on nominalization"، وهو نص من عام 1970، ومترجم في: "Questions de sémantique", Prais, 1975,p. 121."

أما التماثل بين الفئات النحوية الرئيسة، فقد أشار إليه:

Q. Jespersen: "Phlosophy of grammar", Londres, 1924, Chap. 7, Trad, fr: "philosophie de la grammaire", Paris, 1971.

وحول النظرية تشومسكي في التعالق، انظر:

"some Concepts and Consequence of the theory of Government and Binding", Cambridge (Mass.), 1982, trad. In N. chomsky, "La Nouvelle syntaxe", Paris, 1986

وانظر أيضاً:

Barriere, Cambridge (Mass.), 1986.

ضوابط ومبادىء توليدية

RÈGLRS ET PRINCIPES GÉNÉRALES

إن الوصف الكلي للغة، من منظور المدرسة التوليدية، يحتوي على مكون توليدي، مكلف بتوليد توليفات الوحدات البنيوية الصغرى عن طريق آلية شكلية محضة (وذلك بالمعنى «الحديث» للكلمة) وتعد مقبولة في هذه اللغة. ويسمي تشومسكي هذا المكون التوليدي «النحو». وأما ما يتعلق بعلم وظائف الأصوات وبالدلالة، فهما «تأويليان»: إنهما يُدخلان متتاليات الوحدات البنيوية الصغرى التي ولّدها النحو في تمثيل، صوتي في حالة، ودلالي في حالة أخرى. ويهدف الفصل الحالي إلى أن يعطي بعض المعلومات عن الآليات المستعملة في النحو التوليدي، وحتى تلك المستعملة في النسخة الأولى من النظرية، والتي تبقى المعرفة بها ضرورية لقراءة نصوص تلك المرحلة.

1 - الضوابط التوليدية:

لتوليد مجموعة المتتاليات المكونة للغة من اللغات، فإننا نعطي لأنفسنا:

أ) مجموعة محدودة من الرموز، الأبجدية، والمتضمنة، بالإضافة إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة، لرموز تتناسب مع الفئات القاعدية، مثل «ف» (=فعل)، «ا» (= اسم)، إلى آخره.

ب) وفي داخل هذا المجموع، ثمة رمز للانطلاق، إنه المسلمة التي مثلها في الإنكليزية الحرف "S" وفي الفرنسية الحرف "P"، والأمر الذي يذكر بالكلمتين "sentence" و"phrase" (جملة).

ج) ومجموعة من الضوابط، تصف كل واحدة منها استعمالاً، ونعطي لأنفسنا الحق أن ننفذه على بعض متتاليات الرموز. ويشير القسم الأول من الضابطة إلى أي متتالية من الاستعمال يمكن تنفيذها، وأما الثاني، فيشير إلى النتيجة التي تم الحصول عليها.

وإننا لنقول إن متتالية "E" من الرموز قد تم توليدها إذا:

1- لم تعد أي ضابطة تسمح بالتأثير على) "E"يقال عن E حينئذ المتتالية النهائية).

2- كنا نستطيع بناء متتالية X1 و <nX . . . مثل:

Ì كل iX تمثل متتالية من رموز الأبجدية.

P. = 0X (II

E = nX (V

VIII) بالنسبة إلى كل زوج (pX iX + 1) توجد ضابطة تسمح بالذهاب من iX إلى iX. + 1

ويمكن أن نميز بين العدد من الضوابط الممكنة، نموذجين مهمين على نحو خاص:

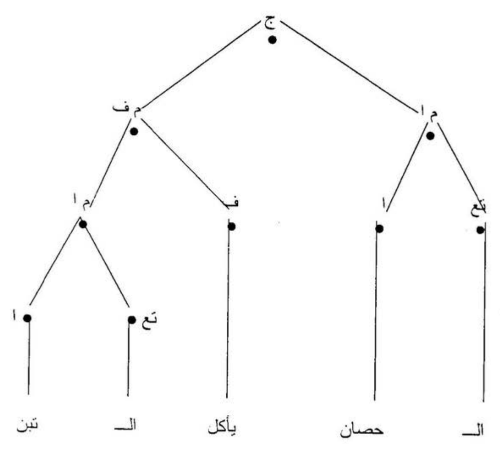
1- «القواعد التركيبية» (أو «ج ب» لـ «جملة - بنية» على نحو ما هو موجود في الإنكليزية. وتتسمى أيضاً «ضوابط إعادة الكتابة»). وهذه القواعد من نموذج "ByA - BxA" حيث إن X تمثل رمزاً أولياً من رموز الأبجدية، وحيث إن a و y و b تستطيع أن تمثل متتاليات ذات رموز عديدة (ويمكن لـ A و B عند الاقتضاء أن يكونا عدماً). ويقضي الاستعمال الذي تسمح به ضابطة من هذا النموذج، بما إنها متتالية تحتوي على الرمز X، وهو محاط بـ A وB، أن يحل y محل X. وليكن مثلنا القاعدة efag-efdcg (حيث تتناسب ef مع A التابعة للصيغة العامة، وg مع B، وa مع x، وbc مع y): إنها ستسمح أيضاً ببناء المتتالية mnefbcgo انطلاقاً من mnefago.

وتصنف الضابطات «ج ب» إلى فئتين تحتيتين. فلدينا، من جهة، ضوابط «السياق الحسي» (الحاسة إزاء السياق) أو أيضاً «المتعالقة بالسياق»)، وهي تتحدد بأن A و B ليسا عدماً: إنهما يفترضان إذن أن الاستبدال من Y إلى X لا يمكن أن يتم إلا في سياق معين. ومن جهة أخرى، فإن الضوابط الحرة من السياق (الاختصار «ح س») هي «ضوابط غير متعلقة بالسياق»، وتعد فيها A و B عدماً. وتعطي هذه الضوابط إذن الحق باستبدال x بـ Y في أي متتالية نصادف فيها X. ولقد أظهر تشومكي أن الوصف التوزيعي للغة من اللغات، إذا كان دقيقاً، فيمكن للقواعد التوليدية «ح س» أن تترجمها. فهي قواعد تولد كل جمل اللغة ولا شيء سواها.

وإذا كانت القواعد لا تتضمن سوى الضابطات «ج-بنية» (مع«ح س» أولا)، فإن اشتقاق المتتالية (أي السلسلة التي تربطها بـ «ب») يمكن أن يمثله نموذج خاص من الرسم الرياضي، يسمى «شجرة». وليكن مثلاً مجموع الضوابط التالية (حيث كل تعبير «م ا»، «م ف»، "يأكل، الـ، تبن، حصان، يجب أن يكون كما لو أنه رمز وحيد):



إن هذه الضوابط التي كانت، في النسخة الأولى من النظرية، تعد بوصفها جزءاً من القواعد التوليدية للفرنسية. وإنها لتسمح بتوليد المتتالية النهائية «الحصان يأكل التبن»، وهي تبني الاشتقاق: <ج، م ا م ف، تع ا م ف، تع ا م ف م ا، تع ا ف تع ا، "الـ" ا ف تع ا، "الـ" "حصان" ف تع ا، . . .، "الحصان يأكل التبن> . ونستطيع أن نمثل هذا الاشتقاق عن طريق الصورة التالية - والتي تشكل شجرة - إذا سجلنا فوق كل رمز الرموز التي تنوب عنه عن طريق تطبيق ضابطة من الضوابط وبربطها معه بسمة ما:



(يسمح هذا التشجير التمثيلي بمشاهدة التأويل اللساني الذي يعطى للرموز المستعملة في الضوابط وفي الاشتقاقات. وهكذا، فإن «ج»، البدهي، يوجد في أول مرحلة من كل اشتقاق، وهذا يعني أنه يوجد في ذروة كل شجرة، ويهيمن بالضرورة على مجموع المتتالية المولدة. ولهذا، فإننا نؤوله بوصفه «جملة». وأما بالنسبة إلى الرمز «ما». فإن الحرفين المختارين يذكران بأنه يوجد على الدوام ما هو مُهَيْمَنٌ عليه في الشجرة. وهذا ما يسميه اللسانيون «مقطع اسمي» (= اسم + كواكب للاسم). وأما بالنسبة إلى «م ف» الذي يهيمن على مسند الجملة، بالمعنى التقليدي للكلمة، فإن التأويل هو «مقطع فعلي». ولقد عرفنا أن «تع» = «تعريف»، وأن «ا» =«اسم»، وأن «ف» = «فعل». وإنه لمن المهم أن نرى أن هذه التأويلات، التي ليست تعريفات، لا تتدخل أبداً في الآلية، الشكلية المحضة، لتوليد الجمل. وبكل تأكيد، فإنه قد تم اختيار الآلية لبنية التأويل اللساني، ولكن، ما إن يتم اختيارها، حتى يكون تطبيقها مستقلاً عن هذا التأويل).

ويمكننا أيضاً أن نمثل الاشتقاق عن طريق سلسلة من «الأقواس المتواشجة». ونكتب في داخل كل زوج من الأقواس مقطعاً من المتتالية النهائية التي ترتبط بها كل العناصر، مباشرة أو غير مباشرة، بالرمز نفسه من الشجرة (ونقول إن العقد نفسها تهيمن عليها). وبهذا، فإننا نحظى بدلاً من الشجرة السابقة بـ:

({(الـ) (حصان)} { (يأكل) ((الـ) (تبن))})

وإذا حملنا، بالإضافة إلى هذا، كعلامة بالنسبة إلى كل زوج من الأقواس، الرمز الذي يهيمن على مضمونه في الشجرة، فإننا نحظى بتقويس موسوم:

(م {م ا (تع – الـ) (ا – حصان)} {م ف (ف – يأكل) (م ا (تع –الـ) (م ا (تع – الـ) (ا– تبن))})

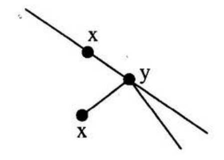
تتضمن هذه الكتابة بشكل خطي كل المعلومات التي تمثلها الشجرة في حيز يتكون من مسافتين. وإننا لنستخدم هذه الكتابة على وجه الخصوص عندما لا نحتاج أن نمثل سوى مستوى واحد من الشجرة، مثل:

({م ا– الحصان}) {م ف – يأكل التبن}).

يسمح النظر في الأشجار فقط بتحديد، انطلاقاً منها، مفهوم «الهيمنة». فنحن نجد، في شجرة ما، أن الرمز x يهيمن على الرمز y، إذا كان يوجد، في هذه الشجرة، طريقاً هابطاً يقود من x إلى y. وهكذا، ففي الشجرة التي أعطينا بها المثل في الأعلى، يهيمن «م

ف» على «ا» الأيسر، ولكن ليس على «ا» الأيمن. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن الاسم «تبن» يعد مكوِّناً لمقطع فعلي، وليس الاسم «حصان».

ولكي تستطيع «ج ب» أن تولد بوساطة عدد محدود من الضوابط، عدداً غير محدود من الجمل، فمن الضروري رياضياً أن تهيمن بعض الرموز على نفسها في الشجرات التي تتناسب مع الاشتقاقات، وأن نتمكن من الحصول على فروع كالنموذج المضاد هنا.



إننا نسمي هذه الرموز - هنا x «تكرارية». وفي النسخة «المعيارية» من النظرية التوليدية، فإن الرمز «ج» (جملة) كان ينظر إليه بوصفه الرمز التكراري الأسمى. وإن هذا ليكون لاسيما إذا هيمن رمز آخر بنفسه على نفسه، فإنه يوجد عموماً «ج» داخلاً بينهما. ولقد كان السبب الجوهري إذن للتعقيد النحوي هو الترصيع، في جملة، بجمل تابعة. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن معظم الأبنية القاعدية تعبر، جهاراً أو ضمناً، عن حكم. وهكذا، فإننا نقبل غالباً أن إضافة الصفة إلى الاسم تتم من خلال موضوع نسبي مضمر، وممحو بعد ذلك في الشكل الظاهر للخطاب. ويستطيع تشومسكي إذن أن يتبنى تحليل قواعد بور - رويال الذي يكشف، خلف عبارة «الله الذي لا تدركه الأبصار خلق العالم الذي تدركه الأبصار»، عن النظام العميق «الله، الذي هو غير مرئي، خلق العالم، الذي هو مرئي»، فيدخل حكمين أوليين إلى حكم رئيس.

2- «الضوابط التحويلية» (الاختصار «ض ت» أو «ت»). وتسمى الضابطة ضابطة «تحويلية» إذا تعلق تطبيقها على متتالية، ليس فقط ببناء هذه المتتالية، ولكن بالطريقة التي كانت فيها هذه المتتالية مشتقة (من «تاريخها الاشتقاقي»). وهذا لم يكن هو الحال إذن بالنسبة إلى أي ضابطة تم وصفها. ولقد يعني هذا إذن أن «ض ت» هي ضابطات لا تعمل على متتاليات، ولكن على شجرات. ويجب إضافة تخصيصات معينة إلى هذا التعريف العام. فهي من غير أن يتضمنها مفهوم الـ «ض ت»، فإنها تظهر في الممارسة الفعلية للسانيات التوليدية.

أ) لا تنطلق الـ «ض ت» من الشجرات فقط، ولكنها تصل إلى شجرات (وإن هذا يرجع لأنها تستعمل لإدخال «بنية» عميقة في «بنية» سطحية).

ب) **إن تطبيق «ض ت»، في معظم الأحيان،** على سلسلة يتعلق ليس بكلية اشتقاق المتتالية، ولكن بمرحلة واحدة. ولقد يعني هذا إذن أنه ليس على عبارة الـ «ض ت» أن تخصص دائماً الشجرة الكلية لمتتاليات البداية، ولكن أن تخصص مستوى خاص من مستويات الشجرة. وما دام هذا هكذا، فإنه لأمر مريح، بغية صياغة «ض ت»، أن نلجأ إلى مفهوم «قابلية الشيء للتحليل». فالمتتالية x يقال إنها قابلة للتحليل إلى (na, ..., 2a, 1a) ، تماماً كما هو الأمر في مستوى معين من الشجرة التي تمثل الاشتقاق من1 x ,x ويهيمن عليها nx,...,2a,2x,1a يهيمن عليها na . وهكذا، فإن المتتالية النهائية «الحصان يأكل التبن» تحلل إلى (م ا، م ف) أو إلى (تع، ا، ف، م ا). وإننا لنرى أنه إذا كان الرمز x قابلاً للتحليل إلى (na,...,2a,1a)، فيجب أن يكون هناك تقويس موسوم لـ x حيث تكون أزواج من الأقواس غير المتواشجة موسومة na,...,2a,1a .

إن معظم «ض ت» تستطيع أن تكون مصاغة على النحو التالي: إدخال كل متتالية nx, ...,1x، قابلة للتحليل (na,...,a) في متتالية my, ..., 1y قابلة للتحليل إلى .(mb,....,1b)

ملاحظة: من الممكن أن تكون .m = n

ج) إننا نستعمل غالباً، لتسجيل تحليل المتواليات التي تطبق عليها، الكتابة:

na,....,2a,1a

n 2 1

na,....,2a,1a تمثل الرموز غير النهائية التي يجب أن تهيمن على المقطع الأول والثاني. . . ، ومن المتتالية.

د) إذا كان يمكن لبعض المقاطع أن تهيمن عليها أي عقدة، أو حتى أن تكون على وجه الاحتمال عدماً، فإننا نكتب، فوق العدد الذي يمثلها، متغيرات مثل x, y، إلى أخره. وهكذا، فإن الصيغة (1):

x	م ا	ف	م ا	y
1	2	3	4	5

تدل أن الـ «ض ت» تطبق على كل متتالية يتضمن تحليلها مقطعاً اسمياً متبوعاً بفعل، هو نفسه يكون متبوعاً بمقطع اسمي، وذلك بشكل مستقل عن ماذا يسبق المقطع الاسمي الأول وماذا يتبع الثاني.

ر) إننا ننسى غالباً أن نشير إلى تحليل متتالية الوصول، سواء ظهرت بدهية، أم كانت

تستطيع أن تكون مستنتجة من قوانين عامة يشار إليها في مكان آخر من القواعد. فنحن نشير فقط من أي المقاطع يجب أن تكون مصاغة. وأما تلك التي هي تبع لهذه المقاطع التي تنتمي مسبقاً إلى متتالية البداية، فإن الأرقام التي تحملها هي التي تمثلها. وأما بالنسبة إلى ماتبقى، فإننا نشير من أي الوحدات البنيوية الصغرى هي مكونة. ولنفترض أن نقطة انطلاق الـ «ض ت» تعطيها الصيغة (1)، فإن نقطة وصولها يمكن أن تكون مثلاً (2):

5 3 se 2 1

وإن هذا ليعني أن المقطعين الأولين لمتتالية البداية يجب أن يعاد إنتاجهما تماماً، وأنه يجب علينا فيما بعد أن ندخل الوحدة البنيوية "se"، ثم نعيد إنتاج 3"e"، ونهدم 4"e"، ثم نعيد إنتاج ال، e 5. وتشكل الصيغتان (1) و(2) (بشكل جد تقريبي) وصفاً لـ«ض ت» «الانعكاسية». وبالفعل فإنها تسمح بالعبور من:

أحياناً فولتير يناقض فولتير من خلال اثنين من السطور مسافة

5 4 3 2 1

إلى:

أحياناً فولتير يناقض نفسه من خلال اثنين من السطور مسافة

5 3 2 1

ف) كما يُظهر ذلك المثل السابق، فإنه لمن الضروري أحياناً أن نضيف إلى تحليل متتاليات البداية شرطاً يخص أيضاً الشكل اللفظي للوحدات البنيوية الصغرى. وبالنسبة إلى «ض ت» الانعكاسية، فيجب على المجموعتين الاسميتين أن تكونا متطابقتين لفظاً. ويمكننا أن نكتب هذا الشرط على النحو التالي: 2=4 (ولتجنب الحصول على البنية التحتية لـ «يكتفي بعض المؤلفين بمناقضة أنفسهم» انطلاقاً من البنية التحتية لـ «بعض المؤلفين يناقض بعض المؤلفين»، وحينئذ تتكلم الجملة الأولى عن عدم التماسك لبعض المؤلفين، بينما هي فكرة غريبة تماماً عن الثانية، فتشترط غالباً أن يحيل 2 و 4 إلى الشيء نفسه، وهذا ما يثير المشكلات: بأي معنى من معاني كلمة «أحال» نستطيع أن نقول إن التعبير «بعض المؤلفين» يحيل إلى أي شيء من الأشياء؟

«لدينا الكليات التحويلية». وبما إن تعريف «ض ت» قليل التضييق، فمن البدهي دفعة واحدة أن كل لغة تدع نفسها كي توصف بمساعدة «ض ت». وما دمنا ماكثين هنا، فإن النموذج التحويلي لا يخشى عليه أن يزوِّره الامتحان التجريبي لأي لغة من اللغات. ولذا، فإننا لا نستطيع أن نقدمه بوصفه فرضية، تخضع لحكم الوقائع، عن موهبة اللغة

والتي بفضلها يستطيع كل طفل أن يبني قواعد لغته الأم. ولكي يكنس التوليديون هذه المعضلة، فقد سعوا إلى تعزيز النموذج، وذلك بصياغة فرضيات أكثر دقة حول الطريقة التي تعمل بها الـ «ض ت» (بغض النظر عن اللغة). ومن ذلك مثلاً، أنه مقبول أن تطبيق «ض ت» لا يستطيع أبداً أن يتقدم على ضابطة إعادة الكتابة. ولقد يعني هذا إذن أن المجموعتين من الضوابط تعملان بدقة الواحدة بعد الأخرى من غير أن يكون ثمة تسامح مع أي تقاطع. وهذا يدفعنا إلى القول إن كل واحد يعزو إلى الجملة المولدة بنية خاصة، وذلك لأن الجملة مزودة بهذا الخصوص ببنيتين، كما يدفع به إلى تقديم هذه الفرضية بوصفها كلية لسانية. ولقد قادنا هذا الأمر إلى تمييز نموذجين من «ض ت». بعضها، يسمى «جذور». وهو يغير التنظيم النحوي الذي حددته ضوابط الـ «ج ب». ومن ذلك مثلاً، إذا كانت «ج» العليا، بفضل ضوابط إعادة الكتابة، تهيمن على أخرى، ثم تشتق منها بعد ذلك جملة تابعة، فإن التحويل الجذري سيستطيع «أن يخرج» بعض عناصر الجملة المرصعة خارج هذه. وستكون هي الحال إذا قبلنا أن جملة «بيير يبدو مسروراً» مشتقة بوساطة «ض ت» من بنية أولية تتناسب مع «يبدو أن بيير مسرور»: إن المسند إليه «بيير» في جملة مرصعة يكون «مجهزاً» بتلك التي ترصعه (إن الـ «ض ت» هي التي تسمى «تجهيز المسند إليه»). وعلى العكس من هذا، فإن «ض ت» أخرى تسمى «بنى محافظة»: إن التنظيم الذي تنتجه ضوابط «ج ب» يبقى ظاهراً حينئذ بعد فعل الـ «ض ت». وإننا لنرى المشكلة المطروحة التي يسببها إدخال «ض ت» جذرية: كيف يمكن لمستمع، إزاء جملة نهائية، أن يعرف البنية «ج ب» الأساسية (وهذا ضروري إذا قبلنا أن هذه الأخيرة تحكم التأويل الدلالي)؟ ولمعالجة المشكلة، حددت بعض القيود فيما يتعلق بـ «ض ت» الجذرية، وهي قيود مقدمة بوصفها شاملة، وتنتمي إلى موهبة اللسان.

■ حول الجهاز التقني للقواعد التوليدية، انظر:

N. Chomsky, "Three models for the description of language", texte de 1956, repris et remanié in R.D. Luce, R.R. Busch et E. Galanter (eds.), Readings in Mathematical Psychology, vol. II, New York, 1965; M. Gross et A. Lentin, Notions sur les grammaires formelles, Paris, 1967. - Sur la classification des RT: J.E. Emonds, A Transcisco, 1976 (trad. Fr. Transformations radicales, conservatrices et locales, Paris, 1981).

2 - الضوابط والمبادىء:

إن النسخة الأخيرة من القواعد التوليدية، والتي يتمثل عنصرها الأساس في «نظرية العاملية والربط»، قد أفضت إلى تعديل هائل في الصيغة. وتم الحفاظ على التمييز بين

نموذجين من الضوابط التي تصل على التوالي إلى «بينة عميقة» (ب ع) وإلى «بنية سطحية»، (ب س). وتذكر هاتان البنيتان، من غير تطابقهما، بالبنيتين العميقة والسطحية للنسخ السابقة. ولكن صيغة الضوابط نفسها قد تغيرت جداً وإلى حد كبير. وإنه لتغير يبدو وكأنه تبسيط، ولكنه أصبح ممكناً لأن ثمة مبادئ عامة، معطاة بوصفها شاملة، تشكل الآن جزءاً من العمل الذي كان يطلب فيما مضى من الضوابط.

وهكذا، فإنه فيما يخص أساس القواعد، فإن هذه الضوابط قد أعيدت صياغتها آخذين بالحسبان نظرية «x - الخط المائل». فالكلمة، تبعاً لهذه النظرية، تكون منتمية إلى فئة معجمية عامة، ولتكن x. وإنها لتعمل دائماً، في العبارات، بوصفها «رأساً» لبناء «داخلي المركز»، ويعد جزءاً من الفئة العليا xو، وxو بدورها تمثل رأساً لبناء «داخلي المركز» من مستوى أعلى أيضاً xوو. وسيكون لدينا إذن ضابطتان «ج ب» من نموذج:

xوو . . . xو . . . xو و . . . x . . .

حيث يجب على النقاط أن تمتلئ بأسماء الفئات التي تصاحب تعاقبياً xو في xوو، و x في xو. ويرى بعض القواعديين أيضاً أنه يوجد شيء مشترك مع الفئات المصاحبة لـ xو في xوو ، بغض النظر عن الفئة المعجمية x، وأنها لتدل عليه بالمصطلح الشامل مُعَيِّن، (مع) لـ xو . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذي يصاحب x في xو ، والذي يرى بوصفه مفعولاً (مف) لـ x، أو كوكباً تابعاً لـ x. وثمة مثال بسيط هو الذي «x=I» (اسم) فيه، والذي «اوو» يتناسب فيه تقريباً مع «م ا» القديم. ولنضع الضابطات الثلاث لـ «ج ب».

1́ اوو ؟ مع او او ، 2́ او ؟ ا مف ا، 3́ مف ا ؟ . . . اوو . . .

وإذا كنا نقبل أن أداة التعريف في الفرنسية تعد مُعَيِّناً للاسم، وأن الـ «اوو» الذي يتمم الـ «ا»، في الضابطة الثالثة، يستطيع أن يدخل بواسطة حرف جر مثل "de"، فإننا سنشتق مثلاً من «اوو» القائم في الضابطة الأولى مقطعاً اسمياً مثل:

«امرأة الخباز - La femme du boulnger»

يطبق النسق المركزي الداخل « x - خط مائل» نفسه على الرمز «ف» (المتناسب مع جذر الفعل). ونضع «ف» الذي مثل هو جذر الفعل مصحوباً بمفاعليه، كما نضع «فوو»، حيث نجد، بالإضافة إلى «فو»، المؤشرات الزمنية المرتبطة بالفعل: يتناسب «فوو» مع الـ «ب ف» القديمة. ومن هنا تأتي الضوابط التالية:

1́ فوو؟ مع فو فو، 2́ فو ؟ مف فو، 3́ مف ف ؟ . . . اوو . .

تستطيع هذه الضوابط، إذا تممت بالضوابط الخاصة باللغة الفرنسية، أن تولد مقطعاً

فعلياً مثل: «تحب زوجها». وبالطريقة نفسها، ولكن المسألة تبقى موضوع نقاش، فإن الجملة ستدخل في النسق «x - خط مائل». ويقبل بعضهم مثلاً أنه يجب على الرمز القديم «ج» أن يكون بوصفه الـ xوو لـ x الأولى، والذي يعيِّن مؤشرات الطريقة والصوت المتعلقين بالجملة في كليتها - وتسمى هذه الـ x أحياناً «تص» (تصريف). وتستطيع نواة القواعد «ج ب»، من خلال هذه المنظور، أن تختزل إلى تفسير بسيط لنظرية «x - الخط المائل»، هذه النظرية التي ينظر إليها بوصفها مبدأ شاملاً. وستكون الضوابط مختصة بمختلف اللغات إذا كانت ناتجة عن خصوصياتها المعجمية (فهناك أفعال تطلب مفعولاً به، وهناك أخرى ترفض، كما إن هناك أفعالاً تملك سمات للشخص وأخرى لا تملك ذلك، إلى آخره). وسيكون أساس قواعد اللغة حينئذ مشتقاً من مبدأ شامل مثل نظرية «x - الخط المائل»، والخصوصيات المعجمية لهذه اللغة.

ولا تزال صيغة المبادئ هي التي تسمح بتبسيط المكون التحويلي الذي يمكن من المرور من «البنية التحتية» إلى «البنية الفوقية». وأما في السابق، فلمنع التحويلات من إنتاج توليفات من الوحدات البنيوية الصغرى تتناسب مع جمل غيرمقبولة، فإننا نعقد صياغتها إلى أن تنتج النتائج المرغوبة فقط. وإننا لنتمنى أن يستطيع العدد الأكبر الممكن من هذه التعقيدات أن يظهر بوصفه قيوداً شاملة ومعمولاً بها في كل اللغات. وأما الآن، فإن القواعد أكثر بساطة. فنحن نتركها تولد بالفعل توليفات مستحيلة في اللغة الموصوفة، ونعالج هذا الحدث بإدخال عدد من «المبادئ». وتعد هذه المبادئ شروطاً عامة يجب أن تخضع لها البنى الناتجة و الاشتقاقات المنجزة بوساطة الضوابط، وإنها لتتصرف وكأنها مصفاة تصفي بعد كل شيء، بعض البنى والاشتقاقات. وإن هذه المبادئ هي التي تتطلع إلى أن تكون شاملة، تماماً كما القيود كانت تتعلق في السابق بشكل الـ «ض ت».

ولقد سمح إدخال المبادئ بتبسيط المكون التحويلي إلى الحد الأقصى. فمن جهة، نراه قد اختزل إلى ضابطة واحدة، تسمى «منتقلة». ويقضي تطبيقها بنقل الرمز في داخل البنية التي ولدتها الضوابط «ج ب» (لم تعد المسألة إذن مسألة محو متنوع وإبدالات تقوم بها الـ «ض ت» القديمة، مثل الـ «ض ت» مثل الانعكاسيات المقدمة في الأعلى). ولا تسوغ الضابطة من جهة أخرى أي شرط مقيد للحركات المسموح بها: يستطيع أي رمز من الرموز أن يكون منتقلاً إلى أي مكان. وإنه لمن الواضح أيضاً أن أي ضابطة متحررة إنما تغامر بتوليد بنى سطحية غير مرغوب بها على الإطلاق، وعصية على التأويل دلالياً كما هي عصية على لبس شكل جهوري مقبول في اللغة الموصوفة. ولكن لا يوجد تحرر من غير شرطة: دور المبادئ بالضبط هو القيام بدور الشرطة، ومنع غير المقبول. ويكمن الفارق مع

الشروط القديمة لتطبيق الـ «ض ت» في أن المبادئ المعلن عنها هي مبادئ عامة، وتصلح بالنسبة إلى أي تطبيق «للانتقال». وإن هذا ليكون ليس فقط في لغة ما، ولكن في أي لغة من اللغات. ونظراً للسجايا التقنية جداً لهذه المبادئ، فإننا سنشير إلى إحداها فقط، وذلك للتمثيل، وكذلك بصورة غير شكلية على الإطلاق.

إن المقصود هو «مبدأ الإسقاط». وإن لزومه الجوهري هو التالي. ليكن، في داخل البنية العميقة، الرمز x للفئة المعجمية (أي إن المقصود هو رمز الرتبة الأكثر سفلية والذي تحدده نظرية «x – خط مائل»). فإذا كانت x رأس البناء «x و»، وتسوس، في داخل هذا البناء، رمزاً ما وليكن "s" وتحدد وظيفته النحوية، فيجب على x أيضاً أن تحدد الوظيفة النحوية لـ "s" في كل البنى المشتقة (وخاصة في البنية السطحية التي ينتجها انتقال x أو s). وإذا كان هذا المبدأ مراقباً، فإن العلاقات النحوية القائمة في البنية العميقة تستطيع أن تكون معترفاً بها، و«مُسْتَرْجَعَةً»، في المستويات التالية (وقد كان هذا هو هدف القيود المطروحة في النسخ السابقة للتشومسكية، وذلك على شكل «ض ت» جذرية). وثمة نتيجة مهمة لمبدأ الإسقاط تتمثل في وجود «الفئات الفارغة» (أي الرموز التي تملك، في العبارة الناتجة فعلاً، تعيناً صوتياً معدوماً). وبشكل أكثر دقة، فإنه يستلزم أن تترك الرموز المنتقلة «أثراً»، في المكان الذي توجد فيه (ويتمثل هذا الأثر عادة الرمز «ث»). وإن هذا الأثر، إذ يحتل الموقع نفسه الذي يحتله الرمز المنتقل، فإنه إذن يمتلك الوظيفة النحوية نفسها التي كان يملكها.

ولنأخذ مثلاً الانعكاس الذي ينتج العبارة «فولتير يناقض نفسه». فإذا بسَّطنا الأمر إلى أبعد حد، فستكون بنيتها التحتية تبعاً للنموذج:

فولتير: (نفسه i يناقض فو)

(**ملاحظة**: إن الإشارة «فو» لهذا التمثيل المقوس تدل أن القوس، مأخوذاً في كليته، إنما يهيمن عليه الرمز «فو» في الشجرة لتي تمثل اشتقاقه: إنه تبع إذن للفئة «فو». وأما ما يتعلق بالإشارة «i» التي تتعين بها الكلمتان «فولتير» و «نفسه»، فإنها تقيم بين هاتين الكلمتين علاقة مرجعية مشتركة. وإن هذه العلاقة ليفرضها هي نفسها نموذج آخر من نماذج المبادئ). ونجد في هذه البنية أن الفعل «يناقض» والذي هو رأس لـ «فو»، يعزو إلى المكون «نفسه» وظيفة المفعول به. وإن انتقال الانعكاس إلى يسار الـ «ف»، سيترك أثراً «ث i»، وسيكون أيضاً في موقع المفعول به. ثم إنه سيبلغ هذه الوظيفة عندما يتدخل التأويل الدلالي في المنعكس الذي يحتل الموقع القديم. فإذا وضعنا ترسيمة، فإن البنية السطحية فيها تبعاً للنموذج:

فولتير i (فو يناقض ث i نفسه i)

وإننا لنرى، في هذا المثل المبسط، وظيفة «مبدأ الإسقاط». وإن البنى السطحية الوحيدة التي يقبلها، بعد تطبيق ضابطة «الانتقال»، هي تلك التي يحتل الأثر فيها مكان الرمز المنتقل. وبهذا، فإنه يضمن إمكانية العثور ثانية على الوظائف النحوية الأولية في داخل البنى المشتقة. وبما إنه، في الوقت نفسه،غير مرتبط بمثل هذا التحويل الخاص (والذي يمكن أن يكون خصوصية لغة من اللغات)، فإنه يستطيع أن يكون ممثلاً بوصفه شاملاً، ويكوّن فرضية حول نظرية اللسان التحتي في كل لغة.

■ حول الجهاز الشكلي لنظرية العاملية والربط، انظر الفهرس في مقالة «الوظائف النحوية».

البنى الفوقية والبنى العميقة

STRUCTURES SUPERFICILLES
ET STRUCTURES PROFONDES

إن اللسانيات التوليدية هي الأولى التي أعطت للتعابير «البنية الفوقية» و«البنية العميقة» مقام المصطلحات التقنية. ومع ذلك، فإن المفاهيم التي تغطيها هذه التعابير يمكن النظر إليها بوصفها ممتدة إلى الفكر اللساني. وإنها لترتبط بالفعل بالشعور - ويمكن القول بالدهشة - حيث يأخذ هذا الفكر مصدره. وإنه لشعور بوجود تناسب بين الشكل المرئي للعبارات وبين وظيفتها الواقعية. ويمكن لعبارات متماثلة في الظاهر أن تكون جد مختلفة في الواقع، والعكس صحيح. ومن هنا، كانت الفكرة التي تقول إن الوظيفة العميقة للعبارات لا يمكن أن تقرأ في تكويناتها الظاهرة، ولكن فقط في تنظيمها التحتي: الظاهر ليس سوى سطح.

1 - الترادف والجناس

تشكل ظاهرتا الجناس والترادف الأشكال الأكثر جلاء لهذا الاختلاف. ويقال عن تعبيرين (كلمتين، مجموعة من الكلمات، عبارات) إنهما مترادفان إذا كانا يملكان المعنى نفسه، هذا على الرغم من أنهما مختلفان مادياً. وبكل تأكيد، فإن عدم دقة مفهوم المعنى يمنع حالياً (وقد يمنع دائماً) الترادف من أن يكون محدداً بدقة. فهل يوجد ترادف بين «pédiatre - طبيب أطفال» و«médecin d'enfants - طبيب أطفال»، وبين «سآتي بعد رحيلك» و«سترحل قبل مجيئي»، وبين «اذهب» و«انقلع»، لا يبدو السؤال جاهزاً للحل. ومع ذلك، فإن هذه الشكوك تترك لدينا الإحساس كاملاً بأن ثمة قرباً دلالياً بين بعض الجمل، وهو أمر لا يوجد بين بعضها الآخر. كما تترك لدينا الإحساس بأن هذا القرب نادراً ما يكون موسوماً في التكوين المادي لهذه الجمل. ولكي يحس المتكلمون بها، يجب عليهم إذن أن يمتلكوا تمثيلاً للجمل يختلف عن ذلك الذي يكوّن مظهرها المرئي. فأن

يكون التعبيران «pédiatre - طبيب أطفال» و«médecin d'enfants - طبيب أطفال» مترادفين أو غير مترادفين، فإن ما هو أكيد، هو أنه في لحظة معينة من لحظات تأويلهما تتدخل عناصر متطابقة - ليس لها معاكس في المادية نفسها للكلمات.

يظهر تناقض متماثل مع ظواهر الالتباس والجناس. فهناك معانٍ مختلفة اختلافاً جذرياً تستطيع أن تنتمي إلى الواقع الصوتي نفسه (فكلمة «cousin - ابن العم» تعني قريباً كما تعني حشرة في الوقت ذاته. و«يقرأ بيير» إذ ربما تعنى «إن بيير يقوم بفعل القراءة» أو «إنني حرضت شخصاً على قراءة بيير»، إلى أخره)ٌ. ولكي نعزل ما يشكل مشكلة في الجناس، يجب أن نشير إلى ظواهر متشابهة، ولكنها ذات طبيعة أخرى. ونضرب على ذلك مثلاً بـ«التحديد السياقي» الذي يستند إلى المقامات حيث يكون التعبير فيها مستعملاً، فتستطيع توجيه معناه في اتجاهات مختلفة: «يفتح هذا الدكان يوم الاثنين»، ويمكن تأويل العبارة على النحو التالي: «يفتح هذا الدكان حتى في يوم الاثنين»، هذا إذا كان يوم الاثنين هو اليوم المعتاد للإغلاق (وسنفهم في مقامات أخرى بالأحرى «أنه يفتح يوم الاثنين فقط»). ولن نتكلم هنا عن الجناس، وذلك إذا سلمنا بالنواة المشتركة للمعنيين («الاثنين، يكون الدكان مفتوحاً»). وهي نواة سيضيف المقام إليها تحديداً زائداً. وإذا كان هذا، فستتكلم حينئذ عن «تعددية المعاني» وليس عن الالتباس، وذلك عندما ما تجعلنا القوانين العامة نسبياً نمر من معنى إلى آخر، وتسمح إذن بالتنبؤ بالمتغيرات. وهكذا، فإن الصورة البلاغية، كالكناية، لتجعلنا نفهم أن الكلمة «violon - كمان» تشير مرة إلى الآلة الموسيقية، ومرة إلى الموسيقى.

(**ملاحظة**: توجد في الممارسة حالات تشكل حدوداً: تستطيع الصورة التي تربط المعاني أن لا تكون، أو أن تكون أكثر، محسوسة بوصفها هكذا، فهل هي جناس أم هي تعددية في المعاني إذا كانت كلمة «bureau - مكتب» تشير في الوقت نفسه إلى قطعة من الأثاث وإلى الإدارة؟)

يجب على الالتباس - وكذلك على الترادف - أن يتميز من التوسع الدلالي. إذ إن لمعظم التعابير معنى عاماً جداً، وإنه ليسمح بتطبيقها على أشياء جد مختلفة. ولكننا لا نستطيع أن نقول إن كلمة «ناقلة» ملتبسة بحجة أنها يمكن أن تقال عن الدراجة كما تقال عن الشاحنة. وكذلك الحال بالنسبة إلى «أحب»، بدعوى أننا نحب أبانا ونحب المربى. ويبدو المعنى في مثل هذه الحالات مشتركاً بين كل استعمالات التعبير نفسه: إنه معنى عام فقط، وقابل لمختلف التخصيصات. وثمة شيء آخر أيضاً هو حالة النكرة (يتكلم الفلاسفة الإنكليز عن الغموض). هناك تعابير كثيرة لا تصف فقط مقامات جد مختلفة، ولكنها تدع الأمر غير محدد، بالنسبة إلى بعض المقامات، إذا ما كان يجب إنكارها أو لا. وإننا

لنستطيع أيضاً، في حالات كثيرة، أن نقول عن شخص إنه غني وإنه ليس غنياً - وإن هذا ليكون حتى ولو كنا ننظر فقط إلى وجه محدد من المقام، مثال ذلك الثروة المعبر عنها بكمية من المال. ولكن هذا التردد في الحالات المحدودة لا يمنع وجود حالات واضحة تسمح بإعطاء التعبير - في داخل ميدان معين - سمة متواضعاً عليها. ولكي نغلق قائمة شبه الالتباس، سنشير إلى ما نسميه «المعنى المتعارض». فبما إنه توجد أفيال صغيرة كما توجد مكروبات صغيرة، فإننا نستطيع أن نعلن أن كلمة «صغيرة» كلمة ملتبسة. ولكننا لن نفعل هذا إذا قبلنا مع سوسير أن الواقع للساني لا يتمثل في الكلمة ولكن في تعارض الكلمات، وكذلك إذا لا حظنا أن التعارض بين «الفيل الصغير» و«الفيل الكبير» يماثل التعارض بين «المكروب الصغير» و«المكروب الكبير». ألا وإن ما يهم اللساني هو التعارض بين الكبير والصغير، وهو تعارض غير ملتبس.

ويفترض الجناس، أو الالتباس، على عكس المقامات التي أشرنا إليها آنفاً، أنه لا يوجد بين مختلف معاني التعبير نفسه نواة مشتركة، ولا حتى تتابع. وهذا ما يجعل مستحيلاً تفسيرها بعضها ببعض، واشتقاقها جميعاً من المعنى الأساس. وبعد ذلك، إذا كان ثمة تعبير غامض وله المعنيان «أ» و«ب»، فإن استعماله في المعنى «أ»، وإن استعماله في المعنى «ب» يجيب على اختيارين متميزين، وإنهما ليكونان كذلك إلى درجة نحسب فيها أنهما تعبيران مختلفان. وإن هذا ليجعل الاختلاف بين مظهر اللغة وواقعها جلياً. فهناك اختيارات لاشيء مشترك بينها في الواقع، تفضي، في السطح، إلى اختيار التعبير نفسه.

■ حول فكرة vagueness، انظر:

M. Blak: "Language and Philosophy", Cornell University Press, 1949, "Vagueness: an exercise in logical analysis".

وبالنسبة إلى منطقة تطبيق الالتباس، فإن «ي. جانتيوم» يستعمل متصوراً رياضياً هو «المجموع المختلط» (وإننا لنفهم من هذا سلسلة من المجموعات المتداخلة بعضها ببعض. وتتضمن الأكثر ضيقاً، أي المركزية إذن، الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أفضل انطباق. وأما الأكثر سعة، فتتضمن الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أقل انطباق). انظر:

"L'ensembles flous en linguistique", Cahiers de linguistique Théorique et appliquée", Bucarest, 1968, p, 47-65.

ولقد استخدم المتصور نفسه «ج. كواتس» لكي يصف الأفعال الصيغية:

"The Semantics of the Modal Auxiliaries", londres, Sydney, 1983 9chap. 2)

وثمة قضية مماثلة لقضية المعنى التعارضي، قام بمعالجتها:

P. T. Geach: "Good and Euil", Analysis, Janvier 1967.

2 - المستوى الوصفي

إن الشعور بهذا الاختلاف من غير ريب هو الأصل في الاعتقاد، سواء كان القديم أم اللساني، بأنه يجب على المرء أن يضع نفسه تعاقبياً لكي يصف عبارة على عدة مستويات. وبقول آخر، فإننا نفكر أنه يجب على اللساني أن يعطي، بالنسبة إلى كل عبارة، عدداً من التمثيلات المتمايزة، وأنه يجب على هذه التمثيلات أن تكون تراتبية تبعاً إلى كبر عمقها إلى حد ما. وتتلقى هذه الفكرة نوعاً من التأسيس في أننا نميز مكونات متنوعة في داخل الوصف اللساني. وكل مكوِّن موكول إليه أن يقدم تمثيلات العبارات في مستوى محدد.

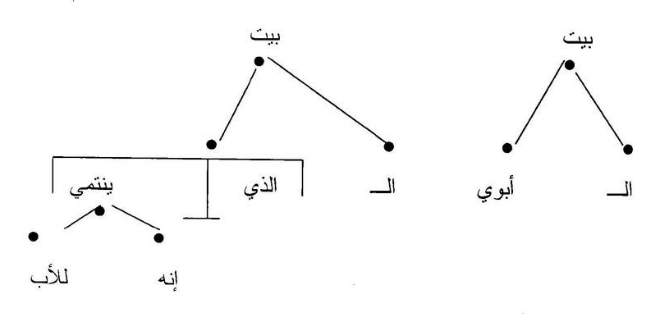
وإنه لمن الممكن في الواقع تبرير وجود مختلف المستويات واستقلالها انطلاقاً من ظاهرة الالتباس. ولنفترض أننا نملك، في المستوى «م1» تمثيلاً واحداً للعبارة «ع1» التي نحسها متلبسة. ولدينا هنا حجة لكي نبني مستوى آخر «م2»، فنعطي لهذه العبارة مقداراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني. فإذا وجدنا أنه لا ضوابط «م1»، ولا ضوابط «م2» تعطي إلى عبارة أخرى «ع2» مقداراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني، فإننا سنبني «م3»، إلى آخره.

لنأخذ بالنسبة إلى «م1» تمثيلاً صوتياً، أي تمثيلاً يقيم لك عبارة متتالية من الرموز الصوتية تناسبها: يوشك «م1» أن يعطي تمثيلاً واحداً بالنسبة إلى «ع1»، «الحلوة تحمل الحجاب». ومن هنا، تأتي ضرورة بناء «م2»، الذي يمثل العبارة بوصفها متتالية من الكلمات (أو من الوحدات البنيوية الصغرى)، وذلك بالإشارة إلى جزء الخطاب الذي تنتمي إليه الكلمات (أو طبيعة الوحدات البنيوية الصغرى). لتكن الآن «ع2»: «يقرأ بيير». إن التباسها ليس ممثلاً في «م2»، لأنه مهما كان معناها، فإن «ع2» تتألف دائماً من الكلمات نفسها (أو من الوحدات البنيوية الصغرى). ويجب إذن تصور «م3» يهتم بالوظائف النحوية، ويعطي تمثيلين بالنسبة إلى «ع2»، الواحد منهما يكون فيه «بيير» فاعلاً لـ «يقرأ»، والثاني يكون فيه «بيير» مفعولاً. ولكي نبرر الآن وجود مستوى إضافي «م4»، يكفي أن نفكر بمحادثة تكون فيها العبارة: «جاك يحب زوجته» متبوعة بالإجابة الغامضة جداً «أنا أيضاً». ويتطلب كل واحد من معنيي الإجابة تأويلاً مختلفاً لـ «ع3». ولكن لم يعدمن الممكن عزو هذا التأويل إلى اختلاف في الوظيفة النحوية للكلمات. ذلك لان له مصدره في التنظيم المنطقي - الدلالي لـ «ع3»: هل المقصود هو أن نعزوا إلى جاك خصوصية أن «يحب امرأة جاك»، أو خصوصية أن «يحب زوجته بالذات»؟ يقول الناطق بالإجابة على نفسه، في كل حالة من الحالات، أشياء جد مختلفة، وذلك عندما يقارن نفسه بجاك. ولا تفرض ظاهرة الجناس إذن تمييز القيمة الظاهرة والقيمة الواقعية للعبارات فقط، ولكنها تفرض إنشاء متتالية

من الدرجات الوسيطة بين هذين الطرفين (الحالات الأربع السابقة ليست سوى أمثلة).

3 - فكرة التحويل النحوي:

هل من الضروري أن نميز في داخل هذا النموذج الوصفي نفسه، الذي ننظر إليه بوصفه نموذجاً نحوياً، مستويات مختلفة؟ وبقول آخر، هل يجب على عبارة ما أن تتلقى عدة تمثيلات نحوية بعضها فوق بعض؟ يعطي كثير من اللسانيين على هذا السؤال إجابة مؤكدة. وإن هذا ليكون منهم، في معظم الأحيان، انطلاقاً من اهتمامات غير متشابهة. وإننا لنجد هذا الإجابة مثلاً عند بعض القواعديين المنشغلين بتحديد الوظائف النحوية الممكنة في داخل العبارة. فلنقارن العبارات التالية: «البيت الأبوي»، «بيت الأب»، «البيت الذي ينتمي إلى الأب». وإنه على الرغم من اختلافاتها المشهود لها بها، فإن التعابير «أبوي» و«أب»، و«الذي ينتمي إلى الأب» تبدوا وكأنها تؤدي في الجملة الدور نفسه. وهو دور يقوم على تحديد الاسم «بيت». وإنه لمن أجل تمثيل التماثل الوظيفي الممكن للتعابير المختلفة جداً، فقد حدد بالي مفهوم «التبادل الوظيفي» أو «الإبدال»، كما حدد تيسينيير مفهوم «النقل»: إن المقصود هو إجراءات «تغير الطبيعة النحوية» للكلمات أو لمجموعة الكلمات. وهكذا، فإن النقل، بالنسبة إلى تيسينيير. والذي يعد اسم الموصول «الذي» أثراً من آثاره، ليستطيع أن يعطي وظيفة الصفة إلى العبارة «إنه ينتمي إلى الأب». وستمثل الترسيمة التماثل العميق بين «أبوية» وبين «الذي ينتمي إلى الأب»:



إن الـ T في الترسيمة من جهة اليسار تشير إلى وجود نقل، وأنه يجب أن نميز فيه «إنه ينتمي للأب» لأنها عبارة تمثل «النقل»، كما يجب أن نميز «الذي» فهو يمثل «الإبدال».

وإنه على الرغم من أن تيسينيير يقدم في الترسيمة نفسها التعالقات النحوية الأساسية والاستبدالات، إلا أن المفهومين يمثلان بالنسبة إليه مقامين مختلفين، ويتناسبان مع مستويين من مستويات الوصف. وتبدو هذه الازدواجية في كتاب تيسينيير نفسه. فهو يعالج أولاً الوظائف النحوية البدئية، لأنها محددة بشكل مستقل عن كونها تمتلئ بكلمات بسيطة أو بتعبيرات معقدة محولة. ثم إنه يعالج بعد ذلك مختلف النماذج الممكنة للإبدال.

■ L. Tesnière: "Eléments de syntaxe structurale", Paris, 1965, Livre 3. -Sur la conception, voisine, de Bally, Linguistique gérérale et linguistique francaise, Berne, 1932, rééd, 1965196 - 197 ..

وإننا لنجد عند جيسبيرسن:

("Analytic syntax", Copenhajue, 1935, chap, 35)

متصوراً مماثلاً- ولكنه أكثر حذراً. فهو إذ يقارن مجموعة الكلمات التي يسميها «الوصل» (مثل: the furiously barking dog) والعبارة التي يسميها «جملة» (مثل: the dog barked furiously)، فإنه يلاحظ أنهما يستطيعان تمثيل العلاقات التراتبية نفسها. فنحن نجد أن dog يمثل في المثلين السابقين دائماً الكلمة الرئيسة، والتي تتعلق بها كلمة barking (أو barked) التي تتعلق بدورها بـ Furiously. وهذا ما يعبر عنه جيسبيرسن معطياً في الحالتين «الرتبة 1» لـ dog و«الرتبة 2» لـ barking (أو barked)، و«الرتبة 3» لـ furiously. ولكن جيسبيرسن لن يذهب إلى الاستنتاج بأن هذا الثابت الممكن للرتب في الجمل وفي الوصل بعضه سيكون مشتقاً من بعض.

وإنه لمن المدهش أن يكون بعض اللسانيين التوزيعيين قد وصلوا إلى نتائج من الطبيعة ذاتها. فنقطة انطلاقهم مختلفة في الواقع كل الاختلاف، وذلك لأنهم يرفضون بوصفهم حدسيين وغائيين، مفهوم الوظيفة، ويهتمون قبل كل شيء بالإمكانات التوليفية للعناصر في داخل العبارات. ولكن يمكن لدراسة التوليف أن تفضي إلى إعادة تجميع طبقي ليس فقط للعناصر التي لها خواص توليفية متطابقة، ولكن لنماذج بنيانية، ولترسيمات جملية قابلة للامتلاء بالعناصر نفسها. وإنه لهذا السبب، فقد وصل هاريس، الذي تنتمي أعماله الأولى إلى توزيعية يمكن أن نسميها ذرية (لأنه كان يستهدف عناصر اللغة)، إلى توزيعية للأبنية. وقد قاده هذا الأمر إلى مفهوم التحويل. ليكن لدينا مثلاً ترسيمتان للجملة:

(I) اسم 1+ فعل + اسم 2.

(II) اسم 2+ فعل + ـه + اسم 1.

ويمكن بناء جملة مقبولة تماماً (الذئب يأكل الحمل) انطلاقاً من (ا)، إذا استبدلنا

الاسم 1 بـ «الذئب»، والفعل بـ «يأكل»، والاسم 2 بـ «الحمل». وإذا قمنا بالاستبدال نفسه في (ب)، فيمكننا أن نحظى أيضاً بجملة مقبولة (بوساطة بعض التعديلات الثانوية): «الحمل يأكل الذئب». وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات بموجبها تكون الجملة التي نحظى بها أقل قبولاً بكثير (مثلاً «الطاولة تحترم بييراً»). وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات تكاد تكون غير مقبولة أيضاً («بيير تحترمه الطاولة»). وبصورة عامة، إذا كان مجموع الاستبدالات «ا س 1» المنفذة في (أ) يعطي نتيجة أكثر قبولاً من مجموعة «ا س 2» أخرى، فإن نتيجة «ا س 1» في (ب) ستكون هي أيضاً أكثر قبولاً من مجموعة «ا س 2».

إن تعادل البنائين فيما يتعلق بدرجة قبول الاستبدالات، هو الذي يحدد التحويل بين الأبنية بالنسبة إلى هاريس. وسنقول الآن إن الجملتين محولتان الواحدة من الأخرى، إذا كان

1- بناءهما التحتيين محولين الواحد عن الآخر.

2- وإذا تم الحصول عليهما عن طريق الاستبدال نفسه.

وهكذا، فإنه يوجد تحويل بين عبارة مبنية للمعلوم وعبارة مبنية للمجهول متناسبة معها، وبين جملة واسمياتها، إلى آخره.

(**ملاحظة**: إن النقل الذي استخدم مثلاً في التمثيل عند تيسينير، سيصفه هاريس بأنه تحويل، أو سيصفه بالأحرى بأنه خلط بين عدد من التحويلات).

وإننا لنرى أي وظيفة يؤديها مفهوم التحويل. فهو يسمح بتمثيل الفكرة التي تقول إن أبنية نحوية تبدوا للوهلة الأولى مختلفة، تستطيع امتلاك قرابة، وذلك انطلاقاً من أسباب توزيعية محضة. وبسبب هذا، فإن اللسانيات تصبح مستعملة لتحليل الخطاب. ويتطلع التحليل بالفعل إلى تحديد إجراءات آلية، أو قابلة أن تكون آلية، تسمح باكتشاف التنظيم الدلالي لنصوص واسعة نسبياً. وهذا يتطلب أن نتعلم التعرف على مختلف تكرارات الفكرة نفسها وإن وردت بأشكال مختلفة. هذا وإن مفهوم التحويل، إذ يسمح للساني أن يتجاوز المظهر الحرفي للنص، فإنه يجعله أقل عوزاً أمام هذه المهمة.

■ يحدد هاريس التحويل في:

"Co-occurrence and Transformation in linguistic structure", Language, 1957, p, 283-340.

- وانظر H. Hiz بالنسبة إلى صياغة هذا المفهوم:

"Congrammaticality, battries of transformation, and grammatical categories", in Structure of Longuage and its Mathematical Aspects, R. Jak obson (ed), Providence, 1961.

- ويستعمل M. Gross التحويل بالمعنى الموجود عند هاريس في:

ربط حجاجية أخرى، إلى آخره). وتعمل هذه السمات اللسانية بوصفها معالم أو تعليمات بالنسبة إلى السامع، وتؤدي دوراً جوهرياً في فهم النصوص وتذكرها. ولقد ثبتت أهميتها البدهية في تجارب متنوعة تظهر أن حذف بعض الفئات الواسمة، مثل الروابط مثلاً، يؤثر على التمثيل في ذاكرة النص. وهكذا يبدو فهم الخطاب بوصفه البناء لتمثيل مدمج، ومعدل تدريجياً، ومثري، وحيث تؤدي معالجة السمات اللسانية دوراً من الدرجة الاولى.

■ من بين النصوص الممثلة لقضايا معالجة الجملة، انظر:

T. G. Bever "The cognitive basis for linguistic structures", in J.R. Hayes (ed.), Cognition and the Development of Language, New York, 1970; J. A. Fodor, T. G. Bever et M.F. Garrett, The Psychology of Language, New York, 1974; G.B. Flores d'Arcais et R.J. Jarvella (eds.), The Process of Language Understanding, New York, 1983; B. MacWhinney et E. Bates (eds.), The Crosslinguistic Study of Sentence Processing, Cambirdge, 1989; voir aussi G. Noizet, De la perception à la comperéhension du langage, Paris, 1980. Un article de H. -H. Clark et G. -L. Murphy, "La visée vers l'auditoire dans la signification et la référence", est traduit en français dans J. -F. Le Ny et W. Kintsch (eds.), Bulletin de psychologie, 35, 1982. - Sur le discours: F.C. Bartlett, Remembering, Cambridge, 1932; J. Caron, Les Régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du languae, Paris, 1983; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, Strategies of Discourse Comperhension, New York, 1983; G. Denhière, Il était une fois... Compréhension et souvenir de récits, Lille, 1984, qui comporte la traduction de plusieurs articles de référence; M. Fayol, Le Récit et sa construction, Neuchâtel, 1985; M. -F. Erlich, H. Tardieu et M. Cavazza (eds.), Les Modeles mentaux: approche cognitive des represńtations, Paris, 1993. - Sur la lecture, M. Fayol, J. -E. Gombert, P. Lecocq, L. Sprenger-Charolles et D. Zagar, Psycholgie cognitive de la lecture, Paris, 1992.

3 - خصوصيات سيرورات الإنتاج

تعد سيرورات الإنتاج الكلامي أقل تقدماً بكثير من سيرورات الفهم. وتستطيع أسباب مختلفة أن تفسر هذا التأخير. فهناك أسباب منهجية أولاً، وذلك لأن التجربة على إنتاج اللسان تعد صعبة ولأننا نمتلك على وجه الخصوص معطيات من الملاحظة. وهناك أسباب نظرية ثانياً. فبما إن الإنتاج والفهم - يصبان على الشيئ نفسه- يعدان متضامنين بشكل وثيق، وحيث إن النتائج التي تم الحصول عليها حول سيرورة الفهم أكثر منالاً، فإنها تستطيع أن تضيء جزئياً دراسة الإنتاج. ومع ذلك، فإن إنتاج الرسالة الكلامية، التي تتطلب العبور من «مضمون ذهني» معين إلى عبارة متمفصلة، ليستخدم أيضاً عمليات خاصة. فسيرورة الإنتاج تمتلك بالفعل السمة المهمة للاستناد إلى النشاط التخطيطي: يجب على المتكلم، تبعاً للهدف المنشود، أن يحدد المضمون الإجمالي لما سيقول والنظام الذي

ولإزالة هذه العوائق من قواعد تتكون فقط من «ج ب»، فإن تشومسكي يميز لحظة ثانية في توليد الجمل، أي إنه يميز مستوى ثانٍ من النحو في القواعد التوليدية. فبعد قواعد «ج ب» (التي تولد «متتاليات الأساس»)، تتدخل ضوابط هي تبع لنموذج آخر، وتسمى الضوابط التحويلية. وهي تعمل على هذه المتتاليات وتغيرها. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نستطيع أن نتصور أن متتالية الأساس نفسها تعطي إما جملة المبني للمعلوم وإما جملة المبني للمجهول، وذلك إذا ما أخضعت لتحويلين. وهكذا، فإننا نستطيع، من جهة، أن نمثل قرابتهما، كما نستطيع من جهة أخرى أن نصوغ فوراً (وبالرجوع إلى قاعدتهما المشتركة) القيود التوزيعية المشتركة المتعلقة بمجموع المبني للمعلوم والمبني للمجهول. وإننا لنستدرج بهذا إلى النظر في نموذجين تحويليين:

1- «التحويلات الإجبارية». وهي التحويلات التي يجب على كل متتالية أساس أن تكون خاضعة لها لكي تفسح المجال لجملة قاعدية مقبولة (وهكذا ينتج التحويل الانعكاس، انطلاقاً من متتالية الأساس، < بيير - يحتقر- الحاضر- بيير > المتتالية < بيير - يحتقر - الحاضر - نفسه >).

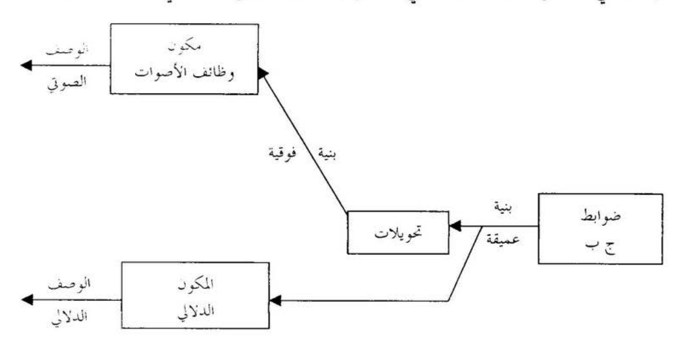
2- «التحويلات الاختيارية». وهي تحويلات غير ضرورية من أجل الحصول على جملة مقبولة. كما إنها تتناسب إذن مع اختيار للمتكلم وتضيف معظم التحويلات علامات دلالية لا تتضمنها متتالية الأساس. فهي تتوزع، هي ذاتها، على طبقتين: «التحويلات المفردة»، وهي تنطلق دائماً من متتالية وحيدة (انظر تحويلات المبني للمجهول، وتلك التي تدخل الاستفهام، والنفي، إلى آخره). وهناك «التحويلات المعممة». وهي تخلط في تحويل واحد عدداً من متتاليات الأساس (انظر الاسمية. فهي إذ تنطلق من متتاليتين، تحول إحداها إلى اسم، ثم تدخله بعد ذلك إلى الثانية باسم المسند إليه أو المفعول).

ملاحظة: تسمى الجمل التي لم تخضع للتحويلات الاختيارية «الجمل النواة».

لقد حمل تشومسكي في عام 1965 تغييراً هائلاً إلى الاقتصاد في نظريته، كما أدخل فكرة البنية العميقة. وبعد ذلك، وخاصة في أعمال "E. S. Klima" حول السلب، فقد ظهر مفيداً التخلي عن عدد من التحويلات الاختيارية. وهكذا، فإننا نعطي من الآن فصاعداً متتاليتين مختلفتين من متتاليات الأساس بدلاً من جملة مبنية للمعلوم وجملة تناسبها مبنية للمجهول. وإننا لنتدبر الأمر لكي يكون الاختلاف موسوماً بدرجة أقل بكثير مما هو في التنظيم الظاهر لهذه الجمل، ولكي يختزل إلى حضور رمز خاص في داخل المتتالية التي تتناسب مع المبني للمجهول. وبعد هذا، فإنه إذ يتم العمل على هاتين المتتاليتين، المختلفتين والمتماثلتين في وقت واحد، فستنتج تحويلات إجبارية بنيتين متمايزتين بوضوح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى رموز الاستفهام والنفي، فإنهما سيدخلان منذ الأساس.

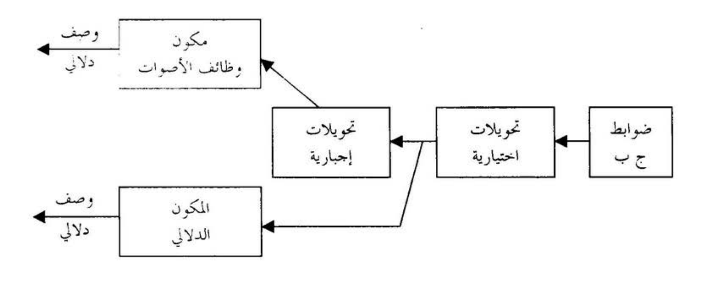
وسنقتصد أيضاً من التحويلات الاختيارية المعممة. وهكذا، فإن الجملة «مجيء بيير يرضيني»، والتي يصدر المسند إليه فيها عن الاسمية، سيكون لها متتالية أساس واحدة (بشكل تقريبي: «هذا- بيير- جاء - الماضي - أرضى - الحاضر - ي»). وإن توليدها تبعاً لضوابط «ج ب» سيكون إذن إجراء وحيداً، قابلاً للتمثيل من خلال شجرة واحدة - وهي شجرة تتضمن الشجرة التحتية التي تتناسب مع «بيير - جاء - الماضي». ولن تتدخل التحويلات إلا لتغيير الجزء الأول من متتالية الأساس «هذا - بيير - جاء - الماضي» والتي تصبح أداة تنكير -مجيء- بيير».

إن هذا الاختزال للتحويلات الاختيارية، وهي الوحيدة التي بإمكانها أن تمتلك تأثيراً دلالياً، سيفضي إلى معالجة مجموع النظرية، ويعطي ولادة لنسختها الثانية، المسماة «النظرية المعيارية». وبما إن التحويلات، هي من الآن فصاعداً تحويلات دلالية حيادية، فإن كل ما له قيمة دلالية سيتم إدخاله عن طريق الضوابط «ج ب». فإذا تولدت جملتان بالطريقة نفسها فيما يخص هذه الضوابط، فيجب أن تكونا مترادفتين. وأما إذا كانت الجملة غامضة، فعلى مستوى هذه الضوابط أيضاً سيكون لها اشتقاقان مختلفان. وإننا سنقول حينئذ إن متتالية الأساس، والشجرة الممثلة لاشتقاقها، تعدان جزءاً، بالنسبة إلى كل جملة، من «بنيتها العميقة»، بينما التحويلات، فتنتج، إذا كانت مختزلة إلى «آلة» بسيطة، انطلاقاً من الأولى، بنية فوقية (أو سطحية). ولذا، فإن للبنيتين اللتين ولدهما النحو في اقتصاد النظرية أدواراً مختلفة. وأما البنية العميقة التي تنتجها ضوابط «ج ب»، فهي موجهة لكي يعالجها «المكون الدلالي» الذي يستخلص وصفاً دلالياً من الجملة. وأما ما يخص البنية الفوقية، الناتجة عن التحويلات، فسيعالجها «مكون وظائف الأصوات» (وإننا لنفسر بهذا جملاً غير سليمة ولكنها قابلة للتأويل. وإنه ليكفي أن تكون جيدة الصياغة في المستوى العميق). ومن هنا، تأتي الترسيمة التالية:



تقارن هذه الترسيمة مع تلك التي تمثل النسخة الأولى من نظرية تشومسكي، والتي يجب أن تكون مضاعفة، وذلك رهن بمرور ولادة الجملة بالتحويلات الاختيارية. وهذا سيعطي:

1- بالنسبة إلى الجمل النواة:



■ حول النظرية الثانية لتشومسكي، انظر:

E.S. Klims, "Negation in English", in J. A. Fodor et J.J. Katz (eds.), The Sturcture of Language, Perntice Hall, 1964; N. Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. Fr., Paris, 1971); J.J. Katz et P.M. Postal, An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridgem (mass), 1967, chap. 6. générative, Paris, 1967, chap. 6.

لقد ظهر هذا البناء المتناغم، سريعاً مع ذلك، أنه لا يتناغم مع عدد لا بأس به من الوقائع (أشار إليها التشومسكيون، بل اكتشفوها هم أنفسهم في بعض الأحيان). ولقد تبين أيضاً أن بعض طرق التعبير، مع مالها من قيمة دلالية لا ريب فيها، قد بدا أنه يجب إدخالها بوساطة التحويلات (وهذا هو حال التنغيم الذي يستطيع أن يعطي للجملة: «لن أكون الرئيس الأول الذي يخسر حرباً» معنين مختلفين تماماً، والتي تبدو مع ذلك ظاهرة تحويلية نموذجية). وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الكلمات: إنه حتى عندما لا يغير الوظائف النحوية الأساس، إلا أن له غالباً أهمية حاسمة بالنسبة إلى تحديد افتراضات العبارة (انظر الفرق بين «التقيت بيير» وبين «إن بيير هو الذي التقيت»)، ويستطيع أيضاً أن يغير شروط الحقيقة (فلنقارن «إن رؤية الفأر وحدها تخيفه» و«وحدها رؤية الفأر تخيفه»). ويبدو أن ثمة حلين ممكنين أمام هذا النوع من الوقائع:

آ) الحزم بإدخال إلى المكون الأساس (أي الإسكان في المعجم أو التوليد بواسطة ضوابط ج ب) كل ماله اشتراك دلالي، حتى ولو لم يكن لدينا بالنسبة إلى هذا أي تبرير نحوي (وهذا هو ما يفعله حماة الدلالة التوليدية).

ب) القبول بأن التحويلات تستطيع أن تغير المعنى (وهذا هو الحل الذي أصبح مستقيماً).

فإذا اخترنا (أ)، فإننا لن نرى لماذا نميز بين بنية نحوية عميقة وقيمة دلالية. فهما تصبحان متشاكلتين بدقة: يختلط أساس النحو مع المكون الدلالي. وبهذا يكف النحو عن أن يصبح مكاناً وسطاً بين الصوت والمعنى، ليكون المكان الذي يبني المعنى فيه نفسه. وأما التمييز بين البنيتين، فإنه سيختزل نفسه إلى تمييز بين الدال والمدلول - وهذا يعني التخلي عن جزء جوهري من المشروع البدئي لتشومسكي. وإننا لنفهم العنف الذي حارب به تشومسكي علم الدلالة التوليدي، وذلك على المستويين العلمي والمؤسساتي بآن واحد.

■ حول الدلالة التوليدية عموماً، انظر المراجع المعطاة في الدراسة التي تحمل العنوان «مكونات الوصف اللساني» من هذا الكتاب. وانظر، بصورة خاصة، العلاقات بين النحو العميق والتأويل الدلالي:

I. Bellert: "A semantic approach to grammar consturction", in To Honor Roman Jakobson, La Haye, 1967.

وهكذا، فإن الحفاظ على التمييز بين البنيتين النحويتين (العميقة والفوقية) يستلزم الحل (ب): إننا نعترف أن لبعض التحويلات أثراً دلالياً. وهذا هو الاختيار الذي حدث في النسخة الثالثة للتشومسكية: «النظرية المعيارية الممتدة»، وتم الاحتفاظ به في الرابعة، وهي تسمى «نظرية العاملية والربط». وفي هذه الأخيرة، فإن البنى التي هي ناتج عن التحويلات، هي نفسها تختزل إلى انتقال مختلف مكونات بنية الأساس، وإنها لتسمى «بنية - فو». وإن مصطلح «البنية الفوقية» قد تم الاحتفاظ به للتمثيل النتاج عن المكون «الصوتي والصوتي الوظيفي»، وهو أكثر قرباً للتحقق المادي للغة. وسيعمل فوق هذه البنية السطحية ليس فقط هذا المكون، ولكن أيضاً المكون الدلالي. وفي الواقع، فإن هذا المكون الأخير سيجد فيها المؤشرات الضرورية لكي يدخل العبارات في تمثيل للمعنى. ومن وجهة نظر تاريخ المتصورات، فإنه لمن المهم أن يسأل المرء نفسه ما يبرر التسمية حيث يستدعي فيها «فو» مفهوم «الفوقية». والجواب هو التالي من غير ريب: إذا كانت «البنية - فو» تتضمن بعض المعلومات الدلالية المفيدة التي لا توجد في البنية الأساس، فإن في هذه الأخيرة، مع ذلك، تتحدد الوظائف النحوية الرئيسة والتي عليها يتأسس التأويل. ولنفترض، مثلاً، أن

على المكون الدلالي أن ينسب، من بين تعليماته دور العامل لفاعل الفعل «حكم»، ودور الخاضع للمفعول به. ومع ذلك، فيجب عليه أن يعطي «جان» عنوان «الخاضع»، لأن لـ«جان» موقع الفاعل في البنية الفوقية لجملة المبني للمجهول «حُكِمَ جان». وإذا كان المكون الدلالي يفعل ذلك، فلأن «جان» هو المسند في البنية العميقة لهذه الجملة (والذي يكون إذا بسطنا كثيراً: حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان): إذا أسس نفسه على هذه البنية، التي تكون قد اختفت بعد التحويل الذي يضع، في البنية الفوقية، «جان» إلى يسار «حكم». ومع ذلك، فبما إننا فسرنا هكذا ما يمكن أن يقال عنه «فوق» في «البنية الفوقية»، فإننا نجد أنفسنا أمام القضية المعاكسة: كيف يمكن للبنية الفوقية أن تُستخدم مدخلاً للمكون الدلالي؟ تعطي الجواب «نظرية الآثار». فهي تضع مسلمة تقول إن النقل الذي أجري انطلاقاً من البنية التحتية، يترك رمزاً يسمى «الأثر»، وذلك في مكان العنصر المنقول. وإن هذا ليحدث بشكل تكون فيه البنية الفوقية، في مثلنا، جد تقريبية < حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان - أثر > . ولكي يعزى إلى «جان» دور «الخاضع»، فإن المكون الدلالي سينظر، ليس إلى الكلمة «جان»، ولكن إلى أثرها، والذي يوجد بالفعل في موقع المسند. وأما ما يتعلق بالمكون الصوتي الوظيفي، فإنه سينجز «جان» في المكان الذي يعود إليه في البنية الفوقية، ويمحو أثره. فإذا كانت البنية نفسها تستطيع أن تغذي المكونين: الصوتي الوظيفي والدلالي في الوقت ذاته، فذلك لأن كل مكون منهما «ينظر» إليها تبعاً لمنظور مختلف: إن الدلالة مثلاً، يقظة على نحو خاص إزاء ما يبقى، في البنية الفوقية، من البنية العميقة (ومن هنا تأتي استعارة «الأثر»).

ملاحظة 1: نظراً لهدف هذا القسم، والذي يخص «متصور» البنية النحوية المضاعفة، فلقد استطعنا أن نعطي انطباعاً بأن تعديلات القواعد التوليدية كانت «حيلاً» تقنية لكي تنقذ مسبقاً نظرياً. وبالفعل، فإن هذه التجديدات، بالنسبة إلى واحد من أتباع تشومسكي، يحكمها هم تجريبي. فمن جهة أولى، نتدبر الأمر في وصف لغة ما لكي تستطيع بعض الظواهر الغريبة عن بعضها أن تبدوا مرتبطة ببعضها ارتباطاً متبادلاً. وإننا لننشئ من جهة أخرى، ترسيمة عامة للوصف الذي يتلاءم مع كل اللغات، ولتكن إذن فرضية محتملة حول هذه الموهبة للسان الشامل، والذي بمساعدته يبني أي طفل من الأطفال قواعد لغته الخاصة.

ملاحظة 2: تبعاً لـ كيرودا - S. Y. Kuroda فإن مارتي - A. Marty ، وهو فيلسوف ألماني - سويسري من فلاسفة بداية القرن، كان قد قدم من قبل، وبصورة غير شكلية، فكرة البنيتين النحويتين، إحداهما قريبة من المعنى والثانية بعيدة، ولكنهما تهيمنان عليه معاً. وبالنسبة إلى مارتي، فإن كثيراً من العبارات تنتظم في مستويين في وقت واحد

(انظر إلى البنيتين النحويتين عند تشومسكي). فهناك تنظيم أول، يختفي غالباً في الإنجاز المادي (انظر البنية العميقة) ويتناسب مع الواقع المنطقي للجملة. وأما الآخر، فيسمى «الشكل اللساني الداخلي» (وإنه ليؤدي، كما يرى كيرودا، الدور نفسه الذي تؤديه «البنية السطحية» للنظرية المعيارية الممتدة. وهو يستطيع أيضاً أن يكون قريباً من البنية الفوقية التي تم إدخالها لاحقاً): إن العلاقات المنطقية الأساسية ليست مرئية فيها مباشرة، ولكنها تستدعيها بصورة غير مباشرة، مع أن لها، من جهة أخرى، هيمنة خاصة على معنى العبارة. وهناك مثل، فبالنسبة إلى مارتي، يوجد، على مستوى المعنى، نموذجان من الحكم: الأحكام البسيطة، وتسمى «افتراضية». وهي تقر أو تنكر وجود الشيء أو الحدث: انظر العبارات التالية: «الله موجود»، «إنها تمطر»، «يوجد بشر شريرون»، وانظر إلى نقيض هذه العبارات. وأما الأحكام الصريحة، فهي شيء آخر، وإنها لتعطي مسنداً إلى شيء (جان شرير، أشجار حديقتي مزهرة). ويقال عن هذه الجمل الأخيرة إنها «مزدوجة»، والسبب لأنها تقوم بشيئين: إنها تطرح، من جهة، وجود أشيائها (وهي ممثلة عموماً عن طريق المسند إليه القاعدي). وإنها إذ تفعل ذلك، فهي تتضمن حكماً افتراضياً، وإنها لتخبر، من جهة أخرى في حركة ثانية، عن هذا الشيء. وإن أشكالها النحوية، التي تظهر فيها قيمها الدلالية بوضوح، لتكون دائماً ذات نموذج مكون من: مسند إليه - مسند. وإن النقطة المهمة من منظور التحليل النحوي، هي أن الأحكام الافتراضية تلبس غالباً هي أيضاً الشكل: مسند إليه - مسند، والذي لا يظهر مباشرة منحاهما الدلالي، ولكنه يشكل ضرباً من التخفي. وهكذا، فإن عبارة شاملة مثل: «الأشرار معاقبون»، وإن كان لها الشكل «مسند إليه - مسند»، إلا أنها في الواقع تمثل حكماً افتراضياً، ينكر وجود أشرار غير معاقبين (وهي لا تتضمن، كما ستكون الحال بالنسبة إلى الحكم الصريح، حكماً افتراضياً يطرح قضية وجود الأشرار). ويعبر مارتي عن هذه الفكرة قائلاً إن مثل هذه القضية، إذا كانت تمتلك، جوهرياً، البناء الخاص بالافتراضات، فإن لها تنظيماً آخر، يتمثل في «الشكل الداخلي»، وإنها لتتقاسمه مع الأحكام الصريحة. ويبين مارتي أن لهذا الشكل (مثل البنية الفوقية) آثاراً دلالية. فمظهر الصراحة الكاذب ينتج بالفعل معنى خاصاً، وإنه ليعطي الانطباع بوجود شيء (طبقة الشريرين) تم التأكيد على شيء منه. وبشكل عام، ما إن يكون مظهر القضية مرئياً بوصفها القضية المخادعة والموحية، حتى نمضي إلى تمييز بنية فوقية من البنية العميقة، والتي لا تعد، مع ذلك، من غير بعض العمق. وإن كل المشكلة، بما إن العمق ينظر إليه بوصفه اقتراباً خاصاً من المعنى، لتكمن في معرفة ماذا نعني بالمعنى.

■ حول الأشكال الحديثة للقواعد التوليدية، انظر مراجع الدراسة الموجودة هنا بعنوان «الوظائف النحوية».

- ثمةعرض سريع لأفكار مارتي اللسانية، انظر:

O. Ducrot: "Logique, structure, énonciation", Paris, 1989. Cahp. 4.

- يمثل نص "S. Y. Kuroda" المستخدم هنا الفصل الرابع من: "Aux quatre Coins de la linguistique", Paris, 1979

- الكتاب الرئيس من كتب "A. Marty":

"Untersuchungen zur Grundlegung der allgemeinen Grammatik und sprachwissenschaft", Halle, 1908.

ولقد ظهر في الولايات المتحدة، منذ 1980، على هامش القواعد التوليدية، عدد كبير من النظريات القاعدية التي ترفض أن تنفذ الوصف اللساني، مع الاحتفاظ بالأهداف الأسس للقواعد التوليدية. وإن هذه النظريات، إذ تسمى قواعد التوحيد، فإنها تهدف أن تولد الشكل النهائي للجمل مباشرة، من غير تمييز بين البنية الفوقية والبنية التحتية. وإنها لتتصرف، على نحو من الأنحاء، لكي تكون المعلومات النحوية والدلالية محمولة في المسار نفسه. وإن التعقيد التقني الكبير جداً لهذه القواعد، الموجهة في معظمها لكي تسمح بمعالجة معلوماتية، لتجعل من غير الممكن تقديمها هنا.

■ حول قواعد التوحيد، راجع كتاب «ب. ميية» و«ت. توريس»: "Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel", Paris, 1990.

وإننا لنجد فيه الترجمة الفرنسية لنص أساس من نصوص الأمريكي "S. Shieber" وانظر أيضاً: A. Abeillé: "Les Nouvelles syntaxes" Parsi, 1993

وهو يطبق بعض هذه القواعد على الوصف في الفرنسية.

معالجة اللسان:
الإدراك الحسي، الفهم، الإنتاج

TRAITEMENT DU LANGAGE: PERCEPTION, COMPRÉHENSION, PRODUCTION

تتكون الإجراءات النفسانية المنخرطة في معالجة اللسان من مجموعات معقدة من العمليات. وهي بالنسبة إلى جزء واسع منها عصية على الملاحظة المباشرة. فما بين الموجة الصوتية التي تصل إلى الأذن والتمثيل الذهني الذي نبنيه من الرسالة المسموعة، يحدث عمل كامل لا نملك به وعياً، وتمثل دراسته علم النفس اللساني.

1 - إدراك الكلام ومطابقة الكلمات

يمثل الكلام دفقاً صوتياً متتابعاً وسريعاً. فكيف يتوصل السامع إلى تقطيع هذا الدفق إلى وحدات لسانية قائمة بذاتها وإلى مطابقة العناصر؟ إننا ننظر عموماً أن إدراك الكلام يشرك نفسه في عدد من مستويات المعالجة، التي تذهب من تحليل المعالم السمعية إلى إنشاء التمثيلات الصوتية الوظيفية والمعجمية.

وينفذ التحليل الأول للعلاقة الصوتية على المستوى السمعي. والقضية البدئية التي تطرح نفسها على عالم النفس اللساني تتمثل في الكيفية التي يطابق بها السامع أصوات لغته المختلفة في علامة الكلام - والذي نستطيع أن نمثله بالصورة الطيفية - ويصل إلى نسقه الادراكي. وليست القضية بسيطة، ذلك لأن علامة الكلام تتكون من مجموع معقد من المعالم السمعية ذات التنوع الكبير والتوزيع غير الخطي، ولأنه لا يوجد تناسب يذهب وقع الحافر على الحافر بين الأصوات التي يصفها اللساني بوصفها الوحدات الصوتية للرسالة، ومقاطع السلسة المجهورة. ولقد وضعت الأبحاث التجريبية حول إدراك الكلام موضع البداهة عدداً من الظواهر. والجدير بالذكر أن هذه الأبحاث كان ليبيرمان قد ابتدأها. وإنها

لتظهر أن إدراك الأصوات إنما هو إدراك تصنيفي: عندما نقدم مختلف الأصوات (الصوامت على الأقل) التي لا تتنوع إلا على تتابع سمعي، فإنه يجمعها في طبقات تتناسب مع أصوات اللغة ولا تميز الأصوات المخصصة للطبقة نفسها. فإذا قدمنا، مثلاً، مثيرات تركيبية تذهب بوساطة انزياحات متعادلة من /do/ إلى /to/، فإن كل كيان يتطابق دائماً من غير لبس إما بوصفه /do/ وإما بوصفه /to/: يقع على عاتق المتغير المتتابع للبعد المادي أن يقوم مقام الممر المفاجئ من فئة إلى أخرى. ولقد أظهرت، من جهة أخرى، أعمال متنوعة وجود «تأقلم اصطفائي»، كان قد لاحظه إيماس وكوربي بداية. وقد كانا أول من أظهر أن تكرار المثير نفسه إذ يخفف قدرة الذات على تمييز مثيرات أخرى، فإنه لا يفرق بينها إلا عن طريق الثابتة. وأخيراً، فإن استخدام تقنية السمع الأذني (التقديم المتزامن للمثيرات السمعية المختلفة في هذه الأذن وتلك) ليقترح تفوقاً للأذن اليمنى بالاتفاق مع هيمنة نصف دائرية لليسرى، وذلك من أجل معالجة لأصوات اللسان. وإن مثل هذه الظواهر، قد أفضت إلى الفرضية - كان ليبرمان قد صاغها بادئ ذي بدء في عام 1967 وتم تناولها تحت صيغ مختلفة - القائلة إنه توجد آليات خاصة لإدراك أصوات اللسان، وأن مطابقة الأصوات كانت ناتجاً لمجموع من الكاشفين المختصين الذين يشكلون جزءاً من التجهيز الإنساني. ومع ذلك، فإنه ليس من الأكيد أن تكون ظواهر الإدراك التصنيفي والتأقلم الاصطفائي خصوصية، وذلك كما اعتقدنا بداية بإدراك أصوات اللسان أو كما اعتقدنا بالذات الإنسانية (ولقد تمت ملاحظتها عند حيوانات الشنشيلة). وإنه ليمكن أن تعد جزءاً من خصوصيات النسق السمعي العام أو من حدوده. وإن الفرضية التي تقول إن الدماغ الإنساني يحتوي على استعداد خاص لتحليل العلامة السمعية الخاصة بإدراك الكلام، وإنه ليعدمن تجهيز النوع الإنساني، تبقى حالياً فرضية إشكالية.

تؤول المعلومات التي يحملها تحليل العلامة المجهورة على شكل تمثيل صوتي وظيفي سابق للفظ. وهناك أعمال متنوعة، مثل تلك التي تجعل بدهياً وجود ظواهر «إعادة الإنشاء الصوتي» (إن الكلمة التي يحل في داخلها صوت غير لساني محل صوت لساني هي كلمة ينظر إليها عموماً بوصفها سليمة)، وإنها لتشير بأن السياق يضطلع بدور مهم في الإدراك، وأن السامع يستعمل مثلاً البينة النحوية أو التماسك الدلالي لكي يعيد تكوين المعلومات الصوتية الناقصة أو المقنعة بالضوضاء. ولقد أفضت مثل هذه الملاحظات التي تشير إلى أهمية معالجة «وسط اللسان السفلي»، لكي نسأل عن الواقع النفسي للصوت، ولكي نسأل أنفسنا ضمن أي معيار يمثل تطابق الأصوات الإجراء الأولي الفعلي الذي تتأسس عليه عمليات المستويات العليا. وإنه لمن الممكن أن لا يكون التطابق سوى نتيجة للتعلم وأن تقطيع العلامة المجهورة إنما يتم بالأحرى على قاعدة من المقطع، الذي سيكون

بهذا الوحدة الطبيعية لإدراك الكلام، وذلك كما اقترحته أعمال «مهلير» و«سيغي». وإن هذه الفرضية «للتمثيل المقطعي» لتستند إلى النتائج التي تم الحصول عليها من مهمات كشف الأصوات. وهكذا، فقد اكتشف التوليف الصوتي نفسه وبشكل سريع إلى حد ما - إن هذا بالنسبة إلى الفرنسية على الأقل - وذلك تبعاً لكونه يشكل مقطعاً أو لا يشكل. وقد كان ذلك بما إن /ba/ قد تمت ملاحظتها بسرعة في "balance" أكثر مما هي عليه في "balcon"، وعلى العكس فقد لوحظت /bal/ بسرعة في"balcon" أكثر مما هي عليه في "balance". وثمة احتمال لكي تتدخل عناصر أخرى في تقطيع الكلام، وخصوصاً المعطيات النغمية والإيقاعية. وهكذا كان يمكن للتحليل الإدراكي أن يتم على قاعدة الوحدات العروضية المنتظمة حول مقطع مفخم.

وتتم مطابقة الكلمات في المستوى الأعلى لمعالجة الكلام. ويمتلك كل متكلم بلغة من اللغات في الذاكرة معجماً داخلياً، أي مجموعة من التمثيلات تتناسب مع وحدات دالة في لغته. وثمة عدد كبير من الأبحاث اتجهت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلى «المداخل المعجمية»، أو اتجهت بقول آخر صوب الإجراءات التي وجدت بها الكلمات في الذاكرة لكي تكون معترفاً بها أو ناتجة. وهناك تقنيات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي مؤسسة على مقياس رد الفعل في مهمات القرار المعجمي، وكانت قد تطورت لكي تدرس هذه السيرورة السريعة للغاية وغير الواعية، والتي هي المدخل إلى المعجم. ولقد أمكن لظاهرتين من ظواهر الأساس أن توضعا في موضع البداهة: إنه كلما كانت الكلمة متواترة، كان المدخل إليها أكثر سرعة - وهذا هو «أثر التواتر» - وإن الكلمة لتكون أكثر سرعة إذا سبقتها كلمة أخرى تشترك معها دلالياً- وهذا هو «أثر التنبيه». وتستطيع إجراءات المدخل إلى المعجم أن تتكون على شكلين رئيسين. فهناك النموذج الذي اقترحه فورستير. وهو يتطابق مع متصور لتغير الصوت حيث تنفذ المعالجة المعجمية بشكل مستقل عن المستويات النحوية والدلالية، وتدعو إلى النظر إلى المعجم بوصفه قاموساً نستشيره تبعاً لبحث تتابعي ونشيط. وهناك الفرضية التعاقبية التي قدمها مورتون. وهي تقترح أن لا يوجد بحث، بل تنشيط آلي للكلمات عن طريق المعلومات التي يجمعها النسق. وإن هذه السيرورة للتنشيط السلبي، والتي تسمح بالكشف عن أثر التنبه مثلاً، لتفترض تفاعلاً دائماً بين كل مستويات المعالجة. وهناك متصورات موازية - قوية التفاعل - توجد في «نموذج الكتيبة» الذي اقترحه مارسلان ويلسون، أو يوجد في النموذج الارتباطي لألمان ومكلاند. ولم نعد نستطيع في الوقت الراهن أن نفصل بين هذه النماذج المتنوعة. وإنه لمن المحتمل على كل حال أن يتدخل عدد من نماذج المعالجة، والتغيير الصوتي، والتفاعل، في لحظات مختلفة من المعالجة المعجمية.

يتطلب الدخول إلى كلمة من الكلمات الدخول إلى معناها أيضاً. وإن أعمال «دلاليات علم النفس»، التي أنجزت بشكل مستقل عن المدخل المعجمي، هي التي وضعت مشكل التمثيل الذهني للمعاني. وإن هذه الأعمال قد تطورت بادئ ذي بدء بشكل موسع تحت هيمنة النظرية الدلالية. وهكذا، فقد أخذنا نتساءل عن التعقيد الدلالي للكلمات، باحثين ضمن أي مقياس يعكس زمن فهم الجمل تعقيد الكلمات التي تكوّنها. ومع ذلك، فثمة مقاربة إجرائية - تقوم على تحديد معنى الكلمة عن طريق استخدامها، أي عن طريق الإجراءات التي تستخدمها - قد أخذت الآن بالظهور، وتمثلت خصوصاً في أعمال جونسون- ليرد. ويقود وضع قضيةطبيعة المعاني عالم النفس كي يتساءل حول الطريقة التي تنتظم بها هذه المعاني وتستودع في الذاكرة، كما تقوده كي يتساءل عن السيرورات التي تسمح باستدعائها. والمقصود هنا هو عمل ما نسميه «الذاكرة الدلالية»، وهو مفهوم كان قد أدخله كيليان في عام 1966، وكان موضوعاً لبعض الالتباس. فهل يجب بالفعل تحديد قضية عمل المعلومات الدلالية المتعلقة بمعنى الكلمات والتي تسمح باسعمالها -وهذا ما يحدد على نحو مخصوص «ذاكرة معجمية» والتي يستحق السبر فيها استعمال أنماط استبدالية تجريبية أكثر ملاءمة من تلك التي تستعمل في التحقق من الجلمة المستعملة جوهرياً حتى الآن؟ أو يجب أن ننظر إلى مجموع المعارف «الموسوعية» التي تمتكلها الذات عن العالم؟ ولكن يجب أن نعترف والحال كذلك أن القضية الأكثر عمومية لتمثيل المعارف، والتي تمت ملامستها أيضاً في نماذج الشبكات الدلالية التي اقترحها الذكاء الاصطناعي، إنما تقوم في الحدود القصوى لاهتمامات علم النفس اللساني.

■ عرض وفهرسة للأعمال حول إدراك الكلام والمدخل المعجمي:

■ J. Segui, "La perception du langage parlé", chap. 4, in J. -F. Richard, C. Bonnet et R. Ghiglione (eds.), Traité de psychologie cognitive, 1, Paris, 1989. - Textes représentatifs: A.M. Liberman et al., "Perception of the speech code", Psych. Rev., 74, 1967: P.D. Eimas et J. Corbit, "Selective adaptation of linguistic features detectors", Cogn. Psych., 4, 1973; K.I. Forster "Accessing the mental lexicon", in R.J. Wales et E. Walker (eds.), New Approaches to Language Mechanisms, Amsterdam, 1978; J. Morton "Desintegrating the lexicon: an Information processing approach", in J. Mehler, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), Perspectives on Mental Representation, Hillsdale, 1982; L.K. Tyler et U.H. Frauenfelder (eds.), "Spoken word recognition", numéro spécial de Cognition, 1987; W. Marslen-Wilson (ed.), Lexical representation and Process, Cambridge (Mass.), MIT Press, 1989; R. Kolinsky, J. Morais et J. Segui (eds.), La Reconnaissance des mots dans les différentes modalités sensorielles: études de psycholinguistique cognitive, Paris, 1993. -Présentation des travaux sur la sémantique psychologique et la mémoire sémantique dans: G.A. Miller et P.N.

Johnson-Laird, Language and Perception, Cambridge, 1976; S. Ehrlich et E. Tulving (eds.), "La mémoire sémantique", numéro spécial du Bulletin de psychologie, 1976; J. -F. Le Ny, La Sémantique psychologique, Paris, 1979; P.N. Johnson. Laird, Mental Models, Cambridge, 1983; D. Dubois (ed.) , Sémantique et cognition: catégories, prototypes et typicalité, Paris, 1992. - Pour une analyse de la notion de représentation, F. Bresson, "Les fonctions de représentation et de communication", in J. Piaget, P. Mounoud et J. -P. Bronckart (eds.), Psychologie, "Encyclopédie de la Pléiade", Paris, 1987.

2 - من الإدراك إلى الفهم:
معالجة الجمل والخطابات

لا يختزل فهم الرسالة الكلامية إلى مطابقة الكلمات. إذ إن على السامع أن يعالج توليفاً من الكلمات، منظمة لكي تكوِّن جملة - وحدة خاضعة لضوابط نحوية، وحاملة لمعنى، ومحققة لفعل تواصلي - وإن الجمل لتكون هي نفسها منتظمة في مجموعات من القطع العالي، والخطابات مثل المحادثات، والقصص، والمحاجات، إلى آخره.

لقد شكلت الجملة على الدوام، وهي الوحدة الأولية للتواصل، مستوى مفضلاً من التحليل بالنسبة إلى أبحاث علم النفس اللساني. ومع ذلك، فقد كان فحص الوجوه النحوية، خلال زمن طويل، هو قطب الفائدة القصوى لدراسة فهم الجمل. ولقد كان هدف علم النفس اللساني في السنوات الستين الحكم بصحة نموذج تشومسكي، مظهراً أن معالجة العبارة تعكس تعقيدها النحوي: يجب على صعوبة المعالجة (التي تقاس بالزمن الضروري لفحص الجمل) أن تكون كبيرة كبر ما يحتوي عليه اشتقاق العبارة من تحويلات. ولكن النتائج لم تؤكد النظرية إلا في بعض الحالات البسيطة. وإذا كانت القواعد التوليدية قد استمرت في إلهام التيارات النشطة في ميدان اكتساب اللسان، إلا أنها لم تعد تثير أبحاثاً تجريبية عن البالغ في الوقت الحالي.

ولقد وجدت دراسة فهم الجمل إزدهاراً بفضل دعم المناهج الحديثة - وعلى وجه الخصوص تقنيات التحليل في الزمن الحقيقي - وبفضل انبثاق الإشكاليات الجديدة، والذي أصبح ممكناً عن طريق الوضع عن بعد لمنهج تشومسكي. فعوضاً عن السعي لإنشاء كيف يبني المتكلمون بنية نحوية لجملة من الجمل، فإنه سيكون بإمكاننا أن نسأل أنفسنا مايستلزمه الفهم فعلاً، وأي نموذج من المعالجات وضع فيه للاستعمال. ولقد كان الوجه الأول لهذا التغير في المنظور النظري هو انتقال الأهمية نحو البحث في «قيود إدراك المعالجة». ورسى هذا الانعطاف في عام 1970 في مقال مهم كتبه «بيفير» يقترح فيه دراسة «الاستراتيجيات الإدراكية» والتي يجمع المستمع بوساطتها الآثار ويستعملها، وبفضلها

يستطيع أن يحدد العلاقات الموجودة بين عناصر الجلمة. وهكذا سيكمن ينبوع البنى اللسانية في البحث في القيود المرتبطة بالإجراءات الإدراكية.

وثمة ميزة ثانية، في الإطار المثبت هكذا، للبحوث الحالية الدائرة حول فهم الجمل تتمثل في تطور المنظور المتعلق بمسألة «استقلال المعالجة النحوية»، وهي مسألة أثارت مجادلات مهمة لما تحسم بعد. فأعمال «فورسيتر» مثلاً، أو أعمال «فرانزيير» حول مبادئ «الإعراب» تدافع في مصحلة متصور للتحليل النحوي بوصفه مرحلة مستقلة وسابقة على المعالجة الدلالية التي لن تتدخل إلا في المرحلة الثانية، وذلك بعد بناء البنية النحوية. ولكن هذا المتصور قد داخله الشك تدريجياً، وأخذنا نسأل أنفسنا إذا كان بالفعل ممكناً تصور مرحلة لمعالجة الجملة، حيث الذات تبني بنية هذه الجملة بالاستناد فقط إلى آثار نحوية. ولقد اقترحت الدراسات القائمة حول الفهم للجمل المبنية للمجهول مثلاً وجود «استراجيات تداولية». وبذا تقتصد الذوات التحليل النحوي عندما تستطيع أن تستعمل معارفها فوق اللسانية وتركن إلى العلاقات المحتملة بين عناصر الجملة لكي تسند إليها وظيفة. ولقد وضع «مارسلان - ويسلون» و «تيلر» أثر الانتظارات المرتبطة بالسياق موضع البداهة، واقترحوا التخلي ليس فقط عن فكرة المكون النحوي المستقل، ولكن بشكل عام أكثر التخلي عن فكرة السمتويات المتميزة للمعالجة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن نشاط الذات سيقتضي بناء تأويل للجملة منذ البداية، وذلك بالاستناد إلى نماذج المعلومات المتوفرة في وقت واحد: عناصر معجمية، آثار نحوية، أو معطيات سياقية.

وذهاباً بالتساوق مع هذا التطور، فإن تطور الأهمية بالنسبة إلى «الوجوه التداولية» ليشكل وجهاً ثالثاً للبحوث الحاليةحول فهم الجمل. وقدفحص عدد كبير من الأعمال مثلاً اختلافات المعالجة بين المعلومات الموضوعة والمفترضة مسبقاً (وتبدوا هذه الأخيرة أقل تخزيناً في الذاكرة)، أو بين المعلومات القديمة والجديدة، سواء كانت موضوعاتية أم لم تكن. ولقد اهتم كثيرون بفهم أفعال اللسان غير المباشرة، أو بمطابقة مرجع العبارة التي أصبحت ممكنة، تبعاً لكلارك، عن طريق وجود «أرض مشتركة» تتكون من مجموعة المعارف، والمعتقدات، والافتراضات المتبادلة للمتخاطبين في لحظة التلفظ. وإذا أخذنا دور «الأرض المشتركة» للفهم مثلاً، فسنجد أنها وضعت موضع البداهة في تجربة تم فيها تقديم صورة للرئيس ريغن مع مستشاره المالي دافيد ستوكمان لطلاب أمريكيين: السؤال هو: «أنتم تعرفون من هو هذا الرجل، أليس كذلك؟»، ولقد تم تأويله كما لو أنه يخص ريغان، بينما السؤال «هل تملكون فكرة من يكون هذا الرجل؟»، فقد أولته الغالبية العظمى من الطلاب بوصفه يتعلق بستوكمان. وهكذا ينفتح علم نفس لسانيات الجملة على دراسة الإجراءات التي يتم من خلالها فهم مقاصد المتكلم ووظيفة التواصل للعبارة.

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث «للمقاربات بين اللغات» التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتساب اللسان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المنافسة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكويني» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنيوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موزانة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنيوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهيمن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعياً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجوه التصورية لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بدهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سيبني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من العبارات ومن «العبارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام ليبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فالتحام النص إنما يضمنه استعمال الإجراءات اللسانية الملائمة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتنكير، والاسمية، واستخدام التعبيرات المتكررة صدراً، والروابط، وعوامل

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث «للمقاربات بين اللغات» التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتساب اللسان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المنافسة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكويني» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنيوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موزانة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنيوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهيمن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعياً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجوه التصورية لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بدهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سيبني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من العبارات ومن «العبارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام ليبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فالتحام النص إنما يضمنه استعمال الإجراءات اللسانية الملائمة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتنكير، والاسمية، واستخدام التعبيرات المتكررة صدراً، والروابط، وعوامل

سيقدم فيه عناصر رسالته. ويجب عليه أيضاً أن يبرمج الصيغة، ويعد الإطار النحوي والوحدات المعجمية التي ستكوِّنها. وإن هذا ليفترض وجود نماذج مختلفة من الاصطفاء، مثل اختيار طريقة العبارة (تأكيد، استفهام، أمر، تعجب) أو اختيار الكلمات.

تفضي هذه السمة التي يمتلكها الانتاج لكونه مخططاً إلى التساؤل عن مراحل التخطيط أو مستوياته. وإننا لنمتلك حالياً حول هذه المسألة مصدرين رئيسين من المعلومات. الأول، ويتمثل في «دراسة زلات اللسان» التي تشهد بالحضور المتزامن، في التمثيل الذهني، لوحدتين يتم بينهما تبادل. وتشير أعمال «غارديت» إلى أن تبادلات الكلمات تتعلق عموماً بكلمات «مليئة» بالفئة القاعدية نفسها وتستطيع أن تكون بعيدة بما فيه الكفاية، بينما تبقى تبادلات الأصوات داخل المقطع وتجهل الفئات القاعدية، كما تشير إلى أن الانتقالات لا تصب عموماً إلا على كلمات وظيفية. وأما المصدر الثاني للمعلومات، فيتمثل في دراسة «توزيع الوقف» الذي يشكل آثاراً مهمة للعقبة الإدراكية. ولقد استطاع «بيترورث» مثلاً أن يظهر أن الحوارات الداخلية العفوية تنتظم في دوائر تطول مابين 20 و 30 ثانية، وتحتوي على مرحلة أولى موسومة بنسبة من الوقف، ومرحلة ثانية أكثر ميوعة. وستتناسب المرحلة الأولى مع مخطط دلالي يجند الأساسي من العمل الإدراكي. وإنه ليبدو على كل حال أن الوقف متكرر بمقدار ما يكون تخطيط المضمون الدلالي للخطاب صعباً. وعلى العكس من ذلك، فإن التعقيد النحوي لا يؤثر على مدتها. وهذا ما يوحي بأن البرمجة النحوية ستكون جوهرياً برمجة آلية. وتستطيع معطيات من هذا النموذج أن تفضي إلى تمييز مستويين من التخطيط الدلالي، حيث يتم التمثيل التصوري، كما يتم الاصطفاء الأول للكلمات المليئة. والمستوى «الموقعي»، وهو يحتوي على التحقيق الصوتي للكلمات، وإضافة الوحدات البنيوية الصغرى القاعدية وتنسيق العبارة على شكل خطي.

■ حول الإنتاج، انظر:

B. Butterworth (ed.), Language Production, New York, vol. 1, 1980. et vol. 2, 1983; M.F. Garrett "A perspective on research in language production", in J. Melher, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), Perspectives on Mental Representation, Hillsdale, 1982; W.J.M. Levelt, Speaking: From Intention to Articulation, Cambrige, (Mass.), 1989.

اكتساب اللسان

ACQUISITION DU LANGAGE

إن الاهتمام بقضية اكتساب اللسان اهتمام قديم. ولقد كان مرتبطاً خلال زمن طويل بالمناقشات حول أصل الإنسان واللغات. ويخبر هيرودوت في الكتاب الثاني من "Histoires" كيف أن الملك بسميتيشيس قد شرع في تربية مولودين جديدين خارج كل محيط لساني، وذلك على أمل أن تصنع كلماتهما الأولى برهان الطبيعة الأصلية للشعب المصري. وحلت، منذ القرن التاسع عشر، ملاحظات دقيقة للسان الطفلي محل الأساطير والتأملات حول أصل اللسان. ولقد كان لدى داروين من قبل مذكرات يومية دقيقة عن التطور اللغوي لأحد أبنائه. كما نشر «ليستيرن» عن الألمانية، و«غرغوار» عن الفرنسية، و«ليوبولد» عن الإنكليزية درسات تستند إلى الإنتاج اللساني لأبنائهم بالذات. ولكن نهاية السنوات الخمسين هي التي تسجل تحولاً في دراسة اكتساب اللسان. وإنها لثورة تتمثل في ظهور أدوات نظرية جديدة ومنهجية. فلقد أصبح اكتساب اللسان الموضوع المباشر والمركزي لفرع من فروع علم النفس الإداركي، «علم النفس اللساني والتطور الذهني»، والذي يستند إلى التحليل اللساني، وإلى نتائج علم الأعصاب البيولوجي، وإلى نماذج الذكاء الصناعي في الوقت نفسه. وأما فيما يتعلق باكتساب اللسان هو نفسه، فقد حمل معطيات سلوكية كانت غنية أكثر فأكثر ومتنوعة عن التطور اللساني للطفل.

ولقد أظهرت هذه المعطيات تجانساً لا فتاً في لحظات ظهور المراحل الرئيسة لاكتساب اللسان ونظامه. فكل أطفال العالم، في شروط طبيعية، يكتسبون الجوهري من النسق اللساني للغتهم الأم، وذلك في زمن قصير نسبياً: يبدأ تكوين النسق اللساني نحو نهاية السنة الأولى، أي مع إنتاج الكلمات الأولى المتطابقة، والتي قد تقدر بأنها عملية نحو السنة 4-5. ويهيمن الطفل بالفعل في هذا العمر على الأساسي من النسق الوظيفي للأصوات، ويعرف تقريباً معنى عدد من ألوف الكلمات وشروط استعمالها، وإنه ليستخدم

استخداماً صحيحاً صيغ الوحدات الصرفية والأشكال النحوية للغته. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن سيرورة اكتساب اللسان لم تبدأ قبل إنتاج الكلمات الأولى بكثير. كما لا يعني أنها تنتهي ما إن يتم إنشاء القيود الأساسية للغة. وإن التطور القبل لساني للسنة الأولى من الحياة، إذ يستند إلى تجهيز عصبي بيولوجي مناسب، فإنه يخلق شروط ظهور النسق اللساني بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن هذا النسق اللساني يكون قد تكون في معظمه في السنوات 4-5، إلا أنه يتابع إعادة تنظيمه وتصفيته بتأثير الاكتساب المتأخر الذي يستمر إلى ماقبل مرحلة البلوغ على الأقل.

1 - الأسس البيولوجية لاكتساب اللسان

تعد القدرة على اكتساب اللسان سمة خاصة بالنوع الإنساني. فلقد تمت المحاولة غالباً، وخاصة في الولايات المتحدة، لتعليم اللسان للشامبنزي. ولقد بدأت المحاولات المنظمة في عام 1933 مع زوج من علماء النفس هما «الكيلوغ». فقد ربيا شامبانزي أنثى مع ابنهم، وكانت تسمى «فيكي». وفيما بعد، إذ فكر «الغاردنير» أن فشل «فيكي» اللساني كان بسبب عدم قدرة الشامبانزي على مراقبة إنتاجهما الصوتي، فقد حاولا أن يعلما «واشوي» لغة الصم من غير نجاح حاسم أيضاً، وذلك على الرغم من الحماس الذي يثيره المشروع. هذا، وإن الأبحاث التي أنجزها «بريماك» حديثاً على «ساراة» لتبين بوضوح أن هذه إذا كانت تبرهن على استعداد مدهش للتعلم وعلى تعميم بعض المعارف، إلا أنها لم تصل قط إلى حد التمكن من اللغة: إنها لا تستعمل بشكل عفوي نسق الصور التي كانت تتعلم معانيها مع المجربين، ولا تبدع أي توليف جديد. ولقد يدل هذا، أن اللسان يبقى ملكية خاصة للكائن الإنساني.

يفترض اكتساب اللسان وجود تجهيز تشريحي وفيزيولوجي للجهاز العصبي ملائم، كما يفترض على وجه الخصوص وجود أعضاء محيطية ونسق عصبي مركزي ملائم وعامل. فنصف الدماغ الأيسر عند البالغين، يضمن بشكل مهيمن العمل اللساني بالنسبة إلى كل من يعمل بيمينه وكل من يعمل بيساره ـ وإن هذا ليكون من غير رابط بدهي بين الجانب اليدوي والجانب الخاص بالقدرة اللسانية.

ليس الجوهر العضوي للسان جوهراً وظيفياً منذ الولادة. ويتلعق التطور اللساني على أكثر احتمال بعوامل «نضجية». وتعد شمولية المراحل الكبرى براهاناً: يظهر اللسان عند كل الأطفال الطبيعيين في هوامش زمنية جد متشابهة. وتمثل اللحظات المفتاحية اضطراداً كبيراً، كما لا ترتبط الاختلافات بين الأطفال في إيقاع الاكتاسب المبكر بخواص المدخل. فمعارفنا المتعلقة بتطور الدماغ خلال السنوات المركزية للاكتساب لا تزال جد محدودة،

هذا على الرغم من أن التقنيات الحديثة للتخيل الدماغي ذاهبة في تغيير حقل البحث في الجهاز العصبي. ويجعل سلم الفارق الزمني استعمال تناسب التحويلات العصبية صعباً، وبطيئاً، وذلك مع التحويلات الملاحظة في القدرة اللسانية، والقابلة للتأريخ بدقة أكبر. ومهما يكن، فإن صياغة الوحدات العصبية وارتحالها نحو المناطق المناسبة من الدماغ تتم بالكامل تقريباً خلال فترة التطور لما قبل الولادة، ولكن الأساسيات العصبية للسان ليست متعينة منذ الولادة بشكل يعصب تغييره. ويبدو أن قشرة الدماغ تكون مزودة بليونة وظيفية عظمى خلال السنوات الأولى من الحياة. وإن تخصص النصف الأيسر من الدماغ بالنسبة إلى اللسان، حتى وإن كان يتعلق باستعداد مسبق الصنع، فإنه لا يعمل بالتدرج. وفي دراسة حول الأسس العصبية المبكرة، فإن «باتس» ومعاونيه يشيرون إلى التناسب الزمني بين بداية فهم الكلمات بين الشهرين 8-10 وإنشاء صلات المحاورالعصبية، وبين المراحل الأولى للتطور وانفجار اتصالات نقاط الاتصالات العصبية الي تنتج مابين الشهر 9 والشهر 24.

وإن هذه المسألة مسألة مختلف عليها، أي إن تطور اللسان لا يستطيع أن يتم إلا في فترة محددة مفضلة، تسمى «الفترة النقدية». وإن اكتساب اللغة خارج هذه الفترة ليصبح صعباً أو مستحيلاً. ثم إن الحجج التي طورها «لينبرغ» لتصب في مصلحة وجود مثل هذه الفترة النقدية التي تمتد من منتصف السنة الأولى إلى نهاية العقد الأول تقريباً. ولقد لوحظ بالفعل أن استرجاع اللسان عند الأطفال يصيب بجروح صادمة أحادية الجانب. وهي إذ تسهلها الليونة الوظيفية للقشرة الدماغية خلال السنوات الأولى، فإنها تصبح على العكس من ذلك صعبة بعد سن العاشرة، وإننا لنعلم أيضاً أن مربي «الأطفال البريين» ـ وأكثرهم شهرة هو «فيكتور من لافيرون»، ومنذ وقت قريب «جيني» التي أخذت في الولايات المتحدة في السنة 14 من عمرها ـ قد واجهوا مصاعب هائلة لكي يجعلوا هؤلاء الأطفال يصلون إلى معالجة اللغة الطبيعية. وهذا ما يؤكد الفكرة التي تقول إن الفترة النقدية تم تجاوزها نهائياً.

2 – التطور اللساني المسبق واكتساب الأصوات الوظيفية

خلال السنة الأولى من الحياة، ثمةقدرات تواصلية وإدراكية مختلفة تتطور بشكل تساتلي لكي تشكل بين الشهر الثامن والعاشر مجموعاً من الشروط المسبقة لا نبثاق الكفاءة اللسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويستند تطور اللسان بالفعل إلى حافز قوي للتواصل الكلامي مع الآخرين، وهو حافز فطري جزئياً ولكنه يغتني خلال السنة الأولى. ويعد أمراً ضرورياً تطور القدرة على تصنيف الأشياء، وهذا هو أساس التسمية والمرجع. وبالتزامن معاً، تم إحداث تقدم في القدرة على المحاكاة، وهي قدرة ضرورية لإعادة إنتاج النماذج

الصوتية والإيمائية الجديدة، وكذلك في قدرة الذاكرة على الأمد القريب. ولكن هذا على وجه الخصوص هو التطور في القدرة على إدراك أصوات الكلام وإنتاجها ـ وبقول آخر، فإن هذا هو تطور الأصوات الوظيفية ـ وهي البادرة الرائدة الأكثر مباشرة للسان، وذلك لأن الصوت يمثل الناقل المفضل للسان المتمفصل.

لقد حصل تقدم هائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة في دراسة إدارك إنتاج كلام الأطفال الصغار جداً. ولقد كان إيماس واحداً من الأوائل الذين درسوا إدارك اللسان عند الرضع متسعملاً تقنية التتابع غير الغذائي (يميل الطفل إلى الرضاعة بشكل أقوى عندما يسمع مثيراً جديداً أو مهماً)، كما كان من الأوائل الذين بينوا أن الأطفال ذوي الأشهر القليلة يميزون تباينات صوتية دقيقة، وإن لهم على غرار البالغين، إدراكاً تصنيفياً لأصوات الكلام. وإن الأبحاث التي أنجزها فيما بعد «ميلهير» ومعاونوه، ترى أن الرضع قادرون على التمييز الدقيق بين المثيرات اللسانية: إنهم ليقومون بردود فعل مختلفة إزاء لغتين مثل الفرنسية والروسية، ويظهرون ميلاً إزاء الآثار العروضية مثل التنغيم، ولكنهم يبدون قادرين على التمييز بين المقاطع المختلفة. ثم إن هذه القدرات السمعية المدهشة للمواليد الجدد، قد أفضت إلى الفرضية ـ وهي موضع جدل ـ التي تقول يمتلك البشر جهازاً فطرياً عالي التخصص لالتقاط أصوات الكلام.

إن التيارات الحديثة في البحث حول الإدراك لتنعطف نحو ما كنا نسميه أحياناً «التعلم عن طريق النسيان». وفي الواقع، فإن الرضع قادرون بالقوة، منذ الولادة أو في الأسابيع الأولى من الحياة، أن يدركوا كل التباينات الصوتية المستعملة في اللغات الطبيعية، بما فيها تلك التي تكون لا فائدة منها في لغتهم الطبيعية. فالرضيع الياباني مثلاً، يدرك التباين بين /ra/ و /la/ الذي يجد البالغون صعوبة بالغة في سماعه، وذلك لأنه لا يعد جزءاً من التعارض الملائم لليابانية. وإننا لنستطيع إذن أن نتساءل متى وكيف يُضَيِّع الأطفال هذه القدرة البدئية في التوجه نحو التباين الملائم في لغتهم، مروراً من مرونة المنطلق إلى بنى أكثر صلابة ولكن أكثر فعالية. ويبدو أن هذا الضياع الاصطفائي، أو أن هذا الكبح لإدراك الأصوات، إنما يتم مابين الشهر الثامن إلى الشهر الثاني عشر.

إن دراسة إنتاج الكلام أكثر قدماً، ولكنها استفادت من التقدم الحديث للتحليل السمعي. ولقد نعلم، منذ زمن بعيد، أن الأطفال يبدأون مابين الشهر /2/ و/6/ بإنتاج أصوات كلمات صوتية، والـ /أ/ عموماً هو الصائت الأول. وأما الثغثغة الأصولية، مع إدخال للصوامت ومضاعفة مقطعية في الغالب (دادادا)، فتظهر عموماً ما بين الشهر /6/ و/8/. ويثبت النسق الصوتي الوظيفي في السنة الثالثة، وسيتم التمايز في الأصوات كمالاً نحو العام الخامس، مع أن بعض القابضات الصماء والجهورية تستطيع أن لا تكون صحيحة

التمفصل مع بعضها قبل السابعة أو الثامنة. وبالتطابق مع بعض فرضيات جاكبسون، فإن التطور في إنتاج الأصوات يبدو أنه يتبع منطق التعقيد السمعي المتباين على الأقل. وكذلك، فإن المحيط يهيمن بقوة على تطور الصوت الوظيفي ـ تكرار بعض الكلمات في اللغة المحكية لمحيط الطفل ـ كما تهيمن البنية الصوتية الوظيفية للغة التي هي في طور الاكتساب. ونحو مابين الشهر السادس والعاشر، تبعاً لأعمال «بوايسون ـ باري» مثلاً، فإن النماذج المجهورة للثغثغة تأخذ شكل نماذج اللغة التي نتعلمها. وسيكون التطور الصوتي الوظيفي، منذئذ، في تفاعل وثيق مع التطور المعجمي والقاعدي للطفل.

3 - بناء النسق اللساني

يتضمن إنشاء النسق اللساني بالنسبة إلى الطفل إقامة القيود الأساسية للغته وإدماجها. وينتج هذا الإنشاء عن التفاعل بين تنقية الكفاءات التواصلية، وتقويم المراقبة الصوتية الوظيفية، والتطور المعجمي، وبين إقامة القيود القاعدية الرئيسة. وإننا لننظر إلى هذا الإنشاء بوصفه إنشاء تسمه أربع مراحل مفتاحية: بداية الفهم، وإنتاج الكلمات الأولى، وانبثاق التوليف، والتعقيد.

وإننا لنقبل عموماً أن تكون البراهين النسقية الأولى «لفهم الكلمات» معطاة من الشهر الثامن إلى العاشر، وذلك عندما يستجيب الأطفال بشكل ملائم لبعض الأوامر والنواهي. وتتأخر بداية «إنتاج الكلمات» قليلاً، والسبب لأن الكلمات الأولى المتواضع عليها تظهر عموماً من الشهر الحادي عشر إلى الشهر الثالث عشر. وأما حجة ألفاظ الإنتاج والاستقبال فبطيئة نسبياً، وهي تصل إلى نهاية السنة الثانية، وذلك لكي تتسم من الشهر الثامن عشر إلى الشهر العشرين بتسارع تدل عليه الكلمة «انفجار الألفاظ». ويتصاحب انفجار الألفاظ بتغير في تركيبه: يضاف إلى الأسماء التي تكون وظائف للوسم وللطلب، قضية متصاعدة من العناصر الإسنادية مثل الأفعال والصفات التي تسمح بتوزيع الخصوصيات على المراجع. وثمة ملاحظتان تمت ملاحظتهما غالباً في اكتساب هذا المعجم الأول: التعميم التحتي وخاصة التعميم الزائد. ويقضي «التعميم الزائد» بتطبيق وسم فعلي على مجموع من المراجع أكثر سعة مما هو مستعمل في لغة البالغ: يسمي الطفل «بابا» كل البالغين من جنس الذكور، أو «كلب» على كل الحيوانات التي تمشي على أربع أرجل. وتتمثل السيرورة التي هي على العكس من هذا، في كون التعميم التحتي يقضي مثلاً بإشراك المصطلح «حذاء» مع أحذية الأم فقط.

وتُلاحظ «التوليفات الأولى للكلمات» عموماً من الشهر /18/ إلى /20/ ، وإنها لتتلاقى مع انفجار الكلمات. وإنها لتسجل بهذا مرحلة رئيسة في تكوين النسق اللساني

للطفل، وذلك لأن الوجه التوليفي هو سمة جوهرية للسان على وجه الدقة. ولقد دُرست كثيراً، عند الأطفال الذين يكتسبون لغات متعددة أشكال هذه التوليفات للكلمتين ومضمونها. وتتميز هذه العبارات من منظور شكلي بغياب الواسم الصرفي القاعدي (فلا يوجد تصريف كلامي ولا واسمات للجنس، أو للعدد)، وبندرة الكلمات الوظيفية أو بغيابها (أدوات التعريف، حروف الجر، الأفعال المساعدة، الروابط، الضمائر)، وهذا ما أعطى للسان الصبية الصغار، وهو لسان محمل دلالياً على نحو خاص، اسم «اللساني البرقي». وفي الشغف الذي تميزت به السنوات الستين إزاء النماذج اللسانية، حاول بعضهم وضع وصف شكلي أكثر طموحاً: استعمل «برين» مصطلح «القواعد المحورية» بغية تمييز بنية هذه العبارات. ولقد اقترح نموذجاً للتحليل يغيب السمات الدلالية والوظيفية للسان. وأما العلاقات الدلالية التي تعبر عنها علاقات الكلمتين، فلها سمة شاملة مطلقة: يعبر الأطفال الذين بلغوا العشرين شهراً عن رغبات أو عن رفض («أيضاً كاتو»، «ليس خبزاً»)، وإنهم ليشيرون إلى وجود المرجع، وإلى ظهوره أو اختفائه («ذهب بابا»)، ويدلون على علاقة الملكية («ماما حذاء»)، أو المكان («بابا مكتب»)، ويخصصون صفة المرجع («حارة قهوة»)، ويعبرون عن العلاقة بين الفعل والفاعل والخاضع («مكسور وعاء»).

وتترجم بداية التقعيد انبثاق الأدوات اللسانية الخاصة، والمتغيرة تبعاً للغات، كما إنها تضع سنناً للمعاني. ولذا، فإن نظام الكلمات، والأصوات الوظيفية، وعدداً من البنى النحوية، لتعد الآثار الشكلية الرئيسة التي تستخدم في تمييز العلاقات القاعدية. ولقد نفاجأ بالسرعة التي يسيطر فيها الطفل الصغير على الضوابط التتابعية الأساسية للغته. فمنذ الشهر /30/ تكون جل العبارات منتظمة بشكل سليم. وإن وضع مختلف الأنساق التحتية للوحدات البنيوية الصغرى وللبنى النحوية في موضعها إنما يتم بالتدرج ابتداء من عامين. ويتحقق الجوهري منها من /5/ إلى /6/ سنوات.

وتبعاً للغة المكتسبة وللأطفال، فإنه يوجد تنوع كبير في طبيعة الأشكال التي يتعلم الطفل استعمالها لكي يضعوا شرعاً للعلاقات القاعدية وفيما يسمى ظهورها المبكر. وإن عدداً من السمات القاعدية تظهر مع ذلك عمومية مدهشة. ولقد كان ملاحظاً أن «نظام ظهور» العناصر القاعدية الرئيسة متطابق تقريباً بالنسبة إلى الأطفال الذين يتعلمون اللغة نفسها. وهكذا، فإن «براون» في الدراسة التي أقيمت حول الأطفال الثلاثة «آدم» و«حواء» و«ساراه»، قد فحص ظهور /14/ تصنيفاً رئيساً من الوحدات البنيوية الصغرى القاعدية في الإنكليزية؛ ووجد ثباتاً مؤكداً بشكل واسع فيما بعد: إن الوحدة البنيوية الأولى التي تم اكتسابها، هي تلك التي تأخذ الشكل المتدرج في "ing"، ثم تظهر بعض حروف الجر، ثم الواسم "s" لجمع الأسماء، إلى آخره.

وتبدو، من جهة أخرى، بعض الظواهر التي تمت ملاحظتها أثناء التطور القاعدي، عامة جداً. وإنها لتوجد، بشكل مماثل، عند أطفال يكتسبون لغات مختلفة. وتمثل هذه الحالة ظاهرة «التعميم النحوي الزائد»، وذلك أثناء زيادة التعميم المعجمي التي تمت الإشارة إليها من قبل. وتوجد مثلاً مرحلة من الاكتساب، حيث نلاحظ في المنتجات العفوية للشباب الناطق بالانكليزية استعمال أشكال كلامية غير منتظمة وخاطئة مثل "goed" بينما هؤلاء الأطفال أنفسهم كانوا قد أنتجوا في السابق الشكل السليم "went". وتوجد بعد ذلك معاً الأشكال السليمة وغير السليمة خلال بعض الوقت، وذلك قبل أن تصبح الأشكال السليمة متبناة بشكل نهائي. وإن الأخطاء المماثلة للأطفال الفرنسيين معروفة جيداً، وإن كل الناس ليتلذذون بسماع عبارات مثل "ils sontaiet" وأخرى مثل "j' ai prendu". وتعد هذه الأخطاء مهمة على نحو خاص، لأنها تقترح توالياً لمراحل الاكتساب: إننا نحسب عادة أن الطفل، في مرحلة أولى، ينتج الشكل الصحيح الذي استخرجه عموماً من المدخل وتم حفظه في الذاكرة كما هو، بينما هو إذ يصل إلى مرحلة لاحقة، فإنه لا يكتفي بتقليد مايسمع، ولكنه يعطي لنفسه ضابطة ـ وفي النتيجة ضابطة لصياغة الماضي ـ وإنه ليعمم هذه الضابطة خارج حقل تطبيقة، منتجاً والحال كذلك أشكالاً غير متظمة، وخاطئة، ومبنية على نهج الأشكال المضطردة.

ويمكننا أن نتساءل إذا كان ثمة استراتيجيات شاملة يستعملها الطفل لكي يبني قواعد لغته. فنحن إذ نتفحص اكتساب اللغات المتباينة فيما يتعلق بالأدوات الشكلية التي نستعملها، فإننا نجد أن «سلوبان» قد كان واحداً من الأوائل الذين استندوا إلى المقارنات البين لغوية لكي يستخرجوا اضطرادات مقترحة بوصفها «مبادئ شاملة للمعاجلة». وقد كان المبدأ الأول من مبادئ المعالجة هو أن الأطفال يعيرون انتباهاً خاصاً إلى أواخر الكلمات. وإن هذا المبدأ قد استنتج من عدد معين من الملاحظات المقارنة المتوافقة ـ مثلاً إن التعبيرات المكانية تظهر في الهنغارية في مرحلة مبكرة حيث تكون قد وضعت لها شرع أكثر من الوضع اللاحق في الصربية الكرواتية حيث تكون معبراً عنها بوساطة حروف الجر. وثمة مبدأ آخر وهو أن انتباهاً متفوقاً يعطى لنظام الكلمات في المعالجة. وإن قائمة الشموليات التي وضعها «سلوبان» لتعد طويلة وممدودة تبعاً للمراد. ولكن فائدة المشروع تكمن أيضاً في تنمية الإجراء المقارن الذي يظهر أن إقامة العلاقة بين الدال والمدلول لا تتم بسهول متعادلة في كل نماذج الشرع وأنه ربما يوجد تفكيك للشرع في تعلم الوسائل اللسانية ينقل المفهوم نفسه في لغات مختلفة. وإن المقاربة بين اللغات التي تطورت منذ ذلك الحين تشير إلى دور الاختلافات بين اللغات في سيرورة الاكتساب. وإن الأبحاث التي تم إجراؤها في إطار نموذج المنافسة الذي أقامه «باتيس» و«ماك ويني» ليقترح أن يكون نظام اكتساب الآثار

القاعدية في لغة من اللغات رهن الصحة النسبية لهذه الآثار ـ ثقلها، استعدادها، إمكان اشتغالها ـ في هذه اللغة. وهكذا، فإن الطفل الناطق بالإنكليزية، في فهمه للجمل، يستند إلى نظام الكلمات في وقت مبكر، وهو أثر مهيمن في الإنكليزية، بينما الطفل الذي يتعلم لغة إعرابية مثل الهنغارية أو التركية فإنه سيكون فيها أقل حساسية بكثير.

وتتساءل الأبحاث الحالية أكثر فأكثر ليس فقط عن المتغيرات البين لغوية، ولكن أيضاً عن «المتغيرات البين فردية» في طور اللسان. ونكون بذلك قد أشرنا بأن المتغيرات تستطيع أن تؤثر على إيقاع الاكتساب المعجمي والقاعدي، كما تستطيع أن تؤثر على أساليب التعلم، ذلك لأن لبعض الأطفال طريقة في الوصول إلى اللسان «تحليلية» أكثر وأخرى أكثر «كمالاً».

4 - الاكتسابات المتأخرة

إذا كانت القيود الأساسية للنسق اللساني قد أقيمت مابين السنة الرابعة والخامسة، فإن التحويلات المهمة التي تنتج بعد ذلك في استعمال اللغة، تظهر بأن الكفاءة اللسانية تتابع تطورها إلى أبعد من السنة الخامسة. وبالإضافة إلى تعلم الشرعة المكتوبة، فإن هذه المرحلة الأخيرة تكون موسومة بتحويلات نوعية، ودقيقة على الأغلب. وإننا لنستطيع أن نأخذ من بينها أربعة نماذج للتقدم: الوصول المتصاعد لبعض البنى النحوية، وإعادة تنظيم الشبكات المفهومية والدلالية، وتطور تماسك الخطاب والكفاءة اللسانية الواصفة.

«إن التمكن من بعض البنى النحوية المعقدة»، مثل صيغ الشرط، وبعض النماذج النسبية أو المطاوعة، لا يتم تنفيذاً إلا في وقت متأخر. وهكذا نعلم أن الطفل من النادر أن يصوغ الجمل المبنية للمجهول قبل السنة السابعة أو الثامنة، وأنه، إذا كان يفهم منذ السنة الرابعة والخامسة الجمل المبينة للمجهول «غير المقلوبة» (من غير لبس بخصوص الفاعل، مثل «هذا الدواء مكتوب من لدن الطبيب»)، فإنه يستطيع حتى سن /8-9/ أن يدع نفسه لكي يؤخذ بفخ الجمل المبنية للمجهول المقلوبة (من نموذج «الولد مدفوع من لدن الفتاة»). ويمكننا أن نوضح بأن التقدم في التمكن النحوي يترجم تقدماً في الوصول إلى الأشكال. فالأطفال في سن الثالثة قادرون على إنتاج، عرضياً، جملة مبنية للمجهول عندما يحضهم الوضع التجريبي على ذلك، ولكنهم يفضلون تجنبها. بينما في الوضع نفسه فإن غالبية إنتاج البالغ إنما تكون من الجمل المبنية للمجهول. وهكذا، فإن تحسين الأداء القاعدي مع العمر، يكمن في أن بعض البنى المقعدة تصبح معبأة أكثر، كما يصبح الوصول إليها أكثر سهولة.

وتعد «إعادة التنظيم الدلالي التدريجي للأنساق اللسانية التحتية» وجهاً مهماً آخر

للتطور اللساني بعد الخامسة. ولقد أثبت عدد من الأعمال أن ظهور صيغة في لسان الطفل لا يستلزم أن يكون لهذه الصيغة بالنسبة إليه الوظائف نفسها ولا كل الوظائف التي تقوم بها في لغة البالغ. فأن يتسعمل الطفل كلمة، فإن هذا لا يعني أن له فهماً يتطابق مع فهم البالغ. وإن التجارب الدقيقة جداً غالباً ما تكون ضرورية من أجل تحديد أي مكونات المعنى يكون بدائياً وأيها يكون مجهزاً بالتدريج وفي وقت لاحق. وإن الأمثلة على إعادة التنظيم الدلالي والتي يتم تنظيمها بالتدريج مابين سن /4/ و/11/ لعديدة. ولكي نكتفي بمثل واحد، سنذكر الدراسة الشهيرة التي قام بها كارميلوف - سميث عن اكتساب محددات الاسم في الفرنسية. وهي دراسة تظهر أن التعددية الوظيفية لأداة التعريف لا تنشأ إلا رويداً رويداً: إن وظائف وسم الجنس والعدد لتكتسب أولاً، بينما وظيفة وسم السمة معرفة/ نكرة للاسم فلا يتم التحكم بها فعلاً قبل سن السابعة.

ويعد «التقدم في التماسك الاستدلالي» سمة لتحويلات اللسان بعد أن يكون النسق اللساني الأساس قد تكوّن. ولقد رأى «كارميلوف-سميث» أنه ينتج بين السنة /4/ و/6/ تنظيم كامل للسان، مع مرور من «قواعد ضمن جملية»، حيث تستعمل العناصر القاعدية للتعبير عن معانٍ في داخل الجملة نفسها، إلى «قواعد مابين جملية»، حيث تستعمل هذه العناصر نفسها ـ كالضمائر مثلاً ـ لكي تدل على العلاقات بين الجمل. وثمة مابين السنة /4/ و/11/ تقدم مهم ملحوظ في بناء القصص، وخصوصاً في الطريقة التي يتعلم فيها الأطفال استعمال واسمات الدخول إلى المرجع والاحتفاظ به (أدوات التعريف، الضمائر، التقديم، إلى آخرة)، أو عندما يتعلمون التحكم بالتنظيم الزمني. ويصاحب «تطور القدرة على الوصف اللساني» هذا التقدم، ويطال هذا الأمر مجموع الأنشطة التي تستلزم، ضمناً أو علناً، رد فعل من الطفل على اللسان. وتتجلى قدرة اللغة الواصفة بأشكال متعددة جداً، ويتطور بعضها بالتدريج بعد السنة /4/ : هذه هي حالة تسوية الخطاب مثلاً في العمر المابين تخاطبي، وفي الأحكام عن التصويب اللفظي أو النحوي للخطاب، أو عن ملاءمته التداولية، وكذلك عن الدعابة اللسانية التي تلعب على انتهاك الضوابط النحوية أو التواضعية المعتادة.

■ نجد، فيما يتعلق بمختلف وجوه التطور اللساني، تحليلات ومراجع في كتب عامة تمت الإشارة إليها في «علم النفس اللساني» قسم «مقاربة التطور الذهني». وتوجد من جهة أخرى كتب متنوعة جماعية تقدم «حالات من الفن» خصوصاً:

P. Fletcher et M. Garman, Language Acquisition: Studies in First Language Development, Cambridge, 1979 et 2e éd. 1986; E. Wanner et L. Gleitman (eds.), Language Acquisition: The State of the Art, Cambridge, 1982; B. MacWhinney

(ed.), Mechanisms of Language Acquisition, Hillsdale, 1987; P. Fletcher et B. MacWhinney (eds.), Handbook of Child Language, Oxfored, 1995.

وأما عن الأبحاث حول النطق الفرنسية، فانظر:

J. -P. Bronckart, M. Kail et G. Noizet (eds.), Psycholinguistique de l'enfant: recherches sur l'acquisition du langage, Neuchâtel, 1983; M. Moscato et G. Pieraut-Le Bonniec (eds.), Le Langage: consturction et actudlisation, Rouen, 1984; G. Pieraut-Le Bonniec (ed.), Connaître et le dire, Bruxelles, 1987; M. Kail, "Le développement du langage et les sciences cognitives", Psychologie française, numéro spécial. 1994.

بخصوص الأسس البيولوجية للسان واكتساب الكلام:

E.H. Lenneberg, Biological Foundations of Language, New York, 1967; D. Premack et A.J. Premack, The Mind of an Ape, New York, 1983; J. Mehler et E. Dupoux, Naître humain, Paris, 1990, chap. 5; E. Bates, D. Thal et J.S. Janowsky, "Early language development and its neural correlates", in I. Rapin et S. Segalowitz (eds.), Handbook of Neuropsychology, vol. 6, Amsterdam, 1992; R. Jakobson, Fundamentals of Language, La Haye, 1956; P.D. Eimas, E.R. Siqueland, P. Jusczyk et J. Vigorito, "Speech perception in infants", Science, n°171, 1971; B. de Boysson-Bardies (ed.), Developmental Neurocognition: Speech and Face Processing in the First Year of life, Dordrecht, 1993; B. de Boysson-Bardies, "La perception du langage: une activité préformée", in V. Pouthas et F. Jouen (eds.), Les Comportemen's du bébé: expression de son savoir, Liège, 1993.

حول بداية المعجم والقواعد، انظر:

R.W. Brown, A first Language, Harvard, 1973; M. Bowéman, Early Syntactic Development: A Crosslinguistic Study with Special Reference to Finish, Cambridge, 1973; F. François, E. Sabeau-Jouannet et M. Sourdot, La Syntaxe de l'enfant avant 5 ans, Paris, 1977; M. Maratsos, "Some current issues in the study of the acquisition of grammar", in P. Mussen (ed.), Charmicheal's Manual for Child Psychology, New York, 1983; E. Bates, I. Bretherton et L. Snyder, From First Words to Grammar, Cambridge, 1988; E. Clark, The Lexicon in Acquisition, Cambridge, 1993.

حول المقاربات المابين لغوية والاختلافية، انظر:

Sur les approches interlangues et différentielle: D.I. Slobin (ed.), The Cross-linguistic Study of Language Acquisition, vol. 1 et 2, Hillsdale, 1985; M. Kail, "L'acquisition du langage repensée; les recherches interlangues (1) et (2)", L'Année psychologique 83, 1983; E. Espéret, "L'acquisition différentielle du langage", in M. Reuchlin, J. Lautrey, C. Marendaz et T. Ohlman (eds.), Cognition: l'individuel et l'universel, Paris, 1990.

علم أمراض اللسان

PATHOLOGIE DU LANGAGE

يفترض النشاط اللساني وجود تنظيم وعمل ملائم، وليس فقط وجود أجهزة للمستقبلين والمستجيبين مثل الأنساق السمعية والصوتية، ولكن أيضاً مثل النسق العصبي، والمركزي والهامشي. وإن عسر عمل هذا الجهاز العصبي الفيزيولوجي ليعد هو أصل مختلف اضطرابات التواصل الكلامي. وتنتج «اضطرابات اللسان» بالمعنى الدقيق للكلمة، أو الحبسة، عن مرض محدود في النسق العصبي المركزي. ويجب أن تتميز من الاضطرابات الأكثر بدئية وذات الطبيعة المحركة أو الحسية التي تتناسب مع تعطل في عمل الأعضاء المحيطة بالإرسال وبالاستقبال، مثل الثغثغة مثلاً، والتي تمثل اضطراباً كلامياً. ويجب أن تتميز كذلك الاضطرابات التي تتصل عموماً بالتواصل وتترجم تغيراً سلوكياً للذات إزاء العالم. وهذا ما نلاحظه مثلاً عند الذوات الذهانيين والعصبيين.

وتشكل دراسة الحبسات، منذ القرن التاسع عشر، الموضوع المفضل لعلم أمراض اللسان. فلقد تم تنفيذها بداية بشكل جوهري من خلال منظور تشريحي سريري. وأضيف إلى هذا المنظور، في وقت حديث، مقاربة لسانية عصابية تدمج إسهامات الفكر اللساني والنفسي اللساني. وكذلك، فإن علم الحبسة يحدد ميداناً مهماً هو البيولوجيا العصابية، واللسانيات، وعلم النفس. وإنه ليعد واحداً من أهم مصادره المعلومات حول التنظيم العصابي للسان. وذلك لأنه يسمح بإقامة علاقة بين اضطراب اللسان وخلل الدماغ باشراك التموضع الضمن دماغي الدقيق مع هذا الخلل. وإنه ليشكل أيضاً بالنسبة إلى اللساني وإلى عالم النفس اللساني ينبوعاً مهماً للمعلومات بخصوص عمل اللسان، وذلك لأن المصابين بالحبسة يمثلون اضطرابات اصطفائية ومختلفة عن بعض وجوه القدرة اللسانية. وتعد مثل هذه الفوضى الجزئية طريقاً إلى تحليل عمليات المعالجة التكوينية للنشاط اللساني الذي يشكل عادة كلاً متماسكاً عند الذات العادية في الوضع الطبيعي.

1 - علم إشارة اضطرابات الحبسة

الحبسة اضطراب في اللسان يظهر بعد عطل في النسق العصبي وعندما يكون اللسان موجوداً عند فرد قد أصيب بمرض دماغي. وإننا لنحتفظ عموماً بالمصطلح «حبسة» لمرض محدود (بؤري) متعلق بالنسيج العصبي، ويكون موضعه غالباً في الجزء المركزي لنصف كرة الدماغ اليسرى. ومع ذلك، فإن بعض المؤلفين يتكلم عن «حبسة المعتوهين» في حالة العطل المنتشر للنسق العصبي المركزي، والملامس بهذا السبب سطوح اللسان. ويمثل علم مرض الحبسة تنوعاً كبيراً من الاضطرابات التي تنتشر على مستويات مختلفة السيرورات التي تتنافس في إنتاج الرسائل اللسانية وفي فهمها. ولكي نعطي ملمحاً عن طبيعة اضطرابات الحبسة وعن تنوعها، فإننا سنبدأ أولاً بعلم بسيط للإشارة يتأسس على الملاحظة السريرية وعلى نموذج النشاط اللساني المصاب. وهكذا، فإننا نستطيع عموماً أن نعارض اضطرابات التعبير، الشفوية أو المكتوبة، مع اضطرابات الفهم.

وتستطيع «اضطرابات التعبير الشفوي» أن تذهب إلى حد الخرس أو الغياب الكلي للإرسال الكلامي. وهذه حالة تظهر غالباً في بداية مرض وتسبق اختزالاً كمياً. ويمكن لإنتاج الكلام إن يتأثر «بشذوذ سرعة النطق»: يجد السائل نفسه، أو المائع الكلامي، متغيراً، ومختزلاً (النطق البطيء، الوقف المتكرر) أو المتسارع (هذيان). كما يمكن أن يتأثر بتخفيف نغم الخطاب، أو «بعسر العروض» (ميل إلى التقطيع). وأما الاضطرابات المعجمية والدلالية الأكثر تميزاً فهي الفوضوية والمناقلة. وأما الفوضوية، أو نقص الكلمة، فهي العقبة أو استحالة إنتاج كلمة، وهي الإضراب الذي يظهر في اللسان العفوي على شكل تردد، وهي استعمال الكلمات العامة استعمالاً استبدالياً مثل كلمة («شيء») أو الإطناب. وأم المناقلات، فهي تحولات الكلمات التي تستطيع أن تلامس التحقق الصوتي (مثل المريض يكرر. «كوتليكو» بدلاً من «كوكليكوت - خشخاش منثور»)، أو تتناسب مع تحولات في الوحدات البنيوية الصغرى (استبدال كلمة بأخرى تشبهها شكلاً)، أو هي تحولات دلالية (استبدال كلمة بأخرى لها معها علاقة تصورية: مثل أن يقول المريض «يد» عند ما نشير له إلى «القدم»). ويمكننا أن نلاحظ أيضاً وجود قوالب، تقوم بإرسال المتكرر والشبه آلي للمقطع اللساني نفسه: مثلاً إن التعبير «يا قداسة اسم الاسم» الذي خدم بودلير في التواصل، قد أصيب بالحسبة في نهاية حياته. ولقد لاحظنا غالباً من جهة أخرى أن بعض العناصر الكلامية التي هي آلية على نحو جيد، مثل التعجب أو عبارات المجاملة، الموسومة بقيمها الانفعالية و/ أو بتكرار استعمالها العالي في اللغة، لتقاوم المرض بصورة أفضل من المكونات ذات القيمة الافتراضية. وإن هذه الظاهرة المعروفة باسم مبدأ «بايارجير

- جاكسون»، لتقترح فصلاً بين قطب الإنتاج الآلي وقطب الإنتاج الإرادي. وتترجم الحبسة التركيبية والاضطراب النحوي انتهاكاً للضوابط القاعدية، وإنهما ليتجليان في اختزال الواسمات الصرفية والبنى النحوية وتبسيطها. ولقد نعطي اسم «حُبْسِيَّة» للإنتاج الكلامي الذي يمثل تكراراً مثل المناقلات، والألفاظ المستحدثة، والاضطرابات النحوية، والذي قد يكون غير مفهوم بالنسبة إلى السامع. ويمكن لاضطرابات التعبير المكتوب أن توصف بشكل متساوق: الحذف، والاختزال الكمي، وتعسر الكتابة (تشويه الكلمات واستبدالها)، والحبسة التركيبية، والاضطراب النحوي. وكقاعدة عامة، تكون اللغة المكتوبة مصابة أكثر من اللغة المتكلم بها، ولكننا نلاحظ استثناءات مهمة على هذا المبدأ. فلقد نرى خصوصاً أن لا تكون اللغة المكتوبة مضطربة إلا بشكل تابع للغة المتكلم بها. وتوجد من جهة أخرى اضطرابات كتابية غير لسانية على وجه الدقة. وهي تعد جزءاً من عطل نسق المراقبة البصري المحرك للإشارة.

وأما «اضطرابات الفهم» فهي أكثر صعوبة على التمييز من اضطرابات التعبير. فصمم النطق البحت، مادام موجوداً، فإنه سيكون موسوماً بضياع مطابقة الأصوات المفاجئة وتمييزها، بينما التعرف على الضوضاء وعلى الألحان الموسيقية فيبقى محافظاً في معظم الأحوال. ونستطيع أن نميز من بين الاضطرابات الاصطفائية للفهم، تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الصوتية السيئة للرسالة، وكذلك تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الدلالية للمعلومات. وتسمى اضطرابات القراءة عادة «عجز القراءة». وهو عجز يغطي عجز القراءة العمهي، ويعد جزءاً من الاضطراب الإدراكي البصري، كما يغطي عجز القراءة الناتج عن الحبسة، وهو يصب على المعالجة اللسانية للرسالات المكتوبة. وعندما تكون الاضطرابات إدراكية، فإن قراءة الكلمات (العجز عن القراءة الكلامية) تكون أكثر اضطراباً من قراءة الحروف (عجز عن القراءة الحرفية)، بينما تبدو هذه العلاقة معكوسة في العجز عن القراءات الناتجة عن الحبسة. فلقد غيرت الأعمال الحديثة التحليل السيميائي لاضطراب القراءة، مقترحةً التمييز بين عسر القراءة المرئية (إن الكلمات المرسلة تقترب كتابياً من الكلمات الهدف)، وعسر القراءة السطحية، حيث تنتج الأخطاء عن تطبيق سيء لضوابط التناسب الكتابية/ الصوتية، وبين عسر القراءة العميقة، حيث تنتج المناقلة عن الاختلاط الدلالي.

ويمثل الشخص المصاب بالحبسة تركيباً معيناً لبعض الاضطرابات. ومن جهة أخرى، فإن مستوى اندماج المواهب الإدراكية للمصابين بالحبسة متغير. وإننا لنستطيع أن نلاحظ، حتى في بعض الحالات الخطيرة للحبسة، محافظة جيدة على القدرات المنطقية للمريض. وإننا لنعرف أيضاً حالة ذلك الموسيقي الذي أصبح مصاباً بالحبسة بعد أن بلغ

السابعة والسبعين، وذلك عقب سُداد، فلم يعد يستطيع أن يكرر كلمات أو أن يضع جملاً، ولكنه احتفظ بكامل كفاءاته الموسيقية سليمة.

2 - الحبسة والموضع الدماغي للسان

إن القصد المركزي لدراسة الجهاز العصبي المنطقي للحبسة يتمثل في حمل مختلف أشكال الاضطرابات على أعطال دماغية محددة، وبهذا نتحقق من المكان الذي أصيب فيه النسق العصبي بعطل وظيفي. ولكن من خلال موضع الأعطال، فإن موضع الوظائف اللسانية هو الذي يعد رهان البحث. فالمقصود هو تحديد جوهر التشريح العصبي للنشاطات اللسانية وإنشاء خريطة للسطوح الدماغية المسؤولة عن اللسان.

ولقد نعلم أن عالم التشريح «غال»، في بداية القرن التاسع عشر، قد اقترح الفكرة التي تقول توجد علاقات بين الدماغ والمواهب العقلية. ولقد أعلن «بروكا» في عام 1861، مستنداً إلى ملاحظات سريرية، للمجتمع العلمي بأن ضياع اللسان المنطوق مرتبط بعطل في موقع الالتفاف الجبهوي الثالث. ولقد حدد بعد عدة سنوات أنه يجب على هذا العطل أن يصيب نصف الدماغ الأيسر خصوصاً. وحدد ويرنيك، في عام 1874، الحبسة الحسية التي تقيم علاقة مع المنطقة اللاحقة للنصف الأيسر (الالتفاف الأول والثاني الزمنيين). وهكذا، فإن حركة الحصر التي ابتدأت في منتصف القرن التاسع عشر قد تتابعت حتى العصر الحديث، مصحوبة بوصف مفصل للوظائف أكثر فأكثر ولمناطق الدماغ التي تشترك معها. وإنه على الرغم من عدد من المراجعات النقدية-والتي يعد رد الفعل الإجمالي الذي أبداه ماري في بداية القرن واحداً من الأمثلة الأكثر نسقية- فإن النموذج المهمين للتنظيم الدماغي للسان ليتمثل في التيارات «الترابطية» و«الترابطية الجديدة» التي وضحها الوصف بوصفها تيارات لـ«ليشتيم» (1885)، ولـ«ديجيرين» (1914)، وفي وقت حديث أكثر لـ«جيشوايند» (1965). وإن هذه النماذج لتجعل بدهياً وجود المراكز الدماغية المتميزة في النسق المركزي العصبي، حيث تنجز عمليات خاصة للمعالجة، وطرق للترابط تسمح بالعبور من السائل العصبي لأحد المراكز إلى الآخر. ويعد هذا الوصف مقبولاً حالياً على وجه الإجمال. وكذلك، فإن الاتفاق عام على وجود «منطقة للسان» مسؤولة عن معظم الوظائف اللسانية القائمة في النصف الثاني والمتمركزة حول شق«سليفيوس». وإننا لنقبل على وجه العموم وجود مركزين قشريين للسان: مركز مكوِّن للتلقي الرئيس في الفلق الزمني الأيسر (سطح ويرنيش)، ومركز آخر مكوِّن للتعبير محصور أماماً في فلق الجبهة (سطح بروكا). ولقد نرى أن هذين المركزين تربط بينهما الحزمة المقوسة التي ستسمح بتقليد الأصوات وتفضيل تعلم الكلام. ويضاف إلى المركزين الرئيسين الثنية المقوسة، أو

الدائرة المزوية، والتي ستكون قائمة في اللسان المكتوب على وجه الخصوص.

وتجر قطيعة مختلف المراكز أو طرق الاشتراك مبدئياً أشكالاً مختلفة من الحبسة. ويثير عطل في سطح بروكا «حبسة بروكا»، وهي تسمى أيضاً «حبسة رحمية». وإنها لتتميز جوهرياً باضطراب حاد في النطق وفي التعبير (اضطراب في سرعة النطق وفي النغم وحبسة تركيبية مصحوبة بتشوش الكتابة)، بينما الفهم فيظل بعيداً عن هذا إلى حد ما. ويفضي العطل في سطح ويرنيش إلى حبسة ويرنيش أو إلى الحبسة الحسية. وهي تتميز خصوصاً بإصابة فهم اللسان إصابة شديدة، كما تتميز أيضاً ببعض اضطرابات التعبير. وهكذا، يصان النطق والسيلان، كما تصان القاعدية، ولكن مضمون الرسالة مضطرب جداً (المناقلة: الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة. حبسية: كلام المصاب بالحبسة). وسيكون عطل منطقة الإرسال مسؤولاً عن «حبسة النقل»، والتي تتسم خصوصاً باضرابات تكرار الرسائل اللسانية وبتعطل القراءة بصوت جهوري. وتعد المحاولات التي تتطلع إلى حصر أنواع الحبسة وإحصائها أكثر من أن تحصى، ولكن المناقشة تبقى مفتوحة غالباً، وإن كان ذلك أحياناً على مستوى بدائي من الحصر. ويبقى مع ذلك أن المعرفة، وإن كانت دقيقة، بمكان العطل الدماغي لا تستطيع أن تكفي لتمييز سمة ظاهرة المرض، ومعناها، وتطورها.

وتفضي قضية حصر المكان الدماغي للوظائف اللسانية إلى تصور مختلف المسائل المركزية، وخاصة مسألة «التحرر النصفي». إذ لم يعد ثمة مجال للشك أن الجوهري من الوظائف اللسانية إنما تقوم به منطقة محدودة من النصف الأيسر للدماغ عند معظم الناس الذين يستخدمون يسراهم ويمناهم. وبهذا تشكل منطقة اللسان موضوع عطل في النصف الأيسر. ومع ذلك، فثمة معطيات سريرية عديدة تقترح مشاركة محدودة للنصف الأيمن في وظائف اللسان، وذلك كما أشار «هيكاين» أيضاً. وإن النصف الأيمن، الذي نقدر فيما يخصه بأنه مختص في معالجة المادة البصرية- المكانية، فإنه يبدو في الواقع مضطلعاً بدور في معاجلة بعض ثابتات اللسان الشفوي مثل العروض أوالنبر، في المعالجة المادية الانفعالية، ومن غير شك في القدرة على التحكم بالتنظيم المقالي والنصي. وإننا لنميل الآن إلى التفكير بأن التخصص النصفي يترجم اختلافات ليس فقط في الطبيعة المادية المعالجة (اللسانيات على عكس البصرية - المكانية)، ولكن أيضاً في طريقة المعالجة التي ينفذها كل نصف. وسيكون النصف الأيسر مختصاً بالأحرى في معالجة النموذج التسلسلي والتحليلي، بينما سيكون النصف الأيمن مطلوباً من أجل معالجة شمولية أكثر.

وتفضي ملاحظات متعددة من جهة أخرى إلى التساؤل حول «تطور الكينونة الفردية لبنى اللسان». فضمن أي مقياس يكون تخصص النصف الدماغي الأيسر فطرياً بالنسبة إلى

اللغة، أو هل هو تابع لمثيرات خارجية؟ لقد وضع «لينبرغ» (1967) فرضية تقول إن نصفي الدماغ يكونان متساويي الجهد منذ الولادة، وإن تخصص نصف الدماغ، المتأخر نسبياً، سيتمثل فعلاً في التفاعل بين الاستعدادات الفطرية والمثيرات الخاصة الآتية من الفترة الخاصة للنضج الدماغي. وتذهب المعطيات الموجودة حول الحبسة عند الطفل داعمة لهذا المتصور. فالحبسة عند الطفل تمثل، بعد عطل في النصف الأيسر للدماغ، سمات سريرية متخلفة عن تلك التي تكون عند البالغ، وتكون كتوصية في العادة. وتوحي هذه الاستعادة الجيدة بإمكانية أن يأخذ النصف الأيمن من الدماغ اللسان على عاتقه عند الأطفال الصغار في حالة إصابة النصف الأيسر. وتتعارض مع فرضية التخصص المتأخر فرضية تقول بتخصيص النصف الدماغي في وقت مبكر أكثر، بل تكون حاضرة منذ الولادة، وتتعلق بالاستعدادات الفطرية التي تتطور من غير أن يتدخل المثير الخارجي. وثمة معطيات فيزيولوجية تدافع في صالح هذه الأطروحة، وخاصة الاكتشاف الذي أنجزه كل من «جيشواند» و«ليفيتيسكي» عام /1968/ عن الاختلافات التشريحية بين نصفي الدماغ، حيث يتبين أن سطح الامتلاء الزمني يكون في اليسار أكثر سعة من اليمين. ويرى هذا النموذج من التماثل التشريحي أنه توجد قاعدة فطرية للتماثل الوظيفي، وهي قائمة منذ وقت طويل. ولكن المتصورين ليسا في نهاية المطاف متناقضين. فنحن نستطيع أن نقبل مع «هيكاين» أن التخصص النصفي يتعلق باستعداد مسبق الصنع ولا يصل إلى قدرته الوظيفية إلا بتأثير من المثيرات الملائمة، وذلك أثناء فترة النضج.

■ كتب عامة عن الحبسة:

H. Hécaen et R. Angelergues, Pathologie du langage, Paris, 1965; H. Hécaen, Introduction à la neuropsychologie, Paris, 1972; X. Seron, Aphasie et neuropsychologie, Bruxelles, 1979; A. -R. Lecours et F. Lhermitte, L'Aphasie, Paris, 1980; H. Hécaen et G. Lanteri-Laura, Les Fonctions du cerveau, Paris, 1983; dans J. Delacour (ed.), Neurobiologie des comportements, le chapitre de M.-C. Goldblum et A. Tzavaras, "La communication et ses troubles après lésion du système nerveux central", Paris, 1984; F. Plum (ed.), Language, Communication, and the Brain, New York, 1988; J.-L. Lespoulous et Leclercq (eds.), Linguistique et neuro-psycholinguistique: tendances actuelles, Paris, 1990; F. Eustache et B. Lechevalier (eds.), Langage et aphasie. Séminaire J.-L. Signoret, Bruxelles, 1993.

نصوص مرجعية حول الأمكنة الدماغية:

P. Broca, "Remarques sur le siège de la faculté du langage articulé", Bulletin de la Société de l'anthropologie, 6, 1861; C. Wernicke, Der aphasiche Symptomen Komplex, Breslau, 1874; L. Lichtheim, "On aphasia", Brain, 7, 1885; J. Dejerine, Sémiologie des affections du système nerveux, Paris, 1914; N. Geschwind,

"Dysconnection syndromes in animals and man", Brain, 88, 1965. - Sur la question de la latéralisation hémisphérique du langage: E.H. Lenneberg, Biological Foundations of Language, New York, 1967; N. Geschwind et W. Levitsky, "Human brain: left-right asymmetries in temporal speech regions", Science, 161, 1968; H. Hécaen, "La contribution de l'hémisphère droit aux fonctions du langage", Lyon Médical, 236, 1976; N. Geschwind et A.M. Galaburda, Cerebral Lateralization, Combridge, MIT, 1985; P. Satz, E. Strauss et H. Whitaker, "The ontogeny of hemispheric specialization", Brain and Language, 38:4, 1990; D. Thal, V. Marchman, J. Stiles, D. Aram, D. Trauner, R. Nass et E. Bates, "Early language in children with focal brain injury", Brain and Language, 40, 1991.

تسعى المقاربة «العصبية النفسية اللسانية» للحبسة إلى فهم كيفية انتظام العمليات الذهنية التي تمتد تحت السلوك اللساني، وذلك من خلال تحليل الأمراض السلوكية الذهنية لعلم النفس اللساني. ويتخذ رأيها إذن مكاناً علياً من البحث في الأحداث العصبية النفسية. وإنها لتهدف بالأحرى إلى مفصلة الظواهر المرضية ومطابقة السيرورات التكوينية للوظيفة اللسانية، وإنها لتضع في الوقت نفسه موضع الشك جزئياً تمثيل الحبسات بمصطلحات «التزامن المهيمن للأعراض».

وتجد هذه المقاربة أصلها في الفكرة التي تقول يجب على علم الحبسة أن يدمج البعد اللساني ومصطلحاته. وإنه على الرغم من أن مثل هذا الشاغل قد كان ممثلاً في الأعمال الأكثر قدماً مثل تلك التي قدمها «جاكبسون» أو «ألاجوانين»، فإن «جاكبسون» هو الأول الذي عبر بوضوح عن ضرورة المقاربة اللسانية لاضطرابات الحبسات، كما عبر عن إدماج للمرض في نموذج عام للسان. فلقد اقترح جاكبسون سمة لسانية للحبسات بالتوافق مع التصنيف العصبي التشريحي الذي أقامه لوريا، وهو نموذج يستند إلى تفرع ثنائي يعارض اضطرابات الانتخاب مع اضطرابات التوليف. والقدرة على الانتخاب هي التي ستكون مصابة ضمن اضطرابات قراءة الشرعة وفكها، أو ستكون، بكلمات أخرى، مصابة في القدرة على مطابقة مكونات العبارة. وعلى العكس من هذا، فإن اضطرابات وضع الشرع ستظهر اضطراباً في توليف الوحدات في كل متكامل. ويتناسب هذان النموذجان الأساسيان من الاضطرابات، واحد مع الحبسات الحسية حيث يكون الفهم خصوصاً مضطرباً (ويرينك)، والآخر مع الحبسات المحركة التي تتسم باضطراب في التعبير (بروكا). وتضيف الصيغة التي أعطيت في عام /1964/ إلى هذا التعارض الأساس بين قراءة الشرعة وإقامتها تمييزين آخرين: إن الاضطرابات التي يحدثها «عدم الاندماج» لتتعارض مع الاضطرابات التي يحدثها «التحديد»، واضطرابات «التتابع»، حيث تكون العناصر التي تنصب على عناصر متتابعة مختلفة عن اضطرابات «التنافس» المحمول على عناصر متزامنة.

وإنه على الرغم من فائدة مشروع جاكبسون، فإن هذه التمايزات تبقى مع ذلك عامة جداً ولا تكشف عن حقيقة العمليات المضطربة في مختلف نماذج الحبسة.

إن الأبحاث النفسية اللسانية الحديثة في علم الحبسة، قد قادها بشكل واسع تحليل العمل اللساني بمصطلحات «مستويات المعالجة»: صوتياً، ومعجمياً، ونحوياً، ودلالياً. وهكذا، فقد سعينا لتحديد ضمن أي معيار يستطيع العجز اللساني أن يحيل بشكل مثالي إلى اضطرابات تعطل مستوى خاصاً من التمثيل. ولقد تساءلنا مثلاً إذا كانت بشكل نموذجي عجزاً في المعالجة الصوتية، وفي النتيجة عجزاً في إدراك الخواص الصوتية للكلمات بشكل سليم. ولكن إذا كان العلاج الصوتي يبدو بالفعل مصاباً عند المصابين بحبسة وايرنيل، فإن هؤلاء يظهرون أيضاً في معظم الأحيان عجزاً معجمياً ونحوياً يتعلق ليس بالفهم فقط، ولكن بالإنتاج أيضاً. وحتى لو كان العجز يستطيع أن يعطل بشكل مسبق الهيمنة مكوناً لسانياً، فإنه لا يبدو إذن ممكناً أن يكون مكون اختياري واحد مصاباً بينما تبقى المكونات الأخرى سليمة. وثمة مثل آخر عن العلاقات بين مكونات المعالجة تقدمه دراسة الحبسة التركيبية، والاضطراب المميز للتعبير عند المصابين بحبسة بروكا. وتترجم الحبسة التركيبية للإنتاج عن طريق الاضطراب الانتخابي لاستعمالات الوحدات البنيوية القاعدية، وعن طريق تقييد البنى النحوية مثل الإضافة، والموصولات، إلى آخره. وعلى الرغم من أن المصابين بحبسة بروكا التركيبية مصابون بشكل أساسي باضطراب التعبير، فلقد استطعنا أن نبين أنهم يكابدون من اضطرابات في الفهم تتعلق ظاهرياً بالمعالجة النحوية. وليس بدهياً مع ذلك أن هذه العقبات الإنتاجية والمتعلقة بالفهم تحيل بشكل مطلق إلى قصور المستوى النحوي. فلقد وضعنا الفرضيات التي تقول إن الحبسات التركيبية تحتوي على عجز في الوظيفة الصوتية يعطل الكلمات الوظيفية. وإنه على الرغم من أن فرضية القصور الجوهري للنحو تبقى الفرضية الأكثر قبولاً اعتيادياً، إلا أنه ليس أقل حقيقة أن المصابين بحبسات بروكا يمثلون أيضاً عجزاً صوتياً وعجزاً في الوظيفة الصوتية أيضاً كما يعانون من اضطرابات في المعالجة المعجمية، وأن وجوهاً أخرى للمعالجة النحوية الدقيقة توجد مشتركة بشكل ظاهري في الحبسة التركيبية.

ولقد توجهت الأبحاث في علم الحبسة مؤخراً إلى الفكرة التي تقول تستطيع اضطرابات اللسان أن تعكس اضطرابات في «إجراءات الوصول» إلى مختلف مكونات اللغة، لا أن تعكس اضطرابات تعطل هذه المكونات نفسها. وتذكر هذه المسألة بالقضية الأكثر قدماً والتي أثارتها أعمال تشومسكي، وهي تقضي أن نسأل أنفسنا إذا كانت الحبسة تتمثل في «اضطراب الأداء» أو«التمكن». ويستند التمييز الذي أعيد التفكير فيه اليوم إلى نتائج العديد من التجارب - التي تدمج أيضاً في الفعلي - التي تظهر أن ثمة تمكنات

مختلفة تم العثور عليها في مختلف نماذج المهمات التي تستدعي بالأحرى التمكن اللساني نفسه. وهكذا، فإن حبسات بروكا تحتفظ بشكل واسع بالقدرة على إرسال أحكام قاعدية مع الفشل في مهمات تتعلق بفهم البنى النحوية. ويشكل كل واحد من هذه الاختيارات بالأحرى نداء إلى المعرفة النحوية نفسها. وإن هذا ليوحي أن التمثيل النحوي للحبسات التركيبية، يستطيع أن يكون سليماً، ولكن الحبسات تكابد من اضطراب في الوصول إلى هذا التمثيل وفي إقامة تناسب للبنى النحوية مع تأويلاتها الدلالية.

لقد وجدت الأبحاث النفسية اللسانية في علم الحبسة نفسها، حديثاً، مفتوحة على المقاربات البين لغوية بعد أن كانت متمركزة جداً خلال زمن على الإنكليزية. وتشهد على ذلك المؤلفات التي قام في 1990 بنشرها كل من «مان» و«أولبير» عن الحبسة التركيبية المتصورة من خلال منظور اللغات الوسيطة. وكذلك، تلك التي في عام 1991 كرس لها عدد خاص في Brain and Language، وقد تناول العدد البحوث الوظيفية للغات الوسيطة المتعلقة بالحبسة. وهناك أخيراً تلك التي تحيل إلى نموذج المنافسة عند كل من «باتيس» و«ماك وايني»: وعند معاينة مرضى اللغة الإيطالية، والألمانية، والتركية، والهنغارية أو الصينية، فإنه يبدو أن تعطل الوظائف اللسانية يتعلق ليس فقط بتزامن مهيمن لأعراض مرض ما، ولكن أيضاً بتنظيم قيود اللغة السابقة على المرض. ويمكن لتزامن عرض الحبسة نفسه أن ينتج آثاراً تختلف من لغة إلى أخرى. وتعد درجة إصابة القرينة اللسانية للمصاب بالحبسة، جزئياً، ناتجاً لأهمية هذه القرينة في اللغة السابقة على المرض أو لصحتها. وهكذا يبدو أن علم الصرف القاعدي محافظ عليه بصورة أفضل عند المصابين بالحبسة من الأتراك أو الهنغاريين (لغات إعرابية) وليس عند المصابين بها من الناطقين بالإنكليزية. وإنها لتبقى دائماً موضوعاً خاصاً للهشاشة، ذلك لأنها تصاب بشكل منظم، وإن بدرجات متعددة، عند مرضى يتكلمون بلغة مختلفة. ويجب على تطور مثل هذه الأبحاث أن يفضي إلى فهم أفضل للعلاقات المعقدة الموجودة بين بنية اللغات وعلم أعراض الحبسة.

■ المقاربات اللسانية والنفس لسانية للحبسة:

R. Jakobson, "Towards a linguistic typology of aphasia impairments", in A.V.S. de Reuck et M. O'Connor (eds.), Disorders of Language, Londres, 1964; O. Sabouraud, J. Gagnepain et A. Sabouraud, "Aphasie et linguistique", La Revue du praticien, 15, 1965; R. Lesser, Linguistic Investigation of Aphasia, New York, 1978; E.B. Zurif et A. Caramazza, "Psycholinguistic structures in aphasia: studies in syntax and semantics", in H. Whitaker et H. Whitaker (eds.), Studies in Neurolinguistics, New York, 1976; M. -C. Goldblum et H. Kremin, "A propos de la compréhension de sujets atteints d'aphasie', Langage, 47, 1977; S.E. Blumstein, "Phonological aspects of aphasia", et R.S. Berndt et A. Caramazza, "Syntiactis

aspects of aphasia", in M.T. Sarno (ed.), Agrammatism, New York, 1985; A. Friederici, "Autonomy and automaticity: accessing function words during sentence comprehension", in G. Denes, C. Semenza et P. Bisacchi (eds.), Perspectives in Cognitive Neuropsychology, Hillsdale, 1988; M. Lenormand et C. Chevrie-Muller, "Exploration du lexique chez les enfants dysphasiques", Reed. Orthoph., 27, 1989; H. Kremin, "Perturbations lexicales: les troubles de la dénomination", in M. Jeannerod et X. Seron (eds.) Traité de neuropsychologie, Bruxelles, sous presse; L. Menn et L.K. Obler (eds.), Agrammatic Aphasia" Cross-Language Narrative Source Book, Amsterdam, 1990; H. Goodglass et J.B. Gleason (eds.), "Cross-linguistic studies of aphasia'", Brain and Language, 41, 1991, avec en particulier l'article de E. Bates, B. Wulfeck et B. Mac-Whinney, "Cross-linguistic research in aphasia: an overview".

التركيب الدلالي

COMBINATOIRE SÉMANTIQUE

الاعتقاد أن من الممكن إنشاء وصف دلالي لساني للغة ما، هو اعتقاد معقول ينسب لكل عبارة معنى، أو عدة معاني (من غير الإنكار، بالطبع، أن هذا المعنى يستطيع أن يكون متغيراً فيما بعد وأن يجعله سياق الاستعمال دقيقاً). وبالإضافة إلى هذا، فهو اعتقاد أنه من الممكن حساب المعنى الكلي للعبارة، بما إن المرء يعلم معنى الوحدات الدالة (الكلمات، والوحدات البنيوية الصغرى) التي تظهر فيها، والعلاقات النحوية التي توحدها. ولكن إذا كان هذا التركيب الدلالي يأخذ بالضرورة نقطة انطلاق التنظيم النحوي، فإن كثيراً من اللسانيين ليعتقدون أن التنظيم النحوي يمثل فقط نقطة انطلاق، وأنه يقدم القرائن فقط. ولقد يتطلب هذا من العلاقات الدلالية أن تتحدد ليس فقط بشكل مغاير للعلاقات النحوية التي لها مضمون خاص بها، ولكن أن لا تستطيع أن تتناسب واحدة فأخرى مع العلاقات النحوية، وأن لا تغطي الشبكتان نفسيهما، وأن يكون من الممكن للمرء أن يرى فيهما علاقة ذات نموذج من غير علاقة مساوقة للنموذج الآخر. وبقول آخر، فإن التركيب الدلالي، مع استناده إلى التركيب النحوي، فإنه ليس إعادة تأويل فقط.

■ ثمة محاولتان كلاسيكيتان لتكوين تركيب دلالي، مفهوم بوصفه حساباً لمعنى العبارات انطلاقاً من نحوها:

أ- J. J. Katz et J. A. Fodor: "the structure of a semantic theory", Language, 39, 1963, p 170-210, trad. fr. dans," cahiers de lexicologie, 1966, nº2, et 1967, nº1.

لقد نشأ هذا البحث في ظل منظور تشومسكي، والذي يرى المكون الدلالي بوصفه مكوناً يؤوِّل النحو فقط، أو، بصورة أدق، يؤوِّل البنية النحوية «العميقة» (انظر نظرية تشومسكي).

ب- U. Weinreich: "Explorations in semantic theory" (in T.A. Sebeok, ed Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966).

وإنه ليعلن عن الدلالة التوليدية، ويتطلع إلى وصف المعنى من غير انطلاق من نحو معطى مسبقاً. ولقد تمت مناقشة التعارض بين هذين المتصورين للتركيب الدلالي في «ف. راستييه». "sémantique interprétaive", paris, 1987.

1 - الوحدات الدلالية:

تميل القرنية الممكنة (وليس هذا دليلاً) لأصالة التركيب الدلالي إزاء النحو إلى غياب التناسب بين الوحدات التي ينظر إليها بوصفها وحدات صغرى في هذين الميدانين. ولقد كان هيلميسليف هو أول لساني ركز على هذه النقطة: ليس فقط الوحدات الدلالية الصغرى (الكلمات أو الوحدات البنيوية الصغرى)- والتي تمثل العناصر الأساسية للنحو- هي التي لها في معظم الأحيان مضموناً دلالياً معقداً، ولكن تحليلها إلى وحدات دلالية أكثر بساطة يمكن أن يتأسس على نظر لساني محض. ويكفي تطبيق منهج الاستبدال على ميدان المعنى والذي يطبقه علماء وظائف الأصوات على ميدان الصوت. فإذا كان علم وظائف الأصوات يرى أن وحدتين مثل /s/ و/u/ في الوحدة البنيوية الفرنسية /su/، فذلك لأن كل وحدة يمكن أن تستبدل بوحدة أخرى. وينتج هذان الاستبدالان اختلافاً في المعنى (لدينا مثلاً bu وsa). ويمكن للاستبدال نفسه أن يطبق على مضمون الوحدات البنيوية. وهكذا سنقول إن الفعل «souhaiter - أمل» يتضمن، من بين أشياء أخرى، الوحدتين الدلاليتين «absence - غياب» و«bon - جيد»: إذا أبدلنا «جيد» بـ«سيئ»، فيجب على المعنى الذي نحظى به أن يعبر عنه فعل آخر، وأحياناً بوساطة الفعل «redouter - خشي» مثلاً، وإذا استبدلنا «غياب» بـ«حضور»، فإن المعنى الناتج سيشبه معنى الفعل «قدّر». وإن الوحدات المستخلصة هكذا، وإن كانت عناصر للمدلول «أمل»، إلا أنه لا يمكن النظر إليها بوصفها مدلولات هي نفسها. والسبب لأنه لا يوجد دال يتناسب معها (يمكننا بكل تأكيد، إذا أردنا وصفها بشكل تقريبي، أن نجد كلمات في اللغة، كتلك التي نستعملها بين معكوفتين، ولكن طريقة حضور هذه الوحدات في الفعل «أمل» تعد مستقلة عن هذه الكلمات). وإن هيلميسليف الذي كان يعطي مسمى «صورة» لكل عنصر لساني ليس بدال وليس بمدلول، كان يسمي الوحدات الدلالية الصغرى صوراً للمضمون. ولقد كان اللسانيون الفرنسيون أمثال «بوتييه» و«غريماس» يتحدثون عن وحدات صغرى للمعنى. وإن المصطلح الإنكليزي الأكثر تكراراً هو "semantic feature" (السمة الدلالية).

ويسمى البحث في هذه الوحدات «analyse sémique - تحليل دلالي» أو أيضاً

«analyse componentille - تحليل دلالي». ويقوم منهجه قبل كل شيء على مقارنة الكلمات (قارنا الفعل «أمل» مع الفعلين «خشي» و«قدّر»)، وإنه لا يفعل في النهاية شيئاً سوى جعل المنهج الأكثر قدماً لحقول الدلالة كاملاً. ولكن عوضاً من أن نبين فقط بالنسبة إلى كل كلمة مع أي كلمات أخرى من المنطقة المعجمية نفسها تتعارض، فإننا نبحث أولاً عن أزواج من الكلمات التي يبدو الفارق بينها في حدوده الدنيا - وإننا لنقرر أن كل واحد من هذه الفوارق إنما يكون بسبب تعارض الذرتين الدلاليتين المسميتين وحدات دلالية. ثم نصف بعد ذلك الفوارق الأكثر تعقيداً بوصفها تركيبات تعارضية صغرى (مفترضين أن الكلمات المقارنة تختلف في عدد من الوحدات الدلالية).

وبما إن التحليل الدلالي يصب فقط على وحدات معجمية (وحدات بنيوية أو كلمات، ويسميها بوتييه وحدات معجمية)، ويمثلها بوصفها «حزمة من وحدات المعنى» (وهي تمثل المعينات عند بوتييه)، فإنه غير كافٍ لكي يضمن أصالة التركيب الدالي. والسبب لأنه يبقى من الممكن أن تعالج العلاقات إجمالاً كل زوج من هذه الأزواج. ويمكن أن يكون لمثل هذه الحالات نفس نقاط الانطلاق والوصول التي تضطلع بها العلاقات النحوية - والتي تطبق مباشرة على الوحدات المعجمية. ويجب، لكي يتضمن التحليل الدلالي السمة التي لا تختزل للتركيب الدلالي، أن يصب ليس فقط على مضمون الوحدات المعجمية، ولكن أن يصب، شأنه في ذلك شأن تحليل غريماس، على مضمون مقاطع العبارة الأكثر سعة، بل على آثار المعنى، أي على المعاني المرتبطة بسياق معين أو بوضع معين للخطاب (يمثل المدلول عند غريماس مجموع الوحدات المعنوية الصغرى التي تستدعيها العلامة لحظة ورود خاص من لحظاتها: إنه يتضمن إذن وحدات معنوية صغرى غير تلك التي ترتبط بها بالذات والتي تشكل فقط صورتها العلامية). وبما إن الوحدات المعنوية الصغرى لن تعود محصورة في الكلمات أو في الوحدات البنيوية الصغرى، فإن العلاقات التي توحدها لم تعد تستطيع أن تكون متساوقة مع العلاقات النحوية. ولكن الحدود في هذه الحالة تتلاشى بين دلاليات اللغة وتحليل الخطابات الذي قام في هذه اللغة.

■ حول التحليل الدلالي، انظر

L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, trad. fr., Paris, 1968, chap. 14 (et la critique de A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", Bulletin de la Société de linguistique, 42, 1946, p. 19-42); A.-J. Greimas et J. Courtès, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris, 1979, articles sème et sémème; B. Pottier, Linguistique générale. Théorie et description, Paris, 1974, § 17-21 T. Todorov, "Recherches sémantiques", Langages, 1, mars 1966, § 2 et 3. Dans ce même numérm, on trouvera des textes importants et une bibliographie.

ويعتقد بعض أنصار القواعد التوليدية أن بإمكانهم أن يبرروا بحجج «نحوية محضة» إسناد السمات الدلالية إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة. ولنفترض بالفعل أننا نفرض على النحو أن يبين «القيود الانتقائية»، أي أن كل عناصر الفئة القاعدية «آ» لا تتوالف مع كل العناصر للفئة الأخرى «ب»، بينما حتى هاتين الفئتين تدخلان طبيعياً في التوليف (إذا أخذنا مثلاً من أمثلة تشومسكي، فإننا لن نقول «يعجب الصدق جاناً»، على الرغم من أننا نستطيع طبيعياً أن نقيم جملة مولفين فيها بين أداة التعريف، والاسم، والفعل المتعدي، واسم العلم). ولوصف هذا الحدث، فسنسند إلى بعض الوحدات البنيوية الصغرى «سمات دلالية متلازمة» (وهكذا، فإن «الصدق» يأخذ السمة «غير حي»، وتتمثل في {-حي}، كما سنعزوا إلى أخرى «سمات دلالية سياقية»، أي الإشارة إلى السمات المتلازمة التي يجب أن تمتلكها الوحدات البنيوية الصغرى التي تتوالف معها (وهكذا، فإن الفعل «أعجب» يأخذ السمة «يتطلب فاعلاً حياً»، ويتمثل رمزياً على النحو {+حي -}. وستمنع ضابطة عامة من ضوابط القواعد قيام توليف من الوحدات البنيوية الصغرى التي لا تتناسب سماتها الملازمة والسياقية معها.

■ لقد أدخل تشومسكي في Aspects of the Theory of Syntax (cambridge, mass. 1965) فقط فكرة السمات الدلالية. ولقد أتاحت هذه الفكرة المجال أمام مجادلات عديدة: انظر:
S. Y. Kuroda: "Remarques sur les Présuppositions et sur les contraintes de sélection", Langages. Juin 1969, p 52-80.

2 - العلاقات الدلالية

إن مختلف الوحدات المعنوية الصغرى التي تكوّن، بالنسبة إلى بعض اللسانيين، المضمون الدلالي للوحدة إنما تشكل جمعاً فقط، وتعددية من غير تنظيم داخلي، ومن غير علاقة خاصة بين عناصره. ولقد ينتج عن هذا أنه إذا وجدت وحدتان ولهما الوحدات المعنوية الصغرى نفسها، فإنهما تعدان مترادفتين. وإن هذا ليصبح مشكلة عند التمييز بين «garage - مرآب» و«coffre - صندوق» (سيارة). فالكلمتان تمتلكان في الوقت نفسه الوحدتين المعنويتين «رتب» و«سيارة». وسنكون مرغمين، لكي نخرج من المأزق، أن نستعمل وحدات معنوية صغرى بالنسبة إلى «من أجل السيارات» و«في السيارات».

■ يوجد مثل هذا التصور للوصف اللساني، ضمناً، عند كاتز وفودور (المرجع السابق). وإننا لنجده أيضاً - ولكن يصححه مفهوم «سمات التباين» - عند «ل. بريتو» في:
"Pricipes de noologie", La Haye, 1964.

ويوجد هذا التصور، من جهة أخرى، في أساس الألسنة الوثائقية التي يقال عنها «غير النحوية»، والتي لا تقدم موضوعاً إلا عن طريق جمع لواسمات مستقلة (انظر نسق الكلمات المفتاحية الذي يستعمل أحياناً لتلخيص مضمون كتاب أو مقال وجعله في بطاقة. فالكلمة المفتاحية بالنسبة إلى العمل الملخص تكون ما تكونه الوحدة المعنوية الصغرى بالنسبة إلى الكلمة).

ولقد قدم وارنيش نقداً منظماً لهذه الأطروحة. ففي مضمون الوحدة الدالة، بالنسبة إليه، تستطيع الوحدات المعنوية الصغرى أن تكون مشتركة بشكلين مختلفين. فهناك اشتراك إضافي (تراكم)، إذا لم يكن بين الوحدات المعنوية الصغرى أي علاقة خاصة. وهكذا، فإن كلمة «صبي» تمثل تراكماً مكوناً من سمات مثل «طفل» و«ذكر»، وستكون ممثلة بوصفها («طفلاً»، «مذكراً»): المعيار هو أن الصبي يكون طفلاً ومذكراً في الوقت نفسه. ولذا، يجب أن نميز فيها المظهر الذي يقيم علاقة خاصة بين الوحدات المعنوية الصغرى. فكلمة «قزم» تعد مظهراً يربط كلمة «رجل» وكلمة «صغير». وإننا لنمثل هذا المظهر بـ(«رجل» ⟵ «صغير»). والمعيار هو أن القزم ليس في الوقت نفسه رجلاً وصغيراً، ولكنه صغير بالنسبة إلى رجل. ويحاول واينريش، انطلاقاً من هذه التحديدات البدائية، أن يميز العلاقات الدلالية الرئيسة بين الوحدات الدالة (كلمات أو وحدات بنيوية صغرى)، وذلك تبعاً لنموذج التجميع الذي تقيمه بين الوحدات المكونة:

أ) ثمة ترابط عندما يكوّن ترابط الوحدات تراكماً جديداً. ويتمثل هذا عموماً في الترابط «صفة + اسم»: صبي وديع = («طفل»، «ذكر»، «وديع»)، «قزم وديع» = ((«رجل» ⟵ «صغير»)، «وديع»). وهذا هو الحال بالنسبة إلى بعض الكلمات المركبة مثل «الكلب - الذئب».

ملاحظة: يجب وجود عمل معقد لتمثيل تعبير مثل «سائق سريع» بوصفه تعبيراً متسلسلاً. والسبب، بالدرجة الأولى، لأنه لا يوجد خَلق لتراكم جديد: ليس السائق السريع شخصاً 1 هو السائق، 2 ولا السريع، ولكنه سريع بوصفه سائقاً.

ب ـ تعد العلاقة غير تسلسلية إذا لم تخلق تراكماً جديداً. وإن هذا الأمر ليكون بالنسبة إلى العلاقات المتعدية، ومثلنا على ذلك تلك العلاقات التي تربط بين الفعل وتوابعه. فإذا كان الفعل «acheter - اشترى» يمثله المجموع (آ،ب)، و"voiture" يمثله المجموع (ج،د)، فإن «اشترى سيارة» يجب أن تمثلها المجموعتان ((أ،ب) (ج،ر)). وثمة كلمات مركبة مبنية، دلالياً، بالتطابق مع هذا النموذج.

■ U. Weinreich, "Explorations in semantic theory" in T. A. Sebeok (ed), Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966.

ويذكر التمييز بين الترابط وعدم الترابط بالتمييز الذي أقامته قواعد القرن الثامن عشر بين نموذجي التوافق القاعدي (إن توافق المطابقة، مثلاً بين الصفة والمصدر في الفرنسية، إنما يعود إلى أن الكلمتين تقومان بوصف الشيء نفسه، بينما المقطع فيكتفي بجمع هذه الصفات. ولدينا مثل على ذلك هو التوافق في عمل النصب بين الفعل ومفاعيله في اللاتينية وفي الألمانية، لوجود علاقة بين أشياء مختلفة).

إن الدراسة التي تسمى مدرسة الدلالة التوليدية، والتي تتابع وانيريش وتتجاوزه، لتميل إلى التخلي عن فكرة التراكم نفسها، كما تميل إلى تمثيل كل وحدة دالة بوصفها مظهراً. وهكذا، فإن معظم الكلمات أو الوحدات البنيوية الصغرى للغة سينظر إليها بوصفها اختصاراً بسيطاً، في البنية السطحية، لبنية واقعية أكثر تعقيداً، وتتساوق مع البنية النحوية للجمل الكاملة. وهكذا، فإن الفعل «كسر» سيكون الأثر السطحي لتنظيم عميق متساوق مع تنظيم تعبير مثل «يكون السبب، عن طريق صدمة، شيء ما يصبح قطعاً». ولتبرير هذا التفسير، والذي يمكن أن نجده قسرياً وسيئاً، فإننا نزعم بأنه وحده يستطيع أن يجعلنا نفهم الالتباس في عبارة مثل «لقد كسر الوعاء تقريباً» (= «لقد أوشك أن يكسره»، أو «لقد كسره إلى حد ما»). ويأتي الالتباس من أن المغير «تقريباً»، مطبق في السطح على الكلمة الوحيدة «كسر»، ويستطيع أن يكون في العمق مطبقاً على مناطق مختلفة من التنظيم الدلالي المعقد الذي تمثله هذه الكلمة (والمثل يعود إلى مك كاويلي). وسنلاحظ أيضاً أن الوحدات المعنوية «إنسي» و«شاب» والحاضرة في الكلمة «طفل»، تبدوا ضمن علاقة دلالية مماثلة لعلاقة المصدر والصفة في الجملة. فإذا طبقنا بالفعل التعبير التقييدي «ليس . . . سوى» على مجموعة مكونة من «مصدر + صفة»، فإن التقييد لا يتعلق إلا بالصفة («ليس عنده سوى سجائر شقراء» = «ليس عنده، بما إنها سجائر، سوى شقراء»). وإذا كان هذا هكذا، فيمكن القول بالطريقة نفسها «لا يوجد أطفال هنا» = «لا يوجد هنا، بما إنه إنسي، سوى شباب» (وليس العكس، الذي سيكون «لا يوجد هنا، شباب، سوى الإنسيين»). وتستطيع وقائع من هذا النوع أن تستخدم في تمييز، من بين الوحدات المعنوية الصغرى للكلمة، الوحدات التي تتعلق بالفئة العامة التي تحيل إليها هذه الكلمة، والتي تسمى غالباً «صنف الوحدات المعنوية الصغرى»، وكذلك تمييز تلك التي تخصص فئة فرعية (بشكل تبادلي «إنسي» و«شاب» في حالة «الطفل»): إن العلاقة التي ينفذها الشكل «ليس . . . سوى» لا تتعلق بصنف الوحدة المعنوية الصغرى، ولكنها تقوم في داخل الإطار الذي يحدده هذا.

■ J. D. McCawley, "Semantic representation", Symposium on Cognitive Studies and Artificial intelligence Research, Chicago, 1969.

ويطرح «ف. راستييه» قضية التركيب في إطار البحوث الإدراكية، وفي إطار صورية المعنى في «الذكاء الصناعي»:
"Sémantique et recherches cognitives", Paris, 1991.

ولقد قام بربط هذه القضية بمفهوم معاودة الفئات الدلالية الذي طوره غريماس في:
"Sémantique structurale", Paris, 1966:

تمثل معاودة الفئات الدلالية في عبارة أو في نص توزيعاً معيناً للوحدات المعنوية الصغرى المرتبطة بمختلف الكلمات. وهو توزيع يضمن، ولا سيما من خلال سمته التكرارية، التماسك، بل انسجام العبارة أو النص.

تطرح قضية التركيب بشكل مستقل عن التحليل القائم على الوحدة الدلالية الصغرى. وإن التركيب ليعد جوهرياً بالنسبة إلى «علم الدلالة البرهاني» الذي طوره «آنسكومبر» و«ديكور» منذ 1973. ولقد اقترح هذا العلم وصف الجملة عن طريق ترابط البراهين التي تعد ممكنة الوجود في الخطاب، وذلك انطلاقاً منه، وبوساطة نموذج النتائج مثلاً الذي نستطيع أن نربطه به عن طريق كلمة «إذن». وتعد هذه النتائج، من جهة أولى، نتائج تحددها الكلمات المعجمية (أي تلك التي كنا نصفها سابقاً بالكلمات الممتلئة). وهكذا، فإن وصف الصفة «embarrassant - محيِّر» ليعني من هذا المنظور القول، ليس ما تعنيه في ذاتها، ولكن كيف نستطيع أن نواصل استناداً إلى جملة مثل «الوضع محير»، ولا سيما النظر إلى نوع النتائج الذي تستطيع هذه الجملة أن تقوم برعايته في الخطاب. وإن بعض الكلمات التي تسمى «عاملة ربط» من جهة أخرى، لتقوم بوصفها الطريقة التي تغير بها النتائج المرتبطة بالسابقة. وهكذا، فإن الفارق بين «unpeu - قليل» و«peu - ضئيل» إنما يعود لأن الكلمة الأولى، المسماة «ملطفة»، تحتفظ بهذه النتائج مع إضعافها، بينما الكلمة الثانية المسماة «عاكسة»، تقبلها (وإن هذا ليكون بطريقة تفضي بها "un peu embarrassant" و"peu embarrassant" إلى نتائج متعاكسة). ويدرس التركيب البرهاني أيضاً الطريقة التي تتحرك فيها عوامل الربط المعقدة مثل: «ne ... que peu - ليس سوى قليل» و«ne ... q'un peu - ليس سوى قليل». وإننا لنحظى بهما إذ نجعل "ne ... que" تؤثر على peu وعلى un peu. فهل لهما الوظيفة المتعاكسة نفسها؟ وبقول آخر لماذا "ne ... que" تقلب "un peu"، على حين أنها تعزز "peu"؟).

■ لقد تم إدخال مفهوم التركيب البرهاني عن طريق:
O. Ducrot dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980 (qui reprend un texte de 1973), p. 56 s. On en trouve de nombreux exemples dans J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983. Voir aussi O. Ducrot, "Les modificateurs déréalisants", Journal of Pragmatics, 1995, vol. 1, n°24.

3 - التنظيم الدلالي للعبارة:

هل توجد بنية دلالية للعبارة؟ وبقول آخر، هل يجب على الصيغ التي تصف معنى العبارات أن تكون جميعها مبنية على النموذج نفسه، أو مبنية على الأقل وفق عدد قليل من النماذج المحدودة جيداً؟ إن كل ما نستطيع القيام به حالياً، هو الإشارة إلى بعض المبادئ التنظيمية التي تستعمل غالباً من أجل الوصف الدلالي، ولكننا لا نرى جيداً كيف يمكنها أن تتمفصل فيما بينها.

1- يبدو أن وظيفة كثرة من العبارات الإثباتية (تأكيد أو نفي) هي أن تعلن، «صواباً» أو «خطأ»، نسب بعض الخواص إلى بعض الأشياء. ومن هنا، يأتي الميل إلى تمييز قسمين في وصفها الدلالي: «المسند إليه»، ويسمى أحياناً «منطقي». وهو يشير إلى الشيء الذي تنسب إليه خاصة من الخواص، وهناك «المسند» الذي يشير إلى هذه الخاصية. وأكثر من هذا، فإنه يبدو أن هذا التمييز، في كثير من اللغات، ينعكس في البنية النحوية للعبارات: إنه عندما يوجد، فإن مجموعة المسند إليه (بالمعنى القاعدي للعبارة) يمكن أن توصف غالباً بوصفها مشيرة إلى موضوع الانتساب (وبهذا تتطابق مع المسند المنطقي في النتيجة). وثمة برهان في صالح هذا التقارب هو أن موضوع العبارة التأكيدية هو أيضاً الموضوع الذي ننكر عليه خاصة من الخواص عندما نعلن أن هذه العبارة خطأ (فأن نؤكد أو أن ننفي أن يكون جان قد جاء، فإننا ننسب دائماً إلى جان، أو نرفض أن ننسب إليه خاصة المجيء). ولقد نعلم أن النفي، في معظم اللغات التي يعد فيها المسند إليه وظيفة نحوية، يستطيع أن ينجز عن طريق عملية تدع هذا المسند إليه النحوي على حاله من غير تغيير، وتنصب على مقطع آخر (تنصب على الفعل مثلاً: لكي ننكر أن يكون جان قد جاء، فإننا نستطيع أن نقول: «جان لم يأت». فالمقاربة بين المسند إليه القاعدي والمسند إليه المنطقي تجعلنا نفهم من جهة أخرى أن التحول السلبي للعبارة يستطيع أن يغير معناها بشكل جذري: «وحده بيير لا يحب سوى ماري» ليس لها المعنى نفسه (ولا حتى شروط الحقيقة) الذي في عبارة «وحدها ماري لا يحبها سوى بيير». ومادام هذا هكذا، فإن هذا التباين يُفسَّر إذا كان المسند إليه القاعدي يشير إلى هذا الذي ينسب إليه الخاصية. والسبب لأن الأمر يختلف إذا تم التأكيد بأن:

I) بيير هو وحده يمتلك خصوصية «أن لا يحب سوى ماري».

II) وأن ماري هي وحدها تمتلك خصوصية «أن لا يحبها سوى بيير».

ملاحظة: إذا قلنا إن هذا النموذج من التحليل المنطقي يبدو ملائماً لكثير من

العبارات الإثباتية، فذلك لكي نستبعد الإثبات الذي يختص به المسند إليه القاعدي، مثل «بعض الرجال كذابون». وإنه لمن الصعب على المرء أن يزعم أن «بعض الرجال» تشير إلى شيء أو إلى مجموعة من الأشياء. ويجب القول إن المسند إليه المنطقي لهذه العبارة هو مجموع الرجال وأننا ننسب إليه خاصية احتواء بعض الأفراد الكذابين.

■ نجد في القواعد العامة أن المسند إليه المنطقي والمسند إليه القاعدي متماثلان. ويميز تشومسكي بينهما، ولكنه يركز على الخواص المنطقية للمسند إليه القاعدي، وذلك منذ كتابه «البنى النحوية»، الترجمة الفرنسية، باريس، 1969، فقرة 9، 2، 7 (وبعد ذلك فإنه إلى المسند إليه القاعدية للبينة العميقة وحدها يسند هذه الخواص). وتبعاً لـ S.Y. Kuroda، فإن الأداة اليابانية "wa" تستخدم لتظهر أن العبارة بنية مكونة من مسند إليه ومسند، وأنها تعبر بسبب هذا عن «حكم جذري»:
"The categorical and The thetic judgments" trad. fr. dans le nº30 de langages, juin 1973.

وانظر أيضاً الحقل 1 من:
"Japanes syntax and semantic", Dordrecht, Boston, Londres, 1993.

2- ويمكن أن نجد قسرياً إعطاء موضوع واحد لكل إثبات، ومثال ذلك أن نقرر أن (1) «بيير يحب ماري» موضوعها بيير وليس ماري. وحينئذ فإننا نفضل تحليلاً منطقياً للعبارة يقوم على العلاقة والبراهين (مواز للتحليل القاعدي الذي يقوم على الفعل والمفاعيل). وسنقول إن (1) يؤكد العلاقة «أحب» بكثير من البراهين «بيير، ماري». (ولا شيء يمنع من امتلاك علاقات تتميز بأكثر من برهانين على كل حال). ويمثل هذا التحليل، على الرغم من المظهر، توسيعاً للتحليل السابق أكثر مما يمثل التخلي عنه. ولقد تمت الإشارة في الأعلى مثلاً أن موضوع العبارة الإثباتية هو أيضاً موضوع العبارة النافية التي تتناسب معها. وإذا كان ذلك كذلك، فإن براهين الإثبات تعد هي براهين النفي («بيير لا يحب ماري» لها نفس البراهين، بيير وماري، التي في (1). وإذا كان صحيحاً أن هذا لتحليل الجديد يفضي إلى التعرف على عدد من البراهين هنا حيث لا يوجد سوى مسند إليه قاعدي واحد، فإنه لا يمنع من تمثيل، بشكل ما، الخواص المنطقية التي يمتلكها المسند إليه القاعدي. ولكن يجب فقط أن نتصرف بشكل غير مباشر، وذلك بإقامة مماثلة بين مختلف أماكن العلاقة، ناسبين خواص خاصة إلى واحدة منها، تلك التي يملؤها بالضبط البرهان المناسب للمسند إليه القاعدي.

3- بينما يتأسس تميز الشيء والخواص على العمل المنطقي للسان، فإن تميز

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفساني. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها نسبياً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى. وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعيِّن موضوع الكلام. وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أوهي ملزمة بالرد عليها. («ماذا فعل جان؟»، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع وبتمييزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضى بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة«جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والخبر الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, Prinzipien der Sprachgeschichte, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", Mélanges Bally, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", Travaux linguistiques de Prague, 1, Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B. de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", Langue française, n°42, juin 1979. Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans Langages, 2, juin 1966. Sur ses

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفساني. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها نسبياً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى. وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعيِّن موضوع الكلام. وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أوهي ملزمة بالرد عليها. («ماذا فعل جان؟»، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع وبتمييزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضي بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة«جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والخبر الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, Prinzipien der Sprachgeschichte, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", Mélanges Bally, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", Travaux linguistiques de Prague, 1, Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B. de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", Langue française, n°42, juin 1979. Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans Langages, 2, juin 1966. Sur ses

rapports avec la notion de sujet grammatical: C. Hagège, "Du thème au thème en passant par le sujet", La Linguistique, 1978, nº14, 2, p. 3-38.

تطابق القواعد التوليدية غالباً بين الخبر والبؤرة. والجوهري، بالنسبة إليها، هو تمييز هذه المفاهيم، التي يقال عنها إنها «ذراعية»، من مفهوم المسند الذي سيكون مفهوماً تركيباً قاعدياً. وحول هذا الأمر، انظر:

Identifie souvent rhème et focus, l'essentiel ètant de distinguer ces notions, dites "pragmatiques", de celle de prèdicat, qui serait syntactico-sémantique, cf. N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, Paris, 1966, p. 326-331.

لقد تمت مناقشة مكان الموضوع بين الدلالة والتداولية. انظر:

T. Reinhart, Pragmatics and Linguistics. An Analysis of Sentence Topics, Bloomington, 1982. J.M. Zemb utilise l'opposition thème-rhème pour étudier la négation: Les Structures logiques de la proposition allemande, Paris, 1968. La notion de thème est l'objet du nº78 de Langue française, juin 1988, et du recueil de J.-C. Anscombre et G. Zaccaria, Fonctionalisme et pragmatique, Milan, 1990.

4- يجب أن نميز أيضاً من التعارضات السالفة، ذلك التعارض الموجود بين «المثبت» و«المُضَمَّن». فالعبارة «جان يتابع القيام بحماقات» تدل في الوقت نفسه على أن (آ) جان قد قام بحماقات في الماضي، و(ب) أنه يقوم بها في الحاضر. ومادام هذا هكذا، فإنه يبدو أن على المعلومات (آ) و(ب)أن تكون مفترقة في داخل الوصف الكلي للعبارة، والسبب لأن لها خواصَّ مختلفةً. وهكذا، فإن (آ) تبقى عندما تكون العبارة منكورة («إنه لمن الخطأ أن يتابع جان قيامه بالحماقات») أو عندما تكون موضوعاً للتساؤل («هل يتابع جان قيامه بالحماقات؟»). وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى (ب). وإننا، من جهة أخرى، إذا واصلنا في الخطاب الارتباط بالعبارة، فإننا نولي اهتمامنا بـ (ب) قبل كل شيء (تستطيع النتائج التي نستخلصها من العبارة أن تتأسس على الحماقات التي يقدمها جان في الحاضر وحده، ولكن ليس على حماقاته في الماضي وحده). وأخيراً، فإن (آ) ليست مقدمة بالطريقة نفسها التي قدمت بها (ب): إن (آ) معطاة بوصفها بدهية أو أمراً معروفاً، وإذن فإنه من غير الممكن وضعها موضوع الشك. بينما (ب)، فمعطاة بوصفها جديدة ويمكن أن تخضع للنقاش. ويقال أيضاً، إن (آ) مُتَضَمَّنة، وإن (ب) مُثْبَتة (أو مُؤَكَّدة). فإذا اتفقنا عموماً على الخصوصيات «مثبتة» و«مضمنة»، فإن تحديد الظاهرة نفسها يبقى موضوعاً للنقاش. ويمكن لهذا النقاش أن يتجه في ثلاثة اتجاهات:

- الأول من وجهة نظر منطقية: إننا نضع المسلمة التي تقول إذا كان المتضمَّن خاطئاً، فإنه لا يمكن القول عن العبارة إنها خطأ أو صواب (فخطأ العبارات إما أن يحدد

«ثقباً» في لائحة حقيقتها، وذلك كما يقترح ستراوسون، وإما أن تفرض النظر إلى قيمة منطقية ثالثة، وهذا ما يفعله كينان، وزيبر، وكوسفروف).

- الثاني من وجهة نظر شروط الاستعمال: يجب على العبارات المتضمَّنة أن تكون حقيقية (أو يعتقد المتلقي أنها حقيقة) وذلك لكي يكون استعمال العبارة «عادياً». و إلا يكن ذلك، فإنها تبدو «خارج القصد». ولكن يبقى أنه يجب تحديد «أدبيات الخطاب» الذي نجيل إليه. وإن بعض الأمثلة، من جهة أخرى، تضطرنا، على الأقل، أن نعيد صياغة شرط الاستعمال هذا (الوضع بحضور شخص لم يسبق لنا أن التقيناه من قبل قط، ونبحث لكي نفسر عصبية المفاجئة. وإننا لنستطيع القول «لقد توقف عن التدخين حديثاً من غير شك»، من غير أن نأخذ الحدث المعروف مسبقاً بأن الشخص كان يدخن فيما مضى).

- الثالث من وجهة نظر البين شخصية في الخطاب (التداولي). فاختيار عبارة تتضمن هذا التضمين أو ذاك يغير العلاقات بين المتخاطبين فيما يتعلق ببقية المحادثة. ولهذا السبب، فقد قام ديكرو بوصف التضمين بوصفه مادة قولية، ويستوي في ذلك مع الوعد أو الأمر.

■ يوجد مفهوم التضمين في:

"Logique de Port-Royal" (A. Arnauld et P. Nicole, La logique ou l'Art de penser, 1760, 2e Partie, chap. 10)

وقد طور هذا المفهوم:

- منطقيون في:

- des logiciens: dans "Sinn und Bedeutung", Zeitschrift für philosophie und philosophische kritik, 1892, Frege l'utilise pour établir sa théorie de la référence [366]; R.J.J. Cosgrove ("A three valued logic for presuppositional languages", Notre Dame Journal of Formal Logic" 21, 3, 1980) et E.L. keenan ("presupposition in natural logic", The Monist, nº53, 1973) construisent, pour repésenter la présupposition, des logiques à trois valeus;

- فلاسفة:

R. G. Collingwood, An Essay an Metaphysics, Oxford, 1940; P.F. Strawson, "Identifying reference and truth-values", Theoria, 1964, 2; voir aussi son recueil d'articles traduit sous le titre Etudes de logique et de philosophie, Paris, 1977;

- لسانيون:

E.H. Bendix, Componential Analysis of General Vocabulary, La Haye, 1968; O. Ducrot, "La description sémantique des énoncés fançais", L'Homme, 1968, 1; C.J. Fillmore, "Entailment rules in a semantic theory", Ohio State University Research Foundation Project on Linguistic Analysis, 10, 1965. R.M. Kempson soutient que

la notion est inutile en linguistique: les phénomènes qui l'ont suscitée seraient mieux traités avec celle d'implicature conventionnelle de Grice {571 s.} (Presupposition and the Delimitation of Semantics, Cambridge, GB, 1975).

وبالنسبة إلى الدراسات الجماعية، انظر:

O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; R. Zuber, Structure présuppositionnelle du langage, Paris, 1972, et Non-declarative Sentences, Amsterdam, 1983, qui applique la notin à l'étude de phrases non assertives.

5- «انفجار المعنى». بينما كان الأمر تقليدياً يقوم على تصور العبارة بوصفها معبرة عن فكر أو منجزة لفعل، فإن كثيراً من اللسانيين يلحون حالياً على تعددية وجهات النظر التي يمكن أن تمثلها في آن واحد. ونسجل، كخطوة أولى نحو هذا المعنى المنفجر، أن المخاطب يستطيع أن ينزع مسئوليته الشخصية حتى في حالة العبارات التي تزعم قول الحقيقة. وهكذا، فإن برُوندونييه يميز بين تمثيل يقول «أنا - حقيقة» (أجد أن. . .)، وبين «أحد الناس - حقيقة» (أي تلك الحقيقة التي نعزوها إلى التضمينات أو إلى ما يأتي بعدها «يبدو أن. . .»)، بل بين «ϕ - حقيقى» (عندما يكون مضمون الإثبات معطى مفروضاً بنفسه، بشكل مستقل عن كل ذاتية. انظر «الأرض دائرية»).

فإذا صار مقبولاً أن لا يقدم المخاطِب نفسه بالضرورة بوصفه مصدراً لما يقول، فلقد يصبح ممكناً قبول أن العبارة نفسها تستطيع أن تظهر مختلف وجهات النظر، وتكشف أنها تنتسب إلى مصادر مختلفة. وهذه هي الحالة، بشكل بدهي تقريباً، عندما يستعمل المخاطِب، لكي يدل على شيء من الأشياء، تعبيرات تصف هذا الشيء بشكل يعلن فيه هو نفسه أنه غير مقبول («الإرهابيون هم في الواقع المدافعون عن الحرية»): إنه يدخل بهذا في كلامه «جزراً» تمثل كلاماً أو فكراً غريباً (وهذه ظاهرة يجب تمييزها من «الخطاب المروي»، بالمعنى التقليدي، حيث نحدد بوضوح للعبارة هدف التعريف بما يقول أو ما يقول شخص آخر). يقضي تجذير هذه الفكرة العثور في معظم العبارات على تنضيد من وجهات نظر مختلفة، وغالباً ما تكون متناقضة، ويمثل كل واحد منها تمثيلاً كاملاً للوضع الذي نتكلم عنه، والذي لن يتمفصل في فكرة وحيدة. ونقول غالباً، مثلاً، إن العبارات السلبية تبلور ضرباً من الخصومة حيث تتعارض وجهة النظر التي تم نكرانها (ولكنها تبقى حاضرة مع ذلك) وتلك التي تنكرها: أنا حين أجيب «لا أستطيع فعل كل شيء»، على من يطلب مني فعل شيء ما، فإني أتظاهر كما لو أن هذا الشخص يؤسس طلبه على ادعاء غير معقول في أنني أستطيع فعل كل شيء. ويصل إلى مثل هذه النتيجة كل من فوكونييه الذي يدرس العلاقات بين الفضاءات الذهنية المفتوحة في الجملة نفسها، ومارتان الذي يرى أن

تعددية عوالم المعتقدات تستطيع أن تتمثل في عبارة بسيطة ظاهرياً. وإنهما ليصلان إلى هذا بأشكال مختلفة، جذرية إلى حد ما، كما يلجآن إلى استعارات مختلفة. وإن آنسكومبر ليتحدث عن فضاءات استدلالية، بينما ديكرو فيدخل إلى داخل العبارة تعددية صوتية تحكم النص تبعاً لباختين. في حين أن فوكينييه كان يدرس العلاقات بين مختلف الفضاءات الذهنية المفتوحة في الجملة نفسها. وكذلك كان مارتينييه يرى أن تعددية عوالم الاعتقاد تستطيع أن تتمثل في عبارة بسيطة المظهر. وتفضي كل هذه النظريات بالمرء لكي يسأل نفسه عن العلاقة بين اللسانيات، من جهة، وعلم النفس وعلم الاجتماع من جهة أخرى. وتستطيع مختلف وجهات النظر التي تتصادم في العبارة أن ترتبط مع مختلف أفعال الكلام النفسية (بالمعنى الفرويدي)، أو مع مختلف المظاهر الاجتماعية والتي يعد الصراع فيها أصلاً من أصول النشاط اللساني؟ وبكل تأكيد، فإن ما يكتشفه اللساني في المعنى ليعد جزءاً أصيلاً مما هو يبوح به المخاطِب ويعترف، بينما نوازع الهيمنة التي تسوس الكلام عموماً فإنها تعد غير واعية. ولكن هل يوجد انزلاق دائم من عدم الوعي إلى الوعي؟

■ حول مختلف مصادر الحقيقة، انظر:

J. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, Paris, 1981, chap. 2; l'idée de la vérité correspond à ce que G. Aston appelle statement, par opposition à assertion (Comprehending Value: Aspects of the Structure of Argumentative Discours, Universityé de Bologne, 1977).

حول الأشكال الخفية للخطاب المروي، انظر:

Sur les formes subreptices du discours rapporté: J. Authier, "Hétérogénéités et ruptures", in H. Parret (ed.), Le Sens et ses hétérogénéités, CNRS, Paris, 1981; J. Rey-Debove, Le Métalangage, Paris, 1978. Chap 6.

حول الانفجار الدلالي للعبارة، انظر:

J.-C. Anscombre, "Thèmes, espaces discursifs et représentation événementielle", in J.-C. Anscombre et G. Zaccaria (eds.), Fonctionalisme et pragmatique, Milan, 1990; O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1984, chap. 8; G. Fauconnier, Espaces mentaux, Paris, 1984; R. Martin, Pour une logique du sens, Paris, 1983, chap. 3.

سنجد مناقشة وإعادة تأويل جماعيين للظواهر المتعددة الأصوات في:

H. Nølke: "Le Regard du locuteur, Pour une linguistique des traces énonciatives", Paris, 1993.

تكرار الصدارة أو الإشارة العائدة

ANAPHORE

يسمى مقطع الخطاب مقطعاً مكرر الصدارة، عندما يشير إلى مقطع آخر، محدد جيداً، وينتمي إلى الخطاب نفسه، والذي من غيره لا نعرف أن نعطيه تأويلاً (وإن كان هذا التأويل حرفياً). فإذا أخذنا مصطلحاً من مصطلحات تيسنيير، فسنسمي المقطع الذي يحيل إليه تكرار الصدارة «المصدر الدلالي» (ونتكلم أيضاً عن «المؤوِّل»، أو غالباً عن «العائد إليه أو الصلة» لأنه يسبق عموماً مُكرَّر الصدارة. ويعد تكرار الصدارة، من منظور اشتقاقي على كل حال، هو الذي يحيل إلى الوراء، ولكن كلمة «تكرار الصدارة» مأخوذة في هذه المادة بالمعنى العام الذي يتضمن «الإلماع»، أي الإشارة إلى مقطع نصي لاحق، كما في المثل (1) الموجود تحت). ويستطيع تكرار الصدارة ومصدره أن ينتميا إما إلى العبارة نفسها، وإما إلى عبارتين متتابعتين. وهكذا، فإن تكرار الصدارة يضطلع بدور مزدوج: إنه يتدخل في التركيب الدلالي الداخلي في الجملة، ولكنه يشرك الجملة في العلاقات العابرة للجمل التي تكون النص. وسنجد تكرار الصدارة في الأمثلة التالية مكتوباً بحروف مائلة، وسنجد مصدرها مكتوباً بحروف كبيرة:

(1) S'il vient, PIERRE sera content.

(إذا جاء، فإن بيير سيكون سعيداً)

(2) J'AI RENCONTRÉ DES AMIS, ces amis (ils, qui) m'ont parlé de toi.

(التقيت أصدقاء، هؤلاء الأصدقاء (هم الذين) كلموني عنك

(3) Jean M'A DIT QU'IL FERAIT BEAU, Jacques aussi.

(قال لي جان إن الطقس جميل، وجاك أيضاً)

(4) Jean connait ma MAISON, mais pas la tienne.

(يعرف جان بيتي، ولكن ليس بيتك)

(5) Jean DETESTE PAUL, et inversement (l'invers).

(جان يحتقر بول، والعكس).

(6) JEAN, PAUL ET JACQUES sont venus. Tous étaient contents (Aucun n'etait content).

(جاء جان وبول وجاك. كانوا جميعاً مسرورين (لم يكن أحد غير مسرور).

(7) J'Ai APPELÉ UN TAXI, mais ce taxi était accupé.

(ناديت سيارة أجرة، ولكن هذه السيارة كانت مشغولة).

(8) TA VOITURE est belle, mais les sièges sont durs.

(سيارتك جملية، ولكن الكراسي قاسية)

ملاحظة: يجب، بكل دقة، إدخال معظم الروابط في فئة الكلمات التي تربط العبارات أو الجمل. فكلمة «pourtant - بالأحرى» في «IL FAIT BEAU. Et pourtant je suis triste - الطقس جميل. بيد أني حزين بالأحرى»، تشير إلى الجملة الأولى التي تسم التعارض للكلمة الثانية. ومن هنا يأتي تعارضها مع على الرغم من «cela - هذا».

وإننا لنرى من هذه الأمثلة أن المصدر يتكون من بعد متغير، وأننا نستطيع، من جهة أخرى، أن نجد تكرارات صدارية في أجزاء الخطاب الأكثر اختلافاً. (وخاصة في فئة الضمائر. ولهذا، فإن القواعدي الإغريقي أبولونيوس، وهو أول من تكلم عن تكرار الصدارة، يضعه في دراسته عن الضمائر، وذلك لكي يميز تلك الضمائر التي تشير إلى الأشياء مباشرة، أي الإشاريات، وكذلك تلك الضمائر التي لا تشير إليها إلا من خلال مقاطع أخرى من الخطاب، أي تكرارات الصدارة. وهذا تمييز يتشابه مع تمييز «ف. برينو» الذي يسمي الأولى «اسمية» لكي يدل أنها تعمل، ويسمى الثانية «ممثلين».

1 - تكرار الصدارة والإشارة العائدة

إن تمييز هذين المفهومين، اللذين ساد الاعتقاد خلال زمن طويل إنهما واضحان، قد دخل إليه الشك في أيامنا هذه. ولكي يكون التمييز واضحاً، يجب أن يكون واضحاً أيضاً التعارض بين «السياق» (المحيط اللساني للتعبير، أي العبارة حيث توجد العبارات السابقة للمتكلم نفسه، وعبارات المخاطب، أي مخزون المعارف الذي يتقاسمانه). ويبدو، والحال كذلك، أنه لمن السهل تمييز تكرار الصدارة الذي يشير إلى السياق، والإشارية التي تبين مباشرة هذا العنصر أو ذاك من عناصر المقام.

وإن التمييز، في الواقع، وإن كان ضرورياً، إلا أنه يطرح معضلات عديدة. وإن هذا

ليكون، أولاً، لأن المقام نفسه يكون مدرَكاً عموماً من خلال تمثيله اللساني. ولنفترض أن متكلماً يقول مشيراً إلى سيارة في الشارع «كم هي جميلة». ونجد أن للضمير «هي» هنا استخداماً إشارياً، ولكن جنسه القاعدي الأنثوي يبين أن الموضوع المشار إليه قد كان، ليس في ذاته، ولكن بالإشارة إلى كلمة من كلمات اللغة، «سيارة»، والضمير قد أخذ جنسه. وليس من النادر من جهة أخرى، في الحالات التي يكون التعامل معها بوصفها حالات تكرار الصدارة، أن لا يأخذ تكرار الصدارة مقطعاً محدداً للسياق، ولكن أن يأخذ فكرة تستدعيها الكلمة المستخدمة مباشرة إلى حد ما. وانظر إلى مثل نوقش كثيراً:

«لقد ندفت ثلجاً ولا تزال - IL A NEIGÉ et elle tient» ويتصور هاجيج مثلاً آخر من النوع نفسه:

"c'est une BLONDE, et son fétichiste d'amant les caresserait pendant des heures.

إنها شقراء، وقد ظل عاشقها الموله يداعبهم خلال ساعات." ولقد استشهد بروست إذ يقول:

"Mme Verdurin etait assise sur un siège SUEDOIS qu'un violoniste de ce pays lui avait offert-

كانت السيدة فيرديران جالسة على مقعد سويدي، كان قد قدمه لها عازف كمان من هذا البلد." وتبعاً لاستعارة هاجيج، فإن تكرار الصدارة، إذ يستخرج عنصراً دلالياً يكون في العادة مدمجاً مع السابق، فإنه يحوَّل إلى جزيرة، ما كان يعد جزيرة لا يمكن الوصول إليها. وثمة ما هو أخطر، فهناك أمثلة مثل (8)، حيث يتطلب المصدر، من أجل التدخل في معنى تكرار الصدارة، استنتاجاً تم بفضل معرفة مشتركة: للسيارات (من حيث المبدأ) مقاعد. وإننا لنعترض أخيراً على تعارض الإشارة العائدة وتكرار الصدارة بأن معظم التعابير اللسانية التي تستطيع أن تمتلك هذه الاستخدامات، فإنها تستطيع أيضاً أن تستخدم الأخرى. فلضمير الشخص الثالث، الذي يمثل تكرار الصدارة في (1)، دور إشاري ويستخدم في إظهار شيء خارجي (انظر في الأعلى «كم هي جملية!»). واسم الإشارة والأداة إذ هما تكرار للصدارة على التوالي في (7) و(8)، فإنها يعدان إشاريين في «Regard cette (la) voiture! - انظر إلى هذه السيارة». وحتى ضمائر الشخص الأول والثاني، واللذين هما النموذج المعتاد للإشارات، ليعدان، على الأقل في الظاهر، تكرارات للصدارة في: «JEAN dit à PAUL: je t'ai vu - جان قال لبول: لقد رأيتك». وإذا تأملنا، فسنجد أن الضمائر الانعكاسية وحدها هي التي تعد أهلاً لإحدى الوظيفتين، أي وظيفة تكرار الصدارة. وإننا لنميل إذن إلى الاستنتاج بأن التمييز غير مبرر لسانياً، وأنه يعد جزءاً من قرار مسبق.

وإن هذا القرار، بكل دقة، هو الذي تشكك فيه حالياً الأبحاث «الإدراكية». والجوهري بالنسبة إليها، يتمثل في نقطة مشتركة لنموذجي الاستخدام. وتتعلق هذه النقطة بسيرورة التأويل. وإننا لنجذب انتباه المستقبل في الحالتين إلى عنصر من عناصر المعرفة مشترك بين المتكلمين. ولقد كان هذا العنصر - في حال تكرارات الصدارة التقليدية - مُدْخلاً أو مستدعى في ذاكرة المستقبل بمناسبة مقطع من مقاطع الخطاب، وكان تارة أخرى - وهذا هو حال الإشارات - ضرباً من بادرة المتكلم، وهي تفضي إلى البحث عنه في منظور الموقف، ولكننا لا نطلب أبداً من المستقبل أن ينطلق في إجراء تحقيق داخل النص: إن هذا الذي نشير إليه يقوم في الفكر دائماً. ويتعلق الفارق الأكثر أهمية، بالنسبة إلى الإدراكيين، ببروز هذا العنصر من عناصر المعرفة المشتركة: فهل كان مبأراً في ذهن المستقبل في اللحظة التي كان المتكلم يقوم فيها بالتلميح، أو هل هو التلميح الذي يعطيه بروزاً خاصاً؟ وما دام هذا هكذا، فإن الحالتين، وكل تلويناتهما الممكنة، تظهران سواء كان ذلك عند ما تجد المعرفة المعترف بها أصلها فيما قد قيل، أم كان ذلك عندما يدخلها إلى الذهن طريق آخر. وتتمثل القضية المهمة، بالنسبة إلى اللساني، في معرفة ما إذا كانت هذه الفوارق الخاصة بالبروز تستطيع أن تقيم علاقة مع البنى اللسانية التي تطلق التلميح باتجاه معرفة مسبقة الوجود. ولا تسمح الأبحاث التي تم إنجازها بقول شيء. وعلى العكس من هذا، فإنه على الرغم من وجود، كما ذكرنا هذا، قليل من الكلمات المختصة إما بتكرار الصدارة وإما بالتأشير، فإن دراسة أكثر دقة تظهر، كما سنرى، أن هذا التمييز ليس من غير علاقة مع البنية اللسانية: يستطيع اللساني، حينئذ، أن يجد فائدة في استخدام مفهوم تكرار الصدارة، حتى ولو كان تعريفه الدقيق، من منظور نظري، مازال غير موجود.

■ F. Brunot, La Pensée et la langue, Paris, 1926, Ire partie, livre 6; L. Tesnière, Eléments de syntaxe structurale, Paris, 1965, chap. 42 et 43; C. Hagège, "Les péninsules syntaxiques, la liberté de l'énonceur et la nostalgie des îles", Bulletin de la Société de linguistique de Paris, 1988, p. 1-20. -Approches cognitivistes: M.-J. Reichler Beguelin, "Anaphore, cataphore et mémoire discursive", Pratiques, nº57, 1988; A. Reboul, "La résolution de l'anaphore pronominale", Cahiers de lingusitique française, nº10, Genève, 1989. - Deux tentatives pour prendre en compte à la fois le cognitivisme et la distinction traditionnelle: L. Tasmowski de Ryck et S.P. Verluyten, "Control mechanisms of anaphora", Journal of Semantics, 1985, nº4, et G. Kleiber, "Anaphore-deixis", L'Information grammaticale, nº51, 1991.

2 - الشرط اللساني لتكرار الصدارة

يميل كثير من اللسانيين إلى عزل تكرار الصدارة عن الظواهر اللسانية المحضة.

ويعود سبب هذا إلى أن الوظيفة النحوية لتعبير تكرار الصدارة تعد مستقلة تماماً عن مؤوِّلها، وتستطيع أن تتحدد من غير أي إحالة إليه (في المثل (1) مثلاً، نجد أن الضمير (il) يستطيع أن يكون مسنداً إليه، بغض النظر عن مصدره). ولهذا، فإن تسينيير يقول يعد تكرار الصدارة «رباطاً دلالياً إضافياً لا يتناسب معه أي رباط بنيوي». ويصنف مارتينيه الضمائر في مستوى المواد ضمن الصياغة (= لا يمكن للوحدات البنيوية الصغرى أن تستخدم وسم الوظائف، وإن كانت وحدات قاعدية). إذ إن الوظائف النحوية الوحيدة، بالنسبة إليه، هي تلك التي تربط، مباشرة أو غير مباشرة، المكونات بالمسند.

ويمكن الاعتراض على هذا العزل بما يلي:

أ) يؤدي تكرار الصدارة دوراً جوهرياً في ظواهر الربط، وإننا مضطرون إذن أن نأخذ بجد لكي نفسر استحالة بعض العبارات، مثل: «Marie ne sait pas se moquer de lui-même - لا تعرف ماري أن تسخر هي نفسها منه بالذات». وإن مارتينيه ليجيب بأن الرابط يعد ظاهرة سطحية (صرفية وليست نحوية).

ب) وأن لاسم الموصول، الذي يعد تكراراً نموذجياً للصدارة، دوراً جوهرياً في تنظيم علاقات الترابط في داخل الجملة، وذلك لأنه يسمح بتعليق جملة بأخرى. ونجيب على هذا بفصل وظيفتين للموصول الذي سيكون، في وقت واحد ولكن بشكل مستقل، رابطاً وتكراراً للصدارة (وهكذا، بالنسبة إلى قواعد بور-رويال، فإن الجملة «الجنود الذين كانوا خائفين يهربون» = «يهرب الجنود إذا كانوا خائفين»). وكذلك، فإن تسينيير يصف اسم الموصول بأنه خليط من وحدتين متميزتين: جملة وصل (يسميها صفة)، وستكون إنتاجاً لنقل يفضي إلى جملة تؤدي دور الصفة (تعد الجملة الوصلية نعتاً لصلتها). ويجب أن نميز إذن في الاسم الموصول: 1 ـ حالة التغير (ذات القيمة النحوية)، التي تسم وجود النقل. 2 ـ ضميراً تكراري الصدارة يتخذ من الاسم الذي تعد الصلة صفته مرجعاً له. ويمكن لهذا الفصل أن يبدو صناعياً. فهل من المصادفة أن يحول تكرار الصدارة الجملة إلى صفة؟ والسبب لأنه لم يعد في مقدورنا أن نحدد وظيفة الصفة من غير أن نعترف بأن تكرار الصدارة يكون ماثلاً تحتها. فالقول إننا اشترينا كتاباً أحمر، وهو قول يعني في الوقت نفسه أن هذا الكتاب، بشكل ما، هو كتاب أحمر.

■ فيما يخص تسينيير، انظر المراجع السابقة. وأما حول الموصول، فانظر الحقول. وتعالج قواعد بور-رويال الموصول في الجزء الثاني، الفصل 9.

وفيما يتعلق بالنحو، فإن القواعد التوليدية لم تعط خلال زمن طويل سوى أهمية هامشية لظاهرة تكرار الصدارة. ولكن الأمر لم يعد كذلك منذ عام 1980. فنظرية العامل والوصل تضع في المقام الأول العلاقات بين تكرار الصدارة والبنية النحوية. وإن هذا

ليكون، بادئ ذي بدء، من منظور اصطلاحي. فالتشومسكيون لا يسمون «تكرار الصدارة» إلا طبقة فرعية مما نتفق عادة عليه عن طريق هذا المصطلح: إن المقصود هو ضمائر انعكاسية وعبارات مثل «Les uns ... les autres - بعضهم . . . والآخرين» (وكذلك: «MES AMIS se connaissent et vont les uns chez les autres - أصدقائي يعرف بعضهم بعضاً، ويذهب بعضهم عند بعضهم الآخر») - أي إن المقصود تعبيرات لم يكن لها على الإطلاق وظيفة إشارية، وذلك لأن المصطلح «ضمير» يحتفظ به من أجل كلمات تستطيع أن تمتلك وظيفتين. وإننا سنتابع الاستعمال التشومسكي في الفقرة التالية: إن أطروحة تشومسكي الأساسية، والمقدمة بوصفها صالحة لكل اللغات تتمثل في أن العلاقات النحوية التي تستطيع أن توجد بين تكرار الصدارة ومصدرها، تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي تستطيع أن توجد بين ضمير ومصدره. ونقول، تبسيطاً للأمر، إنه يجب أن توجد قرابة نحوية في الحالة الأولى، ومسافة في الحالة الثانية (يعرف التشومسكيون البعد النحوي تعريفاً دقيقاً، ولكنه تقني جداً بالنسبة إلى تقديمه هنا). وهكذا، فإن تكرار الصدارة يستطيع أن يتخذ مصدراً له فاعل الفعل الذي يعد هو مفعوله (SOCRATE se connaît - سقراط يعرف نفسه)، ولكنه إذا وجد في عبارة ملحقة فإنه لا يستطيع أن يتخذ كلمة من كلمات العبارة الرئيسة (فالضمير se في عبارة: «Platon croit que socrate se cannaît - أفلاطون يعتقد بأن سقراط يعرف نفسه» لا يستطيع أن يحيل إلى أفلاطون). وتعد هذه الوقائع جزءاً مما يسميه التشومسكيون «المبدأ A». بينما «المبدأ B» فيفترض أن العكس أصلح بالنسبة إلى الضمير. ففي عبارة «Socrate le connaît - سقراط يعرفه»، نجد أن الأداة "Le" لا تستطيع أن تتخذ من سقراط مصدراً لها، ولكنها تستطيع ذلك مع أفلاطون في عبارة مثل: «PLATON croit que Socrate le connaît - أفلاطون يعتقد أن سقراط يعرفه».

ويلح التشومسكيون، في الاتجاه نفسه، على البنى النحوية، ويطالبون بأن يكون المصدر موجوداً بعد الضمير (إلماع أو إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها). وثمة أمر جوهري، من وجهة النظر هذه، هو استحالة قول العبارة «Devant PAUL, il vit un lion - أمام بول، إنه يرى أسداً». وإنه لمن الضروري، في مثل هذه الحالة، وجود إلماع («Devant lui, PAUL vit un lion - أمامه، بول يرى أسداً»). وعلى العكس من هذا، فإنه عندما توجد عبارة تابعة أمام العبارة الرئيسة، فإننا نجد أيضاً: «Quand PAUL avança, il vit un lion - عندما تقدم بول، رأي أسداً» و«Qunand il avança, PAUI vit un lion - عندما تقدم، رأي بول أسداً».

ملاحظة: إنه لأمر إجباري في اللاتينية استعمال الضمير الانعكاسي، في تتمات جمل

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة («DEUS credit se beatum esse = -DIEU croit qu'il est heureux - يعتقد الله بأنه سعيد»). ولقد ذهب اللاتينيون التشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إنما هو ظاهري فقط. وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: «PLATON a promis à Socrate de mieux se connoître dorénavant - وعد أفلاطون سقراط أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً»: إن التابع المصدري («أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً») يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حقيقية للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زريبي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".
"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself_

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيمسيلف»:
وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المنفي الدلالة يتدخل في النحو.

■ حول قضية الضمائر في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. -Sur la nouvelle théories, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nou velle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage", -S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue". - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le nº97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore. -Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas paticulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

وبشكل مستقل عن الأبحاث التشومسكية التي تربط تكرار الصدارة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تفضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة («DEUS credit se beatum esse = -DIEU croit qu'il est heureux - يعتقد الله بأنه سعيد»). ولقد ذهب اللاتينيون التشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إنما هو ظاهري فقط. وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: «PLATON a promis à Socrate de mieux se connoître dorénavant - وعد أفلاطون سقراط أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً»: إن التابع المصدري («أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً») يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حقيقية للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زريبي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".
"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself_

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيمسيلف»: وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المنفي الدلالة يتدخل في النحو.

■ حول قضية الضمائر في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. -Sur la nouvelle théories, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nou velle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage", -S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue". - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le nº97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore. -Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas paticulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

وبشكل مستقل عن الأبحاث التشومسكية التي تربط تكرار الصدارة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تفضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

ملاحظة: سنعطي الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكليبر يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقبلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. ففي جملة: «Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارهة» فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فرادان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون «Le prix est peu élevé - السعر مرتفع قليلاً». وتبعاً لفرادان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتشترط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره، ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فرادان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة لكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهاجيج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: «"PAUL m'a dit qu'il était content - بول قال لي إنه سعيد» أو «"PAUL m'a dit "Je suis content - بول قال لي «أنا سعيد»»، فإن الضميرين «il - هو» و«je - أنا» قد تم الإفصاح عنهما بوساطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوربية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي "en"، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: «MARIE dit que Jean en est amoureux - ماري تقول إن جان بها مغرم» (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: «Le Pére de MARIE dit que Jean en est amoureux - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها». وتبين مثل هذه الوقائع أن

ملاحظة: سنعطي الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكليبر يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقبلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. ففي جملة: «Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارهة» فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فرادان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون «Le prix est peu élevé - السعر مرتفع قليلاً». وتبعاً لفرادان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتشترط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره، ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فرادان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة لكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهاجيج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: «"PAUL m'a dit qu'il était content - بول قال لي إنه سعيد» أو «"PAUL m'a dit "Je suis content - بول قال لي «أنا سعيد»»، فإن الضميرين «il - هو» و«je - أنا» قد تم الإفصاح عنهما بوساطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوربية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي "en"، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: «MARIE dit que Jean en est amoureux - ماري تقول إن جان بها مغرم» (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: «Le Pére de MARIE dit que Jean en est amoureux - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها». وتبين مثل هذه الوقائع أن

اللساني محتاج إلى متصور تكرار الصدارة. وفي الواقع، فإننا لا نستطيع أن نصف بعض الكلمات من غير أن نحدد بأنها تستطيع أن تقوم بدور تكرار الصدارة، وبأن استخدامها، في هذه الحالة، يتطلب مصدراً نصياً له أو ليس له هذه الخاصية اللسانية أو تلك.

■ يحيل هذا القسم إلى نصوص مختلفة من مصنف:

G. Kleiber, L'Anaphore et ses domaines, Paris, 1990, ainsi qu'à B. Fradin, "Anaphorisation et stéréotypes nominaux", Lingua, 1984, nº64; C. Hagège, "Les pronoms logophoriques", Bulletin de la Société de linguistique de Paris, 1974, nº1; N. Ruwet, "En et y: deux clitiques pronominaux anti-logophoriques', Langages, mars 1990, nº97. Abondante bibliographie dans le recueil de Kleiber.

3 - تكرار الصدارة والمرجع

لا تزال وظيفة تكرار الصدارة بعيدة عن الوضوح. وإن متصوراً منتشراً ليحدث إبدالاً فيه. فتعبير تكرار الصدارة يقول «إنه موضوع من أجل» مصدره الذي يتجنب التكرار (ومن الحالات الخاصة لهذا المتصور، نجد التعريف التقليدي للضمير بوصفه بديلاً للاسم. وهو تعريف ناتج عن استشهاد مقتضب لأبولونيوس، حيث قيل فيه إن الضمير يحل محل اسم العلم). وهكذا، فإن بور-رويال (قواعد، الجزء الثالث، الفصل الثامن) تنسب استعمال الضمير إلى الهم في أن لا يكون «مهماً». ويرى آخرون أن الكلام عن وظيفة اقتصادية يعد أكثر علمية. ويثير هذا المتصور الإبدالي عدداً من المعضلات. وأقلها هو أننا في معظم الأحيان نحظى بجملة غير قاعدية إذا أبدلنا تكرار الصدارة فقط بمصدره (انظر العبارتين 4 و5). ويعد النقد الأساسي هو أنه هنا حيث يكون الإبدال ممكناً من غير تنقيح قاعدي، فقد نرى أنه يحول المعنى كما يحصل. وتتمثل هذه الحالة عندما يكون مصدر التعبير غير محدد: «J'ai rencontré Des AMIS, *ils* m'ont palé de toi - لقد التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني عنك» (وإننا لن نربح شيئاً إذا قلنا إن مصدر الضمير «ils - هم» يجب أن ينقح في «ces amis - هؤلاء الأصدقاء» لكي يُستبدل بـ «ils - هم». والسبب لأن الضمير «ces - هؤلاء» يمثل هو نفسه تكراراً للصدارة).

ولقد يعني هذا إذن أننا انقدنا لكي نرى في تكرار الصدارة شيئاً آخر غير الإجراء الأسلوبي، وأننا ذهبنا إلى ربطه بالظواهر الدلالية، وكذلك بالمرجع. ومن الواضح فعلاً، أن تكرار الصدارة عند ما تكون وظيفته مرجعية، فإن لمرجعه علاقة وثيقة مع مصدره. ولكن أي علاقة. وإننا لنتكلم في بعض الأحيان عن المرجع، ونحن نقصد بهذا أن تكرار

الصدارة ومرجعه يشيران إلى الشيء نفسه (ويتكلم بعض الفلاسفة الإنكليز عن: "Pick up the reference of the antecedent"). ويشبه هذا المتصور متصور بعض القواعديين في القرون الوسطى، والذين كان الضمير، بالنسبة إليهم، يشير إلى جوهر الشيء معزولاً عن الحوادث، في حين أن المصدر، فإشارته إلى شيء تكون بوصفه. وإن الضمير لا يفعل شيئاً سوى الإشارة إلى شيء كان قد تم وصفه. ويقول ميلنير، في الاتجاه الفكري نفسه، إن التعابير الاسمية المستخدمة مصدراً تعد مستقلة مرجعياً (يكفي أنها تفتح منفذاً لمراجعها) في حين أن تكرارات الصدارة، «فمرجعياً تعد غير مستقلة»: إنها تأخذ مرجع تعبير آخر.

تثير هذه الأطروحة بعض العقبات. وإنه يبدو من المستحيل، بادئ ذي بدء، أن نعممها على كل الضمائر. والسبب لأنه أمر اصطناعي في بعض الأحيان أن نعزوا إليها مرجعاً ما. ومن هذا القبيل، فإننا لا نرى بشكل جيد ماهي الأشياء الخاصة التي يشير إليها الضمير «il – هو» في العبارة «NUL ne se connaît tant qu'il n'a pas souffert – لا أحد يعرف نفسه مادام لم يتألم»، وكذلك في: «Un LION n'attaque que s'il a peur – لا يهاجم الأسد إلا إذا خاف»، أو في: «Seul JEAN a dit qu'il viendrait – قال جان وحده إنه سيأتي» (نفكر بواحد من التأويلات الممكنة لهذه الجملة، حيث تعني أن أحداً، باستثناء جان، لم يعلن عن نفسه أنه سيأتي). ونجد، في هذه الأمثلة، أن ضمير تكرار الصدارة لا يضطلع بدور التعيين: أنه يشبه بالأحرى متغيرات اللسان المنطقية-الرياضية السمعية، والتي تسم مواضع الحجج في المسند. وإذا كنا نريد، من جهة أخرى، أن يمتد المتصور المرجعي إلى الحالات حيث يكون المصدر مجموعة اسمية غير محددة (Le DES AMIS de' Jai rencontré DES AMIS, *ils* m'ont parlé de toi – «الأصدقاء في» التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني عنك)، فيجب القبول بأن هذه المجموعة تمتلك مرجعاً (استعاده فيما بعد الضمير *ils* – هم) – وإن كان لا يسمح بمطابقة مجموعة خاصة من الأفراد. ويجب، بقول آخر، تقريب المرجع من المحدد. وحتى لو قبلنا هذا، فإننا سنجد صعوبة في معالجة الحالات التي لا يكون المصدر فيها مجموعة اسمية بمصطلحات المرجع (معرف أو نكرة)، ولكن اسماً («J'aime ma VOITURE, mais pas la *tienne* – أحب سيارتي، ولكن ليس سيارتك»). فهل نستطيع القول إن لاسم «السيارة» مرجعاً؟ ولكي يتم ذلك، فإن ميلنير يُدخل مفهوم المرجع الاحتمالي. فالاسم يمتلك مرجعاً احتمالياً ليس حيث يعين، ولكن حيث يخصص الشروط التي يجب أن تستجيب لها الأشياء المعيَّنة عن طريق المجموعة الاسمية التي تشكل جزءاً منها (يقترب «المرجع الاحتمالي» بهذا مما يسميه فريجيه «المعنى» ويجعله متعارضاً مع «المرجع» بالضبط، ونستطيع بوساطة هذا القرار أن نقول إن تكرار الصدارة المتمثل في الضمير

«tienne - ك»، في المثل السابق، يتلقى من مصدره «سيارة» مرجعاً محتملاً، وإن أداة التعريف "La"، إذ تتوالف مع الضمير الإشاري «أنت» المتضمن في ضمير الملكية «ك»، فإنها تحين المرجع الاحتمالي.

ويضاف إلى هذه المشكلات، المعضلة النظرية التي توجد في تعيين الشيء «ذاته» الذي يتحدث الخطاب عنه، وفي الخواص التي يلبسه لها أثناء تطوره. ووصفة الطبخة أمر مشهور بهذا الشأن: «Prenez UN POULET bien vif, tuez- *le*, videz-le, découpez-*le*, mettez-*le* au four et servez-*le* avec des oignons - خذ دجاجة حية، اذبحها، وأفرغها، وقطعها، وضعها في الفرن، ثم قدمها مع البصل»: كلما اتخذت هذه الوصفة مجراها، فإن الدجاجة، التي هي المرجع المشترك لمختلف الضمائر "Le" - «ها»، لا تتوقف عن التحول. ولكي نقول إننا نحيل إلى الشيء نفسه دائماً، نحتاج إلى نظرية في الهوية الفردية، تخرج بشكل واسع عن إطار الأبحاث اللسانية المعتادة. ولقد تمت الإشارة إلى عقبات متساوقة، وقد كان ذلك عندما وجد تكرار الصدارة نفسه في عبارة تابعة بعد الرئيسة، وتصف عالماً متخيلاً: «PAUL a rêvé qu'*il* était Marie, et que Jean le détestait - حلم بول بأنه كان ماري، وبأن جان يحتقره»)، فـ"Le" تعيَّن من؟ وبقول آخر، من هو، في الحلم، يحتقره جان؟ هل هو بول الواقع، أو هو الشخصية التي يضطلع بها في الحلم (أي شخصية ماري)؟ وثمة قضية مساوقة تطرح نفسها على كل حالة بالنسبة إلى الاسم جان. من يعين، في الوصف الذي تعطيه العبارة للحلم؟ هل هو شخصية الحلم، أم هو جان الواقع؟ ومن أجل معالجة هذا النموذج من القضايا، فإن «ج. فوكونييه» قد أدخل مفهوم الحيز المكاني. فتعبير مثل «Paul a rêvé - حلم بول» يفتح، انطلاقاً من العالم الواقعي الذي يتعلق به، عالماً آخر، إنه عالم الحلم. ويتعلق مرجع الأسماء، مثل مرجع أسماء تكرار الصدارة، بالعلاقات القائمة بين هذه العوالم.

إن القضايا التي تم تعدادها لا تعني بالتأكيد أن العلاقة بين تكرار الصدارة ومرجعه لا ترتبط بالمرجع. ولكنهما يجعلان المرء يرى أنه ليس من السهل وصف هذا الارتباط بوصفه مرجعاً مشتركاً.

■ حول تاريخ متصور إبدال تكرار الصدارة حتى القرن الثامن عشر، انظر:

G. Sahlin, César Chesneau du Marsais, Paris, 1982, chap. 8. -Une forme moderne: J. Dubois, Grammaire structurale du français, Nom et pronom, Paris, 1965, 3e partie,. -Sur le rapport du pronom et de la variable: W.V. Quine, "Logic as a source of syntactical insights", trad. fr. dans Langages, 2, 1966.

■ حول العلاقات بين تكرار الصدارة والمرجع، انظر:

H. Hiz, "Referentials", Semiotica, 2, 1969; J. -C. Milner, Ordres et raisons de langue, Paris, 1982, 1re section; G. Fauconnier, La Coréférence, syntaxe ou sémantique?, Paris, 1974; G. Fauconnier, Les Espaces mentaux, Paris, 1984, chap. 2.

العلاقات الدلالية بين الجمل

RELATIONS SÉMANTIQUES ENTRE PHRASES

1 – الترابط الدلالي

إلى جانب الترابط النحوي الذي يوحد المقاطع ذات الوظيفة النحوية في داخل الجملة، فإن «شارل بالي» قد أدخل مفهوماً للترابط الدلالي يتأسس قبل كل شيء على أفعال التعبير التي يتم إنجازها في الخطاب. ونعد A و Z مترابطين دلالة إذا:

أ) كان A مستقلاً عن Z. وبهذا المعنى فإنه يشكل موضوعاً لفعل تعبيري تام (إنه يتضمن إذن موضوعاً وقولاً).

ب) كان Z مُقدَّماً بوصفه قولاً يقيم A موضوعه، وبوصفه ملاحظة تأتي بمناسبة A.

وبهذا يكون لدينا ترابط في التعبير المتعاقب لـ A «il gèle – الطقس جماد» ولـ Z «Nous ne sortirons pas – نحن لن نخرج»، حيث تتمثل Z بوصفها مستخلصة النتيجة من A؟ ولكن لا يوجد ترابط في تعداد الملاحظات المستقلة (حتى وإن كانت ذات طبيعة واحدة):

«Hier Je suis allé au cinéma. Avant-hier je suis resté à la maison – ذهبت البارحة إلى السينما. ومكثت قبل البارحة في البيت».

ونلاحظ، هنا، أن الشرط (ب) ناقص. وعلى العكس من ذلك، فإن الشرط (آ) هو الذي يمنع وجود الترابط الدلالي عندما يتلاحم A و Z. ويمكن للتلاحم أن يكون كلياً إلى درجة أن فصل الموضوع والقول لم يعد أمراً ممكن التصور. وإن هذا ليتمثل في «الجملة المرتبطة»: «Pierre (A) est venu (Z) – لقد جاء بيير». وثمة حالة وسطى هي تلك التي يكون التلاحم فيها منجزاً بشكل «ناقص»، كما يكون فيها محتفظاً بأثر الفعلين المتميزين: يتكلم بالي حينئذ عن «الجملة المقطعة» (نقول في أيامنا هذه «مضحكة»): «Piere (A), il est venu (Z) – لقد جاء بيير». ولكن للتمييز بين الترابط والجملة المرتبطة أن يمتد إلى

حالة يكون فيها A وZ عبارتين قاعدتين. فلقد ربطنا في «ذهبت أراه، أريد أخباراً»: يوجد، كما في المثل الذي جاء في بداية هذا المقطع، فعلان للتعبير، الثاني منهما يعطي على أخرة تفسير الحدث الذي يقدمه الأول. ولكننا سنعد هذا التعبير بوصفه جملة مرتبطة: «لم أذهب كي أراه إلا لكي يعطيني أخباراً» (ولقد نستطيع أن نتكلم في هذه الحالة عن «التبعية الدلالية»). والسبب لأننا نمتلك، والحال كذلك، فعلاً تعبيرياً واحداً، ويتناسب مع مقصد واحد (معترف به): إعطاء هدف الزيارة.

ملاحظة: لا يكفي وجود رابط الاتباع (بالمعنى القاعدي) لإنتاج تبعية دلالية. ويجب بالفعل أن ننظر إلى عبارة بوصفها عبارة مرتبطة أحياناً (أو بوصفها جملة متقطعة): «ذهبت أراه، لكي يعطيني أخباراً»، ولا سيما أنه يوجد وقف ظاهر جداً يفصل بين العبارتين. ويمكننا بهذا أن نتبين التعارض القائم، في الفرنسية، بين نموذجين من نماذج «روابط التبعية». وإن بعضها (مثل parce que ،pour que) ليستطيع أن ينتج تبعية دلالية (ولكنها لا تفعل ذلك دائماً). وثمة أخرى (مثل (puisque, de sorte que تحتفظ دائماً، وإلى درجة معينة، بازدواجية الأفعال. وبهذا، فإن تتابعاً مبنياً مع «puisque - بحيث، مادام، إذ إن» لا يمكن أن يكون موضوعاً لفعل نفي وحيد: إننا لا نفهم: «جان ليس سعيداً بما إنه غني» مثل عبارة «إنه لمن الخطأ أن (يكون جان سعيداً لأنه غني)»، أي مثل «ليست ثروته هي التي تجعله سعيداً». ويعد هذا التأويل ممكناً بالنسبة إلى «جان ليس سعيداً لأنه غني».

توجد علاقة وثيقة بين دراسة تكرار الصدارة ودارسة مختلف نماذج العلاقات التي تمت الإشارة إليها آنفاً. ويشير بالي إلى هذا وهو يتخيل وجود لسان طفولي يتضمن«كلمتين»: كوكو (=«أرى عصفوراً») و«فررت» (=«أسمع خفق الجناحين»). فإذا فهمت الجملة «كوكو فررت» فيما بعد بوصفها جملة مرتبطة، فإنها تعني «العصفور الذي أراه يحدث صوتاً بجناحيه»، ولا تتضمن تكراراً للصدارة (أو إن تكرار الصدارة بالأحرى غير مرئي، لأنه مكون للعلاقة بين المسند إليه والمسند). وعلى ذلك، فإن تكرار الصدارة يظهر عندما تكون العبارة مؤولة بوصفها جملة مقطعة: «إن العصفور الذي أرى، يحدث صوتاً بجناحيه». ويكون تكرار الصدارة بدهياً إذا فكرنا بالترابط التالي «أرى عصفوراً. إنه يحدث صوتاً بجناحيه»، حيث يمثل المقطع الثاني قولاً على الأول، وقد تم النطق به مسبقاً. ويمكن للترابط إذن أن يكون في مصدر تكرار الصدارة «التقيت أصدقاء. لقد تكلموا عنك». فالضمير «وا» يشير إلى الأشخاص الذين طرحت الجملة الأولى وجودهم، والذين سيكونون هم موضوع الثانية. وليس غير مهم أيضاً، أن جمل تكرار الصدارة التي تفرض تمثيل الضمير بوصفه «متغيراً» لا تظهر إلا في جملة مرتبطة: سيكون من الممكن حينئذ أن نميز نموذجين رئيسين من نماذج تكرار الصدارة. فبعضها لن يكون ممكناً إلا في جمل

مرتبطة، وبعضها الآخر يوجد أيضاً في الربط والتقطيع. وسنلاحظ مثلاً الدور المختلف للضمير «هم» في الربط (1) «ينجح بعض الفلاسفة، بما إنهم أغنياء»، وفي الجملة المرتبطة (2) «ينجح بعض الفلاسفة لأنهم أغنياء». فالجملة (1) تعد ضرباً من المحاجحة، حيث نبرر، بعد تأكيد نجاح بعض الفلاسفة، هذا التأكيد بالإشارة إلى ثروتهم، وهذا يفترض، بشكل عام، أن تكون الثروة علامة نجاح. (2) على العكس من هذا لا تتأسس على هذا الافتراض، لأنها تتضمن تأكيداً وحيداً، يتناسب مع بعض الفلاسفة: إننا لنشير أن نجاحهم، في حالتهم، يعود إلى غناهم.

■ حول الربط، انظر:

C. Bally, Linguistique générale et linguistique française, Berne, 1944, 1er partie, chap. 2 (à comparer avec la description, plus sommaire, donnée par A. Sechehaye, Essai sur la structure logique de la phrase, Paris, 1926, chap. 2, § 1). Cette théorie est présentée (et appliquée au problème de l'anaphore) dans O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972, p. 117-121, présentation discutée et rectifiée par P. Larcher, "De Bally à Ducrot: note sur les concepts de coordination et de subordination sémantiques", dans le nº5, consacré à la subordination, des Travaux linguistiques du CERLICO, Rennes, 1991.

ثمة نظرية نحوية، ولكن متأسسة دلالياً، عن الربط:

S.. C. Dik:"Coordinatoin", Amsterdam, 1968

انظر أيضاً مجموعة:

J. Haiman, Clause Combining in Grammar and Discourse, Amsterdam, Philadelphie, 1988.

2 – العلاقة الحجاجية

من بين الترابطات التي تضمن تماسك الخطاب، يعطي كل من ديكرو وآنسكومبر أهمية خاصة للعلاقات التي تعبر عن نفسها محاججة واستخلاصاً. فهي لا تنظم فقط الجمل التي يكون فيها المقطع الثاني معطى بوصفه تبريراً أو بوصفه نتيجة للمقطع الأول (وهذا ما يسم، في الفرنسية، الروابط المساوقة لـ «car – لأن» ولـ «donc – إذن»). وإنها لتتدخل في دلالة «لكن» أو «بالأحرى» اللتين تفرضان توجهاً مضاداً للمحاججة. ففي عبارة مثل «الطقس جميل، ولكنني تعب»، فإن «لكن» تشير أن المقطع الأول يوحي باستخلاص (مثل «لنذهب في نزهة») ينفيه المقطع الثاني. وفي عبارة «بيير غني، بيد أنه بائس بالأحرى»، فإن «بالأحرى» تشير إلى أن الحل الذي نتكلم عنه يضطرنا أن نضع استثناء على مبدأ ختامي

تستدعيه فكرة الثروة. وعلى العكس من هذا، فإن كلمة «même - نفس، عين، لو، حتى، بل...» تسجل ترابطاً: إننا نجد في جملة «جاء بيير، وحتى لقد ابتسم لي» إن مجيء جان وابتسامته علامتان على الشيء نفسه، وربما تكونان علامتين على ظرفه المستعاد (أو على خبثه). وثمة تحليلات مشابهة قد أعطيت لروابط أخرى مثل: «de plus - بالإضافة إلى هذا، d'ailleurs - على كل حال، décidément - حتماً»، إلى آخره.

والنقطة المهمة، بالنسبة إلى آنسكومبر وديكرو، تتمثل في أنه إذا كان مقطعان يستطيعان أن يكونا مرتبطين، في خطاب ما، بوساطة علاقة من هذه العلاقات، فليس ذلك فقط لأنهما يعبران عن وقائع تكون، تبعاً للمتكلم، مرتبطة بالواقع. وذلك لأن البنية اللسانية لهذه الوقائع تفرض قيوداً على توجهها الحجاجي. وإن هذا ليكون بشكل مستقل عن الوقائع التي تشير إليها. وتستطيع المؤشرات العواملية نفسها أن تكون، تبعاً للباسها اللساني، متوجهة نحو استنتاجات متعارضة. وثمة تعارضات تعد مميزة من وجهة النظر هذه. وهي التي تكون بين:

«أكلت قليلاً	« J'ai un peu mangé
و «أكلت قليلاً	« J'ai peu mangé
«إنها الثامنة	« Il est 8 heures
و «إنها لسيت سوى الثامنة	« Il n'est que 8 heures
«يوجد تحسن بطيء	« Il y a une lente amélioration
و «التحسن بطيء	« L'amélioration est lente

ومن هنا، فقد نشأت فكرة تقول إن إمكانات الربط الحجاجي تتأسس، انطلاقاً من جملة، على معنى هذه الجملة مباشرة، من غير مرور بالوقائع التي يمكن للجملة أن تحيل إليها. وهذا يلخص الشعار الذي يقول «الحجة موجودة في اللغة».

وثمة تأويل أكثر جذرية لهذا الشعار يقضي بوصف معنى الجمل نفسه من غير أن نعبأ بالواقع الذي يشترك معه في الاستعمال العادي للغة، أي من غير الانشغال بقيمه المرجعية، ولكن على أن ينظر إليها فقط بوصفها أدوات لبناء الخطاب (ومن هنا ينشأ ضرب من البنيوية الاستدلالية). وحتى كلمات المعجم تستطيع، من وجهة النظر هذه، أن تكون متميزة، ليس بوساطة نموذج الأشياء التي تشير إليها، ولكن بوساطة الاستمرارية الاستدلالية التي تجعلها ممكنة. فوصف الكلمة «شغل» مثلاً سيكون في تعيين بعض المبادئ الحجاجية، التي تسمى "topoï"، والتي ترتبط معها، وتسوس الطريقة التي نستطيع بها أن نضع تسلسلاً انطلاقاً من

عبارة تحتوي على هذه الكلمة. وإن المقصود هو الوقوف على مبادئ مثل «العمل يتعب»، «العمل ينتج نتائج»، إلى آخره. وإنها لمبادئ ترغم على استعمال رابط مثل «pourtant - بالأحرى». وذلك إذا كنا نريد - بعد أن قلنا إننا اشتغلنا - أن نشير إلى أننا غير متعبين، أو أن العمل لم يفد في شيء. وسيكون جزء جوهري من وصف اللغة حينئذ عبارة عن «توليف حجاجي» يحدد كيف أن العوامل تغير الكلمات المعجمية (مثل «قليل» و«ليس . . . سوى») التي نجعلها تؤثر فيها، وكذلك عن طريق مختلف البنى النحوية حيث أدخلناها (وذلك تبعاً لما تكونه الصفة هل هي نعت أم هي خبر، وحينئذ سيكون لها أثر مختلف على كلمات الاسم التي يصفها (انظر في الأعلى مثل «بطيء»، حيث يصف «التحسين»). ويتضمن معنى الجملة حينئذ، وربما يتضمن فقط، تعيين طاقاته الحجاجية.

■ J. -C. Anscombre et O. Ducrot développent leur théorie depuis 1973. Leurs premiers résultats sont réunis dans L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, et les premières étapes de leur recherche théorique sont présentées dans "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986.-Pour un état plus récent, voir les articles qu'ils ont publiés dans le recueil de C. Plantin, Lieux communs, topoï, stéréotypes, Paris, 1994. - Les mêmes idées de base sont élaborées dans un cadre différent par P.Y. Raccah, "Modelling argumentation and modelling with argumentation", Argumentation, 1990, vol. 4. nº2. - Un ensemble de recherches empiriques et théoriques nouvelles est rassemblé dans le nº24 du Journal of Pragmatics, juillet 1995 (cf., notamment, l'article de M. Carel sur pourtant et l'exception), et dans Théorie des topoï (J. -C. Anscombre ed.), Paris, 1995.

3 - استدلال

(ملاحظة: سنستعمل حتى نهاية هذا الفصل التواضع الاصطلاحي التالي: إننا سنسمي «عبارة» كل مقطع من الخطاب، يظهر في وضع محدد، وفي لحظة ومكان معينين. وأما المصطلح «جملة»، فإنه سيشر إلى الكينونة اللسانية المجردة التي تنجزها العبارة. وكذا فإنه إذا كان المقطع «il pleut - إنها تمطر» يوجد في نصين مختلفين، أو في مكانين مختلفين من النص نفسه، فسنقول ثمة عباراتان تنتميان إلى الجملة نفسها).

يعد تكرار الصدارة، والربط، والمحاجة علاقات داخلية للخطاب، بينما يضع الاستدلال والجملة المفسرة العبارة في علاقة مع عبارة أخرى لا تنتمي بالضرورة إلى الخطاب نفسه. وإننا لنقول إن العبارة (C) يستدل عليها من العبارة (A) إذا كان نظرنا إلى (A) بوصفها حقيقة يفضي، بشكل مستقل عن أية معرفة بالعالم، إلى قبول (C) أيضاً (يمكن لنقطة انطلاق الاستدلال أن تكون مكونة من تعددية من العبارات، ولكننا، بغية

التبسيط، ندع جانباً هذه الحالة التي لا تطرح قضايا خاصة فيما يتعلق بالأسئلة المثارة هنا).

ملاحظة: إننا نرد في بعض الأحيان الحركات الاستدلالية التي تستدعي تدخل معارف خاصة حول العالم (تسمى استدلالات سياقية)، إلى استدلالات بالمعنى المحدد في الأعلى. وبكل تأكيد، فإننا لكي نمر من «جان محموم» إلى «جان مريض»، فإنه يجب الاستناد إلى معرفة تجريبية تربط بين الحمى والمرض. ولكن، إذا دمجنا هذه المعرفة في الاستدلال، بوصفها مقدمة منطقية إضافية، فإن هذه المقدمة ستصبح استدلالاً أصلياً، ومستقلاً عن كل معرفة بالواقع. وبما إن هذا الرابط ليس مطلقاً ولكنه متكرر فقط، فإننا نقول هو نموذج خاص من الاستدلال، «الاستدلال المحتمل».

وبما إنه مقبول أن يكون وصف اللغة هو وصف الجملة التي نستطيع بناءها في هذه اللغة، فإن القضية تطرح لمعرفة إذا كان يجب علينا، في هذا الوصف، أن نشير إلى الاستدلالات التي تعد عبارات الجمل معرضة لها. وثمة جوابان محتملان:

أ) بالنسبة إلى «المنطقية»، فإن تعيين الاستدلالات يعد جزءاً أصيلاً من الوصف الدلالي للجمل (تعد المنطقية جذرية إذا فكرنا أن هذا التعيين يشكل كلية الوصف، كما يعد معتدلاً إذا قبلنا أن دلاليات الجمل تتضمن خواص أخرى أيضاً). ويستند الموقف الرئيس لهذا التبرير إلى تحديد الاستدلال نفسه. وبما إن من المفروض أن يكون هذا التحديد مستقلاً عن كل تحديد تجريبي حول العالم، فإننا لا نرى له أي أساس آخر ممكن غير معنى العبارة، أي المعنى الذي يجب عليه نفسه أن تحدده الدلالة الذاتية للجملة. وهكذا، فإن كل عبارة من عبارات الجملة، ولتكن «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفاعي»، تضطرنا إلى الاستدلال بـ «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفاعي». وإن هذا ليكون سواء وجدت أفاع أم لم توجد في العالم، ومهما كانت طريقتها في الإنتاج. فإلى ماذا نعزو هذه الضرورة، إن لم يكن ذلك إلى البنية اللسانية للجمل المعنية، أي إلى معنى كلمة «بعض» عندما تكون مدمجة في المسند إليه للجملة «مسند إليه + فعل الكينونة + مسند»؟ وإن عدم قبول هذا الاستدلال ليعني عدم فهم معنى الكلمات التي تتداخل فيها. أو أيضاً: إننا نستطيع، في الفرنسية، أن نستدل بـ «قد أنتهي من عملي يوم السبت» على «قد أنتهي (بالأحرى) من عملي يوم الأحد»، بينما لا نستطيع أن نستدل بـ «سأنتهي من عملي يوم الأحد» على «سأنتهي من عملي يوم السبت». فهل نستطيع أن نفسر هذا التباين الاستدلالي بشكل آخر غير المعنى المختلف للأزمنة الفعلية الفرنسية مثل: صيغة المستقبل التام وصيغة المستقبل البسيط؟ وانطلاقاً من هنا، فإننا نمر بسهولة إلى الفكرة التي تقول تعد البنية الدلالية للغات، جزئياً على الأقل، ذات نظام منطقي: إنها تشكل، كما يقول التشومسكيون، «شكلاً منطقياً». وبالفعل، فإن المنطقيين يبنون ألسنة تستجيب فقط، ولكنها

تستجيب تماماً، للمطلب التالي: مادام الأمر يتعلق بصيغة من صيغ هذا اللسان، فإننا نستطيع أن نحسب، بوساطة الضوابط الظاهرة، كل الاستدلالات الممكنة انطلاقاً منها. ويعد الميل كبيراً كي نقول إن اللسان الذي تكون هذه طبيعته (حتى ولو كان يجب عليه أن يكون أكثر تعقيداً من تلك التي يبنيها المنطقيون حالياً) ليشكل البنية الدلالية للغات الطبيعية، أو إنه يشكل، على الأقل، مستوى من مستويات هذه البنية: إن وصف معنى جملة ما ليتطلب، والحال كذلك، أن نجد له صيغة مناسبة في مثل هذا اللسان.

تتضمن معظم الجمل في لغة ما ضمائر إشارية مثل: «je - أنا، tu - أنت، ici - هنا»، والتي يتعلق مرجعها بالمقام ولا يكون إذن متطابقاً بالنسبة إلى كل العبارات في الجملة نفسها. وإن هذا الأمر ليطرح مشكلة صعبة بالنسبة إلى المنطقيين. وبدقة كاملة، بالفعل، فإننا لا نستطيع أن نقبل استدلالاً بين كل عبارة «بول وجان هما هنا» وكل عبارة «بول يكون هنا»: يجب أيضاً أن تظهر هذه العبارات في مقامات تعطي المرجع نفسه وتحيل إلى «هنا» (وكذلك إلى بول) - وهذا ليس هو الحال إذا كان الواحد قد قاله متكلم باريسي، والثاني قد قاله مراسله الهاتفي في مرسيليا. ولكي يتجاوز المرء هذه العقبة يجب عليه، في وصف الجمل نفسه، وهو الوصف الذي يُفترض أن يكشف عن الاستدلالات بين العبارات، أن يدخل العديد من الاشتراطات إلى نموذج المقام الذي يعبر فيه عن الجمل. ونجد، في هذا المثل، أنها بسيطة الصياغة نسبياً، ولكنها تستطيع أن تكون معقدة (انظر في الأعلى الحالة التي تتدخل فيها أيام الأسبوع: يجب حينئذ أن نشترط على جمل اللغة أن تكون في الأسبوع نفسه).

أ) نستطيع أن نتقدم بأطروحة تقول (مثل معظم اللسانيين الذي ينتمون إلى سوسير، ومثل كثير من فلاسفة مدرسة أوكسفورد) إن العوامل المحددة للخواص الاستدلالية لعبارة من العبارات لها علاقة جد رخوة مع تنظيمها اللساني. وستتمثل الحجة الأولى في أننا لم نستطع بعد إقامة تناظر، كلمة بكلمة، مع كلمات اللغة التي تطلق هذه الاستدلالات، للرموز المنطقية التي تمتلك الخواص نفسها. وهكذا، فإن أي نسق منطقي مبني حالياً لا يتملك رمزاً وحيداً له الخواص الاستدلالية التي تمتلكها الوحدة البنيوية الفرنسية (si) في مختلف استعمالاتها، والتي ليس لها في معظم الأحيان أي علاقة مع تعبير الشرط. ويجب علينا إذن أن نشرك مع الوحدة البنيوية الفرنسية (si) عدداً مختلفاً من المفاهيم المنطقية. ولقد يعني هذا أن تسجيل جملة فرنسية تتضمن (si)، بلسان منطقي، لا يشكل إذن، في أحسن الأحوال، سوى تفسير جملي. وإنه لن يقوى على تمثيل بنية الجملة المسجلة، لأن ما يميز هذه الجملة تحديداً هو أنها تحتوي على الوحدة البنيوية نفسها (si)، مثلها في ذلك مثل الجمل الأخرى حيث تكون هذه الأداة مترجمة فيها عن طريق رمز منطقي آخر.

تتناسب الحجة السابقة فقط مع الأنساق المنطقية المبنية حالياً. وإن المنطقيين ليستطيعون أن يعترضوا عليها إذن بأنهم يبنون أنساقاً جديدة من غير توقف. وثمة حجة أصولية أكثر هي أن الاستدلالات التي أنجزت فعلاً انطلاقاً من العبارات هي ما لا يستطيع أي نسق متماسك أن يكشف عنها. وهكذا، فإن (1) «كل أصدقاء جان قد جاؤوا» ترغم على الاستنتاج، بالأحرى، أن (2) «بعض أصدقاء جان قد جاؤوا». ومادام هذا هكذا، فإنه لأمر معتاد أن نستدل بـ (2) على (3) «بعض أصدقاء جان لم يأتوا». وإن نسقاً يريد أن يجمع هذين الاستدلاليين ليضطرنا إذن إلى قبول استدلال من (1) على (3)، وهذا أمر متهافت. وكما هو أكيد، فإن للمنطقيين رداً. فالمرور، بالنسبة إليهم من (2) إلى (3) لا يمثل استدلالاً أصلياً. فهو لا يتأسس على الواقعة التي تعبر عنها (2) حول ما تقوله (2)، ولكن حول الشروط التي تفضي إلى اختيار التعبير بـ (2). فإذا قلت إن «بعض» الأصدقاء قد جاؤوا، فذلك لأني أعلم أن آخرين لم يأتوا، وإلا يكن ذلك، فإني سأقول ليس (2)، ولكن «كل أصدقاء جان قد جاؤوا». وبقول آخر، فإن (3) لم يستدل عليها بـ(2)، ولكن من التعبير بـ (2): ليس هذا استخلاصاً، ولكنه تضمين لـ(2). ونحن لا نستطيع لا أن نثبت ولا أن ندحض هذا التمييز للتضمين وللاستخلاص. وما يجب أن نلاحظه هو أنه الثمن الذي يجب دفعه من أجل بناء نسق منطقي، مهما كان، ويبحث لكي ينظم الاستدلالات المنجزة انطلاقاً من عبارات اللغة. ومن هنا، يجب علينا أن نستخلص أن هذا البناء ليس تمثيلاً لمعطى ملاحظ مباشرة: إنه يتطلب، منذ البداية، رؤية لوقائع اللسان، ولا يمكنه إذن منع رؤية أخرى، أكثر توحيداً، ترفض على نفسها أن تُدخل في هذه الوقائع التفرع الثنائي الضروري لكل نظرية في الاستدلال اللغوي.

ويمكن للمرء أيضاً أن يكون جذرياً أكثر في نقد النزعة المنطقية، وأن يشك في أن تكون ظاهرة الاستدلال ملائمة لسانياً. والسبب لأن مفهوم الاستدلال يتأسس على مفهوم الحقيقة: فالقول إن (C) يستدل عليها بـ (A)، هو أن نقول إن (C) تفترض أن للعبارات شروطاً للحقيقة. ويجب، بعد ذلك، لكي يتم الكشف عن الاستدلال على مستوى الجمل، وصفها أيضاً بوساطة شروط الحقيقة. وإن هذا ليكون بتحديد ما يجب على العالم أن يكون لكي تستطيع عبارات الجمل أن تعد عبارات حقيقة. بيد أن هذا يبدو اصطناعياً بالنسبة إلى معظم الجمل. ولقد كان هذا أولاً بسبب عدم التحديد المتعلق عموماً بمعنى الكلمات: هل يوجد حد انطلاقاً منه يجب على الشيء أن يعد بوصفه «غالباً»، وتحت هذا الحد لا يعد كذلك؟ ويبدو بشكل جذري أكثر أن عدداً من الكلمات، بل جميعها، تستخدم بشكل أقل لقول ما هي الأشياء مما تستخدَم للسماح بتأسيس خطاب معين بخصوصها. وهذا يبدو هو الحال، بشكل بدهي تقريباً، بالنسبة إلى الصفات التثمينية (انظر: جيد)، التي لا تصف

الأشياء، ولكنها تبرر بالأحرى المواقف، الإيجابية أو السلبية، التي نستطيع أن نتبناها إزاء هذه الأشياء. وحتى الكلمة التي تبدو ظاهرياً أكثر موضوعية، مثل الفعل «اشتغل»، فإنه يبدو من الصعب وصفها بوساطة شروطها عن الحقيقة. فماذا كان يجب على جان أن يفعل لكي نستطيع أن نقول، أو أن ننكر، إنه عمل؟ وعلى العكس من هذا، فإنه لمن الواضح أن هذا الفعل يطلق بعض إمكانات متابعة التسلسل الحجاجي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الاعتقاد بالاستدلالات لن يكون حينئذ سوى تنكير، وتبرير بعد كل شيء، للحجة. فكيف نصنع قاعدة لوصف دلالي للغة؟

ملاحظة:

1- إن تبني الموقف الثاني ليعني رفض تمثيل معنى الجملة عن طريق صياغة نسق منطقي، مهما كان تكلف هذا النسق (إننا لنفهم من هذا صيغة تكون وظيفتها الوحيدة هي استعمالها في حساب الإمكانات اللاستدلالية). ولكن هذا يترك إمكانية صياغة العلاقات الدلالية مفتوحة، وهذا يعني أنه من أجل تمثيلها يجب بناء هذا الشيء الرياضي الخاص والمتمثل في نسق شكلي. والسبب لأنه إذا كان حقيقياً أن هذه العلاقات لا تختزل إلى الاستدلال، فإنه لمن المؤكد أيضاً أن نسقاً شكلياً يستطيع تمثيل شيء آخر غير الاستدلال.

2- ونستطيع، من جهة أخرى، أن نطلب من اللساني، إذ يضع وصفاً للجمل، أن لا يجعل هذا الوصف استعمالها الظاهر في المحاججات غير مفهوم. وبقول آخر، فإنه مع قبولنا بأن الضوابط المكونة لدلالة لغة ما ليست ضوابط استدلالية، فإنه يجب أن نفهم لماذا نجد عند المتكلمين غالباً شعوراً بأنهم يباشرون الاستدلال في الاستعمال العادي.

3-وأخيراً، فإنه لمن المضيء غالباً أن نقارن الوحدات البنيوية للغة ما والمفاهيم المتناسبة التي يبنيها المنطقيون، مثل الـ si الفرنسية ومختلف الالتزامات المحددة في الحساب المنطقي. ويمكن لهذه المقابلة أن تفيد، بالتباين، في استخلاص خصوصيات المتصورات اللسانية (تسمح مقارنة لغتين طبيعيتين بإدراك أفضل لكل واحدة منهما). وإنه لمن المفيد أيضاً، ابتغاء دراسة نص فيه زعم برهاني، أن نبني استدلالاً منطقياً ينطلق من مقدمة كبرى ويصل إلى استخلاص متساوق. وهنا أيضاً، يمكن للتباين أن يكون كاشفاً.

■ حول العلاقات بين المنطق واللسان، انظر:

Sur les rapports entre logique et langage, voir les n°2 (juin 1966) et 29 (mars 73) de Langages. -Le programme logiciste est présenté sans concessions dans un article de Y. Bar-Hillel. "Syntaxe logique et sémantique", traduit dans le n°2, où il est accompagné d'une réponse de Chomsky. R. Montague a tenté de réaliser systématiquement ce programme, en adaptant des systèmes logiques complexes, notamment la logique intentionnelle. Ses principaux atricles sont rassemblés dans Formal Philosophy, New Haven, Londres, 1976. Deux présentations de ses idées en

français: M. Chambreuil et J.-C. Pariente, Langue naturelle et logique, Berne, 1990; M. Galmiche, Sémantique linguistique et logique, Paris, 1991. -Parmi de nombreuses tentatives de même orientation: E.L. Keenan et L.M. Faltz, Boolean Semantics for Natural Languages, Dordrecht, 1985; R. Zuber, Implications sémantiques dans les langues naturelles, Paris, 1989; LTF Gamut [nom d'un collectif de chercheurs], Logic, Language and Meaning, Chicago, 1991. -Beaucoup moins techniques de point de vue logique sont les recherches de R. Martin qui veut intégrer dans une sémantique fondée sur la notion de vérité des analyses linguistiques menées dans l'esprit de G. Guillaume: Inférence, antonymie et paraphrase, Paris, 1976, et Pour une logique du sens, Paris, 1983.

حول مفهوم الاستدلال السياقي واستعماله في الوصف اللساني، انظر:

J. Jayez, L'Inférence en langue naturelle, Paris, Londers, Lausanne,. 1988. D. Sperber et D. Wilson fondent sur cette notin toute leur théorie de l'interprétation, dite théorie de la pertinence [773 s.].

4 – المضمرات والتضمينات

يشير كل واحد من هذين المفهومين إلى نتائج نستطيع أن نستخلصها من أن المتكلم كان قد تلفظ بجملة، ولكنهما لا يتركان نفسيهما تستخلصان من الجملة ذاتها. فإذا أعرتموني سيارتكم وأنا أعلن لكم «بعجت الصدَّام» ، فإنكم ستميلون إلى الاستخلاص بأنني، بالإضافة أيضاً، لم أكسر المحرك، هذا على الرغم من أن لا شيء مما استخدم في «الجملة»، لا يبرر هذا التشاؤم.

إن ديكرو الذي يستخدم مصطلح «المضمر»، يفسر هذا النموذج من العلاقة باستدلال يصنعه المتلقي، ويتنبؤ به المتكلم، وذلك انطلاقاً من هذا الحدث الخاص الذي يكوِّن التعبير بالجملة. وسيسوس الجملة في هذه الحالة، ضرب من الأدبيات اللغوية، ومجموعة من قوانين الخطاب التي من المفترض أن يحترمها المتخاطبون (لقد كان المقصود في المثل السابق هو «قانون الاستيعاب» وإنه ليأمر أن يعطي، حول الموضوع الذي نتكلم عنه، معلومات هي أكثر مما في حوزتنا قوة. إنها تلك التي من المفترض أن تهم المتلقي أكثر: إذا كلمناه عن مأساة سيارته، فيجب أن نشير إلى كل الأضرار التي حدثت، وعلى كل حال تلك الأضرار التي تهمة أكثر). ولكي يؤول المتلقي العبارة، فإنه يميل إلى افتراض أن المتكلم قد احترم هذه القوانين. وإنه ليستنتج إذن من التعبير الذي كان موضوعه كل المعلومات التي تضمنها هذا الاحترام (هنا، لا يوجد ضرر كبير). وإن هذه المعلومات، التي تسمى مضمرة، لتستطيع على كل حال أن تكون هي نفس تلك التي كان المتكلم ينوي أن يعطيها في شكل غير مباشر من أشكال الخطاب. وإننا نشير حينئذ إلى الندب في الصدَّام

وذلك لكي نُعلم بأن لا شيء أكثر إزعاجاً قد حدث.

وأما غريس فهو، فيما يخصه، يؤسس هذا النموذج من التأثير الاستدلالي، ليس على الأدبيات الخاصة، ولكن على الضرورات نفسها للتبادل المعلوماتي. وإنه لينطلق من الفكرة التي تقول إن اللسان، إذا ما اختزل إلى مضمونه الواضح، فإنه يكون غير قادر على الإخبار. وإنه لا يأخذ هذه القدرة إلا إذا افترض المخاطبون أن كل واحد منهم يرغب، من خلال المحادثة، أن يُخبِرَ أو أن يُخبَرَ (وهذا هو مبدأ التعاون). ويفضي هذا الافتراض العام إلى افتراض أن الكلام يحترم عدداً معيناً من الحقائق العامة المتفق عليها. وإن غريس ليميز اثنتي عشرة حقيقة من هذا النوع. وإنها لتذكر بعددها وتصنيفها، بفئات كانت الإثناعشر. وإن مزحة الفيلسوف هذه كانت موجهة بالفعل لتسجيل أنها تؤدي دوراً مماثلاً للفئات الكانتية. فكما كان الأمر بالنسبة إلى تلك، فإن الشروط التي تجعل من الممكن تكوين تجربة انطلاقاً من معطى محسوس بسيط، فإن المبادئ العامة هي الشروط التي تسمح للتواصل المعلوماتي أن يكون قادراً على إنشاء نفسه انطلاقاً من اللسان. وثمة مثل واضح للمبادئ العامة هو مثل «الصدق». إذا كان ضرورياً طرح سؤال من أجل الحصول على معلومة (كم الساعة؟)، وإذا كنا نستطيع أن نستخلص معلومة من الإجابة (الساعة الثامنة)، فذلك لأن المتخاطبين يفترضون الصدق ببعضهم. وإلا يكن ذلك، فإنه لا يمكن تصور النشاط المعلوماتي. وكذلك، فإن مطلب الاستيعاب، الذي يكوِّن حقائق عامة للكثرة عند غريس، ليستجيب إلى الوظيفة نفسها. وإنه لمن غير الممكن، نظراً للسمة المحدودة للخطاب، أن نقول كل ما يمكننا قوله حول الموضوع الذي نتكلم عنه. ويجب إذن، لكي يشبع القول الحاجات المعلوماتية للمتلقي، أن نفترض بأنه يشير، من بين كل ما كان يمكن أن نقوله، إلى ما كان يمثل أهمية أكبر في قوله. وإلا يكن ذلك، فإنه لا يفيد في شيء، وذلك لأننا نستطيع دائماً أن نسأل أنفسنا فيما إذا لم يكن يخفي معلومة أكثر أهمية، تلغي المؤثرات. ويعطي غريس اسم «المضمنات التواضعية» للقضايا التي يجب أن تكون حقيقية، وذلك لكي تحترم الحقائق العامة (نجد، في مثلينا الأخيرين، أن المضمنات هي {يعتقد المتكلم فعلاً بأن الساعة هي الثامنة}، وأن {السيارة قد ضُرِبَ صدّامها فقط}). وكما هي الحال بالنسبة إلى المضمرات، فإن المضمنات تستطيع أن تكوِّن موضوع التواصل نفسه. فنحن نستطيع أن نقول: «الساعة الثامنة» بهدف وحيد نتغيا فيه أن نُعلم بأننا نَعلم.

يعد مفهوما المضمر والضمني جوهريين بالنسبة إلى تكوُّن علم دلالة لساني. وإنهما ليكونان نسقيين بدرجة قليلة. إذ من الواضح فعلاً أن الجملة نفسها تستطيع، عندما تكون ملفوظة، أن تنقل تقريباً أي مضمون من المضامين. فإذا كنا نرغب إذن أن نعزوا لجمل اللغة قيمة دلالية تكون هي النواة، ويجري عليها الحساب انطلاقاً من البنية النحوية لهذه

الجملة، يجب الإغضاء عن عدد كبير من التعليمات التي تفصح عنها هذه العبارات. وهكذا، فإننا في علم دلالة العبارات، نقوم بفصل ما تقول بفضل الجملة المستخدمة، وما تبلّغ بفضل القوانين أو الحقائق العامة التي تسوس الكلام. ويقف الحساب الدلالي حينئذ عند حد تحديد القول، ويترك تحديد ما هو مبلّغ عنه عرضياً لبحث لاحق، حيث تتدخل قيود ليست تبعاً لهذه اللغة الخاصة أو تلك. وإنه من غير فصل من هذا النوع، فلن يبدو أي علم دلالة لساني قابلاً للتحقيق. ويبقى أن يُعرف أين توضع الحدود. وماهي المؤثرات الدلالية التي نستبعدها عن اللغة لكي ننسبها إلى المحادثة؟ ثمة اختيارات عديدة ممكنة، وتبعاً لهذا الذي نتفذه، فإننا سنحظى بصورة عن اللغة مختلفة تماماً. وهكذا يصل أصحاب العقيدة المنطقية إلى تحديد لغة قريبة من الحسابات التي يبنيها المنطقيون، وذلك بإيكال إلى دراسات المحادثات تفسير كل ما يخرج عن نموذجهم. وأما البرهانيون فسيميلون إلى اختزال منطقة المحادثة، وسيعقدون وصف المعنى اللساني - من غير أن يخرجوا بالأحرى عن نطاق ضرورة رمي خارج اللغة بعض المؤثرات التي تعد العبارات أهلاً لها من غير ريب. وسيظهر نموذج الاستعمال الذي نقيمه لمبادئ المحادثة حينئذ بوصفه محدداً، في الفراغ، للتصور الذي نملكه عن اللغة.

ملاحظة: يتكلم غريس، إلى جانب تضمينات المحادثة، عن «التضمينات التواضعية». وإنه ليعين بهذا تلوينات المعنى المستحيلة على الترجمة بمصطلحات الصواب والخطأ، والتي تعد غريبة إذن على المنطق الكلاسيكي، ولكنها مرتبطة مع ذلك بالكلمات نفسها. والمثل الذي نضربه على ذلك هو أن الجملة X وحتى Y تقدم Y بوصفها مفاجئة أكثر من X، وأن X ولكن Y أيضاً تُدخل ضرباً من التعارض بين X وY. وبما إن أي نشاط استنتاجي لا يعد مسؤولاً عن هذه المؤثرات، المسجلة في اللغة، فإننا لا نفهم جيداً أن تسمى «تضمينات». ويبدو السبب الوحيد لذلك هو أن تضمينات المحادثة تُستعمل لعزل نواة منطقية للمعنى، وأن تضمينات المحادثة تعد ضرورية لإنهاء هذه المهمة. وما يعود بنا إلى تحديد التضمينات عموماً، ليس الآلية التي تستخدمها، ولكن الوظيفة التي نعزوها إليها في الوصف اللساني.

■ O. Ducrot présente les sous-entendus dans des articles de 1969 et 1977, repris comme chap. 1 et 2 de Le Dire et le dit, Paris, 1984. -H.P. Grice a introduit la notion d'implicature dans des conférences de 1967, publiées en 1975 sous le titre "Logic and conversation", et traduites en français dans Communications, nº30, 1979. -D. Wilson et D. Sperber mettent en rapport implicature et inférence dans le cadre de leur théorie de la pertinence: "Inference and implicature", dans C. Travis (ed.), Meaning and Interpretation, Oxford 1986.

5 - الجملة المفسرة

يتطلب فهم العبارة أن نقيم لها تناسباً مع عبارات أخرى تحقق جملاً مختلفة، ولكنها، في المقام نفسه، تقول «الشيء نفسه». وهكذا، فإن الأستاذ لكي يتحقق من أنه فُهم، فإنه يسأل طلابه أن يعيدوا «بكلمات أخرى» ما قاله. وتهم هذه العلاقة للجملة المفسرة بين العبارات اللساني، وذلك بما إننا نمتد بها إلى الجمل. فالجملة تكون جملة مفسرة لأخرى إذا كانت كل عبارات الجملة الثانية (أو معظمها) تترك نفسها لكي تفسرها عبارات من الجملة الأولى.

وتبعاً لبعض اللسانيين الأمريكيين الذين يرتبطون بهاريس، فإن وصف اللغة يتضمن بناء لوغاريتم للجملة المفسرة بوصفه جزءاً أساسياً، أي يتضمن بناء إجراء آلي، وحسابي، يسمح بالتنبؤ، بالنسبة إلى كل جملة، بمجموع جملها المفسرة الممكنة. وإنهم ليفكرون أيضاً أن لوغاريتم الترجمة هذا يستطيع أن يمتلك بنية رياضية أكثر بساطة من لوغاريتم توليد الجمل الذي يكوِّن القواعد التوليدية.

■ حول هذا المتصور للوصف اللساني، انظر:

H. Hiz, "The role of paraphrase in grammar", Monograph Series in Languages and Linguistics, nº17, 1964, p. 97-104; "Aletheic semantic theory", The Philosophical Forum, 1969, p. 438-451.

ثمة عقبة أساسية لهذا المتصور تأتي من مفهوم الجملة المفسرة نفسه، ومن التعادل الدلالي الذي يصعب تحديده.

أ) يمكننا أن نستند إلى حكم المتكلمين. ولحسن الحظ أن هؤلاء لم يتعاملوا قط مع الجمل، ولكن مع العبارات فقط. ولكي نقر بأن الجلة (1ج) هي جملة مفسرة لـ(2ج)، يجب إذن أن نسأل المتكلمين إذا كان، بالنسبة إليهم، لكل عبارة من عبارات (2ج) تعادلاً دلالياً يتمثل في عبارة من عبارات (1ج). ولكن بما إن الجملتين المختلفتين تحملان دائماً ألواناً مختلفة من المعنى، فإننا نوشك بقوة أن لا نجد زوجاً من الجمل يشبع استبياناً مطلاباً كهذا.

ب) ويمكننا أن نلجأ أيضاً إلى مفهوم شروط الحقيقة. وبما إنه مقبول أن تحدد معنى الجملة شروط الحقيقة لعباراتها (كما يحدد معنى الكلمة، تبعاً لفريجه، بعض المراجع التي يستطيع أن يشير إليها)، فسنقول إن (1ج) و(2ج) تعدان الواحدة بالنسبة إلى الأخرى جملتين مفسرتين إذا كان، وفقط إذا كان لعباراتهما، في مقام ما من الخطاب، شروط الحقيقة نفسها، وإذا كانت أية عبارة لا تستطيع أن تكون حقيقية من غير الأخرى. ويعد هذا التحديد قليل الأهمية بالنسبة إلى الوصف اللساني. فهو يرغمنا أن ننظر إلى الجمل

الضرورية منطقياً بوصفها مترادفة (2+2=4، وهذه هي نظرية غودل البرهانية، أي تحصيل حاصل)، والسبب لأن كل عباراتهما تعد عبارات حقيقية. وكذلك الحال بالنسبة إلى العبارات المتناقضة (والتي ليست دائماً حقيقية). وستكون من جملة المترادف أيضاً العبارات المختلفة فقط في التعبير المستعمل للإشارة إلى كائن واحد، مثل: «إن مؤلف بيرينيك لا يحتقر الكوميديا»، و«إن مؤلف البليدور لا يحتقر الكوميديا». ومادام الأمر كذلك، فإن الأولى تفهم كأنها تقول: «... لا يحتقر بالأحرى...»، بينما تفهم الثانية وكأنها تقول: «... لا يحتقر إذن ...»: لا يمكن للمحاجة الداخلية للعبارة إذن أن تؤخذ بالحسبان في تعريف الجملة المفسرة المؤسسة على شروط الحقيقة.

ونستطيع أن نطرح الشرط الإضافي التالي، تعزيزاً لمتطلبات التعريف السابق: لدينا جملتان خاصتان هما (1ج) و(2ج). وسنسمي (ج) الجملة المعقدة التي تتضمن (1ج) بوصفها مكوناً، و(وج)، والجملة (ج) حيث نستبدل (1ج) بـ (2ج). ولكي تكون (1ج) و(2ج) مترادفتين، يجب أن تمتلك عبارات (ج) وعبارات (وج) شروط الحقيقة نفسها، وذلك مهما كانت الجملة (ج). وبقول آخر، فإن (1ج) و(2ج) تقبلان التبادل. ويسمح هذا التعريف بتجنب مصاعب الجملة السابقة. ولنأخذ «2+2=4» بالنسبة إلى (1ج) وصيغة النظرية البرهانية المعقدة بالنسبة إلى (2ج)، و«جان يعلم أن 2+2=4» بالنسبة إلى (ج)، والجملة (ج) بالنسبة إلى (وج) حيث استبدلنا (1ج) بـ (2ج). وتستطيع عبارة من عبارات (ج) أن تكون حقيقية بينما تكون عبارة من عبارات (وج) خطأ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثل المتعلق براسين (إن ما يقصي الترادف، في مثل هذه الحالة، لن يكون الفارق البرهاني الذي أشرنا إليه، ولكن أن يستطيع متكلمون مختلفون امتلاك معارف مختلفة حول راسين. ومادام الحال كذلك، فليس هذا هو المهم بالنسبة إلى اللساني).

ج) ويمكننا أن نجعل من الجملة المفسرة استعمالاً محلياً، فنحدد وجه المعنى الذي نقرر أن نجعل منه تجريداً، وذلك لكي نقيم الترادف. وهكذا، فإننا إذا جردنا التبئير وتعارض الموضوع – القول، فإننا نستطيع أن نعد الجمل التالية جملاً تفسيرية: «لقد جاء جان»، «جان، إنه جاء»، «جان، هو، إنه جاء»، «إن جاء هو الذي قد جاء»، «إن الذي قد جاء، هو جان». ويمكن لمثل هذا الشكل من الإجراء أن يكون مفيداً لدراسة الوجه الذي نجرده، وذلك بإظهار تحققاته الممكنة المختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسة العلاقات البرهانية. فنحن نستطيع أن نهملها بداية، وأن نعلن الجمل التالية مترادفة: «أكلت قليلاً» و«أكلت ما قل»، «الساعة الثامنة» و«إنها الساعة الثامنة»، «التحسن بطيء» و«ويوجد تحسن بطيء». ثم نقرر، في مرحلة ثانية، أن نأخذها بعين الاهتمام: لن تكون الجملتان الأخيرتان جملتين تفسيريتين، بينما ستبقى الجملتان التاليتان ظاهرة مهمة: «التحسن سريع» و«يوجد

تحسن سريع». ويكمن الخطر بالنسبة إلى من يمارس هذا المنهج، في كونه يفترض مسبقاً استقلالاً بين الوجوه الدلالية التي نجردها (والتي ننوعها إذن)، والوجوه التي تشكل الثابت في المعالجة. وإننا لنغامر حينئذ بالاعتقاد أننا بينا هذا الاستقلال، بينما نحن جعلناه بدهياً بالنسبة إلى حاجات بحث خالص.

■ حول القضايا المنطقية والفلسفية للترادف، انظر:

W.V. Quine, From a Logical Point of View, Cambridge (Mass.), 1953. -Sur l'utilisation des relations paraphrastiques en linguistique: C. Fuchs, La Paraphrase, Paris, 1982, et C. Fuchs (ed.), L'Ambiguïté et la paraphrase, Caen, 1988. Sur les possibilités, conditions et limites de la traduction, paraphrase dans unc autre langue, nombreux renseignements et bibliographie dans R. Larose, Théories contemporaines de la traduction, Québec, 1989.

الصورة

FIGURE

لقد وضعت البلاغة تحت مصطلح «الصورة» وحتى القرن الماضي، مجموعة من الظواهر النحوية، والتداولية، والدلالية، والأسلوبية المتنوعة، والتي لم تصل من أجلها على الإطلاق إلى اقتراح إطار متماسك، وثابت، وشامل بما فيه الكفاية. وإن التنوع الهائل للأعمال الحديثة، والعديدة جداً، في الأسلوبية، والشعرية، ونظرية الأدب، واللسانيات، والفلسفة، والتي تحتفظ بالمفهوم لقاء توسعه ومراجعته مراجعة نقدية فذة (ولكنه قاوم مسبقاً استعمالاته المتعاقبة في البلاغة القديمة، وفي المجاز المسيحي، أو في القواعد الفلسفية . . .) ستؤكد، من وجهة النظر هذه، الشكوك حول إمكانية اختزال «كل الصور . . . إلى مبدأ واحد» (ت. تودوروف، 1972).

وتبدو المثابرة والسمة التوحيدية للمصطلح منسوبتين إلى فكرة الشكل التي ترتبط بها. و"Skhèma"، هي واحدة من الكلمات الإغريقية للشكل الذي يستطيع أن يطبق على الإيماء، وعلى وضع الجسم، وعلى الهيئة، وعلى صور الرقص، والهندسة، والنحو، والبلاغة. وإنه لينتج عن هذا أن الصورة «هي الشكل مهما يكن، وإنه ليكون معطى للتعبير عن فكرة، تماماً كما للأجسام طريقة في الكينونة» (Quintilien, Institution oratoir, IX,1,10). وتستمر مثل هذه المقاربة في القواعد الفلسفية للقرن الثامن عشر، وتوجد أيضاً في التعريفات المعاصرة للصورة مثل «الشكل اللساني المعزول، أو المقدَّم على الأقل، والذي يؤدي دوراً محدداً في لحظة الخطاب الذي تدخل فيه» (M.A. Moret 1982). وتسمح هذه الخصوصية الشكلية للصورة بمعارضة كل واحدة منها مع كل الصور الأخرى، ولقد قررت المتصور التصنيفي الذي تبنته التقاليد البلاغية.

ولقد كان من ممكن البلاغة أن تختار بين متصورين للصورة: إما أن تكون الصورة هي «الشكل، أياً كان، المعطى للتعبير عن فكرة» (ويتضمن حينئذ كل خطاب صورة)، وإما أن تكون «تغيراً معقولاً للمعنى أو للسان إزاء الطريقة العادية والبسيطة في التعبير»: إذا كان

الحال كذلك، فيجب أن نفهم من المصطلحين ترسيمة وصورة «التغير في السياق الشعري أو الخطبة لشكل من التعبير البسيط والواضح» (Quintilien, I.O., IX, 1, 11-13). ولقد كان هذا الطريق الثاني هو المفضل خلال زمن طويل. وحتى لو كان مقبولاً أن الكلام العادي لا يجهل الصورة (ثمة صور تحدث في يوم السوق في الهال كثيرة . . .)، فإن التوجه التصنيفي للبلاغة يعود إلى بناء نظرية الصورة بوصفها نظرية لمجموعة من العمليات الاستدلالية المفصلة.

1 - علم قوانين التصنيف

لقد أدخلت البلاغة في هيرينيوس التمييز بين الكلمات - مداخلة تتعلق بالتركيب، وبترتيب الكلمات في الجملة أو الجمل في المراحل الزمنية (التكرار، والحذف، والتراتب)- وبين صور الفكر. وفيما بعد، وتبعاً لتأثير الصورة في الكلمة، والجملة، والفترة الزمنية، والنص كله، فسنميز بصورة عامة:

- «صور الكلمات» وصور وظائف الأصوات التي تتصل بالمادة الصوتية للخطاب وبالدال، فهما يتأسسان على تكرار النوعية الصوتية أو الصامتة (كما هو الحال في الجناس الاستهلالي أو التجانس الصوتي، مثل: «Abloi bibelot من الإبطال الصوتي»)، وعلى جزء الكلمة (كما في «التورية»، تكرار الكلمات المتقاربة صوتاً والمختلفة معنى، مثل: "Traduttore, traditore") أو الشفوي (كما في «الجناس الدلالي»، مثل «الأعمال هي الأعمال»). ويجب إضافة الابتكار وكل طرق تشويه الدال: الترخيم الاستهلالي، والجزم (مثل: "vap"، "bifur")، والاشتقاقات، والتكلم بلغة جاويه (مثل "povoète")، و«الكلمات - الحقائب» (مثل "trouducteur"). ولقد استعيرت هذه الأمثلة من عند «ل.ف. سيلين»، إلى آخره.

- «صور البناء» وصور النحو التي تلامس بنية الجملة، وتقيم إجراءها على الاستبدال (كما في «القلب»، مثل: «باكية خلف عربتها فهل تريدون أن تراني!»)، والمؤسس أو غير المؤسس على التماثل (كما في «المقابلة العكسية» مثل: فلسفة البؤس، بؤس الفلسفة)، وعلى الطرح (الحذف، الفصل)، وعلى التكرار (رد العجز على الصدر، تكرار الصدارة، مثل:

"Je pense, Seigneur, à mes heures malheureuses. . . /Je pense, seigneur, à mes heures en allées. . ., B. Candrars).

- «المجازات اللفظية» التي كان كانتيليان هو أول من عزلها بما هي كينونة (I.O., VIII,6)، وهي تتوزع على مجازات لفظية من كلمة واحدة (كناية، استعارة . . .)

ومجازات لفظية من عدة كلمات (التشخيص، المجاز، الإشارة، تلطيف، قطع مفاجئ للكلام، سخرية . . .). ولقد حدد أرسطو الاستعارة من قبل (بوصفها مصطلحاً شاملاً) قائلاً إنها «الانتقال إلى شيء عن طريق اسم يشير إلى شيء آخر» (Poétique 14576). ولقد ظل تعريف المجازات اللفظية إلى فونتانير بوصفها صوراً مع تغير في المعنى، وتحولاً للكلمة خارج فلك متصورها، وإسناد معنى جديد لكلمة معزولة تصوره كل الكتب الوجيزة («نقوم بوضع معنى لكلمة ليس هو المعنى المخصص لها»، دومارسيه).

– صور الفكر التي تشرك بين الخطيب والخطاب وتنصب ليس على الكلمات أو الجمل، ولكن على الخطاب كله (التفات، إحياء، رسم، لوحة، مداولة، تهديد، لعنة . . .).

لا تكف التصنيفات عن التحرك، كما لا يكف عدد الصور عن التغير (فبعض المدونات تعد إلى مئتين وخمسين): تميز المحاولة الأخيرة الكبرى، بغية توحيد الحقل في إطار البلاغة، سبعة أصناف (فونتانييه «صور الخطاب»، 1968). وأما مؤلفو «البلاغة العامة» فلا يعدون سوى أربعة : «الاشتقاق» أو الصور الشكلية، «تغير الجمل» أو الصور النحوية، «تغير المدلول» أو الصور المتضمنة لمعالجة دلالية، «تعقيد المنطق»، وهو مماثل إلى حد ما لصور الفكر القديمة.

وغير هذا التقسيم تبعاً لمستوى الوحدات، فإن البلاغة تجري تصنيفاً وفق النموذج التالي:

– وظيفي: يكون الخطاب مصوراً وموجهاً لإحداث أثر على السامع، ويعد في البلاغة جزءاً من الفصاحة ومن الأسلوب. ويركز البلاغيون على وظائفه الجمالية (مثل الزينة التي تهدف إلى جذب الإعجاب) أو وظائفه البرهانية (بوصفه أداة فعالة بغية الإقناع). وتربط نظرية سيسرون استعمال الخطاب بثلاثة ضروب من الأسلوب (البسيط، والقياسي، والكبير) وهي نفسها تحمل على وظائف الخطاب (الإخبار، والإعجاب، والإثارة): يستلزم الأسلوب البسيط مثلاً تجنب صور الكلمات والتكرار. وقد كان كانتيليان يميز بين أساليب المجاز اللفظي التي تساهم في التعبير عن الفكرة (الاستعارة، المجاز المرسل، الكناية. . .) والأساليب التي تزين الخطاب (المجاز، الأحجية، الإطناب، المبالغة. . .). ويتحدث «س. بيرلمان» عن الدور البرهاني للاستعارة النسبية.

– صرفي: وهو يقوم على عدد قليل من العمليات الأولية. وإنه ليسمح، منذ كانتيليان، بتمييز الصور التي شكلتها الزيادة (تكرار الصدارة، المعترضة، إلى آخره)، وحذف (الفصل، وحذف النسق) العناصر أو عن طريق تغيير في نظام الكلمات (الطباق، التورية). وتشكل هذه العمليات المنطقية قاعدة النسق البلاغي العام:

(Goupe U: Rhétorique générale, p 49)

ويجب أن نقول كلمة عن مصير المجازات اللفظية في التصنيفات البلاغية. إنها ليست سوى واحدة من طبقات فرعية لصور الكلمات، وقد شكلت بعد ذلك نوعاً مستقلاً بنفسه. ولقد تبنى كانتيليان ثلاثية المجاز اللفظي، وصور الكلمات، وصور الفكر.

ويثير أرسطو في «الشعرية» أربعة نماذج للانتقال (من الجنس إلى النوع، ومن النوع إلى الجنس، ومن النوع إلى الجنس أو تبعاً لعلاقة التماثل) والتي يقابلها على التوالي: «مجاز الكلية» المخصِّص (انتقال من الجنس إلى النوع)، ومجاز الكلية المعمِّم (من النوع إلى الجنس)، والاستعارة (من النوع إلى النوع) وهي تشرك مصطلحين لهما خصوصية مشتركة. وإن هذا ليعد مع ذلك تصنيفاً آخر لأرسطو، وهو الذي فضل على سواه عموماً. ذلك لأنه يسمح للبلاغة الكلاسيكية أن تستخلص بعض النماذج المركزية للمجاز اللفظي (الكناية، الاستعارة، السخرية، مجاز الكلية)، كما يسمح له بالاكتفاء ببعض العلاقات الدلالية التي تصاغ بيسر وهي تميز مختلف المجازات اللفظية بوساطة الربط النطقي الذي يوحد المعنى الذاتي والمعنى المتصوَّر: إن المقصود هو التشابه في حالة الاستعارة المقدمة بوصفها مقارنة مختصرة (توجد مقارنة عند ما نقول إن هذا الرجل قد تصرف «بوصفه أسداً»، وتوجد استعارة عندما نقول «إنه أسد») للمقابل (بين السبب والنتيجة: «يعيش من عمله»، وبين الوعاء والمحتوى: «إنه يحبّ القنينة»، إلى آخره) بالنسبة إلى الكناية، ويوجد ارتباط (بين كل الأجزاء: «سفينة ذات مئة شراع»، «رأس أثير جداً». بين الجنس والنوع: «يرفض أن يعطي الخبز لتعيس». بين الواقعي والمجرد: «أهلكته النار». إلى آخره) بالنسبة إلى مجاز الكلية. ويوجد كذلك تعارض أو تباين في حالة السخرية («أي رجل شجاع» نقول هذا عن الوغد).

ولكن تصنيف صور المعنى يقوم أيضاً على معايير آخرى: على سماتها الدقيقة (مجازات لفظية بسيطة، مثل: الكناية، ومجاز الكلية، والاستعارة) أو المنتشرة (مجازات لفظية معقدة، مثل: المبالغة، ومجاز الإيجاز، والاستعارة -allégorie، وإطلاق السبب وإدارة النتيجة. . .) أو على قيمها من منظور اللغة (سنميز بين المجازات اللفظية للإبداع، والمجازات اللفظية المعجمية وبين المجازات اللفظية التي نستعملها كرهاً وضرورة مثل الحقيقة العرفية).

2 - متصورات الصورة

أ) الصورة بوصفها «انزياحاً»

تعد الظواهر الدقيقة التي عزلتها عملية التصنيف محددة بوصفها «طرقاً للكلام بعيدة

عن تلك التي هي طبيعية وعادية» : ("B. Lamy:"La Rhétorique ou l'Art de parler",
.(1699

. وإنها لتحدد أيضاً بوصفها انزياحات إزاء ضابطة أو معيار للأدبية. وإن المنظور هنا هو منظور معيار اللغة والنحو. ولقد شكلت دراسة الصور منذ وقت مبكر ميداناً حدودياً بين القواعد (التي تمنح لنفسها القدرة على صور الكلمات والمجازات اللفظية) وبين البلاغة التي ستمثل صورها الفكرية الميدان المفضل. ولقد ولدت إلى جانب التقاليد البلاغية تقاليد قاعدية قابلة للتحقق ومنفصلة، وذلك انطلاقاً من دونات (القرن الرابع). ويعد بعد الصورة للتعبير الطبيعى والعادي مؤهلاً عن طريق الإحالة إلى المنطق وإلى القواعد. فالصورة تأخذ أصلها من المصادر نفسها التي تأخذ منها عيوب الشكل. وسيكون خطأ لو أنها كانت عرضاً وليست مقصودة. وهكذا يطابق القواعديون والبلاغيون الصور تقنياً كما لو أنها عيوب، مفيدة في الكتابة، أو كما لو أنها أخطاء، معذورة باسم الاشتقاق التزييني. ولنقص في ميدان النثر، فإن العجمة - قد أصبحت في الشعر تغيراً في الشكل الدال - تعد تغيراً في الكلمة بغية احتياجات التزيين العروضي. فالبناء الصوري ليس صواباً مطلقاً ولكنه يكون كذلك بالنسبة إلى مقصد دال: إنه لا يظهر في «موعظة تناول القربان» ولكنه يظهر في لسان الحكماء والمؤلفين (وبهذا المعنى، فإن كل تعبير صوري يستدعي تأويلاً: بالنسبة إلى التأويل الصوري المسيحي، انظر:
E. Auerbach: "Figure" [1938], trad. Fr. 1993. T.todorov: "Théories du symbole, 1977).

وستكون صور البناء أيضاً انزياحات بالنسبة إلى ديمارسيه، ولكنه في دراسته عن «المجازات اللفظية»، فإن الاهتمام المعبر عنه بالنسبة إلى دلالة الكلمات ومعانيها في الخطاب يفتح القواعد على الدلالة، كما إنه يتضمن التوسع التداولي لمفهوم الصورة في حالة نتوش.

ب) المتصور الاستبدالي

ثمة ما هو قريب منا. فهذا البعد للصورة إزاء الكلام العادي يوصف أسلوبياً: «تمثل صور الخطاب السمات، والأشكال أو الطرق الرائعة، ولها تأثير سعيد إلى حد ما. وإن الخطاب ليبتعد بنفسه تقريباً، بوساطتها في التعبير عن الأفكار، وعن الفكر أو المشاعر، عن ماكانه التعبير البسيط والمشترك» (Fontanier, p. 64). وإن الصورة لتتوقف عن أن تكون خطأ إزاء الشرعة أو إزاء المصادر البنيوية للغة لكي تصبح انزياحاً عن الاستعمال المهمين. ويعد هذا الانزياح أثراً من آثار الفن (تعد الصورة جزءاً من اختيار ومن عمل جمالي) الذي

يتحقق في استبدال الصورة بصيغة حيادية وجاهزة افتراضياً على الدوام. ويقضي التركيز الذي يوضع على معيار الاختيار وعلى البعد التزييني والجمالي للصورة بفونتانييه إلى جعل الاستبدال مبدأ النظام في نظريته (M. Prandi 1992). وللصورة كما للمجاز اللفظي طبيعة استبدالية (وهذا ما يستبعد الحقيقة العرفية عن ميدان الصورة، وذلك بسبب الاستعمال المقيد والضروري لهذا المجاز اللفظي: لا يوجد أي مصطلح خاص يستطيع أن يتسبدل «aile - جناح» الطائرة). بينما ترى الأسلوبية التي ستخلف صياغة العبارة البلاغية في الانزياح عموماً جوهر الأسلوب. وتسم حدود النوعية الصورية للمجازات الاستبدالية مرحلة حاسمة تتجه بها نحو تحديد بنيوي للصور وللمجاز اللفظي (Genette. 1968).

3 - المصير المعاصر للصور

لقد حررت نهاية إمبراطورية البلاغة إمكانية القراءات التداولية والدلالية، والشعرية والفلسفية للصور وللظاهرة الصورية. وتفضي هذه القراءات بدورها إلى مراجعة لمفاهيم الصورة والمجاز اللفظي. وبينما كانت البلاغة والفلسفة تبنيان نظرية الصور حول فكرة حضورهما في الخطاب الأدبي وغيابهما أو نفيهما عن الأجناس الأخرى (الخطاب الفلسفي، والخطاب العلمي)، فإن هذه القسمة لم تصمد لا أمام استنتاجات الشعرية ولا أمام تغير اتجاه مصلحة الفلسفة بالنسبة إلى اللسان الصوري (ولا سيما الاستعارة التي تنزلق من وظيفة تزيينية إلى وظيفة إدراكية ومن موضع هامشي إلى موضع مركزي إزاء الحقيقة والمتصور). وهناك وحدات جديدة قد أخذت بوصفها مرجعاً (هي الخطاب والعبارة): لقد كان من نتائج هذا التغيير في السلم، وخاصة في التداوليات، وجود توسع آخر لمفهوم الصورة. وهو مفهوم لم يعد يشير فقط إلى العمليات المحدودة، ولكن، وبالقوة، إلى كل التجليات اللسانية (بما إنها تختلف عن البنية النحوية والدلالية خارج الخطاب). وإن هذه المراجعات لتجعل الاستعمال الصلب أكثر رهافة من التعارضات: خاص/ صوري، تعييني/ تضمين، خطاب صوري/ خطاب من غير صور.

أ) نجد في الشعرية البنيوية، التي تهيمن الأسلوبية عليها (شارل بالي 1951، ميشيل ريفاتير 1971)، أن الصور تمثل وجهاً من وجوه تركيز الرسالة. وهذه سمة من سمات الوظيفة الشعرية للسان: تجعل الصور الخطاب مرئياً (ت. تودوروف)، وهي تمثل الطريقة التي يمتلكها الأدب لكي يشير بها إلى نفسه بالذات (ج. جينيت. صور 1، 1966، ص 205-221). وتعد الصورة «انزياحاً بين الإشارة والمعنى»، و«حيزاً داخلياً للسان». ويرى جينيت في تعريفاته أنه يجب على المفهوم أن لا يفهم معيارياً. فالصور ترسم الحيز الذي ستكون الكتابة فيه والأدب، وهو حيز دلالي يقوم بين الصورة والخاص، كما إنه زيادة في

المعنى (عن طريق القيمة التضمينية المرتبطة بالصورة) تلغي عمودياً خطية الخطاب.

والمقصود أيضاً هو أن نلاحظ أن الأدب يدخل، بوساطة البلاغة، في استقلالية الصوري، ويركز بهذا على سمة الاختلاف لحدث الأدب. فأن تكون الصورة جزءاً من التضمين، فإن هذا يفترض أن يكون المرجع في حالة شفافة من حالات الخطاب. وتعيد الأسلوبية والشعرية البنيوية صياغة متصور الصورة بوصفها بعداً لصياغة حيادية انطلاقاً من مفهوم «الدرجة صفر» الذي أدخله رولان بارت. وإن أمراً كهذا ليسمح بتدارك الاستحالة حيث كانت النظرية الكلاسيكية تقوم بإعطاء تعريف للمعيار الذي قد يكون اللسان الشعري اشتقاقاً له (جان كوهين 1966). ومع ذلك، فإن المرجع عند بارت، إلى درجة الصفر وإلى حالة الشفافية في الخطاب قد تم التخلي عنه تدريجياً لصالح مشروع يهدف أن يقيم الصوري في الأدب نفسه (إنه لمن غير الممكن قراءة الأدب بالإحالة إلى ما سيكون متحرراً من الصوري) (ج. بيسيير 1988). ومن جهة أخرى، فإنه لا يوجد اتفاق على وجود سياق صفر أو عدم، يسمح بتأويل جملة معناها الحرفي. فنظرية أفعال اللغة تبين أن المعنى الحرفي إذا لم يكن موجوداً فهو يكون على الأقل دائماً منتسباً إلى صعود سياقي:
(J. Searle: "Le sens littéral" 1982).

وثمة توجه آخر للشعرية البنيوية تتكون من قراءتها للخطاب الأدبي انطلاقاً من تقاطع الاستعارة والكناية (الذي يحيله جاكبسون بشكل تناوبي إلى السيرورة اللسانية للاختيار والتوليف). هذا، وإن كل إشارة لسانية لتتطلب طريقتين من طرق الترتيب: التوليف والاختيار أو الاستبدال. فالخطاب يجري على طول محورين: محور التماثل (وتمثل هذا السيرورة الاستعارية)، ومحور التجاور (وتمثل هذا سيرورة الكناية). وهكذا تختزل المجازات اللفظية الأربعة إلى اثنين. ويستخدم المحوران التركيبي والاستبدالي إنشاء بلاغة متمفصلة حول الزوج «استعارة / كناية». ويمكن أن نجد لهذه المشتركات ضامنين في كل سيرورة رمزية. وهكذا، فإن الحلم يتصرف عن طريق الانتقال والمجاورة:
(S. Freud: "L'Interprétation des rêves", 1967. T. Todorov, op. Cit, P. 285-320).

ولقد لاحظ «ر. جاكبسون» تكرار السيرورة الاستعارية في الرومانسية وفي الرمزية، كما لاحظ السيرورة الكنائية في الواقعية أو في التكعيبية. وبالإضافة إلى المعلومات التي نستطيع أن نستخلصها بالنظر إلى تاريخ للصور الأدبية (تستطيع الصور أن تقدم سمات أسلوبية خاصة، وذلك تبعاً للمرحلة الزمنية: هناك التضاد بالنسبة إلى الباروك، وهناك الالتفات في القصائد الغنائية الكلاسيكية الجديدة للقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وهناك الإرداف بالنسبة إلى الشعر الطليعي لبداية القرن العشرين . . .)، فإنه يبين أن الارتباط العمودي يسم البعد الشعري للخطاب، والمسار الكنائي الأفقي، وبعده النثري.

وبالنظر الاستبدالي الذي يهيمن على البلاغة، فإن الشعرية البنيوية تضيف النظر إلى العلاقة التركيبية: لقد صار ممكناً النظر إلى المجازات اللفظية والصور بوصفها إجراءات تلجأ إلى إنتاج النثر والكناية بوصفها أداة القصة (ج. جينيت: «الكناية عند بروست»، 1972). ويسمح توسع المعطى الجديد للمفهوم باستيعاب حتى «خطاب القصة» (G. Genette: Figures III. : 1972).

ب) ويجب، إلى جانب الشعرية، أن نلاحظ وجود القراءات الأدبية التي تستدعي مفاهيم الأدبية أو الصورية وتعارض الإبداع الذي تحكمه ضوابط البلاغة بإبداع الصور والمجازات اللفظية المؤسسة لضوابط النص الأدبي. وتشكك النزعة البلاغية بالمقارنة النحوية للنص التي تقوم بها الشعرية البنيوية: (P. de Man:"Allogorie de la lecture". 1979, trad, fr. 1989):

إذا كان السرد لا يستطيع أن يوجد في غياب العمليات الكنائية، فإن هذا لا يعني أن المجازات اللفظية الأخرى لا تؤدي دوراً. وكذلك أيضاً، فإن الاستعارة في السرد تخلق الاستمرارية (وقد بحث هذا الأمر غير «دي مان»، انظر H. Whit 1973). وإن هذه القراءات للنص الأدبي بوصفه حدثاً من أحداث الكلام الذي يحدث سياقه آلياً ويعد جزءاً من بلاغة مفتوحة (انظر أيضاً M. Deguy L. Jenny 1990) لتحل، بكل تأكيد، سمة الأطروحات المتكررة عن الأصل الاستعاري، ولكنها تستخلص من البلاغة أيضاً دروساً في نظريات التفاعل التي تصف الاستعارة بوصفها جزءاً من النص وبناء نصياً للمعنى.

ج) إن الأبحاث المعاصرة، التي تهيمن عليها المقاربات الدلالية والفلسفية، سواء كانت تحليلية أم لم تكن، أو التي تهيمن عليها أيضاً التحليلات التداولية والإدراكية، فإنها خارج الحقل الأدبي، تتركز على دراسة المضمون (المتحقق مع تطور الصراع التصوري) وعلى القيم الاستدلالية (التي تبررها مواقعها في حقل من حقول التأويل) للمجازات اللفظية (انظر M. Prandi 1992). فالتعريفات تعد وظيفة للأطر (المضامين، والبنى اللسانية، شروط استخدامها في مقاربات تداولية تعبيرية) ولمستوى التحليل المحتفظ به (الكلمة، الجملة، العبارة، . . .). وتقود هذه الانعطافات إلى تفضيل بعض نماذج الصور. وحتى لو وجدت أسباب جيدة للاعتقاد بأن صور الدال تتضمن استلزامات دلالية (كما تشير إلى ذلك نظرية التحام الصوت والمعنى)، فإن المجازات اللفظية وصور الفكر هي التي تستفيد منها، وخاصة من هذه الإيضاحات. وإن الأفضلية المعطاة للاستعارة (غالباً ما تكون هي الصورة الوحيدة التي تناقش. وإنها غالباً، وهذا صحيح، ما تفهم نوعياً) لتستطيع، مع ذلك، أن تفسر نفسها عن طريق منطقة العلاقة التماثلية التي تستخدمها (توجد استعارات شفوية، ونعتية، وظرفية إلى جانب ميدان الاستعارات الاسمية التي اشتغلتها النظرية الكلاسيكية)

وعن طريق قدرتها على إنشاء علاقات بين مناطق التصور المتباعدة.

■ C. du Marsais, Traité des tropes (1730), éd. F. Douay-Soublin, Paris, 1988; P. Fontanier, Les Figures du discours (1821-1827), introduction par G. Genette, Paris, 1968; E. Auerbach, Figura, trad. fr. 1993, Paris; J. Bessière, "Rhétoricité et littérature: figures de la discordance, figures du partage", Langue française, 79, 1988, p. 37-50; K. Burke, "The four master tropes", A Grammar of Motives, Berkeley, 1945, p. 503-517; J. Cohen, Structure du langage poétique, Paris, Flammarion, 1966; G. Genette, Figures I, II, III, Paris, 1966-1972; N. Goodman, Of Mind and Other Objects, Cambridge (Mass.), 1984; A. -J. Greimas, Sémantique structurale (1966), Paris, 1986; Groupe u, Rhétorique générale (1970), Paris, 1982; R. Jakobson, Eléments de linguistique générale, Paris, 1963; L. Jenny, La Parole singulière, Paris, 1990; P. de Man, Allégories de la lecture (1979), trad. fr., Paris, 1989; M. -A. Morel, "Pour une typologie des figures de rhétorique", DRLAV, nº26, 1982, p. 1-62; M. Prandi, Grammaire philosophique des tropes, Paris, 1992; M. Riffaterre, Essais de stylistique structurale, Paris, 1971; I. Tamba-Mecz, Le Sens figuré, Paris, 1981; T. Todorov, "Figure", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977.

Revues: Communications, 16, 1970; Poétique, 5, 1971; Poétique, 36, 1978; TLE, 9, 1991.

4 - النظريات المعاصرة للاستعارة

تنتقد النظريات المعاصرة المتصور التقليدي للاستعارة بوصفها اسماً وتشكك بالوظيفة التزيينية المنسوبة إلى الآن للمجازات اللفظية وللعلاقات بين الاستعارة والمتصور.

وينصب النقد منذ «ي. آ. ريشار» (1936) على نقطتين:

أ) بينما تظل النظرية التقليدية مغلقة في المنظور المعجمي (الاستعارة بوصفها صورة للكلمة)، فإن «المتصور التفاعلي» لريشار، الذي طوره «م. بلاك» في عام (1954)، يعيد إنشاء حقوق الخطاب كما يعيد للبلاغة مداها. فالاستعارة ليست نقلاً للكلمات عن أمكنتها، ولكنها «فعل عابر بين السياقات». وإنها لتستخدم التفاعل (م. بلاك) أو التعارض الشفوي (م. س. بياردسلي 1958) بين مضمونين دلاليين:

- مضمون التعبير في استخدامه الاستعاري ومضمون السياق الحرفي المحيط.

تتضمن كل جملة استعارية «فحوى» (الفكرة) - كما تتضمن «ناقلاً» (التعبير) (ي. آ. ريشار). وتنتج الاستعارة عندما يعهد بـ «الفحوى» إلى «ناقل» يشير عادة إلى فكرة أخرى. وإنها لتلد من التفاعل بين الفكرتين اللتين عهد بهما إلى هذا التعبير (المضمون العادي

والمضمون المنسوب في هذا السياق). وحدد «م. بلاك» الاستعارة بوصفها صراعاً بين «إطار» (المكون الحرفي) وبين «البؤرة» (المكون غير الحرفي).

ليست الاستعارة انتقالاً معجمياً، ولكنها بالأحرى «حدث للمعنى الذي يتعلق بكل العبارة» (س. بوريتي 1988)، وهي «وعظ بذيء» (يغتصب الشرعة التي تضبط المسند في الاستعمال العادي)، وهي فعالية للمعنى يجب تحليلها في العبارة كلها («قصيدة صغيرة»)، تبعاً لـ «م. س. بياردسلي» 1958).

ب) ليست الاستعارة وظيفة تزيينية، ولكنها دالة وإدراكية. ويستخدم التعبير الاستعاري، في المتصور الكلاسيكي، مقارنة مختصرة أو شبهاً بين شيئين. ويعد التماثل أو التشابه معطى بالنسبة إلى سبب الانتقال الاستعاري الذي يستند إلى علاقة تماثلية بين المقارَن والمقارِن. وتعد الكلمة مستبدلة بأخرى استناداً إلى قاعدة الشبه التي تربطهما. وتُبرَّر المعنى المتصوَّر بسماته الدلالية التي يمتلكها بالاشتراك مع المعنى الحرفي. وتعد العودة إلى الوراء باتجاه الكلمة الخاصة ممكنة دائماً، وذلك بالتضحية بالقيم التضمينية التي تتعلق بالصورة.

وإن العبارة الاستعارية، بالنسبة إلى نظريات التفاعل الدلالي، ليست هي تأكيد الشبه بالضرورة (ميشيل ريفاتير، ص 127): أن نقول عن نمر إنه أسد لا يسهل الاستعارة. ولا توجد أمام المتصور المنطقي للمعنى مشكلات تمنعه من أن يرى أن ـ في جملة مثل «إن صوفي دراغون» وفي تعبيرات استعارية أخرى ليس لها أي اتساع ـ العبارة لا تحيل إلى أي شيء للمقارنة (وبقول فريجيه، إن لها معنى، ولكن لا مرجع لها). ولقد نستخلص بأن السيرورات الذهنية والدلالية المتدخلة في إنتاج العبارات الاستعارية وفهمها لا تستغل المراجع ذاتها ولا وجه الشبه بينها. انظر:

J. R. Searle: "la métaphore", 1982.

ويجب أن ندقق. فنحن نرى عادة نظريات الاستعارة مصاغة في إطار النظرية الأدبية والفلسفية للسان الأنكلو-ساسكوني بوصفها بديلاً للمتصورات التي تمثلها وكأنها مقارنة حذفية أو استبدال. ولقد أظهر «م. براندي»، مع ذلك، أن كل واحدة من النظريتين توظف أنحاء مختلفة للمجازات اللفظية: كان علم المجاز اللفظي الكلاسيكي يفضل علاقات الغياب (مثل: الإنسان ذئب). وبما إن لكل واحدة أرضها التي تختار فيها، فإنهما لا تمتدان معاً في عبارة مثل: «يحلم القمر هذا المساء وكسله أكبر» (بودلير). فالاستعارة لا تقبل أي جملة مفسرة أو صيغة متماسكة. ويمكن للمجاز اللفظي الخلاق أن يعد بصعوبة جزءاً من الترسيمة معنى حقيقي/معنى صوري التي تعمل بالنسبة إلى الصور المتحققة بوصفها استثماراً زائداً غير وظيفي للوسائل اللسانية. ونرى في هذا النموذج من الأمثلة أن الصوري

لا يحل بديلاً للحرفي. فالاستعارة لا تعيد صياغة تماثل موجود مسبقاً، بل هي تبنيه (م. بلاك). ويبقى، على العكس من ذلك، أن معيار الاستبدال هو من أكثر المعايير احتمالاً في ميدان الأسماء. وهذا هو نموذج البلاغة الكلاسيكية. وهذا هو الفارق بين المتصورات الاستبدالية والتفاعلية. فنحن ننتقل من نظرية للتعبير الذاتي إلى نظرية للاستعارة بوصفها نموذجاً تعبيرياً له قيمة إداركية (انظر: U. Ecom [1984], trad. fr. 1988, p. 141).

إن التحليلات الأكثر تطوراً لآليات الاستعارة قد وصفتها بمصطلحات المكون الدلالي، وصراع التصور، وانتقال الدلالة:

أ) ثمة طريقة لوصف التوتر الدلالي تتمثل في استدعاء مفهوم المعينى، ذلك كما في الدلاليات المعجمية البنيوية الفرنسية. وإننا لنفسر التطورات النصية التي تسمح بها المجازات اللفظية، انطلاقاً من المعجم المصمم بوصفه مدونة ترابية من المعينات (أو الذرات المضمونية): إن الصور هي «تراتبيات دلالية» كما هي أبدال في الوقت نفسه (انظر: A.. -J. Greimas 1966, P. 133-140). ولنأخذ المثل التالي: «الإنسان قصب»: نجد أن المدلولين «إنسان» و«قصب» يتضمنان سمات ملازمة متناقضة. وتستند الاستعارة إلى التفاعل بين ذرات المضمون والوضع بين قوسين لجزء من المعينات المكونة للوحدة المعجمية المستعملة، وللكلمة المستعملة استعارياً والدالة ضمنياً على جزء فقط من السمات المدلول عليها ضمنياً في استخدامها الحرفي (انظر: Groupe U 1970, M. le Guern 1973).

ب) إن الاستعارة تحتفظ، وتؤكد، وتحذف، وتضيف سمات «للمسند إليه الرئيس» (الإنسان)، وهي تسقط عليه ملاحظات تطبق عادة على «المسند إليه المساعد» (القصب). وباختصار، فإنها تنظم رؤيتنا للإنسان وتجعلها تراتبية (M. Black, P. 39-41). وإنها لتعمل والسبب في ذلك لأننا اخترنا، من بين الخواص المحيطة للوحدتين، سمة مشتركة كانت قد ارتفعت إلى مرتبة الجنس، من أجل هذا السياق الخاص. ويملأ هذا المصطلح الثالث وظيفة سمة الوحدة ويعطي ولادة للاستعارة، مهما كان البعد الدلالي البدئي للناقل وللفحوى.

ج) تمثل الاستعارة، في نظرية «ن. غودمان» ({1968}، الترجمة الفرنسية 1990)، تمثيلاً للصورة أقل من كونها انتقالاً مشتركاً إلى كل الصور. إنه انتقال للخواص: «تقتضي الاستعارة بشكل مميز تغيراً ليس فقط في الحقل ولكن أيضاً في السيطرة. وتوجد لافتة، تعد عنصراً من العناصر المكونة للترسيمة، منفكة بالفعل عن سيطرة أصل هذه الترسيمة ومطبقة لنخل السيطرة الغريبة وتنظيمها» (P. 104). ويمكن لانتقال الترسيمة أن يتم إنجازاً:

1- بين هيمنات منفصلة: يوجد في الشخصنة انتقال من خواص الشخص إلى

الشيء. ويوجد في المجاز المرسل انتقال بين هيمنة الكليات وهيمنة الأجزاء. ويوجد انتقال في مجاز العلمية بين الأشياء وخواصها.

2- وبين هيمنات متقاطعة: يوجد في المبالغة انزياح موضعي نحو الأسفل، كما يوجد في مجاز الإيجاز انزياح موضعي نحو الأعلى.

3- وفي داخل الهيمنة نفسها: تعد الترسيمة، في السخرية مطبقة على هيمنتها الخاصة، وذلك عن طريق القلب.

تسمح لنا القيمة الإدراكية للعبارة برؤية العالم من خلال وجه جديد (انظر: L. Wittgenstien: "Investigation philosophiques", II partie, 11).

وإنها إذ تعيد تأويل ميدان بمصطلحات ميدان آخر، فإنها تزودنا بعوالم جديدة. وهكذا، فقد ركزت نظرية الوجوه على العلاقات بين الاستعارة. وإعادة وصف الأشياء، وتغير النظريات، ومحاور الاستبدال في العلوم. وضد نظرية المعرفة للوضعية الجديدة، فإن نظرية النماذج لـ«م. بلاك» تشير إلى أن الاستعارات تشتغل على إنشاء المتصورات (استعارات الخلية في البيولوجيات، والشرعة المعلوماتية في الوراثيات).

■ M.C. Beardsley, "The metaphorical twist", Philosophy and phenomenological Research, 22, 1962, p. 293-307; M. Black, "Metaphor", (1954), Models and Metaphors, Ithaca, 1962; S. Borutti, "La métaphore et les philosophes", Recherches sur la philosophie et le langage, 9, 1988, p. 173-187; M. Brooke-Rose, A Grammar of Metaphors, Londres, 1958; U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage, (1984), trad. fr., Paris, 1988; N. Goodman, langage de l'art (1968),trad. fr., Nîmes, 1990; G. Lakoff et M. Johnson (1980), trad. fr., Les Métaphores dans la vie quotidienne, Paris, 1985; M. Le Guern, Sémantique de la métaphore et de la métonymie, Paris, 1971; I.A. Richards, The Philosophy of Rhetoric, Oxford, 1936; P. Ricœur, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.), On Metaphor, Chicage, 1979; J. R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982.

5 - المقاربات التداولية:

ينصب هدفها أقل على مضمون التصور للمجازات اللفظية مما هو على العلاقات بين الصور والرسائل التي تحملها العبارات التي تظهر فيها. إذ يوجد هنا أفق ممكن لاختفاء مفاهيم تقليدية، وذلك عن طريق توسع تحديداتها نفسه (الصورة بما إنها إلى حد ما، أكثر انفصالاً عن التجلي اللساني).

تنقل المقاربات التداولية والاستدلالية العلاقات الدلالية المعالجة على مستوى الكلمة

وفي الدلاليات المعجمية، إلى مستوى القول والعبارة. وإن مستوى التحليل هو مستوى العلاقات (الحيدان، الصراع . . .) القائمة بين معنى الكلمة (ومعنى الجملة) من جهة ومعنى المتكلم (أو التعبير) من جهة أخرى. فكما إن مستوى التحليل يستطيع أن يقول شيئاً أكثر مما تعنيه الجملة (مثل أفعال اللسان غير المباشرة وحالات التضمينات في المحادثات)، فإن المتكلم يستطيع أن يقول شيئاً آخر غير ما تعنيه الجملة (وهذه هي الاستعارة)، أو العكس مما تعنيه الجملة (وهذا هو التعريف الكلاسيكي للسخرية).

ولتأويل الاستعارة «الإنسان ذئب»، فإن القارئ يحتاج إلى نسق من الأمكنة العامة ومن التضمينات المشتركة مع الكلمات التي تكوِّنها (م. بلاك). وبقول آخر، فإن الاستعارة تقدم دائماً معاني ومشتركات يلجأ إليها في إطار ثقافة العصر. ويحيل إنتاجها وتأويلها إلى تفنين للتماثلات تستند إلى قاعدة مسبقة للموسوعة، ومتغيرة ثقافياً (إيكو. ومرجع سابق). وأن يقال هذا فهذا يعني أن نقول إن إنتاج الصور وتأويلها يفترض سياقاً مسبق الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض سياقاً مسبق الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض عالماً من الخطاب. وهكذا يزيح الصراع التصوري تحليل المضمون المحدد نحو قيمة رسالة المجازات اللفظية في سياق معين. ولقد كان «ب. غريس» يرى الاستعارة والسخرية بوصفهما حالات يكون فيها المبدأ الأساسي الذي يلاحظه المشاركون في المحادثة المتبادلة باسم مبدأ التعاون («أن لا نقول ما نعتقد إنه خطأ») مغتصباً على مستوى ما كان مقولاً ـ وتسمح معالم المعنى المتصورة بشكل مسبق في السياق التعبيري (نغمة الصوت بالنسبة إلى السخرية مثلاً) للسامع أن يفهم أن هذا الانزياح لا يتعلق بما هو مستلزم (P. 33 et 55 و 1989). وقد كان «ج. سيريل» يصفهم تبعاً للمبادئ التي تحكم أفعال اللسان غير المباشرة. فما قد قيل يمثل جزءاً فقط مما هو مدلول (1982). ويعترف اللسانيون الذين تصب أعمالهم على آليات التفاعل الشفوي أن للمجازات اللفظية قيماً تداولية أكيدة: تضمين، كلام محقق، ضمني (C. Kerbear-orecchioni 1986). وتفضي نظريات الآداب اللسانية إلى النظر إلى مجاز الإيجاز، والتورية، والسخرية أو أيضاً إلى تبادل الصيغ الشخصية بوصفها إجراءات وظيفية استبدالية تهدف إلى تخفيف مخاطر المجابهة في الخطاب، وذلك عن طريق استبدال الصيغ المهدِّدة بصيغ مهذبة.

وتسعى تحليلات أخرى، ناتجة أيضاً عن التيار الإدراكي، إلى إنشاء استمرارية الميدان الصوري والميدان الحرفي. وإن التداولية بعيداً عن جعل وجود التواضع بدهياً أو وجود المبدأ الذي يجب على العبارة تبعاً له أن تكون تعبيراً حرفياً عن فكر المتكلم الذي ستكون العبارات الصورية اشتقاقاً له، فإنها إذ يضبطها مبدأ الملاءمة تنكر وجود اشتقاق في أصل صور المعنى والفكر. وسيكون الوصف كالتالي: إن كل عبارة تستلزم وجود علاقة

بين شكل القول الذي هو شكلها وفكر المتكلم، فإن هذه العبارة تعد تعبيراً حرفياً للفكر، وذلك عندما تتلاقى الأشكال القولية للعبارة والفكر. وتكون العبارة غير حرفية، في كل مرة لا يتقاسم فيها القول المعبر عنه كل الخواص المنطقية للفكر الذي تستخدمه للتعبير. وأما الحالة الأولى (أي حيث يتلاقى ما يريد المتكلم أن يقوله وما تعنيه الجملة) فتمثل حالة حدودية: إن اللسان، بالطبيعة، منتج لمعنى ثانٍ وغير مباشر. ولكي يصار إلى الوقوف على المجازات اللفظية وعلى إنتاج المعنى غير المباشر، فإن كلاً من «د. سبيربير» و«د. ويسلون» يقوم باستدعاء مبدأ الملاءمة (تبلغ كل عبارة إلى المتلقي قرينة ملاءمتها الأفضل) الذي يفضي بهما لكي يريا في التأويل سيرورة استدلالية يتكفل المستمع بها (وبهذا يجعل نسبياً دور تفكيك الشرعة في سيرورة المعنى). فالعبارة تقترب دائماً، بشكل متغير ولكنه أكيد، ولأسباب تتعلق بالملاءمة، من فكر المتكلم. وتستغل الاستعارة والسخرية وجهاً أساسياً من وجوه التواصل الكلامي، ولكنهما لا يختلفان جوهرياً عن العبارات «غير الصورية»: ويقود هذا إلى اقتراح ترك مفهوم المجاز اللفظي (د. سبيربير و د. ويلسون 1986).

وثمة طريقة أخرى لاختزال الظاهرة الصورية بوصفها انزياحاً دلالياً، وذلك بالنظر إليها من خلال منظور استمرارية الميدان اللساني. فهي تتكون من الوضع الذي يقضي بتأكيد أن الاستعارات تريد أن تقول ماتريد الكلمات أن تقوله في معناها الحرفي ولا شيء سوى ذلك :(D. dovidson 1978) إن استخدامها هو الذي سيميز الاستعارة. وبهذا، فإنها لن تسلك سلوكاً تختلف فيه عن الزعم، والكذب، والوعد، إلى آخره. ويميل التحليل إلى إزاحة المجاز اللفظي عن مكانه نحو أرضية التداول لإدماجه في نظرية عامة للسان حيث لا يشكل عمله حالة متطرفة فعلاً.

إن المنظور المعاصر للصور وللمجازات اللفظية يفجر تجانس مبدأ البلاغة. وإنه ليختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لوجهة النظر، وللمذاهب، ولفوائد البحث. وتكون قيمة الصور وهويتها تبعاً لمستوى التحليل الموضوعاتي (الكلمة، والجملة، والعبارة، والخطاب، والنص). وتتناسب مع كل واحد من هذه المستويات ملاءمة خاصة. فإذا كان المقصود هو الاستعارة مثلاً، فإن منظورات أولئك الذين يتعلقون بالطاقة الإدراكية، وبآليات المعنى، وأولئك الذين ينظرون أولاً إلى قيمتها الإرسالية، لتبدوا غير متفقة إلى حد كبير. ولكن نرى مثلاً آخر، فإنه ليس من المؤكد أن التحليل التداولي للسان الصوري للتفاعل الشفوي يستطيع أن يكون منتقلاً آلياً إلى ميدان النصوص الأدبية: إن إعادة بناء الترسيمات الاستدلالية ليصطدم، حينئذ، بسياقِ البلوغُ إليه قليلٌ، ولكنه أيضاً إشكالي بشكل قصدي ومفتوح. ولقد أفضى هذا النظر على كل حال إلى التعرف في السخرية ـ والتي تمنع أخذ

الخطاب حرفياً وتربط انقلاب المعنى الممكن دائماً بلا تحديد التثبيت التواصلي للعبارة ـ على واحدة من صور تطابق الخطاب الأدبي (انظر: W. Booth 1974, Poétique nº36, 1978).

■ W. C. Booth A Rhetoric of Irony, Chicago, 1974; D. Davidson, "Ce que singnifient les métaphores", Enquêtes sur la vérité et l'interprétation (1984), trad. fr. 1993; p. 349-376; P. Grice, Studies in theWay of Words, Cambridge (Mass.). 1989, p. 22-57; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Implicite, Paris, 1986; C. Kerbrat-Orecchioni, Les Interactions verbales, II, Paris, 1992; J.R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982; D. Sperber et D. Wilson, La Pertinence. Communication et cognition (1986), trad. fr., Paris, 1989; Revues: Verbum, 1-3, 1993; Langue française nº101, 1994.

النص

TEXTE

إنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص، المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية، قد حدد بشكل واضح: إن بعضها يحدد تطبيقه على الخطاب المكتوب، بل على العمل الأدبي. وبعضها الآخر يرى فيه مرادفاً للخطاب. وأخيراً، فإن بعضها يعطيه توسعاً سيميائياً متنقلاً فيتكلم عن نص فيلمي، وعن نص موسيقي، إلى أخره. وبالاتفاق المنتشر في التداولية النصية، فإننا سنحدد النص هنا بوصفه «سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية». ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل، أو من جملة وحيدة، أو من جزء من الجملة. ولقد يعني هذا، أن مفهوم النص لا يستوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول، أو التركيب، إلى آخره). فالبنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلا أنها تكوِّن كينونات تواصلية: «ليس النص بنية مقطعية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلي» (H. F. Plett. 1975).

وأما ما يخص العلاقة بين النص والخطاب، فإنها تتعلق بدهياً بالتعريف الذي نعطيه لهذا المصطلح الأخير. فإذا عرفناه بوصفه مجموعة من العبارات لمتكلم يتميز بوحدة شاملة للموضوع، فسنقول إنه يستطيع إما أن يلتقي نصاً (وهذه هي الحال في التواصل الكتابي، حيث تتلاقى عموماً الوحدة التواصلية والوحدة الموضوعاتية)، وإما أن يتكوَّن من عدة نصوص (يوجد في المحادثة تفاعل لخطابين أو لعدة خطابات تتركز على موضوعاتها الخاصة على وجه الإجمال، وهي تتألف عموماً، كل واحد منها من عدد من النصوص، لأن كل جواب من التبادل يكوِّن وحدة تواصلية، وهذا يعني أنه يشكل نصاً خاصاً إذن).

1 - النص ولسانيات الجملة

لقد توقف التحليل اللساني بنفسه خلال زمن طويل عند الجملة. فقد كانت هذه

مصممة بوصفها إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي. وحتى الجملة بالنسبة إلى سوسير على كل حال، - باستثناء حال الجملة المصطنعة - فإنها لا تعد جزءاً من لسانيات اللغة، ولكن من لسانيات الكلام: «الجملة هي نموذج التركيب الأمثل. ولكنها تنتمي إلى الكلام وليس إلى اللغة». وقد كان بلومفيلد من جهته يرفض أن يأخذ على عاتقه الوحدات الاستدلالية الأكثر امتداداً من الجملة. وأما اللسانيات المنظوماتية لهيلمسليف، فإنها تبدو استثناء، لأنها تعطي النص لنفسها ضمنياً بوصفه معطى منذ بداية التحليل، ولكن على الرغم من هذا المبدأ، فإن التحليلات المنجزة فعلاً في إطار المنظوماتية قد بقيت عموماً في إطار قواعد الجملة.

يعود الفضل إلى موقف سوسير في منع التطابق غير المشروط للمبادئ العاملة على مستوى النصية مع المبادئ العاملة على مستوى تركيبات الجملة. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللسانيين عندما بدأوا بالاهتمام بالتنظيم النصي على نحو خاص، فقد حاولوا، على العكس من ذلك، في فترة أولى، أن يغيروا موضع النموذج القاعدي للجملة. وهكذا، فقد قام تحليل الخطاب (Z. Harris) بتقطيع النص إلى عناصر تركيبية مجتمعة في طبقات متعادلة: تتكون مثل هذه الطبقة من مجموع العناصر التي تستطيع أن تظهر في سياق متطابق أو متشابه. فالتحديد يريد لنفسه أن يكون نحواً محضاً، أي أنه لا يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعادلة نحواً. وانطلاقاً من هذا، فنحن نصف العلاقات بين الجمل بوصفها علاقات تحول للمسند إليه فيها (Todorov, 1972). ويكمن حد المنهج عند هاريس في أنه، مع احترامه لمعاييره التعادلية، فإننا نستطيع أن نبني نصوصاً غامضة (Bierwisch, 1965)، وهذا يكفي للإشارة بأن القيود التي تحكم بناء النصوص لا يمكن أن تختزل إلى القيود اللسانية التي تعمل على مستوى الجملة.

ثمة محاولة ثانية للاختزال تقبل بكل تأكيد خصوصية القيود العاملة على مستوى البنية النصية، ولكنها تدعم الرأي الذي يقول إن هذه القيود تعد متجانسة مع تلك التي تحكم قواعد الجملة. ولقد وجهت هذه الفكرة، على نحو خاص، الوصف المستوحى من اللسانيات البنيوية: يحلل النص هنا تبعاً لمميزات المستوى نفسها، وهي تلك التي تعمل على مستوى بنية الجملة. ولقد اقترح تودورف (1969، 1971) أن نميز بين الوجه الشفاهي للنص، وهو الوجه الذي يتكون من كل العناصر اللسانية بالذات (صوتية، قاعدية، إلى آخره) للجمل التي تكوّنه، والوجه النحوي، الذي يحيل ليس إلى نحو الجمل ولكن إلى العلاقات بين الوحدات النصية (جمل، مجموعات من الجمل، إلى آخره)، والوجه الدلالي، وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللسانية. وتحتوي دراسة الوجه الشفوي أيضاً دراسة الوقائع الأسلوبية، وكذلك أيضاً دراسة الظواهر الأكثر بدائية مثل طول

النص، إلى آخره. وأما ما يخص دراسة الوجه النحوي للنص، فإن تودوروف كان قد اقترح الانطلاق من تحليل قولي يكون أهلاً لاختزال الخطاب إلى مقولات منطقية بسيطة، تتكون من عامل (مسند إليه) ومن مسند، أو من عدد من العوامل (مثلاً: المسند إليه والشيء)، ومن مسند، وهو اقتراح يتناسب مع الجملة الدنيا لجان دوبوا. والمقصود بعد ذلك دراسة الأنظمة المختلفة (النظام المنطقي، الزماني أو المكاني) التي تحكم العلاقات بين الجمل. ولقد ركز تودوروف تحليلاته النحوية حول مسألة النحو السردي. فهو لما كان يستلهم من مفهوم التحويل الاستدلالي الذي أنشأه هاريس، فقد اقترح بيان البنية النحوية للنصوص السردية، وذلك بمساعدة مفهوم التحويل الاستدلالي: تكون الجملتان في علاقة تحويلية عندما يكون مسند إحداهن «تحويلاً» للآخر. ولقد ميز تودوروف بين تحويل بسيط يقضي بتغيير (أو بإضافة) عامل يخصص المسند (وهذه هي حال تحويل القصد والذي بفضله نعبر من الجملة «x يعمل u» إلى الجملة مثلاً: «x يخطط أن يعمل u»)، وبين تحويل معقد يدخل مسنداً ثانياً، يتعلق بالأول (وهذه هي حال العلاقة بين «X يعمل a» و«x يروي أن x قد ترتكب جريمة»). ويجب على التحليل الدلالي فيما يخصه أن يدرس البنى الكبرى، ولا سيما البنى البرهانية أو السردية (الموضوعاتية مثلاً). ويكشف وصف تودوروف القيود الخاصة بالتوليد النصي، ومن ذلك مثلاً قيود الربط المنطقي، والروابط بين مجموعات الجمل، إلى أخره. وبهذا، فإن وصفه يتعدى لسانيات الجملة بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن المشاكلة التي تعالج النص بوصفه نسقاً تضمينياً إزاء نسق اللغة، فإنها تختزله على الرغم من كل شيء إلى نسق من القيود اللسانية تماماً. وهذا ما سيشوش مجدداً التمييز بين وقائع لغوية ووقائع نصية التي يدعمها تودوروف من جهة أخرى. وهكذا، فإن مفهوم التحويل السردي يقود العلاقات التركيبية بين الجمل إلى علاقات تداولية بين المسانيد. وهذا ما يجعلنا نفسر حدثاً من مستوى النص عن طريق علاقة عاملة في مستوى تحليل الجملة .(Todorov 1971, 1972)

ثمة دراسات مهمة أنجزت في إطار «القولبية» لـ «بيك»، والتي هي في جوهرها نظرية في التوليد الاستدلالي، وليست قواعد مجردة من قواعد اللغة. ومادامت القوالبية تعالج الوقائع اللسانية بوصفها نسقاً من الوظائف التراتبية، فإنه لم يُنظر إلى الجملة على الإطلاق إلا بوصفها تشخيصاً وسيطاً للاندماج الاستدلالي. ومن جهة أخرى، بما إن العناصر المتفوقة تراتبياً ليست من نفس نموذج العناصر الوسيطة الداخلية التي تملأ فيها خانات وظيفية، فإن خطر نقل القوالب العاملة من مستوى الدمج الجملي إلى مستوى فوق جملي (مسند إليه، مسند، شيء، إلى آخره) ليعد مبعداً مباشرة. وإن الدراسة اللسانية الاستدلالية للغة التي أقامها مركز «بوهول» الفليبيني عن طريق «ريد» (1970) لتقبل هويتين

للدمج الذي يعلو على الجملة: الفقرة والخطاب. ويدرس المؤلف كذلك دينامية دمج مافوق الجملة في عدد من الأجناس الاستدلالية المحلية. ولقد حلل «آ.ل.بيكير» (1966) من جهته خطابات من نموذج «معروض» ورصد ترسيمتين أساسيتين: «موضوع- تقييد- إشهار» و«مشكلة – حل». ولقد حللت البلاغة هاتين الترسيمتين على كل حال.

وإنه لمن النادر أن يكون أثر القوالبية قد تعدى الإطار الضيق لتلاميذ بيك المباشرين. وكذلك، فإن الإجراء البنيوي قد تم انتقاده في معظمه وذلك انطلاقاً من المواقف المستوحاة من القواعد التوليدية. ولما كانت هذه المتصورات لاتزال بعيدة عن التشكيك في الإطار القاعدي للجملة، فقد كانت في معظم الاحوال أكثر اختزالية من الوصف البنيوي: بينما توقف هذا الأخير عند حدود نقل التمييز من مستوى التحليل الجملي إلى المستوى النصي، فإن اللسانيين النصانيين إذ كانوا يستوحون من القواعد التوليدية، فقد دعموا أطروحة أكثر قوة تتمثل في «تطابق التوليد» للجملة وللنص. وهكذا، فإن كاتز وفودور (1963) قد أدليا بفرضية نستطيع بموجبها أن ننظر إلى النص بوصفه ضرباً من الجملة المضاعفة (تتناسب الحدود بين الجمل وظيفياً مع الروابط التي تربط القفلات في داخل الجمل)، أي كأنها سلسلة لسانية تتكون من جمل صحيحة قاعدياً وتعمل - بفضل استدلالية العمليات القاعدية- بوصفها جملاً جزئية مندمجة في الجملة المضاعفة النصية. وتبعاً لهذا المنظور، لا يمكن أن نجد فيها وحدات تحليلة نصية بالمعنى الدقيق للكلمة. وذلك بما إن العبور من الجملة إلى النص يمثل ببساطة حالة خاصة لمبدأ تكرار الضوابط القاعدية. ومع ذلك، فإن هذه الاستدلالية تعد إشكالية: إن بعض العمليات ممكنة في داخل الجمل، ونضرب على ذلك مثلاً بالضمير الانعكاسي، ومن جهة أخرى، فإنه بينما تكون على مستوى الجملة بعض استبدالات المرجع المشترك المتداخل التركيب (مثل بعض عمليات إنجاز الضمائر) إجبارية من منظور قاعدي، فقد زعمنا (غيليش وريبل 1974) بأنها غير اختيارية على مستوى التماسك النصي. ويبدو هذا أنه يشير إلى أن الحدود بين الجمل ليست مركبة على تلك التي تحدد مختلف التراكيب في داخل الجملة. وهذا يعني إذن أن النصية لا تعمل بالمنطق نفسه الذي تعمل به القواعد. وأخيراً، فإن فرضية كاتز وفودور تستوجب أن يُصنع التوليد النصي تبعاً لنفس اللغوريتمات التي طورتها قواعد تشومسكي بالنسبة إلى توليد الجمل. ولقد تأسست هذه اللغوريتمات على نموذج متغير للنشاط الإدراكي (مستلزمة استقلالاً متبادلاً لمختلف مكونات النموذج)، ولقد استطعنا أن نبين في أمثلة مصنعة عن طريق الحاسوب أن كمية العمليات الضرورية لإنشاء نموذج متغير على مستوى التوليد النصي قد يبلغ مبلغاً لا يستطيع معه أي دماغ إنساني أن ينجزها في فترة زمنية معقولة (بوغراند ودريسلير 1981). ويبدو إذن أن الفرضية التوليدية تتوافق بصعوبة مع القيود الزمنية التي

تضغط في معظم الحالات على سيرورات التوليد الاستدلالي.

ولقد رأت، خلال السبعينات، مشاريع كثيرة النور. ولقد كانت كلها تدور حول القواعد النصية. وكان مشروع بيتوفي من غير شك الأكثر طموحاً. فهو إذ ولف أطروحات القواعد التوليدية مع نظرية للدلالة مستوحاة من المنطق الرياضي، فقد وصل إلى بناء جد مقعد الاستنباط. ولقد جعل بهذا أمراً بدهياً البنية الدلالية العميقة (وليس الخطية)، وضوابط الترجمة التي تسمح بالعبور إلى البنية الفوقية (الخطية)، ومكون التوسع الدلالي القادر أن يضع النص في علاقة مع المراجع. ونسجل في الإطار نفسه العمل الجماعي الذي قام به كل من فان ديك، وإهوي، وبيتوفي، وريبيزير، وآل (1972). فلقد كان المقصود إنشاء قواعد للسردية على أساس القواعد النصية العامة. ولم يكن المشروع مقنعاً، لأنه لم يكن من الممكن اكتشاف معيار يسمح بالتمييز بين النص وغير النص (وهذا ما كان يطلبه بالأحرى النموذج النظري المستخدم). ولقد قام فان ديك في أعمال لاحقة نظرية نفسه بسيرورة التلقي وليس بسيرورة الإنتاج. وهذا هو حال معظم أعمال التحليل النصي الذي أنجز في إطار علم النفس الإدراكي (للاطلاع، انظر: Fayol 1985 وréed 1994). وانطلاقاً من تحليل للمظهر الذي يلخص به القراء القصص، فإن فان ديك وكانتش (1975) قد حاولا أن يختزلا النصوص إلى «بناها الكبرى» التحتية، أي تلك التي يتم الاحتفاظ بها في التلخيصات.

وتفترض معظم هذ الأعمال (باستثناء الأبحاث التي أنجزت في الإطار الدقيق لعلم النفس) أن فكرة القواعد النصية نفسها تشكل فرضية صالحة، وبقول آخر أن نستطيع تصور الإنتاج النصي على غرار نموذج إنتاج للترجمة، إلى آخره. وحتى عندما تأخذ في الحسبان عوامل إدراكية فوق نصية، فإن هذه العوامل تؤول في إطار الدلالة العميقة المصممة بوصفها إحدى مستويات النموذج القاعدي.

والميدان الوحيد الذي تجاوزت فيه «القواعد النصية» المقدمات النظرية هو ميدان تحليل القصة. وهي أيضاً قد حددت نفسها عموماً بإعادة صياغة النتائج التي حظي بها التحليل الموضوعاتي من خلال مفرداتها.

ولقد انتهت الأعمال في علم النفس الإدراكي بكل تأكيد إلى نتائج رائعة تحرض كي نضع موضع الشك فكرة «قواعد القصة» المؤسسة على «البنى الكبرى» (فان ديك 1979)، والقادرة أن تعمل بوصفها نموذجاً استقبالياً - وهذا ما يضع موضع الشك في الوقت نفسه المقام المفترض أنه توليدي لهذه القواعد نفسها، أو لهذه البنى الكبرى (في سبيل نقد «قواعد القصة»، انظر مثلاً بلاك وويلينسكي 1979). وإذا تجاوزنا هذا، فإن استخدام علاقة النتائج في ميدان علم النفس الإدراكي مع إشكالية اللسانيات النصانية، لتطرح حالياً أيضاً

العديد من المشكلات ليس فقط لأن تحليلات علم النفس تنصب على البناء الاستقبالي للنصوص بدلاً من إنتاجها، ولكن لأنها تهتم بالتمثيل الذهني للقصص بدلاً من مقامها الشفوي. ويبقى العمل الأكثر أهمية في ميدان تحليل البناء الشفوي المنتج، وحتى يومنا هذا، هو عمل علم الاجتماع اللساني: إذ المقصود بالتحليل هو «قصص التجربة الشخصية» لكل من لابوف و والتزكي (1967، 1972). وتولف الدراسة تحليل البنى الكبرى مع التحليل اللساني محاولة عزل وحدات سردية وصولاً إلى المستوى الجملي (المغلق). وتمتلك البنية الكبرى للسرد الطبيعي ستة مكونات: «خلاصة» ذات وظيفة توقعية، و«التوجه البدئي» الذي يخدم في إقامة المشهد، و«الفعل»، و«التقييم» الذي يخدم في تعيين سبب وجود القصة، و«حل الصراع»، وأخيراً «الشرعة» التي تنجز انغلاق المتوالية السردية. وبشكل عام، فإن القصص التي جمعها كل من لابوف ووالتزكي تتبع المتوالية المشار إليها في الأعلى، ولكن العناصر في بعض القصص تنقص (مثل الخلاصة البدئية) أو تغير المكان في المتوالية السردية (وهذه هي حالة التقويم). وأما الوحدات السردية البدئية للمستوى الجملي، فإنها تتحدد فقط بتعاقبها الزمني وتعرف بطريقة شكلية محضة: يعد البند السردي البدئي، وحدة تركيبية لا يمكن تجاوزها إزاء الوحدات التي تحيط بها من غير تغير في تعاقب الأحداث المروية. وتتعارض هذه العناصر السردية مع البنود الحرة التي تستطيع أن تشغل أي موقع في التعاقب السردي من غير أن يغير هذا شيئاً في تعاقب الأحداث المروية. وتستطيع بعض البنود أن تتبادل مواقعها من غير أن يعطل هذه القلب مستوى الحكاية. وهذه البنود هي البنود المتناسقة. وهكذا، فإن عمل لابوف والتزكي يؤلف التحليل الشكلي مع المنظور الوظيفي (تتحدد العناصر تبعاً لوظائفها في القصة الإجمالية التي تكوّن وحدة انطلاق التحليل). وهو أيضاً ضرب من التبني لأن البناء النصي يعد جزءاً من الحساب أو من الاستراتيجية التواصلية، وهذا يعني إذن أنها لا يمكن أن تفهم خارج سياقها المقامي (ولاسيما الاجتماعي).

■ Z. Harris, Discourse Analysis Reprints, La Haye, 1963; J. Katz et J. Fodor, "The structure of semantic theory", Language, 39, 1963, p. 170-210; M. Bierwisch, "Rezension zu Z.S. Harris, "Discourse analysis"", Linguistics, 13, 1965, p. 61-73; A.L. Becker, "A tagmemic approach to paragraph analysis", in The Sentence and the Paragraph, Champaign, 1966; E. Coseriu, Theoria del Lenguaje y Lingüistica General, Madrid, 1967; W.O. Hendricks, "on the notion "beyond the sentence"", Linguistics, 1967, 37, p. 12-51; W. Labov et J. Waletzky, "Narrative analysis: oral versions of personal experience", in J. Helm (ed.), Essays on the Verbal and Visual Arts, Seattle, 1967; J. Dubois et Sumpf (eds.), L'Analyse du discours (Langages, 13), Paris, 1969; J. Dubois, Grammaire structurale du français: la phrase et les transformations, Paris, 1969; E.U.

Grosse (ed.), Strukturelle Texsemantik, Freiburg, 1969; T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", La Haye, 1969; (Coll.), Probleme der semantischen Analyse literarischer Texte, Karlsruhe, 1970; L.A. Reid, Central Bohol Sentence, Paragraph, and Discourse, Norman, 1970; T. Todorov, "Les transformations narratives", in Poétique de la prose, paris, 1971, p. 225-240; T.A. Van Dijk, Some Aspects of Text Grammars, La Haye, 1972; T.A. Van Dijk, J. Ihwe, J. Petöfi et H. Rieser, Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken Hambourg, 1972; T. Todorov, "Texte" et "Transformations discursives", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; S. Schmidt, Texttheorie, Munich, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; T.A. Van Dijk et W.Kintsch, "Comment on se rappelle et résume des histories", Langages, 40, 1975, p. 98-116; H.F. Plett, Textwissenschaft und Textanalyse, Munich, 1975; T.A. Van Dijk, Macrostructures, Hillsdale, 1979; J.B. Black et R. Wilensky, "Anevaluation of story grammars", Cognitive Science, 1979, p. 213-230; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Intorduction to Text linguistics, Londers, 1981; M. Fayol, Le Récit et sa construction, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

2 - آفاق

إن أعمال التحليل النصي التي شرع بها تحت سلطان قواعد الجملة، لتبدوا مستندة إلى بدهيتين عليهما اعتراض. أما البدهية الأولى، فتقبلها معظم الدراسات ذات التوجه البنيوي وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليدية في الوقت نفسه. وهذه البدهية هي بدهية التماثل بين التنظيم اللساني للجملة وتنظيم النص. وأما الثانية، التي يختص «التوليديون» بها، فهي بدهية وجود القواعد النصية العميقة والتي لها نفس المكانة التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنها أهل لـ:

أ) توليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي.

ب) ولإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيدة الصياغة ونصوص سيئة الصياغة، وبين نصوص «قاعدية» ونصوص «غير قاعدية».

ولا توجد قواعد نصية إلى يومنا هذا قادرة على ملئ هذين المطلبين. وإن هذا لم يعد مدهشاً. فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإننا لانفهم كيف لبنائها أن يكون قابلاً للاختزال - سواء تعلق الأمر بإنتاجها أم بتلقيها- إلى عمل لضوابط لسانية محضة. وتعد دراسة الإنجاز اللساني، كما هو بدهي، جزءاً أصيلاً من النصوصية، ولكن يجب من غير شك قلب الأولويات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازه اللساني، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلق

بالعناصر التي تشهد على «إنشاء النص». ولقد يتطلب هذا هجر مفهوم «القواعد النصية» نفسه. فإذا وجدت معايير للنصية، فإنها على أكثر تقدير معايير «للقبول». وإن معايير القبول هذه إنما يحددها بشكل واسع سياق المقام للإرسال وللتلقي. وهكذا، يجب على اللسانيات النصية أن تخلي المكان للتداولية النصية (بروير 1974).

وهناك كثير من الأعمال الحديثة التي تجد مكانها في منظور تداولي: إنها إذ تعطي مكاناً مهماً للواسمات اللسانية النصية (والتي يلخصها عموماً التماسك النصي)، فإنها تنطلق من الفكرة التي تقول إن النصية لا تنتج عن استعمال اللوغاريتم القاعدي، ولكنها نشاط سيروري يخضع إلى قيود ذات نظام إداركي وتواصلي في جوهرها. وتمثل هذه الحالة الأعمال التي تجد مكانها في إطار ما نسميه «العلوم الإداركية». وهكذا، فإن بوغراند ودريسلير (1981) يعرِّفان النصية بوصفها نشاطاً لحل القضايا. وإنه لا يزال الوقت مبكراً لكي يدلي المرء بحكم حول قيمة المقاربة الإداركية التي تتصور النصية بالتماثل مع السيرورات المدروسة في الذكاءالاصطناعي. وهكذا، فإن وجود السيرورات الذهنية للنصية، والتي من المفروض أن تكون النصوص مُنْتَجَة من خلالها، تظل نصية افتراضية بشكل واسع، ووحده تقدم علم النفس الإداركي يسمح باختيار الصحة المحتملة للنموذج. ومن جهة أخرى، فإن التحاليل التي أنجزت في هذا الإطار تعالج التوليد النصي على مستوى السيرورات الإدراكية السابقة على السيرورات اللسانية بدل المعالجات اللسانية المخصوصة. ومادام هذا هكذا، فإننا لا نزال عملياً نجهل كل شيء حول الطريقة التي يترتب فيها العلاج الإدراكي الماقبل لساني والمعالجة اللسانية في الدماغ. ويمكن القول إن معظم التصورات التي تطورت في إطار المقاربة الإداركية لا تزال افتراضية إلى هذه اللحظة.

وبعد هذا، فإنه لمن الممكن تسجيل بعض النقاط المركزية التي يجب على كل نظرية للنص أن تعالجها لكي تستحق اسمها:

1- «التماسك» (انظر هاليدي وحسن 1976). يشير المصطلح إلى الأدوات الكلامية التي تسوس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمن جملية أوبين الجمل، ولا سيما الاستبدالات التركيبية التي تحافظ على هوية المرجع، ولكنهاتحافظ أيضاً على التوازي، وعلى التكرار أو على الحشو. ويعد تماسك الجلمة المنتقلة جزءاً مباشراً من التحليل النصي. وكثير من الدراسات قد تم تكريسه لتكرار الصدارة، وللإلماع، وللربط (انظر مثلاً هارويع 1968). ويعد عمل هذه الفئات على كل حال عملاً معقداً: إن الضمائر الانعكاسية (لقد اشتكت)، والإلماع (لأنه لم يتغط، فقد أصيب بول بالرشح)، وروابط التبعية ليست ممكنة وجوداً إلا في داخل الجمل (انظر غيليش وربيل 1974)، بينما تكرار الصدارة ومعظم الروابط (غير التابعين)، تعمل أيضاً بوساطة التماسك بين الجمل. ومن جهة أخرى، فبما

إنها وسيط التماسك بين الجمل، فإن استعمال الاستبدال يبدو اختيارياً بينما تكون بعض الجمل استبدالية في المستوى الضمني للجملة: يستطيع المتكلم في المستوى الضمني للجملة أن يختار بحرية بين تحويل الاسم إلى ضمير وإعادة التضمير، وإن كانت إعادة تحويل الاسم إلى ضمير تتضمن غالباً ثقلاً معيناً، وهذا يعني أنها تمتلك إذن درجة ضعيفة من القبول، ولا تعطي مكاناً لعدم القاعدية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويشير هذا، كما يبدو، إلى أن العنصر نفسه يمتلك مقاماً مختلفاً وذلك تبعاً لكونه يعمل بوصفه عنصراً قاعدياً (على مستوى الجملة) أو بوصفه عنصراً من عناصر التماسك النصي (بين الجمل). ولقد نزعم أحياناً أن تكرار الصدارة والإلماع يعطيان معياراً سلبياً للوحدة النصية. فالسلسلة اللسانية التي تبدأ بتكرارات للصدارة أو التي تنتهي بالإلماعات، فإنها لا تشكل وحدة نصية، اللهم إلا إذا كانت هذه العناصر مشبعة بعناصر نصية موازية (مثل السياق المقامي) (انظر بليت 1975، ص 60). وفي الواقع، ليس المقصود معياراً مطلقاً: نحن نقبل في حالة النصوص الأدبية خرقاً لهذه القاعدة.

2- «الانسجام». إنه لا يتعلق بمستوى التحقق اللساني، ولكنه يتعلق بالأحرى بتصور المتصورات التي تنظم العالم النصي بوصفه متتالية تتقدم نحو نهاية (آدام 1989): يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول «موضوع للكلام». وهذا يفترض قبولاً متبادلاً للمتصورات التي تحدد صورةعالم النص المصمم بوصفه بناء عقلياً. ويمكن للروابط بين المتصورات أن تكون من طبيعة مختلفة: سببية، غائية، قياسية، إلى آخره. ويبدو من جهة أخرى أن العلاقات بين المتصورات لا تنشطها دائماً التعابير اللسانية الفوقية، ولكنها تستلزم دائماً اللجوء إلى الاستدلال. وتمثل هذه الحالة الضمنيات غير المفترضة مسبقاً والتي - على عكس المفترضة مسبقاً تشكل جزءاً من المعنى اللساني المحض - تنتمي إلى المستوى النصي. ولقد كان النموذج النصي الذي درس الانسجام فيه بشكل معمق هو القصة. فاستخدام المتوالية السردية يعد بالفعل حالة خاصة من حالات الانسجام النصي.

وإن مشكلة الحدود بين التماسك والنصي (الذي تحققه أدوات لسانية محضة) والانسجام النصي (الذي يستخدم سيرورات إداركية غير لسانية) مشكلة معقدة. وهكذا، فإننا إذا تبعنا متصور المحاجة الذي اقترحه آنسكومبر وديكرو، ولا سيما الفرضية التي تقول إن معنى الكلمات في معظمه تحدده طرق الاستمرار الاستدلالي التي تجعله ممكناً. وذلك لأنه من المحتمل أن عدداً معيناً من الوقائع النصية التي نعدها عموماً جزءاً من الانسجام، تستطيع أن تفسر بمصطلحات التماسك، أي بمصطلحات لسانية محضة.

3- «القصدية والقبول». يعد كل نص بنية قصدية. وهو بوصفه كذلك يخضع إلى معايير من القبول. ولقد درست الاستدلالية القصدية أيضاً في إطار نظرية أفعال اللسان (أو

ستان، وسيرل): إن الأفعال القولية، خلافاً للعبارات التي تستخدم في تحقيقها، لا تمثل وقائع لسانية ولكن تداولية، وهي بهذا تدخل في حقل التحليل النصي. وتعد تحليلات غريس الخاصة بأقوال المحادثة إلى يومنا هذا المحاولة الأكثر أهمية، ذلك لأنها تهدف إلى استخراج معايير للقبول الاستدلالي. والسبب لأن أقوال المحادثة، إذا كانت تتجه إلى المتكلم، فإنها تعمل أيضاً على تحديد الشروط التداولية التي يقوم من تحتها خطاب مؤهل لكي يعده المتكلم مقبولاً. وتنتمي معايير القبول بدهياً إلى مقامات التواصل، وهو يختلف تبعاً لأجناس الاستدلال.

4- «الاختلاف الجنسي». لا يعرف التحليل النصي أن يتجنب التنوع الواسع إلى أكثر ما يمكن من أجناس النصوص المدروسة. وكما قال باختين من قبل (1984): «إننا نتعلم أن نقولب كلامنا في صيغ الجنس. ونحن إذ نسمع كلام الآخر، فإننا نعلم مباشرة، ومن الكلمات الأولى، أن نستشعر الجنس، وأن نحزر الحجم. . . ، والبنية التوليفية المعطاة، وأن نتنبأ بالنهاية. . .». وإن غياب الوعي بخصوصية جنس النصوص ليعد مسؤولاً. وذلك لأنه في عدد من التحليلات النصية التي من المفترض أن يكون موضوعها هو تبادل المحادثة، فإن عينات الدراسة تتمثل في الحوارات المستخلصة من القصص الأدبية. وإن هذه الحوارات، إذ تكون بعيدة عن نصانية المحادثات، فإنها مثل هذه النصوصية، وإن مبادئها التنظيمية ليست بكل تأكيد متطابقة مع تلك التي تسوس محادثة فعلية. والسبب لأنها في جزء منها على الأقل، تخضع إلى قيود مرتبطة بنشاط بناء هذا التمثيل.

5- «شعرية النص». يوجد على الأقل ميدانان للنشاط الكلامي كان لسانيو النص قد أهملوهما عموماً بينما نصادف فيهما شروطاً للملاحظة غنية على نحوخاص وذلك بالنسبة إلى دراسة التكوين النصي: إن المقصود هو الأدب الشفاهي، وعلى نحو أكثر دقة هذا الجزء من الأدب الشفاهي حيث يكون للتوليف مكان خلال الأداء، ومثال ذلك النصوص الأدبية الطليعية (ملاحظات، مخطوطات تحضيرية) كما حللتها دراسات التكوين. وإن المقصود بكل تأكيد هو نموذجان خاصان من نماذج النصوصية، وإننا لا نعرف أن نعمم انطلاقاً منهما. ولكن بما إننا في الحالتين نمتلك حالات نصوصية مضاعفة وتحيل إلى المشروع النصي نفسه (الأداءات المختلفة للشاعر المنشد نفسه، والحالات للمخطوط نفسه)، فإننا نمتلك آثاراً مباشرة للإبداع النصوصي، وهذه ليست هي الحال بالنسبة إلى معظم الأنشطة النصوصية الأخرى (حيث ننفذ إلى حالة واحدة، هي الحالة النهائية). ومن جهة أخرى، فإنه مادام كل نشاط نصوصي يتسجل في إطار جنس استدلالي خاص (محدد تداولياً)، فإن مضاعفة الدراسات التفصيلية للأجناس الخاصة يجب أن يسمح تحديداً بتجنب التعميم المسرف الذي لم تكن نظريات النص سوى معتادة عليه جداً.

■ R. Harweg, Pronomina und Textkonstitution, Munich, 1968; E. Lang, "Uber einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer Textgrammatik", in F. Kiefer et N. Ruwet (eds.), Generative Grammar in Europe, Dordrecht, 1973, p. 284-314; D. Breuer, Einführung in die pragmatische Texttheorie, Munich, 1974; M. Halliday et R. Hasan, Cohesion in English, Londres, 1976; E. Gülich et W. Raible, Linguistische Textmodelle, Munich, 1977; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Introduction to Text Linguistics, Londres, 1981; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983; M. Bakhtine, Esthétique de la création verbale, Paris, 1984; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986; J.-M. Adam,"Pour une pragmatique linguistique et textuelle", in. C. Reichler (ed.), L'Interprétation des textes, Paris, 1989; O. Ducrot, Dire et ne pas dire, 3e éd., Paris, 1991.

الأدب الشفاهي

LITTÉRATURE ORALE

إذا أخذنا مصطلح الأدب بمعناه الاشتقاقي، فإن الكلام عن الأدب الشفاهي ليعد مضاداً بيناً (Ong 1967, p. 20-21). ولكن مختلف التعابير البديلة: «التقاليد الشفاهية»، «الفولكلور»، أو«الشعر الشفاهي» لتعد محيرة، لأنها تحيل إلى ظواهر مختلفة. «فالتقاليد الشفاهية» تحيل إلى مجموع الإرسال الشفاهي للثقافة، سواء تعلق الأمر بالمعارف، أم بالحكمة، أم بالدين أم الأساطير، وليس فقط بالتقاليد الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح، أي بما إنها تستلزم بعداً جمالياً (من غير وجوب الاختزال فيه بالضرورة). وأما ما يخص «الفولكور»، فإنه يتكون من مجموع الاستعمالات، والمتعتقدات، والنشاطات الثقافية التقليدية لمجتمع ما، وذلك بغض النظر عن طرقها في الإرسال: توجد أشكال فولكلورية تظهرها الكتابة (أسمان 1983). وأما الكلام عن «الشعر الشفاهي»، فإنه لم يعد ملائماً بشكل أفضل. والسبب لأن هذا التعبير لا يأخذ في الحسبان الأجناس الشفوية في النثر (الطرف، النكت، الحكايات، إلى آخره). ويبدو إذن أن تعبير «الأدب الشفاهي» هو الأقل تعاسة: إن له الفضل على الأقل في التركيز على القرابة الوظيفية للحقلين - الشفاهي والكتابي - اللذين يتقاسمان ميدان الاستعمالات (الكامنة) الجمالية للسان الإنساني.

في الغرب، تجد الآثار الأولى للفائدة النظرية بالنسبة إلى جل الثقافة التي تتقفت بالأدب الشفاهي نفسها قائمة من قبل عند مونتين، الذي يقدم القيمة الجمالية «للشعر الشعبي» (Essais, I, 54). ولقد أنشأ نموذجاً للتأويل سيحكم بالاشتراك مع هيردير والرومانطيقيين خلال كل القرن التاسع عشر دراسات الأدب الشفاهي، أي سيحكم تطابقه مع النشاط «اللغوي»، و«الطبيعي»، و«الجماعي»، و«الشعبي» المتعارض مع الأدب المكتوب الذي يفترض أن يكون «مفكراً فيه»، و«مصطنعاً»، و«عالماً». وإن الأدب

الشفاهي، إذ أشيع أنه مرتبط بالإنسانية الأولى، فقد كان، تبعاً للرومانطيقيين، مهدداً بالانطفاء. ومن هنا، فقد نشأ نشاط الجمع والتثبيت الكتابي. وكان هذا خصوصاً في ميدان الحكايات (البطولية والعجائبية) والخرافات. وإن كان الجمع قد ابتدأ من قبل في القرن الثامن عشر، إلا أنه سيعرف تطوراً غير مسبوق في القرن التاسع عشر. وفي الواقع، فإن مجموعات النصوص هذه، مثل حكايات الأخوين جريم، كانت ثمرة من ثمار تدخل الافتتاحيات المكثفة، وإنها لتشهد أيضاً على المتصورات التي كان القرن التاسع عشر يصطنعها لنفسه عن الأدب الشعبي وعن التقاليد الشفاهية التي كانت تمثل نقطة البداية (Köhler - Zülchetn shokaei-Kawan 1990). ولقد قاد تراكم الوثائق نفسها وحصول الوعي التدريجي بالتعقد الشديد لبعض الأشكال الشفاهية، العلماء لكي يدركوا بداهة بأن الأدب الشفاهي يتضمن في الواقع نشاطات أدبية متعددة، وهي نشاطات عالمة وشعبية على حد سواء، وحاضرة كما هي ماضٍ، ونشاط يضطلع فيه الإبداع الفردي بدور لاغنى عنه، حتى لو كان ذلك تبعاً لوجه آخر غير ماهو موجود في الأدب المكتوب. وبقول آخر إن مجموعة من الأشكال لا تبتعد بتصعيدها وبتعدديتها الجنسية والوظيفية عن الفرضية الشعرية التي يمثلها الأدب المكتوب، حتى ولو انتظمت تبعاً لقيود مختلفة جزئياً (Finnegan 1977, p. 1-3).

■ A. Assmann, "Schriftliche Floklore. Zur Entstehung und Funktion eines Überlieferungstyps", in Schrift und Gedächtnis, Munich, 1983, p. 175-193; I. Köhler-Zülch et C. Shojaei-Kawan, "Les Frères Grimm et leurs contemporains", in D'un conte... à l'autre. La variabilité dans la littérature orale, Paris, 1990, p. 249-260.
Ouvrages généraux: H.M. et N. Chadwick, The Growth of Literature, Cambridge, 3 vol., 1932, 1936, 1940; W. Ong, The Presence of the Word, New Haven, 1967; H. Bausinger, Formen der Volkspoesie, Berlin, 1968; L. Kesteloot, La Poésie traditionnelle, Paris, 1971; R. Finnegan, Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context, Cambridge, 1977; J. et D. Segal (eds.), Patterns in Oral Literature, La Haye, 1977; J. Goody, La Raison graphique, Paris, 1979 (original anglais 1977); P. Zumthor, Introduction à la poésie orals, Paris, 1983: J.M. Foley (ed.), Oral Tradition in Literature: Interpretation in Context, New York, 1986.

يخرج تعقيد مفهوم «الأدب الشفاهي» عن إطار جولة بسيطة في ثلاثة أنظمة بسيطة هي أكثر من ساهم في دراسته، أي الدراسات الفولكلورية، والكلاسيكية، والأنتروبولوجية.

أ - لقد عكف الفولكلوريون على دراسة الحكايات خصوصاً، الخرافات، والأغاني

الشعبية. وإن الدراسة الفولكلورية للأدب الشفاهي، بشكلها الحالي، لا تنفصل عن المدرسة الفيلندية التي، منذ بداية القرن، استعاضت عن النظرية الرومانطيقية التي كانت ترى أن القرابة بين التقاليد المختلفة (حكايات، حكم، إلى آخره) كانت قد تأسست على ميراث لساني مشترك، بنظرية هجرة (الموضوعات والأشكال)، والمفضية إلى دراسة جغرافية وتاريخية للتقاليد الفولكلورية الأوربية (أنتي آآرن). وكان العمل الأساسي للمدرسة الفلندية يقضي بتجميع ما يمكن تجميعه، على أمل تجريد، من كل مجموع، حكاية تكون نموذجاً أصلياً نظن أن عنه تصدر كل المتغيرات التي تتميز بتماثل العقد الأساسية. ولقد كان هذا المشروع الاختزالي الذي قدمته المدرسة الفلندية موضوع نقد فيما يتعلق بتأويله التشييئي للنموذج الأصلي، ولكننا ندين له بإيجاد الأداة التي لا غنى عنها لكل الأبحاث حول الحكاية: إن فهرس الحوافز الذي أقامه «آآرن» و«تومسون» هو الذي يحيل إليه عملياً كل العصر الجغرافي الأوراسي، وهو الذي يجعل للنموذج صورة بالنسبة إلى معظم الفهارس الحديثة أو التي لا تزال في طور الإنشاء والتي تصب في مجالات أخرى. وثمة تاريخ مميز آخر يتمثل بـ «مورفولوجيا الحكاية» (1928) لـ «بروب». ولقد اتخذ، على نحو من الأنحاء الإجراء المعاكس لإجراء المدرسة الفلندية (التي تنطلق من المضمون)، راغباً في إنشاء نظرية للحكاية انطلاقاً من تحليل البنية الوظائف (المؤهلة أن توجد متماثلة في المواضيع الأكثر تنوعاً). ولكن اختزالية بروب، على نحو ما، لا تزال مطلقة أكثر من اختزالية آآرن وأتباعه، وذلك لأنه، إذ يستلهم من النظرية المورفولوجية لغوته، يرجو أن يأتي بكل الحكايات الروسية إلى نموذج واحد أصلي (بروب 1928). وإزاء هذا البحث عن الأصل، سواء تعلق الأمر بنموذج أصلي أم بالبنية الوظيفية الأساسية، فإن مدرسة Márchenbiologie (مثل Lúthi 1960) قد ركزت قبل كل شيء على المرونة التطورية للحكايات، وعلى ضرورة البحث عن طبيعة الحكاية في هذه المرونة نفسها، وليس في أي نموذج أصلي ضمني. هذا وإن الدراسات ذات الاستلهام البنيوي للستينات والسبعينات، بغض النظر عن نماذجها (بروب، ليفي ستروس، غريماس)، قد أعطت الأفضلية لدراسة النماذج والمتغيرات، من غير أن تأخذ ثانية مع ذلك أطروحة بروب والتي يكون تبعاً لها النموذج البنيوي المستخلص متناسباً مع بعض الحكايات الأصلية. ولقد حاولت هذه الدراسات في معظم الأحيان من جهة أخرى أن تستخلص، بعيداً عن خصوصية شكل الحكاية، قالباً كونياً للموضوعاتية السردية (Bremond 1973). ونلاحظ في الأبحاث الحديثة - وهذا موجود في الأعمال المنتسبة إلى الاتجاهات الأكثر تنوعاً - انزياحاً واضحاً للفائدة النظرية. وإننا لنرجع من دراسة النماذج (والتي يعد مقامها أكثر فأكثر بوصفه مقاماً لهوية تعد جزءاً من اللغة المفسرة الوصفية، وليس بوصفها انعكاساً لبنية ذهنية عميقة

ومؤهلة لتوليد الحكايا المروية فعلاً) نحو واقع المتغيرات والانعكاسات، أي نحو الواقع الإجرائي بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن هنا تأتي الأهمية المعطاة لدراسة الوجوه الداخلية لتغير الأعمال الشفاهية (Jason 1990) أو من هنا تأتي الفائدة المتجددة التي بها ندرس، على ضوء مكتسبات التحليل البنيوي، النسب التاريخي للحوافز وللموضوعات، وتقاطعاتها، واختلاطاتها وهجرتها الجنسية والوظيفية (Bremond 1990).

■ A. Aarne, Leitfaden der vergleichenden Märchenforschung, Helsinki, 1913; V. Propp, Morphologie du conte (1928), Paris, 1970; S. Thompson, The Folktale, New York, 1951; A. Aarne et S. Thompson, The Types of Folktale (éd. revue), Helsinki, 1961; M. Lüthi, Das Märchen, Berne, 1960; A. Dundes (ed.), The Study of Folklore, Englewood Cliffs, 1965; M. Lüthi, Volksliteratur und Hochliteratur. Menschenbild, Thematik, Formstreben, Bern 1970; C. Bremond, La Logique du récit, Paris 1973; D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, Folkolre, Performance and Communication, La Haye, Paris, 1975; H. Jason. "Fluctuation in folk literature. The how and the why", in D'un conte...à l'autre, op. cit., p. 419-437; C. Bremond, "Les suites d'un chantage", in ibid., p. 555-560.

ب) إن الفائدة التي يحملها فقهاء الأدب القديم، أو التي يحملها المختصون بهومير خصوصاً بالنسبة للأدب الشفاهي، قد تعلقت تقريباً بكل الشعر البطولي على الإطلاق. ولقد كانت هذه الفائدة في الأصل واحدة من عدد من وجوه «المسألة الهيوميرية»، أي من الخصومة القديمة بين فقهاء اللغة الوحدويين والتحليليين: لقد دعم الوحدويون كمال الملاحم الهومبرية الناتجة عن عقل مبدع وفردي، بينما رأى التحليليون فيها أعمالاً مركبة وناتجة عن تجميع من الأغاني المستقلة والمسبقة الوجود. ولقد بين باري انطلاقاً من تحليل ظرفي للصفات، وللاختلاط اللهجوي، وللاستعارات الثابتة، وللبنى الموضوعاتية المتكررة، في بداية الثلاثينيات أن كثيراً من السمات اللسانية والأسلوبية التي غذت المناقشة بين الوحدويين والتحليليين يمكن للأسلوب الشفاهي للملاحم الهوميرية أن يفسرها. وهو أسلوب صيغي صممته أجيال من الآيديين ونقلته، وذلك بما إنه كان في حوزتهم قائمة ممتدة من الأغنيات، وكان موضوعها يتخذ من تروى مادة له. وقد بين بهذا أن تكرار الصفات الثابتة - التي أدهشت فقهاء اللغة كثيراً - قد كان لها وظيفة إيقاعية كما كان لها وظيفة دلالية، وهذا يعني إذن أن لها وظيفة «تقينة» كما لها وظيفة وصفية: إذا انت الصفة X قد أدخلت في المكان Y، فإنها لم تكن دائماً كذلك بفضل أمور دلالية وسياقية مقيّدة، ولكن بفضل «عطائها الإيقاعي». (ولقد كان باري يظن أنه بالتعارض مع هذا الاستعمال التزييني للصفات الجنسية، فقد كان مجموع الأدب الغربي المكتوب يمهر الصفات بوظيفة

خاصة ووصفية). ويبدو أن السبب نفسه يفسر له حضور العناصر اللهجوية غير الإيونية، مثل الأيولنية: إن هذه العناصر إذ أدخلت لملاءمتها الإيقاعية، فإنها عاشت بوصفها عناصر صيغية بحتة لملئ الفراغ. وكما يرى باري، فإن كل هذه الخواص الأسلوبية الهوميرية، كانت مرتبطة بحدث أن الملحمة كانت عملاً مبدَعاً أداء، وهذا يفترض مسبقاً أن الشاعر قد كان في حوزته مجموعة من التراكيب الصيغية (صفات، ولكن أيضاً استعارات ثابتة) وترسيمات موضوعاتية (تكرار للموضوعات نفسها مبنية تبعاً لمتتاليات متطابقة) تبسط له الإبداع بيتاً ببيت في قصيدته (ليس في جوهره الموضوعاتي، ولكن في صيغته الواقعية). ولقد ذهب باري، أملاً بتأكيد فرضياته وتعميمها، إلى كتابة الغناء الملحمي للغيسلار اليوغسلافيين وتسجيله - إن التقاليد الملحمية الشفاهية الأخيرة والحية في أوربا: ألبيرت لورد، تتضمن أعمال أستاذه الذي مات مبكراً، وقد باشر تحليلات حول تغير الأعمال أداء، وذلك مثلاً بمقارنة الأغنية نفسها إذا قام بأدائها مغنون مختلفون أو قام بأدائها المغني نفسه ولكن في مناسبات مختلفة. ولقد سمح له هذا أن يبين أن الظواهر التي قدمها باري بالنسبة إلى الشعر الهوميري توجد بالفعل في الغناء الغيسلاري. ولقد أكد باحثون آخرون هذه النتائج بالنسبة إلى تقاليد ملحمية أخرى، وخصوصاً أغنيات الإيماء (أغنية رولان، Beowulf).

ولكن الحق يقال، إن أعمال باري وأعمال لورد، إذا كانت قد بينت الحضور المتطابق لسمات أسلوبية شفاهية في القصائد الهوميرية، إلا أنها لم تبرهن بشكل نهائي مع ذلك أن القصائد كما نعرفها تمثل تسجيلاً للأداء: إن البناء السردي المعقد جداً للإلياذه وللأوديسه يتميز بقوة من البنى السردية البسيطة لكل الملاحم الشفوية التي استطعنا دراستها في يوغسلافيا وفي أمكنة أخرى (Friedrich 1985). وتبعاً لبعضهم، فربما يكون القصد إذن هو عملاً مكتوباً ويستخدم كمادة شفاهية، أو ربما يكون القصد هو عملاً مكتوباً يقلد الأسلوب الشفاهي، حتى لو كان لورد قد اعترض بقوة ملائمة على هذه الفرضيات، ورأى أن الإلياذه والأوديسه أكثر تعقيداً من أن تكونا التمارين الأولى لتقاليد مكتوبة، وإنه لمن المعقول أكثر بعد كل شيء أن نرى فيهما نهاية لتقاليد شفاهية طويلة وغنية على نحو خاص (Lord 1991). وتتجلى النتيجة المهمة لدراسات مدرسة باري ولورد في فصل قضية الأدب الشفاهي عن قضية الأدب «الشعبي»: إن الأيون شأنهم شأن الفوسلار أو الفريوت، مختصون مارسوا الصياغة، وإن أدبهم هو أدب عالم وفي مستوى أعمال الأدب المكتوب نفسها. وفي الدور السلبي لهذه المدرسة (ولكن ليس في باري) يجب وضع دوغمائية معينة تطالب بقصر مفهوم «الأدب الشفاهي» على الأدب الشفاهي المكون في الأداء.

■ M. Parry, L'Epithète traditionnelle dans Homère. Essai sur un problème de style homérique, Paris, 1928; Id., The Making of Homeric Verse: Collected Papers, Oxford, 1971, p. 266-364, A.B. Lord. The Singer of Tales, Cambridge (Mass.), 1960; R. Friedrich, "The problem of an oral poetics", in Oralité et littérature. Actes du XIe Congrès de l'Association internationale de littérature cmparée, New York, Berne, Francfort, Paris, 1985, p. 19-28; J.M. Foley, The Theory of Oral Composition: History and Methodolgy, Bloomington, 1988; A.B. Lord, Epic Singers and Oral Tradition, Ithaca, 1991.

ج) لقد اهتمت الدراسات الأنتروبولوجية والاجتماعية بالتقاليد الشفاهية كما هي على حالها في المجتمعات القبلية التي تجهل الكتابة. ومن غير أن تنشغل هذه الدراسات بالروابط المحتملة لبعض هذه الممارسات مع الأدب بالمعنى الجاري للمصطلح، فإنها انعطفت خصوصاً نحو دراسة الأداء الشفاهي بوصفه يمثل وضعاً تواصلياً خاصاً ومكاناً لنقل التقاليد الجماعية للمجتمعات من غير كتابة، والتي لا تمتلك الكتابة فيها سوى وظيفة هامشية. ولقد جعل باري الأمر بدهياً إذ رأى أن تقانات الأدب الشفاهي الملحمي ليست ممكنة إلا إذا تصورناها بوصفها أدباً تقليدياً: إنه يفهم جوهرياً بهذا التعبير أدباً يكون هيكله الشكلاني والموضوعاتي نتيجة لترسبات تاريخية مرتبطة بإرسال شفاهي للتقانات والموضوعات. ولقد سمحت الدراسة الأنتروبولوجية للأشكال الأدبية الشفاهية الخارج أوربية، كما سمحت في وقت قريب أيضاً بعض الأعمال الاجتماعية حول التقاليد الشفاهية المدينية (سواء تعلق الأمر بتقاليد العالم الصناعي أم بتقاليد بلدان العالم الثالث) بتحقيق مفهوم التقاليد ومفهوم الأداء. وهما سمتان مركزيتان لكل النشاط الأدبي الشفاهي.

وهكذا، فقد أصبح مفهوم «التقاليد» مركزياً في الدراسة الأنتروبولوجية للأدب الشفاهي. وإنها لتغطي ثلاث وقائع على الأقل:

1- لا يقوم إبداع الفنان في التجديد أو في القطيعة، ولكن في المهارات التي ينفذها على ترسيمات موضوعاتية وشكلانية والتي تمثل الثروة المشتركة للأمة (جاكبسون وبوغاتيريف 1929).

2- وإنها لتغطي ثانياً، غياب الحدود الواضحة بين مختلف النشاطات الكلامية، أو مختلف الأجناس، والتي يدور بينها المخزون الموضوعاتي نفسه، والمرتبط حميمياً بتمثيل الذات الاجتماعية.

3- وهي تغطي ثالثاً، الأهمية الجوهرية للتفاعل المباشر بين «المؤول - المؤلف» والجمهور بوصفه مراقباً من الدرجة الأولى وحافظاً للأعمال: إن العمل الذي لا يتناسب مع مطالب الجمهور فإنه (في حالة المؤول المهني) يكون ممنوعاً مباشرة (في حالة انقطاع يقوم

الجمهور بها)، أولا تكون (في حالة الأجناس التي، مثل الحكاية، تتميز بانعكاس أدوار المؤول والمتلقي) الذاكرة الجماعية قد أعادت أخذه، وبهذا لا يتم الاحتفاظ به. ولا يبقى في الحالتين إلا الذي يلتقي قبول جماعة التلقي (بينما يستطيع العمل المكتوب أن يبقى حتى وإن رفضه مستقبلوه المعاصرون في غالبيتهم).

ويجب مع ذلك أن نحدد أن هذه الضوابط الثلاث ليس لها قيمة إلا بالنسبة إلى الشفاهية البدائية، تماماً كما توجد في مجتمع من غير كتابة. ومادام هذا هكذا، فإن معظم الأنشطة الأدبية الشفاهية توجد مع ثقافة «أدبية» نسبياً (بالمعنى الاشتقاقي للكلمة)، والتي يعارض فيها التثبيت الكتابي العمل «المحض» للتقاليد الشفاهية.

إن التحليل الأنتروبولوجي، قبل أن يكون أدبياً، هو أولاً وقبل كل شيء تحليل للكلام الاجتماعي، ولمدوناته، وأساليبه، وأجناسة (كالام- غريبول 1975، بومان وسيرزير 1974). ولقد أظهرت هذه الغاية المعطاة للكلام التبعية الأساسية لهوية العمل الشفاهي إزاء الأداء (هميس 1975): إن الموقع الجنسي للعمل، شكلاً وموضوعاً، تحدده الظروف الاجتماعية الملائمة (أو المشؤومة) لتحيينه الأدائي. وهنا تبدو الشعرية والتداولية أكثر ما تكون تلاحماً. فالعمل الشفاهي لا يحيا بوصفه هكذا إلا في سياقه المقامي المحيَّن (بومان 1986).

ولقد ظهر الأداء الشفاهي أيضاً بوصفه أداء إشارياً متعدداً بعمق: ينتقل جزء هام من العمل من خلال تغيير طبقة الصوت، والجوهر المجهور (جرس، إمالة، إدخال عناصر جهورية غير كلامية، إلى آخره). (زومتور 1983، ص 159-176)، ولكن أيضاً من خلال العلامات غير الكلامية (المحاكاة، والإيماء الذي يستطيع في بعض الأماكن الاستراتيجية للأداء أن يذهب إلى حد اقتلاع الرسالة الكلامية (ستشوبل 1977). وإن هذا لا يكون من غير أن يطرح مشكلة منهجية وعاها علماء السلالات قبل علماء الفولكلوريات: إن كتابة الأعمال الشفاهية التي قاد الباحثون انطلاقاً منها تحليلاتهم خلال زمن طويل، لم تحتفظ منها إلا بما هو قابل فيها للاختزال إلى عمل مكتوب (الفعل الإشاري الكلامي المحض)، بالإضافة إلى إنها تجمدها بإعطائها هوية نحوية ليست لها.

■ R. Jakobson et P. Bogatyrev, "Le folklore, forme spécifique de création" (1929), in R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; G. Calame-Griaule, Ethnologie et langage. La parole chezles Dogon, Paris, 1965; R. Banman et J. sherzer (eds.), Explorations in the Ethnography of Speaking, Cambridge, 1974; D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K.S.Goldstein, op. cit., p. 11-74; H. Scheub, "Body and image in oral narrative performance", in New Literary History, VIII, printemps 1977, p. 335-344; R.

Bauman, Story, Performance and Event; Contextual Studies in Oral Narrative, Cmbridge, 1986.

إن المشهد العام للأدب الشفاهي كما يبرز حالياً من هذه الحقول الثلاثة للدراسة ليعد من أكثر الأشياء تعقيداً. فعدد الأجناس وتنوعها يمثل أمراً لافتاً: الشعر الملحمي، الحكاية، موشح غنائي، المديح، الشعر الغنائي، القصص الأسطوري، أبيات محاوِرة، الطرف، مسرح مرتجل، حكايات شعبية منظومة، النكتة، الفزازير، المثل، إلى آخره. ولا يقل التنوع الشكلي عن هذا: تكون بعض الأجناس منظومة (تبعاً لأنساق وزنية جد متنوعة)، وهناك أجناس أخرى نثرية، وثالثة أيضاً مختلطة، وإن بعضها ليكون مروياً، وبعضها يكون إنشاداً، وتتصرف أخرى إيماء، وأخيراً هناك أجناس مغناة (مصحوبة أو غير مصحوبة بأدوات موسيقية). وكذلك، فإن تنوع السياقات التي يمكن أن تؤدي نفسها فيها ليست أقل: إن سلم الإمكانات يذهب هنا من العلاقة الحميمة بين الأم التي تروي حكاية لطفلها، إلى الطقوس الرسمية المضبوطة بدقة. وكذلك هي متنوعة المجتمعات التي يمارس فيها الأدب الشفاهي: ما إن نتخلى عن الحكم المسبق بأن الشفاهي لا يستطيع أن يوجد إلا في مجتمع من غير كتابة، حتى يظهر بأنه ليس «شيئاً بعيداً في الزمان والمكان»، بل هو «ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات الإنسانية، سواء كان عندها كتابة أم لا» (فينيغان 1977، ص 2-3).

ويبدو أنه بإمكاننا، على الرغم من هذا التنوع، أن نحتفظ ببعض النقاط العامة التي تسمح بفهم خصوصية الأدب الشفاهي، مقارناً بالأدب الذي يمر عبر الكتابة.

1 - شفاهية التأليف، وشفاهية الإرسال وشفاهية الأداء

لقد اقترح ريث فينغان تمييز ثلاثة مكونات للشفاهية الأدبية: التأليف، والإرسال، والأداء بما إنه مفهوم أن كل إرسال شفاهي يفترض أداء شفاهياً (بينما العكس ليس صحيحاً). ويعد المسرح جزءاً لا يتجزأ من شفاهية الأداء، إلا إذا كان هناك استثناء. وإن الممارسات الأدبية في مجتمعات من غير كتابة لتعد تحديداً جزءاً من شفاهية التأليف، والإرسال، والأداء (حتى وإن كان التأليف لم يحصل بالضرورة أثناء الأداء). ويعطينا الـ "Rigveda" مثلاً عن عمل مكتوب كان إرساله خلال قرون شفاهياً بشكل جوهري. وإن الحالة التي تمثلها حكايات غيريم لتعد أكثر تعقيداً أيضاً: ثمة تثبيت كتابي لتقليد شفاهي، وتعد نصوصه بدورها نقطة الأصل لإرسال شفاهي في جزء منه على الأقل.

وتعد السمات النصية والأسلوبية الخاصة بالشفاهية الأكثر حجماً من غير شك في

أعمال التألف الشفاهي للأداء، وخاصة الأعمال السردية الطويلة. وتمتلك هذه الأعمال، كما استطعنا أن نبين ذلك بعد باري، سمات أسلوبية خاصة، ترتبط بالقيود الذاتية بكل تأليف حي لعمل طويل النفس. وتتحدد هذه الأعمال على نحو خاص في الشعر المنظوم، ولكننا نجد ذلك مثلاً في السرد النثري- كما نجده في مواعظ القسس السود الأمريكيين (روزانبرغ 1975) - ونجده كذلك في التمييز بين العناصر الإجبارية (التي تضمن الهيكل السردي للقصة مثلاً) والعناصر الاختيارية التي تستطيع أن تتغير جداً من أداء إلى آخر (هوية الأبطال، مشاهد متعاوضة، تحيين جغرافي أو تاريخي، مدخل إلى الاستطراد، إلى أخره). وإن الأجناس الأكثر تعقيداً لهذا النموذج من الأدب السردي، مثل الملاحم المنظومة (الملحمة الإغريقية للشعراء الأبطال الصربيين - الكرواتيين مروراً بأغنيات الإيماء، والـ"Heldenlierder" الألمان، وملحمة الـ"Heike" في اليابان، وقصائد البطولة الأفريقية، إلى آخره)، لتقتضي إجابة مكتسبة أثناء تعلم طويل: إن الأعمال هي عموماً من صنع الحرفيين، والمؤلفين بالمعنى الذي يمكن لهذا المصطلح أن يحمله في الميدان الشفاهي. ويجب أن نذكر مع ذلك بأن كل أعمال التأليف الشفاهي لا تتألف بالضرورة أثناء الأداء: إن قصائد الإنويين الغنائية مثلاً، يؤلفها الشاعر (شفاهياً أو ذهنياً) قبل أن يقدم إلى الجمهور (فينغان 1977، ص 18). ويمكننا أن نلاحظ أن هذا النموذج من التأليف الشفاهي يتدخل من غير شك أيضاً عند بعض الشعراء فيوجه أعمالهم إلى تثبيت كتابي. وحينئذ تكون لدينا حالة من التأليف الشفاهي، من غير إرسال ولا أداء شفاهي.

وعندما لا تكون الشفاهية غير أداء - وهذه حالة طبيعية للمسرح مثلاً - فإنها تفترض مسبقاً كما هو بدهي وجود نص مكتوب. وهذا لا يمنع، كما في حالات كثيرة، أن يشتمل، هذا النص بسبب مقصده، على سمات شكلانية، وأسلوبية، وكلامية تميزه من النص المقدر للقراءة الفردية. وهكذا، فإنه يجب على كل شيء أن يكون مدركاً في فعل وحيد للتلقي، يمتلك حركة لارجعة فيها (بينما القراءة فهي قابلة للعكس دائماً)، وإن الشاعر ليأخذ بالحسبان مبدئياً بهذا القيد. وتتميز هذه الحالة إذن من تلك التي تتجه فيها الأعمال نحو القراءة وترى نفسها متحققة شفاهياً. فأن ننشر قصيدة موجهة للقراءة، فهذا شيء، وأن نقرأ بين الجمهور قصة هي جزء من التقاليد المكتوبة، فإنها تطرح قضية أخرى، والسبب لأن العمل في هذه الحالات قد جعلت له شرعة ليس للسماع الذي لا ينعكس، ولكن بالنسبة إلى قراءة قابلة للانعكاس. وبهذا، فإن حالة العمل المكتوب ذي البنية المعقدة (مثل معظم القصائد الغنائية في القرنين التاسع عشر والعشرين)، لا يستطيع التلقي الشفاهي، المحض أن يعيد تنشيط جزء من طاقتها الشكلانية، والدلالية، والجمالية.

إن التمييز بين تأليف شفاهي يتم في الأداء وتنفيذ شفاهي لعمل قد تم تأليفه مسبقاً

(شفاهياً أو كتابة) لهو أمر جوهري: إنه يتناسب مع ماهو قائم بين الشاعر المنشد والراوية المحترف رواية القصائد الملحمية قديماً (ولكنه يتناسب من غير شك مع ماهو قائم بين الشاعر التروبادور وبين الشاعر الجوغلار، لأن الشعراء التروبادور يبدون أنهم يؤلفون قصائدهم قبل تنفيذها (لورد 1991، ص3)، ويرون في طريقة التأليف أداء السمة التي تحدد الأدب الشفاهي. ويرى آخرون (مثل زمتور 1983، ص 32-33) نواة الشفاهية في الأداء الشفاهي، أي يرون «التواصل الصوتي» (ص 31،32). وتبعاً للأهمية المعطاة لكل واحد من المعايير المحدِّدة، فإننا نضع ظواهر جد مختلفة في قلب التحليل: تمثل في الملحمة بالنسبة إلى لورد، وفي الأداء الصوتي (بوصفه سمة من سمات الشفاهية، بعض النظر عن مقام التأليف) بالنسبة إلى زمتور. وعندما نركز على الأداء إلى درجة أن نرى فيه المعيار التمييزي للأدب (أو للشعر) الشفاهي، فيجب علينا، كما بين ذلك لورد (1991، ص3) أن نقبل الاستنتاج (العبثي) الذي يرى أنه منذ اللحظة التي يكون فيها عمل التقاليد المكتوبة - مثل "L'Enéide" لفيرجيل، أو الـ"Fables" للافونتين - قد قُرأ أو أُنشِد بصوت مرتفع، فإنه يصبح عملاً شفاهياً. وعلى العكس من هذا، فإننا إذا حددنا الشعر الشفاهي بالتأليف في الأداء، فإننا نكون عمياً فلا نرى أن القصيدة المؤلفة (وإن كانت مكتوبة) لكي تكون مغناة، فإنها تخضع عموماً إلى قيود شكلية مختلفة عن تلك التي تكون لقصيدة مقدرة للقراءة الصامتة: يجب استثناء معظم الأغاني الحديثة من ميدان الشعر الشفاهي، بفضل أطروحة لورد. والسبب لأنها مؤلفة كتابة. ومع ذلك، فإن كتابتها نفسها تأخذ بالحسبان مقصدها الغنائي، وإذن الشفاهي (البساطة النحوية، الشفافية الدلالية، التكرارات الأكثر ثقلاً، إدخال اللازمة مثلاً). ولقد لاحظ لورد نفسه (1991، ص 17-18) على كل حال أن المطلب المركزي لكل قصيدة تكون أصيلة في شفاهيتها إنما يكمن في أنه يجب أن يكون من ممكنها أن نتذوقها بشكل ملائم في سماع مستمر فقط، بينما القصيدة المكتوبة فتستدعي استقبالاً يمر عن طريق العودة إلى الخلف، وإعادة القراءة جزئياً لهذا البيت (أو لهذا المقطع) على ضوء بيت (أو مقطع) سابق، إلى أخره. وهناك عدد من السمات التي يستحيل وجودها في الأداء الشفاهي. ونستطيع بشكل عام أن نقول إن الشعر المقدر للأداء الشفاهي لا يستطيع أن يستنفر كل مصادر اسقاط محور الاستبدال على محور التركيب والذي يرى فيه جاكبسون سمة لجوهر الشعر، ولكنه ما إن يتجاوز بعض التعقيد حتى يبقى مستحيلاً على تلقي القصيدة في الأداء الشفاهي. ولقد نستطيع، على العكس من هذا، أن نقول أيضاً إن الوظيفة الجزئية لغنى الإحالات البنيوية للنص المكتوب، تكمن في تعويض غياب عوامل الصوت، وعوامل المحاكاة، إلى آخره، والتي تعد في العمل الشفاهي شعاعاً دلالياً مركزياً: تعد إقامة البنية الدالة في العمل الشفاهي جزءاً بين عدد من أنساق الإشارات

التي تتعاون في الأداء. وليس إذن «الفقر» المحتمل للنص الشفاهي المكتوب بكل تأكيد أداة جيدة للقياس بالنسبة للتعقيد المحتمل للعمل الشفاهي. وباستثناء ميدان النصوص الدرامية، فإن هذه المعالم النصية للمقصد الشفاهي للنص المكتوب لا تزال غير مكتشفة بشكل واسع. وكما هو معلوم، فإن كل عمل منفذ شفاهياً لا يصبح من أجل ذلك عملاً شفاهياً: يوجد عدد من القصائد مقدر للقراءة الصامتة، وقد خضع للموسيقى (غوتيه لشوبير، وهين شومان، ومالارمية لديبوسي ورافل)، بينما بناؤه المتضافر مع كل المستويات، فقد كان مصمماً لاستقبال لا ينعكس. وهذا يعني إذن أنه مصمم من أجل قراءة نص مكتوب. وتبقى هذه القصائد أعمالاً تنتمي إلى قطب الكتابة، حتى عندما تنفذ شفاهة.

■ B.A. Rosenberg, "Oral sermons and oral narrative" (1975), in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit, p. 75-101; R. Finnegan, Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context, Cambridge, 1977; P. Zumthor, Introduction à la poésie orale, Paris 1983; A.B. Lord, Epic Singers and Oral Tradition, Ithaca, 1991.

2 – الشفاهية الأولى والشفاهية الثانية

يجب على كل حال أن نميز بين الشفاهية المحضة – أو الشفاهية الأولى، تبعاً لزمتور – أي كما هي موجودة في مجتمع يجهل تماماً الكتابة، وفيه لا يستطيع مجموع التقاليد الثقافية أن ينتقل إلا عن طريق الذاكرة، وبين التقاليد الشفاهية في مجتمع يعرف الكتابة على كل حال، وهذا مايسميه أونغ، بمصطلح تعيس من غير شك، «بقايا الشفاهية» (انظر 1982، ص 36-37) وزيمتور «الشفاهية الثانية». وتعد الغالبية العظمى من الأدب الشفاهي في الواقع من النموذج الثاني، لأن المجتمعات ذات الشفاهية المحضة، وقد كانت قليلة في بداية القرن، قد اختفت عملياً في أيامنا هذه. وعلى العكس من هذا، فقد وجدت في كل الازمنة مجتمعات تعرف الكتابة، ولكنها في بعض العصور لم تستخدمها لنقل الأدب بالمعنى الوظيفي للمصطلح. ولقد بيَّن مارسل دتيين أن اليونان من القرن الثامن إلى القرن الخامس، قد استمرت، بالنسبة إلى ماهو جوهري، ترعى الشفاهي، وذلك على الرغم من وجود الأحرف الهجائية، وتثبيت النصوص الهوميرية التي استمرت بالانتقال شفاهياً، مشكلة بذلك النواة نفسها للبيديا الإغريقية (ديتيين 1981). ولقد استطاع زمتور أن يكشف عن وقائع تنتمي إلى النظام نفسه فيما يتعلق بثقافة القرون الوسطى (زمتور 1987). وتعد ملاحم الفوسلار الصربيين والكروات مثلاً آخر للأدب الشفاهي الذي، خلال قرون، قد تمت ممارسته في إطار مجتمع مثقف. ويجب أن نلاحظ أن الذي انتهى إلى تجفيف

معظم الممارسات الشفاهية التقليدية لم تكن الكتابة، ولكن الانقلابات في الحياة الاجتماعية، مثل التصنيع والتمدين. ومع ذلك، يجب التلطيف من هذا الإثبات. فمن جهة أولى، فإن كل الممارسات التقليدية لم تختف: لا يزال فولكلور الأطفال بأجناسه «القصيرة» (الأحاجي، والألغاز، إلى آخره) حياً دائماً. ويستمر المجتمع البالغ في ممارسة المزاح والنكت. وثمة أشكال أخرى قد تأقلمت مع المطالب الحديثة مثل المدح الإفريقي الذي يوجد في بعض الدول موضوعاً في خدمة رجال السلطة الحاليين. ولقد أنتجت، من جهة أخرى، المجتمعات الصناعية منوعاتها الخاصة من الشعر الشفاهي، وهي تمثل على الأقل شفاهية الأداء: أغنية، شعر الجاز، فولكسونغ، بروتيست سونغ، روك، بوب، إلى آخره. وإنها لتعد في الجوهري منها من شعر الأداء الشفاهي، ولقد انتقل (في جزء منه) عن طريق وسائل الإعلام (زمتور 1981).

ويبدو هنا ميدانان من ميادين الدراسة مهمان على نحو خاص: يوجد، من جهة، المرور من الأدب الشفاهي إلى الأدب المكتوب، والذي لا يمثل سوى وجه خاص من المرور من الحضارة الشفاهية إلى حضارة الكتابة (انظر غودي ووات 1968). ولا يوجد تزامن على كل حال في عبور مختلف الممارسات الكلامية من وضع إلى آخر. ولنتذكر في اليونان، أن العبور الحقيقي إلى الأدب المكتوب (أي ليس الذي تم تأليفه كتابة، ولكن أيضاً المقدر للقراءة بوصفه طريقة في التلقي) إلا حوالي سنة/ 400/ ، بينما الكتابة فقد كانت منذ القرن الثامن (ديتيين 1981). ويتمثل السؤال الثاني المهم في التفاعلات بين الأدب المكتوب والأدب الشفاهي في مجتمع الشفاهية الثاني، والقائم كما كان في القرون الوسطى (انظر زمتور 1987). ويمكننا أن نعد من بين مواضيع الدراسة محاكاة الأشكال الشفاهية أو الأسلوب الشفاهي الذي ينجزه الأدب المكتوب (وهو منتشر في الشعر على نحو خاص)، أو أيضاً هيمنة الأعمال الشفاهية عن طريق الكتابة على تطورها (الشفاهي) المستقبلي - وإنها لهيمنة على نحو خاص في جنس مثل الموشح الإنكليزي - الأمريكي. وربما ستسمح هذه الدراسة الأخيرة على ضوء بعض وجوه الاختلاف بين ترسيخ الذاكرة والتأليف أداء، بين الراوية المحترف للقصائد الملحمية قديماً والشاعر المنشد (انظر لورد 1966).

■ J. Goody et I. Watt, "The consequences of literacy", in J. Goody (ed.), Literacy in Traditional Societies, Cambridge, 1968; W.J. Ong, Orality and Literacy: The Technologizing of the Word, New York, 1982; A.B. Lord, "The influence of a fixed text", in To Honor Roman Jokobson: Essays on the Occasion of His Seventieth Birthday, Janua Linguarum, Series Maior, 32, vol. 2, La Haye, Paris, 1967, p. 1199-1206; M. Detienne, L'Invention de la mythologie, Paris, 1981, p. 50-76; B. Stock, The Implications of Literacy: Written Languages and Models

of Interpretation in the Eleventh and Twelfth Centuries, Princeton, 1983; P. Zumthor, La Lettre et la voix, De la littérature médiévale, Paris, 1987.

3 - التغير

إنه لمن المعروف أن الشفاهية، في مستوى الإرسال، تفسح المجال لظواهر منحرفة: إننا سنقول بمصطلحات غودمان (1968) إن الأعمال الشفاهية تعد جزءاً من فن نسخي (إن كل أداء من المادة الموضوعاتية المسماة «أغنية رولان» هي عمل شفاهي جديد)، وذلك على عكس الأدب المكتوب الذي هو بديل إملائي (تعد كل نماذج نسخة أكسفورد من «أغنية رولان» نماذج للعمل نفسه). فكيف نفسر هذا التغير الملازم لمعظم الأعمال الشفاهية؟ لقد اعتقد أنديرسون بأنه وجد في الوقت نفسه المفتاح للاستقرار النسبي لبغض النويات الموضوعاتية للسرديات الفولكلورية الشفوية، وللتغير الكبير لتطورات هذه المواضيع التي يحدثها مختلف الحكواتين في «قانون للتصويب الذاتي». ولقد انتقد فون سيدواي هذه الأطروحة منذ عام 1931، وشكك بوجود نسق للفولكلور المصحح ذاتياً والمنتج ذاتياً. وقد ركز، على العكس من ذلك، على الإبداع الفردي والتغير. ولقد بين، في وقت قريب، ألان داند أن الأطروحة لم تكن معقولة إلا بشرط الافتراض مسبقاً بوجود غائية داخلية للتقليد الفولكلوري حول مثال ضمني. وهذا افتراض لم تأكده أية ملاحظة في الواقع (داند 1969). ولقد بين غودي (1977) أن مفهوم النموذج، في إطار التقليد نفسه (المفترض أن يضمن التصويب الذاتي للنسق) لم يعد له أي معنى، وأن التذكر الملائم لم يكن قط التذكر الدقيق (الذي ليس له معنى إلا في ثقافة تثبت النصوص كتابة، وهذا يعني إذن أنها تثبت النماذج)، ولكنه «تذكر توليدي». ولقد قاد الشك في مواجهة فكرة النسق ذي التصويب الذاتي المؤلفين إلى حمل انتباههم للتحليل النصي المحض نحو تحليل العمل في وضع الأداء، أي نحو الحاملين الواقعيين للإرسال الشفاهي (الفنان الفرد وجمهوره) الذي - ماعدا بعض الوقائع التي تعد جزءاً من ظواهر التذكر المحض - تبدو اختياراته وحدها قادرة على تفسير استقرار بعض العناصر البنيوية والمتغير الوفير لمعظم وجوه العمل الشفاهي الأخرى. وهكذا، فقد قبلنا أنه، من أجل دراسة الحكاية، الأخذ بالحسبان ثلاثة عوامل: التقاليد، سلسلة حكواتي الماضي، والحكواتي الفردي بوصفه مبدعاً للعمل في الأداء، والمستمعين بوصفهم مصدقين على فن الحكواتي. وإننا إذا عممنا هذا النموذج من البحث على أجناس فلوكلورية أخرى، فإننا نكون قد استطعنا أن نبين (ديغ وفازسوني 1975) أن أشكال الإرسال الشفاهي تعدد تعدد البشر ومصالحهم، وأنه كان من المستحيل استخراج أقل قانون عام للتطور، على الأقل في إطار الإرسال الذي لا يمر من خلال طبقة مهنية.

■ W. Anderson, Kaiser und Abt. Die Geschichte eines Schwankes, Helsinki 1923; C.W. von Sydow, "On the spread of tradition" (1931), in Selected Papers on Folklore, Copenhague, 1948; N. Goodman, Langages de l'art (1968), Paris 1991; A. Dundes, "The devolutionary premise in folklore theory", Journal of the Folklore Institute, 6, 1969, p. 8; J. Goody, "Mémoire et apprentissage dans les sociétés avec et sans écriture: la transmission du Bagre", L'Homme, VII, 1, 1977; L. Degh et A. Vaszonyi, "The hypothesis of multi-conduit transmission in floklore", in Ben-Amos et Goldstein, op. cit., p. 207-257.

4 – الشفاهية والجمالية

ثمة عقبة تنتظر الحل دائماً. وهي تتعلق بالتمييز بين الأدب الشفاهي من حيث هو مجموعة من الأنشطة الكلامية ذات التأليف الجمالي، ومجموعة من الأشكال الأخرى للتقاليد الشفاهية. وتعد كتلة الأجناس الشفاهية التي درسها الفولكلوريون وعلماء السلالات مذهلة، ولكن هذه الأجناس تحيل إلى أوضاع في التواصل الاجتماعي جد متنوعة وهي بعيدة عن التناسب جمعياً مع ما نفهمه من «التواصل الأدبي»، هذا إذا كنا نريد أن نقبل أن هذا التعبير يستلزم وجود مكون جمالي (حتى ولو كان لا يجب على هذا المكون أن يكون مانعاً لكل وظيفة نفعية). وفي بعض الحالات، مثل خصوصية الأدب، فإن مفهوم العمل نفسه هو الذي يصنع المشكلة، وذلك بما إن تطابق الممارسة الاستدلالية البلدية مع جنس أدبي غربي تشتمل على مخاطرة إسقاط مركزية عرقية. وكذلك، فإن بعض علماء السلالات اللسانية والسلالات الشعرية، يفكرون بأنه يجب على الإجراء أن يكون مختلفاً: يجب على التحليل أن ينطلق من «أساليب الخطاب» (إيربان 1985)، وذلك لأن الفصل بين الأنشطة الموسومة (جمالياً) والأنشطة غير الموسومة لا تستطيع أن تؤخذ بعناية إلا في وقت لاحق، وذلك عن طريق ملاحظة السمات النصية للأداءات. وبكل تأكيد، فإن الخطاب الموسوم ينفصل دائماً عن المحادثة العادية، سواء كان ذلك عن طريق استعمال مستوى خاص من الكلام (والنظم ليس سوى شكل مرئي بشكل خاص منه) أم كان ذلك عن طريق تأطير خاص، مثل استعمال بعض صيغ الافتتاح والإغلاق - تقانة ضرورية لا سيما عندما يبقى الفعل «الأدبي» كلاماً وأسلوباً غريقاً في الخطاب اليومي (مثلاً عند ما تروي أم حكاية لطفلها). وبقول آخر، يجب أن يوجد في كل الأحوال عنصر إما كلامي، وإما سياقي، يسمح بتحويل العلاقة بين هذا الذي يتكلم وهذا الذي يسمع إلى علاقة بين منفذ ومستمعيه. وهو تحويل آهل لتحقيق المرور من سلوك كلامي فقط إلى تمثيل كلامي مضطلع به بوصفه هكذا (هيمس 1975)، وإن كان هذا في داخل نشاط من أكثر الأنشطة ألفة. ويجب، في المكان الثاني، أن نظهر بأن المقام الكلامي الموسوم على هذا النحو

يحتوي على مكون جمالي، كما يجب أن نظهر ما هي سمته الخاصة. فإذا كانت كل المجتمعات التي تمت دراستها إلى الآن تعرف نشاطات كلامية موسومة جمالياً، فإن هذا يبدو أمراً واقعاً. ولكن هذا لا يخبرنا عن الطريقة التي أدرك بها هذا البعد الجمالي، وهل صار فئة (أم لا)، وهل وضع في علاقة مع الممارسات الاستدلالية الأخرى: إن ما يحدث لنا الآن عطل قاس، هو قصد مدعوم وممنوح للفنون الشعرية المحلية المحتملة، والتي تستطيع وحدها أن تخبرنا بشكل صحيح عن عمل الممارسات الاستدلالية ومعانيها المختلفة في مجتمع ما (بوجور 1989).

■ D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 11-74; G. Urban, "Speech styles in shokleng", in E. Mertz et R. Parmentire (eds.), Semiotic Mediation; Sociocultural and Psychological Perspectives, Orlando, 1985; M. Beaujour, "Ils ne savent pas ce qu'ils font." L'ethnopoétique et la méconnaissance des "arts poétiques" des sociétés sans écriture", L'Homme, 111-112, 1989, XXIX (3-4), p. 208-221.

الأجناس الأدبية

GENRES LITTÉRAIRES

إن الوعي بتفريع حقل الأدب إلى طبقات من الأعمال محددة بوضوح إلى حد ما، يعد ظاهرة كونية، وحاضرة في كل الآداب، غربية أو أخرى، مكتوبة أو شفاهية. وإن التصنيف الاستدلالي ليس حكراً على الأدب بكل تأكيد. فالخطاب الإنساني يختلف في كل مكان ودائماً في عدد «الأجناس الاستدلالية» التي تتبلور خصوصاً انطلاقاً من أفعال اللسان كما تدرسها التداولية اللسانية. وإن التعبير كما استقبال (سواء كانا شفاهيين أم مكتوبين) الرسالة الكلامية لا يمكن تصورهما خارج بنيته تبعاً لبعض المواصفات أو المعايير، والمرتطبة خصوصاً بالوظائف التي من المفترض أن يؤديها. وكما هو بدهي، فإن السمات التي تتطابق بها الأجناس الأدبية لا يمكن أن تختزل جميعاً إلى قيود تداولية، ولكن حتى للمعايير أو للضوابط الشكلية المحضة أو الموضوعاتية يوجد دور ظاهر: إنه يسمح للرسالة، في حالة توارد العمل، بتسجيل نفسها في عمق استعمال مؤسس ومشترك، وفي «أفق انتظار» (هـ. ر. ياوس)، وإن كان ثمة احتمال أن تعني انقسامها التفريعي. وتتعلق هوية الحدث الأدبي كما لا حظ ذلك الشكلانيون الروس، بنوعيتها الاختلافية، أي بتلازمها مع الأعمال الأخرى. وليس من المدهش إذن أن مفهوم الجنس الأدبي، أو المفاهيم التي تؤدي الوظيفة نفسها، قد اضطلعت، في كل الأزمنة، وفي كل الحضارات، بدور مهم في الحياة الأدبية، على مستوى إبداع الأعمال على مستوى استقبالها.

ولقد تعودنا، منذ الرومانسية، على الأطروحة التي تقول إن إشكالية الأجناس لن تكون ملائمة إلا بالنسبة إلى بعض الميادين الأدبية: وبالنسبة إلى الكلاسيكية الأدبية، لأنها تخضع إلى نسق من الضوابط الواضحة. وبالنسبة إلى الأدب الشفاهي بسب سمته الصيغية غالباً، وبسبب تقليديته التي من المفترض أن تتعارض مع كل ابتداع. وبالنسبة إلى أدب

الجماهير أخيراً، لأنه يبحث عن إنتاج المنتجات المتكررة معيارياً. وعلى العكس من هذا، فإن الأعمال الأدبية الأكثر تقدماً في الأدب المعاصر تخرج جذرياً عن هذه الأطروحة: «إن الأشكال، والأجناس لم يعد لها معنى حقيقي [. . .] كما يشير هذا العمل العميق من الأدب الذي يسعى إلى تأكيد ذاته في جوهره، بهدم التمايزات والحدود» (بلانشو 1955، ص 229). ويذهب في الاتجاه نفسه التمييز بين أعمال مقروءة وأعمال مكتوبة كما اقترح ذلك رولان بارت (1970).

فإن نقبل أولا المثال التدميري (والذي هو أيضاً مثال توليدي) والذي وضع باسمه مفهوم الجنس موضع الشك، فإنه يبقى أن أطروحة تنظيم النص الأدبي المعاصر، على المستوى الوصفي، لم تعد مقبولة، هذا إذا كان صحيحاً أن الرسالة الكلامية لا تستطيع أن تكون إلا في إطار بعض المواضعات التداولية الأساسية التي تسوس التبادلات الاستدلالية وتفرض نفسها عليها مثل تواضعات الشرعة اللسانية. ومن جهة أخرى، وإلى جانب هذه الشروط الاستدلالية الأخرى، فإن كل نص هو نص قابل للتصنيف وإن كان من أكثر النصوص مزاجية. فهو بما إنه ينتهك جنسه، فإنه يتفرض مسبقاً وبشكل متناقض وجوده. وهو بما إنه يجدد، فإن سماته التجديدية تصبح بدورها نموذجاً، أو ضابطة موجودة بالقوة (تودوروف 1978، ص 44-47). وأخيراً، فإننا إذا كنا نريد أن نتجنب كل نظر نوعي في الخطاب جول الأعمال الأدبية، فإن الصمت سيكون هو المخرج الوحيد، وذلك لأننا منذ اللحظة التي نطابق فيها عملاً من الأعمال عن طريق مصطلح عام مهما كان (وإن كان عن طريق «عمل فريد تماماً»)، فإننا نستخدم فئة نوعية.

وإن الاستياء الذي يشعر به بعض الكتاب أو النقاد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين إزاء إشكالية الأجناس الأدبية يتناسب مع ذلك مع قضية واقعية: إنها ضرورة التمييز بين الوصف والتقادم. وإن هذا التمييز بين التحليل الوصفي والمثالية التقادمية مهم أن نحافظ عليه إلى درجة أن التقادم النوعي يشكل جزءاً أصيلاً من الموضوع بحيث يجب على نظرية الأجناس أن تحلله: لقد كانت معظم الخطابات النقدية المكرسة للأجناس الأدبية، في كل الأزمنة، وفي كل مكان، عبارة عن سمات تقادمية. وهي من حيث هي كذلك، فإنها لم تفوت على نفسها فرصة تحديد الإبداع الأدبي جزئياً. ولم يكن لقصدية الأجناس الأدبية أن تنحاز إلى أوضد هذا التقادم أو ذاك، كما لم يكن غايتها أن تصارع ضد النزعة التقادمية، ولكن كان قصدها إدماج هذا الوجه في دراسة الظواهر التي تدرسها. وإنها لن تعرف أن تحدد نفسها إذن ضمن إطار نصي بحت، ولكنها يجب أن تقوم ذهاباً وإياباً بين النصوص والمعايير الواضحة إلى حد ما، والتي تنفصل في عمقها.

■ M. Blanchot, L'Espace littéraite, Pairs 1955; R. Barhtes, S/Z, Paris, 1970; T.

Todorov, "L'origine des genres", in Les Genres du discours, Paris, 1978, p. 44-60; H. -R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Paris, 1978.

1 - قضايا إبيستمولوجية

إننا نحسب غالباً أن الأجناس تشكل فيما بينها نسقاً متمفصلاً يحدد الحقل الأدبي إلى درجة أن نظرية الأجناس ستمتد إلى نظرية الأدب. وهذا هو اعتقاد هيجل، مؤلف النسق الجنسي الأكثر إدهاشاً من بين كل ما اقترح إلى يومنا هذا. فهو يرى أن الأجناس الثلاثة الأساسية، أي «الملحمة»، و«الشعر الغنائي»، و«الشعر الدرامي»، تحصر تطور الأدب في كليته. وهذه الفكرة عن ثلاثية جوهر الأدب، والتي كان غوته يدافع عنها من قبل، لتستمر في حضورها في الدراسات الأدبية للغة الألمانية، وإنها لتكون متجددة التأويل- هولديرلان هو الأول- بوصفها ثلاثية النغم المؤثر للتأليف الذي عنه ينتج كل الأجناس الأدبية في تجريبيتها التاريخية (وهكذا ستيجر 1946). ولقد استطعنا أن نبين (جينيت 1979) أن هذه الثلاثية الجنسية تجد أصلها في إعادة تأويل موضوعاتي لتمايزات طرق التعبير (السردية والدرامية) عند أفلاطون وأرسطو. وإنها لتأخذ جزءاً كبيراً من مزاعمها من كونية التطابق التعسفي للتراجيديا (المحددة موضوعاتياً) مع الطريقة الدرامية، وكذلك بالنسبة إلى تطابق الملحمة مع الطريقة السردية (أو المختلطة، تبعاً لأرسطو). ولقد أضيف إلى هذين فيما بعد الشعر الغنائي، وهو طبقة متنافرة الخواص نوعياً مع الطبقتين الأخريين، والسبب لأنه لا يتناسب مع طريقة للتعبير الخاص.

ويفترض مفهوم النسق الجنسي على كل حال وجود حدود مطلقة ومستقرة بين النشاطات الأدبية والنشاطات الكلامية غير الأدبية. ومادام هذا هكذا، فإن هذه الحدود هي على العكس من ذلك غير مستقرة جزئياً. فإذا كان ميدان التخيل وميدان الأداء الشعري يعدان جزءاً من الأدبية المكوِّنة، فإن أدبية الممارسات الاستدلالية الأخرى هي أدبية شرطية (جينيت 1991): إن بعض الأجناس، مثل قصائد الأعراس، والمدح المأتمي، والمواعظ، والرسائل أو اليوميات، لتعد جزءاً من نظرية عامة للخطاب كما تعد جزءاً من نظرية للأجناس الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح. والمقصود هنا نصوص تدخل وتخرج تبعاً للعصور، والبلاد، بل تبعاً للمؤلفين، من ميدان الأدب المؤسساتي من غير أن تغير سماتها التحققية بشكل أساسي.

وإذا ما أخذ مفهوم النسق بالمعنى الضعيف، كما يفعل الشكلانيون الروس، فإنه يستطيع مع ذلك أن يكون مفيداً لكي يكشف عن كوكبات العلاقات التاريخية بين الأجناس. وهي كوكبات تجعل تحويل هذا العنصر أو ذاك أهلاً يخصص علاقاته مع العناصر الأخرى،

وبهذا يعزز التوازن الإجمالي للنسق. وإن الشكلانيين، إذ ميزوا بين التوازن الآني والتحويلات التعاقبية، فقد حاولوا بهذا تحليل الأجناس من خلال منظور دينامي. وكان تنيانوف يميز بين تطور الوظيفة البانية للأعمال، والتطور الداخلي للعمل الأدبي، وتطور هذا العمل إزاء سلاسل ثقافية واجتماعية أخرى. وكان يركز على الإيقاع الزماني المختلف لهذه التطورات: تخضع عناصر الوظيفة البانية إلى تغيرات سريعة (وإنها لتختلف عموماً من كاتب إلى آخر). وإن التغيرات الداخلية للوظيفة الأدبية تتناسب عموماً مع التمايزات بين العصور الأدبية، بينما التحويلات في العلاقة بين السلسلة الأدبية والسلاسل الثقافية الأخرى أو الاجتماعية (وظيفة الأدب في نسق الفنون أو في المجتمع إجمالاً)، فتحتاج إلى قرون.

■ W.F. Hegel, Esthétique, trad. fr. S. Jankélévitch, Paris, 1979; B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in Théorie de la littérature, Paris, 1965, p. 120-137; Y. Tynianov, "L'évolution littéraire" (1927), in ibid., p. 263-307; E. Staiger, Grundbegriffe der Poetik, Zurich, 1946; C. Guillen, Literature as System, Princeton, 1971; G. Genette, Introduction à l'architexte, Paris, 1979, G. Genette, Fiction et diction, Paris, 1991.

ولقد نعالج غالباً مفهوم الجنس بوصفه فئة سببية تفسر وجود النصوص. وإن المسؤول عن هذا المتصور هو الاستعارة البيولوجية والتطورية. ولقد كانت المحاولة موجودة من قبل عند أرسطو. ولقد نجد في بعض المقاطع من كتابه «الشعرية»، أنه قد عرف التراجيديا بوصفها جوهراً مزوداً بطبيعة داخلية قادرة أن تقود الأعمال الفردية وتطور الطبقة الجنسية. ولقد تم تعميق هذه البيولوجيا إلى الحد الأقصى في النظريات التطورية للقرن التاسع عشر، وقد رأينا ذلك عند برينتيير مثلاً. فالتاريخ الأدبي يصبح عنده النضال الحيوي الذي تطلقه الأجناس المصممة بوصفها عدداً من الأنواع المزودة بضرب من إرادة القوة، وذلك لأن «اختلاف الأجناس يتحقق في التاريخ كما تتحقق الأنواع في الطبيعة» (برينتيير 1890، ص 20). وحتى الشكلانيين الروس، فمع اعترافهم بأن الأجناس جوهرياً هي «تجمعات مستمرة للإجراءات»، إلا أنهم ليسوا جميعاً متحررين من النموذج البيولوجي، ولا سيما حين يزعمون بأن «الأجناس تحيا وتتطور»، وكذلك حين يسلمون بانحطاطها المحتوم خلال تطورها (توماشوفسكي 1925). وإنه لصحيح أن هذا الانحطاط يجد، تبعاً لتوماشوفسكي، ثقلاً في «سيرورة تقنين الأجناس المنحطة»، أي في إدخال التقاليد الجنسية الهامشية في مدونة الأدب العالم الذي تبعث فيه الحياة ثانية بينما هو في الوقت نفسه يحولها بغية أقلمتها مع متطلباته الخاصة.

وإنه على الرغم من الجذب اليقيني للنموذج التطوري، وفائدته الجزئية بوصفه نموذجاً موازياً (فيشيلوف 1993)، فإن الفكرة التي تقول إن الأجناس تستطيع أن تكون

السبب في وجود هذه الأعمال، إنما هي فكرة مؤسسة على التوازي: إذا كان امتلاك بعض السمات يعد سبباً لنسب عمل من الأعمال إلى فئة خاصة، فإن الفئة على العكس من ذلك لا تعرف أن تكون سبباً لوجود العمل المقصود (ريشير 1978). ومادام هذا هكذا، فإن الأجناس تعد فئات يتناسب معها واقع معين بكل تأكيد. ولكن هذا الواقع ليس هو واقع هوية تكون قادرة على توليد النصوص. فالبشر وحدهم، أو الكائنات الحية الأخرى، يستطيعون توليد النصوص. وليست هذه النصوص منتجة بكل تأكيد تبعاً لإجراء آلي يكون مبرمجاً بشكل آلي.

■ Aristote, La Poétique, trad. fr. R. Dupont-Roc et J. Lallot, Paris, 1980; F. Brunetière, L'Evolutin des genres dans l'histoire de la littérature, Paris, 1980; F. Brunetière, "La doctrine évolutive et l'histoire de la littérature", in Etudes critiques sur l'histoire de la littérature française, 6e série, Paris, 1899, J. Reichert, "More than kind and less than kind: the limits of genre criticism", in J.P. Strelka (ed.), Theories of Literary Genre, Philadelphie, 1978; G. Willems, Das Konzept der literarischen Gattung, Tübingen, 1981; D. Fishelov, Metaphors of Genre. The Role of Analogies in Genre Theory, University Park, 1993.

وأخيراً، فإننا نقبل في معظم الأحيان ضمنياً أن تحيل الفئات الجنسية كلها إلى ظواهر نصية من المستوى نفسه. ومادام الحال كذلك، فإننا عندما نجوب أي قائمة من أسماء الجنس المستعملة، فإننا نرى أنها تحيل، تبعاً للحالات، إلى سمات مقامية جد مختلفة، وذلك كما لاحظ هذا من قبل توماشوفسكي: «تستطيع هذه السمات أن تكون جد مختلفة، وإنها لتستطيع أن تحيل إلى أي وجه من وجوه العمل الأدبي» (توماشوفسكي 1925). وهكذا، فإن السونيتة تتطابق عن طريق أنظمة النظم، وإن السيرة الذاتية لتعرف مقامها التعبيري (قصة من نمط الشخص الأول) وموضوعها (قصة حياة)، وإنها لتتطابق عن طريق جهتها التعبيرية. ولا تعد هذه التعددية انعكاساً للتعقد الكلامي. وبقول آخر، فإن العمل يستطيع دائماً أن يكون مفهوماً على مستويات عديدة، وبشكل تكون فيه هويته الجنسية متناسبة دائماً مع المستويات التي نلتقطها بوصفها ملائمة: يمكن تصنيف «مدام بوفاري» بوصفها متخيلاً، وبوصفها قصة، وبوصفها رواية، وبوصفها رواية طبيعية، وبوصفها رواية فرنسية من القرن التاسع عشر، وذلك لكي لا نسرد إلا بعض الإمكانات التصنيفية. وسيلتمس كل واحد من هذه التطابقات الجنسية بعض سمات العمل وذلك على حساب سمات أخرى، وسيرسم إذن صورة مختلفة.

2 - ضوابط مكونة ومعايير منظمة

تتمثل الطريقة الأكثر حذراً لحصر المقام الخاص بالفئات الجنسية في تعدديتها بإحالتها إلى تواضع، ومعايير، وضوابط تتدخل، لأسباب متعددة، في إنجاز الأعمال الأدبية. وإننا لنستطيع، إذ نتبنى تمييزاً كان قد استعمله جون سيرل ونحوله بخصوص ضوابط أفعال اللسان، أن نميز مستويين على الأقل:

أ) القواعد الجنسية المكوّنة

ليس العمل الأدبي نصاً فقط (مكتوباً أو شفاهياً)، ولكنه فعل تواصلي يذهب من مؤلف إلى سامع (فرداً أو جماعة) أو إلى قارئ: يجب على المؤلف، بادئ ذي بدء، أن يجعل مؤلفه يتحقق بوصفه فعلاً كلامياً خاصاً (وليس بوصفه تكديساً من الضوضاء فقط أو من الآثار المرئية)، وإن كان هو يتمثل في فعل يتحدد في إيصال رفض التواصل في إطار نماذج اجتماعية جاهزة. ولقد يعني هذا إذن أن كل نص أدبي إنما يتم تسجيله في إطار تداولي تشكل فيه التواضعات معطيات للسان، مفهومة بوصفها أداة للترميز. وهكذا، يجب على المؤلف، منذ البداية، أن يقيم عدداً من الاختيارات المعينة تتعلق بالمقام التعبيري لعمله: هل سيتكلم باسمه أم إنه سيعطي الكلام نيابة عنه إلى معبِّر مختلف؟ وهل ستكون لعباراته ادعاءات مرجعية وكلامية متحققة أم إنها ستتموضع في عقد خيالي؟ إلى آخره. إن السياق التاريخي يفرض عليه عوامل معينة: إنها نادرة الأوضاع التي يستطيع فيها المؤلف أن يختار بين أن يبدع عملاً أدبياً مكتوباً أو شفاهياً، بينما نجد أن كتاباً مثل «دان بن آموس»، و«روث فينغان» و«بول زمتور» قد بينوا، على مستوى التواضعات الاستدلالية الأساسية، أن العمل الشفاهي يخضع إلى منطق جنسي يختلف في عدة وجهات نظر عن منطق العمل المكتوب (بن آموس 1974، فينغان 1977، زمتور 1983). ويجب عليه أيضاً أن يحدد قطب المرسَل إليه: هل سيختار مرسلاً إليه محدداً أو غير محدد (كما هي الحال بالنسبة إلى التخيل السردي)، وهل سيدخل مرسَلاً إليه واقعياً للتواصل الأدبي (إن الرواية تموضع عن طريق الرسائل واحداً أو عدداً محدداً من المرسَلين إليهم المختلفين: إن الشخصيات المختلفة هي التي تتجه الرسائل إليها - وإن المرسَل إليه الواقعي وغير المحدد هو الجمهور الذي سيقرأ الرواية، إلى آخره). وثمة اختيار آخر، إنه يحدد طبيعة الفعل اللساني الذي يكوِّن الهيمنة الكلامية للعمل (وإن كان عن طريق الخداع): فهل المقصود هو وصف (كما في حالة القصة)، أم المقصود طلب، أم تهديد، أم نصح وإرشاد (كما في الموعظة) إلى آخره؟ إن كل هذه المحددات التي تسمح للمتلقي كي يتحقق من العمل بوصفه مثلاً لنموذج تواصلي خاص، لتعد جزءاً من الضوابط المكوّنة. وهي تكون مكوّنة لأنها تنشئ، العمل

بوصفه رمزاً كلامياً، ولأنها موضوع اختيار إجباري أعلى من الواقع النصي بالمعنى الدقيق للكلمة. وتعد واقعيتها الجنسية الخاصة جزءاً من تحديد الإطار التواصلي، وهذا يعني أنها جزء من حدث تداولي، وليست جزءاً من تحديد العمل بوصفه رسالة فريدة، وهذا يعني إذن أنه حدث نعي (موضوعاتي أو شكلاني) بالمعنى الضيق للكلمة.

ب) المعايير المنظمة الشكلانية والموضوعاتية.

يبدو أن النصوص، منظوراً إليها من منظور تنظيمها النحوي والدلالي، وبصورة أوسع من منظور بنيتها الشكلية والموضوعاتية، (سواء كانت نصوصاً أدبية أم أخرى) لا تملك الضوابط المكوِّنة للنظام فوق الجملي. ولذا، فلقد نشأت علاقة مختلفة تماماً هنا بين العمل والمعايير الجنسية المتناسبة معه. فبينما يقف العمل بنفسه، على مستوى محددات النظام التداولي، ليجعل خواصه الجنسية مثالاً (إنه يمتلك الخواص التداولية التي تعيِّنه)، نجده على المستوى النصي يقوم بتعديلها، وهذا يعني أنه قادر على تحويل، بل على هدم نموذجه: يمتلك دون كيشوت بنية للمثال الجنسي وذلك على مستوى إطاره التواصلي (إنه يكون مثلاً درجة آنية للتعبير السردي)، بينماهو يشكل على المستوى الشكلي والدلالي تعديلات للضوابط التي يحيل إليها (إنه يحول مثلاً، أو بالأحرى إنه يهدم مثلاً موضوعة رواية الفروسية، من خلال القلب النموذجي للمحاكاة الساخرة).

3 - أنظمة ظاهرة ومواضعات من التقاليد

تستطيع علاقة النصوص بمراجعها الجنسية، على مستوى السمات الشكلية والموضوعاتية، أن تأخذ شكلين على الأقل:

أ) يرتبط كثير من أسماء الجنس التي تحيل إلى سمات موضوعاتية أو شكلية بأنظمة ظاهرة. وتمثل هذه الحالة الأشكال الغنائية الثانية، مثل السونيتة (رباعيتان ومقطعان ثلاثيان، أو أيضاً ثلاث رباعيات وديستيكان) (الديستيك: بيتان متكاملا المعنى. متر)، والهايكو الياباني (عشرة - سبعة مقاطع موزعة على ثلاث مجموعات من خمسة، وسبعة وخمسة مقاطع) أو اللو- شيه الصيني (ثُمانية بأربعة ديستيكات ويمتلك الثاني والثالث منها بناء نحوياً موازياً، بينما الأول والرابع فلهما تنظيم معكوس). وهذه هي حالة أنظمة الوحدات المكانية، والزمانية، والفعل. وهذه هي أنظمة مصاغة من أجل التراجيديا الفرنسية الكلاسيكية. وتحيل التقاليد الجنسية التي تخضع إلى أنظمة نصية ظاهرة إلى معايير منظَّمة: يطبق العمل الفردي أو (يغتصب) عددا مّعيناً من الضوابط المعيارية (الشكلية و/ أو الدلالية) والتي يعد وجودها جزءاً من المؤسسة الأدبية. وعلى العكس ما يجرى بالنسبة إلى الضوابط

المكوِّنة، فإن حدث الذهاب ضد معيار منظَّم لا يهدم معقولية العمل: عندما أعتضب ضوابط السونيتة، فإن النتجية تبقى فعلاً كلامياً مفهوماً تماماً.

ب) وتوجد أجناس أخرى لاتكون القرابة فيها بين مختلف الأعمال مؤسسة على أنظمة ظاهرة ولكن على علاقات من التعديل المباشر بين الأعمال الفردية، وهذا يعني إذن أنها مؤسسة على علاقات نصية شاملة (جينيت 1982)، أي على إجراءات المحاكاة والتحويل الفردية. وتعد معظم الأجناس السردية، بالنسبة إلى جوهرها، جزءاً من أمثال التواضعات التقليدية (مايّو 1982): الرواية التي تصور حياة المتشردين ينتج مظهرها الجنسي في جزء كبير منه عن إجراءات يقوم بها الكتاب من كل أوربا (غريملشوزين، ليزاج، ديفو، فييلدينغ، سموليت، إلى آخره) بغية محاكاة النماذج الإسبانية وتحويلها. وإنه ليحصل أن تكد أنظمة ظاهرة من بلورة مواضعات التقاليد المسبقة الوجود. "تنتج ضوابط التراجيديا الكلاسيكية الفرنسية، مروراً بأرسطو، عن بلورة مواصفات التقاليد التي تتم ملاحظتها في مدونة (المقطوعة جداً) التراجيديات القديمة التي وصلت إلينا. ويستطيع، على العكس من هذا، الجنس المرتبط أصلاً بالأنظمة الظاهرة، أن يتحول خلال الزمن إلى جنس نصي شامل. وإن هذا ليحدث عندما تفقد الضوابط سلطتها ذات التقييد المؤسساتي (وهذه هي حالة كثير من الأجناس الغنائية - مثل النشيد والرثاء- التي انتقلت من مقام جنسي مرتبط بضوابط وزنية واضحة لنسب جنسي شامل النصية وموضوعاتي في جوهره). ومع ذلك، فيجب عدم الاعتقاد بأن النظم الظاهرة ستكون مواضعات شكلية على الدوام، في حين أن سلسلة الأنساب الجنسية ذات النصوص الشاملة تستند دائماً إلى مواضعات المضمون: إن واحدة من الضوابط الظاهرة للهايكو لتعد نظاماً دلالياً، وهذا يعني الإشارة إلى أربعة فصول.

4 - الكلية الموضوعاتية

وكما إن القرابات الجنسية تستند إلى ضوابط مكوِّنة، فإن تلك التي تستند إلى معايير منظَّمة (سواء كانت أنظمة ظاهرة أم تقاليد لنصوص شاملة) تتناسب دائماً مع اختيارات تزيد الأشياء، أي تكون محددة سببياً على الدوام. ويوجد، مع ذلك، من بين أسماء الجنس التي تطابق طبقات النصوص المستندة إلى قرابة موضوعاتية، عدد معين يحيل إلى طبقات من النصوص غير محددة سببياً، أي لا يكون مقامها السببي لارتباطات التشابه مؤخوذاً بالحسبان. وبهذا المعنى، فإن هذه الطبقات تتعارض بقوة مع الطبقات المصاغة انطلاقاً من المواضعات التقليدية -التي تعد طبقات للأنساب- ومع الطبقات المصاغة انطلاقاً من الأنظمة الظاهرة. وهكذا، فإن الرواية التي تصور حياة المشردين لتعد طبقة من طبقات الأنساب،

تحدد علاقات النصوص الشاملة والموجودة فعلاً بين مختلف الأعمال التي تشكل توسعها. وكذلك، فإن السونيتة تعد طبقة مؤسسة على تطبيق الوضابط الواضحة التي يستعملها مختلف المؤلفين. وعلى العكس من ذلك، فإن التحديدات الجنسية كما هي الطرق الموضوعاتية التي يميزها نورثروب فراي (الأسطورة، والخرافة، والمأساة، والملحمة، والكوميديا، وأخيراً الهجاء والسخرية)، وإن نغمة ستيجر العاطفية (الغنائية، والحماسي، والمأساوي)، أو أيضاً الأشكال البسيطة التي درسها أندرية جول (الخرافة، والإيماء، والأسطورة، والأحجية، والعبارة، والحالة، والحكاية، والجدير بالذكر، والنكتة) لها مقام سببي غير محدد. وكما هي معروفة، فإن هذه الأشكال البسيطة وهذه الطرق، تجد نفسها ثانية في الآداب الأكثر تنوعاً وفي التقاليد الأكثر تجانساً. وهكذا، تبعاً لجول، فإن الشكل البسيط للخرافة يمتلك أشكالاً متحينة، وهي متنوعة تنوع النشيد المنتصر للأزمنة القديمة، وحياة القديس القروسطوي، ووقائع الرياضة الحديثة. وكذلك، فإن القرابة بين الحكاية الغربية وبعض تقاليد الحكايات الخارج أوربية، وهي قرابة تخص بنية الفعل بشكل أساسي، فإنها لا تعد جزءاً من أي رباط تاريخي. وإننا لنرى أن هذه التحديدات الجنسية تطرح المشكلة الشائكة للموضوعاتيات الشاملة والتي سيتعلق شرحها الوافي من غير شك بتقدم الأنتروبولوجيا والعلوم الإداركية كما سيتعلق بالأبحاث الأدبية بالذات. وكذلك، فإن تفسير التداوليات الشاملة يتجاوز حقل الدراسات الأدبية بشكل واسع.

5 – الجنس المزاد والجنس المقروء

مهما يكن الجواب الذي يمكن أن نحمله إلى المسألة الدائمة لأنتروبولوجيا المضمون أو الشكل، فثمة فارق أساسي سيبقى دائماً بين طبقات التشابه غير المحفزة سببياً والضوابط المكوّنة، وبين المعايير المنظّمة ومواضعات التقاليد. فإذا صعدنا من أسماء الأجناس على تنوعها إلى مختلف الموضعات ومختلف المستويات التي تتناسب معها، فسنصعد إلى الجنس المزاد، أي إننا نقترح على أنفسنا العثور مرة ثانية على مجموع المعايير والضوابط التي استخدمها المؤلف، والتي تقيد بها أو انتهكها. وعلى العكس من هذا، فإن التصنيفات التي تتأسس على تشابهات غير محددة سببياً تعد دائماً تصنيفات انعكاسية: إنها تعد في كل الأحوال وفي المكان الأول جزءاً من الجنس المقروء. ويذكرنا هذا التمييز بثنائية الإشكالية الجنسية، والتي هي على الدوام إشكالية من إشكاليات الخلق الأدبي ومن إشكاليات القراءة. وهذا يعني أنها تحيل في الوقت نفسه إلى السمة المنضبطة للتواصل الأدبي وإلى اختلاف الأدب بوصفه مدونة تاريخية من الأعمال المقروءة. وإن التمييز بين الإثنين ليجعلنا نقبل، كما هو بدهي، بعدم تلاقي الفئات المتبادلة بالضرورة. وبقول آخر، فإن معايير

التصنيف الجنسي للقراء لا تتناسب بالضرورة مع المعايير، والضوابط، والمواضعات الجنسية التي كانت ملائمة في تكوين العمل. فلقد استخدم هومير وهويبدع أو وهو يجمع «الإلياد» و«الأوديسه» عدداً معيناً من الضوابط، وليس سوى هذا العدد. ويعد العثور على هذه الضوابط جزءاً من عمل مؤرخ الأدب ومن عمل المشتغل بالشعرية. ولكن، من جهة أخرى، فإنه لمن البدهي بما إننا نقرأ أعمال هومير في أفق توقعنا الجنسي الآني، أن نضع الملاحم الهوميرية على رقعة الشطرنج الهوميرية بشكل مختلف عما كان يفعله الإغريقيون في العصر القديم، بما في ذلك هومير. وهكذا، فإن التعارض في العصر الهوميري بين القصة التاريخية والقصة الأسطورية أو الخرافية كان لايزال من غير ريب بلا مجرى. وإننا عندما ننعت العالم الموضوعاتي للملحمة بالعالم المتخيل، فإننا نستعمل سمة جنسية لم يعد لها معنى بالنسبة إلى مستمعي الإلياد والأدويسة الأوائل. وفي الواقع، فإنه كما أشار توماشفسكي، فإن «المعاصر وحده يستطيع أن يثمن إدراك هذا الإجراء أو ذاك» (توماشفسكي 1925). فإدراك السمات الجنسية المزادة أمر مفهوم، وذلك لأن كل مستوى جديد للقراءة يعد لاستخراج سمات مدركة أخرى. ويرتبط عدم استقرار الهوية الجنسية هذا ارتباطاً وثيقاً بكون الأدب يمثل واقعاً تاريخياً وأن النصوص الأدبية هي رسائل قابلة للتفكيك وإعادة التركيب السياقيين إرادياً، وإن هذا ليكون واضحاً على نحو مخصوص في حالة الأجناس اللعبية (أي في حالة الأدب بالمعنى الضيق للكلمة). وإن التمايزات الجنسية، إذ تكون مصممة بوصفها فئات للقراءة وبعيداً عن أن تكون قد استقرت نهائياً، فإنها في حركة مستمرة: تسقط الحالة الحالية للأدب ظلها على الماضي، وإنها لتخرج هنا سمات كانت جامدة سابقاً. وإنها لتعيد تنظيم القانون الأدبي الموروث.

■ A. Jolles, Formes simples (1930), Paris, 1972; N. Frye, Anatomie de la critique, Paris, 1969; J.S. Searle, Les Actes de langage, Paris, 1972; D. Ben-Amos, "Catégories analytiques et genres populaires", Poétique, 19, 1974, p. 265-293; R. Finnegan, Oral Poetry, Its Naure, Sgnificance and Social Context, Cambridge, 1977; G. Genette, Palimpsestes, Paris, 1982; P. Zumthor, Introduction à la poésie orale, Paris, 1983; S. Mailloux, interpretive Conventions. The Reader in the Study of American Fiction, Ithaca, 1982; A. Fowler, Kinds of Literature. An Introduction to the Theory of Genres and Modes, Oxford, 1982.

Quelques présentations et discussions générales: J.J. Donohue, The Theory of Literary Kinds, 2 tomes, Iowa, 1943-1949; P. Hernadi, Beyond Genre. New Directions in Literary Classification, Ithaca, 1972; K.W. Hempfer, Gattungstheorie, Munich, 1973; Coll., Théorie des genres, Paris, 1986; J.-M. Schaeffer, Qu'est-ce qu'un genre littéraire?, Paris, 1989; D. Combe, Les Genres littéraires, Paris, 1992; J. Molino, "Les genres littéraires", Poétique, nº93, février 1993, p. 3-28.

الحافز، والموضوع، والوظيفة

MOTIF, THÈME ET FONCTION

تضطلع المفاهيم: الحافز، والموضوع، والوظيفة بدور مركزي في التحليل الموضوعاتي، سواء تعلق الأمر بدراسة الأساطير، أم بدراسة الفولكلوريات، أم بالموضوعاتية الأدبية. وإذا كان مفهوم الوظيفة، الذي اقترحه بروب، قد استعمله معظم المؤلفين بالمعنى نفسه تقريباً، فإنه لم يعد يوجد على العكس من ذلك إجماع فيما يتعلق بتعريفات الحافز والموضوع. وإنه ليوجد مؤلفون يستخدمون المصطلحين بشكل متبادل، بينما يقوم آخرون بمعارضتهما، وذلك تبعاً للامتداد النصي الذي تنقله: ينتج الموضوع عن توليف من الحوافز، وذلك لأن الحوافز عناصر مضمونية أكثر بدائية (هاردمان 1984). وتوجد بشكل تحتي لهذا المتصور، الفكرة القديمة للموضوع بوصفه عاملاً موحداً للعمل.

ونعارض بينهما أحياناً تبعاً لسلم من التجريد. وهكذا سيكون الموضوع مفهوماً مجرداً (مثل: انقطاع التعاقد)، ومن المحتمل أن ينقسم إلى عدد من الأنواع (مثل: الخيانة الزوجية) التي كل واحد منها ينقسم إلى عدد غير محدد من الحوافز (مثل: تدريب امرأة متزوجة لشاب من الشباب على ممارسة الجنس) التي ستكون هي أيضاً أمثلة أو واقعيات (ريان 1988). ويقلب بعض المؤلفين المصطلحين مع تطبيقهم للسلم نفسه. وهكذا، فإن الحافز بالنسبة إلى تروسون (1965) يمثل لوحة خلفية (سلوك، وضع لأساس غير شخصي)، بينما سيمثل الموضوع تحققه واقعياً.

وإزاء هذا النقص في الانسجام، فإنه لمن الأنسب بداية تثبيت المصطلحات. ولذا، يجب الإنطلاق من أن التحليل الموضوعاتي، إذا كان يصب دائماً على الوحدات الموضوعاتية للنصوص، فإنه قد أفسح المجال لثلاثة أنظمة مختلفة جداً لا نميزها دائماً بالوضوح المرجو: التأويل الموضوعاتي، أي دراسة التفاعل النصي للوحدات الدلالية. وتصنيف الحوافز، أي بناء تصنيفات استبدالية، مثل فهرس حوافز الحكاية الفولكلورية عند

«أ.أ. أرن» و«س. تومسون». وأخيراً التحليل الوظيفي الذي يقترح نظرية عامة للبنية الموضوعاتية، سواء كانت على مستوى التداول (ليفي - ستروس) أم على مستوى التركيب (بروب). وانطلاقاً من هنا، ومع تبني التمييز الذي اقترحه تودوروف (1972)، فمن الممكن أن يكون مفيداً اقتراح التمييزات الموضوعاتية التالية:

- عندما نراقب علاقات التجاور والترابط التي تقوم بين وحدات المعنى، فإننا نضع أنفسنا من خلال منظور تركيبي ونسعى لإقامة قائمة من الوظائف (أو من المسند).

- وعندما لا نهتم، على العكس من ذلك، بعلاقات التجاور والسببية المباشرة، ولكن نهتم بالوقوف على علاقات التشابة (والتعارض إذن أيضاً) بين الوحدات المتباعدة غالباً، فإن المنظور يكون تعاقبياً، وإننا لنحظى بالمواضيع بوصفها نتيجة للتحليل.

- وأما الحوافز، فإنه ليبدو من الحكمة أن نرى فيها علامات تشير إلى طبقات التحققات المعجمية لوظيفة أو لموضوع، وذلك بما إن كل طبقة تتأسس إما على تمثيلات بحتة، وإما، وهذا أكثر احتمالاً، على تشابهات عائلية بين أعضائها المتعددين. وهذا يعني أن الحافز نفسه يكون موظفاً أو يغدو موضوعاً، تبعاً لتدخله في إطار اندماج تركيبي أو استبدالي. وهكذا، فإن حافز «ملك مخلوع» يكون ممثلاً بوساطة طبقة (متطابقة دلالياً) من الإنجازات المعجمية والتي يكون كل عضو فيها أهلاً لكي يدخل بوصفه وحدة وظيفية في متوالية سردية (أو في أي تنظيم آخر ذي نظام تركيبي)، أو أن يلعب بوصفه وحدة موضوعاتية في شبكة استبدالية (بوصفه تمثيلاً لموضوع نوعي «للسقوط»). وإن الحوافز لتكون، من جهة أخرى، متعددة موضوعاتياً ووظيفياً.

■ Présentations générales: W. Kayser, Das sprachliche Kunstwerk, Brene, 1948; R. Trousson, Un problème de littérature comparée: Les études de thèmes. Essais de méthodologie, Paris 1965; T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; P. Hadermann, "Thema, motief, matrijs. Een mogelijke terminologische parallellie tussen literatuur- en kunstwepenschap", in M. Vanhelleputte et L. Somville (eds.), Prolegomena tot een motievenstudie, Bruxelles, 1984; F. Jost, "Motifs, types, thèmes", in Introduction to Commparative Literature, Indianapolis et New York, 1974, p. 175-247; H.S. et I. Daemmrich, "Themes and motifs in literature: approaches, trends, definitions", Greman Quarterly, 58, 1985, p. 566-575; "Du theme en littérature", Poétique, 64, 1985; M. -L. Ryan, "A la recherche du thème narratif", in "Variations sur le thème", Communications, 47, 1988; W. Sollors (ed.), The Return of The matic Criticism, Harvard, 1933 (avec une sélection bibliographique).

1 - التأويل الموضوعاتي

تعد الموضوعاتية الادبية تقليدياً ممارسة تأويلية: إننا نحلل مضوعات خاصة، محاولين غالباً أن نستخرج معانيها التعبيرية، سواء كانت فردية أم جماعية. ويقدم هذا النموذج من الدراسات بشكل أساسي النقد الموضوعاتي ذي الأصل الباشلاري، والذي أعيد تناوله وتطويره أيضاً في أعمال جان ستاروبانسكي، وجورج بوليه، وخاصة في أعمال بيير ريشار. ولما كان هذا النقد ظاهراتياً في استلهامه، فإنه يتميز بإجرائه الذي يعد جزءاً من نقد الأعمال وليس جزءاً من التحليل النظري، كما يتميز بتحديده للموضوع الذي يرى فيه «مبدأ عملياً للتنظيم، وترسيمة [. . .] يميل من حولها إلى إنشاء نفسه وإلى الاتساع عالماً» (ريشار 1961)، أو الذي يرى فيه أيضاً «مدلولاً فردياً، وضمنياً، وواقعياً»، ومأخوذاً في «علاقة فريدة، ووجودية، ومعاشة، ومثمنة عاطفياً في العالم، وخاصة في العالم الواقعي» (كولوت 1988).

وإن القضية الجوهرية التي يجب أن يواجهها التأويل الموضوعاتي هي قضية النجاح في الكلام عن الموضوعات أو عن الأفكار في الأدب من غير أن نجعل من الأدب نسقاً بسيطاً للترجمة. وبالفعل، فإن كل الأنساق الموضوعاتية تقريباً تستلهم من النماذج التأويلية القابلة للتطبيق على أي تعبير رمزي إنساني. وهذه هي حال نظرية المكونات المادية للخيال (العناصر الأربعة) والتي كان باشلار قد اقترحها، ولكن هذه هي حال نظرية يونغ في النماذج الشاملة، ونماذج الدورات الطبيعية (الفصول الأربعة، والساعات) والتي كان فراي قد تقدم بها، ونظرية الأساطير الغربية (نرجس، وأديب) التي تقود أعمال جلبير ديراند، والنموذج التأويلي «للمخبر» الذي يقود تحليلات جيرار، هذا من غير أن نتكلم عن النقد الإيديولوجي، سواء كان ماركسياً أم نسائياً. وتخاطر هذه الإنشاءات بلا توقف بالقضاء على خصوصية الأدب. فهي إذ تريد أن تشمل الأدب كله، فإنها تشمل ما هو زائد عن الأدب. وإنها إذ تريد تفسيره، فإنها تحوله إلى عرض دال على بنية تأويلية مختبئة.

وبالطبع، فإن رفض الاعتراف بوجود عناصر موضوعاتية في النص الأدبي، أو إنكار ملاءمتها الأدبية، فإن هذا لا يحل المشكلة أيضاً. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا عما إذا لم يكن التأويل الموضوعاتي ممدداً بين مشروعين مختلفين. إذ يوجد، من جهة، التأويل الأعراضي للأدب الذي يعد جزءاً من تأويل عام للتعابير الرمزية: ليس الأدب سوى مواد متعددة لمثل هذا التحليل السببي والواقعي. إذ لا علاقة لهذه النماذج «بالقصد» المباشر للعمل: إذا وضعنا بين قوسين ادعاءاتهم في التفسير السببي، فقد نستطيع أن نقول إنهم يعالجون الأعمال بما إنها تحيل إلى نصوص أخرى (التحليل النفسي، الفلسفة، علم

الاجتماع، إلى آخره) موجودة بوصفها مراجع غير مباشرة. وتعد صلاحيتهم إذن رهناً بمعتقدات فلسفية معينة، واجتماعية أو أخرى (برانكير 1986). ويوجد، من جهة أخرى، التحليل الدلالي الذي يدرس الموضوعات من خلال منظور التفاعل النصي: تعد دراسات ريشار أحياناً قريبة من هذا النموذج الإجرائي. وربما يمكن لهذا لتحليل أن يجد أساسه المنهجي في «الدلالة التأويلية» (راستييه 1987، 1989)، التي تدرس الموضوعات - المحددة بوصفها وحدات دلالية مجردة، أي بوصفها مضامين للمفردات - في إطار تحليل دلالي صغير هو جزء من اللسانيات النصية ولا يصوغ فرضية حول تأويل سببي محتمل.

■ G. Bachelard, La Poétique de l'espace, Paris, 1957; N. Frye, Anatomie de la critique, Paris, 1969; G. Durand, Le Décor mythique de la "Chartreuse de Parme". Contribution à l'esthétique du romanesque, Paris, 1961; R. Girard, Mensonge romantique et vérité romanesque, Paris, 1961; J. -P. Richard, L'Univers imaginaire de Mallarmé, Paris 1961; J.-P. Richard, Proust et le monde sensible, Paris, 1964; T. Todorov, Intorducation à la littérature fantastique, Paris, 1970; J.-P. Richard, Microlectures, Paris, 1979; M. Brinker, "Thème et interprétation", Poétique, 64, 1985, p. 435-443; P. Cryle, "Sur la critique thématique", Poétique, 64, 1985, p. 505-516; M. Collot, "Le thème selon la critique thématique", Communications, 47, 1988, p. 79-92; F. Rastier, Sémantique interprétative, Paris, 1987; Id., "Microsémantique et thématique", in strumenti Cirfici, Iv (2), 1989, p, 151-162; L. Somville, "The thematics of Jean-Pierre Richard", in W. Sollord (ed.), The Return of Thematic Criticism, Cambridge, 1993, p. 161-168.

2 - تصنيف الحوافز

بينما يكون التأويل الموضوعاتي ضمن - نصي، فإن التصنيف في تعريفه خارج نصي. ومع ذلك، فإن حقل التحليل المحدد هكذا ليعد بعيداً عن أن يكون موحداً. وإننا لنستطيع على الأقل أن نميز أربع مقاربات مختلفة:

- الدراسة التعاقبية والمقارنة «للموضوع». فنحن نستطيع أن ندرس «موضوع» فاوست، أو دون جوان، إلى آخره. ويُستخدم ظاهرياً مصطلح «الموضوع» هنا بمعنى يختلف جداً عن ذلك الذي هو مستخدم في النقد الموضوعاتي. وسنربح من غير شك إذا أبدلناه بمصطلح «sujet - باعث». وبالفعل، فإن سلسلة النص الشامل (جينيت) المكرسة لفاوست ليست مرتبطة كثيراً بموضوع واحد ارتباطها بباعث واحد («القصة» نفسها)، هو نفسه قابل للتفكيك إلى عدد معين من الحوافز (حافز الإغراء مثلاً، وحافز البحث عن أكسير الحياة، إلى آخره) و لا تكون تواراداته محددة بالباعث الفاوستي بالضرورة: إن هذه

الحوافز، المكرسة للباعث الفاوستي في سلسلة الأعمال نفسها، لتكون مؤولة من منظور تداولي، وإنها لتفسح المجال لموضوعاتيات جد مختلفة (لا تملك موضوعات الدكتور فاوست لمارلو شيئاً كبيراً يتصل بموضوعات فاوست لغوته).

- إن La Stoffgeschichte و La Motivforschung ليسعيان، على عكس التوجه السابق، إلى إنشاء علم للنماذج المقارنة للبواعث والحوافز. وتعد الحوافز، بالنسبة إلى فرانزل (1963)، وحدات للمضمون مبنية (مثل حافز العجوزين العاشقين، والمضاعف، إلى آخره). وإنها لتقوم بدراستها من خلال منظور موسوعي (فرانزل 1976). ويحاول مؤلفون آخرون تجميع الحوافز في طبقات شكلية أكثر عموماً: يميز ولبيرس (1993) بين الحوافز المقامية، وحوافز الأفعال، وحوافز الأحداث، وحوافز العوامل، وحوافز حالات الوعي، والحوافز المكانية، وحوافز الأشياء، والحوافز الزمانية. ولقد تمت المحاولة أيضاً للذهاب بعيداً عن الحوافز بغية الوصول إلى تصنيف للعُقَد. ولقد ميز «ن. فريدمان» (1955) بين عقد تمثل القدر (حيث يكون النبر موضوعاً على الأفعال)، وعقد تمثل الشخصية (حيث تتجه الأفعال إلى غاية طريق أفعالها في تطور - النضج أو الانحطاط مثلاً- البطل) وعقد الفكر (التي تركز على الحياة الداخلية للبطل).

- تشكل الدراسة المقارنة والتطورية للحوافز الراسخة البنية تاريخياً صورة مستقرة. وهذا مانشير إليه بوصفه مخططاً. وخلافاً لعلم نماذج الحوافز، فإن دراسة المخططات تهتم خصوصاً بالدور الذي يبني الحوافز في الرمز الثقافي لحضارة من الحضارات. وتسم بعض المخططات كل الأدب الغربي، بينما هناك أخرى خاصة بتيار أدبي (إن مخططات الرومانسية معروفة على نحو خاص). ولا يعني حضور المخطط نفسه في عملين من الأعمال، أن الموضوع نفسه حاضر في الاثنين معاً. وذلك لأن الحوافز متعددة موضوعاتياً.

- إنشاء فهرس بالحوافز شامل قدر الإمكان، وذلك لكي يغطي ميادين خاصة. وإن المنجزات الأكثر مثالية إلى يومنا هذا هي: "A Classification and Bibliography" وهو من تأليف: S. Thompson و Aarne. والكتاب الآخر هو: S. Thompson: Motif-Index of Folkliterature. وإن الإجراء المتبع في هذه الفهارس هو إجراء استقرائي محض. وإنه لينطلق من النصوص محاولاً أن يجرد الحوافز التي تشكل نماذج مع مجموع متغيراتها المثبتة. وهكذا، فإن فهرس الحكايات الشعبية لكل من «آآرن» و«تومسون» ينشئ لحوافز الحكاية الفولكلورية بعداً جغرافياً وجيولوجياً حقيقياً. ولأن هذا العمل قد أخذ في حسبانه كل المتغيرات المثبتة، فقد تبين أنه يعد أداة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى الدراسة المقارنة والجينية للتقاليد السردية التي تعنى بها. وإنه على الرغم من أن الجدل بين الحوافز النموذجية والمتغيرات ليست من غير شك قابلة للانتقال إلى ميدان الأدب العالم،

فإن العمل الكلاسيكي للفولكلوريات له الفضل في إنشاء معيار منهجي بموجبه نستطيع تثمين كل محاولة لتصنيف الحوافز الأدبية.

■ N. Friedmann, "Forms of plot", Journal of General Education, 8, 1955; S. Thompson, Motif-Index of Folkliterature, Bloomington, 1955-1958; E.-R. Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Âge latin, Paris, 1956; A. Aarne et S. Thompson, The Types of Folktale: A Classification and Bibliography, Helsinki, 1961; E. Frenzel, Stoff-Motiv- und Symbolforschung, Stuttgart, 1963; T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; E. Frenzel, Motive der Weltliteratur, 3e éd., Stuttgart, 1988 E. Frenzel, stoffe der weltliteratur, 7 e éd, suttgart, 1988; T. Wolpers, "Motif and theme as structural content units and "concrete universals"", in W. Sollors, op. cit., p. 80-91.

3 - تحليل الوظائف

لا يهتم التحليل الوظيفي بالحوافز بما هي، ولكنه يهتم باستثماراته البنيوية في ميدان النص، أي يهتم بتحولاتها في الوظيفة. ويجب على المرء أن يلاحظ أن العامل الموضوعاتي الوظيفي قد وجه انتباهه إلى نموذج نصي خاص، إنه القصة. ولقد كان هذا التفضيل مسجلاً من قبل في دراسة الحوافز، التي، على عكس الموضوعات، تكون في معظم الأوقات عناوين من أجل خليات سردية.

لقد اقترح الشكلانيون الروس بادئ ذي بدء (ولاسيما توماشفسكي) التحليل الوظيفي، كما اقترحه بروب. ثم تطور هذا التحليل خصوصاً خلال الستينات والسبعينات حيث أتاح المجال لميلاد عدد من النظريات تهدف إلى إبراز كليات القصة. وتتقاسم هذه النظريات عموماً افتراضين مسبقين: يوجد، من جهة، التمييز بين التجليات الإشارية للقصص وبناها العميقة المعروف عنها أنها غير مبالية بجوهر تجلياتها الإشارية (الخطاب الشفاهي، المتواليات السينمائية، الإيماء الإشاري). وتوجد، من جهة أخرى، فكرة التمييز بين البنية (الوقائعية) للحكاية المسرودة (الحكاية الأسطورية)، وبين نظام خطاب سارد (أو نظام المسند إليه)، من غير أن يكون بالضرورة متسلسلاً تاريخياً. وتعد دراسة هذا الأخير بالأحرى جزءاً من علم السرد. ويجب على المرء إذن، لكي ينفذ إلى البنية العميقة للقصة، أن يصعد من الخطاب إلى التاريخ، ومن سرد القصة إلى القصة المسرودة. وفي الوقت نفسه، فإن الحقل الذي يتجه إليه تحليل الكليات القصصية هو أوسع من الميدان المخصص ليكون أدبياً. وهكذا تندمج نظرية غريماس السردية في علم عام للدلالة، بينما التحليل الذي اقترحه بريمون فيدخل في إطار أنتروبولوجيا الممكنات السردية.

ويمكننا أن نجمع قواعد القصة في ثلاثة أصناف تبعاً للأهمية النسبية التي نعطيها للبعد الدلالي والبعد النحوي:

1- إن التحليلات ذات الهيمنة الدلالية، مثل نظرية ليفي ستروس عن الأساطير التي تقترح جعل الوظائف التركيبية الموزعة على طول النص تعارضات استبدالية من المفترض أن تتناسب مع أنساق من التعارضات الدلالية الأساسية للكون الأسطوري. وإن ليفي ستروس ليصعد من التحليل الوظيفي نحو التحليل الاستبدالي. ومن هنا نشأت خصومته ضد بروب: يعيب عالم السلالات فعلاً على الفولكلوري أنه يعطي أهمية عظمى للعلاقات التركيبية (متواليات الوظائف)، وذلك على حساب العلاقات الاستبدالية. وأما عند ليفي ستروس، فالأمر على العكس من ذلك، لأن نظام التسلسل التاريخي للأحداث يذوب دائماً في بنية سجلية غير زمنية (ليفي ستروس 1960): إن هذا الحضور المعطى للعلاقات الاستبدالية يفسر الانتباه القليل الممنوح لبنى النصوص السردية بكل دقة. ويجب أن نلاحظ بأنها تفترض مسبقاً أطروحة للأولوية المنطقية للمعنى التصوري على المعنى الصوري أو السردي. وهي أطروحة لا تحظى بإجماع عام. وعلى كل حال، فإن تحليل الأساطير الذي يمارسه ليفي ستروس يعد جزءاً من المواضيع (على الرغم من كونها بنيوية وليس جوهرية) وليس من التحليل الوظيفي. ولقد تم تطويره، على كل حال، من أجل تحليل نموذج من القصة خاص جداً (الأسطورة) ولم يزعم على الإطلاق تقديم نظرية عامة للقصة.

2- التحليلات الدلالية النحوية التي تحاول اشتقاق القصة انطلاقاً من بنية استبدالية مقترحة بوصفها أساساً منطقياً أقصى. وتمثل هذه الحالة نظرية العامل لغريماس: إذا كان التحليل عند ليفي ستروس يصعد من العلاقات التركيبية إلى العلاقات الاستبدالية، فإن نظرية غريماس تزعم أنها تشتق العلاقات الأولى من العلاقات الثانية. فغريماس، إذ ينطلق من بنية استبدالية أولية للمعنى - المرجع الإشاري (الذي يقترب به من النموذج غير الزمني لليفي ستروس) - فإنه يدرس الانتشار التركيبي الذي تحكمه. وإن هذا ليكون في إطار من التمييز بين القواعد العميقة والقواعد السطحية. وإن التصنيف (المربع الإشاري)، على مستوى القواعد العميقة، ليعد منطقياً، صاحب أولوية على سرده الذي يشكل إسقاطاً نحوياً موجهاً. وهكذا، فإن العلاقة (التصنيفية) للتناقض، التي ليست موجهة، لتنسرد وهي تتحول إلى علاقة سلبية للكلمة عن طريق أخرى، وهذا يعني إذن وهي تتحول إلى عملية نحوية موجهة. وإن العملية النحوية، على مستوى القواعد السطحية، لتكون حاضرة عن طريق الصنع النحوي: إن هذا القلب، الذي يستلزم المرور من فئة منطقية (العلاقات المنطقية للمربع الإشاري وإسقاطها النحوي) إلى فئة من فئات الإناسة الصرفية (المستلزمة إلى إضافة

طبقة تصنيفة هي «إنساني») تتيح الفرصة للعبارة السردية البسيطة: (العبارة السردية = وظيفة (عامل) ع س= و(عل) حيث يسمى الفعل من حيث هو إجراء تحييني وظيفة (و)، وحيث يتميز فاعل الفعل من حيث هو طاقة للإجراء بوصفه عاملاً (عل) (غريماس 1970، ص168). ولقد تم فيما بعد الإعلان عن تخصيصات أكثر ضيقاً وذلك لتقريب هذا النموذج المجرد جداً من السمات التي تعمل على مستوى السطح للقصص. وتهدف هذه التخصيصات كذلك إلى السماح بالمرور من العبارة السردية البسيطة إلى المتواليات أو إلى المتتاليات الأدائية كما يسميها غريماس: يقوم التمييز بين عبارات صيغية مثل (يريد بيير أن يسافر)، وعبارات وصفية مثل (يسافر بيير)، وعبارات إسنادية مثل (بيير طيب). كما يقوم التمييز بين مسندات سكونية تقدم معلومات عن الحالات، ومسندات دينامية تقدم معلومات عن الإجراءات التي تتعلق بالعوامل. كما يقوم التمييز كذلك بإدخال مفهوم «الأشياء - القيمية» التي تعد رهان القصة، إلى آخره.

لقد عرفت نظرية غريماس نجاحات أكيدة في تحليل القصة على نحو دقيق، كما عرفت ذلك في تحليل المسرح (انظر أيضاً راستييه 1974، وكورتيه 1967، وإيبرسفيلد 1977). ومع ذلك، إنها بعيدة عن حيازة الإجماع. فهي، من جهة، تجد مبررها الأقصى في«الأصولية الدلالية» (بافيل) التي تلتمس «بينة أولية للمعنى» (المربع السيميائي). ويبقى وجود مثل هذه البنية الأصولية معترضاً عليه بشكل واسع (انظر بافل 1988). وثمة وجه إشكالي آخر قائم في إدعاءات النموذج الذي يعمل بوصفه نموذجاً توليدياً: تختلف البنية التصنيفية الأصولية التي تم التسليم بها اختلافاً بيناً عن النبى السردية، المسماة «السطيحة»، إلى درجة أن المحلل يكون مضطراً إلى إدخال عدد غير محدود من التخصيصات ومن القيود لأجل ذلك في المجرى العام يسمح بالعبور من الواحد إلى الآخر. ولا يمكن لهذا إلا أن يرزع الشك في القوة التوليدية للقواعد الأصولية التي تم التسليم بها (بريمون 1973). ويبدو أكثر مما هو مشكوك فيه بشكل عام أن يستطيع تنوع قصص الإنسانية أن يصبح مختزلاً إلى بنية دلالية ثنائية (وإن كانت مضاعفة) لمصطلحات متعارضة بشكل أساسي.

3- التحليلات «النحوية الدلالية»، مثل«قواعد القصة» لـ «ت. تودوروف»، و«منطق الممكنات السردية» لـ «بريمون»، و«النحو السردي» لـ «ت. بافيل».

ينطلق توردوف (1969) من النموذج الجملي الذي يقول: «تمتلك قواعد السرد ثلاث فئات أولية هي: اسم العلم، والصفة، والفعل» (ص 72). وقد كان هذا النموذج هو نموذج توماشوفسكي الذي يطابق بين دراسة الحوافز وتحليل البنية الجملية: «تمتلك كل جملة حافزها الخاص»، أي«النواة الأكثر صغراً للمادة الموضوعاتية»، المدمجة سببياً على

مستوى الحكاية. أما الاسم، فيتناسب مع العامل الذي يستطيع أن يكون فاعلاً أو موضوعاً للفعل). وأما ما يخص الصفة (وكذلك، فإن الاسم المشترك هو قابل للتحويل دائماً إلى سلسلة من الصفات) والفعل، فإنهما يتناسبان مع المسند: يتنبؤ الفعل بالعمل، وتتنبؤ الصفة بالموصوف (النوعية، إلى آخره)، وهذا يعني إذن التنبؤ بعنصر سكوني. وتستطيع المسانيد السردية بالمعنى الدقيق للكلمة والتي هي الأفعال أن تقدم نفسها بصيغ عديدة: هناك الصيغة الدالة، وصيغتا الإرادة (الاختيار والإجبار)، وصيغتان للفرضية (الصيغة الشرطية والصيغة التنبؤية). وتتناسب كل صيغة من هذه الصيغ مع نماذج أوضاع خاصة: يتناسب الإجباري مع التعبير عن طلب غير شخصي. ويتناسب الاختياري مع أعمال ترغب الشخصية فيها. وهكذا، فإن القصة تلد من ربط قولين أساسيين على الأقل. وإن الربط ليكون إما منطقياً، وإما زمانياً، وإما مكانياً. وإذا كان تحليل تودوروف تركيبياً في جوهره، فإنه لا ينكر مع ذلك ملاءمة التحليل الاستبدالي الإضافي. وهكذا، فإنه، في «التحويلات السردية» (1969)، يقترح توليف التحليل النحوي والاستبدالي في وصف هذه الفئة الأصولية من القواعد السردية والتي هي «التحويل الاستدلالي».

وإذا كان غريماس ينطلق من دلالة عامة، وتودوروف من البنية اللسانية، وإذا كان بريمون وبافل يموضعان تحليلاتهم، على العكس من ذلك، في إطار منطق الأفعال السردية، فإنهم جميعاً يجدون، على الأقل جزئياً، وظيفية بروب. فبريمون (1966، 1973)، إذ ينطلق من الفكرة التي تقول إنه توجد «قيود منطقية، ويجب على كل سلسلة من الأحداث المنظمة في شكل قصة أن تتقيد بها وإلا فإنها ستكون مستغلقة» (1966، ص60)، فإنه يرى في الوظيفة الذرة السردية المطبقة على الأفعال وعلى الأحداث والتي إذا ما وضعت في متواليات ولَّدت القصة. وتلد المتوالية الأولية من مجموع ثلاث وظائف تتناسب مع الجمل المضطرة لكل سيرورة: الوظيفة التي تحقق هذه الإمكانية المحتملة على شكل فعل أو حدث، وأخيراً الوظيفة التي تغلق السيرورة عن طريق النتيجة. ومع ذلك، فإن بريمون يركز على أن أي وظيفة من هذه الوظائف لا تجعل التي تليها ضرورة. وهكذا، فإن الوظيفة البدئية التي تطرح سيرورة لكي يصار إلى إكمالها، فإنها تفتح منطقين ممكنين على مستوى الوظيفة الثانية: التحيين أو غياب التحيين. فإذا وجد التحيين، فإنه يفتح بدوره إمكانيتين: يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، ولكن يمكن تفويته أيضاً. وإن المتواليات لتفترض مسبقاً أدواراً مؤهلة لكي تزودها بمضمون: إن هذه الأدوار هي أدوار وظيفية محضة ولا تحدد صفات دائمة (تتحمل الشخصية الواحدة غالباً أدواراً مختلفة تبعاً لأمكنة المتوالية السردية التي تستثمرها). وتتوالف المتواليات الأولية لكي تصوغ متواليات معقدة. والمثل الذي يعطى عن مثل هذه المتوالية المعقدة هو مثل «الطوق»: تلد المتوالية المعقدة

عندما لا تستطيع سيرورة ما أن تبلغ هدفها إلا بإدخال متوالية أخرى تخدمها كأداة. وهذه تستطيع بدورها أن تدخل متوالية ثالثة، إلى آخره. ويقسم بريمون في المستوى الأعلى، مستوى «الدورة السردية»، أحداث القصة إلى نموذجين دلاليين أساسيين: نموذج التحسين الذي نتوخى الحصول عليه (سلوك إنساني فاعل) ونموذج الانحطاط المتوقع (سلوك إنساني مكابَد). وتستثمر هذه المضامين البنى النحوية على مستوى المتواليات الأولية وعلى مستوى المتواليات المعقدة. ومنذ اللحظة التي يضع فيها الفعل عاملين موضع صراع، فإن التحسين والانحطاط يستلزمان بعضهما بعضاً: إذا كان وضع الواحد منهما يتحسن، فإن وضع الذي يتعارض معه ينحط آلياً. ولقد يعني هذا أنه يمكن للقصة نفسها أن تقرأ إما بوصفها سيرورة للتحسين، وإما بوصفها سيرورة للانحطاط، وذلك تبعاً لوجهة النظر المأخوذة بوصفها مرجعاً. وإذا كان حقل الممكنات على مستوى السيرورات والتسلسل المنطقي للمتواليات يحدد حقل حرية السارد (إذا لم نأخذ بالحسبان المواضعات المحلية - الجنسية والثقافية بشكل واسع أكثر - التي تضيق حريته عموماً خارج القيود المنطقية المحضئة)، فإن انعكاس الدورات السردية، تبعاً لوجهة النظر المتبناة، لتشهد أيضاً على حرية المتلقي (الذي لم يكن قط مضطراً أن يتحمل وجهة نظر السارد).

وتدرس أعمال بافل (1976، 1985) البنية السردية ليس في الميدان الاستدلالي للقصة (المصممة بوصفها صوغا للتعبير) ولكن في ميدان المأساة. وإن بافل (1976)، إذ ينطلق من نظرية بروب، فإنه يعيد صياغتها في إطار نظرية للإبداع السردي مستوحاة من متصورات للسانيات التحويلية. وإنه ليقيم وصفاً بنيوياً على شكل أشجار تمثل المكونات السردية: ترتبط عقد هذه الأشجار بفئات دلالية سردية جد عامة (الوضع البدئي، الانتهاك، النقص، التأويل، الخاتمة). وثمة نسق للتواشج يسمح بتوليد بنى ذات تنوع كبير. ولقد أظهر في كتاب لاحق (1985) أن العقد تتألف دائماً من عدد معين من الحركات (تحركات تتناسب مع متواليات المصطلحية الفرنسية) التي يسم كل واحد منها فعلاً مستقلاً وملائماً بالنسبة إلى العقدة الإجمالية. وإن الشخصيات المشاركة معاً في تنفيذ الحركة نفسها (أو في تنفيذ سلسلة من الحركات) أو بما إنها أُخذت معاً في نتائجها، لتشكل ميادين سردية أو درامية: تستطيع الشخصيات في مجرى العقدة أن تغير الميدان بدهياً، ويكون ذلك مثلاً بسبب تغير التحالف. وتأخذ هذه التحليلات بالحسبان أيضاً عوامل سردية أو درامية، مثل إيقاع الحركة الذي يحدده التناسب بين عدد الحركات وطول النص، أو الذي يحدده النظم ايضاً، والذي تحدده العلاقة بين عدد الميادين وعدد الشخصيات التي تتناسب معها.

يجب تمييز التحليل الوظيفي للقصة من التحليل التأويلي، كذلك الذي اقترحه بول ريكور في كتابه «زمن وقصة». فالفئات المركزية لدراسة ريكور هي المحاكاة واستعمال

العقدة. وهاتان فئتان يحلل من خلالهما الغائية السردية التي تقود بناء القصة. وتتعلق الانتقادات التي يوجهها إلى التحليل الوظيفي بغياب الأخذ بالحسبان بالغائية السردية تحديداً. وهكذا، فإنه يعيب على نظرية بريمون أنها تصل إلى إلغاء التسلسل التاريخي، وأنها تجد نفسها فجأة إزاء استحالة بيان الديناميكية التي تؤسس القصة بوصفها بنية إجمالية تصنع المعنى. وإن تقطيع القصة في الواقع إلى سيرورات وإلى متواليات ليستلزم حضور ديناميكية زمنية، وذلك على نحو يكون فيه مفهوم العقدة غير ضروري، من وجهة نظر التحليل الوظيفي، وهذا يعني إذن الغائية السردية كذلك: «لا يحتاج تعاقب الاختيارات السردية أن توجهه الغائية لكي ينتج قصة» (بريمون 1990، ص 64). وبشكل عام، فإن الفائدة من نظرية ريكور لا تكمن في مستوى التحليل التقني (إنها لا تحمل عناصر جديدة، وذلك لأنها، بالنسبة إلى الجوهري، تقدم توليفاً مكوناً من مختلف مناهج التحليل الشكلية المقدمة في الأعلى) بمقدار ماتكمن في إطارها العام: يعد كتاب «الزمن والقصة» إلى يومنا هذا الكتاب الأكثر إفضاء إلى تأويل الوظيفة الوجودية للقصة.

■ B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in Théorie de la littérature, Paris, 1966; V. Propp, Morphologie du conte (1928), Paris, 1970; C. Lévi-Strauss, "L'analyse morphologique des contes russes" (1960), in Anthropologie structurale, II, Paris, 1974; A.-J. Greimas, Sémantique structurale, Paris, 1966; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits", Communications, 8, 1966; C. Bremond, "La logique des possibles narratifs", communications, 8, 1966; E. Falk, Types of Thematic Structure, Chicago, 1967; T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", La Haye, 1969; A-J. Greimas, Du sens, Paris, 1970; T. Todorov, Poétique de la prose, Paris, 1973; C. Bremond, Logique du récit, Paris, 1973; F. Rastier, Essais de sémiologie discursive, Paris, 1974; J. Courtès, Introduction à la sémiotique narrative et discursive, Pairs, 1976; T. Pavel, La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille, Paris, 1976; A. Ubersfeld, Lire le théâtre, Paris, 1977; T. Pavel, The Poetics of Plot: The Case of English Renaissance Drama, Minneapolis, 1985 ; P. Ricœur, Temps et récit, t. II: La Configuration dans le récit de fiction, Paris, 1984; T. Pavel, Le Mirage linguistique, Paris, 1988 a: "Formalism in narrative semiontics", Poetics Today, 9, 3, 1988 b, p. 593-605; C. Bremond, "En lisant une fable", Communications, 47, 1988, p. 41-62

4 - المنظورات الحالية

إن للتحليلات التي تحمل على قواعد القصة، وإن منطق القصة، إلى آخره، هدفاً مشتركاً على الرغم من اختلافاتها: إنه يتجلى في استخراج هيكلها. وإن هذا الإجراء، مثله مثل أي مشروع إدراكي، يتطلب اختزالاً تحليلياً خاصاً. والمسألة تكون حينئذ في معرفة إلى

أي حد يمكن دفع الاختزال. فلقد فضلت نظريات التحليل الوظيفي، خلال زمن طويل، تأويلاً واقعياً لنتائجها، أي كان لها مثل لكي ترى أن العناصر المحذوفة من إطار الاختزال المنهجي، قد كانت في الوقت نفسه، في المطلق، عناصر ثانوية وأن العناصر المحتفظ بها قد كانت، في المطلق، هي العناصر الجوهرية، بل هي العناصر التوليدية. ومن هنا، فقد جاء البحث عن هيكل في الحد الأدنى، وعنه يجب أن يكون ممكناً اشتقاق القصص في «قاعديتها السطحية»، أو في تنوعها. ومادام هذا هكذا، فإن فكرة الإمكانية لمثل هذا الاشتقاق يجب أن يعاد النظر فيها من غير شك. وإن هذا ليكون لسبب بسيط وهو أن العناصر المختلفة للقصة لا تقبل جميعاً الاختزال إلى المكون الوظيفي: إن القصص، بدل أن تكون استخداماً مجرداً للوغاريتم تحتي، فإنها منتوجات مركبة، وضروب من تعدد الحرف، شأنها شأن النتائج في كثير من الأنشطة الإنسانية. وهكذا، فإن رولان بارت في كتابه "S/Z" إذ يعيد صياغة تمييز توماشوفسكي بين الحوافز المشتركة (وهي حوافز لاغنى عنها بالنسبة إلى تعاقب السرد) والحوافز الحرة (وهي الحوافز التي يمكن إسقاطها من غير التشكيك بتمام السرد)، فقد أظهر أنه يجب التمييز بين الوظائف الضرورية لتمام القصة، والمعالم. وإن هذه الأخيرة التي لا تشكل جزءاً من التواشج السردي، فإنها لا تستطيع أن تكون مشتقة من البنية السردية المتوالية الدنيا. وتدين هذه المعالم إلى اختيارات مستقلة عن اختيار المتواليات وتملأ وظائف أخرى. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن مرور العوامل (مستوى التحليل الوظيفي) إلى الشخصيات أو الأبطال (مستوى التحليل الادبي بالذات). ولقد بين «ب. هامون» (1985) أن وظيفة الشخصيات، ولا سيما الأبطال، لا يمكن أن تختزل إلى أدوارها من حيث هي عوامل، وأنها إذن لا تستطيع أن تكون مشتقة من غير شكل آخر لسير البنية التركيبية الأساسية، ولكنها تحيل إلى استراتيجيات أدبية أكثر تعقيداً. ولقد بين أيضاً أن الوظيفة النصية للوصف لا تختزل إلى دورها «كخادم سردي»، ولكنها تملأ أيضاً وظائف للتصديق، وللتأثير الواقعي، وللفهرسة الإيديولوجية، إلى آخره (هامون 1981).

ولقد عقد بريمون، من جهته، تحليلاته خلال السنين بغية أن يجعلها أكثر أهلية لإعطاء الحق لتنوع الأبنية السردية للحكايات. وهو إذ أخذ بعده عن إجراء بروب، مع الاستمرار بإعطاء أهمية مركزية لمفهومي الوظيفة والمتوالية، فإنه ركز (بالاشتراك مع ج. فيربيه) على ضرورة إعطاء الحافز مكانه (إننا نعلم أن بروب قد أراد اختزال الحوافز إلى وظائف) أو النموذج أيضاً (الحكاية): لا يمكن للتحليل السردي أن يكون صرفياً محضاً. ذلك لأن المكون الوظيفي ليس سوى واحد من مكونات الحافز (بريمون وفربيه 1982). وينتج عن هذا انتباه أكثر كبراً معطى للعلاقات الاستبدالية وبصورة خاصة أكثر للعلاقات

الدلالية. ويشكك بريمون أيضاً بالتأويل الواقعي للنموذج الموضوعاتي: «لقد تحققنا أن مكان الموضوع، كما بدا لنا، ليس النص، ولكنه النشاط التأويلي الذي يتطور حول النص، وبسبب النص: ليس النص، في منظورنا، هوالذي يكون مكتوباً بخصوص موضوع، ولكن الموضوع هو الذي يكون مصمماً بخصوص نص» (بريمون 1988). ويمكن أن نقول بصورة عامة أكثر إن مفاهيم التحليل الموضوعاتي بما إنها فئات نصية واصفة (حوافز، وظائف، مسندات، سيرورات، عوامل إلى آخره) فلا معنى لها ولا صحة إلا في داخل مشروع إدراكي خاص، وذلك لأن كل نموذج للتحليل يستلزم نشاطاً موصوعاتياً خاصاً، أي يستلزم إذن مجموعة من الاختزالات الخاصة. وفي النهاية، فإن المشروع الجوهري لقواعد القصة قد أعطى مكاناً لمتصور أكثر تداولية للتحليل للبنيوي، وإن صحته لتتعلق جوهرياً بربح المعقولية التي هي أهل لحملها في إطار مشروع إدراكي خاص لم يزعم قط أن له حق التصرف بلامنازع. ويجد الإجراء الاستنباطي نفسه في الآن ذاته قد أزاحه استعمال استقرائي للتحليل البنيوي، وأن النماذج النظرية تتطور من خلال ذهاب وإياب مستمرين بين المادة النصية والأطر التحليلية المقبولة مؤقتاً.

ويجب أن نلاحظ، لكي نختتم، ما عدا استثناء نادر (مثل آدام 1981، أوفان ديك وكانتش 1983) أن «قواعد القصة المقترحة في إطار الدراسات الأدبية لا تأخذ بالحسبان الأعمال الموازية المنجزة في علم اللسان الاجتماعي، ولا سيما تلك التي أنجزها لابوف، أو التي أنجزت أيضاً في علم النفس الإدراكي وفي علم النفس اللساني. وبكل تأكيد، فإن أعمال علماء علم الاجتماع اللساني تتجه خصوصاً إلى القصص الشفاهي للتجربة المعاشة. وتعالج تحليلات علم النفس إلى يومنا هذا جوهرياً بناء التلقي للقصص وليس إنتاجها. ومع ذلك - إلا إذا سلمنا بشكل مطلق للقصص الأدبية - فإننا لا نتصور كيف يستطيع مشروع النظرية السردية، بما إنه قليل العمومية، أن يمتلك أدنى خط للنجاح في غياب مواجهة الأعمال التي أنجزت في الميدان الأدبي مع البحوث في علم الاجتماع اللساني وفي علم النفس» (وللاطلاع الجيد على البحوث في علم النفس الإدراكي، انظر فايول 1984، وريد 1994).

■ R. Barthes, S/Z, Paris, 1970; C. Bremond et J. Verrier, "Afanasiev et Propp", Littérature, 45, 1982, p. 61-78; P. Hamon, Texte et idéologie, Paris, 1985; C. Bremond, "Le rôle, l'intrigue et le récit", Procope, "Temps et récit" de Paul Ricœur en débat, Paris, 1990, p. 57-71; P. Hamon, Introduction à l'analyse du descriptif, Paris, 1981; J.-M. Adam, "Les récits ordinaires", Cahiers de linguistique sociale, 1981, n°3, p. 1-129; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, Strategies of Discourse Comprehension, New York, 1983; et M. Fayol, Le Récit et sa construction, Une approche de psychologie cognitive, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

الأسلوب

STYLE

1 - التعريف

يمكن تعريف الأسلوب بأنه ناتج لتوليف الاختيار الذي يجب على كل خطاب أن يعمله بين عدد معين من الاستعدادات المتضمنة في اللغة وعدد من المتغيرات التي يدخلها إزاء هذه الاستعدادات. وتتبلور الاستعدادات غالباً في شرع تحتية حقيقة: تمثل سجلات اللغة هذه الحالة - أي تمثل مستويات أسلوبية تكون تحت تصرف المتكلمين لكي تسمح لهم أن يعدلوا رسالتهم تبعاً للظروف - وهي سجلات كان هاليدي قد درسها. ولذا، فإن التغيرات تعد أكثر من مزاجية: إن مانشير إليه عادة بالانزياحات الأسلوبية تتمثل في الواقع في توليفات لسانية خاصة بنص ما أو بمجموعة نصوص مؤلف ما. ويعد القطبان اللذان (سجل جماعي من جهة، ومزاجية من جهة أخرى) لا يقومان إلا بوصف طرفي الامتداد قانونياً جزءاً من الإشكالية نفسها: يكمن الوصف الأسلوبي، في كل الأحوال، في وصف الخواص الكلامية التي يجعلها مثلاً. وبهذا يُختزل الوصف الأسلوبي لمجموعة من النصوص إلى وصف الخواص التي جعلت مثلاً كلامياً والتي تشترك فيها بعضها مع بعض. ولا تعطي كل نصوص مؤلف ما مثلاً عن الأسلوب نفسه بالضرورة. وكذلك الأمر، فإن نصوص مؤلفين مختلفين لا تطعي مثلاً بالضرورة عن أساليب مختلفة. ومن جهة أخرى وعلى عكس الفكرة الجاهزة، فإنه لا توجد مؤلفات لها أسلوب ومؤلفات أخرى بلا أسلوب: يمكننا، على أكثر تقدير، أن نميز بين نصوص موحدة أسلوبياً ونصوص مولفة أسلوبياً. وأخيراً، يجب أن نذكر بأن الأسلوب ليس خصوصية مطردة للنصوص الأدبية. فكل خطاب يمثل أسلوباً أو عدة أساليب. وإن تضييق الأسلوبية، بالمعنى العادي للكلمة، لكي تصبح من خواص تحليل النصوص الأدبية إنما هي مسألة حدث وليست مسألة قانونية:

تظهر المحادثة الشفاهية - وهذا ما أظهره علم الاجتماع اللساني- اطراداً أسلوبياً مؤثراً بالمقدار نفسه الذي يظهره الخطاب الأدبي.

■ Vues d'ensemble: H. Hatzfeld, "Methods of stylistic investigation", in Literature and Science (6th Int. Congr. of the Intern. Fed. For Modern Languages and Literatures), Oxford, 1955; N.E. Enkvist, "On defining style", in J. Spencer et M. Gregory (eds.), Linguistics and Style, Londres, 1964; P. Guiraud, La Stylistique, Paris, 1970; G.W. Turner, Stylistics, Hormondsworth, 1973; S. Ullmann, Meaning and Style, Oxford, 1973; R. Fowler, Style and Structure of Litrature: Essays in the New Stylistics, Oxford, 1975; E.L. Epstein, Language and Style, Londres, 1978; J. Mazalcyrat et G. Molinié, Vocabulaire de la stylistique, Paris, 1989. -Recueils de textes: S. Chatman et S.R. Levin (eds,), Essays in the Language of Literature, Boston, 1967; P. Guiraud et P. Kuentz (eds.), La Stylistique, lectures, paris, 1970; S. Chatman, Literary Style. A Symposium., Oxford, 1971; H.U. Gumbrecht et K.L. Pfeiffer (eds.), Stil. Geschichten und Funktionen eines kulturwissenschaftlichen Diskurselements, Francfort, 1986.- Le style comme registre: M.A.K. Halliday, A. McIntosh et P. Strevens, The Linguistic Sciences and Language Teaching, Londres, 1965, p. 87-94; T. Todorov, Poétique, Paris, 1973, p. 39-48; R. Fasold, Sociolinguistics of Language, Cambridge, 1990.

2 - أسلوب وانزياح

إننا نظر إلى الأسلوب بوصفه انزياحاً إزاء المعيار، وذلك في امتداد الانتباه المعطى للوقائع الأسلوبية التي تحيل إلى اختلاف فردي. وتبدو هذه السمة، بوصفها تحديداً للأسلوب، سمة غير مقبولة. وإنه لصحيح أن بعض الأساليب، لا سيما الشعرية منها، تلجأ إلى اشتقاقات أسلوبية بغية زيادة الإدراك الحسي لبعض السمات الكلامية. وهو إدراك يسهل وظيفتها الإشارية الأمثالية. ولكن الإدراك الحسي يعد على الدوام وظيفة اختلافية، أي إنه يتعلق بعناصر شفاهية تبدوا بوصفها غير موسومة كما يتعلق بعناصر موسومة: ينتج أسلوب العمل بالأحرى، وبعيداً عن البقاء في العناصر الموسومة فقط، عن التفاعل بين العناصر غير الموسومة والعناصر الموسومة. وهذا يعني أن نوعي العناصر يشكلان جزءاً من الخواص الأسلوبية. وهكذا، فإن الأسلبة - استعمال الكلمات الموسومة بسياقات استعمالها السابقة في وظيفة متصاهرة - والمحاكاة الساخرة بالمعنى الباختيني - الاستعمال السابق، مع وظيفة مقولبة، للعناصر الكلامية الموسومة بسياقات استعمالها السابقة- ليستا ممكنتين إلا بوصفهما تفاعلاً بين العناصر الموسومة وغير الموسومة. وإن أكثر مايمكن للتساوي بين نموذجي الوقائع أن يكون تنوعاً: إذا كانت الأساليب الظاهرة تتميز بتراكم السمات الموسومة، وتتميز إذن بجانب أسلوبي موزون بقوة عن طريق انقطاعات في الإدراك الحسي، فثمة أساليب

أخرى (الأسلوب الكلاسيكي مثلاً) تميل إلى جعل العناصر الموسومة نادرة بغية تجنب كل انقطاع في النغمة. ويفضي هذا إلى جانب أسلوبي مستمر ذي إدارك حسي أكثر ضعفاً.

عندما تكون دراسة العوامل الأسلوبية دراسة تميل إلى وقائع الانزياح، فإنه لمن الضروري أن نميز بين الانزياحات النوعية (غير القاعدية) والتي تعد نادرة نسبياً باستثناء الشعر الحديث، وبين الانزياحات الكمية (المرتبطة بالتكرار النسبي الذي تكون معه بعض السمات الكلامية مختارة أو متجنبة) والتي هي أكثر عدداً من غير شك (تودوزف 1972). ويعد الوقوف على الانزياحات الكمية أكثر صعوبة من الانزياحات النوعية، وذلك لأن تعريف التكرار العادي للمرجع يطرح العديد من المشكلات. وأخيراً، فإنه لمن الملائم أن نميز بين الانزياحات التي تحيل إلى السياق الخارج نصي (ريفاتير) وإلى الانزياحات التي لا تبلغ هذا المقام إلا لأنها تحيل إلى سياق لساني متعالٍ. ويعد نموذجا الانزياح ملائمين من وجهة نظر أسلوبية. وذلك لأن أياً منهما لا يستطيع أن يكون شرطاً ضرورياً. والسبب لأن الانحراف الأسلوبي بوصفه كذلك لا يحدد سوى حالة أسلوبية مموضعة ومنقطعة، بينما الأمثلة الأسلوبية فتعد تتابعاً للسلسلة الكلامية. وإنه ليصلح بالنسبة إلى العناصر غير الموسومة كما يصلح بالنسبة إلى العناصر الموسومة.

3 - الميادين الأسلوبية

منذ اللحظة التي نعرف الأسلوب فيها بوصفه واقعة أمثالية كلامية، فإنه ينتج عن هذا أن الظواهر الملائمة أسلوبياً هي تلك التي تعد جزءاً من البنية الكلامية الجملية والعابرة للجملة. وأما هذه الوقائع، فإنها لاتنتمي إليهما مباشرة إذن، وهي تعد جزءاً من البنية الفوق جملية. ويكون هذا، على الأقل، منذ اللحظة التي تكف فيها هذه البنية عن الخضوع إلى القيود اللسانية المحضة، ولكنها تستدعي سيرورات إداركية أقل تخصصاً (تماسك منطقي، وتعاقب وقائعي، إلى آخره). ومن هنا، فإنه لمن الصعب رسم الحدود. وإن هذا ليكون لأن العلاقات بين العبارات في جزء منها هي علاقات لسانية محضة (استعمال تكراري للضمائر، روابط العطف، إلى آخره). ولقد نستطيع، بعد قول هذا، أن نقبل بأن وقائع البناء الاستدلالي والنصي بالمعنى الصافي للكلمة - البنية السردية أو الدرامية مثلاً- لا تعد جزءاً من التحليل الأسلوبي. وهذا لا يحكم مسبقاً بشيء على احتمال التشابك: يعد نظم القصيدة من غير ريب جزءاً من التحليل الأسلوبي والتحليل الإيقاعي بالمعنى الدقيق للكلمة في الوقت نفسه. والسبب في ذلك، لأن وقائع النظم تعد ملائمة (وجمالياً تعد وظيفية) للمستوى الجملي والمستوى فوق الجملي (وخاصة في حالة الأشكال الثابتة). وكذلك،

فإن الوحدات الاستدلالية الكبرى (مثل القصة أو الدراما) لا توجد إلا متجسدة في بنية كلامية. وهي تمنح مكاناً إذن للاطرادات الكلامية المختلفة والتي تعد جزءاً مباشراً من الأسلوبية. وهكذا، فإن التحليل الدرامي بما هو كذلك، إذا لم يكن يعد جزءاً من الأسلوبية بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن النص المسرحي (الإنجاز الكلامي للبنية الدرامية) يجعل من السمات الأسلوبية الخاصة أمثلة تحيل إلى طريقته في التعبر: استخدام مكثف للشخص الأول والثاني، وأهمية للبراهين الضمنية، هيمنة مسبقة لعلامات الحاضر، وللماضي، ولصيغة الأمر، إلى أخره (لارتوماس 1980). والأمر هو نفسه بالنسبة إلى الخصوصيات الكلامية المرتبطة بأجناس خاصة (الجنس الخطابي، والرثاء، والملحمة، إلى آخره): إن نظرية سيسرون عن الأساليب الثلاثة (البسيط، والرصين، والعظيم)، والتي اضطلعت بدور المعيار الأسلوبي وذلك إلى مابعد الكلاسيكية، لتميز في الواقع أساليب جنسية (وقائع البناء الكلامي بالمعنى الدقيق للكلمة)، ولكنها لا تميز ميدان الوصول، ذلك الذي تحيل إليه الأساليب الأمثالية. وإذا كان الأسلوبيون الأدبيون يفضلون، ماعدا الاستثناء، ميداناً محدداً للوصول، أي المؤلف الفرد، فإن هذا لا يتناسب مع أي ضرورة جوهرية للتحليل الأسلوبي.

يستخدم الأسلوبيون، في داخل الإطار الذي تحدده الأمثولة، تقطيعات متعددة. وهكذا، فقد كان تيرنير يميز بين ثلاثة مستويات: فونولوجي (بما في ذلك العروضي والوزني)، ونحوي، ومعجمي. ونلاحظ أن كل واحد من هذه المستويات يعد أهلاً لإدخال متغيرات أسلوبية ملائمة في علاقة مع السياق، ومع السجل، أو مع الوظائف الاستدلالية الخاصة. وأما مولينيه (1986) من جهته، فقد انطلق من فئات القواعد الفرنسية الكلاسيكية، وميز ثلاثة «حقول»، حقل الكلمة، وحقل التحيين، وحقل التمييز (دراسة الأدوات المستخدمة في العلم لتثبيت مقام العبارة، وبصورة خاصة أكثر لتثبيت الدور النحوي للاستعمال المختلف لمحددات الاسم، وللوحدات البنيوية الصغرى للمحدد الكلامي، وكذلك للمميزين: صفات، ظروف، قفل نسبي، إلى آخره)، وأخيراً، هناك مستوى التنظيم الجملي (تحليل مجموعات من الكلمات والعلاقات بين مجموعات الكلمات). وإنه ليضيف رابعاً (ميداناً منفصلاً)، إنه ميدان الصور. وهو ميدان يصدر عن البلاغة كما هو معلوم. وإن فوائد مختلف التقطيعات المقترحة وعدمها لتعد في الواقع صعبة على التمثيل. وسنتبع هنا تقطيعاً مستعاراً من الفئات الكبرى للتحليل اللساني (تودوروف 1972): إننا نميز، على مستوى العبارة، بين وجوه الكتابة الصوتية، والنحوية، والدلالية. وأما على مستوى التعبير، فسندرس العلاقة بين أبطال الخطاب (المتكلم/ المتلقى/ المرجع). وتعد العوامل التداولية للأسلوب جزءاً من هذا المستوى الأخير.

■ M. Riffaterre, Essais de stylistique structurale, Paris, 1971. G.W. Turner, Stylistics, Harmondsworth, 1973; T. Todorov. "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; T. Todorov, Poétique, Paris 1973; M. Riffaterre, La Production du texte, Paris, 1979; P. Larthomas, Le Langage dramatique (3e, 4e et 5e partie), Paris, 1980 G. Molinié, Eléments de stylistique française, Paris, 1986.

4 – مستوى العبارة

1- لقد درس الوجه الصوتي الكتابي للعبارات على نحو خاص في مستوى الوحدات الدنيا. ويمكن للنص فعلاً أن يتميز بعدد الأصوات التي تكوّنه (أو الوحدات الكتابية الصغرى) وتوزيعها (تودروف 1972). ويضطلع الوجه الصوتي بدور الأمثلة الأسلوبية المهمة في الأدب الشفاهي (حيث لا يفترق معنى العمل عن إنجازه الصوتي الفريد)، ولكن أيضاً في المحادثة لكل الأيام: إننا نعرف دور المتغيرات الصوتية في التنضيد الجغرافي والاجتماعي للسان. ويكون المغير أحياناً مجرد إعلان عن انتماء إلى مجموعة ما، ولكن بالنظر إلى أهمية ازدواجية اللغة، فإن كثيراً من المتكلمين سيختارون، تبعاً للظروف، هذا المتغير أو ذاك (وهكذا، فثمة حظ بالنسبة إلى الريفي الذي يصعد إلى باريس كي يستعمل التلفظ الشائع بأنه حيادي وليس ذلك التلفظ المصنف جغرافياً، اللهم إلا إذا كان مصمماً أن يظهر أصله). وفي الأدب المكتوب، فإن وظيفة الوجه الصوتي، لكي نكون مباشرين، ليست أقل حضوراً على الدوام، وخصوصاً في الشعر: لمتغيرات «الأسلوب الصوتي» غالباً وظيفة تعبيرية ذات نظام مؤثر (فوناجي). ويؤدي المتغير الكتابي دوراً مهماً في كتابات الحروف الفردية لشخص ما. وهكذا، ففي الشعر الصيني أو الياباني، ما إن يختار الشاعر في بعض الحالات بين الصور المعنوية المترادفة وبين الأصوات المتجانسة، ولكن المتميزة كتابة، حتى يفتح إمكانية للمتغير الأسلوبي تكون كتابية محضة: لأن المكونات الكتابية للصور المعنوية تمتلك دائماً ملاءمة دلالية أيضاً، فإن صورتين معنويتين مترادفتين، ولكن متميزتين كتابة سيكون لها دلالات حافة مختلفة (هيراغا 1987). ويتعلق المتغير الأسلوبي الكتابي، في الكتابة الأبجدية، جوهرياً باستخدام الترقيم، والتصنيف الكتابي (الحروف الكبيرة، والحروف المائلة، والأقواس، إلى آخره) وبإخراج الصفحة (الفقرات، الفصول، الأقسام، إلى آخره): غالباً إذ يكون المتغير الأسلوبي دون مستوى التقدير، فإنه يؤدي دوراً كبيراً (مثلاً عند ستيرن، ومالارميه، وآبولينير، وجويس أوسيلين). ويعد طول الكلمات والجمل هو أيضاً سمة تمييزية من سمات الأسلوب. وكذلك، فإن المقصود في الحالة الثانية واقعة تعد جزءاً من المستوى النحوي تماماً مثل المستوى الصوتي الكتابي المحض.

وإن الخواص الإيقاعية والغنائية، تعد هي أيضاً جزءاً من مستوى الدال الصوتي. ويعد هذا المستوى، في الشعر، جوهرياً هو مستوى دراسة التفاعلات بين الإيقاع الكلامي وبنية الوزن بالمعنى الدقيق للقول.

■ B. Eikhenbaum, Melodika stikha, Petrograd, 1922; W. Winter, "Styles as dialects". in H.G. Lunt (ed.), Proceedings of the 9th International Congress of Linguists, La Haye, 1964; p. 324-330; N. Ruwet, "Sur un vers de Charles Baudelaire", Linguistics, 17, 1965, p. 65-77; J. Mourot, Le Génie d'un style: rythmes et sonorités dans les "Mémoires d'outre-tombe" de Chateaubriand, Paris, 1969; I. Fónagy, "The finctions of vocal style", in S. Chatman (ed.) op. cit., 1971, p. 159-174; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; M.K. Hiraga, "Eternal stillness. A linguistic journey to Bashô's hiku about the cicada", Poetics Today, 8 (1), 1987, p. 5-18

2- ويمكن للتقانات المتطورة في إطار مختلف النظريات اللسانية والقاعدية أن تدرس الوجه النحوي. وهكذا، فإننا إذا وضعنا أنفسنا في إطار القواعد التوليدية، فإنه يمكن تقديم البنية النحوية للجملة بوصفها نتيجة لسلسلة من التحويلات انطلاقاً من عبارة أو عدد من العبارات النواة. وتحدد طبيعة هذه التحويلات ومعيارها «الأسلوب النحوي»، المرتبط غالباً بالسجلات الأسلوبية القائمة، وذلك كما هو معلوم فإن «أي تحويل لا يدع المضمون سليماً» (أوهمان 1964). ولقد تمت المحاولة أيضاً لاستخدام القواعد التوليدية من أجل دراسة الانحراف الأسلوبي النوعي، أي دراسة انعدام النحوية. ولقد اقترحت مقاربتان: تحاول الأولى اختزال انعدام النحوية إلى حيادية بعض الضوابط التحويلية للقواعد «العادية». وتقترح الثانية قواعد «شعرية» خاصة يعد الانحراف فيها جزءاً من الضوابط التوليدية. وإذا كان للمقاربة الثانية ميزة النظر إلى الأسلوب بوصفه حدثاً بنيوياً وعدم اختزاله إلى ظاهرة انزياح (ذلك لأنها مقاربة ذاتية محضة)، فإنها ستصطدم مع الفكرة التي تقول إن القواعد الفردية (وإن كانت «شعرية») صعب الدفاع عنها كما يبدو.

يستطيع توزيع الفئات القاعدية في داخل الجملة، بل في داخل النص كله (الجنس، العدد، الشخص، الحالة، إلى آخره) كما يستطيع توزيع النظام الخارج والفوق تركيبي (العطف، التبعية، إلى أخره) أن يميز الأسلوب أيضاً (تودوروف 1972).

ونستطيع على مستوى النظام الخارج تركيبي أن نأخذ وضع الصفة النعتية مثلاً نضربه. فلقد نعلم، في الفرنسية الحديثة، أن النظام العادي لعناصر المجموعة «اسم -صفة نوعية نعتية» إنما يحدده الموضع البعدي للصفه: هذا النظام يعد أيضاً نظاماً مميزاً لأسلوب النثر الوصفي. ولهذا السبب، فإن الموضوع السابق للصفة النعتية يشكل سمة «شعرية».

ولقد كان، على العكس من هذا، نظام الكلمات في الفرنسية القديمة أكثر حرية، وكان الموضوع السابق للصفة النعتية يعد قوة أقل للأمثلة الجنسية. وكان هذا هكذا لأنه مؤهل لاستقبال استثمارات أسلوبية أكثر مزاجية. ويعد استخدام الأزمنة القاعدية هو أيضاً واسماً أسلوبياً مهماً: بينما يعد الماضي البعيد تقليدياً هو زمن القصة المكتوبة، فإن بعض كتاب القرن العشرين قد استعاض عنه بالماضي، والذي يميز بالأحرى القصة الشفاهية. ولدينا هنا تغير أسلوبي يشهد على التحول في المقام التعبيري نفسه للقصة المتخيلة.

ولقد نستطيع على مستوى التحليل فوق التركيبي أن نحتفظ أيضاً بالتمييز بين الجملة والجملة الموازية (التي تستلزم بعض المواقع الوظيفية)، أو بين الجملة المرتبطة والجملة المتقطعة (الجملة المعترضة) (مولينيه 1986. ص 54-78). وثمة ظواهر أخرى مثل طول الجمل، وتعقيدها النحوي، ونموذج العبارة النسبي المفضل، ونموذج العبارة المستعمل (تقريري، استفهامي، إلى آخره). وهذه كلها تعد من المستوى نفسه (ليش وشورت 1981).

وبالفعل، فإننا نرى أن مجموع العوامل القاعدية بالمعنى الشائع للكلمة، يمكن تفحصها من منظور أسلوبي، وهذا مايظهر لمرة إضافية أن الظواهر الأسلوبية تمثل وقائع للأمثلة.

■ S.R. Levin, "Poetry and grammaticalness", in H.C. Lunt (ed.), Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists, La Haye, 1964, p. 308-315; R. Ohmann "Generative grammars and the concept of literary style", Word, 3, 1964, p. 423-439; J.P. Thorne, "Stylistics and generative garmmars", Journal of Linguistics, 1, 1965, p. 49-59; T. Todorov, "Style", in O.Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; T. Todorov, Poétique, Paris, 1973, p. 67-77; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; G.N. Leech et M.H. Short, Style in in Fiction, Londres, New York 1981; G. Molinié, Eléments de stylistique français, Pairs, 1986.

3- أما ما يتعلق بالوجة الدلالي، فإن الميدان الذي درس بشكل أفضل هو ميدان المعجم. وإننا لنلجأ هنا جوهرياً إلى نموذجين للتحليل الكمي: التعداد الاختلافي للتكرارات اللفظية ودراسة توزيع المعجم بين مختلف الحقول الدلالية (أو التكرارات المختلفة). ويمكن لدراسات التعداد اللفظي أن تنفذ في الوقت نفسه على مستوى الدراسة الكمية الشاملة للعمل الفردي وعلى مستوى تحليل العينات الإحصائية. وتستعمل سجلات اللغة هذه المقارنة أيضاً. وإنها لتعد جزءاً من علم الاجتماع اللساني مثلها في ذلك مثل الأسلوبية. ويستعمل التكميم الإحصائي، في دراسة المؤلفين الأفراد، غالباً لقياس «الانحراف عن المركز» الأسلوبي للمؤلِّف إزاء المعيار (قياس الانزياح). ولقد أدخل «ب.

جيرو» (1954) الزوج الاصطلاحي «الكلمات الموضوعات» و«الكلمات المفتاحية». ويمكن للتعداد وللتحليل الإحصائي أن يستخدما كذلك في المستويات الأخرى للتحليل الأسلوبي.

وإن الزوايا التي نستطيع فيها أن ننجز الدراسة المعجمية متنوعة جداً. وإننا لنستطيع، فيما يتعلق بالمعايير، أن نسأل أنفسنا عن مايساوي الأسماء الواقعية والمجردة، أو أيضاً عن ماهو الاستعمال المخصص لأسماء الأعلام. وفي حالات مثل «الصفات»، فسيكون تكرارها مميزاً جيداً بالنسبة إلى واقعية العلاقة التعيينية. ويعطي نموذج الخصوصيات المشار إليها (مادية، نفسية، مرئية، سمعية، تثمينية، انفعالية، إلى آخره) مؤشرات ثمينة حول نموذج الكون الدلالي المفضل. ويخبرنا تكرار الأفعال، وسماتها الإحصائية أو الدينامية، حول المقام الوصفي أو السردي للنص، إلى آخره. (ليش وشورت 1981).

وثمة ميدان أسلوبي لم يسبر إلا قليلاً. هذا الميدان هو ميدان «تنوعات المرجع» (ن. غودمان): إن النص الذي يتكهن بهدف تعييني، يمتلك خواص أسلوبية تسمح بتمييزه من نص له وظيفة تعبيرية (أي له أمثلة استعارية). وستكون هذه الخواص الأسلوبية مستقلة عن قيمته في الحقيقة الفعلية. وثمة أرض أخرى مهمة ولم تسبر إلا قليلاً جداً. إنها تتعلق بالمقارنة الأسلوبية لنصوص التخيل مع الأجناس العواملية التي تحاكيها. وإننا لنجد المحاولة الأولى في مقال لـ «أوسغود» (1960)، يحتوي على ملاحظات تركها مرشحون للانتحار مع اصطناع لمثل هذه الملاحظات التي كتبها أفراد لم يكن عندهم قصد انتحاري. ويجب على هذه الدراسات أن تندمج في التحليل العام للعلاقات المعقدة الموجودة بين نصوص متخيلة ونصوص عواملية (بما إن النصوص المتخيلة تعطي لنفسها الأجناس العواملية بوصفها أجناساً للمحاكاة الشكلية). ولن يكون التحليل المقارن في هذه الحالة إشكالياً لأنه يقارن نصوصاً واقعية وليس له أن يفسح مكاناً لمعيار حيادي تحتي.

ويشكل اليوم الميدان الواسع للصور وللمجازات اللفظية التي كانت البلاغة تدرسها فيما مضى، واحداً من المواضيع المفضلة للأسلوبية. ومع ذلك، فإن الاستعمالات المصورة للسان لا تعد جزءاً من المستوى الدلالي ببساطة: تتموضع صور الأداء (القافية مثلاً) بالأحرى على مستوى الكتابة- الصوت، كما تتموضع صور البناء (مثل القلب) على المستوى النحوي. وإن المجازات اللفظية وحدها (الاستعارة مثلاً) تعد جزءاً من المستوى الدلالي بالمعنى الدقيق للكلمة.

يجب إعداد مكان لظواهر تعدد المعنى، فهي من بين الظواهر العديدة الأخرى الملائمة أسلوبياً، ولكن التي من الصعب ربطها بمستوى وحيد من العبارة. وهي ترتبط بحدث أن الخطاب لا يستدعي مرجعه المباشر فقط، ولكنه يسترجع أيضاً خطابات أخرى (تودوروف 1972). وتعد هذه الظواهر مهمة على نحو خاص في «الأدب من الدرجة

الثانية»، أي في الممارسات «النصية الشاملة» سواء كانت تبعاً لنظام التحويل النصي (المحاكاة الساخرة، التنكير، الإبدال، أم كانت تبعاً لنظام المحاكاة الأسلوبية (معارضة، حمولة، اختلاق) (جينيت 1982). وإذا كانت الملاءمة الأسلوبية لنشاطات تحويل النص الشامل تتعلق خاصة بالمستوى الدلالي، فإن المحاكاة الأسلوبية تضطلع بالمستويات الثلاثة بالمعنى الدقيق للكلمة.

■ P. Guiraud, Les Caractères statistiques du vocabulaire, Paris, 1954; C.E. Osgood, "Some effects of motiveation on style of encoding", in T.A. Sebeok (ed.), Style in Language, Cambridge (Mass.), 1960; J. Cohen, Structure du langage poétique, Paris, 1966; T. Todorov, Littérature et singigication, Paris, 1967; C.B. Williams, Style and Vocabulary. Numerical Sudies, Londres, 1970; T Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; G.N. Leech et M.H. Short, Style in Fiction, Londres, New York, 1981; G. Genette, Palimpsestes, Paris, 1982; N. Goodman, "Les voies de la référence", in N. Goodman et C. Elgin, Esthétique et connaissance, Paris, 1990.

5 - مستوى التعبير

نستطيع أن نميز، على مستوى التعبير، عدة عوامل للمتغير الأسلوبي:

1- تكمن إحدى خصوصيات اللسان، إذا ما قورن بالأنظمة الإشارية الأخرى، في أننا نستطيع ان نستخدم الخطاب لكي نعيد إنتاج خطابات أخرى. ولكن درجة إعادة الإنتاج ليست هي نفسها دائماً. وتبعاً لكون بعض التحويلات القاعدية إذا كان قد تم تنفيذها أولاً، فإننا نميز ثلاثة إجراءات (جينيت 1972، كوهن 1981):

أ -·الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن).

ب - الخطاب المبدل (المونولوج السردي عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر وإنه ليعرف شكلين: خطاب غيرمباشر منظم وخطاب غير مباشر حر (ميشال 1978). وقد كان الخطاب غير المباشر الحر موضوع عدد من البحوث بسبب وضعه القاعدي (السردي التوليفي.

ج - الخطاب السردي (القصة النفسية عند كوهن)، أي تقديم ملخص بسيط جداً مضمون فعل الكلام المروي (مكهال 1978).

وثمة زوج آخر من المصطلحات مرتبط بالكلام هو مصطلح «المونولوج» و«الحوار» (انظر ميكاروفسكي 1967). ويتسم المونولوج بنبر موضوع على المتكلم، كما توضع تلك المراجع على وضع المخاطبة، وعلى إطار المرجع الوحيد، وعلى غياب العناصر اللسانية

الواصفة، وعلى تكرار التعجب. وبالتعارض مع هذا، فإن الحوار يركز على المخاطَب، ويحيل بكثرة إلى وضع المخاطبة، ويلعب على عدد من إطارات المرجع في وقت واحد، ويتسم بحضور العناصر اللسانية الواصفة، وبتكرار الأشكال الاستفهامية.

وفي الواقع، فإن تحليل «قصة الكلام» في تجلياته المختلفة يعد جزءاً من علم السرد، ومن التحليل اللساني والأسلوبي في الوقت نفسه. وإذا كان علم السرد يركز على العلاقات المتنوعة بين الراوي والمروي وهو الأمر الذي تستلزمه مختلف درجات الإيماء الكلامية، أو إذا كان يركز أيضاً على وضع المونولوج بوصفه قصة نفسية، إلى آخره، وإذا كان التحليل اللساني يدرس خصوصاً التحويلات القاعدية التي تسم العبور من نموذج إلى آخر، فإن الأسلوبية تهتم بالأحرى بفردانية خطابات الأشخاص، وبالاختلاط بين أسلوب الراوي وأسلوب الشخصية في الخطاب الحر غير المباشر، وبوسم محاكاة الشفاهية، إلى آخره.

2- ونجد، من بين واسمات التعبير، أن المؤشرات المتعلقة بالحالة الزمانية والمكانية للأبطال تعد واسمات أسلوبية مهمة: إن توزيع الضمائر الشخصية، وأسماء الإشارة، وضمائر الملكية، والظروف، وحركات إعراب الفعل والاسم وتكرارها ليعطيِ القياس للاختلافات الأسلوبية (تودوروف 1972). وتعد هذه الاختلافات الأسلوبية غالباً معالم جنسية. وهكذا، فإن بعض «الشواذات» الظاهرة في استعمال الإشاريات الزمانية (مثلاً استعمال كلمة «اليوم» مقترنة بزمن من أزمنة الماضي) لتعد مؤشرات للمقام التخيلي للنص موضوع الحديث.

3- يكون موقف المتكلم إزاء خطابه و/أو إزاء مرجع هذا الخطاب مدركاً من خلال السمات اللفظية، والقاعدية، والقصدية، إلى آخره. ويمكننا أن نميز عدة حالات:

أ - يركز الأسلوب الانفعالي أو التعبيري، في العلاقة بين المتكلم ومرجع الخطاب، على المتكلم. وإن المثل الأكثر وضوحاً هو المثل الذي تعطيه الأصوات التعجبية: «آه!» صوت لا يستدعي الشيء الذي يثير العجب، ولكنه يثير هذا التعجب نفسه عند المتكلم. ويفسح الأسلوب الانفعالي أيضاً المجال للخصوصيات النحوية، وذلك لأنه يتميز عموماً بأبنية إردافية.

ب - ولدينا الأسلوب التثميني. ويكون التركيز، في هذه الحالة، بين المتكلم والمرجع على العلاقة نفسها مختلفاً: إن المرجع هو الذي يسلط الضوء عليه. وهكذا هو الأمر في تعبيرات مثل «طاولة جيدة»، «امرأة جميلة».

ج - الأسلوب التنميطي. ويحمل المتكلم، في هذه الحالة، تثميناً لقيمة حقيقة

الخطاب، أو بقول آخر هو يحمل تثميناً للعلاقة بين الخطاب ومرجعه (أو سياقه). ويظهر هذا التثمين خصوصاً من خلال تعابير مثل «ربما»، «بلاشك»، «يبدولي»، إلى آخره (تودوروف 1972).

4- يسمح التنفيذ الأسلوبي للمتكلم أن يختار بين مختلف المدونات الأسلوبية، وذلك تبعاً لوضع التعبير. ولقد بين لابوف (1966) أن المتكلمين الذين ينتمون إلى مجموعة اجتماعية لسانية واحدة يلجأون إلى أساليب مختلفة تبعاً لسياقات المحادثات، وبصورة أكثر تحديداً تبعاً للقصد الذي يعطيه المتكلم لـ «كيف؟» في خطابه. وهكذا، فإن الشخص نفسه يستخدم أساليب مختلفة وذلك تبعاً لتوجهه نحو نظراء أو نحو شخص خارج عن مجموعته (مثل الكائن الاجتماعي اللساني الذي يقود الحوار). وثمة نتيجة مهمة لتحليل لابوف تكمن في اكتشاف أن الأسلوب المحلي هو أيضاً أسلوب منظم ومطرد مثله في ذلك مثل أي مستوى أسلوبي آخر. وبقول آخر، فإن الانسجام الأسلوبي ليس قضية مستوى أسلوبي (مثل الأسلوب الراقي والذي هو على عكس الكلام «الشعبي»)، ولكنه يتعلق، على الاقل في أوضاع خارج أدبية، فقط بألفة المتكلم مع الأسلوب المتبنى.

■ W. Labov, The Social Stratification of English in New York City, Washington (DC), 1966; T. Todorov, "Les registres de la parole", Journal de psychologie, 3, 1967, p. 265-278; "L'énonciation", Langages, 17, 1970; E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Paris, 1966, p. 225-289; E. Stankiewicz, "Problems of emotive language", in T.A. Sebeok (ed.), Approaches to Semiotics, La Haye, 1964; J. Mukarovsky, Kapitel aus der Poetik, Francfort, 1967, p. 108-149; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; G. Genette, Figures, III, Paris, 1972; b. McHale, "Free indirect discours: a survey of recent accounts", PT, 3 (2), 1978; D. Cohn, La Transparence intérieure, Paris, 1981.

النظم

VERSIFICATION

إننا نفهم النظم بأنه مجموعة من الظواهر التي تحدد خصوصية البيت. ويمكننا أن نقسم وقائع النظم إلى ثلاثة مجموعات كبيرة: وزن، وقافية، ومقطع شعري. والكل يعد جزءاً من المبدأ نفسه. وهو مبدأ يسمح بتمييز الأبيات الشعرية من النثر: إن المقصود هو مبدأ التوازي الذي يطالب بأن تظهر علاقة لعناصر السلسلة الكلامية في نقطة لاحقة عليها. ويجب أن نميز فيها التماثل الذي يتعلق بالترتيب المكاني فلا يلعب إذن إلا في الشعر المكتوب (تودوروف 1972). ويستطيع نموذجا الاطراد في القصيدة المكتوبة أن يتدخلا بانسجام. وهكذا هو البيت الشعري الصيني، إنه بسبب أحادية المقطع للصينية الكلاسيكية، فإن التوازي في السلسلة الكلامية، يجد ضامنه في السلسلة الكتابية، ويتناسب كل «مقطع- كلمة» مع صورة معنوية. ونجد، على العكس من هذا في اللغة اليابانية، وهي لغة متعددة المقاطع، أن البيتين المتعادلين مقطعاً لا يملكان بالضرورة العدد نفسه من الأشكال الكتابية، وذلك لأن عدداً من الصور المعنوية يتناسب مع كلمات متعددة المقاطع (على عكس الأبيات المكتوبة فقط بمساعدة الأبجدية المقطعية الهيراغنية، أي التي لا تلجأ إلى أي صورة معنوية، وتجد أن التوازي هو مكتوبها).

إن تمييز الوقائع الثلاثة المنتمية إلى النظم لا يعني، كما هو معلوم، استقلال الوزن، والقافية، والمقطع الشعري. إنها وقائع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، كما يوجد ارتباط بين وقائع النظم والخواص اللسانية الأخرى للعبارة، وخاصة في بعدها الدلالي. ويستطيع التوازي الوزني للأبيات (وفي الحالات القصوى، التعادل الصوتي للقوافي) أن يدخل في علاقة تماثلية أو تنافرية مع البعد الدلالي للقصيدة (جاكبسون 1963، ص 66-67). وإن ظاهرة «الاشتقاق الشعري» (جاكبسون)، الناتجة عن حدث التشابه بين دالين والتي تعد أهلاً كي توحي بقرابة بين كلمتين، لتدخل في هذا الإطار. وإنه لصحيح أن هذه

الإمكانية لا تمثل واقعاً في كل التقاليد الشعرية من غير شك، وإن القصيدة على كل حال لا تعطي التعادل على الاطلاق: إنه يقع على عاتق القارئ أن يبحث عن حافز مقنع، وغني إلى حد ما، من أجل العلاقة التي يقترحها التوازي (ب. دو كورنيليه 1986، ص 195). وإنه لمن المهم أن نلاحظ أن هذا اللعب بين النظم والقيمة الدلالية يفترض مسبقاً استقلال التعادلات الوزنية، واستقلال سماتها القسرية إزاء المضمون النحوي- الدلالي: بهذا الثمن تكون البنى الوزنية بنى موسومة وتستطيع أن تستخدم البحث عن الحافز (ريفيه 1981، ص 6). فأن يعرف المرء الدور البنوي (والباني) للأصوات، فإن هذا لا يعادل دعم وجود «الرمزية الصوتية»، أي التماثل المباشر بين معنى الكلمات وطبيعة الأصوات التي تكوّنها. وإذا كانت مثل هذه التماثلات الموضعية توجد عند بعض الشعراء، فإنها تتماثل دائماً مع تعادلات موائمة، والشاعر المعني يسلم بها. ثم إنها لا تجد لها أساساً في اللغة نفسها.

■ R. Jakobson, "Deux aspects du langage et deux types d'aphasie", in Essais de linguistique générale, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; N. Ruwet, "Linguistique et poétique: une brève introduction", Le français moderne, 49, 1981, p. 1-19; B. de Cornulier, "Versifier: le code et sa règle", Poétique, 66, 1986, p. 191-197.

1 - البيت

تستند معظم البحور المحصية إلى التكرار المنضبط لسمة أو لعدد من السمات اللسانية الأربع التالية: المقطع، النبر، الكمية، النغمة. أما المقطع، فهو مجموعة صوتية مكونة من صوت يسمى «مقطعي»، ومن أصوات أخرى صوتيه غير مقطعية. ويمثل الصوت الأول ذرة المقطع، بينما تشكل الأصوات الأخرى فيه الهوامش. وإن الصوائت في الفرنسية هي التي تضطلع بدور الأصوات المقطعية. وأما النبر فهو تفخيم يتصل بالفترة الزمنية، وبعلو أو بكثافة الصوت المقطعي والذي يميزه من جيرانه. وتتناسب الكمية مع اختلافات الفترة الزمنية للصوت. وإنها لتضطلع، في بعض اللغات، بوظيفة تمييزية، مع النبر العالي للمقطع: تعرف الصينية أربع نغمات (تودوروف 1972).

إننا نميز إذن، بشكل عادي، أربعة أنواع من الأوزان: المقطعي، والنبري، والكمي، والنغمي. ويستند الشعر الفرنسي والياباني مثلاً إلى المقطعية، أي إلى التكرار المنضبط لعدد من المقاطع. بينما النسق النبري، الموسوم بتكرار عدد محدد من النبرات، فيهمن في الشعر الإنكليزي والألماني. وكذلك، فإن النسق الكمي، المؤسس على التناوب المنضبط للصوائت الطويلة والقصيرة، يتحكم أيضاً بالشعر السنسكريتي والإغريقي. ولا

يبدو أن الوزن النغمي قد عمل على الاطلاق بوصفه نسقاً وزنياً مستقلاً: إن القيد النغمي، حتى في القصيدة الصينية القانونية، الـ«لي-شيه» (تنافر نغمي بين بيتي المقطع الغنائي)، لينضاف ثانية إلى القيد الموضوع على عدد المقاطع (وفي أجناس شعرية أخرى من الشعر الصيني، فإن القيد النغمي لا يوجد على الاطلاق).

إنه لمن النادر أن يظهر البيت مبدأ واحداً من هذه المبادئ الأربعة: إن الشعر الإنكليزي، بدلاً من أن يكون نبرياً محضاً، هو شعر نبري مقطعي، وإنه ليكون كذلك على الأقل في الوزن الخماسي الوتدي للشعر العالم الذي لا ينفصل كثيراً أبداً عن العشاري المقاطع، بينما الوزن الرباعي للشعر الشعبي (ولمحاكياته العالمة) فهو أكثر قرباً من وزن نبري محض (إن عدد المقاطع التي تشكل بيتاً لتعد أكثر حرية مما هي عليه في الوزن الخماسي الوتدي). ويعد الوضع مماثلاً في الألمانية: نجد في بعض نماذج الأبيات أن عدد النبرات وحده هو المحصى، بينما عدد الصوائت غير المنبورة بين النبرين يعد حراً. وثمة نماذج أخرى من الأبيات، مثل الوزن الخماسي الوتدي، ومثل الوزن السداسي خصوصاً، وهو وزن كلاسيكي أدخله كلوبستوك ومارسه ببراعة هولديرلان. وإن مثل هذه النماذج لتحصي ليس النبرات فقط، ولكنها تحصي أيضاً علاقاتها مع المقاطع غير المنبورة. وتبعاً لدراسات غاسباروف (1987)، فإن الأبيات المؤلفة من أحد عشر مقطعاً، الإيطالية والإسبانية، هي أبيات مقطعية نغمية بوضوح. وعلى العكس من ذلك، فإن ثماني المقاطع الإسباني (والذي هو وزن الشعر الشعبي) ليعد مقطعياً بشكل جوهري، كما هو البيت الفرنسي الكلاسيكي بجودة، الإسكندري.

وأخيراً، فإنه على الرغم من وجود روابط ثابتة بين الخواص اللسانية للغة ونموذج النظم المفضل في هذه اللغة، فإن معظم التقاليد الشعرية قد جربت عدداً من نماذج البيت، وهي نماذج مستوردة في الغالب من لغات أخرى. وهكذا، فإن الشعر الروسي قد تأسس على المقطعية حتى القرن الثامن عشر، ثم تبنى بعد ذلك وزناً نبرياً، وربما يكون ذلك لأن هذا الوزن يتطابق بسهولة أكبر مع الظواهر الصوتية للغة روسية.

■ Etudes générales: E. Sievers, Rhythmischmelodische Studien, Heidelberg, 1912; V. Jirmounski, Introduction to Metrics, the Theory of Verse, La Haye, 1966 (édition russe en 1925); S. Chatman, A Theory of Meter, La Haye, 1965; W.K. Wimsatt (ed.), Versification. Major Language Types, New York, 1972; T. Todorov, "Versificatoin", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; H. Meschonnic, Critique du rythme, Anthropologie historique du langage, Lagrasse, 1982; J. Molino et J. Gardes-Tamine, Introduction à l'anayse linguistique de la poésie, Paris, 2 vol., 1982-1988.

تستند هوية البيت إلى التكرار المنضبط للوحدات الوزنية الأولية (المقطع، والنبر أو الجزء). وإنها لتتحدد بانتهاء الصورة الوزنية، والتي تتجلى بالوقف الوزني، كما تتجلى بالقافية في بعض نماذج النظم. ويمكن للبيت في الشعر المكتوب أن يشار إليه كتابياً، من أن تكون هنا ضرورة لذلك: الأبيات الثلاثة للهايكو الياباني قد سُجلت خلال عدة قرون على التوالي من غير تحديد خطي. فالبيت لا يوجد إلا بوصفه عضواً في سلسلة (أي يجب أن يوجد اثنان على الأقل)، والسبب لأن تكرار الوحدة الوزنية وحده هو الذي يعد أهلاً لإظهارها بوصفها هكذا، وإنه ليسمح إذن بالتعرف عليها وبمطابقتها.

ويكون البيت، في حالة الوزن المقطعي قابلاً للتطابق عن طريق عملية تعداد مقطعي. وفي الحالة المنبورة والكمية للأبيات، فإنه يكون متطابقاً عن طريق تعداد للقياسات، وذلك بما إن هذا العدد مساو لعدد المقاطع المنبورة أو الطويلة. ولقد قام النظم القديم بوضع شرع للقياسات الكمية الأكثر وروداً وذلك عن طريق أسماء كان لها انتشار عريض، وقد طبقت فيما بعد أيضاً على قياسات نبرية (مع مماثلة للطول وللنبر)، بل على بيت مقطعي. وإن القياسات القديمة الرئيسة هي: الوتد u–، التفعيلة –u، الأنبسط uu–، والأمغيبراك u - u، والداكتيل -uu، والسبونديه – – ، والتريبراك uuu. وتحدد هذه القياسات بدورها نماذج البيت: يتطابق الوزن الرباعي الوتدي عن طريق تعداد الأوتاد الأربعة.

وإنه على الرغم من الأهمية التاريخية، وخاصة في ميدان أنساق الوزن المقطعي النغمي (الشعر الإنكليزي، والألماني، والروسي مثلاً)، فإن تحليل الأبيات الحالية والمقطعية، بمساعدة قياسات («الأجزاء») وهو الأمر الذي ضبط من أجل البيت الكمي، ليصادف أكثر فأكثر اعتراضات يوجهها الوزنيون الحاليون. وتصف المصطلحية المستعارة من النظم الكمي (باستثناء الشعراء النادرين الذين حاولوا فعلاً بوعي أن يطبقوا الأنساق القديمة) نظم اللغات الأوربية الحديثة وصفاً سيئاً، سواء كان النظم مقطعياً نغمياً، أم كان بالأحرى مقطعياً بحتاً. وهكذا فإن ما نسميه تقليدياً «الوزن الرباعي الوتدي» في الشعر الشعبي الإنكليزي، لا يستطيع أن يستمر بوصفه وزناً لهذا الاسم إلا بإدخال ضوابط استبدالية مضاعفة. وإنه لموصوف ببساطة أكثر بوصفه بيتاً من أربع ضربات، أي أربعة مقاطع منبورة، يفصل بينها متغير من المقاطع غير الموسومة نبراً، والتي يلغي تنوعها مبدأ تواقتي تكون بفضله المدة الزمنية بين هجمتين من الضربات منظوراً إليها بوصفها متعادلة وزناً (آتريدج 1982).

لقد نصب كيبيدي فارغا نفسه في فرنسا مدافعاً عن التحليل النبري للبيت الفرنسي. وقد وصف المقطعية بأنها «نسق غريب» يرتبط بجهل «للدور الأساسي للنبر في تأليف

البيت» (كيبيدي فارغا 1977، ص 75). ولكن كورنيليبه، من غير أن يشكك بفائدة التحليل الإيقاعي بمساعدة مفهوم الجزء، أو التنبير، كان قد أظهر البنى الإيقاعية، في حالة النظم الفرنسي، والمستخلصة هكذا، لا يمكن أن تختلط مع البنية الوزنية للبيت. ذلك لأنها بنية مقطعية محضة (ربما يكون هذا باستثناء القافية لأن تناوب القافية المذكرة / القافية المؤنثة يمكن أن يوصف بوصفه تناوباً بين قافية يقع النبر فيها على المقطع الأخير وقافية يقع النبر فيها على المقطع ما قبل الأخير). وقد تمت مواجهة هذه الفرضية بالتحليل الإحصائي للوزن الإسكندراني والذي يعود الفضل فيه إلى غاسباروف (1987) الذي يكشف أن البنية النبرية للشطرين يحددها فقط الإيقاع اللساني للفرنسية، من غير إلزامات إضافية (وزنية على نحو خاص) تتعلق بترتيب النبر في داخل البيت. وإن التمييز بين النسق الوزني والإيقاع قد أظهره أيضاً عدم تطابق المفاهيم، حيث يوجد موقف (قطع وزني في داخل البيت) ونهاية للبيت من جهة، كما توجد استراحة كلامية (استراحة تحددها البنية النحوية للجملة) من جهة أخرى. وغالباً ماتعزز سلسلتا الوقائع بعضهما. وهكذا الأمر في الشعر الياباني، فالاستراحة الوزنية لنهاية البيت تعد دائماً أيضاً استراحة كلامية، لأن كل بيت يشكل وحدة نحوية مغلقة (في مثل هذا النسق، ليس للاستراحة الوزنية أي حاجة لكي يشار إليها كتابة، والسبب لأنها معروفة نحواً). وكذلك الأمر في البيت الشعري الكلاسيكي الفرنسي، فإن الوقف (الذي يفصل بين الشطرين) ليعد حدثاً وزنياً تحققه الاستراحة الكلامية إيقاعاً. ولكن يمكن للمرء أن يجد عدم تلاق للبنيتين. ومثال هذا المعاظلة، حيث نهاية البيت، مع أنها ملائمة وزناً، إلا أن الاستراحة لم تحققها. وأخير، هناك استراحة كلامية، مثل استراحة نهاية الجملة. وإنها لاتتناسب أيضاً بالضرورة مع قطع وزني (وقف أو نهاية البيت).

ويجب تحضير مكان خاص للبيت الحر. والمقصود بهذا هو مفهوم يبدو متناقضاً في ذاته. فإما أن لا يوجد أيّ وزن، وفي هذه الحالة لا يوجد نظم، وإما أن يوجد تنظيم وزني، وفي هذه الحالة فإن كلمة «هو» تشير فقط إلى أن التنظيم الوزني لا يترك نفسه كي توصف بمساعدة الأنساق الوزنية المستقرة. وفي الحالة الاولى، فإن قضية أن نعرف إذا كان المقصود هو القصيدة أيضاً أو إذا كان يجب الكلام بالأحرى عن نثر غنائي، يتعلق بمعايير للتطابق مع مفهوم «القصيدة»: إذا كنا نرى في النظم سمة ضرورية للشعر، فيجب الكلام عن النثر. ولكننا نستطيع أن ننظر إلى الأمر كذلك، كما يقترح هذا سيتفانسون مثلاً (1957)، وهو أن مفهوم القصيدة هو مفهوم توليفي: يستطيع النص غير الموزون أن يعد جزءاً من فئة «القصيدة»، بشرط أن يكون في مقدوره الارتباط بسمات أخرى غير تلك التي تشكلت تاريخياً في المدونة للنثر (المعالجة الموضوعاتية، استخدام الصور، أهمية الألعاب الصوتية، التماثلات القاعدية، إلى آخره).

■ A. Kibedi Varga, Les Constantes du poème. La Haye, 1963; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème" (1957), Poétique, 83, 1990, p. 361-389; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; D. Attridge, The Rhythms of English Poetry, Londres, 1982; M.L. Gasparov, "A probability model of verse", Style, vol. 21, n°3, 1987, p. 322-340.

2 - القافية والمقطع الشعري

لا يقف الوزن بنفسه عموماً عند تحديد شكل خاص للبيت، ولكنه يقيم تكرارات على مستوى العلاقات بين الأبيات. وإن النسقين الرئيسين للتكرار هما القافية والمقطع الشعري.

فالقافية تكرار صوتي يأتي في نهاية البيت. وهي إذن ليست سوى حالة خاصة من حالات التكرار الصوتي، وظاهرة منتشرة جداً في البيت (تجانس صوتي، جناس استهلالي، إلى آخره) (تودورف 1972). ومع ذلك، فإن للتكرار الصوتي وظيفة وزنية فقط عندما تحيل القوافي إلى نسق من التكرار المنضبط. وهكذا، فإن الجناس الاستهلالي (وهو تكرار صوامتي) والتجانس الصوتي (وهو تكرار صائتي: âme/ âge) ليس لهما مقام وزني في الشعر الأوربي الحديث، حتى ولو كانا يمتلكان وظائف إيقاعية ودلالية مهمة. ونجد على العكس من هذا أن الجناس الاستهلالي في الشعر الألماني والإنجليزي القديمين، كان يشكل مبدأ وزنياً. ونجد الأمر نفسه كذلك في أغنيات الإيماء الفرنسية، حيث يعوض التجانس الصوتي القافية بالمعنى الحديث للكلمة.

توجد، كما هو بدهي، أنساق وزنية من غير قافية، وذلك مثل الشعر اللاتيني الكلاسيكي أوالشعر الياباني أيضاً. وثمة تقاليد شعرية أخرى تعرف أنساقاً وزنية ذات قافية وأنساقاً أخرى من غير قافية، ومثال هذا الشعر الإنكليزي- الذي، إلى جانب الأبيات المقفاة، يعرف الأبيات البيضاء (المستعملة خاصة في الشعر الدرامي)- أو الشعر الألماني.

ويمكننا أن نميز عدداً من المتغيرات في القافية. وكل متغير منها يسمح بإنشاء ضرب من التصنيف.

ومثال هذا إذا أخذنا درجة التشابه بين المتتاليتين الصوتيتين المتلائمتين بوصفهما متغيراً، فإننا نستطيع أن نميز مثلاً بين القوافي الفقيرة حيث يكون الصائت المنبور وحده متطابقاً ولكن غير متبوع بأي صامت (moi / roi)، وبين القوافي الكافية، حيث يلتقي الصائت المنبور والصوامت التي تتبعه (cheval / égal)، وبين القوافي الغنية حيث يوجد، بالإضافة إلى الهوية الحاضرة في الإيقاع الكافي، هوية للصامت أو للصوامت التي تسبق

(cheval/ rival)، وأخيراً بين القوافي التصريعية، وذلك عندما يكون الصائت السابق متطابقاً أيضاً (ressentir/ repentir) (تودورف 1972).

يعطينا متغير مكان النبر، من بين أشياء أخرى، التمييزين القوافي المذكرة (أو منبورة المقطع الأخير)، حيث يقع النبر على الصائت الأخير، والقوافي المؤنثة (أو منبورة ماقبل الأخير)، حيث يقع النبر على الصائت ماقبل الأخير.

وثمة عامل آخر للتصنيف. وهو عامل مهم على مستوى تنظيم المقطع الشعري. وهذا العامل هو التوليف بين القوافي. وبفضل المبدأ العام للتكرار، فإن مطابقة مثل هذا التوليف ليست ممكنة إلا انطلاقاً من الرباعية (وحدة دنيا تسمح بتكرار قافيتين). وهكذا، فإننا نميز بين القوافي المسطحة التي تتابع في النظام مثل "aabb"، وبين القوافي المتعانقة مثل "abba"، وبين القوافي المتقاطعة مثل "abab" (تودوروف 1972).

وأخيراً، فإننا نصنف القوافي أحياناً تبعاً للعلاقة التي تقيمها مع البنية النحوية والدلالية للعبارة. وهكذا، فإننا نجعل القوافي القاعدية، أي تلك التي تتقفى فيها أشكال قاعدية متطابقة، متعارضة مع القوافي المضادة للقواعد. وكذلك نعارض أيضاً القوافي الدلالية، حيث يثير التقارب الصوتي الانطباع بقرب الدلالي، مع القوافي المضادة للدلاليات، حيث يستدعي التقارب نفسه وضع التنافر موضع البداهة. هذا، وإن القافية الملتبسة، المؤسسة على هوية الكلمة الصوتية وعلى اختلاف المعاني، مثل قولنا: le soir tombe/vers la tombe (كأن نقول في العربية: رأيت الناس قد ذهبوا/ إلى من عنده ذهبُ)، فإن هذا يمثل حالة متطرفة لقافية مضادة دلالياً (تودوروف 1972). وإن التعبيرين «القافية المضادة قاعدياً» و«القافية المضادة دلالياً» ليسا مع ذلك تعبيرين سعيدين: أن نجعل كلمة ما تتماثل قافية مع شكل كلامي، فإن هذا لا يعد حركة مضادة قاعدياً، وذلك لأننا نقف عند حدود استخلاص فائدة من تعارض ملائم قاعدياً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قافية مؤسسة على تباين دلالي، فإنها ليست مضادة دلالياً، وذلك لأن التباين الدلالي يمثل واقعة ملائمة دلالياً كما هو الأمر بالنسبة إلى الهوية. وإنه لمن الأفضل إذن الكلام عن قوافي تحقق هوية قاعدية (أو دلالية) وعن قوافي تحقق تعارضاً قاعدياً (أو دلالياً).

إن إخضاع تكرار نموذج للتوليف الخاص للتقادم يعطي آلياً ولادة لوحدة ملائمة عليا، مثل الرباعية. وإن المقصود هنا، هو حالة خاصة من حالات المقطع الشعري، المؤسس على التتابع المنضبط لعدد من الأبيات. ويستلزم تطابق المقاطع الشعرية في قصيدة التعرف على تكرار ملائم: إن المقصود غالباً هو صورة القوافي نفسها، أو الوزن، وأحياناً فقط عدداً ثابتاً من الأبيات.

وإذا كانت للأبيات التي تؤلف القطعة العدد نفسه من القياسات، فإننا نتكلم عن قطعة

متماثلة الوزن. وأما الحالة المعاكسة فنسميها متغايرة الوزن. وإننا لنميز المقطوعات أيضاً تبعاً لعدد الأبيات التي تكونها، ومن هنا فقد جاءت التعبيرات: ديستيك (بيتان متكاملا المعنى في الفرنسية. «متر»)، مقطع شعري ثلاثي، مقطع شعري رباعي، إلى آخره. وأما اللازمة، فليست شيئاً آخر سوى تكرار المقطع نحواً تكراراً متطابقاً (تودورف 1972).

ويخضع المقطع في الشعر المغنى إلى قانون التكرار نفسه الذي تخضع الأبيات له. ولقد يعني هذا أن المقطع لا يكون متطابقاً إلا انطلاقاً من التكرار الثاني. وكذلك الأمر في *الشعر المكتوب، فإن فكرة القصيدة ذات المقطع الوحيد لا معنى لها. ومع ذلك،* فإنه مادام الشعر المكتوب يمتلك الإمكانية لكي يميز مجموعات تحتية عن طريق أدوات طباعية محضة، فإن الشعراء لم يعودوا مجبرين أن يخضعوا إلى قانون التكرار لكي يقسموا قصائدهم إلى وحدات تحتية. أما وقد قيل هذا، فإن التقسيم التحتي عندما لا يعود مؤسساً على تكرار بنية مقطعية متطابقة، فإن الأمر سيفضي بنا إلى شبه مقطوعات يحسن بنا أن نسميها «أقساماً».

عندما يكون توليف الأبيات، وبشكل احتمالي توليف المقاطع (أو الأقسام) مقنناً، فإننا نصل إلى أشكال ثابتة من النظم. فلدينا مثلاً «الأدوارية» (وهي قصيدة غنائية مبنية على قافيتين، وتكون اللازمة فيها مأخوذة من الوسط ومن النهاية)، ولدينا الموشح الغنائي الفرنسي (وهو يتميز من الموشح الألماني الذي هو قصيدة مكونة من قطع، ولكنه ليس شكلاً ثابتاً، والسبب لأن عدد المقاطع ليس محدوداً)، وهو يتألف من ثلاثة مقاطع متماثلة القافية، ومتشاكلة الوزن، ومن بيت الإهداء في خاتمة القصيدة، أو أيضاً من سونيته (متتالية من 14 بيتاً منظماً في 4-4-3-3 أو في 4-4-4-2). ولا يكون الشكل الثابت مع ذلك مؤسساً بالضرورة على ترسيمات القافية أو المقاطع: يتشكل الهايكو الياباني من تسلسل بسيط من ثلاث أبيات (5، 7 و 5 مقاطع) من دون قافية. ولقد تشكل في القرن السابع عشر بانفصال الأبيات الثلاثة الأولى من شكل ثابت آخر، أكثر طولاً، ويسمى «واكا» (أو تانكا)، ومن بنية 5، 8، 5-7، 7.

■ O. Brik, "Zvukovye povtory", Michigan Slavic Materials, 5 (=O.M. Brik, Two Essays on Poetic Language), Ann Arbor, 1964; W.K. Wimsatt, "On relation of rhyme to reason", The Verbal Icon, Lexington, 1954, p. 153-166; P. Delbouille, Poésie et sonorités, Bruxelles, 1961; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972. Quelques traités et études consacrés à la versification française: M. Grammont, Le Vers français, 3 tomes, Paris, 1949, 1951, 1955; M .Grammont, Petit traité de versificaton française, Paris, 1960; J. Suberville, Histoire et théorie de versification française, Paris, 1956; W. T. Elwert, Traité de versification

française, des origines à nos jours, Paris, 1965; F. Deloffre, Le Vers français, Paris, 1973; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982.

3 – مقاربات نظرية

يجب على دراسة الأوزان أن تتميز من دراسة إنشاد الأشعار. فهذا التمييز يظهر حدود كل تحليل سمعي للنظم، والذي يستعمل أطيافاً كتابية تسمح بتمثيل بصري مفصل لدفق الكلام (الكلام المرئي)، ولأدوات تسجيل أخرى: إننا نجد هنا اختلافاً بين البيت وتنفيذ البيت في الوقت نفسه، واختلاطاً بين الوزن والإيقاع (تودوروف 1972). ومادمنا قد أقررنا هذا، فيجب أن لا نخلط المتغيرات الفردية في إنشاد الأشعار مع مانسميه «العناصر الاختيارية للنظم» والتي حللها أيضاً الشكلانيون الروس. ولقد أظهر رومان جاكبسون الذي يستطيع أن يضطلع به توزيع السلسلة الكلامية إلى كلمات، وذلك في داخل الترسيمة الوزنية: إن وتد القياسات الأربعة في الروسية لا يدرك بالطريقة التالية إلا والنبر واقع على بداية أو على نهاية الكلمات. وفي الواقع، فإن مفهوم العناصر الاختيارية نفسه يطرح سؤالاً صعباً يتصل بالعلاقات بين البنية الوزنية للأبيات، وبنياتها الإيقاعية (يعد استقلال الاثنين واحداً من مصادر تعقيد البنية الشعرية) وعلاقاتها مع الإيقاع اللساني للغة ما. فإذا كان التمييز، في نسق مقطعي- نغمي، بين الوزن والإيقاع يعد أحياناً صعب الإنشاء، فهو على العكس من ذلك لايطرح مشكلة في نسق مقطعي محض لا يضطلع فيه الإيقاع اللساني بدور شعري كما هو بدهي.

لقد أدخل الشكلانيون الروس (جاكبسون، توماشفسكين إيخانباوم، جيرمونسكي) التحليل النبيوي في الدراسة الوزنية. ونجد من بين المقاربات المتقرحة نموذج «التحليل الاحتمالي»، والذي يعود الفضل فيه إلى توماشفسكي. ولقد تبين أنه خصب على نحو خاص، ولا سيما في ميدان الوزن المقارن، وخاصة أن معالجة المنهج قد تبسطت بشكل واسع واستدقت بفضل حسابات الحاسوب. ولقد تأسس هذا المنهج على مبدأ تكرار ورود النبر في وضع ما للقصيدة إزاء تكرار الورود لهذا النبر نفسه في الوضع نفسه خارج الشعر (أي بفضل السمات الإيقاعية للغة). ولقد سمح هذا المنهج بالتمييز بوضوح بين أنساق وزنية مقطعية وأنساق نبرية نغمية.

ولاتزال فائدة التحليل الإحصائي في مكان آخر. إذ ثمة سؤال مهم يكمن في معرفة مقام الوزن. فالمقاربة التقليدية ترى فيه نسقاً من الضوابط التواضعية الواضحة، حتى وإن كنا نقبل أن هذا النسق من الضوابط ليس مستقلاً عن اللغة، وذلك لأن كل اللغات لاتنسجم بالطريقة نفسها مع نموذج الضوابط عينه، إذا لم تكن القافية موجودة في الشعر الياباني،

فربما يكون هذا لأن كل الكلمات في اليابانية تنتهي أما بخمسة صوائت "e, a, o, u, I"، وإما بشبه الصائت "n". وكذلك، فلقد قاربنا غالباً الوزن المقطعي في الشعر الفرنسي من وجود النبر النهائي الإجباري في الفرنسية، بينما في الألمانية مثلاً، فإن النبر أكثر تحركاً. ومادام هذا هكذا، فإن المنهج الإحصائي يمثل مساعدة عظمى لإنشاء الفارق بين الظواهر الإيقاعية التي يعود وجودها إلى البنية اللسانية والظواهر التي تستند إلى الوزن خصوصاً. وبقول آخر، فإنه يساعد في التمييز بين الإيقاع اللساني - الثابت شعرياً والذي لم تعد للشاعر عليه هيمنة - والإيقاع الذي يحدده الوضع الوزني. وهناك، أخيراً، الإيقاع الفردي للشاعر والذي تكون علاقاته المعقدة مع الإيقاع اللساني والنسق الوزني مكاناً للخلق الإيقاعي (والوزني بشكل احتمالي).

إن المنهج البنيوي هو منهج تحليلي ووصفي في جوهره. ولقد حاولنا، في وطأة القواعد التوليدية، أن نطور وزناً توليدياً، أي أن نطور وزناً توليفياً وتفسيرياً. ولقد أعطى مثلاً كل من «م. هال» و«س. كيسير» وصفاً جديداً للوزن الخماسي الوتدي الإنكليزي. وقد التزم، في فرنسا، كل من «ليسون» و«روبود» بالطريق نفسه، وقد حاولا تطوير نموذج توليدي للوزن الإسكندراني. هذا، وإن الوزن التوليدي لينقل في ميدان الوزن المفترضات التي هي مفترضات القواعد التوليدية بالنسبة إلى اللغة، وخصوصاً فكرة الكفاءة والأداء: كما إن المتكلم بلغته الأم يستطيع أن يميز بين جمل قاعدية وجمل غير قاعدية في لغته من غير أن يكون واع بالضوابط التي تسمح له بذلك، كذلك فإن القارئ الخبير بالشعر الفرنسي، والإنكليزي، إلى آخره، لهو من المفترض أن يكون قادراً أن يميز بين أمثلة مقبولة وأمثلة غير مقبولة للوزن من غير أن يمتلك بالضرورة معرفة واعية بالضوابط المتناسبة. وانطلاقاً من هذه البدهيات، فإن «هال» و«كاسير» قد طورا نموذجاً أنيقاً جداً للوزن الخماسي الوتدي في الإنكليزية. وهو نموذج يستند فقط إلى مسلمة البنية الوزنية المجردة والمولفة من ضابطتين من ضوابط التناسب (تسمى أيضاً ضوابط الإنجاز). وتكمن القوة الكبرى للنظريات التوليدية في اقتصادها للضوابط وخصوصاً في قابليتها للانتحال. وهكذا، فقد ظهر بسرعة كبيرة أن نسق «هال» و«كيسير» (بما في ذلك التحسينات التي حملها إليه مؤلفون آخرون، وخاصة بول كيبارسكي الذي، إلى هذا اليوم، اقترح من غير شك التحليل التوليدي الأكثر تعقيداً والأكثر دقة) لا يولد كل الخطوط التي تعد مقبولة في نظر القارئ المؤهل في الشعر الإنكليزي وفقط في هذا الشعر: إنه يولد أبياتاً يرفضها كل قارئ، ويغالج أبياتاً بوفصها غير مقبولة بينما القراء يرون أنها صحيحة تماماً (أتريدج 1982). وليس هذا هنا، كما هو بدهي، اعتراض أولي علي المنهج التوليدي، والسبب لأنه يمكن تحسين النظرية بغية الوقوف على حدس الشعراء والقراء. ومع ذلك فيمكننا أن

نسأل أنفسنا إذا كان قياس الكفاءة اللسانية قابلاً للنقل إلى ميدان الوزن، والذي هو بعد كل شيء ليس ميدان العروض اللساني: كما يبين ذلك تعايش عدد من الأنساق اللسانية الخاضعة لمبادئ مختلفة) في بعض اللغات، فإن الوزن، وإن كان يستجر فائدة من السمات الصوتية للغة، هو بالنسبة إلى الجوهري منه تواضع أدبي، أي إنه يستخدم مؤثرات مسيطرة عليها وعياً بفضل المعرفة الواضحة للنسق الوزني المطبق. ومن غير الانتصار لفئة في الخصومة حول فطرية البنى اللسانية الأساسية، فإنه يبدو من الحصافة، حتى يثبت العكس، القبول بأن «الكفاءة الوزنية» هي في جوهرها «كفاءة» تقنية مكتبسة، ولدت من معاشرة النصوص الشعرية، أي ولدت من استبطان مجموعة من الانتظارات التكرارية، وذلك على الطريقة التي يكتسب بها موسيقى او هاوٍ للموسيقى ومكوِّن في النسق النغمي الغربي، «كفاءة» في إنتاج القطع الموسيقية ومعرفتها وهو يستخدم ضوابط النسق التناغمي.

لقد تمت ملامسة دراسة الوزن، حديثاً، من خلال منظور إداركي. وعلى عكس المقاربات الأخرى، فإن المنظور الإدراكي يركز على السمة الوظيفية للنظم. ف «ب. دو كورنيليه» (1982) إذ وجد ثانية القانون النفسي الذي اقترحه «ميللر» (1956)، والذي تبعاً له يتقلب حد الإشباع لذاكرتنا في العمل حول سبعة عناصر (مهما كانت)، فإنه قد فسر ضرورة وجود الوقف في الوزن العشري والإسكندراني، وذلك لأن «المعرفة الفطرية والأكيدة للعدد المقطعي الدقيق في الفرنسية تعد معرفة محدودة بثماني مقاطع أو بأقل من هذا، وذلك تبعاً للأجناس». وقد شرع في وقت قريب أكثر كل من «غريمو» و«بالدوان» (1993) بتحليل المقاطع الشعرية من خلال المنظور نفسه، وقد حللا، بصورة أدق، ترسيمات القوافي. ففسرا بهذا الاستعمال الكثيف للقوافي المسطحة ولمختلف توليفات القافيتين في بناء المقاطع الشعرية عن طريق مبدأ الاقتصاد الإدراكي. وإن هذه الدراسات، التي ليست إلا في بدايتها، لتعمم أحياناً بشكل مفرط وذلك إذ تجعل من «القوانين» الإداركية للنظم بدهيات على قاعدة المعطيات الخاصة جداً ثقافياً بغية تبرير الثقة المعرفية العمياء. ولكن المقاربة الإدراكية تشكل من غير اعتراض نموذج التفسير الأكثر وعداً ، وذلك لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يقدم تفسيراً، والسبب لأنه بعيداً عن تنوع الأنساق الوزنية المتبناة في العالم، فإننا نلاحظ أن كل شيء يأخذ بالحسبان بعض الحدود المشتركة المتعلقة بعدد العناصر الملائمة التي يجب معالجتها إداركياً بغية مطابقة البنية الوزنية التي نبحث فيها. وقد كان للنموذج المؤسس على القواعد التوليدية تمثيلات تولدية له أيضاً، ولكن بينما كان مضطراً أن يجعل بدهياً وجود النبى العميقة والتي يبقى وضعها الذهني حتى للحظة وضعاً افتراضياً بشكل واسع، فإن التفسير الذي اقترحته المقاربة الإدراكية يقف

بنفسه عند حدود إجراء نداء لقيود نفسية عامة موثقة من قبل بشكل واسع في ميادين أخرى، وذلك لأنها مرتبطة في جوهرها بوظيفة ذاكرة العمل.

■ المقاربة البنيوية والإحصائية:

B. Tomachevski, O stikhe, Leningrad, 1929 (cf. Les extraist traduits en français dans Théorie de la littérature, Paris, 1965); W.L. Schramm, Approaches to a Science of English Verse, Iowa City, 1935 (présente l'approche acoustique); W.K. Wimsatt et M.C. Beardsley, "The concept of meter: an exercise in abstraction",PMLA, 1959, p. 585-598; R. Jakobson, "Linguistigue et poétique" in Essais de linguistique générale, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; M. Tarlinskaja, English Verse: Theory and History, La Haye, 1976; "New Metrics", numéro spécial de la revue Style, vol. 21, nº3, 1987.

المقاربة التوليدية:

M. Halle et S.J. Keyser, "Chaucer and the study of prosody", College English, déc. 1966, p. 187-219; M. Halle et S.J. keyser, English Stress: Its Form, Its Growth, and Its Role in Verse, New York, Evanston, Londres, 1971; J. Roubaud, "Mètre et vers", Poétique, 7, 1971, p. 354-275; P. Lusson et J. Roubaud, "Mètre et rythme de l'alexandrin ordinaire", Langue française, 23, 1974, p. 41-53; P. Kiparsky, "The rhythmic structure of English, verse", in linguistic Inquiry, nº8, 1977, p. 189-247; pour des critiques de l'approche générative, W.K. Wimsatt, "The rule and the norm: Halle and Keyser on Chaucers's meter", College English, 31, 1970, p. 774-88; M. Barnes et H. Esau, "Gilding the lapses in a theory of metrics", Poetics, 8, 1979, 481-487; D. Attridge, The Rhythms of English Poetry, Londres, 1982.

المقاربة الإداركية:

G. Miller, "The magical number seven, plus or minus two: some limits on our capacity for processing information", Psychological Review, 63, 1956, p. 81-96; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; M. Grimaud et L. Baldwin, "Versification cognitive: la strophe", Poétique, 95, 1993, p. 259-276.

الزمن في اللغة

TEMPS DANS LA LANGUE

إن النظريات وعلوم المصطلح المتصلة بالزمانية اللسانية لتعد متنوعة ومتناقضة إلى درجة أننا فضلنا معها إعطاء تمثيل شخصي للقضية - ونحن نشير، أثناء ذلك، إلى هذه العلاقات مع وجهات نظر أخرى وعلوم آخرى للمصطلح. وبما إنه، من جهة ثانية، ثمة فيض من الأدب حول الموضوع، فإن فهارسنا ستدفع بالاصطفاء إلى حد التحيز.

إن موضوع هذا الفصل ليس هو المتصور القاعدي، المسمى «temps - زمن» في الفرنسية (وسيكتب هنا من الآن فصاعداً «ز - ق» زمن قاعدي)، و"tense" في الإنكليزية، و"Tempus" في الألمانية، والذي يستخدم في تجميع مختلف أشكال الفعل التي لاتتميز إلا بوساطة الشخص: إن «يفعل» و«نفعل» ينتميان إلى «ز - ق» واحد، وهو مايسمى «الحاضر الإخباري». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كي يفعل» و«كي نفعل» اللذين ينتميان إلى «نصب الفعل في صيغة الحاضر». ولكن لن يكون المقصود أكثر هو الزمن، المسمى غالباً الزمن الواقعي أو الموضوعي، والذي يتدخل في علوم الطبيعة، والذي ليس هو أيضاً بالزمن المعاش، أي الزمن الذاتي، والذي هو موضوع علم النفس. فما يهمنا هو الطريقة التي تتمثل فيها التجربة الإنسانية للزمن من خلال التنظيم اللساني للعبارات - وإنها لتكون بأدوات أخرى غير الأزمنة القاعدية.

(**ملاحظة**: سنلاحظ الالتباس الذي يعطي اسم «زمن» للأزمنة القاعدية، ولمجموعات الأزمنة القاعدية في الآن ذاته: إننا نتكلم عن الزمن «الحاضر» الذي يجمع الزمن القاعدي «الحاضر الإخباري» والزمن القاعدي «نصب الفعل في صيغة الحاضر». وهذا الجمع للأزمنة القاعدية في زمن يصلب تجمعها في الطريق: نحن نضع في الطريقة «الإخبارية» عينها الأزمنة القاعدية: «الحاضر الإخباري» و«المضارع الإخباري». ويبدو كل زمن

قاعدي، من خلال هذا المنظور، وكأنه تقاطع لزمن ولطريقة. وإن مثل هذا التصنيف لهو قابل للتطبيق على اللغات الهندو-أوربية، وخاصة القديمة، ولا معنى له بالنسبة إلى اللغات الأخرى).

لنأخذ مثلاً الجملة التالية، المسجلة «ج»، والتي تستطيع أن تبدأ قصة الإنزال العسكري لحزيران ‎.1944 «في 6 حزيران عند الفجر، كانت الناقلات الأولى للقوات المسلحة قد غادرت قبلاً إنكلترا منذ عدة ساعات، وبعضها قد غادر منذ الفجر». وسنصنف في فئات ثلاث الإلماحات إلى الأزمنة المتضمنة في «ج».

أ- تشير «ج»، من جهة، بوساطة تأريخ محدد «في 6 حزيران عند الفجر»، وبشكل أكثر غموضاً أن الزمن القاعدي هو زمن في الماضي، أي الفترة التي هي في العبارة، والتي تشكل «موضوعها الزمني». وسنلاحظ أن هذه الفترة ليست هي تلك التي تتموضع فيها الحوادث المقدمة، أي انطلاق القوات المسلحة الأولى، وهي أحداث سابقة في تسلسلها التاريخي على الموضوع، ولكنها ضرورية لوسم اللحظة التي نتحدث عنها، فجر 6 حزيران. وسنقول تشكل هذه الأحداث، بالتعارض مع الموضوع، «السيرورة»، وهي كلمة عامة جداً وموجهة أيضاً لتغطية الحالات التي يكون القصد منها حالة مثل «في 6 حزيران عند الفجر، كان رومل غائباً عن فرنسا منذ عدة أيام». وتعد السيرورة في مثلنا ممثلة في المركز النحوي لـ «ج» (أي في مجموعة المسند إليه «الناقلات الأولى . . .» وفي المجموعة الكلامية «كانت قد غادرت . . .»)، ثم إن تقديم الموضوع ليعد هامشياً نحواً.

ب- وهناك إشارات زمانية أخرى تتعلق بالسيرورة. فهذه الإشارات تكون في «ج» متموضعة بشكل مطلق في داخل المسند إليه والمسند. وهكذا، فإن الصفة «الأولى» تعد جزءاً من مجموعة المسند إليه، وتستخدم في الكشف عن عنصر من عناصر الواقع بموضعته في سلسلة لتسلسل الأحداث. أما ما يتعلق بالتعابير «منذ عدة أيام»، «منذ الأمس»، فإنها تحدد السيرورة زمانياً (مغادرة إنكلترا) والتي يكون العامل فيها مشاراً إليه بالمسند إليه. وسنرتب أيضاً في الفئة نفسها تتابع الحاضر والغياب الذي يستلزمه الفعل «غادر»، وهو تتابع يشكل مركز الحدث الموصوف نفسه.

ج- وتتعلق الفئة الثالثة بالعلاقة القائمة في «ج» بين المؤشرات الموضوعاتية (أ) والسيرورة (ب). وتتسم هذه العلاقة باختيار زمن قاعدي مركب (الماضي التام) وباختيار الظرف «قبل». وتستلزم هذه الاختيارات أن تكون السيرورة (ب) سابقة على اللحظة التي تتكلم عنها «الجملة - ج»، أي سابقة على موضوعها الزمني (أ)، ولكن نتائج السيرورة تتبع هذه اللحظة وتسمها: إننا نصف فجر 6 حزيران بقولنا إنه يتبع انطلاق العوامة.

1 - توسع الإشارات الزمانية الموضوعاتيه (أ)

إن الإشارات التي هي من النموذج (أ)، حتى عندما تكون محددة المكان نحواً (في «ج»، هي في جوهرها، تكون على رأس الجملة)، فإنها تمتد دلالياً إلى كامل العبارة، وذلك بما إنها تقيم موضوعها. وإننا لنجد تأكيداً لهذا في ظواهر متنوعة. فلنقارن العبارات «في الصباح، أنا أعمل»، «أنا أعمل في الصباح». نجد في العبارة الأولى أن المؤشر «الصباح» هو من نموذج (أ). والجملة مقدمة بوصفها وصفاً لنشاطاتي الصباحية، وكأنها تجيب على السؤال «ماذا تفعل في الصباح؟». وهي بهذا لا تدع مجالاً بأي شكل من الأشكال إلا لكي نسمع أنا لا أعمل في أوقات أخرى (إن ما تستطيع أن تجعلنا نسمعه أنه، في الصباح، لا أفعل شيئاً آخر سوى العمل). والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العبارة الثانية. هنا يعد «الصباح» عنصراً من عناصر المسند، ويساهم في وصف السيرورة. وأما الموضوع الزمني، فمشار إليه بشكل غامض جداً عن طريق الزمن القاعدي الحاضر. ويمكن أن يكون القصد مثلاً، هو المكان المعطى للعمل في الجدول الزمني الحالي (إجابة على السؤال «متى تعمل انت؟»). وإننا لنفهم حينئذ أن الجملة إذا لم تكن متممة، فإنها تستطيع أن تدع المرء يفهم أنني أعمل في الصباح فقط.

وثمة تمثيل آخر للظاهرة نفسها: لدينا التباس في عبارة مثل «في السنة الماضية كانت سيارتي زرقاء». وإنها لتستطيع أن تعنى: (أ) أن المتكلم قد غير السيارة منذ سنة، أو (ب) أن السيارة قد غيرت اللون. ويأتي هذا الشك من أن مؤشر التسلسل الزمني «السنة الماضية» يصلح بالنسبة إلى الجملة كلها، والتي تعبر عن الموضوع الزمني، وليس بالنسبة إلى المسند وحده. وإنه ليتم إخبار السامع عن حالة معينة لأشياء من السنة الماضية، ومن الممكن أنه يجب فهم التعبير «سيارتي» بالعلاقة مع هذه الفترة (=السيارة التي كانت عندي في السنة الماضية)، ومن هنا يجيء المعنى (أ) (ولكن يبقى من الممكن أيضاً أن يفهم التعبير بالعلاقة مع اللحظة الزمنية للكلام، وإنه ليشير إذن إلى سيارة المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، ومن هنا يأتي المعنى (ب)).

2 - التموضع الزماني للموضوع وللسيرورة

ويمكن للمؤشرات الدالة على الموضوع (أ) كما يمكن للمؤشرات الدالة على السيرورة (ب) أن تحتوي على التموضع الزماني: إننا نستطيع أن نموضع في الزمن الفترة التي نتكلم عنها والأحداث التي تستخدم في إبرازها (إن الجملة «ج» إذا أخذت مثلاً في الأعلى، فقد بينت أن هذه التموضعات تستطيع أن تكون مختلفة). ولتنفيذ هذا الاستدلال،

سيكون من الممكن، نظرياً، أن نكتفي بالإشارة إلى التواريخ. وفي الواقع، فإن العبارات في كل اللغات، حتى وإن كانت تحمل تواريخ، فإنها تموضع أيضاً المؤشرات التي تنقلها إزاء تميز الماضي، والحاضر، والمستقبل (وهذا ما تفعله «ج» بما إن فعلها هو الفعل الماضي بالنسبة إلى الزمن القاعدي). وهذا ينطبق طبعاً على اللغات، مثل الفرنسية، والتي تشتمل على زمن قاعدي يتناسب مع هذه العصور الثلاثة. ولكن هذه هي الحالة أيضاً بالنسبة إلى تلك اللغات، وهي جد كثيرة، والتي تميزالأزمنة القاعدية فيها الماضي وعدم الماضي فقط. وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى تلك اللغات، مثل العربية الكلاسيكية، التي لا تميز العصور على مستوى الفعل، والتي يستطيع فيها الشكل الفعلي نفسه أن يعني «أكتب»، «لا أزال أكتب»، «سأكتب». ويستلزم فهم العبارة دائماً أن نموضع ما تقول في سيرورة من سيروراتها، والتي يبدو أن التمييز فيها يشكل عمومية لسانية، بغض النظر عن تعيناتها القاعدية.

فالقول إن اللغة تفرض على المرء أن يرى جريان الزمن من خلال التعارض بين الحاضر، والماضي، والمستقبل، فهذا يعني أن نقول في الوقت نفسه إنها تحيل، بشكل جوهري، إلى فعل الكلام، أو هي بقول آخر تقدم العالم إزاء الكلام. والحاضر في الواقع، سواء كان يشار إليه بالزمن القاعدي أم بالظروف مثل «اليوم» أو «الآن»، فإن هذا يكون دائماً في اللحظة التي نتكلم فيها (وعلى وجه التحديد، هذه فترة تمتد على وجه الاحتمال طويلاً جداً، ولكنها تقدم بوصفها جامعة للحظة التي نتكلم فيها). وبالتماثل، فإن الماضي والمستقبل يمثلان فترات تستثني هذه اللحظة، وإنها لتتموضع إما قبلها وإما بعدها. وهذا يعني أن المفاهيم اللسانية للحاضر، وللماضي، وللمستقبل، هي مفاهيم إرشادية، وأنها لا تأخذ قيمها إلا إزاء وضع الخطاب. ولقد طور بنفينيست على نحو خاص الفكرة التي تقول إن اللغة تسقط على العالم شبكة زمانية تتأسس على نشاط الكلام نفسه. وإنه ليحدد مع ذلك هذا التأكيد بواحد من الاستعمالين اللذين كما يرى، تكون اللغة قابلة لهما، أي الخطاب. وهذا يعني «وجود تعبير يفترض أن هناك متكلماً وسامعاً، وأن القصد عند الأول هو التأثير في الآخر». وإنه ليقبل في الاستعمال الثاني أن المتكلم يحاول أن يمحو التاريخ من كلامه بالذات - التاريخ بوصفه مصطلحاً يجمع قصة التخيل وقصة المؤرخين في الوقت نفسه-. ولم يعد بإمكان هذا النموذج من التعبير، الذي يحذف أو يميل إلى ذلك، أن يشتمل على التمييز القائم على الماضي، والحاضر، والمستقبل. وقد كان للأزمنة القاعدية حينئذ وظيفة وحيدة تتجلى في تمييز ما قبل الأحداث وما بعد الأحداث بعضها إزاء بعض. ولقد يعني هذا إذن أنها تشكل نسقاً مختلفاً تماماً عن نسق الخطاب، الذي لا ينتظم بالعلاقة مع لحظة الكلام. وكما يرى بنفينسيت، فإن مدونة الأزمنة القاعدية، في الفرنسية، هي

مدونة مختلفة في النسقين. فالماضي البعيد، مثلاً، الذي لا يشتمل على أي فكرة عن الماضي، ولكنه يقدم الحدث في انبثاقه البسيط، فإنه لا ينتمي إلى التاريخ. وكذلك، فإن الأزمنة التي هي المستقبل، والماضي القريب، والحاضر لا تنتمي إلا إلى الخطاب. فإذا التقيناها في نص تاريخي، فإن هذا يكون من خلال قيمة مختلفة: الحاضر إما أن يكون كلي الزمن، وإما أن يكون حينئذ «الحاضر التاريخي»، وهذا تنويعة من تنويعات الماضي البعيد: أما المستقبل، فإنه يسم اللاحق كما في «في 1770، تزوجت ماري انطوانيت من لويس السادس عشر، وأنجبت منه طفلتين».

ولقد بنى المنطقي ريشا نباش، لكي يقدم موضعة الأحداث عن طريق الأزمنة القاعدية، نسقاً يميز علاقاتها مع التعبير، وسواء كان هذا بغية موضعة ما سميناه الموضوع (أ)، أم كان ذلك بغية موضعة ما سميناه السيرورة (ب). وبالنسبة إلى ريشانباش، فإن موضعة الحدث عن طريق اللغة ليجعل ثلاث نقاط تتدخل (والتي تستطيع على كل حال أن تكون ممتدة بشكل تكوّن معه فواصل زمنية). فـ(ك) تمثل لحظة الكلام، و (م) تمثل (نقطة المرجع)، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (ك)، والتي يمكن أن تتزامن معها، سابقاً أو لاحقاً. وهناك أخيراً (ح) وهي تمثل لحظة الحدث، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (م). ويمكن لكل زمن قاعدي، بغض النظر عن نوع اللغة، أن يتميز بنظام من التعاقب يؤسسه بين هذه النقاط الثلاث. وهكذا، بالنسبة إلى الماضي البعيد «il parla - تكلم»، فإن (م) تكون سابقة على (ك)، وإن (ح) تكون متزامنة مع (م). ولقد يعني هذا إذن، إذا قرأنا من اليسار إلى اليمين جريان الزمن، أن لدينا النظام «.. ك .. ح م ..» (الحدث متزامن مع اللحظة التي يحيل فيها المتكلم إلى مرجع، وهذه اللحظة هي نفسها سابقة على لحظة الكلام). ونجد، على العكس من ذلك، في الماضي القريب «il a mangé - أكل»، فلحظة المرجع هي لحظة الكلام، وإن الحدث ليكون سابقاً عليها: من هنا جاءت الترسيمة «. . . م ك . . . ح . . .». وسيكون المستقبل البعيد «il mangera - سيأكل» ممثلاً هو أيضاً بـ«. . . ح . . . م ك . . .» (يحيل المتكلم إلى مرجع في اللحظة التي يتكلم فيها، وإنه ليموضع الحديث بوصفه لا حقاً). أما مايتعلق بالمستقبل القريب «il aura mangé - سيأكل»، فإن نقطته المرجعية تعد سابقة على الكلام، وإن الحديث السابق على هذه النقطة، ليتموضع بين (ك) و(م): «. . . م . . . ح . . . ك . . .». (نلاحظ أن البنية العامة للترسيمات ترغم المرء، في هذه الحالة الأخيرة أن يموضع (ح) إما بعد (ك)، وذلك كما فعل ريشا نباش، وإما قبل: مادام هذا هكذا، فإن اللغة لا تختار بين إمكانيتين. انظر: «لا أعلم إذا كان لوك قد أكل من قبل، ولكن، خلال ساعة، سيأكل بكل تأكيد»).

ملاحظة: إن تمييزنا للموضوع (أ) وللسيرورة (ب) مستوحى من ريشانباش، ولكن

من منظور مختلف. فقضيتنا ليست قضية منطقية: ليس المقصود أن نفسر كيف تعبر اللغة عن نظام التسلسل التاريخي، ولكن أن نصف إدخال المؤشرات الزمانية في الدينامية الخاصة للخطاب. وبعد هذا، فإن (أ)، وهي اللحظة التي يتكلم المتكلم فيها، لتشكل تأويلاً لـ (م): إننا نفهم (م) بوصفها اللحظة التي ينظر المتكلم إليها، وبوصفها اللحظة التي يزعم أنه يهتم بها في خطابه. وأما (ب)، فيمكن أن نقربها من (ح): إنها تتعلق بالأحداث التي يميز الخطاب بوساطتها الفترة التي يتكلم فيها. وإن إدخال النقطة (ك) تشير إلى أن كل تموضع يتعلق بالموضوع أو بالسيرورة، إنما يتم انطلاقاً من التعبيرَ. والفكرة المركزية لريشانباش هي أن، في حالة السيرورة، هذه التموضع يكون غير مباشر، ويمر بادئ ذي بدء بتموضع الموضوع.

■ لقد أحلنا إلى بنفينيست «قضايا اللسانيات العامة»، باريس، 1966، الفصل 19، وإلى «هـ. ريشانباش» «عناصر الرمز المنطقي»، لندن، 1947، نيويورك 1966، قسم 7، فقرة 51. وإننا نجد في المادة «زمن» من الموسوعة (التي تعود إلى «ن. بوزيه، والتي علق عليها»م. لوغيرن، في «م. لوغيرن وس. ريمي-جيرو» «حول الفعل»، ليون، 1986)، تعارضاً بين الأزمنة المطلقة، المرتبطة بحلظة الكلام، والأزمنة المشتقة، أو المركبة، والتي تميز العلاقات الزمانية خصوصاً بين الأحداث. وإن أصالة ريشابناش الذي تبعناه بخصوص هذه النقطة، هي في العثور في كل الأزمنة القاعدية على العلاقة البرهنانية الضمنية. وحول المنطق التطبيقي على التحليل اللساني للأزمنة القاعدية، انظر:

A. N. Prior: Papers on Time and Tense, Oxford, 1968, et langages, nº64, déc. 1981.

وإن محاولتنا لإقامة علاقة بين النظام الزماني ونظام الخطاب لتعد، في مقصدها العام، مماثلة لمحاولة:

Co Vet: Temporal Structure in Stnetence and Discourse, Dordrecht, 1986.

وكذلك هي مماثلة لمحاولة:

R. Declerck: Tense in English, Its Structure and its Use in Discourse, Londres, 1991.

وإنها لتعد وسطاً بين محاولة ريشانباش والتي تتعلق خصوصاً بنظام التسلسل التاريخي، ومحاولة «هـ. واينريش» والتي، على العكس من ذلك، تصف الأزمنة القاعدية من غير أن تجعل الزمن يتدخل. وإن وانيريش إذ ينظر فقط إلى المواقف الاستدلالية، فإنه يؤول التعارض البنفيستي بين زمن الخطاب وزمن التاريخ بوصفه تعارضاً لموقفين يمكن للمتكلم أن يأخذهما إزاء العالم (يعلق عليه معلناً أنه يخصه، أو يرويه واضعاً نفسه على بعد

منه)، وإزاء التعارضات الأخرى بين الزمن القاعدي بوصفه متصلاً بما يضعه الخطاب في المستوى الأول وفي الخلف:

Tempus, besprochene und erzähtte welt, Stuttgart, 1964, trad. fr. Le Temps, Paris, 1973.

وحول الزمن القاعدي من منظور تداولي، انظر:

Le n°67 de langue française, sept. 1985, et le n°112 de langages, déc. 1993.

3 - العلاقات بين الموضوع والسيرورة: الوجه

إن المؤشرات التي تنتمي إلى النموذج (ج) تتعلق بالعلاقات القائمة بين الفترة التي هي موضوع العبارة (أ) والفترة التي تموضع السيرورة (ب). وهذا هو الميدان الخاص للوجه (سنأخذ هذا المصطلح بالمعنى الذي نعطيه أحياناً للتعبير «وجه ذاتي»). ولدينا تعارضان وجهيان، وهما واضحان على نحو خاص.

1- يقوم هذا التعارض بين الماضي والمضارع اللذين يشيران، في الفرنسية، إلى الأزمنة القاعدية البسيطة والمركبة التي تتناسب معها في اللاتينية وفي الإغريقية القديمة، وإلى الأزمنة القاعدية للمضارع والماضي في العربية الكلاسيكية، وهما الزمنان القاعديان الوحيدان الموجودان في هذه اللغة. فلدينا وجه ناقص عندما يوجد تزامن، نسبي على الأقل، بين سيرورة المنقول (ب) والفترة التي تصنع موضوع العبارة (أ). وهذه هي الحالة بالنسبة إلى «غداً، سأعمل كل المساء». وأما السيرورة (=عملي المسائي) فتغطي الموضوع جزئياً (نهاري يوم غد). ويكون الوجه على العكس من هذا تاماً إذا كانت السيرورة سابقة على الفترة التي نتحدث عنها، ولكن إذا أردنا أن نشير إلى أثرها في هذه، فيمكن أن يكون ذلك تبعاً لهذه الترسيمة:

...................../............./..................../........./................

سيرورة ———————> موضوع

وتزودنا الجملة التي درست في الأعلى بمثل عن هذا الوضع. وانظر أيضاً «مع إغلاق الكازينو، سيكون قد أضاع ثروته»: الموضوع هو حالة المقامر مع إغلاق الكازينو، وإننا لنسمه بما سيكون قد جرى من قبل.

ملاحظة: يعد الماضي في الفرنسية غامضاً. فهو يستطيع أن يتخذ من الماضي موضوعاً يرى من الوجه المضارع، ويتناسب حينئذ مع الماضي البعيد في الفرنسية الكلاسيكية:

"Hier il a dîné (=dîna) à 8 heures, puis s'est couché (= se coucha)- "

أمس تعشى في الساعة الثامنة ثم نام

ولكن يمكن له أن يحظى بقيمة الماضي فيسم لحظة الحاضر انطلاقاً من حدث ماض: يمكن لسؤال موجه إلى الحاضر «أجائع انت؟» أن يتلقى جواباً موجهاً أيضاً إلى الحاضر، «لا، لقد أكلت من قبل» (وفي مثل هذه الحالة، فإن الفرنسية الكلاسيكية لم تستعمل هي أيضاً الماضي البعيد).

■ حول الماضي في الفرنسية والأزمنة الماضية عموماً، انظر:

E. Benveniste: Problèmes de linguistique générale, vol. 2, Paris, 1774, chap 13.

ملاحظة: إن المصطلحية العادية عائمة. فما سميناه الماضي يقال عنه أحياناً «التام». وتسمى الأزمنة القاعدية للماضي، في اللاتينية والإغريقية، تقليدياً «التام».

2- سنحتفظ بالمصطلحين «تام» و«ناقص» من أجل تعارض وجهي آخر. فمع التام، تكون السيرورة (ب) داخل الفترة التي تتكلم عنها (أ):

م و ض و ع

...................../ ..../ سيــرورة / ..../ ....

ويسم الناقص العلاقة العكسية: تغطي السيرورة الموضوع (أو تنبسط عليه على الأقل). وكذلك، فإن وجهة النظر التي اختارها المتكلم (والتي تحدد الموضوع)، تبدو وكأنها تقطع شريحة، أو كأنها تضيئ منطقة من الحدوث العاملي. فإذا تصادف أن كانت هذه المنطقة متطابقة مع الحدوث كاملاً، فإن التصادف يكون عرضاً، ولا يرتبط بطريقة التقديم المختارة:

س ي ر و ر ة

...................../ ..../ مـوضـوع/ ..../ ....

ويمكن لهذا التعارض بين الهدفين أن ينتج تأثيرات دلالية مختلفة. فنحن سنأخذ مثلاً «L' imparfait – المضارع» في الفرنسية المتعارض مع الماضي البعيد (أو الماضي عند ما يكون لهذا قيمة المضارع. انظر الملاحظة في الأعلى). ونلاحظ أن الوصف نفسه يصلح

للغات الرومانية والإغريقية، وذلك بالتعارض مع مانسميه «الماضي المحدد - passé défini» أو «الماضي المبهم» كما يصلح بالنسبة إلى «الماضي المستمر - Le passé progressif» الإنكليزي، وذلك بالتعارض مع الماضي غير المستمر:

(1) À l'arrivée de Paul, Jean cria (perfectif inaccompli).

عند وصول بول، صرخ جان (الماضي المستمر).

(2) À l'arrivée de Paul, Jean criait (imperfectif inaccompli)

عند وصول بول، يصرخ جان (المضارع المستمر).

يحدد وصول بول، في العبارتين، الموضوع. وتشكل وجهة النظر التي اختارها المتكلم، وصرخة جان السيرورة. وحينئذ فإن ترسيماتنا تفسر أن (1) تموضع الصراخ في داخل الفترة الإجمالية التي يميزها وصول بول. وتبعاً لـ (2) على العكس من ذلك، فإن الوصول يحدث أثناء الصراخ: يصطفي الموضوع لحظة من لحظات الحدث - من غير استبعاد أن هذه اللحظة تستطيع، في الواقع، أن تكوِّن كلية الحدث (ربما لم يصرخ جان إلا أثناء وصول بول: المهم أن بول، إذ وصل، رآه صارخاً). وإننا لنفسره تماماً كما نقوله: «في النصف الثاني من القرن السابع عشر (موضوع)، كان لويس الرابع عشر يحكم في فرنسا (سيرورة)»، ولكن«لويس الرابع عشر حكم من 1643 إلى 1715» (وحينئذ تكون فترة الحكم هي السيرورة، وتكون ساكنة في داخل الموضوع الضمني الذي يستطيع مثلاً أن يكون تاريخ فرنسا عموماً).

وتكون تأثيرات التعارض أحياناً ذاتية على وجه الخصوص. فلنقارن (1) «انتقلت، في السنة الماضية» (مفهومة بوصفها المضارع التام) و(2) «لقد انتقلت، في السنة الماضية». وإنه لمن المحتمل موضوعياً أن لا يكون الانتقال (السيرورة) قد دام سوى جزء من السنة (الموضوع). ولكنه، في (2) مقدم بوصفه أقل انبساطاً على هذه السنة. ومن هنا يأتي الانطباع بأنه كان قضية السنة، وأنه وسمها من طرف إلى طرف.

4 - الحدوث الداخلي للسيرورة: صوغ السيرورة

يتعلق الوجه، كما حددناه، بوجهة النظر التي يتخذها المتكلم إزاء السيرورة. وإننا لنسميه أحياناً، وقد قلنا هذا، «الوجه الذاتي». ويجب أن نميز فيه ما يسميه القواعديون وجه موضوعي، وطريقة الفعل (نقول في الألمانية Aktionsart)، أو يسمونه أيضاً صوغ السيرورة، وهذا ما سنأخذ به. والمقصود هو الشكل الذي تحدث فيه السيرورة التي تحتل الزمن. ولقد تمت ملاحظة عدد كبير من الصياغات المختلفة. وبهذا، فإننا نتكلم عن التكرار عندما تكون السيرورة مرئية بوصفها تتابعاً من الأفعال البدئية المتطابقة («sautiller -

نطنط» بالتعارض مع «sauter - قفز»). فالصوغ هو صوغ استهلالي، وشروعي، أو ابتدائي إذا كانت السيرورة معطاة بوصفها بداية لسيرورة أكثر سعة فتغطيها (s'endormir - نام)، وهو صوغ نهائي إذا كانت السيرورة تكوّن اللحظة الأخيرة من لحظات الفعل (s'arrêter - توقف).

وإن صوغ النتيجة مهم على نحو خاص بالنسبة إلى نتائجه النحوية، حيث توصف السيرورة بوصفها متجهة نحو نهاية، وإنها لتصل إليها. وتنطبق هذه الحالة على اللاتينية بالنسبة إلى "conficere" (أتم، أنجز) وذلك بالتعارض مع "facere" (عمل). وتنتج السابقة "er" في الألمانية غالباً هذا التدرج: *steigen* = صعد، *ersteigen* = تسلق إلى القمة (لقد كانت آخر كلمات غوتيه هي: «إني أموت، إني أموت (=ich sterbe)، ولكني لا أستطيع أن أصل إلى الموت (=ersterben)». وفي الفرنسية، فإن العبارات «*aller à* - ذهب نحو»، «*boire un verre* - شرب كأساً»، «*nager en direction de la rive* - سبح باتجاه الشاطئ». وتبعاً لأن يكون الفعل نتيجة أو غير نتيجة، فإن التكملة التي تشير إلى دوام الفعل زمناً تدخل عن طريق حروف جر مختلفة: «لقد ذهب إلى باريس بساعة»، «لقد ذهب إلى باريس في ساعة».

■ La différence entre aspect et mode d'acton est due à S. Agrell, "Aspektänderung und Aktionsbildung beim polnischen Zeits-worte", Lunds Universitets Ärsskrift, 1908, I, IV, 2. - Sur l'aspect et le mode de procès: J. Holt, "Etudes d'aspect", Acta Jutlandica, Copenhangeu, 1943 (avec de nombreux renseignements sur l'histoire du problème de l'aspect, et une riche bibliographie); H. Yvon, "Aspects du verbe français et présentation du "procès"", Le français moderne, 19, 1951; P. Naert, "Mode de présentaion, aspect, mode d'action, détermination, et transitivité", Studia linguistica, 14, 1960; B. Comrie, Aspect, Cambridge (GB). 1976; D. Cohen, L'Aspect verbal, Paris, 1989; C.S. Smith, The Parameter of Aspect Dordrecht, 1991. -L'analyse ici proposée pour l'imparfait résume O. Ducrot, "L'imparfait en français", Linguistische Berichte, 1979, p. 1-23 (repris dans F.J. Hausmann, ed., Etudes de grammaire française descriptive, Heidelberg, 1982). Elle est discutée par A.M. Berthonneau et G. Kleiber dans "Pour une novuelle approche de l'impartait", Langages, n°112, déc. 1993.- Sur les rapports entre temps et aspect dans le verbe: A. Meillet, "Sur les caractères du verbe". texte de 1920, repris dans Linguistique historique et linguistique générale, Paris, 1958, p. 175-198; G. Guillaume, Temps et verbe, Paris, 1929; W.E. Bull, Time Tense and the verb, Berkeley, 1960; A. Klum, Verbe et adverbe, Uppsala, 1961.

لقد اقترح فاندلير تصنيفاً عاماً للأفعال، وقد غدا من ثم كلاسيكياً، وتتناسب فيه كل فئة مع صيغة من صيغ السيرورة، وتمتلك خصائص نحوية ودلالية خاصة.

وإننا لنترجم إذن العبارتين: «إنه مريض - *il est malade*» «إنه ذكي - *il est intelligent*» على النحو التالي: "*É intelligente*" و"*É donete*"، وهذا لا يمنع من التعبير بمساعدة ser حالات عبارة («*il était maladif-Era doente-*» - كان مسقاماً»، «il est - É jovem jeune - إنه شاب»)، ولكن بشرط أن لا تكون مرئية في اللحظة التي نتكلم فيها، وكأنها إنتاج لعامل خارجي. ولقد يعني هذا إذن أن الفعلين يمثلان علاقتين بين شيء والزمن: يمكننا أن نتكلم عن زمن خارجي يغير الكائن، وعن زمن داخلي يعبر عنه.

وتوجد تعارضات مشابهة في أجزاء أخرى من الخطاب. وهكذا، تبعاً لبنفينيست، فإن أسماء الفاعل، في الإغريقية القديمة، هي مصاغة بوساطة واحدة من لاحقتين: Ter وTor، نضيفها إلى الجذر الذي يشير إلى هذا النموذج من الأفعال. بينما للاحقة الثانية أثر على الأفعال مماثل لـ estar (كان) على النوعية. وإن ter، على العكس من هذا (والتي تقارن بـ ser)، فإنها تقدم الفعل بوصفه مرتبطاً بوظيفة أو بنزعة ما، وبوصفه متعلقاً بالشخص نفسه. وهكذا، فإن الفعل dotor (يعطى أو أعطى) يتعارض مع الفعل doter (ذلك الذي مهمته أن يعطي)، وbotor (ذلك الذي يجد نفسه حارساً للقطيع) يتعارض مع boter (راعي البقر). وكذلك الأمر في الفرنسية، حيث إن كلمة sauveur، أي ذلك الذي يجد نفسه ينقذ شخصاً آخر، تتعارض مع كلمة sauveteur، أي ذلك الذي له دور هو الإنقاذ، حتى وإن لم يفعل قط ذلك

■ Sur l'aspect à l'intérieur des noms: E. Benveniste, Noms d'agent et noms d'action en indo-européen, Paris, 1948; H. Quellet, Les Dérivés latins en -or, Paris 1969; J. -C. Anscombre, "L'atricle zéro en français: un imparfait du substantif?", Langue française, nº72, 1989. B. Pottier, dans "Vers une sémantique moderne". Travaux de linguistique et de littérature, 1964, donne une calssification des aspects applicable à toutes les parties du discours.

5 - التام و«غير التام» في الروسية

إنه لبخصوص اللغات السلافية، ولا سيما الروسية، قد تم، بادي ذي بدء، استعمال التعبيرات وجه تام ووجه غير تام في بداية القرن التاسع عشر (سنكتب بحرف مائل المصطلحات المستعملة تقليدياً في القواعد السلافية). وتشير هذا الكلمات إلى فئتين يمكن تصنيف الأفعال الروسية فيهما، وذلك بالاستناد إلى معايير صرفية ونحوية متوافقة بشكل واسع. ونجد من هذا القبيل أن السمة التمييزية هي تعبير عن المستقبل: بما إن اللغة الروسية لا تملك سوى زمنين قاعديين بسيطين، هما الماضي وعدم الماضي، فإن المستقبل يعبر عنه، بالنسبة إلى الأفعال التامة، عن طريق زمن قاعدي ليس هو الماضي. وأما بالنسبة

إلى الأفعال غير التامة، فيعبر عنها بوساطة الفعل المساعد «كان». وثمة معايير صرفية تضاف إلى هذا: إن الأفعال التي ليس لها زوائد، هي أفعال غيرتامة على وجه العموم، وكذلك الأفعال التي تملك لاحقة. وأما الأفعال التي تملك سابقة، ولكن ليس لها لواحق فهي، على العكس من ذلك، أفعال تامة في معظمها. ومن جهة أخرى، فإن كل فعل ينتمي إلى فئة يستطيع أن يقترن مع فعل ينتمي إلى فئة أخرى، يكون له معنى قريب منه، كما يكون له غالباً نفس الجذر الذي يكون له. وأمام هذا الوضع، فقد سعى القواعديون إلى تحديد، بالنسبة إلى كل فئة، سمة دلالية تميزها. ومن هنا، فقد نشأت مفاهيم الوجوه التامة والوجوه غير التامة، والتي أردنا أن نعثر عليها ثانية بعد ذلك في اللغات التي لا تسمح بهذا التصنيف للأفعال. ولقد بحثنا إذن في اللغات السلافية التي تعد، من هذا المنظور، النموذج الشامل للوجه.

وإننا لنصل، في الواقع، بصورة سيئة إلى تحديد هذه السمة الدلالية المشتركة لكل الأفعال التي تنتمي إلى الفئة نفسها. وإن كل ما نستطيع قوله، هو إن الأفعال التامة تمثل السيرورة بوصفها حدوداً. ولكن هذه السمة المحدودة، أو المحددة تستطيع أن تأخذ أشكالاً متنوعة. وكذلك، فلقد اخترنا أن لا ننظر إليها بوصفها وجهاً. وإن الأشكال المتنوعة التي يمكن للوجه أن يتخذها تبعاً للظروف، لتدخل، على العكس من ذلك، في مختلف نماذج الوجوه وصيغ السيرورة التي استخرجناها في الأعلى. وهكذا سنعطي صفة الوجه للأفعال غير التامة، ذات الأزمنة القاعدية الماضية، والتي لها القيمة غير التامة نفسها التي عزوناها للمضارع الفرنسي، بينما الأفعال التامة، لهذا الزمن القاعدي نفسه، فلها عموماً قيمة الماضي البعيد (سنلاحظ أن الوجه التام، كما وصفناه، يحدد، بمعنى من المعاني، السيرورة. وذلك لأنه يموضعها في داخل الموضوع، وهذا ليس هو حال المضارع). ولكن معظم أشكال التحديد الأخرى المشتركة مع التام تعد جزءاً مما سميناه «صوغ السيرورة». وإن هذا لينطبق على السمة النتائجية التي يأخذها غالباً الفعل التام بالتعارض مع غير التام ("vypit"، تام، وهو يعني «شرب دفعة واحدة»، «أفرغ كأسه»، وذلك بالتعارض مع غير التام "pit' "، «شرب»). وكذلك الأمر بالنسبة إلى صيغة الشروع التي نجدها في الفعل التام " zapet' "، «أخذ يغني»، والذي يتعارض مع غير التام " "، «أخذ يغني»، والذي يتعارض مع غير التام "pet'"، «غنى». ويبدو هذا التركيب في الصوغ السيروري وفي الوجه بشكل واضح في الظاهرة التالية: إننا غالباً ما نشكل بالاستناد إلى غير التام من غير سابقة ولا لاحقة تاماً بسابقة تضيف صوغاً سيرورياً خاصاً ("igrat' "، «لعب»، تعطي بوساطة السابقة "igrat'-vy "، و«ربح»). وإن هذا التام ليعطي بدوره ولادة، بوساطة السابقة، لغير التام (yvat'-igr-vy)، والذي يحتفظ بالصوغ السيروري

للتام، ولكنه يمتلك ما أسميناه «الوجه غير التام»، والذي يستخدم مثلاً لترجمة المضارع الفرنسي (سافر بينما هو يربح). فإذا قبلنا هذه الملاحظات، فإن اكتشاف الوجه سيبين السيرورة المتكررة في تاريخ العلوم: ينشأ المتصور أثناء مقام يظهر فيه بشكل مفاجئ، ومختلط في الوقت نفسه. وإنه ليحتفظ فيما بعد بالغموض الذي يدين به إلى مكانه المعرفي الأصلي.

* لقد تتبعنا في هذا الحديث عن الوقائع الروسية:
D. Cohen: l'Aspect verbal, Paris, chap. 4. § E.

الصوغ في اللغة

MODALITÉ DANS LANGAGE

لقد عالج الفصل السابق الزمن. فإذا كان الزمن لا يختلط بالزمن القاعدي للأفعال، فإن الصياغة، التي هي الموضوع هنا، لا تمثل الفئة التي يسميها القواعديون الصوغ. وهي فئة تشير إلى مجموعة من ا لأزمنة، هي نفسها محددة بوصفها مجموعة من الأشكال الفعلية (وهكذا، فإن الزمنين القاعديين «présent du subjonctif - الحاضر الطلبي» و«imparfait du subjonctif - المستمر الطلبي» ينتميان إلى الفعل في صيغة الطلب ("subjonctif"). وكما الزمن، فإن الصوغ يتعلق أيضاً بكلية ما تقوله العبارة: إنه يشكل جزءاً من إطاره العام. وبالفعل فلقد قدر المنطقيون اللسانيون أنه من الضروري التمييز، في فعل التعبير، بين المضمون التمثيلي، والذي يسمى الكلام أحياناً، وبين موقف يتخذه المتلكم إزاء هذا المضمون (وهذا هو الصوغ). وهكذا، لدينا العبارات التالية:

(1) Pierre viendra - سيأتي بيير
(2) Que Pierre vienne! - فليأت بيير
(3) Il est possible que Pierre vienne - من الممكن أن يأتي بيير
(4) Pierre doit venir - يجب أن يأتي بيير

تبدوا هذه العبارات أنها تمتلك الكلام نفسه، ولكنها تختلف بالصوغ فقط. وتظهر هذه الأمثلة أن للصوغ، في الفرنسية، طرقاً متنوعة للتعبير (الصوغ القاعدي في (1) و(2)، والقضية في (3)، وثمة فعل، يسمى غالباً «مساعد الصوغ»، في (4). وإنها لتظهر أيضاً أن مصطلح الصوغ المختلط بالفعل غالباً (في حالة الصوغ) أو المشترك معه نحواً (كما في حالة الفعل المساعد) إنما يندمج في مصطلح الكلام بسبب هذا. وإن هذا ليكون على الرغم من أن مصطلح الصوغ يشير، دلالياً، إلى موقف إجمالي إزاء الكلام. ولقد يعني هذا أننا نفتقد إلى معايير مادية، وجغرافية، لملاحظة الظواهر الصوغية. وهذا لا يمنع أن يكون عزلها ضرورياً.

1 - التأكيد

تميز قواعد بور-رويال، تطابقاً مع فلسفة ديكارت، في كل فعل من أفعال الحكم بين عمليتين ذهنيتين، تعدان جزءاً من ملكتين مختلفتين:

أ - تمثيل المسند إليه والمسند (وهو مرتبط بملكة التصور التي يسميها ديكارت «الإدراك»).

ب - عزو الثاني إلى الأول، أي التأكيد (وهو مرتبط بملكة الحكم. وقد كان ديكارت يحيلها إلى «الإرادة»).

إن فعل الكينونة être، في عبارة: «La terre est ronde - الأرض تكون مدورة»، يعبر عن التأكيد الذي يوجد معبراً عنه أيضاً، ولكن بشكل غير قابل للعزل مادياً، في كل الأفعال المستعلمة بغية التأكيد، كما في العبارة «يجري بيير» حيث يشكل نشاط الجري المسند الذي يعزوه التأكيد إلى بيير المسند إليه. ويركز بور-رويال بوضوح في الفئة نفسها أن هناك صياغات أخرى مثل «الرغبات، القيادة، الاستفهام» هي أيضاً تشير إلى الشكل الذي يعزى به المسند إلى المسند إليه.

يفصل المنطقي فريجه كذلك بين التأكيد والشيء المؤكَّد، ولكن هذا يكون منه لأسباب مختلفة وتبعاً لقسمة مختلفة. ذلك لأن التقارب الذي يقيمه بور-رويال بين الفعل والتأكيد يرغم على العثور على تأكيد في الملحق الشرطي لـ «إذا كانت الساعة مضبوطة، فأنا متأخر»، وهذا يطرح مشكلة لأن المتكلم يبدو متردداً في النظر إلى الساعة بوصفها مضبوطة (يجب أن نفترض بأن الإلحاق يزيل الصياغة التأكيدية المتعلقة أولاً بالملحق به، ولكن إذا كان ذلك كذلك فكيف نفهم أن مبتدأه وخبره يبقيان مع ذلك مرتبطين وليسا متجاورين فقط؟). وبالنسبة إلى فريجه، فإن مايبرر معرفة صياغة التأكيد في العبارة البسيطة (الساعة مضبوطة"، هي المقارنة تحديداً مع الملحق الشرطي. فالتأكيد هو ما يوجد في الأول وليس في الثاني. ويظن فريجه، بشكل عام أكثر، أنه عندما تتصل قضيتان بعلاقة (علاقة منطقية على كل حال)، فإن صوغ التأكيد لا يختص بواحدة أو بأخرى، ولكنه يختص بالقضية الناتجة عن تمفصلهما. وإن هذا التمييز للقضية (سواء كانت بسيطة أم مركبة من قضايا أخرى)، ولتأكيدها، هو ذو فائدة للمنطقي. فهذا، يجب عليه أن يميز إذا كانت P و Q تشيران إلى قضيتين، وإذا كان "؟" التأكيد يشير إلى العبارتين:

(1) $\dashv$ $(P \twoheadrightarrow Q)$ (تأكيد بأن P تستلزم Q).

(2) وإذا $\dashv$ P، حينئذ $\dashv$ Q (إثبات، قائم في مستوى آخر، أن تأكيد P يفضي إلى تأكيد Q).

وإننا لنرى الفارق بين بور-رويال وفريجه. فالتأكيد، بالنسبة إلى بور-رويال، يوحد المسند والمسند إليه في داخل القضية، ويثبت بالمناسبة هذه القضية. وبالنسبة إلى فريجه، على العكس من ذلك، فإن من الوظائف الخاصة للمسند، وهذه الوظيفة تعد جزءاً من معناه، أن ينطبق على مسند إليه من أجل بناء قضية ما. وما نعبر عنه بالقول إنه غير مشبع: يتضمن في ذاته مكاناً فارغاً، يجب أن يملأه المسند إليه (على كل حال، فإن العلاقة بين المسند والمسند إليه، بالنسبة إلى فريجه، تعد حالة خاصة لعلاقة أكثر عموماً توحد بين علاقة وحجج، وذلك لأن العلاقة تستطيع أن تمتلك أكثر من مكان فارغ، وتتطلب، لكي تكون مشبعة، أكثر من حجة: في جملة «جان يرى لوك» لا يوجد مسند، لأن «يرى لوك» تُعزي إلى المسند إليه جان، ولكن العلاقة «يرى» تنطبق على الحجتين جان ولوك). ونستطيع أن نقول، من خلال هذا المنظور، إن الصوغ التأكيدي «يطبق» العلاقة (أو المسند) على حججه (أو على المسند إليه)، لأن هذا التطبيق كان منفذاً من قبل على مستوى الكلام، وإن التأكيد لينصب على القضية.

ملاحظة: إنه لمن الصعب مادياً أن نفصل في اللغات الهندو-أوربية، ذلك لأن صوغ التأكيد هو أكثر بداهة في اللغة الكورية أو اليابانية، حيث يعبر عنه بوساطة أداة خاصة، تدخل في نهاية الجملة عموماً.

■ Sur le rapport du verbe et de l'assertion selon Port-Royal: A. Arnauld et C. Lancelot, Grammaire générale et raisonnée (rééd. Paris, 1969), chap. 13. -G. Frege traite de l'assertion, notamment, dans un article de 1882, trad. fr. dans Ecrits logiques et philosophiques, Paris, 1971, "Sur le but de l'idéographie". -La position de Frege est discutée par le philosophe et logicien P.T. Geach, "Assertion", Philosophical Review, 1974, nº4. -Sur les différentes formes que l'assertion peut revêtir dans la langue: F. Venier, La modalizzazione assertiva, Milan, 1991.

2 - النفي

تشتمل كل اللغات الموصوفة حالياً على وحدة بنيوية صغرى للنفي (أو أكثر)، متساوقة مع الفرنسية "ne ... pas". فهل تعبر هذه الوحدة البنوية عن صوغ، يتمثل هنا في موقف للرفض، مطبق على ماهو مقول في باقي العبارة؟ أو يجب القبول بأن العبارة النافية هي عبارة تأكيدية، وأن النفي يعد جزءاً مما هو مؤكَّد؟

يبدو أن اللجوء إلى صوغ النفي يفرض نفسه في بعض الحالات. وإنه ليعد كذلك، عندما يكون لدينا نفي فوق لساني، وتأخذ العبارة النافية، لكي تدحضه، عبارة إيجابية قدمت سابقاً في الخطاب. وهكذا، فإننا نستطيع أن نجيب على جملة «لوك هنا» أو على

جملة «لوك فرنسي»، بـ «ولكن لا، إنه ليس هنا»، أو بـ«ولكن لا، إنه ليس فرنسياً، ولكنه بلجيكي». وهناك خصوصيات متنوعة تسم نموذج النفي (الدحض) الموجود في هذه الإجابات. فالوحدة البنيوية النافية قادرة هنا على إلغاء الافتراضات من الجملة الإيجابية التي تطبق عليها، بينما هي تحتفظ بها في العادة. فنحن نستطيع أن نجيب على شخص يزعم أن جاناً قد كف عن التدخين «ولكن لا، إنه لم يتوقف عن التدخين، فهو لم يدخن قط في حياته». ويستطيع النفي فوق اللغوي أيضاً أن يخدم في المزايدة على المؤشر الذي ينكره، بينما للفني العادي، على العكس من ذلك، أثر موهن. ولكي ندحض جملة «جان ذكي»، فإننا نستطيع أن نجيب «إنه ليس ذكياً، ولكنه نابغة» (إن جملة «ليس ذكياً» تعني في العادة بأنه أقل من ذكي، بل حيوان). ولمعالجة هذه الحالات، حيث تستخدم العبارة النافية لرفض العبارة الإيجابية (والتي تؤكد هي نفسها قضية «ق»)، فإنه يبدو من الضروري إدخال صوغاً نافياً، «نف». وستقدم العبارة النافية حينئذ عن طريق الصيغة:

نف (⊢ ق).

إن الصوغ «نف»، في النفي فوق اللغوي، لا يتعلق بالكلام مباشرة، ولكن بتأكيد الكلام. فهل يمكن للصوغ أن يحمل مباشرة، مثل التأكيد، على الكلام؟ فإذا مثلنا عن طريق «ق» القضية المنفية، فإن ترسيمة العبارة المنفية، عندما لا تكون فوق لغوية، ستكون في مثل هذه الحال هي:

(1) نف (ق)

ولكن يمكننا أن نفكر أيضاً بأن الوجه النافي، خارج الحالة الفوق لغوية، يشكل جزءاً من الكلام، إلى درجة أن صوغ العبارة يبقى تأكيدياً. وهذا ما تمثله الصيغة:

(2) ⊢ (نف ق).

إن معظم المنطقيين، ومنهم فريجه، يختارون (2). وهي صيغة كافية لحساب، وهذا هو هدفهم، شروط حقيقة العبارات. ولقد اختار كثير من اللسانيين، على العكس من ذلك، (1)، مركزين على خصوصية العبارة النافية التي ستحول دون صنع نموذج خاص التأكيد. وتستند هذه الخصوصية إلى الوجه الخصامي الذي تمتلكه حتى وإن لم يأت جواباً على تأكيد معارض. ولقد أظهر المنطقيون أنه باستعمال السلب، فإننا نقدم، ونتصور، ونبني وجهة نظر مخالفة لوجهة نظرنا، وذلك بوضعنا إزاءه. ويسوس هذا التمثيل للنفي هذا التنوع الوصفي «المتعدد الأصوات»، والذي يرى إخراج المواجهة. وهذا مايشكل ضرباً من الصدى اللساني المعطى للمتصور الفرويدي، والذي تسمح العبارة النافية تبعاً له بإسماع

الليبيدو والأنا العليا التي تراقبه في وقت واحد.

(1) **ملاحظة**: حتى لو قبلنا الشجار وجهاً أساسياً للنفي، فيجب أن نعترف أن هذا الوجه يستطيع أن يخفف من نفسه إلى أن يصل إلى الامحاء تقريباً في أنواع من النفي يقال إنها وصفية. وهي تعمل بوصفها معادلات للتأكيدات «il ne fait pas beau - ليس الطقس جيداً» إزاء «il fait mauvais - الطقس سيئ» وكذلك «il ne fait pas mauvais - ليس الطقس سيئاً» إزاء «il fait assez beau - الطقس جيد جداً».

(2) **ملاحظة**: يجب أن لا نخلط المناقشة حول السمة الصوغية أو غير الصوغية للنفي مع التعارض بين البعدين اللذين يمكن أن يمتلكهما، وذلك تبعاً لأن يكون متعلقاً بالمسند وحده (النفي المكوِّن) أو المجموع المكون من المسند إليه والمسند (النفي جملي).

لنأخذ، من الأمثلة على النفي المكوِّن، العبارة «لم أقرأ بعض أعمال العاشر». وسيكون معنى معكوساً أن نصفها كأنها إنكار للقضية الإجمالية «قرأت بعض أعمال العاشر». وهذه هي الحالة أيضاً وذلك عندما ينتج إدخال النفي "ne ... pas" معنى معاكساً، وليس مناقضاً فقط لمعنى الجملة الإيجابية (لا يمكن لعبارة «إنه لا يحب الشرطة») أن تفهم بوصفها نفياً بسيطاً للقضية «إنه يحب الشرطة»). وإنه ليبدو أن السلب يتمسك بالمسند - ويحوله إلى مقابله الأقصى.

وكذلك، فمن الأمثلة على نفي الجملة، هو أننا في العادة نفهم «لم أقرأ كتب العاشر» بوصفها دالاً قرأنا بعضه، وبعضه فقط. وهذا تأويل لا يتناسب مع وصف يربط النفي بالمسند «قرأ». وإننا إذن لمنقادون إلى القول إن النفي يُحمل على مجموع القضية «قرأت كل كتب العاشر». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «إنه لا يحب النساء»: لاتنسب هذه العبارة بالضرورة إلى الفرد المعني هنا كرهاً خاصاً للنساء: إننا نكتفي بإنكار أنه لا يحبهن، وهو تأويل نستطيع أن نكشف عنه إذ نقول إن النفي يُحمل هنا على القضية في تمامها. وثمة معيار للتمييز بين النفيين هو أن نفي الجملة، وحده فقط، يستطيع أن يفسر نفسه بجعل القضية المنفية تتقدم على تعبير مثل «إنه لمن الخطأ أن». وسنتحقق منه إذ ننظر في الأمثلة السابقة.

إنه على الرغم من أنه يجب تمييز نفي الجملة ونفي الصوغ، إلا أنهما ليسا من غير علاقة. ولنقل إن نفي الجملة أكثر سهولة في التمثيل من نفي الصوغ، أو للجدل نقول من النفي المكوِّن. فنحن نستطيع بسهولة أن نؤوله بوصفه ضرباً من الرفض، وذلك بما إن موضوع هذا الرفض هو القضية التامة التي ينطبق النفي عليها. وسيكون هذا الموقف من الرفض ضمنياً عندما تعبر الوحدة البنيوية "ne ... pas" عن النفي، كما سيكون معلناً في

التفسير مع «ليس من الخطأ أن» (لقد كان من الممكن لمنطقيي القرون الوسطى أن يقولوا يشير هذا التفسير إلى فعل النفي، بينما الوحدة البنيوية النافية لم تفعل سوى أنها مارسته). وسنلاحظ على كل حال أن وصفاً من النموذج المتعدد الأصوات هو نموذج سهل التبرير عموماً في حالات نفي الجملة، الذي يقدم نفسه غالباً بوصفه مُعْرِضاً عن رأي مسبق الوجود، مقبول أو على الأقل هو قريب من القبول. وهكذا الأمر بالنسبة إلى عبارة «إنه لا يحب النساء» (بينما عبارة «إنه لا يحب الشرطة» لا تبدو أنها تنفي عن الشخص الذي نتحدث عنه استعداداً طبعياً للذهن).

(3) **ملاحظة**: إن الحل القائم على الصوغ، وخصوصاً في تنوعاته المتعددة الأصوات، ليسمح بسهولة أن نصف، وإلا يمكن ذلك فأن نفسر، الظاهرة، المحيرة جداً، لانتشار النفي. ويوجد في كثير من اللغات عدد من التعبيرات التي لا تستعمل إلا في سياق من النفي (انظر: الأقل، شيء كبير، ارفع الإصبع الصغير لكي تساعد شخصاً، إلى آخره). ويجب أن نفهم من عبارة سياق النفي، ليس الوحدة البنيوية الخاصة بالنفي، ولكن الاستفهام أيضاً، والقضايا الرئيسة ذات القيمة الدلالية النافية، ومحددات الكمية مثل «قليل»، إلى آخره (Je doute qu'il ait/ A-t-il/ il n'a pas la moindre idée de.../ peu de gens ont). وهكذا تبدو اللغة أنها تملك تعبيرات مقدرة للتعبير عن فكرة، وللدلالة أن المتكلم يرفضها في الوقت نفسه: مثل اللباس المحتفظ به في القديم للمجانين، إن هذه التعبيرات تُدخل فيما هو مستبعد علامة استبعاده.

■ G. Frege, "Die Verneinung", article de 1918, trad. fr. dans Ecrits logiques et philosophiques, Paris, 1971, p. 195-234; S. Freud, "Die Verneinung", article de 1925, reprise dans Gesammelte Werke, t. 14, Londres, 1948, traduit et commenté par. P. Thèves et B. This, Die Verneinung = la dénégation, Paris, 1982; O. Jespersen, Negation in English and other Languages, Copenhague, 1917; E.S. Klima, "Negation in English," in J.A.fodor et J.J. Katz (eds.), The Structure of Language, Englewood Cliffs, 1964, oppose négations de phrase et de constituant dans le cadre de la théorie générative standard [126]; L.R. Horn, A Natural History of Negation, Chicago, Landres, 1989, présente à la fois une somme de ce qui a été dit sur le sujet et une théorie personnelle de la négation et de ses rapports avec la qunatification; C. Muller, La Négation en français, Genève, 1991. Cf. Aussi le n°62 de Langue française, juin 1984. La notion de polarité négative se trouve déjà dans E. Buyssens: "Negative contexts", English Studies, 1959, n°40; parmi les nombreuses études à ce sujet, G. Fauconnier, "Polarity and the scale principle", Linguistic Inquiry, vol. 6, 1975, p. 353-377

3 - الصياغات المنطقية، والمعرفية، والواجبات الأدبية

لقد رأينا أن نسب المسند إليه موضوع يستطيع أن يكون مؤكَّداً بوصفه حدثاً (وهذه هي الحال في الحكم المسمى الفئات). ولكن يمكنه أن يكون ممثلاً أيضاً بوصفه إمكانية أو أيضاً بوصفه ضرورة (ويكون الحكم حينئذ، على التوالي، افتراضياً أو مثبتاً). وتسمى هذه الأشكال الثلاثة من الانتساب غالباً الصياغات المنطقية. وإنه يمكن مقاربتها من مفاهيم ذات نظام مختلف، مثل مفاهيم الوحدات المعرفية التي هي جزء من معتقدات المتكلم، ومن مفاهيم الواجبات الأدبية التي تتعلق بالتطبيق الأخلاقي أو الاجتماعي للأفعال. وهكذا، فإننا نقيم توازياً بين الأزواج الثلاثة التالية:

(1) إن P ممكنة، إن P ضرورية.

(2) أتصور أن P، أنا متأكد أن P.

(3) يحق لـ X أن تفعل P، من واجب X أن تفعل P.

(1) تتعلق بالمفاهيم المنطقية للإمكان والضرورة

(2) تتعلق بالموقف المعرفي من الافتراض واليقين.

(3) تتعلق بمفاهيم الواجبات الأدبية للحق والواجب.

ويبرر التوازي بوجود علاقات متوازية في داخل هذه الميادين الثلاثة. وهكذا، فإن الإعلان عن P بأنها ممكنة، فإن هذا نفي أن تكون لا P ضرورية. وكذلك أن يتصور المرء P، فهذا ليس أكيداً أنها لا P. وأيضاً، فأن ننسب إلى X الحق بفعل P، فإن هذا إنكار أن يكون المرء مرغماً على عدم فعل P. وثمة أسباب لسانية أيضاً لجعل هذه الأزواج من المفاهيم متقاربة. فالفعل الفرنسي «Pouvoir - استطاع» يعبر عن الإمكانية (تستطيع سيارتي أن تسير بسرعة 160 كيلومتر في الساعة)، كما يعبر عن الاحتمال المتصور (ربما يأتي جان)، وعن الحق (يستطيع المالك أن يطرد سكانه). وأما مايتعلق بالإنكليزية والألمانية، فإنهما تملكان بكل تأكيد أفعالاً متميزة بالنسبة إلى الإمكان والحق، ولكنهما تقاربانها بما إن هذه الأفعال تنتمي إلى فئة خاصة صرفاً ونحواً، وهي فئة «مساعدات الصيغة».

وإننا لنستطيع، كما هي الحال بالنسبة إلى النفي، أن نتساءل عما إذا كانت المفاهيم التي جئنا على تعدادها تمثل صياغات حقيقية، وتحمل على مضمون كامل للفكر (إننا نعدها حينئذ من القول المكرر: إنها تتعلق بما قد قيل)، أو نتساءل عما إذا كانت مندمجة بالمسند (إننا نعالجها حينئذ بوصفها خواص للأشياء، وإنا لتكون من "re" «السوابق التي تعبر عن التكرار- متر»). وأما الفرضية الثانية، فإنها تختزل كل صوغ إلى التأكيد. ولذا فإنه لا يبدو

شيء، من النظرة الأولى، يمنع تمثيل العبارة «يجب على لوك أن يعمل» بوصفها مالكة لصوغ تأكيدي، يؤكد أن المسند المعقد «امتلاك واجب العمل» ينطبق على لوك. ويصبح هذا التحليل مع ذلك صعباً عندما نفحص عبارات مثل «يجب على لوك أن يكون معاقباً»، حيث لا يوجد نسب لأي واجب إلى لوك، ولكننا نؤثر بالقضية كلها. ويكون الفعل «يجب» في هذه الحالات من الأقوال المكررة بوضوح، ويبدو أنه يسم صوغاً أصلياً. ولقد نستطيع أن نفسره بعبارة مثل «يجب أن»، ولكن ليس بتعبير كلامي مثل «امتلاك الواجب»، أو مثل «الوجود في الضرورة». وكذلك، فإن الفعل «استطاع» إذا أولناه بوصفه «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ «إنه لمشروع أن . . .» أو«إنه لمن الممكن أن . . .» «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ«إنه لمشروع أن . . .» أو «إنه لمن الممكن أن . . .»، ولا يفسر بـ«امتلاك الحق» أو بـ«امتلاك الإمكانية».

يبدو أن اللجوء إلى صوغ أصلي (للقول المكرر) لايزال يفرض نفسه في حالة المفاهيم المعرفية. وإن هذا ليكون لا سيما عندما لا تستطيع الجمل التي تعبر عنها أن تكون موضوعاً للنفي. وهكذا الأمر بالنسبة إلى (1) «ربما سيأتي بيير - peut-être Pierre viendra»: ليس لدينا في الفرنسية «il est faut que peut-être Pierre vienne - إنه لخطأ أن ربما يأتي بيير»، فهذه الخاصية تقرب (1) من (2) «للأسف، سيأتي بيير»، والتي ليست هي أيضاً موضوعاً ممكناً للنفي. فالعبارة (2) لا تؤكد سمة غير المرغوب فيه لمجيء بيير، ولكنها تلعبها: إن المتكلم إذ يقول «للأسف»، فإنه يتصرف تصرف الإنسان المحزون. ونستطيع بالطريقة نفسها أن نقول إن (1) لا تؤكد الافتراض، ولكنها تلعبه: نحن، إذ نقول ربما، فإننا لا نعلن أن مجيء بيير أمر قابل للتصور، فنحن نتصوره. وهكذا، فإن هذا النموذج من التعبير المعرفي يقترب من الصياغات التي تسم صياغات المتكلم. وإنه لمن المغري أن نفهم هذا التقارب في الحالات التي يكون فيها النحو ممكناً نحواً، وذلك مثل: «أنا متأكد أن . . .». وإننا لنضع حينئذ مسلمة مفادها أن صيغة النفي المتمثلة في«لست متأكداً أن. . .» لا تشكل إلا ظاهراً نفي القضية التي تطرح يقين المتكلم. وفي الواقع، فإنها تسم، إذا أخذت في كليتها، موقفاً للشك، وهو الموقف نفسه الذي يمكن أن نعبر عنه مع «إنني لأتساءل إذا . . .» أو مع استفهام بسيط.

ويمكننا أن نوسع مفهوم الصوغ المعرفي إلى الحالات التي يكون القصد منها هو موقف المتكلم إزاء مايتكلم عنه، ليس في اللحظة التي يتكلم فيها عنه، ولكن في اللحظة التي أخذ فيها علماً به. وثمة مثل مذهل تقدمه الأنساق الكلامية بوصفه النسق البلغاري، حيث تشير أشكال مختلفة إلى أن المتكلم قد شهد بنفسه أو لم يشهد الوقائع التي يقدمها. ويتحدث القواعديون في الحالة الأولى عن الصيغة غير التوسطية، أو كما يقال في الإنكليزية

évidentailty – البدهية. ويمكن أن توجد في داخل هذه الصيغة أيضاً أشكال مختلفة، وذلك تبعاً لأن تكون المعرفة قد تم الحصول عليها رواية، أو استنباطاً، وانطلاقاً من الآثار.

ملاحظة: إننا نستعمل غالباً في الفرنسية المصطلحين: «testimonial – دليل بالبينة» و«non -testimonial – دليل من غير بينة»، ولكن المصطلح «دليل بالبينة» قد نشأ في الأصل لكي يترجم المصطلح الإنكليزي evidential، وهو يشير أحياناً إلى صيغة الدليل من غير بينة: يستند اللبس إلى مالم نحدده والذي هو الشاهد: هل هو المتكلم نفسه، أو المصدر الذي يحيل إليه؟)

وليست هذه التمايزات موسومة بوضوح في صرف الفعل الفرنسي. ولكنها توجد في اللغة. فجملة مثل: «يبدو أن جان في باريس» تشير إلى أن حضور جان قد أشير به إلى المتكلم عن طريق شخص آخر. وإن المهم في هذه البنية هو أنها لا تعد جزءاً من الخطاب المروي فقط: إن عبارة «يبدو أن . . .» لا تستخدم لكي تخبر عن وجود رأي قد نستطيع لا حقاً أن نعلن بأنه خطأ على وجه الاحتمال. إن الأمر على العكس من هذا، فقائل «يبدو أن . . .» يأخذ على عاتقه هذا الرأي الذي لا يأتي منه: إنه يتصطنع كما لو كان هذا الرأي عدلاً، ثم هو يستخلص منه النتائج («يبدو أن جان موجود في باريس، إنه يذهب لكي يراه»). وبقول آخر، فإن هذا التعبير ينتقي الثاني من الاستخدامين اللذين اعترف بهما منطق بور-رويال (الجزء الثاني – الفصل 8) من أجل العبارة: «يؤكد الفلاسفة أن الأشياء الحاضرة تقع من نفسها»، والتي يمكن أن تستخدم ليس فقط في رواية رأي الفلاسفة، ولكن في تأكيد عفوية سقوط الأجساد، وذلك بالاستناد إلى سلطة ما. وتقدم الفرنسية أيضاً للمتكلم أداة يشير بها إلى أن أصل مايقول هو تجربة شخصية (فالمرء إذ يقول «أجد هذا الفيلم مهماً»، فإنه يتضمن بقوله هذا أنه قد رأى الفيلم. ولن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى («أعتقد أنه مهم»). وتفضي كل الوقائع من هذا النوع إلى غمس دراسة الصيغ في دراسة عامة للمواقف ولتعبيراتها في اللغة.

■ حول المشكلة الفلسفية للصياغة، انظر:

L. Brunschvicg La Modalité du jugement, Paris, 1897. - On trouvera une présentation des logiques modales dans Logique et connaissance scientifique, "Encyclopédie de la Pléiade", Paris, 1967, p. 251-265. Pour un ecposé détaillé: A.N. Prior, Time and Modality, Oxford, 1957.

حول التعبير اللساني للصياغة، انظر:

F. Brunot, La Pensée et la langue, Paris, 1926, livre 12; J. -M. Zemb, "La structure de la modalité dans le système verball allemand contemporain", Etudes germaniques, 1969, p. 497-518; G. Gougenheim, "Modalités et modes verbaux en

français", Journal de psychologie, 1970, p. 5-18; V. Alleton, Les Auxiliaires de mode en chinois contemporain, Paris, 1984; F.R. Palmer, Mood and Modality, Cambridge (GB), 1986. Voir aussi J. David et G. Kleiber (eds.), La Notion sémantico-logique de modalité, Paris, 1983, et le n°84 (déc. 1989) de Langue française.

حول الصياغات المعرفية ذات الصلة بمرجع المعرفة:

R. O. Freedle (ed.), Evidentiality, the Linguistic Coding of Epistemology, Norwood, 1986, et le n°102 (mai 1994) de Langages; sur "Je trouve que", O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980, chap. 2, et sur "Il paraît que ...", O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1984, chap. 7. - La théorie linguistique de A. Culioli définit un cadre général où une place précise est réservée à la description de la modalité (la "lexis" de Culioli est plus réduite que la "proposition" de Frege): voir A. Culioli, C. Fuchs et M. Pêcheux, Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, 1970, ainsi que divers articles du recueil Aspects, modalité: problèmes de catégorisation grammaticale, Université de Paris, VII, 1986. - Un traitement de la modalité dans le cadre de la sémiotique de A. -J. Greimas: C. Zilberberg, Modalités et pensée modale, Limoges, 1989.

حول الصياغات في تعلم اللغات، انظر:

N. Dittmar et A. Reich (eds.), Modality in Language Acquisiton, Berlin, New York, 1993.

4 - شارل بالي والصوغ المعمم

إن مفهوم الصوغ، المتفق عليه بوصفه موقفاً إزاء حدث ما، كان اللساني السويسري بالي، وهو تلميذ سوسير، قد عممه، فبلغ به حداً تعدى فيه بشكل مدهش ما نسميه الكلام. وبالنسبة إليه، فإن كل جملة تنقل فكراً، وإن الفكر هو رد الفعل الذاتي على تمثيل موضوعي. ولقد يعني هذا أن الجملة تحتوي إذن، في بنيتها الدلالية (التي يمكن لها أن تكون مختلفة عن بنيتها النحوية الظاهرة)، على جزء صوغي يعبر عن ردة الفعل، وعن جزء كلامي يعبر عن التمثيل. ويتضمن الجزء الصوغي نفسه مؤشر نموذج رد الفعل المقصود (إنه فعل الصوغ)، ورد فعل الشخص الذي يتحرك (إنه المسند إليه الصوغي). ويفضي هذا إلى توسيع مفهوم الصوغ إزاء المتصورات المعتادة:

1- يستطيع الفعل الصوغي أن يسم أي موقف نفسي، مثل الرغبة في «أتمنى أن يأتي»، أو الضجر في «إني أمل إذ أقرأ هذا الكتاب». ولقد توقع، بور-رويال كما رأيناه، توسعاً من هذا النوع، ولكن هذا التوسع لم يتحقق قط.

2- إن البنية الدلالية التي تظهر فيها المسندات إليه والأفعال الصوغية، لتستطيع أن لاتمتلك سوى أثر غير مباشر في النحو، وأن تبقى بسبب هذا «ضمنية» (لقد كانت، على

العكس من ذلك، ضمنية في الجملتين اللتين تمت الإشارة إليهما تواً، وذلك عن طريق عبارة صوغية تامة). وهكذا، فإن جملة «أيستطيع أن يأتي!»، وجملة «يضجرني هذا الكتاب» ستتلقيان التحليل نفسه الذي تلقته الأمثلة السابقة. وكذلك فإن الصفة «اللذيذة» في جملة «هذه السكاكر لذيذة» تخفي عبارة صوغية ضمنية هي «أحب».

3- وأكثر تجديداً أيضاً هي الفكرة التي تقول يستطيع المسند إليه الصوغي أن يكون مختلفاً عن المتكلم. ولقد ظهر هذا من قبل، في المثل الأخير، حيث لم تكن ردة الفعل المعبر عنها بالضرورة هي ردة فعل المتلكم في اللحظة التي يتكلم فيها، ولكن يمكن أن تكون تلك التي كانت منه عندما أكل السكاكر. وإننا لنرى هذا على نحو مخصوص عندما تكون للمسند إليه الصوغي هوية اجتماعية أخرى غير التي هي للمتلكم. ففي جملة «لقد قرر زوجي أني أخونه»، نجد أن المسند إليه هو الزوج، وأن الموقف المعبَّر عنه هو اعتقاده بخيانة زوجته. وإذا ذكَّرت المضيفة مدخناً في طائرة من الطائرات: «إنه لممنوع التدخين هنا»، فإن المسند إليه الصوغي، الذي يتعارض مع التبغي، ليس هو المضيفة، ولكنه شركة الطيران.

4- وثمة أطروحة أخرى متناقضة: تستطيع الجملة نفسها أن تعبر عن عدد من القضايا الصوغية المتميزة بعضها من بعض. فأنا إذ أقول: «إن هذا الوعظ رتيب»، فإني أعبر في الوقت نفسه عن إثبات («يتكلم المسند بشكل موحد»)، كما أعبر عن موقف الضجر أمام الوعظ. فإذا جمعنا هذه النقطة الأخيرة والسابقة، فإننا نرى أنه يظهر عند بالي مخطط لنظرية متعددة الأصوات، أي ذات متصور متفجر المعنى: تستطيع عدة وجهات نظر، مسندة إلى مسؤولين مختلفين أن تكون متجاورة في منعى العبارة الواحدة.

إننا سنشير فقط إلى قضيتين طرحتهما نظرية بالي. إذا وضعنامكان فكرة موقف المتكلم فكرة رد الفعل العقلي، فإننا نغامر بمغادرة التحليل اللساني لكي نستبدله بتفسيرات ذات نموذج نفساني. وهذا ما تسعى النظريات المتعددة الأصوات أن تتلافاه. وبكل تأكيد، فإنها مقودة لكي ترى في المعنى وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر المتلكم، ولكنها تحاول أن تحددها إزاء فعل التعبير المنجز، أي بالبقاء إذن في ميدان القول. ويمكننا من جهة أخرى أن نسأل أنفسنا ما الذي يبقى من الكلام بعد مثل هذا التوسع لميدان الصوغ. ألسنا ذاهبين في النهاية إلى الشك بازدواجية الكلام والصوغ نفسها؟

■ إن نظرية بالى معروضة في الجزء الأول، القسم الأول، من كتابه «اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية»، نشر في بيرن، 1932. وقد كانت الطبعة النهائية منه في عام 1944. وقد علق على النص أوزوالد ديكرو في كتابه:
"Logique, structure, énonciation", Paris, 1989, (chap. 7).

الزمن، والصوغ، والصوت
في القصة

TEMPS, MODE ET VOIX
DANS LE RÉCIT

إننا نميز، في دراسة النصوص السردية، بين تحليل الحكاية (الحوادث المروية، الواقعية أو المتخلية) وتحليل القصة (الخطاب الذي يروي): أما الأول، فيتمركز حول دراسة الحوافز، والمواضيع، والوظائف. وأما الثاني، فهو إذ يعد جزءاً من علم السرد، فإنه يحلل تقديم الحكاية.

وإن الوعي بالتمييز بين الأحداث المروية والطريقة التي هي مروية بها، ليعد حاضراً من قبل في المناقشات المدرسية المخصصة لتقانة الوسيط في الوجود ولفوائده (أو مضاره) بالنسبة إلى قصة «تقدم» نظام الحوادث. ولقد أوضح الشكلانيون، في بداية هذا القرن، هذه التقانة على شكل مزدوج يتألف من أسطورة (حكاية)/ موضوع (قصة). ولكن من مضار هذا المزدوج أنه لا يفرق بين قصة تخيلية وقصة عواملية- وهو تمييز كان يعد خلال زمن طويل النقطة العمياء لتحليل القصة. ولقد اقترح جينيت (1983) قسمة ثلاثية مؤهلة لكي تأخذ في الحسبان هذا التمييز: السرد، والقصة، والحكاية. ويكون نظام التعالق المنطقي في القصة العواملية هو التالي: الحكاية (الأحداث المشار إليها) ⇐ السرد ⇐ تعبير القصة ⇐ القصة ⇐ (الإنتاج، النحوي والدلالي، لفعل السرد). وأما في قصة التخيل، فإن السرد يعد تأكيداً متصنعاً من غير بعد إشاري: لا توجد الحكاية إلا بوصفها إسقاطاً عقلياً حثت القصة عليه. ولقد يعني هذا إذن أن نظام التعالق المنطقي هو التالي: السرد ⇐ القصة ⇐ الحكاية. وبما إن العالم المشترك بوساطة الحكاية يشكل، في قصة التخيل على عكس مايجري في القصة العواملية، عالماً دلالياً ناقصاً، فإنه يشير بوضوح إلى هذا التعالق المنطقي لمستوى الحكاية إزاء مستوى القصة.

نجد، من بين العديد من نماذج التحليل المقترحة، أن الأكثر هيمنة هي نماذج ستانزل (1955، و1964، و1979) وجينيت (1972، و1983). وإن هذين النموذجين، وإن كانا يلتقيان في العديد من النقاط، إلا أنهما ليسا متناقضين. فنموذج جينيت هو أكثر ليونة وأكثر اكتمالاً في الوقت نفسه من نموذج ستانزل (الذي لا يدرس، مثلاً، قضايا الزمن). وإن شبكته التحليلية، من جهة أخرى، أكثر دقة (يقبل ستانزل مثلاً تعادلاً بين مختلف وجهات النظر ومختلف التعابير السردية)، وهي التي سنتابعها هنا إذن مميزين ثلاثة نماذج من القضايا: قضايا الزمن التي تتعلق بإجراءات انضباط المعلومات السردية (التبئير، وجهة النظر)، وهذا يعني هنا إذن أنها تتعلق بالعلاقات أيضاً بين التاريخ والقصة. وقضايا الصوت أخيراً، وهي تمارس دورها على مستوى العلاقة بين القصة والتاريخ (وهذه هي حال العلاقات بين زمن السرد وزمن التاريخ)، كما تمارسه على مستوى العلاقة بين القصة والسرد (وهذه هي حالة دراسة مقام الراوي).

■ Quelques études générales: E. Lämmert, Bauformen des Erzählens, Stuttgart, 1955; F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman. Dargestellt an "Tom Jones", "Moby Dick", "The Ambassadors", "Ulysses", u.a., Vienne-Stuttgart, 1955; Typische Formen des Romans (1964), 10e éd., Göttingen, 1981; G. Genette, Figures III, Paris, 1972, "Le discours du récit"; M. Bal, Narratologie, Pairs, 1977; G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983; G. Prince, Narratology; The form and Function of Narrative, La Haye, 1982; S. Rimmon-Kenan, Narrative Fiction: Contemporary Poetics, Londres, 1983; F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens (1978), 3e éd., Göttingen, 1985.

أ - الزمن

إن قضايا الزمن، أي العلاقات بين زمن التاريخ وزمن القصة (erzähltem Zeit et Erzählzeit, Müller 1984)، لتتعلق بثلاث وقائع: العلاقات بين نظام العلاقات المروية، ونظام عرضها، والعلاقات بين فترة الأحداث المروية وطول القصة المكرس لها. وأخيراً، العلاقات بين عدد تكرارات الحدث وعدد المرات التي روي فيها.

1- النظام

لا يوجد، على عكس البدهية المخادعة، كثير من النصوص السردية يكون فيها نظام الحوادث المروية ونظام تقديمها السردي متطابقين بالضبط (تزامنياً). وبكل تأكيد، عندما نقف عند حدود مستوى التمفصلات الكبرى، فإن الأبنية التزامنية تقدم بشكل واسع. وعلى العكس من ذلك، إننا عندما نهبط إلى البنى الصغيرة (نظام الفقرة مثلاً)،

فإننا نلاحظ أن التمفصلات المتزامنة الكبرى (عندما توجد) قد تجاوزتها المفارقات التاريخية العديدة: إن كل صعود سردي للحدث نحو مصدره، وهذا إجراء حاضر ليس فقط في المتخيل ولكن أيضاً في القصة العواملية، يستلزم وجود استذكار، وإن كان مختزلاً إلى التعبير الأكثر بساطة (توجعه بطنه لأنه أكل كثيراً). وهكذا، فإن لا ميرت (1955) يميز بين الاستذكار وبين الاستباق ويدرس عملهما السردي: يستطيع الاستذكار أن يمتلك وظيفة للعرض، ولتسجيل تزامنية فعلين، وللاستطراد أو للتأخير. كما يستطيع الاستباق أن يمتلك وظيفة للمعرفة المسبقة أو للإعلان. ولقد ميز جينيت (1972) بين الاستدعاء الذي يتناسب مع الاستذكار، وبين التنفيذ المسبق، أي الاستباق الذي يقضي بالروي أو باستدعاء الحدث اللاحق مقدماً (سيندم فيما بعد على هذا العمل المعيب)، وبين التعلق المعنوي، وهو تنظيم مفارق للتاريخ حيث لا يكون تجمع الأحداث المروية أكثر تحفيزاً من منظور زمني، ولكنه يخضع مثلاً إلى ارتباطات مكانية (الحكايات المروية على امتداد قصة السفر والتي تحض عليها الأمكنة المزادة)، أو موضوعاتية (مبدأ التجميع الذي يسوس القصص المضافة في الروايات ذات الأدراج). وتنقسم كل واخدة من هذه المفارقات التاريخية إلى عدد من المجموعات الفرعية. وهكذا يجب على مستوى المقويات (ولكن الشيء نفسه يصح بالنسبة إلى التنفيذات المسبقة) التمييز بين الاستدعاء الداخلي (استذكار لايصعد إلى أبعد من نقطة الانطلاق الزمني للحكاية) والاستدعاء الخارجي (والذي تسبق سعته كلها نقطة انطلاق الحكاية)، والمقوي الجزئي (الاستذكار الذي ينتهي بحذف من غير التحاق بالقصة الأولى)، والمقوي التام (الذي يرتبط من غير حل تتابعي يتعلق بالقصة الأولى)، إلى آخره.

ولقد تم الاعتراض («ب. هيرنستاين سميث» 1980) على هذا التحليل بأنه لا معنى له إلا في حالة القصة العواملية أو في حالة القصة التخيلية ذات النسخ المتعددة (مثل الحكايات الشعبية، والتي نستطيع أن نقارن النسخ): بالنسبة إلى الغالبية العظمى لقصص التخيل، لا توجد إمكانية لمقارنة نظام القصة بتعاقب الأحداث التاريخية، وذلك لأن هذا الأخير لا يوجد إلا بوصفه ما تسقطه القصة. ولقد يكون هذا بنسيان أن المقويات والتنفيذات المسبقة، هي إماجلية، أي أن القصة نفسها تشير إليها، وإما ضمنية ولكنها استدلالية انطلاقاً من معرفتنا بالمجرى العادي للسيرورات السببية (غودمان 1981، جينيت 1991). وعندما يتغيب النص عن كل تأشير جلي ويشوش انتظارنا الاستدلالي (وهذه هي حال روايات روب غرييه مثلاً)، فإننا نكون غير قادرين أن نعيد تشكيل أي نظام لتعاقب الأحداث: إننا نجد أنفسنا حينئذ أمام قصة مفارقة للتاريخ (جينيت 1972، ص155).

2- السرعة

تقيس السرعة العلاقة التناسبية بين الفترة (الزمنية) للحكاية والطول (المكاني) للنص (الطول الذي يقاس بالأسطر والصفحات). وكان قد اقترح هذا الإجراء «ج. ميللر» (1984)، و«ر. بارت» (1967)، ثم أخذه جينيت (1972). وهو إجراء لن يصل على الإطلاق إلى تكميمات دقيقة للبنى الصغيرة، وإن هذا لن يكون إلا بسبب العقبة التي توجد في معظم الحالات التي تحدد بشكل دقيق زمن واقع القصة. ولكن المقصود، على مستوى البنية الكبرى، هو مؤشر صالح لإيقاع القصة. وإن هذا الإيقاع ليس مستمراً على الاطلاق. فكل القصص- العواملية والتخيلية- تستلزم تباينات في تعاقب الأحداث (وقفات، حذف، تسارع، إبطاء) تكون موسومة إلى حد ما. وإن جينيت، إذ حدد تحليله في ميدان الأدب الروائي، فإنه ميز أربعة «أشكال قانونية للزمن الروائي»: الوقف الوصفي حيث تتناسب مع طول نصي ما فترة لا قيمة لها لواقع القصة. والمشهد (وهو غالباً ما يكون حواراً أو مونولوجاً)، وإنه ليتحدد بوصفه مشاكلة في تعاقب الأحداث، وهذا يعني وجود تعادل في الزمن إذن بين القصة والحكاية. والموجز، والذي يكون فيه زمن الحكاية مندغماً في طول نصي أدنى (في إطار تناسب متغير) من ذلك الذي يتطلبه الأداء «المسرحي» لهذه الفترة. والحذف، والذي يتناسب فيه مقطع لا قيمة له من النص مع أي فترة كانت من الحكاية. وتعد المشاكلة في تعاقب الأحداث ثابتة تواضعياً كما هو بدهي: يعالج القارئ، في حالة المشهد، معالجة تعادل في الفترة مالايمكن مطلقاً إلا أن يقترب بنفسه منها، وإن هذا ليكون لأنه لا يعرف أن يمتلك فيها معادلاً دقيقاً بين الذرات الحدثية والعناصر النسخية (حتى وإن كان المقصود هو الحوار).

وتوجد هذه الأشكال الأربعة في القصة العواملية أيضاً، ولكن كايت هامبرغر (1957) قد شد الانتباه إلى أن الحضور المكثف للمشاهد التفصيلية (وعلى الأخص كل مشاهد الحوار) يعد مؤشراً تخيلياً. وإنه ليذهب في هذا تبعاً للتخيل بالنسبة إلى الوصف المفصل، سواء كان هذا الوصف يعمل بوصفه وقفاً وصفياً (يضطلع به سارد فوق واقع القصة)، أم وجد هذا الوصف محمولاً على النشاط الإدراكي للمسند إليه. وإن هذا ليعد نسياناً أنه توجد أجناس عواملية، مثل قصة الرحلة، حيث يحتل الوصف التفصيلي (سواء كان أم لم يكن محمولاً بوضوح على النشاط الإدراكي للناسخ) مكاناً مركزياً تماماً.

لقد أظهر هامون (1981) أن ميدان الوصف لا يستطيع أن يختزل إلى وظيفة الوقف الوصفي. فمن جهة، عندما يكون الوصف محمولا على النشاط الإدراكي للمسند إليه، أي عندما يكون مبأراً إذن، فإنه يكون في الواقع مسروداً وهو لا يعود يعمل إذن بوصفه وقفاً

(إنه يروي تجربة إدراكية). ومن جهة أخرى، فإنه حتى عندما يكون مقامه إزاء تسلسل القصة هو مقام الوقف، فإن وظيفته الخاصة تستطيع أن تكون بالإضافة إلى هذا متنوعة. وإنه ليبقى، في قصة التخيل الكلاسيكية، خاضعاً لواقع القصة: إن وظيفته غالباً ما تكون تزيينية (وصف درع أشيل) أو تكون حينئذ تفسيرية ورمزية (اللوحة عند بلزاك) (جينيت 1966). ويضاف إلى هذا وظائف للتصديق الإيمائي وللفهرسة الإيديولوجية (هامون 1981). وإنه لينتهي في كل الحالات إلى تحويل لأفق انتظار القارئ ويستخدم كفاءة خاصة للقراءة، ليست هي البناء المنطقي الدلالي للأفعال، ولكها كفاءة تنشيط الحقول الدلالية المرتبطة بمفردات موحّدة (انظر هامون 1981). وتوجد، أخيراً، أجناس يتحرر الوصف فيها في جزء كبير منه من واقع القصة: إن الطوبوغرافيا أيضاً (وصف الكائنات غير الحية) في قصص الكشف الجغرافي أو الإتنوغرافي، لتشكل الموضوع المركزي للأجناس المعنية بهذا الأمر والتي هي النظر غير الجمالي «للجنس الوصفي» تماماً كما كان ممارساً في القرن الثامن عشر، والذي وصل الوصف فيه إلى الاستقلال الجمالي (أدام وبتيتجان 1989، هامون 1991).

3-التواتر

يقيس التواتر العلاقة بين عدد تكرارات الورود، وعددالمرات التي رويت بها. وفي الواقع، كما يلاحظ جنيت ذلك (1972، ص 145)، فإن أي حدث لا يتكرر على وجه التطابق. والمقصود هو ورود الأحداث المشابهة- مثل شروق الشمس اليومي- والتي لا نحتفظ منها إلا بتشابهها، فتعامل معها بوصفها ورودات متعادلة وذات نموذج واحد. وهكذا، فإننا نستطيع أن نروي مرة ما حصل مرة، وأن نروي كذا مرة ماحصل كذا مرة، وأن نروي كذا مرة ماحصل مرة واحدة، وأن نروي مرة واحدة ماحصل كذا مرة. والحالتان الأكثر أهمية هما حالتا الثالث والرابع، أي القصة التكرارية (وهكذا في التمارين الأسلوبية لكينو. فالحدث نفسه يروى 99 مرة، مع تحويلات أسلوبية) والقصة المكررة، وهي تمثل إجراء للاقتصاد السردي المستخدم، في الوقت نفسه، في القصة التخيلية وفي القصة العواميلة (مثل السير الذاتية، وذلك كما بين هذا لوجون 1975). ومن منظور الاقتصاد السردي، فإن للقص المكررة والموجزة وظيفة متقاربة، تتمثل في توليف فترة كبيرة نسبياً للحكاية. فالحدود بين القصة المكررة والوصف، يصعب رسمها أحياناً، وذلك لأن الوصف، ما إن يحمل على تعددية من الروائز الموصوفة في الوقت نفسه، حتى يشتمل على بعد مكرر. وإن هذا ليكون على الأقل إذا أحلنا الوصف إلى أفعال إداركية (انظر

شاتلان 1986): لا يبدو هذا التعقيد مشككاً بتمييز المضمون بين الوصف (الذي يحمل على الحالات) والتكرار (الذي يحمل على الأحداث).

■ G. Müller, "Erzählzeit und erzählte Zeit" (1948), in Morphologische Poetik, Tübingen, 1968; E. Lammert, Bauformen des Erzähhhlens, Stuttgart, 1955; K. Hamburger, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1986; G. Genette, "Le discours du récit", in Figures III, Paris, 1972; R. Barthes, "Le discours de l'histoire" (1967), in Le Bruissement de la langue, Paris, 1984; P. Lejeune, Le Pacte autobiographique, Paris, 1975; B. Herrnstein Smith, "Narrative versions, narrative theories", Critical Inquiry, automne 1980, p. 213-236; N. Goodmann, "The telling and the told" (1981), in Of Mind and Other Matters, Cambridge (Mass.), 1984; D. Chatelain, "Frontières de l'itératif", Poétique, 65, 1986; p. 111-124; G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983; G. Genette, Fiction et diction, Paris, 1991.
Sur la description: G. Genette, "Frontières du récit" (1966), in Figures II, Paris, 1979; P. Hamon, Introduction à l'analyse du descriptif, Paris, 1981; R. Debray-Genette, "La pierre descriptive," et "Traversées de l'espace descriptif: de Balzac à Proust", in Métamorphoses du récit, Paris, 1988; J. -A. Adam et A. Petitiean, Le Texte descriptif, paris, 1989; P. Hamon, La Description littéraire. De l'Antiquité à Roland Barthes: une anthologie, Paris, 1991.

ب- الصوغ

يشير مفهوم الصوغ إلى اضطراد المعلومة السردية. إذ المقصود، بالنسبة إلى ماهو جوهري، هو نموذجان من القضايا: أما الأول، فيتعلق بكمية المعلومات المنقولة، وهو مرتبط بالتمييز التقليدي بين واقع القصة (القصة المحضة) والإيماء (تمثيل مسرحي، وخصوصاً تمثيل للكلام). وأما الثاني، فيتعلق بما نسميه عادة وجهة النظر، أي المنظورالذي تدرك الأحداث المروية من خلاله.

1- المسافة

يقيس مفهوم المسافة «الصوغ الكمي» (جينيت) للمعلومات المروية. وثمة صياغة تاريخية مهيمنة لهذه القضية هي التعارض بين (الإظهار) و (الروي)، أو بين السرد البسيط (السرد المحض) والعرض المسرحي: لقد اضطلع بدور كبير في النظرية الإنكليزية الأمريكية للرواية في القرن العشرين (انظر لوبوك 1921، فريدمان 1955). ولقد أعطى النقد قيمة للمصطلح الأول عموماً. وإن التعارض ليعد إشكالياً بالمصطلح الوصفي: لا تستطيع القصة، مهما كانت، أن «تظهر» ولكن أن «تروى» فقط. وكذلك، فإن ستانزل (1979)

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس. وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحض عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية. وفي الواقع، فإن التعارض الملائم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام: إن الأجزاء الإيمائية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للفعل» (جينيت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد افسح المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة). ولذا، فإننا نميز، بصورة عامة، بين ثلاثة إجراءات (جينيت 1972، كوهن 1981):

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن). وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه. وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل: توجد مع ذلك أمثلة مضادة، مثل التحقيقات الصحفية أو الإتنوغرافية، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسعة الحوارات العواملية. وتصل حجة هامبورغر للمونولوج المروي أكثر، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي، صامت، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي). ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية، إنما يوجد في المونولوج الداخلي، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981). وإنه ليتميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلاً بشكل سردي. وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع. ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل: إنه يستطيع أن يكون النسخ العواملي لأفكار الناسخ أثناء كتابته.

- الخطاب المغيَّر مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر. وإنه ليوجد في شكلين: الخطاب غير المباشر التابع و الخطاب غير المباشر الحر (مكهال 1987). ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردي المولَّف. وإنه، على عكس الخطاب غير المباشر التابع، ليتسم بغياب الفعل التقريري الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً، ولكن الكلام المذكور، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر)، يخضع، بصورة عامة على الأقل، (بالنسبة إلى

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس. وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحض عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية. وفي الواقع، فإن التعارض الملائم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام: إن الأجزاء الإيمائية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للفعل» (جينيت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد افسح المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة). ولذا، فإننا نميز، بصورة عامة، بين ثلاثة إجراءات (جينيت 1972، كوهن 1981):

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن). وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه. وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل: توجد مع ذلك أمثلة مضادة، مثل التحقيقات الصحفية أو الإتنوغرافية، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسعة الحوارات العواملية. وتصل حجة هامبورغر للمونولوج المروي أكثر، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي، صامت، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي). ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية، إنما يوجد في المونولوج الداخلي، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981). وإنه ليتميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلاً بشكل سردي. وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع. ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل: إنه يستطيع أن يكون النسخ العواملي لأفكار الناسخ أثناء كتابته.

- الخطاب المغيَّر مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر. وإنه ليوجد في شكلين: الخطاب غير المباشر التابع و الخطاب غير المباشر الحر (مكهال 1987). ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردي المولَّف. وإنه، على عكس الخطاب غير المباشر التابع، ليتسم بغياب الفعل التقريري الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً، ولكن الكلام المذكور، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر)، يخضع، بصورة عامة على الأقل، (بالنسبة إلى

التعابير، انظر جاكية 1980)، إلى تغيير زماني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، ليتبنى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتناقرة الخواص القصصية ذات التبئير الداخلي. وإذ أخذ بانفييلد ثانية أطروحة هامبرغر التي تخص غياب الرواي في القصة المتنافرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتنافر الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامبرغر وبانفييلد على حد سواء قد قبلا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضله القصة العواملية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لملخص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليتميز من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والمعوَّض (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيمائي، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر المسوس يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي. ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد يروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبئير - أو وجهة النظر- هي تلك التي كرست الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

التعابير، انظر جاكية 1980)، إلى تغيير زماني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، ليتبنى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتناقرة الخواص القصصية ذات التبئير الداخلي. وإذ أخذ بانفييلد ثانية أطروحة هامبرغر التي تخص غياب الرواي في القصة المتنافرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتنافر الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامبرغر وبانفييلد على حد سواء قد قبلا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضله القصة العواملية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لملخص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليتميز من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والمعوَّض (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيمائي، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر المسوس يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي. ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد يروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبئير - أو وجهة النظر- هي تلك التي كرست الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

سيكون التبئير الخارجي مبأراً فقط، وبما إن المبئر في هذه الحالة هو شخصية أخرى، فإنه سيكون غفلاً. ولكن لمقام المبئر هوية شبحية: فإما أن تتطابق الشخصية التي نزعم أنها المبئر مع الراوي فعلاً، وإذن فليس ثمة مجال لإعطائه موضعاً خاصاً: وتكون هذه الحالة مثلاً في التخيل المتنافر الخواص قصصياً حيث انطلاقاً من الشخصية هي الراوي، وانطلاقاً منها تُرى الشخصيات الأخرى. وإما، كما هي الحال في القصة المتجانسة الخواص القصصية ذات التبئير الداخلي، أن تكون الشخصية، التي تهمين وجهة نظرها على انتقال المعلومات، متميزة من الراوي، وفي هذه الحالة ليست الشخصية، ولكن الراوي هو الذي يعد «المبئر» (إن الراوي هو الذي يختار أن يبئر هذه الشخصية أو تلك وهذا يعني أن يتبنى وجهة نظرها). وأما فكرة المبئر فائق الخواص القصصية، «الفضل، الحيادي»، والمتجاوز راوي القصة، والذي هو أيضاً فائق الخواص القصصية، إلى تبئير كلامي يحل فيه بديلاً عن القارئ فيرى ما يراه... تلك فكرة لم تعد مقنعة أبداً: إذا كان الراوي، كما يدعم ذلك بال، محكوماً عليه بالكلام، فإن المبئر حينئذ سيكون محكوماً عليه بالإدراك، وفي هذه الحالة لا نرى كيف يستطيع أن يجعل معلوماته تمر إلى القارئ، وذلك لأن هذه المعلومات لا توجد إلا كلاماً (برونزوير 1981).

يبقى استعمال التبئير في مختلف أجناس القصة العواملية، بحاجة إلى الصنع بشكل واسع. وفي حالة القصة المتنافرة الخواص قصصياً (مثل السير أو دراسات الحالات النفسية)، فقد أظهرت عدة دراسات أجرتها «د. كوهن» (1990، 1991، 1992) أن استعمال التبئير الداخلي ووضع الراوي الكلي العلم، هي أمور مرفوضة. ولكن جينيت (1991) يلاحظ أن الاستعمال المضطرد للتبئير الخارجي هو أيضاً غير قانوني. وفيما يخص القصة المتنافرة الخواص القصصية، فإن الوضع يبدو بشكل عام هو نفسه في الميدان العواملي وفي ميدان التخيل، ولقد يعني هذا أننا إزاء تبئير داخلي حول ذات الراوي. أما ما يخص نموذج التبئير المطبق على الشخصيات الثالثة، فإننا نجد أنفسنا في الوضع نفسه الذي هو وضع القصة المتنافرة الخواص القصصية. ونستطيع بشكل عام من غير شك أن نقول إن الراوي في القصة العواملية يستطيع أن يعطي معلومات عن الأفكار وعن إدراك الشخصية الثالثة، ولكن يجب عليه أن يبرر مصدر هذه المعلومات (التي وصلت إليه عن طريق الشخص المعني، وكما هي الحال في قصص حالة فرويد، أو التي يعيد بناءها من خلال استدلالات سببية تنطلق من سلوك مرئي). ولكن عندما يجعل كايت هامبرغر القصة العواملية معارضة للقصة التخيلية بقوله إنه على عكس ما يجري في الثانية، فإن الأولى لا تعرف أن تعطينا منفذاً مباشراً للحياة الداخلية للشخصية الثالثة، وإنه ليضيف (جينيت 1991)

أن المنفذ، في قصة التخيل، إلى الحياة الداخلية للشخص الثالث ليس سوى منفذ مزعوم، والسبب لانه لا يوجد شخص ثالث، ولكن فقط شخصيات متخيلة (من صنع المؤلف). وإن هذا التمييز للمقام المنطقي والتداولي الأساسي بين ميدان القصة العواملية وميدان قصة التخيل هو الذي يجعل، ربما، قضية المنظور السردي (وكذلك بالنسبة إلى قضية الراوي) لا تطرح ببساطة من خلال المصطلحات نفسها.

■ P. Lubbock, The Craft of Fiction (1921), New York, 1947; C. -E. Magny, L'Age du roman américain, Paris, 1948; N. Friedman, "Point of view in fictoin. The development of a critical concept", PMLA, 70, 1955. P. 1160-1184; W. Booth, "Distance et point de vue" (1961), in Poétique du récit, Paris, 1976; L. Dolezel, "The typology of the narrator: point of view in fiction", in To Honor R. Jakobson, La Haye, 1967; P. Hernadi, "Dual perspective: free indirect discours and related techniques", Comparative Literature, 24, 1972; S.Y. Kuroda, "Réfleions sur les fondements de la théorie de la narration", Langue, discours, société, Paris, 1975; R. Pascal, The Dual Voice: Free Indirect Speech and Its Functioning in the XIXth Century European Novel, Manchester, 1977; M. Bal, "Narration et focalisation", Poétique, nº29, 1977 a, p. 107-127; Narratologie, Paris, 1977 b; M. -T. Jacquest, "La fausse libération du dialogue ou le "style direct intégré" dans Bouvard et Pécuchet", Annali della Facota di Lingue et Letterature stranieri dell' Universita di Bari, 1, 1, 1980; D. Cohn, La Transparence intérieure, Paris, 1981; W. Bronzwaer, "Mieke Bal's concept of focalisation", Poetics Today, vol. 2, nº2, 1981, p. 193-201; J. Lintvelt, Essai de typologie narrative: le point de vue, Paris, 1981; M. Sternberg. "Porteus in quotation-land, mimesis and the forms of reported discourse", Poetics Today, III, 2, 1982; A. Banfield, Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction, Boston, Londres, 1982 (trad. fr. Discours sans paroles, Paris, 1995); B. McHale, "Unspeakable sentences, unnatural acts", Poetics Today, I, 1983; F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", Poetics Today, 11, 1990, p. 775-804; G. Genette, Fiction et diction, Paris, 1991; D. Cohn, "Feud's case histories and the question of fictionality", in J.H. Smith (ed.), Telling Facts. History and Narration in Psychoanalysis, baltimore, Londres, 1991; Id., "Breaking the code of fictional biography: Wolfgang Hildesheimer's Marbot", in N. Kaiser et D.E. Wellbery (ed.), Traditions of Experiment from the Enlightenment to the Present. Essays in Honor of Peter Demetz, Ann Arbor, 1992.

ج- الصوت

تتعلق قضايا الصوت بالعلاقات بين البطل، والراوي، والمؤلف. وإن المقصود،

بشكل أكثر دقة، قضايا تلامس العلاقة الزمنية بين الفعل السردي والحكاية، والترابط السردي، والعلاقات بين الراوي والقصة، كما تلامس العلاقات بين المؤلف والراوي (تؤدي هذه العلاقة الأخيرة دوراً كبيراً في التمييز بين قصة التخيل والقصة العواملية).

1- زمن السرد

بينما تتعلق قضايا النظام بالعلاقات بين القصة والحكاية (إذن بين سلسلة نصية وسلسلة من الأحداث - الواقعية أو المفترضة)، فإن تحليل زمن السرد يعالج علاقات تعاقب الأحداث بين الفعل السردي (التعبير عن السلسلة النصية) والحكاية (سلسلة الأحداث). ويميز جينيت (1972) بين السرد اللاحق الذي يتناسب مع الوضع السردي العادي، والسرد السابق الذي يتناسب مع القصة التنبؤية (تودوروف 1969)، والسرد المتزامن الذي نجده مثلاً في التحقيق الصحفي الرياضي، والسرد المدخل، وهو وضع يشتمل على تعددية من الأفعال السردية المتتابعة والمدخلة بين شرائح من الأحداث والتي نجدها أيضاً في الرواية التراسلية أو في اليوميات. وتعد الروابط بين هذه العلاقات الزمنية والزمن القاعدي معقدة. وهكذا يجب على السرد اللاحق أن لا يكتفي بالفعل الماضي، فهو يستطيع أيضاً أن يتبنى الحاضر الحكائي. وإذا كان السرد اللاحق يستخدم للمستقبل، فإنه يستطيع أن يلجأ أيضاً للحاضر (غالباً ما تكون القصة التنبؤية قصة «رؤية»). ولا يعد مفهوم «السرد السابق» مفهوماً بدهياً، والسبب لأن فعل السرد منطقياً يبدو أنه يفترض دائماً بشكل مسبق أسبقية ماهو مروي. ويجب أيضاً أن نحدد ما نقصده بهذا التعبير. إذ يجب أولاً إقصاء الوضع السردي للقصة من علم الخيال، والسبب لأن اللحظة الزمنية الخيالية للسرد في هذا النموذج من القصص تعد لاحقة على الدوام من منظور عملي للحكاية المروية: فقط، إن المحور الزمني كله منزاح وهماً نحو المستقبل. وأما ما يتعلق بالقصة التنبؤية (التخيلة أو العواملية)، وهي مثل استبدالي للسرد السابق، فإن مقامها أكثر تعقيداً مما يبدو من النظرة الأولى: إنه يستلزم دائماً وضعاً استبدالياً خاصاً، سواء كان ذلك هو وضع الشطح الزمني لذلك الذي يروي (يتغير الراوي مع الزمن)، أم كان ذلك هو وضع الوحي المصنوع انطلاقاً من مصدر معلوماتي إلهي، من المفترض أن يكون، هو، خارج الزمن، والذي من أجله إذن، فإن مفهوم الأسبقية لا يؤدي دوره (وذلك بما إن الحدث يصل مسبقاً على الدوام). ولقد اقترح كارل بوبر في ميدان القصة الحكائية (1959) (قصة ذات تمثيلات عواملية) التمييز بين التنبؤ والنبوءة. فالأول مشروط دائماً (إذا A، حينئذ B)، بينما النبؤءة فهي غير مشروطة. وإن دانتو (1985) إذ استند إلى هذا التمييز، فقد بين من منظور المنطق السردي، أن النبوءة تعالج هذا الحدث أو ذاك من أحداث المستقبل كما

يعالج المؤرخ الماضي، أي حين يقوم بسرده على ضوء المعارف التي لا يمكن الوصول إليها إلا في لحظة لاحقة على لحظة الحدث المروي. ولقد يعني هذا إذن أن الأسبقية في القصة التنبؤية تستلزم ضرباً من التناقض السردي، والسبب لأن حدث سرد المستقبل نفسه يستلزم أن يكون معالجاً بوصفه قد صار من قبل (أي أنه لا يستطيع أن يكون مشروعاً إلا بالتماس قدرات إدراكية تتجاوز حدود المعرفة الإنسانية).

إن كايت هامبرغر، إذ أرست علاقات غير ملتبسة، فقد حاولت أن تبين أن الماضي ليس من وظيفته، في قصة التخيل القائمة على الشخص الثالث، أن يشير إلى أسبقية الحكاية على تلفظ القصة: إنه غير زمني ويعمل بوصفه معلماً على التخيل. وسيفسر هذا الأمر أيضاً الاستخدام غير المضطرد للإشارات الزمنية، وهو استعمال غالباً ما يكون متناقضاً في قصص التخيل مع استعمالها العادي. ولا تبدو الحجة حاسمة: إن الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية يعد واحداً من وجوه التبئير الداخلي (ينظر إلى الحكاية انطلاقاً من رؤية البطل) وليس مؤشراً جنسياً للتبئير. وإن استعمال التبئير الداخلي (في قصة متنافرة الخواص قصصياً) هو الذي يعد مؤشراً على التخيل: ليس الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية سوى نتيجة، والتي هي بوصفها هكذا لا تشكك بأسبقية (وإن كانت فقط تبعاً لنظام الإسقاط التخيلي) الحكاية على القصة.

2- المستويات السردية

يتناسب حقل دراسة المستويات السردية مع ما يسمى تقليدياً الترصيع. وتبعاً لجينيت (1972)، فإن القاعدة العامة هي «كل حدث ترويه القصة إنما يكون على مستوى الخواص القصصية مباشرة، ويعلو على المستوى الذي يتموضع فيه الفعل السردي المنتج لهذه القصة». وإننا لنميز بعدها عموماً ثلاثة مستويات رئيسة: مستوى خارج الخواص القصصية، والذي هو مستوى الفعل السردي للقصة الأولية (وهو المستوى الذي يتموضع فيه مثلاً الراوي المتنافر الخواص القصصية الغفل في «أوجيني غراندت»، أو أيضاً في «جيل بلاس»، والراوي المتجانس الخواص كما في «حكاية جيل باس لسانتيان»). ومستوى (داخل) القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها الراوي خارج القصة)، ومستوى قصة خواص القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها واحد من الشخصيات التي تتصرف على مستوى خواص القصة). ويستطيع مستوى خواص القصة أن يشتمل بدوره على قصص مرصعة (وستنعت حينئذ بوصف قصة خواص القصة)، وذلك كما هي مثلاً في «ألف ليلة وليلة». وتستطيع القصة الثانية أن تشغل وظائف متنوعة إزاء القصة الأولى، وكذلك الأمر

بالنسبة إلى العلاقات بين الخواص القصصية للقصتين، فهي تستطيع أن تكون قوية إلى حد ما (انظر بارت 1981، جينيت 1983). وتشكل انتهاكات المستويات السردية، مثل عدوى خارج القصة لمستوى خواص القصة، حالات من اطلاق السبب وإرادة النتيجة سردياً: إنه لمن المألوف أيضاً في الرواية الساخرة أن يعدي خارج القصة مستوى الخواص القصصية (ومثل هذا عندما يرجو راوي تريسترام شاندي القارئ أن يساعد السيد شاندي كي يعود إلى سريره)، فهو يعمل عموماً بوصفه شكلاً ساخراً للإيمائي المحتمل.

3- الشخصية

إن التمييز الأكثر استقبالاً في ميدان قضايا الشخص هو التمييز القائم بين القصة المبنية على الشخص الأول والقصة المنبية على الشخص الثالث. ومع ذلك، فإنه يوشك على التضليل، أو على الأقل إذا طابقناه ببساطة مع التمييز القاعدي: إن كل راوٍ، بما إنه حاضر في حكايته، فإنه لا يستطيع أن يكون فيها إلا بوصفه الشخص الأول (جينيت 1972). وينتج عن هذا (ستانزل 1985) أن حضور جمل سردية مبنية على الشخص الأول (مستوى خارج القصة) يستطيع أن يحيل تبعاً للحالات إلى نموذجين من الرواة جد مختلفين:

أ) راوٍ يفرض نفسه من خارج التخيل، وهو يشكل الأصل التعبيري للتخيل، وهو الذي لا يعرف حافزه السردي إلا أن يكون طبيعة أدبية وجمالية (مثل الراوي في رواية «الجبل السحري»).

ب) الراوي- الشخصية، والذي يعد جزءاً أصيلاً من العالم التخيلي الذي يصفه، والذي يكون حافزه السردي وجودياً (مثل الراوي في «البحث عن الزمن الضائع»).

وبقول آخر، فإن التمييز الحقيقي والملائم هو ذلك التمييز القائم بين الراوي الغائب عن الحكاية التي يرويها والراوي الحاضر بوصفه شخصية: يربح التعارض إذن بين القصة المبنية على الشخص الثالث والقصة المبينة على الشخص الأول إذا استبدل بالتمييز بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعرفه (ديمين 1972). ويوجد هذا الأخير في صيغتين (فريدمان 1955)، وذلك تبعاً أن يكون الراوي شاهداً فقط، أو أن يكون في الوقت نفسه منافساً في الحكاية التي يرويها، وفي مثل هذه الحالة نتكلم عن القصة الذاتية. ولقد نعلم أن الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعرفه ليست مطلقة في كل الأحوال: إن الجمل الأولى من رواية «مدام بوفاري»، وكذلك الجمل الأخيرة، تنشئ راوياً- شاهداً، ولقد يعني هذا إذن أنها تنشء

منطقاً لقصة استرجاع ماضي من نعرفه، بينما يتطابق جسد العمل في كل شيء مع القصة المتنافرة الخواص القصصية. وإنه لمن المفيد، هنا أيضاً، التذكير أن الفئات السردية تميز تقانات للقصة بدلاً من طبقات للنصوص، وهذا ما يضمن ليونتها.

وإن التمييز، بالنسبة إلى كايت هامبرغر (1975)، بين قصة تقوم على الشخص الأول وقصة تقوم على الشخص الثالث ليس داخلياً في التخيل، ولكنه يفصل ميدان التظاهر (يتظاهر الراوي باسترجاع الماضي التخيلي لمن يعرفه وذلك باصطناع «عبارات تخيلية») عن ميدان التخيل بالقول الصريح (تقديم درامي تام لـ «أنا- أصل تخيلي» من خلال وظيفة سردية متقلبة ليس لها راوٍ بالمعنى الدقيق للكلمة). ويعود الفضل لهذا التمييز بوضع موضع البداهة المقام المختلف فعلاً بقوة للراوي الذي يروي قصة استرجاع ماضي من يعرفه وللراوي الذي يروي قصة الخواص المنافرة للقصة: بينما يشكل الأول جزءاً من عالم التخيل (حتى عندما يكون خارج القصة، كما هي الحال بالنسبة إلى الراوي- الشاهد)، فإن الثاني يتموضع خارج التخيل (ومن هنا يأتي مثلاً أثر الانتهاك عندما تقوم شخصية من مستوى خواص القصة الواقعية بالدخول إلى عالم الراوي المتنافر الخواص القصصية والذي هو في تحديده يقع خارج القصة). ومن هنا إلى تأكيد أن القصة المتنافرة الخواص القصصية ليس لها راوٍ توجد خطوة لا يبدو تجاوزها مناسباً: ليس فقط لمن نعود نعرف حينئذ ماذا نفعل بالعديد من القصص المتنافرة الخواص حيث الراوي يفرض حضوره عن طريق مداخلات كثيفة باسمه الخاص، ولكن يجب علينا خصوصاً أن نرتد إلى الفكرة التي يصعب الدفاع عنها والتي تتعلق بالقصة من غير تعبير.

إن قضية وضع الراوي تهم عن قرب التمييز بين القصة التخيلية والقصة العواملية. ولقد أظهر لوجون (1975، 1980) أنه يوجد تطابق، في السيرة الذاتية العواملية، بين المؤلف، والراوي، والشخصية (إذا استثنينا الحالة الهامشية للسيرة الذاتية القائمة على الشخص الثالث). ولقد أبدى جينيت (1991) ملاحظة باستخدام الثالوث نفسه بأن المطابقة بين المؤلف والراوي تصلح بالنسبة إلى القصة العواملية بوصفها هكذا وأن تطابقهما يحدد قصة التخيل. وإن قضية الهوية أو عدمها لتطرح بين الراوي والشخصية على نحو جزئي في الميدانين وتحيل فعلاً إلى التمييز بين القصة المتنافرة الخواص وقصة استرجاع ماضي من نعرفه. وأما ما يخص العلاقات بين المؤلف والشخصية، فإن القصة التخيلية تستند عموماً إلى هويتهما (باستثناء جنس التخيل الذاتي حيث يوجد تطابق في اسم العلم بين المؤلف، دانت مثلاً، وبطل المغامرات التخيلية، وفي النتيجة ارتحال «دانت» عبر ثلاث ممالك للواقع الديني)، بينما يوجد في القصة العواملية تطابق تارة (كما في السيرة الذاتية) وعدم تطابق تارة أخرى (كما في حالة السيرة).

■ N. Friedman, "Point of view in fiction. The development of a critical concept", PMLA. 70, 1955, p. 1160-1184; K. Hamburgrt, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1986; K. Popper, "Prediction and prophecy in the social sciences", in P. Gardiner (ed.), Theories of History, Glencoe, 1959; T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", La Haye, 1969; G. Genette, "Le discours du récit", in Figures III, Paris, 1972; P. Lejeune, Le Pacte autobiographique, Paris, 1975; P. Lejeune, Je est un autre, Paris, 1980; J. Barth, "Tales within tales within tales", Antaeus, 43, 1981; G. Genette, Nouveau Discours du récit, Pairs, 1983; F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; A. Danto, Narration and Knowledge, New York, 1985; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in Fiction et diction, Paris, 1991.

التلفظ

ÉNONCIATION

إنه لمن المعتاد أن نميز بين الجملة، وهي كينونه لسانية مجردة، ويمكن أن تُستخدم في أوضاع مختلفة لا نهاية لها، وبين العبارة، التي هي إنجاز خاص للجملة تقوم به ذات متكلمة محددة، في مكان معين، ولحظة معينة. ويجب أيضاً تمييز التلفظ من هذين المفهومين: إنه الحدث التاريخي الذي يتكوَّن من عبارة تم إنتاجها، أي من جملة تم إنجازها. ويمكن أن ندرسها باحثين عن الشروط الاجتماعية والنفسية التي تحدد هذا الإنتاج. وهذا ما يقوم به علم الاجتماع اللساني وعلم النفس اللساني. ولكن يمكننا أن ندرسه أيضاً - وهذا هو موضوع هذا الفصل - الإشارات التي تصطنعها العبارة إزاء التلفظ، وهي إشارات تشكل جزءاً من معنى العبارة نفسه. وإن مثل هذه الدراسة لتترك نفسها لكي تنجز من وجهة نظر لسانية محضة، وذلك بما إن كل اللغات تحتوي على كلمات وبنى يقتضي تأويلها بالضرورة مداخلة حدث التلفظ نفسه. وحتى لو قبلنا التعارض المنهجي الذي أقامه سوسير بين الكلام، المصمم بوصفه مجموع الحوادث المشاهدة والتي يعدها اللساني معطيات، واللغة، وهي الموضوع المجرد والمبني لكي يتم الكشف به، فإنه يبقى أننا لا نستطيع أن نعزوا إلى الكلمات وإلى الجمل، المكونة من اللغة، معنى لا يحيل إلى حدث التلفظ. ولدينا بعض الأمثلة (ويجب أن تضاف إليها أفعال اللسان التي عولجت في اللسان والفعل):

1- إن للإشاريات التي تحدثنا عنها سابقاً (في فصل المرجع)، خصوصيات عامة لتمييز الشيء عن طريق الدور الذي يؤديه في التلفظ (ولهذا، فإنها- لقد ركز جاكبسون على هذه النقطة- تموضع الشيء، وما قيل عنه، في العالم حيث من المفترض أن يكون التلفظ قائماً فيه، وهو الذي يعد غالباً بوصفه العالم الواقعي: إنها إذن واصلات كلامية تقيم علاقة بين مضمون العبارة و«الواقع»). وتوجد من بينها تعبيرات شخصية، وهذا ما سنتحدث عنه

هنا. فهي تشير إلى بعض الكائنات ناسبة إليها دور المتكلم، أي دور المتحدث أو المخاطب، في حدث التلفظ حيث تظهر العبارة. وهذا هو الحال بالنسبة إلى «je - أنا» أو «tu - أنت» في الفرنسية، واللذين لا حظنا منذ زمن طويل أنهما يحيلان، بصورة عامة، إلى هذا الذي بصدد، أو إلى ذلك الذي نحن بصدد الكلام عنه. ويمكننا أن نوسع الفئة لتشمل كلمات مثل «mon - ي» أو «le tien - ك» اللتين لا تميزان المشاركين في التلفظ، ولكنهما تميزان الأشياء بوضعها في علاقة مع هؤلاء المشاركين. ويجب أن لا نفهم من كلمة متكلم الشخص الذي أنتج العبارة فعلاً، ولكن الشخص الذي يكون معطى، في العبارة، بوصفه مصدراً للتلفظ. وإن هذا ليسمح للإدارة أن تطبع مطبوعة تشتمل على «je - أنا» (أنا آذن للشركة X أن تأخذ من حسابي مبلغاً قدره ....): إن «je - أنا» لا تشير إلى محرر المطبوعة، ولكن تشير إلى الأشخاص الذين يوقعون عليها، ويكونون مقدمين بهذا بوصفهم مسؤولين عن الأذن. وكذلك، فإن الكاتب يستطيع أن «يعطي الكلام» إلى كائنات غير قادرة على الكلام (في رواية الباخرة الثملة، ليس رامبو هو من يروي، ولكنها الباخرة «كيف نزلت الأنهار الوعرة. . .». وأما ما يخص المخاطَب، والذي يسمى غالباً المستقبل، ويشار إليه بالضمير المسمى «ضمير الشخص الثاني، فيجب تمييزه من السامع، الذي يسمع فقط ما يقال. وفي مسرحية «النساء العالمات» (الفعل 2، المشهد 7)، فإن كريسال، لكي يوجه عيوباً لزوجته، والتي يخافها، فإنه يوجه أمامها إلى أخته بيليز، المنفية في دور المستعمة، قوله بدقة «إليك أنت، ياأختي، يتجه هذا الخطاب»: إن بيليز لتكون هي المخاطَبة حينئذ، وإليها يتجه التلفظ تبعاً للعبارة، وإنها هي التي تشير إلى الضمير «أنت». ويستطيع الخطاب أيضاً أن يتخذ لنفسه مخاطَبين من كائنات غير قادرة على سماعه. (انظر العرض الشهير لجان جاك روسو في «خطاب حول العلوم والفنون»: «أوه يافابريسيوس، بماذا فكرت روحك العظيمة ..؟». وسنلاحظ أن ضمير جمع المخاطبين، «nous - نحن» في الفرنسية، لا يشير بالمعنى الدقيق للكلام إلى المتكلم + شخص آخر، ولكنه يبني بالأحرى مجموعة يفترض أن يكون المتكلم جزءاً منها. وإن المشاهد الذي، بعد مباراة، يصرخ «نحن ربحنا»، فإنه لا يقول إنه وهؤلاء أو أولئك اللاعبين قد ربحوا: إنه يشكل جماعة في محيط سيء التحديد، وإنه ليعلن أنه عضو فيها، وهو إليها يعزو النصر. وسنقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الضمير الثاني من جمع المخاطبين «vous - أنتم»: إنه لا يغني «أنت + آخرين»، ولكنه يخلق مجموعاً يستثني المتكلم منه نفسه وفي داخله يموضع متلقيه.

إن ما جئنا على قوله يصلح بالنسبة إلى الإشاريات. فـ «ici - هنا» تحيل إلى المكان بوصفه مكاناً للتلفظ. و«Maintenant - الآن» وكذلك زمن الفعل الحاضر، فإنهما يحيلان إلى لحظة بوصفها اللحظة التي نتكلم فيها. ومن جهة أخرى، فإنها تبني موضوعها وهي

أن بيير قد تكلم حدثاً قائماً على المصادفة (أو حدثاً يبعث على الرضى). ويجب أن نميز من هاتين الحالتين تلك الأخرى حيث ينعت التعبيرُ الظرفي فيها («ظروف التلفظ») التلفظ نفسه الذي تظهر العبارة فيه. وإن هذا ليحدث مثلاً إذا جعلنا تعبيرات مثل: «بصدق، مصادفة، بكل تجرد، فيما بيننا، إلى آخره» تسبق العبارة. وما يتم بصراحة، من غير قصد محدد، ومن غير انحياز، وبصفة سرية، إلى أخره، إنما هو فعل اللسان الذي ينجزه المتكلم. فإذا نظرنا إلى هذه الأفعال على أنها وصف للتلفظ، فيجب أن نقبل أن الظروف، هنا، تساهم في تقديم الحدث التلفظي، وأنها تنسب إليه هذه السمة أو تلك. وإننا لنرى هذا جيداً إذا لاحظنا أن ظروف التلفظ تترك نفسها لكي تفسرها مقولات تشتمل على فعل يتصل بالكلام: «سأتكلم بصراحة، وليكن قولاً فيما بيننا، إلى أخره» - بينما «لحسن الحظ»، فهي ظرف عبارة، ولا تسمح بهذا النموذج من التفسير.

(**ملاحظة**: وإن كانت هذه التفسيرات، في مجملها، تنعت التلفظ، فإن الظرف الذي يظهر فيه لا يؤدي دور ظرف التلفظ: إنه يُحمل على مكوِّن مثل الفعل «قال» أو «تكلم»).

هل تعد هذه الإمكانية في حمل الظروف على التلفظ حدثاً لغوياً، أو استعمالاً فقط بين استعمالات أخرى للظروف، وذلك لأن هذه بنفسها تكون غير مبالية بما نطبقه عليها؟ وأما الأطروحة الثانية فتستند إلى أننا لا نعرف ظرفاً مخصصاً للاستخدام التلفظي: إن تلك التي ذكرناها في الفرنسية، تستطيع أن تعمل، إذا كانت مطبقة على فعل من أفعال الكلام، بوصفها ظروفاً للمكوِّن. ولكن هذا الحدث لا يمنع - وهذا مايبرر الأطروحة الأولى- كثيراً من الظروف أن لا تكون أهلاً للاستعمال التلفظي، حتى وإن كانت معانيها جد قريبة من معنى ظرف التلفظ. وهكذان فإنه في الفرنسية:

«بصراحة = avec franchise»

أو «بشكل غير متحيز = de facon impartiale» لا تحل، في هذه الوظيفة، محل التعبيرات:

«صراحة = franchement»

أو بكل تجرد = en toute impatialité

(**ملاحظة**: إذا كانت قابلة للاستعمال في نموذج التفسير المشار إليه في الفقرة السابقة، فإن هذا تحديداً، كما قلناه من قبل، لأن الظرف يحمل فيها على فعل، وهذا يعني إذن أنه يحمل على مكون، وليس على التلفظ).

وتميز خصوصيات أخرى في لغات أخرى ظرف التلفظ. فالقواعد، في الألمانية، تفرض، إذا وجد، في رأس الجملة كلمة أو مجموعة من الكلمات لا تكون المسند إليه. وإنها لتضع المسند إليه بعد الفعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذه القاعدة تعرف استثناء

في حالة ظروف التلفظ: يمكن لهذه الظروف أن تظهر في رأس الجملة، من غير أن ينقلب فيما بعد نظام «المسند إليه - الفعل». وتقترح مثل هذه الظواهر أن لا يكون الاستعمال التلفظي للظروف مضافاً على الأصل القاعدي، ولكن أن يكون متوقعاً من قبل مع صياغات خاصة في داخل هذا الاستعمال.

ملاحظة: يمثل مفهوم الظرف التلفظي حالة خاصة لما يمكن أن نسميه: «تسلسل في التلفظ»: إن العلاقة، غالباً في المونولوج كما في الحوار، بين مقطعين من مقاطع الخطاب اللذين يرتبط بعضهما ببعض، لتتعلق، بالنسبة إلى واحد منهما على الأقل، ليس بما يقول، ولكن بالتلفظ الذي تظهر فيه. وبالإجابة على السؤال: لماذا؟ فإنها تستطيع أن تعني: «لماذا تطرح علي هذا السؤال؟» وحتى في داخل الجملة، فإن العلاقة بين تابع ورئيس لتتأسس في بعض الأحيان على التلفظ بهذه الأخيرة. وهذه هي الحال بالنسبة إلى بعض الجمل الشرطية، والتي وضعها «ج.ل. أوستان» موضع البداهة: «إذا كنت ظمآناً، فيوجد عصير في البراد»، وتفهم هذه الجملة عموماً بوصفها: «بالنسبة إلى الحالات التي تكون فيها ظمآناً، فقد قلت لك يوجد. . .». وللرابط الفرنسي «puisque - بما إن» غالباً استخدامات من هذا النوع أيضاً: «لقد جاء جان، بما إنك تريد أن تعرف كل شيء» (ثمة حجة من أجل دعم أن هذا النوع من الاستخدام المسوس لسانياً، هي أن كل الروابط ليست قادرة على ذلك: انظر «parce que - لأن» بالتعارض مع «puique - لكي»).

3- التعجب. كثرة من اللغات تمتلك أجهزة خاصة لكي تسم التعجب. ونجد من ذلك مثلاً الأبنية النحوية. ولكي نعطي لفكرة أن الطقس حار هئية «ذاتية» أو «تعبيرية»، فإن لدينا عبارات مثل «كم هو الطقس حار!»، «أي حر هذا»، «الطقس حار جداً». إلى آخره. فكيف نصف الأثر الدلالي لهذه العبارات، وبصورة أكثر دقة، كيف نميز هذا الأثر من المؤشر البسيط لدرجة حرارة مرتفعة (كتلك التي تسمها كلمة «جداً» في «تبعاً لميزان الحرارة، الطقس حار جداً في ليون»)؟ إننا نستطيع أن نزعم أن هذه العبارات تستخدم في بناء صورة للتلفظ، تنتزعها من المتلكم المشاعرُ أو الأحاسيسُ التي يكابدها: إن تجربته الحالية عن الحرارة هي التي ترغمه على الكلام عن هذه الحرارة. ويمكن أن يكون المقصود على كل حال هو تجربة من الماضي تم إحياؤها في الذكريات، أو في المستقبل (وهي معاشة مقدماً في التخيل)، أو أيضاً، في الخطاب المروي، لشخص ثالث نروي خطابه («لوك قال لي، كم هو الطقس حار في ليون»). ولكن في كل الحالات، فإن الكلام يعطي نفسه بوصفه غير إرادي، يحييه المعيش الذي يمتحنه أكثر مما يعلنه.

إن بعض الكلمات الخاصة، مثل أدوات التعجب، تأخذ مكانها في فئة التعجب.

فالكلمات الفرنسية "!Hélas! , Aïe!, ah!, oh"، والكلمات التي لها الوظيفة نفسها، ولكن التي تختلف مادياً في معظم الأحوال، والتي نجدها في كل اللغات، تستخدم أيضاً في توثيق الكلام: إننا إذ نتلفظ بها، فإننا نعطي لأنفسنا هيئة على عدم القدرة على فعل شيء آخر سوى التلفظ بها (ومن هنا تنشأ فائدتها الخاصة بالنسبة إلى الكذابين). وهذه هي أيضاً الوظيفة نفسها التي تملأها بعض التنغيمات التي يسميها شارل بالي «إيماءات الكلام». وعندما يظهر المرء احتقاراً بوساطة التنغيم، فهو يتظاهر كما لو أنه لم يختر ذلك، وكأنما الأمر يظهر بنفسه ووحده، فينداح من القلب إلى الشفتين. وهكذا هو الحال بالنسبة إلى المستويات الثلاثة الرئيسة للدال: النحو، المعجم، والتصويت. فهي إجراءات تسمح للمتلكم بوصف التعبير بأنه ضروري، وبأنه غير اعتباطي- هذا لا يمنع أن تكون هذه الإجراءات هي نفسها اعتباطية بشكل واسع، وأنها تتغير أيضاً من لغة إلى لغة.

(**ملاحظة**: إن ما سميناه «أدوات التعجب» يتناسب مع مايسميه شارل بالي «أدوات التعجب الصيغية». فهي تسم بذلك موقفاً للمتكلم، وبأنه يميز «أدوات للتعجب إملائية» أو «أصوات محاكية» (انظر boum - بوم، pan - بان، toc - توك)، فهي تعطي نفسها بوصفها ضرباً من الوصف المحاكي، المقنن والمؤسلب، لموضوعاتها).

ليس فقط بعض الأدوات موجهة لتنفيذ التعجب، ولكن هذه تترك آثاراً في جزء كبير من المعجم، أي هنا حيث لا تكون منجزة بالمعنى الدقيق للكلام. وهذا ما يدعمه «ج.س. ميلنير» الذي يوزع الأسماء، والصفات، وظروف الدرجة إلى فئتين كبيرتين يسميهما كلمات «مصنِّفة» و«مصنَّفة». فالأولى تعبر عن انتماء الشيء إلى طبقة، وهو انتماء يستطيع أن يكون مضموناً لتأكيد قابل أن يكون حقيقياً أو خطأ، أو أن يكون مضموناً لعمل تساؤلي. وأما الأخيرة، فيجب عليها، على العكس من ذلك، أن ترتبط بعلاقة مع التعجب: إنها تقدم موضوعها بالرجوع إلى نوع من التعجب الافتراضي، يمكن لها فيه أن تكون الموضوع. ونجد من بين الأسماء أسماء النوعية. فهي تفصح عن تثمين (غبي، عبقري)، وهي لا تصنِّف. وثمة خصوصيات متنوعة تميزها من المصنفين مثل «طبيب».

وهكذا نستطيع أن نقول:

(هذا المجنون جان) cet idiot de Jean

ولكن ليس:

(هذا الطبيب جان) ce médcin de Jean

(لاتستطيع الترجمة العربية للجملتين أن تظهر نوع المشكلة. متر) ومن جهة أخرى، فإن أسماء النوعية وحدها تستطيع أن تحمل ثقل التعجب الذي يظهر الطاقة التعجبية الماثلة في هذه الأسماء ضمناً (ففي جملة «أي غبي!» فإننا نتعجب من غباء شخص ما، وفي جملة

«أي طبيب!»، فإن موضوع التعجب ليس مهنة شخص ما. ولكن كونه يمارس بصورة جيدة أو سيئة هذه المهنة). وإن التوزيع نفسه هو الذي يحصل بين الصفات. فأن نقول عن رواية إنها «غير مكتملة»، فهذا يعني أننا نضعها في تصنيف فرعي خاص للروايات، ولكن أن نقول إنها «مقيتة»، فهذا يعني أننا نعطي تثميناً شخصياً عنها. وهنا أيضاً، فإن إمكانية أو عدم إمكانية التعجب تستطيع أن تؤدي دور الاختبار. فنحن نقول «أي رواية مقيته!»، وليس «أي رواية غير مكتملة!». ولذا، فإن التعبيرات التي تسم درجة نعت خاصة من الخواص إلى شيء ما، فإنها تعطي نفسها للتمييز هي أيضاً. وإن بعض التعبيرات لتكون على الدوام تعبيرات تصنيفية. وهذه هي الحال عندما يكون المقصود هو درجة ضعيفة أو وسطى (كافي، قليل)، وهذه الحال أيضاً بالنسبة إلى واسمات المقارنة (أكثر، أقل، أيضاً): إننا ننسب إلى الشيء المخصوص بكلامنا درجة خاصة من الخصوصية، وذلك بتمييزه من الأشياء الأخرى المتوضعة في مكان آخر من السلم. وأما فيما يخص التعبيرات التي تعني درجة مرتفعة، أو درجة عالية، فإن معظمها، مثل «بشكل مرعب، بإفراط»، غير تصنيفي على الإطلاق: إنها تتطلع ليس إلى درجة قابلة للقياس نستطيع أن نعارضها مع غيرها، «ولكن بالتحديد إلى ما يتجاوز كل قياس»: إنها تموضع الشيء بعيداً عن كل مقارنة ممكنة، بل «خارج السلم». وإنها إذ لا تستخدم لإقامة علاقة لشيء مع أشياء أخرى، فإنها تقترب بنفسها من التعجب، الذي يستطيع هو أيضاً أن يسم نوعاً من الدرجة العليا المطلقة. وإن بعضها الآخر على العكس من ذلك، مثل «جداً»، لتكون تصنيفية تارة، وإنها لتضع الشيء حينئذ في الأعلى من السلم، كما تكون تارة أخرى غير تصنيفية، وإنها لتنسب إلى الشيء كمال الخصوصية. ويمكننا من غير ريب أن نناقش مفهوم التصنيف عند ميلنير، وأن نشك في أن تكون الكلمات قادرة على تمييز الطبقات، أو المجموعات. ولكنه من العصب أكثر أن نعترض بأن للكلمات التي يقال عنها إنها غير تصنيفية علاقة خاصة بالتعبير من خلال التعجب. ويبقى أن نعرف هل تملك الكلمات المصنِّفة في ذاتها هي أيضاً علاقة بالتعبير، ولكن مختلفة.

■ J.-C. Milner présente sa notion de classifiance dans De la syntaxe à l'interprétation, Paris, 1978, chap. 6, § 5.- Sur l'exclamation: A. Banfield, Unspeakable Sentences, Boston, Londres, 1982, chap. 1; A. Culioli, "A propos des énoncés exclamatifs", Langue française, juin 1974; D.E. Elliot, "Toward a grammar of exclamations". foundations of Language, vol. 11, nº2, 1974. -Sur l'interjection en général: J. Trabant, "Gehören die Interjektionen zur Sprache?", dans H. Weydt (ed.), Partikeln und Interaktion, Tübingen, 1983; A. Wierbicka, Cross-Cultural Pragmatics, Berlin, New york, 1991, chap. 8. Exemples d'études d'interjections: L. Carlson, "Well" in Dialogue Games, Amsterdam, Philadel-

phie, 1984; I. Poggi, Le interiezioni, Turin, 1981; C. Sirdar-Iskandar, "Eh bien!", dans O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980. -Sur les onomatopées: J.-C. Anscombre, "Onomatopées, délocutivité et autres blablas", Revue romanc, 20, nº2, 1985.

4- الاشتقاق المستتر. وهو ضرب من الاشتقاق كان القواعديون العرب في القرون الوسطى قد شعروابه، وأظهره إميل بنفينيست. وإن هذا المفهوم لا يزال مستعملاً بشكل واسع حالياً، سواء كان ذلك لمعالجة قضايا تعاقبية أم قضايا آنية. وإنه ليبين في داخل معنى (يختزل إلى م) تعبيرات معينة، تلميحاً لتلفظ يتعلق بتلفظ آخر، ساوء كان فعلياً أم افتراضياً (كان المقصود في الفقرات السابقة وجود تلميحات لكلمة تخص تلفظها بالذات). والقول، بصورة عامة، إن التعبير «ت 2» مشتق من التعبير «ت 1» (مثل قولنا «بييت» من «بيت»)، فإن هذا يعني، من جهة، قبول علاقة بين (ويمكن أن تذهب إلى حد التطابق) الشكل المادي «ش 1» والشكل «ش 2» للـ «ت 2». وهذا يحدد، من جهة أخرى، أن المعنى «م 2» للـ «ت 2» يكون متضمنا انطلاقاً من «ت 1»، وليس العكس. وهكذا، فإنه توجد علاقة بدهية بين الوجه المادي للكلمات «بيت وبييت»، وبالإضافة إلى هذا، فإننا نفهم كلمة «بيت» بصورة عامة بوصفها «بيتاً صغيراً» ولا نفهم كلمة «بيت» بوصفها «بيتاً كبيراً». وفي حالة كلمة «بيت» حيث الاشتقاق ليس مستتراً، فإن المعنى «م 1» لكلمة «بيت» هو الذي يتدخل في المعنى «م 2» للكلمة المشتقة. ونجد، على العكس من هذا، في الاشتقاق المستتر أن «م 2» مبني، ليس انطلاقاً من المعنى، ولكن انطلاق من بعض تلفظات التعبير «ت 1».

يقود نموذجا الاشتقاق، انطلاقاً من الاسم الإنكليزي baby (ت 1)، إلى الفعل الإنكليزي to baby (ت 2)، ولكنهما يعطيانه قيماً مختلفة. فالاشتقاق غير المستتر والمؤسس على معنى الكلمة baby، ينتج فعلاً دالاً «عالج كما يعالج الطفل». وأما الاشتقاق المستتر والمؤسس على بعض تلفظات هذا الاسم، فإنه يعطي للفعل الناتج قيمة أن «نسمي شخصاً ما baby». وسنلاحظ أن الفعل لا يعني بالمعنى الدقيق للكلمة «لفظ الكلمة baby»، ولكنه يعني التلفظ بها من أجل تعيين الشخص الذي نتوجه إليه. وهو بهذا لا يحيل إلى مادية الكلمة فقط، ولكن إلى طريقة خاصة من طرق استخدامها. ولقد يعني هذا إذن أنه يلمح إلى شكل من أشكال التلفظ. ويبقى أن الفعل المشتق «ت 2»، في هذا المثل من أمثلة الاستتار (ويمكن أن نسميه من أمثلة الاستشهاد)، لا يقال عن عمل إلا إذا ظهرت الكلمة الأصل «ت 1» في هذا العمل. ولا يوجد تضييق مماثل في الشكل الأكثر عمومية للاستتار، والذي هو غير استشهادي. فما يشار إليه بالكلمة المشتقة (إن المقصود

في حالة الفعل هو العمل) لا يستلزم بالضرورة إرسال الكلمة الأصل، ولكنه يستلزم فقط نموذجاً من التلفظ ربما تكون هذه الكلمة فيه أداة بين أدوات أخرى. ولنأخذ بالنسبة إلى «ت 2» الفعل «remercier شكر» بمعناه الذي «congédier - سرح»، «licencier - أقال». ونستطيع، لكي نفسر هذا الفعل، أن نشتقه استتاراً من الفعل remercier الذي يعني «عبر عن عرفانه» (والذي سيؤدي دوراً في «ت 1»). وأما remercier (ت 2)، فهو إنشاء نموذج لعمل ينفذه رب العمل مثلاً عند مايعلن إلى عامله، لكي يخبره بتسريحه، «تشكركم شركتنا للعمل الذي قدمتموه لأجلها». إن الشكر المتدخل في هذه الصيغة هو الفعل «ت 1»، والذي معناه («عبر عن امتنانه»)، ونحوه كذلك. ولكن التلفظ به يستخدم لإنجاز عمل التسريح، وإن هذا العمل هو الذي يشكل المعنى المشتق المستتر «ت 2»- من غير أن تكون ثمة ضرورة بالطبع، من أجل الشكر (ت 2)، أن يُستخدم دائماً الفعل (ت 1). فمعنى الكلمة الجديدة «ت 2» يبنى هكذا انطلاقاً من التلفظ حيث تستطيع الكلمة الأصل (ت 1) أن تظهر.

لا ينتج الاشتقاق المستتر أفعالاً فقط. فبعض الصفات لها أصل مستتر أيضاً. فنحن نقول، في برتغالية البرازيل:

"Estou puto da vida com ele"

والترجمة الحرفية هي:

"je suis putain de la vie avec lui" «أنا معه أيتها الحياة الرديئة».

وإننا لنقول هذا لكي نشير إلى أننا متخاصمون مع شخص ما (فلنلاحظ في هذا المثل - حيث من المفترض أن يكون المتكلم ذكراً- أن كلمة puto هي كلمة مذكرة). وكذلك، فإن davida عبارة تأكيدية، وهي تتماثل مع الكلمة الفرنسية de la vie في عبارة "jamais de la vie" (أبداً، أو مطلقاً) التي تعزز المعنى النعتي، «متخاصم، متزاعل»، والذي تأخذه كلمة puto. ويبقى أن نفسر هذا المعنى. فنحن نستطيع أن نفترض أنه يأتي من الاستعمال التعجبي، والشتائمي، لكلمة "!puta"، والتي تؤدي إذن دور «ت 1». وأما الصفة puto (ت 2) للتعبير المدروس، فقد تعني «الذي يكون، مع شخص، نموذج العلاقات بينهما يفضي إلى مثل هذه الشتائم». وإن الصفة إذ تشير إلى نموذج معين من العلاقات الاجتماعية، فستكون مشتقة من التعبير التعجبي (كان الفعل في المثل السابق يأخذ معناه من التلفظ بفعل آخر). وثمة مثل نأخذه عن «ب. دو كورنيلييه». إن اللفظ التعجبي «!Diable - ياللشيطان»، والذي يسم المتكلم بوساطة حيرته، في اللحظة التي يتكلم فيها، أمام حدث «يتجاوزه»، ليبدو أنه «ت 1» الذي استخلص منه ظرف النوعية "E 2" «diablement - بشدة» (ت 2)، الذي يعبر عن الدرجة العليا التي تعادل تقريباً «extrêmement - إلى أبعد

حد». فنحن إذ نقول عن كتاب إنه «diablement intéressant - مهم بشدة» (الترجمة الحرفية «مهم بشكل شيطاني»)، فإننا نعني على نحو من الأنحاء أن فائدة الكتاب تبلغ مستوى تستحق معه «اقتلاع» التعجب "~Diable". وهكذا، فإن التلفظ المحتمل لهذا التعجب قد يخدم في تأكيد الدرجة القصوى. ولكي نصف الكتاب، فإننا نحيل إلى خطاب تعجبي يمكنه أن يكون موضوعاً له. فنظرية «المحاجة في اللغة» تستعمل هي أيضاً مفهوم «الاستتار». وإن المعنى الأول للكلمة يتطابق، بالنسبة إليها، مع مجموع الإمكانات الحجاجية المرتبطة باستعماله. ولكن لماذا، مادام هذا هكذا، تمتلك شعوراً عفوياً تقريباً بوصف الأشياء، وبقول ماتكون؟ إن هذا الوهم الوصفي الذي ينكّر خطاباتنا الحجاجية بخواص العالم، سيعد شكلاً من أشكال الميل التستري لصناعة الأشياء مع التلفظ.

■ حول الاستتار في القواعد العربية، انظر:

Sur la délocutivité dans la grammaire arabe: P. Larcher, "Vous avez dit délocutif?", Langages, déc. 1985, nº80. En linguistique moderne, le texte de base est un article de 1955 de E. Benveniste, repris dans Problèmes de linguistique générale, vol. 1, Paris, 1966, chap. 23. Voir aussi: J. -C. Anscombre, "De l'énonciation au lexique: mention, citativité et délocutivité", Langages, déc. 1985, nº80; J. -C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, chap. 7, p. 173 s. ; B. de Cornulier, "La dérivation délocutive", Revue de linguistique romane, janvierjuin 1976.

لقد أعلن القاموس الموسوعي في عام 1972 أن «التلفظ لم يكن قط في الاهتمام عند اللسانيين». ولكن الوضع قد تغير. وقد كان ذلك خصوصاً بسبب الضجة التي أثارها، من جهة، العدد 17 مارس 1970 من مجلة Langages (التي يشرف عليها تودوروف)، وتلك التي أثارتها، من جهة أخرى، المقاطع 5، «الإنسان في اللغة» في المجلدين (1966 و 1974) في كتاب إميل بنفينيست «قضايا اللسانيات العامة». وهناك كتب تعد مدخلاً في بابها، انظر:

J. Cervoni, L'Enonciation, Paris, 1987; D. Maingueneau, Approche de l'énonciation en linguistique française, Paris, 1981. - Ouvrages systématiques: A. Culioli, Pour une linguistique de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; et, dans le mêm seprit, L. Danon-Boileau (ed.), Opérations énonciatives et interprétaion de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1985; B.N. et R. Grunig, La Fuite du sens: la construction du sens dans l'interlocution, Paris, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Enonciation, De la subjectivité dans le langage, Paris, 1980. H.Nølke, Le Regard du locuteur.Pour une linguistique des traces énonciatives, Paris, 1993.

وحول مفهوم التلفظ في التحليل النفسي، انظر:

T. Todorov:" Freud sur l'énonciation", Langages, 17, mars 1970, P. 34-41.

لقد درس «ف. ريكاناتي» النتائج الفلسفية التي أفضى إليها مدخل التلفظ في المعنى، انظر:

F. Récanati: "La Transparance et l'énonciation", Paris, 1979.

لاتوجد ترجمة بسيطة لكلمة énonciation في الإنكليزية. وإن الأبحاث الأمريكية حول هذا الموضوع متناثرة على دراسات تصب في هذا الوجه الخاص أو ذاك من وجوه الظاهرة (الصوغ، الإشاريات، أفعال اللسان، التعبيرات التطورية). وإنها لا تميز من جهة أخرى، نسقياً، بين الإلماحات بالتلفظ في داخل المعنى، والذي هو موضوع هذا الفصل، وبين آثار سيرورة التلفظ في اللغة وفي الخطاب، بل في التعبير عن أشكال الفكر الذاتية (بافتراض أن بعضها ليس كذلك).

التعبير المسرحي

ÉNONCIATION THÉÂTRALE

عندما نتكلم عن العمل الدرامي، فإننا نشير، تبعاً للسياقات، إما إلى واقع مسرحي، وإما إلى موضوع أدبي. ويبدو أن نموذجي وجود العمل لايقبلان الاختزال الواحد إلى الآخر، وإن كان الداعم للعمل الأدبي، أي للنص، هو واحداً من عناصر ا لعمل المسرحي في الوقت نفسه. ويمثل قبول هذه الازدواجية حالة نادرة: لقد نشأت عن هذا خصومة بين النص المركزي والمسرح المركزي الذي لم يتوقف عن تشويه تحليل العمل الدارمي.

لقد لوحظ الانكسار من قبل في حلقة براغ، ولا سيما عند رواد الدراسات المسرحية في القرن العشرين، مثل أوتاكار زيش، وجيري فلتريسكي. فبينما زيش كان يرى أن العمل الدرامي لا يوجد «حقيقة إلا انطلاقاً من انجازه المسرحي»، وأن النص الدرامي ليس سوى بديل «ناقص وغير كامل» (انظر بروشازكا 1984)، فإن فيلتريسكي يؤكد أن النص «يحدد مسبقاً» الإنجاز المسرحي، ويشكل عملاً أدبياً مستقلاً يوجد كلياً في غياب كل تجسيد مسرحي: «{...} إن كل المسرحيات، وليس فقط المسرح في مقعد، هي مسرحيات يجليها الجمهور بالطريقة نفسها التي يجلي فيها القصائد والروايات. فالقارئ لا يوجد أمامه لا الممثلين، ولا المسرح، ولكن يوجد اللسان فقط {...}» فيلتريسكي 1997، ص 8-9).
وإن المناقشة لمستمرة إلى أيامنا هذه، وإن كان أي من الحزبين المتصارعين لم يضف فعلاً حججاً جديدة إلى تلك التي كان زيش قد قدمها أو فيلتريسكي. ولقد اقتصرنا فقط على تغيير الألفاظ، بما يرضي الخطابات النظرية المتصدرة: سيكون النص، تبعاً للنصوص المركزية، هو اللغة، والثابت، وشكل التعبير، بينماسيكون الإنجاز المسرحي هو الكلام، والمتغير، وجوهر التبعير أو الآنيات أيضاً. ولن تتوقف المسرحيات المركزية إزاءها عن إعادة تأكيد أولوية الإنجاز المسرحي: إنها إذ تختزل النص الدرامي إما إلى شبكة معيارية أو إلى مخطوطة مسرحية، وإما إلى عنصر من عناصر الإنجاز المسرحي، فإنها ستذهب إلى

حد دعم أن «الحوار بما هو نص يعد كلاماً ميتاً، وغير دال» إيبير سفيلد 1977).

إذا حاولنا أن نحكم على نتائج الخصومة، فيمكننا أن نقف على عدة نقاط. فالمسرحيات المركزية تمتلك الحق عندما تركز على الغائية المسرحية للنص الدرامي، وهي غائية تسوس المقام التواصلي للنص وتتسجل في بنيته نفسها. ولكن على الرغم من ذلك فإن النص الدرامي يستطيع أيضاً أن يتشكل في عمل أدبي تام الحق: تتجه النصوص الدرامية المنشورة إلى القراء بمقدار ماتتجه إلى الممثلين وربما أكثر أو إلى المخرجين. فالقارئ الذي يقرأ قطعة مسرحية ليس مضطراً أن يتخيل واقعاً مسرحياً يتناسب معها: إنه يستطيع أن يؤول المؤشرات التي يكتبها مؤلف المسرحية بوصفها معالم غير مباشرة تسمح له بتخيل عالم القصة الواقعي للقطعة.

إن ماتطرحه المناقشة في الواقع بين النصوص المركزية والمسرحيات المركزية بوصفه تعارضاً فيما يخص مقام العمل الدرامي سيربح من غير شك في أن يكون مرئياً إما بوصفه تمييزاً بين حالتين لعمل واحد، وإما بوصفه تمييزاً بين عملين - العمل المسرحي والعمل الأدبي- يتقاسمان عنصراً مشتركاً هو النص الدرامي.

وإن لهذا الأمر نتائج عديدة فيما يتعلق بتحليل العلم الدرامي.

إنه ليبدو بادئ ذي بدء، وذلك كما لم تتوقف أن تلمح إليه المسرحيات المركزية، أن تحليل العمل المسرحي (أو الحالة المسحرية للعمل الدرامي) لا يختزل إلى تحليل العمل الأدبي، ليس فقط لأن الواقع الكلامي ليس سوى واحد من مكونات الواقع المسرحي، ولكن أيضاً لأن الواقع الكلامي للعمل الأدبي ليس هو الواقع الكلامي للعمل المسرحي. وإن هذا ليكون لأن هذا الأخير مجسد صوتياً ويحمله جسد الممثل (وبقول آخر، فإنه عندما يصل إلى المشاهد، فإنه يكون قد أصبح تأويلاً - بمعنيي المصطلح- للنص، بينما يؤول قارئ النص الدرامي نصاً لما يزل غير مؤول بعد).

ومع ذلك، فإن العمل الدرامي مادام يستطيع أن يصل إلى مقام العمل الأدبي، فإنه يستطيع أيضاً أن يصبح مفحوصاً بوصفه هكذا. ولقد يعني هذا أن مجموع نماذج التحليل الأدبي التي يتأهل بها العمل الأدبي تبلغه. وإن مثل هذه المقاربات النقدية، سواء الأسلوبية، أم الموضوعاتية، أم أخرى، لمنتشرة بشكل واسع. وإنها لتحيِّد، كما هو معلوم، عناصر النص التي ترتبط بغائيته المسرحية، وإنها لتعد بهذا جزئية منحازة. وبما إن قارئ النص الدرامي يتصرف بالطريقة نفسها، فإن الإجراء يكون مبرراً. ومع ذلك، فإنه يبقى جزئياً: يجب إذن أن تتممه دراسة الظواهر النصية المرتبطة تحديداً بغائية الواقع المشهدي، أي التي تتطلع إلى إثارة تأثير مسرحي محض.

وأخيراً، فإن التحليل إذ ينفذ بدقة، وينطلق من النص أو من التمثيل، فهو يستطيع أن

لا يعترف ببنية النظام الإيمائي، والذي هو مشترك مع واقعي العمل. ويمكن لهذه النبية إذن أن تحلل لذاتها، سواء كان ذلك عن طريق الموضوعاتية (كما هي عند بروب) أو عن طريق علم الدراما. ويجب أن نموضع على هذا المستوى المواجهة الأرسطية للدراما والملحمة. فهاتان تشتركان معاً في تقديم «شخصيات في حالة الفعل» (إيمائية بالمعنى الواسع) وإنهما لتتميزان من بعضهما بطريقة التقديم: بينما يكون للقصة راو يحكي ماتفعله الشخصيات في حالة الفعل، فإن الفوارق في الدراما «أنا - الشخصيات» تتحرك وحدها. (نستطيع أن نقارن، من خلال المنظور نفسه، الدراما مع الفلم). فعندما كان أرسطو يقول إن البنية الكلامية أكثر أهمية من مجموعة العوامل المسرحية، لأن البنية تستطيع أن تستغني عن العوامل، فإن هذا الحكم ربما لا يكون إذن فقط تعبيراً لنص مركزي: إنه يرى البنية الإيمائية، ويرى إمكان بلوغها كذلك من خلال النص ومن خلال الإخراج

■ O. Zich, Estetika dramatického umeni (1931), Wurzbourg, 1977; J. Veltrusky, Drama as Literature (1942), Lisse, 1977; A. Helbo, Sémiologie de la représentation, Bruxelles, Paris, 1975; T. Kowzan, Littérature et spectacle, Paris, La Haye, 1975; J. Veltrusky, "The Prague school theory of theater", Poetics Today, vol. 2:3, 1981, p. 225-235; M. Prochazka, "On the nature of the dramatic text", in H. Schmid et A. Van Kesteren (eds.), Semiotics of Drama and Theatre. New Perspectives in the Theory of Drama and Theatre, Amsterdam, Philadelphic, 1984, p. 102-126.

إن دراسة المسرح بوصفه شكلاً فنياً لتستدعي عدداً من النظم وذلك بسبب طبيعته المعقدة. وإننا لنستطيع أن نقف على ثلاثة: هناك المقاربة الأنتروبولوجية، وهناك التحيلي السيميائي، وهناك الدراسة التي تقوم في إطار تحليل المحادثة.

لقد سعت الدراسات الأنتروبولوجية خلال زمن طويل أن تلامس المسرح عن طريق مقاربة تجريبية تفضل أطروحة الأصل الطقسي، وإن هذا ليكون من غير شك تحت تأثير الفرضية الأرسطية التي تتعلق بالأصل الطقسي للتراجيديا وللكوميديا الإغرقيتين. ولقد أدت مدرسة كامبرج الأنتروبولوجية في بداية القرن دوراً حاسماً بهذا الخصوص- لا سيما من خلال:

The Four Stages of Greek Religion (1912) de Gilbert Murray.
The Origin of Attic Comedy, (1914) de Francis Corfield.

إن هذين المؤلفين، لما كانا متأثرين بشكل واسع بالنموذج التطوري لفرانز، فقد تمنيا أن يكون بمقدورهما إظهار الطقس الموحد الأصلي، le Sacer Ludus. ومن هنا، فقد ولدت الأشكال المسرحية عن طريق اختلافات ونمت تدريجياً. ولقد سقطت الأطروحة

سقوطاً مريعاً على الرغم من سمتها الجذابة: بسبب غياب المصادر المقنعة، فإنها لم تستطع قط أن تكون مؤكدة (أو ملغاة) بالنسبة إلى المسرح الإغريقي. وإنها إذ كانت قد بدت أهلاً لتفسير أصل الأسرار والمعجزات القرسطوية، فإن تكوين أشكال مسرحية كثيرة أخرى لا يبدو مطلقاً أنه يستطيع أن يرتد إلى طقس سابق. وإننا لنميل في أيامنا هذه إلى أن نرى في الطقس شكلاً من أشكال عديدة للتمثيل المنظم، وواحداً من أعضاء العوائل الكبرى «للأجناس الأدائية» (مثل الألعاب، والمنافسات الرياضية، والرقص، والموسيقى، إلى آخره)، والتي يعد المسرح جزءاً منها هو أيضاً. وهكذا، فإننا نحاول أن نظهر السمات التي يتقاسمها المسرح مع نشاطات «الأداء» الأخرى، مثل وجود إطار تداولي ومكاني مزود بضوابط خاصة، وبفضله يقوم حقل من النشاط المغلق، والمختلف بوضوح عن نشاطات كل الأيام. وأما مايخص خصوصية المسرح، فإننا نستطيع أن نجدها في عقد التصنع المقام ضمناً بين الممثلين والمشاهدين، وهو عقد لا يقطع النشاط المسرحي فقط عن الأنشطة «الجادة» ولكنه يؤسس علاقة تمثيلية بين الاثنين.

■ J. Huizinga, Homo ludens. Essai sur la fonction sociale du jeu (1938), Paris, 1951; Erwing Goffman, Frame Analysis, Harmondsworth, 1975; Victor Turner, From Ritual to Theater, New York, 1982; Victor Turner, The Anthropology of Performance, New York 1986; R. Schechner, Performance Theory, New York, Londres, 1988.

تدرس السيميائيات المسرح بوصفه متعدد الأنساق، أو بوصفه نسقاً مركباً يلد من تفاعل عدد من أنساق الإشارات: الكلامية، والصوتية (الضوضاء). والمرئية (الإيماء، والحركات، وتغيير المكان، والأشياء، والزينة، والإضاءة، إلى آخره) (بوغاتيريف 1938). وإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو سؤال التنظيم الخاص بمختلف الأنساق: إننا ندرس اللباس، والزينة، والضوضاء، والإضائة ليس بوصفها ظواهر مسرحية، ولكن بوصفها شرعاً خاصة تتفاعل تصرفاً مع الإشارات اللسانية. ومنذ اللحظة التي نأخذ فيها المصطلح «شرعة» بالمعنى القوي، فإننا نقاد لكي نبحث عن التقسيم إلى وحدات دنيا مثلما نبحث عن ضوابط توليفاتها. وإن هذه المحاولة التي يقودها كما هو جلي نموذج اللسان الكلامي خفية، تصادف عقبات رهيبة. وهكذا البحث عن وحدات دنيا للشرعة الحركية، ألم يصل قط: توجد، بالتأكيد أشكال مسرحية، مثل المسرح الكلاسيكي الصيني (بريزاك 1939) أو النو (الدراما الغنائية اليابانية) حيث تجيب الحركة على شرعة تشرك الحركات المنفصلة بوصفها وحدات قريبة من المعاني التواضعية، ولكن التحليل السيميائي في حالتها يعد إسهاباً بالنسبة إلى المعرفة الواعية للفنانين والمشاهدين. ومنذ اللحظة التي نغادر فيها الأشكال ذات الشرع

الواضحة، فإننا لا نعود ننجح في استخلاص وحدات دنيا ملائمة في داخل التواضعات المسرحية.

وبشكل متناقض، ما عدا الاستثناء (ومنه زيش 1931)، فإن السيميائيات والدراسات المسرحية عموماً لم تهتم قط بالتفاعل بين الكلام والموسيقى (بينما هذه فإنها لا تنفصل عن معظم الأشكال المسرحية - بما في ذلك، وحتى القرن السابع عشر على الأقل، المسرح الغربي). وما دام هذا هكذا، فإن ميدان الموسيقى يبدو، بشكل مسبق، أكثر ملاءمة لتقسيم ذي نموذج سيميائي من الحركات أو عناصر الزينة. ويتطلب مثل هذا التحليل، وهذا صحيح، أن تأخذ الدراسات المسرحية الأوبرا في الحسبان: إنها تستلزم إذن تعاوناً وثيقاً بين علماء الموسيقى والمنظرين للمسرح (انظر زيش 1931 وجيرانيك 1984).

لقد ثابرت الدروس السيميائية أيضاً على إظهار عدم اختزال النص المسرحي إلى نص سردي. فالنص، عوضاً عن أن يروي حكاية، فإنه يتكون بوصفه «تقدماً درامياً لأفعال اللسان في التفاعل»: بينما يكون المحور الزمني للسرد هو الماضي، فإن المحور الزمني للمسرح هو حاضر التفاعل الكلامي والعواملي. ومن هنا يأتي اللسان الدرامي مشبعاً بالعناصر الإشارية التي تعد معالم لسمتها الأدائية. وإننا لنستنتج من هذا عدم ملاءمة التحليل السردي، المستدعى لكي يعوض عنه تقطيع حول وحدات إشارية تحيل إلى عوامل (سيريبرى وآل. 1981، ص 167 و188). ومع ذلك، فليس المقصود هنا أيضاً خصوصية النص المسرحي بمقدار الحوار الذي هو المقصود بوصفه حواراً: نحن نجدها أيضاً في جنس الحوار الأدبي- وإن كانت مرصعة في السرد - وفي حوارات القصص المتنافرة أو المتجانسة الخواص. ويتمثل الأمر الذي هو موضوع شك في «صوغ التعبير»، وليس في الواقع المسرحي، حتى لو كان الإنجاز المسرحي لنص من النصوص يفترض هذه الصياغة للتعبير (أو يكون الأمر حينئذ انتقالاً صيغياً).

وتسمح أعمال نيلسون غودمان بالتركيز على الفارق المكوِّن بين العمل الأدبي (وإن كان درامياً) والعمل المسرحي. وهو أمر كانت التحليلات السيميائية قد أهملته غالباً حتى الآن. فالمؤلَّفان لا يملكان المقام التكويني نفسه. ذلك لأن العمل الأدبي هو بديل إملائي: إن هوية العمل، وليكن مثلاً Bérénice، تكمن في الهوية النحوية للنص الذي يكوِّنها، والذي تحتذيه كل الأمثلة. وأما العمل المسرحي فهو، على العكس من ذلك، يعد بما إنه عمل مسرحي عملاً ذاتي الإملاء: إن هوية تعدد النسق المسرحي التي تحمل العنوان Bérénice ليست ذات نظام نحوي، والسبب لأنه لا يمكن أن يوجد تطابق دقيق في الهوية بين مختلف التمثيلات للإخراج المتعلق بـ Bérénice نفسه. فمعيار تطابق الهوية هنا يضمنه ببساطة أن كل العروض تعد مقلدة تاريخياً لأصل مشترك، يمكن أن يكون المخرج أو

الفرقة. وينتج عن هذا ليس فقط أن كل إخراج جديد هو عمل مسرحي جديد بوصفه عملاً مسرحياً، ولكن أيضاً فإن كل البحث عن نسق سيميائي بالمعنى الدقيق للمصطلح هو بحث مقدر أن يفشل: إن المكونات الحركية، والصوتية، إلى آخره، إذ هي لا تشكل ترسيمات رمزية متقطعة ومؤسسة على وحدات دنيا قابلة للعد، فإن العمل المسرحي هو جمع (ومثل العروض المتنوعة أمثلة، وهي تكون في ذلك مثل سلسلة النقوش الناتجة عن القالب، فهي أمثلة للعمل المنقوش) لا يعرف أن يكون مفككاً إلى نسق سيميائي.

■ Petr Bogatyrev, "Les signes du théâre", (1938), Poétique, 8, 1971, p. 517-530; K Brusak, "Sings in the Chinese theater" (1939), in L. Matejka et I.R. Titunic (eds.), Semiotics of Art: Prague School Contributions, Cambridge (Mass.), 1976; N. Goodman, Langages de l'art (1968), Paris, 1991; A. Veinstein, La Mise en scène théâtrale et sa condition esthétique, Paris, 1955; T. Kowzan, "Le signe au théâtre. Introduction à la sémiologie de l'art du spectacle", Diogène, 61, p. 59-90; P. Pavis, Problèmes de sémiologie théâtrale, Montréal 1976; A Ubersfeld, Lire le théâtre, Paris, 1977; R. Monod, Les Textes de théâtre, Paris, 1985; U. Eco, "Semiotics of theatrical performance", The Drama Review, 1977, p. 107-117; K. Elam, The Semiotics of Theatre and Drama, Londres, New York, 1980; A. Ubersfeld, L'Ecole du spectateur, Paris, 1981; P. Pavis, Voix et images de la Scène. Essais de sémiologie théâtrale, Lille, 1982; A. Helbo, Les Mots et les gestes. Essai sur le théâtre, Lille. 1983; M. Corvin, "Théâtre/roman, les deux scènes de l'écriture", Entretiens de Saint-Etienne, Paris, 1984; C. Segre, Teatro e romanzo. Dur tipi di comunicazione letteraria, Turin, 1984; J. Jiranek,"Zur semiotik der Operndramaturgie", (1984), in V.Karbusicky (ed.), Sinn und Bedeutung in der Musik, Darmatadt, 1990, p. 207-214; A Helbo, J.D. Johansen, P.Pavis et A. Ubersfeld, Théâtre. Modes d'approche, Paris, 1987.

وإذا كانت الدراسات السيميائية تمتلك الحق في التركيز على عدم اختزال المسرح إلى الأدب، فإن اللسان على الأقل يحتل مكاناً ملائماً في المسرح (أنغاردن 1957). وإذا كان اللسان، وقد ذكرنا بهذا في مكان آخر، المسرحي هو اللسان الذي يمثل «تقدماً دراميا لأفعال اللسان في التفاعل»، فإن الحوار المسرحي يبدو مستدعياً وصفاً بمساعدة الأدوات التي أعدتها نظرية أفعال اللسان وتحليل المحادثة. وبكل تأكيد، فإنه ليس لكلام الممثلين وظيفة تحقيق قولي ولا وظيفة أثر غير مباشرللكلام في إطار العلاقة التي يقيمها مع المشاهدين، ولكن منذ اللحظة التي نضع أنفسنا فيها في داخل الإطار الخيالي فإنه لا يبقى على حاله: إن أفعال اللسان المعروضة، وهذا يعني إذن أفعال لسان الشخصيات، هي أفعال جدية تربطها كما تربطنا أفعالنا في الحياة الواقعية. وإذا كان التحليل المسرحي يستطيع إذن أن يستحوذ على فائدة من التحليلات التداولية اللسانية، فيجب أن لا ننسى

(انظر لا رتوماس 1972) أن النص المسرحي ليس إنتاجاً لحوار طبيعي: إنه التمثيل الفني لمثل هذا الحوار، وهذا يعني أنه ليس فقط لا ينفصل عن الأسلبة (التي تحيل إلى مواضعات أدبية، وهي جد متعددة نظراً لنماذج المسرح)، ولكنه أيضاً مقود خفية ببواعث من التأثير الدرامي التي تحيل إلى قضايا نموذجية للتواصل المسرحي وليس إلى قضايا تتعلق بالتواصل اليومي. وهكذا، فإن حوادث اللسان (انقطاعات، تشوهات، إلى آخره)، التي تقع عرضاً في المحادثة العادية، هي حوادث وظيفية عموماً في الحوار الدرامي، وهي مختارة وممموضعة بفضل تأثيرها الدرامي أو بفضل تضمينها الدلالي. وليس الأمر هنا على كل حال سوى وجه خاص مما سميناه التعبير المسرحي (إيبرسفيلد) المزدوج: إن الخطاب المسرحي، بالفعل ، هو دائماً خطاب الشخصية الموجه نحو شخصية أخرى، وخطاب المؤلف (عمل) الموجه إلى المشاهد في الوقت نفسه. وليس لنموذجي الخطاب المقام المنطقي نفسه. ومع ذلك، فليس هذا التعبير المزدوج خاصاً بالمسرح: إننا نجده أيضاً في القصة المتجانسة الخواص والتي ترسل إلى مرسل إليه خيالي. وهذا يعني أنه يحيل إلى طريقة في التعبير خاصة (الطريقة الإيمائية) وليس إلى سمة تكون خاصة بالمسرح وبوصفها تجسيداً مسرحياً.

■ R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre", (1957), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; J. Searle, Les Actes de langage, Paris, 1972; O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; P. Larthomas, Le Langage dramatique, Paris, 1972; F. Récanati, Les Enoncés performatifs, Paris 1981.

إن دراسة النص المسرحي المصمم بوصفه نصاً تكمن غائيته في التقديم، لتعد جزءاً من دراسات علم الدراما بالمعنى الواسع للكلمة: إنها تقترح أن نحلل كيف يكون النص موجهاً عن طريق هذه الغائية التي تتمثل في التأثير على الجمهور من خلال التجسيد المسرحي.

يتألف النص الدرامي من جزئين جد مختلفين للمقام: من الحوار، ومن توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية.

وإن التحليل المسرحي للحوار لايدرسه لا من خلال منظور النقد الأدبي، ولا من وجهة نظر تحليل المحادثة المؤسس على المحادثة الجادة، ولكنه يدرسه بوصفه وسيطاً درامياً. وتطرح على هذا المستوى مثلاً قضيه مقام النظم المسرحي وذلك بالتعارض مع النظم الغنائي: في مسرحية تتألف من أبيات، فإن الخطاب المنظوم لا يعد جزءاً من المستوى الإيمائي (إلا عند إنشاد قصيدة أو غناء أغنية، فإنه من المتفرض أن تعبر شخصيات التخيل المسرحي عن نفسها نثراً)، ولكن من مستوى التواصل بين المؤلف

والجمهور: ثمة مثل آخر للتعبير المضاعف وهو أن المشاهد يقبل من غير أن يعبس، وإنه ليحظى بلذة إضافية من التفاعل بين المستويين. ولكن حالة النظم ليست سوى مثل بين أمثلة أخرى لوظيفة النص الدرامي المضاعفة. وهكذا، فإن التراكم في النص لمعلومات ذات نظام مكاني ليعد خصوصية من خصوصيات المسرحيات التي يعود تاريخها للعصور أو للعهود الثقافية حيث زينة المسرح تكون إما غير دقيقة، وإما ابتدائية (المسرح الإليزيباتي، والمسرح الكلاسيكي الفرنسي، ومسرح نو): تكتسب هذه النصوص حشواً لم يكن لها في الأصل، وذلك إذ تقدم في أيامنا هذه، أي (باستثناء مسرح نو) في أطر تزيينية أكثر وضوحاً وأكثر واقعية بكثير.

ولقد بين لارتوماس (1972) أن الحوار المسرحي لا يزال رهن توتر آخر: توتر نص موجه لكي يكون، ليس مقولاً فقط، ولكن لكي يكون متصرفاً في الموقف: إنه يشكل دائماً تسوية بين هذين الموقفين للتواصل. فلدينا سلم الإمكانات الذي يذهب من التراجيديا الكلاسيكية من جهة إلى قطب الحوار الباختيني من جهة أخرى. ولكن حتى الحوار عند راسين فإنه يحتفظ بسمات من وظيفته التواصلية والتي هي سمات الخطاب وليست سمات الحكاية (بنفينيست): ندرة الماضي البعيد (ما عدا في سرديات الأحداث)، انقطاعات، إلى آخره. وحتى الحوار الباختيني، في القطب الآخر، والذي يقلد محادثة تعاني قصوراً حرارياً، فإنه جد مختلف أسلوبياً عن الكلام الحي.

إن التوجيهات التي يكتبها مؤلف المسرحية، على عكس الحوار، هي لا تنتمي إلا إلى النص المكتوب: إنها، إذ يضطلع بها مؤلف السمرحية مباشرة، تعمل بادئ ذي بدء بوصفها وصفاً لسانياً مدعواً للانتقال مسرحياً. وتعد وظائفها متعددة وتذهب من تطابق الشخصيات والأمكنة إلى الوصف والضجة، مروراً بالإشارات الحركية أو النغمية. وتتغير أهميتها بقوة من جهة أخرى تبعاً للعصور: إنها غير موجودة تقريباً في التراجيديا الكلاسيكية (من غير شك بفضل ضوابط كان خوجلاس قد وضعها). وهي متطورة قليلاً في المسرح الإليزابيتي. كما إنها مجتاحة أحياناً في مسرح القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويجب أن نضيف بأن كل التوجيهات التي يضعها مؤلف المسرحية لا تقدم على خشبة المسرح الحديث. فكثيرون هم الذين لا يبالون فيما يتعلق بمراجعها التي يمكنها أن تمثل الواقع المسرحي والعالم المعروض: تمثل هذه الحالة تطابقات الشخصيات وإشارات عديدة للأمكنة والضجة والتي يمكنها أن تكون مقروءة بوصفها محيلة إما إلى الزينة والضجيج المصطنع في المسرح، وإما إلى الأمكنة والضجة في العالم المعروض. وكثرة من مسرحيات القرن التاسع عشر والقرن العشرين من جهة أخرى، تقدم توجيهات مستقلة يكتبها كاتب المسرحية (إيساشاروف) تتوجه بوضوح إلى القارئ وتؤدي الوظيفة التي يؤديها السرد الواصف في القصة.

■ J. Scherer, La Dramaturgie classique en France, Paris, 1950; P. Larthomas, Le Langage dramatique, Paris, 1972; R. Monod, Les Textes de théâtre, Paris, 1977; C. Kerbrat-Orecchioni, "Le dialogue théâtral", in Mélanges offerts à P.Larthomas, Paris, 1985; J. -C. Milner et F. Regnault, Dire le vers, Paris, 1987.

إن تحليل العمل الدرامي بوصفه عملاً إيمائياً ليعد جزءاً من الشعرية. فالعمل هنا يُرى في جوهره من خلال وجهين. الوجه الأول هو وجه التحليل العاملي، أي دراسة الصراع الدرامي. ولقد ميز سوريو في عمل رائد هو:

Les Deux Cent Mille Situations dramatiques (1950)

شخصيات الوظائف الدرامية، أي: «القوة الموضوعاتية الموجَّهة، وممثل الخير المرجو، والقيمة الموجِّهة، والحائز الافتراضي على هذا الخير (ذلك الذي يكون عمل القوة الموضوعاتية موجهاً من أجله)، والمعارض، والحكم، وموزع الخيرات، والهجوم الجديد، ومضاعفة إحدى القوى السابقة». ولقد حاولت آن إيبرسفيلد (1977) أن تطبق نموذج غريماس (والذي هو نفسه ناتج لتوليف تحليل بروب ولتحليل سوريو)، وذلك بإقامة تمييز بين مسند إليه، ومسند، ومرسل، ومستقبل، ومعارض، ومساعد. وأما توماس بافل، فقد اقترح تحليل العقدة المسرحية بوصفها مجموعة من الحركات العاملية: لكل شخصية ميدانها الخاص الذي يتكون نحواً من مجموع الحركات التي تنتمي إليها، ودلالة من مجموع أقوال العمل التي تعد ملائمة لها في ميدانها النحوي.

ومهما كان شكل نموذج الوصف العاملي، فإنه لا يتأقلم بالطريقة نفسها مع تحليل كل البنى الدرامية: إن كثيراً من الأعمال الحديثة، بل إن بعض الأشكال غير الأوربية للمسرح أيضاً، مثل النو، ليس لها عملياً بنية صراعية. وكذلك، فإن تحليل التحويلات العاملية لم يعد يحمل إضاءات حول البناء الجمالي للعمل.

وأما الوجه الثاني، فهو وجه الخطاب الدرامي، والذي يسمى تحليله، بالقياس مع علم السرد، علم الدراما. وإن المقصود هو دراسة الطريقة التمثيلية للعمل الدرامي، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين العالم المشار إليه والعالم الدرامي (منجز مسرحياً أو مقدم نصياً). ولن تمضي أقلمة الأداة السردية مع الخطاب الدرامي من غير مشكلة: بما إن الخطاب الدرامي ليس سرداً، فإن عدداً من المتصورات يخلو من الملاءمة، وذلك مثل فئة الصوت. ويجب على الإطار العام إذن أن يكون قد أعيد ترتيبه: إن العلاقات، في العمل الدرامي، بين مستوى الخطاب ومستوى العالم المشار إليه لا يضبطها حكم (سردي) مستقل، ولكن يضبطها المؤلف مباشرة، بفضل تقيطع المشاهد، وبفضل العلاقات الزمانية والمكانية التي يبنيها، إلى آخره.

إننا نتابع هنا غارسيا باريانتوس (1991) الذي استلهم جزءاً كبيراً من السرديات لجينيت. فهو يقترح ما يمثل إلى هذا اليوم التحليل الأكثر تقدماً للبنية الدرامية. فالزمن الدرامي يمثل علاقة الزمن المسرحي والزمن المشار إليه (زمن الحكاية الخرافية). وإن الفئة السردية التي تتأقلم بسهولة أكثر من دراسة الزمن الدرامي هي فئة المدة الزمنية. وهكذا، فإننا نستطيع أن ندرس مثلاً عدم التزامن- أي الانزياح بين الزمن المسرحي وزمن خواص القصة الواقعية- الذي يحدد في جزء كبير إيقاع المسرحية. ويوجد عموماً في المسرح الأوربي تزامن داخل المشهد بين الزمن المعروض وزمن المسرح: إذا مُثلت ليله كاملة في مسرحية هاملت في مشهد وحيد يدوم (تقريباً) إثنتاعشرة دقيقة، فإن المقصود يكون هنا هو حالة استثنائية. وليس الأمر كذلك في أشكال مسرحيةأخرى: نجد في مسرح النو مثلاً، أن عدم التزامنات الداخلية لمشهد ما تعد جد منتشرة. وإن المرور من مشهد إلى آخر في داخل الفصل ليستطيع أن يحافظ على التزامن. وهذه هي حالة المسرح الفرنسي الكلاسيكي مثلاً - وسنتكلم حينئذ عن استراحة. ويمكن لهذا المرور أن يكسرها أيضاً. وهذه هي الحالة في المسرح الإليزابيتي- وإننا لنتكلم حينئذ عن الحذف. وأما ما يتعلق بالانقطاعات بين الفصول، فإنها تتناسب دائماً تقريباً مع عدم التزامنات التي تستطيع أن تذهب من بعض الدقائق إلى عشرات السنين.

وبالإضافة إلى الفترة الزمنية، فثمة فئات أخرى للزمانية جلبت من السرديات، وتبين أنها ملائمة: هذه هي حالة فئات النظام مثلاً (توجد المفارقات الزمانية أيضاً في بعض الأعمال الدرامية) والتكرار (لدينا مثل عن الدراما التكرارية هو ليورنتون وايلد:
"the long Christmas Dinner")

إذا أعطت السرديات أدوات لدراسة الزمن الدرامي، فإنها تكون صامتة مع ذلك فيما يتعلق بالمحور المركزي الثاني لعلاقة الخطاب/ الحكاية في العمل الدرامي، أي في العمل الذي يتضمن علاقات بين المكان الإيمائي ومكان خواص القصة الواقعية (إيساشاروف 1981). وتستطيع علاقاتهما أن تكون متغيرة. فمكان خواص القصة الواقعية في المسرح الكلاسيكي الفرنسي تعد جد مهمة من منظور البنية العاملية (وهكذا هو الأمر في الفصل الخامس من «فيدر»، فموت هيبوليت- وهو حدث مركزي في مسار التراجيديا- ليس مقدماً على المسرح، ولكن يرويه ثيرامين). وفي المسرح الإليزابيثي، على العكس من ذلك، فإن المكان الإيمائي هو البارز قيمة: إن معظم الأعمال تتم على المسرح.

■ E. Souriau, Les Deux Cent Mille Situations dramatiques, Paris, 1950; T. Pavel, La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille, Paris, Montréal, 1976; J. Veltrusky, Drama as Literature (1942), Liesse, 1976; R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre" (1958), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; P.

Guiraud, "Temps narratif et temps dramatique: le récit dramatique", in Essais de stylistique, Paris, 1969, p. 151-173; M. Issacharoff, "Space and reference in drama", Poetics Today, 1981, vol. 2:3, p. 211-224; D. Chatelain "Itération interne et scène classique", Poétique, 51, 1982, p. 369-381; C. Kerbrat-Orecchioni, "Pour une approche pragmatique du dialogue théâtral", Pratiques, 41, 1984; T. Pavel, The Poetics of Plot. The Case of The English Renaissance Drama, Minneapolis, 1985; D. Richardson, "Narrative models and the temporality of the drama", Poetics Today, nº8 (2), 1987, 299-309; J.L. Garcia Barrientos, Drama y Tiempo, Madrid, 1991.

الشخصية

PERSONNAGE

1 - قضايا مفهومية

كان ينظر إلى الشخصية غالباً، في الستينات والسبعينات، بوصفها مفهوماً «إيديولوجياً» يجب نقده (انظر راستييه مثلاً 1972: إن هذا الاشتباه إذ يرتبط بالرواية الجديدة، فإنه قد يسخر رؤية للعالم كاملة، وهي رؤية ناتجة عن تغيير الموضع في ميدان الأدب لعدد من النظريات الفلسفية (فوكو، ولاكان، وألتوسير، وديريدا خصوصاً) التي تريد أن تكون اتجاهاً مضاداً للإنسانوية. وإنها لترى أن مفهوم «الأنا النفسي» ذاته وهم. وهكذا، فإن المحاولات النقدية في ذلك العصر من أجل اختزال الشخصية إلى فئات موسومة نفسياً بصورة أقل، مثل العوامل، والدور، إلى آخره، أو من أجل استبدال هذا المفهوم بمفهوم «الأثر - الشخصية» (هامون 1977)، لم يكن لها على الدوام أسساً منهجية محضة، ولكنها تساهم أيضاً في هذا الموقف المضاد لعلم النفس.

ومع ذلك، فإن الشخصية المبنية بوصفها شبه شخصية (وهذا لا يعني بالضرورة بوصفها الأنا النفسي للمعنى الحديث للمصطلح) قد كانت في كل الأزمنة واحدة من الفئات التي يستعملها كثيراً قراء القصص في العادة، كما يستعملها مشاهدو المسرح. وإن هذا ليظهر على الأقل بأنها تتناسب مع موضوعاتية عفوية للمادة السردية والدرامية. وفي الواقع، فإننا لانرى كيف يستطيع تحليل النصوص السردية والدرامية أن يتخلى عن الأخذ بالحسبان الفئة التي، إن اجتمعت مع فئة العمل، تشكل مركز الاهتمام الجمالي الرئيس لأدب التخيل.

لكي يصبح نقد مفهوم الشخصية شرعياً، فقد ركزنا أحياناً على خطرها المفترض: ثمة مغامرة إذا حدث خلط بين الشخصية والشخص الحي. وسنلاحظ بادئ ذي بدء أن

المفهوم، إذا أخذ بمعناه الواسع، فإنه يجد تطبيقاً في القصص العواملية كما في القصص التخيلية: يتناسب مع الشخصية التي يبنيها القارئ عندما يقرأ القصة العاملية (مثل شخصية لويس الرابع عشر، تماماً كما يمكن استنتاجها من قراءة لويس الرابع عشر)، بالتحديد مع شخص واقعي (في النتيجة، لويس الرابع عشر)، من غير أن يشكك هذا بالتمييز المنطقي بين الشخص الذي يبنيه القارئ والشخص الواقعي المشار إليه (كما يظهر ذلك في أننا نستطيع أن ننقد مؤلف السيرة مستنتجين بأن الشخص الذي يُستخلص من سيرته ليس وفياً للشخص الواقعي). فإذا حددنا ملاءمة مفهوم الشخصية بميدان التخيل، فإن هذا يفضي بنا إلى تجاهل - بعيداً عن مقاماتها المشار إليها والتداولية المميزة - أن بناء الواقع العواملي وبناء العوالم المتخيلة يتبعان بالنسبة إلى جزء كبير طرقاً متوازية، وذلك على مستوى إبداع النصوص كما على مستوى إبداع فهمها. ومن جهة أخرى، فإن الخطر بحصول اختلاط يعد ضعيفاً في ميدان النصوص المتخيلة، والسبب لأن الاختلاط يستلزم اختلاط التخيل واختلاط الواقع: باستثناء حالات متطرفة، فإنه حتى القارئ (أو المشاهد) الأكثر سذاجة ليكون واعٍ بأن الشخصية المتخيلة إنما هي إسقاط متخيل (في حالة القصة) أو هي تجسيد لعبي (في حالة التمثيل الدرامي). وبما إن العالم المتخيل عالم غير مكتمل دلالياً، فإننا نمتلك بسبب هذا سمة تسمح بتمييز المقام الدلالي للشخصية المتخيلة من المقام الدلالي لشخصية القصة الواقعية: بينما يكون الشخص الواقعي دائماً غير قابل للاختزال أنطولوجياً إلى القصص (العاملية) التي نستطيع أن نرويها بخصوصه، فإن الشخصية المتخيلة تختزل إلى ما يقوله المؤلف عنها (أو إلى تمثيل الممثل لها): «إن هاملت هو مايقوله شكسبير عنه، وهو ما نفهمه عنه انطلاقاً من نصه، ولا شيء أكثر» (ماكدونال 1945). وكذلك، فعوضاً عن دعم أن القارئ (أو المشاهد) «يؤمن» بالشخصية المتخيلة، فإنه لمن الملائم القول إنه يراعي فكرة وجودها. ومادام الحال كذلك، فأن يراعي هذه الفكرة، فهذا أثر يستهدفه النشاط التخيلي: إن قصة التخيل، باستثناء انعكاسية حداثية، لا تقبل من قارئها أن يمتنع عن النشاط الاسقاطي الذي يقضي بتعهد الفكرة التي تقول إنه يتناسب مع اسم الشخصية والمفردات التي تسمها شبه شخصية. ويكمن في معظم الحالات جزء غير يسير من اللذة الجمالية للقارئ في هذا النشاط الاسقاطي تحديداً.

بقول آخر، توجد علاقة غير معدية بين الشخصية المتخيلة والشخص: تمثل الشخصية تخيلياً الشخص، إلى درجة أن النشاط الإسقاطي الذي يجعلنا نعالج الشخصية بوصفها شخصاً ليعد جوهرياً بالنسبة إلى إبداع القصص وتلقيها. وإن هذا ليكون لأن نص التخيل يقلد النص العاملي: إن أسماء الأشخاص، في النص العاملي (وإذن الشخصيات مع نعوتها وأفعالها)، لتحيل إلى أشخاص (مع نعوتهم وأفعالهم). وإنه لمن الطبيعي إذن أن

يتبع، إلى درجة معينة من درجات المعالجة الإدراكية لقصة التخيل، الطريق نفسه المتبع في القصة العاملية.

أما ما يتعلق بالنقد النفساني (المفترض لمفهوم الشخصية، فإنه لا يعد جزءاً من التحليل الأدبي بالمعنى الدقيق للكلمة. وبكل تأكيد، فإن بناء الشخصية التخيلية يتم على الدوام بالتوافق مع علم النفس التلقائي الذي يهيمن في ثقافة ما وفي لحظة تاريخية معينة، أي إن بناء الشخصية يتم بالتوافق مع التمثيلات الثقافية وتكون خاصة تاريخياً لما يكونه الشخص. ولكن علم النفس هذا متغير تاريخياً، إلى درجة أنه ليس لمفهوم الشخصية رباط مفضل مع فكرة الأنا النفسي بالمعنى الحديث للمصطلح. ومن جهة آخرى، فإن التمثيلات المهيمنة للشخص في ثقافة ما تؤثر ليس على القارئ فقط، ولكن تؤثر أيضاً على مستوى إبداع الأعمال. ولعله بسبب هذا توجد قرابة اصطفائية بين علم النفس التلقائي لقصص (أو لمسرحيات) عصر من العصور وبين علم النفس التلقائي لقراء (أو لمشاهدي) العصر نفسه. وعندما تتغير تمثيلات الشخص، فإن قراباته تلغى: هكذا هو الامر بالنسبة إلى كثير من القراء الغربيين في القرنين التاسع عشر والعشرين. فشخصيات روايات المتشردين تفتقر إلى «عمق نفسي». والمقصود هنا توجيه انتقاد غير معقول، والسبب لأن المتصور نفسه للشخص الذي يهيمن في ذلك العصر الذي كانت روايات المتشردين قد كتبت فيه، لم يعد يولي أهمية إلى هذا الذي بالنسبة إلينا (قراء جيمس أو بروست) يشكل العمق النفسي.

2 - وظائف الشخصيات

1- إن الوظيفة الرئيسة للشخصية، في معظم القصص (والمسرحيات)، تنتمي إلى نظام خواص القصة الواقعية. ولقد أضاء هذا الوجه على نحو خاص، التحليل الوظيفي للقصة، والذي ينظر إلى الشخصية بطريقة نحوية محضة: إنها تظهر حينئذ بوصفها شكلاً فارغاً تحدده الوظيفة التوليفية لأدوار منوعة كالفاعل أو المتفاعل التي تضطلع به، أو الذي يجدده بشكل أوسع مجموع الصفات التي ستلتصق به أثناء القصة (ليفي ستروس 1960). ويمكن لمجموع الصفات أو النوعيات أن تنتظم أو أن لا تنتظم. وفي الحالة الأولى، فإن عدداً من نماذج التنظيم تفسح المجال لنفسها لكي تُلاحظ. وهكذا، تتوالف النعوت عند بوكاس، وبلزاك، ودوستوفسكي، وزولا. وإن هذا ليكون بفضل الفوارق التي تعد جزءاً من تقانة الأدب كما تعد جزءاً من المتصور نفسه لما يكونه الشخص. ومن جهة أخرى، يستطيع هذا التنظيم أن يشكل موضوعاً إما للمؤشرات الظاهرة للمؤلف (اللوحة)، وإما لسلسلة من المؤشرات الضمنية الموجهة للقارئ الذي يجب عليه أن يتم عمل إعادة التأسيس. وأخيراً، فإنه يمكن للقارئ نفسه أن يفرض التنظيم من غير أن يكون التنظيم

حاضراً في النص. وبهذا تتم إعادة تأويل بعض الأعمال وذلك بموجب الشِرع الثقافية المهيمنة لعصر تالٍ (تودوروف 1972). وإن قراءة التحليل النفسي لشخصية أوديب مثلاً هو إعادة تأويل للأعمال (قتل الأب، زنى المحارم مع الأم) على ضوء النعوت (الحوافز غير الواعية) غير الحاضرة في التوسيم النصي للشخصية.

ويجب على تحليل الوظيفة السردية للشخصية في الواقع أن يأخذ في الحسبان عدداً من الوجوه. فبعد هامون (1972)، أخذنا نميز على الأقل ست ثابتات للتعريف:

أ) تتميز الشخصية بطريقتها في إنشاء علاقة مع الوظائف السردية التي تأخذها على عاتقها.

ب) وتتميز باندماجها الخاص مع طبقات من الشخصيات- النماذج، أي مع العوامل.

ت) وتتميز بطريقتها في إنشاء علاقة مع العوامل الأخرى في داخل المتواليات - النماذج (مثل متوالية البحث).

ث) وتتميز بعلاقتها مع الصياغات (أراد، عرف، استطاع) المكتسبة أو الفطرية.

ج) وتتميز بتوزيعها في قلب القصة أو العمل الدرامي.

ح) وتتميز بمجموع النعوت والأدوار الموضوعاتية (المهنية، والنفسية، والعائلية، إلى آخره) والتي تكون هي عمادها.

ثمة نقطتان من نقاط التحليل الوظيفي تستحقان العناية بهما. فمن جهة، يركز التحليل على نسق الشخصيات وليس على الشخصية الفردية. وفي الواقع، باستثناء الحالات المشابهة لحالة روبانسون، وبصورة أكثر عموماً باستثناء القصص المؤسسة كلية على الوحدة (دوليزيل 1988)، فإن الشخصية تشكل دائماً شبكة مع شخصيات أخرى. وبقول آخر، فإن القصة بشكلها المعياري لا تتحدد بالتفاعل بين الشخصية والعالم غير الإنساني، ولكنها تتقدم خصوصاً من خلال تنفيذ الأدوار أو العوامل التي تنخرط في علاقات التعارض، والمساعدة، إلى آخره. وإن التحليل الوظيفي إذ يفكك، في المكان الثاني، الشخصيات إلى أدوار أو إلى عوامل، فإنه يستطيع أن يكشف عن ألعاب تعادلية أو تعارضية، إلى أخره، تكون غير مرئية مادمنا نقبع في مستوى الشخصية بوصفها وحدة دنيا: إننا نعلم هكذا أن الأدوار (مثل دور المساعد) تستطيع أن تكون موزعة بين عدد من الشخصيات، أو أن تمر حينئذ من شخصية إلى آخرى أثناء القصة، إلى آخره.

2- ومع ذلك، فإن التحليل بمصطلحات منطق القصة، حتى عندما يتبنى نسق النعوت، فإنه يجهل وظائف السرد الواصف للشخصية. وإن هذه الوظائف، التي هي مهمة

تبعاً لنماذج القصة، لتعمل كي لا يختزل الشخص إلى وظيفة المساند للأدوار (بريمون)، وللعوامل (غريماس) أو للفواعل (تودوروف). ولقد أظهر هامون أن الشخص هو الشعاع الرئيس للتوجه القيمي للقصة، وإن هذا ليكون حيث «لا يمكن أن يوجد معيار إلا حيث توجد (ذات) تمت إخراجاً» (1984، ص 104). وتتجلى الأنساق المعيارية من خلال تطور الشخصية، سواء كانت من صنع الراوي، أم من صنع الشخصيات الأخرى، أم من صنع الشخصية المتطورة هي نفسها، وذلك من خلال مجموعة من التعارضات (جيد - سيء، خبيث - لطيف، إلى آخره)، ولكن أيضاً من خلال تثمينات غير موجَّهة. وكما هو بدهي، فإن الأنساق المعيارية لا يؤكدها النص بالضرورة. فهذا يستطيع أن يشوش عليها، وذلك بمضاعفة الإجراءات التثمينية المتنافرة أو المتباينة مثلاً، من غير أن يفضل أياً منها: إن تغيير الصوت الذي نجده في عدد من الروايات الحديثة ليعد أداة تسمح بإنشاء مثل هذا التشويش.

تتحقق الوظيفة القيمية للشخصية من خلال وسمها. وإن هذا الوسم ليبدأ أول مايبدأ مع اختيار الاسم الذي يعلن غالباً عن الخواص التي تنسب إليه (لأن اسم العلم ليس واصفاً إلا من منظور مثالي). ويجب أن نميز هنا الأسماء المجازية للكوميديا، وللاستدعاء عن طريق الوسط، وكذلك لأثر الرمزية الصوتية، إلى آخره. وعلى العكس من هذا، فإن الاسم، على امتداد القراءة، وإن كان من أكثر الأسماء حياداً في البداية، فإنه يُحمّل العديد من الدلالات الحافة التي يحرض عليها سلوك الشخصية وصفاتها. وتستطيع الأسماء، من جهة أخرى، إما أن تقيم مع الشخصية علاقات استبدالية محضة (الاسم هو رمز السمة، كما "Noiceuil" في ساد)، وإما أن تجد نفسها منخرطة في السببية التركيبية للقصة (يحدد معنى الاسم الفعل، وهذا مانجده عند ريمون روسل) (تودوروف 1972).

ويتبع الوسم القيمي للشخصية، انطلاقاً من هنا، طريقين ممكنين: إنه يكون مباشراً أو غير مباشر. وإنه ليكون مباشراً، عندما يقول لنا الراوي أن Xشجاع، وكريم، إلى أخره، أو عندما تصنعه شخصية أخرى، أو عندما يقوم البطل نفسه بوصف نفسه. ويكون الوسم غير مباشر عندما يقع على عاتق القارئ أن يستخلص النتائج، وأن يسمي النوعيات: إما انطلاقاً من الأفعال التي انخرطت الشخصية فيها، وإما من الطريقة التي تلاحظ بها هذه الشخصية نفسها (والتي يمكن أن تكون الراوي) الآخرين أو التي يلاحظها الآخرون. وثمة إجراء خاص للوسم هو استخدام الشعار: شيء يخص الشخصية، طريقة في اللباس، أو في الكلام، المكان الذي تعيش فيه. وهذه كلها تُستدعى في كل مرة نشير فيها إلى الشخصية، المضطلعة بدور الواسم المميِّز: يكتسب كل تفصيل من هذه التفصيلات بقيمة رمزية (تودورف 1970).

■ M. Macdonald, "Le langage de la fiction" (1954), Poétique, 78, 1989, p. 219-234; C. Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, II, "La structure et la forme" (1960), Paris, 1977; W.J. Harvey, Character and the Novel, Ithaca, Londres, 1965; T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", La Haye, 1969; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; F. Rastier, "Un concept dans le discours des études littéraires", Littérature, 7, 1972; P. Hamon, "Pour un statut sémiologique du personnage" (1972), in Poétique du récit, 1977; P. Hamon, Texte et idéologie, "Personnage et évaluation", Paris, 1984, p. 103-217; Le Personnage en question (ouvrage collectif), Toulouse, 1984; L. Dolezel, "Thématique de la solitude", Communications, 47, 1988, p. 187-197; Y. Reuter,"Personnage et sociologie de la littérature", in personnage et histoire littéraire, Toulouse, 1991.
Sur la caractérisation: E.H. Gordon, "The naming of characters in the works of Dickens", University of Nebraska Studies in Langauage, 1971; E. Berend, "Die Namangebung bei Jean Paul", PMLA, 1942, p. 820-850; W.J. Harvey, Character and the Novel, Ithaca, Londres, 1965; C. Veschambre, "Sur les Imperssions d'Afrique", Poétique, 1, 1970, p. 64-78; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; P. Hamon, "Personnage et évaluation", in Texte et idéologie, Paris, 1984, p. 103-217.

3 - علوم النماذج البشرية

إننا نميز بعد تودروروف (1972) من بين علوم نماذج الشخصيات تلك التي تستند إلى العلاقات الشكلية المحضة، وتلك التي هي جوهرية، وتلتمس وجود الشخصيات المثالية الموجودة على امتداد التاريخ الأدبي.

1- علوم النماذج البشرية الشكلية

أ) إننا نعارض بين الشخصيات التي تبقى غير متغيرة (ساكنة) على امتداد القصة وتلك التي تتغير (دينامية). ويجب أن لا نعتقد أن الأولى هي سمات لشكل من أشكال القصة أكثر بدائية من الثانية: إننا نلتقيها غالباً في العمل نفسه. ولقد ميز لوتمان (1973) مجموعتين من الشخصيات: مجموعة العوامل ومجموعة الشرط، وظرف العمل. وتتميز الأولى من الثانية بحركتيها إزاء محيطها: يؤلف علم النماذج البشرية لدى لوتمان إذن التعارض بين الشخصية والدينامية والشخصية الساكنة مع تلك التي هي بين البطل والشخصية الثانوية. وثمة حالة خاصة للشخصية الساكنة، هي ما نسميه النموذج: لاتبقى نعوتها متطابقة فقط، ولكنها قليلة العدد جداً وتمثل غالباً الدرجة العليا لنوعية ما أو لعطل ما (مثل البخيل الذي ليس سوى بخيل، إلى آخره) (تودوروف 1972).

ب) تستطيع الشخصيات، تبعاً للدور الذي تضطلع به في القصة، أن تكون إما رئيسة (الأبطال أو المنافسون) وإما ثانوية، فتشتمل على وظيفة عرضية. وإنه لمن المعلوم أن هذا التميز ليس حاسماً على الدوام، وخاصة لأنه يقبل عدداً من المواقف الوسيطة. ولقد انتقد مفهوم البطل غالباً أكثر من مفهوم الشخصية. ومع ذلك، فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يؤدي خدمات من أجل وصف تراتبية الشخصيات، وإن كانت هذه التراتبية صعبة الإنشاء أحياناً (ليس لدينا على الدوام معايير نصية واضحة كما هي الحال في المسرح الكلاسيكي، حيث الأبطال وحدهم لهم الحق بالمونولوج، بينما الشخصيات الثانوية فلا تتدخل إلا في الحوار). ويعد هذا التميز مهماً أيضاً بالنسبة للعلاقات بين النصوص وأنساق القيم، وذلك لأن هذه العلاقات غالباً ما تكون موسطة عن طريق شخصية البطل الذي ينسب المؤلف إليه القيم الإيجابية: «إن العلاقة الانفعالية تجاه البطل (الود - النفور) تكون متطورة انطلاقاً من أساس أخلاقي. وإن النماذج الإيجابية والسلبية لتعد ضرورية للأسطورة {...}. وإن الشخصية التي تتلقى التلوينة الانفعالية الأكثر قوة لتسمى البطل» (توماشفسكي). ولا تتلاقى التراتبيات الأخلاقية والتراتبيات الوظيفية بالضرورة: إن الشخصية التي توجه قيمية القصة أو المسرحية ليست هي العامل - الفاعل بالضرورة، أو هي حينئذ العامل المعاش بالضرورة، إلى آخره (هامون 1984). ولقد يعني هذا إذن أن البطل لن يكون محدداً في مستوى واحد دائماً (بوصفه عاملاً - بطلاً مثلاً أو بوصفه شخصية كثيرة الظهور): يعد تحديده، في كثير من حالات الربط المنضمة، جزءاً من الإجراءات البنيوية (مثل الشخصية الأكثر أهمية من منظور وظيفي) ومن أثر المرجعية القيمة على أنساق القيم.

ج) إننا نعارض بين الشخصيات المسطحة والثخينة تعباً لدرجة تعقيدها. وإن «ي. م. فورستر» الذي مركز على هذا التعارض، قد حددها: «يكمن المعيار في الحكم على شخصية بأنها ثخينة في استعدادها لمفاجأتنا بشكل مقنع. وأما إذا لم تفاجئنا على الاطلاق، فإنها مسطحة». وإن مثل هذا التحديد ليحيل، كما نراه، إلى آراء القارئ الملامسة لعلم النفس الإنساني العادي. ويجب علينا بالأحرى أن نحدد الشخصيات الثخينة عن طريق وجود الصفات المتناقضة معاً. وإنها لتشبه في هذا الشخصيات الدينامية. ومع هذا الفارق القائم مع ذلك عند هذه الأخيرة، فإن مثل هذه الصفات لتنكتب في الزمن (تودوروف 1972). ويجب أن نضيف، على عكس ما يضمره فورستر، أن اختيار الشخصيات المسطحة يمكن أن يكون غير مقصود، وهذا مانراه في مسرح بريخت أو في بعض القصص الحديثة.

د) إننا نستطيع، تبعاً للعلاقة القائمة بين القضية والعقدة، أن نميز بين الشخصيات الخاضعة للعقدة والشخصيات التي تستخدمها العقدة. ويسمى «هـ. جيمس» «الخيط» تلك

ب) تستطيع الشخصيات، تبعاً للدور الذي تضطلع به في القصة، أن تكون إما رئيسة (الأبطال أو المنافسون) وإما ثانوية، فتشتمل على وظيفة عرضية. وإنه لمن المعلوم أن هذا التميز ليس حاسماً على الدوام، وخاصة لأنه يقبل عدداً من المواقف الوسيطة. ولقد انتقد مفهوم البطل غالباً أكثر من مفهوم الشخصية. ومع ذلك، فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يؤدي خدمات من أجل وصف تراتبية الشخصيات، وإن كانت هذه التراتبية صعبة الإنشاء أحياناً (ليس لدينا على الدوام معايير نصية واضحة كما هي الحال في المسرح الكلاسيكي، حيث الأبطال وحدهم لهم الحق بالمونولوج، بينما الشخصيات الثانوية فلا تتدخل إلا في الحوار). ويعد هذا التميز مهماً أيضاً بالنسبة للعلاقات بين النصوص وأنساق القيم، وذلك لأن هذه العلاقات غالباً ما تكون موسطة عن طريق شخصية البطل الذي ينسب المؤلف إليه القيم الإيجابية: «إن العلاقة الانفعالية تجاه البطل (الود – النفور) تكون متطورة انطلاقاً من أساس أخلاقي. وإن النماذج الإيجابية والسلبية لتعد ضرورية للأسطورة {...}. وإن الشخصية التي تتلقى التلوينة الانفعالية الأكثر قوة لتسمى البطل» (توماشفسكي). ولا تتلاقى التراتبيات الأخلاقية والتراتبيات الوظيفية بالضرورة: إن الشخصية التي توجه قيمية القصة أو المسرحية ليست هي العامل – الفاعل بالضرورة، أو هي حينئذ العامل المعاش بالضرورة، إلى آخره (هامون 1984). ولقد يعني هذا إذن أن البطل لن يكون محدداً في مستوى واحد دائماً (بوصفه عاملاً – بطلاً مثلاً أو بوصفه شخصية كثيرة الظهور): يعد تحديده، في كثير من حالات الربط المنضمة، جزءاً من الإجراءات البنيوية (مثل الشخصية الأكثر أهمية من منظور وظيفي) ومن أثر المرجعية القيمة على أنساق القيم.

ج) إننا نعارض بين الشخصيات المسطحة والثخينة تعباً لدرجة تعقيدها. وإن «ي. م. فورستر» الذي مركز على هذا التعارض، قد حددها: «يكمن المعيار في الحكم على شخصية بأنها ثخينة في استعدادها لمفاجأتنا بشكل مقنع. وأما إذا لم تفاجئنا على الاطلاق، فإنها مسطحة». وإن مثل هذا التحديد ليحيل، كما نراه، إلى آراء القارئ الملامسة لعلم النفس الإنساني العادي. ويجب علينا بالأحرى أن نحدد الشخصيات الثخينة عن طريق وجود الصفات المتناقضة معاً. وإنها لتشبه في هذا الشخصيات الدينامية. ومع هذا الفارق القائم مع ذلك عند هذه الأخيرة، فإن مثل هذه الصفات لتنكتب في الزمن (تودوروف 1972). ويجب أن نضيف، على عكس ما يضمره فورستر، أن اختيار الشخصيات المسطحة يمكن أن يكون غير مقصود، وهذا مانراه في مسرح بريخت أو في بعض القصص الحديثة.

د) إننا نستطيع، تبعاً للعلاقة القائمة بين القضية والعقدة، أن نميز بين الشخصيات الخاضعة للعقدة والشخصيات التي تستخدمها العقدة. ويسمى «هـ. جيمس» «الخيط» تلك

الشخصيات التي تنتمي إلى النموذج الأول: إنها لا تظهر إلا لكي تضطلع بوظيفة في التسلسل السببي للأفعال. وإنها لتكون في معظم الأحوال استخدامات بسيطة، مثل معظم الشخصيات الثانوية في الروايات الطبيعية (عند زولا مثلاً). وأما الشخصيات التي تستخدمها العقدة، فإنها تكون مهمة على الخصوص في القصة النفسية وفي الأشكال المسرحية التي تتناسب معها: إن الغرض الرئيس من المشاهد هو تحديد خواص الشخصية (إننا نجد الأمثلة المحضة عند تشيخوف) (تودوروف 1972).

2- علوم النماذج البشرية الجوهرية

أ) إن العلم الأكثر شهرة من بين علوم النماذج البشرية الجوهرية هو علم الكوميديا الفنية: تعد أدوار الشخصيات وسماتها ثابتة (أي الصفات) على الدوام (وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسمائها: آرليكان، بنتلون، كولومبين)، والذي يتغير هو الأعمال وحدها وذلك تبعاً للظروف. وتوجد كوكبة الأدوار نفسها، التي تأتي من الكوميديا اللاتينية، في فرنسا في العصر الكلاسيكي. ولقد تم بعد ذلك في المسرح الهزلي إبداع علم جديد للنماذج البشرية: الشاب الأول، الساذج، الخادمة المغناج، المخدوع. وهذه استخدامات لانزال نجد أثرها إلى اليوم.

ب) وتجد هذه العلوم للنماذج البشرية العفوية امتدادها في عدد من علوم النماذج البشرية العالمة والمتطورة في إطار التحليل الوظيفي للقصص. وهكذا، فإن بروب، إذ ينطلق من تحليل حكايات الجنيات الروسية، يصل إلى تحديد سبع «دوائر للأعمال»: المعتدي، والمعطي، والمساعد، والأميرة أو أبوها، والوكيل، البطل أو البطل المزيف. وتجمع دوائر العمل هذه، كل واحدة، عدداً معيناً من المسانيد. وإنها لتتناسب إذن مع أدوار، لا تلتقي بالضرورة مع شخصية: يمكن أن يملأ الدور عدد من الشخصيات. ويمكن لشخصية واحدة أن تملأ عدداً من الأدوار. وإن العمل الذي قام به «سيريو»، انطلاقاً من المسرح، ليتسجل في الإشكالية نفسها. فهو يميز بين الشخصيات و«الوظائف الدرامية» التي هي: «القوة الموضوعاتية الموجَّهة، والممثلة للخير المرجو، وللقيمة الموجَّهة، والفائز المحتمل بهذا الخير (هذا الذي من أجله تعمل القوة الموضوعاتية الموجَّهة). والمعارض، والحكم الذي يسند الخير، والهجوم الجديد، ومضاعفة قوة من القوى السابقة». ولقد استلهم غريماس من بروب وسوريو في الوقت ذاته، وأوَّل قائمة الأدوار في إطار سيميائياته السردية. وإن غريماس إذ وضع مسلمة للتماثل بين البنية السردية والبنية اللسانية، فقد أقام تساوقاً بين الوظائف السردية والوظائف النحوية في اللغة: لقد ميز في إطار نظريته عن العوامل (مفهوم مأخوذ عن تيسينير) بين المسند إليه، والمسند، والمرسِل، والمرسَل إليه،

والمعارض، والمساند. وتشكل العلاقات التي ترعاها هذه العوامل نموذجاً عاملياً، وهو مفهوم أساس للسيميائيات السردية عند غريماس. وكما لاحظ تودورف (1972)، فإن العوامل عند غريماس تضيء مختلف متصورات الأدوار عند سوريو وعند بروب. وقد كان هذا الأخير يطابق كل دور مع سلسلة من المسانيد. وأما غريماس وسوريو، فقد كانا، على العكس من ذلك، يتصوران أنه خارج كل علاقة مع المسند. وبسبب هذا، فإننا نجد أنفسنا مندفعين، عند غريماس، إلى معارضة الأدوار (بالمعنى القائم عند بروب) والعوامل التي تمثل وظائف نحوية محضة.

تحدد كل هذه العلوم للنماذج البشرية الجوهرية ذات الاستلهام السيميائي الشخصية على مستوى وظيفتها السردية: إنها مبررة منذ اللحظة التي يكون التحليل فيها هو الخواص القصصية الواقعية. وإن هذا الاختزال لن يحل مع ذلك محل مفهوم للشخصية أكثر تعقيداً. وهكذا يجب أن نلاحظ، كما ذكر لوتمان (1973) بذلك، أن ليونة العامل هي على العموم ناتج لخصوصية جوهرية (سمة للشخصية، إلى آخره)، أي هي صفة تعمل بوصفها شرطاً لإمكانية العمل الذي لا يمكن أن تختزل إليه. وإن مفاهيم العامل، والفاعل، إلى آخره، من جهة أخرى، تمتلك توسعاً أكبر بكثير من مفهوم الشخصية. والسبب لأنها تشير إلى الدور السردي البسيط الذي لا يملأه بالضرورة فاعل إنساني أو تجسيم إنساني، أو الذي يستطيع أن يكون موزعاً بين عدد من الشخصيات. وأخيراً، فإن إسقاط التجسيم الإنساني الذي يحكم بناء الشخصية (عن طريق القارئ أو المشاهد) يعد أمراً لا يختزل إلى تفكيك سيميائي بسيط لشرعة نسق مختلف للأدوار العاملية وللصفات. ولدينا الحق من غير ريب في أن نقول إن الشخصية تنبني على امتداد القراءة، ولكن هذا البناء يفترض مسبقاً على الدوام وجود فئة للشخصية بوصفها شبه شخص إليه تحيل مختلف التجليات النصية المرتبطة باسمة الخاص.

■ E. Souriau, Les Deux Cent Mille Stiuations dramatiques, Paris, 1950; E.M. Forster, Aspects of the Novel, New York, 1927; B. Tomachevski, "Thématique", in Théorie de la littérature, Paris, 1965; W.J. Harvey, Character and the Novel, Ithaca, Londres, 1965; R. Scholes et R. Kellog, The Nature of Narrative, New York, 1966; A.-J. Greimas, Sémantique structurale, Paris, 1966; V. Propp, Morphologie du conte, Paris, 1970; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; Iouri Lotman, "Le concept de personnage", in La Structure du texte artistique, Paris, 1973; P. Hamon, "Héros, héraut, hiérarchies", in Texte et idéologie, Paris, 1984.

مقام الخطاب

SITUATION DE DISCOURS

إننا نسمي مقام الخطاب مجموع الظروف التي نشأ التعبير في وسطها (الكتابي أو الشفاهي). ويجب أن نفهم من هذا المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ الظرف فيه مكانه، والصورة التي تكون للمتخاطبين عنه، وهوية هؤلاء، والفكرة التي يصطنعها كل واحد عن الآخر (بما في ذلك التمثيل الذي يمتلكه كل واحد عما يفكر به الآخر)، والأحداث التي سبقت التعبير (لا سيما العلاقات التي كان يمتلكها المتخاطبون من قبل، وتبادلات الكلام حيث يحشر التعبير المعني نفسه). وإننا لنعرف التداولية غالباً بوصفها دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة (إنها تداولية «مكونات الوصف اللساني»). وفي هذا المفهوم للكلمة، فإن الفصل الحاضر يمكن النظر إليه بوصفه عرضاً للتداولية. (ثمة مفهوم آخر، أكثر قرباً من الاشتقاق، وليس متميزاً دائماً من الأول، حيث تكون التداولية هي دراسة إمكانات العمل المسجلة في اللغة- إن التداولية التي رأيناها في فصل «مكونات الوصف اللساني»، ستكون أيضاً موضوع الفصل «اللسان والفعل»).

ملاحظة: باستثناء إشارة معاكسة، فإننا سنعطي هنا اسم السياق للمحيط اللساني لعنصر من العناصر، متبعين في ذلك المصطلحية التقليدية (الوحدة الصوتية في الكلمة، والكلمة في الجملة، والجملة في النص). وإذا أخذ السياق بهذا المعنى، فإنه سيكون موضوع الفصول «محور التركيب ومحور الاستبدال»، «تكرار الصدارة»، «العلاقات الدلالية بين الجمل». ولكن بعض اللسانيين يعطي اسم السياق لما نسميه نحن المقام (وهذا ماكان يجب علينا أن نفعله في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل)، وإنهم ليصطنعون الـ «contexte - السياق» إشارةً إلى السياق التقليدي. ولن نستطيع إذن أن نفهم كلمة السياق من غير أن نعرف في أي زوجين يضعها مستعملها - وهذا ما يحقق بحزن، في داخل لسان اللسانيين نفسه، الفكرة البنيوية التي تقول إن المعنى تعارضي.

نحن نوافق في هذا الفصل (كما فعلنا في عدد من الفصول الأخرى) أن نعطى اسم العبارة لمقطع من الخطاب أنتجه المتكلم في مكان وزمان محددين، وأن نعطي اسم الجملة للهوية اللسانية الاعتباطية والتي تعد هذه العبارة تحققاً خاصاً لها. وإنها لتعد ملاحظة عادية أن نقول إن معظم العبارات (ربما كلها) يستحيل تأويلها إذا كنا لا نعرف الجملة المستخدمة، وإذا كنا نجهل ظرف استخدامها: إننا لن نستطيع فقط أن نعرف حوافز الكلام وأثره، ولكن أيضاً- وهذا هو الشيء الوحيد الذي سينظر إليه هنا- فإننا لن نستطيع أن نصف بشكل صحيح القيمة الجوهرية للعبارة، ولا حتى المعلومات التي تبلغها. وإنه ليعود إلى التداولية وصف مختلف الوجوه التي يمكن أن يتخذها هذا التحديد الفرعي للعبارة بوساطة الجملة، كما يعود إليها أن تفسر تبعاً لأي آليات يتدخل المقام في معنى العبارات.

ويمكن لمعرفة الظرف أن تكون ضرورية:

أ) لتحديد مرجع التعابير المستعملة. وهذا أمر بدهي بالنسبة إلى الإشاريات (أنا، أنت، هذا، هنا، الآن ...) التي لا تشير إلى شيء إلا إذا حددته إزاء المتخاطبين. وإن هذا لحقيق أيضاً بالنسبة إلى معظم أسماء العلم (جان = هذا الشخص من محيطنا، أو هو الذي كلمناه، والذي يسمى جان)، وكذلك بالنسبة إلى كثير من التعابير التي يتم إدخالها عن طريق أداة التعريف (البواب= هو الشخص الذي يعمل بواباً في البناية التي نتحدث عنها). وهذا حقيق، أخيراً، بالنسبة إلى الكلمات التي تستخدم في إجراء اختيار في داخل المجموع. وإن المجموع الذي تتحرك تيه لا يستطيع عموماً أن يكون محدداً إلا إزاء المقام. ولكي نفهم هذه الجملة :«لم ألتق سوى جان»، يجب أن نعرف ماهي المجموعة التي تم اختيار جان في داخلها (هل هو الصديق الوحيد، الدائن الوحيد، القريب الوحيد... الذي التقيته؟). وحتى كلمة مثل «كل» التي تختار الكلية من المجموع، فإنها تطلب أن نعرف بادئ ذي بدء أي مجموع هو المقصود. فإذا كان ثمة شخص يزعم «أنا رتبت كل شيء»، فهل المقصود هو الغسيل، أم الأواني؟ ... ونادراً مايكون ذلك، على كل حال، عن كلية أشياء الكون.

ب) كما يمكن أن تكون ضرورية لمعرفة أي السمات الداخلية للكلمة يجب أخذها في الحسبان عند التأويل. ولقد أدخل «ب. بوتييه»، بين المعينات المكونة للمضمون الدلالي للكلمة، بعض السمات، مثل الوحدة المعنوية المتغيرة، والتي يطلق ظهورَها ظرف خاص: تمتلك كلمة «أحمر» وحدة دلالية متغيرة هي «خطر».

ج) ويمكن أن تكون ضرورية للاختيار بين مختلف تأويلات العبارة الملتبسة نحواً أو معجماً. فنحن نفهم بشكل مختلف «استأجر جان بيتاً هذا الصباح»، إذا علمنا أن جان قيوم على وكالة عقارية، أو أنه يسعى لكي يسكن (وبشكل دقيق، إن مايهم هو سمة جان التي

من المفترض أن يفكر المتكلم بها في لحظة التعبير، ذلك لأن القيوم على وكالة عقارية يمكن أن يريد أن يسكن).

ح) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد الحدث المشار إليه في العبارة. فمقام الخطاب وحده هو الذي يسمح بمعرفة المكان الذي أتكلم عنه حين أقول «الطقس جيد». وفي بعض الأحيان، فإن المشاركين المباشرين في الفعل هم الذين يستدل بهم إزاء المقام. فنحن نادراً مانستعمل في اللغة الكورية أو اليابانية ضمائر شخصية للمسند إليه. وبما إن الشخص، بالإضافة إلى هذا، ليس موسوماً في الشكل الكلامي، فإن عبارة تكون ترجمتها الحرفية هي «avoir mangé – حصل الأكل» يمكن لها أن تُفهم مثل «j'ai/tu as/il a/mangé – أنا أكلت/ أنت أكلت/ هو أكل». وأحياناً يخفف الشك لأن الفعل يستعمل على شكل خاص، يسمى التعظيم، والذي يطبقه المتكلم بعصوبة على أفعاله الخاصة، ولكن ثمة هامش يبقى دائماً غير محدد (هل المقصود هو المتكلم أو المقصود هو طرف ثالث معظم؟). وهذا لا يعني أن البنية النحوية غامضة هي نفسها، كما كان الحال في (ج). وثمة تدقيقات تعبر عنها الجملة الهندو-أوربية عن طريق المسند إليه القاعدي، وهي تعد جزءاً من المقام في اللغات الأخرى. وإننا لنجد على كل حال عدم التحديد نفسه في بنى فرنسية معينة. وإنه لمن الصحيح أنها بنى هامشية، مثل «يوجد انطلاق في الهواء» (من ينطلق؟) أو «عمت صباحاً أيها الملل» (من يصيب هذا الملل الذي يكون حدوثه وحده هو المشار إليه بوضوح؟).

خ) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد فعل اللسان المنجز (أي القيمة الكلامية المحققة للعبارة). وإن عبارة مثل «ستذهب غداً إلى باريس» ستفهم بوصفها وعداً، وبوصفها إعلاناً، أو بوصفها أمراً، وذلك تبعاً للعلاقات الموجودة بين المتكلمين والقيمة التي يعلقونها على الذهاب إلى باريس (إن دور التنغيم، مع أنه لا اعتراض عليه، لا يكفي ولا يعفي من اللجوء إلى المقام). ومادام هذا هكذا، فإننا لن نفهم بالمعنى الدقيق للكلمة مادمنا لم نحدد هذا الفعل: إننا لا نعلم إذا كانت العبارة تعني أن المرسل إليه، تبعاً للمتكلم، سيذهب فعلاً إلى باريس.

د) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد السمة العادية أو غير العادية للتعبير: إن العبارة تكون عادية في بعض المقامات، ومنزاحة عن مكانها في بعضها الآخر، وحيث سيأخذ إذن قيمة خاصة (يجب أن يكون ثمة وصف في هذه المقامات، مثل: نفيس، مفخم، متحذلق، بذيء، مألوف...).

ر) ويمكن أن تكون ضرورية لتأويل التعابير والبنى العديدة، والتي تحيل إلى إطار من المعارف خارجه تكون فاقدة للمعنى. ويركز سيرل، مثلاً، على الخلفية العقلية الضرورية لفهم جملة بسيطة مثل «القطة فوق السجادة»: إنها لاتعني فقط أن القطة فوق

السجادة وفي تماس معها، ولكن أنها تشقل فوقها، وهي فكرة تحيل إلى معرفة كاملة حول الجاذبية الأرضية. ولقد طور فيلمور تفصيلياً هذه الفكرة في دلالياته عن الأطر الإدراكية frames. فإن تميز المرء بين الجملتين:

J'ai passé une heure dans le bus

أمضيت ساعة ضمن الحافلة

J'ai passé une heure en bus

أمضيت ساعة في حافلة

فهذا فهم أن الجملة الثانية، وهي وحدها، تعني أن المقصود هو حافلة الخدمة العادية – وهي فكرة تشير بذاتها إلى المعرفة كلها حول النقل العام: إن مثل هذه المعرفة لاتستنفرها الكلمة «حافلة» فقط (وهذا هو بدهي)، ولكن يستنفرها تعارض حرفي الجر en و dans.

■ Sur le rôle en général de la situation: T. Slama-Cazacu, Langage et contexte, s'-Gravenhague, 1961 (surtout 2e partie, chap. 2 et 3) et F. François (ed.), Linguistique, Paris, 1980, p. 348-362. L'exemple du japonais est commenté dans ce même recueil, p. 383-390.-B. Pottier introduit les virtuèmes dans Systématique des éléments de relation, Paris, 1962. Voir aussi Présentation de la linguistique, Paris, 1967, p. 27. -La notion de background est présentée par J.R. Searle dans Sens et expression (trad. fr. de Expression and Meaning, Cambridge, GB, 1979), Paris, 1982, chap. 5. - Sur les frames: C.J. Fillmore, "Frames and the semantics of understanding", Quaderni di Semantica, vol. 6, nº2, déc, 1985.

ما إن تصبح أهمية المقام معترفاً بها بالنسبة إلى تأويل العبارات، حتى نستطيع أن نسأل أنفسنا أي مكان يستحق أن نعطيه في الوصف اللساني، المصمم بوصفه توسيماً لجمل اللغة، ويبدو طبعياً أن نفكر، وهذا رأي معظم اللسانيين حتى الستينات، بأنه لا يوجد شيء يقال عندما نتكلم عن الجمل، وعن المقامات التي تم فيها التعبير عنها: ينضاف العامل المقامي من الخارج على معنى الجملة لإنتاج معنى العبارة فيما بعد. ومعنى هذا أن المقام يتعلق بالكلام وليس باللغة، أو على الأقل، إنه يتعلق بمنطقة هامشية من اللغة، قريبة من تحولها إلى كلام. ويمكن إعطاء حجج منوعة دعماً لهذا الأمر:

أ) إن الفائدة الجوهرية للغة تكمن في كونها تسمح بالكلام عن الأشياء في غيابها (وكذلك، بالتصرف عن «بعد»). فهل هذه القدرة على التجريد الرمزي هي قدرة قابلة للفهم إذا كان وصف الجمل يتضمن إشارة إلى شروط استعمالها؟

ب) لنفترض أن الجملة (ج) تستخدم للتعبير عن المعاني (مُ) و(مٌ)، وذلك تعباً

للمقام الذي توجد فيه. ولنفترض أيضاً أن (مُ) و(مٌ) يختلفان فقط في أن أحدهما يتضمن المؤشر (يُ) هنا حيث يتضمن الآخر المؤشر (يٌ). ويمكننا دائماً أن نبني، موضحين هذه المؤشرات، جملتين هما (جُ) و(جٌ)، وأن تتلقيا التأويلين (مُ) و(مٌ) بشكل مستقل عن المقام. وهكذا، فإن قيم تحقيق الكلام الثلاث، التي يمكن للعبارة أن تكون أهلاً لها تبعاً للسياق «ستذهب غداً إلى باريس»، يمكن الحصول عليها بسماعدة ثلاث جمل لا تتطلب هذا اللجوء إلى المقام (:«آمرك بالذهاب غداً إلى باريس»). وكذلك، فإنه لمن الممكن دائماً أن يشير المرء إلى نفسه من غير أن يستدعي مقام الخطاب، وإلى أنه يمثل المتكلم، أي من غير أن يقول إذن (أنا): تكفي الإشارة إلى أسمائه وصفاته، وذلك كما يفعل، لكي يشير إلى نفسه، مؤلف رسالة مجهولة. ويعمم سيرل هذه الوقائع قائلاً إن كل ما يمكن إبلاغه بوساطة لغة من اللغات يمكن أن يقال فيها بوضوح (مبدأ التعبيرية). ولقد ذهب هيلمسليف إلى أبعد من ذلك حين نسب إلى اللغات الطبيعية القدرة التي تميزها من اللغات الاصطناعية، وعزا إليها الاستطاعة في التعبير عن كل ما يمكن التفكير به. فإذا كان تعبير العبارة إذن يأخذ من المقام بعض عناصره، فيكفي تعديل الجملة البدئية لكي نتحرر من المقام. ويبدو حينئذ أنه من المعقول تقديم اللجوء إلى المقام بوصفه ضرباً من التصنع، يسمح باختصار الخطاب، ولكن لا يوجد فيه شيء جوهري للغة، لأن اللغة هي نفسها تعطي دائماً الطريقة لتجنبه.

■ Pour une illustration de cette thèse, voir par exemple: L. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966, 2e partie, chap. 2. -J.R. searle définit l'exprimabilité dans Speech Acts, trad. fr. Les Actes de langage, Paris, 1972, chap. 1, § 5. - Sur le pouvoir qu'a le langage humain d'exprimer n'importe quel contenu: L. Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language, Madison, 1963, 21.

ج) إن وصف اللغة ليعني أن نقول ما هو مقنن في كلماتها وجملها. وما هو مقنن في كينونة يجب ان يظهر في كل تواردات هذه الكينونة. وهذا ما لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى حالات التأثيرات، المقامية، والتي في أصل تعريفها أن تكون متغيرة. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللساني، فإن مؤلف القاموس مثلاً، ليس له أن يشير، بخصوص كلمة، إلى المشتركات الثقافية التي تفسح المكان لها في مجموعة إجتماعية ما وعصر ما؛ سواء تعلق الأمر بمشتركات غيرمنعكسة (مثل «كلب» يشترك مع «وفاء»، و«خنزير» مع «قذارة») أم بمعرفة (تمسى موسوعية) تتعلق بالأشياء التي تشير إليها، وهي معرفة ترتبط بحالة العلم. فإذا أشار اللساني إلى هذا النوع من الوقائع، فلماذا لا يتكلم أيضاً عن المشتركات الشخصية، المؤسسة على التجارب الفردية (فالكلب يستدعي، بالنسبة إليَّ، طفولتي، حيث كنت أمتلك واحداً)؟

د) ويمكن، أخيراً، تقديم حجة عملية: إن عدد المقامات الممكنة بالنسبة إلى عبارة ما لتعد غير متناهية. ولقد يعني هذا إذن أنه من غير الممكن تخصيص كل تلوينات المعنى التي تستطيع الجملة أن تأخذها تبعاً لتنوع المقامات. وإن الحذر البسيط لينصح بوصف الجملة بداية وصفاً مستقلاً عن استخداماتها، وبالنظر إلى إدخال بعض المؤثرات المقامية بوصفها تدقيقاً لاحقاً لهذا الوصف.

■ On trouve des arguments de ce genre dans: J.J. Katz et. J.A.Fodor, "The structure of a smantic theory", Language, 1963, p. 176-180, et dans N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, Paris, 1967, chap, 1, 2.1.

ويمكن أن نجيب على مختلف هذه الحجج:

أ) تتطلب إمكانية الفعل الرمزي التي تقدمها اللغة بكل تأكيد أن نستطيع الكلام عن المقام في غيابه، ولكن ليس أن نستطيع الكلام في غياب كل مقام. وإذا كان اللسان يحمل معه قدرة على التمييز، فإننا سنستنتج أنه يستطيع أن يمارس عزلاً مطلقاً.

ب) لنقبل أن يكون من الممكن دائماً، عندما تدين العبارة للمقام ببعض العناصر المعلوماتية، أن ندمجها في الجملة، وذلك بتعقيدها. ولكن في اللحظة التي يتم فيها الحفاظ على المعلومات الإجمالية، فإن طريقة تمثيل هذه المعلومات، وفيما بعد قيمة التعبير، لتتعرض لخطر التشويه تماماً.

وهكذا، سنلاحظ الفارق الموجود بين تقديم المؤشر بوضوح وإعادة بنائه بوساطة المتكلم انطلاقاً من المقام. ويتطلب التلميح إلى المقام تعقيداً معيناً بين المتكلمين اللذين يجب عليهما معاً أن يعرفا هذا المقام، وإننا لنتمنى أحياناً تجنب هذا التعقيد. ومن جهة أخرى، فإن المتكلم يستطيع غالباً أن يرفض التأويلات التي أقامها المرسل إليه انطلاقاً من المقام، أو أن يترك له المسؤولية على الأقل: إذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن المفيد أن نقول من غير أن نظهر بأننا قلنا. وأخيراً، فإن بعض اللسانيين والفلاسفة يعتقدون بصورة عامة أنه من المهم تمييز ماقالته العبارة (أي ماهو مؤكد ويبدو إذن قابلاً للنكران) وما يظهره حدث التعبير ويؤكده، والذي يبدو إذن أنه يساوي التعبير نفسه يقيناً. وتنتمي المؤثرات اليقينية، مادام الحال كذلك، إلى الفئة الثانية. فلماذا لا يتم النظر إلى هذه الإمكانات التي تمنحها اللغة للبناء بوصفها إمكانات لسانية محضة، وذلك إذ نتكلم عن الاستراتيجيا بين شخصين؟ إننا قلما نقبل هذا على نحو مخصوص فيما يتعلق بالضمائر الشخصية. فالمتكلم إذ يشير إلى نفسه، ليس باسمه، ولكن بقوله «أنا»، ويشير إلى المرسل إليه بوصفه «أنت»، فإن لهذا الأمر، كما يرى بنفينيست، متطلبات فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين المتكلمين. وينتج عن

هذا أن المتكلم والمرسل إليه يدركان مباشرة بوصفهما متكلمين، وبما إن علاقاتهما تكون، بعد ذلك، موسومة بالتبادل المرتبط بعلاقات الخطاب (إن الـ«أنا» هي «أنت» من حيث الطاقة، وكذلك العكس). وسنلاحظ، تحت عنوان تطبيق خاص لهذه الأطروحة، أن استبدال «أنا» و«أنت» بأسماء المتكلمين يمكن أن يحول العمل المنجز في العبارة. فأن نقول لشخص ما «آمرك بـ...»، فهذا ليس إعلامه بأنه تلقى أمراً، بل هو أمره بالفعل. ولنفترض الآن أننا نستبدل «أنا» و«أنت» بالاسماء x و y والتي هي أسماء المتكلمين. وسنلاحظ أن ليس للعبارة الناتجة (x يأمر y بـ . . .) سبب خاص لكي تؤول بوصفها منجزة لعمل الأمر (يتطلب عمل الأمر أن يقوم من يصوغ الأمر بالتعريف بنفسه في الوقت نفسه بوصفه ذلك الذي يأمر - أو بوصفه «المتحدث باسمه»). وبقول آخر، إذا حددنا معنى العبارة ليس بمضمونها الإعلامي، ولكن أيضاً بنموذج العلاقات الذي يقيمه استخدامها بين المتكلمين، فإننا لن ننظر إلى التلميحات الموجهة للمقام بوصفها تقانات بسيطة للاقتصاد.

■ من أجل متصور للضمائر يذهب متجاوزاً مفهوم الاقتصاد، انظر:

E. Benveniste: "Problèmes de linguistique générale".

ومن أجل المقارنة بين بنفينيست وبريوتو، انظر:

O. Ducrot : Logique, strcture, énonciation", Paris, 1989, chap, 6.

ج) حتى لو كانت المؤثرات المقامية للجملة تتغير، من حيث المبدأ، من عبارة إلى أخرى، فإن الجملة تحمل غالباً في ذاتها مؤشرات- مستمرة- دالة على طريقة استثمار المقام لإنتاج هذه المؤثرات. وإن الإشاري، بما إنه كينونة لسانية، لا يقول بكل تأكيد ماهو مرجعه، ولكنة يشير كيف نعثر، في المقام، على مرجعه («هنا» تتطلب تحديد حيز دامج لمكان التعبير، و«هناك» تتطلب بناء حيز ينفيه). وكذلك الأمر بالنسبة إلى رابط مثل «بل» («جائت ماري، بل كانت مع جان»)، فإنه يتطلب أن نبحث، نظراً لما نعرفه عن المقام، عن نتيجة يفضلها ما يسبق «بل» ويخالفها ما يأتي بعده: تتغير النتيجة تبعاً للعبارات، ولكن البحث نفسه يمثل تعليماً مستمراً ومرتبطاً بالجملة. أو كذلك في «وصل جان في موعده تقريباً»، فالتأخير المنسوب إلى جان يمكن أن يكون، تبعاً للمقام، تأخيراً مكوناً من دقيقة أو من يوم، ولكن الجملة تفرض على المؤوِّل، في كل الحالات، أن يتصور مدة يجب أن تكون لا معنى لها نظراً لموضوع الخطاب. ولا يعد اللجوء إلى المقام بشكل عام إضافة بسيطة: إنه يسد فراغاً ظاهراً في الجمل نفسها، وبشكل هي تحدده.

د) ليس من البدهي على الاطلاق أن يثبت اللساني نفسه على مهمة يصعب بلوغها إذا كان يزعم أنه يشير إلى أثر المقام على معنى العبارات. ويمكن لثلاثة تحديدات أن تكون مفيدة:

1- ليس المقصود أن نشير إلى كل التلوينات التي يكون المقام أهلاً لإضافتها على المعنى. إن المقصود، بادئ ذي بدء، (انظر «ج») أن لا نتخلى عن وصف التعابير أو البنى التي يشتمل المعنى عليها، بوصفها جزءاً أصيلاً، وإلماحاً لاستعمالها، ومؤشرات على طريقة فهم عباراتها.

2- يمكن لمقامات مختلفة من الخطاب أن تحوز على تأثير متطابق فيما يخص تأويل الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جملة تحث على وضع تصنيف في مجموع مقامات الخطاب الممكنة، مستدرجة إلى أن تجتمع في الطبقة نفسها مقامات تميل بها في الاتجاه نفسه. وهكذا، فإنها تسمح بتحديد، تبعاً لإجراء معهود عند علماء الأصوات، سمات ملائمة للمقام. وإن كل سمة بما هي كذلك لتكون مشتركة مع مقامات الطبقة نفسها. ويجب على مثل هذه السمات أن تتدخل في وصف المقامات.

3- ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذا. إن الجمل لا تجعل المقامات في فئات بشكل مستقل عن الخطاب فقط، ولكنها تبني غالباً مقامها الخاص للتعبير. فنحن إذ نأمر شخصاً أن يفعل شيئاً ما، فإننا نعطي لأنفسنا الحق بإصدار الأوامر إليه، أي إننا نضع أنفسنا أمامه في المقام التراتبي الذي سمح بفعل هذا. وثمة مثل آخر. فتبعاً للوصف المتعدد الأصوات للنفي، فإن عبارة الجملة النافية «لم يأت بيير»، تقدم، في الوقت نفسه الذي تستبعده فيه، وجهة نظر إيجابية يكون تبعاً لها بيير قد جاء. ولقد يعني هذا أن هذه العبارة تخلق مقاماً جديداً، حيث يوجد شخص، قد يكون المرسل إليه على الأغلب، وهو يؤكد أو يقبل هذا المجيء. ومن هنا تأتي إجابات ممكنة مثل «ولكني لم أزعم قط هذا!». وهكذا، فإن العبارة تُسقط، بفضل الجملة التي تحققها، مقامها الخطابي الخاص، وسبقها الخاص. ولذا، فثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى التداولية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين: الداخلي والخارجي للعبارة، وفي رؤية كيف أن المقام الثاني يتدخل في بناء المقام الأول، وكيف أن الاثنين يتفاعلان في تأويل العبارة.

■ حول العلاقات بين الوصف اللساني والمقامي لكلمة "mais" انظر:

O. Ducrot:" Analyse pragmatiques", Communications, nº32, 1980.

إذا كان الوصف اللساني، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يستطيع أن يتجاهل المقامات، فإنه يبقى أن نحدد تبعاً لأي إجراء يؤثر المقام على القيمة الخاصة بالجمل. ولقد اكتفينا خلال زمن طويل بالإشارة، بشكل منعزل، إلى هذا الإجراء أو ذاك. ولقد كانت المحاولة الأولى لجمعها في نظرية موحدة هي بلا ريب «نظرية الملاءمة» لسبيربير وويلسون. ولقد كانت النقطة الأولى هي التعريف المعطى للمقام (الذي يسميه المؤلفون السياق، وهو المصطلح الذي سنستعمله في هذه الفقرة):

1- ليس المقصود ما هو كائن فعلياً، ولكن ما يفكر به المتكلمون حول الواقع.

2- وليس فقط مايعتقدونه حقيقة، ولكن هذا الذي يعطونه درجة ما من المعقولية، أي من فرضياتهم.

3- ليست هذه الفرضيات هي التي يمتلكونها فقط غالباً في الذهن في لحظة الكلام، ولكنها تلك التي يستطيعون حشدها، ولا سيما انطلاقاً من فرضيات أخرى.

4- وأخير، فإن مايهم، بالنسبة إلى التواصل، من بين هذه الفرضيات، هي تلك التي تكون ظاهرة بالتبادل: كل واحد هو قادرعلى صنعها، ويعلم أنها تعزى للآخر أيضاً، وأن الآخر يعلم بأنه يعلم.

إن سياق سبيربير ويلسون هو سياق مختلف إذن، إفراطاً وخللاً في الوقت نفسه، عما نسميه «معرفة الاقتسام»، وهو مفهوم يشير إلى المعارف المشتركة بين المتكلمين: ليس المقصود هي المعارف فقط، فنحن نطالبهم بأكثر مما هو مشترك.

وثمة لحظة ثانية في النظرية، هي لحظة تحديد الملاءمة. وتتعلق هذه اللحظة، هي نفسها، بمفهومي السعر والتأثير الإدراكيين. فالسعر هو الجهد الضروري للتأويل، وإنه مفهوم استعاره المؤلفون من علم النفس المستقبلي، والذي هو أهل، كما يرون، لتحديده. وأما التأثير الإدراكي للقضية في سياق ما، فهو يحددها: إنه مجموع القضايا التي نستطيع أن نستنتجها منها عندما تكون متصلة بسياق ما، والتي لا نستنتجها من السياق وحده. وإذا تضمن السياق فكرة أن ماري ستأتي، وأن جان وماري لا يستطيع الواحد منهما أن يرى الآخر من غير أن يتخاصما، فإن الإعلان أن جان سيأتي يتضمن حينئذ، في تأثيره الإدراكي، التنبؤ بالخصومة. ذلك لأن المؤلفين يفترضون أن نتائج القضية في سياق ما يمكن حسابها عن طريق منطق أولي (يبدو لهم أنه يكوّن قلب النشاط الإدراكي الإنساني)، ويفترض من جهة أخرى أن التأثير الإدراكي يقاس بعدد القضايا المستنتَجة. وهذا مقبول، فنحن نعطي للملاءمة سمة إذ نقول إنها بالأحرى كبيرة بينما سعر الحصول عليها زهيد، وذلك بما إن هناك تأثيراً إداركياً معيناً، وهي بالأحرى كبيرة بينما أثر الحصول عليها كبير، وذلك حين يصبح السعر ثابتاً.

وتأتي المرحلة الثالثة. إن الملاءمة، إذ هي موسومة على هذا النحو، فإنها تسمح بتنبؤ تأويل العبارة في سياق ما. وإن هذا السياق ليتحدد بوصفه مجموع القضايا المستنتجة من العبارة والتي تجعلها أكثر ما يمكن أن تكون ملاءمة، وهكذا، جواباً على «هل تحب ماري الخمر؟» فإن العبارة «إنها لاتحب الكحول» ستكون مفهومة مثل «إنها لا تحب الخمر» والسبب لأننا إذ نستخلص هذه النتيجة في هذا السياق، فإننا نعطي للعبارة، بأقل سعر

للمعالجة، المؤثرات الإداركية الأكثر أهمية: إننا نعطيها إذن هذه الملاءمة الأفضل التي يفترض التأويل دائماً أن القارئ يستهدفها. وأخيراً- وهذه هي النقطة الرابعة- فإن الملاءمة تجيب على القضية الجوهرية لتحديد المؤثرات التي سيختارها المتكلمون لبناء السياق حيث يجب على العبارة أن تكون مؤولة في مجموع الفرضيات المتجلية بالتبادر. وإننا لنختار المجموعة الفرعية للفرضيات التي تنسب إلى العبارة الملاءمة الكبرى إذ تنتج، عن طريق الاستدلالات الأقل غلاء، أكثر التأثيرات الإدراكية. وبهذا، يصل المؤلفون إلى إعطاء حساب عن الحدث الأساسي المشار إليه في الأعلى: تُستخدم العبارة في بناء المقام نفسه الذي يجب أن تكون مؤولة فيه.

ويتجه النقد الذي كانت النظرية موضوعاً له إلى:

1- الفكرة، المنفعية، والتي تبعاً لها سيكون البحث عن نتائج أكثر بسعر أقل هو المحرك الجوهري لعلم النفس الإنساني (تشكل هذه الفكرة المبدأ الاقتصادي الذي وضعه أندريه مارتينيه في أساس التطور اللساني).

2- السمة الضبابية لمفهومي السعر والتأثير الإداركيين، على الرغم من مظهرهما القابل للتكميم.

3- الافتراض بأن المتكلمين يبحثون عن الملاءمة الأفضل، لأن هذا البحث يفترض وجود عدد هائل من المقارنات، والتي يمكن لسعرها أن يكون باهظاً.

4- تقديم الفرضيات بوصفها قضايا، بالمعنى المنطقي للمصطلح، وتحديدها عن طريق الإمكان أن تكون صواباً أو خطأ، بينما يحاول كثير من اللسانيين أن يزيل الصواب والخطأ من الوصف الدلالي.

5- استعمال فكرة الملاءمة نفسها لتفسير كيف يتحدد سياق التأويل وكيف يتكون التأويل في هذا السياق: إنه حينئذ، إذا لم يكن متسحيلاً، فعلى الأقل صعب على المرء أن يتفادى أن يكون الإجراء دائرياً- ولكن سنلاحظ أن هذه العقبة تعد جوهرية بالنسبة إلى مفهوم المقام نفسه. والسبب لأن المقام يؤثر على معنى العبارة، وإنها لتسقطه.

■ Le texte de référence est D. Sperber et D. Wilson, Relevance, Oxford, 1986 (trad. fr. La Pertinence, Paris, 1989). Parmi les commentaires et critiques: J. Jayez, "L'analyse de la notion de pertinence", Sigma, n°10, 1986; D. Blakemore, Semantic Constraints on Relevance, Oxford (GB), 1987; S.C.Levinson, :A review of Relevance", Journal of Linguistics, n°25, 1989; M. Charolles, "Coût, surcoût et pertinence", Cahiers de linguistique française, n°11, 1990.
Sur le rôle de la situation en général: F. Flahault, La Parole intermédiaire, Paris, 1978; G. Gazdar, Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form,

New York, 1979; H. Parret (ed.), Le Langage en contexte, Amsterdam, 1980; S.C. Levinson, Pragmatics, Cambridge (GB), 1983 (cf. Chap. 1); J. Barwise et J. Perry, Situations and Attitudes, Cambridge (Mass.), 1983; J. Verschueren et M. Bertucelli-Papi (eds.), The Pragmatic Perspective, Amsterdam, 1987; Barwise (eds.), Situation Theory and Applications, Stanford, 1992 (concerne surtout le point de vue logique).

اللسان والفعل

LANGAGE ET ACTION

من النادر أن يوجد نشاط إنساني لا يستخدم اللسان. وإننا لنعطي أحياناً اسم التداولية لدراسة هذا الاستخدام (وإن مثل هذه الدراسة، المسجلة «تداوليه 2» في الفصل «مكونات الوصف اللساني»، لتتميز من الأبحاث، المسماة غالباً أيضاً «التداولية»، ومن «التداولية 1»، والتي يعالجها فصل «مقام الخطاب»). فعند ما يكون علينا أن نصف لغة من اللغات، فضمن أي مقياس يجب أن ننظر إلى الغايات المختلفة التي يستطيع المتكلمون استخدامه فيها؟

ثمة إجابة سلبية اقترحها سوسير. فهو، إذ عارض بين «اللغة» و«الكلام»، فقد نسب إلى الكلام كل ما هو مستخدم، ومستعمل (إن الكلام ينفذ اللغة بالمعنى الذي ينفذ فيه الموسيقي توليفته). وبما إنه من المفترض أن تكون معرفة اللغة مستقلة عن معرفة الكلام، فيجب على استخدامات اللسان أن تكون مدفوعة، في البحث اللساني، بعد وصف ثابت محض للشرعة نفسها: تجب معرفة ما تعني الكلمة قبل فهم في أي شيء تستخدم. ويصل أصحاب المنطق الوضعي الجديد إلى نتيجة مشابهة إلى هذه النتيجة وذلك عندما يميزون ثلاث وجهات نظر حول الألسنة (الطبيعية والصناعية). فهناك وجهة النظر النحوية، وهي تقضى بتحديد الضوابط الدائمة وذلك بتوليف الرموز الأولية، وبناء الجمل، أو الصيغ، السليمة. وهناك الدلالة، وهي تهدف إلى توفير الأداة لتأويل هذه الصيغ، ولجعلها تتناسب مع شيء آخر، ويمكن لهذا الشيء الآخر أن يكون الواقع، أو أن يكون صيغاً أخرى (من هذا اللسان نفسه أو من لسان آخر). وتصف، أخيراً، الصيغ التي يستعملها المتكلمون وهم يهدفون أن يؤثر بعضهم في بعض. ويوجد نظام دقيق في هذه المستويات: يستخدم كل واحد منها في بناء المستوى الذي يليه، ولكن ليس العكس وهكذا يجب على الدلالة والنحو أن يُحَضَّرا بمعزل عن أي نظر تداولي. وما كان ذلك كذلك إلا لأنهما يتعلقان بنواة اللغة نفسها.

■ Sur cet aspect du néo-positivisme: C.W. Morris, Foundations of the Theory of Signs, Chicago, 1938, chap. 3, 4 et 5. Voir aussi R. Carnap, Foundations of Logic and Mathematics, Chicago, 1939 (réédité en 1969), 1re partie, 2 et 3.

إن لهذا الزهد في دراسة اللسان شيء من التناقض. فنحن نجد على امتداد تاريخ اللسانيات الأطروحة المعاكسة ماثلة، وهي أطروحة تُخضع البنية للوظيفة وتؤكد أنه يجب معرفة لماذا اللسان يكون، بغية معرفة كيف يكون: إن المتصورات المؤهلة مع وصفه لا يمكن أن تستخلص إلا بالتفكير في وظيفته. وإننا إذ نصل إلى هنا، فإننا نرى أنفسنا مع ذلك مضطرين إلى إنشاء تراتبية بين وظائف اللسان، وإلا يكن ذلك، فإننا لن نتجنب الغائية الساذجة كما يقال، أي الغائية التي ترتبط باسم برناردان دو سان بيير، والتي تقضي بتفسير تشابك الشيء مع الاستخدامات العديدة، والمتناقضة غالباً، والتي نجد أنفسنا تصنع بها. وبقول آخر يجب أن نحاول أن نميز لماذا صُنِعَ اللسان، وماذا نستطيع أن نفعل معه من وجهة أخرى. وإن هذه الضرورة للتمييز، في النشاط اللساني، بين ماهو ملازم وبين ماهو خارجي على اللسان، قد أفضت بالمقارنين إلى مناقشة الوظيفة الأساسية للسان. كما أفضت، من جهة أخرى، بـ «ك. بوهلير» إلى التمييز بين العمل والفعل اللسانيين، كما إنها أخيراً هي التي تقوم في مفهوم العمل الكلامي، تماماً كما أنشأه «ج. ل. أوستان».

ماهي الوظيفة الأساسية للغة؟ لقد تم اختراع اللغة، تبعاً لبور -رويال، لكي يكون ثمة مجال للبشر يبلغ فيه بعضهم بعضاً أفكارهم. ولقد أضاف كل من أرنولد ولانسيلوت أنه يجب على الكلام، لكي يسمح بهذا التواصل، أن يكوِّن صورة، ولوحة للفكر، وهذا يستلزم أن تكون البنى القاعدية نوعاً من نسخ البنى العقلية. ولقد شكك المقارنون بهذا التوليف بين وظائف الإيصال والتمثيل حيث يكون الثاني أداة للأول. ويبدو أن دراسة تطور اللغة تظهر بالفعل لأن هم الاقتصاد في التواصل يحدث تآكلاً صوتياً. وهو تآكل يشوه بدوره البنى القاعدية، فيجعلها لا تعرف. وينتج عن هذا أن اللغات المتطورة، إذ هي تكفي على الدوام - وحتى أفضل فأفضل- حاجات التواصل، فإنها لم تعد تزعم بأنها جديرة بأي ملائمة إزاء بنى الفكر: لقد أضاعت وظيفتها التمثيلية.

وإذ أخذ هامبولدت عن المقارنين الفصل بين التواصل والتمثيل، فقد زعم مع ذلك أن التمثيل هو الوظيفة الأساسية للغة في تاريخ الإنسانية: «ليست اللغة أداة للتواصل فقط، ولكنها تعبير عن العقل وعن متصور المتكلمين للعالم: يعد العيش في مجتمع مساعداً لا غنى عنه لتطورها، ولكنه ليس الهدف الذي تميل إليه على الإطلاق»: (Uber den Dualis, 1827m Œuvres complètes, Berlin, 1907, t. VI. P. 22).

يميل العقل، بادئ ذي بدء، لحظة بناء اللغة إلى أن يطرح أمامه صورته الخاصة، فيأخذ بهذا ملكية نفسه في تفكير أصبح ليس ممكناً فقط، ولكن ضرورياً أيضاً. وإن اللغات البدائية وحدها هي التي لم تبلغ بعد هذه المرحلة من التطور حيث يعكس الكلام الفكر. وأما اللغات الهندو-أوربية، فقد بلغت هذه المرحلة منذ أمد بعيد، وإن الخراب الصوتي الذي خضعت له عبر الزمن لم يعد بإمكانه أن يغير شيئاً من هذا المكتسب. ولقد حاول هامبلدت، لكي يتمكن من ذلك، أن يكشف، في تحليلات تفصيلية ، عن الوظيفة التمثيلية لظواهر عبثية في الظاهر، مثل التوافق القاعدي، والشذوذ التصريفي الإعرابي، أو أيضاً اختلاط الجذر والإعراب في الكلمات. وإنها لتهدف إلى إظهار، بالمعنى القوي (أي جعله بالعقل مدركاً) الجهد الموحد للعقل الذي يدخل الوحدة في تعددية المعطى التجريبي. وهكذا، فإن جوهر اللسان نفسه هو عمل لتمثيل الفكر.

■ انظر على نحو خاص كتيب W. de Humboldt الذي يعود تاريخه إلى 1822، والذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان:

"De l'origine des formes grammaticales",

وقد أعيد نشره في بوردو عام 1969.

يعاود بوهلير أخذ فكرة هامبولدت أن اللسان، هو بشكل أساسي، طريقة لنشاط العقل الإنساني. وإنه ليتطلع إلى مصالحة هذه الفكرة مع مبادئ لسانيات بداية القرن العشرين. وإن هذا ليثير على الأقل عقبتين. فمن جهة، يجب وصف هذا النشاط الأساسي بوصفه نشاطاً تواصلياً (يأخذ بوهلير بالفعل الوصف الصوتي للغة بوصفه مكتسباً، وذلك انطلاقاً من التواصل)- بينما الأمر، بالنسبة إلى هامبولدت، فإن جهد العقل وحده يمثل ذاته بذاته وينتمي إلى جوهر اللسان، وإن التواصل ليس سوى استعمال ثانوي. ويجب، من جهة أخرى، مصالحة سمة اللسان النشيطة بشكل أساسي مع مبدأ سوسير والذي تكون دراسة اللغة بموجبه سابقة على دراسة الكلام. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن حل بوهلير يكمن بتمييز العمل والفعل في النشاط الذي يفسح اللسان له مجالاً. فالفعل اللساني، هو الفعل الذي يستعمل اللسان، والذي يجعل منه أداة: إننا نتكلم مع الآخر لكي نعينه، أو لكي نخدعه، أو لكي ندعوا للتصرف بهذا الشكل أو ذاك. وإن بوهلير ليشبه هذا الإدخال للسان في الممارسة الإنسانية بالكلام، بالمعنى القائم عند سوسير. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العمل اللساني. فبوهلير يقاربه من عمل إحداث المعنى والذي كان لغويو القرون الوسطى يدرسون فيه الطرق المختلفة، أو هو يقاربه أيضاً من العمل الذي كان هوسرل يعطيه للعمل المعزول. ولقد يعني هذا إذن أنه عمل ملازم لحدث الكلام نفسه،

وأنه مستقل عن المشاريع التي يدخل الكلام فيها. وهكذا، فإن دراسة هذا العمل تعد جزءاً أصيلاً من دراسة اللغة، وإنها لتشكل كذلك النواة المركزية.

من أي شيء يتألف الآن هذا النشاط اللساني الأصلي، وهذا النشاط المحض في إحداث المعنى؟ يطابقه بوهلير مع عمل التواصل (وهذا مايسمح له بإدماج البدهية الأساس لعلم الأصوات في فلسفته. وهي بدهية تتعارض مع أطروحات هامبولدت). وقد كان يجب عليه، لإنجاز هذا التطابق، أن يقدم تحليلاً عاماً عن الإيصال الذي يصنع «عملاً» يعبر عن الوضع الجوهري للإنسان، ولا يصنع «فعلاً» خاصاً. وإن هذا الوضع لموصوف وكأنه دراما تتكون من ثلاث شخصيات («العالم» أي المضمون الموضوعي الذي نتكلم عنه، والمتكلم والمرسل إليه): شخص يكلم شخصاً عن شيء ما. وبسبب هذا، فإن كل عبارة لسانية هي على الدوام، جوهرياً، إشارة ثلاثية، وإن عمل إحداث المعنى يكون على الدوام موجهاً في اتجاهات ثلاثة. فهو يحيل:

1- إلى المضمون المبلَّغ، وهو بهذا المعنى يكون تمثيلاً للعالم. (ملاحظة: إن كلمة «تمثيل» لا تشير هنا، كما هي الحال بالنسبة إلى هامبولدت أو بالنسبة إلى بور-رويال، إلى نوع من المحاكاة المادية للفكر).

2- وإلى المرسل إليه، الذي يمثل مثل المخصوص بهذا المضمون. وهذه هي وظيفة النداء.

3- وإلى المتكلم، الذي يظهر الموقف، النفسي أو الأخلاقي. وهذه هي الوظيفة التعبيرية.

وتكمن أصالة بوهلير في أنه أعطى لهذه الوظائف الثلاث سمة مستقلة ولسانية بالمعنى الدقيق. فلنأخذ الوظيفة التعبيرية التي يمكن للتنغيمات أن تنجزها (المزاح، والغضب، والمفاجأة...) أو أن تنجزها بعض الصياغات أيضاً («فلنأمل أن يصبح الطقس جميلاً»، «للأسف، إنه سيأتي»). وإنها لتكون لسانية بمعنى أنها لا تمثل نتائج آليه لحالات نفسية، ولكنها تمثل طريقة معينة في إحداث معناها. وإنها لتكون مستقلة، بمعنى أنها تشكل طريقة خاصة جداً في إحداث المعنى: إننا لا نحدث بالطريقة نفسها معنى الحالة النفسية إذ نعبر عنها («للأسف، إنه سيأتي») وكذلك إذ نمثلها، أي إذ نجعل من المضمون العواملي مضموناً تقوله العبارة («إنه ليضجرني أن يأتي»).

ولقد أكمل رومان جاكبسون ترسيمة بوهلير، ولكن من غير أن تتغير روحها: إن المقصود دائماً هو تحديد ما هو ملازم لعمل التواصل، وذلك بشكل مستقل عن مقاصد المشروعات التي يمكن للمتكلم أن يمتلكها. وهناك بالإضافة إلى العالم، المرسل إليه والمتكلم (=المرسل). ولكي يصف جاكبسون عمل التواصل، فقد فتح المجال لتدخل

الشرعة اللسانية المستعملة، والرسالة المؤلَّفة، وأخيراً الارتباط النفسي، والتماس القائم بين المتكلمين. وهكذا، فإنه يضيف إلى الوظائف الثلاث عند بوهلير (ممثلة بالتعاقب: الوظيفة المرجعية، والندائية، والتعبيرية)، ثلاث وظائف أخرى هي: وظيفة اللسانيات المفسرة (تشتمل معظم العبارات، ضمناً أو علناً، على مرجع لشرعتها الخاصة)، والوظيفة الشعرية (تعد العبارة، في بنيتها المادية، غاية لذاتها)، وأخيراً الوظيفة الانتباهية (لا يوجد تواصل من غير جهد لإنشاء التماس بين المتكلمين والحفاظ عليه: من هنا تأتي عبارات مثل «إيه جيد»، «هل تسمعني»، إلى آخره، ومن هنا الأثر أيضاً حيث يكون الكلام معاشاً بوصفه مكوناً، عن طريق وجوده نفسه، لعلاقة اجتماعية أو عاطفية).

■ K. Bühler, Sprachtheorie, léna, 1934: sur les trois fonctions de la communication, § 2, sur l'acte et l'action, § 4. Sur Bühler en général: A. Eschbach (ed.), Bühler-Studien, Francfort-sur-le-Main, 1984. -Les fonctions de Jokobson sont présentées dans Essais de linguistique générale, Paris, 1963, chap. 11.

وإن فلاسفة مدرسة أوكسفورد، وبشكل مستقل عن تفكير اللسانيين، فقد وصلوا إلى نتائج تذهب في الاتجاه نفسه، بل ربما تذهب إلى أبعد. فهي في الاتجاه نفسه، لأن المقصود بالنسبة إليهم أيضاً هو تحديد ما نفعله في عمل الكلام نفسه (وليس ما نستطيع أن نفعله إذ نستخدم الكلام). وسيذهبون إذن إلى أبعد، لأنهم سيدمجون في هذا الفعل الملازم للكلام، جزءاً كبيراً من النشاط الإنساني.

وإن نقطة الانطلاق لأبحاثهم هي التعارض الذي أقامه الفيلسوف الإنكليزي «ج. ل. أوستن»، في بداية تأمله حول اللسان، بين العبارات الأدائية والعبارات التقريرية. ولقد تسمى العبارة تقريرية إذا كانت لا تميل إلا إلى وصف الحدث (جاء جان) من غير ادعاء بتغيير الأشياء. وإنها لتكون أدائية إذا كانت تقدم نفسها بوصفها موجهة لتحويل الواقع (وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة إلى أمر أو إلى سؤال يزعمان أنهما يؤثران على المتكلم، وذلك بدفعه لفعل أو لقول شيء ما). ولقد أشار أوستان أن هذا التمييز لا يغطي التمييز القاعدي الشائع بين العبارات التقريرية والعبارات غير التقريرية. فبعض العبارات ذات الشكل التقريري تستطيع أن تقنع قيمة أدائية. وهذه هي الحال أيضاً بالنسبة إلى الأداءات الظاهرة. فهذه إذ تكون مؤولة تبعاً لنحوها الحرفي، فهي تبدوا أنها تصف فعلاً معيناً من أفعال متكلمها، ولكن عباراتها تعود لإنجاز هذا الفعل. وهكذا، فإن الجملة التي تبدأ بـ«آمرك بـ»، هي جملة أدائية ظاهرة: إننا إذ نستعملها، فإننا نبدوا أننا نصف أنفسنا بوصفنا آمرين، كما نبدوا من جهة أخرى أننا نعطي بالفعل أمراً في الوقت نفسه (بينما إذا قلنا «أتنزه»، فإننا نصف فقط ما نفعله، من غير أن نقوم بفعله مع ذلك). فأن تكون العبارة

الأدائية ظاهرة أو أن لا تكون، فإنها لا تستطيع أن تكون موسومة بوصفها تمثيلاً محضاً للحدث: إن الفعل الخاص الذي يسمح بالإنجاز هو فعل معين في معناها نفسه. وإذا أعدنا أخذ كلمات موريس، فإننا لا نستطيع أن نقيم الدلالة لهذه التعابير من غير أن ندمج فيها جزءاً من تداولياتها.

ويلاحظ أوستان، في المرحلة الثانية من تأمله، أن العبارات التقريرية، هي أيضاً، وبشكل أقل إدهاشاً، ولكنه واقعي كذلك، شأنها في هذا شأن العبارات الأدائية، قيمة للفعل. فالمتكلم إذ يقول «جاء جان»، فإنه لا يكتفي بتقديم الحدث، إنه يؤكد واقعية هذا الحدث. ومادام هذا هكذا، فإن التأكيد هو فعل أيضاً، وإن هذا ليكون بشكل جوهري (ليس فقط لأنه يستطيع أن يتوخى، عرضياً، أن يهيمن على المكالم- إذ يقترح عليه أن يذهب لكي يرى جان). فالتأكيد، وإن كان بسيطاً، فإنه يغير مقام الخطاب. وإنه ليأخذ، بهذا المعنى، مسؤولية لم يكن يمتلكها من قبل. إنها مسؤولية تبرير ما يقول، عندما ينكشف له أن عبارته خاطئة، وأنه يعرف خطأه. كما يغير التأكيد أيضاً مقام المكالم، الذي لا يستطيع من الآن فصاعداً أن ينكر الحدث المؤكدّ من غير أن يتبنى إزاء المتكلم موقفاً معارضاً، وعصياناً عقلياً. وإن أوستان، إذ لـم يستطع أن يقيم تعارضاً بين «الأداء» و«التقرير»، فقد بنى نظرية عامة لأعمال اللسان (أو لأعمال الكلام) تكون صالحة لكل العبارات. وتبعاً له، فإننا إذ نعلن عن جملة ما، فإننا ننجز ثلاثة أعمال متزامنة:

1- إننا ننجز عملاً كلامياً بما إننا نمفصل بين الأصوات ونركب، وبما إننا نستدعي فيه أيضاً المفاهيم التي تمثلها الكلمات ونربطها نحواً.

2- وننجز فعلاً كلامياً تحقيقياً، بما إن التلفظ بالجملة يكوِّن في ذاته عملاً معيناً (تحولاً معيناً للعلاقات بين المتكلمين): إنني أنجز عمل الوعد بقولي: «أعد...»، كما أنجز عمل الاستفهام بقولي: «هل...؟». إن أوستان لا يحدد فعل الكلام التحقيقي بالمعنى الدقيق، ولكنه يشير إلى عدد من السمات. وإن هذا العمل لهو، من جهة، عمل منجز في الكلام نفسه، وليس نتيجة (نريدها أو لا) للكلام. وهو، من جهة أخرى، مفتوح دائماً، وعمومي. وإننا لا نستطيع، بهذا المعنى، أن ننجزه من غير أن نعلم بأننا ننجزه (نحن لا نستطيع أن نعد أو أن نأمر من غير أن نخطر في الوقت نفسه المرسل إليه بالأمر أو بالوعد). ويمكن للأداء الظاهر، بسبب هذا، أن يفسره عموماً («آمرك بـ...»، «أعدك بـ...»). وأخيراً، فإن عمل الكلام الحقيقي عمل تواضعي على الدوام. وإننا لن نفهم من هذا أن المادة الصوتية المستعملة في إنجازه هي مادة قسرية (وهذه حال كل تعبير لساني). ويريد أوستان أن يقول على وجه الخصوص إن فعل الكلام التحقيقي ليس نتيجة، منطقية أو نفسية، لمضمون عقلي تم التعبير عنه في الجملة الملفوظة (وإنه لمن هذا القبيل أن لا تكون

عبارة «أعدك بـ. . .» التي تستخدم في الوعد نتيجة للمضمون الوصفي الظاهر للجملة التي تبدو - إنها سمة من السمات التحديدية للوعد الظاهر - أنها تشير أن المتكلم جارٍ في وعده). ولذا، فإن عمل الكلام التحقيقي لا ينجز إلا عن طريق وجود نوع للطقوس الاجتماعية، تعزوا إلى مثل هذه الصياغة، التي يستخدمها الشخص في مثل هذه الظروف، قيمة الفعل المحدد.

3- وننجز عمل الأثر غير المباشر للكلام بما إن التعبير يستخدم لغايات أكثر بعداً، وأن المكالم قد لا يستطيع إدراكها مع استحوازه على اللغة تماماً. وهكذا، فإننا إذ نسأل شخصاً ما، فيمكن أن يكون هدفنا أن نقدم له خدمة، أو أن نربكه، أو أن نجعله يعتقد أننا نحترم رأيه، إلى أخره (وسنلاحظ أن عمل الأثر غير المباشر للكلام، على عكس الكلام التحقيقي، يمكن أن يبقى مستقراً: إننا لسنا في حاجه، لكي نربك شخصاً، أن نخبره أننا نسعى لإدراكه).

إذا كانت أمثلة أوستان قد تلقت اعتراضاً قليلاً، فإن السمة التي وضعها لعمل الكلام المتحقق قد بدت غالباً غير كافية، وتوجد عدة محاولات لتفسيرها. وهكذا، فإن الفيلسوف الأمريكي سيرل، لكي يحيط بمفهوم عمل الكلام التحقيقي على نحو أفضل، قد حدد بادئ ذي بدء فكرة الضابطة المكوِّنة. فالضابطة تعد مكوِّنة إزاء شكل معين من النشاط، وذلك عندما ترفع مخالفته عن هذا النشاط سمته التمييزية: تعد ضوابط لعبة البريدج ضوابط تكوينية إزاء لعبة البريدج، والسبب لأننا نتوقف عن لعبة البريدج منذ اللحظة التي نعصي فيها هذه الضوابط. وإن الضوابط التقنية هي التي يمتثل لها، على العكس من ذلك، اللاعبون الجيدون، ولكن التي هي ضوابط معيارية فقط (لأنه لا شيء يمنع من اللعب بالبريدج، واللعب فيها على نحو سيء)، وكذلك بالنسبة إلى الضوابط الأخلاقية، التي تمنع النظر إلى أوراق الخصم مثلاً (إن اللاعب المخادع يبقى لاعباً). ومع هذا التحديد، فإن الضوابط المثبتة لقيمة الكلام التحقيقي للعبارات لتعد ضوابط تكوينية إزاء استعمال هذه العبارات. ولا يمكن للتعبير أن يعد وعداً إذا كنا، لا نزعم أننا ملتزمون بالحفاظ عليه أثناء فعله. وهو لا يعد أمراً إذا كنا لا نزعم أن المرسل إليه سيصبح مضطراً، بسبب ما قد قيل له، أن يفعل شيئاً لم يفعله من قبل. وهذا لا يمنع، بكل تأكيد، أن الوعد يبقى وعداً إذا كنا لا ننفذه، ولا الأمر يبقى أمراً إذا كان المرسل إليه لا يطيع، أو حتى إذا كنا لا نرغب أن يطيع في الواقع (وقد انتهكت، في هذه الحالات، الضوابط المعيارية فقط وليس الضوابط التكوينية).

ولقد نستطيع، إذا ذهبنا إلى أبعد من هذا في اتجاه سيرل، أن نقول إن الكلام عمل كلام تحقيقي عندما تكون وظيفته الأولى والمباشرة أن تدعي تغيير مقام المتكلمين. فأنا إذ

أعد، فإني أضيف إلى نفسي بالذات واجباً، وهذا لا يعد نتيجة ثانية (ذات أثر غير مباشر للكلام) لكلامي، وذلك لأننا نستطيع أن نعطي إلى الكلام المعنى، ما إن يؤول بوصفه وعداً، معنى سابقاً على إبداع هذا الواجب. وكذلك أيضاً، عندما أسأل مكلمي، فإني أزعم أني أبدع له مقاماً جديداً، أي البديل لكي يجيب (وليس أي شيء يستطيع أن يكون جواباً) أو أن يُستعمل. وبالنسبة إلى الأمر، فإن البديل هو الطاعة والعصيان (فمنذ اللحظة التي تلقيت فيها أمراً، فإن فعل ما أمرت به يصبح طاعة، وإذا لم أفعله فيصبح عصياناً). وأما ما يتعلق بالنصيحة (عمل ليس لوجوده، إذا فكرنا فيه، أي ضرورة، ولكنه يتناسب مع مواضعة لحياتنا الاجتماعية). فإنها تقضي أن نسحب جزئياً من الآخر، وأن يأخذ المرء جزئياً على عاتقه، مسؤولية الشيء المنصوح به (ولهذا، فإن رفض إسداء النصيحة لا يستلزم بالضرورة اعترافاً بعدم الأهلية).

إننا لنرى في أي شيء تنتمي دراسة أعمال الكلام التحقيقي إلى أبحاث بوهلير وجاكبسون: إن التمييز بين الكلام التحقيقي والأثر غير المباشر للكلام ليتناسب مع التمييز بين العمل والفعل، وبين ماهو جوهري وبين ماهو مضاف إلى النشاط اللساني. فأن نتكلم عن الكلام التحقيقي أو عن الوظيفة الأساس، فإننا نعترف لعمل الكلام بشيء جوهري للسان.

فإذا قبلنا بأن اللغة، في طبيعتها بالذات، تُستخدم في إنجاز أعمال الكلام التحقيقي، فإنه يبقى أن نحدد ماهي الكينونات اللسانية التي تتدخل في هذه الأعمال. وثمة موقفان ممكنان نسميهما غالباً العازي والواصف. أما الأولى، فقد قدمها أيضاً أوستان، وهار، وريل. وهي تقضي بإسكان الكلام التحقيقي، ليس في استعمال الجمل فقط، ولكن بإسكانه أيضاً في المعجم الذي صنعت الجمل انطلاقاً منه، وخصوصاً، في الكلمات التثمينية مثل: جيد، عادل، حر، شجاع، إلى آخره. وإنه لجوهري بالنسبة إلى معنى هذه الكلمات أن نسمح بإنجاز أفعال الكلام التحقيقي. وهكذا، فإننا لن نعرف أن نصف معنى الصفة «جيد» من غير أن نقول إنها تُستخدم في إنجاز عمل من أعمال التوصية، إزاء الشيء الذي نطبقها عليه، أو إنها تشير على الأقل إلى توصية في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، وفي كل حالة من هذه الحالات الممكنة أو الواقعية. ولقد يرغم مثل هذا القرار بقبول أن تستطيع المنصورات، حتى التي ينظمها الخطاب، أن لا تمتلك مضموناً موضوعياً، ولكن أن تمثل مواقف ذاتية - مواقف المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، أو مواقف المتكلمين الافتراضيين التي يشير إليها. وإننا لنكون قريبين حينئذ من فكرة تعددية الأصوات ومن تعميم الصوغ الذي اقترحه شارل بالي في بداية القرن.

وأما الوضع المعاكس، الواصف، فقد دعمه سيرل أيضاً. فليس لكلمات المعجم،

كما يرى، قيمة الكلام التحقيقي: يقضيْ معناها دائماً القيام بوصف للأشياء. فلا يوجد عمل لكلام تحقيقي إلا في عبارة تامة. ويجب حينئذ أن نميز بين قسمين في معنى العبارة:

1- مضمون جملي (م ج) موضوعي محض. ويعبر عنه الجمع النحوي للكلمات المعجمية. وهو يقضي بإعطاء مسنداً إلى المسند إليه.

2- قوة الكلام التحقيقي (ق كت)، وهي تشير إلى أي نموذج من العمل تكون العبارة مقدرة له (استفهام، تأكيد، أمر، طلب...)، وهو نموذج يحدده الشكل العام للجملة، والتنغيم، والمقام في الوقت نفسه.

وينتج العمل الخاص المنجز عن تطبيق (ق كت) على (م ج). وهكذا «هل سيأتي بيير؟»، «سيأتي بيير»، «فليأت بيير!» لها الـ (م ج) نفسه، وإنه ليعزو إلى بيير مجيئاً في المستقبل. فالجملة الأولى لها (ق كت) للاستفهام، والثانية لها (ق كت) للتأكيد، وللوعد، وللتحذير، إلى آخره، وذلك تبعاً إلى كيف تكون ملفوظة وتبعاً للعلاقات بين المتكلم، والمرسل إليه، وبيير. وهذه كلها عوامل تستطيع أن تعزو أيضاً إلى الجملة الثالثة (ق كت) مختلفات (أمر، طلب، نصيحه...). والأمر الذي يميز بشكل جوهري موقف سيرل من موقف العازين، هو مفهوم الـ (م ج) الموضوعي. وإنه ليتكون من قضية يحتمل أن تكون صواباً أو خطأ، وذلك بما إن كل الذاتية محجوزة في الـ (ق كت). وكذلك، فإن سيرل يحلل «هذا الفندق جيد» وكأنه يطبق (ق كت) التأكيدية على (م ج) {طيبة الفندق}، والتي ينظر إليها بوصفها محض وصف. ومن هنا سيكون كل عمل طلبي مستثنى (وهذا لا يمنع العبارة أن تستطيع، بالإضافة وبشكل غير مباشر، أن تستخدم في الطلب من الفندق - ولكن إذا كنا نطلب منه، فذلك لأننا أكدنا في البداية بأنه يمتلك السمة الموضوعية في كونه جيداً).

وإن الحجج المعطاة للاختيار بين العزو والوصف عديدة. ويعلن سيرل أنه من المحال إسكان عمل الطلب في الصفة «جيد»، لأنه يمكن استخدام هذه الصفة في جمل حيث لا يكون أي عمل تابع لهذا النموذج قد تم إنجازاً («هذا الفندق ليس جيداً»)، «الفنادق الجيدة غالية»). ولقد أجاب هار سلفاً على هذا النوع من الاعتراضات مميزاً بين مستويين من الكلام التحقيقي في العبارة: المداري (أو الصيغة)، وهو يخص نموذج الأعمال المشار إليها في الجملة، حتى و إن كان المتكلم لا ينجزها في الواقع، والمضمر الذي يشير إلى أخذ المتكلم على عاتقه هذا العمل أو ذاك من الأعمال. وإذا كان للصفة «جيد» علاقة مع الطلب، فإن هذا يكون على المستوى المداري. وهكذا، فإن المثلين الأخيرين اللذين جئنا على ذكرهما لا يحتويان على تماسك إضماري لهذا العلم، بينما يظهر مثل هذا التماسك في جملة بسيطة «هذا الفندق جيد»، التي لا تشير إلى الطلب فقط، بل

تنفذه (لنشر بأنه حتى هذه الجملة الأخيرة تستطيع أن ترى مضمرها ملغى إذا وصلناها بسلسلة مثل «... ولكنه غالي الثمن»: إن المتكلم، حينئذ، يتصور فقط طلباً محتملاً ومبرراً، بيد أنه لا يأخذه على عاتقه). وإن النظريات، مثل «المحاججة في اللغة»، التي تسعى إلى طرد أي وصف للواقع عن المعنى العميق للجمل، وإلى طرد كل معلومة عن العالم، لتأخذ ثانية الأفكار الأساسية «لهار»، وذلك تحت هذا الشكل أو ذاك، مثل تحت شكل تعددية الأصوات.

■ حول الأداء وأعمال التحقق الكلامي، انظر:

J.L.Austin: How to do Things with words, oxford, 1962.

وانظر الترجمة الفرنسية:

Quand dire, c'est faire, Paris, 1970.

وهناك محاولتان لإعادة تحديد التحقق الكلامي:

P.F. Strawson: "intention and convention in speech-acts", The philosophical Review, 1964. J. R. Searle: "Speech acts", Cambridge, 1969.

وانظر (الترجمة الفرنسية، باريس، 1972).

ولقد طور سيرل متصوره في:

"Expression and Meaning", 1979.

وانظر (الترجمة الفرنسية:

"Sens et expression", Paris, 1982).

ولقد وضع سيرل فيه تصنيفاً لأعمال الكلام التحقيقي (فعل 1)، كما وضع دراسة للأشكال غير المباشرة عندما تكون الجملة المستعملة موسومة من أجل عمل أخر 1I. وهكذا، فإن العمل 2I في طلب الملح يمكن إنجازه عن طريق الجملة «هل تستطيع تمرير الملح؟» وهي جملة موسومة من أجل الاستفهام (1I). وكما يري سيرل، فإن العمل 1I يكون هو أيضاً، في مثل هذه الحالة، منجزاً (ويوجد، في المثل، عمل 1I الاستفهامي حول إمكانات المرسل إليه). وإن هذا ليسمح بتفسير حضور 2I بوصفها مضمنة: لكي نجعل الاستفهام 1I ملائماً، وهو الذي يكون للوهلة الأولى من غير موضوع، فإننا نفترض أنه كان مقدراً لتحضير الطلب 2I. ونجد صياغة لهذه للمفاهيم في: J.R. Searle et D. Vandeveken: "Foundation of Illocutionary logic", Cambridge (GB), 1985.

وحول التمييز بين الكلام التحققي وأثر الكلام غير المباشر، انظر:

T.Cohen:" Illocutions and Perlocutions", Foundation of Language, vol. 9, 1972-3, 492-503.

ونجد موقف العزو مقدماً في:

G.Ryle: "The concept of Mind", Londres, 1949.

(وانظر أيضاً:
W. Lyons, Gilbert Ryle: "an Introduction to his Philosophy", Brighton, 1980).
وقد طور هذا الموقف:
R.M. Hare: "Meaning and speech acts", Philosophical Review, 1970, n°79.
وقد أعيد نشر هذا المقال في:
"Practical Inferences," Londres, 1971.
وقد حارب سيرل هذا الموقف في الفصل 6 من:
"Speech acts",
وهناك دراسة عامة لـ:
F. Récanati: "Les Enoncés performatifs", Paris, 1981.

وقد كان اللساني الأول الذي تصور هذه القضايا هو إميل بنفينيست الذي قبل بفكرة الأداء (لقد قدم، منذ عام 1958، من غير أن يلفظ الكلمة، مفهوم الأداء الظاهر في مقال أعيد نشره في الفصل 21 من كتابه: "Problèmes de linguistique générale" Paris, 1966, p. 263- 266).
ولكنه رفض مفهوم الكلام التحقيقي، انظر:
Problèmes, chap. 22 et 23.
ونجد من بين الأعمال العديدة حول عمل اللسان:
K. Bach, R. M. Harnish:" Linguistic Communication and Speech acts", Cambridge (Mass), 1979.
ولقد اعرض بعض علماء الاجتماع مثل بيير بورديو على نظرية أعمال اللسان، معتقداً أنه يرى فيها نسب سلطة جوهرية إلى الكلمات، بينما تقوم فعاليتها على الوضع الاجتماعي وحده للمتكلمين، انظر:
"Ce que parler veut dire", Paris, 1982, 2e partie
(ويأخذ هذا الاعتراض أهميته إذا قدمنا سلطة فعل العبارات بوصفها سلطة مزعومة - وهذا ما هو مكتوب هنا- أو إذا كنا نقبل، مع أوستان، أن فعالية الكلام التحقيقي تتعلق بشروط خارجية، تسمى «شروط السعادة»، والتي يستطيع غيابها أن يمنع العبارة من إنتاج مؤثراتها الكلامية التحقيقية).

فهرس المصطلحات

A

Abréviation, nm	اختصار كتابي، كلمة موجزة
Abduction, nf	إبعاد (ابعاد الجبال الصوتية عن بعضها)
Ablaut (في الألمانية)	إبدال الصوت
Acception, nf	معنى، قبول
Accent, nm	لهجة، لكنة، نبرة، حركة، علامة مميزة
Accentuation, nf	تحريك، تنبير، نبر
Accentucl, adj	تحريك، تنبير
Acceptablilité, nf	جواز، مقبولية
Accompli, nf	تام، ماضٍ
Accomplissent, nm	إكمال، إتمام
Accod, nm	اتباع، توافق، مزاوجة
Accusatif, nm	حالة النصب، حالة المفعولية
Achronie, nf	تجرد عن التعاقبية والتزامنية
Achèvement. nm	انجاز، إكمال
Acoustique, nf	سمعي، فيزياء الأصوات، علم السمعيات
Acquisition, nf	اكتساب
Actant, nm	عامل
Acte, nm	فعل، حدث
Actif, adj	مبني للمعلوم

Action, nf	فعل، حدث، عمل
Adaptation, nf	تطويع، تكييف
Adéquation, nf	ملاءمة، معادلة، مطابقة
Adjectif, nm	نعت، صفة
Adverbe, nm	ظرف، حال، فضلة تكميلية، قيد
Aède, nm	شاعر منشد
Affinité, nf	نسب أصل مشترك
Affixe, nm	زائدة (لاحقة أو بادئة)
Agglomérat, nm	تراكم (صائتين أو صامتين)
Agglutinant, adj	لاصقة، مركبة
Agnosie, nf	عمه (فقد ملكة الإدراك والعجز عن تمييز الأشياء والأشخاص)
Agnosique, adj	عمه
Agrammaticalité, nf	غير نحوية، غير أصولية
Agrammatisme, nm	حبسة تركيبية
Agraphie, nf	تشوش الكتابة، تعسر الكتابة
Afrégat, nm	تراكم، ركام، مجموعة، مجاميع
Alexie, nf	عجز عن القراءة (ويحدث بسبب اضطراب دماغي)
Allégorie, nf	استعارة، مجاز
Allégorique, adj	استعاري، مجازي
Allocutaire, nm	مخاطب
Allographe, nm	بديل إملائي
Allomorphe, nm	بديل شكلي، بديل صرفي
Allophone, nm	بديل صوتي
Alvéolaire, adj	نخروبي، سنخي، لثوي
Amalgame, nm	اندماج، مزيج، كلمة، مركبة
Ambiguïté, nf	إلتباس، غموض
Anachronie, nf	مفارقة زمانية (تاريخية)
Analepse, nm	استدعاء، استرجاع، استحضار من الماضي
Analogie, nf	تماثل، تشابه، قياس
Analyse, nf	تحليل

Anapeste	تفعيلة في الشعر على وزن فعلن
Anaphore, nf	تكرار الكلمة الأولى في عبارة تكرار الصدارة
Anecdote, nf	طرفة، ملحة، نادرة
Anisochronie, nf	عدم التزامن، عدم التواقت، عدم التوافق
Anomal, adj	شاذ، خارج عن القياس
Anomalie, nf	شذوذ
Anomie,nf	فوضوية، لا نظامية
Antanaclase, nf	جناس دلالي
Antécédent, adj, nf, nm	عائد إليه، صلة
Antithese, nf	طباق، تضاد، نقيضة
Antonomase, nf	استبدال بلاغي، مجاز العلمية
Aphasie, nf	حبسة، عي
Aphemie, nf	فقد النطق
Aphérèse, nf	ترخيم استهلالي (إسقاط المقطع الأول في كلمة الاستهلال)
Apocope, adj	مجزوم، مرخم
Approximation, nf	مقاربة
Apophonie, nf	إبدال الصوائت، تعاقب الأصوات
Apostrophe, nf	1- علامة حذف أو اختصار 2- التفات، مناجاة
Arbitraire, nm	الاعتباطية، القسرية
Arbre génératif, nm	شجرة توليدية
Archéologie, nf	علم الأثريات
Archimorphème, nm	وحدة بنيوية صغرى شاملة
Archiphonèmene, nm	صوت شامل أو نائب
Argot, nm	لهجة فئة اجتماعية، لغة اصطلاحية
Argument, nm	دليل برهان
Articulation, nf	انبناء مزدوج، تمفصل
Articulatoire, adj	نطقي
Ascendant, adj	صاعد
Ascriptiviste, adj	العازي

Asémasie, nf	عجز وسمي، عدم القدرة على فهم الإشارات أو استخدامها أو الرموز أو الكلمات للتفاهم
Aspect, nm	هيئة، وجة، صيغة، طابع
Assémantique, nf	انعدام الدلالة
Assertion, nf	تأكيد، تصريح، إثبات
Assimilation, nf	إدغام، مماثلة، مجاورة، استيعاب
Associatif, adj	ترابطي، اقتراني
Association, nf	ترابط، تداعي
Assonance, nf	تجانس الحركات، تجانس صوتي
Astérisque, nm	نجمة
Asyndète, nf	فصل، حذف الروابط
Attaque vocalique, nf	همزة قطع
Attaque vocalique douce, nf	همزة وصل
Attention, nf	انتباه، قصد
Atténuateur, nm	مخفف
Attribut, nm	صفة، خبر، مسند، نعت
Attributif, adj	إسنادي
Atypique, adj	غير نموذجي، غير قياسي، شاذ
Audkjeur, nm	المستمع
Audidion, nf	الاستماع، الإصغاء
Auditif, adj	سمعي
Autodiégétique, adj	القصة الذاتية، قصة بضمير المتكلم
Autographie, nf	نسخ مخطوط
Autographique, adj	نسخي
Autosegmentale, adj	تقطيع ذاتي
Autotéléologique, adj	غائي الذات
Auxiliaire, adj	مساعد
Axiologie, nf	دراسة القيم
Axiome, nm	بدهية (مبدأ مسلم به)

B

Babillage, nm	الثغثغة، المناغاة
Ballade, nf	موشح غنائي، أسطورة شعرية، أغنية راقصة
Dase, nf	جذر كلمة، قاعدة، أساس
Behaviorisme, nm	سلوكية
Bilabial, adj	شفوي
Bilinguisme, nm	ثنائية اللغة
Binaire, adj	مزدوج، ثنائي
Binarité, nf	ثنائية
Bruit, nm	ضجيج

C

Caractére, nm	سمة
Cas, nm	حالة إعرابية
Catachrèse, nf	حقيقة عرفية
Cataphore, nf	إلماع، إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها
Catégorie, nf	فئة، نمط، مقول، صنف
Cénème, nf	وحدة تعبيرية، وحدة فارغة من المعنى، فونيم
Césure, nf	وقف (قطع وزني في داخل البيت)
Chevauchement, nm	تداخل، تشابك
Chiasme, nm	تصالب الكلام، مقابلة عكسية
Chronogenèse, nf	تكون زمني (عملية تحديد الزمن مكانياً في تصريف الأفعال)
Chronologie, nf	تاريخ الأحداث، تسلسل الأحداث تاريخياً
Chronologique, adj	متسلسل تاريخياً
Classème, nf	صنف الوحدة المعنوية الصغرى، صنف المعنى
Clitique, nm	كلمة مقيَّدة
Clôture, nf	إغلاق
Cluster, nm	تراكم (صوامت متتالية في مقطع واحد)
Coalescence, nf	دمج، اندماج صوتين
Co-articulation, nf	نطق مصاحب، تكيف نطقي

Code, nm	شِرْعَة
Codifier, v	شرَّع، قنن، سن القوانين والشرع
Cognitif, adj	إدراكي، معرفي
Cohérence, nf	انسجام
Cohèsion, nf	تماسك
Combinaison, nf	توافق، تنسيق، تركيب
Combinatoire, adj	توافقية، تنسيقية، تركيب
Communication, nf	الاتصال، التواصل
Comparatisme, nm	علم المقارنة
Compétence, nf	الكفاءة، التمكن
Complément, nm	مفعول، ظرف، تكملة الاسناد
Componentiel, adj	دلالي
Composition, nf	تأليف
Compréhension, nf	فهم، إدارك
Comptable, adj	قابل للعد
Conatif, adj	طلبي، ندائي
Concaténation, nf	تسلسل (منطقي) ترابط
Concept, nm	معنى مجرد، متصور، تصور
Concordance, nf	تصاحب، تلازم، تزامن
Concret, adj	ملموس، واقعي
Condensation, nf	تكثيف، تركيز
Condition, nf	شرط
Conditionné, adj	مشروط
Conditionnel, adj, nm	شرطي، صيغة الشرط
Conditionnement, nm	تكييف، تجهيز، اشتراط
Configuratif, adj	تشكيلي، تصويري
Configuration, nf	شكل، صورة، تكوين
Confirmation, nf	إثبات، تأكيد
Conforme, adj	مطابق، مشابة
Conformité, nf	مطابقة، مشابهة

Conjoint, adj	متصل، انضمامي
Conjonction, nf	رابط
Conjugaison, nf	تصريف الأفعال، صرف
Connaissance, nf	معرفة
Connecteur, nf	رابط
Connexion, nf	ربط، ارتباط
Connotation, nf	تضميني، حاف الدلالة
Connotation, nf	تضمين، دلالة حافة، مفهوم مقترن
Conséquent, adj	تالٍ، لاحق
Consonace, nf	سجع، الصوامت
Consonantique, adj	صوامتي
Consonne, nf	صامت
Constante, nf	ثابت
Constatif, adj	وصفي، تقريري
Constituant, nm	مكوِّن
Construction, nf	بناء، تركيب، صياغة
Contact, nm	صلة
Contenant, adj	متضمن، حاوٍ
Contenu, nm	مضمون، محتوى
Contectuel, adj	سياق، قرينة
Contiguïté,nf	مجاورة، تجاور
Contengence, nf	إمكانية، احتمال
Continu, adj	مستمر، ممتد
Contour d'intonation, nm	نبرة الخطاب
Contracte, adj	مدعم
Conracté,adj	مندغم، مندمج
Contraction, nf	إدغام، إندغام، إندماج
Contrainte, nf	قيد، قيود
Contrastif, adj	تقابلي، تبايني
Convenance, nf	توافق، تلازم

Convention, nf	تواضع، اتفاق
Coordination, nf	وصل، عطف، ترابط
Corpus, nm	مدونة
Corrélation, nf	علاقة متبادلة، ارتباط، تضايف
Cotexte, nm	النص، المصاحب أو المشارك
Créole, nm	لغة هجينة
Cunéiforme, adj	مسماري، الكتابة المسمارية
Cybernétique, nf	أحيائية، آلية
Cyclothymique, adj	جنون دوري

D

Dactyle, nm	تفعيلة يونانية أولاتينية مؤلفة من مقطع طويل ومقطعين قصيرين
Débit, nm	سرعة النطق
Décasyllabe, nm	عشار المقاطع (بيت شعر مؤلف من عشرة مقاطع)
Déclinaison, nf	الإعراب، التصريف
Décodage, nm	قراءة الشرعة وفكها
Découpage, nm	تقطيع
Déduction, nm	استنباط، استنتاج
Déductif, adj	استنباطي، استنتاجي
Défectivité, nf	نقص
Degré, nm	درجة
Déictique, adj	برهاني ضمني، إشاري، حدوثي، إشاري
Déixie, nf	علاقة برهانية ضمنية، إشارة، حدوثية
Délibération, nf	مداولة، مشاورة
Délocuteur, nm	غائب (المعنى بالكلام غير المخاطب)
Délocutif, adj	غائب، مستتر، مضمر
Démonstration, nf	برهان، إثبات، دليل
Démonstratif, adj, nm	اسم إشارة
Dénotatif, adj	تعييني، ذاتي الدلالة، إشاري
Déontologie, nf	أدبيات (علم الواجبات الأدبية)

Dépendance, nf	الترابط، التعالق
Déplacement, nm	انتقال، تحول، تبدل
Dérivation, nf	اشتقاق
Désambiguïsation, nf	توضيح المبهم، إزالة الغموض
Descendant, adj	هابط، منحدر
Descriptif, adj	وصفي
Descriptivisme, nm	الوصفية
Désinence, nf	علامة الإعراب، لاحقة، مقطع ختامي
Destinataire, nm	مرسل إليه
Destinateur, nm	مرسل
Détemporalisation, nf	لازمنية، إلغاء الزمن
Déterminany, nf	محدد، معرف
Détermiantion, nf	تحديدي، تعريفي
Dhvani, nm	تحقيق فردي، إنجاز فردي
Diachronie, nf	تعاقبية
Dialecte, nf	عامية، لهجة، لغة محلية
Dialectolgie, nf	دراسة للهجات، دراسة العامية
Dialogue, nm	حوار، محاورة
Dichotomie, nf	تفرع ثنائي
Dicritique, adj	مميز
Diction, nf	أداء، تنسيق الألفاظ، أسلوب
Dictum et modus	قول وموقف
Didascalie, nf	ممسرحيات (توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية)
Diglossie, nf	ازدواجية اللغة. لغة مزدوجة
Discours, nm	خطاب
Discret, adj	قائم بذاته، متميز
Discursif, ive, adj	استدلالي، استطرادي
Dislocation, nf	خلع، فك، انخلاع
Disposition, nf	ترتيب، تنظيم، تدبير
Dissociation, nf	تفكيك، فصل

Distance, nf	بعد، مسافة
Distinctif, adj	مميز، فارق
Distribution, nf	توزيع
Distributionnalisme, nm	توزيعية
Distique, nm	بيتان متكاملا المعنى في الفرنسية
Dithyrambe, nm	مدح، قصيدة مدح
Domaine, nm	إطار، حقل
Dominant, adj	مهيمن، غالب
Domination, nf	سيطرة، هيمنة
Dorsal, adj	ظهري
Dorso- alvéolaire, adj	ظهري سِنْخي
Dorso- platal, adj	ظهري حنكي
Dorso- vélaire, adj	ظهري لهوي
Double, adj	مزوج، مضاعف
Durée, nf	مدة، طول، كمية
Dyslalie, nf	عسر النطق
Dyslexie, nf	عسر القراءة والفهم
Dysphasie, nf	عسر الكلام
Dysprosodie, nf	لكنة وقعية
Dyssimétrique, adj	غير متماثل، غير متساوق
Dyssyntaxique, adj	اضرابات نحوية

E

Ecart, nm	فجوة، ابتعاد، انزياح
Echange, nm	تبديل
Eclatement, nm	انفجار، تشظي
Economie, nf	اقتصاد
Ecriture, nf	كتابة
Effet, nm	أثر، مفعول
Elision, nf	ترخيم، حذف، إدغام، إسقاط

Ellipse, nf	حذف، إضمار
Elliptique, adj	حذفي، إضماري
Elocution, nf	صياغة العبارة
Emblème, nm	رمز، شعار غير لغوي
Embrayeur	واصل كلامي
Emique, adj	قالب تمييز وظيفي
Emotif, adj	انفعالي، عاطفي
Emphase, nf	مغالاة، تفخيم، بدل تأكيدي
Enchaînement, nm	ترابط
Enallage, nf	تبادل الصيغ، التفات
Enclise, nf	وصل لاحق (وصل صوتي بين كلمة غير منبورة وكلمة سابقة منبورة)
Enclitique, dj	موصلو، لاحق، موصول بما قبله
Encodage, nm	وضع الشُرَع (اختيار شرع الاتصال وإرسالها)
Encodeur, nm	مرسل الشرع واضع الشرع
Endocentrique, adj	داخلي المركز، متحمور ضمني
Engendrement, nm	توليد
Enjambement, adj	معاظلة (ارتباط معنى القافية في بيت بمعنى البيت الذي يليه)
Enoncé, nm	قول،عبارة، منطوق
Enonciation, nf	التلفظ، النطق، التعبير
Enseigne, nf	عنوان محل، لافتة، شعار
Ensemble, nm	مجموعة
Environnement, nm	بيئة سياق
Enthymème, nm	القياس الاضماري، القياس بمقدمه واحدة
Epanalepse, nf	رد العجز على الصدر (تكرار لفظين متتابع)
Epanstrophe, nf	تبادل البداية والنهاية، تماثل النهاية والبداية
Epenthèse, nf	إقحام، زائدة داخلية، حشو
Epidéictique, adj	حدوثي، إشاري
Epistémè, nm	وحدة معرفية
Epithète, nm	نعت
Epopée,nf	ملحمة

Equilibre, nm	توازن
Ergatif, nm	فاعل متعدي
Espace, nm	حيز
Esthétique, adj	جمالي
Etat, nm	حالة، وضع
Etenisf, adj	توسعي، غير موسوم
Ethnoliguistique, adj	لسانيات عرقية
Etique, adj	غير تمييزي، غير وظيفي
Ethologie	علم الأخلاق
Ethologue	عالم بالأخلاق
Ethnographie, nf	علم الأعراف
Ethnométhodologie, nf	علم الأعراف المنهجي
Etique, adj	غير مميز، غيروظيفي
Ethymologie, nf	علم الاشتقاق
Etymon, nm	أصل كلمة، جذر
Euphémisme, nm	تورية، تلميح، تعريض
Euphonie, nf	رخامة، ترخيم الصوت
Euphonique, adj	رخيم، عذب
Evaluatif, adj	تقديري، تثميني
Exclamation, nf	ندائي، تعجبي، هتافي
Exégèse, nf	تفسير، شرح
Exégète, nm	مفسر، شارح
Exemplification, nf	أمثَلة
Exhaustivité, nf	شمولية
Exocentrique, adj	خارج المركز، متحمور خارجي
Exorde, nm	بدء، استهلال، فاتحة خطاب
Expansion, nf	توسع، تشعب
Expérimental, adj	تجريبي
Explétif, adj	زايد، حشوي
Explicatif, adj	تفسيري

Explicite, adj	واضح، مقعَّد، مقونن
Expression, nf	تعبير، عبارة
Expressif, adj	معبر، تعبيري
Exprimabilité, nf	قابلية التعبير
Extensif, adj	توسعي
Extension, nf	توسع
Extraction, nf	استخراج استخلاص
Extradiégétique, adj	خارج القصة
Extralinguistique, adj	غير لغوي، فوق لغوي
Extrinsèque, adj	ظاهري، خارجي

F

Fable,nf	حكايةخرافية
Fabliau, nm	حكايات شعبية منظومة
Factitif, adj- nm	ناصب مفعولين
Factuel, adj	عاملي
Facultatif, adj	اختياري
Faculté,nf	ملكة، كفاءة
Fait, nm	حدث، واقعة
Famille, nf	أسرة، عائلة
Fausset, nm	صوت حاد
Feintise, nf	تظاهر، تصنع، خدعة
Fiction, nf	تخيل، خيال
Figuralité, adj	تمثيلية، مجازية، تصورية
Figuratif, adj	مجازي،رمزي، تصويري، تمثيلي
Figuration, nf	مجاز، رمز، تصوير، شكل
Figure, nf	صورة، محسن
Figuré, adj	مجازي، استعاري
Filiation, nf	النسب
Flexion, nf	إعراب، تصريف، تحول، تغير

Flexionnel, adj	إعرابي تصريفي
Focalisation, nf	تبئير، تأكيد، تركز
Focus, nm	بؤرة، مركز
Fonction, nf	وظيفة
Fonctionnalisme, nm	وظيفية، النظرية الوظيفية
Fonctionnel, adj	وظيفي
Formant,nm	عنصر مركب، مضاعف، مكوّ موجي
Formatif, adj	عنصر مزيد، لاصقة
Formel, nf	شكلي
Forme, nf	شكل
Forme-type, nf	شكل نموذجي
Formulation, nf	صياغة، تعبير
Fomule, nf	صيغة
Fracture, nf	فصل (يؤدي إلى إدغام الصوائب)
Fragment, nm	مقطع
Frame	إطار، مدار، معالم
Fréquence, nf	تردد، تواتر، تكرار، كثرة
Fricatif, adj	احتكاكي
Frontière, nf	حد، حدود
Frotement, nm	حفيف
Fusion, nf	انصهار، اندماج
Futur, nm	مستقبل
Futurisme, nm	مستقبلية

G

Gazouiller, v	ثغثغ
Géminé, adj	مضعف، مشدد، مزدوج
Généalogie, nf	سلالة، أصل
Général, adj	عام
Génératif, adj	توليدي

Généricité, nf	جنس، نوع
Générique, adj	جنسي، نوعي، عام، شامل
Génétique, adj	تكويني، وراثي
Génitif, nm	حالة الإضافة، حالة المضاف إليه، حالة الجر
Génologie, nf	علم الفنون الأدبية
Génotexte, nm	البنية العميقة للنص
Génotype, nm	طراز نحوي (في التجريد)
Genre, nm	جنس، نوع، طراز، فن
Géolinguistique, nf	اللسانيات الجغرافية
Glossématique, nf	المنظومية، اللسانيات الرياضية- دراسة التعبير شكلاً ومحتوى
Glossème, nm	مَعْلَم. أصغر شكل لغوي
Gradation, nf	تدرج، تصاعد بلاغي
Graduel, adj	تدريجي
Gouvernement, nm	العاملية
Grammaire, nf	قواعد
Grammatical, adj	نحوي، صرفي، قواعدي
Grammaticalisation, nf	تعقيد
Grammatologie, nf	دراسة الخطوط، علم الكتابة
Graphème, nm	اصغر وحدة كتابية
Graphique, adj	خطي، مكتوب، مرسوم، منقوش
Graphorrée, nf	هوس الكتابة، تولع بالكتابة

H

Habitude, nf	عادة
Hapax, nm	صيغة فريدة أو نادرة
Hapaxépie, nf	اسقاط حروف من كلمتين تندمجان معاً في تشكيل مصطلح
Haplographie, nf	اسقاط صوت، تصحيف كتابي
Haplolalia, nf	اختزال صورة الكلمة صوتاً
Harmonie, nf	تناغم، تأليف، انسجام، إيقاع
Hauteur, nf	ارتفاع

head	كلمة مركزية (تأتي في رأس البناء)
Hémistiche, nm	شطر، مصراع، نصف بيت
Héritage, nm	إرث، وراثة
Herméneutique, adj	تفسير النصوص القديمة
Héros, nm	بطل
Hétérodiégique, adj	متغير الخواص القصصية
Hétérométrique, adj	متغاير الوزن
Hexagone, nm	الشكل السداسي، مسدس
Hierarchie, nf	تراتبية، مراتبية، هرمية،
Hiérarchique, adj	تراتبي، تسلسلي
Hiéroglyphe, nm	رمز هيروغليفي
Histoire, nf	تاريخ، حكاية
Homodiégétique, adj	قصة استرجاع من نعرفه
Homogénéite, nf	تجانس
Homographique,	الاشتراك الكتابي
Homologie, nf	تجانس، مشاكلة
Homonyme, adj	مجانس لفظي، مشترك لفظي
Homonymie, nf	جناس، اشتراك لفظي
Homophone, adj	متماثل الصوت
Homophonie, nf	تماثل صوتي
Homorythmique, adj	تماثل إيقاعي
Honorifique, adj	تعظيمي، تفخيمي
Hyperbole,nf	مبالغة، تملو، إغراق
Hypertextualité, nf	النصوصية الشاملة
Hypothèse, nf	فرضية
Hypothétique, adj	افتراضي

I

Iambe, nm	وتد مجموع، قصيدة هيجاء
Iambique, adj	وتدي

Icône, nm	إيقونة، مثيلة
Ictus, nm	نبرة عالية
Identification, nf	مماثلة، مطابقة
Identité, nf	تماثل، تطابق، هوية
Idéogramme, nm	رمز فكري، صورة معنوية
Idéographie, nm	كتابة رمزية
Idiolecte, nm	لهجة فرد، لهجة فردية
Idiome, nf	لهجة فرعية، تعبير اصطلاحي
Idosyncrasie, nf	مزاج، طبع، حلقة، خاصية
Illocution, nf	قولي تحيقي، قول محقق
Illocutoire, nm	تحقيق قولي، تحقق قولي
Image, nf	صورة
Imparfaixt, nm	مضارع، صيغة الاستمرار
Impératif, nm	صيغة الأمر أو الطلب
Imperfectif, nm	صيغة عدم التمام
Implication, nf	تضمين، علاقة تضمينية
Inaccompli, adj, nm	غير تام، مضارع
Inceptif, adj	ابتدائي، وشروعي، واستهلالي
Inchoatif, adj	استهلالي، شروعي، صيغة الشروع
Incidence,nf	عَرَض
Idéclinable, adj	مبنى، لاينصرف
Indéfini, adj	نكرة
Indétermination, nf	تنكير، عدم التحديد
Indeterminé, adj	غير معين، غير محدد
Indicatif, adj	صيغة دلالية، صيغة إخبارية، دال على
Indice, nm	قرنية، معلم
Indo_européen, adj	هندي، أوربي
Inférence, nf	استنتاج، استدلال
Inférentiel, adj	استدلالي، استنتاجي
Infinitif, adj, nm	مصدري، صيغة المصدر

Inflexion, nf	تصريف، إمالة
Informateur, nm	راوية، مخبر، منبيء
Information, nf	إعلام، إنباء، إخبار، إبلاغ، معلومة
Infrastructure, nf	بنية تحتية
Ingressif, adj	استنشاقي، امتصاصي، شروعي
Inhérnt, adj	لازم
Inné, adj	فطري، طبيعي، جبلي
Innéisme, nm	مذهب الفطرة
innere	داخلي
Input, nm	مدخل
Insistance, nf	إصرار، إلحاح
Intelligibilté, nf	معقولية (حالة مايعقل)
Intensif, adj	توكيدي، مشدَّد
Intentionalité, nf	قصدية، قصد
Interaction, nf	تفاعلي
Interactionisme, nm	تفاعلية
Interjection, nf	حركة نداء أو صوت تعجبي أو عاطفي
Interlangue, nf	لغة وسيطة
Interlinguistique, nf	علم اللغة الاصطناعي
Interlocuteur, nm	مخاطِب، مكالِم، محادِث
Interprétan, nm	مؤوِّل، مفسِّر
Interprétation, nf	تأويل، تفسير
Interrogation, nf	استفهام، تساءل، سؤال
Intetextualité, nf	تناص، تناصية
Interjection, nf	حرف نداء أو ندبة، صوت تعجبي أو عاطفي
Intervocalique, adj	بين- صائتين
Intonation, nf	تنغيم، أداء صوتي
Intradiégétique, adj	داخل القصة
Intraphrase,nf	ضمن الجملة
Intraphrastique, adj	ضمن جملي

Intrigue, nf	عقدة، حبكة روائية أو مسرحية
Invention, nf	اكتشاف، إبتكار، إبداع
Inverseur, nm	مقدم ومؤخر، عاكس، قالب
Inversion, nf	تقديم وتأخير، قلب
Ironie, nf	سخرية، تهكم
Isochronie, nf	تزامن، تواقت، توافق
Isolant, adj	عازل
Isométrique, adj	متماثل الوزن
Isomorphe, adj	متماثل الشكل، خط التماثل المورفيمي
Isomorphisme, nm	تماثل مورفيمي، تشاكل (تماثل في الشكل)
Isotopie, nf	تكرار، معاودة الفئات دلالية
Itératif, adj	تكرري تكراري

J

Jargon, nm	رطانة (لغة خاصة بأصحاب مهنته أو بجماعة معينة)
Jaronaphasie, nf	حبْسِيَّة، كلام المصاب بالحبسة
Jasis, nm	مرحلة ما قبل التكلم عند الأطفال
Jeu de langage	لعبة اللسان، لعب لغوي
Jointure, nf	مفصل
Jonctif, nm	كلمة وصل
Jonction, nf	وصل، نقطة اتصال
Judiciaire, adj	قضائي (متعلق بالقضاء)
Jussif, adj	صيغة الطلب والأمر
Juxtaposition, nf	تجاور

K

Kinème, nm	حركة مجردة
Kinésique, adj	حركي
Kinésique, nf	دراسة الحركات المجردة
Kinesthésie, nf	إحساس بالحركة

L

Labial, adj	شفوي
Labialisé, adj	مشفه
Labio, dental, adj	شفوي سيني (يلفظ بالشفة السفلي و أسنان الفك الأعلى، مثل الفاء)
Labiographie, nf	دراسة حركة الشفتين
Labio - palatal, adj	شفوي حنكي
Labio- vélaire, adj	شفوي لهوي
Lâche, adj	رخو، لين
Lallation	لثغة، ثغثغة
Langue, nf	لغة
Langage, nm	لسان
Langagier, adj	لغوية
Lapsus, nm	زلة، سقطة، هفوة، غلطة
Larynx, nm	حنجرة
Latent, adj	كامن
Latéralisation, nf	جنبية (سيطرة جانب من الجسم على جانب آخر)
level	مستوى
Lexème, nm	مفردة (مجردة)، وحدة جذرية
Lexical, adj	قاموسي، معجمي
Lexicologie, nf	معجمية، علم المعاجم
Lexie, nf	لفظة، كلمة
Lexique, nm	قاموس، معجم، مفردات، مصطلح علم
Liaison, nf	صول، حرف عطف
Lié, adj	موصول، مرتبط
Lieux, nm	مكان، حيز
Liné aire, adj	خطي، متتالي
Linéarité, nf	خطية
linking	رابطة دلالية
Litote, nf	تلطيف، مجاز الإيجاز، نفي الضد
Littérarité, nf	الأدبية

Littérature orale	الأدب الشفاهي
Littérature tradionnelle	الأدب التقليدي
Littératurisation de la rhétoriquc	الأدب البلاغي
Localisation cérébrale du language	الموضعة الدماغية للسان
Locuteur, nm	المتكلّم
Locutoire, adj	قولي، تعبيري
Locution, nf	عبارة، قول
Logicisme, nm	النزعة المنطقية
Logicosémantique, nf	علم الدلالة المنطقي
Logique, ng	المنطق
Logogramme, nm	رمز لفظي
Logoggraphique, nm	رمز كتابي
Logomachie, nf	سفسطة، مماحكة، جدال لفظي
Logomachique, adj	شكلي، كلامي، لفظي
Logopédie, nf	تقويم اللفظ (علم تصحيح أخطاء النطق لدى الأطفال)
Logorrheé, nf	هذيان
Loi phonétique	قانون صوتي

M

Manifestation, nf	ظهور، تظاهرة، تعبير
Manifeste, adj	ظاهر، واضح، بين، جلي
Manuel, nm	موجز، كتاب وجيز
Marque, nf	شارة، ميزة، وسم، علامة
Masqueraders	عبارات لها شكل كاشف، أو إعلاني
Massif, adj	كُتْليّ
Matiere, nf	مادة، فحوى، مفاد
Matrice, nf	جملة قالب، جملة حاضنة
Maturation, nf	نضج
Mécanisme, nm	إوالية، آلية
Médiatif, adj	توسطي، وَسيطي

Mélodie, nf	نغمة، لحن، إيقاع، اتساق الأصوات
Mélodique, adj	نغمي، لحني، إيقاعي، متسق الأصوات
Mémoire, nf	ذاكرة، حافظة
Mentalisme, nm	ذهنية، عقلانية
Mentaliste, adj	ذهني، عقلاني
Mérisme, nm	وحدة صوتية مميِّزة
Message, nm	رسالة، مرسلة
Métadiégétique, adj	قصة خواص القصة
Métalangue, nm	لغة واصفة، لغة تقعيدية
Métalepse, nf	إطلاق السبب وإدارة النتيجة
Métalinguistique, adj	اللسانيات الواصفة والمفسرة، ما وراء اللغة
Métalogism, nf	تقعيد المنطق
Métamorphose, nf	انمساخ، تحويل
Métaphonie, nf	تحول رنة صائت
Métaphon, nf	استعارة، مجاز
Métaplasme, nm	اشتقاق، تغير شكل الدال
Métasémème, mf	تغير المدلول
Métataxe, nf	تغير الجملة
Métathèse, nf	قلب مكاني
Méthode, nf	منهج
Méthodologie, nf	منهجية
Métonymie, nf	كناية
Mètre, nm	وزن
Mixte, adj	مختلط، مخلوط، وسط
Mnémotechnique, adj	مقوي الذاكرة
Modalisant, adj	صائغ
Modalisation, nf	صياغة
Modal, adj	صيغي
modalité, nf	صوغ
Mode, nm	صيغة الفعل، كيفية، الطريقة

Modiste, adj	صوغي، صياغي
Modularisation, nf	التغييرية
modularité, nf	التغيير، تغيير الطبقة الصوتية
Modus, nm	صيغة، موقف، طريقة
Modulation, nf	تغيير طبقة الصوت
Monde, nm	عالم
Monème, nm	وحدة لغوية صغرى
Monologuc, nm	حوار داخلي، مناجاة
Morbide, adj	مرضي
Morphe, nf	وحدة بنيوية
Morphémographie, nm	وحدة بنيوية صغرى للكتابة
Morphologie, nf	علم الصرف
Morphologique, adj	صرفي
Morphonologie, nf	صرفية
Morphophonologie, nf	علم وظائف أصوات البنى الصرفية
Morphosyntaxe, nf	نحو النبى الصرفية
Morphprote, manteau, nm	ووحدة بنيوية مشجبية
Motif, nm	باعث، حافز
Motivation, nf	تسبيب، تعليل، تحفيز
Motivé, adj	معلل، مبرر، محفز
Muet, adj	غير ملفوظ
Multidimensionnel, adj	متعدد الأبعاد
Multilinguisme, nm	تعددية اللغات
Multisémiotique, adj	تعدد الإشاريات، تعدد السيميائيات
Mutation, nf	تغير، إبدال، انتقال، تحول
Mutisme, nm	نزعة بترية أو قطعية
Mythographie, nf	كتابة أسطورية

N

Narrataire, nm	متلقي الرواية

Narrateur, nm	الراوي
Narratif, adj	روائي، سردي
Narratologie, nf	السرديات، علم السرد
National, adj	قومي
Nasal, adj	أنفي، خيشومي
Nasalité, nf	خنّة، غنّة
Néo-grammairiens, nm	القواعديون الجدد
Néologie, nf	نحت، تعبير جديد، توليد لكلمة جديدة
Néologisme, nm	لفظة مستحدثة
Neurolinguistique, nm	اللسانيات العصبية
Neuron, nm	خلية عصبية
Neustic	مضمر
Neuropsychologie, nf	سيكلولوجية الجهاز العصبي
Neutralisation, nf	تحييد، إزالة
Neutre, adj	محايد، مشترك الجنس
Nexie, nf	مجموعة جمل
Nexue, nm	جملة، عبارة
Niveau, nm	مستوى
Nomenclature, nf	مدونة، مصطلحات، ثبت
Nominal, adj, nm	اسم وظيفي، اسمي
Nominalisation, nf	تحويل إلى اسم (تحويل الجملة إلى ركن اسمي)
Nominatif, nm	حالة الرفع
Normatif, adj	معياري
Norme, nf	ضابط، معيار
Notation, nf	التأشير، الترقيم، التوسيم
Notion, nf	مفهوم
Noyau, nm	نواة
Nu, adj	مجرد
nucléaire	نووي، رئيسي

O

Objectif, adj	موضوعي، مفعولي، مفعول المصدر
Objet, nm	مفعول، موضوع
Oblique, nm	حالة غير مباشرة
Observation, nf	ملاحظة
Obstacle, nm	عائق، حاجز
Obvie, adj	واضح
Occlusif, adj	حابس، سادي انفجاري
Occlusion, nf	انسداد، انغلاق
Occurrence, nf	تواتر
Onde, nf	موجة
Onomastique, nf	علم أصول أسماء الأعلام (دراسة أسماء الأعلام)
Onomatopée, nf	كلمة صوتية (كلمة يحاكي صوتها صوت ماتصفه)
Ontif, nm	ضمير المتكلم، ضمير المخاطب
Ontogenèse, nf	علم تطور الكائن الفرد
Opérateur,nm	عامل ربط في الجملة
Opératif, adj	عاملي، محدث
Opération, nf	عملية
Opposition, nf	تعارض، تقابل، تضاد
Oppositivité, nf	تضادية، تقابلية، تعارضية
Optatif, nm	صيغة التمني
Optimal, adj	أحسن، أفضل
Optionnel, adj	اختياري
Oralité, nf	شفاهية
Ordinaire, adj	عادي، مألوف
Ordre, nm	أمر، ترتيب، تنسيق، نظام
Organisation, nf	تنظيم
Orthoépie, nf	ضبط اللفظ، علم اللفظ
Ostensif, adj	مبيِّن، إشاري
Oubli, nm	نسيان

Output, nm	مَخرَج
Oxyton, nm	منبور المقطع الأخير

P

Paire, nf	زوج
Palais, nm	حنك، سقف الفم، لَطْعٌ
Palatal, adj	حنكي، لطعي، غاري
Palatin, adj	حنكي
Panchronie, nf	الثابت، مالا يتغير، المستقر
Panégyrique, nm	مديح، تقريظ، إطراء، رثاء
Paragigmatique, adj	استبدالي، رأسي
Paradigme, nm	ميزان التصريف، نمطية الاستبدال
Paralepse, nm	الإسراف في الوصف
Paralipse, nm	الحذف الزمني
Parallélisme, nm	توازي، موازنة
Paramètre, nm	ثابتة (كمية محددة يتوقف عليها دالة من المتغيرات المستقلة)
Paraphasie, nf	مناقلة (اضطراب في اللسان يتكون من الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة أو المتوقعة)
Paraphrase, nf	جملة مفسرة، إعادة صياغة
Paraphrastique, adj	إسهابي، تفسيري
Parataxe, nf	إرداف، وصف التوازي
Parataxique, adj	تضميني، اقتراني
Paratexte, nm	النص الموازي
Parenté, nf	قرابة
Parenthèses emboitées	معترضات محتضنة
Parfait, adj	تام
Parler, v, nm	كلم، لهجة
parodie, nf	محاكاة ساخرة
Paroir, nf	كلام
Parononmase, nf	تورية، جناس

Paronyme, nm	كلمة مجانسة
Paronymique, adj	جناسي
Paroxyton, adj	منبور ماقبل الأخير
Participation, nf	اشتراك، مشاركة، مساهمة
Participe, nm	اسم الفاعل، اسم المفعول
Particule, nf	أداة، حرف
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Passif, adj	مبني للمجهول
Pastiche, nm	معارضة
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Pathologique, adj	مرضي
Patient, nm	خاضع، متفاعل
Patois, nm	لهجة إقليمية، لهجمة محلية
Pattern, nm	نمط، قالب نموذج
Pause, nf	وقفة
Pentamètre, nm	خماسي الوزن
Perception, nf	إدراك حسي
Perfectif, adj	تام
Performance, nf	أداء لغوي، إنجاز لغوي
Performatif, adj	أدائي، تحقيقي
Périphérique, adj	محيطي
Périphrase, nf	إطناب، إسهاب، حشو
Perlocution, nf	أثر غير مباشر للكلام
Péroraison, nf	خاتمة الكلام
Pesonnage, nm	شخصية
Personne, nf	شخص
Perspective, nf	منظور
Pertinence, nf	مطابقة ملاءمة
Pharynal, adj	بلعومي، حلقومي، حلقي
Phatique, adj	وظيفة انتباهية، وظيفة إقامة الاتصال

Philologie, nf	فقة اللغة
Philosphie analystique	فلسفة تحليلية
Phonème, nm	صوت، لافظ
Phonémique, adj	فونيمي
Phone, nm	صويت
Phonétique, nf	علم الأصوات
Phonographie, nf	كتابة صوتية
Phonologie, nf	علم وظائف الأصوات
Phonologique, adj	وظيفة الأصوات
Phonostylistique, nf	الأسلوبية الصوتية
Phonosyntaxe, nf	الصوتيات النحوية
Phonosyntaxique, adj	الصواتة النحوية
Phrase, nf	جملة
Phrastique, adj	جملية
Pictème, nm	وحدة تصويرية صغرى
Pictogramme, nm	رمز تصويري
Pictographie, nf	التوسيم التصويري، الكتابة التصويرية
Pictural, e, aux	تصويري
Pidgin, nm	لغة هجينة
Pied, nm	قدم
Planification, nf	تصميم، تخطيط
Plérème, nm	الوحدة المضمونية، مكون دلالي، مشترك دلالي
Pleusible, adj	معقول، محتمل، مستساغ
Pluriléneire, adj	متعدد الخطوط
Plurilinguisme, nm	تعدد اللغات
Plurivalence, nf	تعدد المعنى والتفسير (لوحدة لغوية)
Plurivoque, adj	متعدد القيمة
Poésie orale	شعر شفاهي
Poétique, adj	شعرية
Polarité, nf	قطبية

Plyphonie, nf	متعدد الأصوات
Polyglotte, nm	متعدد اللغات
Polysémie, nf	تعدد المعاني، تعدد الدلالات
Polysémémie, nf	المشترك اللفظي
Polysyllabe, adj	متعدد المقاطع
Polysystème, nm	متعدد الأنساق
Posé, adj	مُثْبَت، موضوع
Possessif, adj, nm	ملكية، دال على الملكية
Pragmatique, adj	تداولية، ذرائعية
Prakrit	اللهجة العامية
Préambule, nm	استهلال، تمهيد، فاتحة، مقدمة
Predicat, nm	مسند، محمول، خبر
Préfixe, nm	سابقة، سابق
Prémisse, nf	مقدمة منطقية
Precriptif, adj	معياري، نموذجي
Présuposé, adj	مُتَضَمَّن، مسبق الافتراض
Preuve, nf	برهان
Primitif, adj	أصلي، بدائي
Principe, nm	مبدأ، أساس، أصل
Privatif, adj	سالب، نافي
Procédé, nm	أسلوب، نسق
Procédure, nf	إجراء، نهج، طريقة
Procès, nm	عملية
Procéssus,nm	عملية، سيرورة، نسق، نظام
Processeur, nm	منسق
Proclitique, adj	موصول سابق، ملحقة
Profond, adj	عميق
Projection, nf	إسقاط
Prolepse, nm	الاستباق، الاستقدام، التنبؤ
Proleptique, adj	تسبيقي، توقعي

Pronom, nm	ضمير
Pronominalisation, nf	تضمير،تحويل الاسم إلى ضمير
Prononciation, nf	تلفظ، نطق
Propagation, nf	توالد، تكاثر، تأسل، انتشار
Proparoxyton, nm	منبور المقطع الثالث من الأخر
Prepédeutique, nf	تعليم إعدادي، تعليم تمهيدي
Proportionnel, adj	نسبي، تناسبي
Propos, nm	قول، كلام، حديث
Proposition, nf	جملة، عبارة
Prose, nf	نثر
Prosodème, nm	منطوقات فوق مقطعية
Prosodie, nf	عروض
Prosopopée, nf	استحياء (توجيه الكلام إلى الموتى أو إلى الجماد)
Prospectif, adj	مستقبلي
Protase, nf	فقرة استهلالية في عبارة شرطية وجملةشرطية
Prostnèse, nf	صوت إضافي، استهلالي
Prothétique, adj	بدئي، إطالة (مد الشفتين إلى الامام حين النطق)
Pro-verbe, nm	نائب الفعل
Proxémique, adj	قريب، مجاور
Proximité, nf	قرب، جوار، كثب
Prototype, nm	النموذج الأصل
Psycholiguistique, nf	علم النفس اللساني
Psychomécanique, nf	علم النفس الآلي

Q

Qualicatif, adj	وصفي
Qualicatif, nm	وصف، نعت
Aualifié, adj	موصوف
Qualifier, v	وصف
Quelitátif, adj	نوعي، كيفي

Qualité, nf	نوعية، كيفية، وصفه
Quantitatif, adj	كمي
Quantité, nf	كمية

R

Racine, nf	جذر، اصل
Radical, nm	جذر الكلمة
Ramification, nf	تفرع
Ramifié, adj	متفرع
Rang, nm	رتبة
Rébus, nm	تشكيل رمزي (تشكيل الصور المقروءة بأسمهائها)
Récepteur, nm	مستقبل، متلقي
Réception, nf	الاستقبال، التلقي
Réceptif, adj	استقبالي
Récit, nm	قصة
Reconstruction, nf	إعادة بناء، إعادة تشكيل
Rection, nf	عمل الجر والنصب والتعدي
Recursif, adj	تكراري، ممكن التكرار
Redondant, adj	حشوي، إطنابي، إسهابي
Réecriture, nf	إعادة الكتابة
Référence, nf	مرجع
Référentiel, adj	مرجعي
Réfléchi, adj	انعكاسي
Refrain, nm	لازمة، قرار، ردة، دور
Régi, adj	تابع، مجرور
Régime, nm	مفعول، مجرور
Régir, v	حكم، عمل في (جر أو نصف)
Régistre, nm	مدى السلم الصوتي، نوعية الصوت
Registre, nm	جدول، مصنف، نوعية اللغة
Regle, nf	ضابطة، ناظمة

Régfressif, adj	ارتدادي، راجع
Régularité, nf	قياسية
Réfulier, adj	قياسي، مضبوط
Réification, nf	تشييء (جعل المجرد شيئاً)
Relatif, adj	الموصول
Relation, nf	علاقة
Renominalisation	إعادة التحويل إلى اسم
Répertoire, nm	فهرس وفهرست، جدول، قائمة
Répertorier, vu	فهرس، وضع قائمة
Representant, nm	ممثل
Representation, nf	تمثيل، تمثل
Representative, adj	تمثيلي
Reseau, nm	شبكة
Résonance, nf	رنين، صدى
Ressemblance, nf	شبه، تشابه
Restreint, adj	محدود، مقيد
Restriction, nf	حصر، تقييد، انحسار
Résultatif, nm	ناتج
Réticence, nf	تكتم، مقطع مفاجئ للكلام
Rétrospection, nm	استذكار
Rhapsode, nm	راوية محترف في رواية القصائد الملحمية قديماً
Rhème,nm	خبر
Rhétoricité, adj	بلاغية
Rhétorique, nf	علم البلاغة، علم البيان
Rime, nf	قافية
Rôlr, nm	دور، عمل
Rondeau, nm	أدوارية (قصيدة غنائية ذات أدوار)
Roulé, adj	تكراري
Rupture, nf	قطيعة
Rythem, nm	إيقاع، وزن، نظم

Rythmique, adj	إيقاعي

S

Sabir, nm	لغة مزيج
Sandhi, nm	صهر، تغير تعاملي
Saturation, nf	إشباع
Scène, nf	مسرح
Scénocentrisme, nm	المركزية المسرحية
Schéma, nm	ترسيمة، رسم بياني
Scripteur, nm	كاتب، ناسخ
Scriptural, adj	كتابي
Segment, nm	قطع، مقطع
Segmental, adj	قطعي، مقطعي
Segmantation, nf	تقطيع
Sélectif, adj	انتقائي، انتخابي
Sélection, nf	انتقاء، انتخاب
Sémantème, nm	دلالة لفظية، وحدة الدلالة، دال الماهية
Sémantique, nf, adj	علم الدلالة، دلالي
Sémasiologie, nf	علم تطور دلالات الألفاظ
Sème, nm	أصغر وحدة معنوية، معينى، معينة
Sémème, nm	مدلول، وحدة دلالية مجردة
Sémiologie, nf	علم الإشارة
Semiologique, adj	إشاري
Sémiosis, nf	الفعل الإشاري
Sémiotique, nf	علم العلامات
Sémiotique, adj	علاماتي
Sémique, adj	دلالي، معنوي، تابع للوحدة الدلالية الصغرى
Sens, nm	معنى
Séquence, nf	تتابع
Séquentiel, adj	تتابعي

Série, nf	سلسلة
Servitude, nf	عبودية، تبعية
Seuil, nm	عتبة
Shifter, nm	واصل كلامي
Sigle, nm	صدر الكلمة، الحرف الأول من الكلمة
Signal, nm	علامة، إشارة
Signe,nm	علامة، إشارة
Signifiance, nm	الدلالة، التمعني
Signifiant, nm	دال
Signification, nf	معنى
Signifié, nm	مدلول
Signifier, v	عنى، يعني
Situation, nf	وضع، حالة، موقف
Sociocritique, nf	نقد أدبي اجتماعي
Sociolinguistique, nf	اللسانيات الاجتماعية
Solidarité, nf	ترابط، تضامن
Sommaire, nm	خلاصة، تحليل موجوز
Sonnet, nm	قصيدة (تتكون من 14 بيتاً)
Sonore, adj	مجهور
Source, nf	مصدر
Sourd, adj	مهموس
Sou-entendu, adj	مضمر
Spécification, nf	تعيين، تمييز النوع
Spectre, nm	طيف، رسم طيفي
Spectrographique, adj	رسم طيفي
Sphota, nm	كينونة لسانية مجردة
Spondée, nf	تفعيلة ذات مقطعين طويلين
Stémma, nm	مشجر
Stimulus, nm	مثير، حافز، منبه
Stipulation, nf	إستيعاد، شرط، شتراط، مشارطة

Strate, nf	طبقة
Statification, nf	تنضيد، ترتيب
Stéréotype	مُقَوْلَب، نموذج مكرر، تكراري
Stress, nm	نبذة تقابلية
Strophe, nf	مقطع شعري
Structural, adj	بنيوي، تركيبي
Structuralisme, nm	بنيوية
Structure, nf	بنية
Style, nm	أسلوب
Subcontrair, adj	شبه عكسي
Subjonctif, nm	صيغة الاحتمال، صيغة الفعل الالتزامي أو الاقتصاد
Sublogique, nf	منطق ذاتي
Substance, nf	جوهر، ماهية، مادة
Subordination, nf	تبعية، اتباع
Subreptice, adj	سرى، خفي
Substantif, nm	اسم، موصوف
Suffixe, nm	لا حق، لاَ حقة
Sujet, nm	فاعل، مسند إليه
Supposition, nf	فرض، افتراض، فرضية
Supraphrastique, adj	فوق جملي
Suprasegmental, adj	فوق مقطعي
Surdité, nf	صمم
Surgénéralisation, nf	تعميم زائد
Syllabaire, nm	أبجدية تجزيئية
Syllabaire, nm	الأبجدية المقطعية
Syllabe, nf	جزء (جزء من كلمة) مقطع
Syllabique, adj	جزئية، مقطعية
Syllepse, nf	تعلق معنوي
Symbol, nm	رمز
Symbolisme, nm	رمزية

Symétrie, nf	تماثل، تناسق
Symtome, nm	إمارة، علامة، عرض
Symptomalogie, nf	مبحث الأعراض
Symptomale, adj	عرضي
Synchronie, nf	آنية، تزامنية
Syndrome, nm	تنادر (تزامن أعراض مرض من الأمراض)
Syncrétime, nm	تأليفية، توفيقية
Synecdoque, nf	مجاز الكلية، مجاز مرسل
SynErèse, nm	إدغام صائتين أو متحركين
Synonyme, nm	ترادف
Syntactique, adj	تركيبي (مختص بتركيب الكلام)
Syntagmatique, adj	نظمي، تركيبي، أفقي
Syntagme, nm	تركيب
Syntaxe, nf	نحو
Syntème, nm	لفظة مركبة
Synthème, nm	لفظة مركبة، مونيم مركب
Synthèse, nf	توليف، تجميع، تركيب
Système, nm	نسق، نظام

T

Tagmème, nm	قالب
Tagmémique, adj	قوالبي
Tautologie, nf	حشو، لغو
Taxème, nm	سمة نحوية
Taxinomie, nf	صنافة، علم قوانين التصنيف
Taxinomique, adj	تصنيفي
Téléologie, nf	غائية (نظرية تقول إن كل شيء في الطبيعة موجه لغاية معينة)
Tempo, nm	سرعة التلفظ
Temps, nm	زمن، زمن الفعل أو صيغية

Teneur, nf	فحوى، مؤدى، مفاد، مضمون
Terminologie, nf	علم المصطلحات، مجموعة مصطلحات
Terminal, adj	نهائي
Test, nm	رائز
Testimonial, adj	دليل بالبينة، إثبات بشهادة الشهود
Tête, nf	رأس
Texte, nm	نص
Textocentrisme, nm	النصية المركزية
Tétramètre, nm	الوزن الرباعي
Thématique, adj	موضوعاتي
Thème, nm	موضوع
Théorie, nf	نظرية
Thêta, nm	الحرف الثامن من الألفباء اليونانية
Thétique, adj	أطروحاتي
Timbre, nm	جرْس، رنة
Ton, nm	نغمة، نبرة
Tonal, adj	نغمي
Tonalité, nf	نغمية
Tonématique, adj	صوت نبري أو نغمي
Topique, nm	موضوع (الكلام)
Topo, nm	رسم، خطة، مخطط
Tornure, nf	صيغة
Trace, nf	أثر
Tradition, nf	تقاليد
Trait, nm	سمة
Traitement, nm	معاملة، تعامل، علاج
Transcendance, nf	تفوق، سمو، عظمة
Tanscendant, adj	متفوق، سامي، عظيم
Transcription, nf	نسخ، نقل، كتابة
Transfert, nm	نقل

Transformation, nf	تحويل
Transformationnel, adj	تحويلي
Transitif, adj	متعدٍ
Transitivité, adj	تعدية، تعدٍ
Translation, nf	نقل، إبدال
Transmission, nf	إرسال، بث
Transposition, nf	إبدال، نقل
Transpositif, adj	إبدال، نقل
Transtextuel, adj	إبدال نصي، نقل نصي
Trochée, nm	تفعيلةفي الشعر اليوناي واللاتيني
Trope, nm	مجاز لفظي، صورة مجازية
Tropique, adj	مداري، انتمائي
Trouble, nm	اضطراب، بلبلة، تبلبل
Type, nm	نمط، نموذج، مثال، قالب، طراز
Typologie, nf	علم التصنيف والنمذجة، تصنيف اللغات تبعاً لخصائها المشتركة
Typologique, adj	تصنيفي، نموذجي

U

Unidimentionnel, adj	أحادي البعد
Unification, nf	توحيد
Unilingue, adj	أحادي اللغة
Unives, nm	عالم كون
Universel, adj	عالمي، كوني، عام
Univoque, adj	مشارك، محافظ على المعنى
Usage, nm	استعمال، عرف لغوي
Usuel, ajd	شائع
Utilisation, nf	الاستعمال، الاستخدام
Uvilaire, adj	لهوي
Uvule, nf	لهاة

V

Vague, adj	مبهم، غامض
Valence, nf	تكافؤ (عدد العوامل التي تتعلق بالفعل)
Valeur, nf	قيمة
Variabilité, nf	تنويعة، تنويعية
Variable, adj	متغير، قابل للتغير
Variant,e , adj	متغير، تنويع، تنويعات
Variation, nf	تغير، تبدل
Vélaire, adj	لهوي، غصلمي، طبقي
Vernaculaire, adj	وطني، محلي، بلدي
Verbal, adj	كلامي، لغوي، فعلي
Verbe, nm	فعل
Virtuel, adj	فرْضي، افتراضي، تقديري
Virtuème, nm	وحدة معنوية متغيرة
Vitesse, nf	سرعة، معدَّل السرعة
Vocabularie, nm	مفردات لغة
Vocal, adj	صوتي
Vocalique, adj	صائت، مصوت
Vocatif, adj	ندائي
Voisé, adj	مجهور
Voisement, nm	إجهار، تصويت
Voix, nf	صوت
Voyelle, nf	صائت، مصوت

W X Y Z

Waka	تعني في اليابانية جزء من قصيدة يتكون من الأبيات الثلاثة الأولى
Z00-sémiotique	علم الإشاريات الحيوانية

فهرس المؤلفين

G

H

L

M

N

O

P

S